

فہرست المحتویات فی الجبل الاول من کتبہ شیخ شرح الدر ایضاً المتن من النبا فضل الی البیضا فی حق الجبل الاول

صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب
۱۱۵۰	کتاب الزکوۃ -	۹۰۱	باب سجود السو -
۱۱۶۸	باب صدقۃ السوا تم فصل فی الابل	۹۲۸	باب صلوۃ الریض -
۱۱۷۳	فصل فی البقر -	۹۳۶	باب سجود التلاوۃ -
۱۱۷۷	فصل فی النعم -	۹۵۸	باب صلوۃ المسافر -
۱۱۸۱	فصل فی خیل -	۹۷۹	باب صلوۃ الجمعۃ -
۱۱۸۴	فصل فی الفصلاں والبعاجیل -	۱۰۱۷	باب صلوۃ العیدین -
۱۱۹۹	باب زکوۃ المال -	۱۰۳۷	فصل فی تکیۃ التشریق -
۱۲۰۰	فصل فی النفقۃ -	۱۰۳۳	باب صلوۃ الکسوف -
۱۲۰۵	فصل فی الذمب -	۱۰۵۳	باب صلوۃ الاستسقاء -
۱۲۱۰	فصل فی العروص -	۱۰۶۰	باب صلوۃ الخوف -
۱۲۱۵	باب فمین یمر علیہ العاشر -	۱۰۷۰	باب الجنائز -
۱۲۲۳	باب فی المعادن والکماز -	۱۰۷۴	فصل فی غسل المیت -
۱۲۳۳	باب زکوۃ الزروع والثمار -	۱۰۸۳	فصل فی التکفین -
۱۲۴۹	باب من یجزی دفع الصدقۃ الیہ ومن لا یجزی -	۱۰۹۳	فصل فی العسوة علی المیت -
۱۲۷۷	باب صلیتہ الفطر -	۱۱۱۷	فصل فی عمل الجنائزۃ -
۱۲۸۷	فصل فی مقدار الواجب -	۱۱۳۰	فصل فی الدفن -
۱۲۹۵	کتاب الصوم -	۱۱۳۳	باب الشہید -
۱۳۱۷	باب الیوجب القضاء والکفارة	۱۱۴۵	باب الصلوۃ فی الکعبۃ

صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب
۱۵۲۹	فصل فی دواخی الجماع -	۱۳۲۶	فصل فی وجہ الاعتدال المہجۃ لافترق المہریم
۱۵۳۲	فصل -	۱۳۲۶	فصل فیما یوجبہ علی نفسہ -
۱۵۴۵	فصل فی بیان الجناۃ علی العسید	۱۳۵۷	باب الاعتکاف -
۱۵۸۰	باب مجاوزۃ الوقت لنبیہ حرام -	۱۳۷۷	کتاب الحج -
۱۵۸۵	باب اضافۃ الاحرام الی الاحرام -	۱۴۰۰	فصل اول ما یبدأ بہ فی فعل الحج -
۱۵۹۰	باب الاحرام -	۱۴۰۷	باب الاحرام -
۱۶۰۵	باب الفواکیت -	۱۴۱۴	فصل فی مسائل شتی من افعال الحج -
۱۶۱۱	باب الحج عن النیر -	۱۴۸۴	باب القرآن -
۱۶۳۲	باب الحد سے والحد -	۱۴۹۶	باب التتہ -
۱۶۳۲	مسائل منثورہ -	۱۵۱۳	باب الجنایات -

لم يبدأ الوضوء وذكر بعض اصحابنا ان يكون ناعلة وفيه وجوب الترتيب ولو جئت لفوات وجب عليه الترتيب المذكور ولا فرق
 بين قبله ولا بعده الا ان يصح في الوقت ختمه روايتان كذا في الحديث هم لان كل فرض على نفسه فلا يكون شرطه غير فرض فاذا كان
 الترتيب فرضا يلزم ان يكون اذا انما بشرط الصلوة الوقتية فليكون لان شرط الشيء في ذلك الشيء وكل صلوة متصل بنفسها وبين كون
 الشيء اصلا متبعا في ذلك كالعصيات التروكة والمدلولات وسائر العبادات فان موم اليوم الاول لا يتوقف فانه فرض
 متصل وهو شرط الاعكاف فواجب بالاتفاق قلت للاصل براهون ان الشيء اذا كان مقصودا بنفسه لا يكون شرطه غيره ولكن
 اذا قام دليل على انه شرطه لغيره يصح ان يكون شرطه لغيره مقصودا في نفسه ما ذكره من الشافعي لا يلزم من اختلاف الجملة
 تعالى على الايمان شرطه لغيره العبادات في قول من يعلى بالجملة وهو من فلا كفران بالجملة وكذا لا في الشيء عليه السلام
 صفة الاعكاف بدون الصوم قوله لا اعكاف الا بالجملة ومفصلا لكل واحد منها شرطه لغيره وانه من نصين تمام الدليل دامنا لم يقم
 الدليل على تعيينه فعليه تحقيقه ان لا يصح شرطه لغيره وفي الجارية والكافي سائر العبادات فروع الايمان والقرع لا بد
 بدون الاصل فيكون الامتثال على نوعين اقتضا لشروطها في شرط واقفنا الفروع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز الاقتضا
 بنوعين فلا يكون شرطه لغيره ولا فاعلا لكل واحد لعل بنفسه ولنا قوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها
 الا وهو من الامام فليس التي هو فيها ثم يصح التي ذكرها ثم يصح التي علمها من الامام من نسيها في اخرجه للدراطيني ثم
 يستقي في نسيها من ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلوة فليذكرها الا وهو من الامام فليست
 صلوة فاذا فرغ من صلوة فليعد التي نسي ثم يعلل التي علمها من الامام وقال الدراطيني الصحيح انه من قول ابن عمر كذا رواه
 مالك بن ابن عمر بن قنبر قال قال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلوة فليذكرها
 بن شاذان بن ربيعة قال قلت لابي عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلوة فليذكرها وهو في صلوة فليذكرها
 فليس الا بالجملة هو فيها فاذا فرغ من التي نسيها قلت هو مقطوع بضعف رواية يفتي عن الوليد بن عمر بن ابي عمر بن محول
 ابن عباس في ذلك حديث الكتاب على وجوب الترتيب ظاهرة في امر باعادة ما هو فيها عند التذكير وقال المالك وفيه من
 اوجه قلت ذكر اربعة اوجه في كلامي ثم انما في غيره ولم يلبس الترتيب لعل الاول ان شرطه لظاهره لا يدل على
 وجوب الترتيب على التام والاسم لا غير الواجب بان ثابت على من فوت الصلوة عمدا ايضا بالاجماع وانه في ظاهره لا يكون
 مضطرا في اعادة الوضوء واجب بانه يدل على ذلك بدلالة الترتيب لما وجب على المعذور وفي غيره اولى فقال المالك يرويه ان
 هذا ما يستقيم ان لو كان قضاء الفاسدة تقوية وليس كذلك بل هو رخصة ولا يلزم من اجتماع المند و ذلك اجتماع غيره
 العاصي وقيل ان لان الفوت عاص والعاصي متحقق لعقوبة وان كانت رخصة المندوبة وغيره والثاني ان هذا خبر واحد

لان كل فرض
 اصل
 بنفسه
 فلا يكون
 شرطا
 لغيره
 وكذا قوله
 عليه
 السلام
 من نسيها
 صلوة
 او نسيها
 فلا يذكرها
 الا وهو من
 الامام فليس
 التي هو فيها
 ثم يصح التي
 ذكرها ثم يصح
 التي علمها من
 الامام من نسيها
 في اخرجه للدراطيني
 ثم يستقي في نسيها
 من ابن عمر رضي الله
 عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه
 وسلم من نسي صلوة
 فليذكرها

هو جلا وجب العلم فكيف ثبت بالقهر و اجاب ان الترتيب من هذا القول قلت لما رد جلا على الكتاب بان يتبع بعضا كان قد فرضا
الترتيب في الكتاب وفيه نظر لان معنى الاجمال غير مسلمة وقال لا يمكن هذا لوجوه ثمانية واحدة لانها من اشهر احوال الجواز
التي ثبتت بكتابنا من اشهر احوالها كانت الترتيب فضلا به و تيمم بطلان ما ثبتت بالاشهر ثم اجاب عنه بقوله باننا ابلغنا بعملنا المشهور
بل اخرناه عملا بالحديث الاخر احتياطا او كان ذلك لجهل من اعمالنا من غير احوالها اصلا على انهم قالوا ان الذين جازوا بطلان
هو مشهور بقرينة الآية بالقول فانهم جازوا على وجوب القضاء والاثبات بقرينة هذا جاز بان الاول مذكوري في مبحثنا في العلم الاسلام
والثاني في وجوه قوله على انهم قالوا جواب ان الترتيب قد قال في الجواز الاول هذا استدلالا في جواب الذين يقولون ان من شأنه ان هو فاسد
لان غير معارضة الجواز اوله الكتاب فان الكتاب يقتضي الجواز وانما يقتضيه مذهبنا الصحيح ان يقال هذا الحديث مشهور وهو موجب للعلم
الاسلام في اضمحلال العلم الضروري و هو الذي في العلم بالعلم والبرهان من الكتاب قلت قول لا يمكن فانهم جازوا على وجوب القضاء
والاثبات في غير نظر لان اجابهم على وجوب القضاء بالاسبق ثم وجوب الترتيب وذكرنا في هذا الجواب في كتابنا في العلم الاسلام
ان الجواز على الترتيب في الكتاب يقتضي جواز الوضوء في وقتها كما في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
فرضا كان الاحتياط الثاني وذكرنا في هذا الجواب في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
القضاء كما يلزم من الاول والثالث وذكرنا في هذا الجواب في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
لو الجواز قبل الغاية ليس بغير معنى لا يجوز لغاية تترك الاول بلا ضرورة ولا يحتمل ان كان في الجواز والاثبات وعلى غير احوالها
لا يفوت موجب الاصل ولكن يفوت الجواز الذي بناه فاح فبقية بالبرهان في هذا المقام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
فلا يتسبب بالاجل في الجواز جاز بالطريق الاول في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
بوجوب الدليل انقطع الذي هو الاطلاق وهو موجب الاصل في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
وهما جاز واحد وكان ثمة افتقار وقال لا يمكن في جوابه ان اجل الجواز الترتيب على غير احوالها في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
ما يفسد القرآن وذلك لا يجوز بخلاف صورة الزرع فان فيها العمل بالكتاب والاحكام وذلك لان قوله تعالى انهم يصدقون
انهم يدل على ان هذا الوقت وقت الغفر ولا يتعذر في تقديم الغاية على ما ينبغي ولا اثبات وجوب الترتيب بدل من تقديم فعلنا
بما تنصت قلت توضيح ما هو وجه الذي ذكره وان الحال علمت من الجواز في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
منه بترك الترتيب فتمت ايضا واحد ترك الغاية ثم ان كان الجواز الواحد وتوضيح الجواز بان الاقوال في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
الركن قبل هذا الجواز الترتيب شرطه فجاز اثبات الشرط وجوبه بان من حيث قوله عليه السلام لا صلوة على من لم يقرأ في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام
كما في قوله لا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام في كتابنا في العلم الاسلام

الوجه الرابع ان الترتيب لسطح السنان وشيق الوقت وكثرة الغفوات وشرط الصلوة لا يتطابق في من ذلك كالمطردة في وقتها
 المتبقية قلت هذا الوجه ذكره صاحب المصباح في جملة الشافعي في توجيهه ان كل واحد من الغفوتين ليس بشرط لاخر في حق الجواز ولما لم يسطر
 عند نهيان وشيق الوقت وكثرة الغفوات والشرط لا يتطابق للسنان وشيق الوقت كالمطردة وتقبل الى قبلته ولا يلزم وجود
 الترتيب بين الصلوات حاكمة الا اذا لزم في هذه الضرورة في وقتها وذلك لا يوجد في الغفوات لانها صارت من طرقت الوقت فاشتت
 في الذمة ويجاب منه السفا في بابها وكما جالس بسوطا والمطربان حاله انما لم يمت بوقت لغائبة لان وقت الغائبة وقت ائنة
 وهو ناس فلا يكون وقتا لها فكان وقت الغرض الوقت واما حال شيق الوقت فتعين الوقت للوقتية بالكتاب وبغير التواتر
 فلم يبق الترتيب شرعا عند شيق الوقت لان شيق الوقت هو ان لا يمتد في الكتاب والمتواتر وكثرة الغفوات يعني شيق الوقت وبها
 قوله لانها صارت من طرقت الوقت في غير مسلم بها الحديث وذكر شمس الائنة اخرى في الجمان يعني في التعليل وجوب الترتيب مرعا
 الترتيب بين الصلوات ثابتة وقتا ومغلا او متظاهرا واما فعلا فلان الظاهر بعصر ليعرف اجتهاد في حق الامام في وقت واحد
 ثم لو بدلتها بغير الظاهر لكانت فذلك هو ما لا انزوفاته مراعاة الترتيب وقايد من فعله لان وقت التذكرو وقت لغائبة وقد
 خاتمة وقتا فيلزمه عادة فعله كما في الصلوة القديمة فان قلت كون الترتيب لسطح السنان وجوب لا يسلط مع الذكر
 الخافه في زمان من رمضان قلت هذا قياس غير صحيح لان السنان مذكروا لا يفتيان السنان ليعرف ما هو عذر ابل واما
 فقار زمان خافه فرض تكرار ولا كلام لان التكرار انما كثره رتت لسطح السنان فيها ايضا فان قلت لو كان وقت
 المذكور وقتا لغائبة لكانت الغائبة بنية الوقتية ولبا زاد الغائبة عند اخر الشمس لانه وقت التذكرو كما جازاوا وعصر ليعرف اسم
 الوقتي مطلقا يعرف الى اهل الوقتي بعدة الكمال هو ثابت وقت الكتاب وبغير المتواتر والذي قلنا وجوب الترتيب بغير الواحد
 باقائه والام لا يتطابق في العمل انما عدم جواز قضاء الغائبة عند اخر الشمس فلو جوبها في ذمة ببقية الكمال فلا يوفى في الوقت
 الرافض للمعذبات كالمعذبات لعصوية نقصان السبب حقه ولو خاف فوت الوقت تقدم الوقتية ثم تنفيها شئ اى ولو كانت
 عليه خاتمة واراوان تنفيها في وقت من اوقات الصلوة فان خروجها الوقت يقدم الصلوة الوقتية لان الحكم لا يتقضى
 امتناعه الموجه في طلبه المقصود لان الترتيب لسطح السنان في وقت شئ انما يتطابق للامام من ترك العمل بما تباين ولا
 فرض الوقت الكدر فرض الترتيب وفيه خلافه في ما بينهم ان العبرة لا بالوقت بل بالوقت السبب الذي لا كراهة فيها
 لبعضهم العبرة للوقت استبح قال الظاهري على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف العبرة لا بالوقت وعلى قياس قول محمد
 للوقت السبب ما اذا شرع للصوم وهو ناس للظهر ثم ذكر الظاهر في وقت لوشتهل بالظهر ليقع العصر في وقت مكره فعلى قول
 من قال العبرة لا بالوقت لسطح السنان ليعمل الظاهر في وقت الشمس في المنتهى وفي نوادى للصلوة اذا افتتح العصر في اول

دلو حنا
 خوف
 الوقت
 يتم
 الوقتية
 ثم تنفيها
 لان
 الترتيب
 بسط
 بصيق
 الوقت

ولم يجد الطبري على العصر فان الذبح غير اذني جوار الطهر اختلاف وليد الطهر لا صلوات عليه وغيره والاعراف في احوالها
 ذكره الاستيعالي وفي جوامع العقدة لان الطهر ليس عليه بينه بخلاف ابي حنيفة لما في حقيقته اما على قول من رواه ابن
 ابي يوسف فانه كان يتكلم بآخرة بين الوقتين والاعراف قال في الطاهر والايه غير مطلقا انما كانت تلك الشائخ فيه ذكره في
 مختصره لخطبه اربعة من الطهر ما عرفت ثم لم يزل سقط الترتيب المذكور فاما ما كانت اذ ارجع قبل المصلي قال المصلي في ان لا يتقطعت بها
 قول ابي حنيفة والي يوسف ورواه ابن جهم في الصحيح والايه الوقتية وقال حسن هذا بنا وعلي ان الاعتبار في الكثرة بالعدة عند ما وعده محمد
 بالصلاة وذكر ما حسن من نهي فاشتهر ثم ذكر ما بعده ثم واد انفسا الى هذه لسته ما نقلت في الاسلام حسن من في حقيقته ان الجاهل
 بالترتيب كالناسي يكون الا عند الترتيب بغيره ولو فاقته صلوات ربنا في التقضا كما وجبت في الاصل من
 اراو بهند ايمان ان الترتيب كما انه فرض بين الوقتية والفائتة فكذا بين الفوائت نفسها الا ان يزيد على ما ياتي بيانه
 ان شاء الله تعالى قوله كما وجبت اي كوجبهما في ابتداء الفرض مرتبهم لان النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم
 اختلف فقصا من مرتباتهم قال صلواتكم اتيوني اهل بيته في هذا الحديث روى عن ابن مسعود والي سعيد بن جري وجاهل في
 عن محمد بن بن مسعود اخبره الترمذي وابسا في من في صيدية عن ابي عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود ان النبي
 شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم اختلف حتى ذهب من الليل ما شاء الله فاما ما لا فاذن ثم قام فصلى
 ثم قام فصلى العصر ثم قام فصلى المغرب ثم قام فصلى النشاء ورواه احمد في مسنده وقال الترمذي ليس به بناءه باس الا ان
 ابا حنيفة لم يسمع من ابيه ورواه الشيخ عماد الدين علي بن عبد الله بن علي بن كدام الترمذي الا ان ابا حنيفة لم يسمع من ابيه ورواه الترمذي لم يسمع
 ذلك في جميع كتابه واما قال لم يسمع منه ذكره في منس مواضع من كتابه وكذا قال النسا في في مسنده الكبرى في ما يصح
 القدرين وابو حنيفة لم يسمع من ابيه وقال ابو داود وتوفى عبد الله بن مسعود ولولده ابي حنيفة سبع سنين في اسم ابي حنيفة عام
 وحدثني ابي سعيد رواه النسا في من حديث عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابي عبد الله قال في يوم اختلف من الظهر والعصر والغرة
 والنشاء حتى قضيت ذلك فانزل الله تعالى وكفى اول المؤمنين القتال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام صلى الله عليه وسلم فقام صلى الله عليه وسلم
 قبل ذلك ثم قام فصلى العصر كما كان يصليها قبل ذلك ثم قام فصلى المغرب كما كان يصليها قبل ذلك ثم قام فصلى النشاء وعلمها كما
 كان يصليها قبل ذلك فذكر في ان ينزل فبالا اود كما بناه ورواه ابن جهم في صحيحه وحدثني جابر اخبره البزار في مسنده في ما يروى
 عن جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم اختلف من صلوة الظهر والعصر والغرة والنشاء حتى ذهبت ساعة
 من الليل فقام على الاذان واما قام فصلى الظهر ثم امره فاذن واما قام فصلى العصر ثم امره فاذن واما قام فصلى المغرب ثم امره فاذن
 واما قام فصلى النشاء ثم قال ما عني بالارض فذكره ورواه النسا في مسنده في ما يروى عن جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم اختلف من صلوة الظهر والعصر والغرة والنشاء حتى ذهبت ساعة

طوافه فاشتهر
 روي في القضاء
 كما وجبت
 في الاصل
 لان النبي
 عليه السلام
 شغل عن
 اربع صلوات
 يوم اختلف
 فقصا من
 مرتباتهم
 شغل في الاذان
 كما روي في
 اصل

اي يوم غفرنا من قبل المذنبه وكان في سنة خمس من الهجرة وذكر السنن في هذا الموضع باري الله عليه السلام ثم قيل في
صلاوات يوم الغفران فقضا من سن بعد يوم من الليل مرتباً ثم قال صلوا كما رايتوني في صبي فوق التبتة على صلبه ووضعه في
اداء ما يوصف الترتيب شرط ثم قيل ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم كما صليت بل قال كما رايتوني في صبي لانه لا يكون الا في الصلاة
مثل صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره الاكل في مختصره ولم يبين من هو الراوي لهذا الحديث وقال الاكل انما يشبهه بطلعه واما
سنة ما قيل على كونه سنة فدل على ان الاو او يوصف الترتيب شرط واما لم يقل كما صليت لم يثبت في ذكره صاحب الدرر كما ذكره في
غيره قال في آخره واه ابو سعيد الخدري عنه عليه السلام ثم قال وعن الامام العلامة الكورني في قوله كما رايتوني في صبي ولم يقل
كما رايتوني صليت لانه ليس وسع احدا ان يصلي مثل صلوة هؤلاء اكلمهم فلو امكن بيان حقيقة هذا الحديث ولو فعلوا حقيقة
الشيء على قوله ثم قال صلوا كما رايتوني في صبي فانه ليس بالحديث وهو في حديث مالك بن الحويرث اخرجه البخاري في الاذان
من اولى كتابه فثبتنا ما كان بن الحويرث لا اخرج في الاذان بتدبيره وفيه صلوا كما رايتوني في صبي ولم يصف ايضا ما عليه من هذا
ولو قال واما صلوا كما رايتوني في صبي او لم يصف لا يجزئ ثم كان ابو داود وابو يعقوب في الحديث الذي ذكره صاحب الدرر
ليس لما يسميه واما لو لم يسمه وسعوا والذي ذكره السنن في توجيهه في قوله صلوا كما رايتوني في صبي غير ما يدل على
يقال فيه انه تشبيه تشبيه المعلوم بالماضي الاكل فانه لم يظهر له الذي اخفاه فان قلت تولد هذا من الضمير فيرجع الى قوله
من اربع صلوات وذكر منها التسا فاقته فظاهر ويدل على ان التسا ايضا من الضوات وليس كذلك قلت نعم معلما بانني
عليه السلام في وقتها ولكن لما اخرجها عن وقتها المعاد لم يباها الراوي فاقته مجازا والدليل على ذلك ان ابن حبان روى هذا
الحديث في صحيحه لم يذكر فيه التسا وفيه ايون ان التسا والتدريس الضوات الامجاز فاقهم ايا ان يزيد الضوات على سنة
صلوات شئ استغنا عن قوله ربها في الضماء المعنى الذي يرايه منها الا ان تبعية الضوات تساو لابل عدم فاقه في
الكبرياء المقصود منه اختلف الشراح فيه فقال السنن في ظاهر هذا الكلام يقتضي ان تبعية الضوات تسعا لا ذكر الضوات بتلطف
الجمع والزيادة غير الخيرية بل هيست فضيلة المحرم تسعة لكن مناه ان التبعية للضوات في انفسها لا تدعى ست صلوات والمراد من
الصلوات اوقاتا فان فوت الصلوة السابعة ليس بشرط الاجماع رواه الاكل بقوله فانه يقتضي ان يزيد الضوات على ست
اوقات ذلك لما يكون الضوات السابعة وليس بها اوقات هذا يرون كلامه لا تراعى لانه قال وقال بعض الشافعين المرويات
صلوات الاوقات ثم قال وفيه نظر عندي وذكره وارا بعض الشافعين السنن في وقال الاكل لم يقل ادا اوقات الضوات
بحدف الضوات وراى ان لا يثبت في زيادة الاوقات على ست صلوات وذلك لما يكون الضوات وقت السابعة ليس بها اوقات
هذا ايضا من كلام الامام في وهو نقله من كتاب الشريعة قلت هذا لا يروى لوجه لانه اذا مضى خبر من وقت الصلوة السابعة

لان يزيد
الضوات
علاوة
صلوات

تقدّر إذا الوقت على الستة ويدخل حرز منه لا تكون السابعة فائتة ثم الحلاق اسم الغاية عليه يكون فائتة وقال لا لا يفيا فلي
 اربا والصلوات الاوقات وضاهه الا ان يزيد الاوقات على ست صلوات وروبو شيل على تقدم عليه من الوجتين وهو ان الزا
 لا بد ان يكون من جنس الزيد عليه فذلك منه ودون في هذه الاوقات كلها كما ترى قلت قائل هذا القول لبعض صاحب العترة
 عنه يوضح كلامه انه لا اشكال ان الزيد يكون غير الزيد عليه وان يكون من جنس الوقت ليس من جنس الصلوة والصلوات على
 فائتة فائتة فيبقى التركيب ان يكون الفلوات سجاسا يسقط الترتيب وليس كذلك ونحن نقول ان المراد من مثل هذا
 ان يكون انفسه اكثر من العدد المذكور لان الزيد والمزيد عليه كلاهما مراد وان جميعا يقولهم هذه الدارهم يزيد على مائة مناه
 عدد ما يزيد على مائة المائة لان تكون الدارهم من المائة مراد به ومنه قوله تعالى وارسلنا الى مائة الف وميزيدون
 فاذا كان كذلك لم يشترط لصحة الكلام اكثر من واحد لان الاكثرية على المذكور يحصل في شيئين اشترط السبع ودون اربعة
 قيل دخل الامر في الجمع والمراد بهن فلا يشترط الثلاث وهذا من مما قاله الاكل وحقق ان العدد مضافان وتقدّر
 الا ان يزيد اوقات الفلوات على اوقات ست صلوات يجب ودون الاوقات ودون خروجهم لان الفلوات قد كثرت فينقطع
 الترتيب فيما بين الفلوات انفسها كما لا يتبينها وبين الوقتية ش لان كثرة الفلوات لما كانت مستقلة لترتيب في اعتبارها كانت
 مستقلة في انفسها بالاطريق الاولى لان العدد اذا كان المائة في غير مائة فلا يكون المائة في جماعها ولا في اصل ان المائة
 اوقات لا يشي بوجوب الحكم في ذلك الشيء لا غير فاذا اثنى في غيره فادلى ان يوتر في نفسه موهدة الكثرة ان تعبير الفلوات
 ش اى ست صلوات لم يخرج وقت الصلوة السادسة ش التنازلة له دخول وقت السابعة في الغالب في محبة
 الا ان يزيد الفلوات على خمس صلوات لان كثرة الفلوات في معنى ضيق الوقت والكثرة بالست للتكرار فاذا دخل وقت السابعة
 سقط الترتيب عند ما وعدهم اذا دخل وقت السادسة وفي مبوط شيخ الاسلام من ممانا ما يسقط الترتيب بانفس لانها
 هم وبالمراو بالمذكور في الجاهل الصغير اى الفلوات ستا يخرج وقت السادسة وهو المراد بالمذكور في الجاهل الصغير
 هم وبورش اى المذكور وهم قوله ش اى قول محمد في الجاهل الصغير وان فائتة اكثر من صلوات يوم وليلة اجزائة
 بدائش اى اجزاء الصلوة التي بدأ بها مائة اذا زاد على يوم وليلة يصير ستا ش فيدخل وقت السابعة هم من
 محمد انه اعتبر ودون وقت السادسة ش لان بدخول وقت السادسة يصير عدد الفلوات حسا ولكن ش كل من
 لا يتفرق عنه ومن المكتوبة انفسهم والاوّل هو الصحيح ش اى المذكور من الجاهل صغير هو الصحيح لان كثرة بالذوق
 في التكرار وذلك في الاول ش مناهه ان لا يشي اسم الاكثرية بالتكرار كالكثرة في العوم لا ليلها بالازايدة
 من احد التسمين على الآخر واذا في مدة التكرار في حق خروج وقت السادسة لان به بصيرة الفلوات ستا

لان الفلوات
 قد كثرت فنقطع
 الترتيب فيما بين
 الفلوات بعضها
 كما يسقط بينها
 وبين العترة
 وحلها في ان يصير
 الفلوات ستا
 يخرج وقت
 الصلوة السادسة
 وهو المراد بالكم
 في الجاهل الصغير
 وهو قوله رادفا
 اكثر من صلوات
 يوم وليلة اجزائة
 التي بدأ بها مائة
 اذا زاد على يوم وليلة
 نصير ستا ش
 انه اعتبر ودون
 للسلاسة في
 هو الصحيح لان
 الكثرة بالاطريق
 حلها في ذلك في الاول

والمجتمعة فلو كانت
 الفدية والحديثة
 في يجوز الوضوء
 ثم تذكر الحديث
 لا زلة لفوائده
 لا يجوز ويحب للمسلم
 كل ما يمكن من اجراء
 عن التماس في الوقوف
 بعض الفرائض
 فلما بقي عاد الترتيب
 عند البعض هو
 الاظهر فانه يرى
 عن مجمل في بين ذلك
 صلوة يوم وليلة
 يقضي من الغرض
 كل وقية فائقة
 في الفوائض جازية
 على كل حال والوقية
 فاستأن في حاله
 الفروع في الصلاة
 وانما هلكت لك
 الاقسام الخمسة
 لانها فائقة عليه
 في طه حالها

وواحدة من الصلوات المذكورة يوسف الكثرة ثبت لما قوله وذلك اشارته اني قوله لان الكثرة بالذوق في هذا التكرار وقوله
 الاول اراوه بالذوق في الجماع بعد فافهم من قوله ثبت الفوائض القديمة والذوقية من صور الفوائض القديمة ان ترك
 الصلوة ثم استمر بغيرها فانه قد شاع في بعض العلماء انما على حقيقة ثم غير كل من صلوة يوم وليلة فيلزم من ذلك ان يكون في كل وقت
 اقل من يوم وليلة فقلنا في اشار اليه بقوله ثم قيل هو في الوقتية من تكرار الذوقية كذا في الفوائض من الجوامع من التماس في
 ليس اذ بانها في غير الذوقية تحقيق كذا في الفوائض وفي سقط الترتيب ثم قيل لما تجوز في اي الوقتية فذكر الذوقية وهو لا يحسن
 هم في جعل المسمى وهو القديم هم كان لم يكن شئ من كان لم يثبت هم من غير الذوقية من التماس في اي لابل الوجه
 يبعد على من كس والتمس في اقامه الصلوة في وقتها في الجواز قال ابو جعفر الكبير عليه السنتي وفي لفظ القول لا
 هو الاول وفي التمس ان في اللاح والقول الاول والاحوط وقيل في ترتيب لان الجمعية لا تيسر بالذوقية
 الا يكسب الترتيب عند الذوقية فلا فاهم ولوقفي بعض الفوائض حتى قال في عاد الترتيب شئ صورته ان تترك الاول صلوة
 ثم مضى بالاصلة او صلاتين ثم صلى صلوة دخل وقتها وهو في الما في عيده لا تجوز الوقتية او لم يخرج من محله روي ان
 في رواية يجوز وانما شئ الله الشري وخر الاسلام على الزوى فانما قال في سقط الترتيب لم ينع في صحيح الروتين لهذا
 انما الصلوة بعض الكبر وفي رواية لا يجوز واليهما لا يعقل الشك انما الصلوة لم ينع عند بعض شئ اي عند بعض المشايخ
 ابو بصير الدقاق وبقية ابو جعفر واختاره نصف اشار اليه بقوله وهو لا يشر اي هو الترتيب والآخر هو ذلك من
 جميع الاول من غير الذوقية وهو ان على السقوط الكثرة الفدية الى المخرج ولم يبق بالمو والى القلة والمكتملة في التمام
 فكان الحق انما بالزوج ثم انقضت الزوجية فان الحق يعود ولا في سن وجه الرواية اشار الى ذلك لوجه بقوله فانه
 روي من محمد بن ترك صلوة يوم وليلة وقيل يقضي من الحديث كل وقية فائقة شئ معنى يقضي انما في الجوامع والآخر بالمو
 بالصبر على الترتيب هم الفوائض جازية على كل حال شئ يعني صلواته على الوقية او اخرها ثم انما في فائقة
 ان قدما لا يدخل الفوائض في الصلاة شئ لانه متى ادعى شيئا منها مارت سادسة التروكات الا انه في بعض متروكة
 عاوت من سائر الايزال كذا في الجوامع وان اخرها شئ اي وان اخرها الوقية كلها فكذا كانت
 اي فذلك لتسليم كلامه الا ان شاء الاخرة شئ لانه صلاها وقد على جميع ما عليه فانه فاضا كان في وقد عدل نصف بعدها
 ان شاء الاخرة بقوله لانه لا فائقة عليه في فائقة حال او انما شئ اي حال اذ ان شاء الاخرة الوقتية والظن في
 لاني فاعلى مجتمعة في وقية معتبرة وان كان خطأ وانما في الاوجب الترتيب فكان لانه موافقا لاراد وصالها في
 احسن له الفعاس وطمح ما حبان وهو ما خرج موثر في حق فصل ذلك القائل القيع من تسليم ان هذا الفصل

حق لكن لما كان تناولا لا يثبت في ذلك مدار ذلك الظن مانعا وجوب التقاص فان قلت شكك هذا
 بما اذا صلى الظهر على غير وضوء فاسيا ثم صلى العصر على وضوء ذلك لا نظر به بحسب الاستحباب فاعلم ان
 يعيد ما جمعا وعلى قياس ما ذكرنا انه لا فائدة عليه في هذه الحال او اما ان ينهي ان لا يجب عليه
 قضاء العصر ثانيا لما لا يقتضي الظهر قد وقع في مسئلته تضييع ما عليه ولم يبق عليه شيء من الثمالة
 والترتيب خير واجب على من سبب الشك في مكانه كونه هنا ايضا او انما لم يسهل كما ذكرنا في وقت رتبا والصلاة
 ترك الطمارة عند قومي مجمع عليه فطر اشارة فيما يورث بعده واما ان يترك الترتيب فضعف
 مختلف فيه فلا حكم الى صلوته اخرى هم ومن صلى العصر في وقت كذا اي واحتمل انه ذا كرم انه لم يصل
 الظهر في فائدة مثل اي العصر فائدة هم الما ان يكون في اخر الوقت مثل اي في اخر وقت العصر
 فانه يجوز العصر في وقت فان قلت في بين المصنف فيما مضى الحكم في هذه المسئلة في جنس الصلوة فلم
 اعاده ههنا قلت فائدة وهي الاشارة الى الاختلاف في اخر وقت العصر وهو ان الاعتبار في تنسيق الترتيب
 لاصل الوقت والوقت استحب حكمي عن الفتية الى جعفر المند واني عن عمدا في ضيفته والى يوسف الاعلى
 باصل الوقت وعند محمد الوقت استحب وعلى هذا فيما نحن منه من المسئلة ان المكنة اداء الظهر والعصر قبل
 غروب الشمس ففيه مراعاة الترتيب وان كان المكنة اداء الصلوتين قبل غروب الشمس سقط الترتيب وعليه اداء
 العصر ان المكنة اداء الظهر قبل العصر وبعضها بعد تنقيحها فاعلم ان زاعات الترتيب عندنا خلافا لمحمد
 لان معنى الكبرية تسقط الترتيب بخلاف وقت اصل الوقت وان لم يكن اداء الظهر قبل تسقط الترتيب لان
 ادواتي من الظهر تغير الشمس لا يجوز بالاتفاق لان ذلك الوقت وقت عصر اليوم ليس الا وهو سلة
 الترتيب مثل اي المسئلة المذكورة هي سلة مراعاة الترتيب فيها وقد ذكرنا وجب الاعادة فروع راع
 في القيا في يوم في كل يوم في وقت لا يجوز في المسئلة فالفخر الاول بايز بن الفخر يوم الثاني لا يجوز لبقاء الترتيب
 وقيل على قول زفر وحسن ان لم يمد ان المتر وكذا من يجوز الفجر الثاني كما ذكرنا في السبوط
 وافي الثالث واما بعد يجوز بسقوط الترتيب وفي جوامع الفتحة سافر صلى المغرب شهر اركعتين فصل فاعلم ان
 كلما بالملحة وليس المغرب اداء لا يجوز العشاء الفجر وفضل المغرب فصارت سلم يكون ما بعد ما جميعا الى المغرب وفيه
 التفتي اذا غرقت الشمس في حال العصر ثم ذكر الظهر مضى ولو انفتحا واكرامهم احمرت يتقبل منى صلوته ولم يبق هنا
 يصلي خمس صلوة وهو قول مالك والشافعي في قول القيا في جوامع الفتحة وهو الغناء وقيل يصلي اربع ركعات

ان كان في اخر الوقت

ومن صل العصر
 وهو الركعة
 كد يصل الظهر
 هي فائدة
 الاذا كان
 في اخر الوقت
 وهي مسد
 الترتيب
 ففصله صوت ذلك اليوم

الاصح انه ينوي الظهر والعصر وغيرهما وليس عليه ان ينوي انها الاولى هي ثم واذا قصدت الفرضية لا يبطل
اصل الصلاة شئ يعني لو صلى العصر مثلاً فذكر انه لم يصلي الظهر فقد انقلب قلبه عن الصلاة عند ان يقضيها والى شئ
شئ لكن عند ان يقضيها بسبيل الوقت حتى لو أدى ست صلوات انقلب لكل فواتها وعند ان يقضيها يكون عصره وجوبه
ما قصدت لغير سبيل الثبات ثم وعند جدي بطل شئ الصلاة قال زفر بن زهر روى عنه عن ابن عباس في صلاة فواتها
الكل ان لو فاته قبل ان يخرج من الصلاة او عمل عملاً منياً فيقفن لم يرد منه ما بقاها التحريمية
وعند جدي لا يتحقق ثم لان التحريمية فقدت للفرق فاذا بطلت الفرضية بطلت التحريمية بطلت يعني بما لا فرق
والفضل لان التحريمية وسبيل في تخصيصه فاذا بطلت المقصود بطلت الوسيلة ثم ولما شئ اي ولو لا في منفعة
والى يوسف ثم انما شئ اي ان التحريمية ثم عقدت لاصل الصلاة بوصف الفرضية شئ يعني التحريمية انما
لصلاة موصوفة بصفة الفرضية ثم فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل شئ لان انما
ينبغي في صفة الفرضية لاصل الصلاة فلا يان من انما صفة الفرضية انما اصل الصلاة فان قلت يجوز
ان يكون الوصف مستحصلاً لاصل الصلاة فكيف كان الفعل لا يتصور فيبطل الاصل بطلان قلت لا نسلم هذا القول
الوصف مستحصلاً لان المحصل يجب تقدمه والوصف لا يقدم على الموصوف فان قلت وصف الفرضية
لم يدخل فيما انعقدت التحريمية لما قبله فكان جزاءه اكل شئ في انما جرته قلت بل لا دخل له في ذلك لان جريته
محصلة حتى يكون جزاءه اكل من حيث نفى غير ما يراه في الوقت فاذا كان كذلك لم يلزم من انما انما
الكل ثم ان بعض اهل النظر من اصحابنا لم يميزوا بين الاحكام لانهم لما اجتمعوا ان من شئ في عدم الكفارة
ثم انشدنيه يعني فقال كان على حكم الصلاة كذلك وعلى الاول عامة الشارح ثم العصر شئ يعني في الصلاة
لذكورة ثم يفيد شئ وقاش نفى على سبيل التوقف ثم حتى لو صلى ست صلوات ولم يرد الظهر شئ اي الظهر
التي كان تركها وعلى العصر فذكرها هم انقلب الكل شئ اي كل الصلوات ثم جائنا شئ ولو اعاد الظهر
انقلب جائزاً ثم وبذا عند ان يقضيها شئ وهو سبحانه وفي البسوط تفسيره صلى المتروك قبل السارعة
منه قال شئ الامة هذه التي يقال لها واحدة تقدر واحدة تقع فمما قالوا واحدة للمعنى شئ
بل نقار المتروكة واحدة المقعدة للمعنى المتروكة يقضي قبل السارعة وجب الاستئذان ان الاكثر منه
منه بحجة من الصلاة فاذا ثبت صفة استندت الى اولها كجاءه وبسقط التعقيب فسقط الترتيب في اعادها
استقط في اختيارها وبذا كرض الموت لما ثبت لم هذا الوصف عرض الموت استند الى اوله كجاءه ثم وعند جدي

واذا قصدت
الفرضية لا يبطل
اصل الصلاة
عند جدي
والى يوسف
وعند محمد
تبطل التحريمية
عقدت لا فرق
فاذا بطلت
الفرضية بطلت
التحريمية اصل
ولما كان يعتقد
لاصل الصلاة
موصوفة الفرضية
فلا يكون
بطلان الوصف
بطلان لاصل
ثم العصر يفسد
فساداً موقوتاً
لو صلى ست
صلوات وكل
بعد الظهر
انقلب لكل
حاشا وهذا
عند جدي
وعند هما
يفسد

نفسه
بالقضاء بالموت

[illegible]

فصار اياها كالجوار
بحال رقيقه
ذلك في موضع
ولو صلى العبد
وهو في سكر
فهي حاسرة
عند ان ينفقه
حلا فالعبد هذا
بناء على ان الوتر
واجب عند
سنة عشر دها
وكانت تب فيها
بين الفرائض
والسنن ويصلها
اذا صلى العشاء
شعره ضا
وصلى السنة
والوتر ولم تبين
انه صلى العشاء
بغير طهارة
فقد ابيعه العشاء
والسنن والوتر
فمن صلى
عنه وعندها
يعيد الوتر
ايضا لكونه تبعا
للعشاء
والله اعلم

عنوان: مجلس في تاريخ العرب في القرن العشرين

باب سجود السجود ای ہذا باب میں بیان احکام سجود السجود لہذا فرم من بیان الاول ان القضاء شرع فی بیان
جایز نقصان یقع فیہا ولكن المتأثر من البایں من حیث ان الباب الاول فی بیان قضاء الغفوات وقضاء
جبر لهما من تأخیر عن وقتها وبذا الباب الثاني فی بیان جبر لهما لکن واجب اولیٰ خیر کون اولیٰ یزادہ فی غیر محلما
والاضافۃ فی سجود السجود اضافۃ الحکم الی السبب ہی الاصل فی الاضافات لان الاضافۃ لا تنقص من اقوا وجوه
الاختصاصات اضافۃ السبب الی السبب تلت علم من ہذا ان سجود السجود یجب بقس السجود لہذا لیسبب فی العمود وبعض
الماکیہ یقولون سببہ الزیادہ وانقصان ذکرہ بن راشد المالکی فی تواحدہ وعن الشافعی مسجد فی الحدیث یقول الاولیٰ
وفی الیئنا یسبب لیسبب سجود السجود الی مسائلین احدیہما انما آخر سجود فی المکرۃ الاولیٰ الی آخر الصلوۃ والثانیہ انما ذکر
الاعتقاد الاولیٰ فانہ لیسبب لیسبب فیہا سوار کان عاودا ناسیا قال صاحب الیئنا یسبب ذکر ہما فی ابن سنان انما حتی ولم
اقت فی غیرہ من کتب اصحابنا من سجود السجود للزیادۃ من من مجلس الصلوۃ کزاید وکرم سجود و الزیادہ من غیر منہ
یصل الصلوۃ والسلام فی الزیادۃ لا تثبت معنی الذیۃ لقولہ قتالی اتم الصلوۃ لذلک الشرس مد والنقصان شی
ای یجب للنقصان الیہ وفیہ نفی القول مالک فان عندہ اذا کان عن نقصان سجود قبل السلام وان کان عن یزاد
فجبر السلام ویا قی فیفسد ذلک ان شار اللہ تعالیٰ ہم سجدتین بعد السلام اس اختلافیہ علی قول خستہ منہ ہما بعد
السلام کما ذکرہ وجہ مذہب علی بن ابی طالب سعید بن ابی وقاص و عبد اللہ بن مسعود و عمار بن یاسر و ابن مالک
و عبد اللہ بن الزبیر و عبد اللہ بن عباس و من التابعین الحسن البصری و اکبر الیم التمیمی و ابن ابی لیل والثوری و ابن بن
صلح و عمر بن عبد العزیز و غیرہ سجدتین فی قبل السلام علی الاصح عندہم و ہو قول ابی ہریرہ و کحول و الزہری و ذیقہ
و اللیث و مذہب مالک اشعر لیس ان کان للنقصان فی قبل السلام وان کان للزیادہ فبعد السلام و ہو قول الشافعیۃ
و مذہب اصحابنا انہ لیسجد قبل السلام فی الموضع الی سجودہ فیما رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قبل السلام و بعد السلام فی الموضع
اللی سجود فیما علیہ السلام بعد السلام و ما کان من السجود فی غیر ذلک الموضع لیسجد قبل السلام ابرا و مذہب الکاتب
لا یسجد لیسجد لیسجد لیسجد فیما رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فقط و غیر ذلک ان کان فضا آتی و وان کان
منہا فلیس فی غیر ذلک الموضع الی سجود فیما رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم خمسۃ اھل حرم علی ثین علی ما جاری فی حدیث
الابن سعید و الثانی فی سلم من ثین کما جاری فی حدیث ذی البیدین و الثالث سلم من ثلث کما جاری فی حدیث عمران بن
خصین و الرابع انہ صلی خمسۃ کما جاری فی حدیث عبد اللہ بن مسعود و الخامس السجود علی الشک کما جاری فی حدیث
ابی سعید الخدری و سیاقی بیان احادیث مفصلان شار اللہ تعالیٰ ہم ثم یشہد ثم یسلم ای بعد ان یشہد فی آخر الصلوۃ

باب سجود السجود

لیسجد للسهو

فی الزیادۃ والنقصان

سجدتین بعد السلام

ثم یشہد ثم یسلم

يسجد سجدة ثم تشبه الصلاة ثم يقول ابن مسعود والشعب والنوري وقادة وانكم وحماد واليث وملك والشافعي
 واحمد واحق وقال ابن سيرين وسعد وحماد بن ابى اسلم ولا تشبهه قال ابن داسين وعطاء وطاووس بس في
 سجدة السجدة ولا سلام هم وهذا الشافعي بن زيبي قبل السلام لما روى انه عليه السلام سجد لسجدة قبل السلام
 هذا الحديث رواه عبد الله بن مارك بن حسيه اخراجه لاية التسمية جمع له في اللغة للبقى ان ابنه عليه السلام سجد لفرد
 على الركعتين الاوليتين سجدتين فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة انظر ان سجدتين سجدتين قبل السلام
 ثم سلم هم وانه قوله عليه السلام لكل سجدة من سجدة ان روى هذا الحديث عن ثوبان اخراجه ابو داود وابن حبان
 عنه عن ابنه عليه السلام انه قال لكل سجدة من سجدة ثوبان بن مسعود وعبد الرزاق في مصنفه والطبراني في
 معجمه هم ويروى انه عليه السلام سجد سجدتين قبل الصلاة ثم سلم هم وهذا الحديث رواه ابو هريرة اخراجه البخاري وسلم عنه قال
 صلى ثوبان بعد صلوة العصر فلم يركعتين فقام فركعتين فقال القصة الصلاة يا رسول الله صلوا عنك منى انى قال ثم
 رسول عليه السلام بالركعتين ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام وفى هذا الباب عن عمران بن حصين اخراجه مسلم عنه
 ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العصر فلم يركعتين فقام فركعتين فقال له اخراجه يتركه لصلته فقال اصدت هذا قالوا نعم
 فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم وعن العيص بن شبة فنهض فى الركعتين فسجد بين خلفه فاشاء اليعلم ان يقوم او افانفرج
 من الصلاة وسلم سجد سجدتين السجدة انصرفت قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منى كما صنعت قال الترمذي
 حديث حسن صحيح ابن ابي بن الملك اخراجه الطبراني عن محمد بن صالح عن ثوبان بن عبد الله بن عباس قال صلى خلف ابن
 بن مالك صلاة فسمى فيها سجد بعد السلام ثم انفتحت الدنيا وقال ما بانى لم اصنع الا كما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وعبد
 بن الزبير اخراجه ابن سعد فى الطاعات عن عطاء بن ابى رباح قال صلى مع عبد الله بن الزبير المغرب فسلم فى الركعتين ثم
 قال فبقي بقوم فصلوا سجد ركعة ثم سلم وسجد سجدتين فقال ثابت بن عباس بن نوري فاجزة فقال بعد اذان فاقام
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النوري فى الخلاصة ذكره الحاكم فى السنن كمن حديث سعد بن ابى وقاص عن عبد الله بن
 وحديث صحيح عن شراطينين هم فتناجست روايتا فجلس الى من الرسل صلح بيان المعاصرين الفعليين من المجتهدين
 ذكرهما الشافعي ولما طاب لان حديث الشافعي يدل على انه عليه السلام سجد قبل السلام وحديثا يدل على انه سجد بعد السلام قال الشافعي
 منهم لى فى ذلك الاتراى لما قالوا لى الفعليين عن تركها جابا فعملنا بقوله عليه السلام الصلاة عن العارض بدو حتى نكمل
 هم فبقي التمسك بقوله عليه السلام ثم هو قوله عليه السلام لكل سجدة من سجدة ثوبان قلت فيه نظر لان الا حاشيت قد وردت فى اليهود
 قبل السلام من مقال عليه السلام من سجدت ابى سعيد اخراجه الترمذي اخراجه مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم فى

وعند الشافعي روى انه عليه السلام لما سجد السجدة قبل السلام وروى انه عليه السلام سجد لسجدة قبل السلام ولما روى عنه عليه السلام لكل سجدة من سجدة بعد السلام وروى انه عليه السلام سجد سجدتين قبل الصلاة ثم سلم عنه قال صلى ثوبان بعد صلوة العصر فلم يركعتين فقام فركعتين فقال القصة الصلاة يا رسول الله صلوا عنك منى انى قال ثم رسول عليه السلام بالركعتين ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام وفى هذا الباب عن عمران بن حصين اخراجه مسلم عنه ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العصر فلم يركعتين فقام فركعتين فقال له اخراجه يتركه لصلته فقال اصدت هذا قالوا نعم فصلى ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم وعن العيص بن شبة فنهض فى الركعتين فسجد بين خلفه فاشاء اليعلم ان يقوم او افانفرج من الصلاة وسلم سجد سجدتين السجدة انصرفت قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منى كما صنعت قال الترمذي حديث حسن صحيح ابن ابي بن الملك اخراجه الطبراني عن محمد بن صالح عن ثوبان بن عبد الله بن عباس قال صلى خلف ابن بن مالك صلاة فسمى فيها سجد بعد السلام ثم انفتحت الدنيا وقال ما بانى لم اصنع الا كما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وعبد بن الزبير اخراجه ابن سعد فى الطاعات عن عطاء بن ابى رباح قال صلى مع عبد الله بن الزبير المغرب فسلم فى الركعتين ثم قال فبقي بقوم فصلوا سجد ركعة ثم سلم وسجد سجدتين فقال ثابت بن عباس بن نوري فاجزة فقال بعد اذان فاقام سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النوري فى الخلاصة ذكره الحاكم فى السنن كمن حديث سعد بن ابى وقاص عن عبد الله بن وحديث صحيح عن شراطينين هم فتناجست روايتا فجلس الى من الرسل صلح بيان المعاصرين الفعليين من المجتهدين ذكرهما الشافعي ولما طاب لان حديث الشافعي يدل على انه عليه السلام سجد قبل السلام وحديثا يدل على انه سجد بعد السلام قال الشافعي منهم لى فى ذلك الاتراى لما قالوا لى الفعليين عن تركها جابا فعملنا بقوله عليه السلام الصلاة عن العارض بدو حتى نكمل هم فبقي التمسك بقوله عليه السلام ثم هو قوله عليه السلام لكل سجدة من سجدة ثوبان قلت فيه نظر لان الا حاشيت قد وردت فى اليهود قبل السلام من مقال عليه السلام من سجدت ابى سعيد اخراجه الترمذي اخراجه مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم فى

صلواته فلو لم يكن صلواته اذ اذبحا فاحيط الشك لم يكن على ما يبين ثم مسجد بني قريظ قبل ان يسلم ومنها حديث ابن سيرين اذ دخل اليه
 النبي عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اني احكم اذ اقام يصلي جازة الشيطان فليبين عليته ثم يدرككم صلى الله عليه وآله فاحيط الشك فليبين
 سبحانه ومن جازة ابو داود وابن ماجه وهو جازة قبل التسليم ثم يسلم ومنها حديث عبد الرحمن بن عوف اخبرني عن النبي
 وابن ماجه عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول اذ اتمى احدكم في صلاته فليعلم يد واحدة وصله او اثنين فليبين على واحدة فان لم
 يد فزائدين وصله او ثلاثا فليبين على اثنين وصله او اربعاً فليبين على الثلاث مسجد بن حنبل قبل ان يسلم وقال السمرقندي حديث حسن
 صحيح وقال البيهقي في المعرفة روى عن الزهري انه اذ ادى من سجدة بعد السلام واسند الشافعي عنه ثم اكد به يديث معاوية انه
 عليه السلام مسجد بها قبل السلام رواه النسا في سنة وقال وصحبه معاوية يتأخره قلت قال بعضهم ان قول الزهري منقطع وكذا
 غيره عنه وم قال الطوسي في الايضاح عن الزهري في اسناده طرف بن ماذن قال البيهقي هو غير قوي قلت قال يحيى كتاب
 قال النسا في غير قوي وقال ابن جبان لا يجوز الرواية عنه الاول في البيهقي ذلك لموافقتة رواية غيره وادوا حديث السجود
 وبعد ثبوت قولنا وفعلنا تقدم بعضنا على بعض غير معلوم برواية صححه والاولى اصل الاحاديث على التوسع وجزا الامرين فان قلت
 قالوا المراد بالسلام في الاحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام على النبي صلى الله عليه وآله التسليم لا يكون تأخير ما على سبيل
 السجود قلت في البيهقي انه معارض بشكوه وبيان يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السجود وكل حديثهم على السلام المعهود الذي
 يخرج بين الصلاة وهو سلام التحليل يطلب ايضا حاكم على السلام الذي في التسليم ان جرد السجود لا يكون الا بعد التسليم اتفاقا
 قال الاكس في هذا الموضوع اعترض عليه بوجوبه ان قلت اخذنا من كلام السفنا في تقدير الاعتراض الاول ان المعارضة بين كثيرين
 انما يصح الى ما بعد ما من السجدة لا الى ما قبلها والقول فوق الفعل لان القول موجب للفعل لا وكيف يصح الى القول عند معارضته
 الفعل الاعتراض الثاني انه يلزم من هذا الذي ذكره الترجيح كبقية الدلالة وهو غير ملائم ولا يصلح حجة ولا يصلح حجة في قول المصنفين
 العمل فكيف لا يصلح حجة راجع الى الاول بان المعارضة تقتضي السجدة وليس المعارضة بين القول والفعل فقرة القول صحت
 الفعل ولما ثبت المعارضة بين الفعلين التساوي في القوة اخذنا بالقول لانه يشهد لنا علمنا به وقوله ان المعارضة اذا وقعت بين
 الحجيتين يصح الى ما قبله لان يكون ذلك عند انعدام الحجتهما فتقاربان كانت الحججة فحقها لا امتياز الى المعارضة وهذا كذلك
 وان لم يكن ذلك فثبت العمل راجع الى الثاني بان ما قلناه انما يلزم ان لو قلنا بتزويج الفعل باقول لا نقول به بل نقول القرائن
 فكل جازة الى ما هو الحجته في الباب هو حديث القول قلت فيه نظر لان بين قولنا ايضا اقتراض كما ذكرنا ولا وجه في الجواز وكذا ذكرنا من
 جواز الاحاديث على جواز الامرين وايضا حديث ذي اليبدين منسوخ في الانوار باول ما رواه الشافعي ان الراوي دخل في صلاته
 السلام في سجدة السجود عاين السلام بعد ما فرغ من ذلك وكان ذلك على ما عليه السلام لبيان ان الجواز قبل السلام لا يبان الحسنون

في الحركات المذكورة بالسلام على وجه الصلوة في الصلاة وهو التسليمان ثم وباقى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في صلاة
 السجود أي بآتي من عليه سجود السجود بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في صلاة السجود وهو السجود في الركعة
 أختلفوا في صلاة النبي صلى الله عليه وآله في الدعوات أثنائها في صلاة الصلوة أم نه سجدتي السهو ذكر أبو حنيفة الاسترخاء في ان ذلك قبله
 قبل سلام السهو وذكر الكشي في مختصره أثنائها في صلاة سجودتي السهو لا ينهاي الصلاة الأخيرة وانما ركعها في الصلوة
 وقال هو الصحيح ش أي الأتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في صلاة السهو الصحيح وقال في الصلاة في شرح
 الجامع الصغير من مشايخنا من أثنائها قبل السلام بعده ثم قال وهو قول الطحاوي رحمه الله لأن كل أحد من المسلمين
 في آخر الصلاة وفي المحيط أثنائه الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في الدعوات ثم قال الطحاوي كل صلاة فيها ركعة صلاة
 فيها ركعتين في القعتين جميعا عنده وفي قنواي النظرية لا يحاط أن يصلي في القعتين وقيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 يصلي ويدعو في الأول والثاني في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة
 لأن السلام يخرج عنده وقال الإمام في نفسه فلو كان الأصل المذكور متفقاً لكانت هذه المسألة منسية على ذلك لكان
 الصحيح من حيثها قلت هذا لا يظفر من كلامه لا يلزم من كون الأصل المذكور متفقاً لعدم جواز بار المسألة المذكورة عليه وتوابعه لكان
 الصحيح من حيثها يراه نذكره في المفيدة هو الصحيح لأن الدعاء بعد آخر الصلاة في ش هذا التعليل ما أثنائه الصلوة بقوله هو
 الصحيح وجناده لا يذكر ما شرع بعد الفراغ من الأدوار أو الفراغ قبل آخره قلت القائل أن يقول آخر الصلاة حقيقة هو
 صلاة الصلاة الأخيرة وسجد السهو ليست من نفس الصلاة وقد ذكرنا ذلك ثم قال ش أي القدوري هو ويلزم السهو
 ش هذا البيان ما ذكره في الباب بقوله ليس بالسهو لأنه لا يفيده والنقصان لأنه لم يعلم من ذلك أنه أي زيادة أو نقصان
 موجب ذلك فنفه عنها بقوله ويلزم السهو أي يلزم السجود في صلاة سجود السهو ثم إذا زاد في صلاة فعل من حيثها
 أي من حيث الصلوة لم يسجد منها ش أي وإكمال الذي زاد وليس من الصلاة كما ذكره أبو حنيفة من حيثها سجودات
 ساجداً لأن الركوع الزائد يسجد الزايد من حيث الصلوات من حيث أنها ركوع وسجود ولكنها ليس من الصلاة لكونها
 زيادة ثم وهذا ش أي قول القدوري وإلزامه السهو يدل على أن سجدة السهو واجبة ش لأن لفظ الركعة من حيثها فلو كان
 وقال محمد رحمه الله أنه أي الإمام وجب الموقوف أن يسجد يدل عليه على السلام من حيثها صلاة يسجد سجدة يسجد
 ومطلقاً لا لا وجوبه وهو الصحيح ش أي كون سجود السهو واجباً هو الصحيح من المذهب كره في المحيط والمبسوط والذي فيه
 والدليل ما قاله كذا محمد في قنواي في الشرائع عدل كونه من صاحبنا بقوله إنه وفي مختصره والمفيدة قال القدوري هو
 قول الشافعي أي يجب كونه بقدر النسب وانما كونه في الأصل كذا في المحيط لأنه من حيثها تسليلاً للوجوب أي لأن سجود السهو

ويأتي بالصلاة على

النبي عليه السلام

في صلاة السهو

الصلوة

الصلوة

قال يلزم السهو إذا

زاد في صلاة ركعة من

ليس بها وهذا يدل على

أن سجدة السهو واجبة

اذا جهر في الخاتمة ان عليه السجود في الظاهر الرقابة لا سجد عليه في الخيط في رواية النجاشي السجود ذكر الحلو في ان السجود ولو كان
عند رجل يصلي وحده ففعل السجود في خاوري سليمان لو شئ حاله فله ان قام فغير سجده للسجود ثم نالوا الاصل من شئ يعني ان
في وجوب سجدة السجود ترك الواجب او تاخير الواجب وتأخير الركوع سوا فان وجب واحد منهما يتحقق سببا لوجوب سجدة السجود
مهما وجب بالزيادة شئ فاجاب عما قيل لا يجب بالزيادة ايضا ولا ترك سببها ولا تأخير فاجاب عن ذلك بقوله لانها
شئ اي لان الزيادة لم تأخر عن تأخير ركوع شئ كما في زيادة السجود وترك اجب شئ اي الزيادة لا تأخر عن
تأخير واجب كما في تأخير القيام بان قام الى الخاتمة ساجدا لانه حينئذ يلزم ترك الواجب هو اصابته لفظ السلام ثم قال
شئ اي القدر الذي يزيله عن السجدة السجدة السجود اذا ترك فعلا مسنونا شئ سناه ظاهرا فلما يتا بالسنه فله
فسره بقوله لم كان شئ اي محذوم اداء شئ اي بقوله فعلا مسنونا ثم فعلوا واجبا الا انه ارا تبسيت شئ اي تسمية
الواجب سنه اني جوسا ثبت بالسنه شئ يعني ثبت وجوبها بالسنه من اطلاق اسم السبب المسبب انما ثلث غير ان
يرجع الى الفصل على تأويل القصة لا واجبة بالسنه اعلى تأويل سنه الفعل وقيل ارا بقوله مسنونا ما ذكره صاحب الحيط ويرك
سنه مضافة الى جميع الصلوات ثم قال شئ اي القدر الذي ترك قراءة الفاتحة شئ بالديان انك لا يجب سجود السجود
الا انما يجب ترك الفاتحة وان ترك اتمامها سجد عليه فكان تركها ذكره في الحيط وان قرا الفاتحة مرتين في احوال المؤمنين
فعليه السجود لما فيه الواجب هو السجود ولو تقرأ الفاتحة وجوبه ثم اداها الفاتحة فعليه السجود عليه وردى انهم عن محمد اذ تقرأ الفاتحة
في الايامين في ركعتين فعليه السجود غير فصل في تأخير الركوع في السجود عليه في جميع الفاتحة في ركعتين في ركعتين
يعني ان ركعتين في القصة الاولى فعليه السجود وان اداها الركعة الثانية فعليه السجود في الركعة الاولى او الفاتحة في ركعتين
في الحيط ولو قرا الفاتحة وادته قصيرة فعليه السجود وان اداها الفاتحة على السورة في الركعة الثانية والعينين ولو قرا ركعة او
سجود او القصة القصيرة فعليه السجود ولو شئ في ركعة او سجود او القصة فعليه السجود وذكرنا انطلق في اجابته
عن محمد لو شئ في قامة قبل قراءة الفاتحة لا سجد عليه ولا يركع ولا يصح في الركعة الاولى او الفاتحة في ركعة او
سجود يركع السجود او القنوت شئ اي ترك القنوت ولو ذكره بعد ما سجد عليه السجود وكذا يدافع راسه من الركوع
ومرضى ولا تقنط ولو ذكر في الركوع فني عوده الى القنوت روايتان ذكره في المبدوء والزيادة وفي الزيادة وسجد للشهو
هم او التشنج شئ اي ترك التشبه وفي الزيادة لم تقنط قدر التشبه في الركعة الثانية لم تقنط فمن يركع في ركعتين روايتان في
سجود السجود ولو ترك بعض التشبه بسجود السجود في الفاتحة او في الركعة الثانية كان في الركعة الاولى ولا يلزم شئ في ذلك
في ان شئ اختلف المشايخ فيه والاصح ان لا يجب سجود او تكبيرات في الفاتحة او في الركعة الثانية

هذا هو الاصل في الصلاة
بالزيادة لا لها كذا
عن تأخير ركوع او ترك
واجب قال ويلزمه
اذا ترك فعلا مسنونا
كانه ارادة فعلا واجبا
الا ان ارادة تبسيت سنة
او سجودا بالسنه قال
ولو الفاتحة لا لها واجبة
او التشهد او تكبيرات الفاتحة

الايحباب السبعة بترك الاذكار قال لا ينبغي ان كان له ان لا يتنزه ويكبر في الركوع وهو المحب اليها الاولى والاربعه وهي القراءة والقنوت والتشهد والايحبابات العبدية في الايتيالي في الفضة وقراءة السلام والاطلاق والتشهد والمقيدة بالآخر ثم قال يجب تركه فيها وفي التجريد ونحوه لكونه ترك بكبرية والركوع من صلاة العبد يجب التسوق الى صاحب المقعد والظاهر انه اورد بكبرية الركوع الثاني لانه يتبع التكبيرات العبدية وفي البداية لكونه ترك بكبرية العبدية ليسجد ردا الحسن عن ابي حنيفة م لا نمنش اي لان القنوت والتشهد وبكبريات العبدية هم واجبات فانه على السلام واطلب عليها من اي على هذه الاشياء من غير تكرار مرة ش وموانعة للبني على السلام عليها مرفوعة ولم يتعلل التكرار في السجود ترك التسليم في القنوت الاولى او قنوت الوتر او كبريات العبدية لا يسجد للسجود لان هذه الاشياء سنة وتكرارها لا يمكن كثير من النقصان كما اذا ترك التسليم او القنوت وفي الاستحسان يجب كما ذكره المصنف م وبش اي موانعة البني على السلام م ما اذا ترك تسليم العبدية اي علائمه الموعود م ولا نمنش اي ولان القنوت والتشهد وبكبريات العبدية يتضاف الى جميع الصلوات **س** دلش اي الاضافه م انما نمنش اي ان هذه الاشارات من من فضائلها من اي من فضائل الصلوة لان الاضافه دليل الاختصاص م وذلك دلش اي الاختصاص لما يكون م بالوجوب دلش لان اختصاص الشئ بشئ يقتضي وجوده معه والوجوب طريق للوجود والاختصاص جميع خصيصه تامين تخصيصه بمسألة التي من كماله في كبره بمسألة المشارك والمشارك م ثم ذكر التسليم اي ذكر القنوت والركوع في محضره لكونه ترك فانه المالك القنوت او التسليم م يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيما دلش اي في الاولى والثانية وذلك لان التسليم يطبق على الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين وتطلق على القعدة م وكل ذلك يجب دلش اي كل المذكور من القعدة الاولى والثانية والقراءة فيما واجب قد اشتمل بهما من اربعة اوجه الاول ان القعدة الثانية فرض وذكرناها واجبة والثاني في قراءة التسليم في القعدة الاولى عهده سنة وذكرناه واجب الثالث في الجمع بين الحقيقة والمجاز في التسليم للقعدة فيما حقيقة والقعدة مجاز واطلق الاسم احوال على المحل والرابع انه لو كانت القراءة مرادة لزوم التكرار لانه ذكر قبل اذا ترك فلهذا مشغوناى واجبا بالنية فاجاب عن الاول انه لا بد له من كل ما يجب في القعدة الثانية او اختصاصه بشئ فان ذكره بتمامها فرض دليل على ان غير مرادة وهو كونه لائقا بالواجب من كل شئ من غير انما لم تزل كثيرة من الاشارات فانه ذكره صاحب الدرر في فقهنا لان خلاصه ولا جمل بل هو على السمو من المصنف وتفسيره بقوله وادعيت لمن كماله لان تخصيصه من الحسن على ان قوما عموما الى التخصيص لا يجري في التخصيص واجاب لا تلازمي فانه لا بد وجوبها لانه داسي عنها بان قام الى الخى ثم عاود الى التسليم بانه سجدوا لترك الواجب لانه

لا لها واجبات فانه علمه
واظف عليها من غير تكرارها
مرة وهي مادة الوجوب
تضاف الى جميع الصلوات
فدالها من فضائلها
ذلك بالوجوب ثم ذكر
التشهد يحتمل القعدة
الاولى والثانية والقراءة
فيهما وكل
ذلك واجب

والخاتمة لا يترك المصنوع المثل انما ترك صفته وقال مالك احمدان جهري موضع الاسرار في السجود والسنن والاسلام
وان اسرفي موضع الجهر سجدة قبل السلام وعن احمدان جهر فمن وان ترك فلا بأس م فاختلفت الرواية في المقدار
وفي بعض النسخ واختلفت بالواو وبه اسن اى اختلفت الرواية عن اصحابنا في مقدار ما يتعلق به السون الجهر في تخلفه
والاخذ فيها بجهر فذكر الحكم بخيل عن ابن قتيبة عن محمد بن ابي اذ جهر بالكثر الفاتحة يسبح ثم يرجع فقال اذا جهر مقدار ما يجوز به
الصلاة تجب والافتاء وروى ابو سليمان عن محمد بن جبر بالكثر الفاتحة سجدة وان جهر بغير الفاتحة بآية طويلة وقدم الحكم فيه
مستقص عن قريب م والاصح قد راي الصلوة ش اى الاصح في المقدار انما لا يسجد بحسب السورة القراءة قد راي الصلوة
به الصلاة وهو ثلث آيات او آية طويلة بالاتفاق او آية قصيرة على مذاب الى حيفة واقر بوجوه والاصح ذكره في السورة
الاشري انما يجب سجدة السو وان كان ذلك كله م في الفصلين من اراد بها جهر الامام في تخلفه والافتاء فيما يجهر
من ان السون سجدة والافتاء لا يمكن الاحتراز عن ذلك فيمكن من اراد بالامكان وعنه حيث العادة م وما يصح به
الصلاة كثيرا من اى الذي تقع به الصلاة من القصة اية كثيرة وبما يصلح به الصلاة بغير ارم غير ان ذلك من
الكثير الذي يقع بالصلاة م عنه م في حقيقته م اية واحدة وعند سالكات آيات مع في اعرف في حقيقته
فان قلت رد النجاري وسلم بالواو والافتاء عن ابي قتيبة قال كان فيهم من صلى على ابي بكر في الفجر القصير الكليلين والدين على الكليلين
وسموا من سموا التيمم على سجدة دل على ان الافتاء لم يكن واجبا كما ذهب اليه الشافعي قلت في انما جهر على ان اراد بيان
جواز الجهر في القراءة السجدة وان الاسرار ليس بشيء والجمعة الصلاة كل سجدة يجهر ان الجهر بالآية كان يصلح في الامان
لاستغراق في التبرم وبذا شئى وجوب السجدة في الفصلين من في الامام شئى في حق الامام م ولى المنفردان الجهر
والخاتمة من خصاصها كما تده شئى اى وجوبها من خصاصها لجماعة فان قلت في الجواب في حق المنفرد في حق الصلاة التي يجهر
فيها جميع لا يجهر على المنفرد بن مخيرين الجهر الخاتمة واما في حق الصلاة التي يخاف فيها من ان يسجد في السجدة
لان الخاتمة على المنفرد واجبة فيما كانا قلت في الذي ذكر جوابا عما رواه واما جواب اية النوا فانه يجب عليه سجدة
السجدة وكذا ذكرنا في طع في واقعة واما في مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة في المنفرد واذا جهر فيها يخاف
ان عليه السجدة في نوا في الطرية روى ابو سليمان ان المنفرد اظن ان الامام جهر كما يجهر الامام بآية سجدة السجدة في المعصية
سبه الامام فخافت بالافتاء ثم ذكره فجهر بالسجدة لا يصح الفاتحة وقال شرف الدين العيني في الفتاوى
ان اذا جهر بالكثر الفاتحة ثم ذكرتها مخافة ولو خافت بالكثر الفاتحة فيما يجهر قبل تمامها لا يصح الفاتحة وقال شرف الدين
وقياس مسائل اصحاب الصنفين يوم بالاحاد جهر في ذلك الوا في القراءة سهواً اختلف بين ابى يوسف والجمهور

واختلفت الرواية في المقدار
والاصح قد لا يجوز به الصلاة
في الفصلين لان السون
الجهر ولا قضاء لا يمكن
الاحتراز عنه وعن الكثير
مكرر ما لا يصح به الصلاة
غير ان ذلك عند ابى
واحداً وعند ما تلت
آيات وهذا في حق الامارة
المنفرد في الصلاة
المنفرد في الصلاة

من قراءة البسملة في اول ركعة فمن لم يقرأ يوسف يقرأه السهو وسئل المتقي غرائب الرواية لو اقام على النفل جهران فما
 عليه السهو وفي المحيط زاد في التشديد الاول حقه فاجاب السهو عن ذلك وقال ابو شجاع النماذج اذ قال
 الصم صلي على محمد قال الشيخ ابو منصور الماتريدي ربح انما يجب اذ قال صلي على النبي محمد
 وقال المصنفان في المصنفين في ركعة في ركعة وعن ابي يوسف ومحمد لا سهو عليه وقال الشافعي لو ترك الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشديد الاول سجد للسهو وسهو الامام لم يجب المصنفين السهو منسوب لا في فعل
 يجب م لتقرر السبب الموجب في حق الاصل في الركعة بالسبب السهو وبالاصل الامام فلا يجب عليه وجب على
 من خلفه لان التعصا للتمكن في صلاة فيمكن في صلاة القوم لان صلواتهم متعلقة بصاوتهم ونداء فوجب
 عليهم السهو ومذاش اي واجل لتقرر السبب الموجب في حق الاصل م يذمه ش اي لا يذم الموتركم كالتب
 م بنية الامام ش يعني اذا نوى الامام سنة وسط صلواته الاقامة يصير فريضه اربعه وان لم يوجبه من القوم البنية
 فان لم يسجد الامام لم يسجد الاوتر ش يعني انما يجب عليه ان يسجد م لان ش اي لان الاوتر م يصير في الغاش الامام
 اذا سجد بدون ان يسجد الامام وفيه قال المصنفين والموصلين من اصحاب الشافعي واما حقه في رواية وعنده الشافعي
 في الامام احمد في رواية يعني الموترين من قبل قول عطاء وحسن النسخ والتشديد في القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي
 فان سجد الامام فليس عليه من خلفه السجدة كذا في الحديث ابن تيمية في شرحه وكذا في الحديث ابن تيمية في شرحه
 في كل نية في المسائل التسع التي ذكرت في الخلاصة واخرها انه اذا لم ينعلم الا ان ينعلم القوم وسجدوا لم ينعلم الا
 يذمه عند تكبيره في افتتاح ركعة القوم واذا لم ينعلم في القوم في نية في التشديد في القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي
 وتارة التشديد في نية في افتتاح ركعة القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي في نية في التشديد في القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي
 بل في نية ابتداء على كل واحد من الامام والقصد والبر في نية في التشديد في القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي
 الامام فلا يذمه على غيره الاشكال انما في رواية في قوله لا يصير في لف وهو ما اذا قام المسبوق للقضاء
 بعد فرائض الامام والقصد في المسألة كما في المسألة في ركعتين بعد فرائض الامام قلت الخليفة بعد فرائض الامام لا في نية
 وليس في السكتين فليكن صلاة الامام فلا يكون مخالفة لاصورة ولا منه وفي مبطل الى اليسير فيسجد المسبوق مع الامام
 للسهو واما حقه في التشديد في نية في التشديد في القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي في نية في التشديد في القوم واما حقه في رواية وعنده الشافعي
 سلم الامام لا يذمه سجد السهو بالقياس لانه خرج عن صلاة الامام في الاستحسان يذمه لان هذه الصلاة كلها جهرية
 من حيث الترخير يجب الاتيان بالكل وقال الشافعي لو سجد الامام فيها او تركه بعد سجدة استأذنها سجد قبل السلام عن

قال وهو الامام

وجب على الخاتم
 السجدة لتقرر السبب
 الموجب في حق الاصل
 ولهذا يلزم مصحح الخاتم
 بنية الامام فان السجدة
 الامام لا يصير الاوتر كذا
 يصير عن الخاتم

يحيى بن عيسى اذا سمعته يحدث في صلاة السجود فبسبب ليتوضي ثم كبر ان لم يقعد في الركعة الثانية يتوضا ويصلي الركعة الثانية ويحيى
صلاية هم عند مجيئهم يعني يتبين بالثبته والسلام هم خلافنا في يوسف شمس فنهذ لا يبيد لان صلاته قدمت بوضف
البحينة ولا يناسط الفاسد قال خرا لا سلام الحق رافضوي قول محمد لانه اوقف وايقض لان السجود لو تم قبل الرغ وحين ذلك
تكراره لم يقفنه الحديث يعني بالاتفاق ان الحديث يقتض كل ركع وجده في سنة لوقضى ويحيى على صلاته وجب عليه
اجادة ذلك الركع الذي وجد فيه له حديث ولو تم السجود بوضع الجبهة بالاعتناء الى عاودة كماله وجد الحديث بعد الرغ
هم ولو تمت في الركعة ثم قام لم يسلم شي اى ولو قعد الصل في اخر الركعة الرابعة ثم قام الى الخامسة وعمل انه لم يسلم
على كون انها المقعدة الاولى هم عاد الى المقعدة بالمسح بالخمسة ولم يسلم شي يعني ما لم يقعد الركعة الخامسة بسجدة لان البنية
صلية تمام الى الخامسة فتعي فساد وسلم وجب سجد في السهم لان القليل في حالة القيام غير مشروط بانكث الاقامة ثم شي اى
الكن اقامة السلام على وجه شي اى على وجه السجود ثم بانفوس شي يعني بالعضو الى القعود لان ما دون الركعة
محال لغض شي كما لو قام المودون وهو في الركعة الاولى ولم يقعد بالاسجدة فانه يرضى بان قلت اذا سلمت فبنا اذا سلمت
قلت لا تنفص صلاتك في انك صلاته وغيره فانه المسألة اذا ما لا يسجد بالثبته كذا لو قام عامدا وقال انما طلع علي في صلاة
القوم يتبين زمان عاد ما دونه ان يضي في انما فانه آت به لان صلاته تمت بالقعدة واليمين لذكره البنية عن طاعة الله
لا يتجدد لانه لا يتابع في البعد لانه يتغير وقت قعوده فان عاد قبل تنقيل الخامسة بسجدة آت به بالسلام فان قعد بولوا
في الحال كذا في الحديث والبرهان في اقامة السجدة ثم تكرش انه زاد ركعة خامسة وان ترك السلام هم نعم اليها
شي اى الى الخامسة ثم ركعة اخرى ثم في المبسوطة ما يدل على الوجوب فانه قال وعيان لا يغيث وكلت على الاخرى
وعن الشافعي لا يفيهم لان الركعة الواحدة مشروعة عنده هم وهم فزيد شي لكن في الفكر والعقد والشافعي لا يفيهم الى السابعة
ليكون الرابع الاول فزادوا الاثران فعلا عند الشافعي بعد والى القعدة ولا يغيث السابعة فان اذنا فانه تمت صلاته لا
انقل الى صلاة اخرى عليه لان اصابه لغف السلام ركع عنده وعندنا لا تغف نظره لانه انقل الى صلاة اخرى ويحيى
عليه ركع لان اصابه لغف السلام ليس ركع عنده واذا ضافة السابعة لا تحتران عن التبيد للمنية فان قلت النفي يدل على
عندكم كما لو في الاصول قلت بذكر النفي وراو بلفظ كالفسخ بزيادة الفسخ يدل عليه قول ابن مسعود ما جرت كنية بولوا
لا يغيث السابعة في العصر لان الفسخ بعد العصر كرويه وعن هشام بن محمد انه لا بأس به لان الفسخ بعد العصر لما كرهه او
اما ما وقع فيه لا يقصده فلما كرهه لانه لا يغيثان الا من اغتار ركعة او ذكر الصدر الشفيع في شرب سحاج الصبي فقال الصدر
الغشوي على قول محمد وقال قتادة والاذاعي فمن صلى المغرب بعد الغف فبنا لغف فبنا ركعة اخرى فتكون الركعتان لانه فانه

عند شمس خلافا لابي

يوسف ودولى فقد

في الرابعة ثم قام وله

يسلم عاد الى الصلابة

فالم يسجد الخامسة و

لان التسليم في حالة

القيام عند شمس واكد

الاقامة وجهه بها

لان دون الركعة بولوا

واي قيد الخامسة بسجدة

ثم تركهم اليها كذا

وتم فرضه

أجل وان لم يلزم اليه ما ذكره المصنف في الصلاة لان الباقى من سن الصلاة ثم اصابه لغوا السلام هو من سن الصلاة
فقطا السلام وابتدئ بش وترك الواجب لا يفسد الصلاة ولكن يوجب سجدة في السجود واما يلزم اليه ما ذكره المصنف في الركعة
ش الزاوية ثانيا على الاربعة فظاهر لان الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
في باب الركعة ثم لا تنزل بش اي بانها ان كانت الركعة الواحدة لانها لا يكون لها من سن الصلاة وان لا يجوز بان من سن الصلاة
وبى الركعتان المستوفيتان بدوهم ويطرح بين عدم انما ياتين الركعتين عن سنة الظهور واليعنى وانترز بقوله من قول بعض
الشافعية انما ينزلان من سنة الظهور وروى رواية ابن ساعدة عن محمد بن قيس بن عوف بن ابي يوسف ووجهه انى بالركعتين في موضع السنة
فيكون عنهما كما قال المصنف في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
على عندنا كما حقه في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
وابو عبد الله في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
بما رواه في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
عبارة عن ركعة في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
بما رواه في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
السجدة وان كان في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
في صلاة اخرى وروى الاستحسان وان اقل من الفرض الى النقص بغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
وفراكن على سن ركعات فلو كانت ركعة واحدة وروى في الشفع الاول بعد السجدة في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
حالة لكن كما في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
لنقص في النقص في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
ش اشار الى قول محمد بن ابي بكر في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
فقطا السلام من اربع ركعات وقد ترك ذلك فيكون نقصا في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
الى يوسف ووجهه ان النقص في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
وانما قد مر قول محمد بن ابي بكر في الركعة الواحدة لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
تعلق احكامه بان لم يعف اليها سائتة لانها لا يجوز فيه لغيره عليه السلام من البدن كركش قد مر الكلام في حديثه
او العوض على وجهين غير لازم عندنا فلو كان له من سن الصلاة ثم اصابه لغوا السلام هو من سن الصلاة

لا ينافى اصابه لفظة يسجد
وهي واجبة وانما يعنى
اليها اخرى لتعريف
الركعتان لفظا لا ركعة
الواحدة لا تجزئه لغيره عليه
السلام عن البدن كركش
تكون في الركعة الواحدة
لان الواطبة عليها لا تجزئه
ويتلوا ويسجد للسجدة
استحسانا كالمعنى الفقهاء
في الفرض والركعة الواحدة
للمسنون في النقص بالركعة
لا على الوجه المسنون ولو
نقص اليها لزمه لفظة الركعة
منطقا ولو لم يتركها لكان
يخصها عند محمد بن ابي بكر

هم سنده التحريم وعندنا من ابي عبد الله عليه السلام يوسف م ركعتين من ابي يعلى كعتين م لانه استحقره ودين
 الفرض من خلافه في غير الشك وذكر صاحب خلاصة الفتاوى اختلاف بين محمد صاحب كذا وكذا صاحب المداية ولكن
 انه كوفي شرح الجمان الصغرى لاصد الشبه وشرع الطباوى والمنظومة وشرع جلاله يعلى ستا عند محمد وركعتين عند
 ابي يوسف ولم يذكر قول ابي حنيفة في الصحيح لانه ذكر التماس طقة **تم** الا بناس قول ابي يوسف
 عن ابو ثور المصنف عن قول محمد بن نوادر بن سماعة لم يذكر قول ابي حنيفة في كتب المتقين م وفنده
 المقدسى **ش** اى لو افند المقدسى ما شرع فيه م لا يقتضاه عليه عن محمد بن ابراهيم الا بالامش من ابي محمد بن ابراهيم
 الحال الامام فان زيادة الصلاة المطلوبة غير مضبوطة في حق الامام فلو صارت في حق المقدسى مضبوطة لصار لم يتركها
 المقرض بالمتنقل وبما يطل م وعند ابي يوسف يقتضيه ركعتين لان السجود طاش اى سقوطه وصف الصلوات م لمعا
 ش اى لبيد عارض م يحصل الامام ش وهو شرع سابقا على عزم وادار الواسط لم يوجد هذا العارض في حق المقدسى
 فيما يراه القضاء دون الامام لكن يقتضيه ركعتين لاقطاع احكام المقرض عند ابي يوسف والاصل فيه ذكره في الخلاص السلام بطلان
 عن النوادر انه اذا شرع في صلاة مطلوبة من كونها مضبوطة في حق المقدسى ام لا فالجواب غير مضبوطة واما نقص الصلاة
 مضبوطة في الاصل ابتداء لغيره من الصلوات في غير مشروع اذا كان قصدا كما لا يخفى الصبر والموقوفان وشرعها ليس يلزم
 نقصه قصد بها فلا يفتقر قصد هذا الوجه بسبب شرعها سابقا على التحق بها بطلان المقدسى فانه شرع عاقل لم يجرى الاحتكام
 قلنا في الخلاص بطلان قول ابي يوسف ورفق ابو يوسف من ذوابين ما اذا لم يقيد على الاربعة بان هناك بطلان
 فنده لان الاحكام في الاربعة راسخة في ركعات فاذا اقتضى به انسان ركعة موجه تلك التحريم اما هنا فقد تم
 لما ذكرنا وشرع في الفعل المقدسى اقتضى به افضل فلا يميزه غير ركعتين وانما اصل ان هناك صلاة واحدة فيلزم ان يكتفى
 وبها صلواتان قدام الاخرة وقال الاكل قيل فرق الكلام عند ابي حنيفة والى يوسف تحت قابل هذا هو الشافى فانه
 قال كذا قيل لا يميزه في قوله عندنا ركعتان بل لا يميز في اكمال الصلاة لقائنه في عندنا يقتضى ركعتان م قال ش اى قال محمد بن
 الصغير من على كعتين قطوعا على فيما وجه السوم ثم لا يميز على اربعين لم ين ش في ليل في ذلك الى الجود ش الى الجود
 م بطلان الوضوء وسط الصلاة ش لان سجود السوم لم يراع الا في آخر الصلاة ومع هذا لو لم يصرح بناؤه بتمام الوضوء
 المذكور في ظاهر الرواية كذا قال عوازه زاد في مسيوطه ثم قال وضيغ ان يبريد سجدة السونى لانا لا يجوز سجود السونى في
 الصلاة لا يبريد ما قال المرصيانى ولو لم يصرح عليه في عصام وفى الحيط لو بنا جازو في إعادة السجود اختلف المشايخ في
 يبريد م بخلاف السجود اذا سجد لسوم ثم نوى الإقامة ش معنى المسافر اذا سجد لسوم ثم نوى الإقامة ش وان كان

هذا الخبر به وعندنا
 ركعتين لانه استحقره
 عن الفرض لو افسده
 المقدسى لا يفتقر عليه
 عند محمد بن ابراهيم
 وعند ابي يوسف يقتضيه
 ركعتين لان السجود طاش
 يحصل الامام قال
 ركعتين نظوعا ضميحا
 وسجد للسوم ثم لا يميز
 يصلى السونى لانه
 السجود يبطل لو وقع
 في وسط الصلاة بخلاف
 المسافر اذا سجد للسوم
 ثم نوى الإقامة ش

اللواد والاشارة جلية بسبب ما لواد وعلى الاصل هم فنيان ليسجدوا شس اي ما يوجب عليه ان يسجد لابل هو
 وبذلك ما تراه مطلق ولكن قيده في الاصل حيث قال انه يسجد للسجود قبل ان يقوم او يكلم وفي رواية قيل ان يكلم او
 يخرج من المسجد فالاول يدل على انه يتخير من سجدة فاستدبر القبلة لانه يسجد للسجود ان لم يخرج من المسجد والاشارة
 يدل على ان ياتي قبل ان يكلم ويخرج من المسجد وان مشى وانخرج من القبلة وهو قول الشيخ من اصحابنا لان
 هذا السلام شس اي لان هذا السلام الذي اراد به قطع الصلاة من غير قاطع شس بحركة الصلاة اما عند مجزأه لانه
 لا يخرج من حرمة الصلاة أصلا واما عند ما خلا يخرج به ياز فلا يقطع الاحرام به مطلقا ومنه شس اي ارادة
 بذلك السلام قطع الصلاة من تغيير المشرع شس لان السلام غير قاطع شرعا فخلاها بالنية تغيير المشرع
 ولا تغيير المقصد والغرض من نية شس اي نية قطع الصلاة بالسلام كما اذا نوى الابانة بقرع الطلاق
 لا تقع نية شس فيكون رجيا وكما لو نوى النظر في السفر او نوى السفر او نوى البسوة فان قلت لو سلم
 وبمؤخر السجدة صلاة نية او سجدة كما واد لتشهد فدرت صلاته كذا في الحديث وبه النية تغيير المشرع فلم تلغ
 قلت تلك الاشياء يوتي بها في حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام لعدم وجوده ولو يوتي بها في خرمها وبه
 باقية اذا كان عليه سجود السجود فان قلت نية الكفر تبطل الايمان ولم تلغ وان كانت بغير المشرع قلت نية
 الكفر كفر ومتى ثبت الكفر ارتفع الايمان لانها لا يجتمعان فان قلت السلام وحده يخرج عن حرمة الصلاة
 وعندهما عليك لا يكون مخرج نية القاطع وهذا قاطع قلت بان وانما فمخلص صورة لكلماته فمخلص
 فاما ما قلنا لان سلام من عليه السجود يخرج عن احرام الصلاة لكن على عذر العذر اليه السجود من غير فعل من ان
 ينوي عدمه او لم ينو شافا غير نية فكان الاول لبيان الاطلاق والاشارة لبيان التعيين فافهم ويستشكل بان
 الفقه هنا بوجوب سجدة على العمل والمكن ذلك العمل المقدر به النية مستحقة على زمان اقتران النية والسلام لان
 اقتت بان النية يستحق عليه لا يوجب عليه ان يسلم حتى يكن من ان يسجد للسجود فلا
 تعمل النية فكانت النية بوجوه العمل على هذا التقدير ومن شك في صلاته شك في صلاته شك في صلاته شك في صلاته
 اليقين وقد شككت في كذا ربت هم غلامه انما ناصي ام ارباعش ذكره بالفاتر بينها على سنن الشك بانه عذر
 عن تساوي الطرفين فان عدمه واربعة صلاته شكات ركعات مثل عدمه واربعة ركعات فاطرفان مستويان
 والافافه كذا لان النية لا يوجب سجدة لا لنا خرجت من الاستقامت الحقيقة فلهذا ذلك تراه المعاني شمس
 منها التسوية التي هي خلافها فيكون صلى هم وذلك شس اي الشك هم قول ما عرض لشر اختلافنا في سنا وقال سنا

فعلما يسجد للسجود
 كل هذا السلام
 غير قاطع ونية
 تغير المشرع فقلت
 ومن شك
 في صلوة فلهذا انما
 صلوات ارباعا ولك
 اول ما عرض له

والركعة يجلبها ركعة وان وقع بين الركعتين واثنان شاكهما ركعتين وان وقع بين الثلاث والاربع جملتها شاكهما ركعة
على ذلك كما رواه البستي من حديث عبد الرحمن بن عوف في سنة الكبري وفي نسخة واحد احمد ابن ناجية والترمذي
ومعه وعليه ان يشهد عقيب الركعة التي بعد الشك استأخر صلاته احتياطا ثم يقوم ويصليها ركعة اخرى ولو شك
بعد الفراغ منها فلا عادة عليه يجعل كانه صلى اربعاً او خمساً وان شك انه صلى اربعاً او اثنتين او شكاً في الاربع انه صلى اربعاً
خمساً فان كان قايماً لم يجز ان يكون هذه آخر صلاته ثم يصلي ركعة اخرى احتياطا وان كان قاعداً لم يجز ان يركع اثنتين
تحريراً وان لم يكن كذلك فقد يجز ان ترك الركعة في الثانية فيجعل النسيء وليصليها ركعة واحدة في الثانية في
على الاقل اى يذهب بالاكل لكل بقية يتأخر في كل موضع يوم من آخر صلاته وفي الركعة الاولى اختلاف المشايخ حتى ان من
شك في القيام ذوات الاربع اثنا عشرة او الاربعة في ركعتين بقية في ركعتين شاك اثنا عشر او اثنا عشر او الاربعة في
ركعات ثلث قعدت وان شك انما الا اولى ام الثانية اولى ام الثالثة اولى ام الرابعة اولى فباعتبار ما يقع في الركعة
يصل بعد الركوع فيشبه ثم يسجد سجدتين ثم يشبه ثم ثلث ركعات ثلث قعدت ولو شك في ركعات في الركعة
وكان في الاربع او خمساً الا اذا ذكر ان ترك سجدة من ركعة وركعها فليصلها ركعة واحدة في الركعة التي قبلها
ثم شاك صلى ام اربعاً بنى على الاقل شاك هذا الحديث اخرج الترمذي وابن ناجية عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجدت ركعة فليصل ركعة واحدة صلى او شاك فليصل ركعة واحدة في الركعة التي قبلها
صلى ام اربعاً فليصل ركعة واحدة صلى او شاك فليصل ركعة واحدة في الركعة التي قبلها صلى ام اربعاً فليصل ركعة واحدة
سجدتين في الركعة التي قبلها صلى ام اربعاً فليصل ركعة واحدة صلى او شاك فليصل ركعة واحدة في الركعة التي قبلها
شك في الثلث والاربع جملتها شاكهما ركعة وان وقع بين الركعتين واثنان شاكهما ركعة وان وقع بين الثلاث والاربع جملتها شاكهما ركعة
قبل ان يسلم واخرجه الحاكم في المستدرک ولفظاً فلم يدر اثنان صلى ام اربعاً فليصل ركعة واحدة في الركعة التي قبلها
جميع على شرط الشيخين وتعبه الذهبي في مخفقه فان فيه عار من مطر الزناوى وقد روى عنه جماعة من ائمة السنن
والاستقبال بالسلام اولى من غير استسقاء بقوله استسقاء اذا عرض للاستسقاء اولى من غير استسقاء
استأنف بالسلام وحواله الى الله اى لان السلام عرف محلاً دون الكلام لان السلام عرف محلاً
شراً جاز لم يزل ذلك ان الكلام موضع السلام شرعاً وانما ذكر الكلام لرفع شبهة فانه عسى ان يسمي الزمان بان ذلك
قطعا للصلاة لاستقبال صلاة من الاربعة لا يتأخر عن الكلام اذ كل من استسقاء فليصل ركعة واحدة في الركعة التي قبلها
فان استأنف بالكلام لم يضر لان الاستسقاء هو الذي يقطع الصلاة عن غيرها

فقره عليه السلام وشك

في صلوة فليصل

انما فصله ام اربعاً

بنى على الاقل الا

بالسلام اولى كانه

عرف محلاً دون الكلام

محله النية

توابعه والمحدث لا يروى عن اصحابنا خلافة ولا اذ اوجز عن القعود وقدر على التحكك او الاستسقاء او الانسان
او انظاره او بساوة لا يجوز له الاكذلك ولو استسقى لا يجوز له خصوصاً على تومئتي نهية بحبلان قهراً على الرطوبة وفيه كغلة
بنيته فلكذلك في بسوط شيخ الاسلام والفرق بين ما بين العدم ان الرطبة اذا كان قادراً على الصوم في بعض احواله
ثم يجوز ان لا يصوم الصلاة بسا على قسا بقدر ما رآه انما افترق في اخر اليوم لم يكن فعله معتاداً في اول اليوم فلا يعمل
به في الصلاة قيامه في اول ما يتبعه متباً به وان تعذر ما رآه في الحيض والنفاس فيحلف الرطبة الى الجماعه فيخرج عن القيام
فيلبس لا يخرج من ثمة فرت المكن والاصح ان يخرج فان افترض القدرة على الاقامة او في المخاضه وعليه الفتوى ثم يصلي على
ركبتيه ويسحب شئاً مما انفسه على حال من الرطبة فيركب ويسحب ايضا حالاً من متداخلان او مترافان ثم يقول عليه السلام
عن ابن عباس بن حصين بن نضل قال ما كان لم يتسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه
مسلم عن ابن عباس بن حصين بن نضل قال ما كان لم يتسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه
تسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه فان لم يتسقط نقاءه لم يتسقط نقاءه
قال كان في الرضا صوراً في السنة في صور البؤن والعدا والمهمل وقيل انما صور السنين هي طلبة
تحدث في ما في العينين في قطع في حديث ايضاً في احوال المقعدة جوارها وهما وقد يحدث ايضا في اللبنة وموجب
والاسور بالبال الموصلة عنه تحدث في المقعدة وفي ذيل اللانف ايضا ويجمع على بوايسر وفي فقط بسور وقيل البؤن
وقيل ليس بوايسر الا اذا خرج فوتمحت افواه عروقه من ذيل الحزن وفي المغرب بوايسر فترقه فمارة فمات بديل
م ولان الطائفة بحسب الطائفة شئ اى بحسب القدرة قال السبع لا يخاف الله نفس الا وسعها قال شئ اى
القدرة في م قال لم يتسقط الركوع والسجود اى ما رثش او ما اسلمه بالهزة وكذا ما قيل في معنى قاعاش ملا
تفسير كلام القدوري في ما قال وان لم يتسقط الركوع والسجود اى ما رثش او ما اسلمه بالهزة وكذا ما قيل في معنى قاعاش ملا
ادى يوحى قايماً او قاعاً فقال المصنف مراده يوحى قايماً فان قلت اذا قدر على القيام ولم يقدر على الركوع او السجود فبني
ان لا يسقط عنه فرض القيام ويصلي قائماً بالركوع والسجود وهو قول الشافعي حديث عمران بن حصين فان لم يتسقط
قاعاً حيث نقل الحكم بن القيسم الى القعود بشرط الغرض اتيام قلت اجماعاً على بسوط شيخ الاسلام
بقوله فلكذلك يحمل على اذا كان قادراً على الركوع والسجود حال القيام بديل انه لا يما حال الصلي على السجود قبل
ان المروءة حال القيام القدرة على الاكذلك قلت في اى طريق كان من طرق حديث عمران بن حصين ذكر الاربعة
يقول بديل انه ذكر الاربعة فان قلت لم يبين صفته القعود وكيف جى قلت قال صاحب القعدة اختلاف الروايات عن

فيلبس بركبته فيجد قوله

عليه السلام العذر

بن حصين بن نضل

قائماً فان المستطعم

فقاعداً فان المستطعم

فقط الجنب قولي على ما

ولان الطائفة بحسب الطائفة

قال فان المستطعم

الركوع والسجود اى ما رثش

يعني قاعاش ملا

الصالحاني انما يعرف بقدره في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اذا اتممت الصلاة
تبرعت واذا كنت في قعر شرب ربي الله ليس بغيره عليا وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع صلواته والصحيح رواية محمد بن ابي
المرضى يقطع عنه الماء كان المكان فلان تخطه عنه الصلوات اولي هم لا دوسم مثله يشي اي لان الايام بالركوع والسجود
تعامد اوسم مثله في الحديث لا يقدّر على القيام والركوع هم وجيل سحوق اخفض من كونه يشي اي او طهم لا تشي اي لان
الايام هم تمام تمامها شي اي تمام الركوع ولم يوجد فاختار كذا شي اي فاختار الايام حكم الركوع والسجود وهو ان السجود
يكون اخفض من الركوع فاختار في الايام هم ولا يرتفع اليه وجب شي يسجد عليه شي لا يرتفع على حافته الجبل وقوله شي
لتعول تمام تمام الفاعل وقوله يسجد عليه شي في محل الركن لا مناصفة لقوله شي هم بقوله عليه السلام ان تعدت ان
تسجد على الارض تسجدوا في الارض رواه ابو جابر وابن عمر في حديث جابر في الخبر الذي في مسنده
والحديث في المعرفة عن ابن كزاذب عن اخيه حديث ابن سفيان الثوري وحديث ابن الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى على سادة فاختار في باقرى بها فاختار عبد الصلوة على قرحى وقال صلى الله عليه وسلم ان تسلمت والا فاقدم ايما او جعل سجود
اخفض من كونه كمال قال الزبير لا يعلم احاد رواه عن الثوري الا انه لم يذكر كونه قال الحديث في البعيدة عن الاولين في كونه وقوله
عبد الوهاب بن عطاء عن الثوري في رواية لا يعلم الا ان يكون في وسادة مرفوعة في حجرة وتحت ان يكون موضوعة على الارض
وحديث ابن عمر في الخبر الذي في باقرى بن شهاب عن ابن عمر قال جابر النبي هم بجلان اصحابه ايضا فذكره هم
لان من ذلك شي اي ان نزع اليه وجب شي يسجد عليهم وهو يفيض شي اي او حال انه يفيض اسهم اجزاء
الوجود والامانة شي الذي هو الغرض من شي الايام في حقه في ان ذلك له لا يوجب ان يرفع عودا وسادة عليها في الصلاة
ليكون شي سجود صلواته ان يوجب تحريك اسهم وان لم يوجد له سجود ثم اختار ما لم يجد سجودا او ما قبله من سجود او لا تسجد
وفي البسوة ما جازت صلواته بالايام مع الارض وتقبل سجود فبان كانت الوسادة موضوعة على الارض وتقبل عليها
جازت لادري الحسن من ان قال بايت ام سلمة روت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سجودهم على وسادة من ادم من ربه رواه ابو بصير بن ابي
وعنه ابن عباس انه جاز في سجودهم على الوسادة وذكر الحديث وكذا ذكر في سنة عن ابن اسحاق قال ايت عبد بن حاتم
يسجد على جاز في السجدة فقام فذكره ايضا بن ابي شيبة في سنة وذكر بن ابي شيبة عن ابن اسحاق ان كان يسجد
على مرقعة او على ابي العاتية ان كان مراضا وكانت المرقعة تسجد عليه فذكره ذلك روي عنه كبره ان يسجد الرجل
على العود يسجد بن ابن سعد والحسن ذكره بن ابي شيبة في سنة وفي الحديث لو كان على حبة عذرون الا لافق لم يجز
الايام روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يجزى الا ان كان سجدة او ان كان سجدة او ان كان سجدة

لا دوسم مثله
نجد اخفض من
من ركنه لانه قائم
تماما فاختار
ولا يتم الى وجهه
تقوى يسجد عليه
عليه السلام ان
تعدت ان
تسجد على
الاخر فاختار
ولا يتم برأسك
وان فعل ذلك
وهو يفيض اسه
اجزاء لوجود الايام

ثم قال لم يستطع الايام سادس اخرت عنه شريح اخرت الصلاة عن ذلك المريض عند عدم الاستطاعة على الايام
 وسبب الكلام فيه بسلام ولا تومي بعينه ولا يقيد بشئ وفي الحقيقة والعقيدة عند الحسن يومى بقلبه وبجانبه بعينه
 ثم ولا يجاب بيشئ اى ولا يومى ايضا بجابيه مما عايناه في شريح فنه يومى بعينه وبجانبه بقلبه واعلم ان
 المريض اذا عجز عن الايام بالراس بل بارسه الايام بالعينين والحاجبين املوا له بذكره في خارجه الرواية روى عن ابى بصير
 في غير رواية الاصول انه قال لا يومى المريض بجابيه ولا بعينه ولا بقلبه في الصلاة وكذا روى عن ابى يوسف ايضا وكذا
 عن محمد بن الحسن انه قال لا يومى بقلبه ولا بذكره بالحاجبين والعينين عن زفر بن زفر بنى بالحاجبين ولا القربين بالراس فان
 عجز في العينين فان عجز بقلبه قال الحسن بن زياد يومى بعينه وبجانبه ولا يومى بقلبه كذا ذكر شيخ الاسلام فوافقه زفر بنى
 بسبب خلافه فافهم فقال القورى صاحب التحفة قال الحسن بن زياد يومى بوجهه وبجانبه وبقلبه وبوجهه
 حتى تقدر على الاكمام ففى الساموى يومى بعينه وبجانبه بقلبه عند زفر بنى يوسف وبجانبه وبوجهه وقال محمد بن الحسن ان الايام
 بالراس حيزه والشك ان القلب لا يحجزه والشك فى العينين كذا روى فى الذب عن زفر بنى وقال تافى خان وفى الحادى عن محمد بن ابي
 بالقلب لا يحجزه عن ابى يوسف دست اخذوا قولنا الايام بالعينين والحاجبين وعن زفر بعينه وبجانبه اقامت اعادوا وقال القورى
 انما عجز عن الايام براسه او باطرافه فان عجز يومى بقلبه كذا القزارة والاذا عجز بقلبه عجز بوجهه وبجانبه وبوجهه وبجانبه
 عاقله لا تقطع الصلاة وفى الرواية وقال الشافعى مالك يومى بعينه وبجانبه وبوجهه وبجانبه وبوجهه وبجانبه وبوجهه وبجانبه
 الاشارة الى قوله عليه السلام ان قدرت ان تتجدد على الارض فاسجد والا فادعهم باسك ثم ولان نصب الابدال بالارضى متنع
 شىء فبادل عقله وتقديره ان الشارع اقتضى على الراس فى الحديث المذكور منه موضع البيان ولو جاز غير بعينه فمتدبر
 نصب البديل عن الايام بالراس بالراسى ثم ولا قياس على الراس شىء جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال بالراس
 بن باب نصب الابدال بالراسى بل بالقياس على الراس تقديره انما بان القياس على الراس لا يصح كذا يابى بذكره الصلاة
 شىء اى لان الشان يتبادى بالراس كمن الصلاة وهو السجود دون العينين واقعية شىء الا بالاختلاف بالحاجبين بقلبه
 وذلك لا يتبادى بهما كمن الراس كمن الصلاة فاقياس من وجوده فافترق ابطال ثم وقوله اخرت عنه شىء اى قال القورى
 فنى فخره فان لم تستطع الايام براسه اخرت عنه اى اخرت الصلاة عن ذلك المريض ولكن غلبت عاقبة المختص فان لم تستطع
 اخرت الصلاة والعنى واحد اى اشارة الى انه لا يقطع الصلاة شىء اشارة بالارضى خبر البتة لا معنى قوله والمضى شىء
 والشرط فى عدم التقوى وان كان اكثر من يوم وليست ان يكون فيقلها لانه بقلبه ان لا يصح الصلاة بقلبه ثم وانما انما عجز
 يوم وليست انما كان فيفتاح لوجوده ففهم انما غلبت بسبب الوجوب صلاحية الذمة وهو الذى ذكره الكرخى فى تحفته وانما غلبت

فان لم يستطع الجماعة

اخترت عنه ولا يومى

ولا بقلبه ولا بجابيه

خلافه لفرده لما روى

من قبله ان نصب

بالرأى محتمل ولا قياس

الرأس كذا يابى بذكره

الصلاة دون العينين

وقوله اخرت عنه

الى انه لا تستطاع

عنه ان كان يوم

اذا كان مفيد

وقال محمد بن قيس بن ابي انعام في الامتياز اي في اوقات صلواتهم اذ به اختلاف الامتياز المذكور بين في الامتياز
 يعني ان كل فصل جواز الافتاء فيه جواز بناه احب الصلاة على اولها والا فلا ثم عند محمد بن قيس في القامح بقا
 كما لا ينبغي في حق نفسه وعند القامح لثبته في بالقاء عند محمد بن قيس في حق نفسه فان قلت يدرك ما اذا افسحت الصلوات
 تمامه وادى بعض صلواته فاحذر من ذلك ان يقوم مقامه وصلى الباقي تمامه بالاجماع وهذا اصل المذكور في حق الجواز
 على قول قلت تحركه للرخصة في حق نفسه لقيامه بقدرته عند فحاز بقاؤه عليه و قد تقدم ما يشي
 في الامتياز في باب الامتياز من ان على بعض صلواته بما يشترط على الركوع والسجدة استأنفش اي صلواته من غير جميع
 اي عند ابي حنيفة واني يوسف ومحمد بن عذرة في الشافعي والكاكيني جاز في صلواته على كل حال لا يجوز اقتدار الركوع بالوجه المذكور
 ش لا ينبغي في الباقي في الضيق من وقت افتحة الطلوع فاما ثم اعلم ان السجدة قبل اعيان السجدة في المشرق في المشرق في المشرق
 واعلم ان السجدة في وقتها وقول الجوزي في حقها في اعيان واني علة الامر فليعلم ان السجدة في المشرق في المشرق في المشرق
 عني ابو حنيفة او يقيده في اي اوان يقدم لان هذا عذر في في الاحكام بعض القيام في التقدير له من وان كان الاحكام
 فيه عند كبره لانه اساقفة في الادبش قال السجدة في الاحكام عليه عند كبره في ثبوت الصلوات في المشرق استأنفش ابتداء اذ صلواته القاعد على
 النصف من صلاة القامح كما ورد في الحديث بجلالات الاحكام وقيل لا كبره عند ابي حنيفة لانه لو قدمه في ش اي ان الصلاة
 لو قدمه في ش اي حنيفة في غير غير عارض من ان ثبوت القيام من فكان لا كبره الاحكام لان ليس اذ في حال من الصلوات ولا
 في القيام فكان القيام فيه جاز كما ورد في عذره كان الاحكام غير كبره من عند كبره في ش اي الاحكام لا في المشرق والصلوات
 ش يعني في غير غير غير كبره الاحكام ش اي عذره كان الصلوات عند كبره الا بآية راسه دون الصلوات عذرا لانه لا يتنا
 في القيام فكان كبره لا كبره اساقفة في الادبش يعني ما هو على قول ابي حنيفة يجب ان كبره الاحكام بخلاف الصلوات اذ لو قدمه
 افتتح كما لا كبره عند راسه ووجه ذلك ان في الادبش يعني من ان افتتح الطلوع فاما ثبوت ان في حنيفة في المشرق في المشرق في المشرق
 من غير كبره واني في الاحكام في غير غير في الاجابة بين ان يصلح في غير غير كبره لانه لا في المشرق في المشرق في المشرق
 وانما الترخيص في ذلك في الاجابة بين ان يصلح في غير غير كبره في المشرق في المشرق في المشرق
 فاما كبره بالاتفاق بين الامتياز في كل تجوز الصلوات في المشرق في المشرق في المشرق
 ولا يجوز عند هاشم اي عند ابي يوسف ومحمد بن قيس في الكمال وفي كلامه سبحانه لان لا يجوز الا بوجهه بكل اذ قد قال كبره بالاتفاق
 وقال صاحب الدرر في بيان ان ثبوتها لا يجوز في كل يوصف بالكرامة عند الصلاة حميد الدين رحمه الله عز وجل ان ياربها
 كبره فاما ثم قدم في ان ثبوتها لا يجوز في كل يوصف بالكرامة عند الصلاة حميد الدين رحمه الله عز وجل ان ياربها
 كبره فاما ثم قدم في ان ثبوتها لا يجوز في كل يوصف بالكرامة عند الصلاة حميد الدين رحمه الله عز وجل ان ياربها

وقد تقدم ما يشي وان
 بعض صلواته بما يشترط
 عند الركوع والسجدة استأنفش
 عند هم جميعا لانه لا
 اقتدار الركوع بالوجه المذكور
 البناء من افتتح الطلوع في
 ثم اي لا بأس ان يركع على
 عصا وحائط او يقيده
 هذا عند ابي حنيفة في الاحكام غير
 عند كبره لانه اساقفة في الادبش
 وقيل لا كبره عند ابي حنيفة
 لانه لو قدمه في ش اي حنيفة
 عند ذلك كبره الاحكام
 وعند كبره لانه لا كبره
 الفتح عند كبره في الاحكام
 وان فقد كبره في الاحكام
 ويجوز الصلاة عند
 ولا يجوز عند هاشم

المطلب قولنا في حكم أكثر من ذلك من أي من خمس صلوات فذكرنا حكم الصلاة بالاعتبار المذكور لم يفتقش
 جواب أن أي لم يفتقش تلك الصلوات التي هي أكثر من خمس صلوات وقال بشرطه القضاء وإن عدل وقال
 الشافعي أن استعمل الوقت في قضاء عليه وعذرا لا يمنع وجوب القضاء بحال لا كالتوم في النكاحية وعذر الشافعي
 إذا كان بعبادة لا يمنع وجوب القضاء وإن كان في غير عبادة واستوعب وقت الصلاة بمنع وجوب القضاء وبه قال مالك
 وفي البدل إذا زال عقله بالمرض حتى فاته ست صلوات لا يجب عليه القضاء وفي النافع إذا عذر أو نزع منه عذر
 به كما لا يصح ما منع وجوب العبادات وقاصه به كالتوم لا يسقط شيئا من العبادات ولا يكون بين الأبرار كالتوم في الأعمار
 أن استباح حتى بلغت مائة سنة سقط عنه القضاء وإن قصر حتى باليوم حتى يجب عليه القضاء واستداده بغيره على يوم وليدته
 لو غفل في حد التكرار على أي شيء إلا أن أنشأ الله من غيره شيء الذي ذكرنا من وجوب القضاء بالأعمار وخمس صلوات أو دونهما
 ثم استحسن شافعي حتى على أي إذا غفل عن أربع صلوات فقطها من وعمره أنما غفل عليه يوم وليدته فقطها من وعمره على أي
 وقيل ثلاثمائة يوم فمقتضى قياس أن القضاء عليه إذا استوعب الأعمار ثم سقط القضاء بغيره من الأعمار لأن
 بالبحر نزول العقل الذي هو أصل الأبدية والأعمار لا ولد الأعمار وصف الأبدية عليهم السلام بالبحر من وجهه من كافر
 وجاز وصفه لا في مكان المصنف ليدري ميثاقه وجه القياس محتملا على هذه الرواية ثم فرق بين ميثاق وجه الاستحسان والآثار
 أنه لا فرق بينهما في الصلاة في اشتراط الاستداده للثبوت لأن بالبحر نزول الأبدية كما لا ينزل بالأعمار والقسط بينهما
 على التخرج وذلك لا يحصل بدون الاستداده في المحيط لوزال عقله بالبحر أكثر من يوم وليدته يذمة القضاء وكذا بالبحر
 عندنا في حاشية لأن الآثار السهولة وعند محمد سقط كالمريض وإن غفل عليه بغيره من سبع أو دونه لا يلزمه القضاء اتفاقا ثم
 وجب الاستحسان أن المدة إذا طالت كثرت الفوائت يخرج في الأدار وإذا قصرت من أي المدة ثم قات شافعي
 الفوائت فأخرج حديثا لأن في الأولى شق عليه القضاء وفي الثاني لا شق عليه الأثر أي أن أي نصف تقضي الصوم
 لا تامة مشقة فيه ولا يفتقر الصلاة لامة فتحتها مشقة صم والكثيران يزيلون شمس الأعمار
 صم على يوم وليدته لا يدل في حد التكرار في إرادان الفرق بين الطويل والقصير بالزيادة على يوم وليدته ليدخل بها الصلاة
 في حد التكرار وهو الظاهر لأن الصلوات إذا صارت ستة يكون الواحدة فيها مكررة فدخل في حد التكرار صم والكثيران
 كما لا يخفى جواب عن قياس الأعمار على أن يكون على دعم أن يكون إذا استغرق وقتا كالأقساط القضاء وهو بغير
 أن يكون كالأعمار أن كان أكثر من يوم وليدته سقط القضاء والأفلام كما ذكره أبو سليمان في أسمة موسى بن سليمان
 أن يخرج من صم العام محمد بن الحسن ومن تابعه في السير لعنه وكتب الصلاة ولكن بالبحر وكان أبو سليمان في صم

أكثر من ذلك لم
 يقص هذا
 والقياس أن قضاء
 عليه إذا استوعب
 الأعمار وجبت صلاة
 لكل تحقق العجز
 فشبته الحبث وجبة
 لا يستحسان المثلث
 للأطال كالثبات
 فيخرج في كذا لوذا
 قصر قلت فلو خرج
 والكثيران يزيلون على
 يوم وليدته كند يدخل
 في حد التكرار والحبث
 كالأعمار كالأعمار

والمعتمد

الحادية عشرة موصوفة وقال ابن حبان يروى الموضوعات عن الانتباهات وقال ابن معين ليس بحديث ولا مأمون وكذا
 ويجوز جاني وابو حاتم وتركه التماسا وسعد الشاذلي باطل فروع اذا كان يعني عليه فيق سائة ساعة ولو به
 الصلوات وان دام الاما مريض كسب لا يقدر على من ينزل بحرية المكتوبة ركبوا وان قد لم يحضر بعد مريض لا يطعن في
 له حجب على مولاه ان يوضئه خلف المرأة المرفقة حيث لا يحجب على الزوج ان يوضئه لمريض في روغان صلى قاعدا وان انظر
 صلى قاعدا يصلي قاعدا مريض تحت ثياب نجسة ان كان كمال لا يسطع تحت شئ الا ان يجلس من سائة يصلي على حاله وكذا ان لم
 يتنفس وكان في يوم مرضه ويوطئه شقة بالقبول مريض محضر عن الايام فحركه اسه عن ابى حنيفة تجوز صلواته وعن الفضل لا تجوز الا
 لم يوجد بها الفعل لمريض لا يستطع التوجه الى القبلة ولم يجد صلي حوله اليها فصله الى غير القبلة لا يعتد به في بطلان الرواية
 وعن حماد بن عيسى مريض صلى قاعدا فلما رفع ربه من السجدة الاخيرة من الركعة الرابعة طعن انما ناشته فقرا او كسج وسجد
 بالايام فحدث صلواته وهو حيا كذا في النجوى مريض صلى جالسا فلما تعدى انما ناشته توارك قبل الشبهة فيصلي لان هذا منزله
 القيام لو صلى قاعدا ليس بوله اول التقدير على القراءة وان قد قدرا ولم يسلس صلى قاعدا ركعت وسجد ولو كان يسجد
 فيقلب بوله يصلي بالايام ولو كان قام او قد رسال بولده ان استلق لم يسلس يصلي قاعدا او قاعدا لا يصلي مستلقا ومن بن
 رستم عن محمد بن علي مستلقا جرح لا يقدر على السجود ويقدر على القيام والركوع صلى قاعدا بالايام شراب الخمر فذهب
 عقلا اكثر من يوم وليمة لا يسطع عند القضاء تقضي المريض ذوات الصحة كصلوات المريض وقيل بوجه ان يجمع لصحة والنا
 بالصلاة لو خزان ربح احتماله ان يصلي قاعدا في اعياءه اكله اذا لم يستطع القيام وكان خارجا طين او سطر او خوف سبع
 صلى ركعة القيام ركوع وجوه ثم مرض وصار الى حاله الايام فحدث صلواته عند ابى حنيفة ويستقبلها وكذا وصلي ركعة قيام
 فزاره ثم غلبه فانه يستقبلها عنده وعندنا يتوجهنا على كونه ثم قلنا صورة فادى يستقبلها بالاجماع بوجه استبان اذا اسكن في
 صابار وادودا ومن لسانه يمكن وقد ضاق الوقت

باب سجدة
 التلاوة ٦

باب سجود التلاوة اى بيا باب في بيان احكام سجود التلاوة والاضافة فيه قبل اضافة السبب الى العيب
 كى العيب وخيار الرواية ونح البيت واتوى وجوه الاختصاص باختصاص السبب الى سبب فان قلت التلاوة سبب
 حق تاملى والسبب سبب في حق السامع فكان ينبغي ان يقول لب سجود التلاوة والسماع قلت لا غلظت في كون
 التلاوة سببا واختل في سببية السماع فقال بعضهم ليس السماع سببا ولذلك اتفقت اصنافه السجدة الى التلاوة
 دون السماع او يقول ان التلاوة اصل في الباب لا التلاوة لم توجد لم يوجد السماع فكان ذكره اشتراكا على السماع
 وجوه فالتفتي فان قلت واجه المناسبة بين البابين قلت من حيث وجود الرخصة في كل منهما والرخصة في الاول كان

في الثاني السجدة وذلك لخرج منها قول الشارح كان من حق هذا الباب ان يقرر سجود السجود لان كل منهما سجدة
 لكن لما كان صلاة المريض بغير سواى احتكما بما قد اخرج سجدة السجدة ضرورة غير سديد لان كون كل منهما سجدة لا
 المتناسبة ولا ضرورة فيهما غير على ما لا يخفى ثم قال شى اى القدورى سجود السجدة في القرآن اربعة عشر
 اى موضعاً وفي بعض النسخ كذلك هم في اخر الاعراف شى عند قوله ولما يسجد من في السموات والارض لموعداً
 ذكرنا ونظائرهم بالند واولا حالهم في الرصد شى عند قوله تعالى ولما يسجد من في السموات والارض من اجابة
 والملائكة وهم لا يسجدون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون هم وبنى اسرائيل شى عند قوله تعالى ويخرون
 لاولادهم ان يكونوا يزيدونهم شيواً هم وبنو اسرائيل شى عند قوله تعالى اذا تسكع عليهم ايات الرحمن خروا سجداً وبكياً والاولى
 في الحج شى اى السجدة الاولى في الحج عند قوله الم تر ان الميسجد لمن في السموات ومن في الارض واثنى عشر
 والقمر والنجوم والحيوان والشر والاداب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن يسهل الله له ما يشاء من حرام
 انما هو اذ لم يسجدوا سجدة واحدة من سجودهم في الحج عند قوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للارض
 فقالوا وما الارض والرحمن انسى ما لنا من ازاوهم لغوا هم والنفوس شى عند قوله تعالى ولما علم يخفون ولما يعلمون على قواهم انما
 وقال انما نضعي وماك عند قوله رب العرش العظيم ونقل عن الزجاء والقراء ان السجدة على قواهم الكسالى الا ان
 اسجدوا وانخفضت اما على قراة الاكثرين الا انه قد خلاه من ان يكون سجدة لانها تمتة خيرة المدينين حال المؤمنين قوماً
 عباد الله المتقون فنها امر من الله بالسجود والتقدير لا ياتوا سجداً وماذا ليس يصح اذا المشد وفي القراء
 السجود الا اعظم فيها ثم تركه سجدة الفراق والافعال ويحوز ان يكون كالتسليم في السجدة المديرة لا يمنع ذلك
 من ان يكون سجدة هم والم التضرع شى عند قوله تعالى انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا
 بحمدهم وهم لا يستكبرون هم وصى شى عند قوله تعالى فاستنفر به وخر راعياً واناب وبقال انما نضعي وماك
 ودوى عند قوله ومن ابهم وهم السجدة شى عند قوله تعالى فان استكبروا فاعلم انهم عند ربك يسجدون للذليل
 والهاديهم لا يسأمون وبقال انما نضعي في السجدة واما قوله تعالى في القديم عند قوله تعالى ان كنتم ايماء لتبدون في به
 قال ملكهم والفرع شى عند قوله تعالى فاسجدوا لعلهم يعبدوا وعند ذلك ليس فيه سجدة هم واذ السجدة
 شى عند قوله تعالى فاعلم انهم لا يؤمنون واذ قرا عليهم القرآن لا يسجدون وقال ابن ابي حبيب الملك في اخر السجدة
 وعند ملك ليس فيه سجدة هم واذ قرا باسم ربك شى عند قوله تعالى واسجدوا وقرب وفى مختصر الجمل وقرا واسجد
 وسكت ولم يقل وقرب بلزمت السجدة واعلم ان العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر سجدة اولها منبها

قال

سجدة السجدة

في القرآن

عشر

الاولى

والثاني

والثالث

والرابع

والخامس

والسادس

والسابع

والرابع

والخامس

والسادس

والسابع

والرابع

والخامس

والسادس

والسابع

والرابع

والخامس

وقال الشافعي انما سنة وذكر النووي في المذهب انما سنة القاري والمسح بالاعلام عند الشافعية في البسوط
 سنة مؤكدة قلت بذمها على الانتباه البسوط في حاله واجب على الثاني والاسات سوار قصد اي
 السام سمع القرآن ولم يقصد ش وقال الاكله انما يقيد بهذا لان في بعض لفظ الاشارة السجدة على من
 جلس لها وفيه ايها ان من لم يجلس لها فليس عليه قية ذلك وقيل لذلك قلت هذا اعذه من السقاني وتجهلها
 صاحب الدراية وليس كل من سجد بين رايه ولا من اخذ به بل هو صحيح ام لا وليس بذمها من سجد في شمس
 كتابه وليان مذنب قال البري سبب وجوب سجدة التلاوة ثلثة التلاوة والسام والاقية بالاسام
 وان لم يجسما ولم يقرأها ولا شافعية اوجه الاول ان في حق السات من غير فصل السجدة وهو الصحيح المنصوص
 في البسوط وغيره ولا يتأكد في حقه الوجه الثاني فيكون كالمسح الثالث لا يبين له وجه قطع ابو حنيفة والشافعي عند
 احمد في سنة في حق القاري والقاري المسح دون السام وعنه اذا قرأ في الصلاة يجب ان لا يدع
 السجود وهو في الصلاة او كدهم لقوله عليه السلام السجدة على من سجدوا على من تلاوا مسح هذا غريب فانما روى
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال قال السجدة على من سجدوا في الجاهلية قال عثمان ان السجود على من سجد
 رواه عبد الرزاق في مصنفه انما عمر بن الزبير عن ابن السيب ان عثمان مرقبا روى في فقر سجدة السجدة عن عثمان
 فقال عثمان انما السجود على من سجد ثم مضى ولم يسجد في البسوطين والاسرار المحيط وشروح البكات وغيره
 جعل في الذي رفته المصنف الى البني عليه السلام من الفاذا الصحا لاسن الحديث فقال في البسوط وعن عثمان
 وعلي بن عباس وعمر بن الخطاب قالوا السجدة على من تلاوا وعلي سمعا وعلي من جلس لها اختلفت القاطن في بذه وكذا
 في غيره وقد غير الاكله سنن الشافعي قول من اقول الصحا لان من الحديث ثم قال لولا انه ثبت عنه انه من حكم
 لما نقده وحاشا قلت كلامه انما هو قول من غير تامل فان غيره ايضا ادعى انه ليس بحديث غاية ما في الباب ان المصنف
 تله غره والا فممنوع من اتيه ايجاب مسح اي النقطه على كفاية ايجاب يعني يدل على الوجوب م وهو حق
 اي الحديث المذكور غير مقيد بالقصد يعني ان الايجاب يطلق عن قصد القصد يجب على كل سامع سواء كان
 للسامع او لم يكن وقال الاكله اخر من انما لو كانت واجبة آخذة من السقاني فانه جعله سواء اوجابا وما كان
 ايرادوه في هذا الوجه لان اسوال حاصل دلل من يرب الى ان سجد التلاوة غير واجبة واجابا صل ما قاله
 انتميتا في الرواية فقولكم انما على ما ذهب اليه الا بالحديث زيد بن ثابت قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قال في هذا الخبر الجاهلي ولم يرد في غيره من رواة قوله انما قاله في السجدة قال الموطا

على الثاني والاسم
 سواء قصد
 سماع القرآن
 او لم يقصد
 اقله عليه
 التلاوة لم يجز
 على من سجد
 وعلى من تلاوا
 وعلى كفاية
 ايجاب
 وهو غير
 مقيد بالقصد

يكنى لما قال عبد الله بن محمد راية بعد قد كانوا يتفق عليه والشيخ قبل الوليد بن المغيرة وقيل لان ايات السجدة كلها
 حاله على الوجه الذي بينا في قسمهم امره من مثل الذي في النجوم او انما يركب الامام لوجوبه في قسمه ذكر طاعة الانبياء سلمنا
 وقسم فيه ذكر الكفا ومنها انفسهم في ذلك اية فان قلت لا يجب الاية فيها فقلوه على وجه الاستصحاب قلت
 استحبابه على مقتضى الاقتدار في هذه الجملة بالانطلاق الى الامام اية السجدة وسجد ماش وفي بعض النسخ وانما الى الامام
 على حذف الصفات واقام الصفات اليه مقامه سجد ماش في الصلاة هم وسجد المأموم معها لا في سجدة متتابعة -
 سن لان اية السجدة لم يرد في الحديث بين الاصل والفتح فلا يجوز وفي حديث بن عمر قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في السجدة فاتحة السجدة وسجد وسجد ثم يركع رواه البخاري وسلم هم وانما الى المأموم من بيني المقدي
 او ان اية السجدة وسجد الامام والقوم هم لم يسجد الامام والمأموم في الصلاة من غير ان ياتوا في الاتفاق هم ولا بعد
 الفراغ من اي السجدة الامام والمأموم ايضا بن زفر غنم من الصلاة هم عندنا في حقيقته واني يوسف
 وبما قال الشافعي وما قال احمد وقال حميد الدين بن ميمونة الحارقي وبما قال احمد مجمع بن الحسن هم وقال
 محمد بن ابي داود في موضع آخر من الصلاة هم لان السجدة تفرش اي سجدت في الصلاة وهو التلاوة قد تفرش
 ووجد هم ولا انشأ من سجدته زال المانع وهو كونهم في الصلاة كما لو من غيره وهو في الصلاة وفي الدرر
 وقال الشافعي حيث قال ويستحب ان يسجد عبد الفراغ من الصلاة هم بخلاف حاله الصلاة لانه لو دوى في الصلاة
 موضوع الامامة سن ان يسجد الثاني في اية الامام وهذا لا يجوز بتقلب المبتوع بتقام او التلاوة من اي
 او يودي الى خلاف موضوع التلاوة ان يسجد الامام وتابعه السابق فلا يجوز سجدته رواه الشافعي والابو بكر بن داود
 من حديث ابي هريرة انه عليه السلام قال لم يزل قرأ اية السجدة عنده انك كنت اما لموسى سجدت لسجدة فقلت يا
 رسول الله ورفعه ابو بكر بن ابي داود ومن حديث ابي هريرة وفي نسخة اسمعيل بن عمار بن اسحاق بن عبد الله بن
 فزوه وبها ضعيفان وان سجد الثاني وحده فلا يجوز ايضا لانه يصير منفردا باية السجدة في موضع الاقتدار في غير
 انقذت على ان يودي مع الامام فلا يجوز ان يسجد في سجدة واحدة او في سجدة واحدة او في سجدة واحدة او في سجدة واحدة
 المقدي مجوز عن القرارة سن ودار الامام شرعا هم نفاذ تصرف الامام عليه من اي على المقدي في غير
 القرارة لقوله من كان له امام فقرأ الامام قراءة له هم وتصرف المجز لا كالمكمل سن لانه لا ينعقد فلهما
 عرف في موضعهم بخلاف سجدته الحاشية جواب عايناه في المقدي في كونه ممنوعا عن القرارة كما نلاحظ في
 والسجدة تجب لمن لم يسجد كما في معنى المقدي وتقديرها يجوز فله لانها من اي لان سجدته الحاشية من

واذا استلوا
 الاسم الى
 السجدة
 المأموم معه
 لولته امه
 بعده واذا
 للمأموم
 يسجد امام
 كل المأموم
 في الصلاة
 عبد الله بن
 الى حقيقته
 واني يوسف
 وقال محمد بن
 يسجد وانا
 اذا سجدت
 السبب قد
 تفرش كما في
 حكمة الصلاة
 في الصلاة
 لا حكمة في الصلاة
 وهو على المقدي
 مجز عن القرارة
 تصون الامام
 على تصرفه
 لا حكمه
 لغيره الحاشية
 لانها

بشيء من الصلاة فصاروا ناصبين صلاتهم كمن صلى النفل في حال الفرض ثم قيل يقول محمد بن علي قال قال بعض
 والذي ذكر في الزيادة من قول محمد بن عيسى ما هو بزيادة ذكر الفضا على قول محمد بن علي قال قال الشيخ ان القبول للصلاة عند الغل
 قال كذا قال في العمى يقال قول محمد بن عباس والقياس وما ذكره من وجوه قولهم جواب الاستحسان بناء على ان زياده ما دون الركعة
 لا يفسد ما بعده جاء على قوله زيادة السجدة يفسد ما دونها لانها كانت في سجدة واحدة فلهذا لم يفسد في السجدة الواحدة فيها
 في خصوصه بانه لا حكم بان سجدة واحدة في سجدة واحدة فلهذا لم يفسد في السجدة الواحدة فيها
 يروى عنها انها غير مسلمة والصلاة الواحدة بين الركعة وفي كذا ركعتان اركان الصلاة في مستقبل عبادته في مستقبل
 وقلبي العجز عن قول محمد بن يوسف في سجدة الشكر في قاضي خان عن ابن يوسف روايتان فيها ثم قال في قولهما
 الامام وساجد ليس في الصلاة فدخل من بعد السجدة الامام وساجد ليس في الصلاة فدخل من بعد السجدة الامام وساجد ليس في الصلاة
 من عليه ان يسجد بلان صار ركعا كما في تلك الركعة اي صار الرجل المذكور ركعا للسجدة باوراك الركعة التي قبلها بالان
 فيما لا يما صا لافراة باوراك في تلك الركعة صار ركعا لما تعلق ما بقدرته وقال شيخ الاسلام فانه لا بد من زيادة ما
 او لا يعلق عنه ما لا يربطه بالسجدة وليس في الفرض ثم قال وذلك قياس ما ذكر في نوادر الصلاة لابن سليمان ثم ما الذي
 ذكرنا فيها او اورك الامام في تلك الركعة كما ذكرنا اما ذكر في الركعة الاخرى قيل ينبغي ان يسجد بجانب الصلاة وقال
 الامام القنبري و اشار في بعض النسخ الى ان السجدة عند السجدة صارت سجدة ان قلت ينبغي ان يركع على هذا الوادك الامام في
 الركوع في سجدة العيدين حيث لم يدرك تلك الركعة ويا في التكبير في حال الركوع فلو قال ابن يوسف قلت انك
 في حشده انه كل ما يمكن ان يركع في الركوع او الركعة فادرك الامام في الركوع يصير ركعا تلك الركعة وما يتعلق بها
 وكلما كان اقل في ما فادرك الامام في الركوع لا يصير ركعا الا في هذا الوادك فقلت السجدة من افعال الصلاة
 يسجد في الدنيا قلت لانفسه فكما ان الفعل اذا وجب بسبب شيء في الدنيا به والسبب هو الفرض وان دخل معه
 عملان يسجد بواحد اي وان دخل مع الامام قبل ان يسجد الامام يسجد فادركهم سجدة بالمرحش اي ان الامام لا
 شئ ان يركع اقل من يوم يسجد اي سجدة تلاوة من الامام سجدة تلاوة من شيء كان عليه ان يسجد بالمرحش
 السبب من فمنا اولي شئ اي في هذه الصورة قد سجد من الامام فادركه ان يسجد وان لم يدركه سجدة من
 اي لم يدركه الرجل مع الامام في سجدة من خارج الصلاة ثم فتح السبب وهو التلاوة الصحيحة او السجدة التلاوة
 الصحيح على خلاف المشايخ وقال مالك يسجد لان السجدة بناء على التلاوة وهي احدثت في الصلاة فكانت سجدة فادركه
 يركع خارجا عنها السجدة وان كانت بناء على التلاوة ولكن الوجوب بالسجدة فان قلت ان السجدة ان التلاوة سبب

وقيل هو قول محمد بن
 فان قرأها الامام وسجد
 رجل ليس معه في الصلاة
 فدخل معه بعد ما يسجد
 اذ قام لم يكن عليه
 يسجد هـ لانه صار ركعا
 لها بادر لك الركعة
 وان دخل معه قيل
 ان يسجد ها سجد ها
 معه لانه لو لم يسجد ها
 سجد ها معه فمنا او
 وان لم يدركه
 يسجد ها لتحقيق السبب

في حق السامع وكانت الصلوة فكانت السجدة صلاته فلما قنعته ما رجعت لما اختلفوا في ان السامع سبب جنة
 او قلما وقنعته باوئاما خارج الصلوة احتياطا فان قلت يتبعني ان الاتباع الامام فيها اولم يجرى شرع لانه واجب
 الصلوات كانت صلاته لا تقتدرا ولا تقتدرا بغيره في كل سجدة الواجب اجاب وفي كل سجدة الواجب اجاب في كل سجدة
 راس الركعتين اجابة لا بأس فبقية السجدة لم يبق واجبه وكذا لو جرح المارح فلا يلزم ركعتان ولو اتقدي بسجل الغفر
 الزيد الاربعة حتى توفى قنصه فيسبغ الاربعة وكذا اجاب عاني في خضوع الجميع ليس اختلاف في ذلك اجاب الكلي كونها صلاتين بل اختلاف في
 ذلك اجاب ان الى ان يطلق السامع بل يوجب السجود فالصحيح ان اذا قصد الاستماع سجد ودعا فلا يلزم ذلك او رد المسألة في
 الجميع بصحة لا تفيد فخا فام وكل سجدة وجبت في الصلوة فلم يسجد فلم يقض شئ اى لم يود والقضاي ياتي بمعنى لا
 كما في قوله تعالى فاذا قنصتم الصلوة اى فاذا اتمتم صلاتهم فخرجت الصلوة لانها صلاتهم شئ لانها متبوعة الى الصلوة وقهر
 عليه بان يادخل الاتسار التام في التثبيت في النسب والحد وان يقال سلا كما يقال في النسب الى الكفاة ولو كانت
 واجاب صاحب الدرر اية عن بيان هذا خطأ مستعمل فيكون غير من صواب متعل منى الاكس مثل هذا جاب شبه
 فقلت كيف يكون الخطأ غير من صواب هذه الا يقول باعادة الصواب ان يقال في جواب ان الفقهاء
 قصدتم المعاني وكثيرا ما يتأبون في صورة الاغلاط لان كل قصد من المعنى فان قلت هذا الكل منقوص باذا استلزم
 في الصلوة ممن ليس معهم في الصلوة فاما سجد وجبت في الصلوة ويسجد منها بعد كما ذكر المصنف بقوله ان يكون
 في الصلوة الى التماس وسجدة باعه فقلت قال صاحب الدرر المراتب ان سجدة كل سجدة اى سجدة صلاته لا بد من
 هذا القيد حتى لا يرد التحق المذكور ولكنه ترك هذا بعد تلوه وقال الكل وقوله نظر لان قوله وجبت في الصلوة اما ان يكون
 صفة موصفة بوجهة تأتيمه من غير ان يكون كل سجدة صلاته اجابة في الصلوة او صفة كاشفة واد السوال وغيره من التاكيد
 والدرج والزم به القام لا يقتضيه فالصواب ان يقال تفديره وكل سجدة عن تلاوه وجبت في الصلوة ان شئت
 قلت هذا الذي قاله انما يشي اذا سلمنا قوله وجبت في الصلوة حاله من تلاوة واما اذا سلمنا با صفة فلا إشكال على حاله فان
 قلت ودعا الى ان يكون مارة فقلت في حاله هنا قرب من العزيمة كالوصف فافهم فان قلت فلم يسجد باينا مقصودا منها
 لم يودى سجدة الصلوة اذا سجد على الفور لما اذا اخرنا فلا تساهل فيه غيرات وقتهما فلا يتأدى في حسن التيقن قلت
 وقتما موسى نسي سجدة كان ادار الاقضاء فقلت هذا عند محمد رواية عن ابى حنيفة وعنه ابى يوسف ورواية عن ابى حنيفة
 ان وجوبها على الفور على الترخي يجوز ان يكون المصنف اشتد ذلك لم ولها شئ اى وليس سجدة يوم نسيته الصلوة شئ
 حال تاضي فان انى صلاته اقوى لانها وجبت بتلاوة تعلقا بوجز الصلوة لا تحسه انه لو نسيها في سجدة التلاوة

وكل سجد وجبت
 في الصلوة فله
 يسجد ما فيها
 لم تقض خارج
 الصلوة لانها
 صلاته
 ولها منزلة الصلوة

مستحبين لم يرد ولو صح في خارج الصلوة لانتقض فيكون لها أثر في حكمها بالاعتناء لان الحكم بالاعتناء
 لا ينافي بالاعتناء ومن تلا سبحة في غير محله حتى دخل في صلاة سبحة في مكان واحد فان قلت مجلس الصلوة غير
 مجلس الصلوة قلت بل واحد يتحقق حكما بالاعتناء فظاهر ولا محال فان مجلس الصلوة مجلس العبادة فكان من تلا سبحة
 الصلوة هم واحد ما يشاء في الصلاة تلك الآية التي قرأها خارج الصلوة هم وسجدوا في الصلاة سجدة واحدة فالتأويل
 في الآية السجدة التي وقعت خارج الصلوة والتلاوة التي وقعت في الصلوة هم لان الثانية شئ الى السجدة
 الثانية هم اعمى لانها صلاية فاستبقت الاولى شئ اي جعلت السجدة الثانية سجدة الاولى ثابتة لما لان
 التلاوة في العبادة تفصل عن الصلوة في غير ما يذلل عليه وايضا يجتمع الكثير والبسيط وتوارد الصلوة التي رويها
 ابو حفص هم وفي النوازل شئ اي اراد به توارد الصلوة التي رويها ابو سليمان لا تستبعد احديهما فاذا كان كذلك
 اخرى اي من الصلوة لان التلاوة في قوة المسبوق فاستوى في جواب فإليه يستتبع احدهما الاخرى هم فقلت الثانية شئ
 الى السجدة الثانية التي من الصلاية هم قوة التماسك المتصووش هو اداء السجدة لان المقبول من وجوب السجدة
 او اداها هم فترجعت بهما شئ اي فترجعت الثانية بقوة الاتصال بالمقصود لان الاتصال السبب بسبب
 فان قلت هذا المسائل لبيان التماسك والحق الاول بالثانية خلاف موضوع التماسك لان السابق قد مضى
 واصحابه قد يكونان لاحقا فقلت السابق قد يكونان متبعا اذ كان اللاحق اولي كالتسبب قبل الغرضية ولان التمسك
 قائم بهما فكان الحاق الاول بالثانية مكناهم وان تلا ما يشاء الى وان تلاية السجدة قبل وكان خارج الصلوة
 هم فنبه لتلاوة ثم دخل في الصلاة تلا ما يشاء الى تلك الآية ثم سجد ما يشاء الى تحب عليه ان يسجد لما لان
 الثانية شئ اي السجدة الثانية هم هي المستتبعة شئ اراد ان المتلاوة في الصلوة هي السجدة لقوة التماسك
 في غير الصلوة لانها فلو قلنا بدم نقد والرجوع بالحاق الثانية بالاولى يلزم استبعاد الثاني بتبوعه فلا يجوزهم
 ولا وجه الى الحاقهما بالاولى شئ قال الاكل لا وجه لاحاق السجدة المفقولة بالاولى اي بالتلاوة الاولى لانها
 اذا احتج بها في ثابته الثانية كانت السجدة ملحقة بالتلاوة الثانية وذلك هم لا يروى في السابق الحكم قبل
 السبب شئ فمبين ان التماسك في هذه الصلوة متعذرة فوجب سجدة ثانية للصلوة الثانية ثم قال واما ان
 تروى غيرهما فالحاقها الى التلاوة الثانية كما فعل بعض الشارحين واعتذر على العصف فاذ قلت لا وبعض الشارحين
 الاترازي فانه قال في هذا الموضوع بانه انما لو احتجنا المتلاوة في الصلوة بالمتعلق في غيرهما فان قلت
 السجدة المفقولة خارج الصلوة تجري في التلاوة من غير ما يلزم تقديم الحكم به السجدة على السبب هو التلاوة وتقدم عليه

فلا تتردد بالاعتناء
 ومن تلا سبحة فسلم

ببطلان ما حذر دخل

في صلوة فاعادها

وسجد اجزئة السجدة

عن التلاوة قلن لان

الثانية اقوى لكونها

صلواته فاستتبع

الاولى في الزاوية

اخبر بعد الفراع لان لاد

وة السبب فاستوتنا فلنا

لثانية في اتصال المقصود

فترجعت بها وان تلا

فبعد ثم دخل في الصلوة

فلاها سجد لها لان الثانية

هي المستتبعة ولا وجه

الى الحاقها بالاولى لا يروى

الاسبق الحكم على السبب

لا يجوز ثم قال في هذا التعليق نظر عندنا لاننا لم نقسم على حكم على السبب لان شدة السجدة على التاخر في
السبب فمضى تقديرها كما قال الشافعية بالاولى لا يلزم ما قال لاننا لم يكون السبب هو الاول وحده بل قد تقدم
السبب فمضى بما حكمه لانه كلامه قات الصواب كما قاله الاكل والاصوب من كلامهما ان تقول -
لانه لم يكن القول بالتاخر مبنيا وجبت لكل تلاوة سجدة على حدة على ان في بعض النسخ ولا بد الى كونهما سببا لانه
فانهم هم ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اذ كانت سجدة واحدة مشقة بقوله سجدة واحدة لا تلاوة اذ كرر سجدة
وقته يجب لكل واحدة سجدة وبقره في مجلس واحد لانه اذا كان في مجلس فمضى بقوله سجدة واحدة على سبب ما في انتشاره في
وقال النووي ان لم يبدل في كل سجدة واحدة وان كان الشافعية اوجه اصحابها سجدة واحدة قال مالك وهو الشافعي في غير
الاولى قاله بن شريح ورجع صاحب العدة وقطع به الوجاهة الثالث ان طالع الفصل قرار السجدة ثم ذهب بن شريح
ثبات خلوات ورجع بقوله سجدة واحدة وان لم يبدل في كل سجدة واحدة وان لم يبدل في كل سجدة واحدة وان لم يبدل في كل سجدة واحدة
فقرره بالسبب ما في شدة السبب وان لم يكن سجدة واحدة ولا في سجدة واحدة وان لم يكن سجدة واحدة ولا في سجدة واحدة
ولم يبدل ما في شدة السبب ما في شدة السبب وان لم يكن سجدة واحدة ولا في سجدة واحدة وان لم يكن سجدة واحدة ولا في سجدة واحدة
ش يعني في الاستحسان والقياس هم ان يجب لكل تلاوة واحدة والحكم بتركها للسبب والما دية الاستحسان فهو قوله
والمخرج مش وذلك ان المسلمين يتناوبون في التعليم القران وتلاوة ذلك يحتاج الى التكرار غالبا فلا بد الحكم
في السجدة بغيره الى الحزن لا محالة واخر مدفوع ويؤيد ما ذكره من ان جبريل عليه السلام كان يقرأ على النبي
عليه السلام ويقرأ النبي على اصحابه وسجدة واحدة وقال الاكل قد مضى ان جبريل عليه السلام كان يقرأ على النبي
السجدة على رسول الله عليه السلام وذكر عليه وكان رسول الله عليه السلام يقرأ على اصحابه وسجدة واحدة ولما كان
فان قيل جبريل عليه السلام يقرأ على النبي عليه السلام في كل سجدة واحدة ولكن سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
اليف كان في سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
الى عبد الرحمن السلمي هو معلم الحسن والحسين انه كان يعلم الاية الواحدة مرارا ولا يزيد على سجدة واحدة وقد اخذ
التلاوة عن الصحابة فاعلم انه اخذ حكمها عنهم وهو داخل في السبب وان الحكم من ما في التلاوة على الذي عليه النبي صلى الله عليه وسلم
داخل في سبب وهو التلاوة دون الحكم وهو وجوب السجدة وهو ان يجعل التلاوة في المجلس سجدة واحدة في كل سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
لا وجوب اذا السبب لا يتحقق لا يجوز تركه في العبادات احتياطاً وذهب الشافعية الى ان السبب لا يوجب
حرمة التلاوة في الثانية كراحمض فلم يكن سببا فلا يجب بها شيء وقال الامام حنيفة سببها ما تلاوة مقصورة ولم يوجب في الثانية

ومن كمل تلاوة سجدة واحدة
واحدة في مجلس واحدة
سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
مجلسه واحدة في كل سجدة واحدة
ثانية واحدة في كل سجدة واحدة
فعلية سجدة واحدة في كل سجدة واحدة
سبب السجدة على التلاوة
دفعاً للحرج في كل سجدة واحدة
دون الحكم

لا تهاجم على ذلك ولا تفرق بينه وبين غيره من العبادات من حيث الاستعداد والنية
 لا سبب في ترك الاحتياط في الصلاة لان ذلك لا يلزم الاستعداد وجوب سبب لا يثبت فليس يجوز ان الصلاة تحتها في اياها
 لانها مستقلة عنهم والشأن في التقربات من اى المتماثل في الحكم دون سبب اليق بالاعتقوبات لانها ليست تحتها ما فيها
 بل في غير ما فيها من المتماثل في الحكم لكيون عدم الحكم مع وجود الموجب مضاعفا الى عقوبة الله وكرهه فانه هو الموصوف بالعبادة
 وكما ان الحكم في صلاة من بين الفصلين يظهر في الاول فيما اذا تلى آية سجدة فغيره ثم في تلك السجدة فغيره ثم في تلك السجدة فغيره
 حكم السجدة على المتكلمة التي توجبها في الثاني اذا تلى آية سجدة فغيره ثم في تلك السجدة فغيره ثم في تلك السجدة فغيره
 في الاسباب بخلاف ما اذا تلى آية سجدة فغيره ثم في تلك السجدة فغيره ثم في تلك السجدة فغيره
 الشرعي هم عند الاحتياط والمجلس كونه جاسعا لافترقات من اى الاترى ان شرطى التيق بهما المجلس وان تفرقا لهما
 والاحتياط والمجلس لشرطى مع المقدورات كمن في الاحتياط لا تراه الا ترى ان من شرطه ان يرفع مرات في مجلس واحد
 بجعل مقرا مرة واحدة ومن المجلس التمامة بجعل مقرا مرات كما يهاهنا هم فاذا اختلفت من اى المجلس
 هم ما حكموا الى الاصل من وجوب التكرار عدم الاحتياط فقلت لم لا يجمع الاحتياط بين الآيات في المجلس كما يجمع
 بين المرات في ذلك عدم الاحتياط فان آية السجدة واحدة والغالب عدم تلاوة الجميع في المجلس بخلاف التكرار
 للاختلاف فانه ليس بمحدود ولا ينفذ من اى المجلس بمحدود القياس من المداويح وهو قاعدا وقام ثم قبل التكرار
 مع قبوله كذا في الكافي ولو تراه ما هو قاعدا ثم قام فقرا بالاحتياط الاسجدة واحدة هم بخلاف المقتضى من اى التيق
 قال لما دونهما اشترا في مقامات نقلت اخبرت نفسي لا يقع الطلاق هم لان النش اى لان القيام المخرجه هم دليل
 الاعراض من لان المجلس تبدل حقيقة هم وهو من اى الاعراض من يظن بذلك من اى في الموقفة ثم المجلس الاحتياط
 اذا توبع عن ذلك بجعل فان كان قريبا لا يختلف فالفاصل بينهما ما ذكر في المحيط اذا نشي فظنون ان ذلك قد توجب
 ان كان اكثر من ذلك فهو بدعي في المبسوط في رواية ابن رستم عن محمد قال محمد نحو عرض السجدة او طوله فهو قريب ومنه
 المبسوط فان قام قاعدا او اكل لقمته او شرب شرابه او عمل عملا سيرا ثم قرأ فليس عليه فري لان بالقرعة لا تبدل المجلس في اذنه
 بالاكل للاختلاف المجلس حتى شرب واشرب حتى يري وبالكلام اعمل حتى يكثر استسنانا وفي مخرج الجمع لا مكنته التي تتجملها
 كالمسح والمجامع والبيت والهيضة سارة كانت او قنطرة او حوض والذرية والهيضة والباس والارابة السارة وراكبتها في الصلاة
 قال في نه الامكن اذكر ان التلاوة لا يلزم الاسجدة واحدة وهو مخير ان شاء وسجد راعدا للتلاوة لاول
 وان شاء وسجد راعدا لآخر فلا مكنته التي تختلف حكمها وتجدد الوجوب لاداء السارة وراكبتها ليس في الصلاة والاشياء في الصلاة

وهو اليق
 بالعبادات
 والثاني بالعبادة
 وامكن الاحتياط
 عند الاحتياط
 لكونه جامعاً
 للمقتضات
 فاذا اختلفت
 على الحكم الى
 الاصل كالمجلس
 مجرد القيام
 بخلاف
 المختار له
 دليل على
 وهو البطل
 هنالك

مروى رواية الحسن عن ابى يوسف وفى الخبره وقيل كبرنى الاجتهاد ولا يكبر سنة الاستمرار مرسى رواية الحسن عن ابى حنيفة
 وقيل كبرنى الاجتهاد بخلاف وفى الاستمرار خلاف بين ابى يوسف ومحمد بن علي بن ابى يوسف لا يكبر على قول محمد بن سعد
 جمهوره وشفافه كبر للسؤالى السجود وعند رفته وقاع ابو هريرة منهم لا يكبر فيها وفى غير الصلاة كبر ملائمتها ثم لم يسجد ثم لم يركع
 وهو قول احمد وهو شرط فى المشهور وفى وجوبه ثلث الاشياء اصلها هو قول ابى حنيفة منهم وقوله ولم يركع فيه جاز
 عن قول الثنائى نعمى خان عند اهتمامه بالسجدة واحدة فليكنه انما يدعى نايما ثم يكبر للسجود ولا يركع فيه ثم يكبر للركوع ويسلم
 واعلموا وضع اليكته على الارض بلا شروع ولا سلام كذا فى الخلاصة الفخرالية وقال القاضي بن ابي عمير ولا يقاس المنصب
 ان لا يركع فيه وهو حديث متفق عليه وبقولنا قال ابراهيم وابو الحسن وابو قلابة وابن سيرين
 وابو عبد الرحمن وعامة ذكر ذلك كرايين الى شيعية هم وهو المروى عن ابن مسعود وشيعى المذركون منعة سجدة
 القلادة وهو مروى عن عبد الله بن مسعود ولا غريب لم يثبت وانما روى عن عبد الله بن عمر وقال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد سجدة واحدة ابوداود هم ولا تشبه عليه من اى على من سجد
 لقلادة وده وبقال الملك وعن الشافعى فيه قولان وقال البيهقى لا يشهد وقال خواهر زادو قال الشافعى فى كتاب
 ليس فيها تسليم ولا تشهد وبها اخذ بعض اصحابه من اصحابه من لم يانذ بها قال الشافعى من قال فيها تشهد وتسلم
 وكان ابن شبيب يقول فيها تسليم لكن لا يحتاج فيها الى تشهد وفى التنبية قيل تشهد ويسلم وقيل يسلم ولا تشهد والظاهر
 انه لا تشهد ولا يسلم واعترض على صاحب التنبية فيه يشيكن احدهما انه صرح بنقل الشافعى ان لا يسلم وان لم
 انص غيرة وليس الامر كذلك بل القولان مشهوران فى اشتراط السلام الشافعى انه صرح بان الراجح فى المنزلة
 لا يسلم وليس كذلك بل الصحيح عند الاصحاب على ما حكاه النووي اشتراط السلام قال ومن نحوه ابو حامد وابو
 فى تحقيقه والراجح وآخرون ولا تشهد عند احتسابه نص عليه فى رواية الاثرابى هم ولا سلام شافعى ولا سلام
 عليه ايضا وبقال المتخفى الحسن بن سعيد بن بن ثابت مالك وعطاء وابوصالح وقال بن المنذر قال احمد التسليم طاعة
 ما هو عنه انه فرض ويخبره تسليمة وعنه تسليمتان ولا يسلم فى البيهقى وقال لمنه يسلم لان ذلك شافعى
 اى السلام التحليل فهو شافعى اى التحليل هو شافعى اى تقبضه هم سبق التوبة شافعى لاننا سبقت للسجود الصلاة وهو اصلها
 لا تقبض التسليم هم شافعى التوبة هم بعد رتبة هذا اللفظ خطأ عندنا التصريف وصوابه بعد رتبة فان طائفة من يقولون
 ويكره من اراد السجود كبر واكبر ثم رتبة كانه فى المشروع فى الصلاة قلت ذاك انك لا تتجمل فى الشافعية منيا
 ومن حجة الصلاة والتكبير ليس للتجمل بل ملائمتها الى السجود فكذا ههنا هم قال شافعى اى محمد بن

وهو المروى
 عن ابن مسعود
 فلا تشهد
 ولا سلام
 ذلك التحليل
 وهو يستند
 سبق التوبة
 وهو معتد
 قال

في اجماع الصغير م ذكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غير ذلك او يدرك شئ اى ترك ولم يعمل ما معنى فيه اللفظة
 الى اعادة ما ذكره ركب بالتخفيف وى شاذة ويرى هم آية السجدة بانها شاذة لا تنكح عنان اى
 المعراض عن السجود وليس ذلك من خلاف المؤمنين وهو يرد ايضا الى حيزان بعض القرآن وقال انك
 يكره آية السجدة في الصلوة سواء كانت صلوة النسيء او غيرها وقال مالك يكره تركها في جميع الصلوات وعرضا
 يكره فيها يسردون بالجمود قال محمد ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويرى ما سألنا عنه يسارفة شئ اى سارفة
 اليما شئ الى السجدة ثم قال شئ اى قال محمد في الصلوة ثم واجب الى ان يقرأ قبلها آية او آيتين ثم فعلوا ثم
 انقضوا شئ اى ينفصل بين الآيات على البعض ثم تخمضوا شئ اى اتحن الشاخص ثم اخذوا شئ اى اخذوا آية
 السجدة ثم اشتغلوا شئ اى لاجل الشغل ثم على السامع الى السامع بالاولى ويأتى فى الحال الملق فلا يريد بعد ذلك سبب
 الدينان فبقيت عليه الواجب فيا ثم وفى الحيط اذا كان السامع وحده يقرأ كيف شاء جهر او خف وان كان معه
 جماعة قال شاذة ان كان القوم متدينين بالسجود ووقف في قلبه لا يمشي عليهم اداؤا غاشي ان يحجز حتى يسجد
 القوم معه وان كانوا عوامين وطلب منهم لا يسجدون ولا يمشي عليهم اداؤا غاشي ان يقرأ في نفسه ثم يقرأ من السلام
 فروع تختلف الجلسات للمؤمنين على ما وعدوا لا يختلف ذكره في الميما وفى جوامع الفقه القيام والقعود والار
 والركوب والنزول لا يوجب اختلاف الجلسات ذكره بالاشتغال في البيت والمسجد من زاوية الى زاوية ومن جانب
 طولا او عرضا وقيل ان كان البيت كبيرا اداء المسجد كبيره كالسجد الجاهل مع تختلف وفى المتن من محمد فى المسجد
 لا يكره من غير تفصيل وفى جوامع الفقه كل ابو بكر يقرأ القرآن كله ويكمل سجدة ثم يركبها في العنينا في كل
 ثم يسجد او هل كبيره اثم يركبها كيفيه سجدة وفيه ولا يجوز اداؤا فى الاوقات المكرهه الا ان يقرأ ما فيها فان قرأها
 فى وقت كرهه بعد ما فى وقت غير كرهه لا يجوز قائل ان قراها عند الطلوع وسجد با عند الغروب يجوز ولا يجوز العكس فى
 الاصل اذ ترا سجدة فى آخر السورة فى صلوة ان كان بعد ما آية او آيتين الى آخر السورة ان شارفع وان شاذة
 يبنى ان شاذة كركب لما كرهه على حدة من شاء سجد لما سجد على حدة والسجدة افضل واذا سجد بعد الوصل الى القيام لانه
 به يجتنب الى الركوع ويقرأ بنفسه سورة ثم يركب من شاء ثم القيام الى من السورة الاخرى حتى يصير ثلاث ايات يكره
 لو لم يركب شيئا ثم الى الركوع يحتاج الى النية لئلا يفتقد فيها وفى السجدة لا يحتاج اليها وقيل بان شاذة كركب الصلوة
 مقام سجدة السجدة والحدوة ونقله عن ابى حنيفة ابى يوسف وروى الحسن من سبب حنيفة ما يدل على ان
 سجدة الركعة تنوب عن سجدة السجدة وقد روى عنه اذا كانت السجدة فى آخر السورة كالآية

ويكره ان يقرأ
 السورة في صلوة
 او غير صلوة
 آية السجدة
 لانه يشبه
 الاستسكان
 عنها كما بأس
 بان يقرأ آية
 السجدة وادام
 ما سألنا عنه
 مباداة اليها
 خال محمد ربه
 احب الى
 ان يقرأ قبلها
 آية او آيتين
 دفعا لوجه
 التخصيص انما
 تحفظها لشبهة
 على السامعين
 والله اعلم

والجهر وقربا من كسبي اسرائيل واشتد في كل حين فرغ من السورة اذ كانت سجدة الركعة عن التلاوة وجماعت التلاوة فاجابوا
 ركع وسجد للصلاة دون التلاوة فالركوع ينوب عنها اوجدة اصل الركوع اقرئنا ثم اتفقوا على ان
 الركوع لا ينوب عن السجدة بدون الفتيه واختلفوا في السجود وقال ابن جماعة وجاءت من الشيخ الانبواب ما لم ينفى في ركوع
 او بعد استوائ قائما او سجد للصلاة وتلاوة وقال غيرهم ان الفتيه فيها ليست بشطر والصلوة تاتي في ركعتين عنها كذا في
 الخ في قول الحنفية لو لم ينفى في السجود لم يخرض عليه في التلاوة لان الصلوة يتجمل فيها ركعا وكلما كان ينوب منها شأنا لا بالفتية قبل
 سجود بدون الفتيه وروى الحسن عن ابي حنيفة ان السجود ينوب دون الركوع وفي المبسوط الاصح ان سجدة اصلية
 تنوب عنها دون الركوع وفي قاضيهان وقال عامة المشايخ لا يحتاج الى الفتيه بل يصير مادة للصلوة لانها تاتي
 الا اذا انقطع الصلوة فيحتاج الى الفتيه وان كان بعد ثلاث آيات الى آخر السورة او كانت في آخر السورة او كانت في
 فاحكم في هذا كلها ما ذكرناه فلو ان لم يركع لها ولم يسجد لها في هذا الوجه وعلى القولين ولكن قرأ ربعا من السورة اخرج
 الى سورة اخرى فقرأ سنا شيئا ان قرأ بعد ثلاث آيات او كانت السجدة في وسط السورة لم يخرجه الركوع وسجدة
 اصلية عن التلاوة ولا مناصرت دنيا عليه فقامت معها وفي الاصل والجهد ان الآيات الثلاث انما تصير في صلاة واحدة
 وتقع الركوع والسجود عن التلاوة واذا كانت في وسط السورة ولا تصير في آخرها وفي الغنيان في عن شيخ الاسلام
 قرأ ثلاث آيات بعد ما قطع القول ولا ينوب الركوع عن التلاوة وقال المحمدي لا يقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات
 وكذا في قاضيهان وفي جوامع الفقيهين ما عند الركوع ولو قرأ ما في الركوع فتلفوا فيه ولا يرفع راسه لا يجوز الا روي
 عن ابي حنيفة ولا ينبغي للامام ان يقرأ سجدة في لا يجبر بالانه اذا لم يسجد يصير تاركا للواجب لان سجدة طين القوم متفاوتة
 ما في بائيل الركوع فلا يتاخر منه شيئا في السجدة العظماء من الاجناس يدنا وكانا شيئا باسوة العورة وتقبل القبلة
 والنية وكل ما يفسد الصلوة فيفسدها وفي المفيد للحفاة لا يفسدها وفي رواية ابن السكن عن ابن عمر كان
 يسجد على غير وجهه ولا يشرع في شدة وفي سنن ابن ابي شيبة عن عثمان بن عفان وابن المسيب ان الخلفاء تروى براسها
 قال ابن المسيب يقول لهم لك سجدة هذا خلعت ما عليه ليجوز من يحملها للمذاهب لا رتبة وعن الشيخ في رواية ترميتم
 سجدكم في بمنزلة وذكر ابن لطال عن ابن عباس في عبد الرحمن انه يشترط فيها استقبال القبلة وقال ابن المنذر قد
 روي عن الشيخ انه كان يسجد حيث كان وجده ذكره في الاشراف وفي خزنة الاكمل لو سجدها بغير القبلة جلا جازت و
 ذكر ابن تيمية في المحل ان القاري اذا كانت سجدة ثم يسجد ولم يقضها اذا توضع وكذا المستمع وكذا السطحة اذا طال الفصل
 لم يسجد وبروي ذلك عن الشيخ والاداعي وعندنا يسجد اذا توضع وبه قال كقول الثوري وسحاق وجماعة وفي

بين البابين من حيث وجود انقص فيما هو مظهر والذي ذكره الشرح ههنا بمغزل من الوجوه على ما لا يخفى من
 السفر الذي يتغيره الاحكام ان نقصا للانسان مسيرة ثلاثة ايام ولياها شمس السفر في اللغة قطع المسافة بين
 بمراد ههنا بل المراد قطع خاص وهو الذي قاله بقوله الذي يتغيره الاحكام اراد بتغير الاحكام وقصر الصلوة والافطار
 والسخ ثلاثة ايام ولياها سقطت الجمعة والعديد من سقوط الاضحية وحديثه المخرج على نحوه لغير جرم وكلية
 ان في ان قصد مصدرية في محل الرخ لا في غير المبتدأ اعني السفر والقصد هو الارادة والحادثة المقارنة لما
 عزم وقيد به لانه لو طاف جميع العالم بلا قصد لبا لاقدام لا يكون مسافرا ولو قصد ولم يفكر ذلك بالنية فكذلك
 فكان التغيير في حق تغيير الاحكام لتمامها فان قلت الاقامة ثبتت بمجرد النية فما بال السفر ولم يعمل بمجرد مسافرو
 قال لا لزوم اذا جازى ببيت المصخرة قاصدا لمدة السفر لا يكون مسافرا كذا اذا جازها وهو يقصد ما دون
 مدة السفر وكذا اذا قصد مدة السفر ولم يجاوز بيت المصخرة لا يكون مسافرا لان خبره والعزم لا يعتبر بالمفصل بل
 فعن ذراعفت ان صاحب العداية تسامح حيث لم يذكر فيه مما جوزه فبيوت المصخرة قلت المصنف في صدو
 تعريف السفر والذي ذكره شرطه ويحيى ان شاء الله تعالى مسير الابل شمس بالنصب انه بدل من قوله على انه مسير قوا على
 طقت البيان قد علم السفاقي اعاب هذا الموضوع حيث قال بالنصب مسير الابل كما سمعت من الشيخ وجدة في تصديقه فقلت
 به بخبر ان يكون مقصد بالتغيير يعني مسير الابل بخبر ان يكون مقصدا على انه خبر المبتدأ فلهذا وقف تقديره على مسير الابل
 شمس بالنصب ايضا عطفا على ما قبله ويجوز الوجهان المذكوران ايضا ولا يرد بالنصب لئلا ينافي انما المراد مسير الابل
 الابل للاستراحة وليس الشرط دحابه من الفجر الى الفجر لان الادعى لا يطبق ذلك وكذا الدابة لا يطبق المشي
 في بعض النهار ونزوله للاستراحة على ما يسنه حتى تكمل السفر وفي هذا الموضوع اختلاف كثير فقال اصحابنا والكل
 اقل مسافة يقصر فيها الصلوة مسيرة ثلاثة ايام ولياها شمس بالنصب ومشي الاقدام في ان قصر ايام المشي على المشي
 والباطل به العمل والوسط هو المذكور وهو يسنه اتفاقا وفي التحفة فراجب ظاهر الرواية وفي المفيد لو سلم
 طريق هي مسيرة ثلاثة ايام وانما ان يعيى في يوم من طريق آخر قصره قدر البولي يسنه يومين واكثر فثبت
 وسور رواية الحسن عن ابي حنيفة ورواية ابن سامة ومجمع وفي المحيط والتمحة وهو رواية عن ابي يوسف ومحمد
 واكثر اليوم الثالث ان يبلغ مقصده بعد الزوال في اليوم الثالث وذكره الاسميني وقال المغربي في عمدة السالكين
 قدر وحا بالاربع فقبل واحد وعشرون فسهنما وقيل ثمانية عشر فسهنما لال المغربي في وعليه الفتوى
 وفي جراح الفتوة وهو النحر وقيل خمسة عشر فسهنما وما ذكره المصنف هو زياد عثمان وابن ساجود وسويد

السفر الذي

يتغيره

الاحكام

ان يقصد

مسيرة

ثلاثة

ايام ولياها

بمسيرة

ومشي

الاقدام

هؤلاء
عليه
السلام
ميم
المقيل
كحال يوم
وديلة
والسافر
ثلاثة
ايام
وليلاتها
عمت
الرخصة
الجسور

بن عقبة في أبيه وخديجة ابني وابو قلابه وشريك بن عبد الله بن جبر بن ابن سيرة والسجعي والنخعي والنجدي
واحسن بن حمي وكلي صاحب المصنوع عن ابن عباس بن عمر رضي الله عنهما مثل هذا ما لا يصح عن ابن عباس
ابن عمر رضي الله عنهما في ذلك روى البخاري ان ابن عباس وابن عمر كانا يقصران في اربعة من وجوه الاول يقول
صلى الله عليه وسلم وانما هو فعلنا وانما فعلنا لا يري فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل من فعل ما فعلوا
ان غيرهما من الصحابة انما لم يأتوا ذلك اختلافا عما في ذلك انما اختلافا روى ابو العباس ومحمد بن جبر عن ابن عمر
انه لا يقصر في اقل من ستة وتسعين ميلا الرابع انه لم يذكر انه منع في اقل من اربعة برودري عن خضع بن عامر
ومروان بن منافع انه قصر في ثمانية عشر ميلا ذكر ذلك الحافظ ابو جعفر والجمهور عن الحديث انه يروى عن اسحاق بن
عبيد بن ربيعة عن عبد الوهاب بن محمد وعبد الوهاب اشبه ضعيفا قال يحيى ومحمد بن زكريا قال
الثوري كذاب وقال المناقب في ترك الحديث وقال النووي قال ابو حامد المصاحب والناقل والبيان وغيرهم
لما في سبعة نصوص في مساندة القصر قال في موضع ثمانية واربعون ميلا وقال في موضع ستة واربعون ميلا
في موضع اكثر من اربعين ميلا وفي موضع اربعون ميلا وفي موضع يوم وديلة واصحابه وكيف
والبطياني التوفيق بين الاقوال واستحب الشافعي ان لا يقصر في اقل من ثلاثة ايام والياقوت لابن زهير في
رضي الله عنه حتى يخرج من الخلاء ولفظ المحلى في مختصر الزني فاما انما قاصب ان لا يقصر في اقل من ثلاثة ايام
على نفسي قال ابو الطيب وكذا الكوفي في الصلوة خلف المريض فانما الافضل ان يستعمل صحيحا يصلح حتى يخرج
من الخلاء وكقولنا اذا خلف الافضل ان لا يقصر بالمال لا بعد الاحتضار يخرج من الخلاء وقال الاوزاعي
يقصر في يوم تام قال بن النضر في الاسراف وروى اقول وكلي بن حزم في المحكي عن ابني داود شقيق بن بطة انه سأل
عن القصر في الكوفة اني واسط فقال لا يقصر الصلوة في ذلك وفيها ثمانية وعشرين ميلا وعن الحسن بن حمي في ردة
لا يقصر في اقل من ثلثي ثمانية ميلا كما سن الكوفة وبغداد وذكرني التميمي عن داود انما يري انه يقصر في طول
السفر وقصره وقال ابو حامد حتى لو خرج الى بستان له خارج البلد قصر في المصنوع قال في سائر القياس لا يقصر فيه
بل العمل باطلاق القرآن وفي المحكي انه لا يقصر في اقل من ميل عند الظاهرية ومنه نعم فاطلاق ابني محمد في التميمي
والطلاق الى ما عدا خمس المائتين من جميع فان ابن حزم ابرزه من غير اهل مذهبه هم بقوله عليه السلام
يسح المقيم كمال يوم وديلة والسافر ثلثة ايام ولياها شمس الحديث صحيح وقد مر الكلام مستوفى في باب المسح على
والما وجه الاستدلال به فقولهم عم الرخصة الخمس شمس عم خمسة المسح ثلاثة ايام ولياها اربعون جميع المسح

والسیر

المركب

هو الوسط

وعن حقيقة

التقدير

بالمراحل

دهو

من الكلال

ولا يعتبر

بالمراسم

هو الصحيح

ولا يعتبر

السيرة

عليه السلام في السير يومياً ولاية الحديث وكون هذا الحديث حجة عليها في ظاهره واما ابو يوسف فانه حكم فانه ابو يوسف
حكم ثلاثية ايام على ان يجر رواية شديدة واما الشافعي فان له اقل الاثني هذا كما ذكرنا وقوله الضمير عليه يوان هم
واسير المذكور بالوسط مش لان اجل السير يريد ان يطأ سير العتبات وخر الامور واسطها ونفسه في المباح لغيره
بشيء الاقدم وسير الابل لانه الاوسط وفي المبسوط مسيرة ثلاثية ايام مع الاشراف التي يتكلمها من اقصا ايام
السنه وهذا ذهب ابن عباس واحدا الروايتين عن ابن عمر رضي الله عنهما وذلك لانهم لم يريدوا من مسيرة ثلاثية
ايام وليا لها ان يكون ليلا ونهارا على ما ذكرناه عن قريب هم وعن ابني خيفة التقدير بالمراسم على ما في
عن ابني خيفة ان مدة السفر تعتبر بثلاث مراحل وهو جميع مرحلة وهو قريب من الاول مش اي التقدير بالمراسم
قريب من التقدير بثلاثية ايام وليا لها لان المقادير في كل يوم من السير مرحلة واحدة فخصنا في اقصا ايام سنه
فان قلت فيشكل ستة ذكرها في المحيط على كثره اطرافه مسيرة ثلاثية ايام فقلت مراحل تسلكها باحدث المذكور
في ان المسافر اذا ذكر في اليوم الاول مشى الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها لا استراحة بل فيها كبر في اليوم الثاني
مشى الى ما بعد الزوال فنزل فيها لا استراحة وياتها في اليوم الثالث مشى الى وقت الزوال فنزل فيها لا استراحة وقال في
الصحيح ان يومين يساوي اربعة ايام وعلم انه لا يمكن من استيفاء سبع ثلثات ايام في هذه المسكة لانها ليست بثلاثية ايام ولا كاملة ذلك
انها ساقولت انه لم يمكن حقيقة فقد يمكن منه تقدير لان الزوال لا استراحة على السير في تحصيل هذه السفر ولا غير الفرائض
مش اراد ان لا يعتبر في التقدير لمدة الفرائض وحده بقوله هم هو الصحيح مش عن قول بعض المشايخ فانهم قدروا بالالف فرسخين
فيما بين فصيل ابن عشرين فرسخا وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر وفي الدرر اية والغنوي على ثمانية عشر لانهما اوسر
الاعداد وفي جوامع الفقه هو الفرائض وفي المحتجبين فمتوى الكثر اربعة خوارزم على خمسة عشر وفي الاربعين بالقياس لغيره
ثاني عشر فرسخا وفي جوامع التاجري قريب من هذا وقال الرغيباني وعامة المتأخرين قدروا بالالف فرسخ وهو جميع فرسخ
وهو فارسى حرب وهو اثنى عشر خطوة وستة وثلاثون الف قدم وخطوة ذراع ونصف ذراع والعامة كذا
اربعة وعشرون هجا بعد جروف لانه الله الله محمد رسول الله وليس ثلث فرسخ وفي الفقيه للفرقي السلي في الاثر
فتنهي بالبرهان البصري بل على وجه الارض حتى يقع اذراكه وفيه سبعة مذاهب وقال صاحب التبيين في موضع آخر
والغلاة طلق الفرس وهو بائنا ذراع فيكون السيل الف ذراع وفي المغرب الغلاة ثلثا ذراع اثلاث ثالثة
ذراع فلهذا صاحب البيان الرابع الاف ذراع الفاحس والبصر فذكر المحمدي الساس الف خطوة وكل
السايع ان يطرأ الى انخص فلا يعلم اوقات او ذهاب اجل موام احواله هم ولا يجر السير المار من المار

أو فسر المصنف بقوله هم معناه لا يتغير السير في البرش الضمير لي يرجع إلى السير في المار إلى المعتبر به
 به المار بياناً فيما إذا قصد إلى موضع في طريقان أحدهما من البر والآخر من البحر من طريق البرية ثلاثة أيام
 ومن طريق البحر أقل من ذلك فلو سلمك من طريق البرية نصف فرض المسافرين ولو سلمك طريق البحر لا يخرج
 لا يتغير أحد ما لا يؤثر في البحر يليق بحاله وهو معنى قوله فاما المعتبر في البحر يليق بحاله ش يعني لا يتغير
 ثلاثة أيام وليا بعد كانت الرياح مستوية لا ساكنة ولا عاتية ثم كافي بحال ش فانه في ثلثة أيام وليا بعد
 كان تلك في السهل لقطع ما بينهما ثم قال ش اي القدر في حم وفرض المسافر في الرابعة ركعتان
 قيد الفرض استرازا عن السنن اولا تصحت فيها وقيد الرابعة استرازا عن الفجر والمغرب والنور فاحتمل
 حم لا يزيد عليهما ش اي على الركعتين وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه صلوة في السفر ركعتان للصحيح غير ما
 وقال الا ذاعي ان قام إلى الثالثة فانه فيها روي في السهو وقال الحسن بن حمي اذا صلى اربعاً استعد
 اعادة اذا كان ذلك منه اشئ السير فان قال ذلك منه وكثر في سفره لم يعد وقال ابن ابي سليمان ان جلي
 اربعاً استعد اربعاً وان كان سائياً لا يعد ولو بيننا القصر وفرض المسافر الثنتين وبه قال عمرو بن ابي حنود
 وجابر وابن عباس وابن عمر والشورى ومحمد بن ابي سليمان وقال الاثرم قلت لاجل ليل ان يصلي اربعاً
 في السفر قال لا ما يمنعني ومكي ابن المنذر في الاثر ان انا احب العاتية من غيره المستعدة
 قال الشعبي بن ابي اسحق قال اكثر العلماء وقال الخطابي الا في القصر يخرج من الخلاف وقال الترمذي العمل على فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والوكبر وعمر رضي الله عنهما وهو القصر وهو قول محمد بن محبوب وقد اشتهر القاضي عياض بن ابي حنيفة وهو رواية عن
 محمد بن ابي حنيفة وهو القصر وقال الشافعي وفرض المسافر اربع ركعات وبه قال مالك احمد في رواية
 وقصر فخصه ش اي قصر المسافر صلوة فخصه في الآية عبارة عن الاطلاق ليسهولة وفي الشريعة ما يكون ثباتاً استداً
 على اعداء العبادية وعند القصر عتية وهي في الآية عبارة عن الارادة الدركه ول ذلك على قوله تعالى
 ولم يجد له عز ما هي قصد ايلينا وفي الشريعة ما يكون ثباتاً غير متصل بخاض فسمى غزوة وقال صاحب المجمع
 وزني القصر غزوة لا خصه وفي المبسوط القصر غزوة في حق المسافر عندنا وقال الاثر في غزوة الغزاة الشارح
 افعانهم على انه خصه وقال صاحب التحفة هو غزوة والاكمل مكره وقال الشافعي انه مخير بين القصر والا تمام
 لكن الا تمام افضل وفائدة الخلاف تغل في افتراض القعدة على ركعتين من الرابعة حتى لو قام إلى اثنا
 من غير قعدة فعدت صلوة عندنا ولو اتم صلوة فقد اساء لما خالف السلام اجمع الشافعي ومن قال بعد ركعة لم

معناه لا يتغير

به السير

في السير

خاماً المعتبر

في البحر

فما يليق

بحاله

في الجبل

قال

وفرض المسافر

في الرابعة

ركعتان

لا يزيد

عليهما وقال

الشافعي لا

في السفر

المعجم

والقصر

الاجتناب عليكم ان تقصروا من الصلوة وان شرع القصر بلفظ لا خيل ومنه ذكر الابطاح لا العوجب كما قال الله
 لا اجتناب عليكم ان تقصروا من الصلوة وان شرع القصر بلفظ لا خيل ومنه ذكر الابطاح لا العوجب كما قال الله
 الاربعة عن علي بن ابي طالب قال قلت لعمر بن الخطاب قال الله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 فان غنمتم فعدا من الناس قال علي بن ابي طالب ما عجلت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم
 فاقبلوها صدقة فعلق القصر بالقبول وسماه صدقة والتصدق عليه بخير من قبول الصدقة فلا يميزه القبول
 قتاد بن ديارى عن عمار بن عاصم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل حجبت فمأثمة ما صنعت في
 سفره ما أتت الذي تعمرت وصمت الذي افطرت فقال احسنت ولان هذا رخصة شرعت للسافر فيحرم فيه
 هم اعتبارا بالصوم مش فان الصيام تحريمه في السفر ولا يوافق في المقيم تصير فمأثمة اربعاً لو كان فرضه تحريم
 لا يتغير بالاعتدال بالمقيم كما في الفجر ولما احدث منها حديث عائشة قالت فرضت الصلاة على كل من كان في السفر
 صلوة السفر يزيد في صلوة التحضر ورواه البخاري وسلم ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال فرض الله الصلوة
 على لسان نبيكم في السفر اربع ركعات وفي السفر كعتين وفي الخوف ركعة ورواه الطبراني في معجمه بلفظ افترض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كعتين وفي السفر كما افترض في السفر اربعاً ومنها حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال افترض
 صلوة الفجر ركعتان وصلوة الظهر ركعتان وصلوة العصر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد عليه السلام ورواه النسائي
 وابن ماجه وابن جرير في صحيحه ومنها حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افترض الله على كل مسلم
 عز وجل امرنا ان نصلّي ركعتين في السفر ورواه النسائي ومنها حديث ابن ابي ريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افترض
 في السفر كما لقصر في التحضر ورواه الدارقطني في سننه والجمهور عن تعلقه بالآية ان المراد من القصر المذكور فيمضا
 من القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود او ترك الركوع او السجود الى الارض او نحو ذلك والحدود لعل انه
 علق ذلك بالخوف اذا قصر الاصل غير علق بالخوف بالاجماع بل يتعلق بالسفر وعندنا قصر الاوصاف عند الخوف
 بسلح لا واجب مع ان رفع الزمان في النفل لدفع توهم نقصان فرفع ذلك عنهم في صلواتهم بسبب رواتهم
 على التام في السفر وذلك نظمة توهم نقصان فرفع ذلك عنهم والجمهور عن حديث علي بن ابي طالب قال لا بد لنا من اداء
 بالقبول والامور للوجوب ولان هذه صدقة واجبة في الدنيا فليس له حكم مالي فيكون استعاطا محضاً ولا ترتب بارو
 كما الصدقة بالنقصان والطلاق والتماق يكون استعاطا لا ترتب بارو فان قلت خياره في قبول الصدقة بمنزلة
 بطل قبل اقراره وراهم فقد صدق عليه بدرهمين فان التصدق عليه انما قبل الصدقة فيجب عليه ورواه

لست
بالصوم

عن أبي هريرة عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني رايت العبد كان الله تعالى
 قصروا بان شتموه وهذا لا يغفر له وامر الله من ذنب وابطته ووجوب نافذة بنفسه غير متعلقة برأي العبد والجواب عن
 حديث عائشة ان الروايات متعارضة عنها فالتعلق بها غير مستقيم قليل وهو محمول على اتمام الاركان وكذلك الجواب
 في الجواب من الاتمام يدل ما روي في حديث مشهور انه عليه السلام صلى الله عليه واله لم يكتمه جماعة الوداع كعتيق ثم
 امر سائرنا يا بني باهل كلمة اتوا صلوا ثم ما قوم سفرو لو كان نفس من السافر لجال على منتهى فضيلة الجماعة معدوما
 اعتبارا بالصوم فيما في جواب عن قريب ان صلاة الله تعالى واما قوله ولانه لو اقتدى بالمقيم انه فيقتضى فليقيم
 فان فرضه بدون المقيم اربع وبسبب القوم وهو الجماعة يصير كعتيقين وهو المحجة كذا ذكره شيخ الاسلام فان قلت
 في صحيح البخاري صلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في اربع ركعات قلت لما قيل ذلك لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركعتين صليت مع ابي بكر في ركعتين صليت مع علي في ركعتين
 مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركعتين قلت فخطي من اربع ركعات ركعتين في قنبلتين قال ابو بكر الرازي رحمه
 عثمان رضي الله عنه اتاهه بان اهل بكته وعن ابي هريرة انه انما لم يأت في نوى الاقامة بكته بعد الحج وقيل فلذلك
 من جل الاعراب الذين خضروا معه لئلا يظنوا ان نفس من الصلوة ركعتين ابتداء خيرا وسفرا وقيل لانه كان
 امام المؤمنين فكان في منزلة قلت في كل ذلك نظرا لما الاول فلان النبي عليه السلام سافر ما زوجه وقصروا ما استطاعوا
 فلان الاقامة بكته حرام على المهاجرين فلو كان اربع ركعات فان هذا المعنى كان موقفا في زمان النبي عليه السلام
 بل انما امر الصلوة في زمان عثمان اكثر مما كان في زمانه فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان اولي بذلك من عثمان وكذلك
 ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وحسن ما يقال في ذلك انه راى اتصروا حائزا والاتمام جائزا فافقه باحد الجانبين وكذلك
 يقال فيما فعلت عائشة رضي الله عنها من الاتمام هم ولنا ان الشفع لا يقتضيه شئ اراد ان المسافر انما يصل
 والشفع الثاني لا يقتضيه تعديل على ان نفس ركعتين او لو كان اربع كان يجب عليه ان يقتضيه ركعتين هم
 ولا يؤثم على تركه شئ امي ولا غيب الى الاثم على ترك الشفع كالفعل ولا يؤثم على صغته المجمول بالتشديد
 هم وهذا الشئ الشارة الى كل واحد من عدم القضاء وعدم التاخير هم آية النافذة شئ اى علامة انما قلنا
 فان قلت فيك هذا بالذات على قدر آية اولها ثلث فانه لو اتى به ثياب وبيع فضا وكذا من لا استطاعه
 له على ان يركب موتركه لا يعاقب ولو اتى به ثياب وبيع فضا قلت وقبح الغرض في الصورتين بعد الايتان به
 بدليل اخر وهو انما في الحج فلا تاتي بكته حارسا تطيعا فيفرض عليه حتى لو تركه ياتهم بخلاف الصوم

ولما ان الشفع

الثاني لا يقتضيه

ولا ياتحشر

على تركه وهذا

آية النافذة

مخلاف

الصوم

لانه يقضي
 وان صلا
 اربعا
 وقعد
 في الثانية
 قد للشهد
 اجزية كالا
 عن العرف
 ولا يلزم
 قلعة اعتبار
 بالغرض
 مسيما للغير
 السلام وان
 روي عن الثانية
 قد هاجلت
 لا خلاط
 التخليل
 اكل كاهن
 فارق المساج
 من المصطفى

مس هذا جواب عن قياس الشافعي بالصوم حيث قال باعتبار الصوم وتقدير الجواب ان رخصة الصوم تربية
 فيها سقوط وجوب الاداسي الحال على وجه ترتب عليه القضاء بالاحتياط في بقائه يقضي في الحصر وتبني قوله
 م لانه يقضي من اى الايام الصوم يقضي اذا تركه بخلاف الشافعي فانه لا يقضي فانه لا يقضي الاكل فيه
 بحث من وجوب الاول ان هذا التعليل في مقابلة النص لان الله تعالى قال فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصوم
 ولفظ لا يخلع ذكره لا يثبت دون الواجب ولان النبي صلى الله عليه وسلم صدقة والتصدق عليه بالخيار في القول وعدم
 الثاني ان الفقير لو لم يتج ليس عليه قضاء ولا اثم واذا كان فرضا فلا حرج في ما ذكرتم آية الثالثة قلت الجواب عنها
 وجوبها ما عن الاول فان العصر المذكور في الآية معقود بشرط انخوف بالاتفاق اذا كان من وغيره سواء في قصره
 او في قول ليس المراد منه قصر اعداء الركعات بل المراد هو القصر في اوصاف الصلوة كما في الامار او الالباسه الاختلاف
 او المتي في الصلوة انخوف لان شمله في غيره يفسد الصلوة فصار اوج صلوته مع الصدق بالبرهان
 من غير مترض الطاعة كما طاعة اسقاط لا يريد بالروفلان يكون من مترض الطاعة اولى واما الجواب عن الثاني
 ما ذكرناه عن قريب م وان ينسب الى اى المسافر م اربع ركعات اى اربع ركعات في الرابعة م وقد
 في الثانية م اى في الركعة الثانية م قد تشهد اجزية م يعني يجوز صلوته م والاخران م اى الركعتان
 الاخيران التمان زاد م اى ما فات م لان منه ركعتان وقد تم فرضه بالقعود وعقيب الشفع الاول
 وبما فصل على تحريمه الفرض يجوز بعض الالة كره لو ترك التسليم م اعتبارا بالغير م يعني اذ صلى الفجر اربعا
 بعد القعدة الاولى بجزية صلوته والا فلام ويصير سببا لتأخير السلام لان اصابة السلام في آخر الصلوة
 واجب فاذا تركها ياخر م وان لم يقعد في الثانية قد رهاش اى قد رعدة تشهد م بطلت م
 اى صلوته وعند الشافعي والاك احمد لا تبطل لما تقدم ان عدم رعدة رخصة ترقية م لا تلاط الثانية بها م
 اى بصلوته اى شرع فيما م قبل الكمال اركانها م لان القعدة الاخيرة ركن وقد تركها فان قلت المسافر
 كما يحتاج الى القعدة يحتاج الى الفقرة فاذا لم يركع في القعدة قد رهاش الى الثالثة ونوى الاقاة وقد رهاش في الاخيرين جازت
 صلوته عند ما خلا فاعلم فليست تبطل ترك القعدة قلت الكلام فيما اذا لم يقعد في الاولى واتم ربا من غير رتبة
 الاقاة بخلاف ما اذا نوى الاقاة فانه يصير فرضه اربعا ونوى في الاخيرين عن القعدة في الاولين
 ثم رقى القعدة الاولى فرضا في المفيد انخوف على اربعا وترك القعدة في الاولين او في احداهما فسد صلوته عند ما خلا
 لا تقعد قلت هذا لا يستقيم عند الشافعي لان القعدة ركن عنده في جميع الركعات م واذا فارق المسافر لم يركع

في الصلاة

نقش اى بيوت مصلى كنعين من الرامية وفي المبسوط يقصر حتى تكلف عمران المصروف في الذبقة والمغنى في الكائنات
 لها صلوة مبتدأة من المصروف وكانت قبل ذلك صلوة بها فانه لا يقصر المصباح وزرعها ويخالف دونها بخلاف القرية التي يكون
 بعد المصروف لا يقصر وان لم يجرها وقال محمد في الاصل ولا تقصر المسافر كنعين حتى تكلف المصروف كنعين عن ابي حنيفة
 من خرج من الكوفة يريد سفره فاجاز الفرات وهو يريد بغداد وقصر وان كان يريد كنعين فاجاز الاليات وان كان
 في سفينة فنعين يركبها الا ان يكون في وسط المصنف غير ان يجاز والبيوت وفي جواز الفداء اجاز وحيطان المقصر على
 ظاهر المذهب عن الحسن فمن خرج مسافرا وقرب مصرفة فان كان بينهما طول سكة لا يقصر المصباح في القرية وان كان
 اكثر مقصرين خرج من العمران وعلى هذا اذا كانت قرية تصلح للمصروف لا يقصر المصباح وزرعها وان كانت قريضة وعقبيهم
 اذا جازوا ولا يقصر في المقصر وفي المصنف لا يقصر اذ انوى السفر فوشى او ركب لا يصير مسافرا بالمخرج عن عمران المصروف
 بنيت لعل لا يصير عالما لم يلحق كاهن اذ انوى النظر لا يصير مضطرا في المحيط والصحاح لا يصير مضطرا لغيره فاجاز عمران المصروف
 الا اذا كان ثم قرية اقربى تصلح باض المصروف لا يصير مضطرا لغيره فاجاز عمران المصروف والاشبه ان يكون
 الانفصال من المصروف غلظة فيجوز ان قلت شكل الصلوة كحجته والعبدان فانه يجوز ان تنتهي في هذا المقدار وكحجته
 لا يقام الا في المصروف فاما الحق فيما كان من حوائج المصروف واصلته العبدان من حوائج اهل بيوتهم الصلوة
 ليس منها وانما خلط في تقدير القنا فقدرها بعضهم بغير ثخين بعضهم بثلاثة فواتح ذكره في المحيط وقال شمس الله شمسى الا ان
 خواصه زاده والصحيح ان القنا يقدر بالغلظة وقال الشافعى في البلديات يطرحها في السور لا يجاز في الاية بالسور خارجة على
 وجها العتيق مجازة الله وروى عن الراعى هذا الوجه في المجد والاول في الشرح وان لم يكن في جهة خروج سور وكان
 في قرية وثيقة متفرقة عمران وفي المغنى لابن قدامة ليس لمن نوى السفر المقصر حتى يخرج من بيوتهم مصروفه او قرية يملكها
 وراية قال وبقاى مالك الا ذراعى وحسب الشافعى ذراعى وابو ثور وقال ابن المنذر راجع كل من يحفظ عنه
 من اهل العلم على هذا وعن عطاء وسليمان بن موسى انما كانا بمجان القصر في البلد لمن نوى السفر وعن المحارب بن ابي ربيعة
 ان ارا سفره فصل بالجماعة في منزله كنعين فهم الاسود بن فراب وغير واحد من اصحاب عبد الله بن النعمان في الدنيا
 والشرط عند الشافعى وبمالك الحدان لا يجازيه عن مئيد ويساره شمسى البليان وفي رواية ان يكون في المصروف
 اصيل وحكى عن عطاء انتقال اذا دخل عليه وقت صلوة بعد خروجه من منزله قبل ان يفارق بيوت المصروف لم يقصر
 وقال حماد اذا ابتدأ السفر بالنماد لا يقصر حتى يدخل الليل وان ابتدأ بالليل لا يقصر حتى يدخل النهار في المجزى
 هذا مسافر لا يقصر اذا جاز من بيوت القرية حيطا وان لم يكن قسرية فالبيوت وعند الشافعى القروى اذا جاز البالد

والمرجع المحفوظ وهو البدوي أو الفصل عن كلياته كالحج والعمرة مع ذلك جاذبة مواضعها كالطرح الزيد ولعل
 الصديقين من طائفة أهل البيت من الأقاته تتعلق بخبرناش اى الاقائته من السفر فتعلق بدخل بيوتهم فمقتضى
 الخروج عنناش اى من بيوتهم لان اى اذا تعلق بشئ تعلق بغيره وحكم الاقائته وهو الاتمام لتعلق هذا
 السفر بتعلق حكم السفر بجاذبه عنه التقدير بانناش الذي يخرج منه لا بانناش الذي يتقدمه حتى لو غلبت الاقائته التي في
 طريقه قصر وان كان بمجاورة اية اخرى من جانب اخر من المصروف قبل التقدير بمجاورة بقائنا المصروف منها وبين قناصنا
 أقل من غلوة ولم يكن بينهما رتبة بتقدير مجاوزة القطار واللا يقدر انناش بل بتقدير مجاوزة عمران المصروف كانت رتبة
 ببعض المصروف غير مجاوزة ما هو صحيح وان كان متعلقا بقناصنا لا ببعضنا بغيره فافترار دون القرية هم وفيه الاثر من
 اى فيما ذكرنا من ان حكم السفر بغير رتبة بيوت المصروف من الصحابة رضي الله عنهم قال السجستاني وهو المأثور
 عن علي رضي الله عنه من تبعه الاكمل وغيره في هذا قلت رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا عبد الله بن القوام عن ابي
 بن ابي هند عن ابي حرب بن ابي الاسود الديلمي ان عليا رضي الله عنه خرج من السفر ففصلنا انظر اربعاً ثم قال انا
 لو جاوزنا هذا النخس لعلمنا بربعين ورواه عبد الزراق في مصنفه اخبرنا سليمان الشوري عن داود بن ابي هاشم
 ابي حرب بن ابي داود ان عليا رضي الله عنه لما خرج من البصرة فأتى خصاصا فقال له هذا النخس فصلينا كربعين فقلت
 رواه النخس قال بيت من قصبت قلت مخرجهم انما والعجوة وشبهه الصا والهاشم هو جاوزنا هذا النخس القصصنا
 شمس هذا بيان قوله وفيه الاثر فافهمه على بن ابي طالب رضي الله عنه كما ذكرنا وفيه حديث اخر جازي وسلم
 عن انس رضي الله عنه قال صليت انظر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية اربعاً والعصر في الحليفة والعجيب استغفاني
 انه ذكر هذا الحديث ثم قال كذا في البصايح وهذا يدل على عدم اطلاعنا في كتب الامايش الامايش هم ولا يزال
 شمس اى السفر هم على كل سفر شمس من القصر والافطار والمسح على الخفين ثلاثاً ايام موزوناً ذلك ما ذكرنا في
 اول الباب هم حتى ينزى الاقائته شمس يعني بعد ان سائر ثلاث ايام اذا انوى الاقائته قبل ان يشيه ثلاث ايام و
 غرض الرجوع الى المنة فانه يكون قتيماً وان كان في القارة ووجه صرح في اشهر الطحاوي للكتاب في اى من ليلة اوقية
 خمسة عشر يوماً شمس فيه ثمانية عشر يوماً من الى ضيفه اذا وضعت بذلك بارض فاقم وعن ربيعة افاضة يوم ليلة وعن ابن
 ثلاث ايام من الشافعي ما حكاه احمد بن ابي داود في رويته اربع ايام وعن احمد خمسة ايام وعنه انه ينوي اثنين وعشرين مصلوة كما
 في المغني وجعله ذهباً وعن الحسن بن صالح مجبر بن علي عشرة ايام وهو يحمل على رضي الله عنه وعن ابن عمر ثمانية عشر يوماً و
 عن الامام في ثمانية عشر يوماً في رويته عشرة يوماً من الشافعي في قول ربيعة عشرة يوماً وعنه ثمانية عشر يوماً وهو

لان الاقائته
 تتعلق بغيرها
 فيتحقق السفر
 بالخروج عنها
 وفيه كذا من
 على المصروف
 هذا الحصى
 لفهمنا وكثيراً
 على حكم
 السفر حتى
 ينزى الاقائته
 في بلد الاقائته
 خمسة عشر
 يوماً

من الامصار على نية ان يخرج منه عدا او يخرج بعد غم ولم ينشئ اي والحال انه لم يؤم بنية الاقامة فخرج
 نش في ذلك المزمع على ذلك نش المزمع من سنين نش عديم قصر نش وعند الشافعي اذا قام
 ستة عشر يوما اتم وان لم يتوالا فاقام عنه اذا قام اكثر من اربعة ايام اتم وعنه اذا قام ثمانية عشر
 يوما اتم واخذ الشافعي بما قاله النبي عليه السلام بانه سبعة عشر او ثمانية عشر يوما فمن
 اقام اكثر من ذلك تيمم ما زاد على الاصل اذا قصر عارض فلم يثبت الا بقدر ما زاد وقلت ما رواه
 يميننا انه عليه السلام كان يقصر عنه عدم النية والاقامة وما حوله يعني ما زاد على الاصل فتقول ترك ذلك باجماع
 الصحابة وقال الترمذي جميع اهل العلم على ان المسافر ان يقصر ولم يجمع الاقامة وان الى عليه سنون وقال ابن المنذر
 شمله لان ابن عمر رضي الله عنه اقام باذربجان ستة اشهر وكان يقصر نش هذا الاثر رواه عبد الرزاق في
 مصنفه اخبرنا عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر انه اقام باذربجان ستة اشهر يقصر الصلوة اخرجه البيهقي في المخرجة
 عن عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر انه اقام اربع سنين في مكة ثم اقام ثمانية اشهر في خيبر فكان يقصر في كل
 قال الترمذي وهذا على شرط الشيخين قلت فذلك لان الزمان في الشافعي في ذلك وافق الجماعة واذربجان يقع الغزوة
 مقصودا وضبطه الاصطلاح الملب بعدة قال صاحب المصنف والانا انما ضبطنا عن الاسدي بكسرة الباء وضبطنا عن
 ابني عبد الله بن سليمان في نسخة واحدة على قوله من كفى فتيج الزوال وسكون الراء وقال ابن الاثير في كلام العرب
 به سكون الراء وفتح الراء وضبط عن المصنف اذربجان بكسرة الراء ولقد عجم اليا ما خا الحروف على الباء المعجمة
 وهو اسم البلاد بوزن من اجل واما بنية اليا اذربجي ومن جملة من اقامت الصلوة رضى الله عنهم
 مثل ذلك نش اي مثل ما روى عن ابن عمر وادعوا في صحته اقامت الصلوة بامر من تسعة اشهر يقصر ان اصله
 وروى البيهقي وغيره ان الشافعي رحمه الله اقام باثنا عشر مع عبد الملك بن مردان شهرين اقبل صلوة المسافر
 واقام سعد بن ابى وقاص بالشيخين ليلة وعاد للسجود في مخزومة وعبد الرحمن بن الاسود حتى دخل رمضان فقام اسبوعا
 وعبد الرحمن بن اخطم سعد بن ابى وقاص فقبل ما ساءت صاحب على الله عليه السلام وشهدت بدوا المسجدين معا في
 وانت فطر قال سعد اقامه منهم رواد البيهقي في نسخة كبيرة وفي نسخة لابن خزيمة عن ابى قال كان مع مسروق في
 ستين يوما على فصله ثمانية عشر كعتين حتى انصرف ومن الى شمال المصنف قال قلت لابن عباس اني قد اقامت
 حول الاش على سبيل صلى كعتين يروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا اقام بن بيان عن الحسن قال كان مع عبد الله
 بن عمر بن قيس باذربجان سنين فكان لا يجوع ولا يزد على كعتين يروى بن ابي شيبة في مصنفه عن ابي بكر بن

والمسافر

مسافر

الاقامة

حقيق

على ذلك

سنين

فصل

ابن عمر

بأذربجان

سنة

اشهر

يقصر

جماعة

من الصلوة

مثل ذلك

عن ابن جهمين رضي الله عنه وصديقه الى سريرة رضي الله عنه قال سألت مع النبي عليه السلام وسع الى كروم رضي الله
 عنهم على عين نرج من المدينة الى ان يبع اليها كعتين في السيرة والقام بكثرة رواه ابو يعلى في مسنده وحدثني انس رضي الله
 عنه حديث النبي عليه السلام من المدينة الى مكة فكان يعطي كعتين كرتين حتى يبعنا الى المدينة قبل ان يقيم بكثرة قال انما بها شطر
 رواه البخاري وسلم بن ابي عبد الله رضي الله عنه في مكة من المسافرين الى مكة في مكة لم يكن يكبر ويحرم عن مكة منهم وذا
 شئ ابي وذر الذي ذكرنا من بطلان الوطن الاول بالوطن الثاني هم لان الاصل شئ ابي في هذا الباب هم ان الوطن
 الاصل شئ وهو ما يكون بالوطن بالليل او بالمولد يسمى القام وطن القام تطلق بشئ شئ وهو الذي ينقل اليه بالليل
 صورته جاعل وطنه بالكوفة فخرج الى مكة فاستوطنها ثم بداه ان ينقل باسطة بكثرة واستحاذها دارا فاعاد لم يتوطن مكة
 ثم بداه لان يبع وتخيذ خراسان دارا لم يكن له يسقط بها بلعدهم دون الغرض لئلا الوطن الاصل لا يتجمل بالسر لان ما يسلك
 مكان يخرج مع استجاره الى الغزوات من المدينة ولا ينقل وطنه من المدينة ولم يبد منه بعد رجوعهم ووطن الاقامات شئ
 هو ان يبدى المسافر الاقامات في بلد خمسة عشر يوما فصاعدا ويسمى ايضا الوطن اسما وحادث الوطن استجارهم تطلق بشئ شئ ابي
 بشئ وطن الاقامات وصورته خراساني تقدم الكوفة فاقام بها وادم صلوة ثم خرج الى الخيرة فوطن نفسه على الاقامات خمسة
 يوما فاقام بالخيرة اياما على تلك المدينة ثم يبدى خراسان ودم الكوفة فادام صلوة لانه يتقضى وطنه اسما وحادث الكوفة
 بوطنه حادث بالخيرة فان لم يبد القام بالخيرة خمسة عشر يوما الا ان كان به تمام الصلوة ثم خرج الى خراسان فقامه فادام
 تيم الصلوة لان وطن الاقامات لا يتجمل بالوطن السكنى هم وبالسفر ابي كل وطن الاقامات بالسفري بالنسبة لان السفر
 هم وبالسفري شئ ابي يتجمل الوطن الاقامات بالوطن الاصل لانه اقرب الى موطنه اعلم ان عامة المشايخ قالوا الاطلاق ثلثة
 وطن اصل وطن اقامته ووطن السكنى وهو ان يقيم المسافر اقل من خمسة عشر يوما في وطن سفر ايضا واختار التحقيق ان يكون
 وطنان وطن اصلي ووطن متعارف وهو وطن الاقامات ولم يغيره ووطن السكنى لانه لا يثبت فيه علم الاقامات بل علم السفر فيه بان
 ولهذا لم يذكر المصنف ثم خرج من وطن السكنى يتقضى بان كل صورته جل خرج من الليل وهي سواد الكوفة وبما اقل من سيرة
 ثلثة ايام ونزل بالكوفة فقامه ثم خرج من الكوفة الى القامسية يطلب غزوة ثم خرج من القامسية يريد الشام ويعدان بالكوفة
 فاقام على الكوفة ثم يبدى لانه وطن كناه بالقامسية لئلا وطن كناه بالكوفة تبركنا عذرها فان كان بالقامسية لم يبدى ثم يبدى بالليل كناه
 بالكوفة لان وطن السكنى يتجمل بالوطن الاقامات وكذلك اذا اتصل الى القامسية باهله وتساء يعطى بالكوفة كعتين لان وطن كناه
 يتجمل بالوطن الاصل هم واذ انوى المسافر ان يقيم بكثرة في خمسة عشر يوما لم يدم الصلوة شئ لان وطنه الاقامات في كل واحد منها
 خمسة عشر يوما وانوى اقل من ذلك لم يلد في القامسية بها هم لان اعتبار المدينة في موضعين يتغير اعتبارها في مواضع وموطن شئ

وهذا هو اصل الوطن
 الاصل يتجمل بمكان
 السفر ووطن الاقامات
 يتجمل بمكان السفر
 وبالاصل اذا انوى
 المسافر ان يقيم بكثرة
 وبمبنى خمسة عشر يوما
 يتم الصلوة لان اعتبار
 المدينة في موضعين
 اعتبارها في مواضع
 وهو مستثنى

٩

أي اعتبارا للنية في موضوع متنع والحاصل انه لا يعتبر نية الإقامة خمسة عشر في منيعين لا يكبحها مصداق وقوة ولا
 لا خمسة عشر يوم اعتبارا في ثلثة اصهار او اربعة اصهار الى خمسة عشر يوم الى ان يكون انحصار بقيا بغض الشؤل
 ذلك فاسد لان السفر لا يعبر عنه شيء اعم من ثلثة اشياء قال الشافعي هذا يدل على معنى ليس مذكور لفظا ووجه هذا ما ذكره
 في المبسوط وقال لان نية الإقامة ما يكون في موضع واحد فان الإقامة ضد السفر والافتقار الى الأرض الى الأرض يكون
 فيه حال الى الأرض ولا يكون إقامة ولو جاز نية الإقامة في موضعين جاز نية الإقامة على ذلك في مودى الى الثقلان السفر
 لا يتحقق لانك اذا جمعت إقامة السلي في المزل بزيادة ذلك على خمسة عشر يوما لان إقامة المزداد إضافة الى مبيتة لا
 انك اذا قلت السلي ان تسكن يكون في حجة كذا ومبانا يكون في البوقم الا اذا نوى ان يقيم الايل في ايامه
 متقيا بوجه فيش أي في احد الموضعين ثم لان إقامة المزداد الى مبيتة ش أي موضع مبيتة كما ذكرنا الا ان في
 المبسوط انهما اتفقا فانما نوى في الموضع الذي علم على المقام فيه البنا والاولا لا يقيم بها لان موضع إقامة المزداد في
 وفي المبيتة والتجته هذا اذا كان كل واحد منهما اصلا كونه يعني اوكا كونه والغير فاذا كان احدهما متقيا بالآخر ان نوى الإقامة
 في الموضع في موضع آخر جرح لما ومو ما يلزم سلكه حضوره بغيره متقيا بالآخر كما كان هذا لان نوى ان يقيم في احداهما لا يلاو
 في الآخر بما لا يقيم بغيره بل نوى ان يقيم في المبدأ ولا يصير متقيا بغيره بل نوى ان يقيم في المبدأ لا يلاو في الثاني فاذا
 دخل الذي يلاو الإقامة فيه لم يصير متقيا به بل وكذا اذا دخل الآخر فيه فهو مقيم لا يلاو في المبدأ مسيرة سفر وفي جرحه انفسه
 بعضهم اعتبر الاكثرهم ومن فاته صلاة في سفر فضاها في السفر كعتن ومن فاته في السفر وهو مقيم في السفر لم يلاو في
 الإقامة في السفر فهو كعتن في السفر وهو ايضا قول مالك في الشافعي في القديم وقال في الجديد لا يلحق في السفر واختار في
 وبقال احمد وادود لان المرض هو السفر وقد زال فيقول القصور ما قصاره الفاتية في السفر وهو اربع في السفر بالاجماع
 قال الاعرف في خلافا لما اعلى عن الحسن البصري وروى الاشعث عنه انه الاعتبار بحال التصرف في المبيتة ان خرج
 بعد دخول وقت الصلاة يصلي صلاة المسافر وقال ابن شجاع يصلي صلاة المقيم في شرج المذهب بانودى ان ساو في تمام
 الوقت وقد يمكن من اولها ما قصره عند الشافعي مالك والجمهور واشاروا الى المذهب وقال زفران كان قد بقي من الوقت مقدار
 ما يودي فيه ركعتان يصلي صلاة المسافر وان كان من ذلك العمل اربعام لان القضاء بحسب الاول لا يشي كل من جب
 عليه اربعة ركعتين اربعة ومن جب عليه اربعة ركعتين قضاء ركعتين ومن والمعتري ذلك ش أي في وجوب القضاء على الوقت
 لا يشي أي لان آخر الوقت هم من المعتري في سببتيه عند عدم الاوامر الوقت ش قد تقرر في الاصل ان سبب عندنا ما هو المذهب
 من الوقت وكل صاحبنا اختلفوا في الوجوب الذي يتعلق بآخر الوقت فقال اكثرهم الوجوب متعلق بقدرا من الركعتين

لان السفر لا يعبر عنه شيء
 نوى ان يقيم بالليل في
 احدهما فحينئذ يفتي
 لان إقامة المزداد مضافة
 الى مبيتة ومن فاته
 صلوة في السفر فضاها
 الحضر كعتن ومقتنة
 في احضر فضاها في السفر
 اذ كان القضاء بحسب
 الاداء المعتبر في ذلك
 اخر الوقت لانه المصير
 السببية عند علم كذا
 في الوقت

في حاله اسير قال هشام بن عمار اكثر الاطعون في السفر قبل الظهر والبعده حاد ولا يجرى في المغرب والمغرب طريح قبل العصر
ولا قبل العشاء ويصل العشاء ثم يوتر في قمته المنيعة تزوج المسافر في بلد لا يصير فيها به وهو قول الشعبي وفي فتاوى
خواجه زادوه يصير فيها ولو كان له أهل يلبث فيه فانما هو عليها صاعدا فيما ذكر في جوابه الفقه وفي الحديث فان مات زوجه
في ايهاها وقبيلها فبها وروى عن ابي يعقوب وطائفة من التابعين انهم قالوا لا يصير في بلدته واستر مكانه ليس له
وارث قيل يحيى كما اذا اعلنت الياسمين بده الدار وتقبل عنها بابه وقبيلها فله والسافرة تعبيرها بنفس الزوج مسافر فيقيم
اشترى بعمدة يصلح العبد صلوة المقيم قاله علماء الدين ابو الحسن البصري رحمه الله في قوله تعالى وقال علماء الدين الكمال الاصح
انه يصلح صلوة المسافر قيل ان كانت بينهما اداة في كونهما معا بما يقيم عند المقيم ويقصده السافر وذكره المصنف في المعنى
الاقامة فيه الاصل دون البتة كنيته مخالفة والاسير دون المجدونية الزوج مع الزوجة والولى مع عبده ورب الدين من
ميوه ان كان معسر فذكره في التحفة وكذا التحول مع حاله والاصير مع مساجره والتكليف مع استاذة ذكره في الزينة و
في الحديث قيل ان كانت استوفت صرحا وفي قمته المنيعة السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت مرحلا والا فليها كونه
بعد التحول في حق المعلن وكذا المجدون ان كان يترقى من الاسير والافلا في المحيط بحاجته قوله وكذا الغريم مع ماله
ان كان مغسلا لا يجيده ولا يزره وكذا لو اخصر غيره طائلا لانه عا عليه وكذا المنيعة الى الهوى اذا قاده احد بالاداء في
الزينة المطلوع بالجماد لا يكون تعاليمه فيمكن ان يتعالى بالفتى الذي هو الى خلاف العبد والمادة وفي المحيط مسافر فحل مع
غيره ان كان معسر لانه لم يوالا قامة وان كان ميسرا فغيره ان يقصده فيه او لم يقصده فيه فلهما مع من ان لا يقصده فيه
فكانت نوى الاقامة وفي الزينة ذكر من ساقه عن ابي يوسف اذا حصل المسافر بالدين وهو مسير في الصلاة وكذا ان كان في
ان يكون وطن نفسه على اداءه في سفره في المنيعة سلمه العود وان كان تقصده فلا يشاءه او لم يعلم سألته ان لم يقصده
وكان العبد يقيم اتم وان كان مسافرا في الصلاة تحت قصره كالعبد مع سيده فانه سألته ان لم يقصده اتم وفي الزينة قال
انقلت الاسير من امر العبد ووطن نفسه على اقامته شري عبازا او نحوه فله صلاة محارب العدو وكذا اذا سلم فرب سبهم طابوه
ليقتلوه فخرج عاربا بيسيرة السفر ثم لا يعلم التبع لانيته المتبع للاقامة لا يلزم الا اقامته على كافي في توجبه انما هو الاصح
قيل لزمه الا اقامه لانيته لئلا يترك الكليل والمكروه بالسفر كالا يصير وبه قال مالك في احمد قال لا يشافي الا يقصده لانيته جميعا
كافرا فخرج سلم كافر وبلغ صبي فان يقبل الى مقصده بسلامة سفره وان لم يقبل فكله قصره دون الصبي لان من يقصده
من عليه ثلاث صبي وقال القصة حكاه المصنف وقال بعض المشايخ حكاه المصنف في المسافر الاول ولعلنا انما نحن في
بينهما وبين القصة اقل من سيرة فمهره هو الصبي اتم في السفر ثم سلم من ساعته ومنه وبين القصة اقل من سيرة فمهره

ولما ذكرنا لوطا فلما روجا بانما اورجيا وانقضت عدتها ونبينا وبين الله قبل من مدة السفر فاما قبل انقضار العدة
فلمكان في الرخصة حكم الزوج واليكروا الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وقال الشافعي كره قبل الجمعة قبل الزوال
لترتالان احما نيكروا وهو قول احمد وقال في القديم كيكروا وهو قول مالك لوسا في رمضان كيكروا من دخل والارحمتنا
ونوى الاقامة في دارهم في موضع الاقامة صححت نيته

باب حصوله بجمعة اي هذا باب في بيان احكام صلوة الجمعة ووجوب المناسبات بين البابين من حيث ان في كل منهما شرط
شطر الصلوة فالاول بواسطه السفر والثاني بواسطه الخطبة الا ان الاول شامل في كل فوات الاربعة والثاني خاص في السفر
والخاص ابن العام وجرد الان يقتضي ليكون الاربعة تقييد في شقها من الاجتماع كالقرعة من المنزلة وفي ضمهم كالمعنى في
منعهم كجهم قال الشافعي في نهيها من جيعا فاسكنوا كالحصاة لمعصول منه ويقتضي الوقت بالجمعة كالحصاة من القيد والجمعة
كالسنة وحكمها من الجوع من الغفران والاشترن ان الاسكان تخفيف كالعتيق والفتح لغة بمعنى عجل وجعلها جماعات وجميع سميت
بذلك الاجتماع الناس فيما قبل كقصة ما جمع الديناس من فساكن الخيروبي اسم شهر عري قيل سميت بذلك لان يوم عليه السلام فيها
خلقته ويروي ذلك عنه عليه السلام قبل الان للخلق فوات سميت فيها واجتمعت وعين ابن سيرين ان اهل المدينة سموا جماعة
وجمعوا قبل ان يقدم رسول الله عليه السلام في قول سورة الجمعة ولم يكن بعد وضعت وقيل اول من سمى الجمعة كسب من
وكان اسمها في الجاهلية عريه من الاعراب الذي هو التحسين لكان تزين الناس فيه فوسلها عظيمة عن ابي هريرة قال قال الله
فوشا بدوشه وانشاء يوم الجمعة والمشهور يوم عرفة رواد البيهقي في سننه الكسبي وعن ابي هريرة قال قال رسول الله
عليه السلام خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه ادخل الجنة وفيه اقبل منها وادخل القوم السادة الذي في يومه
رواه سلمى في صحيحه ورواه مالك وابوداود وفيه شرب عليه وفيه مات واما رواية الاخرى يصح يوم الجمعة من حين يوم
طلع الشمس ثلثا من مسافة الاكبح والاشترن في رواية الترمذي وفيه ساحة لا يوافيها الا بعد مسير ليلة الى الله فيها شيئا
الاعطاء اياه وفي ساحة الاجابة ثمانية عشر قولا من ابي هريرة في من طلوع الفجر الى طلوع الشمس الترمذي في صلوة عصر الجمعة
الى غروب الشمس الحسن بن ابوالعالية في غزير والاشترن على ثمانية عشر في الله عن ابي اذ ان الجمعة تسلم في صحيحه او اعدا الامام علي بن ابي
القبر في البريرة في ساحة التي انشا الله فيها لاصناعة البوداود وعن ابي هريرة ما بين الساعات ثلث ساعة الى نواف طاعة
وعبد الله من سلامه من العصر الى غروب الشمس كعب لقرعة جمعة في جميع الاعلى تلك الساحة ابدوا ومن حين تقام الصلوة
الى حين الانقضاء البويرة في التمسها في ثمانية مائة من ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ما بين نزول الامام الى ان كسر
الوا من صلوة العصر الى غروب الشمس ابن عمر رضي الله عنه ان طلب ساحة يوم سيرة قواها انما اخفيت في اليوم وبك

باب
صلوة
الجمعة

ابن النضر اجماع المسلمين على وجوبه لو قال الخطابي واكثره انهما على انهما من فرض الكفاية قالوا انهما غلط قال النعماني في غير
 على كل مكلف غير اصحاب الانذار ومكي ابو الطيب عن بعض اصحاب الشافعي غلط من قال انهما فرض كفاية وقال ابن العربي
 لا يطلب على فريضة الجمعة بل لان الاجماع من عظم الاولاد وروى بن وهب عن مالك انه قال سمعنا شتة وشكوا فيه ومن
 بعد الذين هم من النعاص رضي الله عنهم عن النبي عليه السلام انه قال الجمعة على من سمع النداء رواه ابو داود والترمذي
 وعن حفصة رضي الله عنهم انه عليه السلام قال روي اجمعة يجب على كل مسلم رواه النسائي باسناد على شرط مسلم قال النعماني
 وفي الدراية صلاة الجمعة فريضة يكرهها كافر بالاجماع وحي فرض عين للاعتيذ من اصحاب الشافعي فانه يقول فرض
 كفاية وهو غلط وذكره في كفايته وشرح الوجوه وفريضةها بالكتاب السنة والاجماع ونفع النعماني بالكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا اليه وذكره الآتية والمراد من الذكر في الآية كطبعة بالافاق في التفسير لا بالوجوه
 فاذ نودى السعي الى خطبة التي هي شرط جواز الصلوة فالي اصل الصلوة كان واجب ثم كذا الوجوب بقوله واذ ابلج صوت
 بعد النداء وتوحيه المبلج لا يكون من اجل واجب اما السنة فحديث جابر والى سبعة قالوا لا يتصل بها اصل المتصل عن حديث وفيه
 واعلم ان النداء في فرض عليه صلوة الجمعة احدى روي رواه البيهقي وقال وفيه عبد المدين محمد بن احمد بن ميمون في الحديث
 الاتباع في حديثه وقال محمد بن اسماعيل البخاري وذكر في البيهقي اكثر من احدى روي في حديثه وذكر صاحب المذهب واما الاجماع
 فاجمع السنة على ذلك من بعد ان جعل الله صلته الى يومنا هذا على فريضة من غير انكار احد لكن اختلفوا في اصل الفرض
 في غير الوقت فقال الشافعي في المديد وروى في مالك واحمد ومحمد في رواية فرض الوقت بجمعة وانظر ما قاله في
 وابو يوسف واثبت في القدير الفرض هو الظاهر وانما غيره العذر باسقاط اوار بجمعة وقال محمد في رواية فرض اياما
 غير عينين وتعيين اليوم ولكن يخص في اوار الظاهر فائدة الاختلاف الظاهر في تخصيصه اذ الظاهر في اول الوقت يجوز مطلقا في فرض
 ابداء اوار الظاهر اليوم اول يوم يجزى اليه المبلج فرضه وعندهم لا يجوز ظهر سوار اوارك الجمعة ولا يخرج اليها اولاد ولا ما لم يظن
 انما تترك الظاهر لا فائدة بجمعة وانظر فريضة ولا يجوز ترك الفرض الا فرض هو كذا واولى نعلم ان بجمعة كذا من الظاهر في
 هم فاصح بجمعة الا في بعض ما عارض شمس تشرنا لا زوم بجمعة اني عشرة سنة في بعض المصلحة وهي ما تحية والذكورة والاقامة بجمعة
 وسلامة لاطنين والبصر وقال يجب على الاممي اذا وجد قاعة ابيته في غير نفس المصلحة وهي المصلحة بالجمعة والسلمان بالجمعة
 او خطبة والوقت والا فلا حتى من الوالي لوالي على باب العر جميع فيه بشية ولم ياذن للعاس فيه بالندول لم يكره ذلك
 انما تماشى عند الله وذكر محمد في نواو الصلوة الى ان يجمع منوهة في بعض واقطع الابواب ويصلى بهم بجمعة فانه لا يجوز
 واشهد لمعتة على شرط الاما لا قوله لا يصح الا في بعض ما عارض وسياقي مد المصلحة بالجمعة وروى في بعض المصلحة في بعض

لا تصح الجمعة
 الا في مصر
 جامع لوفى
 معصية للمصو

عليه السلام لا يتقدم عدم وقوف غيره على كونه مرفوعا ولا إيجابا عدمه على البعض وقد ذكر الامام خواهر زاده في مبوطان
 ايا يوسف كونه في الاما لا رسد ارفوعا الى النبي عليه السلام والبولي ست امام اي يث حجة ولو لم يثبت عدمه كونه مرفوعا
 لما قال ساند مرفوع ولكن سلمنا انه موقوف فهو موقوف صحيح وهو محمول على السماع لا لا يدرك بالعقل وهو مقبول على من لا يفتي
 حجة هم العصر الجاهل كل موضع له اسير وقاض في هذا الكلام فيقيم اي ووش في التفسير العصر الجاهل وقد اختلفوا فيمن ان الى حقيقة
 هو الجاهل جميع فيه مرفوع اهل دنيا ودينها وعن ابي يوسف كل موضع فيه اسير وقاض في هذا الكلام فيقيم اي ووش وهو موقوف على كل موضع
 وكذا روي الحسن عن ابي حنيفة في كتاب سلوة وفيه ايضا قال عثمان الشوري العصر الجاهل باعد الناس عصره من الاصل
 المعلقة كنجاري وروى عنه وقال الكوفي العصر الجاهل ما تيمت فيه اي ووش وفيه الاحكام وهو في هذا العصر وفيه اي ووش
 الجاهل في قال حسن باسعت اذا اجتمعوا في الكبر مساجد ثم لم يسجدوا فيه فهو عصر جاهل وعن ابي حنيفة عليه السلام في كبره في هذا الكلام
 وهو حق ولما سبق في ربيع الناس اليه فيما وقعت من الحوادث وهو اعتبار صاحب التحفة وقال ابو يوسف في هذا الكلام
 ابن شجاع اذا كان في القرية عشرة آلاف فهو عصر وعن بعض اصحابنا العصر ما يعيش فيه كل منافع بصنائه في كتابي الى الجليل
 الى حنيفة اخرى في السنة حتى تامل فيه اذا لم يوجد في الحج الدين وهو القاضى الحق والسلطان فهو عصر جاهل وعن ابي
 العصر كل بلدة فيها مساك وسواق ووال في حديث المعلوم من ظاهره وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح وذكر في الفقه
 وعن محمد بن موهب عصر الامام فهو عصر حتى اذا لم يثبت القرية كما سلك الى اقامته الحكم وهو العصر الجاهل في هذا الكلام
 فحق بالقرى ولو لم يثبت في الاما لا كان عثمان رضي الله عنه سوادا على العرب في هذا العصر في هذا الكلام
 وروى عنه اكره ابن جندب في الحكم وقال قاتن حيان الانتماء على ما روي عن ابي حنيفة في الحكم كل موضع اقيمت فيه القرية حتى
 مفتي وقاض فيقيم اي ووش في هذا الكلام فهو عصر جاهل قيل الجاهل ان يوجب في عشرة آلاف مقاتل وقيل ان يكون كال
 لم يوجبهم عدد وعلمهم منه ذكره في النبايع وفي الدراية ظاهر للذهب ما حده المصنف بقوله لا يسير المومن الامم الى
 الذي يقدر على انصاف المعلوم من الظاهر انا قال فيقيم اي ووش في هذا الكلام لان في هذا الكلام انما سلك
 اقامته اي ووش في المرأة اذا كانت قاضية في هذا الكلام وليس لما اقامته اي ووش وكذلك الحكم في الفتى ذكره اي ووش في
 لانها لغير ان في عامة الاحكام فبذلك احد ما كان في هذا الكلام من الاخرهم وفي هذا الكلام في يوسف شش لشاره الى قوله والعصر الجاهل
 كل موضع هم ووش شش اي وعن ابي يوسف هم انهم شش اي ان من تحب عليهم بحجة من الرجال البليغ اليه
 لان يكون هناك من العبيان والفسار واهبيهم اذا اجتمعوا في الكبر مساجد ثم لم يسجدوا فيه فاذا كان كذلك يكون عصر
 جاهلهم والاول شش وهو قوله الجاهل مع كل موضع له اسير الى اخره ثم انما الكفر في كل موضع سامي وكره في كل موضع

والعصر الجاهل كل موضع
 له امير وقاض في هذا الكلام
 وفيه كل من
 ابي يوسف ووش عنه لم
 اذا اجتمعوا في الكبر مساجد
 لم يسجدوا فيه فاذا كان كذلك يكون عصر

بحال يقال ان ادوا كان كذلك ينبغي ان يكون فيها كما قال الشافعي هو قوله لم يصف سجدة ثم لم يفسد اي ان الخطبة ثم تسلم
 فيستحب فيها شئ اي في الخطبة ثم الصلاة شئ اي من السجدة واحدة ثم كالاذن ان شئ وفيه تشبيه بالاذن
 ان الخطبة ذكرها شبه بالصلوة من حيث اقيمت مقام شرطها وقام بعد دخول الوقت والاذن ايضا مقام بعد دخول
 الوقت لا يقال ان فيها شئ بل فيها مخالفة فاذا اذن الجنب تسحب فيها الاعادة طاروا ولم يذكر خطبة بحجة ههنا لاننا
 نقول لا فرق بينهما في الحقيقة غير ان الاذان لا يتعلق بذكر السجود فذكر استحباب الاعادة والخطبة تتعلق بالكل مجوز
 فذكر السجود هو ما استحباب الاعادة ههنا كسوف الاذان ولم يذكر المصنف انه عمل بعد الخطبة او لا فذكر في نوادرنا في وجه
 انه بعد هذا ان لم يمد ما جاء لانه ليس من شرط استقبال القبلة لخلاف الاذان فانه بعد لان الاذان شئ بالصلوة
 من خطبة الا ترى انه شرع استقبال القبلة بخلاف الخطبة ولكن يكون مسيئا اذا اتمه ذلك لاننا الصلوة حتى اقيمت
 تعامل شفع في الظهر ولان فيه دخول السجدة مبينا ومكره وقول الا ترى قوله كالاذن فيه نظرا الى ان المصنف لم يذكر السجدة
 ان الاذان شرط للصلوة وليس كذلك لانه شرط لثبات الصلوة لا لانه شرط لثبات القبلة لثبات القبلة تسحب فيها الصلاة ولا
 بقوله من شرط الصلوة ثم ولو شرط فاما الاول في غير الصلاة جاز حصول المقصود وهو الذكر والوقوف في سجدة واحدة
 الخطبة ذكرها في وجوب استيعان ما خلا وقارة القرآن في حق الجنب وليست الخطبة كالصلوة ولا شرطها بل انها
 تؤدي في مستقبل القبلة ولا يفسد ما استكملها لانها كسوف استثناء من قوله جاز والغير في انه يرجع الى كل واحد
 من الخطبة فاما في الخطبة وغير الصلاة ويذكر تشبيها بعد المذكور مخالفة لما في شئ يتعلق بقوله ولو شرط فاما في دار القبا
 ما نقل عن النبي عليه السلام ومن الامة بعد من القيام في خطبة ثم الفصل فيها وبين الصلوة شئ يتعلق بقوله او على غير
 صلاة واراوان الصلاة في الخطبة على غير صلاة لابل وقوع الفصل بين الخطبة وبين الصلوة فانه اذا خطب على غير
 يحتاج الى وضوء لابل الصلوة فمخوره يكون فضلا بينهما ثم وجوب الخطبة ففصل الناس جازا اخر من اجزائهم
 لا في خطبة القوم حضور وصلى والقوم حضوره كالمطوعة والناس لم يكبروا حتى يكبروا والقوم معه ويكبرهم ولو رفع راسه
 قبل ان يكبروا لا يجوز لهم كبر واحدة ثم خرجوا من المسجد ثم جازوا وكبروا وقبل رفع الامامهم راسه من الركوع اخرجهم
 كذا في الحديث وفي الرغيفاني كبر الامام والقوم حضوره لم يشعروا ان كان شئ ثم قبل رفع الامام من الركوع صحت سجدة
 والا استقبلها قبل هذا قول محمد وعن ابن ابي شيبة ان شروا قبل ان يقرأ آية حصة جازت والا استقبلها وقال ابو يوسف
 ان كبروا قبل ان يقرأ ثلاث ايات او آية طولية صحت والا استقبلها وفي الواقعات احدث الامام وقال لو ادخل خطب
 ولا يصليهم اجزاء ان الخطبة يصليهم وفي الاصل قدم وان بعد ما خطب الاول ولا يصليهم القوم لا يجوز الا ان يصليهم

ثم هي شرط الصلوة
 فيستحب فيها الطهارة
 كالاذن ولو خطب فاعل
 ادعى غير طهارة جاز
 لحصول المقصود لانه يركو
 لفظة التواتر والفصل
 بينهما وبين الصلوة

وكذا انما امر الناس في الاول ان يصل على جميعهم فان الاول ستانف ثم امر من يصلهم بهما. ولو خطب جده لا يجوز وان كان
 بصفة الفسار وعن ابى شنفعة يجوز والصحيح الاول عن ابى يوسف ولو خطب لم يسبح الرجال جاز ولا يضر تارة ثم ولو خطب
 القوم نيام وهم جازت ذكره في الغيرة ولو خطب بصفة الامام لم يضر انه لم يقرأ الاذان بخطبته اذن بالصلاة وكذا اذا
 بالصلاة اذن بخطبته او شهد بها جاز وان تقدم من غير ان يقدمه الامام ان كان بعد الشروع يجوز قبل الايجاز الا اذا
 فاضلا او صاحب رتبة او سلطان ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزلة ثم جاز فصل جاز ولو تفرغوا جميعا فاعتزلوا
 كونه في الواجبات وبنيته لم يضر في الرجوع الى منزلة فتعدى اجزاءه ولو خطب بوجوب فاعتزل مستقبل في فنية لم يضر
 خطب في يد ففتور الولى صلى الناس بلغ جاز وقال القاضي عبيد الجبار وجب الاكتماء الترحا في الجوز وتام صلواتهم
 بالباس في صلواتهم كالحا في رتبة في خطبته احلية الامام في بجمته وعندهما الشافعي في الحديث وايجب قولان بجمته
 الطهارة كذا الطهارة البدن والثوب المكان وسر العورة ولم يشترط الطهارة واحمد وادوني الواجبات لواحد
 الامام وادمن من خطبته ان يحج بهم لم يضر بجمتهم وان امر من خطبته او بعضها جمع بهم جاز وفي الاصل لا يجوز في
 ما يشرع في الصلوة ثم تختلف من لم يشهد بها جاز ولو احدث الامام بعد ما خطب بل الشروع في بجمته وامر بجمته
 ان يصل على غيرهم فالسالمون شهدوا خطبته من اهل الصلوة ان يصل على جميعهم جاز وذكرنا حكم في مقصده انه لا يجوز ولو كان المأمور
 فريسا ولم يعلم بالامر فامر الذي سلم المخرج لانه ليس من اهل الصلوة وكذا لو كان مرفقا يصل بالامراء او اخر من اهل
 او جيبا فامر وغيره لم يضر ولو سلم الذي ويزال يرضى بمحكم الاخر من اهل الصلوة فامرهم غيرهم جاز ولو امر نصراني او
 فاسلم نصراني وبلغ بعض المسلمين حتى تومروا ان بعد ذلك اذا استعصما ولو قال بالنصراني اذا اسلمت فصل الناس
 او اقص جاز وكذا اصبى هم فان اقصه ذكرنا جاز عند ابى شنفعة شس اطلاق كلامه فيقتضيه ان يجوز بقوله الله
 من غير ان يقرن بشيئا كما كهدوسان الله لانه ذكر الله ولكن الرواية في المبدوء وغيره اذا خطب بجمته واسم
 او قبيل او بجمته اجزاه في قوله وفي الحديث ويجزى في خطبته فليس الذكر نحو قوله الحمد لله ونحو قوله سبحان الله والحمد لله
 روي عن الشعبي انه قال خطب على اكل الكثر وفي فاضلنا ان تسبيح الواجهة تجزى في قول ابى شنفعة وهو قول ابى يوسف الا اذا
 وكان القول الاول لا يجزى وهو قول محمد وقول ابى يوسف الا اذا لانه يكون مسيافه عند كل استدروى في حسن
 ابى شنفعة انه خطب خطبة فدية بجمته عليه وفتنه ويطع على ابني عليه السلام ويطع الناس وذكركم ويطعوا
 ذكر الرغيفاني وقال ما كان خطبته كل كلامه في بال وروى مطر عنه في فاضلنا عبد الله اوج احمل وصل على
 عليه السلام خلافة عليه ثم شرع عند ابى شنفعة ان يكون قوله الحمد لله على قصد خطبته حتى لو قال يريد الحمد لله على

فان اقتص على ذلك الله

جاز عند ابى حنيفة

وكمال الذكر وصل الذكر كالعبادة كما وجد بان ان يقول الله الله والله اكبر ونحو ذلك فانه على ذلك فيه شرط كمال
ثم قوله كما وجد بان الله كلام ونبروتة معان جليلة مبنية فالتفكير بهذا اللفظ العوينة كالذكر لتلك المعاني الكثيرة من لفظ
وميزه فيكون نظمة وجيزة تقصيرة وقصيرة خطبة مندوب اليه وروى طول الصلاة وقصيرة خطبة حقيقة من تعدل الرجل فان
قلت ما حال هذا صحبة قلت قال بن العولي خرج في الصحيح ولكن الشهور اذ من قول ابن مسعود رضي الله عنه موصي نبي الله
علاسته على قصته وجعل الجوهري الميم صليته قيل هي خطبة ونقل الازهر عن ابى عبيدان وزنا مفعلا يشكون له من رآه
وقال ابن الاثير وقصته انما مفعلة من معنى ان التمي لا تخفيف التاكيد ثم شققة من لفظ ما لان العرف لا تشقق منها
واما شققت حروفا ولا تعلق على ان معناها فيما ولو قيل انما شققت من لفظ ما بما يعلمت اسما كان قولنا لا غير
ما يعمل فيها ان العزوة من اللفظ في الخطبة ولهم في ذلك كلمة زائدة هم وعن عثمان رضي الله عنه انه قال ان الحمد لله
ونزل وصلي شمس هذا غريب ولكن يشتهر في كتب الفقهاء عثمان قال علي بن ابي حمزة رحمه الله تعالى عليه فقال ان لا يكره
عمر رضي الله عنهما كان يعيدان لهذا النقام فقالوا وانهم الى امام عادل اخرج منكم الى امام قول وسأقي في خطبته بعدنا
والسلام وذكره الامام القاسم بن ثابت السمرقاني في كتاب غريب الحديث من غير سند فقال روى عن عثمان رضي
انه صعد المنبر فأتى عليه فقال الحمد لله ان اول كل مركبة صعب ان لا يكره وعمر رضي الله عنهما كانا يعيدان لهذا النقام
مقالا فيهم الى امام عادل اخرج منكم الى امام قائل وان شمس نايككم خطبة على جملتها فكم الله ان شاراه الله تعالى في الخبر
فنزل على الجبهة ولم يكره عليه احد من الصحابة فدل انه كفى بهذا القدر ومراة من قوله وانتم الى امام عادل اخرج
منكم الى امام قول ان الخطبة الذين ياتون بعدا خلفا الراشد بن يكون على كثيرة المقال مع بيع الفعالي وان
لم يكن شمس فانما على الخيرة دون الشرفا ما ان يريد به المعاملة تفضيل نفسه على التبشيعين فذلك في المحيط وروى
الجلج لثامتي العراق وصعد المنبر فأتى عليه فقال يا ايها الناس قد هاهما التي كره لكم واعدتهم الي يا ايها الناس
عليكم بين التبشيع والهمس ان في نعمتي فان فاذمتم الصلوة فاستبوهما فترك وصلي بعد انس بن مالك فخره من
اصحابه كذا في المبسوط وقال تاج الشريعة وصلي بعد بن عمر وانس بن الحسن بن غيرهم من علماء التابعين رضي الله عنهم وقال
السجدي وروى عنه انه كتب الى الوليد بن عبد الملك ليكلم اليه اصحابي في خطبته وقاية شهوة الاكل وحنف شهوة الجاه
فكتب اليه الوليد ملك اذا خطبت انظر الى اخوان الناس لا تنظر الى من يكون قرب منك اكثر الوان الاطعمة
لو اكلت من كل لون شيئا يبر كفيته واكثر السجدي فان لكل جدي لذة قوله فأتى عليه بغير الهرة وسكون الزار
واكثر ان الشاة من فوق تخفيف الجهم وقال الجوهري ارجع على القاري على ما لم يرد فاعل ذلك القاري على القاري

دعوا عثمان
قال الله
فأخرج عليه
فمنه

وروي الرجل في منطقه اذا استقل على الكلام اخرجت الباب الى الملقه وفي النهاية لا في الاثر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بارتاج الباب الى باعلاقه وفي جميع الثراب يقال للرجل الذي لم يخف من خلق تراج عليه كان قد اطلق عليه بالخلق
 المريد قول العامة ارجع اليه بالثبديد ليس بشيء في المغرب الكلام العربي بالتخفيف فان قلت روي عن ابى يعقوب
 انه قال يقال راجع يعني بالثبديد ومنه وقع في وجهه امي اهتمام قلت هذا المصنف يعيد جذا فروع الخطبة فيتم على
 فرضي وسنن اما الفرض فتشكيان الوقت وموابع الزوال وقبل الصلوة حتى لو خطب قبل الزوال او بعد الصلوة
 لا يجوز واما السنن فخمسة عشر لعمارة حتى كره من اجنب الحديث وقال ابو يوسف ما شافني لا يجوز منها والقيام
 واستقبال القوم بوجه والوقوف قبل الخطبتين قال ابو يوسف والبراءة بالحكمه والثناء عليه بما هو عليه وكلما انشأ
 والصلوة على النبي عليه السلام والموعظة والذكر مرة واحدة القرآن وقار كما سيأتي وقال الشافعي لا يجوز وقدها
 وثلاث آيات واتخذ من بين الخطبتين والتماده والتمهيد والثناء على الله تعالى في الخطبة الثانية وزيادته الدعاء المستعمل
 والمسلماني في الثانية وتخفيف الخطبتين بقدر سوزين طوال الفصل واما الخطيب فمن السنة فيها طهاره يومه قبل الجهر
 الى القديم وترك السلام من وقت خروجه الى دخوله في الصلوة وترك الكلام وبه قال مالك قال الشافعي واما
 اذ اصعد المنبر ليس على القدم اذا اتبعهم بوجه كذا روي عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قلت هذا الحديث اورد
 بن عدي من حديث بن عمر في ترجمه يعني بن عبد الله الانصاري وضعفه وكذا ضعفت جبان وقال الاثر حديثنا
 ابو بكر بن ابي شبيبته ثنا ابا سائده عن حماد بن عمار عن الشعبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة اذا قبل
 الناس فقال السلام عليكم الحديث ومبسر فلما خرج به عنده وقال عبد الحق في الاحكام المكي مبسر وان اسنده
 احمد من حديث عبد الله بن مسعود فهو معروف في الضعف فلا يخرج به وقال البيهقي يعني الحديث في
 الدراية واجتبه عليه ابي علي الشافعي قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وما رواه جليل ان يكون
 قبل هذا القول وفي البسوط يستحب للقيم ان يتقبل الامام عند الخطبة وبه قال مالك الشافعي واحمد وقال النخعي
 وهذا كالا جماع وقال النووي كره في الخطبة ان يفعل الخطيب ما فعله بهمال من الخطباء من الدعاء بسم الله
 وكذا الميزاني في اوصاف السالمين في الدعاء لم انتهى ويستحب ان يتوكل الخطيب في خطبة على نحو قيس وغيره وروى
 ابو داود وعن رجل في حديث طويل انه قال شهدنا الخطبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت يداي على نفسي
 وروى ابو بكر بن ابي شبيبته عن وكيع عن ابن جابر عن يزيد بن البرم عن ابيه ان النبي عليه السلام طهر يومه
 يده قوسا ومعه من يميني قال رايت عمر بن عبد العزيز خطيبا وبه قضيت وذكر الباقي في الخطيب

باليست في بلدة فمحت باليست هم ومن شر العلماء اى ومن شر اهل البعثة هم اجماعه لان اجماعه مشتقة
منه ماش فلما تحقق بدونهما كالفار لما كان شقاق من الطرب لم يتحقق بدونه وكذا في سائر المشتقات فجمعت
الامة على انها لا تقع من المنقر ولا ما ذكره ابن حزم في اهلها عن بعض الناس ان الغضيل اجماعه كالفار هم وهم
ش اى قتل اجماعه في العقاد اجماعه هم عند ابي حنيفة ثمانية عشر اى ثلثة عشر رجال هم سوى الامام ش ويقال
زفر واليت بن سعد وحكا بن النذر عن الاوزاعي طي بن ثور والشورى في قول انقاره الزلزم وقيل لاش اى في
ومحمد ثخان سواء ش اى سوى الامام ويد قال ابو ثور واحد في رواية والشورى في رواية وموقوف على اهل البيت
واعلم ان في العدد الذي صح به اجماعه اربعة عشر قول الاول والثاني في ذكرها الا ان والثالث انما يقدر به واحد
سوى الامام وموقوف على ائمة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين
واجماعه خمسة واثنا عشر بنى عشر رجلا وموقوف على ائمة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين
واجماعه ثمانية عشر بنى عشر رجلا وموقوف على ائمة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين
واجماعه ثمانية عشر بنى عشر رجلا وموقوف على ائمة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين
قوله اجماعه ولم يوافقه على جميع شروط والثاني عشر خمسين رجلا وحكا في اهلها عن عمر بن عبد العزيز ورواه عن احمد
والثالث عشر ثمانية عشر المازني والاربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين واربعة اربعين
زرارة ر واهما ابو داود وعن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه كعب بن مالك ان كان اذ اتبع الشاربون اجماعهم
ترجم لاسعد بن زبادة فقلت له انما سمعت الشاربون ترجم لاسعد بن زبادة قال لا انا اول من سمع ثمانية اربعين
في هذه بنى يافعة في اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين
وقد ذكرناه في اول الكتاب مشروعا ولا حجة لديه بوجوب اجماعه ان كان قبل اقدم بنى عليه السلام كرواه اجماعه
في نسخة الكبر والاشاء انه يجوز مع الاربعة ولا يدل على عدم اجماعه بدون الاربعة وعن بنجره بدون الاربعة
وبالقل من الاربعة وبما ذكرنا واجتج الشافعي ايضا ما روى عن جابر بن عبد الله انه قال سمعت الشاربون في كل اربعين
فما فرقتا جمعة وباروى عن ابي هريرة انما قالهم اجماعه بخمسة اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين اربعين
عن ابي امامة انه عليه السلام قال اجماعه الاربعة وباروى عنه عليه السلام انه قال اذا اجتمع اربعون فليسموهم بجمعة
وايضاً لم ينقل على عبد النبي عليه السلام واختلفا بعده اجماعه باقل من الاربعة رجلا وايجاب عمار روى جابر بن عبد الله
لا يدل على نفي اجماعه بدون الاربعة فقلت في قول الصحابة سمعت خلفاً من العلماء وقال النعماني

وهو شرح الظلمة
الجمعة ثمانية
الجمعة ثمانية
مضافاً اهلهم
عن ابي حنيفة
ثلاثة سواهم
وقال اثنان سوا

يتبع ودوام الصلاة لم يحصل شرطاً لصحة الصلاة العتدي حتى صح صلاته المسبوق في المنيعة مع ان حاجته للعتدي الى الصلاة
 لا يحصل ودوام العتدي شرطاً لصحة الصلاة الاولى لم كان خطبة من وجه التشبيه بكون كل واحد من الجماعة والخطبة شرطاً
 لا للجمعة والجمعة ولكن في دوام الخطبة ليس بشرط فذلك ودوام الجماعة لا ترى ان الامام بعد ما تكبر بقية الحديث فاستخلف
 من لم يشهد الخطبة اتهم الجماعة فكان استخلافه اياه بعد التكبير كاستخلافه بعد ادراكه في هذا المشابهة وفي التخييل خطبة فرغ
 منها فذهب القوم كلهم وجازوا اخرون وصلى بهم جزءاً لا نه خطبة القوم حضور وصلى والقوم حضور فحقق شرط جواز الخطبة
 وعند الشافعي يجب استئناف الخطبة ولو عاد ذلك القوم ولم يعل الفضل لم يجب استئنافاً ولو طال الفضل ففيه خلاف
 بين اصحابه قيل يجب وقيل لا يجب كذا في شرح العتدي وفي الاجناس لو خطب بعده او بحضرة النساء لم يكرهه قال الشافعي
 وعن ابن حنيفة رحمه الله تعالى يجوز والصحيح الاول وعن ابى يوسف رحمه الله ولو خطب لم يسع الرجال جاز ولا يضربا عدتهم
 ولو خطب القوم بنام او صم جازت ذكره في الذخيرة ولو خطب بحضرة الامام لغيره اذ لم يكره الاذن بالخطبة اذن بالصلاة
 وكذا الاذن بالصلاة اذن بالخطبة وقد سبق هذا ونظائره فيما سبق هم ولا في حقيقته رحمه الله للعقاد بالشروع في الصلاة
 ش تقديره ان ابا حنيفة يقول المدة الاولى صحيحة وهي كون الجماعة بشرط الاعتقاد والاعتقاد انما هو بالشروع في الصلاة
 هم ولا يتم ذلك ش اى الشروع في الصلاة هم الاتمام للركعة لان ما ذكره ليس بصلاة من كونه في محل الرفع لان
 ما دون الركعة معتبر من وجوبه ودون وجب الاول فيما اذا لم يتم قطع لمزعه القضاء والشأ في فيما اذا ادرك الامام في ما سجود
 لا يصير مدركاً للركعة وصلوة الجماعة تغيرت من الغهر الى الجماعة فلا يتغير الا بتعيين لا يعين لا بوجود الركعة والذي ياتي بركعة
 ياتي بركعة للصلاة ولا يتغير عليه الا بركن المكرر وصلى ما لم يقيد بالسجدة يستفتح كل ركن فكان ثواب الجماعة قبل قديماً
 بالسجدة كذا بهم قبل التكبير بخلاف البعد فتقيد بالسجدة فانه يشهد لاركان الشئ فانه ما من موضع يتيقن هم فلا يبرهن
 ودوامها اليها ش اى فلا يبرهن ودوام الجماعة الى الركعة الى اى تمام الركعة والفار فيه رتبة قوله لان ما ذكره ليس بصلاة
 وفي الحقيقة الفار جواب شرط محذوف تقديره وانما كبرك دون ركعة صلاة فلا يبرهن ودوام الجماعة الى تمام الركعة هم بخلاف
 الخطبة ش جواب عن سوال مقدار تقديره بان يقال سلمنا ان الجماعة بشرط ودوام الخطبة الى تلك الغاية وتقدير الجواب كقولهم
 لانما ش اى لان الخطبة هم ثمانى الصلاة ش لانه حين توجبها الخطبة لا توجد الصلاة وحين تجد الصلاة لا توجد الخطبة
 وانما خاتمة من الشئ عبارة عن عدم الاجتماع بينها في محل واحد في زمان واحد فلهذا شرط ودوامها ش اى اتمام الخطبة
 الى الركعة والفار فيه شل الفار فيها قبلها هم ولا معتبر في بقاها النسوان ش لانه لا يتحقق بين الجماعة وهو متعلق بقوله
 الا النساء والصبيان بخلاف بقاها المسافرين واصحاب الاعذار ومن لم يشهد الخطبة هم وكذا الصبيان ش

كالخطبة
 وكان حقيقته
 ان كان للعقاد
 بالشروع في
 الصلوة
 ذلك لا يتم
 الركعة
 ما دونها
 ليس بصلاة
 فلا يبرهن
 دوامها اليها
 خطبة
 فاختارنا في
 الصلوة فلا يبرهن
 دوامها
 كما معتبر
 بقاها النسوان
 وكذا الصبيان

والكاتب يجب عليه قيل لا يجب عليه وهو البعض في حال سحابة كذا في جوانب النجاسة والواجب من الابدان في الجملة والابان المستاجر وكذا قاله البعض الكبر وقال ابو علي ان فاق ليس له منعة في المصير جنوا الجاهل كالمسقط الاجرة ليقطع وفي المجتبى لا يجب الجملة على الابدان المستاجر اما البنية لوانه لا يولد له فوجبه بين الجملة والظهر والمحقق ان السطاط العلم يباح له ان لا يخرج الى الجملة والجماعة وتسقط بعد النظر والوجل في الذخيرة الاولى منع عبده من الجملة والعبودية من ماله انما يخرج في المحضوش من امواله فان خضره الغليل تعطل ولم يذكر المصنف شيا من الحج الغلينة قوله يخرج من حجيج من باب علم يعلم فقال خرج فلان في امره اذا استدبل عليه ويقال خرج ايضا وانما صده وقيل ان مكان حج كبر المصنف ونفهم انما ضيق كثير الشجر انما يصعب عليه البراءة والخرج يتبع الرار ايضا الاثم وقال ابن الاثير الحج في اصل الصديق يقع على الاثم والحرام وقيل الحج احيق الصديق والخرج الذي للحج المسافر اعم من حدان اخرج يحفظ حظه اذا ذهب في اية او خوف انقطاع عن رفقته ثم ذكره الرافعي والاعمامي وكذا الحج الاعمامي والمرضي في المحضوش الى الجملة والخرج فرجع شرعا وفي قيته المنيعة ان وجد المرضي ما يركبه فهو كالعامة على الخلاف فاقبل عليه ايضا فاقبل عليه فاقبل المقصد وقيل هو كاتاهد على النجاسة في قولهم وهو الصحيح قلت يعني ان يكون الصحيح عدم الوجوب لان في الزمانه الركوب العدم الى الجملة زيادة المرض فلا يلزم بالجملة والمريض قيل كالمريض والاصح انه ان تعلى صلاتها بخروجها فهو عذرهم والبدن يولد بنجته الاولى من فاذا ازم المحضوش حصيل الضرر لولا به تركه لخدمته فصار كالحج والجماعة بخلاف الصلوة المفروضة لا يولد بنفسه في زمان يسير فلا يلزم الضرر بالمولى وكذا الصوم لانه قادر على الجمع بينه وبين خدمة المولى ثم والمرأة بخدمة الزوج شئ اى والمرأة مشغولة بخدمة الزوج فاذا ازلت بالمحضوش الضرر ثم فقد روي شئ اى اذا كان كذلك نعم عذر داوود على صفة الجهد المعنى للفعول والضمير فيه يرجع الى المسافر والمرأة والمرضي والعبدة والاعمامي ثم دفع الحج والضرر شئ اى اللدغ للشبهة وهو نصب على التعليل وقوله والضرر يجوز ان يكون تفسيره للحرج ويكون للحج في نجس هو لا والضرر في بعضهم فان حضروا شئ اى فان حضروا هؤلاء المذكورين في يوم الجمعة الى الصلوة هم وصلوه مع الناس اجزاءهم عن فرض الوقت شئ اى اجزاءهم الجمعة عن الظهر وقال ابن قدامة لا تعلم هذا خلافا وقال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه من اهل العلم على ان النساء لو صلبن الجمعة يبرعن في الظهر اجماعهم على ان الجمعة عليهم انتهى عن الحسن قال كاتاهد الماهجرين يصلين الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحسبن بكبار الظهر ولاهن هؤلاء من اهل الفرض والرفقة لهم في ترك السبب للعدو فلما حضروا زال العذر وسقط الفرض هم لانهم شئ اى لان هؤلاء المذكورين هم محلوه شئ اى الحج هم فصاروا كالمسافر اذا صام شئ في رمضان يسقط عنه الفرض فكذلك هؤلاء ليسقط عنهم

لان المسافر

يجوز في المحضوش

وكذا الرافعي الام لا يذهب

مشغول بخدمة

المولى والمالك يفتي

الزوم فتن في ادائها

للحج والضرر

حضروا فوصلوا

مع الناس اجزاءهم

عن فرض الوقت

لانهم محتلوه

ضاروا كالمسافر

اذا صام

احد غير عشرين واثنتين بالفعل الا ان الجملة كرس النظر وفي الينابيع وقيل ان فرض حبها او فرضها الجملة حتى وصلها
 بالفرض وهو الجملة تعدت او تاهرت وفي المغنياتي والواجبي وقيل الواجب كلاهما ويستطآن بادار الجملة وفي المفيد قال
 ابو خنيفة وابو يوسف فرض الوقت الظهر لكن اذ غير المعذور اسقاطها بالجملة تمام المعذور رخصة وقال محمد بن فرض الوقت الجملة
 لكن حتى لا يسقطها بالظهر وشك في الحيط وفي الينابيع هو اصح اقواله ومن محمده قال لا اعلم فرض الوقت ما هو وانما الفرض
 ما استقر عليه فعله ما لا نه مأمور اسقاطه من ابي اسقاطه بالظهر ما ادار الجملة من عند وجود شرط الظاهر من وقتها
 اى ما ذكرنا من كون الظاهر هو الاصل وكونه مأمورا اسقاطها بادار الجملة من لان ش اى لان المكلف لم يتمكن من اداء
 بنفسه من اى وحده من دون الجملة من اى غير يتمكن ادار الجملة من تنوعها على شرط الشرائع فارتفع عن قدرته
 هو الامام والخطبة والجملة والاصح انتم من تلك الشرطه من اى بالمكلف من وحده من عدم قدرته عليها
 من وعلى يتمكن بدور التكليف من لان مدار التكليف على الوضوء فدل ذلك ان الظاهر هو فرض الوقت لكن عليه
 اسقاطها بالجملة عند وجود شرط الظاهر كما ذكرنا الا ان الجملة فالتقصيل حتى خرج الوقت ليقضى النظر بالجملة فلو لم يكن
 فرض الوقت الظاهر لكانت النظر بل الجملة فخره الخلف بين محمد وصاحبيه على غير ظاهر الرواية ففهم من ذكرنا على غير
 نجات فوت الجملة اى اشتغال بالغير ففهم ان الجملة لان فرض الوقت هو الظاهر فاذا ترك الجملة امكنه فعل الظاهر من
 غير وقت وعند محمد على الجملة لان فرض الوقت حتى الجملة فلهذا كان لا يكره في اى آخره وقت الظاهر حيث يصلى
 الظاهر لئلا ينافي فرض الوقت من وانما لا بد ان يحضره من اى نيات ظهر له الذى صلى في ظهره من منظره يوم الجمعة
 قبل صلوة الامام ولا عذر له ان يحضره من منظره ليعاين الى الجملة من الامام فيها من اى والاصل ان الامام في صلوة
 الجملة لم يفرغ منها من اجل ظهره من الذى صلى فيها من منظره من اى حقيقته بالسنة من اى من وسيد سوارا ذكر
 الامام ولا وهو ما قيل ان الاول قوله فان والى ان يحضره لانه اذا خرج من غير الجملة لا يتعذر عليه بالالتفات الى الثاني
 قوله فقومه والامام فيها لانه اذا توجه بعد فروع الامام لا يفيض ظهره بالحق وقد اختلفت عبارات كتب اصحابنا في
 هذا الباب ففي الحيط لرب البهاء الامام لم يرد بالانذار لانه من اى اذ كان بعد مسانعة لم يطل ظهره من قول ان حقيقته
 ست العارفين من اجل عند البغية من اى الصحيح ولو توجه البهاء لم يعلمها الامام بعد اذ اقبله عند اختلافوا في اطلال
 ظهره وانما يخرج منه لاجل من اى لم يفرق من البيت ولكن ارادوا قبل المخرج اذا كان البيت واسع لم يطل
 ما لم يفرق من البيت وقيل يطل اذا خلا خلفه من اى التحقق به على وجوب الاول ان صلى معه اذ ركع في الصلوة
 بعد فاته يطل ظهره بالحق وانما من اى من كان الامام في الجملة لكن عند حضوره كان قد فرغ منها فذلك

الامام ما يرد اسقاطها

بادار الجملة وهذا

لا يمكن من

اداء الظاهر بنفسه

دون الجملة

على شرطه لا يفتقر

وحده على التكليف

بين التكليف

فان بدل ان

فتوجه اليها والى

فيها على الظاهر

ان حقيقته بالسنة

عنده وعندنا لم يتغير معناه في اليمين في معنى الطهر في معنى تخرج الى المحلة وقد فرغ الامام لايرتفع الظاهر
في قولهم ولو انه جرح كان الامام فيها في انتهى في معنى تخرج منها يرتفع عند خلافها وفي الحديث ذكر الطهر في معنى انما اذا
كان خروج وفرغ الامام في معنى تخرج في اليمين اذا توجه والامام فيها اولم يتغير معناه بل الظاهر وفي المبسوط
يتغير معناه بعد انفصاله من داره وفي قوله المبينة يرتفع الظاهر عنه باذنا من المجتهد وعندنا لا يرتفع الظاهر عنه فيكون
الحسن في شك في الجرح وفي التحق والمختلف لو صلى المعذور والظاهر ثم ادرك المجتهد لا يزيل ظهرك عند فرغانه فقد روي على اصل
بعد حصول المقصود بالبدل وعندنا يرتفع لان اذا ادى المجتهد كانت هي الفرض عليه فلا يبقى الظاهر ضرورة للنسائي
وفي نزائه الاكل عن النبي يوسف صلى الله عليه وسلم في قوله مع الامام في صلاة المجتهد فعلى بعضنا ثم افسد اجزاء
الظاهر في منزله ولو اتوا مع الامام التلبس بظهره لقطعوا وبقى القوم فرقتهم وكذا في الجرح ومعنا لا يزيل حتى يدخل مع
الامام ثم كذا وكذا وتوابعنا في شرح الجامع الصغير وكذا ذكر ابو بكر الرازي والاسيما في في شرحها المختصر الطحاوي في كذا
ذكر القدر في في شرح مختصر الكافي حيث قال لا يزيل الظاهر حتى يكبر للمجته وبذلك يدل على ان الظاهر يرتفع عند هاجره
الشروع مع الامام وذكر غيره زاد في مبسوطه ان لما لا يرتفع الظاهر لولا المجتهد كما حتى اذا شرب في المجتهد مع الامام
ثم انه تكلم قبل ان يتم المجتهد فانه يرتفع عند ابي حنيفة وعن هذا لا يرتفع ثم قال كذا ذكر المحقق كتاب صلواته لان
السعي ووان الظاهر لان ليس مقصود نفسه والظاهر مقصود نفسه فلا يرتفع بعد ما شرب السعي فلا يرتفع السعي
بعد تمام الظاهر لان الاعلى لا يرتفع بالادنى ثم والمجته قوما شرب السعي فوق الظاهر وانما انت الظاهر باعتبار الصلوة
فيقتضها شرب السعي اذا كان المجتهد فوق صلوة الظاهر فيقتض صلوة الظاهر لا ما انما يتساقط الظاهر للمجته فيازان فيقتضه
وصار شرب السعي بلا الذي بدا لان توجه والامام فيها ولم يدخل معه كما اذا توجه بعد فرغ الامام من شرب صلوة المجتهد
فانه لا يزيل ظهرك بالانفاق ثم ولا شرب السعي ولا في حديثه ثم ان السعي الى المجته من جهة الظاهر المجتهد شرب السعي لانه لا يرتفع
المجته بالمجته لقوله تعالى فاسمعوا له وانصتوا وقدمي عن السعي في سائر الصلوات لم يروى عن ابي حنيفة انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا ثبتت الصلوة فلا تؤم تسعون واثنون عليك السكينة فادركتم
مضاهيا فادركتم فادركوا الامامة الستة وغيرهم وذكر في الاسرار ان وجه كون السعي من جهة الظاهر المجتهد هو ان صلوة
المجته صلوة خصت بكان لا يمكن الا قامة الاسباسي اليها انصار السعي خصوصا به دون سائر الصلوات فاصبح اذا كان
في مكان كان فادركتم من جهة الظاهر المجتهد شرب السعي لانه لا يرتفع في الاشتغال بركن منها والاشتغال في اشتغال
بطلان الظاهر فان قلت كيف لا يزيل الظاهر اذا توجهت به المجتهد والظاهر ان من فروضها قلة سبلها انها من فروضها وان

وقال لا يزيل حتى

يدخل مع الامام

لان السعي دون

فلا يرتفعه بعد

قبالة المجته في جهة

فيقتضها وصار

كما اذا توجه بعد

فرغ الامام وله

ان السعي الى المجته

من جهة الظاهر

لبيت من الغرض المختصة بها وانتم عرض على اصلها في حقيقة جرسك انما كان فانه اذا وقعت بعوقات قبل ان يطوف
 بعرة يصير رافضا لها ولو سعى الى عقات لا يصير به رافضا للعمرة واجيب بان في العمرة رذيلان ذكرهما ابو بكر الرازي ص
 رافضا للعمرة بخلاف التوجه كما في السعي الى الجمعة فلا يراد الاعتراض الاخرى انه لا يكون رافضا للعمرة حتى يثبت بها وهي رافضة
 المشهورة ووجه الفرق ان الامر واربرقتن الظهر بخلاف بقية العمرة فانه حرام فلم يخرج رافضا للتوجه فقام الوتوف فان
 قلت انظر تقوى لانه حسن بمعنى في نفسه والسعي ضعيف لانه بمعنى في غيره فلا يقيض الضعيف القوي قات لما قام السعي فقام
 الجمعة انما فيه صحة الجمعة لانه قد ثبت ان كرايب لما قام مقام الماء اعتبر فيه صحة الماء رافضا لنفسه فلما قام مقام التقوى
 صار هو قويا في نفسه فان قلت السعي الموتى الى الجمعة ما عوربه والسعي الذي لا يركب به الجمعة غير متصل فحيث بان لا يركب
 به الظهر قلت الحكم به وايربين الامكان لكون الامام في الجمعة والادراكه يمكن في الجمعة انما راعى زيادة الادراكه من غير
 منزلة استش اي فاذا كان الادراك كذلك فذلك السعي ينزل في الجمعة من في غير ارتقاء الضعيف اقلها طاش اي لا لاجل التمييز
 او ان تقوى في الجمعة في ثباته ما احتياط في ثباته لانه ضعف من خلاف ما بعد فراجع منها ش من اجواب عن قياسها
 بخلاف ما ذكره فراجع الامام من الجمعة هم لانه ليس يستحب اليها ش اي الى الجمعة فلا يظن ان السعي في الجمعة
 في التقى نفس السعي لا المشي اليه القدرة والاحتياط عن فطره وهو موقوف على السعال وفي العتبة سرقة المشي والاعتبار
 غير جرب عندنا واما ثبوتها وانتا في استحبابه والاصح ان يشي على السكينة والوقار ثم يذكر ان السعي على المعذور
 انظر جماعة يوم الجمعة في المحصر ش وقال الشافعي ان لا يركبه اهم ذلك ان يتركه في سائر الايام ولكنه يتركه يوم الجمعة
 ان من رايهم لا يظن انهم رغبوا عن الامام وفي الحاشية قال الشافعي رجع المستحب لاصحاب الاعتذار ان يخرجوا من الشهر الى
 فوات الجمعة ثم يصومونها ولكن سيب عليهم انما لم يركبوا لاعتداله واما بغيره صلوات الامام وفي شرح الوترية وبيان
 اعتداله لا يتحب لان الجماعة في هذا اليوم الجمعة فهو قول مالك والي يفتقن واجهها انه حيث به قال احمد الشوكري
 ولو صلى المعتذر ظهره في بيتهم حضر واسلم الجمعة فجمعة تطوع في الجدي به كان تركه وقال الشافعي في في التامية كبره
 تعالى بآياته شافعي في الغاية ولو صلى المعتذرون الظهر اجزاهم ذكره الحسن بن ابي علقمة فقولنا وقال قوم يسألون
 جماعة روى مالك عن ابن مسعود وقال الشوكري وربما غفرت له والاعفائه قال ابن عباس بن حنيفة واحمد واستأف
 هم وكذا اهل السج ش اي وكذا يركبه لاهل السج فاذنوا الظهر يوم الجمعة فاذنوا في كل ليل السج والمساكين والفقير
 ان يجوبوا واختلفوا قوله في القديم فتقدم الجمعة على ان التماسهم عنه انهم يصومون افرادا ربعا وفي جماع الفتاة اصحاب
 الاعتذار ومن اتجب عليهم الجماعة اذ صلوا الظهر بلا اذان واما ثبوتها فادى من غير ما كان احسن وفي خزانة

فينزل منزلها
 في حق ارقط
 الظاهر احتياط
 صحاح صاحب
 الفرق منها
 لانه ليس
 اليها وكذا
 المعتز
 اهل الجماعة
 يوم الجمعة
 في المصر
 اهل السج

لما فيه من الخلق
بالجمعة اذ هي
جامعة للجماعات
والعز ووقد
يقصد في تميزه
مخلاف اهل
جمعة
السواك منه
عليه
ولو صلوا في
الاستسقاء
ومن ادرك
الامام يوم الجمعة
صلى معه ادركه
وبني عليها الجمعة
لقوله عليه السلام
ما ادركتم فصلوا
وما فاتكم فاقضوا
وان كان ادركه
في التشديد وفي
سجود السهو في
عليها الجمعة

الاكمل يصل المندوب اذان واقامة في ميتة في الواجب الا يكون في السجدة فحده كصلوة الظهر وفي المصطفى
الصلوات الامام الظهر بالانصر جازت صلواتهم وقد اساءوا وفي الرغيبا في اذاتع الامام اهل بصرة كجموعوا لا يجمعون وقالوا
هذا اذا منعهم باجتماعه وادان يخرج تلك الجمعة ان يكون صبرا فاما اذا منعهم فاعتنا واضرارهم فلم ينسحبوا على من
بهم فزعموا انما تصح على كلا القولين لم يسلوا عليه مالم يمشي الى ما في الفعل
المذكور وهو كصلوة المندوبين الظهر جماعة وصلوا في السجدة كذلك من الاطلاق الجمعة اذ هي جامعة للجماعات
كلمة في التعليل هي ترجع الى الجمعة هم والمندوب لا يقتدى به غيرهم اى غير المندوب فلا يذهب الى الجمعة فيلحق بالجمعة
هم بخلاف اهل السواك وهم اهل القوي هم لانه لا جمعة عليهم ثم وكذلك اهل المفاد الذين يسلط عليهم ثم هو بالجمعة
لان يوم الجمعة في حقهم كسائر الايام ويعبري صنعهم عن شبهة مخالفة الامام لسلوا الا اعظم هم وان فعلوا ذلك شئ
فعلوا المندوبون الصلوة بالجماعة هم ولو صلوا في غير يوم الجمعة لم يجمعوا في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في الفعل
الذي دل عليه قوله فان فعلوا المندوبين الصلوة بالجماعة هم ولو صلوا في غير يوم الجمعة لم يجمعوا في صلاة الجمعة في صلاة الجمعة في الفعل
ادركه في الركعة الاولى وفي الثانية هم وبني عليها الجمعة شئ اى على ما ذكره كسائر الصلوات ففعلوا عليه السلام ما كنتم
فصلوا واما قوله فاقضوا شئ هذا الحديث رواه الاكثرون في كتبهم عن ابي سليمان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
عليه وآله وسلم اذا قميت الصلوة فاتوا بك تسعون واتوا بك ثمانون فليكن عليك السكينة فادركتم فصلوا واما قوله فاقضوا
فيه فاتوا واخطأ المصنف اخبرني احمد بن مسعود وابن عباس في صحبة عن عبيدة بن عيينة عن الزهري وغيره قال ابو
قال فيه ابن عيينة وحده فاقضوا وقال السني لا اعلم روى عن الزهري فاقضوا لابن عيينة وحده واخطأ قلت
في كل ما قالوا فخره رواه احمد بن مسعود عن عبد الرزاق عن عمر بن الزهري به وقال فاقضوا ورواه البخاري في كتابه
المعروف في الادب عن حديث الليث عن الزهري به وقال فاقضوا عن حديث سليمان عن الزهري به نحوه ومن حديث
الليث عن يونس عن الزهري عن ابي سلمة وسيد عن ابي هريرة كذلك ورواه ابو نعيم في المستخرج عن ابي داود
الطحاوي عن ابن ابي ذئب عن الزهري به نحوه فقد تابع بن عيينة جماعة فان قلت بل فرق بين اتوا وبين فاقضوا
في الاستدلال قلت استدل باتوا من قال ان الذي يدرك المأموم هو اول صلوة واستدل بفاضة من قال انما
يدركه هو اخر صلوة وقال صاحب التفتيح والصواب عدم الفرق فان القضا هو الاتمام في عرف الشافعي قال ابن
تعالى فاقضوا فمناسلهم وقال فاقضيت الصلوة هم وان كان ادركه في التشهد شئ اى وان ادرك الامام
حال كونه في التشهد فادى سجود السواك اى فادرك الامام حال كونه في سجود السواك هم وبني عليها الجمعة شئ

اسمى بنى على صلوة الامام المجتعة سنهه يصلي ركعتين هم عنه هاشم اسمى عند ابن خلدون والى يوسف بن وقول
 ابن التندب هو قول النخعي والكل بن عينية وحماد وادوم وقال محمد بن ادرك مع ش اسمى مع الامام هم اكثر الركعة الثانية
 ش ارادوا اكثر الركعة الثانية ادرك في الركوع هم بنى عليها المجتعة ش اسمى على صلوة الامام المجتعة يعني يصلي ركعتين هم
 وان ادرك اقلها ش اسمى اقل الركعة الثانية بان ادرك بعد ركوع الثانية هم بنى عليها الظاهر ش يعني بنى على الركعة
 التي صلها الامام صلوة الظاهر يعني يصلي اربع ركعات وبقول محمد بن ادرهم بن زفر والشافعي واما جده محمد بن احمد
 وجعل النووي قول ابن يوسف معهم وهو غلط وقال النووي في شرح المذهب وان ادركه بعده رفع الامام راسه لم يدرك
 المجتعة بخلاف غيرهم وفي كيفية نيته بوجان احد هاتين يوسى الظاهر لانه الذي يوديه واصحهما يتطع الروابي في الحكيمة يتو
 المجتعة موافقة الامام قلت بعد ان يصلي الظاهر نيته المجتعة وهذا لو نوى الظاهر في الابتداء لا يصح وعند احمد على ما اختار والكل
 يوسى ظهر ولو نوى المجتعة لا يركع ويصلي ركعتين حتى يخالف الامام فان قلت ذكر في المنافع والحواشي انه يوسى
 المجتعة بالاجماع قلت فهو محمول على اتفاق اصحابنا فكيف يكون اجماعا وفيه خلافا لا شافعية والحنابلة فان قلت كيف
 جعل الركوع اكثر الركعة الثانية قلت لان الاصل في الصلوة الافعال واكثرها هو الركوع والسبب فان قلت لم نقل
 المصنف وان ادرك معه الركعة الثانية فقلت لعلنا يتوهم انه اذا ادرك القيام مني عليه المجتعة والا فلا فيكون هذا بيان
 ثلث مسائل وهي ادركه في اليوم قبل القوة وفيه بعد القراءة وفي الركوع وبيان انه لو ادركه في القوة لانه يوسى
 على المجتعة هم ادرك الاكثر والسبب الذي يأتي به مع الامام لا يتدبر به لانه مجتعة من حيث ما يكونه مجتعة من جفا مقبلا وما وجد
 شرح الكافي في الركعة التيمية والجمعة والامام وانما يكونه ظهر امر من حيث ما يكونه عارفا عدم من الشرائط فيما يقتضي جماعة والامام هم لغوات
 البعض لشرائط في حقته ش اسمى في حق هذا الذي ادرك المجتعة وهو الجماعة والامام كما ذكرنا هم فضيل بعاش اسمى انما يكون له يصلي
 اربع ركعات هم اعتبار الظاهر ش اسمى يتبره اعتبار الجانب الظاهر وبقية الامم لا ش تفصح به سنهه ههنا لا بد واليم زائدة فقل هذا
 يرتجزان يكون من الحلية وهو الحلية وان يكون من المحل هو القوة والحركة وعلى كل حال وزنه مفعلة هم على الركنين
 ش وهما اللتان الكافتان للامام هم اعتبار المجتعة ش اسمى نظر الجانب المجتعة والى اصل انه يعين بالشبهين لزوم الصفة
 الاولى رواه الطحاوي عن محمد كما هو لازم الامام وفي رواية العطية ليلزم الصفة الاولى لانها ظاهر من حيث فلا يكون
 الصفة الاولى واجبة وقبل وجوبها لا حيداط قلت فقال السرخسي هذا لا حيداط لا معنى له فانه ان كان ظهرا فلا يكتمه
 بنها على تحريمه عند المجتعة ولهذا لو دخل وقت العصر وهو في المجتعة ليتقبل الظهر والائسنة على تحريم المجتعة وان
 مجتعة فالمجتعة لا يكون الربعا وفي الرغبتا في روي عن الشيخ الامام الزاهد ان الفضل الكبير ان قال لمحمد ليصير صوريا

عنه ما قال

محمد بن ادرك

مع اكثر الركعة

الثانية بنى

عليه المجتعة

وان ادرك

اقلها بنى عليها

الظهر راسه

جمعة من ظهر يومه

لفوات بعض

الشرايط في حقته

فيصلي اربع

اعتبار الظاهر

ويصل للمحاة

على رأس

الركعتين

اعتبار المجتعة

لأنه يجوز فيه الجمعة وقد جازت به الآثار وفي الحقيقة مسأله قد اوردك الامام يوم الجمعة في التشهد صلى الربا بالكلية الذي دخل معه
 ولم يجز به خلافه وقد كانت طائفة من لم يدرك الخطبة تعلى اربعاً روى هذا القول عن عطاء وس وكحل ومجاهد بن جعفر عن عمر بن
 انوات الشتر وهو الخطبة في حقه قبل المان سيزن ان من لم يدرك الخطبة صلى اربعاً وهو قول ابن كمال قال ليس هذا مني
 هم ويقترأ في الاخيرين من ابي ويلقأ ما يجوز في العملة في الركعتين الاخيرتين للذين يصلحوا هذا المسمى في الاستيعاب
 هم لا تحال الفعليه من ابي لا تحال كون ابي الركعتين افعالا وذكر ان فيه شيعين فكان في ذلك حال الدليلين هو
 اولى من افعال احدهما وهو لما ش ابي وثانيه في ابي يوسف هم انه ش ابي ان هذا المذكور لا تعلق اركعة الثانية
 هم يدرك الجمعة في هذه الحالة وهي الحالة التي اوردك الامام فيها من حتى يشترط طيئة الجمعة حتى تنويز في غير ما
 لا يلحق هم وهي ركعتان ولا وجه لما ذكره من ابي لا وجه لما ذكره محمد بن قولة لا يتقدم وجه ظهر من وجه الى آخره
 هم لا تحال ابي لان الجمعة والظهر هم نفسان من حقيقة وكمالات الجمعة ركعتان فيشترط طيئتهما لا يشترط في الظهر
 والظهر اربع ركعات فالظاهر خلاف الاثنين فاذا كان كذلك هم فلا ينبغي استصحابها على تحريم الاخرى من اختلافات
 بينهما من قلت فيما ذكره تحريم الجمعة مع عدم شرطها وذلك ما سألته وجوابه في حق الامام حين وجوده
 حتى يسبق كما في الفقرة فان قلت ذكرنا صنف قوله عليه السلام ما ادركم سجداً وما فاكم فاقصوا قلنت وهو حديث
 صحيح في هر من الناس لال ابي حنيفة وابي يوسف فاجابته لبع ذلك وما انه يدرك الجمعة اقلت لان من
 ذلك لا يجوز الاستدلال على مطلوب واحد بالمتقول والاعتقالات بل هو اقوى او يقول كان الاول استدلالاً على انا
 كان الذي اوردك اكثر وذلك تنفق عليه في الاستدلال اما قاطع اعم جميعاً لكون حديث يدل على الخطأ والاشك
 لهما ايضاً لا ينافيه وهما بحث ذكره الشرح فقال السفنا في وجع من خالف اراوس خالف ابا حنيفة واما ما يوف
 في المسئلة المذكورة ماروى الزهرى باسناده عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ادرك
 ركعتين من الجمعة فمعه اركعة وايضاً فيهما ركعة اخرى وان ادرك جالساً صلى اربعاً وقال الامام في الشيع
 ابو نصر البغدادى وذكر الدار قطنى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ادرك الامام جالساً قبل ان يسلم فقد
 ادرك العملة وقال صاحب الدرية لهم ابي محمد ومن جاءه في المسئلة المذكورة ماروى الزهرى باسناده عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ادرك ركعة من الجمعة فيصيف اليها ركعة اخرى وان ادركهم جالساً
 صلى اربعاً وقال الاكل ايضا يعني ما ذكره صاحب الدرية ثم اجابا السفنا في لقوله قلنا لا يصح التعاقب بهذا
 الحديث لان لفظ الجمعة مع قوله وان ادركتم جالساً صلى اربعاً انما قلعه ضعفاً لصاحب الزهرى كذا قاله الحارثي

وقيل في الاخيرين

لا احتمال الفعليه

وهذا المسمى

للجمعة في هذه

الحالة حتى يشترط

بنية الجمعة وهي

ركعتان ولا وجه

لما ذكره لهما

مختلفاً في ابي

احدهما على تحريم الاخرى

واما النكاح من اصحابه كعم والاذاعي واما ركعة من الركعتين من اول ركعة من صلوة فمقدار ركعة فاما اذا ادرك ما دونها فما حكمه فهو مسكوت عنه فكان متوقفا على قيام الدليل وقد قام وهو ما روى من قوله عليه السلام ما ادركتم فصلوا بالحديث واجاب الترمذي بما قاله السفناقي وزاد قوله والحيث المذكور في السيرة كما قال سمع عن الزهري ما روى في الجملة لم يتج الا من الصلوة ان ادرك منها ركعة فمقدار ركعة وان ادرك ما دونها صلى اربعاً ولو كان عنده نص في الجملة لم يتج الى الراي وابن صحيح عن النبي عليه السلام قوله وان ادركتم جلوساً فمقتاه ادركتم جلوساً بعد الصلوة قبل الانطراف لانه لم يقل في الصلوة واجاب الامل وصاحب لدراية ايضا باذكاره السفناقي وكل منكم لم يجزالي حيث وقد بعضهم بعضاً وليس في ادب شراح كتب المصنوعة على الاحاديث النبوية فقولوا باسمه التفتيح هذا الحديث لرققتهما رواه الدارقطني من حديث ياسين بن حماد عن ابن شهاب عن سعيد بن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك الركوع من الركعة الاخرة يوم الجمعة فليصنف اليها اخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخرة فليصنظر لهما ويا سيبين ضعيف متروك وانهما رواه الدارقطني ايضا من حديث سعيد بن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك الركعتين يوم الجمعة فمقدار ركعة فليصنف اليها اخرى وان لم يدرك ركعة فليصن اربع ركعات وهذا ايضا من رواية ياسين بن شهاب عن سعيد بن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ادرك من الجمعة ركعة فليصن مثل اللفظ الاول وسليمان متروك وانهما رواه الدارقطني ايضا من حديث صالح بن ابى الاحقر عن ابى سلمة بن حماد نحو الاول وصالح ضعيف وانهما رواه اربعاً حذفتنا محمد بن السفناخي ابو محمد بن جبيب عني ابى ذئب عن الزهري عن ابى سلمة بن سعيد بن السبيعي عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ادرك من الجمعة ركعة فليصن اليها اخرى ومحمد بن جبيب متروك ورواه الدارقطني ايضا من رواية الهادي بن رطاة وعبد الرزاق عن عمر الزهري عن سعيد بن ابى هريرة كذلك ولم يذكر واكلم الزيادة التي فيه من قوله ومن لم يدرك الركعة الاخرة فليصنظر لهما لا بدوه باذكار الركوع واحسن طرق هذا الحديث رواية الاوزاعي على ما فيها من تليس الوليد وقد قال ابن جنان في صحيحه انما كلما معلومة وقال ابن اسبلة جاتر في العلل عن ابي اسحق لم يدر الحديث ولم يدر في اخره عن غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديثه : او دين لم يدر عن سعيد بن مسيب عن ابى هريرة وفيه يحيى بن راشد البرادعي وهو ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديثه غير محفوظ وروى عن يحيى بن سعيد الاضرعي انه بلغه عن سعيد بن مسيب قوله : هو اسبلة في باب وفي هذا الباب عمر بن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني عن حديث شعبة حديث يونس بن يزيد عن الزهري

واذا خرج الإمام

يوم الجمعة ترك

المسافر الصلاة

والكلام حتى يفرغ

من خطبته فإذا

وهذا عند الصلاة

وقالوا يا بن الكرم

أذا خرج الإمام

قبل أن يخطب

وإذا أتى قبل أن

يكمل كراهة

للإخلال بفرض

الاستماع والسماع

هنا يخرج في صلاة

لا ينفذ عند ذلك

قوله عليه السلام

إذا خرج الإمام

فلا صلاة ولا كلام

وأما قوله من صلاة الجمعة فوجه ذكر الأثر في وقال مروى في جوابه زاد في بسوط عن أبي الدرداء عن النبي عليه السلام
 أن قال من ذكر الإمام في الجمعة يوم الجمعة فله أجر كذا الحديث انتهى فقلت هذا ليس أصله لا ذكره أحد من أئمة الحديث ولا يجب
 من الأثر في ذلك أن يخطب كذا حديثي عليه السلام وإذا خرج الإمام يوم الجمعة من غير أن يخطب يعني إذا خرج من منزله ومن بيت الخطابة
 لأجل الخطبة ويقال له إذا خرج وجهه صعوده على المنبر من ترك الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته من غير أن يكمل
 ويقيم بالكلام لأن الصلاة في غير الوقتين كره بالإجماع إني صلاة لا تقطع من قال رحمه الله إني إني قال المصنف
 إذا خرج الإمام إلى مناسك كلام القدر في وأشار المصنف بأن هذا قول في حقيقته وقال هم وهذا من القول هم لا ينفذ
 من إني وإني كره من كراهته الصلاة والكلام وقت نزع الإمام على حقيقته واشتغافه على قوله قبل الصلاة كره
 كلام الناس السجود والتسبيح والتكبير وقال بعض كره ذلك الأول صح وعند الشافعي قيل يسهل بيته في مسجد في حال الصلاة
 وبه قال أحمد وقال ابن المنذر اشتغاف من دخل المسجد بالإمام يخطب فقال الحسن بن علي بن فضال كره من وبه قال كره من
 والمغيرة والشافعي وابن جنبل وأما في الإثبات والاعتناء من المحدثين وعندنا بحسن الحديث قال ابن المنذر وبه قال
 وصالح وخود وقتامة والشافعي قال ابن جنبل أن شئت كره من شئت جلست قال لا لا داعي لذلك كره من وفيه من يخطب
 والإمام يخطب بعد ولم يكره من أن لم يكن ركعها إذا دخل المسجد وقال ابن بطال في شرح البخاري والمنع قول الجمهور
 من أهل العلم وذكره من إلى شيبه عن عمر وعثمان وعلي بن عباس رضي الله عنهم وقالوا ولا بأس بالكلام إذا خرج
 الإمام قبل أن يخطب من وبه قال الشافعي وأحمد وفي جوامع الفقه عند أبي يوسف إباح الكلام عند جلوسه إذا كان
 وعند محمد لا إباحة وتقول قبل أن يخطب تعليق بقوله لا بأس بالكلام لا يقول له إباحة للمعنى هم وإذا نزل قبل أن يخطب
 من إني لا بأس بالكلام أيضا إذا نزل الخطيب من المنبر قبل أن يكمل الصلاة من لأن المكره في الإخلال بفرض الاستماع
 من إني لأن كراهته الكلام لأجل الإخلال بفرض الاستماع الخطبة وعندنا خروج قبل الشروع في الخطبة وعندنا من قوله
 قبل شتمه وعدة في الصلاة لا يلزم ذلك من ولا استماع هنا من إني ولا استماع للخطبة في الصلاة كذا الحديث من
 بخلاف الصلاة لأنها قد تمتد من إني قد تطول في الإخلال ولا يمكن قطعها بخلاف الكلام لأنه يمكن قطع
 متى شاء من ولا في حقيقته من قوله عليه السلام إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام من لم يتعجل منه من الشرح لم يزل
 بهذا الحديث غير الأثر في قال مروى في جوابه زاد في بسوط عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن قال إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام فقلت هذا يخرج نوحا ولهذا قال البيهقي رحمه الله فاحش ما هو من كلام
 الزهري رواه مالك في الموطأ عن الزهري قال خروج لقطع الصلاة وكلامه لقطع الكلام وعن مالك إذا زاد من حديث

[illegible]

أوجب عليهم بحضوره في الوقت فلا يخطئ عظم تأخير النداء وماذا لم يكن للنداء قبل الزوال معنى وقال السرخسي ينبغي ان
يعزم النبي والشارع قبل الزوال ايضا اذ كان منتهى له بعد اعلان الجاسية كفوت عليه صلاة الجمعة والاصح ان المقية هو الذي
شئ اى ان الزوال هو اى اذا كان بعد الزوال يحصل الاخطام به شئ اى ان الزوال هو اى اذا كان بعد الزوال يحصل الاخطام به شئ اى ان الزوال هو اى اذا كان بعد الزوال يحصل الاخطام به
واستحق بها في الوقت الميسر والاصح ان كل اذن يكون قبل زوال فذلك غير متخير ولا يقيد بول الا اذن بعد زوال الشمس
سواء كانت على الغيب او على النور قلت هذا الذي ذكره مولانا رواية الهندية وهذا هو الحق واطوهم واذا فرغ من خطبة اقاموا
شئ اى اذا فرغ الامام من خطبة اقاموا الصلوة كسائر الصلوات المفروضة ولو سمع النداء قبل الانتهاء اذا خاف فوتها
الجمعة تتركه بخروج وقتها مكتوبة بخلاف الجمعة في السائر الصلوات فروع لو خطب احد وصلى غيره وجاز عندنا وهو قول
مالك واحمد واحد وتولى الشافعي واحمد وصلى غيره وجاز عندنا وهو قول مالك والشافعي واحمد واحد وتولى الشافعي واحمد وصلى غيره وجاز عندنا وهو قول
لا يصح في احد الوجهين للمأجلة وكذا انعكس كلمات الخطبة بان صلى على النبي عليه السلام ثم خطب حمدوا شئ على الله في احد
الوجهين عندهم وفي المبسوط يستحب القوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن ابن خزيمة انه كان اذا فرغ المؤمن من اذنه
ادار وجهه الى الامام وكان ابن عمر والنسائي يلقان الامام اذا خطب وهو قول شريح وعطاء بن رباح والاوزاعي والنووي
وسعيد بن جبير والشافعي واحمد وسحاق قال ابن المنذر وبذلك الاجماع قلت لكن اليوم يستقبلون القبلة للروح في تسوية
الصفرات كثرة الزحام وقال النووي يكره في الخطبة ما يفعله الخطباء من اللق بلسيف على روج المنبر في صعوده فانه
برئته لا يصل له وكذا الدعا على المنبر قبل جلوسه وكذا المجازعة في السلطين الدعاء لهم وكذا كذبهم في توليهم السلطان
العالم العدل واجمعوا ان الفاقة بالحد في الجمعة وفي التفتة وغيرها لا يقرأ فيها قديرا يعرفوه في النظر لانها بال سنة وان
قرأ في الجمعة اذا جازك المتفقون كان حسنا تيركا بالنبي صلى الله عليه وسلم والواجبة عليها كدعوة ليجوز ما في الروايات
واهمام العامة ان ذلك بطريق التهمة والوجوب في الروايات والواجبات في لباس الخطبة والدخول الامام اذ لم يفرغوا
وقال الفقيه ابو جعفر لا بأس به اذ لم يقرأ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ منها وهو قول مالك وقال قتادة في خطبهم الى
جلسة وقال الاوزاعي خطبهم الى الجسدة وقال الشافعي والشافعي اليها واحد او اثنين لا بأس به وذكره الكثير من
يكرهه الى الصلابة لا يفرغ من خطبة من احسنه باؤهم وقال ابن المنذر لا يجوز شئ من ذلك لان الشغل في الخطبة
والكثير مكره وذكره ذلك ابو هريرة وابن المسيب وعطاء بن مسلمة والذين لا ناموا من قبل القبلة عند انقضاء
لكل اسمع الخطبة والدعاء الحمد قال الكلبي ان اصحابهم ان الدفوفه فتمثلت خلفوا في الصف الاول كان احد بابا يسجد
يرود ان الصف الاول ياتي بالخطبة ورواية لانهم كانوا يمتنعون العامة من دخول المقصورة وكان في ذلك احترامه فخصية

ولا يصح ان

المعبر هو الاول

اذا كان ذلك

بعد الزوال محمدا

الاعلام

واذا فرغ من

خطبته اقاموا

الصدق مولانا في المسجد الجامع وعن أبي بكر بن أبي عمير انه قال هذا فليس يحتاج الى سبعين شكلا كذا روى ولكن تصعد قورا
 قبل ان تدخلوا المسجد وبعد الخروج منه وعن ابن المبارك قال يعجبني ان السائل اذا سأل لوط بن عبد الله تعالى لا يعطى له
 شيئا لان الدنيا وتساها حينئذ فاذا سأل لوط بن عبد الله عظم ما حقه فاما يعطى له رجزا قال البصير الشهدان السائل اذا كان
 لا يريد من يدعي الصلوة ولا يخطي رتقا ولا يلائس الحافا ولا يلائس لاهره لا بد له منه فلما باس السائل فالا عطاء ينفق في العجبي
 يستحب لمن حضر الجمعة ان يعطى من يدعي ومن طيبان وجده وليس حسن شيئا به ان كان له ولا يستحب شيئا بالبعين وكره
 الغزالي وابو الطالب المكي لبس السواد وخالفهما المارودي لانه عليه السلام خطب وعليه عمامة سودا ودخل مكة يوم افتتح
 وعليه عمامة سودا وعلى علي بن ابي طالب بن عرفة عمامة سودا يوم قتل عثمان بن عفان واحد بنو العباس لبس السواد وثما
 لهم لان الرأية التي عقدت للعباس يوم الفتح ويوم حبر كانت اسود

باب صلاة العيدين

شرح ابي ابيان في صلاة العيدين الفطر والاضحى وفي بعض النسخ باب العيدين على حذف المضاف لعدم
 التلبس ورويه النسائي عن ابي ابيان عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا صلاة الا بعد الفجر
 سوى النخلة فانها مشرفة على الجمعة لا يجوز الصلوة بدونها مستحبة في العيد يجوز صلاة العيد بدونها لكن تنسب الى الاناس
 شيئا السنة وايضا خطبة الجمعة تقدم على الصلوة ويؤخر خطبة العيد عنها فلما قلنا في وقت جاز ولا تعاد بعد الصلوة ولا
 في صلاة العيدين قالن والاقامة ويستكره ان في حق التكليف فان صلاة العيدين يجب على من يجب عليه صلاة الجمعة ولما
 وجه تقديم الجمعة على العيد فلو جهل في نفسه ما بالفريضة وكثرة وتوهم انهم احل العيد عودا لانه مشتق من
 عاد ويعود عودا وعود الرجوع قلت الواو والسكونها وانكسار ما قبلها كالميزان والقياسات من الوزن ولوقت ويحج على
 اعياد وكان من حقهم ان يحج على اعياد لانه من العود كما ذكرنا ولكن جميع باليار للزومها في الواحد وجميع باليار للزومها
 بينه وبين اعياد الخشب وسميا عيدين لكثرة عوائد اعيادها وقيل لانهم بعد دون ليد مرة بعد اخرى وهو من الاسرار
 الغالبة على يوم الفطر والاضحى والاصل فيه حديث الشرة قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فلما
 المدينة يومان ليعيونا فيها في الجالية فقال عليه السلام قدمت عليكم قدمت عليكم ولكم يومان ليعيونا فيها في الجالية
 وقد ابد لكم العيد من اعياد يوم النحر ويوم الفطر ورواه ابو داود والنسائي والبيهقي وقال البغوي حديث صحيح واول
 عيد صلوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ومنها فرض ركوة الفطر ونزلت فريضة
 رمضان في شعبان وحول القنطرة وبني بعاث سنة من في شوال وتزوج على ربه بفاطمة ثم من وجب صلاة العيدين

باب
 صلاة العيدين
 وتجب صلوة
 العيدين

على كل من يجب عليه صلاة سنة شارب هذا إلى ان صلوة العبد واجبة كما رواه الحسن عن ابن خزيمة وذكره الرواية في
 وذكر الكرخي انها تجب على من يجب عليه الجمعة وفي القبية هي واجبة في صحيح الروايات عن اصحابنا قال تاج الدين هو
 الصحيح في الميوط الاصح انها واجبة وفي الرغبة في كذلك وفي جوامع الفقه وصنية المعنى انها واجبة وفي المفيد هي
 وفي البدائع هو الصحيح وفي مختصر إلى موسى الضرير هي فرض كفاية وفي الغرر هي فرض كفاية وفي القبية هي
 فرض واطلق وتام ما كنت والشافعي هي سنة مؤكدة وقال الشافعي ايضا تجب صلوة العبد على كل من يجب عليه الجمعة
 وهذا منه يقتضي ان يكون فرض عين لان الفرض والواجب عنده في غير الحج واحد وهو خلاف الاجماع ولهذا اكلوا
 فيه وتام ابن العربي في المعارضة لا اعلم احد قال انها فرض كفاية الا الاصحط من ابن الشافعية قلت ظاهر من ذهب
 احدا منها فرض كفاية وذكر عنه في المعنى وقال في جوامع الفقه هو قول ابن ابي ليلى وقال امام الحرمين قال به طائفة
 مع الاصحط قوله على من يجب عليه الجمعة شبيه إلى انما لا تجب على العبد والمساقر والمرضى كما الجمعة قال قلت في
 ان تجب عليه الجمعة مع ان مولاه يتيما لم يظهره بنجام الجمعة وبنينا ليس كذلك قلت نعم كذلك الانما لا تجب عليه
 مع الاذن ايضا لاننا في الاذن انما لا تجب عليه في الحال في الاذن كمن قبله كمن في الحج فانه لا يقع عن
 حجة الاسلام وان حج بان مولاه كذلك العبد اذا حث في ميمنة كغيره المال باذن المولى فانه لا يجوز لانه لم يملك الا
 وقال الشافعي لا يشترط انما لا يشترط جماعة حتى يجوز ان يصل العبد العبد والمساقر والمرأة والمفرد حيث شارب واما الشافعي
 لانما فاته فاشبهت صلوة الاستسقاء والمسنوف قال في القويم وهو رواية عن احمد كقولنا وفي الجامع الصغير
 عيدان اجتماع في يوم واحد فالاولى سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما لما ذكر المصنف ان صلوة العبد عين
 واجبة اراوه بلفظ الجامع الصغير ليدل على انها سنة عند محمد قال شمس لا كمنه السنخسي اشبهت المذهب فيمائل
 هي واجبة ام سنة فالما كور في الجامع الصغير شارب انها سنة لانه قال هم عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول
 سنة والثاني فريضة شارب وهو تخصيص على السنة قال والظاهر انها سنة ولكن من سأل المدين احدي هدي
 وبركنا سئل وقال شيخ الاسلام والصحيح ان سنة مؤكدة وقال السنخ في كل موضع فيه نوع مخالفة بين رواية القدر
 والجامع الصغير لفي لفظ الجامع الصغير ومخالفة بين طائفة وهي اطلاق الواجب على صلوة العبد لفظ العدد
 والاطلاق السنة في الجامع الصغير وتبعه في هذا الكلام صاحب النهاية ثم اكل كذا قلت لم يتعرض للقدر
 في مختصر والى الجواب ولا إلى السنة وانما قال ويصل الامام بالناس عتقين كثير في الاولي كمنه الاقتراح و
 ليس في لفظ الجامع الصغير لاما ذكرنا ثم المراسن اجتماع العيدين ههنا اتفاق كون يوم الفطر ويوم الاضحي

على كل
 من يجب عليه
 صلوة الجمعة
 وفي الجامع الصغير
 عيدان اجتماع
 في يوم واحد
 فالاول سنة
 والثاني فريضة

وجه الثاني قوله
 صلى الله عليه وسلم
 في حديث آخر
 رسول الله صلى
 عليه وسلم قال لا تقطع
 والاول اختصيته
 سنة لوجوبه بالسنة
 ويستحب يوم الفطر
 ان يطعم الانسان
 قبل الخروج الى المصلى
 ويفتسل

صلى الله عليه وآله وسلم فذلك حقه مما لم يخطب فيه على ذلك وجعل الاجابة ان الامام اذا اراد ان يستأذنوا عن الوجوب من
 الاجابة ايضا وفيه ما لا روى عن ابن عباس ان امراؤكم في ليلة الفطر يذبحون على كل ايام رمضان قبل المدا بالامانة
 التعليم قبل امراؤكم في ليلة الفطر العبد وتبلى في قوله تعالى فصل لربك وانحر ان امراؤكم في ليلة الفطر العبد التوبخ بالامر ووجوبها
 ش وهو كونه سنة هم قوله عليه السلام في حديثه لا اعلى سواك غير من قال لا الا ان تقطع ش حديث الامام في اخره
 البخاري وسلم في الايمان عن طلحة بن عبيد الله قال جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع
 روى صوته ولا تقطع يقول حتى في من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو ليس عن الاسلام فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة فقال له على غير من قال لا الا ان تقطع وجوبا شهر رمضان
 قال بل على غيره وقال لا الا ان تقطع وذكر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكوة قال بل على غيره قال لا الا ان
 تقطع قال فاذا رجع الرجل وهو يقول ولا تقطع ولا تقطع من قال لا الا ان تقطع من قال لا الا ان تقطع من قال لا الا ان
 صدق قوله عقيب سواك عقيب حوالا على قوله الا ان تقطع تبش به الطاهر والواو عليه السلام ان اصحابه يطعموا
 فادعت احدنا في الطاهر والاول اصح ش واذا بالاول وجوب صلوة العبد وشار هذا الى انه الضامن لقول
 بالوجوب هم وتسميته سنة لوجوبه بالسنة ش هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال اذا كانت صلوة العبد واجبة
 فكيف نقول انها سنة ولقوله بالوجوب ان تسميته محمد صلوة العبد سنة مع كونها واجبة لاجل انها ثبتت بالسنة ومن عليه
 عليه السلام عليها من غير ترك وفي الحديث عن ابى يوسف انها سنة واجبة اى وجوبها طاعة مستقيمة هم ويستحب في يوم
 الفطر ان يطعم الانسان قبل ان يخرج الى المصلى ش وبه قال مالك والشافعي واحمد لما روى البخاري في صحيحه عن
 انس كان سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تغدوا يوم الفطر حتى تأكلوا فمات وقال انس قبل ما يخرج من سأل رسول الله صلى الله
 وآله وسلم يوم الفطر حتى يأكل ثمات ثلثا او حسبا او سبعا او قل وانك لم تجد ان يكون وترا وهو يقول فقما راى الامام وكان
 ابن عمر لا يأكل يوم الفطر حتى تغدو وقال ابن مسعود ان ثلثا او حسبا او سبعا او قل وانك لم تجد ان يكون وترا وهو يقول فقما راى الامام وكان
 ان يأكل يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى وكان ابن عباس يحب عليه وعن سعد بن السبيكان ان انس بن مالك
 تبلى الغد في يوم الفطر فيغتسل فتنصب الماء فيستحب في يوم الفطر ان يغتسل وبه قال عطاء وعامة وعروة والنفسي
 والشعبي وابراهيم التيمي وقادة ومالك والشافعي واحمد واسحاق وابن المنذر وعن الشافعي ان السنة كالمجبة وكذا في
 ونهاية المطلب في المدة تغسل العبد بطلوب ون غسل المجبة وفي الذبيرة لما كان الذي ينخفض عن المجبة في الوجوب
 وهو وقت البرودة وعدم انتشار الروح الا ان غط غسله عن غسلها وفي المجاهير يغتسل بعد الغفران فعل قبله اجزاء

فان قلت جعل الصلوة الاعتدال هنا مستحبا وفي الطهارة سنة قلت اخلفت عبارات الشافعي في بعضها جعله مستحبا
وفي بعضها سنة والصحيح انه سنة وسماه مستحبا لا مستحبا على المستحب ثم دلتك شئ بالنصب ايضا لان العلة التي لا قبلها
غريبا لا اعتدال والصلوات في الجمعة في صلوة العيد وفي السنن حين في سبيل ما قد روي عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال الغسل يوم الجمعة على كل مقلع والصلوات ليس من الطيب ما قد رهم وتطيب شئ بالنصب ايضا
يستحب في يوم الفطر ان يتطيب بطيب له رائحة ولا لون له كالنور والمسك حلل للرجل وقد غلط من قال نجا منه ثم
لماروي انه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل ان يخرج الى المصلى شئ هذا دليل قوله ويستحب في الفطر ان
يطعم قبل ان يخرج الى المصلى وقد روي عن البخاري من حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغزو
يوم الفطر حتى ياكل تمرات وقد ذكرناه عن قريب ثم وكان يغتسل في العيدين شئ هذا حديث آخر دليل قوله ولا يغسل
رواه ابن جبرين حديث الفاكهين سعد وكانت روي عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الفطر
ويوم النحر والفاكهين سعد يامرهم بالغسل في هذه الايام ولا يعرف للفاكهين سعد غيره الحديث وروي عن ابن جبرين ايضا شئ
ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحية ثم ولا شئ اي ولان يوم العيد
هم يوم الاجتماع فيفسد فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة شئ اي كما سن في يوم الجمعة هم وليس شئ بالنصب ايضا
اي ويستحب ان لا يغسل من احسن ثيابه شئ جديد كان او غسلا هم لان عليه السلام كانت له ربة ثياب فكان او صوته بها
في الايام شئ هذا الحديث غريب لكن روي البيهقي عن طريق الشافعي اخبرنا ابراهيم بن محمد الاسلمي اخبرني جعفر بن محمد
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل يوم الجمعة في كل عيد وروي البيهقي عن حديث جابر بن
عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل في العيدين في الجمعة قوله ثيابا لا ضافة ويجوز ان يكون بالصفة وكذا
الكلاب في روضة والفكاك فتح الفار والون حيوان يتخذ من جلده الفواكه السحاب الجرة بالسكر الحار الملعقة وقع الباري
برويان والجمع جرو يقال برود جرو حرة بالاضافة والصفة عن عمر انه خرج في يوم فطر او اضحى في ثوب يغسل بمشيهم
صدقة الفطر شئ بالنصب ايضا علقا على قوله ان يطعمهم اغنا الفقير شئ اي لاجل انما لا تقولوا عليه السلام اغنهم
عن المساكين في هذا اليوم ويروي عن الطيب رواه الدارقطني والبيهقي من رواية ابى عن نافع عن ابن عمر في رواية اخرى
اغنهم عن الطواف في هذا اليوم ويروي البخاري وسلم ابو داود والترمذي والنسائي من حديث بن عمر قال انما روي
صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر ان يودع ما قبل خروج الناس الى الصلوة هم يتفرق قبله للصلوة شئ اي للصلوة بعد لان
الفقير تشتغل بالسؤال واليطوف ويشغل قلبه بالتحصيل فاذا اعطى شئ من ذلك يفرغ قلبه لاجل الصلوة ثم ان الصلوة

ويستحب ان يتطيب
لما روي انه عليه

عليه وسلم

كلن يطعمه يوم

الفطر قبل ان يخرج

الى المصلى

يفتسل ويغسل

ولا يذبح يوم الاحقاع

فيسري في الفطر

والغسل كما

في الجمعة وليس

احسن ثيابه

لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

كان له ربة ثياب

يلبسها في يوم الفطر

صدقة الفطر

لفقير لا يفرغ قلبه

للصلوة

أنه كبر في الأصح وولن الفطر وعليه شأنا بما دارا النهرو في عامة الكتب بخلاف في الجهرية في طريق المصلي لاني نفس التكبير
ومعنى قوله ولا يكبر لى جهره عنداني حقيقة كما ذكرنا وما في بسره كما في سائر الايام وهو رواية المصلي عن أبي يوسف وذكره
المريضي قال لا يسجد في مثل الظل والى ثم لا يقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي وفي رواية لا يقطعها لم يقطع التكبير
العبد ذكر في المحيط واختلف اصحاب الشافعي في انقطاع هذا التكبير فقال المرئي كبر حتى يخرج الامام وقال ابو الطي
يفتتح الصلوة وعن الشافعي في القديم حتى ينصرف من الصلوة وشك في الاصح وبجهرته في الطريق اجماعا وكان ابن عمر
صوته بالتكبير في العيدين وروى ذلك عن علي بن ابي طالب اى الماسد الباهلي ثم يكبر عند هاش اى يكبر جهره عند ابي
ومحمد في عيد الفطر اعتبارا بالاصح ش اى قياسا على عيد الاضحى فانه يكبر فيه بهما بخلاف وبه قال النخعي وسعيد بن
جبير وابن ابي ليلى وابن عبد الغزير وابن بن عثمان والحكم وحماد وهاك والشافعي ومحمد وسحاق وابو ثور واخيه البقره
تعالى وتكبر والى على ما حكى ابن عباس بن جابر بن زناد وروى في عيد الفطر بديل عطفه على قوله وتكلموا العدة والى ابا بكر
اكمل الصوم رمضان هم وله ش اى والى حقيقة هم ان الاصل في التثنية الاحقار ش قوله تعالى وذكره بك في
نفسك تشهرا وخيفه وكون الجهر من القول بقوله عليه السلام فيه الذكر النخعي ولانه اقرب من الادب والتطوع والجد
من الريا وقال عليه السلام خير الذكر الخفي لانه لا يدعون الصم ولا غافيا وذكر ابن المنذر عن ابن عباس ش سمع الناس يقولون
فقال يكبر الامام قبل الاقال مجازيا في الناس وفي الحادى مثل النخعي عن ذلك قال ذلك يكبر كما قلت به بخلاف ما جهر
انفا يكبر وقال ابو جعفر والذي عندنا انه لا ينبغي ان يسمع العائنه من ذلك لقلة غيبته في الجرات قال به ما خذهم و
الشعر ورد به ش اى بالجهر بالتكبير هم في الاضحى ش اى في عيد الاضحى هم لانه ش اى لان عيد الاضحى هم يومهم
ش قوله تعالى واذكروا الله في الايام معدودات بار في التفسير لروية التكبير في هذه الايام هم ولا ذلك يوم الفطر
لانه لم يرد به الشيع وليس فيه معناه ايضا لان عيد الاضحى انحصر بكن ابن اركان الحج والتكبير شرع علما على وقتها فقال
الحج وليس في شوال ذلك فان قلت لانهم ان الشيع لم يرد به فان الله تعالى قال وتكلموا العدة وقد ذكرنا عن ابن عباس
ما قاله فيه قلت لارادوا في الآية التكبير في الصلوة العيد والمعنى صلوا صلوة العيد وكبروا الله فيها فان قلت روى ما عن
ابن عباس قال صلى الله عليه وآله وسلم كان يوم الفطر ويوم الاضحى راخصا صوته بالتكبير حتى ياتي المصلي رواه الحاكم والبيهقي
قلت في اسناده الوليد بن محمد وهو ترك الحديث ايضا صحيح البيهقي ورفعه ورواه الشافعي ايضا متوفاه فرور ع نقل
ابو بكر الرازي قال شأنا التكبير جهر في غير هذه الايام لا يسن الا بازار والعدو والاصح معهما لم يقل كذا في الجهر والى
كلما في جميع النوازل وكبر كلما لقي جمعا او بهط ولو كانا تكليفيه هم ولا يفعل في المصلي قبل صلوة العيد ش في بعض النسخ

ويكبر عندهما
اعتبارا بالاصح
ولهم ان الاصل
في التثنية الاختلاف
والشعر ورد به
في الصلاة كونه
يوم تكبير الاكبر
يوم الفطر ولا يسن
في المصلي صلوة
العيد

قبل العيد أي قبل صلوة العيد وفي الذرية ليس قبل صلوة العيد من صلوة كذا ذكر محمد في الأصل أن شارط بعد الفرائض
من الخطبة وقال أبو بكر الرازي مشاء ليس قبلها صلوة سنة ولا إن ذكره إلا أن الكرخي نص على الكراهة قبل العيد حيث قال كره
لمن حضر المصلح أن يقبل قبل صلوة العيد وفي التبريد أن شارط بعد الفرائض من الخطبة ولم يذكر أن شرطه في الجنابة وفيه
خاتمة قال لأنه نسبة الستة فلماذا ان يفعل في ذلك فيفعله في منزله وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول ليس بصلوة الضحى قبل العيد
إلى المصلح وإنما كره في الجنابة وعامة المشايخ على الكراهة مطلقا وعن علي وابن سماعة وجابر بن أبي أنوف أنهم كانوا لا يرضوا
قبلها ولا بعدا وهو قول ابن جرير وسفيان الثوري والشافعي والظاهر في غير ذلك قال أبو سماعة وابن دوي لا يصل قبلها ويصل بعدا
وبه قال علي بن علقمة والأسود ومجاهد والثوري والشافعي والأوزاعي وابن أبي ليلى في الجواهر لا يكره المصلي قبلها ولا بعدا وفي يوم
سكن ذلك عن ابن جبريل المكي وهو مروي في الإجماع وعندنا شبه لا تفعل قبلها في السجدة وتفعل بعدا وفي الغنى قال عطاء
أكونه لا يطوعون قبلها ولا بعدا به لأنه عليه السلام لم يفعل مع حرصه على الصلوة شيئا إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يفعل قبل العيد حرصه على فعل الصلوة وقد روي الأئمة جميعا عن جبريل بن جهم أن النبي صلى الله عليه وسلم
خرج فصلي بهم العيد ولم يصل قبلها ولا بعدا وروي بن جبريل في سننه من حديث عطاء بن يسار عن أبي شقيق أنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل قبل العيد شيئا فإذ خرج إلى منزله صلى ركعتين ثم قبل الكراهة في المصلي خاصة
قال محمد بن مقاتل الرازي وأشار بقوله خاصة إلى أنه لا كراهة في غير المصلي وروي عن علي أنه رأى في المصلي أنما يصلون قبلها
فقال هذه الصلوة لم تكن نفعها على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الصلاة ثم قال كره أن يكون من الذين قال
في حقهم أرايت الذي بيني وبينه إذا صلى وقال أحد منهم في العلم أن الصلاة بعد علي الصلوة قال علي بن أبي طالب
لا يشب علي في حادثة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله خاصة منصوب على الحال من الكراهة والعامل فيه قبل ذلك الحكم في غيره
هم رقبيل وفي غيره عامة شيئا أي قبل الكراهة في المصلي وغير المصلي وهو قول عامة المشايخ كما ذكرنا إذا زاد أن ي
بعدا صلى أربعين أو ثمانين أو مائة أو مائة وأربعين أو مائة وأربعين أو مائة وأربعين أو مائة وأربعين أو مائة وأربعين
إلى منزله كيلا يظن أن الله هو السنة المتواترة ولكن ذكر في فتاوى قاضيهان جواد الطوسي في الجنابة بغير كراهية إذا كان بعد
صلوة العيد من غير ذكر عدم الاستحباب فكذلك أطلق الجواز في التخصة فقال لا نؤجل بعد الغنم ثم الخطبة فلا بأس به لأنه عليه السلام
لم يفعل شيئا أي لم يفعل الصلاة أي لم يصل في المصلي قبل صلوة العيد ولا بعدا وعدم فعله دليل الكراهة وفي فتاوى كره
والأولوا سطح وعيا القنوي وفي الصحيحين عن النبي عليه السلام أنه خرج يوم الاثنين فصلى ركعتين ولم يصل قبلها ولا بعدا

عن أبي
صل الله عليه
لأنه يفعل ذلك
مع حرصه على
الصلوة ثم قبل
الكراهة في المصلي
خاصة وقيل
فيه وفي غيره
عامة لا يصلحة
عليه السلام بفعله

وقال ابو داود يوم الظهر واذا حلت الصلوة مشى قال السفاني من كل لسان المحل الى ان يصلوا قبل ارتفاع الشمس
كانت واما كما جازى الحديث ثلاث اوقات نهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال التاج الشافعي يمتثل ان
يكون من المحل ان يقيم الوجوب ويقيم ان يكون من المحل لان قبل ارتفاع الشمس لا يحل الصلوة قلت الصواب قاله على ان
هم بالارتفاع الشمس مشى ارتفاعها عندنا ايضا وذكر في المحل ان دل وقتها حين يتبين الشمس آخر وقتها حين تلوها
في الارتفاع فاذا حلت الصلوة بالارتفاع الشمس يريد به اذا حل الوقت بالمباح للصلوة وذلك اذا ارتفعت الشمس
ايضاً وبه قال مالك واحمد وكثير من العلم وقال الشافعي اول وقتها طلوع الشمس ولا يجب فيه ما قدره هم وخرجت
الزوال مشى الى الزوال الشمس عن كبد السجاء هم واذا زالت الشمس حرج وقتها لان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان يصلي العشاء والشمس على مخرجها ويحجب مشى قال الزبيدي هذا حديث غريب قال السجزي قال حسن بن سعيد
بن الجوزي شقيق علي بن رومي ابو داود وثنا حديثه جنس ثمانية ابو المغيرة ثنا صفوان ثنا يزيد بن جبير السجزي قال خرج عبد
بن نصر صاحب بني علي عليه السلام في الناس في يوم عيد فظروا نسي فأكفوا الظهار الامام وقال انكنا قد فرغنا ثمانية
هذه وذلك حين يسبح اتمت جواز التسبيح اتمت صلوته الجمعة وهي صلوته الضحية قوله على قديمه كبسرة القاف وسكون ياء
اقبال ثمانية قديمه وقادح اتمت صلوته بعد الزوال وما بعد الزوال بعد الزوال الى الصلوة من الغد مشى ما اقبل
خروج وقت صلوته العيد زوال الشمس بانه عليه السلام ما يخرج الى الصلوة من الغد بانه عليه السلام ودوله جاز
بعد الزوال لم يكن للتأخير عن بعض اذ لا يجوز تأخير ما يكون العذر السماوي ولا عذرهما بما يجوز التأخير سوى انه خرب الوقت
والضعيف في شهر واخرج الى الركبتين الذين جاءوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهدوا بروية العمل في اليوم المكمل
للشاهدين من رمضان بعد الزوال فعند ذلك امر عليه السلام بالخروج من الغد الى آخره ذكرناه الا ان واصل الحديث ما رواه
ابو داود والنسائي وابن ماجه واللفظ لابن ماجه حديث ابن ابي عمير عن ابن عمر عن النسي حديثه عن النبي
الاخبار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا انهم عجلنا بل شوال فاصبحنا حياء ما نرى ركبتين من ثلثها
فشهدوا وعند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا بالاسلام فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعطروا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد وبه
اللفظ رواه الدارقطني في سننه وقال سادة حسن لفظ ابن داود والنسائي ان ركبا جاءوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهدوا انهم راوا
بالاسلام من يوم ان يعطروا واذا اصبحوا ائمه والى صلى الله عليه وآله وسلم وصلى الامام باننا من كعتين مشى الى الصلوة الامام صلوته العيد والاسلام
ركبتين هم كعتين في الاولى لا فتاح مشى الى كعتين في الركبة الاولى لا فتاح وفي كعتين في الركبة الاولى لا فتاح هم كعتين في الركبة الاولى لا فتاح
ثلاث كعتين بعد كعتين في الركبة الاولى لا فتاح ولكن بعد التنازل والتعود في يد في كل كعتين هم كعتين في الركبة الاولى لا فتاح مشى بعد التنازل في الركبة

واذا حلت الصلوة

بارتفاع الشمس لحل

وقتها الى الزوال

واذا زالت الشمس

خبره وقتها الى النبي

صلى الله عليه

وسلم كان يصلي

العيد والشمس على

قديمهم اذ يحجب

ولما شهدوا وابلوا

بعد الزوال امر

بالخروج الى الصلوة

من الغد وحصل

الامام باننا من كعتين

يكفي في الافتتاح

وثلاث كعتين في الركبة الاولى لا فتاح

رسورة ويكبر تكبيرة
 يكبر بها ثم يركع
 في الركعة الثانية
 الركعة ثم يكبر ثلثا
 بعد هاء يكبر الركعة
 يكبر بها هاء
 قول ابن مسعود
 وهو قولنا وقال
 ابن عباس
 يكبر في الركعة
 لا افتتاح وحشا
 بعد هاء في الثانية
 يكبر حشا ثم يكبر

الثلاث يقرأ فاتحة الكتاب ثم وسورة معها من اى ولو اسورة مع الفاتحة وايه طويلة او اثلاث ايات فتيمة هم ويكبر
 ش اى ابن الفراعن ان الركعة يكبر تكبيرة واحدة لاجل الركوع وهو معنى قوله هم يكبر بها ش اى هذه التكبير وهذه الركعة
 من اجل الصلوة هنا حقيقة لقوله تكبيرة فتكون التكبيرات الزوائد في هذه الركعة ثلاث تكبيرات قبل القراءة ومع تكبيرات الافتتاح
 وتكبير الركوع خمسة ثم يركع في الركعة الثانية بالقراءة ثم يكبر في سائر الصلوة ثم يكبر ثلاث بعد ش اى ثم تكبر ثلاث تكبيرات
 بعد الصلوة هم ويكبر الركعة ش اى يكبر تكبيرة رابعة بعد التكبيرات الثلاث لاجل الركوع وهو معنى قوله هم يكبر بها ش
 اى هذه التكبيرات الاربعة في الركعة الثانية ايضا الزوائد ثلاث تكبيرات كما في الاولى فاجل ست تكبيرات زوائد ليرتفع
 يد في تكبير الركوع هم وهذا قول عبد الله بن مسعود ش اى وهذا الذى ذكرنا بالكتابة المذكورة قول عبد الله بن مسعود
 وقوله قال ابو موسى الاشعري وحذلق بن اليمان وعقبة بن عامر بن زبير وابو سفيان الهذلي واخس البصري وخبان
 سير بن النضر وعلاء الكوفة وهو رواية عن احمد وهو رواية عن ابن عباس ايضا ويروى عن جعفر بن ابراهيم بن ابي شبيب عن
 شاذي بن شاذي ان اجمالا عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيبة بين تسع تكبيرات خمسة الاولى
 واربعة في الآخرة ويروى ابن التميمي في الآخرة في الركعة الافتتاح والتكبيرات الزوائد ثمانية الركوع والاربعة في الركعة الافتتاح
 التكبيرات الثلاث الزوائد تكبيرة الركوع وروى محمد بن الحسن في كتاب الامارات ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
 عن عبد الله بن مسعود انه كان في مسجد الكوفة معه حذلق بن بيان ابو موسى الاشعري فخرج عليه ليريد من عقبة بن
 ابي حنيفة وهو يريد الكوفة فوجد فقال ان غدا عندكم فكيف اصنع فقال اخبره يا ابا عبد الرحمن فاره عبد الله بن مسعود ان يصلي
 بفراوان ولا فاتة وان يكبر في الاولى خمسة وفي الثانية اربعا وان يروى بين القوارتين ان يخبط بعد الصلوة على
 راحلته هم وهو معنى ش اى قوله بن مسعود فبينما هم في جماعة من الصحابة والتابعين على ما ذكرناه اتفاهم
 وقال ابن عباس يكبر في الاولى لا افتتاح ش اى يكبر في الركعة الاولى لاجل الافتتاح وستة تكبيرة الاحرام ثم حشا
 بعد ش اى ويكبر خمس تكبيرات اخرى بعد تكبيرة الافتتاح هم وفي الثانية يكبر خمس ش اى يكبر في الركعة الثانية
 خمس تكبيرات هم ثم يقرأ ش اى بعد التكبيرات الخمس يشرع في قراءة القرآن فتكون الركعة ثمانية عشرة تكبيرات سبعة
 في الاولى والزوائد خمسة والتمتات تكبيرة الافتتاح والركوع وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات زوائد واحدة اصلية وخمسة
 ثمانية عشرة ثمانية اصلية وخمسة زوائد فاختلاف بين قول ابن مسعود وابن عباس في موضعين احدهما في عدد التكبيرات
 الزوائد فعند ابن مسعود ثمانية وعند ابن عباس عشرة والاخران التكبيرات الزوائد عند ابن مسعود بعد القراءة وعند ابن
 قبلها وهذه الرواية عن ابن عباس لا يروى في نسخة حذلق بن زيد بن هارون ثنا حماد بن عمار بن اسيد عمار

ابن عباس بن عبد المطلب في حديثه عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمسة في الثانية ثم في رواية كبر اربعاً عشر اى في رواية
 اخرى كبر عن ابن عباس بن نيكير اربع تكبيرات في الركعة الثانية فكلون الجملة اثنتي عشرة تكبيرة منها سبع في الأولى ودى
 تكبيرة الاحرام وخمس بعد الزوائد وتكبيرة الركوع واثني في الركعة الاخرى زوائد واحدة احليت فاجلج ثنتي عشرة
 وعن ابن عباس في رواية اخرى كبر في العيد بين تسعاً وعشرين ذلك عن المغيرة واثني عشر عن سعيد بن المسيب واثنى وعين
 ابن عباس ايضاً ان كبر في عيد الفطر ثلاث عشرة تكبيرة وسبع في الأولى منها ثمانية عشرة كبر في الركوع وست في الثانية
 منها ثمانية عشرة كبر في الركوع قبل القراءة واحدة بعدا وعن ابن عباس ايضاً في رواية اخرى انه تسع يوم الفطر ويوم الاحادي
 واحد عشر وعشرة وثلاث عشرة وعنده ايضاً كذا جهار رواه ابن ابي شيبة بن فضال عن ابي جهم عبد الله بن ابي راجع عبد الله بن ابي
 قال صلى ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمساً في الأولى واربعاً في الاخرة والى بين القراءتين ورواه عبد الرزاق
 ايضاً في مصنفه زوائد في فضل المغيرة بن شعبة مثل ذلك وهما مسائل اخرى الأولى كبر في الأولى ستاً وفي الثانية
 خمساً وثلاثاً فيما بعد التكبير وهو مذهب الزهري والاولا زاعي وما كذا البوثر واحد في ظاهر قوله الثاني كبر في الأولى
 وفي الثانية ثلاثاً سوى كبر في الركوع قال الحسن البصري الثالث كبر في الأولى اربعاً غير تكبيرة الصلوة وفي الثانية
 ثلاثاً بعد القراءة سوى تكبيرة الركوع وهو مذهب جابر بن عبد الله الرزقي كبر في الأولى سوى تكبيرة الافتتاح
 ثم ثلثاً في الثانية بعد القراءة ثم كبر للركوع وهو رواية عن الحسن البصري في مسائل تفرقة بين الفطر والاحادي وهي كبر
 في الفطر تكبيرة الافتتاح ثم اربعاً ثم خمساً كبر باخر اربعاً ثم يقوم فيقرأ ثم كبر خمساً كبر باخر اربعاً ثم يقوم فيقرأ ثم كبر
 التكبيرات وفي الاحادي كبر خمساً غير تكبيرة الافتتاح ثم اربعاً ثم كبر خمساً كبر باخر اربعاً ثم يقوم فيقرأ ثم كبر ثنتين كبر باحد
 وهو مذهب طائفة في طالبه قال شريك بن عبد الله بن جني الساسي عن علي ايضاً في رواية كبر احدى عشرة تكبيرة
 في الفطر والاحادي جماعات احليات وثمان زوائد ثلاث في الأولى واثنان في الاخرى الثامن كبر تكبيرة ثنتين ثم اربعاً وكذا
 في الثانية وفي الفطر اقول اصحابنا وهو مذهب يحيى بن حماد الساسي ليس فيه شيء موتق وهو مذهب حماد بن ابي سليمان شيخ
 ابي حنيفة العاصم بن اخذ باي هذه الكليات ثمانية وهو مذهب ابن ابي ليلى ورواية عن ابي يوسف الاحادي عشرة كبر خمس عشرة
 تكبيرة ثلاث احليات واثنا عشرة تكبيرة زائدة في ركعة ست منها وهو مذهب ابي بكر الصديق في الثانية عشر عن ابي
 ايضاً كبر ست عشرة تكبيرة ثلاث احليات وثلاث عشرة زوائد وسبع في الأولى وست في الثانية وقد ذكرنا عن ابن عباس تسع
 روايات تخصير الجملة ثمانية عشرة قولاً وسبع قول اصحابنا تسعة عشرة قولاً ثم الاختلاف في قول علي ان كل ذلك فمكرر لرسول الله
 عليه السلام في الاحوال المتخلقة لان ايقاس الحكم يدل عليه حمل علي ان كلوا احد من الصحابة في رواية عن رسول الله عليه

وكل واحد من الثمانية روى قوله عن صحابي رضى الله الان اصحابنا رجوا قول من يستكفون لوجه الاول يكون جماعة من الصحابة
 مع ابن مسعود فيها ذهب اليه على ما ذكرناه انما في لما روى ابو داود في سننه مسند الى كحول قال ضربني ابو عاتكة بن
 الابي هريرة بن مسعود بن العاص سال اباموسى الاشعري وذاقني بن كيث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاضحية
 فقال ابو موسى كان كبير رابعا لكثيره على الجبانة فقال ضايقه صدق فقال ابو موسى كذا كنت الكبر في البصرة حيث كنت
 عليه فقال ابو عاتكة وانا جاد من سفيان بن العاص رواه احمد ايضا في سننه قوله لكثيره على الجبانة على النكيرة على الجبانة
 واستدل به الجوزي في التحقيق لاصحابنا ثم عليه بعد الرحمن بن ثوبان الذي في سننه فقال قال ابن معين جوفيف
 وقال احمد لم يكن بالقوى واحاديثه شاذة وفي التقيع عبد الرحمن بن ثوبان وثقة غير واحدة وقال ابن معين لم يكن
 ابو عاتكة قال ابن خزيمة فهو قول قال ابن القطان لا تعرف حاله قلت ابو داود وانج لم وسكت عنه داود في المراتبة ان يكون
 حديثه حسنا قال قلت قال البيهقي خالف وانه في موضعين رفعه وفي جواب ابى موسى المشهور انهم سندوه الى ابن مسعود
 فانما هم بذلك ولم يسندوه الى العتيبي صلى الله عليه وآله وسلم قلت سكت ابو داود ويدل على انه مرفوع لان عدم التحقيق ان
 الحكم للرفع لا انه زاد وما جواب ابى موسى فيقال انه قارب مع مسعود فاسند الامر اليه مرة وكان عدة حديث فيه عن النبي صلى
 عليه وآله وسلم فذكر مرة اخرى وقال ابو بكر الرازي حديث الطحاوي مسند الى العتيبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى على
 عيسى وكبر رجا قبل وجهه حين انصرف فقال تسهلوا لكثيره الجبانة وشاربا صالجه وقبض ابهامه وفيه قبول وفعل وقيل
 الى اصل في ما كيد والآخر به اولى واراد بالابن اربع كبريات متواليات فان قلت ما تقول فيما اخرجه الترمذي وابن تيمية
 عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابى يعين جده عمرو بن عوف المزني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر في الصلاة
 في الاولى سبعا قبل لقاة وفي الاخرة خمسا قبل لقاة قال الترمذي حديث حسن هو الحسن روى في هذا الباب فيقال
 في علله الكبري سالت محمد بن ابي عبد الله فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه وروى اقول قلت قال ابن القطان في كتابه
 بن العتيبي في الصحيح نقول ليس في هذا الباب شيء اصح منه يعني اقل ضعفه وقوله وروى اقول يحتمل ان يكون كلام الترمذي
 امي اما اقول انما الحديث ان في الباب اقل ونحو ان خرجنا عن ظاهر اللفظ ولكن كثر من عبد الله وسكت قال احمد
 لا يساوي شيئا وضرب على حديثه في المسند ولم يحدث به وقال ابن معين ليس حديثه بشيء وقال ابو زرعة وهى الحديث
 وقال الشافعي هو كمن من كاذب الكذب وقال ابن جابر يروى عن ابى يعين جده فسق موضوعا لا يحسن في كتابه الاصل
 سبيل التعجب قال ابن ابي عمير في كتابه العلم المشهور ولم حسن الترمذي في كتابه بن احمد حديث موضوعه واسانيد وابتهت منها
 الحديث فان الحسن جده هم منزل عن درجته الصحيح ولم يرد عليه لامن كلامه فاذ قال في علله العتيبي في كتابه الجامع والشيخ

الحسن عندنا مروى من غير وجه ولم يكن شيئا ولا ولا في أسأله فزيتهم بالكتاب الوجه الثالث ان يقول بن سعد ولم يضطرب
وقد ساعده جماعة من الصحابة الذي ذكرناهم وفي قوله غيره اضطراب لصار الاخذ بقوله اولي انه على انه قد نقل عن حماد بن عيسى
في الكلبية في العبد بن حديث صحيح قال ابو بكر بن المولى لم يثبت في الكلبية شي فان قلت ذكرنا الحديث في سننه احدى عشر
المذهب امامه صحيح بعضها بعضا ولم يترخص في الضعيف منها حديث عائشة زقلت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبير
في العبد بن الاول شيخ كبيرات وفي الثانية خمس قبل القواة سوى تكبير في الركوع رواه ابو داود وابن جبر وسنها حديث
عبد المدين عمرو بن العاص قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في الفطرسبع في الاول والخمس في الثانية والقواة
بعد كلتيهما رواه ابو داود وابن جبر والدارقطني وسنها حديث عمرو بن عوف الزرقى وقد ذكرناه الآن وسنها حديث عبد الرحمن
بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله قال حدثني ابي عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العبد بن الاول سبعا
قبل القواة وفي الثانية تسعا قبل القواة رواه ابن جبر وسنها حديث عبد المدين محمد بن عمار عن ابيه عن جده قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في العبد بن الاول سبعا تكبيرات وفي الاخرى خمسارا والدارقطني وسنها حديث عبد المدين عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العبد بن الاول سبعا تكبيرات وفي الاخرى خمس تكبيرات رواه الدارقطني ايضا قلت حديث
عائشة في سننه عن عبد المدين لم يثبت وادعاه الدارقطني في علقه فيه اضطراب وحديث عبد المدين عمرو بن عوف
جماعته لم يثبت قال قلت صححه البخاري والنووي قلت فيه عبد المدين عبد الرحمن الطائفي وقد ضعفه احمد وضعفه ابن
الجوزي ايضا وذكره في الضعفاء والمتركيين مع كونه موافقا لمذهبه وحديث عمرو بن عوف ذكرنا حاله حين ثبت حديث
مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحديث عبد المدين محمد بن محمد بن عمار ضعفه احمد به وقال بن جبر ليس بشي حديث
عبد المدين عمر بن الفرج بن فضالة قال البخاري هو ذا مذهب الحديث الوجه الرابع في قول بن سعد وفتح لانه اشتهر
ولا يدور فيه ولا اضطراب ولان قوله تعالى الزيادة وقول غيره قلت والنفي موافق القياس اذ القياس على غيره لا يثبت
ينفرد خال زيادة الاوكار فيها والاثبات شيئا لانه اذا ترجح قوله في العدد ترجح في الموضوع اذ الرواية واحدة وهم وظهر ان
اليوم يقول عبد المدين عباس لامرئيه الخفاف رشع ابي ظرهم اني انما كنته يقول ابن عباس لا حل ان نية الخفاف لما رواه
اليوم الخفاف امرؤ الناس اعمل في الكلبية اتقبل جديهم وليد بن سنان شيه هم ذلك وعن هذا صلى ابو يوسف بالناس حتى يتم صلاة
صلوة العبد وكبر تكبير بن عباس فانه صلى خلفه بارون الرشيد وادركه بذلك وكذلك روى عن محمد وم ذلك لان المسلمة
مجتهدهما وطاعة الامام فيها ليس فيه معصية واجبة وهذا ليس بمعصية لانه قول بعض الصحابة هم فاما المذهب
فما القول الاول **شش** اى فاما مذهب اصحابنا فالقول الاول وهو قول عبد المدين بن سعد وهو مذهب جماعة

وظهر على العامة

اي قول عبد الله بن

عباس كالمدينة

الخلفاء فاما المذهب

فالقول الاول

من الصلوة والنايعين على ذلك ناهيهم لان التكبير من غير كبر الا فتاح والتكبيرات التي يتكلم في الصلوة من دفع
 الايدي من في الصلوة من خلاف المهدود فكان الاخذ بالاقول في شئ ابي باقر التكبيرات وهي الست الزوائد اول
 لان الانباء تواترت في ذلك فيكون ثبوته بيقين ثم التكبيرات من كلام الدين شتى بعضها من كان تكبيرة الافتتاح
 وانما انت الضميمة وتاويل التكبير من كان الاصل فيه الجمع شئ ابي فكان الاصل في التكبير الزوائد للجمع مع التكبير
 الاصل في لان الجنبية على الضم من وفي الركعة الاولى يجب الحاقها بتكبيره الافتتاح لقوله تعالى حيث الفرضية وابق
 شئ قوله ان التكبيرات العبد لم توفّر في الركعة الاولى عن القواعد الحاقها بما تكبيرة الركوع كما هو قول علي بن فضال
 بل قد تعلق على القواعد الحاقها بما تكبيرة الافتتاح لان تكبيرة الافتتاح اقوى من حيث انها موضوعة من حيث انها
 سابقة من وفي الثانية شئ ابي وفي الركعة الثانية من لم يوجد الا تكبيرة الركوع فوجب الضم اليها شئ
 لوجود الجنبية من وانما شئ رحمه الله اذ يقول ابن عباس من شئ وهو الاكثر احتياطاً من الا انه حمل شئ
 التكبير من المروي كما على الزوائد شئ الا ان الشافعي حمل التكبير المروي كله على التكبيرات الزوائد من نصات
 التكبيرات عنه فثمة عشرة اوستة عشرة شئ لان الزوائد لما كانت عنه ثلاث عشرة او ثمانية عشرة وضمت الى
 الاصليات وهي ثلاثه تكبيرة الافتتاح وتكبيره الركوع في الركعتين تصير لكل ستة عشرة والمراد بالمروي في الا
 روى عن ابن عباس لانه روى عنه سبع اونس من غير تكبيرة الافتتاح وتكبيره الركوع ست عشرة تكبيرة وقيل
 على المصنف ان المراد بالمروي ان كان ما ذكره فيما مضى من قوله وقال ابن عباس تكبير في الاولى لا افتتاح ان لا يكبر
 هذا المقدار لان الزوائد فيه عشرة او تسعة وبالاصليات يكون ثلاث عشرة او ثمانية عشرة وان كان غير ما ذكره يكون
 في كلامه القياس تعقيد لعل وقدره عن ذلك واجيب عنه بان ابن عباس روى عنه روايتان احد هما تكبير في العين
 ثمانية عشرة تكبيرة والاخرى ان تكبيرة ثمانية عشرة تكبيرة فقصه علمنا روايته بان هذا ذلك انما هو باضافة الاصليات لانها
 ثلاث تكبيرة الافتتاح وتكبيره الركوع في الركعتين فاذا اضيفت الى خمسة وثمانية كانت ثلاث عشرة واذا
 اضيفت الى خمسة واربعة كانت ثنتي عشرة قلت ظهر من تفسير علمنا روايته ابن عباس ان عمل اليوم ومع
 عليه لا على تفسير الشافعي فعلى هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في التكبيرات على ضربين الشافعي غير مستقيم لهذا قال المصنف
 عمل العامة اليوم ليعلم ان ابن عباس من في الحديث ثم عللوا رواية الزائدة في عيد الفطر رواية النقصان في عيد الاضحى ليكون
 عللوا رواية ابن عباس رواة النقصان في عيد الاضحى الاستيعاب لان الناس في القواعد فيه وفي البسوط على ابي حنيفة انه سلك
 بين كل تكبيرة ثلث تسبيحات لان صلوة العبد تقدم بجميع علمه فلو والى بين التكبيرات تشبيه على من كان اذ اعلم ان ما مضى

ان التكبير ورفع الايدي
 لاول المهدود فكذلك
 اقل اولي ثم التكبيرات
 ان اعلام الدين حتى
 فهو ما كان الاصل فيها
 مع وفي الركعة لا يجيب
 حاقها بتكبيره الافتتاح
 فوهل من حيث الفرضية
 السقي في الثانية يوم
 التكبير الركوع فوجب الضم
 بها والشافعي احتج بقول
 بن عباس ان عمل اليوم
 في الزوائد فصار التكبيرات
 على خمسة عشرة عشرة

يزنول هذا القدر من الكثرة ثم قال هذا القدر من الكثرة ثم قال هذا القدر ليس بلزوم بل تخفيف ذلك بكثرة الزحام فقلت
 ثم قال ويرفع يديه في تكبيرات العيدين ثم قال الشافعي واحمد وهو ذهب عطا والاذا زاعى وقال الثوري و
 بن ابي ليلى وماك لا يرفع وهو ذهب النظار هرة ايضا وقال الامام محمد بن الحسن بن ابي يوسف رواية شاذة
 انه لا يرفع يديه في تكبيرات العيد فقلت هذا ليست برواية شاذة فان الكوفي قال في مختصرة قال ابو حنيفة ومحمد بن يونس
 في التكبيرات الزوائد في العيدين وقال بن ابي ليلى لا يرفع يديه وهو قول بن ابي يوسف وكذا ذكر القدر في شرح
 مختصر الكوفي وابو بكر الرازي وابو نصر البغدادي وصاحب التحفة واليكم الشاهد في مختصر الكافي عن بن ابي يوسف
 كذلك ومن نقل هذه الائمة الثقات عن بن ابي يوسف عدم رفع العيدين فيها كيف تكون شاذة ثم ويرد به ماسوي
 التكبير في الركوع سنن ابي يونس القدر في رفع العيدين فيما سوي تكبير في الركوع لان تكبير الركوع لا يرفع فيه الايدي
 عندنا فان قلت قد علم ان تكبير الركوع في الركعة الثانية واجبة الحاقا بما باخواتها من تكبيرات الركعة الاولى فقلت
 في تكبيرات العيدين قلت القول بوجوب تكبير الركوع نوع احتياط بخلاف القول بالرفع فانه عمل على خلاف القياس
 فلا يتحقق بهما ثم كقولهم عليه السلام لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن ثم قدم الكلام في هذا الحديث في باب صفة
 الصلوة مستوفى وانما قال في سبع مواطن بما قبل البقاع ثم ذكر من جهتها تكبيرات الاعياد ثم ادى في ذكر
 في الحديث من جملة السبع المواطن تكبيرات العيدين ثم وعن ابي يوسف انه لا يرفع يديه في تكبيرات العيد
 انه لا يرفع اليدين في تكبيرات العيد رواه عنه ابو حنيفة ومحمد بن ابي يونس عليه ما رويناه سنن ابي يونس عليه
 ما رويناه وهو الحديث المذكور فان قلت استدلال يوسف ومن ذهب اليه بوجوب رفع يديه عند الاقتتاح
 قال اكرامه ايدى كما ذاب خيل سمين سكنوا في الصلوة ويجد ان الله عليه السلام رفع يديه عند الاقتتاح
 ثم لا يرفع لان السنة رفع يديه عند الاقتتاح وهذه التكبيرات لا تفتتح بها الا ترى ان تكبير الركوع فيها لا يرفع
 اليها وهي اصلية في الزوائد ولي قلت القياس يترك بالاثار والحديث ليس على عمومها بالاتفاق وحديث البراء
 يحتمل عدم الرفع في غير صلوة العيد والحديث يحكم بكون اوله لا خلاف ان ياتي بالثبات بعد الاقتتاح قبل القراءة
 فيقدم على الزوائد وقال محمد وابو حنيفة في رواية والشافعي واحمد ياتي به بعد الزوائد عند اقتتاح القراءة وعند ما
 لا يعود ولا يروى في المبسوط لا ذكرين التكبيرات مستوفى والاستحباب لانه لم ينقل به قال محمد وقال الكوفي المنسحب اول
 ذكره في القصة وقال الشافعي محمد ويصل بين كل تكبيرتين مقدارا رتبة الطويلة ولا قصيرة ولو قال هذا تكبير اوله لم يذكر
 وسنجان الصد كبره واصحابنا في قدره عن ابن مسعود انه ادرك الامام وقد كبر بعض التكبيرات يتابعه فيها ادركه في

قال ويرفع يديه

في تكبيرات العيدين

يرد به ماسوي

التكبير في الركوع

كقول له صلى الله

عليه وسلم ارفع

الايدي الا في

مواطن وذكر

من جهتها

تكبيرات

الاعبياد وعن

ابن يوسف

انه لا يرفع

والجاء عليه ما رو

ما فاته في الحال ثم تابع امامه وبعث قال الشافعي في القدير وما لك واحمد وقال في الجريد لا يقضي ما فاته ولو اورد بعد
 الفروع من الكليات لا يأتي في الجريد وفي القدير يأتي بها ثم يفعل القراءة كذلك في تتمم ولو اورد كره في القراءة كره على راسي
 نفسه كذا لو اورد كره في الركوع ولم يخف فوته يأتي بها عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والشافعي واحمد ولو كره بعد
 الفاتحة قبل السورة وبعيد الفاتحة والمسبوق يركعه كره فيما مضى على راسي نفسه كالمنفرد واللاحق متبع راسي الا فمها
 ولو قرأ سبع اسم ربك الاعلى والغاشية تتركه كره في النسيء صلى الله عليه وآله وسلم فحسب كذا في المسبوق وعند الشافعي
 يستحب لقراء في زمان الاولى سورة الن في الثانية اقترت السابعة وقال لك واحمد لقراء سبع والغاشية كبريات
 العيد واجبة حتى يحجب السورة كما وعند الشافعي لا سهو عليه يتابع الامام في التكبير من الامام فان كان يسبح من المناداة
 فلا ينبغي ان يرفع شيئا وان كثرت قائل مخيط بعد الصلوة خطبتين شمس كما في الجمعة كلها تتخلف خطبة الجمعة
 وجهين احدهما ان الجمعة لا يجوز ان خطبة بخلاف العيد والثاني انها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد وثالثها
 في العيد ايضا جاز ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة وتقدم الصلوة على الخطبة قال ابو بكر الصديق وعمر وعثمان على
 والمنعة فبن عباس بن مسعود وهو قول شوري والا وراعي والشافعي واحمد ابو ثور واسحاق وجبور والاعلم
 وعن عثمان انه لما كثرت الناس خطب قبل الصلوة وشكاه عن ابن الزبير ومروان بن الحكم فذكر ذلك ابن المنذر في الاثر
 قال ابو بكر بن العربي هذا غلط عن عثمان وفي المفيد عن الزهري اول من حدث الخطبة قبل الصلوة معاوية في الخطبة و
 الخطبة فيها سنته وهي بعد الصلوة وفي الذخيرة يجوز تركها بغير راحة محلها ويجوز تأخيرها كما فعل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم على عتبة العصباء والركب معا واذكر كون الدين الصيام ان الكلام لا يكره عنده هذه الخطبة وفي السنن
 فيمنع من الصلوة العيد ويستمر للجمعة الخطبة فانها سنته فيها وفي اللؤلؤي شهره العيد شمل شرط الجمعة في المصنف القويم
 والاساطن في الوقت الا الخطبة وعن عطاء عن عبد الله بن السائب قال لما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة
 قال انما خطب فمن احب ان يذهب فليذهب فذهب رواد ابو داود والسنن في لؤي واجته وهذا دليل على ان الخطبة فيها
 سنته ولو كانت واجبة لوجب المجلس لما واسماهما وفي الذخيرة ولا يخرج المنبر يوم العيد وذكر شيخ الاسلام في منتهى
 ان في زماننا لا بأس بواجبه قال كره بعضهم نفاه في الجمانية وهذا انكاره يقول يخطب الامام فاما على الارض او
 على واجبه ولم يكرهه اتهمه وفي جميع النوازل يبدأ بالجمعة في خطبة الجمعة والاستسقاء والكاح والباقيات
 في خطبة العيد ويستحب ان يفتتح الخطبة الاولى بتسبيح تكبيرات وفي الثانية سبع وبعث قال الشافعي وفي الفتاوى
 المتوارث في الخطبة افتحا بها بالتكبير وكبير من حين ان ينزل من المنبر اربعة عشرة رافعا صعد المنبر لا يجلس

قال يخطب

بعد الصلوة

المخطبتين

عنه ناوعد بعض اصحاب الشافعي في رواية عن مالك ان الجلوس لا تقبل الموقوف ان يفرغ من الاذان والاقامة
غير شرب في العيد فلا حاجة الى الجلوس وقال بعض اصحاب الشافعي وما كان في رواية مجلس كما في الجبهة من فكيك
ورود النقل المستفيض شئ اى بخطبتين بعد الصلوة وروى النقل الشافعي فروى البخاري عن نافع عن ابن عمر قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ابوكرو غيرهم يجلون العيد قبل الخطبة واخرج الطحاوى وسلم ايضا عن عطاء
بطون ابى رباح عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فبدأ بالصلوة قبل الخطبة ثم خطب
الحديث رواه البخاري وسلم ايضا قال شبيب بن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابى بكر وعمر عثمان فانهم
كانوا يصلون العيد قبل الخطبة واخرج الجماعة البخاري عن طارق بن شهاب عن ابى سعيد الخدري ان سأل الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج يوم الاحد في يوم الفطر فيبدأ بالصلوة العيد واخرج ابن ماجة عن جابر قال
خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر فخطب قائما ثم تعدد ثم قام وقال ليوثى في الخطبة
وروى عن ابن عمر انه قال السنة ان يخطب في العيد بين خطبتين فيجلس فيهما يجلس خفيف غير متصل ولم يثبت في
تكملة الخطبة شئ ولكن المتقدمة القياس على الجمعة ثم يعلم الناس فيها شئ اى ويعلم الخطيب في خطبة يوم الفطر
هم صدقة الفطر شئ انما وابتدئهم بالحكمة ما شئ اى ويعلم ايضا احكام صدقة الفطر كيف يخرج ومن اى شئ
يخرج وكما يخرج وفي اى وقت يخرج وغير ذلك مما يتعلق به اى ما لا نهى شئ اى لان خطبة صلوة العيد
شهرت لا يخل تعليم احكام صدقة الفطر والاشهر في الاجل يرحم الى التعليم الذى يدل عليه قوله يعلم الناس كما في قوله
فقال اعدوا لاجل الرب للفقوى اى العدل هم ومن فاته صلوة العيد مع الامام لم يقضها شئ كلمة مع شققة
بالصلوة لا بقوله فاته اى فاته الصلوة عنه الجماعة وليس فاته الصلوة عنه ومن الامام حاصله اوى
الامام صلوة العيد ولم يولد اى هو الامام ايضا فاته يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني اذا كان الغوات
بعد وفي جوامع الفقهاء وفاضلان وانكر كما يغير عذر لا يقضيها اصلا وبعد يقضيها في اليوم الثاني في وقتها وبه
قال لا راجع والثوري واحد وسحق وقال بن المنذر وبه اقول وفي جوامع الفقهاء العذر مثل ان يغير انهم صلوا العيد
الزوال في يوم غيرهم وحلى قول ابن شجاع لا يجوز في اليوم الثاني وبه قال مالك فان تركها في اليوم الثاني بعد الزوال
عذر لا يصليها وقال الشافعي من فاته صلوة العيد يصلي وحده كما يصلي مع الامام وهذا ما رآه على المنكر ولا يصلي
صلوة العيد فدا لا يصلي وعده يصلي في قال المنكر في الاصل فاضح فضا وبها فان امكن جمعهم في يوم صلى بهم
بالاصح ما من العذر وهو فرض قضاء الفلوات عنده وعلى القول لا حرج في شئ الجماعة والاربعين والارائة فانه

فهذا كذا الفعل
المستفيض يعلم
الناس فيها صدقة
الفطر واحكامها
لوهنا شربت
لاجله ومن
فاته صلوة
العين
الا ما لم يقضها

لأن الصلوة لا ينفك عنها
 لم تعرف قربة إلا بغير لفظ
 لا تنفك المنفردة فإن غم
 الهلال وشهه المنذر
 ألهامهم برؤية الهلال
 بعد الزوال صلوا عليه
 من الغد لأن هذا
 تأخير بعد زوال
 وفيه الحديث فإن حدث
 من رجع من الصلوة
 في اليوم الثاني لصلواتها
 بعد لأن الأصل فيها
 أن لا تقضى كل جمعة
 إلا أن تركها بالحدث
 وقد ورد بالتأخير
 إلى اليوم الثالث عند
 ويستحب في يوم إلا
 فيفسل
 ويستاك

سكن العبدان قلنا إذا اذليصلها في نية اليوم والاصلاها في نفسه وهو الصحيح عندهم وتأخيرها عنه قبل الاصلية لانه لو قيل
 إلى آخر الشهر وقال السروجي في الذي يغترة صلوة العيد مع الامام لكنه ان احب ان يصل في ان شارب صلى ركعتين
 وان شارب رابعا صلوة الصحيح كسائر الايام وتشكل في البدل وعن ابن سبيطو يصلي اربعا وقال ابو بكر بن شارب تسليمة واحدة
 وان شارب تسليمتين واستبه الثوري وعند الاوزاعي يصلي ركعتين ولا يجزئ فيها بالقراءة ولا يكبر في الامام وقال اسحاق ان يصلي
 في الجماعة صلها ركعتين والصلها اربعا وقال السفناقي فان احب ان يصلي قال الفضل ان يصلي اربع ركعات لما روى
 عن سبيطو وانما كان من فاتته صلوة العيد صلى اربع ركعات لقروا في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية تسع
 وضعا وفي الثالثة والليل في الثانية والضحي روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدا جيلاد فربما
 جزيل كما في المحيط قلت قال ابن المنذر لا يصح فيه حديث ابن مسعود هم لان الصلوة بهذا الصفة من ارباها كذا
 المخصوصة بها هم لم تعرف قربة الا بشهر الا يتم بانفردش ارباها بشهر الطي الشهر الكا المخصوصة بها من انما يجزئها بعد السفناقي
 هو العصر والمنفردة عاجز عن ذلك فلا يجب عليه صلواتها وفي نهاية المطالب تصح صلوة العيد من المنفردة والمسا فوالسائر
 الدور والربا والركنوا فغل غير ان الجماعة فيها مستحبة وقال ابن المنذر يصلها المسافرون من القرب عليه الجيدة والاراة
 اني قتها والعبد وهو قول الحسن البصري وقال الاوزاعي يس على المسافر صلوة الاثنى عشر لا العظمه وقال ما كان اسحاق
 وهو يقول على بن ابي طالب هم من غم الملال ش ينتم العبد المحبة على ما سلم هم فاعلمنا انه اذا نسه وغمهم ثم اوفهم
 فلم يرم وشهدوا عند الامام بروية الملال ش من الامس هم بعد الزوال صلى العيد من الغد ش اي صلى الام
 العيد من الغد فكر الطحاوي في شرح الامان ذنا قول ابي يوسف وهو اصح قول الشافعي واخذه تمام ابو حنيفة اوفا
 فات في اليوم الاول لم يقض وهو واحد قول الشافعي وتول انك هم لان بذنا نية بعد ش لان تركهم الصلوة كان عند
 روية الملال وهو عندهم وقد روية الحديث ش اي والحال انه قد روى في الصلوة من الغد حديث المذكور عند قولنا
 شهدوا بالامال اه والقياس في صلوة العيد ان لا يقضى لانها صلوة تخص بها كالجدة لان القياس تركها فذا كثر
 بعد الحديث المذكور خلاف القياس في ما تركه على ما بين في غمهم ثم اتفقا على ان في اليوم الثاني اذا تركت من غمهم
 غدير من الصلوة في اليوم الثاني ش الذي هو وقتها من انهم لم يجزئها به فان الاصل في ما ش اي في صلوة
 العيد من ان لا يقضى كالجدة ش فانه اذا فات وقتها لا يقضى الا في وقتها من انهم لم يجزئها به فان الاصل في ما ش اي في صلوة
 هو القياس من ما حديث ش وهو الحديث المذكور من غمهم ثم اتفقا على ان في اليوم الثاني اذا تركت من غمهم
 من اليوم الثاني عند الغد ش وعند عدم الغد يقصر على القياس هم ويستحب في يوم الا يصلي ان يغتسل في كل

وتطيب لما ذكرنا من اراوجه عنده قوله وكان يغتسل في العبد بين اى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤخره الا ان سق الغضب
عطف على ما قبله اى يستحب ايضا ان يؤخر كلهم حتى يفرغ من الصلوة شى من حمله العبد يوم لا موى اعليه
السلام كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرج فياكل من اصحته شى هذا الحديث رواه عبد الله بن بريدة عن ابن عباس قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يرج رواه ابن جابر والترمذي وابن حبان في صحيحه
في مسنده ورواه الدارقطني واصله في مسنده فياكل من اصحته وشم بذه الرواية ابن اقطان في كتابه الناس في هذا اليوم اصحاب
الله يستحب ان يكون اول من اكل من يوم الاضحية التمسى بى ضيافته الله فاستحبوا خيرا لكل الى ما بعد الصلوة وهذا فى بعض
الاقوال فانه يذوق من حين يصحح ولا يسلك كما في عيد الفطر لان الاضحية تدعى فى القرى من الاضاحى بخلاف حشر
لا يخرج فيه الا بعد الفراغ من الصلوة ثم يتوجه الى الصلوة ويكبش اى الى حال ذكبه طول الطريق بلا توقف فاذا انتهى الى
بيته كذا فى التفتة وفى الكافي فى الاضحية شى من الاضحية فخرجوا الى العيد ليعمل العبدنا ومنك وفى التفتة تسامعنا
فيه ولم يذكر الكراهة فيه اصحابنا قالوا كذا كذا من فعل الاعاجم قال الله لا بأس به لان امانة الباهلى ورواه الشيخ
كما لا يخفى ان ذلك قال لا اراهم بقله وقال الحسين بن سعيد شى من امانة سيد وروى شمس الدين بن سفيان
لا عليه السلام بكبر فى الطريق شى هذا غير البروز عن اليد من الشرح ولكن روى البخارى فى الصحيح وقال كان
يرجع بالابواب ويؤخره الى ان السواق ايام التشريق ان وكبر الناس بكبرهم ويصل ركعتين كالفطر كذا فى شى من
جماعة من الصحابة وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وابو موسى الاشعري وحذيفة واخرون وفى ذكرنا فى شى من
فى ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود
فيما الاضحية شى من كونها واجبة واستدعى خلق بها من احكامهم وكبر التشريق شى من اى وعلما ايضا كيف كبر التشريق
هم لانه شى اى لان كل واحد من الاضحية وكبر التشريق ايام الاضحية هم مشروع الوقت واخطأ في حديث
الاعلمية شى اى يعلم مشروع الوقت ومعنى مشروع الوقت ان كل من الاضحية وكبر التشريق ما يشع الا فى الاماكن
هم فان كان غرض من الصلوة فى يوم الاضحية صلوا بها بعد وبعد الغد شى من الاضحية ايام هم ولا يصح اى ذلك
شى منى فى اليوم الرابع وما بعده لان الصلوة متوقفة بوقت الاضحية شى من وقت الاضحية وهو لانه ايام هم
فيستحب ايامها لانه مسيى فى التفسير فيه عندنا فى المنقول شى من اراوا بقوله ان عليه السلام صلى الله عليه وسلم فى اليوم
واشهر من النجاة ولم يرد غير ذلك وقوله لانه المنقول يصح ان يكون جوابا عن سؤال مقدور وهو ان يقول لما كانت
الاضحية متوقفة بوقت فلو اخرها بعد غرك كيف يكون سببا فاجاب بقوله لانه مسيى فى التفسير فيه عندنا فى المنقول شى من

وتطيب لما ذكرنا وعبر
الكل حتى يفرغ من الصلوة
لما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان لا يطعم
في يوم النحر حتى يرج فياكل
من اصحته وشم بذه الرواية
ابن اقطان في كتابه الناس
في هذا اليوم اصحاب
الله يستحب ان يكون اول
من اكل من يوم الاضحية
التمس بى ضيافته الله
فاستحبوا خيرا لكل الى
ما بعد الصلوة وهذا فى
بعض الاقوال فانه يذوق
من حين يصحح ولا يسلك
كما في عيد الفطر لان
الاضحية تدعى فى القرى
من الاضاحى بخلاف حشر
لا يخرج فيه الا بعد
الفراغ من الصلوة ثم
يتوجه الى الصلوة ويكبش
اى الى حال ذكبه طول
الطريق بلا توقف فاذا
انتهى الى بيته كذا فى
التفتة وفى الكافي فى
الاضحية شى من
الاضحية فخرجوا الى
العيد ليعمل العبدنا
ومنك وفى التفتة
تسامعنا فيه ولم
يذكر الكراهة فيه
اصحابنا قالوا كذا
كذا من فعل الاعاجم
قال الله لا بأس به
لان امانة الباهلى
ورواه الشيخ كما لا
يخفى ان ذلك قال لا
اراهم بقله وقال
الحسين بن سعيد شى
من امانة سيد وروى
شمس الدين بن سفيان
لا عليه السلام بكبر
فى الطريق شى هذا
غير البروز عن اليد
من الشرح ولكن روى
البخارى فى الصحيح
وقال كان يرجع
بالابواب ويؤخره
الى ان السواق ايام
التشريق ان وكبر
الناس بكبرهم
ويصل ركعتين
كالفطر كذا فى
شى من جماعة
من الصحابة
وهم عمر بن
الخطاب وعبد
الله بن مسعود
وابو موسى
الاشعري وحذيفة
واخرون وفى
ذكرنا فى شى
من فى ذلك
عن ابن عمر
وجابر بن عبد
الله بن عمر
بن الخطاب بن
عبد الله بن
مسعود بن عبد
الله بن مسعود
بن عبد الله بن
مسعود فيما
الاضحية شى
من كونها
واجبة واستدعى
خلق بها من
احكامهم وكبر
التشريق شى
من اى وعلما
ايضا كيف
كبر التشريق
هم لانه شى
اى لان كل
واحد من
الاضحية
وكبر
التشريق
ايام
الاضحية
هم مشروع
الوقت
واخطأ في
حديث
الاعلمية
شى اى
يعلم
مشروع
الوقت
ومعنى
مشروع
الوقت
ان كل
من
الاضحية
وكبر
التشريق
ما
يشع
الا فى
الاماكن
هم فان
كان
غرض
من
الصلوة
فى
يوم
الاضحية
صلوا
بها
بعد
وبعد
الغد
شى
من
الاضحية
ايام
هم
ولا
يصح
اى
ذلك
شى
منى
فى
اليوم
الرابع
وما
بعده
لان
الصلوة
متوقفة
بوقت
الاضحية
شى
من
وقت
الاضحية
وهو
لانه
ايام
هم
فيستحب
ايامها
لانه
مسيى
فى
التفسير
فيه
عندنا
فى
المنقول
شى
من
اراوا
بقوله
ان
عليه
السلام
صلى
الله
عليه
وسلم
فى
اليوم
واشهر
من
النجاة
ولم
يرد
غير
ذلك
وقوله
لانه
المنقول
يصح
ان
يكون
جوابا
عن
سؤال
مقدور
وهو
ان
يقول
لما
كانت
الاضحية
متوقفة
بوقت
فلو
اخرها
بعد
غرك
كيف
يكون
سببا
فاجاب
بقوله
لانه
مسيى
فى
التفسير
فيه
عندنا
فى
المنقول
شى
من

هم والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشئ من التعريف مصدر مبتدأ ونبهه قولهم ليس بشئ وانما يدل بقوله الذي
 يصنعه الناس لان التعريف يكي المعان للاعلام والمطيب بن لوف وهو الريح او ان مثل اللفظ الوتوف بعرفات والوتوف
 بغيره يشبه بالهاء المعنى هو المروءة هنا ما يكي لان وفي المغرب لتعريف الحديث هو التشبيه ما بل عرفته في غير عرفة وهو ان
 يخرجوا الى الصحراء فيدعوا وتضرعوا وقال الازرعي التعريف في اللفظ الوتوف بعرفات قال الغزواني في هذا الموضع انما
 سن بنى صيغة يوم النحر من حيث عرفوا قلت ليس معنى هذا اللفظ الوتوف بعرفات قط وانما يستعمل في اللفظ المعان
 كثيرة كما ذكرنا لان قولهم ليس بشئ اى ليس بشئ في حكم الوتوف كقول محمد بن الاصل ومالك ليس بشئ اى ليس بشئ
 من حكم المعان وبذلك اللفظ حقيقة لكونه موجودا لانه لم يكن قبيل النطق عنه اسم الشئ ويقال ليس بشئ معتبرا بغيره في غير عرفة
 والمستحب تعليق به الثواب وسلك ذلك عن ذلك قال وانما فتاح هذه الاشياء البدع في المحيط ولم يرويه محمد بن فضالة
 اصلا لانه دعا وتبين على ما رافقي وجوبه كما قيل في سجدة الشكر عند ابى حنيفة وعن ابى يوسف ومحمد بن حنبل في غير رواية
 الاصول لا يكره وبه قال حماد بن روى ابن بن عباس انه فعل ذلك بالبصرة قلنا ذاك محمول على انه كان للتشبيه على
 كان لا عاز ولا تضرع وبذلك لوطاف حول مسجد سوى الكعبة غشي عليه الكوفة حصى واجتمعوا للشفقة فذكر اليوم من المطيبين
 جاز كذا في جامع كافي خاتمة التعريف وفي جميع التعريف عن ابى يوسف يكره ان يخرج قوم فيعترفون في موضع لم يرد
 المدح وجل ويفتحون الفهم لذلك وابل كان معهم الجوهج وفي الكافي قيل يستحب لك لانه سبب اليأس الطاعة يكون
 لهم ثوابهم ولما فعل ابن عباس خروجه الى الجبلة سنة وان وسهم الجاهل وقال السري روى عن محمد بن حنبل في حديث
 ومحمد بن واسع ويحيى بن معين مثل ما روى عن ابى يوسف في غير رواية الاصول انه لا يكره وجعل الله لباسه وقيل له
 انت تفعل ذلك قال اما فلان قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تحلوا بفسك عشية عرفة فافعل وقال
 شمس لامة السرخسي ولو فعلوا ذلك اى التعريف تشبيها بالواقفين لزعم ان كيشقور وسهم ايضا تشبيها بالواقفين
 وهذا لا يقول به احد لانه تشبيه بالتصاري في كماله ليسهم وتبعه اتم قال ولو فعلوا ذلك لظافوا ايضا حول مساجدهم
 وبنوايتها آخره يوفون حول تشبيها بالطائفين حول البيت ويسعون الى اسواتهم تشبيها بالساعين بين الصفا والمروة فقلت
 الملائكة في جميع منوعة لان التشبيه لا يستعمل في العموم وهو شئ اى التعريف المذكور من ان يجمع الناس
 يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفات وهذا تعريف التعريف الذي يصنعه الناس وهو ان
 عليه انه ليس بشئ وقال الازرعي وقد ان يقال بعرفات لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان
 قلت نعم ما بالواقفين يوم عرفة والواقفون بعرفات وادى نتيجة على ان يقال بل عرفة كما يقال جبل عرفات

والتعريف الذي
 يصنعه الناس
 ليس بشئ وهو
 ان يجمع الناس
 يوم عرفة
 في بعض المواضع
 تشبيها بالواقفين
 بعرفة

بعضه

وذلك شائع في ستة الناس هم لان الوقوف مشق هذا لتبديل لقوله ليس ينبغي ان الوقوف بعد فوات ص
عرف عبادة بكنان ش اى بوجاهة هم فلا يكون عبادة وونه مشق اى لا يكون الوقوف عبادة واولا في
وفي بعض النسخ وونماى دون عوفات هم كسائر الناس ش اى كبقية من سائر الناس ش الطواف والسجود
بين الصفا والمروة فان الناس لا يسعون في الاسواق كشوفي الرسل تشبها بالساجدين في هذه الايام بالصلوة
فصل في تكبيرات التشريق ش اى هذا الفصل في بيان تكبيرات التشريق ولما فرغ من بيان صلواتي العيد
واحد لها صلوة الاضحية شرع في بيان التكبيرات التي مخصوصة باليوم هذا فذكر ان التكبيرات في التشريق
الحرم اذ ايسر في الشمس بحيث سميت بذلك ايام التشريق لان يوم الاضحية كانت شرق فيها بنى وقيل سميت
لان الهدى والضحية بالاضحية تشريق ش اى تطلع وكان المشركون يقولون اشترى ثوبه كما تشريقه الشار
التشريق كسائر البهار الموحدة وسكون الياء اذا حروف وفي آخره راجل بنى اى ادخل منها الجمل في التشريق وهو
ضوء التشريق كما تغير اى ينفخ النور وذكر بعضهم ان ايام التشريق سميت بذلك وقيل التشريق صلوة العيد لا تكون
عند اشراق الشمس وانما عكسها كما جازى في الحديث لاجبة والتشريق وفي حديث اخر لا يذبح الا بعد التشريق والاداء
بالتشريق فيها صلوة العيد كذا في المبسوط وفي الاختصار ايام التشريق ثلاثة واليوم التشريق ثلاثة ويصح ذلك في ايام
ايام فان العاشرة من ذي الحجة ثم ايام التشريق ثلاث عشرة تشريق خاص واليومان فيها من النور والتشريق وقالوا العاشرة
ش اى لامة الكروى في هذه الاضحية يعني اضافته التكبير الى التشريق يستقيم على قولها لان بعض التكبيرات تقع في ايام
التشريق عند ما وعدا بنى حذيفة لا تقع شى منها في ايام التشريق ولكن ادنى الملاية كلف للاضحية هم ويزيد
ش اى المصلى هم تكبير التشريق بعد صلوة الفجر من يوم عرفة وغيره ش التكبير عقيب العصر ش اى صلوة
العصر من يوم النحر عدا بنى حذيفة مشق وهو قول عبد الله بن مسعود وعلقته والاسود والنخعي هم وقال ش اى
ابو يوسف وغيرهم غير عقيب صلوة العصر من ايام التشريق ش وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب و
عبد الله بن عباس وفيه قال سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابو ثور واحد والشافعي في قول وفي التحريم ذكر
عثمان معهم وفي المفيد والباكر وعليه الفتوى ذكره في الكامل والخرير وهما تسعة اقوال وقد ذكرنا القولين ثلاث
ينتم بعد يوم النحر وفي الكلى بن مسعود فعلى هذا تكبير في سبع صلوات على قولها في ثلاث وعشرين صلوة الزكوة
من ظهر يوم النحر ويحكم في سبع اخر ايام التشريق وهو قول مالك والشافعي في المشهور وبني الامام عيسى وروى في ذلك
عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وهو رواية عن ابي يوسف رجع اليه كذا في المبسوط وشرع الاقطع النخاس فله

كان الوقوف

عرف عبادة بكنان

ممكن بعض

ربا كذا وكذا كذا

فصل في تكبيرات

التشريق

بتكبيرات

عن صلوة الفجر

من يوم عرفة

ويحتمل عقيب

صلوة العصر من

يوم النحر عند

ابن حذيفة

في يوم عرفة

من آخر ايام التشريق

عنه الى عصره ايام التشريق على ذلك عمل ابن عباس وسعيد بن جبير السأوس يدا عن ظهر يوم النحر الى ظهر يوم النحر الاول وهو يوم النحر الى العلم والاسماع كما كان المنذر عن جبريسته واستقصاه انه انما عنى بشدة كون ظهر يوم النحر والى الامصار من صبح يوم عرفة واليه مال ابو ثور والرايين من ظهر عرفة الى ظهر يوم النحر كما لو كان المنذر والاسماع من مغرب ليلة النحر عند بعضهم قال قاضيخان وغيرهم والمسئلة عن مسئلة كبريت التشرية من مسئلة من الصعيبة فرس وسم الشيوخ منهم والصبيان فاشيوخ عمر وعثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن عباس والشباب عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزياد بن ثابت وعائشة أم المؤمنين هم فاخذوا شي امي ابو يوسف وعمرهم قبول على غدا بالاكثرة وهو الاحتياط من شي امي الاخذ بالاكثرة هو الاحتياط من شي العبادات شي والاكثرة هو كبريت على غدا وهو اكثر من كبريت بن مسعود والعبادات يتقاطعا بالاكثرة والتجاء ايضا لقوله تعالى واذكروا الصلوة كما معدودات والمراد بها ايام التشريق بالنقل عن ائمة التفسير فان كانت فعلى هذا الميزان كبريتات العيد قلت ان السالم الاثرية قلت شواهد الاصول على ترجيح قول ابن مسعود بخلاف كبريتات التشرية فان الترجيح لما لم يكن اتفاق من صاحب الصعيبة في الثبوت والرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ بالاكثرة احتياطاً هم واخذ بقول ابن مسعود شي امي اخذوا بحديثه بقول عبد الله بن مسعود هم اخذوا بالاكثرة شي اخذوا على ان لا يشعروا بطول القول اخذوا لان الجهر بالتكبير مرة من قوله تعالى اذكروا انكم انتم عا وحيثه واتجه ابو حنيفة ايضا لقوله تعالى واذكروا الصلوة في ايام معدودة والمراد منه ايام العشر الاقل على ان التفسير فكان ينبغي ان يكون التكبير واجبا في جميع ايام العشر الا ان ما قبل يوم عرفة فصل لا جاع من الصعيبة وفيما بعد يوم الاضحي لا اض ولا جاع فكان الاتصاف على تكبير يومين مسعودا واولي فان قلت ان السالم عدم النص في ايام التشرية الا ترى الى قوله تعالى واذكروا الصلوة في ايام معدودة واثبتت ان السالم ان المراد منه الذكر المفعول عقيب العلومات بل المراد منه الذكر عند موسى المحار دليل سياق الآية فمن تعلم في يومين فلا أثر عليه ومن تأخر فلا أثر عليه لان ذلك الحكم يخص برمي الجهر وقالت الشافعية الاخذ بالاكثرة اولى احتياطاً لان هذا باب لا يؤمن بالراسخ والزاد في الاخبار عن الثقات مقبولة ولان هذه التكبيرات منسوبة الى ايام التشرية والله اعلم انما كبريت في خبر ايام التشرية وهو يوم عرفة والنحر فان كبريت في ايام التشرية اولى وفي شرح الوجيز اما تكبير الاضحي فان من فيه ثمان حاج وغيرهم فالحاج يبدون بعقيب ظهر يوم النحر ويحتجون بعقيب الصبح اولا في التشرية واما غيرهم ففقيه طالقان اصحها على ثلاثة احوال اظهر بانهم كالحاج والثاني انهم يبدون بعقيب عرفة عن الصبح ويحتجون بعقيب العصر من آخر ايام التشرية وقال الصيد لاسنه وغيره العمل في الايام معدودة والظاهر

المسئلة مختلفة
بن الصحابة فالحاج
نقل على الاحتياط
فهو الاحتياط للعبادة
اخذ بقول ابن مسعود
خذ بالاكثرة لان الجهر
التكبير بدعة

واحد وسائر الصلوات لا يكبر فيها الاصل فاعلم ان كل صلاة في النوافل واجبة على الاصل وعلى الدراية
ولست فني خلف النوافل فليكن احدهما غير مكبر فاعلم ان كل صلاة في النوافل واجبة على الاصل وعلى الدراية
لا يكبر خلفها فاعلم ان كل صلاة في النوافل واجبة على الاصل وعلى الدراية
ان كل صلاة في النوافل واجبة على الاصل وعلى الدراية
يصل على وجوب هذه التكبيرات وكذا قولها على كل من صلى المكتوبة ونص في المفيد والمزني وقاضي خان وجامع الفقهاء
على وجوبها وذكر في فتاوى المرعشي في النجفة انها سنة وبه قال مالك والشافعي واحمد والجمهور والجمهور
الشاذل التكبيرات العبدية هم وليس على جماعة النساء اذا لم يكن معهن رجل شيعي اذا لم يكن امامهن رجل فان
كان يجب عليهن بطريق التبعية لعل جماعة المسافرين اذا لم يكن معهن قديم شيعي وليس التكبير على جماعة النساء
اذا لم يكن امامهن نهيما واذا صلى المسافرون جماعة في حصره روايتان الاصل انه لا يجب عليهن هم وقال الشافعي
ابو يوسف ومحمد بن شيبان اى التكبير هم على كل من صلى المكتوبة وبه قال مالك والشافعي والجمهور
عن احمد ان المتوفى لا يكبر لقول ابي حنيفة وقول كل من صلى المكتوبة اى الفرض سواء كان مصريا او مقيما او مسافرا
او منفردا ولا تتبع للمكتوبة شيعي اى لان التكبير يتبع للفرض فكل من صلى المكتوبة لا يكبر عليه ولا يكبر عليه
القياس لانه لا يشترط في غير هذه الايام فاعلم ان هذه التبعية جميع ما دروبه النص والنص على من احدى شيعي
المصر فوجب ان يشترط القوم الخاص بالجماعة كما في الجمعة والعيد والمسلمون كبر وان عقيب جملة العبد لا ينافوا
بالجمعة فاشبهت الجمعة وعند غيرهم لا يكبرون لان صلوة العيد في الاصل غير مكتوبة هم وله شيعي اى ولا يفتي
هم ويناس قبل شيعي وهو الذي ذكره في اول باب صلوة الجمعة ولا يشترط ولا فطر الا في مصر جامع فان قلت
هذه التكبيرات شرعت تبعا للمكتوبات فكيف يشترطها ما لم يشترط المكتوب قلت النص على خلاف القياس
واختلف المشايخ في ان شرط الحوبة على قوله فمنهم من شرطها على الجمعة والعيد ومنهم من لم يشترطها قياسا
على سائر الصلوة وفائدة تظهر فيما اذا لم يبد صلوة المكتوبة في هذه الايام فمن لم يشترطها لم يوجب التكبير ومن
لم يشترط وجوبه لم يشترط التكبير اشار بهذا الى ان المراد من قوله في الحديث المذكور انها لجمعة ولا يشترط
اى ولا يكبر وان كان متعديا كما ذكرناه في اول الفصل و اشار الى صحة جملة التفسيرين التكبيرية قوله لم يفتي
بن احمد بن حنبل و هو من ائمة الفقه وكذا نقل عن النضر بن سمييل وقال تاج الشريعة فان صح النقل عنها فظاهر والاعطاء
من نقل قول القضاة فيقول ان التفسير في اللغة تقديم الحرف في الشئ والمطلق من الشرع لصلوة العيد ما هو دون

وليس على جماعة

النساء اذا لم يكن

معهن رجل ولا

على جماعة المسافر

اذا لم يكن معهن

مقبود فاعلم

على كل من صلى

المكتوبة لا يكبر

للمكتوبة وله

ما روي

من قبله والتفسير

هو الجمهور بالتكبير

كن النقل عن الغليل

من احمد

أبو يعقوب ومعه عند الناس حتى اعطوه كما فعل ابو حنيفة ومنه ان التلبية التي ان يسيح حرمته استاذة وان قدره
 استاذة وعليه الامر ان ابالوسف شغل ذلك حتى سى فروع فاته صلوته في غير ايام التستيق فقصاها في ايام
 التستيق وعلى العكس وقصاها في ايام التستيق من العام القابل لا يكره ولو قصاها في ايام التستيق من العام من هذه
 السنة لا يكره واختلفوا في المسبوق حتى يكره قال ابو يعقوب فانه ثم يكره عقيب سلامه براءه وقال الحسن البصري يكره ثم يقضى
 وعن كحول وبجاء يكره ثم يقضى فانه قال بن ابي ليلى محل هذا التكبير وبركل صلوته لم تحلل قاطع من حديث علي ومقتضى
 او كلام اخر من المسجد من سبه فذكر كقول وجوه القاطع كبر وبعده لا يكره وقال الشافعي يكره لا يكره بعد العطر
 عند الجهر وانما يكره عند العدا والى صلوته العيد وعن سعيد بن المسيب عوده دواؤا وجوب التكبير في عيد العطر ومقتضى
 الشمس ليلة العيد عند الشافعي ونذهب الجمهور قول علي وابن عمر والى امامته واخرين من الصحابة وجب قال عبد الرحمن بن
 ابي ليلى وسعيد بن جبير والنخعي والشافعي والجمهور عبد العزيز وابان والبوكر بن محمد وماد والحكم ماك وسامح ابو شور
 هم باب صلوته المكسوف في ايام في بيان صلوته المكسوف وجه المناسبة بين البابين من حيث انها
 بالجماعة في النهار لغير اذان ولا اقامة واخر من العيد لان صلوته العيد واجبة على الاصح كما ذكرنا في ما مضى والنا سب
 بين هذه الارب الفاشية اعني باب صلوته العيد والمكسوف والاستسقاء ظاهر واوردنا على سبب تبعا وقدم العيد في
 وقوعها وكذلك قدم المكسوف على الاستسقاء ولهذا لان الانسان حاله السور والفرج وحالة الفرج الفرج
 فقدم حاله السور على حاله الفرج يقال كسفت الشمس القمر يقع السين فيها وكسفا على ما لم يسم فاعله وكسفا كسوف
 الا انهم وكسفت الشمس واخفا واخسفا فهي ست لغات في الشمس والقمر وقيل المكسوف اوله والخسوف آخره فيها لان
 يقال انخسفت الارض ذاسحت ما عليها وهو اقوى من الكسف قال النووي وقد جارت اللغات الست في جميع
 والاشهر في ستة المقامات تخصيص المكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وهو الاصح وقيل لا يقال في الشمس لاخسفت في القمر
 والكسف والقمران يرد وقيل الخسوف في الكسف والمكسوف في القمر فقط وقال الليث انخسوف فيها والمكسوف في الشمس فقط
 ابن دريد خسفت القمر وكسفت الشمس وقال الفراء في الوجود كسفت الشمس وخسفت القمر وقيل العكس وقيل ما
 سوا وقيل المكسوف تغير لونها والخسوف تغيرها في السواد واصل المكسوف التغير ومنه كسفت الابل اسي تغير لجلال
 والخسوف الذباب بالكلية ومنه قوله تعالى وخسفناه ويدراره الارض ولما كان القمر يذهب ضوءه كان اوله بالخسف
 قال شمس الائمة السرخسي في المبسوط غاي اهل الادب على محمد حري لفظ المكسوف على القمر وقالوا انما يقال خسوف القمر
 كقولهم ونسفت القمر قال طائفة المكسوف ذهاب دائرته والخسوف ذهاب دون دائرته وقيل المكسوف انخسوف تغيره

باب صلوته المكسوف

والصلاة في باب لو نزلت قمران الكسوف والخسوف لفسد الايمان عليه وقال السفياني في كسيف الشمس كسوفها فيفنا
 ومعد كفايتها في ولا يتعدو قال الشافعي الشمس طالعة ليست بكاسفة فيمكن عليك نجوم الليل انتم اري ليس كسيف
 ضوء النجوم مع طلوعها ولكن غلظ ضوءها وكما با عليكم لم ينظر لما نور ذلك كسيف القمر الا ان الاجرة فيه ان يقال خفف
 القمر وذكر الامام جمال الدين الاديب في شرح الايات يروي عن ابن عمر بن عبد العزيز في معنى قوله يتكلم اي غلبت
 النجوم في البكاء يقال كميته بكميته اي غلبته في البكاء وروى النجوم بالرفع والنصب فعل تقدير الرفع كان الوادي في قوله
 يضيئ في الالف والاشباع هم قالوا كسفت الشمس صلى الامام باناس الركعتين من اصل مشروعية صلوة
 الكسوف بالكتاب وبهسته والاجماع بالكتاب تقول تعالى وامنزل بالآيات الاتخوف والكسوف آيتين آيات لآية
 والصد تعالى يخوف عباده ليركوا المعاصي ويرجع الى الطاعة التي فيها فوزهم والالامة بقوله عليه السلام اذا
 راتم شيان من هذا الفروع فافرحوا الى الصلوة واما الاجماع فان الامة قد جمعت عليها من غير خلاف في كل واحد من هذه
 بعد هذا في سنة اشيا سبب شرعها وهو الكسوف لانه نقصان ليل ويكثر تنكيره وشدة وجوارها لا تستط
 لما في الصلوة وحققها وهي سنة ليست بواجبة على الاصح وقال بعض مشائخنا انها واجبة لانه من فروع الدين
 على وجوبها وكيفية او انها بالجماعة ولكن اختلفوا فيها كما يستجيب بياننا في انشاء الصد تعالى ووضع صلوة انه يصلي في
 الجماعة او في فصل العبد وقتها هو الوقت الذي يستحب فيه سائر الصلوة دون الاوقات المكروهة وبه قال لك
 وقال شافعي لا يكره في الاوقات المكروهة تقول ركعتين وفي المحيط عن ابن حنيفة ان شافعا وصلا ركعتين وان شافعا
 صلوا اربعاً في البداية والمفيد والتمعة والعينية ان شافعا صلوا ركعتين وان شافعا اربعاً في انشاء اكثر من ذلك
 بهذا روى الحسن عن ابن حنيفة والجماعة فيها افضل فلذلك قال يصلي الامام باناس ويجوز فوازي ذكره في المحيط و
 في الذرية الجماعة فيها سنة يصلي بهم الامام الذي يصلي بالجمعة والعبد في الركعتين في يوم فيها الامام حيدر بن
 السلطان لان اجتماع الناس برها واجب فتمت وضلا ولا يصلون في مساجد هم على يصلون جماعة واحدة
 هم كميته انفسه من غير اذان ولا اقامة هم في كل ركعة ركوع واحد مثل صلوة الجهر والجمعة وبه قال
 الشافعي والثوري في ان يليل وهو مذنب عبد المدين الزبير رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس هم وقال الشافعي
 ركوعات شافعي في كل ركعة ركوعان وبه قال مالك والشافعي وعن احمد واسحاق يركع في كل ركعة ثلاث
 ركوعات وكل ابن المنذر عن حنيفة بن عباس في كل ركعة ثلاث ركوعات وعن علي رضي الله عنه خمس ركوعات
 وعن اسحاق بن عمار في كل ركعة ركوعات ثلاثه واربعة لانه ثبت ذلك كل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

ان الكسوف الشمس
 فامام باناس
 كيفية النافلة
 في ركعة ركوع
 قال الشافعي لا ركوعا

العلماء في زيادته والزيادة في ركعة وقوم يراون في الشمس حتى يجلي وفي البدل قال ابو منصور اختلاف الروايات في العمل
على المنع دون التغيير لاختلاف الامة ولو كان علم التغيير لاختلاف العمل لشيء ايسر للتأخير ثم روي عنه عايشة
عن حديث عايشة ان خراج الامة السنة في كعبهم عشرين سنة عن عايشة فقلت فسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المسجد فقام فكبّر نصف الفأس ثم رآه فقال فزق
طويلة ثم ركع فركع ركوعا طويلا ثم رفع راسه فقال سمع العباد من حمد ربنا ولك الحمد ثم قام فقرأ آية طويلة هي في الركعة
الاولى ثم ركع فركع ركوعا طويلا هي ادى من الاول ثم قال سمع العباد من حمد ربنا ولك الحمد ثم فعل في الركعة الاخرى
شئنا ذلك فاشكل اربع ركعات واربع تحيات فاجلجت الشمس قبل ان يخصرف ثم قام فخطب الناس فاشي على الله
بما هو اليه ثم قال ان الشمس والقمر ايمان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا ياجيء فاذا رايتمو ذلك فافروا
الى الصلوة واخرج البخاري وسلم ايضا عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال كسفت الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث عايشة ثم واخرجا ايضا نحو من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عاصم بن
الاشعث ركعات في كل ركعة اخرج مسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ففعل في كل ركعة اربع ركعات واربع تحيات واربع سجود واربع ركعات في كل ركعة واربع ركعات في كل ركعة
اخرجه عن عاصم بن الاخير عن ابن عباس انه عليه السلام صلى في الكسوف فقرأ ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع
سجدة وعن علي بن ابي طالب ذلك وحديث خمس ركعات في كل ركعة اخرج البوداوي في مسنده من حديث ابى بن كعب ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس فقرأ سورة براءة ثم ركع ركعات وسجد سجدتين وفعل في الثانية شئنا ذلك ثم
جلس يرفع يديه حتى تكافؤا وفي اسناده ابو جعفر الرازي واسمه عيسى بن عبد الله بن امان فيه مقال وذكر الكوفي
ابن حزم عن عايشة انه عليه السلام صلى في كسوف عشرة ركعات في اربع سجرات وروي البوداوي عشرة ركعات في
كل ركعة ثم صورته هذه الصلوة عند الشافعي ما ذكره في شيخ الوحي اقل هذه الصلوة ان يحرم في هذه الصلوة الكسوف وبقاها
ويركع ثم يرفع راسه ويقرأ الفاتحة ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع ثم ركع
سورة البقرة واقتدر ان يركع ويسبح بقدر ما يشاء ثم يركع راسه ويقرأ في القيام الثانية في مقدار ما يشاء من سورة البقرة ثم
يركع ويسبح بقدر ما يشاء ثم يركع راسه ويقرأ في الركعة الثانية وكذا في الركعة الاولى والصلوة
وقال خير الصلاة على الله في سائر الصلوة والاول اصح ثم يركع في الركعة الثانية بعد الفاتحة مائة وخمسين آية ثم ركع
ويسبح بقدر سبعين آية ثم يركع راسه ويقرأ الفاتحة بقدر مائة آية ثم ركع ويسبح بقدر سبعين آية ثم يركع ويسجد واما الثانية

المرابي وقوله صاحب الحلية وقال السفنا في صورة صلوة الكسوف عند الشافعي ان يقوم في ركعة الاولى ويقوم فيها
 بفاتحة الكتاب وسورة البقرة ان كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقول غير ذلك ما بعد ما ثم ركع ويكث في ركعة مثل ما يكث
 في قيامه ثم يركع راسه ويقوم ويقول آسورة اعرابا كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقول غير ذلك ما بعد ما ثم يركع ويكث
 في ركعة مثل ما يكث في قيامه ثم يركع راسه ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيكث في قيامه ويقول فيه ما يقول في القيام
 في الركعة الاولى فيكث في ركعة مثل ما يكث في هذا القيام ثم يقوم ويكث في مقامه مثل ما يكث في الركوع ثم يركع راسه
 ويقوم مثل ما يسجد في القيام الاول من هذه الركعة الثانية ثم يسجد سجدتين ثم تقوم الصلوة كذا في الحيط وذكر في الصلاة
 الغزالية فاذا كسفت الشمس في وقت كروه او غير كروه بوى الصلوة جماعة وصلوا الامام بالناس في المسجد يركعون
 ويكث في كل ركعة ركوعين والامام اطول من واخر ما ثم ذكر وقراءة الطوال الرابع ثم قال ويكث في الركوع الاول قدرا ثانيا
 وفي الثانية قدرا ثانيا وفي الثالثة قدرا سعيين وفي الرابع قدرا خمسين آية ثم ولما رويته سيرة وبن عمر بن شريك في الكرخ
 ولما رويته بن عمر بن مكرم في حديث سيرة بن عتبة فاخر ما ثم ذكر وقراءة الطوال الخامس ثم رويته بن عتبة
 ثعلبية بن عباد البصري ثم من اهل البصرة انه شهد خطبة يوم الجمعة بن جندب قال قال سمرة بن جندب بنينا ما نعلم
 من الاصل اترى حرضين لما حتى اذا كانت الشمس قد رجع اورجين اقلنا في عين الساطرين الا انك اسودت فقال الص
 صاحبنا انطلق بنا الى المسجد فوالله لقد رويته في شان هذا الشمس له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الله تعالى
 قد رويته فاذا هو بارز فاستقم فقام كالطول فقام بنا في صلوة قط لا تسبع له صوتا قال ثم ركع بنا كالطول ما ركع بنا في
 صلوة قط لا تسبع له صوتا قال ثم سجد بنا كالطول ما سجد بنا في صلوة قط لا تسبع له صوتا ثم فعل في الركعة الاخرى مثل
 ذلك قال فوافقنا على ان الشمس جالسة في الركعة الثانية قال ثم سلم فمد الله عليه وشهد ان لا اله الا الله وشهد انه
 عبده ورسوله ثم ساق احمد بن حنبل في خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واخره الشافعي ايضا مطولا ومختصرا واخره
 ابن ماجة والترمذي مختصرا وقال حديث حسن صحيح واخره ابن ابي شيبة ايضا والطحاوي وفي نظمها يرمى عن
 لقوله حرضين ثبت عرض البقيع العين والاراد هو الهدى قوله قد رويته بن عتبة كسيرة القاف اى قد رويته بن عتبة كسيرة القاف اى
 من ارض طحين ايضا قوله تنويع البقيع الشافعية من فوق وتشديد النون وصنعا بعد ما وادسا كسيرة ثم مفتوحة وفي
 آخره بارز هو نوح من نبات الارض فيه وفي ثمرة سواد قليل ويقال هو تحبسه لئلا يركع اليون قوله فاذا هو بارز من
 البروز وهو الظهور وقال الخطابي هذا تصحيح من الراوى وانما هو بارز اى جميع كثير يقول العبد القضاة ثم
 ازروا التثبت منهم ازروا فاضح من كسيرة ثم واما حديث بن عمر بن الوادى عن عمر بن عبد الله واما الراوى حديث

ولما رويته بن عمر بن

أما ما خرج من حكم ركعة واحدة وسكت عن الأخرى قلت في هذا الخبر ما يخرج اللفظ عن ظاهره فلا يجوز إلا بغيره والظاهر
 حفظ النساء في كل ركعة ولبن جان شل صلواتكم في ذلك وفي العارضة روى الكسوف عن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة
 رجلاهم والحال ككشف على الرجال لقومهم من هذا جواب عن حديث عائشة ربه الذي اتجه به الشافعي في ذهاب اليد
 أن حال النبي صلى الله عليه وسلم وهي الميئة التي كان عليه السلام عليها في صلوة الكسوف ككشف على الرجال من النساء يقرب
 الرجال من عليه السلام لأنهم يقولون قبل صف النساء من هذا أخذ محمد بن الحسن في الأثر فقال يحمل أنه عليه السلام
 أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فرفع أهل المصنف الأول رؤسهم فلما منهم أنه عليه السلام رفع رأسه
 من الركوع عن خلفهم ورفع رؤسهم فلما رأى أهل المصنف الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم كالركعوا ثم خلفهم ركعة فلما رفع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن خلف المصنف الأول ظلوا أنه ركع ركعين فردوه على حسب
 ما رفع عندهم وشمل هذا الاستنباه فيقع لمن كان آخر الصفوف وعائشة كانت واقعة في صف النساء وراي عباس
 في صف الصبيان في ذلك الوقت فقال كما وقع عندهم فعل على هذا توقيفا بين الروايتين قلت هذا الاحتمال لا يتجدد
 شيئا لأنهم سئلوا في أن يكون في ثلاث ركعات في رواية وأربع ركعات في أخرى كما ذكرنا وقال
 الأثر في قولهم والحال ككشف على الرجال فيه نظر لأن الشافعي لا يتيسر بما روت عائشة أن يأتى بغير
 ترجيح رواية الرجال على رواية النساء بل يتيسر بروايتها ورواية ابن عباس فلا يتجوز إلا ما قلنا من أن يكون
 عائشة ابن عباس في ذلك الوقت كان في صف الصبيان فكلون رواية عائشة على السوار على هذا قال
 الأكل فأن قيل روى حديثها من الرجال ابن عباس قد كان في صفهم أوجب بأنه كان في صف الصبيان في ذلك
 الوقت قلت هذا أيضا لا يجوز وكل منها حام حول المحل فلم يجز لأن الشافعي لم يعلق بحديث عائشة في هذه في
 الاحتجاج لمذهب بل يعلق به بحديث جابر وعبد المدين وعمر بن العاص وغيرهم بل الصواب ههنا أن يقال اعتلوا
 في صلوة الكسوف بل يقال سجد الكل واحد منهم يعلق بحديث رواه أولى من غيره يجب ما أدى إليها ده اليد
 في صحته وموافقة الأصل المعمود في أبواب الصلوة وأبو حنيفة يعلق بها ما روته موافقة للقياس في أبواب الصلوة
 لأن في سائر الصلوة من المكتوبات والطلوع مع كل ركعة سجدتان فكذلك في الكسوف كذلك قال أبو جابر
 المؤدري وأبو الليث وغيرهما يحمل أحاديثها على الاستحباب وأما حديثهم على الجواز وقال السري قد تقدم قيل ذلك
 بالمدينة الأسن واحدة فإذا حصل هذا الاضطراب لكبر من الركوع واحد إلى عشرة ركعات نعل بالأصل حتى لا يشترع
 انتهى قلت فيه نظر لأن بعضهم قالوا صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الكسوف غير مرة وفي غير سنة فروي كل واحد ما شاء من ذلك

والله اعلم
 على الرجال لقومهم

صلى

عن الحديث المذكور انه عليه السلام خطب ليرد بهم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام
 فقال ان الشمس والقمر الحديث يؤول على الدمارهم يقول عليه السلام اذا رايتهم من هذه الاقراص شيئا فارغبوا الى الله بالاطم
 ش هذا اللفظ غريب وهو ان الصحيحين من حديث الثوري بن شعبة فاذا رايتهم فاذا رايتهم الى ما ذكره واخرجه ايضا عن
 عائشة فاذا رايتهم فاذا رايتهم واودعوا دوى ابو سليمان في كتاب الصلوة قربان لفظ المصنف عن محمد بن ابى يوسف
 عن ابان بن علي بن ابى عباس عن الحسن البصري عن رسول الله عليه السلام انه قال اذا رايتهم من هذه الاقراص شيئا فارغبوا الى
 الصلوة قلت هذا من موطئه عندنا قوله فاذا رايتهم الى ما ذكره ابي الياس قال في دفع اليه الى التماس الدعاء والمجا
 هم والستة في الادعية تأخرها عن الصلوة بنسب لما روى الترمذي في جامعه في كتاب الدعوات والنسابة في كتاب
 اليوم والليلة عن عبد الرحمن بن سابط عن ابى امامة قيل يا رسول الله صل على الدمارهم قال جوف الليل الاكثر
 ودير الصلوة المكتوبة قال الترمذي حديث حسن بواه عبد الرزاق في مصنفه قال ابن القطان عبد الرحمن بن سبط
 لم يسمع من ابى امامة ودوى ابو داود والنسابة في صحيحه عن ابى امامة قال لم يسمعوا من ابى امامة ولا سبط ولا سبط ولا سبط
 لا يسمع عن ابى امامة ودوى ابو داود والنسابة في صحيحه عن ابى امامة قال لم يسمعوا من ابى امامة ولا سبط ولا سبط ولا سبط
 بن شعبة عن ابى امامة ودوى ابو داود والنسابة في صحيحه عن ابى امامة قال لم يسمعوا من ابى امامة ولا سبط ولا سبط ولا سبط
 الكوف في القوم الامم الذي يصلي بهم الجمعة والعيد في التفتة وغيره باذن الامام كما في الجمعة والعيد في التفتة
 ويومهم فيها الامم جيمه باذن السلطان في ساجدهم بل يصلون جماعة واحدة ولو لم يقم الامام صلى الناس واذا
 وفي مسود بكر عن ابى حنيفة في غير رواية الاصول لكل الامم مسجدان يصل كل جماعة في مسجده وذكر في المخطوطات
 الاستيعاب في كل باذن الامام الا اعظم هم فان لم يحضره شىء الامام الذي يصلي بهم الجمعة صلى الناس ادى شىء
 منفردون وانما على الحال ثم تخرج الجمعة في التقديم والتقدم هم وليس كوف القم جماعة شىء زائدة
 محمد في المسبوط قديم عليه بان اللفظ الكوف لا يتعلق بالان في الشمس وبان كلام من لفظ الكوف وانحرف مستعمل
 في كل واحد من الشمس والقمر وقد عتقا الكلام فيه في اول الباب وقع في بعض النسخ وليس في نسخ القم جماعة والاول
 اصح وقيل الجماعة جائزة لكنها ليست بصلوة بل هي صلاة الجماعة التي لا يشرع فيها الا بالليل كان في الليل في صلوات
 الكوف كان كوف الشمس فكان فيه جماعة كما في كوف الشمس فخرج اللفظ الصلوة فيها لا اذ كانت المذكورة عن يوم او نحو ذلك
 ش لان صلاة الناس بالليل من احوال الدنيا لا يشرع فيها في وقتها من يوم او نحو ذلك والامام هو الذي يصلي
 بالجمعة في شمس معنى منفردون عند الشافعي يصلي صلوة المنحرف بالجمعة كما في الكوف قال في الصلوة فيه في معنى التفتة

لقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا رايتهم من هذه الاقراص
 شيئا فارغبوا الى الله بالاطم
 والستة في الادعية تأخيرها
 عن الصلوة ويصل بهم الامم
 الذي يصلي بهم الجمعة والعيد
 بحضور صل الناس ادى شىء
 عن الفتنة وليس حشوف
 القم جماعة لتعذر الاجتماع
 في الليل ونحو الفتنة واما
 فيصل كل واحد بنفسه

وعنه مالك ليس بكسوف الشمس ولا حلوته والفرق بين علي بن ابي العلم وقال الساجي فيصليها بما جازها بركعتين في الجهر بالقرآن
 في خطبة بينا جازها بكسوف الشمس وهو قول احمد وساجي الا في الخطبة ثم قوله عليه السلام اذا رآتم شيئا من ذلك فادعوا له ولا تفرحوا به
 الصلوة في شي من ذلك فادعوا له في الصلوة وفي غير الصلوة في هذا الحديث بهذا اللفظ غير ما قاله في صحيح ما رواه البخاري وسلم وحديث
 عائشة في ذلك فادعوا له في الصلوة واثبات ان هذا الحديث لا يطابق رواية فقهنا في ذلك لاننا لا نذكر ذلك الا في العلم ثم
 ان كسوف الشمس خطبة في شي قال الاكل في كسوف الشمس في خطبة فليس في كسوف الشمس جماعة فصلها عن الخطبة فلا يحتاج
 الى ذكرها في رواية فادعوا له في قول المصنف وليس في كسوف الشمس خطبة هذا راجع الى كسوف الشمس والقمر وليس في كسوف الشمس
 كسوف الشمس خاصة كما ذكرنا لان كسوف الشمس فيه جماعة فكيف يكون في الخطبة في شي ثم لانه لم ينقل شي اى لان كون الخطبة
 في كسوف الشمس لم ينقل في غير صحيح ما روى البخاري وسلم من حديث اسما ثم انصرف بعد ان اجعلت الشمس والقمر فقال
 فخطب لاس فمس اسد واشى عليه باهو لم ثم قال ان الشمس والقمر آيات من ايات الله تعالى لا يكسفن موت احد ولا حياة
 ولكن يخوف الله بها عباده واسم شي كنت لم اراه الا قد رآني تعالى بها حتى الجملة والار والقدر اوى الى انكم تقولون في قوله
 مثلاً وقربا من قصة الرجال الحديث واخرها ايضا من حديث ابن عباس فقال في رآته لنفسه وكذا كانت امة منها فادعوا
 ولم اخذته لا كقصة منه بل قيت الدنيا ورأيت النار فلم اركبهم شيئا فادعوا الحديث واخرها ايضا عن عائشة قال رآته محمد
 احد اخر من اعدان ترى عبده وترى امته الحديث واخرج مسلم عن جابر بن عبد الله قال رآته في حديثه
 يصيبني من نعم الله الحديث واخرج احمد من حديث سمرة بن جندب فادعوا واشئ عليه وشهد انه عبد الله رسول الله ثم قال ايها
 الله كم اعدان كنتم تعلمون اني قصرت في شي من تبليغ رسالات ربى الحديث بطوله واخرجه الحاكم ايضا في مسنده كما
 وقال صحيح على سنة النبيين ولم يخرجاه واخرج ابن جابر في صحيح من حديث عثمان بن عفان قال رآته في حديثه
 عليه الحديث وقال الاكل ولنا انه لم ينقل وذلك دليل على انه لم يفعل وقال صاحب الدرر والناور في سنن
 الحديث في المتن وعدم النقل وقال السفنا في معنى قوله لانه لم ينقل اى بطريق الشهرة قلت ما كلام الاكل
 فانه غير وارد على منج الصواب لانه لم ينقل غير صحيح لانه عليه السلام قد فعل وكذلك قوله وذلك دليل على انه لم
 غير صحيح لانه عليه السلام قد فعل ما كلام صاحب الدرر لانه في غير صحيح لانه عليه السلام قد فعل وذلك دليل على انه لم
 في المتن غير صحيح ولا يوجب دلالة الحديث الذي في المتن لا يدل على نفي الخطبة في الكسوف الثاني ان قوله
 عدم النقل غير صحيح لما ذكرنا وما قول السفنا في اى بطريق الشهرة فادعوا له ان النقل موجود وما قوله
 اى بطريق الشهرة غير صحيح وكيف لا يكون مشهورا وقدره واخره واحد من الصحابة كما ذكرناه لان ثم

بقوله صلى الله عليه وسلم
 اذ لم يترشيا من هذا الا هو
 فادعوا الى الصلوة وليس
 في الكسوف خطبة لانه لم ينقل

بأنه المثلثة بمعنى الأول قولنا بفتح الحاء والساكنة الموحدة قال لا تيمري بالذي يلبس الأرض والمياه مطرو
كالطبق عليها قوله فترافع الدال قال لا تيمري بكثرة الماء والذوق غير لا تيمري غير على قوله لم يمتطوا المطر
الساحم وكذلك الجب بالمجتمعة تخفيف الدال الساكنة لبا الموحدة المطهر لقوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا
يرسل السحاب عليكم مرارا على طبق نزول النفي بالاستسقاء لا بالصلوة فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع ودون الصلوة
والمداد في الجحاري وسلم من طرق عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن
سجودا استغفارا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغفرت ثم قال يا رسول الله ملك الموت المشي والاموال وانقطعت
اسبل فافزع الغنيمة قال فرخ رسول الله صلى الله عليه وسلم يد ثم قال اللهم اغفنا اللهم اغفنا اللهم اغفنا قال انس فخلادوا
باني من سحاب ولا قرعة وابني يابون سبط من بيت ولاد ارقا قال قطعت مني رائحة سحابة مثل الترس فلما توطأت السماء
استشرفت ثم اسطرت قال انس فخلادوا بعدا يا أبا شمس سبعة ثم قل من ذلك الباب في الجمعة القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم
فانتم خطيب فاستقبلت فاما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم خطيب اسبل فافزع الغنيمة انكم سحابة فافزع رسول
عليه السلام ثم قال اللهم ارحمنا ولا تعذبنا اللهم ارحمنا على الاكام والظرب وابطون الادوية ومنابت اشجر قال فافزع من غنينا
نمشي في الشمس قال شريك فالت انس بن مالك بن الربيع الاول قال لا ادرى فمما تستقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يصلي او يهتدي قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم تستقي ولم يرعنه الصلوة شي بمعنى في هذا الحديث الذي ذكرناه فيه
عليه بقره ورسول الله صلى الله عليه وسلم تستقي لا تظن ان قوله ولم يرعنه الصلوة على الاطلاق فانه رويت احاديث كثيرة
بانه عليه السلام صلى الصلوة الاستسقاء على ما ذكره الشيخ و الله تعالى في قوله سجودا القضا سميت القضا لانها سميت
في قضاء من عزم الذي كتبه على نفسه ليست نال المسلمين وهي ثمانية وعشرون الف من سحابة وهي ولوان قوله في الحديث
لا قرعة بفتح القاف والزاد قطعت مني رائحة سحابة السحابة بفتح السين بفتح اللام وسكون اللام وبالعين بفتح اللام بفتح اللام
ولانها هي اجود الدنيا قال ابي الحسن ارجو اليه الاكام جميع مكة وهذا الية قيل المتقصر من الان والظرب اي
الظرب جميع الغرب وهي الروافد والبال الاصفا ومقالا على ابي يوسف جميع مكة الا انهم يشيرون وقالوا ان
جالتا في واحدا الا ان يختارها والملك كبير ومنهم لا يكبر وعند الشافعي واحدا في رواية طبركا في الجمعة والعيد ثم انه
لم يذكر في كتاب الرواية قول ابي يوسف مع محمد وذكر عن محمد بن عيسى الامام اذ تابعه فيه كثر من جماعة كما في العيد وذكر في صحيح
قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وكذا ذكره في السيرة وذكره في رواية بشر بن غياث مع محمد وكذا ذكره الطحاوي مع محمد بن
والغريفي في قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة ووجه قول ابي يوسف قال علماء الدين الكاشاني مسند جماعة قال

الله تعالى

فقلت استغفر

ربكم انك كات

غفار الذنوب

و رسول الله

صلى الله عليه

وسلم استقى

ولم يرعنه

الصلوة وقالوا

يصلون الاكام

سحابتين

لما روي ان

النبى صلى

الله عليه

وسلم

في كعتين

ولا يحضر
اهل
الزمة
الاستقامة
لانه
لا يستلزم
الرحمة
واعا
تنزل عليهم
لللعنة
باب
صلوات
الخوف
اذا اشتد
الخوف
جعل
الامام
الناس
طائفتين

كذلك فلا يصح قياس ذلك على طاعة الام ولا يحضر الا في الاستقامة لا في شيء اى لان الاستقامة هي الصلوة
التي هي اى لطلب نزول الرحمة واما ان ينزل عليهم اللعنة في غير ذلك فليس كذلك واما قوله اى لطلب نزول الرحمة قال
تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال وطلب السخط واللعنة المطلوب ذلك وفي الاختلاف فيه بين اصحابنا ومنع شيخ
خروجهم ونما للجنة من شفعاء المسلمين به قال الزبيدي والشافعي ولم يكمل خبر وجهه باسا قال سحاق ولا يجوز
به ولا ينفون عنه وجوز القائل من المالكية والشافعية والشافعي خبرهم منقوضين افعالهم ومنع ابن حبيب
كذلك لانه لا يستلزم في غيرهم من الناس لو خرجوا مع انفسهم الى بيعة او كنيسة او الى الصلوة لم ينعموا من ذلك في غيرهم من
يخرجون ثلثه ايام في الحج والعبادة والعبادة متناهية في ثواب طاعتهم او موقوفة او غيبية متناهية في ثواب
من دأبهم رؤسهم وبقية من الصلوة في كل يوم قبل خبرهم وذكر النووي انهم لم ينعموا ثلثة ايام ويروى في
اليوم الزل في حديثه واما الرواية الاخرى التي لم يخرج من بعد الفعل لم يخرج في الجوز في العبادة والاستقامة
وفي خبره انهم لم ينعموا في يومه انه قال حسن ساعنا في ان الصلوة لا تكتفي بها في العبادة مستقبلة القبلة بوجه
قائما على الارض دون الزيادة على قوس تحيط بصلوة تحيطين فان تحيط بصلوة واحدة فحسن فاذا مضى صلاته
جاء ربه وفي حديثه ان الكفا على معنى اذ قوت كان حسنا وفي الاسباب في بلوغنا قوسه من اجلها على استكمالها
وذكر الكوفي انه لم ينعم على قوسه في غير الكوفة لانه لم ينعم على قوسه في الكوفة وفي الخبر
لما كثر في الاستقامة ولكن يتوكل على معنى واول من احدث في غير ذلك في ثلثين وفي الحديث ولا يصعد المنبر ولو كان
في موضع الدعاء وفي الجواب مستحب ان يامرهم الامام قبلها بالعبادة وروى المصنف لم يكمل الناس بعضهم بعض لان الزيادة
سبب المصائب في الدار الاية المستحب ان يسبق صلوة الاستقامة في كل عيد ويتبع اخراج الاطفال والفتيان الكبار
والاجل ان الامام لا يترك في الاستقامة المستحب ان يسبق صلوة الامام والناس تقوم ودان اخرج الامام بانه
باب صلوة الخوف اى في بيان صلوة الخوف والمناسبة بين الامامين من حيث انها مشتركة
بالعبادة لكن قد روي الاستقامة لان لها من في ما روي وهو انقطاع المياه ومنها اخراجه وهو الجهاد الذي يسبب
كثرة الكافرين اذ اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين في هذه العبارة للتقديري والمصنف تبعه واشتد الخوف
ليس بشرط من مائة على اهلنا اصحابنا فان قيل في الحقيقة والمبطل والمبطل سبب جواز انفس قرب العدو من غير
فكر الاشتهاد وفي مبطل شيخ الاسلام الرد بالخوف خشية العدو ولا حقيقة الخوف لان خشية العدو واقعة مقام الخوف
كما في تعليق الرضوي في سفره فكل هذا اذا ادا سواه انظروا في العدو وعلوا صلوة الخوف فان بيننا العدو

تصلوتم جماعة وان من انه السوا والى وجزا ومنهم من صلوا ثم غيروا مرة قوله صل اللهم الناس كلهم في هذا
 انما يحتاج الى اذنا في الغرض في السلوة خلف امام واحد اذا لم يكن عوا فلا يفضل للامام ان يجعل الغرض في
 فيحصل كل طائفة بامام فطائفة يتقدمون ابدا والعدد وطائفة يصلي بهم امامهم تمام صلوا ثم غيروا ابدا والعدد
 ويصلو من كل طائفة حتى كانوا ابدا والعدد ويصلو تمام طائفة الى وجه العدد ويشترط في طائفة ان ينسب
 بالرفع الى انفسهم على طائفة واما الرفع فلهذا في غير مبداء كخبر من والعدد في احد طائفة الى وجه العدد
 هم وطائفة خلفه في البومين ايضا نحوه هم فيصلي ش اي الامام هم بهذه الطائفة ش وهم الذين عليهم خلفه هم
 ركعتين وسجدتين ش قديمه احد اذ من قول من الخلفاء انه اذا سجد سجدة واحدة سجدت معه الصف الاول من سجدة
 الثانية من الصفين وسجدت معه سجدة واحدة من الصفين وسجدت معه سجدة واحدة من الصفين وسجدت معه سجدة واحدة من الصفين
 من العدد وتمريرها خربا الصف وتقدم الصف الثاني في غير سجدة الثانية ويصلي بهم الصف الاول
 من العدد وتمريرها الثانية على وجه الوجه ويصلي بهم ويسلموا بطاير قوله تعالى فاذا سجدوا فليكبروا
 من وراءكم قلنا السجدة الطائفة تصعد الى الكمال المعهود وهو سجدتان فان قلت قوله ركعتين كان كافي
 لان الركعة تيمم سجدة ولم يخرج الى ذكر السجدين قلت ذكر سجدتين تكليف الرفع به الاستمال هم فاذا نزلت
 من السجدة الثانية صعدت به الطائفة ش وهم الذين صلى بهم ركعتين وسجدتين هم الى وجه العدد ش بحيث لا يقطع
 سجدتهم وهم وجاءت تلك الطائفة ش هم الذين كانوا واقفين تجاه العدد وهم فصلوا بهم الامام ركعتين وسجدتين
 وتقدم وسلم ولم يسلوا ش الثانية يتكبر عليهم ركعتين وسجدتان هم وفيه الى وجه العدد ش ويتكبرون بتجاههم وجاء
 الطائفة الاولى ش وهم الذين صلى بهم الامام ركعتين وسجدتين هم وسلموا ركعتين وسجدتين واما ش يعني منفردون
 وانما على الحال من غير قراءة ش يعني لا يقرؤن هم لانهم لا يحتمل ش والاقام ليس عليهم قراءة وهم وتقدموا
 وسلموا ومنه الى وجه العدد ش واقفون بتجاههم وجاءت الطائفة الاخرى وسلموا ركعتين وسجدتين يتكبروا هم
 لانهم سجدوا ش ولانهم في طائفة واحدة لانه في حكم المنفرد فيها عليه من السلوة هم وتقدموا وسلموا ش فتتم السلوة
 الطائفتين بهذا الوجه وقال مالك في طائفة الاولى ركعتين وسجدتين وقفت حتى تتم به الطائفة صلوا ثم
 ويسلموا قبل ان يهبطوا الى وجه العدد وقال مالك الطائفة التي لم تحصل نصلي بهم الامام الثانية وسلموا وتكبر
 الى وجه العدد ووقفت ش في واحد من الامام الى الثانية مرة ويطلب القراءة حتى تأتي الطائفة الثانية ولا يقرؤن
 فيسلمهم وقال النووي ثم اذا قام الامام الى الثانية مرة ويطلب القراءة حتى تأتي الطائفة الثانية ولا يقرؤن
 بهذه القراءة الطويلة حتى اذا جاءت الطائفة الثانية بقراءتها الطائفة وسورة قصيرة في احوال القومين وهو

طائفة على وجه العدد

طائفة خلفه فيصلي بهم

الطائفة وكذا

فلا يقرؤن من الطائفة

صعدت هذه الطائفة

الى وجه العدد وجاءت

تلك الطائفة فيصلي بهم

الامام ركعتين وسجدتين

تقدم وسلم ولم يسلوا

وذهبوا الى وجه العدد

الطائفة الاولى فصلوا

ركعتين وسجدتين

وحدثنا انا بغير قراءة

لا يحقون وتقدموا وسلموا

ومنهم الى وجه العدد وجاءت

الطائفة الاخرى صلوا ركعتين

وسجدتين بقراءة الامام

مسبوخين وتقدموا وسلموا

وابن يوسف
وان الكثرة عنها
في زمانها
هو صحيح عليه
باروين

المعاري حديث ابن عمر قول الشافعي واشتب وحدث جابر قول أبي حنيفة لهذا في العلم وهو صحيح فيها فقل
ولا معنى لمناخلة الا اذا كان العدد بينهم وبين القبلة قلت بل هذا هو الصحيح والاشبه برواية ابن عمر
والشافعي برواية سهل بن أبي حنيفة وقال القدرسي في شرح مختصر الكوفي وابو نصر البهبودي في شرح
مختصر الترمذي لكل جابر وانما الخلاف في الاول ثم الركوب في حالة الزناك الجبلي كما كانوا في ولا ولا يجوز بان
كان قريبا من العدو وفي التفتة فانهم فواركها لا يبيع صلواتهم سواء كانوا من القبلة الى العدو ومن العدو
الى القبلة وبها جواب ظاهر لرواية عن اصحابنا وفي المنعيا في القليب واحد منهم عند انه الى العدو
صلواته وفي ليسوا من ركبت منهم عند انصرفوا الى وجه العدو وفدت صلواته لان الركوب على كثير خلاف لما في
الى العدو وللغزاة هم وابو يوسف وان الكثرة عينا في زماننا فهو مجوز عليه جابر وناقش الكلام هنا في موضع
الاول في معنى التركيب هو ان قوله وابو يوسف آه بانه حطوفه على ما قبلها لان قوله ابو يوسف مبني
وخبره الحماية اعني قوله فهو مجوز عليه جابر وناقش القادر فيها لتعلق الجبلي الشرطية بالمعنى والاول في قوله
وان الكثرة عطف على قدر التردد في الكلام وابو يوسف لم يترك شرعية صلواته وان الكثرة فهو مجوز عليه
بما روي ولكن كلامه لا يخلو عن نظر لان البايرس لم يترك شرعية صلواته الخوف في زمان الرسول حتى يكون
حديث ابن سعد وغيره عليه ان مراده جابر وينا بونه حديث ابن مسعود الذي قال والاصل فيه رواية ابن عمر
بل يمكن ان يقال فهو مجوز عليه باجماع ذكره في غير هذا الموضع منها حديث ابن العاص واه ابو يوسف
ابو داود ونا وناجني عن سفیان حدثني الاشعث بن سليم عن الاسود بن بلال عن ثعلبة بن نافع قال كنا
مع سعيد بن العاص بطبرستان فقام فقال ليكم مبلغ رسول الله عليه السلام صلواته الخوف فقال هذا ما انصرت
بهود لارائته و بهود لاركة ولم تقصوا واخرجه ايضا النعماني وسعيد بن العاص كان عثمان رضي الله تعالى
استعمل على الكوفة وغر اباناس بطبرستان فافتمها وهي بلاد كثيرة المياه والاشجار شترت كيلان ومنها ما بنا
الهود وادو وغيره وعن عبد الرحمن بن برة رضي الله تعالى عنه ثنا سليمان بن ابراهيم ثنا عابد الصمد بن حبيب بن خبيرة
انهم غزوا مع عبد الرحمن بن برة رضي الله تعالى عنه كل قال صلى بنا صلواته الخوف وكال بل بغير البار الموصدة بآية
من بغير طهاريان بنا طهر لند ومنا ماراه البهقي عن علي بن ابي حمزة عن عطاء بن صهيب عن ابي بصير عن ابي بصير
جعفر بن محمد عن ابراهيم بن علي بن ابي المغرب صلواته الخوف ليلة الهرة ونا ماراه ايضا عن طريق
فتاوة عن ابي العاتية عن ابي يوسف انه صلى صلواته الخوف فوالاه الصحابة رضي الله عنهم قالوا لم يرد في صلواتهم

من غير انكار ما فعله من اجل الجماع الموضع الثاني ان العلماء اختلفوا في شرعية صلوة الخوف بعد رسول الله
 عليه السلام فالجمهور على شرعيةها وذهب الحسن بن زياد والوليد بن الرزني واليوحنا بن رواته انها
 غير شرعية الا ان الحسن قال بحجة عماله اذ كان من حديث عذرة بن سعيد بن العاص ان ابا الرزني فخطب في
 في زمان النبي عليه السلام حيث اخبرنا يوم الندي و يوم وود و جاري من يوم الاربعاء يوم الندي فقدم
 على المشرك فليكن فيك الميثاق ذكره والنودي وغيره والابو يوسف قال عطل بقوله تعالى اذا كنت فيهم فامنت
 الصلوة فتدبر ما كونه عليه السلام فيهم لاقا منها ولان الناس كانوا يريدون في الصلاة فلهذا لا يغفلون خلف
 غيرهم فشرعت بصفة الذباب والحج على خلاف القياس لينال كل فريق نصيبا في الصلوة فلهذا رافق في ان
 بعده فلا يجوز اذ لا يصفى الذباب والحج واجاب الجهم بن الزبير في الرد عليه بما قلنا الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عليه السلام
 وان سببها الخوف ومحقق بعده عليه السلام كما في حياته ولم يكن ذلك وليا لشيء نصيبا في الصلوة فلهذا لا يفتن
 المشي وبرك الاستدبار فيه وفي الصلوة خلفه نصيبا فلا يجوز ترك الفريضة احرارا والاضحية ثم الا ان يتاجروا في
 نصيبا في الحياة كما كانت في حياته فمنه من جنى قوله تعالى فاكنس فيهم ما اوتيت من نعمهم فاني انا الله كما في قوله
 خذوا من اموالهم مائة وقد يكون الخطاب للنبي عليه السلام لا يقتصر كما هو في قوله تعالى يا ايها النبي اذ لما نكحتم النساء كنن في المحيط المحسوس
 مع ان الاصل عندنا ان التعليق الحكم بالشر لا يوجب سعة عند من رآه بل هو يتوقف على قيام الدليل عند تمام الدليل
 فعل الصحابة بعده فانه عليه السلام على قوله لم يجز عليه السلام في زمانه غير ذلك لانه رخصة المريض ثم
 اختلف الصحابة في فصل هذا القول عن ابي يوسف فقال في الميسرة والفتي البهارة قوله الثاني وقد رجع اليه وفي
 الجيز وزياوات الشهيد وفي المردني في الطائفة الرواية عنه من غير تدريس الى كونه قوله الاول وانما في قوله
 والزمه وشرحه مختص بالرجوع الى نصيبه لاجل قوله الاول وقد رجع عنه ثم اعلم ان الميزنة لا يوجب
 نقصان عدد الركعات الا بغير عيب من الحسن البصري واما ما عيش قالوا انها ركعة وقد ذكرنا وجه فافهم ان
 الامام عتيقيا صلى الله عليه واله في كل ركعة وباطن الطائفة الثانية ركعتين ش. وانما اشتمل الامام لانه لو كان عتيقيا نصيب
 صلوة من قوله في الابعاد وان الامام هو الخليفة او السلطان وفي الاول اربع ركعات فانه لا يوجب خلافا من المأخوذ ان
 واهم وما كان في الشبهة وعن مالك ان التجوز صلوة الخوف في الحضر وقال صحابي جيز خلافا لابن المأخوذ ان فافهم ان
 لا يجوز قتل النودي عن مالك بجمع جواز ما في الحضر على الاطلاق غير صحيح فان المشرك عند الجواز كما ذكرنا وقال
 ابن حزم يسن في الحضر بكل طائفة اربع ركعات وفي المغرب يسن لكل طائفة ثلثا والثانية للامام تقطع وهو معلوم

فان كان
 الاسم مقبلا
 صل
 بالصلوة
 الاول
 ركعتين
 وباطن الطائفة
 الثانية
 ركعتين

ما روے
انصلي الله
عليه
وسلم
صل
الظھر
بأطانتين
ركعتين
وثلثين

في الصرايح طوافه يصل على طائفة ركعة فمدت صلوة الطائفة الاولى والثانية لانها انما فسدت في جوارح
الانفس لاف تلايخص لها فيه وصحت صلوة الثالثة والرابعة اما الثالثة فلانها من الطائفة الاولى لا داورا لها كالمسح
الاول فمدت انصرفت الى وانه واما الرابعة فلانها من الطائفة الثانية لانها اذ ركعت في اشعث الشا في فقد انصرفت
اليضا في ادائه ومن صلى صلوة ثم قام فبقيت فافاة فقلت للامام بقرا فيما سبق لانه منفرد فلا يقرأ فيما بقي فقلت
الامام حكما وقدمه ما لم يبق على ما سبق واذا لم يقرأ الا في ركعتين بقدر قراءة الامام وان وقف اقل واكثر فلا يركب
جسنة المنان فيقيم بقدر ما ينطبق عليه اسم القيام وقال النووي في شرح المنذوب في كل ركعة ركعة
وفقط فزاعها او يجي التي بعد فافى جوازنا قولان فيني عليهما صحة صلوة الامام وجعل البطلان زيادة الانتظار في
المغني لابن قدامة لا يصح صلوة الاولى والثانية لانها فارقها بعذر وطلبت صلوة الثالثة والرابعة اذا علمنا
ببطلان صلواتهما وفي المغني في لو كان الامام مسافرا والقوم يتبعون صلى بالطائفة الاولى التي بعد ركعة فاعذر في
بها العدد وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم جاءت الطائفة الاولى فصلى ثلاث ركعات بغية قراءة اما الركعة الثانية
فلا شك في شتم الاية كون فيها لانهم خلف الامام حكما وفي الاخيرتين منفردين فيها وذكر الحسن في الجواب ثم قرأ
فيما ذكر الشيخ ان الحق فقلت المسافر لا يقرأ الا في ركعة واحدة وان كان القوم معهم مسافرا
يصل بالاولى ركعة فمن كان مسافرا في ركعة ومن كان قريبا في ثلاث ركعات ثم يركع في ركعة من بين العدد
وتخرج الطائفة الاولى الى مكان الامام فمن كان منهم مسافرا يصل ركعة بغية قراءة ومن كان قريبا يصل ثلاثا بغية
قراءة في غايه الرواية وفي رواية الحسن بقرا في الاخيرتين بقايتيه الكتاب لا يقرأ في الاول فاذا استت الطائفة
الاولى صلواتها فبعت الى وجب العدد ويجي الثانية الى مكان صلواتها فمن كان منهم مسافرا يصل ركعة بقرا ومن
كان قريبا يصل ثلاث ركعات الاول فافاة الكتاب سورة والاخيرتين فافاة الكتاب على الروايات كلها لما
ايد عليه السلام على الظاهر بطائفتين ركعتين بعين شمس بذالحيث رواة مسلم عن جابر بن عبد الله عنه قال قلنا على رسول الله
عليه السلام حتى اذا كنا بذات الرقاع الحديث وفيه ثم قرأ في الصلوة فبطلت ركعتين ثم فارقا وصلى بالطائفة
الاخرى ركعتين قال فكانت لرسول الله عليه السلام ركعات وللقوم ركعتان لموس فيذكر الظاهر وجوبه الى داود
واخبرنا بسند صحيح عن الحسن بن ابي بكر قال صلى النبي عليه السلام في خوف الظاهر فصل ركعة وبعضهم يقرأ بالعدد وفصل
ركعتين ثم قرأ فاطلق الذي صلوا معه فوقف اصحابهم ثم جاءوا ذلك فبطلت ركعة فصل ركعتين ثم قرأ فاطلق
رسول الله عليه السلام اربعا ولاصاحب ركعتين واطل ان هذا الحديث صحيح في علي عليه السلام سلم في ركعتين ومحدث

ما برئيس مرسيا فذكر لك حلا بضمير على حديث ابي بكره وسلم النور في من من لم يحمله عليه منهم القطبي وقال المنزلي
 في تحفته وقال بعضهم كان النبي عليه السلام في بعض سفره غير عكر سفرهم مسفر وان وقال بعضهم هذا خاص بالنبي عليه السلام
 الفسيلة الصلوة خلفه وقيل في دليل على حوازا اقتداء الله في التنقل اعرضنا به عليه السلام لم يسل في الغرض كفا في
 حديث جابر بن عبد الله عنه وقيل انه عليه السلام كان نحية ابي القصد والاقام في السفه فانتا الا تمام وانما لمن خلفه
 القصد وقال بعضهم كان في منصف جيل من خلفه علي بن ابي لهدي وكان خوف فخرج منه عرسا وقيل قد يعقوى بهما حديث آخر
 البديقي في المعرف من طريق الشافعي اخبرنا الفقيه ابن علي بن ابي عمير عن يونس عن الحسن بن جابر عن النبي عزم كان يصلي
 بالناس صلوة الطلوع في الخوف في جيل من خلفه فصلى بالطائفة كعتين ثم سلم ثم جازت طائفة اخرى فصلى بهم كعتين ثم سلم
 واخرج الدارقطني عن عتيبة عن الحسن بن جابر ان النبي عليه السلام كان يحامد النبي سيار بن قنوص بالعبادة فذكره
 نحوه والاول من الاثر ان فيه شائبة الاقطاع قال شيخ الشافعي مجهول والاكثانية فيه عتية بن سعيد الاقطان الوط
 نصفه غير واحد وقيل لم يصفه عن النبي عليه السلام انه صلى صلوة الخوف قط في سفره ولم يكن في حرب قط في حضر الا في السفر
 ولم يكن في الخوف فذكرت بعد لما ذكر الطحاوي حديث ابي بكره المذكور قال محمد بن يونس ذلك كان وقت كانت الصلاة
 يصلي مرتين فان ذلك كان يفعل والاسلام حتى في عتية ثم ذكر حديث ابن عمر ان النبي عليه السلام ان يصلي
 ركعتين في يوم مرتين قال والتعلي يكون الا بعد الاباء هم ويصلي بالطائفة الاولى كعتين من المغرب بالثانية ركعة جود ثم
 وبما قول جماعة اهل الحديث قال شورى يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين وهو احد قول الشافعي واصهما الاول
 وصلا بالركعة الاولى ركعة في وقتها وكسر الراء من اللام الى صغيت حيث يذكر لك لانهم كانت لهم ركعة عند كل بعضهم
 على بعض في شيخ الاسلام وقال الشافعي في الامامة في المغرب بالثانية ان شاء صلى مثل من بينا وانشا صلى مثل من بينا في
 فافضل الامامة صلى بالاولى ركعة وبالثانية كعتين جازت صلوة الامام لانه لم يرح مكانه وقال سمون في وقت صلوة
 لانه ترك منها وهو قول الشافعي وقد ثبت صلوة الطائفتين اما الطائفة الاولى فلا تنم انصرفوا في غير احوال انما انصرف هو
 مفسد لوجود الشمس في غير جازاته اما الطائفة الثانية في انما تنم في الاولى لا در اكتم الشرائك وان قد انصرفوا بعد الثانية وهو
 اوان عودهم اليها فانما انصرف مفسد لا عرض عن العبادتين في غير جازته وعودهم اليها لانه لا اقبال على الطائفة الاولى لانه لم يرح مكانه
 بالاولى ركعة فانما في اوائس الثانية في غير جازته وبالثانية ثلثة ثلثة فصلوة الطائفة الاولى في فاسدة وصلوة الثانية جازة
 ويقنعون كعتين في صلاة بغير فارة لانه لا تنم فيها والاولى صلاة لانه مسروق فيها ولو انما صلى ثلاثا لم يكن في كل طائفة ركعة
 فصلوة الامامة فصلوة الطائفة الاولى فاسدة وصلوة الطائفة الثانية والثالثة صحيحة هم لان منعت الركعة الواحدة

ويصلي
 بالطائفة
 الاولى
 من
 المغرب
 ركعتين
 والثانية
 ركعة
 واحدة
 لان
 تصفيف
 الركعة
 الواحدة

غير ممكن
فجعلها في كل
اولي حكم سبق
ولا يفتلحون
في حال الصلاة
فان فعلوا اجلت
صلواتهم
لانه صلى الله
عليه و
شغل عن
اربع صلوات
يوم الخندق
ولوحبار
الادلومع
القتال
لما
تركها

فغير ممكن ش تسليم لما قبله وتقريره ان الامل ان يملأ لكل طائفة من طائفة الصلاة وشطر من شطر ركعة واحدة فيثبت
حق الطائفة الاولى في نصف ركعة ونصفها غير ممكن لانها لا يجزئ فيثبت متمم في كل طائفة في الاولى اولى حكم
السبق ش هذا كما جواب عن ان مقدمه ان يقال ذاك ان الامر كذلك فما وجه تخصيص الطائفة الاولى بالسبق
فاجاب بقولنا جعلنا في كل ركعة الواحدة التي هي الركعة الثانية في الاولى اي في الطائفة الاولى التي هي الحكم السابق
وفيه دليل على ان ركعة الثانية هي التي علم الركعة الاولى في وجوب الركعة وضمن الركعة والركعة الواحدة دون
الثانية والطائفة الاولى هي التي علمت بالركعة الاولى ودون الطائفة الثانية هم ولا يتناولون في حال الصلاة ش قابل
البيهقي قال انما شفي بتناولون وعليهم الاعادة وقال ابن شريح لا اعادة عليهم وفي العامة الثانية اوجب في
الاولى بطل رخصا صاحب المذهب والشيخ وهو افضاه في الترجيح كثير من شريف فلو انما قلت بوزان اقتبال الموطأ ردة
احمدين متعلق اخره من المنذرهم فان فعلوا ش اي فان فعلوا اقتبال في الصلاة هم بطلت صلواتهم وقال الشافعي
وما لك ولا يطلع نظره قوله ولا ينفذ ولا ينفذهم الامر بانخذ الساجد لكيان الا لقلت لا ولما يحيل على الساجد
صلوة النوف عندنا شفي في قول ان كان في وضوءه خط وان كان نظره على الصلاة شفي بقال حمزة ابو داود واخرج المصنف
لما بنا بقوله انما على الصلاة شفي عن ابن شريح يوم الاول ولما في الادوات القتال لما تركها ش اي لما تركها
صلوات مع القتال فلو نظر ان صلوة النوف ما شرعت بعد يوم الاخر بان قلت روي عن ابن اسحاق والواقدي
ان غزوة ذات الرقاع كانت قبل غزوة الخندق وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة النوف في غزوة ذات الرقاع
وقال الرازي فثبت ان صلوة النوف كانت شرعت قبل الخندق فلما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم الخندق لابل
القتال ان ان اقتبال ان صلوة قلت قال البيهقي لا يجزئ لانه ان صلوة النوف لما شرعت بعد الخندق وقد جاء في الصحيح
في طريق الحديث ان صلوة يوم الاخر كانت قبل نزول صلوة النوف وادوا لنا في سنة وبين شيعة وغيره ان
في مصنفنا في سنة وانشافى والبيهقي لا يرى في سائدهم كلام عن ابن ابي ذئب عن عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن
بن ابي سعيد الخدري عن ابيه قال بنابرهم لم يمتنع ذكره الثمان قال وذلك قبل ان ينزل فربا الادراك ما وقال الخدري
عياض في انشاؤه الصحيح ان صلوات الخندق كان قبل نزول الآية فهي السنة وكما ان يعتقد من المصنف في استحباب الجهر
الذكر لربا في اعتماده عن الواقدي لان في الخندق فيمن قال قال المنودي في كل نهاية ان صلوة النوف شرعت في
غزوة ذات الرقاع وهي سنة منسوبة الى الجورة قبل انما شرعت في غزوة بني النضير والخندق المذكور قد علم في اقتبال انما
يوم يوم من الخندق في المدينة والاعراب هم الذين ذكرهم الله في تولدوا ابا بكر ثم في فكر من قبل فكره وكان ذلك قبل

والا يواب الساجدة في الصلوات التي هي من المعنى في نفسها وبها الباب في صلوة من يجزئ في غير ما قال اول تقدم
على الشافعي والجمهور جملة جادة وهي فتح الجوامع لميت المولى وكبريا اسلم الغش الذي عمل عليه الميت ويقال عكس
ذلك كما صاحب المطلاع ويقال الجنازة كبرية وقتها والكالس في جملة عقابا من غير حتى اذا استذكره ابن فارس
وغيره ومضاهي كبرية النون هم اذا اجتمعوا في كل من كبرية النون وكبرية النون كبرية النون كبرية النون كبرية النون
الوفات حضرت اول كبرية الموت ويقال فلان يتقرب من الموت قال منه اذا اجتمع الركب وفي النهاية حضر الركب
واحد حضرت على كبرية فاعلاد في سورة روي باخبار السجدة وقيل لم يوصف وفي الحديث اجتمع الركب في ديني سورة وعلاماته
ان تتر في قدامه فلا يتقربان ويفرج نفسه نصف صدقاه ويمتد بركة النسيئة لان النسيئة تتعلق بالموت ويتبدل في طه
هم وبالي القبة على شقة الامين شمس وعليه قول الشافعي اكثر اصحابه به قال كان احمد ذكره كالمك في رواية ابن القاسم
سيد بن المسيب ذكر على من فعل ذلك الرباواه اجتمع عن ابن قتادة ان النبي عليه السلام من قدم المدينة سال عن البر
بن مسعود روي عنه فقالوا في ما جرى ثلث مال الكباري اول صدقوا في ان يوجه الى القبة بما اجتمع فقال رسول الله
عليه السلام اصحاب الفطرة وقد روت ثلثة على ذلك ثم فصل على عليه قال اللهم اغفره وارزقه اوله وملكك وقد فعلت قال
هذا الحديث صحيح ولا اعلم في توبة الموتى الى القبة غير ذلك ما ليس له على القبة المذكورة وانما فيه موجد الايصا بالقبو
الى القبة والمواد التي فيها حديث عن قتادة وكانت له ان يطل على النبي عليه السلام مال الكباري قال في توبة من
باسم الله وقيل النفس التي حرم الله وكل الربا والكل التيسر والتوبة في يوم الزحف وتكون المعونات الغفلات الغفلة
وعقدت القلوب الذين المسلمين استعمال البديت الحرام فليكن احبار واسواقا اخرجه بودا وفي رواية والناس في الممارضة وذكر
الجنس من شاة في كتاب الجنائز لابي ابيان في توبة الموتى ولم يذكر فيه اثر ابيهم النعماني قال يستقبل الميت القبله وموضع
الي باع نحو من زيادة على شقة الامين ما علمت امدت كبرية هلم اعتبارا لاجل الوضوء في القبرش يعني توبة توجيهه ما شرف على
الموت الى القبة على شقة الامين اعتبارا لاجل التوجيهه فانما في توجيهه القبله على شقة الامين قال لا يراى الا شاة
ولم يبين السنة كيف هي وقال السنن في الاضطباع على سنة الفروع اضطباع في حالة المرض فانه يضيح على شقة الامين
عشر القبله واضطباع في حاله الموت في حالة النزح فانه يوض كايوض في حالة المرض واضطباع
في حالة الخسل بعد ما مضى بمنزلة لاراية في حاله ما كان يوض على التيمم الا ان الوضوء في موضع مستلقا على قفاه بوجهه
شرا القبله كما في حالة الصلوة واضطباع في حالة الصلوة عليه فانه يضيح مقتضا القبله على قفاه واضطباع في حالة الوضوء
في حاله ما مضى على شقة الامين كما في حالة النزح قلت هذا كالمعرف والقياس في ذكر كبرية اثر اوله ما مضى ان المصنف

اذا احتضرو

الرجل

وجه الى القبلة

على شقة الامين

لعتبار

بجبال الوضع

في القبر

لا يفتاح عليه
 ولا يفتح عليه
 الاستفتاء
 لانه ليس
 بخروج المرحوم
 ولا دلالة
 السنة تلقى
 الشهادة
 لقوله
 صلى الله
 عليه
 وسلم
 لقنوه
 موتكم
 شهادة
 لان لا اله الا الله
 والمسراة
 الذي فيه
 من الموت

قاس على اصطلاح الميت في قبره وهذا الشك ذكره عكسها وذكر صاحب الدرر في حديث البراء بن عازب المذكور
 انفا وقد تنوع الكلام فيه لان الشرف على شئ من الاعمال هو ان لا يتقدم في القبر في القبر لان المتقدم
 اشرف على القبر والاشرف على القبر لا يكون له ما قرب من شئ ياتيه منكم والمتمنى في المادناش والوجه الاول انهم اذا
 شئ اشي شافوا الميت على قفاهم لان لا يخرج الرجل لان لا شافوا الميت خروج الروح وبه قال الشافعي في قول
 شرح الوجوه ويطي على قفاه وفي المحيط والاسيما في وغيرهما ان الميت انما يوشح ستلجيا على قفاه وقد روى القائل
 قفاه هو الميت خروج الروح ولم يذكره ووجه ذلك لا يكون موقوف على التجربة وهو اصل التبيين في حديثه عقيب الموت ومنه
 اعضاها مخرج رسة قليلا يصير جسد الميت دون السارد وقطع الجوى والغزالي من الشافعية قال امام الحرمين عليه
 عمل ابن سنان قال ابو بكر الرازي اذا لم يشق عليه فان شق تركه حال والمخرج الاول والمخرج الثاني
 فوجه الى مقابلة على شدة الامين لم يستدركه ولم يبين السنة ما هي من قولنا الشهادة ش كذا بالقرود واللفظ الذي في الحديث
 بالتحديد وقال الشافعي في القن الشهادة واللفظ الخبر ولشئ الشهادة ولشئ الشهادة ولشئ الشهادة في نسخة الا ترى خطب
 الشافعية ثم قسم قوله لا اله الا الله وقوله لا اله الا الله وقوله لا اله الا الله وقوله لا اله الا الله وقوله لا اله الا الله
 والمبدع والاسبغاني وشرح المنظر الذي في التبريد وجامع الفقه جدير بطلاب والفتية وفي المفيد والمفيد والفتية و
 الينابيع المنافع ولشئ الشهادة وجوز هو الصواب والحق في مقدم شهادة التوحيد لان الشهادة بالرسالة تتبع لما قبل
 به ودون الشهادة الثانية ولهذا لم يذكر الثانية في الحديث الذي ياتي بعده وبكذا اختلف كتب الشافعية وفي الاخرى
 لما كلفه في الحديث الثانية من قوله لا اله الا الله ولهذا لم يذكر في الحديث الثاني قوله لا اله الا الله في الحديث
 من هذا ان نسخة المصنف بالافراد الا ترى اجمع وانتهى بالتحديد فيهم لقوله عليه السلام استؤمنكم شهادة لان لا اله الا الله
 ش هذا الحديث روى عن ابى سعيد الخدرى ابى هريرة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
 وابن عباس مسود ما شئ رضى الله عنهم وحديث الخدرى عند الجماعة ما خلا الخدرى وحديث ابى هريرة عند مسلم نحوه ولو
 وحديث جابر عند الطائفي في كتاب الدعاء من فواعله ورأه في القليل في الضعفاء واعلم بعد الوهاب بن حجاب وحديث عبد
 بن جعفر عند البزار في مسنده وحديث عبد الله بن عمر عند شافعية في كتاب الجنازة وحديث أمية بن الأشعث عند
 النخعي في الحديث وحديث ابن مسعود وابن عباس عند الطائفي وحديث عائشة عند الربيعي في الضعفاء فواعله نحوه وعندهما
 لغيره وانقطعوا في ذلك كما هو حاله بل الذي قرب الموت ش ربط بين الجواب باعتبار ما روى له وذلك لان الشافعية
 حقيقة ما يطاردون من حصول ذلك من الميت محال فالامر بصدق يكون امر اللامعاج من الضعفاء به فوجب حمل على

يفعل في حال حيوة وعند حال الحي في الحيطة والرقة الوحي عند اني يرست ويشل سرية فزوت بلينا على يد غيره
 يسجل الفاس على اربعة شريفة من حيث ان له ما فقه وليته ويدعها في صلوة ايضا فمزمعوا شيئا بلكنهم التخليط
 ش اني تخليط الميت وعن ذلك مثله وهو ظاهر قول حمزة بن عبد الله بن سيرين وقال ان شافعي واحمد في رواية
 المستحب ان يشل في قميص واسع الكمين وان كان ضيق الكمين فمعه لانه عليه السلام شل في قميص الجبس
 عند اربعة غسلات في السجدة والرافعي وغيره ان شال في يد في كمه وعيب الما من فوق القميص فليقل
 من قميصه واستل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قميصه وعلية قميصه يصون الما عليه
 ويدركه من فوق القميص واه ابو داود وقال النوري استند به صحيح قلت قيل انه ضعيف ولكن سلمه
 فيقول كان ذلك من خصائصه عليه السلام بل على ذلك ما رواه ابو داود وعن عمار بن عبد الله بن الزبير قال
 سمعت عائشة رضي الله عنها تقول لما ارادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما نرى انجر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ثيابه كما نجر موتانا وانفسله وعلية شيئا به فلما اختلفوا التي المديهم النور من قميصه بل
 وزقته في صدره ثم كتموا كل من نائية البيت لا يدرون من هو غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلية شيئا به
 فقاموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعلية قميصه يصون الما من فوق القميص ودون ايديه وكانت عائشة
 رضي الله عنها تقول لو استقبلت من امرى ما استبريت ما غسله الا ساكوة يعني انما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يشل بعد الوفاة ما غسل الا من وذا يدل على ان عبادتهم كانت تميزه بموتاهم كان في زمان حول المديهم السلام
 عن خدامهم ففمن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لاجل احترامه وتكريمه ولانه اذا غسل في قميصه قميصا يخرج
 منه وقد لا يطهره بل عليه غسل الميت بثلثات النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان مامونا في حقه لانه كان
 طيبا حيا وميتا على ان من بهم خلاف فاحل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لم يلبس قميصا عند غسله بل غسل في قميص
 الذي مات فيه ان صح الحديث بهم ووضوؤه من غير مضغفة واستنشاق من قبله العباد من قبله انما يشد
 وفي المبروط ويبدا بالمياض وضوؤه وقال صاحب المغني ولاية نخل الما فاه ولا نسويه وفي قول اكثر العلماء
 وهو قول سيد بن جبير والشافعي والنفدي واحمد وقال الشافعي يفيض من يفيض كما يفعل المحي قلنا المضغفة اذ لا
 الما في داخل الغر والاشفاق او حال الما في الالف وجزبه الى الخياشيم وذا كلمة متفرد وقال المنودي
 المضغفة حال الما في كفيه قلت هذا خلاف ما قاله اهل السنة وقال الجوهري المضغفة تركب الما في الغر والاس
 الحزين لم يصبر من قال شيئا قال المنودي وفي الحيطة والرقة فرق بين الميت والمحي في الغسل في خمسة

ومن مواشيلكم لتفاني

ودخولهم من غير مضغفة

واستنشاق

اشياء لا يحسن من خلافها في الربيع الميت لا يشق بخلاف الخريف الميت يبدأ بئس وجهه ان يمشي فيه وفيه خلاف في الربيع
والميت لا يسبح برأسه لكنه اراد من محمد في التواضع مثله في الايمان وقال فواجرنا وفي شرح المبدأ الصحيح ان
الميت كان يمشي في سحر الاراس الميت لا يزول من سحر الجنب ولا يمشي في سحر الجنب وفي سحر طين في الاسلام الصحيح ان الجواب في
نفس الطين احمد وقال الجواب في هذا الذي ذكر في من ابلان في العلي والعليل الماتى المسمى الفيل العائل لا يزول وفيه
الصلاة لا كان في حيوة لا يصلي هم لان الوضوء سنة الاعتقال غير ان غير ان المادى صحيح حسن الفقه الا انه من شذوذ فغيره كان
شراى المصنفه والاستشاق هم ثم يفتنون الماء عليه اعتبارا بحال الجدة شراى يفتنون الماء على الميت ثلاث
مرات كما في حادثة الجاهلية هم ويكره سريره وتراش المني غير وفي المغرب جرحه به واجرهم اذا سمعوا في طيبه بعد واجر
وفي تحريمه في مثل بذاعدا راد في غسله استرا لا يكره واكراما للميت قيل المراد من التجميد راد في الجرح والسيره وتراش
واحدة او اثلاثا ونسأ وقال لا يستحب في الاثر اعطيتا تامين الوتر لقوله عليه السلام ان المند وتر يوجب الوتر والوتر
في مسنده من حديث نافع عن بن عمر فوا وسكت عنه وروى البخاري في مسنده عن ابن هبيرة قال قال رسول الله
عليه السلام ان قدس تسعين سالما في الامة واحدة من اصحاب اول الجنة انه وتر يوجب الوتر وروى الاربعة واحمد
عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله عليه السلام يا اهل القرآن اوترو فان المند وتر يوجب الوتر قال لنتريه من رواد
بن عذبة في صحيحه وروى البزار عن ابي سعيد الخدري عن ابي بن عمر فان قلت المراد من السرقة قلت وذكر في
ان المراد من السرقة الجاهلية فيجوز السرقة الكفرية وقد ترك الناس التجميد في الجاهلية في ديارنا وفي التجميد على الكفر
وفي الكافي معنى قوله ويكره في قوله كسفة بركة وقوله وقال صاحب الدرر في سياق كلام المصنف يدل على ان
المراد من السرقة التجميد الذي ينسب عليه الميت وقد صرح في المجمع بقوله فمسل على سريره هم لها في شراى في التجميد عليه
قوله ويكره من تجميد الميت شراى واكراما بالارضة الطيبة ولدفع الرخصة الكبرية هم وانما يوجب تجميد
لقوله عليه السلام ان الله ويحب الوتر شراى قدم الكلام فيما تقدم وفيه المادى بالسرقة في مثل من الاغلام من
والغلمان لانه لا يضره السرقة وروى في شراى البقي وهو قول كسفة اشتافية وبعض الناس يله الماستن ونسأ وما ذكره
في الجواهر في المحلى من كتبنا اشتافية قبل المستحسن اولى لكل حال وهو قول سحاق وفي الدرر وعنده اشتافية
المراد بالارضا فضل المان يكون عليه وسخ او نجاسة لا يزول الا بالامساك او يكون البر وشدة الان العباد وشدة الان
والحار وغيره والميت استغنى فلو غسل بالماء الحار راد واستغنى الى التفتيح قبل الاكلان فكان العباد واولى
تجلبت الحار اولى لان المستغنى من الحاجة الى التطهير او بالعرض شراى في غير الماء واليه يكون الاربعة والعشرون وهو الاثنان

كان الوضوء

سنة الاغتسال

غير ان المستعمل

منه متعلق به

ثم يفتنون

الماء عليه

اعتبارا بحال

الحق والتجديد

سنة يكره في الجاهلية

من تعظيرون

الميت وانما

يقول لقوله

صلى الله

عليه وسلم

ان الله وشهد

بجيب الوتر

ويعلى الماء

بالسر

او بالحر

هم ثم يمشي اي ثم يمشي بالمال الميت هم ويسند اليه ويخرج بطنه سحابة فيقش بالمال من رفق به اي سحابة
 بغيره ميت هم ثم يخرج من كميته الكفن فيش اي ثم يخرج من كميته الكفن فيش اي ثم يخرج من كميته الكفن فيش اي ثم يخرج من كميته الكفن فيش اي
 بطنه في الشاوية سحابة وفي البائع ويخرج بطنه بعد غسله مرتين روي ان عليا بن مسعود بطن رسول الله عليه السلام
 فلم يخرج منه شي فقال طيب ما ميتا وفي المبطا عراه الى الماس روي انه لما مسح بطنه فخرج منه رمالا فقال عليا السلام
 في المسك في البيت في المبسوط لم يذكر في ظاهر الرواية سوى سمه في المحيط ذكره وسماه وان خرج منه شي غسل
 في اي غسل ذلك الخرج هم ولا يبعد غسله وثلاثة اشياء وبه قال الثوري وما لك والحراني ولا شافعية في ثمانية اوجه
 اصحابنا قالوا ان الميت خرج بالمرثية من الكفاية فيقتضى الطهارة ونصف المأطى واخرون اعادوا غسله ونقل صاحب
 البيان تضعيفه عن ابى حنيفة لم يرد صحيح المأطى والرافعي واخرون عدم وجوب اعادته غسله ومنه يوجب المأطى
 انه لو خرج منه شي لم يرد اوجه في الكفن لا يجب غسله ولا وضوءا بخلافات وصرح به الحافظ في التمهيد وابو الطيب
 في الجرد والخسري في الامالي وصاحب العدة وبزمويا لا كفنا بغسل النجاسة بعد الاخراج وذكر في الروضة لا غسل شي
 بعده وهذا الوجه الثاني في ايام الوضوء والثالث ايام غسل ثم غسل المسنون ثلث مرات كذا في المبسوط والمحيط
 وفي البدل الواجب فيه مرة واحدة وما زاد منه وتشبه في المفيد وهو قول الشافعي وما لك مع ذلك وقال ابن حزم
 في الكفاية وغسل ثلثا فخرج قال ابن المسيب غسل البصرى والشافعي يعني الله منهم غسل ثلثا وكذا في غسله الماء كفي ولو
 غرق في الماء واسابه المطر بعد موته لا يجزيه لان الواجب فعلنا وفي البدائع ان كان المخرج حركة في الماء يجره كاشي
 بقية عليه سقط غسله وفي المحيط عن ابى يوسف يجزيه مرة في الماء فغسل مرتين فيه وان مات في سفينة غسل
 وكفن ثم يرمى في البحر وذكره البيهقي عن الحسن البصري رحمه الله وان غرق فغسل في الماء صب عليه الماء وكذا ان اشترى
 ذكره في الروضة والنية ليست بشروط عندنا وفي النية يجره في الماء فيكون ذلك سفلا ولم يشترط النية هم لان
 غسل شل بغير النية وقتهما وقال السفنا في كذا وجبة مفيدة بخلافه في رحمة الله تلت الفرق بينا ظاهر وكل ولا
 منها يصلح جهنا ولا يحتاج الى الرب اية هم عرفنا بالنعس وقد حصل مرة شراحي قد حصل مرة شراحي قد حصل مرة شراحي
 هم ثم يشهق ثوب يش اي ياخذنا عليه ثوب من ملل من باب علم يعلم كذا في الدستور وقال السفنا في اي ياخذنا ثوب
 من ملل ثوب حتى يصح من شغل الماء اخذته بخبره من باب ضرب بغير الاصح ما ذكره في الدستور وقال ابن الاثير
 يقال لا تشغل الارض لما تشهق تشقا بشرته ونشف الثوب العرق وتشهق هم كذا قيل كذا تشال كذا تشال كذا تشال
 نصير كذا تشال في كفاية تشال اي بعد الفراغ عن غسل النجاسة يخرج في كفاية ثم يغسل في الماء على اية تشال

ثم يمشي
 ويسند اليه
 ويسمى بطنه
 مسحا رقيقا
 ثم راعى الكفن
 الكفن فان خرج
 منه شي غسله
 ولا يجزى غسل
 ولا وضوءا
 لان الغسل هو
 بالنص وقيل
 مرة ثم يشهق
 بثوب كذا
 تبطل كفاية
 ويجعل في البيت
 في كفاية ويجعل
 المسنون على راسه
 وكفاية

والكافور
على ساجدة
لأن التليط
سنة والمسا
أولى بزيادة
الكرامة
ولا يسير
تطعم الميت
ولا حية
ولا يقص
ظفرا
ولا يشعر

والحنوط لا يطبخ على الطيب الكافور المرقى ولا يسامه فانه وحده الحريش ان يود لما استنفذوا بالاعذاب كيقنوا بالافطاح
فمن يطبخ المسك كالمسحوق ويقتنوا وفي الحنوط لا يابس من سائر الطيب في الحنوط غير الزعفران والورس في حق الرجال ولا يابس بها
في حق النساء فزئيل المسك اجازته اكثر العلماء وانه على روى واستعمله من من يعمرون السيف به قال مالك والشافعي
واسحاق وكثيره على الحنوط وقالوا رحمهم الله سنة واستعمل في حنوط النبي عليه السلام حبة عليه وفي الروضة ولا يابس من
يسعمل المسك في الحنوط وفي الصحاح الحنوط ذبيرة وهو طيب الحيت هم والكا فور على مساجد شس الحى وكيل الكافور على
مساجده ووجع مسجده يفتح الجسيم على الجبهة والانت واليدان والكرامان والقدمان رواد البيت عن بن مسعود وقول
النفسي المساجد اوله ذبيرة كرامته ومن زفره على عينية وانه وقره الجاهد لله ووعدها وقال امام الحرمين ورواه على طيبة
الطهر والوام والكا فور على طيب الراسحة ويندفع كرهها عن الميت وفي جمل من يتصفيت طيبه ومخط الحيت من سائر الخ
والنفس وتقوم به ذبيرة الاسك والوام وكبريا حذو قال تليط العنود واما عنه الانى المساجد وقال النفسي يضع الحنوط
على الجبهة والراحمين الكبريتين والدمرين وفي النية وان لم يفعل لا يضر قال ابن الموزى والقدراني يستحب في المرة الثالثة
شئ من الكافور قال وقال ابو نعيم لا يستحب قلت تعليمها ذلك عن خطا لاهل التليط شس شس التليط الحيت او السطيف الحيت
سنة والاول هو الاظهر منها والسنة بن حديث ام عليه النج في الكتب قال ابن طيلى السلام اعتلها ثلاثا ونمسا وجملن في
الافرة كافورا وفي حديث عبد الله بن فضال اذا مات فاجعلوا في آخره فلي كافورا وكنه في ثوبين فتمس اخراجه الحاكم
وسكت عنه وفي حديث ابى بن كعب تقدم في قمته آدم عليه السلام واخرج بن ابى شيبة في معنده ومن على رء كان عنده
مسك فاجمى الحنوط به وقال نفعل منوط رسول الله صلى الله عليه وآله الحاكم ايضا وسكت المساجد على بزيادة الكرامة ذبا
كافورا به من حوال تقديره ان يقال لما كان الطيب سنة فابا لتفسير المساجد دون سائر الكبدن فاطب عنه قبول
هم المساجد وشس من من فيه بام بزيادة الكرامة شس لاهنا الاعضاء التي عليها قوام البدن وفي الروضة ولا يابس
بان شيشه فخره كافوره وفه وسامه بالتطريق ان يجل القطن على وجهه وذا شافى ذلك في برة وتبخره شاشنا ومنه
الاسيخا بنى عن الحنفية لا يابس بان شيشه فخره كافوره والهل والا ذمن والعزم في المرفأني قال بعضهم ولا يابس من
يسعمل القطن في سلع اذ فيه هم ولا يسرح شعر الميت ولا كنيته شس السيج على بعض الشعر من يصح قيل تخليد بالباط وقال الشافعي
سرج شجرة وكبريت شط واس اذا كان ملدبا هم ولا تيس نظره ولا شجرة شس ولا كنيته عانة ولا تيفت ابطه ولا تجر به
قال محمد بن سيرين وملك وقال بن المنذر ذال الحبل على وقال ابو حنيفة لا تقص الاظفار اذ اطال ولا يقص غير ذلك فميا
خلاف الشافعي وذكر في البيان في ثمانية ثلثة اوجه احد بالاثنتين ث في ثنتين الثالث بنعت الكبر للبرصية ولو قال ان

في غير الختان التبرك كقولنا والحمد لله وحده وقال الرازي في الخلاف ان هذه الامور لا يستحب وانما هو لان في الكراهية
 ورواه عليه وسبحوا الكراهية قال النووي وبها المتأخر لقوله البيهقي من الشافعية وفي مختصر الرازي قال الشافعي تركه
 امسب لهم القول عايشة رضى الله عنه لما سمعوا منكم شئ انزبه عبد الرزاق في مسنده انبأ عن ابي اسحق الشافعي عن حماد
 عن ابراهيم بن عايشة رات امرأة تكذبون اسما بفسط فقاتت ملاصقتم ففعلت منكم ما رواه محمد بن الحسن بن
 كتاب الاثار عن ابي عبيدة عن حماد بن ابراهيم عن ابي عبد الله القاسم بن سلام وابراهيم بن الحسن في كتابها
 في غريب الحديث وقال ابو عبيدة هو ما هو من نعوت الرجل لضعفه لضعفه اذا عدت ثابته فارادت عايشة رضى
 ان الميت لا يستباح اليه في سبيل الدار وذلك بمنزلة الاخذ بالثأر فيه وفي المغرب جعل الله ما من منعت العزيم
 خطا قوله امر اسلم على اهل بيت الجرحى ما لا تشاء به فاقطع العنا للتحسين كما في قوله تعالى سبوا من قات
 قتلوا ذكر الرازي في كتابه وروى ان عليا السلام قال فعلوا شيئا ما فعلوا بغيركم وذكره الغزالي في الوسيط ايضا
 في قوله فعلوا بغيركم ما فعلوا بغيركم قال ابن الصلاح تحت هذه الموضع باسما وقال ابو حامد في كتاب
 الواك من الحديث وغيره وفيهم ولان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى الميت عما يشاء لانه قاربها وفارق لها
 ولان من حكم الميت ان يزين بجنته ابرز اية فلا ينبغي الفصل بعض اجزا يشترط فنه سعه وفيه كذا كان تطييب الاتياب
 الوضوء تحية شئ قال صاحب الداية هذا جواب قول الشافعي انه تنظيف بها كالمى وقال السنائي هذا جواب
 اشكال ابي الاشعل علينا اجمي حيث يسرن شعره بقميص نظفه لانه يخرج الى المدينة ولا يغير في حله والجزء
 بخلاف الميت فانه لا يغير في ازالة الجزء قلت الذي ذكر السنائي في جواب السؤال لان خلاف الشافعي لم يذكر
 في الكتاب حتى يرباب عنه والنفير في كان بين الى كل واحد من قص النظر واشعر وكذا لك التمهيد في قوله تحت
 اى كل واحد من النظر والشعر منسار كالتحاشى شئ قال لا تروى ينى ان الختان سنة في حق الاموال
 دون الاموات وكذا قص النظر والشارب وشعر الاطراف قلت هذا ليس معنى التركيب وبه ظاهر فاذا علم
 يرضى التمهيد من غير التركيب كما ينبغي والنفير يرجع الى مقدار تقديره وسار الفرق او الحكم بين الميت والحي
 من ازالة الجزء ومن حيث انه لا يغير في حق الحي لانه يحتاج الى الزينة كما في الختان ويغير في حق الميت فلا يغير
 في حق ازالة الجزء وكما في الختان فانه لا يغير في حق الميت فروع لغسل الرجال والرجال والنساء والنساء والرجال
 يكون الميت صغيرا لا يشتمى او صغيرة لا تشتمى فلا بأس ان ينسلها الرجال النساء وقال ابن المنذر كناية ما ينسل الرجال
 كالمسك والرجال الصغيرة ما لم تكن تكتفى في الملبوس والصحيح الاول وقال الحسن بن عيسى النساء اذا كان تحتها او فوقها

لقولنا عايشة

علام تصحيح

ميتكم وكان

هذا الاشياء

للزينة فوفا

استغنى الميت

عنها وفي

شئ كان

تنظيفا

لا اجتماع

او ضمته

وصار

كالختان

وأنه عند الضرورة وقال لا تأملي لصب عليا لما ذكره المفضل أبي قلابة ويطهر إلى وجهه دون ذمها
وقال ما كنت أرى رجلا يلبس إلى المرفقين ولو كانت زوجته حائضا فوضعه لا يمسها خلافا
ما كنت أرى قبيحا ولو كانت من قبل موتها لم تأت قبل أو بعده أو قبلت بطنه أو باده أو وطئت بشيء قال في المحيط
في رواية الحسن عنه وهي الناحية يوم عليها فسد خلافا لرواية المطاوعة الرجعية تغسل به قال أحمد وعند الشافعي إذا
أصابها الماء فركها باليد والفرج وعنه ما كنت في الرجل كالمهبط وفي المهبوط والمحيط لو كانت موبوءة وبه يسلم
لا تغسل إلا أن تغسل ولو كانت ثم غسلت لا تغسل ولو وطئت بشيء ثم ماتت وانقضت عدتها من ذلك الوطئ لا
خلافا لما في يصف ولو طلق إحدى امرأتي ثلاثا وقد دخل بها لم تغسل وأما إذا طلقها من غير أن يمسها
الاصح أنها تغسل ولا تغسل إلا ثلاثا مثل الغير ولا بد منه ولا بد له وفي الحديث في أم الولد رويان في رواية
يغسل يقول فخره ما كان واحدا والثانية لا يغسل وقال النووي الاصح أنه ليس لام الولد إلا غسل سيدها
ودخلها وقال المغيرة في المغني تيمم قبل غسل في ثيابه وقال المحلى في تيمم في كوارثه وغسل عند الشافعية
غسل المهرم وإن لم يكن قبل غسل من ثوب قيل تيمم غسل على غسل سيدها وجوبه على أهل العلم كما بين
عابس بن عمر وحاشية وأسن البصري والمغني والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وحكا أبو بكر بن المنذر وقال
لا شيء عليه وليس فيه حديث ثابت وعن علي بن أبي حمزة استباحا لا يغسل ميتا فليغتسل وفي سؤال بن أبيب
وبن سيرين والزهري وقال المغني وأحمد وإسحاق رحمه الله يوفى ما قال ما كان أحب إلى له الغسل في أحب
الشافعي وقال في أبو يعلى أن صح الحديث قلت بوجوبه وإلا لا يصح وروى إلى به برقة أنه عليه السلام
قال من غسل ميتا فليغتسل رواه أبو داود وغيره وقال البيهقي الصحيح أنه موقوف على أبي هريرة وقال الترمذي
عن البخاري أنه قال إن أحمد وعلي بن المزني قال لا يصح في السابشي وكذا قال محمد بن يحيى شيخ البخاري
ورواه البيهقي أيضا ومن رواية عذيفة مرفوعا وأما ساقطه وأما حديث علي بن أبيه غسل له أبا طالب فمرفوع
النبوي عليه السلام فليغتسل رواه البيهقي من طريق فروع حديث باطل وحديث عائشة رضي الله عنها عليه السلام كذا في
من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت رواه أبو داود وغيره بإسناد ضعيف كذا الحديث في الوضوء
محل الميت ضعيف وروى أبو داود والترمذي عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام من غسل ميتا فليغتسل ومن جسد
عليه تواتر وقال الترمذي حديث من قال لا يؤمن الله عليه قوله من لم يغتسل من ضعفه البيهقي وغيره وقال المزني
هذا الغسل في غير شربة وكذا الوضوء من غسل الميت وحمل لا لم تقم فيها شيء وقال في المغني لو غسلت في غير شربة فليغتسل

من الوضوء ولا يغسل يمينه اولى قال ابو ذر بن ابي اوفى وقال اصحابنا هذا ذاتيت بمحمل يغسل على اصابعه غسل
الميت والتمس اذا غسل على وجهه والمهرم وغير المهرم فيه سواء وعندنا وقال مالك شمله وقال الشعبي واحد غطا
وداود لا يغسل راسه وان كان امرأة لا تغسل وجهها ولا يلبس الخيط ولا يتربط بطيب وكذا مومر قوله عليه السلام
غفوا رؤسكم ولا تشبهوا باليهود ويتحجب ان يكون الغسل اقرب الناس الى الميت فان لم يكن فان كان غليظ
الغسل غسلة على الامانة والورع ولو كان الغسل غيبا او انما اذناه فراجا او كغيره ولو انما غسلى يمينه في الغسل
يموتى الكافر فينشق من ان كان المسلم اكثر وقال مالك والشافعي جردته على طيبه لم يترى ومن لا يدرى
انه سمي او كان قران كان عليه ساء المسلمين او في سباحه او اراد المسلم ان يغسل الا فداه لو لم يجزى مع احد او به ثمرات
لا يغسل حتى يبرأ الاسلام او قيل في الجهر اختلف في لبس حتى يذهب غسله عليه بقا للدار ولو وجد اكثر الميت او غطى
مع الراس غسل يمينه والاعلاء وقال مالك وقولنا نعم في الغسل انما يغسل عليه وقول من جازى
الاعلاء لم يدرى ان كان في الغسل ميت محبسا او لطلب الغسل الاجزاء فان كان في السادة غير ويجوز له ان يغسل
وان لم يكن لا يجوز ما اخرجته فادخله وجازة فادخله فان لم يكن له المال

فصل في التكفين ش اى في الغسل في بيان احوال التكفين ولما قرئت من بيان غسل الميت شرع في بيان كنه
على التيب والتكفين يستعملان في الغسل بالمشقة وقال ابو بصير كفن غزال النعوت يقال كفن كفن من باب نصر
ينصره ثم قال وكفن معروف يقال كفنت الميت تكفينا هم السنة ان كفن الرجل في ثلثة اوتوبش وذكره طهطا
هنا البيان كنيته التكفين لان اصله ان اكل التكفين واجب دليل انه يدرى من على الدين والوصية والارث وبديل
ان الميت اذا لم يترك شيئا او لم يكن له من سبب عليه مشقة يرضى على الناس ان يكتفوا ان قدروا عليه والا فلا
الناسق اما قول صاحب التيمنة بمن يغفل الميت بعد الغسل لانه مشقة فتدفع تسامح وتدفق في البدن وغيره الى انه واجب
وقيل فرض كفاية كالصلوة والغسل هم اثار وقية في الخافه شرع يجوز بربذه الاشياء ورفها اما الجفلة انها بدل من
الثوب اما الرقعة انها جارية من احدى اى ازار قميص والفاقة وساقى بيضا من تربيد هم الماروى انه
عليه السلام كفن في ثلثة اوتوبش سمويه ش هذا الحديث واذا ائتمت بهتة كمنهم من حديث ما كتبه كمن ربوا
التي على السلف من ثلثة اوتوبش سمويه كمنهم من ثلثة اوتوبش سمويه كمنهم من ثلثة اوتوبش سمويه كمنهم من ثلثة اوتوبش سمويه
اعلة تولى من ثوبين ويرد فوج فقلت قد اذلق بالبر ولكنهم في رواية يسلم اما احلة فانما تشبه على الناس انها اشترت التكفين
فيها فليس لئلا استدلال المصنف بهذا الحديث لانه لا يدرى عليه في هذه المصنف قلت استدلاله لا يدرى لانه لا يدرى جابر

فصل في التكفين

السنة ان يكفن

الرجل ثلثة

قميص

الثوب اذاد

والفاقة الماروى

ان يغسل الميت

وسلم كمنه ثلثة

الثوبين يفرق

في كتاب الزهد ايضا نجا بardon بن معروف فيها مسندة عن جابر بن الياسين عن عباد بن يحيى قال لما حدثت
 ابا بكر الوفاة قال لعائشة رثا غسلوا ثوبى بدين ثم كفنوا فيها فانما انوك احد عشرين انما كسوا الحسن المكتوب او
 سلوب اسلوب وروى عبد الرزاق عن ثمر بن الزهري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال ابو بكر رثا ثوبى
 الذي كان يبرئ فيها غسلوا بها وكفنوا فيها فقالت عائشة الرثا حتى لك جديد قال لان الحى اجمع ال
 الجدير من الميت وروى ايضا عن جريح عن عطاء قال سمعت عبيد بن عمير يقول ابو بكر رثا ما عائشة وانا ما جئنا
 عيشا بل من ثوبين كان يبرئ فيها وكفن فيها فقالت عائشة لو ثوبا جدي وانا لا احيا اجمع ذاك ورواه ابن
 سعد في الطبقات ابانفضل بن كيسان باسود بن الياسين قال سمعت القاسم بن محمد قال قال ابو بكر رثا عشرين خضرة
 الموت كفنوا في ثوبين الذين كفنوا في ثوبى واهلها غسلوا بها فانما كسوا عشرين ثوبا
 سنة عبد الرزاق ومثله وذكره محمد بن الحسن في كتاب الآثار بلانما قال بانما عن ابو بكر رثا انما اهل غسلوا ثوبى بدين
 وكفنوا فيها قلت العجب من السجى كيف يقول في الكتاب يقول في كتاب الصديق غسلوا ثوبى بدين كفنوا فيها فانما
 رثا رثا رثا بخلاف هذا الخرج عن عائشة ان ابا بكر قال لما في كفن رسول الله وم قالت في ثلث ثوبا
 بغير ليس فيها ثياب ولا عمامة قال في اى يوم توفي رسول الله ثم قلت يوم الاثنين قال ناي هذا قال يوم
 الاثنين قال رجا فيما بين وبين الليل فظن ان ثوب كان يبرئ فيه رثا عن محمد بن عثمان فقال غسلوا ثوبى بدين
 او اهل ثوبين كفنوا فيها قالت ان هذا هو قال ان الحى اجمع يا محمد من الميت انما هو للميت فلم يبق حتى اسى
 من ليلة الثلاثاء ودفن نيل النجاشي انتفى الريح من تحت الارض والاذى لا يضر المير وكسوا بها عشرين ثوبا
 والجواب من قولها ليس فيها ثياب لان عمامة لم يكن فيها ثيابا وقياس كانه لا يضر وقياسه لم يكن
 فيها ثيابا لاهلها وايضا حديث عائشة رثا معاذ بن عبد الله بن الفضل بن عباس والاولى ان
 يضل بروايتها لانها خصوا الكفين البنى عليه السلام وعائشة لم تحضر والحال انكشت على الرجال لانهم الماشية وان
 ذلك الميت اولى من الثاني هر ولان ادى لباس لا حياش هذا ليس عظمى والضمير في لانه يرجع الى الاقتصار الذي
 يدل عليه قوله فان اقتصر على ثوبين اى لان الاقتصار على ثوبين اولى لباس لا حياش فليقتصر البنى في اقتصاف على
 ثوبين لانها كسوت بعد الوفاة فيعتبر كسوتها في الحياة ولما تبرز صلوته فيها بلا كراهة هم الا من القرن الى التهم
 ش هذا دليل على ان الراس فوناه اى ما يتناه وقال الترازى القرن ههنا بمعنى الشعر قلت كل صغيرة من شأنها الشعر
 الشعر قرن الراس فوناه اى ما يتناه وقال الترازى القرن ههنا بمعنى الشعر قلت كل صغيرة من شأنها الشعر

ولكنه ادعى

لباس الكهلاء

ولان ارمين

القرن الى

القدم

ما كلف به النبي الصغير ثوب واحد والصغير ثوبان وفي البسوط والخلل لا شيء لم يكلف ان كفن في ثوبين اذ هو رداء
 فحسن ويجوز في ازار واحد والقط المولود ميتا يلف في ثوبه وقال ابن المسيب كلفن النبي في ثوب وقال النوفلي
 يجوز ثوب وقال احمد واسحاق كلفن في ثوبه وان كلفته في ثلثه فلا بأس ومن كفن كفن في ثوبين قال الشافعي
 واقله ما يستر العورة وعنهم ثوب يعلم البدان واكثره سبع الا اذ اعلم انهم في الفخذ والقبض والبرص من الشاة
 قطع بالثوب في جبينه وكفى البتة في وجهه ما لا يشاء وجوب الثلثة وقال المنذوي وروى عنه وشم المستحب في كفن
 البلاء من بعد ما كان او غسلا وفي المدايح جاسوا فكانت غفقا وقال حسين والبعري عن الشافعية اغسل قبل سرج
 وفي الرواية وكفن في القطن والكتان والبرودان كان له اعلامه لم كفن فيها تاخيل وفي شرح المذهب المنذوي
 ويجوز بالكتان والقطن والصوف والوبر والشعر على لبسه عادة وكبره للرجال المزعزعة المعصر والخبر والبرص
 ذكرنا في المحيط والافانج وغيرهما ولا يكره للنساء وقال الشافعي يكره تكفينها في الحرير او الكتان او الكتان او الكتان
 كفايته الموقوفة في الحرير الحسن البصري وابن المبارك اسحاق وقال ابن قدامة في كفايته المرأة في الحرير استحسانا
 الجواز وكره مالك المعصر في الدونة ومنع الحرير فيه للرجال وروى عنه انه لا للرجال والنساء ذكره في التذوق
 وجوز به ابن عبيد للنساء خاصة وكره مالك الجنودان سدا وحريه وتنا ان حالها بعد موتها في حق الكفن بخلاف
 الرجل وان لم يوجد الا حرير يكره الكفن ولا يذاع في ثوب واحد حديث ام عطية ان النبي عليه السلام اعطى العروا في
 غسلن النبيته من ثوب اسود عتيه فبيته بنت الحارث وقيل بنت كعب لغسلته وحدها جذا للفظ غريب
 وبغيره هذا اللفظ اخرجه الجماعة ولفظ البخاري قالت لما غسلنا ابنة رسول الله عليه السلام قال لنا ونحن نغسلها
 ابرؤنا منها وهو المنع الوضوء منها وابنه رسول الله عليه السلام هي زينب زوجة العاص بن كعب بن عامر
 في لفظ مسلم عن ام عطية قال لما ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلناها وتر العمدت وفي سنن ابى داود وغيره
 احمد وسانع البخاري لا وسط انما كلفتم اخرجه من ابن اسحاق حديثي فوح بن بكير في التقي وكان تبارك الله
 عن علي بن عروة بن مسعود قال له داود قد قارنت ام عطية بنت ابي سفيان زوج النبي عليه السلام عن النبي بنت
 حاتم التميمية قالت كنت فممن غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما تم حركات اول ما غسلها رسول الله
 عليه السلام انتم ثم الدرع ثم المار ثم المار ثم الدرع ثم الدرع ثم الدرع ثم الدرع ثم الدرع ثم الدرع ثم الدرع
 عن الباب ومعه كفنهما بنا وليهما ثوبا ثوبا وقال المنذوي في مفتحه فيه محمد بن اسحاق وفيه من ليس يشهدوا ويحضر
 ان هذه التعقيب في زينب لان ام كلثوم توفيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكره لم يفت كفنهما بها انما

محمد بن ابي
 عطية ان
 النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم
 اعطى العروا في
 غسلن ابنته
 خمسة اوثاب

الروايات فيهم قال يجر الكفان قبل التيميم فيما الميث وهو ما شئنا الكفاية في التيميم من قبله عليه قوله اى
تيميم اذ شئنا يصح مرة او ثلثا او حسا ولا يرد على ذلك وفي الامام من ابى على المولى من كابرته قال قال
رسول الله عليه السلام اذا جرت الميث فليتردوا والتيميم هو احراق عود في بحيرة لميزبه الكفان وفي التيميم
يقبل بكل بالتيميم جميع الكفان وترا سيما قبل الغسل يقال جركه اذا جمعه والاول بوالاخره وفي الذخيرة للكلية
وللتيميم اربع احوال منه خروج روم كرهه مالك واهتمت ابن بسبب وعند غسله تحب قطع الرواح كتيميم ثيابا وهو
متنقع عليه وغسل الجنابة متنعق على كرايته وقال حرم الاتيميم الجنابة يعوت والنا رواه ابو داود ولما فيه من
بالنا وفي المبسوط كره الاجباري القبر وتابع الميث بها فان التيميم اكره ان يكون اخر اذ من الدنيا فلام
لاذ عليه السلام امر باجاء الكفان اتمته وتراش بذا غريب لم يرد على هذا الوجه ولكن روى ابن حبان في صحيحه
من حديث جابر ثلثا ذكرنا عن ابى علي انما ولكن انظر ان النبي عليه السلام قال اذا جرت الميث فاجمعه ثلثا وفي
لفظه فاوتردوا وفي لفظ التيميم جرد الكفان ثلثا قال النووي وسنده صحيح والاجار هو التيميم بشي يقال
ثوب مجراى نجس بالطيب يقال من باب التيميم ومن باب الافعال تيميمه وهو جرت الثوب واهتمت والذي
يقول ذلك يقال للجر من الاجار ومن التيميم هم فاذا فرغوا عنه شئ اى من تكفين الميث هم صلوا عليه لانها شئ
لا في الصلوة على الميث هم فزيته شئ اراد به فزق الكفاية وذا جمع عليه وقال صنف من المالكية يسيئته قال
ابن القاسم في المبرورة وقال سنده صاحب الطراز وهو المشهور بل قال مالك بن نفع من السنة والمجرب في السجدة
والثانية فغسل منها الاجادة من ترجى بركته اذ لم يبق قرابة او غيره با واستدلوا بانها لا عليه السلام للصلاة الكسوف
من الصلوة على ولده ولو كانت واهية لعدمت قال النووي هذا قول مزود لا يلتفت اليه لعلقت لعلقت لهم به
فانه اخرج حتى يميز فائنت الجمع بينهما وفي البدائع والتمتعة سبب فزيته لقوله عليه السلام صلوا على بروفا وجره ولو لم
عليه السلام صلوا على من قال لا اذكر الا الله رواه الدارقطني وهو ضعيف وقال صاحب المحيط يجر فرض كفاية كالماء
لكي لا ينجس الاجتماع على الركك كالماء وقرع تكفين الميث واجب وقيل سنة والاول هو الصحيح نص على وجوبه
في البدائع وغيره وعلى ورشته ان تكفينه في جميع ما قبل الدين والوصية والميراث كفن في ثيابه في جهنم عند
خروجه للدين والجمعة ويستثنى عنه اذا كانت المركة عبدا عابيا او كانت مبرورة فانها يتركها ان على التكفين
وفي المحكي والدين مقدم على الكفن فكيف يجر واجب على من حضر من المسلمين من غيرهم وغيره انتهى وقال غلام
من عمر التكفين من الثالث وقال طائفة ان كان ما كثره فمن راس ماله الا فمن ثلثه ولو اوصى بثلثه

قل جركه

قبل ان يجر

فيها الميث

لا يجر على الله

عليه وسلم

امر باجاء

الكفان اتمته

وقرأوا كاجاء

هو الطيب

فاذا اخرعوا

سنة صلوا

عليه لانها

فرضية

كفن النكاح لغيره من ثلث ماله وقدره على وما يراه ويطلب بالدين وبالجمال الورثة ولا يحبر الورثة على فزكفهم
 الاثنتين بخلق حله وقدره فان لم يكن له مال يجب على من نفقته في حياته من اقراره بالزوجة فانه يجب على
 زوجه عند ربي يوسف وعليه الفتوى وبكذا في الملتصقات وحقيقته المفتوح وعامة كتب الفقه وفي شرح القرائن
 السريفة لمعناها جمل قول ابن خزيمة والي يوسف وهو الصحيح في قول الشافعي رضي الله عنه وبه قال مالك وقال أحمد
 الزبيدي كالا مذهب وهو قول الشافعي واحمد وفي راجع الفقه ويحب على ولد ابن عمه محمد بن عمر قال الاقارب قال لا ترقب الآخر
 ثم على بيت المال في الزواني ايضا فان لم يكن شيء من ذلك سألوا من الناس بالولاية وان لم يوجد من ذلك
 قبل عليه او ترؤس على قهره ولا يجب على الزوج ولا جراح لغيره وقال ابن المنيون كفتنا عليه الا ان
 لما لم يورثه من مالك وفي المنيون في الورقة وغيره ما يجب الكفن على قدر المولى بيت كما اذا ترك اباه وامه
 فعلى الاب السدس وعلى الابن خمسة اسداس فان ترك بنتا واختا لاب غنيهما نعمتان ولو كانت لغيره موصدة
 مولاه الذي اعتمد قال محمد كذا على حالته ومن لا يجب عليه نفقة الزوج عليه الكفن وان كان وارثا كما بينه
 وذكره المصنفاني وتكون من رتبة ميراثه في تركته وان كفته من اقراره لا يرجع في تركته سواء اشتد بالزوج
 او لا نص عليه في المأوى وفي راجع الفقه ليس لصاحب الدين ان يمنع من كفن السنة ولو ثلثية اثوابه
 الرجل وخمسة سنة المرأة مثل ما في العديدين والجمعة وقال الفقيه ابو جعفر كفن النكاح لغيره ما عليه غالبا وعلى
 شياء وفي المنيون في لو كان في المال كثرة ونسب الورثة قلته فافق السنة اولى ان كان على الكفن الكفاية او
 ويحب وكفن السنة مع وجود الاثنيان ولا يمتنع كفن الكفن وفي الزخيرة للمالكية ليس للزوجة منع الورثة من ثلثية
 وان استوفت الدين وقال النووي في شرح المذهب عند الدين المستوفى كفن في ثوب واحد في راجع المنيون
 وفي الوجه الثاني في ثلثية الكفن على الكفاية وان نبش قبره كفن ثانيا من راس المال وقدره
 المركة ووفاء الدين يجب على الورثة ووفاء الزمارة والصحاب الوصايا وان نبش بعد ما نبش كفن في خرقة ولو
 كفته اجنبى ثم اكله بيع او غيره قال كفن المنيون لانه لم يخرج عن ملكه بعد التملك اذا الميت ليس من الهد وفي
 الزخيرة جمل قول أبي يوسف ومحمد ولو وهبه الموارث لغيره به فمؤله ولو تميت دياره كفته ثم فصلت فضله
 على اصحابها ان علموا ان لم يعلم عطفا صرفت الى كفن ميت آخر فان تذر تصدق بها وهو قول الغالبية
 وذكره بن قتيبة في رتبة ميراثه وبنسبها ثوب الوثوب مباح فالحل له به وان كان الحى وارثا
 فان كان الميت كفن وبغيره منظر اليه ليردوا عليه وصيب آخر يشي منه التلث يقدم الحى على الميت كما لو كان

الصلوة ما وهبناك منظر اليه لعلش قد مر به على غلبه الجاهل حادثة الى اني الى السنة في الصلوة او اولى
الماء للصلوة فان الميت يستبرئ ويحيا به الحق لانه لا يقبل على ملكه والى بيته ان يسلط حيا لانا ذوقنا لوجود الغد
وقالت الشافعية والمالكية يجمع بين الاثنين والثلاثين في كل من واحد من الضرورة وتعداها لا يقع بينهما في كل من
واحد فلما سار عورة احد ما عورة آخر في قاضيهما ان اشترى الوصي من الزكاة ثوبا او ثوبا عليه وعلقه العراء
والشراء والبيع الحفاضة في التبرع وبني في القبر ثوبا منكم او نظيرة او مقبرة لا يجوز تخمين ببيع ذلك الا ان
ولوا اشترى بعض الورثة من الزكاة ثوبا للميت من غير اذن الميتة والارثين يقرب منها بغير ما يوجب عليه فحرم
ما تامل ولا ثواب بولا لبسا عليه ويكون كمنيت فيها ولا يلحق ثوبا للدين كما في حال الحاجة ما تامل السفر وانما
صاحبه ماله الفقة في التبرع والثلاثين لا يضمن استعمالا ولا تنكيل الميت ومنه صلوة الجاهل في كمنيت كمنيت كمنيت كما
يكن في عارية ذبيح ويحسبه قبره بثوب

فصل في الصلوة على الميت شئ اى هذا الفصل في بيان الصلوة على الميت ولما ذرع من بيان تكفينه شئ
من بيان الصلوة عليه على الترتيب ثم داو الى الناس بالصلوة على الميت شئ اى باتمام الصلوة على الميت ثم الصلوة
تخفف لان في القدر عليه اذ راى شئ اى استغنا فيه والواجب تعظيمه وتوقيره ثم فان لم يحضر فاقضى
شئ اى فان لم يحضر السلطان فاقضى اولى الناس بالصلوة عليه لان صاحب ولاية شئ فيكون اولى
من غيره ثم فان لم يحضر شئ اى القاضى ثم فبغير تقديم الامام اى لا رضى في حال حيوة شئ اى لان الميت
رضى الامام في حال حيوة فكذا بعد مماته وبذلك الذي ذكره ترتيب القدرى وروى الحسن في كتاب صلوة عن
ابى نعيم روى ان الامام الاعظم وهو الخليفة اولى بالصلوة عليه ان حضر فان لم يحضر فامام المصطفى ولسلطتهما
لان في معنى الخليفة وبعده القاضى وبعده صاحب الشرع وبعده الخليفة الوالى وبعده الخليفة القاضى وبعده الامام
الحجى فان لم يحضره فالاقر من ذوى قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من المشايخ وفى الذخيرة ذكره في كتاب الصلوة
ان الامام الحجى اولى بالصلوة على الميت وفى اليدائع ذكر فى الاصل ان الامام الحجى اولى بالصلوة عليه وفى الذخيرة انما قدم
الامام الحجى في كتاب الصلوة لان الخليفة والسلطان لا يوجدان في كل بلد ولا يحضران في الجملة وقال الكرخي
في كتابه تقديم الامام الحجى ليس بواجب ولكنه اعلى ما تقدم الامام الاعظم والسلطان فواجب وقال تابع الشريعة
اولى الناس بالامامة السلطان الاعظم ان حضر فان لم يحضر فسلطان كل مصر فان لم يحضره فامام المصطفى
القاضى فان لم يحضره فامام الحجى ولسلطته الخلافة والمصطفى والى المصطفى والقاضى فالوالى اولى فان لم يحضر

فصل
في الصلوة
على الميت
داو الى الناس
بالصلوة على

الميت السلطان
عليه
الحضرة وان في القدر
ازد لاهيه فان لم
يحضر فاقضى
صاحب ولاية
فان لم يحضره
فيستحب تقديم
امام الحجى لانه
رضى في حال حيوة

لكن من غير خفية فخلعتني احم من القاضي وصاحب الشرطة والتمتران الامام الاعظم اوسله فان لم يحضر فسلطان
المصردان لم يكن فامام المصلوا القاضي فان لم يكن فامام الحمي وقال الامام العتاني امام مسجد الجاسم اولى بالمقام
مسجد الحامية ثم قال ثم الولي ش اى قال العزدي ش ثم الولي احم بالصلوة عليه وقال النودى ش في شرح المنزب
ان اجتماع الوالى والولى فبذلك لان مشهور ان تقدير الوالى ثم امام المسجد ثم الولي والمجيد والولى مقدم وشبهه على الضحك
وبالاول قال على بن مسعود وابو هريرة وزيد بن ثابت وكس وكسين وعلقمة والاسود واكسن البصرى وسويد
بن علقمة وملك واحمد واسحاق قال بن المنذر وهو قول اكثر اهل العلم قال به اقول وجه قوله المجيد قوله تعالى
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض سلطانا من غير فصل بين الحياة والمات والاقتدار بولاية النكاح ولان
مستقيم العزم بهذا الدار لليت فمن يتبين بالشفقة فدعاه اقرب الة الاجابة بخلاف سائر الصلوات واما ما روي
ان الحسن بن علي بن المات فخرج الحسين والناس معه لصلوة الجمعة فقدم الحسين ثم سعيد بن العاص وكان
امير على المدينة من قبل معاوية فاني سعيدان يتقدم فقال له الحسين تقدم وسلم ولولا السنة ما قد يتكث لان
بزه صلوة تقدم بالجماعة غالبا فيكون السلطان اولى ولان الوالى نائب لرسول طيلة السلام وهو الذي كان
اولى بالمؤمنين من انفسهم فينبو ب نائب نائب في التقدير ولان ولايته ولاية القاضي عاتة والاية بمحمد بن علي
المورث وعلو ولاية الانكاح وليس ولاية الامامة كولاية الانكاح ولان ولاية الانكاح مما لا يتصل بالجماعة
فكان التعريب اولى كالتفني وانفس واما قوله عاء العريب اولى بالاطاعة فقلنا لا بل عاء الامام اقرب لما روي
انه عليه السلام قال ثلثة لا يحب دعائهم وعدتهم الامام كذا في مسوط شيخ الاسلام والمجيد هم والاولياء والائمة
المذكورة في النكاح ش اى الترتيب المذكور في النكاح كالترتيب في الارث والابعد محبوب بالاقرب وهما كذلك ليشتر
الاقرب فالاقرب من ذوي الانساب فان قساويا في القربة فاستهوا اولى ش ولدين واخوين للاب وام عيين
هما متساويان في القربة واحدهما اكبر من الاخر ولو اتبع الاب والابن ذكر في كتاب الصلوة ان الاب اولى
ومن شاستان من قال بما قول محمد وعلى قول بني ضيفة الابن اولى وبه قال مالك قال ابو يوسف والولاية
لها لكن الابن يقدم لاتباعها لكان في النكاح وقبل الابل للاب اولى وبه قال الشافعي واحمد وفي المحيط وهو الصحيح لو اتبع
اخوان للاب وام والاب فأكبرهم متا ولى كما ذكرنا وبه قال الشافعي في قول وكذا راد الاسان تقدم الابن على
ذلك لا يرضى الاثر لان الحق لها لكن قد مناه بالسنه ولا سنة في تقدير من قدمه وفي قول الشافعي الا تقي مقدم لانه
اولى وفي فتاوى المعاني الزوج كالابن في به قال الشافعي وملك من اطعنا بان الزوج اولى من الابن في كذا اخبار

قال

شم الولي

وكما ولياء

على اللتيب

المنكسور

في النكاح

اوحی الحیط ابن عمر المرأة اولى من زوجها المكن لمن المكن من الزوج وان كان منها ولد فالزوج اولى بخلافه
 للشافعي ومالك وقال القدر بن سائر القرايات اولى من الزوج وكذا مولى العتاقة وابنه لاسناعتيه وقال الشافعي
 الزوج اولى منها ومكن بن المنذر في المكن من اب بكر الصديق وابن عباس وشعبي وعطاء وعمر بن عبد العزيز واسمعت
 والجمهور وان الزوج اولى بالصلوة على زوجته من المولى وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب الزهري وكثير بن الاشج
 والحكم وقتادة واصحابنا ومالك والشافعي ولا ولاية للزوج لانقطاع الزوجية بالموت قال عمر بن عمر في امراته انتم احق
 بها بعد موتها وقال لا وزاعي وأحسن البصري الاب احق ثم الزوج ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن
 يقدم الاب على الابن وكذا الجب وعنده الشافعي وعنده مالك الابن اولى ومن بعد ابو المية اولى من ابنها ثم ابنها فكان من
 غيرهم ان كان منته فلا ب اولى ثم الزوج وفي مشيخ الاسيبيا في ان ابنها اولى من ابنها لانه عصيته لكن يقدم
 الجد وهو اصل الميت ولا يقدم اباه وبنوه والابن يقدم على الجد لكن يقدم اباه وكذا المكاتب اذا ماتت ابنته
 او عبده فالولاية للمكاتب ولد ان يقدم سيده وان مات المكاتب بن ثمة وفاردا ب ادين وهاجران فالمولي
 احق فان ترك وفاد فاديت كتابته او كانت للمال حاضرة الا انما في التوى فالاب احق عبدات فان تفرقت بالصلوة
 على المولى وابن العبد ابوه وهاجران فالمولي احق وقيل ابوه الزوا او الزوا والى لانقطاع الملك بالموت والفتوى على
 الاول ذكره في المثلقات وفي الميونة الاب احق من الابن عند الكل كذا قال بعض المشايخ وعن هشام بن محمد عن
 ابني ضيفة في النوة ادران الاب اوسل ولو كان الوليان فتقدم انجبي ان سملى لا وليا فخلفه عزت والاعتاد
 والامالي اعادة تادان وفن اعادة على قهر ولا يدين من سملى مع الانجبي من غير الاولاد هم فان سملى غير الولي السلطان
 اعادة الولي ش قديا سلطان لانه وصلي السلطان فالاعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي ثم بوليس ينص على السلطان
 بل كل من كان قدما على الولي في ترتيب الامانة في صلوة العباد ففصله بولايته الولي ثانيا كذا في الفتاوى والولوي
 وفي النسخة وكذا الوصي امام سجد الحاج لاعتاد وفي التقييس للقوم الاعادة ولو اقتضى بعض الاولاد سجد رجل على ليس
 للمبايعين الاعادة بل عن ابن شارس ابي الولي وانما قديا لانه لو لم يكن انفسهم الموجب ولما كان الحق لا انشاء راجع
 فتد انشاء لم يجره لما ذكرنا ان الحق لا دياوش فيكون لهم الخيار في ذلك ثم وان سملى الولي لم يجره لاعدان يعلى ابنة
 ش و به قال النعمي والثوري والليث وابن جبري ومالك وقال الشافعي والاوزاعي يسلك عليه وعنده احمد ابنة شهر
 وقال المزني وفيه اربعة اوجه اهما ما اتفاق الاصحاب على الاعادة بل المستحب تركها وفي وجه كبره اعادة وتما قطع
 الموتى وصاحب العدة وغيرهما وعندهما لما يلية فيما دجيان وهما لوالصلوة النصب على النبي عليه السلام افراد وقال ابن جبر

فان صلي

غير الولي

اد السلطان

اصاد الولي

يعني ان فله

لما ذكرنا الحق

للولي

وان صلي

الولي لو يخير

لاحد

ان يصلي

بعد

كان الغرض
يتأدى
بالاولى والغنى
بغيره
ولهذا رأينا
الناس تركوا
عن الزهري
الصلاة على
قبر النبي
صلى الله عليه
وسلم
وهو اليوم
كما وضع

جميع عليه عند الميعة والمثل وقال بن وهب انه استحب من قول من الساع علوقان الخلف منصوص عليه بل عليه عليه السلام
على موقوفاته من الغنائم والعتق وتولين وبل صلوا عليه فرادى جماعة على الاختلاف وقيل انهم من قبل ابو بكر ثم ذكره ابن
العتيق والشيخ لعققت روايته بحكي البزار الطبراني انه عليه السلام قال دل من على ربه العزة وهو موقوف قال لا بد لي
والبزار قد صلوا عليه بصلوة جبريل عليه السلام وهو موقوف على جميع انهم صلوا فرادى لا يؤمنهم احد وهو انفسهم في قوله صلى الله عليه وسلم
نذكر لك ذكره البزار الطبراني في حديث ابن عباس قال انتهى عليه السلام الى قبره صلى الله عليه وسلم فقام عليه فركبوا عليه فجلسوا
ما شاء الله المصنف يقول لان الغرض يتأدى الى دل من على ربه العزة وهو موقوف على الميت تأدى بالصلاة الاولى لا تأدى
كنايته ولا معنى لكنايته وهو الغنى بغيره من غير شئ بذكره جواب عن سوال مقدمه قد يرد ان قول البزار لا يثبت على كفايته
وكنايته ما فاما في خبرنا من الغرض فاجاب عن ذلك بقوله المصنف بما لا يثبت على الميت فغيره من غير شئ لم يرد بالشرع
شأنه وضع ذلك بقوله ولذا قال ابن وهب من مشى عليه الصلاة على الميت هرأيت الناس تركوا عن اخرهم الصلاة على
قبر النبي عليه السلام وبوليه من شئ اجماع الحال انه اليوم هم كما لو وضع شئ لان الغرض لا يثبت على الميت ولا يثبت على الميت ولا يثبت
قلت الاقتصار على صلاة غير الاولى جائز وذلك دليل على سقوط الغرض ومنه ان اولاد الوالي جاز فعملوا ان تغسل بها مشرع
قلت صلاة غير الاولى انما تعبد عند عدم عرض الوالي فاذا عرض بالاعادة زال حكم صلاة غيره فكانت الميت بقية صلاة عليه
فاذا سئل الوالي يكون مصلوا به والغرض فكيف يكون فلما فان قلت يترك الناس الصلاة على قبر النبي عليه السلام انما كان
تعلما من ان تغفر عليه السلام سجدوا لم يكن ذلك لاجل عدم مشروعية التعلل بها قلت لا يرد من الصلاة على قبره فانه
سجدوا الا يرد من غير ذلك انما يثبت عند قبره اهل العلم والاولياء مع من يريه اعتقاد العامة في التعلل به لم يحتاج من الشرع فان
قلت من الميت وانما كان تقصيا بالصلاة مرة فلا يوجب سقوطه الا لان الصلاة في حقيقة دعاء وهو باق كما لو مشى شرع لاقا
الغرض الغرض يسقط بواحد لكن لو عاد وكل صلاة كان حسنا قلت الاصل ان الميت لا يتبع بالصلاة عليه ولا يتركها في الدنيا
ليس للانسان الا ان يمشى ولكن عرفوا انما كان كذا كذا سقطوا بالمرقة الواحدة فلم يتصور النسيان في قضاء
من عندنا بالمرقة فثبت بلفظ الدعاء فان التوقيف فيه باق كما ينبغي بالاثر بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم به على
سبيل الدعاء فان قلت صلى النبي عليه السلام على حمزة مرة وسبعين مرة وكان الغرض قاتا دي بالاولى قلت يجب
عنه بغيره من الاول ان كان موصوفاً بدينه فيوقى بواحد واحد من الذين استشهدوا وكان عليه السلام صلى الله عليه وسلم
كل واحد موصوفاً بدينه فيوقى بواحد واحد من الذين استشهدوا وكان عليه السلام صلى الله عليه وسلم
المراد من قول الراوي صلى الله عليه وسلم مرة وسبعين مرة المعنى اللغوي وهو الدعاء اى دعى سبعين مرة فان قلت قد سئل

يجوز الصلوة على الميت في قبره قبل ان يشيع الميت ويتميز في ثم اشار الى معروفة الطريق فيه بقوله صلى الله عليه وسلم في غير ذلك
 ذلك ش اي في قوله قبل ان تشيع ش اي كبر الراي ش اي غالبا لظن انه لم يشيع فصلة عليه واذا شك لا يصل عليه رواه ابن ستم عن محمد بن يحيى ش استتر به عار وى عن ابى يوسف انه يصل عليه في ثلاثه ايام وبعد ما
 لا يصل عليه بذراوى بن ستم في نواده عن محمد بن ابى حنيفة لان العصية كان في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 الى ثلاثه ايام ولثا فعية سنة اوصيه اولها الى ثلاثه ايام لقول ابى يوسف انه يصل عليه الى ثلاثه ايام ثم اثبتا الى
 ثم كقولنا اخبرنا انما المات على جده راكبا يصل عليه من كان من اهل الصلوة عليه يوم موته فاسمها يصل عليه
 من كان من اهل ذم الصلوة على يوم موته سادسها يصل عليه ليدفع في ذم الصلوة على يوم موته العصية ومن
 قبله يومهم واتفقوا على تعفيف ومن مرجح به الماوروى والمالطى والعودادى والبقوى والمام المحمدي القزوينى
 وقال الساقى رحمه الله صلى الله عليه وسلم من السفر الى شتر والماضر الى ثلاثه ايام وقال سمنون من المالكية لا يصل على
 القبر بعد اللزريقه في الصلوة على القبر لانتكاف الحال ش اي لا يلائم انتكاف حال الميت باليمن والهزال فانه
 اذا كان سين تشيع عن قريب وان كان منزه ولا يلبى في التشيع هم والاروان ش اي ولا تلتكاف الاروان
 فانه تشيع في الشتاء ومن قريب لوراة ماتت الارض في الشتاء وفي الصيف يصل فيه لبرودة ماتت الارض من
 والمكان ش اي ولا تلتكاف المكان فانه يقي في الارض الصلبة اكثر مما يقي في الارض الرخوة فاما اختلفت
 به الاشياء فمن الامر الى راي المصنف به فان قلت روى البخارى عن عماره عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 تقتله احد بعد ثمان سنين قلت اجاب الشرحى في المذهب وغيره ان ذلك محمول على الدعاء ولكنه غير مدللان
 الطحاوى روى عن عتبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوما فجلس على فكل احد صلوات على الميت والجواب
 الصدريان اجسادهم لم يتحلى والماء اذ ساقوا ان يجرى البين حتى توفى عند قبور الشهداء اصابت اصبحت
 سيد الشهداء قبر النبي صلى الله عليه وسلم في زمن ما لوليد به فبنت لهم قدم فزوا قالا لوليد قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال عروة لا والله هذه قدم عمر بن الخطاب هذه قدم عمر بن الخطاب هذه قدم عمر بن الخطاب
 عند النبي صلى الله عليه وسلم فانك به ذكره بن دية في العلم المشهور وفي الموطان عمرو بن الجوح وعبد الله بن
 عمرو اللعائين كان السيد قد مضى قبرهما وبهما من احد فوجد المتيقن انهما ماتا بالاسس وقلما سنة واربع
 سنة والصلوة ان كبر تكبيرة اذ اشروع في بيان كيفية الصلوة على الميت وبينها بقوله صلى الله عليه وسلم والصلوة ش
 اى الصلوة على الميت هم ان كبر تكبيرة اذ اشروع في بيان كيفية الصلوة على الميت وبينها بقوله صلى الله عليه وسلم والصلوة ش

والمعتبر
 في معرفة
 ذلك اكثر
 الراي هو
 الفصحى
 المحال في الزنا
 والمكان
 والصلوة
 ان يكبر
 تكبيرة

واحد

الحسن بن ابي امامة رضي الله عنه فحدثنا حماد بن عيسى في كتاب التلخيص والشموع ان رسول الله عليه السلام كبر على آل بيته
 تكبيرات وتعجب بن بشير بن بكير ان كان اخرا صلوته صلها رسول الله عليه السلام اربعاً حتى فرج من كبرها حتى فرج قال
 اسناده وله قول منقوت قبلها اي سنت تكبيراته اربع التكبيرات التي كبرها متساوياً وسبعاً وثلاثين
 قول كك ولدنا قال العتق قول بن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه التقه الاجل على المربع ولا تله احد من نعمنا
 الامصار قال الحسن الابن ابي اللي قال صاحب المصباح وغيره من الاصحاب وقد ثبت ما زاد على اربع لنعلم
 فكيف اما قول بن عمر بن حنظلة ان بن شدرد ذكر في الاشارة ان الحسن قول بن مسعود وزييد بن ارقم وعن
 ابن مسعود وكبير بن مالك الامام واما قول صاحب المصباح في نظر لانه يمكن ان يكون على الوجهين من الصحاح في
 قد فعلوا ذلك بعد النبي عليه السلام قروي ابن جرم من بن علي بن ابي طالب فنادى اجمع فكان تكبير على الجادة فثبته وكذا
 روى عن انس وقال بن مسعود انما كانت التكبيرات ثلثاً فزادوا واحدة وجعلوا بين زيدانية امرئ بن زيد
 ان يكبر بين الجادة ثلثاً قال اي اساني في ثمانية السجدة وكبير بن ارقم على الجادة فثبته بعد ما يفسر رضي الله عنه
 وعن علي بن ابي طالب عليه السلام من تكبيرات التكبيرات التي قال انه يرى وذكر بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عليه السلام
 على البدرى ستا وعلى سائر الصحابة خمسة على غيرهم اربعاً وكبير على بن عمر بن قتادة سباً وكبير مارواه محمد بن الحسن
 في كتاب الآثار في كتابه الاجماع على استقرا لا روى المربع قال ابو يعقوب عن حماد بن ابي سليمان عن ابي ابراهيم
 النخعي رحمه الله ان الناس كانوا يصيرون على الجادة خمسة وشارعاً اربعاً حتى تعقب رسول الله عليه السلام ثم كبروا
 كذا في رواية ابي بكر الصديق روى عنه وعلي بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ففعلوا ذلك فقال لهم انكم خمسة اصحاب محمد عليه السلام
 متى تختلفون تختلف الناس بعدكم الناس حديث احمد بن ابي طالب فاجمعوا على ثلثين تكبيراً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 محمد عليه السلام ان يتنظروا آخر صلاة كبر عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تعقبوا فافعلوا ما سجدوا ففعلوا فوجدوا
 جماعة اخرجه كبر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً قلت في الفظطاع بين ابراهيم وعمر بن ابي طالب عليه السلام
 اربعاً آخر صلوته صلها على النخعي كبر اربعاً وثلاثين عليها حتى توفي وذكر بن ابي طالب عن ابراهيم بن حارث ان عمر
 رضى الله عنه قال في الاصل الاول بدوا فتم كبروا كبراً ثم كبروا على خمسة وشارعاً سباً وقال بن حزم في المحكي
 كبروا بعد علي بن اربعاً وزييد بن ثابت تكبيراً اربعاً على الله وعبد الله بن ابي ابي كبر اربعاً على الله وزييد بن ارقم
 كبر اربعاً وكذا البراء بن عازب بن عمر وابو هريرة وعقبة بن عامر رضي الله عنه وروى ان ابا بكر الصديق صلى
 على النبي عليه السلام تكبيراً اربعاً وصله صاحب علي بن عمر كبر اربعاً وصله الحسن بن علي كبر اربعاً وصله عثمان

على جواب كبير اربعاءه ولو كبر الامام من سائر ايام يومه فلا يوفى فيه شي يقول زفر قال حمد بن ابي اسلمى في هذا
 واشيعة وفي الجبى قال يونس تيا بعدة في السنة وهو رواية عن ابي يوسف وكى احمد عن الشافعى في هذا
 اذ كبر في سائر ايام بعد المأموم لا يتصل بها الصلوة عندنا وعند الشافعى في الاظهر وعند اصحابه وجوابنا يتصل وعن
 احمد كذلك وفي الذخيرة لو زاد الامام خامسة صححت صلوة ورى ابن القاسم عن مالك في البيع فيما لا يتصل به
 الشيعة فيظن تسليم الامام وهو المختار وفي الحديث وهو الصحيح وفي رواية عن ابي حنيفة رضى الله عنه وسلم ولا يتظر
 وهو قول الشافعى وما كان في رواية ابن القاسم في القاسم في القاسم وفي الذخيرة قال ابن القاسم تسليم سائر
 وجه قول زفر من سائر ايام بعدة في السنة كما قلنا فيما بعد القاسم في كبريات العديد ووجه قول ابي حنيفة واسما به
 اشارنا اليه لعنف بقوله لا يتصل به منسوخ شافعى لان الزيادة على اربع كبريات منسوخة ولا تتبع في المنسوخ قال
 الاكمل قلنا ثبت ان الصلوة لا تتشاور اذ هو اقل من الصلوة فلا يفسد ذلك منسوخا عما جاء به قلت في نظر
 الان قد ذكرنا من جامة من العجائب والظاهر من شتمهم كبره واكثر من اربع في النبي عليه السلام فكيف يكون اجماعا
 في كبره يكون التسليم بعد النبي عليه السلام وقت حال الا تراه في علم بحجة الاقتداء
 في التكبير الزائد على الرابع كما لم يحرم الا في التكبير اربعة ايام على الرابع والزيادة في التكبير لا يثبت
 ان يتابع المتقدم في العلم بما هو من فعل العجائب وقد ذكرنا من جامة منهم كبره واكثر من اربع بعد النبي ورم
 هم لما روينا شافعى وهو قوله لا يتصل به السلام كبر اربعاءه فيظن تسليم الامام في رواية شافعية الى ان
 اذ لم يتابع المتقدم في زيادة ما يصنع فقال فيظن تسليم الامام يعني لا يتابع في الزيادة ولكنه يتظر تسليم
 الامام فيسلم بعده فيسبى يتابعه ما وجب المتابعة فيه في الواجبات وعليه الفتوى وبه قال مالك في رواية
 وفي الحنفية في الانتظار وجبان وفي روضة الزندوسى لم يتابع اذ كان يسبح من الامام اما اذا كان يسبح
 من المأذنين كبر كما في تكبيرات العديد وهو المختار شافعى فيظن تسليم الامام في الزيادة وهو المختار ومنه
 رواية من ابي حنيفة لا يتظر حقيقة ظنا منه من الاثني عشر بالدعوات استغفار للميت والعبادة بالثناء ثم بالصلاة
 في العجائب اشار به الى بيان المقصود من اثني عشر الدعوات للميت بعد التكبير اثنى عشر وهو ان المقصود من
 استغفار للميت اى طلب المغفرة له ولكن هذه الدعاء ليست سنة يفعل بها حتى يتعجب الله تعالى بهذه الدعاء
 وهو في هذا اول ما يثابته بالصلاة عليه السلام بعد التكبير اثنى عشر ما في بالدعاء بعد التكبير اثنى عشر وذلك
 لقوله عليه السلام اذ اراد احدكم ان يدعو لميم الله فليصل على النبي عليه السلام ثم يدعو كذا ذكره صاحب الدعاء

ولو كبر الامام

حقصا ما يتلوه

انتم خلافا لرواية

لانه منسوخ

لما روينا فيصطبر

تسليم الامام

في رواية وهو المختار

وايهما كان الاثر

استحقاق للميت

والجواب بالثناء

ثم بالصلاة للميت

المستغفار

ولم يبين من عندنا شيئا قلت هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي من حديث فضالة بن عبيد
قال سمعت رسول الله عليه السلام رجلا يدعوه لم يحمله الله ولم يصل على النبي عليه السلام فبدا يرمي الله فقال اذا
صلى احدكم فليبدأ بتمجيد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي عليه السلام ثم يدعو بعد بآياتي قال الترمذي حديث
حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک واعتبر بذلك بالتحديث في الصلاة وفي التمسك ولا يخرج
من الحمد والثناء والصلاة على النبي عليه السلام والدعاء للميت لان هذه الافعال ذكرها في الصلاة والذكر في الصلاة
اولى وقال بعض المشايخ ان السنة ان يصنع الصلوة في ذكر الصلوة الاول ويصنع الثالث وذكر الصلوة الثاني
وعن ابى يوسف انه لم يكن من كل البر ولا يصون كل الامور يعني ان يكون بين ذلك وقال المالك في ذلك
سواء ذكر من التثنية على الله تعالى ولا في الصلاة على النبي عليه السلام ولا في الدعاء للميت شي سوقت يترأس في ذلك
ما حسن وتيسر عليه ذلك لما روى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما رقت لما روى رسول الله عليه السلام في صلاة
الجمعة قول ولا صلاة كبر الا بالنام وانتم من اطيب الكلام ما شئت وقد بينا الكلام فيه فيما مضى من قريب
هم ولا يستغفر للميت ولكن يقول اللهم اجعل لنا فرطا واجعله لنا اجرا ودفرا واجعله لنا شافعا وشفعناش لان
الجميع يرفع القلم عنه ولا ذنب له الا حجة الى الاستغفار في البداية اذا كان الميت مصليا يقول اللهم اجعله
فرطا ودفرا وشفعنا كذا روى عن ابى حنيفة وهو روى عن النبي عليه السلام وفي الحديث اذا كان الميت
صليا او جونا يقول اللهم اجعل لنا فرطا اللهم اجعل لنا دفرا اللهم اجعل لنا شافعا وشفعنا وفي الحديث يدعوا لوالديه
والمؤمنين وقيل يقول اللهم نقل به سوانيدنا واعظم به اجريا اللهم اجعل لنا له الجسيم ولهم بعد الصالح المؤمنين وابدل
دانا خيرا من داره وابلانا من اهل الجنة اغفر لنا ولوالدينا ومن سبقنا بالايمان قوله فرطا بفتح الفاء والراء قال
الاصمعي الغرط والفرط المتقدم في طلب المار والرايتا التبعة بمن في امر الآخرة ومنه قوله عليه السلام ان فرطا على الخوف
اي يتقدمه قوله دفرا البذل والذل للجماعة اي خيرة اقبيا دفرا قوله شافعا من شفع لقوله شفعنا في شفعنا والشافع المنة التي
الشفاعة هم كوكب الامام كبرية او كبريتان لا يكره الا في حق كبره الا ما خشي شي اي كبرية اخرى من غير ضرورة
اي حضور الشافعي هم عند ابى حنيفة ومحمد بن شمس اذ كبر الامام كبره فادفع الامام كبره الذي ما فاته قبل ان يترأس في الصلاة
وبذلك الحكم سواء اذكر الامام بعبارة كبرية الاولى او الثانية او الثالثة قال ابن المنذر وهو قول المحدث بن يزيد والنووي
وما لك فاسحا في حديثي رواه محمد قال ابو يوسف يكره من يفتي لان الاولى شي اي التكبيرة الاولى ثم التكبيرة الثانية
الافتتاح الصلاة كما في سائر الصلوات هم والسبب في ياتي شي اي التكبيرة الافتتاح لما يتكلم في صلاة الجمعة وقوله قال

ولا يستغفر للميت
ولكن يقول اللهم
اجعله لنا فرطا
واجعله لنا اجرا
ودفرا واجعله
لنا شافعا وشفعنا
وكوكب الامام
تلكه او تلكه
الا كبره الا حتى يكبر
اخرى بغير حجة
عند ابي حنيفة
وقال ابي يوسف
يكبر حين يصلي
لان الاولى
لا تفتي في السبوت
يأتي به

واحد في رواية ومن احاد كبرهم وانما نحن اى ولا يضيفه ومحمد بنهما الله هم ان كان كبره في ش من الجليل
 الرابع هو ثمانية مقام كونه ش فليكون للمسبوق ان يعقبي العايت قبل ان يشيع من الامام والدليل على ان
 كبره ثمانية مقام كونه انه لو ترك واحدة منها لكانت صلوة كما لو ترك ركعة واحدة لكانت اربع كما راجع النظر
 ثم جازا ثمانية بعد السلام بالمرقة الجبارة ولا يفتى الا بدي ولا يفتى على الاكثاف كبره في ثمانية الرواية
 وعن جازا ثمانية الى الارض اقرب كبره وان كانت الاكثاف اقرب لكبره وقيل لا يفتى حتى يتباعد وعند الشافعي
 قولان وقد اشار الشافعي الى ان ينجي التكبيرات سبعة في دعاء في الموطأ وفي الاشارة قال ابن السكيت عطا والتمنى
 والزهرى من سيرين والتمنى وقادق وماك واحمد بن محمد في رواية واسحاق والشافعي للمسبوق يعقبي
 ما فاتت سابقا قبل ان يرتفع الجبارة فاذا ارتفعت سلم والنصف كعد في اسمائها قال ابن المنذر وفيه اقول وقال
 ابن عمر لا يعقبي ما فاتت من التكبير وفيه قال ابن السكيت والشافعي والشافعي في رواية وما ذكر الامام اربعاً
 ولمسلم لم يقل بعد فائمة الصلوة وخمس في رواية وسف والشافعي في ثلث معه وياق في التكبيرات سحان فان زعم
 الجبارة وفي الحديث عليه القدوس وعند الشافعي في رواية انما تكبيرة واحدة سواها سواها سواها سواها سواها
 انه اتم الصلوة بالصفة الشريعة وان نعت الجبارة هو للمسبوق لا يجدي ما فاتت او يوجب شيش في جواب
 من قول ابن عوف والمسبوق في ثمانية ان المسبوق ليس ان يعتد او لا بما فاتت من الادراك مع الامام
 لانه اذا اجتزأ به يقع في ثمانية قبل ادراكه من الامام وانما شيش كان ذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وكذا
 في قوله اذ هو لا تحليل يعني ان الاجتزأ بما فاتت من نسخهم ولو كان شيش اى الرجل الذي يريد الصلوة او قد
 فاتت التكبير الاول هم حاضر اتم الامام فلم يكبر من الامام لا ينظر الثانية شيش اى التكبير الثانية هم الانفاش شيش
 بين اتمته الشافعي هم لا يميزه بالدر كرش شكل التكبير ضرورة العيون ان كان هم ويقوم الذي يعمل على الرجل السابعة
 بقدر الصد شيش اى بقدر صدر المأموم لانه شيش اى لان الصدر موضع القلب فيؤثر الايمان شيش قال تعالى
 ولو كان كسب في تكبير الايمان هم ليكون القيام عند شيش اى عند الصدر هم اشارة الى الشافعي لا يانه شيش يعني اشارة
 الى ان يشيع لا يانه وقال في المبسوط ومن اتم الامام من الميت تحت الصدر قال في جميع النعمان والنفاد والعلامة هم
 على ان يفتيهم ان يقوم في الرجل السابعة من المرفة بخلافه شيش وقال ابن ابي عمير في قوله في الرجل السابعة وفي الحسن
 من في حنفية من في كتاب الصلوة لا يقوم بخلافه شيش في المبسوط الصدر بهل الوسطا في قوله في الرجل السابعة بخلافه ورجل
 حال صاعدا في الوسطا بسكون السين في اتمهم لعل الشافعي في ثلث من في الشافعي ليس بركعة فاعمل الكل من صواب العناية وبهذا الشافعي في ثلث

ولهما ان كل تكبير فائمة
 مقام ركعة وانسب
 لا يجدي ما فاتت
 اذ هو منسوخ ولو كان
 ساجدا فلم يكبر
 الا انهم لا ينظر الثانية
 بالانفاش لا يعتد
 الذين لا يقومون

يعمل على الرجل السابعة
 بجذبه الصلوة لا يضر
 القلب وفيه نور الا
 ويكون القيام عند
 اشارة الى الشافعي
 لا يانه وعن الحنفية
 ان يقوم من الرجل
 بجذبه رأسه ومن
 المأثرة بخلافه وسطا

صاحب الدراية ونهبط بالسكون السمين بهذا كان منبراً بخط الشيخ العلاء لانه بالسكون اسم لدفع الشئ بهذا كانت
 منبراً والمتحرك اسم للركن والمراد بالوسط في الحديث الوسط المعنوي لا المادي والوسط المعنوي هو المصدر فان قوة
 الراس مع اليدين وكثرة البطن مع الرجلين وبذلك تسمى عاكفاً ترى واراد بالحديث ما رواه الامامة السنية في تفسير من
 حديث سمرة بن جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في فاسها فتقام عليها الصلوة وسطها واما
 الاتزان في فانه بخط الوسط بتحرك السمين في مواضع عديدة ومن عادية ضبط الالف في فاسها فتقام عليها الصلوة وسطها واما
 فقلت الصواب منه من غير لان الوسط بالسكون يقال فيما كان متفرق الاجزاء في متصل كان س والدواب في غير
 ذلك فاذا كان متصل الاجزاء كالدار والراس فهو بالفتح فعلى هذا ينفتح ويقال كل منبراً رفع الاجزاء في غير
 يجوز فيه الوجوه وعلى الصواب الفرتان ونقل القاصي عياض عن ابى يحيى وغيره سكون السمين في الحديث لانه
 وكذا ضبط الجباني واجاب ابن تيار الجبدي ذكرين فقول عن بعضهم فتحها وفي الشفة والمفيد والمشيء من الروايات
 عن اصحابنا في الاصل فيه ان يقول من اجل والمكة يجوز الصواب عن ابى الحسن بخلاف الوسط منها لانه يكون في
 المكة الى راسها اقرب وعن ابى يوسف انه يقول من اجزاء الوسط من المرأة ويجوز ان الراس من الرجل ذكره في المفيد هو
 رواية الحسن بن ابى شفيقة ذكره في الخط وفي ظاهر الرواية يقول من اجزاء صدرها وقال لا يكتم في الرجل عند
 وسطه ومن المرأة عند كتفها وقال ابو علي الطبري من الشافعية يقول الامام عن يده و اختاره الامام الحرم في الفرائد
 وقطعه الشافعية قال السند في تشبيهه هو اختار انما وقال الماوردي قال اصحابنا يصبرون اليوم عند صدره وقول
 الثوري وقال البيهقي عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الموضع والتميز يتصاحب الجاهل والجاهل
 والفاضل في سبيل الامم الحرم في النبي لا يخفى ان السنية ان يقول الامام في صلاة الجماعة عند صدر الرجل
 وعند كتفه او عند صدر المرأة وروي جرب عن احمد قول ابى شفيقة هم لان انسان فعل كذلك ش ايقام من المرأة سجد
 وسطها و قال ابو هاشم ش اى قال ان القام من المرأة سجدة وسطها وهذا الحديث اخرجه ابو داود والترمذي
 وابن ماجه في ان قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة المرأة من ثمان عشرة ركعة فلو اجازة عن ابى الحسن عن فقهنا فاذا
 انما جعل عليه يوق على اسرقة فقهه لشيء فسكت من هذا الحديث في قالوا انس بن مالك قال فلما وضعت الحبزة
 قام انس فصلى ولم يسبح ثم ذهب يقعد فقالوا يا ابا حمزة المرأة الانصارية فقربوا عليها فغش انفسهم فقام عند
 محبة منها فصلى عليها نحو صلوة على الرجل ثم جلس فقال العلان زيداً بالاجرة بهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عليه
 على ابن زكاسك كبر عليها اربعاً ويقوم عند راس الرجل وعين المرأة قال نعم الى ان قال ابو غالب وسألت

لان النسك على
 كذلك وقال
 هو السنة

عليه السلام في حال اللاباة التي لم تنفذ منها شي وحدث ابى هريرة عن سبعة رسول الله عليه السلام الذي تقدمه
 الاباء فصارنا سماعا حديث عائشة وانكرا الصبيات عليها ما يؤيد ذلك فان قلت من ابي قيس يكون هذا النسخ قلت
 من قبيل النسخ بدلالة النسخ وبيان يكون احد المتضمنين موجبا للفظ والاخر موجبا للاباة والظاهر صوابا فيكون
 متاخرا فان قلت لا يجبل بالنسخ قلت السلايزم النسخ متروك هذا ظاهر فان قلت ليس بين ابي قيسين منافاة فلا تأخر
 فلا حاجة الى التوفيق قلت نعم كحديث ابى هريرة بالوجه التي ذكرناه فثبت التعارض فان قلت سئل اخرج حديث
 عائشة ولم يخرج حديث ابى هريرة قلت لا يلزم من ترك مسلم تحريمه عدم صحته لان لم يلزم لم يخرج كل صحيح من النبي عليه السلام
 وكذلك البخاري ولكن سئل ذلك فان قلت ابى هريرة لا يخرج عن كلام فذلك حديث عائشة لا يخرج عن كلام
 لان جماعة من المتأخرين لا يعلقون غيره عابوا على مسلم على تحريمه الى هذا سئل ان الحديث انما هو كذا وما لك المبالغة
 من ابى هريرة عن عائشة سئل لا والمرسل ليس بحجة عند النظم وقد اورد بعضهم حديث عائشة بانه عليه السلام انما صلى في المسجد
 بغير المظفر وقيل ان ذلك كان في كل تقدير للصلاة على الجنازة فوجنا على اولى وافضل بل وجب للزوم من الخلاف لاسيا في
 باب العبادات هم ولا ينبغي لاداء المكتوب شي ابي لان الحديث في لاقاة الصلوات المكتوبات فيكون في غير
 في غير المسجد اولى وافضل هم ولا ينبغي لموت المسجد ابي وان فضل صلوة الجنازة في المسجد يحتمل كونه وقامنا
 بتفصيله وقد قال عليه السلام بنحو ما سجدكم بمكانكم فاذ ادموا وان ينجوا العبيات والحيثين المساجد
 قاليت اولى لاسا لاول فلا يوسن منه تلويت المسجد وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ شوا قولوا انما
 المشايخ ميتا وخبره قوله فيما اذا كان الميت واستجاب خارج المسجد على التسع يعني في خارج المسجد وذكر في تنبيه المتأخر
 ما قلنا من فنادى الامام نحم الدين اذا كانت الجنازة والقوم والامام في المسجد فالصلوة مكروهة باتفاق اصحابنا
 واذا كانت الجنازة والامام وبعض القوم خارج المسجد وباقي القوم في المسجد فالصلوة غير مكروهة بالاتفاق وان كانت
 الجنازة وحدها خارج المسجد فختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يكره منهم السيد الامام ابو شعيبان لما ان المسجد بني
 لاداء المكتوبات وقال بعضهم لا يكره لان المعنى الموجب للكرامة وبما احتمل تلويت المسجد فنفذ ولا يقال يلزم
 على ما ذهب اليه السيد الامام ابو شعيبان ان لا يجوز التطوع في المسجد لانا نقول ان التطوع يتبع المكتوبة فالجرح بها
 بحداف صلوة الجنازة لاشنا من آخره وقالوا على المتكلم الصلوة عليه في المسجد مكروهة كراهية تحريمه وتمسك
 بشي من المصنفين كراهية تنزيه ذكره في تنبيه المنية هم ومن اتهم بعد الولادة سمي وحصل وعلى عليه شي اشتمل بفتح القاء
 على بناء الفاعل لان المراد بهما رفع الصوت لاداء البصائر فحقى المغرب الجوا الملال واهملوا رغبوا اصواتهم عند رقي

ولا نه بنى كادام
 المكتوبات ولا نه
 يحتمل تلويت
 المسجد وفيها
 اذا كانت الميت
 خارج المسجد
 اختلف المشايخ
 ومن استعمل
 جعب الولاية
 سمى غسل
 وصلى عليه

وابل وتتم على بناء المقول اذا انصرف المارفع صوت البكاء عند ولادته وفي الايضاح الاستسالم ان يكون
 سنة ما يدل على حيوة من بكاء او تحريك عضو وان لطرف بعيدة وبه قال الشافعي وذهب مالك والليث الى
 ان يطل ذلك حتى يتحقق حيوة وعن مالك واحمد في رواية الاستسالم ان يتبل سارغا وفي شرح مختصر الكرشي
 ومن ولد حيا ثم مات فعلا وبذلك كله يعني التسمية والنسب والصلوة وكذا اذا استهل وفي الثقة وغيره اذا لم
 يستل الفيلس لا يورث ولا يسمى لان هذه الامور من احكام الالهي وروى الطحاوي ان كنين الميت
 ينسل وعن محمد في سقط استبان فلقه ليسيل وكفين ويخيط ولا يصلى عليه وقال النووي اذا استل سقط فصله
 عليه كمدنيان عباس بن علي السلام قال اذا استل لم يقطصلى عليه وورث وهو غريب ومن رواية جابر وما
 الترمذي والنسائي والحاكم والبيهقي واسناده ضعيف ونقل ابن المنذر الاجماع على جوب الصلوة على
 الطفل وعن ابن حنيفة والليث عليه حتى يبلغ وخالف العلماء كاذن على القدوري عن بعض العلماء انه يصلى عليه
 وهو مودود وشاذ وعن المغيرة بن شعبه انه عليه السلام قال اركب خلف النجاة والماشي مشا لا يظفر
 يصلى عليه رواه النسائي والترمذي واحمد قال الترمذي حديث صحيح ومن لا ذنب له يصلى عليه كالنبي والكاظم
 الذي اسلم ومات فغيب اسلامه قيل ان يحدث ذنبا والمجنون الذي ستم حيوته من حين البلوغ حتى مات
 وعن ابن عمر ليصلى عليه فان لم يستل به قال ابن سيرين واسحاق وقال احمد وداود وصلي عليه اذا كان له
 اربعة اشهر وفي المحيط قال ابو حنيفة اذا خرج اكثر الولد وهو يتحرك على عليه وان خرج اقله لا يصلى عليه وقال
 ابن نزم في المحلى يستحب ان يصلى عليه استل ولم يستل ولم يجب واستل كحديث عائشة رده انه عليه السلام
 لم يصلى على ولده ابراهيم وبواين ثمانية عشر شهرا وقد جاء حديثان مرسلان قلت اخرج ابو داود عنه سنن
 من طريق ابن اسحاق حديثي عبد الله بن ابي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت مات ابراهيم
 بن النبي عليه السلام وهو ابن ثمانية عشر شهرا فلم يصلى عليه رواه ايضا احمد والبخاري والبيهقي
 مسانيدهم واما الحديثان المرسلان فرواها ابو داود ايضا الاول قال حديثنا يتنادون السيرة ثمانية
 عبيد عن وائل بن داود وقال سمعت اسبغت قال لما مات ابراهيم بن النبي عليه السلام صلى عليه رسول الله عليه
 في القادس الثاني قال قرات على سعيد بن يعقوب الطائفي حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عطاء بن
 النبي عليه السلام صلى على ابنه ابراهيم وبواين ثنتين ليلة وقال الخليلي ان مرسل عطاء الذي الامرين وان كان حديث
 عائشة حسن التمسلا ولا يغفل هو وغيره ممن ترك الصلوة عليهم ليعمل منعدها نقل النبي عليه السلام عن الصلوة سلاما
 كذا

فلا تأسخ من الموتى هم ومن لم يتصل بالروح في خرقته كرامة لعن الله آدم وحواء على التعليل
 هم ولم يصل عليه لما دنا من الشجرة الى قوله عليه السلام اذا تم طهرا لم يولدوا والحديث هم ومن لم يتصل في غير ظاهر الرواية
 شش وهو رواية عن ابى يوسف ومحمد بن عيسى فيه اعذار الطحاوي هم لانه نفس من وجش بلول استيلاءه
 وانقضاء العدة به ولا يلزم من سقوط الصلوة سقوط الصلوة ولم يتصل كما في الكافي وهم وهو المختار شش اي غير
 ظاهر الرواية وهو المختار ومن لم يتصل بالصلوة عليه بنظر ظاهر الرواية وبه اعذر الكرخي وعذا الشافعي لولم يتصل
 فيه علامة الحيوة ولم يكن له اربعة اشرف في خرقته ودفن بلا فصل ان كان قد بلغ اربعة اشرف ففيه قولان
 القديم من غير يصل عليه وفي الحديث لا يصل عليه بعد الموت واذ اصبحت اجد ابي فمات لم يصل عليه لا تتبع لهما
 شش اي الملايين وفي بعض النسخ تبع لاي احد ابويه فمات لم يصل عليه الذي سبى لهي من واما لا يتبع
 واراد السلام لان تبعية احد الابوين لولي لان الولد بغيره ولتبعية على مراتب واثوابا تبعية الابوين اذ احدهما
 شتم الدار ان لم يكن مع احد ابويه يكون مسلما ببقاء الدار لان الدار تاتيه في الاستتباع كما في القبط يوجب في الدار
 حيث يجعل على دين اهل الدار ثم بعد الدار تبعية الدين في موضع في الغنية صبي في سهم صل في دار الحرب فما يصح
 عليه يجعل مسلما ببقاء الدار ليدل على المعنى لا يصل على اطفال المشركين الا ان يسلم احد ابويه او يموت مشركا فيكون
 ولد له مسلما ويسمى منه دافع احد ابويه فان يصل عليه وقال ابو ثور اذا سبى مع احد ابويه لا يصل عليه الا ان يسلم
 وفي الاشراف وقال ابو ثور اذا سبى مع ابويه اذ احدهما او وحده ثم مات قبل ان يبايعة الاسلام يصل عليه الا
 ان ابق بالاسلام ويقتل شش الاستثناء من قول لم يصل عليه يعني اذ اقربا لاسلام والحال لا يقتل صفته الا ان
 وصفته الاسلام بل الذي ذكرت في حديث جبريل عليه السلام انه يوم من باله والملكته وكتبه وسله واليوم الآخر
 والقدر غيره وشر من الله وقيل معناه لا يقدح في المصالح والمضار وان الاسلام يهدي واتباعه خير والكفر ضلالة
 واتباعه شر وكذا الواشستري جارية او تومعنا صفته الاسلام فلم تعلم لا يكون بذلك مومنة اذ انما يصل عليه عند الاقرار
 بالاسلام هم لانه صفة استعانة شش وقال بعض اصحابنا في انقضاء اسلامه بظاهره بذهب الشافعي هم
 او يسلم احد ابويه شش منصبه لا يطف على قولان لا يقر بغيره يصل عليه اذا سلم احد ابويه ان لم يقره الصبي بالاسلام لا
 شش اي لان لهي من حيث غير الابوين فيناش اي من حيث الذين حتى ان الهبي اذا كان من الهبي وودي النظرانية
 يتبع النظرانية لان اليهودي شتم من النظرانية وكذلك بالعكس هم وان لم يسب مع احد ابويه صلى عليه شش وبه قال كثير
 الصحاب الشافعي تبعا للسبا حتى لو مات في دار الحرب بعد ما وقع في يده لم يصل عليه قال بعضهم نعم على حكم الكفر وبظاهر

ومن لم يتصل بالصلوة

في خرقته كرامة لعن الله

ادم وحواء على التعليل

لما دنا من الشجرة

في غير ظاهر الرواية

شش وهو رواية عن ابى يوسف

ومحمد بن عيسى فيه اعذار

الطحاوي هم لانه نفس من

وجش بلول استيلاءه

وانقضاء العدة به ولا يلزم

من سقوط الصلوة سقوط الصلوة

ولم يتصل كما في الكافي وهم

وهو المختار شش اي غير

ظاهر الرواية وهو المختار

ومن لم يتصل بالصلوة عليه

بنظر ظاهر الرواية وبه اعذر

الكرخي وعذا الشافعي لولم

يتصل فيه علامة الحيوة ولم

يكن له اربعة اشرف في خرقته

ودفن بلا فصل ان كان قد

بلغ اربعة اشرف ففيه قولان

القديم من غير يصل عليه

وفي الحديث لا يصل عليه بعد

الموت واذ اصبحت اجد ابي فمات

لم يصل عليه لا تتبع لهما

شش اي الملايين وفي بعض

النسخ تبع لاي احد ابويه

فمات لم يصل عليه الذي سبى

له من واما لا يتبع واراد

السلام لان تبعية احد

ابوين لولي لان الولد بغيره

ولتبعية على مراتب واثوابا

تبعية الابوين اذ احدهما

شتم الدار ان لم يكن مع احد

ابويه يكون مسلما ببقاء

الدار لان الدار تاتيه في

الاستتباع كما في القبط يوجب

في الدار حيث يجعل على دين

اهل الدار ثم بعد الدار تبعية

الدين في موضع في الغنية

صبي في سهم صل في دار

الحرب فما يصح عليه يجعل

مسلما ببقاء الدار ليدل على

المعنى لا يصل على اطفال

المشركين الا ان يسلم احد

ابويه او يموت مشركا فيكون

ولد له مسلما ويسمى منه

دافع احد ابويه فان يصل

عليه وقال ابو ثور اذا سبى

مع احد ابويه لا يصل عليه

الا ان يسلم وفي الاشراف

وقال ابو ثور اذا سبى مع

ابويه اذ احدهما او وحده

ثم مات قبل ان يبايعة

الاسلام يصل عليه الا ان

ابق بالاسلام ويقتل شش

الاستثناء من قول لم يصل

عليه يعني اذ اقربا لاسلام

والحال لا يقتل صفته الا

ان وصفته الاسلام بل الذي

ذكرت في حديث جبريل عليه

السلام انه يوم من باله

والملكته وكتبه وسله

واليوم الآخر والقدر غيره

وشر من الله وقيل معناه

لا يقدح في المصالح والمضار

وان الاسلام يهدي واتباعه

خير والكفر ضلالة واتباعه

شر وكذا الواشستري جارية

او تومعنا صفته الاسلام

فلم تعلم لا يكون بذلك

مومنة اذ انما يصل عليه عند

الاقرار بالاسلام هم لانه

صفة استعانة شش وقال

بعض اصحابنا في انقضاء

اسلامه بظاهره بذهب

الشافعي هم او يسلم احد

ابويه شش منصبه لا يطف

على قولان لا يقر بغيره

يصل عليه اذا سلم احد

ابويه ان لم يقره الصبي

بالاسلام لا شش اي لان

لهي من حيث غير الابوين

فيناش اي من حيث الذين

حتى ان الهبي اذا كان من

الهبي وودي النظرانية

يتبع النظرانية لان

اليهودي شتم من

النظرانية وكذلك

بالعكس هم وان لم

يسب مع احد ابويه

صلى عليه شش وبه

قال كثير الصحاب

الشافعي تبعا للسبا

حتى لو مات في دار

الحرب بعد ما وقع في

يده لم يصل عليه

قال بعضهم نعم

على حكم الكفر وبظاهر

فلا تعرض الى الغسل والتكفين واستلق الميتمى وغيره من الاشياء على الاغسال من غسل الميت مع ان الميتمى يردى
 في الحديث في سنة من طريق ثم قال انه حديث باطل واسانيد كلها ضعيفة وبعضها منكرا واستدل ابن الجوزي بهذا
 الحديث لمن يرى يجوز غسل ترميد الكافر اذ امانات وتكفنه وموارثه ثم اجاب بان كان في ابتداء الاسلام وهذا
 ممنوع وليس عليه دليل علم ان اباطالب وحديثه ثبت غدير زوج النبي عليه السلام في عام واحد وقال ابن
 اسحاق وقال البيهقي بلخني ان غديره توفيت بعد موت ابى طالب بثلاثة ايام ودعم ابو اقرى انها ماتت قبل
 الهجرة بثلاث سنين عام نجر من الشعب وان غديره توفيت قبل موت ابى طالب بخمس وثلاثين ليلة وقال
 بعضهم الصحيح ان اباطالب توفي في شوال سنة عشرة من النبوة بعد خروج النبي عليه السلام من مكة بمائة شهر
 واحد وعشرين يوما وكان عمره ليعا وثمانين سنة ثم توفيت غديره بعد ابى طالب بثلاثة ايام وكان
 موتها قبل الهجرة بثلاث سنين قال ابن كثير مرادهم قبل ان تقترض الصلوات الخمس ليلة الامراء واولوا
 اسمه عبد الله وكان له من الولد عفيف وعطى امه في اسمها فاخته قيل ممد وقيل فاطمة
 وهم بنو عبد الله الذي كفل رسول الله عليه السلام بعد وفاته جده عبد المطلب وقبيل بعض الشيعة الى ذات مسلام
 والذي صح في البخاري بنحوه هم لكن ينسب لصل الثوب النجس في غير وقت شرب الخمر والمطبخ وغيره وغيره
 بالمس من غير التكفين من غير ملات سنة التكفين من اعشار عدد وغيره ما وكافهم ويغفر له خيرة من غير
 اعارة ترتيب العبرة واثار الى ذلك كله اقولهم من غير اعارة سنة التكفين والحدس وبذا يتعلق بالمسكين
 مسالة الثالث من الوضوء وسادسها التبرع ولا يوضع خيش اسي في اليد يعني للبعد عن الخيش يوضع فيهم بل
 شمس الخيش فيكم كما لمع الحقيقة وبقولنا قال الشافعي وقال مالك واحمد ليس لولى الكافر غسل ولا دفن ولكن قال
 مالك بل له موارثه ولم يمتن في الكتاب ان ابن المسلم اذ امانات ولربا كافرا قبل ميته ابوه من ايمان ممتد وتجهيز
 ونسب ان لا يمكن من ذلك بل يعطى المسلمون لان ابن اليهودى لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
 فكونوا من اليهودى وكونوا من اليهودى ويكره ان يدخل الكافر في قبر قريب المسلم ليدفن فيه لان
 موضع الكافر الملعون والمسلم يحتاج الى نزول الرحمة في قبره وبذلك كذا في المبسوط والمجيب وذكر الترمذي في كتابه
 هناك من يقيم من قارب الكفرة قالوا للمسلم ان يبع ذلك لهم ولكن يتبع الجاهل ان شاء الا اذا كان مسلما كما ينبغي ان
 يمشى على ميتته او امام الجنازة ليكون سنة الامم وذكر الامام الكاشاني في المجيب ان الكافر انما ينسل لانه في عامته
 بني آدم ولا حال في جود الله تعالى يكون ذلك به عليه الا انه لم يرد في الموت في الماد فيه وبذلك في المسلم اذا غسل ثم

لكن يفعل غسل
 الثوب النجس
 في خيرة
 من غير اعارة
 التكفين
 ولا يوضع فيه
 بل يلقى

فيه فانه لا يفعله وقيل انفسه يشده وكذا صلى وهو عامل ميت مسلم امكن قبل انفسه لا يجوز صلوة وبعد انفسه
 لا يجوز بخلاف الكافر حيث لا يجوز قبل انفسه بعد غير ان الكافر لا يجزئ حال جهته بل امانة الله تعالى ولا يتأهل
 الاسلام فلهما فتم له بالشفقة صار شر من المخذوم وفي الخلاصة والمرة اذا قتل مخير لم يضيق وليقى فيها كما كتعب
 ولا يرفع الى من انتقل الى دينهم لينفذه بخلاف اليهود والنصارى وذكر في النوازل انه يدفع الى من يدين منهم
 وقال ابو يوسف لا يدفع كما ذكرناه اذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين ان وجدت علامة للمسلمين ميسا بهم
 وسه اربع الختان والختان وعلق العانة وليس السواد يصلي عليهم هكذا ذكره في البداية فقلت في الختان
 نظرا لان اليهود وبعض النصارى يختنون وان لم يوجد وكان المسلمون اكثر غسلا كلمهم وكفناهم وصلى عليهم وفي
 هذا المسلمون وان كان الكفار اكثر غسلا ولا يصلي عليهم وقال في بعضهم ولا يغسلون ولا يغسلون ولا يغسلون ولا يغسلون
 موتى الكفار اكثر يغسلون بالصلوة المسلمون وبه قال مالك واحمد والزمنا من قدامة في المنفى بها اختلطت
 الميتة بالاعتقاب او كربت بالميتات حيث لا اعتبار بالكثر وهو الزام باطل فان الميتة اذا كانت اكثر لانه
 لا يجزئ وحكم الكل حكم الميتات وان كانت الزامة اكثر تجزئ واما اذا اختلطت ائمة بالابنات فالتجزي غايلا
 فيما يلج عند الضرورة والبضع لا يتباح الا بالضرورة فله يجوز التجزي وان كانوا سواء يغسلون ولا يصلي
 عليهم قبل ان يصلي عليهم قبل ان يصلي عليهم ويتوضى بالصلوة والدعاء المسلمين واما الذين فلا راية فيه في المبدأ وبه
 احكام كليل في نفسه انهم يرفون في مقابر المشركين وقيل في مقابر المسلمين وقيل يمد لهم مقبرة على عدة وسو
 قبرهم ولا يشهد وهو قول في بعض المذاهب وفي اهل الاختلاف في كتابية تحت مسلم مات على ان يصلي عليها بالاع
 ولكن تغسل وتكفن وتغسل الصعالية في دفنها قال بعضهم يرفون في مقابر المسلمين ترجيحاً للولاء للمسلم وقيل في مقابر المشركين
 وقال عتبة بن عامر وائمة بن الابقع يتخذ لها قبر على عدة وبها حوط وفي بعض كتب المالكية كيل ظهر الى القبلة
 لان وجه البنين الى ظهر ابا وجن فروع اخرى ومقبيل في دار الاسلام امكن ان عليه سائر المسلمين فيصلي
 عليه ان لم يكن فيه رويان صحيح انه لا يكفل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يرفون في مقابر المسلمين ولا يصلي عليها وحده
 بالاجماع وان لم يكن فيه رويان صحيح انه لا يكفل ولا يكفن ولا يصلي عليه ولا يرفون في مقابر المسلمين ولا يصلي عليها وحده
 بالاجماع وفي المار وحده رويان صحيح اهل بها نعلية لظن وفي التقنية حضرت صلاة في وقت صلوة المغرب قبل تقدم
 على منة المغرب قبل تقدم منة عليها ولا خلاف في تقديم صلوة المغرب عليها وتقديم صلوة احد عليها وتقديم على الخطبة
 لوجز الميتة يوم الجمعة كونه تأخير الصلوة عليه وقته الى وقت صلوة الجمعة ولو خافه اخوات وقت الجمعة بسبب انه

[illegible]

فصل محل الخمارۃ

[illegible]

واذ اسمعوا للمحب علي

سیرۃ اخذ فیقولوا

کلازمیہ مذکورہ درجہ

المسنة وفيه تكثير

الجماعة وزيادة الأعداد

والصيانة وقال الشافعي

السنن بمجلد اول

يفسرهما السابقون

اصل عنقه المشاعى صدر

وقال صاحبنا في اخباره المشتهرة في دولتنا كرامة الارض فجميعه في الموضع احوالها والارض وكون انشأها في
 التابوت ولما كان من حديد وشكله في المبطا ويكون التابوت من راس المال ذاك كانت الارض روضة او نديا مع
 كون التابوت في غير ذلك كما في قول العلماء قاطبة وقال عمران كانت الارض روضة جعل لمن الحجرة شبيهة للحجر والاس
 الشق وفي قاضيان شقيقان ان يفرش في التراب ويطين الطبقة العليا على الميت ويكمل اللبن الخفيف على بين الميت
 ويساره يصير مثل اللحد وفي الحديث واتحسن شائخنا آتاه التابوت للنساء فانه اقرب الى السر والحرز منها من الموضع في القبر
 هم يدخل الميت ما على القبلة شئ يعني يوضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويكمل الميت في موضع في اللحد وهو رطب على بن
 ابي طالب ومحمد بن الحنفية واسحاق بن راهويه وابراهيم التيمي وابن عبيد بن حم خلافا للشافعي شئ يعني خائف في ذلك خلافا
 للشافعي وانتخاب خلافا لباقر الذي ذكرناه هم فان عنده قيل سلاش اى فان عند الشافعي قيل الميت سلا وهو
 ان يوضع راس الميت عند راس القبر وبوطر الذي يكون فيه راس الميت ثم من قبل راسه سلا ويسل اخراج الشئ من
 يجذب واريد بنا اخراج الميت من الجنازة الى القبر ومنه سلا سيفه اذا نزع من عنقه ويقول الشافعي قال في حله لا بأس بذلك
 كله ذلك خير من ذلك وبه قالت الظاهرية هم لما روى عن علي عليه السلام سلاش روى الشافعي في سننه انا الشافعي
 بمن عطان حكرته من ابن عباس قال سلا رسول الله عليه السلام من قبل راسه انا سلم بن خالد الزنجي وغيره من ابن
 جريح عن عمران بن موسى ان رسول الله عليه السلام سلا من قبل راسه والناس بعد ذلك انا ليعلى اصحابنا من ابى الزناد
 وربيعة والي النضر لاختلاف بينهم في مكان النبي عليه السلام من قبل راسه وكذلك كما يروى عن عمر بن الخطاب الشافعي روى
 البصري وقال هذا هو المشهور فيما بيننا بل يجوزهم ولنا ان جازنا لعتبة مغفر سلا لا وغل سنه شئ بذليل علقى علم
 يذكر لينا نقليا غير انه اجاب عن احتجاج الشافعي في اسل فيقول روى الاحاديث وانشأ بذلك على ذيب ليه اصحابنا
 من الاحاديث ما رواه ابن ماجة في سننه حدثنا ابن رومان عن اسحاق بن ثمال الجعفي عن عمر بن قيس عن عطية عن ابى سعيد ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة واستقبل استقبالها ومنها ما رواه الترمذي حدثنا ابو كريب ومحمد بن عمر والسوق قال
 ثنا يحيى بن ابيان عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن عطاء عن عطاء بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبر ابي ابياسر
 لرسول الله فادخل من قبل القبلة وقال رحمتك الله ان كنت لا اذ لك الله للقرآن وكبر عليه اربعاً وقال حديث حسن منها ما
 الجلال في جامع عن عبد الله بن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير عبد الله في الجاهدين وابو بكر
 ومحمد وهو يقول وانا معني انما كنت في لحدته واخذته من قبل القبلة ومن الآثار ما رواه ابن ابي شيبة عن مصنفه
 عن عمر بن مسعود ان علياً بن ابي طالب دخل من قبل القبلة واخرج منها ما بين الجاهدين والى امر

دين من الميت

ما على القبلة

خلافا للشافعي

فان عندنا

سلا ما روى

انه صلى الله

عليه وسلم سلا

سلا ولنا ان

ان جازنا القبلة

معظم فنتجب

الا و دخل منه

اليه ابو جابر فخره بالسين فقطعوا شجرة ابو جابر رثا فترجموه الوهم التخلي فان فتح الاسلام وذكر كذا في المطبوع
 وكذا ذكره صاحب السليمان الذي صدق النبي عليه السلام في قبره يورثه واليهما دين واسمه عبد الله وكان اسمه عبد العوي
 فسماه النبي عليه السلام عبد الله ولما اسلم من قبره وده والكتوب ابا داود وهو الكسا والعلية فحضر بمنهم مات في فزوة
 بتوكد البجا ذكره المصنف والمعدة والهميم قال ابن الاثير لما اراد المصنف الى النبي عليه السلام قطعت اسم البجا والما قطع فليلا
 باصلا واخرها لافري وقد روى في هذا الباب حديث من هم من طريق فروي ابن جابر عن شيخنا في الحج بن رطاة
 من تابع من بن عمر قال كان النبي عليه السلام اذا دخل الميت القبر قال بسم الله وعلى مله رسول الله ورواه الترمذي وزاد
 لفظ بسم الله والله على مله رسول الله وقال من غريب من هذا الوجه ورواه ابو داود وفي سنة من حديث جابر عن
 قتادة عن ابي عبد الله النابجي عن بن عمر نحوه بلفظ بسم الله وعلى سنة رسول الله وسبب الاسناد ورواه ابن حبان في
 صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ اذا وضعت موتاكم في قبرهم فاقرأوا بسم الله وعلى مله رسول الله وقال حديث
 صحيح على شرطه اثنين فلم يخرجاه واهام بن يحيى ثبت ما رواه اذا اسند هذا الحديث عن الحسن بن علي بن فضال عن
 البيهقي وقال تفرد به بنو همام بن يحيى بسند الاسناد وهو ثبت الآن شعبة وبشاه المديني ورواه من قتادة موتوا
 على بن عمر وقال المدائني في الموقوف بوجهه فقلت رداه بن حبان في صحيحه من حديث شعبة من قتادة بن روفعا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع الميت في قبره قال بسم الله وعلى مله رسول الله وروى الطبراني في الاوسط عن
 ايوب عن من تابع من بن عمر فوجعا بلفظ الحاكم وروى الطبراني في اليناس حديث عبد الرحمن بن العلاء بن الحجاج عن
 ابيه قال قال لي ابي الحجاج ابن خالد ثنا بن ابي اذا قامت فالحمد في فاذا وضعتني في اللحد قل بسم الله وعلى مله رسول الله
 ثم من على التراب سنا ثم اقرع راسي بفتح البقرة وعاتمتها فاني سمعت رسول الله عليه السلام يقول ذلك قلت
 الحجاج ابو العلاء العامري صحابي بن ابي شقيق روى عنه ابناءه العلاء وقاله فروع اذا انتهوا الى القبر فاطمروا
 وتره فلهذا شيع لان المتبر حصول الكفاية وفي الذخيرة وقد صح انه دخل قبره عليه السلام اربع على والعباس اسند
 افضل واختلفوا في الرابع ذكر شمس النابغة الحواشي ان الرابع صالح مولى قتادة رسول الله عليه السلام وذكره في الاسلام
 خواهر زاده ان الرابع مصيب وذكر شمس النابغة السرخسي ان الرابع المغيرة بن شعبة وابو رافع وسفر واداية
 ابو داود دخل قبره عليه السلام على الفضل واسامة وبن عبد الرحمن بن عوف معهم وصاروا الاربعة وفي بعض روايات
 البيهقي عن علي بن ودفن علي السلام اربع على والعباس وافضل وصالح مولى رسول الله عليه السلام كما ذكره الحواشي
 وعن بن عباس انهم كانوا الاربعة على والفضل وقثم بن العباس وشقرة بن مولى رسول الله عليه السلام وهو بن جابر

ينبغي صاحب مولاة عليه السلام وفي المعاصرة وقد اختلف في قبره عليه السلام اربعة رجال كبر الخلق وافضل ابناء مؤمنين
 بن حوث واسم مولاة وقال في ذلك الوقت فان تعذر فواحد والا فثلاثة وآخيه عليه السلام كناهه وذا الرحم
 الحرم اولى بوضع المرأة في التبر حتى الواقعة فابل للصلوات من جوانبها يلى دفنهما وان لم يكن لها مرم ينعما
 الا عنب وذكر في المحيط والوترى والحرم من غير رحم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافر وان كانا قريبين ذكر الله وحي
 في شجره والقاب في جوانب القبة وقال مالك كذلك الا ان يوحدين قواعد النساء من تطيقن ذلك من فحمة
 والاصح من قول احمد لا يباشر بها فيها النساء وفي شيخ المذهب للنووي الا ولى ان يتولى الدفن الرجال سواء كان
 الميت رجلا وامرأة وهذا الاختلاف فيه وقال صاحب البيان قال للمصنف في يد يولى الدفن حمل المرأة من فحمة
 الجنابة وسلمها الى من في القبر وكل شيابا في القبر قال صاحب البيان ولم يرد ان القبر العبد في قالوا وقد فسر المشافعي
 على شتم قال المصنف لاني في الامم وفي البيان لست ان يفرش في القبر التراب وفي كتب الشافعية والحائلي يميل تحت
 راسه لينة او حجر قال السرخسي ولم اقف عليه من اصحابنا وفي المبسوط والبيان وغيرهما ولو وضع في قبره غير القليلة
 او على شتم الايسر او جعل اسسه في موضع رجله وسيل عليه التراب لا يبيش قبره لانه من ايديهم فان وضع اللبن ولم
 يسيل التراب عليه فرغ اللبن وترا على السنة في وعده فبين ان لم يكن منسوقا في شجره رواه ابن نافع عن مالك
 وقال شافعي يجوز شتمه اذا وضع غير القليلة واذا وقع متاع القوم في القبر لا يبيش له يفر من جهة المتاع ويخرج
 كذا في المبسوط وفي جوانب القبة لا يباشر فيه واخرجه وعن المصنف من شتمه انه سقط غاص في قبره عليه السلام فمات
 بالصحة حتى رفع اللبن واخذ خاتمه وقبيله بين اعينيه وكان في القبر بركه ويقول انا اخر عماد رسول الله عليه السلام
 ولولي الميت وصار ابا بكر زوجه فيه في قبره وذرعه والبناء فيه وسائر الاتفاقات به وذكره ان يكون تحت ركن
 الميت في القبر لمحمد ونحو ما يكذب ذكره المصنف في ذكره ابن عباس ان يلقي تحت الميت شئ في قبره رواه الترمذي
 ابى موسى الليثي مينا وبين الارض شئ وقد حصل في قبره عليه السلام تطييفه حمرا قال قال شمران طهرت
 تحت رسول الله عليه السلام في القبر رواه الترمذي ولم يكن ذلك من اتفاق قيل انها جعلت التطييفه شتمه عليه السلام
 لان المدينية بنيتها وقال في المعاصرة قد روى ان العباس وعليهما تنازع في التطييفه فبسطا شتما تحت النخيل الخلاف
 فوطئ النخيل في الميراث قال ابن ابي عمير وقال عياض كان عليا السلام يسبها ويفرشها فقال شمران الله لا يليك انعمه
 ابا قال فاني القبر ويسند الميت بالتراب ونحوه حتى لا يعلق يسوي اللبني عليه السلام يسند اللحد من جهة القبر ويقام اللبن فيه
 وفي البدل ذكر الترمذي وهو الاقاصم وفي المصنف وسند سدا كما يكمل نزال التراب على الميت وتقال اللبن فيه باجماع

وإذا لم يتحقق جنازته والمركبة عورة مستورة حتى زيد في كفنها والستر لم يكن البناء إلا للضرورة وهي العورة المستورة على
 والشئ على اليد العينية في القبر وقد اختلفوا في بعض حديث سواهما على ما بين لان كفته لم يكن ستره في بعض حتى لا يفتح الاطلاع احد
 على شئ من اعتنا به وفيه ما لم يمتدح لان بني عائلته شئ ابي حال السواد على السترش لان من عورة مستورة هم وفي
 حال الرجل على الاكتشاف شئ ولهذا اذا اكتشف لاس الرجل وجوزت الصلوة وانتهوا وليست الا بتبطل صلواته بخلاف
 المرأة فكذلك انحصرت المرأة بالخشع على جنازتها وقد صح ان قبر فاطمة رضى الله عنها شئ ثوب وشمع على جنازتها وادعت
 قبل موتها ان ستر جنازتها واتخذوا لها نقاشا من جريد النخل فبقي سنة في حق النساء وكبره الآخر شئ من النقاش
 الآخر قال الجوهري الآخر الذي ينبغي به فاسى سرب وبقا لا ينص الجوهري على فاعول قلت الآخر هو الطريق المشوي بالآخر
 وقال له الزمى بالذات للعلمة وقال الجوهري الزمى بالآخر والجماع الزمى بالآخر والجماع الزمى بالآخر والجماع الزمى بالآخر
 شئ من كبره الآخر والخشب في اللحد هم لان الآخر والخشب هم الحكم للبناء والقبر موضع البياض
 كبره البناء والمعددة من في الثوب بيدي بل في الكسر فان فتحت الباء قال في النسخ والجماع في البناء والجماع في البناء
 الا ترى في وعند الشافعي لا يكره الآخر ولما ان الآخر الحكم للبناء ولا يقصد به البقاء والقبر ليس بموضع البقاء وعند
 بعض مشايخنا اذا جعل الآخر خلف القبور على اللحد لا بأس به وفي الغنى ذكره الامام احمد والخشب وقال براهيم بن
 كانوا يتيمون البنين ويكرهون الخشب ولا يتيمون الذين في التابوت لانه لم يبق من النبي عليه السلام ولا من
 اصحابه من لم يترك بالآخر اثر النار فكرهه لولا ان شئ من كبره الآخر والخشب في اللحد هم لان الآخر والخشب هم الحكم للبناء
 الآخر والخشب في التعليل فكرهه الآخر لم ينسب النار وانه الخشب لم يبق من النبي عليه السلام ولا من اصحابه من لم يترك بالآخر
 عليه الكراهية فان السنة ان ينقل الميت بالما والما وقد مرسته النار واجيب عنه بوجهين الاول ان المدا والآخر
 مستباحة اليه لا بد من النظافة ولهذا استحب الاجار الاجل بالنار عند غسل الميت الى دفع الردائح الكثرة
 الثاني ان المدا والآخر في النار في القبر للتفاؤل بالنار والقبر محل الجنة والعذاب بالنار واول منزلة
 من سئل ذلك لاجرة ولهذا كبره الاجار بالنار عند القبر واتباع الجماعة بما قال شمس الامية الغرضي بتبديل
 بالحكم البناء واجب لا يجمع في كتاب الصلوة بين استعمال الاحسب فوق الخشب وهي الواجبة ولا يبعد معني
 النار فيها وقال ستر شئ بها اذا كان حول الميت فان كان فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع وهذا كماله
 لتسليمه بالبنين عيانا من البنش وروا ذلك مناهر ولا بأس بالعقب شئ في اللحد وفي الجوهري وسبب البنين
 والعقب والخشب في اللحد وذلك لان القصب لا يقصد به البقاء وهو سبيل الذباب هم ومنه الجاهل بالغير

لان مبنى

حالمه

على الستر مبنى

حال الرجال

على الاكتشاف

ويكره الآخر والخشب

لان الحكم البناء

والقبر موضع البقاء

ان النار لا يكره

ولا بأس بالعقب

وفي الجماع المعتبر

ويستحب اللبن والقصب شئ انما صح بلفظ الجامع الصغير لثمة روايته القدوري لان رواية القدوري
لا تدل على استحبابه على كل نوعي المدة لا غير حيث قال ولا بأس بالقصب رواية الجامع الصغير تدل عليه ولان روايته
القدوري لا تدل على جواز الجمع بينهما روايته الجامع الصغير تدل بذا قاله الاكل تلت اعادة انما يصح اذا كان بلفظ
الجامع الصغير وتحت اللبن والقصب يواد العطف واما اذا كان بلفظ او كما في الاصل فلا يدل على ذلك ثم قال
الاكل بعد قوله ورواية الجامع الصغير تدل لانه عليه السلام جعل على قبره طين قصب فدل ان اوقع الحديث وليلما
جواز الجمع بينهما فلا يدل على ذلك اصلا على ما لا يخفى هم لانه عليه السلام جعل على قبره طين قصب شئ بار واد اشبه
فرسلا اثره من النبي في تيمية في مسند بن حنبل وان بن معاوية عن عثمان بن امارت عن اشعبي ان النبي عليه السلام
جعل على قبره طين قصب وفي المغرب اظهر بالجمع الموصوف بالقصب وعلى عن شمس لانه الجوزي ان قال بذاتي عنده
يعمل انما القصب الموصوف بالجوزي باقته انني فقد اختلف المشايخ في حال بدونهما لانه لا قصب كذا وقال بعضهم
يكبر لانه لم يرد السنة بالجوزي والما خصه السعيد من القدوري فاقباله في القبر كذا لانه لم يرد السنة بالجوزي - ثم
يسال في التراب شئ اى يصيب التراب عليه بعد تسوية اللبن فقال ثبت الذين في التراب صيته من غير كبر في كذا
ارسلته انما لسان رسول وارتاب او طعام او نحوه قلت بله ليلته بهما وابل اى جرى فالتسوية يسال في التراب اى
يحدث في طلب الطلبة في التراب وابل اى اذ صبه ثم اذا صبه التراب على اللبن لا يزداد على التراب الذي خرج من القبر
وفي التيمية كذا الزيادة وعن محمد لا بأس بان يزداد على التراب القبر والادل روايته الحسن بن ابي شيبه ذكره في المحيط
ولا يتصلح تراب قبري اخره في استحباب حتى التراب عليه روايته ابي هريرة رثه ان النبي عليه السلام صلى على جنازة
ثم اتي القبر فغسل عليه من قبل راسه ثلاثا رواه ابن عتبة وفي شرح الوجيز روايته ان النبي عليه السلام صلى على قبر ثلاثا متتالا
وبما استحب فعله وفي التيمية ويستحب ان يقول مع الاولى منها خاتمة لكم في الدنيا فميت فيها ثم لا تدفن ومنها خاتمة لكم
منه اخرى هم لم يقر بشئ من التسوية وتسوية القبر فده من الارض مقدار شبر او اكثر قليلا وفي ديوان الادب يقال قبر
مسلم غير مسطح وبع قال موسى بن طلحة وزير بن ابي حبيب والثوري والليث وذاك وجمعه في المعنى ومنها التسوية
ابو علي الطبري وابو علي بن ابي هريرة والجوزي والنزالي والرواني والسرخسي وذكر القاضى حسين انما تقوم عليه قالوا
اشبهتني في ذلك فان عنده مسطح لما يحبى وقال القاضى عياض في الاكمال اختار اكثر العلماء التسوية مع اصحابنا و
ابن عذينة وانشأه في المحيط وتسوية قبره قريبا من اصحابه او شبر وكفى قاضيان قد شبر وفي المذهب شغل القبر بقدر شبره وادخل
شئ الجوزي وقال الشافعي مسطح او شدة من الماء واجتمع ما رواه عن ابي هريرة بن محمد بن ابي عن النبي عليه السلام

ويستحب اللبن

والقصب كذا

صلى الله عليه

والله وسلم

جعل على قبره

طين من

قصب ثم بهلك

التراب ويسمى

القبر ولا يسطح

سبح قبر ابن ابراهيم ووقع عليه الحما وماروسى الترمذى عن ابى الفتح الاسدى واسمه جان قال لى على
 الابنك على بعتنى طائفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اوع قبره فاشترى فالا سوتيه ولا تمتل الا سوتيه ومارواه ابو داود
 من القاسم بن محمد قال قلت على عاكشة كرم فقلت يا امامه اكشنى لى عن قبر رسول الله عليه السلام فاشترى لى عن
 ثلثة قبور الاشرف ولا نظير سطوح بطحا العزبة الحمراء فرايت رسول الله عليه السلام مقدما واما بكره اسه من
 بين كتنى البنى عليه السلام وعمر اسه عند ريل البنى عليه السلام وانا ما اخرج البجارى فى صحيحه عن ابى بكر بن ابى عيسى
 ان سفيان الثوري حدثه انه والى قبر البنى سنا وموسى مرسل البجارى ولم يرد البجارى عن ابن ديار ولا الثوري
 الا قول هذا وقول وقد وثقه بن معين وغيره ورواه ابى شيبة فى مسنده ولفظ عن سفيان قال وقلت لى
 الترمذى فية قبر البنى عليه السلام فرايت قبر البنى عليه السلام وقبر ابى بكر وعمر مسندا واما ابى عاكشة
 انه ضعيف ومرسل واما ابو داود والمرسل ومارواه الترمذى ان المروان المشرقة المذكورة فية هى المبنية التى تطلب
 بها المياحة ومارواه ابو داود ورواه البجارى فاعرضا فان قلت قال السمعى والبخارى روايت القاسم
 ابن محمد روى واولى ان يكون محفوظا قلت قال صاحب الكليات هذه كبره منها من حديث البعض
 والسناد والا فاعديرج روايت ابى داود وعلى روايت البجارى فى صحيحه وقال صاحب المصنفى روايت البجارى روى
 واولى واسند البجارى من الترمذى ان رسول الله عليه السلام ستم قبره ومن محمد بن على ان قبر رسول الله عليه السلام
 ستم وعن الشعبي قال رايت قبر شهداء المدينة وعن محمد بن الحنفية انه جعل قبرين عليهما ستم وقال مالك
 السهمى الترمذى من شهداء الرافضة وقال بن قدامة السليخ هو شعار اهل السبع فكان كرواهم لانه صليح
 ترجع القبور شى هذا النبى رواه محمد بن الحسن فى كتاب الآثار قال خبرنا ابو عبيدة م قال حدثنا شىخنا لى فخره
 الى البنى عليه السلام انه ستمى من ترجع القبور وتبصيرها وقال السروجى قوله فى الكتاب لانه ستمى من ترجع القبور
 لانه لى فقلت لى كيف يقول هذا الكلام وقد رواه شىخ الامام محمد بن ابى نعيمه وموجب منه احوال الشراح
 حيث لم يتبين من حقه من هذا النبى م ومن شىخنا قبر النبى عليه السلام اخبرنا ستم شىخنا ستم شىخنا ستم شىخنا ستم شىخنا
 على الامام ورواه غيره وقوله واخبرنا بالشر الى نطقا الحديث وروى ابو جعفر شىخنا فى كتاب الجنازة ساه الى جابر
 روى قالت سالت ثلثة كلهم كذاب فى قبر النبى عليه السلام سالت ابا جعفر محمد بن على سالت القاسم بن محمد بن ابى بكر
 سالم بن عبد الله قال اخبرنى عن قبر ابى بكر فى بيت عائشة فكلهم قالوا انما ستمه وقد مرسل البجارى فى غرضه
 فى المحيط لا يسمي القبر ولا يطين لى روايت الكوفى وكرهه مختصصا لى والتمنى والشورى واما كذا فنى واحمد واما

ابى كريمة كانه
 صلعم بضى
 عن تميم
 القبور ومن
 شاعر قبره
 اخبرنا ستم

السطين في شية الخمار لا يكره ذكره ابو حفص ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام عليه السلام عليه السلام
 الانسان من بول وعناقه او يعلل بعلامة او يعلل الى اليد اليمنى بين القبور وحمل الطحاوى الجلس المني عنه على الجلس لقضاء
 الحاجة ذكره ابو يوسف ان يكتب عليه في قاضيه ان ولا باس بكتابه شيئا ويوضع الاجار لكيكون علامته وفي الحيط لا باس
 بالكتابه عند العذر ولا باس برش الماء عليه غطاء للتراب على القبر حتى لا يسد من كبره ابو يوسف لا يجزى مجرى السطين
 ولا باس بجوارحه بعينه عليه وحسن الحسن من ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الميت تسمى الاذن الماطنين قبره ذكره
 في المنع ويكره ان يرفن بطان في قبر واحد وقال القدرى في مشرعه والبصري في الميسر والمغني في وفي القبر
 ان وقت الحاجة الى الزيادة فلا باس بان يرفن الاثنان والثلاثة في قبر واحد وفي المغني في او ثمة وهو اجماع في
 ويقدم فلهما كل من كل اثنين جوس التراب فيكون في حكم قبرين ويقدم الرجل في اللحية وفي صلاة الجادة يقدم المرأة على
 الرجل في القبة ويكون الرجل الى الرجل قرب والمادة عند بعد في المحيط وحمل الرجل حمال القبة ثم غلبه الغلام ثم المرأة
 ثم البعثة وفي البري ولا باس بمنزلة اهل الميت وترغيبهم على العسر على الرخي بقتل الله عنها وحمل لينال نوا البصائر
 والدعاء للميت بالرحمة والمنفرة وفي المغني في التفرقة لعسايب المصيبة حسن فلا باس بان يلبسوا في البسيت او المسحاة النسل
 ياتونهم ويغيبونهم ويكره الجلس على باب الدار والبضع في باب الدار من فرش البسط والقيام على نوايح الطرق من شدة
 اما التفرقة فاحتمل عليه السلام من فرامصا با غلبه خبره رواه الترمذي وابن ماجه عن بن مسعود قال الترمذي سناوه
 ضيفت وعن ابى بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرى بكل شئ برى في الجنة رواه الترمذي وضعته ويقول للموتى
 اجرک وابن عواك وغفر لک واکثرهم على ما يعزى الى ثلاثة ايام ثم يترك كلياته وعليه الحزن ولا يدفن الميت في الارض
 وان كان حذير اهل يرفن في مقابر المسلمين كما كان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه ونحت الانبياء بذلك فحصل اوجبه
 وعمر من ذلك بشرف جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم واليس اخبر الميت من القبر بعد الدفن الا اذا اجازت المدة او كثر
 والفز بشل ظهر الارض مستقيمة او اخذ الشفع لما يشفعه ذكرنا في الواقات وغيره وفي جوامع الفقه والوقاات ولد با في القبر
 ودفن هناك والام القصر من لا يشق ولا يخل الى بدله وعليها ان تصير مستحب ان يرفن حيث مات في مقابرهم وان حمل
 سلا او يملن فلا باس في قيل مادون المسفر وقيل لا يكره اهملنا وعن عثمان خاند امره بقبره كانت عند المسجد الحرام الى
 البضع وقال توسوا في مساجدكم وقيل لا باس في مثله وعن مجاهد اثم ومعهه وقال لما رزى ظاهر من مذهبنا جواد نقل
 الميت من بلد الى بلد وقد مات سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زائد بالعقيق ودفن بالمدينة وفي الحماوى قال الشافعي
 احب نقده الا ان يكون بقبر مكة او بالمدينة او ببيت المقدس فان ران نقل اليها الفضل لدفن فيها وقال الطحاوي لا يكره

بحجة من قبله وقال القاضي حسين والداري بحرم نقله قال لنودي بها هو الصحيح ولم يجرى بها ان يقول الميت من قبره
 الى غيره قال قد مضى مما ذكرته وحول طلبة وقال الجماعة في ذلك ولا يكره الدفن ليلا والتسبب التماس هو قول بل
 العلم من قبله الامصار منهم عقبة بن عامر وسعيد بن المسيب وشريح وعطاء والثوري والشافعي في احمد واسحاق وكرهه
 الحسن البصري والثابت بن محمد بن جابر قال جابر بن عبد الله قال اي ناس بار في القبر قالوا يا فاذ رسول الله عليه
 السلام في ذلك رواه مسلم واللعامة مروي جابر بن عبد الله قال اي ناس بار في القبر قالوا يا فاذ رسول الله عليه
 السلام في القبر واذا هو يقول ما لو في صاحبكم وهو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه ابو داود وشرط البخاري في
 ما شئت فقل طلبة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة ليلا والنفسي في حديث جابر بن عبد الله في القبر قبل الصلوة عليه بالمشي باليد
 الالباس في القبر رواه المحدثين الماشي وهو المشهور من زبيل الشافعي ذكره النعمان احمد ومنع بن حزم الكندي في القبر
 دون غير ما ذكره للمنازلة القبر وهو قول جمهور القبول عليه السلام زوائد القبول رواه الترمذي وقال صحيح
 رواه ابن ماجه واخرجه في القبر قال ابو الليث لانعرف وضع اليد على القبر رسته ولا تسجد ولا تزي به باسا وقال
 طراد الدين التجري هكذا وجدناه من غير كثير من السلف وقال مشرف الامم بن عبد الله قال جاء الله سبحانه وتعالى
 ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب وفي الاضواء وعادة النصارى وقال ابو موسى الحافظ الاصمعي في قال الفقهاء
 انما سائون انما عادة اهل الكتاب ولا يمسسه فان كل ذلك من عادة النصارى قال ما ذكره فيج وقال زرعة في
 لا يمسس القبر بيده ولا يقبله قال وعلى هذا مقتضى السنة وما يغفل القوم الا ان من السبب المنكرة بشرع في جواز
 القفلة في القبر من بعد ولا يقبله الا عند الله وعند العالمين يستقبل القفلة وكذا عند النبي عليه السلام وهو اعتبار
 الزعفراني من الشافعية ايضا ويكره قطع الخشيش الرطب من القبر لانه تسج ورجايتانس به الميت ولا باس في كبر
 منه وعن هذا قالوا قطع الخشيش الرطب من غير حاجة لا يستحب وفي القفلة يكره ان تخذل نفسه ما تابوا قبل موته وذكره
 الصلوة في كفايت وفي بطنها ولدي شين بطنها ويخرج به انهي ابو حنيفة في زمانه وخرج وعاش وسمرة بن حنيفة
 ولو علم بعد الدفن بنفش ودينش بطنها ويخرج به انهي ابو حنيفة في زمانه وخرج وعاش وسمرة بن حنيفة
 القابلية من بطنها فربما يخرج وقال احمد بن حنبل في القبر قال لا يسأل في القبر في الموت ثم يدفن: السؤال في القبر
 فان مات ولم يدفن في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر
 الرضيع يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر
 ولا خبر وقال غيره يسألون في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر قال لا يسأل في القبر

فتاوى النظرية وهل يعقب الميت بكاء بل قال عامة العلماء لا يعقب والمحدث يحمل على لوجية وتكرير فاعمل العظيم
 الى المقبرة في الامايد واسراج السرج وغيرها واتخاذ الدعوة لعزاة القرآن ويختم القرآن وقراءة سورة الانعام
 وسورة الاخلاص الفمرة ومع العبيد والصالحين وكذلك اصيل اهل الفطنة ايام بعد رمضان ولا يكسب بقرعة
 القرآن عند التبريد لكن لا يكسب على التبريد لا يخل في المقبرة ويدخل لقراءة القرآن وفي المناجاة ولا يكسر ظل اليهود والنصارى
 في قبورهم وفي جميع العلوم الاجمرا النظر الى عظام النساء في المقابر قال بعض المشايخ لا ينظر الى عظام النساء لانها
 من باب الشبهة اي ذهاب في بيان احكام الشبهة وانما افرد الباب ما قبله وان كان الكل في حكم الموتى لان
 حكم الشهيد يانف حكم غيره من الموتى في من كفن في الخسوف قال صاحب المنافع لما كان المقول ميتا جليده يلبق وكرباب
 الشهيد يعقب باب الزنا وتجنن بها آخر وهو انه لما فرغ من بيان حال من يموت تحت الفة عقبه بباب من يموت بسبب
 من بته وقال لا لكل ما يوجب الشهيد كمالا لا يقتضيه بفضيلة وكان اخر اربعة من باب الجنائز بباب عليه ذكرا خارج
 بغير غسل الساجد في التلخيص واقتضوا في تسهيل الشهيد لان الملكة يشدون سوتة مكان يشودا وقيل
 بالجنينة فعلى من يكون على وزن غسل بمعنى مفعول قيل لانه في عند الله عازر ويشهد حفرة القدس ويحبه باقول لانه شهد
 ما اعد الله له من الكرامة وقيل لانه من يستشهدت البني عليه السلام يوم القيمة على سائر الامم المؤمنين فعلى بذه الحاني
 الشيريش يخففه فاعل الشبهة مبتدأ وقوله من قتله المشركون ش حلية في عمل الرن على انه خير الشهداء على
 ما ذكره تلامذة انواع الاول ذوا في قوله هو او وجد في المعركة ش وبموثق اتصال هم وبه اثر ش حلية وقعت
 خلا لا والى الحال لانه وبه اثر خبراته ظاهرة واطلته وكبحي نفسه من البصفت من قريب هم او قتله المسلمين ش هذا التو
 الثالث وكذلك لو قتله اهل الحلة الزموا المستانون وانما قيد بقوله هم ظاهرا احترازا به عاقلة المسلمين رجاء
 قصاصا وانتصافا على ان يقطع لمصلحة المخذوف اى قتلا ظاهرا ويجوز ان يكون تميزا من حيث الظلم وفي المحيط او قتل
 ما ضاع من نفسه او المداوم له او من المسلمين او اهل لخدمة ما يى آله قتل بجريده او غنما او صغارا وراسا او جوارشا
 وفي السبيل او قتل في المعركة ابرقانية اولية تعقب او طعن بريح لانه له اوراهه بنشابة لافضل لها او حرقه
 با النار او بكل شيء على اهل المدينة من حج او يفتح او طعن لا يفسد ان قتل فيما ينفذ سلاح كالنجر الكبيرة والخشبة الكبيرة
 او بمرقعة القصار ونقها او قزني او قاتلها من جل يفسد عندا في خديته لانه شبه العن بالجر الصغرى والخشبة الصغرى
 ينسل اتفاقا لوجوب الدية او مات بكونه او اكثره او وجد مقتولا في محله ولم يعرف قاتله او افترسه سبع او تردى
 من جبل او سقط عليه عائله وكذلك المبطون والمطعون والفريق والحريق وما قبله ذات الجنب صاحب المرمق

باب الشبهة

من قتله المشرك

او حبة المعركة

وبه اثر وقته

المسلمون ظاهرا

والمراد بموت جميع الدين عدمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشهادتهم شهداء في الآخرة واحكام الآخرة في الحيا والدين
 وجنعتا اخرجتا في المعركة ولا يدرى كيف حاله لا ينسل وان كان كبره ومقداره ان ارتقى من خوفه وهو دم صاف
 لا ينسل وان لم يكن كذلك فهو ميت مقت انه فينسل كذلك انما دلل من اسد وعدائنا في لا ينسل من ان قتال
 اهل الحرب فهو شهيد سواء كان به اثم او لا من قتل ظلمنا في غير قتل الكفار اخرج في قتالهم ومات بعد انفصال القتال كان
 بحيث يقطع فيه فدية قولان في قول احمد لم يكن شهيدا وبه قال مالك واحمد وفي المصنف اذا مات في المعركة فانه لا ينسل
 رواه احمد وهو قول كثر اهل العلم ولا يعلم فيه خلافا الا عن الحسن بن المسيب فانه قال لا ينسل الشهيد ولا ينسل به هم ولم يكن
 قبله فيمكن من على لا ينسل في قتله لم يكن في الدنيا حال المباشرة واحمد بن عيسى بن عبد الله والحظا صورة الخطا ما اذا
 قصد مباحا فانما يخطورا وصورة شهيد العمد ما اذا قتله بعضي صغيرة او صيف او ذكره بيده او ذكره بجره فوات ولو سقط
 القصاص ليعرض للابوة ووجب الموتى كان شهيدا والقصاص ليس بعوض من الجمل بل عقوبة ليو جبا الله تعالى جزاء
 للقتل ولما ايجزى بين الصغير والكبير والحرم والعبد والذكر والانثى والدية عوض مالي والصلى على الدية بعد القتل
 والشهادة فيكون قتله لا ينسل من الشهادة وكذلك لو قتل من الشهادة وكذا لو قتل من وجب كان الواجب الاصل وجوب القصاص
 فيمكن ويصلى عليه ولا ينسل على هذا حكم الشهيد المذكور في الفصول الثلاثة وهذه آية في الشهادة اشياء الاول التكفين
 وليس فيه خلاف على ما ياتي في انشا في الصلوة عليه فيه الخلاف ويجوز ايضا والتأنيث العسل وليس فيه خلاف - تمت
 الامار وى عن الحسن وابن المسيب على ما ذكرناه هم لا ينسل اى لان الشهادة الموصوف المذكورهم في معنى شهيد واحد
 ش وشهدوا احد قتلوا ظاهرا ولم يمتوا ولم يجب بقتلهم دية فمن كان على صفته فهو شهيد ومن لا فلا وفي الذخيرة
 الشهيد كل مسلم مكلف طاهر قتل ظلمنا في قتال ثلاثية مع اهل الحرب او البغي او قطع الطريق باى اكلة قتل ولم يترش
 يعنى ولم ياكل ولم يشرب ولم يمش في المعركة يوما وليلة ولم يجب عن دمه عوض الى حتى لو حمل للترغيب ومات في
 اثنائه او على ايدي الناس ينسل وان حمل كيلا ليطار اهيل لا لا يعنى فهو شهيد انتهى ويوم امه كان يوم السبت
 الاحدى عشرة ليلة خلت من شوال سنة ثمان للهجرة واحمد بن علي باب المدينة ودون الفرج يقال له في اثنين كان
 عدة المشركين فيه ثلاثية آلاف وعدة اهل الاسلام منهم اثنتان وعشرون رجلا وعدة المسلمين الفاقوا
 عبد الله بن ابي النافع ثلثت الاسكر ففج الى المدينة هم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم زلومهم بكلهم مهم وداشمهم
 ولا تغسلوهم ش قال ابو بليغ بن مائة ش غريب قلت اخرج احمد في مسنده ومن الزهري عن عبد الله بن شعبة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اشرق على قتلى احد فقال اني شهد على هؤلاء زلومهم بكلهم مهم وداشمهم واخرج عبد الله بن الزهري

ولم يجب بقتله

دية فيمكن من بغيره

عليه ولا ينسل

لانه في معنى شهيد

احمد وقد قال صلى الله

عليه وسلم فيهم

زكواهم بكلهم مهم

ودما كنهم لا تغسلوهم

يؤثر ما من خوف وقد تغيرت من الغيرة وكونه في المكرة ليس بسبب التعبد وان لا منافية فان التسلل يكون الى الصلاة ثم لا
 ولا تفسد شئ الى ان التسلل الذي هو الواجبة ولا التسلل لان التسلل ايضا في الصلاة في الظاهر وكذا اخرج المزمع من غير شك
 ان كذا ولا تفسد شئ من خروج المزمع ليس مع العادة خروج المزمع من غير شك في الظاهر وكذا اخرج المزمع من غير شك في الظاهر
 جزمه تعتبر اذ يخرج من عيته اواذ ان اذ يخرج من عيته اواذ ان اذ يخرج من عيته اواذ ان اذ يخرج من عيته اواذ ان اذ يخرج من عيته
 التسلل لا قد يوجد ذلك من غير ضرب عادية هم والشاقي ربح جان من في الصلاة ويقول شئ لا يصلح على الشهادة
 قال المكنى واسحاق وهو قول بل المذنبية وقال النووي في شرح المذهب المذهب يجرى المذهب عليه وقال
 بن حزم في المحكي ان شأنا الصلاة عليه ان شأنا التركوا ونزحنا هو قول بن عباس من الزبير وعقبة بن عامر
 وعكرمة وسعيد بن المسيب وأحسن السمرري وكقول والثوري والاذاعي والمزني واحمد رضي الله عنهم في رواية وقالوا
 الكمال وقال في موضع آخر يعلى عليه وفي رواية المروزي الصلاة عليه وهو يقول في قال الشافعي هم السيف محار
 للذنوب فافني عن اشتغاله شئ ففكره اذ كان السيف محار للذنوب لا يتبع للشهادة فيستغنى عن اشتغاله
 التي كانت الصلاة لاجلها وقوله محار على وزن فعال مبالغة احس من محاربها امحو امحو محاربها كقوله في رواية ايضا
 فهو مجبور ويحيى صارت الواو بالكسرة ما قبلها فاجتمعت في الياء التي هي لام الفعل هم ونحن نقول الصلاة على الميت
 لانهم كرامته الشهيد اولى به باشا هي هذه الكرامة ولما اشتق المسلمون لهذه الكرامة والشهداء من جملة اموات
 المسلمين الصلاة عليهم فرض من فروض الكفاية عليهم فلا يسطعون غير فعل احد بالتعاض بخلاف غسله اذ انقضت طه
 لا تعاض له والظاهر ان الذنوب بسبب الاستغنى من الدعا شئ هذا جواب عن قول الشافعي السيف محار للذنوب
 وتقريره ان العبد وان تطهر من الذنوب لم يبلغ درجة الاستغناء عن الدعا هم كقوله في الصحيح شئ فان النبي مطهر
 مع ان يعلى عليه مع ان يبلغ احد درجة الانبياء وكذلك الصبي مطهر من الذنوب وقد صلى عليه فان قلت ورد في
 البخاري عن جابر انه عليه السلام لم يصل على النبي احمد ورد في ابو داود وعن انس بن مالك رضي الله عنهم ان شدة
 احلم لنبينا ودفنوا بهم ولم يصل عليهم قلت روى البخاري ايضا وسلم من ابى الخرم عتبة بن عامر الجهمي ان النبي
 عليه السلام خرج يوم الفضل على شدة احد صلواته على الميت فلم انصرف قال عتبة فكانت لآخر ما ريت رسول الله عليه السلام
 على الميت وذا من جنان ثم دخل بيته فلم يخرج حتى قبضه العذرة وبل والميت اولى من السابق في باب التخرج على
 جابر ثم كان يومئذ يشقوا لا فقد قتل ابوه واخوه وخاله في ذلك فخرج الى المدينة ليدبر ما لهم وكيف يحلمهم فلم يكن مضرا
 حتى صلى رسول الله عليه السلام على شهيد واحد قد روى امراسي وذكر الوالد في العيشة في غزوة احد قال ابن عمر

لا يفسد الصلاة

القتل وكذا

خروج المزمع

موضع غير معتاد

كالعين وضوء

والشافعي في خلافها

في الصلاة وقول

السيف محار للذنوب

فاغنى عن الشفاء

وتحس بقول الصلاة

على الميت خطأ

كرامته والشهادة

اولى بها والظاهر

عن الذنوب

لا يستغنى

عن الدعا

كالنبي والصبي

الدين كما سائر الموفى ولما ايسر سائرهم بين وارتفع وتفرج شاكهم قتل ديونهم الموجهة ويعتق امهات الاولاد
وعبر وجرهم فزيد وصارهم ثم لم يبقون ذلك كملات الحياكة لم عندنا لشدة الموت فان قلت قال الشافعي
لعل ترك الصلوة مع التحصين على ما في حق من المسلمين فالتبديل لا قبل لان الصلوة على الميت وعادوا
ليستغنى احد من الدنيا كما ذكرناه ولكن التبديل التحصين فاستمحيون انما بهم ويحذفون قبولهم ويحذفون نعم
فان قلت الصلوة على الميت من باب اشاعة والاشهاد يستغفون لنا من الاستحسان ان من يشغف لم يترك الصلوة
عليهم فزيادة كرامة لهم نعمنا بحق الميت وقد اشار المصنف الى هذا المعنى بقوله والصلوة على الميت لانها كرامته
وقد ساقنا الكلام هناك وقد ظهر من هذا ان ما ذهبنا اليه ابرج من وجوه عديدة الاول ان الخبر المتيقن في
اولى من الثاني في الثاني ان احادنا الذي كانت اولى قال محمد بن السيرة الكبير اخذنا بما اجمع عليه اهل العراق
ودون الانف ورويه اهل المدينة فرج بالكثره فان قلت في خلاف ظاهره فمبكم فان الترجيح بالكثره لا يثبت فمبكم
قلت قد ذكر بعض مشايخنا الترجيح بالكثره الزيادة الا انهم يصدق خبر الاثنين اقوى منه بخبر الواحد لانه
الصلوة على الموفى اصل في الدنيا وفرض من فروض الكفاية على المسلمين فلا يسقط من غيرهم احد الاربع لو كانت
الصلوة عليهم غير مشروعة كما زعموا لنبى عليه السلام على عدم مشروعية ما وعدهما وعلة سقوطها كما نبى على علة سقوط غسلهم
اتما من يجر انه عليه السلام لم يغسل عليهم وعلى عليهم غيره لما كان بين الجراحات وكسور باعيتة وما اصابه يؤخذ
من المشركين اساس ان لم يكن صلى عليهم في ذلك اليوم صلى عليهم في يوم آخر لانه لا يثبت عليهم يوم ورسول
كما ذكرناه اسال قد ثبت انه عليه السلام صلى على غيرهم من الشهداء واجوبون لا شرع لصلوة على شهيدنا الثاني
ان الذي ذهبنا اليه احاط في الدين وفيه تحصيل الاجرة والثواب العظيم وقد ثبت من النبى عليه السلام انه قال
من صلى على ميت فله قيراط ولم يغسل بين ميت وميت هم ومن قتل اهل الحرب او اهل البنى او قطع الطريق فبكر
شئ قتلوه لم يغسل شئ عندنا خلا فالتشيعي وما لك واحمد رضى الله عنه في غير اهل الحرب وقالت الشافعية يقتل
اهل البنى يغسل ويغسل عليه في اصح القولين وفي قتل قطع الطريق طريقتان وكذا في قتل اللصوص طريقتان لو
امر الكافر مسلما وقتله مبرأ فغسل واصلوة عليه وجبان امهما ان ليس بشيعة وعندها تشييد وقال مالك ومالك
رضى الله عنه ولما كان في قتال اهل الحرب ليعلم الامم فكذلك في قتال اهل البنى وقطاع الطريق لانهم في كل قتال
كامل الحرب حتى لا يغفون ما اتواهم لان شهداء اعدا ما كان كلهم يقتل السيوف والاسلحان لانهم من من باجر
فيهم من قتل بالعدا وغيره ذلك وعلم النبى عليه السلام في حق ترك غسلهم واذ استشهدوا بالبغى غسل من باجر

ومن قرأه أهل الحرم
وأهل البيت وقصاع
الطريق نبأ
شئ يتناولهم فيسل
لأن شهوة لحد
ما كان كمن قتل
السيف والسيوف
حجب
وإذا استسهم
عسر عند حنفة
ش

ش و قال حمزة بن عثمان ومن المالكية ومن شريح وابن ابي هريرة رضي الله عنهما الشافعية وهو قول الاوزاعي
 هم وقالوا لا يغسل ش اى قال ابو يوسف ومحمد لا يغسل به قال شافعي واشتبهم لان ماوجب الجنازة شر
 الذنوب هو الغسل هم سقط بالموت ش ابي جهم ومنه والثاني ش اى الغسل الثاني ش اى لم يجب للشهادة ش اى
 الاصل كونه شهيدا اذا الشهادة تمتع لان قوله عليه السلام زلومهم بكلمهم ودايم لا يغسل بين اشديد الجنب
 وغيره هم ولا يثبته ان الشهادة عرفت ماقتل ش وجوب غسل الميت هم غير ماقتل ش القدر وجوب عليه غسل
 موته الا ترى انه لو كان في ثوب اشديد نجاسة تغسل تلك النجاسة ولا يغسل عنه الدم فان قلت لو لم يكن
 رافعا لوفى الحد اذا استشهد والا لازم باطل فكذا الملزوم قلت لا يلزم من ان لا يكون رافعا لما على ان لا
 رافعا للملاد في حد و قد سمع ان حنظلة لما استشهد غسلا للملأكتيش روى به ابن حنبل بن عباس بن عمرو
 الطبراني في مسنده قال ايب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الربيع بن ابي نيار قال النبي عليه السلام اني
 رايت الملكة تغسلها وحديث ابن الزبير رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک من حديث يحيى بن
 حماد بن عبد الله بن الزبير عن النضر بن حمزة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قتل حنظلة بن عامر الثقفي ان
 صاحبكم حنظلة غسلة الملكة فاسأله ما سألته فقال خرج وهو جنب لما سمع المأثقة فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انك غسلة الملكة قال الحاكم الصحيح على ش ما سألوه ليس عنده فاسأله ما سألته قال لا يغسل في الرض المأثر
 وصاحبه حتى تزوجه حمزة بنت ابي سلول قت عبد الله بن ابي وكان تلهيها ملك الليلة فوات في مناسها
 كان بابا من السافج وغل غلق ووه قرفت انه مقتول من الغد فلما اجمعت دعت برجال من قومها
 وشدتم انه دخل بها فقتله ان يقع في ذلك نزاع ذكره الواقدي وذكر غيره انه وجد بين قتلى القفظة رأس
 ما تعد بها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بن سعد في الطبقات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت الملكة
 تغسل حنظلة بن ابي عامر بن السار والارض بازل في صحاف الفتحة وحديث حمزة بن عبد الله بن ابي عامر بن السار
 في المنازى ان النبي عليه السلام قال ان صاحبكم يحيى حنظلة بن ابي عامر لغسله الملكة فسالوا له ما شأ
 قتلت انه فوج وهو جنب حين سمع المأثقة بالثأر المأثقة من فوق والفاء وبقا له ما يقتل بالثأر واخره
 وبالصين المملعة والبيعة الصوت اشديد عند الفزع وحنظلة بن ابي عامر وعمر بن يحيى بن زيد الانصاري
 الاوسى يعرف ابو الربيع في الجا بية فساد النبي عليه السلام الفاسق لانه يروج من المدينة الى مكة ثم يقدم
 قرين يوم احد محاربيا وكان بكه الى ان نخت فمرب الى برقل فمات هناك كما فرأته تسب او عشرة واد وحنظلة يغسل

وقال لا يغسل لان
 ماوجب الجنازة
 سقط بالموت
 والثاني يوجب
 للشهادة
 ان الشهادة
 عرفت ماقتله
 غير رافعة فلا يلزم
 الجنازة وقد
 ان حنظلة لما
 استشهد غسلا
 غسلة الملكة

اولا غسل للملكة فان قلت الواجب غسل بني آدم من الملكة ولو كان ذلك واجبا لم يلزم عليه السلام بل عادة
غسله قلت الواجب هو الغسل في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
بـ الواجب ولم يبدوا لاداه فغسلهم على هذا الخلاف شـ امي لخلاف المذكيوتين الى منيفه وما جديهم امي كقولهم انفسا
اذ لم تارش عند هلا ينسلان لان الغسل الاول سقط بالموت والشار في انه لم يرب بالمشادة وعند هلا ينسلان لان
الشارفة عرفت فانه غير انفعدهم وكذا قيل ان الغسل انما هو قبل انقطاع الدم من الجسم
من الروية شـ عن ابى حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
انما لا ينسلان لانه لم يكن الغسل اجبا حال الحياة قبل انقطاع الدم من الجسم بالموت فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
كثير انقطع بالموت فصلا كان انقطاع الموت قبل الموت وعند هلا لا ينسلان بكل حال وفي اجابة هذا الحديث
في النفس الجارية على المطاوعة لان اقل النفاس لاجل ان النفس لا تخرج من الجسم الا بالموت فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
قبل انقطاع الدم من الجسم فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
الخلاف شـ امي لخلاف المذكيوتين شـ اذ استعمل الغسل عند ابى حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
هم لما شـ امي لابي يوسف فوجه من انهم يوجبون غسل الميت في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
مطلوبة في الغسل وكان اكرامه في الغسل في حق الصبي المشرك انما هو بغيره الكرامة هم ولد شـ امي ولابي حنيفة
هم ان السيف كفى ان الغسل في حق شهيد احد يوفى كونه طهارة من الذنوب ولا ذنب للصبي فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
امي في حق شهيد احد فلو كان الغسل في حق شهيد احد فلو كان الغسل في حق شهيد احد فلو كان الغسل في حق شهيد احد فلو كان الغسل في حق شهيد احد
ملك ولا يخفى انهم يوجبون غسل الميت في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
فان قلت ذكر ابن قدامة في المغني ان جارية بن النعمان وغيره من ابى وقاص لما سعدا ثمانين شهيدا واحد وجه
منهم قلت هذا غلط لان عمر بن ابى وقاص قتل يوم قبل احد ويومين ست عشرة ذكره ابن سعد في الطبقات والماجا
ابن النعمان فوقوف في خلافة معاوية وشهدت بدوا واحدا والمشا بدكلاما وانها جارية المستشهدات بما جارية بن النعمان
الا نصارى قتل يوم بدر كذا في الصحيحين غير ما ليس في قتلى احد من اسم جارية قال ذكر ذلك تيمم في شرح المقداد
هم ولا ينسل عن الشهادة ولا يخرج منه ثياب للمار وينا شـ والشار الى ما ذكره من قوله عليه السلام لا يؤجر عليه السلام
ودا كثر ولا يتنسلوهم فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء فلو كان غسله في الماء
من ابن عباس قال قال رسول الله عليه السلام قتل في عدان متزعزع عنهم يدرى الجاهلون ان في قلوبهم شيئا من غير انفسهم

وعلى هذا الحديث لا يتعد
والنفس اذ اظهرت
وذكر اقبل الو
في الصحيح من الروا
وعلى هذا الخلاف
الصبي لهما ان الصبي
احق بهذه الكرامة
ولكن السيف
كفى عن الغسل
في حق شهيد واحد
بوصف كونه طهارة
الذنوب ولا ينسل على الصبي
فلم يكن في معناه
ولا يفضل على الشهيد
دمه ولا يخرج عنه
ثيابه لما روينا

سويذ عنده الفرو والحمش

والسلاح والحف

كلها ليست من حبس

الكفن ويزيدون وينقصون

ما كانوا اتماما للكفن

ومن ارث غسل هو

من صاخر خلقا في حكم الشهادة

لنيل مرافق الجيع كان

بذلك يغفوا الظلم

فلو يكن في معنى شهر

احسن من شهر

ان ياكل ويشرب

او ينكح او يدين او ينفق

من المعركة حية

وابن ماجه يعني انما هذه من غير خذ العزو والحمش اريد بالحمش الثوب المشوي بالخطش بمكبس اصطلاح الناس
 الجسب لانه من اقسامه المشوي اريد بها التبع وفي تفسيره اقول هم والصلاح وكنف لانساش اي لان به الاشياء
 هم ليست من حبس الكفن شي وفي المبسوط وكنف اشبه شياء التي وفي غير عنده ليس من حبس الكفن كالعزو والحمش
 والحمش المشوي وكنف وكنف المشوي وفي الذنيرة والسلو وكنف لانساش في غير عنده ليس من غاليا من ان
 كالحجود والعزو والحمش والدرع والبنصر والجببة والمشوة وفيه قال احمد وقال مالك لان خذ العزو والحجود والحمشوة
 وقال حنيفة لان خذ العزو والحمشوة ولا الخاتم الا ان كثير ثمنها وفي الايام ياتي ويكره ان يزرع من غير ثياب من حبس الكفن
 الكفن فيمنع من خذ العزو ولا يكتف من ابتداء ثياب احمد دون ثياب السكة كانت عليه عند قتله ومن يزرع دون
 وثيقين ما شاوروا شي اذا كان ناقصا من عدد السنوات والتمسيع في يزدون ونقصون
 يزرع الى والبر القليل لانه العزبة عليه لا اشياء في متى يقال انما قيل الذكر قيل قد تروا لواءه والتمسيع على
 الاشياء ليس بالزرع واكثر على مرعاة التور والكنف قلت ما ذكرنا وفي التفسير الذي ذكر في الكتاب هم اتماما للكنف
 شي اي لاطل تمام الكفن قيل هو يزرع الى قوله يزدون قلت لان يزرع الى النافذ من سلاله اذا نقص من
 على العدد والسنة يكون انما الكفن المسنون فاذا لم يقبل لا يمسح الكفن انته واما في المبسوط فيمنع الاشياء المذكورة
 التي في هذه الاشياء كانت لمن لم يسل له ووقعت عن ذلك ولان هذه عادة اهل الجاهلية لانهم كانوا يدفنون اهل
 با عليهم من الاسلحة وقد شئنا ان يمسحوا من كل شي على منية الجهاد لانساش الفاتحة من فوق المنصوبة ثم
 انما المشوة وهو من قولهم ثوب رث اي ثياب وفي المغرب رث الجرح او امر من المعركة وفي ربح لانساش يكون
 لمشي كثره المتاع وقال ابو هريرة رث فلان على ما لم يمسح فاعلم اي كل من المعركة رثية اي جريما وفيه من مراد
 القضاة في ذلك مما اشار اليه المصنف بقوله وهو شي اي المرحش والى قوله ثوب رث كما في قوله تعالى
 اعدوا ما قرب للتقوى من غير ما خافوا شي الفتح الامم يقال ثوب خلق اي على يسيق في المذكر والمؤنث
 لانه في الاصل مصدر من خلق يخلق قال ابو هريرة وقد خلق الثوب بالشر فلو تروا شي على خلق الثوب مثله فاد
 انما سمعوا ولا يتعدى من في حكم الشهادة لنيل مرافق الجوع شي وهي راحة الحياة هو لان بذلك شي اي
 بذلك النيل من سرف اثرا الظلم فلو لم يكن في معنى شهادة احد شي لانهم ما تروا على الساحة التي وقعت فيها الجحمة
 ولما تروا من مرافق الجوع والارتماش شي الذي يوجب غسل القليل هم ان ياكل ويشرب او يدين
 او يداوي او يقل من المعركة مياش او يعيل او ياكل بجلده في رواية ابن ساعدة عن ابي يوسف وفي رواية

ولونقی جیاً حتی معنی
 وقت صلوة فهو یصل
 فهو مرتکب ان ثلاث
 الصلوة صارت دنیا
 في دمتا هو من المحکام
 الهیاء قال وهذا
 مردوع بن یوسف
 ولوا دعی بشیء من اموال
 اخوه کان ارتکابا عنه
 ابی یوسف کان یزید ارتکاب
 وغیر ذلك لا یكون
 لانه من حکام الاموات
 ومن وجع قلیل
 فی المصغر مثل ان الف
 فيه الفسكة والدیة
 خفف اثر الظلم الا اذا
 حلوة قتل یحیی بن یحیی

هم ولونقی جیاً حتی معنی وقت صلوة و یوتیل فهو مرتکب ش ای و احوال انه یقتل و امرت به اما اذا سئل
 معنی علیاً لایكون مرتکباً کذا روی من ابی یوسف و فی الذخیرة و ذکر ابن سنانة او معنی علیه وقت صلوة کما لم یفسر
 الذخیرة او معنی علیه وقت صلوة و یوتیل و یقدر علی ما دللنا بالامام بنی کبک القضاء بیکر و فی الجنبی و المسلو
 یوقت الصلوة قدر حاجب علی الصلوة و تفسیر دنیا فی ذمتها و هو یوراد عن ابی یوسف و عندنا یوم و لم یسلط
 و لو کان من معنی علیه یو و اولیة لم یکن مرتکباً و عن محمد بن یحیی فی المکرمة حیاً و اولیة فهو مرتکب و ان لم
 یقتل و فی نوادر بشر من ابی یوسف اذا مکث البریح فی المکرمة اکثر من یوم حیاً و التوم فی القتال و یوتیل و لا
 یقتل فهو بمنزلة الشید قال الترازی انه لو تامل الیدیم کما غیر مرتکب من مراثی اصابت فی اول النهار کان شمساً
 و ان تصرف القتال بنهر فهو یسیر فی المکرمة مکث وقت صلوة لایكون شیداً و ذکر الکفر فی فی مختصره ان عاشر
 فی سکا و یو و یوتیل لایقتل ان ناد علی یوم و ولیة لانه لا یتیقن بجماعة فکان کالمیت هم لان مکة الصلوة نصیر
 دنیا فی ذمتها و هو ش ای کون الدین فی ذمتهم من حکام الاجاوش فیکون مرتکباً فیفسل هم قال ش ای
 المصغر اربعة اصدف و باء روی عن ابی یوسف و روی عن محمد بن یحیی قول ابی یوسف الا انه قال ان عاش فی
 سکا یو و کان مرتکباً و اکان عاظاً او لم یکن و ان کان اقل من ذکام لم یکن مرتکباً و لو ادعی بشیء من اموال اخوه
 کان ارتکاباً عنه ش ای عند ابی یوسف هم لانه ارتفاق ش کسبوا المواتیم و عند محمد لایكون ارتکاباً لانه
 من حکام الاموات ش ای لایبای بشیء من امورا الاخرة من حکام الاموات و قال لصدرا الشید فی الجاوش المفسر
 قیل لا یتعلق فیما اذا اوصی بشیء من امورا الاخرة اما اذا اوصی بشیء من امورا الدنیا کان ارتکاباً بالاجماع و قال
 فی شرح الطحاوی قیل انه لا یختلف فیما بیننا فی اربعة اجواب ابی یوسف فخرج فی الذی اوصی بامور الدنیا و اجاب محمد
 حسن فی الذی اوصی بامور الاخرة و قال ابو بکر الرازی و ان اکثر من کلامه فی وصیة فطال فطال ان لا یوتی
 شمس من امورات فاذ طالت ثبتت امورا الدنیا هم و من وجع قلیل فی المفسر ش قید بالمع لانه لو وجد فی
 منازعة لیس بقره باعمران الکیب فیهم قسامة و لا و یقتل لو وجد به اثر القتل هم لان الواجب فی القسامة
 و الدیة فنت اثر الظلم ش فلو یکن فی معنی شیدا و اعد فینسل هم الا اذا علم ان قتل بجدیدة ظلم ش بذا الاستثناء
 من قولهم یسیر لایقتل فی المفسر اذا علم ان قتل بجدیدة ظلم مطلقاً و ما لکن بذا فیما اذا علم قاتله لوجب
 القصاص اما اذا لم یعلم قاتله فینسل و ان قتل بجدیدة لانه لیس فی معنی شیدا و احد لانه اذا لم یعلم قاتله یکتب له
 و الدیة و عند الشافعی فینسل القاتل فی المفسر و ان قتل بجدیدة و ان عرف قاتله لوجب القصاص من یو و لو لم

ولذلك اقاله المقتض بوجه لانه الواجب فيه التماس من وجوه كثيرة اما في الدنيا ان وجد اما في الآخرة
ان لم يوجد ومنه انما لا يخلو عننا من اى من العقوبة من ظاهرها من حيث ظاهرها لا من باطنها في الدنيا
ش ان وجوبه ادى الى الآخرة من ان لم يوجد كما ذكرنا والتعصا من عقوبة وليس بموضوع حتى يثبت ان الظلم
وان كان عوضا مكن فغنى ودية والى الورثة لا فخر في شئ الميت به بخلاف الدية فان التعصا يوجب الدية
يتقضى مساوية وثيقة وصداية وكذا يمسو فخر الاسلام والسر فيه ان وجوب المال دون التعصا من دليل
صحة الحياة بدلالة ان المال ثبت بالثبوت والتعصا من دليل صحة الحياة لان المال ثبت بالثبوت والتعصا
بجسده الشبهة وعنده ان يوسف ونعمه من الماشية بمنزلة السيف من اراد بهذا انه لا يشترط في اقتصاصه
في المعسر ان يسل بالحد منه بما بل لا يثبت في الباب مثل نقل من الحجر والخبث مثل السيف منه بما شئ
لا يسل القتل فلا في المعسر اذا علم قامة و علم ان قتل المتعل لوجوب التعصا من جهة وعند ابى ثينة رضى
من لا يجب التعصا في مثل بالمثل لانه لو وجب فلا شبهة اما ان يستوفى دما او جزعا فلا يجوز الاول لانه
عليه السلام بالالسيف ولا يجوز للمال في الزاد من زيادة والتعصا من جهة السيف لانه من يدرك ذلك
في الجنايات ان شأ الله تعالى ش اى يدين حكمهم التعصا من ابى ثينة فلا في كتاب الجنايات
على ما في كتاب الله تعالى من ومن قتل في حد او تعصا من مثل وصلى عليه ش بالابا باع الا ان كانا كالجور
لم يصل الامام على المجرم والمقتول قضا وصلى على غيره ولانه عليه السلام لم يصل على من وصلى عليه غيره
وقال الزهري لا يصل على المجرم هلاكه لانه ش اى لان المقتول في احد التعصا من ماذل نفسه
لا يبارى حتى يستحق عليه من اى وجب عليه وشهدوا بعد بولوا انفسهم لا يتبعوا حرصا الله تعالى ش الطالب
رضي الله عنه من غير ان يكون عليهم من فلا يلحق بمجرم اى يشهدوا احد في ترك الغسل واما اعرضت
رواية النجاشي انه عليه السلام صلى عليه و صلى عليه عليه السلام صلى عليه من المرجوة في الزنا
او من قتل في تعذيرا وعسا على قوم يقتلوه بمنزل لانه ظلم نفسه فلا يكون شيبا هم ومن قتل
من البغاة ش بغير العلم الموعدة جميع بان يقتلوا جميع قاتل وهو الذي يخرج من طاعة الامام وهل يفر
مجازاة حد هو او قطع الطريق لم يصل عليه ش وفي الذرية من قتل قاتل الطريق لا يصل عليه سواء
قتل منه الحرب او قتله الامام هو او في المملكتين او قتلوه بعدا وندعت الحرب او زاد على عليهم يعني البغاة
وكذا قطع الطريق اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم واما لا يصل عليهم اذا قتلوا في حال الحرب رتبة الحرب

لان الواجب فيه نقصا
وهو عقوبة وفاق لا يخلص
عنها ظاهرا لاني لا يأتى اساني
وعنده ان يوسف ونعمه
ملا يثبت كالسيف ويرون
في الجنايات ان شاء الله تعالى
ومن قتل في حد أو تعصا من
وصلى عليه لا
بذل نفسه لا بناء
حق مستحق عليه
وشهدوا احد بلوا
انفسهم لا يتبعوا حرصا
الله تعالى فلا يلحق
ومن قتل من البغاة
او قطع الطريق لو وصل
عليه

وفي الزئيرة ذكر الصدر الشهيدي في الواحات ان قتلوا في الحرب بالصلب عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت اوزار
 او زار بالصلب عليهم وكذا قطع الطريق مثل ما ذكر في المقتطعات قال ابو الليث وية ناخذ ولم يذكر انتم بالصلب
 وذكرهم الذين انفسى اختلاف المشايخ قيل يعينون للفرق بينهم وبين الشهداء وكلم المقتول بالبيعة تعلم
 الباني ومن قتل بويه بالصلب عليه ابنته لذكره في جوامع الفتى ومن قتل نفسه خطأ بان قصده رجلا من العدو
 ليضربه بالسيف فانها واصاب نفسه بغيره ويصل عليه بالاعلاف ومن قتل نفسه بجدية ظاهرا وذكر الصدر الشهيدي
 في الجاهل الغصير انه قتل بغيره عليه من ذنبي خفيته رضى الله عنه ومحمد بن الجاهل الباني وفي شرح السيرة ان فيه
 اختلاف المشايخ قال شمس الكمية الحلي في الاصح انه يصل عليه وقال القاضي ابو الحسن السعدي انه لا يصل
 عليه لانه بايع على نفسه وذكر السرخسي ومن قتل نفسه او قتل من الممنوع بغيره ويصل عليه وقال مالك والشافعية
 وداود واحمد رحمهم الله لا يصل عليه الا بانه بايع على نفسه وذكر السرخسي ويصل عليه ببيعة الناس وقال الاوزاعي
 وعمر بن عبد العزيز لا يصح عليه وجوب اية من اصحابنا ويصل وكذا الزنا ويصل عليه من جميع اهل العلم خلافا
 واهل البغاة فمن الشافعية يسلون ويصل عليهم واختلف اصحاب احمد في ذلك ووليها فيه اشارة الى الهند
 يقولون ان عليا رضي الله عنه لم يصل على البغاة شذ ذكر بن سعد في الطبقات قضيته اهل السراوان وليس
 فيها وذكر العلوية ونظيره قال لما كان بين علي وسوادية ما كان وقت بعينين في صف سنته سبع وثلاثين
 وربع على رم الى الكوفة فزجرت عليه الخواص من اصحابه وفسلوه بجر وراى ذلك سواد البروزية فارسل اليهم عبد الله
 ابن عباس فني عنهم وحيابهم فخرج منهم كثير وغيبت آخرون على ما يسم وساروا الى سمرقان وقتلوا عبد الله بن
 ثواب بن الاربث فصار اليهم على رضى الله عنه فقتلواهم السوادية وقتل ذو الشديذ ذلك سنة ثمان وثلاثين
 ثم خرج علي رضي الله عنه فلم يزلوا يهاجون عليه من الخواص حتى قتل رضى الله عنه وقال السرخسي ولما
 ان عليا رضي الله عنه قتل اهل السراوان ولم يصل عليهم قيل له انكارهم فقال لا انا بغوايها فاما ما هم ذلك حقوة
 لهم ليكون زجر النعميم كما يصلوب يتحرك على خشبة عقوبة له وزجر النيرة فخرج اذا قتل الباني في العسكرة
 الكفار لا يصل ولا يصل عليه وكذا انه لم يمتل بالحق عليه واه ابو يوسف عن ابي غنينة رضى الله عنه ومنه
 الفلاة كما من قتل بالبيع في الارض بالسواد كما كابرين والحق الذي خفق غير مرة والمقتولين بالبيعة علم
 اهل البيت وقطاع الطريق وكما من قتل مسمى لا يوصف بانظروا كما اذا افرس السبع او سقط عليه البناد ووسط
 من شايق تبيل او سال عليه الواوي وقرن في الما بكلم المقتول بجرم او قصاص ومن قتل في المصير ليل السلا

عن علي رضي الله عنه لم يصل على البغاة

او غير سلاح منار او خارج لغير سلاح او غيره ولم يجب دية فيكون شديدا مستمرا والافضل + + +
باب الصلوة في الكعبة شئ ما في بذا باب في بيان احكام الصلوة في الكعبة وهي السلم البيت الحرام
وكسمى البيت بذلك لتربية من تولم برؤس كعب اذا كان فيه شئ مخرج ولما كانت الصلوة فيها مخالفة لسائر
الصلوات من حيث جواز الصلوة فيها بالتوجه الى الجهات الاربع فقد اختلف في غير ما وصارت كما نلاحظ
آخر احوالها كذا في تلك النقلة وورد بالفتية الى غير ما دلون مسائل كاجابة الى غير ما اكثر واما وجه المناسبة
في ذكر ما يعقب باب الجنائز من ان البيت مناسن الامن من دخله بالنس فذلك القبر مناسن البيت
من الصلوة في الكعبة جائزة فرضنا ونعلمنا شئ ارتفاع فرضنا ونعلمنا بالبدلية من الصلوة بدل التكال
وبقولنا قال جماعة من السلف منهم الثوري والشافعي ايضا وقول المعنف هم خلافا للشافعي فيها شئ ما
في الفرض والفضل ليس كما ينبغي في قال والسفنا في كان هذا لا يظن وقع سوا سن الكتب فان الشافعي يرى
في الصلوة في الكعبة فرضنا ونعلمنا كذا ورواه اصحابه في كتبهم من الوجيز والتمامة والمذخيرة وغير ما ولم
يرد احد من علمائنا ايضا هذا الخلاف فيها عدي من الكتب كاليسر والاسرار والايضاح والمختار وشجرة
الحاجات الصغير وغير ما خلا انه يشترط البسرة المتعلقة بالارض اتصال قراره اذ كان المصلي في حرم الكعبة
كالها والاشهر قلت ذكر في الوجيز لو انتمت الكعبة والعبادة بالتمتع لضع صلوة خارج الكعبة متوجها اليها لم
صل على جبل في قبس والكعبة تحته ولوصلي فينا لم يكن الا ان يكون بين يديه شجرة او يتيه ما كلف والواقف
على سطحها كالواقف في الوصية فلو وضع شيئا لا يجزيه ولو غرضت فيه وجهان في الخلاصة في جواز الصلوة في الكعبة
الى بعض شيئا وقال الامام يربان السمرقندي في جواب ما قاله السنناني بان تزاد اصحاب الشافعي
في كتبهم جواز الصلوة فيما لا يدل على ان عدم التجاوز ليس قوله كما في كثير من المسائل وعدم ايراد اصحابنا عليها
لا يدل على ذلك ايضا ومن له ادنى مسكة من العقل ذائلا ذلك للح لا يلازم بطلان قول هذا القائل قال
الشيخ الامام عبد العزيز في الرد عليه عليهم ما ذكره السنناني فان اتفاق اصحابه على ايراد الجواز يستلزم
وتعريفاتهم واتفاق اصحابنا على عدم ايراد الخلاف في كتبنا يدل على عدم الخلاف مع اجتماع فريق من
بيان الخلاف وجدهم في بيان الاقوال ليدل بشبهة المحذور للاسكان وقال السروجي لفرض المعنف
وما ذكر في الكتاب من الشافعي محمول على ما اذا توجه الى الباب وهو مقصود فان كان الباب مردودا الى
مقبة قدر ثلثي ذراع يكون قال النودى هذا هو الصحيح وفي وجهه بقدر ذراع وقيل كفى نحو ما قيل في شجرة

باب الصلوة في الكعبة
الصلوة في الكعبة جواز فرضها
ونعلمنا خلافا للشافعي فيها

لوجود استقبال القبلة
لان استيعابها ليس
بشرط فان صلى الامام
بجهة غير القبلة لم يفسد
صلواته الى ظهره الا ما جاز
لانه متوجه الى القبلة
ولا يعتقد امامه على الخطأ
تجاوز مسطرة الترخيم
جعل منه ظهره الى وجه
الامام لم يفسد صلاته لعدم
على ظهره ولا صلى الامام
في المسجد الحرام فخلت النار
حول الكعبة وصلوا بصلوة
الامام فمن كان منهم اقر
الى الكعبة من ادم جاز
صلوته اذا لم يكن في جانب
الامام كان التقدم والتأخر
بما يظهر من مقتضى الجاهل

والتيه لم يوجبه استقبال القبلة لان استقبال القبلة ليس بركن ولا بوجوب ولا بوجوب
معنى قوله لان استيعابها ليس بشرط اي استيعاب اجزاء الكعبة ثم فان صلى الامام فيها ش اي في
الكعبة ثم بجهة غير القبلة لم يفسد صلاته لان استقبال القبلة ليس بركن ولا بوجوب ولا بوجوب
الوجه في وجوبه الفقد لو صلوا فيها بجهة جازت صلاتهم سواء كان المتقدم وجب الى ظهر الامام او الى
وجهه او الى جنبه او ظهره الى ظهره او الى جنبه لغيره اذ كان وجب الى وجه الامام لاستقبال الصلوة
بماثل ولا يجوز صلوة ثلاثة من كان ظهره الى وجه الامام والثاني من كان وجب الى الكعبة التي وجب الى الامام
اليها وهو من بينه وبينه عليه ان كان اقرب الى الكعبة من الامام والثالث من بينه وبينه عليه ان كان
على الامام علم ذلك ولم يعلمه لان متوجه الى القبلة ولا يتقدمه على الخطأ ش اي والحال انه لا يعتقد
على الخطأ والحال ان الرأى بهذا التعليق ليس بواجب بل هو اقل من جعل ظهره الى ظهر الامام لان هذه العادة
وهي توجيه القبلة وعدم الاعتقاد بفساد الصلوة فيها اذا قبل ظهره الى وجه الامام وسع هذا صلواته فاسد
وكان ينبغي ان يراو فيه قيد آخر بان يقال انه متوجه الى القبلة لا يتقدمه على الامام ولا يعتقد امامه على
الخطأ واما باب من الكمل بان لما علل عدم الجواز في الوجه الرابع بان تقدمه على الامام دل على انه ما خرج من فقه
من ذكره في الاول منها وعلى انه ينبغي ان الثاني من خلاف مسئلة الترخيم يعني اذا صلوا في ليالي عظيمة
فصل بعضهم ظهره الى ظهر الامام قد علموا ان امامه لا يجوز صلواته لانه اقدمه على الخطأ وهم من جعل منهم ش
اي من التوجه بظهره الى وجه الامام لم يوجب صلواته تقدمه على امامه ش قديرا لانه اذا كان وجب الى وجه الامام
جازت صلواته كما ذكرنا وفي الايضاح ينبغي لمن يوجه الامام ان يحل بينه وبين الامام سرة احتراز الجاهل
بما يد الصلوة ثم واصل الامام في المسجد الحرام يحل للناس ان يوجهوا بصلواتهم الا انهم يحل للناس سلة وتحت
حالا واجبة الشريعة الماضية اذا وقعت حالها بوجوب انبات الواد وحذره ولكن لابد من قدره او معتدرة
والعجب من الكمل حيث قال فقال بعضهم ان يحل حال يتقدمه بوجهه ان كان متخرب بزاوية الى
البعض مع انني انما كسب على هذا وليست بواجب اذ اوجب اذا بقوله ثم فمن كان منهم ش اي من
التوجه بظهره الى وجه الامام من كان جازت صلواته اذ لم يكن في جانب الامام ش لانه مستقبل بوجهه من الكعبة
وليس يتقدمه على امامه فصار كمن يتقدمه بظهره لان التقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجانبين لا عند
من البصار الاضائية فلا يظهر الا عند اتحاد الجانبين كما اذا كان من جهة الامام لا من الجانبين مستدرك

بالكعبة متفقا عليه في ذلك يميزه من حكم الاقتداء به ومن صلى على ظهر الكعبة شيئا من صلواته لم يجره
 لنظا النظر لورود الحديث به من جازت صلواته ولكن يكره وكذا على جدارها إذا كان متوجها إلى ظهرها
 الذي يوسطها وإن جعل السطح إلى ظهرها لا تصح صلواته ذكره في جامع الفقه وقال مالك لم يصح على ظهر الكعبة
 يصعدا بدا وقال الشيباني في الوقت وقال ابن عبد الحكم لا يصعد وقال صاحب الجلباب تكره المكتوبة
 على ظهر الكعبة وفيها وفي الحرم خلا قال الشافعي شيئا من صلواته بخلاف ما على سطح الكعبة إذا كان بين يديه ستر
 متصلة وإن كان بين يديه عصا سفره فيمنع ولا يستمره فوجها ولو جمع تراب السطح والعمود ومن
 حصره فوقف فيها واستقبل شجرة ثابتة ولو استقبل شجرتا ثابتا أو خشية فوجها وقال ابن شريح يصح
 في الكل وإن وقف على طرف سطح الكعبة واستدير بالبحر أو بالخلجان من لأن الكعبة هي العمرة في كل
 الرأى والموارد إلى غنائ الساعات يقع لعين وفي رواية أن الأديب العنان أصحابهم عندنا ولا
 البناء لا يثقل شيئا وفي المحيط والوبرى وغيرهما القبة هي موضع الكعبة والعمرة مع الهواء إلى غنائ الساعات
 لأن البحريان مؤلفه من الحجارة والطين والبحر ونحوها وكل ذلك مما يثقل ويحمل من الأثرى أنه لو
 على جبل إلى قبس جبار ولا بناء بين يديه شيئا وكذا الوصل على غيره من المواضع العالية وفي شرح المبدئية
 لو اتهمت الكعبة والخطا بالثبوت فوقف خارج العمرة واستقبلها في صلواته لم يثقل بالخلجان إذا فاقفت
 على وسط العمرة وليس بين يديه شيئا شاخص لم تصح صلواته على المنصوص وقال ابن شريح يصح صلواته
 من الأثر يكره شيئا استثناء من قول جازت صلواته ويذكر الغنيمة أنه لا يفعل الصلوة إذا دأبها
 لما فيه شيئا من صلى على ظهر الكعبة ومن ترك الغنيم قد ورد النبي عنه من النبي عليه السلام شيئا من
 من ترك الغنيم وقيل من دار الصلوة على ظهرها وجبت النبي رواه ابن عمر وأخرجه الترمذي وابن أبي عمير
 نافع عن ابن عمر أن رسول الله عليه السلام سئل أن يصلي من سبعة مواضع من مكة والمدينة والجبعة
 وقارة الطريق وفي الحمام ومعاظن الأبل وقوف ظهر ميت الله قال الترمذي حديث حسن ليس استثناء
 بالقوى مشروعة امرأة وقفت بجدار الأمام وقد نوى أماته النساء فاستقبلت الجبهة التي استقبلها
 الأمام فحدث صلوة الكل وإن استقبلت جهة أخرى لا تقصد ذكره المغنينا في وقال القرطبي في الضميمة
 بالمشروط في الاستقبال بعض ما ساء أو بعض بنا ساء أو جميع بنا ساء فلا دل على قول أبي حنيفة ربه أو أثنائه
 قول الشافعي ثم وثاقت قول الشافعي وأما ما علم بالعوائد المبرج والمناجاة على كل ما يكره

ومن صلى على ظهر الكعبة جاز
 صلواته خلوا للشافعي
 لأن الكعبة هي العمرة
 والهواء إلى غنائ الساعات
 عندنا ولا البناء لا يثقل
 ينقل الأثرى أنه لو صلى
 على جبل إلى قبس جبار
 ولا بناء بين يديه لا يثقل
 يكره لما فيه شيئا من شره
 وقد ورد النبي عنه
 عنه النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الزكاة

أما في كتاب في بيان أحكام الزكاة ، فذكرنا الصلوة تسبوا اقتدا بما ذكر الله تعالى في أي من
القرآن في قوله تعالى وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة وكذلك في السنة في الأساطير على غير شهاد
أن الله لا اله الا الله محمد رسول الله وأقام الصلوة وآتوا الزكاة وأما تقدم الصلوة عليها فلأنها من في معنى
في نفسها لكن بالواسطة فكانت هي احطارية من الصلوة ويقال وبه مقامتها بالصلوة هو ان يصيب جوب
العبادة نعم الله تعالى والنعمة بدنية ومالية والنعمة البدنية اعمها وانما فكان صرف منافعها على ما
حق والعبادة المالية بزيادة المال لهذا المعنى صلى الله عليه وسلم الصلوة عماد الدين والزكاة فطرة الاسلام
فانقضت حكم الله تعالى بتقديم الصلوة على الزكاة وجعلت الزكاة ثمانية الصلوة لآية المذكورة ثم لفظ الزكاة
قائم المصدر بمعنى التزكية يقال نكيت بالزكاة اذا دوى عنه زكاته وحصل ما به ياتي لعمان بمعنى الطهارة
قال الله تعالى وحنا من لدنا زكاة أي طهارة وقال الله تعالى وتزكيتهم أي تطهيرهم وبمعنى انما يقال في
الزكاة اذا نجي وقال الجوهري في ذلك الزكاة يزكك زكوة ممدودة أي نجي وازكاه الله تعالى وبمعنى نعم
قال الاموي زكاة الربل يزكوزك زكوا اذا تم وكان في خصب وبمعنى خريقال هذا الامر لا يزك بقلان الربل
لا يلق بـ وبمعنى آخر يقال تزك لربل أي تصدق وبمعنى هذا المحدث يقال نكيت نفسه قال الله تعالى فلا تزك
انفسكم وبمعنى التنازل وبمعنى ذلك التنازل فخرج الزكاة يحصل لنا ربيل وزكاة الناقصة بولدها اذا دبر
به من رطبها وبمعنى صدقة لادائها على صدق العبد في العبودية اذا ادائها لانها على انفس اشق واما
معناه اشترى فقوله قال الشيخ قوام الدين الكاكي وشعره عند المتقين من اصحابنا آياتا جز معتد من ان
القول الى الله تعالى قلت بذاتنا الى قديم آخر وهو ان يقال الى الله تعالى غير العاشمي وقيل الزكاة هم
لأن المودى لانه تعالى مرنا بآيات الزكاة والمراد بالآيات اخرجها من العدم الى الوجود وقال السفاح في قوله
المتقين من اصحابنا ان الزكاة في عرف الشيع اسم لفعل الاداء بليل قولنا الزكاة واجبة والوجوب من
صفات الافعال لاسن صفات الاعيان كذا في المبسوط ثم قال يجوز ان يقال ان الزكاة في اصطلاح الشيع
عبارة عن استباح الحرام لمن اسلم العاقل ذاك ملك نصبا ملكا تاما فانه من المال الى المصروف لربن الله تعالى
لاستحقاق الغرض على وجه يتصل مع المودى وقال في الشريعة الزكاة في اشيع عبارة عن آياتا جز من انصاف
القول الى الله تعالى لانه تعالى هو من صفات فعل ثم أطلقت على الله المخرج الى الله تعالى مجازا لان الله

كتاب الزكاة

يوصف بطريق المزج من الغنوب اولا ثم ياتي بالذبيحة والذبيحة هي ما لا يملك من المال المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم
 ما املك من الغنوب الا ما لا يملك والاسترخاء ما لا يملك من الغنوب الزكوة هي التي يملك المال من غير مسلم غير ياتي
 ولا سواه بشرط قطع الغنوب على كل من كان له مال من حيا في الكلام
 في صفة سبب وجوبها وشروطها وعلمها اما مقتضى فريضة تكبير يجب تكبيرها على كل من ياتي بها من قريب بل يشهد
 تعالى في آية الثانية من سورة فريضة الزكوة وآدابها في وجوبها قال ان هذا انصاف الى المال فيقال زكوة المال
 والواجبات انصاف الى اسبابها ولكن المال سبب باعتبار عين الملك ليعين لا لتصل الى المال متدروا انصافا اما
 شروطها فحسية اربعة في المالك وميوان يكون حرا مانعا قسما وليس عليه دين ولا غنى في المالك وميوان كان
 انصافا لا اجابا ومسانا وخبره بقله وبعلا واما علمها فانخرج عن عمدة التكليف في الدنيا والنجاة عن العقاب
 ووصول الثواب في الآخرة كذا في المصلحة ثم الزكوة وجهت شتما الى الكاكي اراد بالوجوب المخرج في الكاكي وله
 وصفت بالوجوب مع انها فريضة لانه لا يريد بالثبوت والالزام فيكون واجبا قطعا او لان صلبها يشتمل على القطع ولكن
 محتمرا ثابت بانخبار الاحاد فان قوله تعالى وآتوا الزكوة مجمل في حق اقتداره وكل صاحب الكتاب نظر الى هذا
 عن انظار الفرض والوجوب والفرض ملحقا من الفعل فصح المطلق احد على الآخر مجازا وقال السنناني وفي عليه
 والوتر فرض يري بذكره المان السخ من قريب في ضيقه ثم ان الوتر وجه الاول في انصاف فيه اراد بالوجوب المخرج
 والبروت لانه ياتي عنه لغة وقال السرخي وفي المبالغ والتجته وغيرهما انها فريضة اراد بالوجوب المخرج والتجته في كل
 عليه الصلوة والسلام وجبت اى ثبتت وتحقق اولانه لوقال فريضة التقابل والذم من الفرض الذي هو التقدير وهو التقابل
 في باب الزكوة لانها مجردة في جميع صنف الاموال ثم على الجواز ان المال على المسلم يش ايجار والمجوز يتحقق ان قوله
 وجبة وكذا رتبة اشياء الاول برتبة فلا تجب على اعيان الثاني لفضل فلا تجب على الجوزين والاشياء اهلها فلا تجب على المعصي
 والاربع الاسلام فلا تجب على الكافر وسجى بيان كل احد منها من قريب لان هذا الكتاب يشجع الله ورسى في انفس الامم
 ثم اذا ملك نصيبا بالمال كما سماه حال عليه البولش الملك الاختصاص المطلق الخارج وقيل هو القدرة على التصرف في كل
 وجه لا يتعلق بملك تامة في الدنيا ولا غرامة في الآخرة ولهصا لاصول هو كل ما لا يجزئها وونه الزكوة والمالك التام المذكور
 كمن يملك ثأرا للملك واهتر من مال المديون وله كفاية مال النعمان وبديل الخلع والمهر قبل التقيض وقال السنناني في صفة
 الدين المستقيمة عليه وياخذة من غير فقهاء ولا رضى وذلك لانه عدم المالك في المودعية والمغضوب قال ولا يلزم على هذا القول
 فيها وجوب حيث كان المار جوع في جهته وهو لم يمنع تمام الملك للمجرب لانه يجب عليه الزكوة لانا نقول ان لا يتكلم عليه

الزكوة واجبة على
 الحر العاقل البالغ
 المسلم لاملالك
 نصيبا ملكا تاما
 وحال عليه الحول

الابيضاد او برنار واما المصدق قبل التفتيح ان ياتيه عمل الملك وتام بها لم يقصد ولا يحصل الا باليقين صغيره
 انما الزكوة في تلك التي تامل في حصول الملك حتى لا تجب الزكوة في مال النسيان وان وجب للملك
 وزيادته في البسوط في تلك التي يكون قوله كذا ما استراذع من البيع قبل اليقين حيث لا زكوة فيه لان كل ملك قيم
 ولما لا يجزئ تصرفه في ملكه عبارة عن من يطلق لتصرف فيكون الملك فيه ناقصا ولا يلزم عليه من سبيل الزكوة
 ثمانية عشر اما وجوب فاقوله تعالى واتوا الزكوة وقوله عليه الصلوة والسلام ودوا زكوة اموالكم ثم اى اموال وجوب الزكوة
 فاقوله تعالى فاقوله عليه الصلوة والسلام ودوا زكوة اموالكم ثم اى اموال وجوب الزكوة
 والفقهاء وقال المروزي فيه من ثمانية الآية بحمله قال السبكي موله جميع ثمانية الآية لكن اصل وجوب ثابت
 بها وقال بعضهم ليست بحملة بل كان ما بيننا ول اسم الزكوة فالآية تقتضي الوجوب والزيادة عليه تعرف بالآية والآية
 لم تنص على ذلك على البيان عند بعض النشأ فقيه ذكره السبكي قوله وقوله عليه الصلوة والسلام ودوا زكوة اموالكم ثم اى اموال
 عليه الصلوة والسلام وذا من مريض آخر في الزكوة عليه الصلوة والسلام ثم سمع من قال سمعت ابا عبد الله عليه
 سمعت مولى الله عليه السلام يقول في خطبة في الوداع فقال اتوا الله واصلوا نعمكم وصوموا شهركم ودوا زكوة اموالكم
 والطيب والنفاد امركم بصلواته ربحكم وقال انه في هذا حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه
 وقال حديث صحيح مطعون لا يعرف له طرقة ولم يخرجه و قد اخرج مسلم باحوث سليمان عامر وسائر رواة
 متفق عليهم وروى في الغرض رواية الى لدر رواه الطبراني في كتاب من حديث ابن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال انظروا عبادة ربحكم واصلوا نعمكم وادوا زكوة اموالكم وصوموا شهركم وجوبت ربحكم فداؤا ربحكم ربحكم فداؤا ربحكم
 الآية شى على وجوب الزكوة اجماعهم على الله عليه وسلم من بعد الاول في ما ناسخ كثر واجابوا فاقوله
 كما كان في شرح المبطون وقال المكاشي في القيل والقال على فرضية الزكوة الكتاب بآية والاجماع والاحتوال اعني
 عاين آية آية بها القرض الا ان يكون متواترة او مشهورة لاسيما في ما كثر عايدة والزكوة جارية كغيرها
 الواردة فيها اخبارنا وصحاح بها ثبت الوجوب دون ادنى دليل لا ثبت وجوب الزكوة له صلوة وغيره باسم الحكم مشتملة
 وانما ما يرد على القول الثاني لانه ثبت بها الغرضية وقال المكاشي في ما احتوال من قوله لانه الاول انه سبب آية
 بشيخه فتوى على اول ما فرض الله تعالى على المسلمين التوحيد والعبادة والوسيلة الى ذلك المعرفه ومن مرفوعه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 التوبة فيه بغير هذه الوسيلة فلا يكون فرما قال في ثمانية ائمة تفسير المودى في تركه اطلاقه والتعلق بالجوهر والكرم
 ورواياه عن الثابت في شكر نعمه المال شكر نعمه فوض عقلا ورواياه في فروع افاضت من ادوا الزكوة

اسما الوجوب فاقوله تعالى
 واتوا الزكوة واصلوا نعمكم
 عليه وسلامه وادوا زكوة اموالكم
 وعليه اجماع الامامة

ولم يجزى وجوبها أخذت وغرد لا يندبها على الواجب بأقول أكثر أهل العلم مثل مالك والشافعي وأظهر قول أحمد
ابن حنبل وإسحاق وقال سفيان الثوري وعبد العزيز وأحمد في رواية والشافعي في قوله لا يجزى يأخذ بالتمام
ويستظهر ما في رواية عن أحمد بن حنبل أنها شلتا فأن قلت روى أبو داود والشافعي من حديث ابن عمر بن حكيم
بن سفيان عن أبيه عن جده أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في كل سائمة الأبل في كل أربعين بنت لبون من
أعطاهم أو تجرأ فله أجرها ومن أبى فأنما أخذنا وشطر ما له غريمه من غرات ربنا لا لئلا محمد صلى الله عليه وسلم
شهاشي قلت كان ذلك في بدو الإسلام حيث كانت العقوبات بالمال ثم نسخهم والمراد بالواجب العرض
لأنه لا يشبهه فليس شيء من المراد من قولنا في أول كتاب الزكاة واجبة العرض لأنها ثبتت بدليل لا يشبهه فيه
وهو الكتاب والسنة والمتواترة وإجماع الأمة وقد مضى الكلام فيه هناك ثم ذكرنا إجماعهم في دفع
بالابتداء وخبره محمد بن أبي شترط الحريته وجوب الزكاة هو أن كمال الملك بهائش أي بالحرية إذا عبده
قد ملك اليد وانصرف بالكتابة والأذن وقد قال الكافي وقال عليه الصلوة والسلام ليس في مال المكاتب
زكاة حتى يفتقن فلما لم يجزى في مال المكاتب من وجهين أحدهما وجوبه وقن من وجهين غير المكاتب الأولى لأنه قرن من كل
وجه والزكاة وفطنة اليد ولما لا للعبيد قطعت الحرية بالاجماع وتقال لا ترازى أي أنها اشترطت الحرية لما ذكر
الشيخ أبو بكر البهائي الرازي في شرحه الطحاوي إسناده إلى جابر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ليس في مال المكاتب زكاة حتى يفتقن وتقال ليس وجه العبد المأذون له أن كان عليه دين يبيح كسبه
فلما ملك سيده عند أبي نعيم رضي الله عنه وعند جابر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في مال المكاتب
الزكاة فيه على مولاه وبه قال الشافعي رضي الله عنه وتقال ليس في مال المكاتب زكاة حتى لا يفتقن على مولاه وبه قال
سفيان بن عيينة وهو قول ابن عمر وجابر بن محمد رضي الله عنه وإلى حديثه وأحمد وتقال ليس في مال المكاتب
الزكاة حتى لا يفتقن على مولاه وبه قال سفيان بن عيينة وهو قول ابن عمر وجابر بن محمد رضي الله عنه وإلى حديثه وأحمد
ويصاد وجب ما فطنة على العبد وجوده إذا أخذ الصلوة من حيثها على نفسه وهو قول عطاء بن ثور وداود
هم والبلوغ وإتقان لما ذكره في الأثر والبلوغ وإتقان لما ذكره عن قريب وهو قول وليس على
الصبي المجنون وكوته هم والإسلام شأني واشترط الإسلام في وجوب الزكاة هم لأن الزكاة عبادة فلا
تتحقق من الكافر شلن لأنهم بالعبادات لينال به المودعي الثواب في الآخرة والكافر ليس بأهل الثواب
للعبادة عقوبة على كفره حكماء من الله تعالى وبذلك الأهل لا يشبه وجوب الإداء وجوب العقوبات
عليهم للزجر وبما ليس بهم بخلاف الجنب والحمي لان الميتة خير منه ولا يسب الجنب والحمي لانها

والله أعلم بالصواب
لأنه لا يشبهه فيه
فأشترط الحرية
لأن كمال الملك بها
والعقل والبلوغ لما
ذكره والإسلام
لأن الزكاة عبادة
ولا تحقق العبادات
من الكافر

ش اى لان النول بالمكسج هو على وزن الفاعل من كل مخرج الاستعمال الجاهلهم واستعماله على المعنى المتعارفين اى الاشياء
 تحول على اصولها المختلفة وهى الربيع والصيف والخريف والشتاء فان التغيرات ما يتساوى الاستراح فيها فى الصيف واول
 الشتاء وقد يكون على العكس وكذلك فى الربيع والخريف فذلك علق الاستعمال بحولان تحول ثم لما اقيم حولان
 تحول تمام الاستعمال فبعد ذلك لم يعتبر حقيقة الاستمتاع اذ انظر النما ولم يغير كسب الزكاة كاسبقها لما اقيم تمام
 المشتقة لم يعتبر ج وجود المشتقة فكذلك بمناسم والغالب وقت الاسعار فيها فادبر الحكم عليه شىء انما هو جواب
 من سوال مقداره هو ان يقال لم اعتبر استعمال النول على الفصول المختلفة فاجاب بقوله ان الغالب اتفاق الاسعار
 اى اسعار الاشياء بما اى فى الفصول فادبر الحكم عليه شىء على الغالب شىء حولان تحول شىء تحول شىء تحول و
 اموال التجارة والروكح من زكاة الزرع والهنطى رحمه الله جعل تحول ودعا للسبب لم يسجد بشرط وقال عليه
 حتى فى قوله تحول على تحول ليس بشرط وقال لك ولما نفى بغيره انما اذا تم الغنى بالربح عند تحول
 تحب الزكاة وان لم يكن لغنى فى ذلك وسياق سياقه انما الله تعالى هم ثم قيل هو جوب على العرش قائمه هو الكثرة
 فانه قال هو جوب استاء اداء الزكاة وهب الغنى على الحال كذا قال فى المغرب وهو فى اصل مصدر فارتفع الله
 اذا غلبت فاستغنى للشرعة ثم سميت بالجملة التى بالربيب فيها ولا يثبت تفصيل بابعدان ونجى من فوره اى من
 ساعد قايح الشريعة رحمه الله تعالى والمرد بان يجب ان يخل فى اول وقات الامكان وهو ايضا قول عامة
 اهل الحديث كذا روى عن محمد بنى المنقضى عن محمد اذا كان له ثلثا درهم فخل عليها حولان ولم يترك فقد اساء الاكل
 له مانع وعليه زكاة حوال احد وعنه ان لم يوزر كونه لا تقبل شهادته وان التاخير لا يجوز ذكره فى المحيط وقت انتظار من
 اصحابنا ان مطلق الامر على الفور الامام ابو منصور الهاتريدى فى ميزان عنه لا يعتقد فيه الفور ولا التراخي الا بغير زك
 يد ولا لافرونى لوترى لم يترك فى ظاهر الرواية بل تجب جوابا وسعا ومضيها فانه مقتضى مطلق الامر شىء اى لان الفور
 مقتضى مطلق الامر لان الامر بما فيه تاخير وهو من عابدة الغير والدليل عليه انه اذا دوى فى اول وقات الامكان
 يخرج من العدة ثم قيل على الشراش القائل هو محمد بن شعاع البجلي وكذا روى ايضا عن ابى بكر اصحاب الكوفة
 وروى هشام عن ابى رستم انه يسد التاخير فرق بينها وبين ربح ان ربح يخص بوقت يأتى فى ثلثة مرة وفى ثلثة
 نفوس وليس لك فى الزكاة وفى التورى لو شئت السائمة عن المصدق قيل نعم بل لك كسب الوديعة والعامة قيل
 لا يضمن هو الجواب وينسب الزكاة على الغير لا يضمن بعد ثمانية فان لان يدفعها الى غيره وعند الشافعى على الفور بغير
 بالتاخير بعد المكسج ١١٦ قيل المكسج فى خلاف الاممى قولان هم لان جميع العمرة للاداء شىء اى وقت اداء الزكاة

لشتم على الفصل
 المختلفة والغالب
 تفاوت الاسعار
 فيها فادبر الحكم
 عليه ثم قيل
 هو واجبة على الفنى
 لانه مقتضى مطلق
 الامر وقيل على
 التراخي لان
 جميع العصر
 وقت الاداء

فلا يجوز تعقيد به اولا وقات اكلان الاداء ولما لا يصح من اهلاك النصاب بعد التقطيل في اى وكون صحيح المحروقة
 الاداء لا يصح الزكاة بملك النصاب اى نصاب كان بعد التقطيل اى التقطيل بعد الاداء في وقت الكفاية وقال الشافعي
 واما واحد رضى عنه بعضهم كما في الاستسلاك لانه صدقنا في ذمة قلنا الواجب حزين النصاب فلا يتصور ان يملكه
 بملك النصاب بخلاف اذا استملكه لانه دخل في ضايقه ودينه على ذمته وليس على الصبي والمجنون زكاة عندنا في
 وبه قال ابو اهل سعيد بن جبير في النسي والاشعبي والثوري في الحسن البصري في كل من هذه اجماع الصحابة وقال سعيد بن المسيب
 لا تجب الزكاة الا على من جبت عليه الصلوة والهيام وذكر حميد بن زكريا في النسي انه لم يزل يفتي في الجسد وهو قول
 على بن ابي نعيم في الصلوة من جبت عليه شدة وبه قال ابن شريح ذكره الشافعي فقال لا يملك النسي في مال ولا في زكاة
 على الصبي الا على ما في النسي لا تجب الزكاة الا على من جبت عليه الصلوة ومن ابرئ بن مسعود في الله عنه انه قال اذا بلغ الاشركى و
 تركه وقال لا واعي سعيد بن جبير في النسي لا تجب الزكاة في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة
 ابى في الزكاة في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة
 واما ما لم يملكه من النسي في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة
 والتقدير فافلتا خلافا في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة الا على من جبت عليه الصلوة في مال ولا في زكاة
 الوصى والولى بالاداء وان لم يخرج الولى وجب عليه ما بعد البلوغ والاقامة اذا سلم معنى من حسن قال
 السرخسي وعارة الشافعية لا تجب الزكاة عليها بل تجب في مالها وعندها لا يملكها الزوج عليها ذكره في معنى واحكام ذلك
 بدار واهل الزكاة من النسي من يصلح من غروب شيب عن ابيه من جده عليه السلام بن عمرو بن العاصم ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يطلب من النسي من قبله مال في زكاة ولا يتركه في مال الصدقة قال لست تدري انما يريد من هذا الحديث من
 الوصى في مالها وقال الشافعية في الحديث وقال صاحب التبيين قال في سالت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال
 ليس بصحيح ولا طريق اخر اخرج الدارقطني في مسنده من جده عليه السلام بن ابي اسحق بن عمار في النسي في من عمرو بن شبيب
 من ابيه من جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه قال الدارقطني الصحيح انه من كلام ابن شريح اخرجوه بعد الدارقطني
 عن محمد بن عبيد الله بن عوف عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مال النسي زكاة
 قال الدارقطني هو صحيح ضعيف وعبد الله بن اسحاق في الفوائد ضعيف وقال صاحب التبيين هذه الطرق الثلاثة ضعيفة وانما
 ايضا حديث الحسن بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه وانما في مال النسي لانها كلها الزكاة اخرجها الطائفة
 في مالها وسقط عنها على بن سعيد الرازي حديثا اخر اخرجوه في حديثنا من موسى الفارسي عن محمد بن عبد الملك

ولما لا يصح من اهلاك النصاب بعد التقطيل
 النصاب بعد التقطيل
 وليس على الصبي
 والمجنون زكاة
 خلافا لشافعي

ج

بما كان من المصلحة قال فاعترض الوقت الذي يودي الرسل فيه زكوة دوى من كل ان من كل من الاماكن من هذا الموضع
 هم ولان سبب هذا المال الذي ولانا الله لا بالقدرة على التقدير ولا القدرة على شئ اى على التقدير فلا زكوة وذلك لان انما
 شئنا وجوب الزكاة وتكديركم انما يتحقق كما في موضع التجارة او تقديره كما في التقدير والمال الذي لا يبيح عوده لا
 يتحقق الاستعمال فيه فلا يقدر الاستعمال كذلك هم وابرئ سبيل تقديرنا في شئ هذا جواب عن قولنا فاشأنا في حيث قاسا
 المال التقدير على سبيل وتوجيه اجواب الابرار سبيل تقديره على الاتصاف به بنابه بطلان من يبيح عوده بطلان التقدير
 على تسليمهم والمقدون في البيت تصاب شئ مني فبئس نصيبا وقبحا البئس اتفاق لان المدنون في محرابا فاسم كان
 ثم علموا بعد ذلك بحسب فليزكاة سواء كان مدونا في البيت او في الدار وهو متروكهم التمس الوصول اليه شئ الثبوت القدرة
 عليه بواسطة مفرغ البيت هم وفي المدون في الارض ولكم من اختلاف المشايخ شئ اى شائع بيننا على والد بالارض للملكية
 لان حكم المدنون في الحفاة قد تم قبل ذلك قال ثلث اشياء قد حسم قال ان مفرغ جميع الارض يمكن فلا يتخذ الوصول
 اليه فبئس نصيبا البيت الدار وحيث قال بعدم الوجوب ان مفرغ جميع الارض لم يتخذ نصيبا ويحسب في جميع احوالها
 وراعيه في المدون فيها خاضعا لظلمة تصابا هم ولو كان الدين على مفرغ شئ اى غنى منه بركة في المغرب وقال
 ابن الاثير المال البقرة الشدة اغنى وقد يخلو بين الملاك والمالك و قد وقع الناس فيه برك العزرة في شدة اليد وقلت يجوز
 باب ففعل فعل الغرم في ما هم او مشر شئ اى او كان على مفرغ مفرغ فافترقهم تحصيل زكوة لا مكان الوصول يتاثر
 اى الامكان الوصول الى الدين ايتا بلا واسطة لوجوده فيهم او بواسطة التحصيل شئ يعني في المفسر بواسطة الكسب الا
 يمكن ان تثبت ما في الحال بعبية اخرى قال الحسن بن زياد ان كان الدين على مسبيوينة ففنى عليه حول غرم ففنى
 زكوة لانه لا يمكن الاتصاف به فهو كذا وى هم وكذا لو كان على حامدة عليه في شئ اى وكذا تجب الزكاة لو كان الدين على حامدة
 اى مسكوة بحال ان عليه في الزكاة الوصول وروى هشام بن محمد ان الدين لمجودا كان لصاحبه بينة فلم يمتص حتى مضى
 اتول فلا زكاة فيه فقال في تحفة الملوك والصحيح رواية هشام لان البينة قد قبل وقد لا قبل فلم يتبع ذلك من روى
 المال هم واعلم ان الفاشي شئ اى او لم يملك الدين الفاشي فانه تجب زكوة لان الفاشي يقتضي ابعاده في الاموال تصاب
 تحسب الاستدوا فلو ابعدهم لما احتاج شئ اى او لم يملك الوصول وروى المصنف عن ابى يوسف رحمه الله ان الغريم اذا كان
 يقرضه اسره وكفى في العلاء فلا زكاة في الدين لعدم الاتصاف به وروى ابن بكير عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر
 انبسية بنين ثم تركه ففنى الزكاة قال الحسن بن زياد صحيحهم ولو كان على مفرغ شئ اى ولو كان الدين على رجل
 مسكوة بالدين ففنى لم يسلم وفتح الفاروق في الامام المشددة قال لا تراعى في هذه الرواية وهو الذي فاسد احكام

وكان السبب

هو المال النسي

كلاما لا بالذمة

على التقدير

والتن السبيل بعد

بنائه والمدون

في البيت تصاب

لتفسير الوصول

في المدون الارض

او كان مختلفا في الشدة

ولو كان الدين

على مفرغ او مفرغ

تجب الزكاة لكل

الوصول اليه

ابتداء او بواسطة

التحصيل وكذا

لو كان على جلد

بيعة او مفرغ

ما قبلت ولو كان

على مفرغ مفسد

على عكسه
ولا يحسن اداء
الزكاة الا بنية
مقارنة للاداء
او مقارنة لغرض
مقتل الواجب
لان الزكاة عبادة
فكل من شرطها
النية ولا يصح فيها
الاقتفال الا بالنية
الدفع يتفرق
فالتكفي بجهدها
حالة الغزل
بمسبب التقديم
النية في الصوم
ومن قصد
بجميع ماله
اي نوى الزكاة
سقط فرضها
عنه استحقاقا

وذكرهم على عكس شئ اى على كس الاختلاف المذكور جوباً لبقاء الاستيعاب في مشقة بطيها وى عن التامحى الشككية انه ذكر
سنة تختلف ذكر هذا الاختلاف على عكس هذا وهو ان عند النية والى يوسف لا يكون للتجارة وعند غيره عند النية
للتجارة والاختلاف المذكور اولا هو الذى ذكره الطحاوى ان عند النية لا يكون للتجارة وعند غيره عند النية
لا يكون كالمدة وقته ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية مقارنة لا اداء شئ مستلزم لنية الاجماع الا اذا جازى يقول لا يستقر
اخراج الزكاة الى النية وقيل ان الزكاة فترقة بعد كالتقسيم والوقت والوجهة لاقتراض انهما عمادة فلا بد
من نية كالمصلاة والعموم ثم اذا وصرت النية مقارنة للاداء فلا اشكال لانه هو الأصل لان العبادة تمتد بالنية
المقارنة الا ان كانت كالتكفي بوجود نية عند الغزل شارح القول لهم او مقارنة لغرض مقتضى الواجب شئ لان شئ النية
مع تعديت الدفع شئ كل مرة فيخرج وذلك مدفوع بشرعاً والتكفي بالنية عند الغزل قال قلت يريد على هذا ما ذكره
الطحاوى ونحو ما ترجمه من ان اداها فانه لا اداء من كماله فوضعا في المبالغة اجزأت عنه ومنه هذه الصورة لم توجد
قلت الامام ولاية اخذ الصدقات فقام فيه مقام دفع المالك كالا بنية اصدقة الغنم طرئ مع عدم نية الصغير
لوجوبه من لدولة الاعطاء وقال تاج الشريعة قوله مقارنة للاداء عند النية لا يوسف ما يقتضيه الغزل عند قوله
ولاشك في هذا اذا غزل مقدار الواجب اليه ثم دفعه لغيره بنية وجب ان يدفعه اليه بنية لا بنية لغيره بنية
ان يودي الزكاة فجعل يودي الى آخر السنة ولا يفسد النية لا يجوز لان النية لم تقم من قبله لان في الحب
من محمد بن محمد بن عبد الله قال لا تصدقك الا ان السنة فقد نية من الزكاة فعمل تصديق بكون النية اربعاً بنية
وفي العيون عند خلاف هذا وعند مالك بن عبد الله بن شريك ان النية بالاداء وعند غيره يجب ويجوز التقديم
بزمان يسير وفيه نية المتصدق قال ابو جعفر البغدادي لا تجوز الزكاة الا بنية مقارنة لا اداء من محمد بن مسلمة السجستاني
اذا تصدق ولم يفسد النية بغير ان كان وقت التصديق بالمال أو عمل مما تصدق بملكه تجوز من غير نية بغيره
ويكون ذلك نية منه لان الزكاة عبادة شئ مستقلة بذاتها من شئ مما النية شئ لان الاعمال
بالنية من الأصل فيها شئ ما في النية من الاقتراض شئ اى تراها بالاداء من الا ان الدفع شئ اى دفع الزكاة
من يتفرق شئ لانه ربما اداه مرة واحدة ويدفع ثانياً بغيره شئ ما في نية بغيره شئ اى بغيره بنية من مال الزكاة
شئ اى مال غزل مقدار الواجب من نية اى لا بل نية لغيره في دفعه اى من كماله بنية في الصوم شئ ما
يجوز لغيره من اقتراض النية باءل الصبح ومن تصدق بغيره لا يوى الزكاة شئ اى حال كونه لم يوا الزكاة من سقط
فرضها عند شئ اى سقط فرض الزكاة لكنه لغيره ليس عليه زكاة بعد ذلك من استسما شئ لا قياساً لان التماس

فانما قال

عدم الاستعانة بمو قول زعفران مالك استأنى واحمد ورواية عن محمد بن ابي بكر ان اهل الفرض كلها مشروعة فلا بد من
 غيبة التبيين وفي الاستحسان ومو قوله حر لان الواجب جزئية شئى من جميع المال ثم كان شئى الى الجزئية
 ثم متبعية فيه فالاجابة الى التبيين شئى لان التبيين انما شرط لاجتماعه سائر الاجزاء فلا بد من تبيين على وجهه لانه يترتب
 المراجعة فحق الفرض لوجود اداء الجزئية الواجب ضرورة وبذلك لا تقوم في رمضان لانه لصاحب مطلق الاستعانة
 فلا يمكن التبيين ثم ولوا دى بعض اصحاب سقط زكاة المو دى شئى بفتح الدال حر عند محمد لان الواجب شئى الى
 شئى فاقصدى بالتبيين اجزاء من زكوة وكذا انما تصدق بالبيع من اجزاء من قنبره ومن الى غيبته لقول محمد
 وعمر بن الخطاب لا يملك الاية فلان بعض غيبته يكون الباقي على الواجب شئى الى الواجب لانه لاجتماعه سائر الاجزاء
 حر لكان الاول شئى وهو التصديق بالتبيين لعدم المراجعة فيه فخرج في الايضاح تصديق بفتح الدال ونوى بها الزكاة
 بالتعلق بفتح من الزكاة عندنا في غيبته لان الفرض اقوى وعند محمد كذا غيبته ونوى قال مالك والشافعي واحمد
 وفي الروضة دفع الى غيبته بلانية ثم نواه عن الزكاة ان كان قائما في يد الفقير اجزاء والا فلا فلا يعطى رجلا مائة
 قطعا فلم تصدق الماسموجي نوى الامور من الزكاة ولم يعلل شيئا ثم تصدق به لما هو مخرج من الزكاة وكذا القول
 تصدق من كفارة يمين ثم نواه من الزكاة ولو دفع زكوة الى رجل لم يداها المالمصدق من غيبته الشاة ثم جاز منه
 الى الابل فهو على الاول خلاف اموال التجارة فاشترى مع الزكاة ولو نطق الكيسل واجر المالكين ثم تصدق بها
 من زكوة ثم فهو مناسخ في المحيط وبسبب دينه ما تقي ورجع من عليه بعد ان يحول المديون فحق لم تسقط الزكاة وتحتها
 وفي اموال المسلمين ولو كان فقيرا ولم ينفذ الزكاة اجزاء من زكاة هذا الدين استحسانا ولو تصدق به اجزاء قيا سا
 واستحسانا قيل جاسا ومن الى يوسف رجل له ثلثين زكوة وكو وبسبب كل الدين من عليه وجر غيبته الزكاة
 عين او دون آخر لا يجوز قيا سا واستحسانا غيبته زكاة هذا الدين يجوز به استحسانا لا قيا سا وفي الاستحسانا الممنوع من الدين
 يجوز لان الممنوع غير من الدين واداء الدين من الممنوع لا يجوز وبه ان يكون له على رجل ما تقي ورجع وحال عليه اكل وله
 على اخذه واداءه جمل من الممنوع لا يجوز وفي المنع اداء الدين من الممنوع في الزكاة لا يجوز لانه ساقط والواجب ما
 التمسك به قال احمد وكذا دفع ولو لم يملكه ليدفع بها تطوعا ثم نوى من زكاة ما لم تصدق بها الماسموجي ذكره في
 منية في شئى في شرح المذهب ولوا دى الزكاة من مال غيره فاجاز المالك وهو قائم في يد الفقير يجوز والا فلا ولو ادا
 زكاة غيره ومن الى نفسه بغير امواله فاجاز لا يجوز واجر غيره يجوز ما تقي ورجع من عليه فيهما زكاة في هذه المسائل في
 منية في شئى المملوك في الزكاة وان الكيسل ولو لم يملك المالكين انه زكاة يجوز لان الغيبة للملكي قوله شيخ الاسلام

كان الواجب

جزء منه فكان

مستغنيا عنه

فلا حاجة

الى التبيين

ولوا دى

بعض اصحاب

سقط زكاة

المو دى

عند محمد

لان الواجب

شائع في الكل

وعند ابي

لا يصفى لان

البعض غير

منع من الكون

الباقي محلا

للاوجب

محلا

الاصل والله

اعلم بالاسباب

وفي جميع العلوم من صاحبها ان من اطلق بالاندية الصدقة والمتصدق عليه لا يعلم انه يعطيه لمن صدقة ولمعرفة من الزكاة
 فمضى الزكاة بما يرضى للصبيان فقارب في العبدان اولن باقى البشارة اولن باقى البشارة اولن باقى البشارة لان شيئا
 من ذلك ليس به واجب سوى الزكاة بهايه الى غليظة ولم يتجاوز الى ان كان تملكه بحال لولم ينفذ يعلم الصبيان
 والا فلا وكذا ما في ان اقام من الرزاق النساء الذين لم يتزوجوا من الانعام وغيره بانيه الزكاة كذا في ما يختص
 باب حبة السوسم في بيان حكم صدقة السوسم واراد بالصدقة الزكاة كما في قوله تعالى انما الصدقة للفقراء
 والسوسم حبة سائمة وهي المال الراعى كذا قال صاحب الدرر في الحكم سائمة الماشية سواء ذاعت واسماها صاحبها
 ومن العبدى كل لى عصى ولا تختلف في الايل فمى سائمة كذا في المغرب وفي اخية السائمة هي التي تسام في البرى بقصد الله
 لوتل للصدقة لكل الركوب والببيع وفي التي تسام بقصد البيع زكاة تجارة ثم اشترط ان تسام في مال السائمة لا في بيعه انية
 وانما عليه السوسم يتحقق التمام التام يحصل الزيادة فيها سائمة بالزيادة ومنها بعد زيادة اذا نعت المدة فاذا كثرت على الزيادة
 بالعلف لا يحصل معنى واذا اعتبر السوسم اعتبر الاعم والغلب لان الحكم للمالك ان قلت ما وجدته بالصدقة الماشية ثم بالزيادة
 بذكر الايل قلت لان قاعدة هذا الاو كانت في العربى بمرأى بالماشى والبدلة بذكر الايل لان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 كتبه لابي بكر بنى السائمة عنه وكتبه ابو بكر بنى السائمة بنى السائمة كان بكذا في السوسم بما جزمه عنه كتب ان الزكاة
 بذكر الماشى في سائمة الركوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يدا فيها بركة الماشى وقال النكاى كان زكاة الماشية السائمة
 تجمع عليها خصوصا في حق الايل فان الاما ريش التفت الى ماية ومشرين وعليه اجبت الله الاما مشين على رضى الله عنه
 فانه قال في خمس وعشرين فمى شياء وفي ست وعشرين بنت فاص قال سفيان التورنكى بذا غلط وقسم رجال طاع ما
 فانه اخذ من ان يقول بكذا الا ان في بدلو السائمة ان لا وقص منها وهو خلاف اصول الزكاة فان بنى الزكاة على ان
 الوقتية تلو الوجه بغيره الكلام في انشاء الله تعالى

اب صدقة السوسم
 فصل في الايل

فصل في الايل في فصل شيان كوة الايل قد علم ان الايل بجميع الابواب الباشية من الصدقات الفصل منها وصل يوز
 ومنها قطع على الايل الاعراب يكون في المفردات والابل كالبهرة والمواد وكما في مسكوك الجاهة خفيفا وجبيل وشدة في الصدقات
 البز وبالمراة القصيرة الغليظة الخشنة وقال ابن سنان في ثلث لعا و ذكر المديار في اربعة وزاد عليها اطلاقا وهو اجازة
 وابد الاوشية من حيوان التي تكمل عام وقال في حوى الايل على وزن الايل المولود سائمة اولن وقال ابن عوف
 في التبع فيما هو سائمة على الايل الايل لا يصب فيه لان الاشربة بل بالاشربة فيمكن ان يكون تخفيفا ولا تخفة في الايل
 لانه لم يات الا في اشربة قوله لى اقسى كذا في صفاق لسله في حوى ان يكون فيها انقلب الطاء والهمزة للصدقة

سائمة

وحاشية لفته في الوعد وهو المبلغ من الانسان في البطيخ وحب والابل فليطبخ على الذكر والاناثا وللفطما وحب فلفل
 ابل سائمة وتقال مخرج في اجناس الابل كل البعير والحمير والارباب في السنة الثانية للانشي وفي الصغار الابل احم من لاد ابلها
 من لفظها ولكن موشية ولا تخلصها الثانية الا اذا تغفيرة وكل نوع الثانية والبعير من بئر الانسان يقال للابل بعير وللمناتنة
 بعير وموشية من بعير لا يقال للبعير الا اذا اجتمع وللاكل الا اذا اربع واهز ورايق على الذكر والانشي وهي هوشة وتقال
 النودبي لقول الابل للثقة يقال لولد للمناتنة اذا وضعت لبن لغير الراد ونسج البيا والمودة والانشي رابعة ثم يبيع ومبيته و
 في الصغار الفصح سليل ينج في الرديع وهو اول اللبن فاذا اخرج في اخره ميع ومبيته وثانية ميع في نج في الرديع في
 مراع البياض في الغنيرة الميع الذي يولد لغير حيد في فصل من اه ففصيل ويؤتي ميع اسنة حمار وقيل دل بالزجر
 ليس سبيلا ثم اما الى ان يفصل ثم فصلا الى ان يكتم الحمل فاذا قل في اسنة الثانية فبوا من ميع والانشي منبت ميع
 ميعا قال في الحكة وقد يصفى الى المعرفه ليس بذلك لان امه حملت بعده وهي ميع يقال لميخت الحامل فحاشا ان ينفذ
 وبيع الولادة ومنه قوله تعالى فابا بها ميعا في ميع النملة او لانها لميخت بالمع من النوق والميع ايضا للنوق او
 واحد يخلط فاذا دخل في اسنة الثانية فبوا من لبون والانشي لبون في ذلك لان الفضة غير فصارت
 ذات لبين ابلها غالبا واذا وحي في الرابعة فبيع والانشي حقة لانه ان كيل ويكتب وتمتعت من الرقب ابل وكل منه
 اذا كانت انثى ولما جاز في احدية طرقة الفحل طرقة اكل طرقة اكل عمده مطرقة لمطونة وكوبه واذا طعن في الحامسة
 فهو يبيع الميع الذال الميع والانشي معة وهي اخر الانسان الميع من طيها في الزكوة وما فوقها من الكرايم واذا طعن في الحامسة
 فهو ميع والانشي ثنية سمي بذلك لانها ثنية ميع وهو اول الانسان الميع في الاضحية من الابل وفي السابعة رابع و
 رابعة قال المطر في نسيج الراد والبيا وقال النودبي يباع لبهم الراد لا يزال ربا عا واربعة ستة ميع لاسنة الثانية فهو
 سدس فاذا دخل في الحامسة فهو ابل الذكر الانثي لانه بذل ناسك طلع وسنة العاشرة تمتع للذكر الانثي فاذا كرم
 عود والانشي مودة ومنه وافي عود بالعود بهم فاذا هم فهو ميع ميع الفاء وكسر الحاء والمعة والاناثا وشارف وقال
 اشارت لاسنة العرب اكل البعير من ذكر الابل والانشي الابل يسمونه الى ميع من مبيضان توحي من ابل الميع والانشي
 من ابل الميع وكذا الفجيرة والفضلية كحده يوصلاب كرام طبع الواحد منها مية دينار والعراق له بن السرك والعراق يبيع
 سبعة يبيع في العوا فصح اكل والواحد كروم واهي ونزل ونزكي او هلمار بحت ميع ميع بين السرك والميخ يبيع
 ويبيع السهم دون ثمانية ثم يبيع اكل من ثمنه وثلث الابل لاسية معة ش اضافته كسر لاسية الذود من قبلها
 العدد لاسية وكما في قوله تعالى فلهذا الذود يبيع للذال الميع ويكون الواو من الابل من اثلاث الى العشرة قبل

قال ليس

في اصل

من ميع

ذو معة

والاشي من ابل الميع والانشي

قال ليس

اولهم زكوة الشرع يجعل السائمة نصيبا بربع وعشرة وتعلقوا بالقوله فان اردت وقالوا الزيادة تفصل بين
 والربيع هم الماروي انه عليه الصلوة واسلم كتب اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل خمسين شاة لكل اربعين بنت
 لبون من غير شرط عود ما دونها قال الشافعي في امي ما دون الاربعينات والخمسينات وما دون ذلك شاة واحدة ومثها
 يعني اذ يب النبي صلى الله عليه وسلم في كل سبعين بنت لبون وفي كل خمسين بقعة من غير ان يوجب في الخمس شاة ومن
 غير ان يوجب في خمس وعشرين بنت مخاض وقال تاج الشريعة قوله ما دونها وذكره بوجوه التعميم ثم قال في ما دون
 بنت لبون فانها هي المذكورة من قبل وكذا قال لا تراعي لكثرة ثم قال اراد ما دونها الشاة وبنت المخاض ثم
 الذي استدلل بالشافعي فهو في حديث ابي بكر المذكور من علم به ايضا الاتري ان في تسعين وماية يجب ثلاث شات
 وبنت لبون لكن كل انهم يحدثون عروبن حرمهم وشاروا اليه قبله هم ولنا ان عليه الصلوة واسلم كتب في آخر ذلك
 شاة واحدة في آخر قوله في حديث المذكور اذا زادت الابل ادهم في كتاب عروبن حرمهم من زيدا وان اخذوا
 الانصاري من بني مالك بن النضر لم يشهد به راو ادل شاهدا فخرقوا وتعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن ابي
 وهب بن مخرم بن كعب بن جابر بن سح مشقة ستة ليقفهم في الدين وعليهم القرآن وياخذ صدقا فشره وذلك معنى ستة
 عشر بعد ان بحث اليعم قاله بن الوليد فاسلموا او كتب له كتابا وهو الذي نسخ في حديثه مات بالمدينة ستة اشهر
 وخمسين قبيل ستة اشهر وخمسين هم فكان اقل من ذلك شاة في خمس وعشرين هم ففي كل خمس ذود شاة
 فعمل بالزيادة شاة وهو ما كتب في آخر كتاب عروبن حرمهم وقال الكافي ما رواه الشافعي رضي الله عنه نعم قالوا
 به لاننا نوجب في الاربعين بنت لبون لان الواجب منها ما هو الواجب في ستة وثلاثين وفي تسعين بقعة وبنا ان
 لا تعرض لغير الواجب عاودة وانما يعمل منهم المنع ونحن علمنا انهم اعرضوا عن مفهومه لما روينا وهو قوله في الام
 هم وابتعت شاة بغير علمها الواحدة وسكون اخاهما جميع بنجي وهو الذي يولد من اسبلي وانجى وقد مر مره
 والعرب يشكرون المملعة جميع عربي نسب الى العرب وهم الذين استوطنوا المدن والقرى والاعراب اهل السادة
 واختلف في نسبهم الاصح انه نسب الى عربيين وهما تاملان اباهما اسبيل عليه السلام يسبى بها كذا في
 المغرب هم سواش مرفوع على العميرة وانما كانا سواهم لان مطلق اسم الابل شاة المذكور في الحديث هم قيتا وماثر
 واختلفنا في النوع لاخر جاسن

فصل في البر من الفصل في بيان حكم زكوة البقرة من فصل البر على الغنم لقربها من الابل في الفخامة والقيمة
 وذكر صاحب كتاب الزكوة ان لفظة البقر من البقر وهو اشد لانه يقر الارض اى يتبعها والبقر غنيس واقرها جاسن

لما روينا انه
 عليه السلام
 كتب اذا زادت
 الابل على مائة
 وعشرين ففي كل
 خمسين بقعة
 وفي كل اربعين
 بنت لبون
 من غير شرط
 عود ما دونها
 ولنا ان عليه السلام
 كتب في آخر ذلك
 في كتاب عروبن
 فما كان اقل
 من ذلك
 ففي كل خمس
 ذود شاة فعمل
 بالزيادة والنجى
 والعرب سواش
 لان مطلق اسم
 يتساو لها
 والله اعلم
 بالصواب
فصل في البر

فان الذي اعتاده البغوي في حكمه الرائي هو ما وجدنا في الاستدلال عموم ذكر البقرة في كل ان بقية الزكوة اذ املك كسبها
 الزكوة كغيره ومن احكمه وايقان احدهما الوجوب والاشرى لمنه وهو قول ابي جهم وهو الذي اتفقوا عليه في الثالثة
 نفس ابي التميمية هي التي دخلت في السنة الثامنة التي هي اثنتان بيضا لا تبيع امة قيل لان تركه تبيعان اذ فيه وسع
 المن واستند بذلك لزيادة وسما فقال الخطابي ان لم يبع امة تبيع امة فهو تبيع الى تمام سنة وهو من ثم شئ
 شرم باع ثم سلب من سدس ثم ضللك وهو المرفق فسرته الشافعية اثنتين والمستهة مثلها فخر صاحبنا ومثل ابي حنيفة في حيث
 قال في الجوزية التبيع بالردون سنة وقيل بالرد سنة والمستهة بالماستهة فميسل سنتان وكذا قول الغوري في الايام التي
 ما استكمل سنة وقيل الذي تبيع امة وان كان له ردون سنة وفي الواقع ان جماعة مكوا في التبيع بالرد سنة واشروا في سنة
 بالماستهة ولم ير الاصحاب في خلاف معدودا من المذهب قال ابن جرير ان التبيع والتمية بالماستهة سنتان وان لمستهة
 بالما اربع سنين وهو المشهور عند المالكية ومن هذه امة رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن ابي النضر عن ش اى
 جز الذي ذكرنا كنيته من سنة البقرة امة النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن حليمين وجملة الذين قد ذكرناه الا ان
 من قاذوا زوات ش اى البقرة على اربعين جب ش اى الاداءه في الزيادة ليقود ذلك السنة ستين عندنا في
 ش اى الاربعة ايام وكمول من افعى الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الاثنتين نصف عشر سنة وفي الثالثة
 ثلاثة ارباع عشر سنة ش اى الفاء تفسيره تفسير طاهر الزائد على الاربعين وهو ربع عشر سنة وهو جزء من اربعين جزءا
 من سن اربعة ارباع من ثلاثين جزءا من تبيع او ببيعة وهو ثلث عشر باع السنة وهي اثنتين الزواتين على اربعين
 جزءا من اربعين جزءا من سن وستة وثمانون جزءا من اربعين جزءا من تبيع او ببيعة وثمانون جزءا من
 او ببيعة وفي الثلث الزوات على اربعين ثلثة اجزاء من اربعين جزءا من او ببيعة وهي ثلثة ارباع عشر باو
 ثلثة اجزاء من تبيع او ببيعة وهي عشر تبيع او ببيعة وفي الاربعة الزائدة على اربعين اربعة اجزاء من اربعين
 جزءا من سن وستة وهي عشر باو اربعة اجزاء من ثلثين جزءا من تبيع او ببيعة وهي عشر تبيع او ببيعة
 وثلث عشر باو في خمسة الزائدة على اربعين خمسة اجزاء من اربعين جزءا من سن او ستة او خمسة اجزاء من
 ثلثين جزءا من تبيع او ببيعة وهي سدس تبيع او ببيعة وهكذا زيدا الواجب على حسب الزيادة الى اثنتين من و
 رواية الاصل ش اى هذا المذكور وهو رواية الاصل اى ملبسوا رواها ابو يوسف عن ابي حنيفة كما ذكره ابو بكر
 ابي حنيفة في الرواية وهو باو اربعة اجزاء من اربعين ش اى علم الوجوب ثم ثبت انصاف ش اى من جبهه لمنه من ثلث
 القياس ش اى ما فيه من غلاء المال من الواجب مع قيام ابيته الوجوب بل الغنى هم ولا الغنى ناش في الغنى فلو كانت

وهي التي طعنت
 في الثالثة بهذا
 امر رسول الله
 عليه السلام
 معاذ بن ابي النضر
 فاذا ارادت
 على اربعين
 وجب في الزيادة
 بقية ذلك على
 ستين عندنا في
 ففي الايام التي
 اربع عشر سنة
 وفي الايام نصف
 عشر سنة
 وفي الثلثة
 ثلثة ايام
 عشر سنة
 وهذا لاية
 الاصل في الغنى
 ثبت انصاف
 بخلاف
 القياس
 ولا نقب
 هنا

وروي الحسن
ابن العباس
في الزكاة شئ
حق في تبيين
غريبها مسنة
وروي مسنة
او تلك تبين
لان معنى هذا
الغريب على
بين كل عقدين
وقص في كل
عقد واجب
وقال ابو يوسف
وهو لا شئ
في الزكاة حتى
تبلغ ستين
وهو لا يبيح
عن الزكاة
لقوله عليه السلام
لما ذكرنا اننا
سنذكر ما يبيح
شئنا وكسر
بما بين اربعين
الى ستين

غريب الغريب بالزكاة ليكون ذا غايه في حكمة النسخ والاضاع فيما بين الاربعين الى
استين فاذا قدرنا اعتبار الغريب فيه اوجبنا الزكاة في تقيده وكثيره بحسب ما سبق ثم يروى
الحسن رضى الله عنه شئ اى وروى الحسن بن زيد عن ابي غنيمه رضى الله عنه انه لا يجب في الزكاة
شئ من ثمن
عشر وفي ثلاث مثاقير وربع الدين فيجوز بيع المسنة وبيع المسنة وبيع المسنة وبيع المسنة وبيع المسنة
من ابن شجاع في صحيح الروايات ثم لان معنى هذا الغريب انما هو ان يكون بين كل
عقدين وقص شئ بفتح الواو وفتح القاف والصاد والمهملتين في السائمة ونفع القاف اسمه من اهل
اللغة وصنف ابن رضى جواز في تحصيل الفقهاء وفتحهم في اسكان القاف وليس كما قال وجاء فيه الوصل بين
المهملتين والفتح مثاقير النون ويقال الوصل في البقرة قاصدة والنسب في الابل قاصدة والعفو في الغنم قيل
الوصل يطلق على ما يجب فيه الزكاة ويحكم على او قاص كسبل او اجمال قيل ولو كان القاف ساكنة لم يجر على
فصل نحو ناس وفسر لا يرد في قول والاول والاول لان كل اثنين بالواو يبيع بكذا هم ومن كل عقد واجب
شئ غير مفقود في قول الاربعين وبعد الستين هم وقال ابو يوسف ومحمد لا شئ في الزكاة شئ اى على الاربعين هم
شئ بفتح السين شئ فاذا بلغت ستين فنيها يبعان او يبيعان واما قال لك والاشائى واما قوله في الوصل
واما دفع الروايات عن ابي غنيمه وفي جامع الفقه وهو المختار هم وهو شئ اى قوله هم رداية عن ابي غنيمه
بجوراية اسد بن عمرو فصار عن ابي غنيمه ثلاث روايات هم لقوله على الله عليه وسلم لما ذكرنا اننا
البرق شئ اى القول النبى صلى الله عليه وسلم لما ذكرنا اننا قال الامام شئ اى ذكر شئ البرق
القد روي في صحيح الكافي عن معاوية بن عمار بن الاربعين والستين فقال تلك او قاص شئ فيما انتهى قلت
العجيب مع دعواه كيف ذكر الموقوف من حديث معاوية بن عمار الذي دل عليه كلام المصنف وقد روي على المصنف
في معجزة حديث عثمان بن عفان في حديث معاوية بن عمار في حديث معاوية بن عمار في حديث معاوية بن عمار
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الاوقاص شئ رواه ابن ابي شيبة في معجزة معاوية بن عمار في حديث معاوية بن عمار
عن ليث عن طاووس عن معاوية بن عمار قال ليس في الاوقاص شئ وروى ابو عبيدة في كتاب الاموال من حديث سفيان
بن اسامة ان معاوية بن جهم قال شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق الى ابن ابي عمير في حديث وفيه ان الاوقاف
لا ينفق فيها هم وفسره بما بين الاربعين والستين شئ اى في كل اللغز الوصل بلدى يكون بين الاربعين

[illegible]

ليس في قلبي
أربعين من الغم
الساعة صرنة
فأذا كنت أربعين
ساعة وحال عظامي
الحول فغيمي أشارة
إلى مائة وعشرين
فأذا زادت
واحدة فغيمي
شأتان إلى أربعين
فأذا زادوا حرة
فغيمي ثلاثين
فأذا بلغت أربعين
فغيمي أربعين
شوق كل مائة ساعة
هكذا هو البيان
في كتابي بكرة
عليه السلام في
كتابي بكرة
وعلياً نعت
الجميع والصفان
المغسولة

فصل في الغنل أي في ما ينفصل في بيان ما كان زكوة الغنل بنحو جمع للدراب الزمين فذكر ما زادها كما كريب ولا واحد لها
 من الغنل واحد بفرس وقال الجوهري يذكر ويوث وليصغر بغير تاء وهو شاذ وأخيل الفرسان قال القتيبي
 وأجلب عليه غنم غنك وأخيل أيضا أخيل والثاني جمع اسم الجمل كالقوم والاقوام وأخيلان اسمان لأخيل وقال
 ابن الأثير في النهاية يا أخيل العذر كهي أي بفرسان نيل الله إركبي يحدث الضفان قيل لإحاطة الـ في هذا الغنل
 لأن أخيل هي الفرسان كما قال الجوهري ويـ عليه قوله إركبي وأما ذكر فصل أخيل إماما فلفصل السواكم أذى
 سائمة أيضا وآخره عن الفصول الثلاثة لأن الامتناع إليها أكثر من فصل أخيل وقدم اختلاف فيها بخلاف فصل
 أخيل هم إذا كانت أخيل سائمة فذكر ما زادها فمما جعلها باختيارنا من كل فرس من ديارا وإن شاء
 قومها وأعطى من كل ما تـ ودرهم شمس إماما قال صاحبها باختيارنا من قول الطحاوي فاجعل غنما
 إلى العامل في كل ما يتأجل إلى حياة السلطان ولم يذكر فصل أخيل كغيره ولا ذكره في أكثر الكتب إلا صاحب غيرنا
 تحفة الملوك قال إن نصيب أخيل قيل إثنان وقيل ثلاثة وعن الطحاوي خمسة ذاعلى قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 والاض إلى ذلك يعلم الفصل بـ ودرهم شمس أي هذا المذكور به عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه شمس
 و قال حماد بن أبي سليمان واسم سليم وهو شيخ أبي حنيفة رضي الله عنه وبنه قال الغنم حكا وعنه في الروضة
 قول زيد بن ثابت من الصابرة رضي الله عنه فذكره شمس لأنه السهمي لما ذكره في الكتاب هم وهو قول زهير
 ش أي قول زهير بن الربيع بن قول أبي حنيفة رضي الله عنه هم وقال لا ش أي قال أبو يوسف رضي الله
 هم لا يكون في الغنل ش وبنه قال عطاء بن أبي رباح وما لك والشافعي وأحمد ويروى ذلك عن عمر بن عبد الله
 عنه ما رواه الطحاوي وقال الخطابي أختلف الناس في زكوة أخيل وذكر من عمر بن عبد الله عنه أنه قال
 لا زكوة فيها وقال ابن السكيت وابن قدامة من إمامنا بله الخطابي الراشدون لم يكونوا يأخذون منها صدقة
 وقال السجستاني باطل فذكر أبو عمر بن عبد البر باسناد وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال علي بن أبي سية
 تأخذ من كل أربعين شاة اثنا عشر من أخيل شيئا فمن كل فرس ديارا فغلب على الخيل ولا ديارا فغلب
 في أخيل ديارا ديارا وقال أبو عمر بن الخطاب في صدقة أخيل عن عمر بن محمد عن حديث الزهري عن السائب بن
 زيد إن عمر بن عبد الله عن عمران بن أبي نعيم عن الفرس شتانان أو عشرة دان ودرهما قال ابن رشد المالكي في القدر
 قدوم عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ الصدقة عن أخيل هم لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده
 ولا في فرسه صدقة ش أي لقول النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي أخرجه الإمامة السنة فيهم من قول

فصل في الغنل

إذا كانت الغنل سائمة فذكرها
 أو أنافض صاحبها باختيارنا
 أعطى من كل فرس ديارا وإن شاء
 قومها وأعطى من كل ما تـ
 خمسة دراهم وهذا هو الأصل
 وهو قول زهير وقال الأوزاعي
 في الغنل لقوله عليه السلام
 وليس على المسلم في عبده ولا في فرسه
 صدقة

این مالک بنی امیة در فرمایند قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه رقبة
 وخرج ابن حبان ايضا في صحيحه وزاد فيه الا صدقة الفطر وبه الزيادة عنه سلم ايضا وقال ابن حبان
 دليل على ان العبد لا يملك ذل مالك لو ثبت عليه صدقة الفطر وعن ابن حنيفة مرفوعة روتان قالوا سئلت
 وقال الا انما زنى المستدين الى حنيفة بانه لا يملك فيما شئى في فتاوى قاضيهان واخلاصة والغنى على قوله ما
 في الاثر قوله انما يقال لا يملك في ماله شئى وبني زكوة السائمة على ان الواجب حيز من المعين لا على ماله
 ولا ينفذ الا ما صدقة انجيل بالا جماع هم دلش اى ولا يلى حنيفة مرفوعة صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة
 وميلا وعشرة وراهم ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا حديث ابو عبد الله احمى شتم البيهقي في سننهما
 عن البيهقي بن خادام المصطفى حديثنا ابو يوسف عن فروك بن اعنه عن ابن عبد الله بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل فرس ذئار وقال الدارقطني نفرد به
 فروك وهو صحيح جدا ومن دونه ضعفا وقال البيهقي ولو كان هذا الحديث صحيحا لعنه الى يوسف لم يخالف قال القائل
 في كتابه ابو يوسف داهوا ابو يوسف يقول القاضي وهو مجهول عند جرحه فلو كان معروف ابن جعفر بن محمد بن عبد الله بن جعفر
 بالرجال وقول ابن القفان لم يعذر من عاقل وبل يقال في مثل الى يوسف مجهول وهو اول من سعى القاضي القفان في
 شاع في بيع الدين الذي هو مجهول الاسلام وهو اما ثم ثقتة جرحه ونحوه لا لا بل بالحديث المذكور عن ابن حنيفة وبسند
 بار واه البخاري وسلم عن ابى هريرة مرفوعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكرا ان يسل فقال رجل يسلها فقلت يا يوسف
 ثم لم شئ حق الله في رقهها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها
 ثم نسخ بيل قوله قد عرفت لكم صدقة انجيل ان الغنى لا يكون الا عن شئ لازم فقلت نعمت الله صلى الله عليه وسلم
 قال ولم شئ حق الله في رقهها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها ولا في ثوبها
 وداور وكمها من اطراف نوا واما دارة ذكرها وغيرهما مستنسخ بالزكوة عند الجمهور وقد ذكرنا عن عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه يارسا بعد قول الى حنيفة رضي الله عنه هم قد ابل مار وينا وفرس الفارسي مجهول عن ابن ثابت
 رضى الله عنه في شئ هذا جاب بن جند الى حنيفة مرفوعة عن الحديث الذي رواه ابو يوسف ومحمد رحمهم الله عن قوله صلى الله
 عليه وسلم في الحديث المذكور ولا فرسه وان ما ولي ان المروية فرس الفارسي لان انجيل كانت عزيزة في ذلك الزمان
 القفانها وما كانت الا بعدة ولها ذكر ثم بعد ذلك ولا سيما في بلاد العرب خصه صافي بلاد الارسث فان انجيل في
 بلادها سائقي البراري ترمى ولا يعرفون العلف فتم من يملك منها الف رايع اقل واكثر فسات كالا بل المرفوعة

وله قوله عليه السلام
 في كل فرس ساعة دنوا
 او عشرة داهم وتاويل آوينا
 فرس الغازي وهو المرفوع
 عن زيد بن ثابت

لان اذ يتحقق اذ كان للعتا ره تجب فيه الزكوة كذا في كذا لان كانت سائمته لان العتارة والاسامة في ثوبان
 في معنى دخول النماء بسبب وجوب الزكوة بهو المال النامي وايضا لما قرن النبي صلى الله عليه وسلم الفرس بالعبد
 كان ذلك توقيفه على ان المراد عبد المملوك وقرن الزكوب فاما اذا كان العتارة تجب فيها الزكوة بالابتناء
 وفي المبسوط على ان لا يوجب نفسه معينا لان معتقد الفقيه لا يحصل بذلك لان معينا غير مأكول العلم عنه ولو ثبت
 ابو حنيفة زكوة الامام ولاية الاخذ لان انجيل مطيع كل واحد من اهل الطبع فاما سلاح وآلة الطهران الاثمة او اهلها
 لا تكون لصاحب قوله هو المنقول عن زيد بن ثابت الصوابي وهذا غريب وقد ذكره ابو زرارة ابو سرة
 في كتاب الاسرار قال ان زيدا بن ثابت رضي الله عنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال صدق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انما بنوا فرس الغار في مثل هذا الا يعرف بالراي انه مرفوع وروى احمد بن ربحوت في كتاب الاموال حديثا قال
 ابن الحسن حديثا عن ثوبان بن عتيبة عن ابن طاووس عن ابيه انه قال سالت ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ليس على فرس الغار في سبيل الله صدقهم والتخمين بين الدنيا والتقويم ما تورع عن عمر رضي الله عنه
 ش هذا الاثر غريب اخرج عبد القاطن في مسنده عن ابي اسحاق عن محمد بن مغيرة قال جازناس بن اهل الشام
 الى عمر رضي الله عنه فقالوا انما اصبتنا اموالا اخیلا ورفقا وانا حجبنا تركيما فقال يا فضل ما سباني قبل فافعل
 انما غرستنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نعم فقالوا نعم فقالوا نعم فقالوا نعم فقالوا نعم فقالوا نعم
 جزية رتبة يري بها بعد كل فخذ من الفرس عشرة دراهم ثم اعاده قريبا من السنة المذكورة الفقه وقال في ربيعهم
 على كل فرس دينار وكيل ذواني افراس العرب لتفاوت قيمتها واما في افراسنا فالنقويم والاداء على كل ما بقي
 درهم خمسة دراهم هم وليس في ذكور امسودة ش اي وليس في ذكور انجيل حال كونها مسفوفة هم زكوة لا اخضا
 لا ينشأ ش هذا على الرواية المشهورة وذلك لعدم النماء بالنسب والالتواء وفي المبسوط لا يوجب الزكوة
 الا في رواية شاذة وفي المحيط المشهور عدم الوجوب وكذا في الاثبات المسفوفة في رواية ش اي وكذا لا تجب
 الزكوة في انجيل الاثبات المسفوفة في رواية عن ابي حنيفة زكوة لهم النماء بالنسب لعدم الوجوب فيها ش
 اي وعن ابي حنيفة زكوة الوجوب للزكوة في الاثبات المسفوفة هم لا تناسل بالفحل المستأثر ش اي واما
 يوجد فيها النماء بالفحل المستأثر فيكون النماء لصاحبها هم بخلاف المذكور ش المسفوفة لعدم التناسل هم وعن
 انما ش اي عن ابي حنيفة زكوة زمران الزكوة هم نجب في الذكور المسفوفة ايضا ش لالاقى الحديث في الاثبات
 باعتبار انما سائمتهم ولا ش في البغال والحمير لقوله صلى الله عليه وسلم لم ينزل على شيئا ش اي في البغال والحمير

والتخمين بين الدنيا والتقويم
 ما تورع عن عمر رضي الله عنه

منه ذكره لا يملك التناسل
 ولكن في الاثبات المسفوفة في رواية

وعنه الوجوب فيها لا يناسل
 بالفحل المستأثر

الذكور وعنه ايضا نجب
 في الذكور المنفردة

ايضا ولا ش في البغال
 والتخمين لقوله عليه السلام

لم ينزل على شيئا

والجارية واداء الغنم الى هريرة رضي الله عنه ولكن ليس فيه ذكر البغال والظن احمد بن حنبل في كذا في
 علقته وفي آخره فبشئ النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي فقال ما انزل علي فيما شئني الا بذه الآيات الجامعة الفارقة بين
 شئنا في ذرة خيرة وبره ومن يعمل بشئنا في ذرة خيرة قوله الفارقة بتشديد الدال المعبودة اي المنفردة في معناها
 والفارقة الواحدة وقد افاد الرجل من اصحابنا اشد اعمهم وتقي منفردا وتيل سجاج جامعة لاشتمال اسم غير سطة
 النوع الطامعات والشر على انواع المعاصي ودلالة الآية على الجواب من حيث ان سوالهم كان احكاما حكم الغرس
 اصلها فاجاب بان ان كان يغيره لابلان يرى خيرة ولان لعشش الظليل العريش في عدم وجوب الزكوة من الجارية والبركة
 من حديث سعيد بن مسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عنك كمن
 صدقة اجمته والكسوة والنحو قال يسا احذر واية اجمته انجيل والكسوة البغال والحمير والنحو والمسرات في البيوت
 واهديث ضعيف ان في سليمان بن ارقم ومبرور كاهن احدث لا يتجوز في قوله البيوت وقال في بيان الادراك بجمته انجيل
 والكسوة الحمير والنحو لمقر العوازل قلت الكسوة لغير الكاف وسكون السين المعلة وقال ابن الاثير والنحو مفتح الوزن
 ونصها اي التريق وتيل الحمير وتيل البركة العوازل وتيل كل واية شملت وتيل البركة العوازل بالضم وغيره بالفتح
 وقال الفراء الوزن فاذا المصدق وينا اربعه فاعرف من الصدقة هم لان الزكوة حيث شئ اي مين كونا لها
 هم متعلق بالمالية كسائر اموال التجارة وشئ لوجوه والتمار بالتجارة كما في عروض التجارة وغير ذلك من الاحكام
 ثم فصل شئ من فصل بيوت اذا وصل لاسنين هم ليس في الفحلان واحملان العجايل صدقة عند اي حذيفة بن اليمان
 عن شئ لما شئ من بيان احكام الكتاب شرع في بيان احكام الصفا الفصلان لغير الفاربع فصل وكذا النان من
 فصل الرضيع من امه واحملان لغير احكامه في مذهب لم يدان كسرة جامع كل بفتحين قال ابو هريرة في باب الام
 الحمل البرق وقال في باب الفارق البرق الحمل فليس محرم وفي الموهب الحمل بفتحين ولد الفمات في سنة الاولى ولهم
 احملان والعجايل جمع عجول بمعنى حمل كابل جمع ابول كذا حكى عن كسا في وفي الموهب الحمل من اولاد البرمين
 تفعة امه الى شهر وجميع العمية والامه الى في جمده فلم اسمه والعول مثله والعجايل الجمع قوله صدقة اي زكوة عند
 ابن حنيفة رضي الله عنه هم ذر آخره الفرس اي آخره قال ابن حنيفة رضي الله عنه هم وهو قول حماد
 وفيه قال الثوري والشعبي ابوسليمان واودرهم وكان يقول اولاد الجب فيما يجب في السان شئ اي كان في
 يقول في اول الامر يجب في الفصلان واحملان العجايل يجب في السان وهو جمع سنة وهي ذات السن من الجذع
 والثنية هم وهو قول زفر وماك رفسش وفيه قال واودرهم وكان يقول امه بانه هم ثم رجع وقال فيها واحدة منخفا

والمقادير تثبت سماعا كان يكون
 للتجارة كان الزكوة حينئذ
 متعلقة بالمالية كسائر اموال
 التجارة فصل وليس الفصل
 والعجايل والحملان صدقة
 عند اي حذيفة لا يكون
 معها كبار وهذا آخر قوله هو
 قول حماد وكان يقول كذا
 ما يجب في المساء وهو قول
 زفر وماك رفسش ثم رجع وقال
 واحدة منها

ش اى ثم رجع ابو حنيفة رضى الله عنه عن هذا القول وقال يجب فيها واحدة منها وهذا قوله الثالث هم ابو
 قول ابى يوسف والشافعى رمضش فى الجدي و به قال الاوزاعي والشافعى وذكر الطحاوى روى فى اختلاف العلماء
 عن ابى يوسف قال وقعت على ابى حنيفة رضى الله عنه فقلت ما تقول فبين ملك يعين ملكا فقال فيها شاة مسنة فقلت
 ربما تانى فتره للشاة على اكثر ما اوجبها فقال ساعته ثم قال لا ولكن تؤخذ واحدة منها فقلت او يؤخذ اصل
 فى الزكوة فقال على ساعته ثم قال لا اذن لا يجب فيها شاة واخذ بقوله الاول لا زكوة لقوله الثانى ابو يوسف ثم قال
 محمد ومعه بنان من مناقبه حيث سئل فى مجلس ثلاثه اقاويل فلم ينعش شى من اقاويله كذا فى المبسوط وقال محمد بن
 لو قال قول رابع لا فقلت به انتهى فقلت وجا رقيب قول رابع وهو ان ياخذ المصدق مسنة ويروى على صاحب المال
 فضل ما يملك مسنة والعقيرة التى هى فى ماشية وهو رواية عن الثوري ووجه الكتاب وجا رقيب قول خامس فهو بين
 جدا ثم سئل عن غيره من كتابه لا يجب فى خمس وعشرين من الفصال واحدة منها وفى ست وثلاثين واحدة منها سنن
 واحدة منها ثم بين فى ست واربعين واحدة منها سئل سبع واحدة منها ثلاث مرات وفى احدى وستين واحدة سئل
 سنن اربع مرات والحاصل ان ابى حنيفة رضى الله عنه بنابر روى ان كماله من كلام الطحاوى ومن الشافعى
 من روى هذا وقال ان مثل هذا من السبيان محال فلا تكب ابى حنيفة رضى الله عنه وقال بعضهم لا معنى له وانه
 مشهور مستفيض لكن يجب ان يؤخذ على ما يلقى بحال ابى حنيفة رضى الله عنه وتكمل انه اجاب عن ابى يوسف ان يردى الى
 طريق المناسفة فلهذا عرفت انه يردى الى قول لا عمل عليه كذا فى الفوائد النورية وقال صاحب التمهيد على الفصول
 فى صورت المسئلة فانها مشكوك لان الزكوة لا تجب بدون معنى الحول وبعد الحول لم يبق اسم كماله والفصولان
 والعجايل قال بعضهم اختلاف فى هذا لان الحول لم يشغل على هذه اهم لا يعتبر انعقاد الحول من حين الكفاية قال
 بعضهم اختلاف فبين ان له اهمات فحقت ستة اشهر فقلت اولاد ثم ماتت الامات وبقيت الاولاد ثم عمل
 دوى فصار على هذا الاستفاد وصغار فى انشا را حول ثم هلكت المسائل وفى الجامع الصغير هلكت الامات بعد
 عشرة اشهر فقلت الاولاد وقيل كان له نصاب هو سنات فاستفاد قبل حواصنا البشرا او بهت او نحو ما ذكره كماله
 وبقي المستفاد وهو مجرد قوله الاول ان الاسم المذكور رضى الله عنه اسم الشاة والابل والبقر فى الخطاب شى بينى
 فى النص فى قوله فخذ من الابل هم يتناول الصغار والكبار شى كاسم الاوى ولهذا لو حلف الاكل لى كماله الابل فكل
 فصلا لا يفتى هم ووجه الشافعى شى اى القول الثانى وهو قوله فيها واحدة منها هم تحقيق النظم من الجاهل
 شى اى من جانب الفقير والغنى وهذا لان فى ايجاب الكبير مزارا بالغنى وفى عدم ايجاب اثاره بالغنى فوجب واحدة

وهو قول ابى يوسف به
 والشافعى بوجه فصوله
 الاول ان الاسم المذكور
 فى الخطاب ينظر الصغار
 والكبار ووجه الثالث
 تحقيق النظم من الجانبين

كالمجب في المازيل واحد
منها وجه الاختيار المقدير
لاين حظه القياس فاذنتم
ايجاب ماورد به الفقه علمتم
اصلا والا كان فيها واحدة
من المسان جعل الكثرة
في التقادها مضابا دون
تكرية الزكاة شمس عند في يوزن
لايجب فاذن لايعين من
المولود وفيما دون الثلثين
من العاجيل ويجب لخص
وعشرين من الفضلات
واحد ثم لايجب شئ حتى تبلغ
سبعا لو كانت مسان يثلث
ثم لايجب شئ يتبع سبعا
لو كانت مسان

من العصاره كما يجب في المازيل واحد منها شمس المازيل جمع منزل من النزال وهو مضاف للسمن وهو المشيل
هو وجوب واحد من الجبال لابل او البقر او الغنم المنزلة تحقيقا لذلك من اجابين وفي الاسرار اختار قول ابي
لانه اعدل فانما انما نقصان بالنزال رد الوجوب لاصلي الى واحد منها ولم يميل اصلا فذلك نقصان لكون
مع قيام الاساتد وهم الابل في النهاية ونقصان الوصع ليستط الزكاة الصالح ان في العماق المملوك
تجب الزكاة بحسب ما كان ذلك نقصان السمن هم ووجه الاخير شمس اي القول الاخير وفي بعض النسخ الكافر وفي
ليس في المحلان الفضلان والعاجيل صدق وقوله ووجه الاخير مبتدأ وقوله ان المقادير لا يملكها القياس
ش خبره هم فاذا امتنع ايجاب ماورد به الشرع شمس وهو مبتدأ في خمس عشرة من المال والشي
من الغنم هم امتنع اصلا شمس اي امتنع الوجوب بالكلية لان اخذ من العصاره اخذ خيرا للمال وذلك لايجوز
واذا كان فيما شمس اي في العصاره ووجه من المسان جعل الكل يتعالم شمس اي الكل من العصاره يتعالم
من المسان هم في التقادها ايضا باش اي في التقاد والعصاره يعني في هذا نقصان العصاره هم دون ثمانية الزكاة
منها شمس اي من العصاره اي اذ دفع واحد منها لايجوز بل يجب ماورد به الشرع حتى لو لكل المسان بعد
حولان تحول سقطت الزكاة عن الكل عند ابي حنيفة حتى يثلث عشر عنها فاذن يكون العصاره يتعالم واحد من المسان
مورد رجل المستوفى فاما لو شمس واحد هو فاذا كانت المستوفى سبعا فاذن كانت جيدة لم تؤخذ
يودي صاحب المال شاة وسطا وان كان دولي لوسط لم تجب لانه وان ملكت الكسيرة بعد العمل بل الواجب
لكم عند ابي حنيفة ومحمد هم لان الواجب شمس اي وجوب الزكاة هم يتعلق بالمال وقد فاش بالملك
هم وعند ابي يوسف يجب في الباقي شمس في شمس وثلاثين جزا من اربعين جزا من كل لان الفصيل على اكل انا
وجب باعتبار الكسيرة فقبل بلاكها واذا ملكت الكل لا الكسيرة فان فيها جزا من اربعين جزا من ثمانية عشر
كل الواجب لم يكن فيها بل كان فيما وفي العصاره كانت العصاره كانا كبيرا فاذا ملكت العصاره بقيت الكسيرة
لقبها هم ثم عند ابي يوسف جزا من الواجب فيها دون الاربعين من محلان وفيما دون الثلثين من العاجيل يجب
في خمس عشرة من الفضلات واحد شمس انما الراديع من ابي يوسف في كسيرة او ادر الزكاة من الفضلان
ففي رواية بشر بن اسماعيل قال ابو يوسف رحمه الله اذ ابلغ الفضلان عدوا وهو خمس وعشرون يجب فيها فصيل
منها هم ثم لايجب شئ حتى تبلغ سبعا لو كانت مسان يثلث الواجب شمس يعني لايجب شئ حتى تبلغ سبعا لو كانت
يثلث الواجب فيه وهي ستة وسبعون اذ فيها يجب ثلثا يكون هم ثم لايجب فيها شئ حتى تبلغ سبعا لو كانت مسان

شش الواجب شش ای شش واجب شش می تبلیغ مبلغنا ای عددا و هو اتمه و خمسة واربعون لو كانت كبا انما كانت
 و ثلث على مئتين المجمول من التثلیث و منی ثلث الواجب هو ان یجب فیها مائة من الفصلا ان یصل
 به الواجب من الكبار حیث یجب ثلثان و بنت مخاض و قد اعترض محمد بن ابی یوسف رحمہ تعالیٰ انما الواجب من الفطر
 صلی الله علیه وسلم فی جنس الابل بعنفه مخصوصه و هی و جوبله و كوكه من خمسة الى خمسة و عشرين و من خمسة و عشرين
 الى ستة و سبعين و لا یجب فی ذین الموضعیین كذالك فی غیره و یجب ان یتم ان الفرض یتوزع بالسوی العددي الابل
 فی الفصلا فوجیل متبار التفریع بالعدد و لا یجب فیها دون خمسة و عشرين فی رواة شش ای فی رواة یجب
 رواه عنه الحسن بن کمال هم و عنه شش ای و عن ابی یوسف رحمہ الله فی رواة رواه ابن شجاع عنهم انه
 شش ای ان الشان هم یجب فی الخمس شش بفتح الخاء و ستة خمس فصلا هم خمس فیصل شش بفتح الخاء
 و فی العشر خمس فیصل شش ای و یجب فی العشر من الفصلا خمس من فیصل هم علی هذا اعتبار شش یعنی
 یجری علی هذا القیاس ای خمس و عشرين یجب فیها واحدة منها و كان اعتبر البعین الكلی هم و عنه شش ای
 و من ابی یوسف رحمہ انه ینظر الى قیمة خمس فیصل شش یعنی الخاء هم و فی الخمس شش بفتح الخاء ای فی خمس
 من الفصلا هم و الی قیمة شاة فیجاء لهما شش ای اقل القیمتین قیمة خمس فیصل و قیمة الشاة و ذلک ان اقل
 مبیقین هم و فی العشر ای قیمة شاتین و الی قیمة خمس فیصل شش ای ینظر فی العشر من الفصلا الی القیمة
 شاتین و قیمة خمسین من الفصلا هم علی هذا الاعتبار شش ای یجری علی هذا القیاس ینظر فی خمسة عشر ای قیمة شاة
 شاة و قیمة ثلثات الخمس فیصل و فی العشرین الی قیمة اربع شاة و اربعة اخماس فیصل و فی الخمس المشویین یجب
 واحدة منها فمناخر لا شئ می تبلیغ عددا و ثلث الواجب فی ذی الکبار یجب ثلثة فصلا و قد مر بیان ذلک هم قالون
 و جب علیه من شش ای ذاتین من كل من الفصلا و اقامة الفصلا الذی تمامه و شی بها كما سمی الحسن بن ابی
 بالبابلان السن ما استدل علی من ان الواجب هم فلو لم یجدوا الصدق شش کبیر لزال الشدة و بهما علی الزکوة
 التي یتوزع فیها السن ما استدل علی من ان الواجب هم فلو لم یجدوا صدق شش ای علی من السن هم و رد الغنلی
 شش ای فیصل القیمة مثلا ان كان قیمة السن المقتیة للوجوب ثلثین درهما و قیمة الابل منها اربعون درهما
 انخذ المصدق الابل و یرد مشقة دراهم لصاحب المال هم و اخذ و نحو شش ای دون السن هم و اخذ الغنلی
 شش مثلا و اذا كانت قیمة السن ثلثین و قیمة الذی انخذ و عشرین یاخذ من بل المال مشقة دراهم و قال ابویوسف
 انوا و جبت بنت مخاض و لم یجدوا ان ابن یونس و یقال ما کانت الشاة فی واحد و عند هذا لا یجوز ذلک الا بطریق التبع

ثلث الواجب

ولا یجب فیها دون خمس

عشرين و فی رواية و عنه انه

یجب فی الخمس خمس فیصل

و فی العشر خمس فیصل

علی هذا اعتبار و عنه انه

ینظر الی قیمة خمس فیصل

فی الخمس و الی قیمة شاة و

فیجاء لهما فی العشر الی قیمة

شاة و الی قیمة خمس فیصل

علی هذا الاعتبار و قال

و من وجب علیه من سن

یوجد اخذ المصدق علیها

و من الفضل و اخذ و منها

و اخذ الفضل

وهذا يتفق على ان
اخذ القيمة في باب
الزكاة جائز عندنا
على ما نذكره
ان شاء الله تعالى
اكان في الوجه
الاول له ان لا يخذ
ويطالبه ببيع
الواجب او قيمته
كأن يخذ له وفي الوجه
الثاني يجب كانه
لا يبيع فيه بل هو
اعطاء بالقيمة مجرد
دفع القيمة في الزكاة
عندنا وكذا في الكفار
وصدقة الفطر والعشر
والنذر وقال الشافعي
لا يجب

هم ونداءش اى وهذا المذكور من اخذ الاملى ورد الفصل واخذ الاذن واستردا الفصل هم مبنى على ان لا يخذ
في باب الزكاة جائز عندنا على ما ذكرنا ان شاء الله تعالى واصل ذلك رواه البخاري حديثا عن محمد بن عبد
اناب الى حديثنا اما ان الشافعي انما يكره ان يخذ من كسبه او من كسبه كسبه او من كسبه كسبه او من كسبه كسبه
من الاملى حصه قد اخذته وليست عندنا مجزئة وعندنا حقيقة فاما تقبل منه اخذته ويكمن معها شقين ان يتبرع له
او عشرة من درهم او من بلغت عنده صدقة اخذته وليست عندنا اخذته وعندنا اخذته فاما تقبل منه اخذته
ويعطى المصدق عشرين درهم او شاتين كحديث ثم العترة يابن القيسين في الرد والاسترداد اى شى كان
لان القيمة تباعدت بانطلاق الفرض والعلاوة في العترة في السكك ليس بل اذ لم كان حسب الطالب
في ذلك لانهم هم الان في الوجه الاول شى وهو قول اخذ المصدق علما باورد الفصل هم شى اى المصدق
هم ان لا يخذ شى اى الاملى هم ويطلب شى صاحب المال هم بعين الواجب بقبلة لا شرار شى
والاجاز في الشرار قال الاترازمى وفيه نظر عندى لانهم قالوا انما لصاحب المال حتى يكون رغباء لان الزكاة
وجبت بطريق اليسر فاذا كان للمصدق ولاية الاتناع من قبول الاملى لزوم العشر فيجوز على الموضوع بالنقص
فلا يجوز قلت ان انما للمصدق ذكره صاحب البحر يد في الوجه الثاني شى وهو قول واخذ ونداءهم بحج
شى اى المصدق هم لانه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة شى فاذا امتنع بغيره كان دفع القيمة جائز هم
ويجوز دفع القيمة في الزكاة عندنا شى وهو قول محمد بن عبد الله بن مسعود وابن عباس معا وداود وس
رضى الله عنهم وقال الشافعي يجوز اخراج العروض في الزكاة اذا كانت بقيتها وهو ذهب لغيره
واحدى الروايتين من احمد ولو املى عرضا من ذهب ففقدت قال شافعي كرهه قال الطوسي يذاتقول بين في
جواز اخراج القيمة في الزكاة قال وايمى اصحابنا على انه لو املى ففقدت من ذهب اجزا وكل ذلك املى فيهما
من فخته عندنا كمال قال سنن لا يبرزه وهو وجه للشافعية واشار ابن مبيد بن القيمة اذا راجع الحسن لاسكن
هم وكذا في الكفاية وصدقة الفطر والعشر والنذر شى اى وكذا يجوز دفع القيمة في الكفاية والاولا
المالية واذا ادى نصف قيمة ثم جرد من قيمة ثم ردى وفي قبيل في النذر فانه يجوز عند محمد وداود ويجوز عند
ابن عتيقة والابن يوعى رجم وفي صدقة الفطر لو ادى نصف صاع من تمر من صاع من شبة بطريق القيمة ويجوز
غير المنصوص من المنصوص يجوز في غير الربوات ذكره في الجاهل وكذا يجوز الاستلال بالتمر والنذر ولو مئنه هم
وقال الشافعي في غير المنصوص شى وبه قال داود واهم وبه قال مالك لانه قال يجوز اخراج الذهب من الفضة

هذا

ولان فيه

نظر من

الحجابين

قال

ومن كان

نصاب

فاستفاد

في انشاء

الحول من

جنبه

منه اليه

ونكاه به

وقال الشافعي

لا يضم لانه

اصل في

الملا

نكاح في طليقتيه

مختلص

الاكادوكا

وفي اجماع الكبار لو ان نكاحا سميته بتابع قمتها شاعدين سطين يحولان، يجوز في ان يحول مستوطه النكاح عليه بالوسط وفي الحديث
لو كان في السواكم العيا والعرا والعما قد مر النصاب لطلاق الاسم ولكن لا تؤخذ في العدة الا ان يكون تعينه العيب في النكاح
هم ولان في نظر من انما ينشئ اى ولان في انخذ بالوسط انما ينشئ الفتي وصاحب المال هم قال قس اى الله يريهم
ومن كان النصاب متفاد في انما يحول من جنبه غير اليه ش اى ضم الذي استفاد الى النصاب الذي سدهم ونكاه به
ش اى زكى الذي استفاد به بالذي سدهم المستفاد على نكاح الاول ان يكون من جنبه كما اذا كانت لابل فاستفاد بها
في انما يحول يضم المستفاد الى الذي عنده فيزكي على جميع والثاني ان يكون من غير جنبه كما اذا كان لابل وبتعاده لابل
في انما يحول يضم المستفاد الى الذي عنده بالاتفاق بل يستأنف وفتح آخره الفاع الاول على نكاحين ايضا احد بهما ان يكون المستفاد لابل
كالا ولولا الارباح فانه ليعمل بالاجماع والثاني ان يكون مستفاد بالسبب تصدق كالموت والشرى والموت يتوحد بانها فيضم
هم وقال الشافعي رضي الله عنه لا يضم ش وبقال آخره قال التوحي في ش المذهب ان يستفاد في انما يحول بشير رابته
اوارث او نحوهما يستفاد لا يضم الى ما عنده في انما يحول بل ينفذون ويضم اليه النصاب على الميت فيه وجان لا يضم كالحول اذا
كان المستفاد و دون النصاب لا يبلغ النصاب الثاني وان كان و دون نصاب بلغ النصاب الثاني بان ملكت ثلثين
بقوة ستة شهر ثم شري عشر فعليه بعد تمام عمله في الثلثين جميع وعند تمام عمله في العشرين ربع سنته وعند ذلك في ش لا يضم اليه
حتى يتم حوله الثلثين ثم يستأنف حوله الجميع حتى يقال ما ملك اذا اكمل النصاب بالا ولا يقبل حتى الساعي كذا ولو جوبت بغير النكاح
لا يحول الحول وانما لا ينفذون انما يتفاد من غير الامتات لا يضم فيقال من حوله الحكم لتأخر في الوجوب واعلم ما ملك و ابي ثوبان
ونقل الشافعي في الامم القديس قال في ثمانية قديس اشر قالوا ان ابطالنا اوعاين لم يسطر القرض ووجب فخذ البطل عام من النكاح
عن الحسن البصري رحمه الله وانفخى السخا لاليعمل الى الامتات بل هو اما من وقت الولادة واما الشعي وادوا لا يكون في السخا
ولا ينفذ عليها الحول هو لا يعمل في النكاح ش اى ولان المستفاد اصل لما ينفذ السبيل الذي ملك النصاب الا ان سدهم
عنده هم فخذ في طليقتيه ش وبي وجوب لكونه هم بخلاف الاول ولا يرباع ش يعني تضم الاولاد والاربع لانها تابعة للملك
حتى ملكت ملكا كل عمل على جنبه لمجمل والا صل هو الامتات المال الذي حصل عنه الفان حلت ملكه بالتقدي في الحكة كذا
استدل الشافعي رحمه الله رواه الترمذي في وقال حاشا يحيى بن موسى حديثنا برون بن صالح الطلمي الذي في حديثنا عاب لكون بن زبير
بن سلم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استفاد مالا فلا زكوة عليه حتى يحول عليه الحول وفي الحديث الذي
رواه ابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول
قلت ما حديث ابن عمر كذا ضعيف لان في عبد الرحمن بن زيد قال الترمذي وهو ضعيف في الحديث من ضعفه احمد بن حنبل

لمحمد بن فرات الكوفي
وجبت شكر النعمة
لأنه لكل نعمة
ولهذا قوله عليه السلام
فخص من أجل
الساعة شاكرا
ليس في الزيادة
شيء حتى يبلغ
عشر أو هكذا
قال في المصاب
نحو العيوب
عن العفو تبين
اللعو تبين
ولا هذا كذا
الهدايا
المستع
كالريج فذاك
المضاربة
المراد
الوجوه

أي القدر العفو صورته رجل رثا نون شاة فقال المولى عليها فملكها لم يوجع بقية الشاة الواجبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
حذا فملكها لكان في العفو وعند محمد وزكريا تبقي نصف الواجب حذا فملكها لكان في الكل شاة لهم لم يوجع قرآن الزكوة وبيت
شكر النعمة المال والكل نفقة من شفتل الواجب بالكل لأن الشارع أخبرني قوله في نفس من لأجل شاة قال تسع النون
في الكل فانه الواجب لي تسعهم ولها من شاة أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف هم قوله عليه الصلوة والسلام في نفس من
أجل التسعة شاة وليس في الزيادة شاة حتى تبلغ عشر من شاة أي قوله النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في حديث غيره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا لصدقة وكان فيه في نفس من لأجل شاة أنزله أبو داود والترمذي وابن ماجه
وقدم في كتابه تسع النون العجاري في نفس من شاة قوله وليس في الزيادة شاة حتى تبلغ عشر وليس من كسبه لانه كذا
روى عنه أبو عبد الله القاسم بن سلام حذا ثمانية بن بارون من جيب بن جيب من عمرو بن حوتم من محمد بن عبد الله
الأنصاري أن في كتابه لبيح صلى الله عليه وسلم وكتاب عمر بن عمر في الصدقات أن الأول إذا زاد على عشر من وما يفتيس
فيما دون العشر من شيء يبيع حتى يبلغ ثلثين واثنته وهكذا قال في كل النصاب من لم يثبت فباسم الميراث المذكور ولا
من فيه وهذا إذا ذكره جمال الدين في تحريجه بعض مؤلفيه نعم الواجب من العفو من شاة أي النبي صلى الله عليه وسلم
وجوب الزكوة من العفو وهو الرض في الزكوة الرض لا شيء فيه وذكره في الطبراني المالك الشافعي في تعليق الزكوة فلو
قوله والراعي من الشاة في ذلك لكانه تعلقت بالنصاب ودون الرض وهذا النصب القديم وأكثر كونه بعد زيادة وقال أبو علي
في كونه بعد زيادة تعليق قال في منعي الحنايا يخلق بالنصاب وإن الرض منها أصح لأن العفو جع للنصاب المالك
أول إلى القديم فلو كان العفو زكاة في النصاب وميعه لولا الأصل في النصاب فيعرف المالك وقال في البيع من الزكاة ثم كالبيع
في كل النصاب من شاة فلو كان المالك من الزكاة في البيع ثم قال في المال وجوبه يكون النصاب إلى المصاريح المسلمين
وإن كان المالك من الزكاة في البيع ثم قال في المال وجوبه يكون النصاب إلى المصاريح المسلمين
هو قوله في تمام صدقة المالك المصاريح النصاب لآخره ثم إلى الذي يليه إلى أن ينتهي من شاة أي النصاب الأول في تحريمه
المراد من شاة تسعهم ولها من شاة أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف هم قوله عليه الصلوة والسلام في نفس من
أجل التسعة شاة وليس في الزيادة شاة حتى تبلغ عشر من شاة أي قوله النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في حديث غيره
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا لصدقة وكان فيه في نفس من لأجل شاة أنزله أبو داود والترمذي وابن ماجه
وقدم في كتابه تسع النون العجاري في نفس من شاة قوله وليس في الزيادة شاة حتى تبلغ عشر وليس من كسبه لانه كذا
روى عنه أبو عبد الله القاسم بن سلام حذا ثمانية بن بارون من جيب بن جيب من عمرو بن حوتم من محمد بن عبد الله
الأنصاري أن في كتابه لبيح صلى الله عليه وسلم وكتاب عمر بن عمر في الصدقات أن الأول إذا زاد على عشر من وما يفتيس
فيما دون العشر من شيء يبيع حتى يبلغ ثلثين واثنته وهكذا قال في كل النصاب من لم يثبت فباسم الميراث المذكور ولا
من فيه وهذا إذا ذكره جمال الدين في تحريجه بعض مؤلفيه نعم الواجب من العفو من شاة أي النبي صلى الله عليه وسلم
وجوب الزكوة من العفو وهو الرض في الزكوة الرض لا شيء فيه وذكره في الطبراني المالك الشافعي في تعليق الزكوة فلو
قوله والراعي من الشاة في ذلك لكانه تعلقت بالنصاب ودون الرض وهذا النصب القديم وأكثر كونه بعد زيادة وقال أبو علي
في كونه بعد زيادة تعليق قال في منعي الحنايا يخلق بالنصاب وإن الرض منها أصح لأن العفو جع للنصاب المالك
أول إلى القديم فلو كان العفو زكاة في النصاب وميعه لولا الأصل في النصاب فيعرف المالك وقال في البيع من الزكاة ثم كالبيع
في كل النصاب من شاة فلو كان المالك من الزكاة في البيع ثم قال في المال وجوبه يكون النصاب إلى المصاريح المسلمين
وإن كان المالك من الزكاة في البيع ثم قال في المال وجوبه يكون النصاب إلى المصاريح المسلمين

ولو كانت مائة وحشيت شاة تمسكت الاربعون نجس شاة عندنا على منقذته والى يوسف ويعقوب لكان لانتصاب
 الانبياء ثم وشم الى ان يمشى الى النصاب الاول كذا ذكره محمد بن جرير بن عوف لم يذكر قول نفسه ولا قول زكريا بن ابي اسحق
 ابراهيم بن جرير من مائة وحشيت بنجر من شاة بنجر كذا يروي عن يوسف قول نفسه في الاما في مثل قول محمد بن جرير بن عوف
 من ذكره قول ابي يوسف مع قول ان منقذته في هذه المسئلة كما ذكره في اجماع والاول اصح والاني ان كثر من القاضي ابو اسحاق
 هم لان اصل كل نصاب الاول وما زاد على ثمانين شاة اي لان اصل في وجوب الزكاة هو النصاب الاول وما زاد على النصاب
 عن نصاب كثره وفي ملكه نصاب احد جارية فثبت ان النصاب الاول هو اصل في حق المالك في التاج هو عند ابي يوسف
 يعرف الى العفو والاشم الى النصاب ثمانين شاة اي يثابته يعرف الى النصاب من حيث الشيوع اما العفو من النصاب ثمانين
 الواجب من السقود واما العفو الى النصاب ثمانين لان الملك سبب ليس في صرف المالك الى النصاب صيانة الواجب ان كان
 خمسة وثلاثين لان حال عليا احوال فلكل منها خمسة عشر فعندنا على منقذته في النصاب في الباقي اربع شاة ومن ملك
 مائة كان لم يكن عند ابي يوسف مائة لان الباقي اربعة اخماس بقية ففاض وعند محمد رحمه الله في الباقي اربعة اسباع اربعة
 ففاض الشيوع الواجب في الكل هم واذا اخذوا اخراج الخراج شاة وهم قوم سلون خرجوا من عاقلة الامام العدل بحيث
 يستحقون قتل غير العادل ولا تبادل القرآن ودواؤك فلك قالوا من اذهب صنفه اوكبره فخذ له من الله صدرا وجعل
 قتله لان يتوب وتسكتون فاهر قوله ومن بعض الله ورسوله فان لنا جنهم قالوا فيها الآية كذا في الفوائد العشرية
 هم ومنه السواثم شاة اي واخذوا زكاة السواثم من الابل والبقر والغنم هم لا شاة عليهم شاة اي لا يؤخذ منهم
 ثمانية لان الامام لم يحرم شاة لانها تؤخذ باعتبار عاقلة ولما قال عمر بن الخطاب ان كنت لا تجرم فلا تجسم فخذ فغيره لانها
 حيث لم يحرم من اهل البغى فلهذا يؤخذ منهم ثمانية وانما جارية باسما شاة اي جارية السعاة بسبب حمايتهم اي خففها
 من جى المال اى جى مائة سميت جارية اذ وفات ونهر الذي ذكره في حق اصحاب السواثم وما كان جارية من على ما شئت من البغى
 عشرة ثم على ما شئت من العدل ليشتر ثمانية لان صاحب المال هو الذي عرض له عليه فلا يقدره واكثر من ثمانية
 واصلها من الاختار فثبتت على الاربعة في الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة
 فخذت الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة فثبتت على الاربعة
 ومن ثمانية عشر ومن ثمانية عشر ومن ثمانية عشر ومن ثمانية عشر ومن ثمانية عشر ومن ثمانية عشر
 شاة اي لانها جارية هم مصارف الصديقات هم دون اخراج شاة يعني لا يفتون باعادة اخراج هم انهم
 شاة اي لانها جارية هم مصارف الصديقات شاة لانهم قالوا ان اهل الحرب هم والزكاة مصرفها فقوله
 شاة اي لانها جارية من سواك مقدره اي ان يقال ما معنى يعين لهم باعادة الزكاة دون الفسخ فاجاب بقوله واكثر زكاة

كل الاصل

هو النصاب الاول

وما زاد عليه

تابع وعند ابي

يعقوب الى العفو

او لا شاة الى النصاب

ثمانين واذا اخذ

الخارج الخراج

وصدقوا بالسوا

لا يؤخذ عليهم

لان الامام

لم يحرمه

والجارية بالمائة

واقصها

بعيدوها

دون الخراج

فعل عليهم جارية

لانهم قالوا انهم

لكونهم عاقلة

والزكاة

مصرفها فقوله

فلا يصح دفعها
اليهم وقيل
الذات والخدم
النصف وتعلم
سقط عنه
وكن ما دفع
الى كل جائز
لاهم بما عليهم
من التبعات
فقره بالاول
احوالا ليس
على الضم
من ينفق
في سائرته
على امرأته
ما على الرجل
لا السلام
حري على
سقف ما يوزن
من المسلمين
ويؤخذ من
المسلمين
جسميا

سقط الفداء هم ولا يصح فونها اليهم شئ اى الى الفقراء هم وقيل شئ فالا انفقوا بوجوه فاد بول هم اذ انفس
بالرفق التصديق عليهم سقطت عنه شئ اى سقطت الزكوة عن الدافع هم وكذا الدافع شئ اى وكذا الكفاية فلهذا الزكوة
السقوط هم الى كل جائز شئ اى انما لهم من الملوك واصحاب الشوك هم لانهم بما عليهم من التبعات شئ اى الملوك والفقراء
التي عليهم كالذي يوزن والضرب نحو ما يبيع تربة بفتح التاء وكسرها لبار فقوله ان اى ايدهم سوال الناس فليوردوا عليهم
الى اى بايدهم بقر في يد سيرة شئ نعم بقره انفقوا حتى قال محمد بن سلمة يجوز اخذ الصدقة لمولى بن مولى بن يوسف
بن اماره والفرسان وكان ابراهيم وجبت عليه كفارة يمين فسال النعمان عما يكفر به فافقه بالبايعايم لانه اضر
هو الاول احوط شئ اى القول الاول وهو اعادة الصدقة دون اخراجها لحوط لمان فيلزم خروجها عن العدة تين
وكذلك كل ما يؤخذ من حبايات اذ انوى عند الدافع من عشرة وركوته جاز وفي ايجاس الضمير لخاصة شئ اى كذا
اذا صاد رطلا واخذ منه اموالا اخرى صاحب الجبال بالركوة وهذا الرفق سقطت عنه الزكوة وكذا كل اذا وصى بثلث ماله
لفقره ارفق من السلطان الظالم جاز وقال الشهيد في صدقات الاموال لظاهره وانما اذا اصادره السلطان وقضى
هراد الزكوة الى الضمير قول لا ينفق بجزء الصبح انه لا يجوز لانه ليس للطالب فذكوة الاموال الباطنة هم وليس على الصبح
من غير مطلب في سائرته شئ قيد بقوله في سائرته لان العشرة يوزن منهم غضا مفا وتخلب بفتح التاء والفتحة من فوق
وسكون الفاء الموحدة وكسرها لالم وقيل تغلب قوم من الضارى العرب لم يلزم له ادرهم فلما ادرهم من ان ينفق عليهم بجزء
فما لو اخذ من العرب الباقى او البقية فان ولفظ علينا بجزئية يحققنا بامدك من الروم وان رأت ان تأخذ بالباقي
بعضكم من بعض فنفقة علينا فشا وروى عنى الله تعالى عند العصابة وكان الذي يذوهم من كسر ورسول النبي فقال يا ايها النبي
ما صح فصارهم عمر بن علي ذلك قال به وجزئية فصارهم ما شققتهم فوقع الصلح على ضعف ما يؤخذ من المسلمين في سائرته لولاهم
بعده وثمان رفر فخرهم اول الامته واخرهم وقال محمد بن النواوير كان صلوة على من كان بابا كالا لاجل ويقول الرسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ملكا ينفق على لسان عمر بن الخطاب عليه الصلوة والسلام بن ما ادرهم حتى يدور ثم ان الصبي يتخطى
اذا كانت لسان من ابل والبقرة والغنم لا يجب عليه فيها شئ لانها من حبل العدة على ان يضعف عليهم ما يؤخذ من المسلمين في سائرته
من المسلمين لا تؤخذ منهم زكوة فذلك لك لا تؤخذ من مدينتهم هم وعلى المرأة ما على الرجل منهم شئ اى يجب على المرأة من اجرة
بالضعف بما على الرجل منهم هم لان الصلح تجري على ضعف ما يؤخذ من المسلمين في سائرته من المسلمين في سائرته ووجوب سائرته
وروى الحسن بن ابي منصور رضى الله عنه انه لا يؤخذ من نسائهم وانه قال الشافعي رحمه الله وزفره قبل الشافعي في البعث
وقال الاثرى وسواهما لا يجب على ماله ولا جزية على النساء وقال ابو بكر الرازي لا ينفق من مالك فيهم شئ ويجب على من لا

على مبيعا سحر لانه مؤتمدهم وان ملك بعد وجوب الزكوة سقوت الزكوة شش وبقال التورى وادبو زور وادو وادو
 في رواية اذ لم يمتنعهم وقال الشافعى ايضا ان اذا ملك بعد التملك من الادار لان الواجب في الزمة فصلا كصفة النظا
 ش لانه اذا تمكن بغير الواجب عليه فاذ تلف فقد عجز عن الاداء فبقي عليه ان يبيعه او يهدى وصدة الغنم هو ولا يش
 بعد الطلب ش لانه طالبت عام كما لا شك ش لانه لما كان خطوا بواحدة من اهل البيت كما بهم ولسان الواجب ش
 اى الواجب عليه في الزكوة هم جز من النصاب ش اى من النصاب الواجب ان يبيعه او يهدى وذا جاز من اى الزكوة
 تجب في العين وفي الزمة فعندما تجب في العين فهو المشهود من غير شش على نفسه فلهذا في قول ابن عمر في الزمة والعين
 مرتبة بهما تحقيقا للتيسير ش اى لا على التيسير بان يكون الواجب من غير النصاب والاداء انما على طائفة القيمة
 وهو قادر على الاداء الزكوة عن النصاب من مال مطلق يجوز ان لا يكون الا في ذلك سائر باب الموشى فانهم يستكنون
 في المفاد ولا يقدرون على الحصول له من النقص بعد من المبادى ومنهم من لا سوا ذلك ان الواجب من النصاب
 بما لا النصاب لغوات الجزاء بغير العمل هم فيسقط بملك محله ش لان لما مور به فخرج المخرجه فلا يتصور بدون عمله
 وهو النصاب هم كنع العبد المجانى باجماعه يستقط بملك شش هذا التمهيد لسقوط الحق بعد فوات حمله اذ يكون
 عهده بانه فقد وقع نوله من العبد يستحق والى اجبانه كونه العبد لغوات محله وكذا العبد يكون اذا جنى بغير النقص
 فلهذا سقط اذا صار على حال حتى الشفيع وثبتت عندنا لا يجوز له ان يبيع لاداره ولكن لغوات العمل الذي منعت اليه
 فلا يبقى بدونه فلا يضمن هم والمستحق بغير شش وذا جواب عن قول الشافعى رضى الله عنه ولا منه بعد الطلب معنى الزكوة
 فقير لانه من المصارف كنه هو الفقير الذي هم عليه المالك شش الذي يبنى ليس المستحق كل فقير وانما معين معين المالك
 هم ولم يتحقق من الطلب شش اى من الفقير الذي يبيعه ولم يكن لملك بعد طلب المستحق فلا يكون تقديرا فلا يضمن بخلافه
 استملك لانه دخل في ضمانه وبناني زمة فلا يتطهر وبعد طلب الساعى قبل يضمن شش معنى اذا اكل النصاب بعد
 طلب الساعى قبل يضمن الزكوة والى كل من يبيع شش او يبيع الكرمى لانه امانة عنده وقد ملك بعد طلب من ملكه فلا يضمن
 كما اذا طلب صاحب الزكوة لو يبيع نفسه الموضع اسكان الاداره هم وقيل لا يضمن شش القائل بعد ضمان الوطار لو يبيع
 وابو سهل بن الجهمي وفي المبسوط انهما يقولون لا يضمن وهو الاصح وفي المفيد والمزيد والصحيح وفي البدائع وشاش واولئك
 عما لا يضمن وهو الاصح ووجه ضمانه هو قوله لا تدرى ان تقويت شش لان المالك كان خيرا في اعطاه العين او تحبها
 فكان لا يخرجه عن الحصيل الغرض وفي المبسوط اذا جلس سائرا بعد وجبت الزكوة حتى مات لم يضمنه وليس له رد بغيره
 ان يضمنه العاقل المالك فان ذلك استلزم وبه يضمنه ضمانا خاصا رواه عيسى اليهودي من جملة من لا يضمن من الاداء
 لانه

وان ملكه لاله بعد
 وجب الزكوة سقوت
 الزكوة وقال الشافعى
 رضى عن اذا ملك
 بعد النقص من الاداء
 لان الواجب
 في الزمة فصلا
 كصدة الغنم
 ولا يقدرون على الحصول
 لطلب نصا
 كالاستهلاك
 ولنا ان العاقل
 جنة من النصاب
 تحقيقا للتيسير
 فيسقط بهلاك
 محله كنع العبد
 المجانى
 بملكه
 بملكه
 والمبسوط
 المالك ولم يفتق
 منه الاطراف
 طلبه
 لا يضمنه

فصل
في الفضلة

ایسٹ

دون مائنی

درهم صدقة

لَقَوْلِهِ

عليه السلام

المنبر

دون خمس

اواق صدقه

ولاوقية

من دعوت درهما

ماذا كانت

ماہنامہ

عليها الفحول

فیما خسر ارام

لانتظار السلام

کتاب الی معاوضہ

ان خدمتوں کی

مانعی درم

خصه در اعم

ومن كل شيء
٢٤ ذريرة

سُتَمَال

[illegible]

معلوم بعد المدين سبب في اسناده فان قيل لا يخفى الاخبار ومهما علمنا كذا لا يتصور في الاستدلال
 بهذا الحديث وروى ابو داود عن حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كان نكاحا فمهرهم ومال
 عليها المول فمهرهم خمسة دراهم علم ان الدرهم كان ثمانية مثاقيل في وزن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت علي ثلثة مثاقيل
 على ما ذكر في الفتاوى المصرية من هذا ما كان عشرة مثاقيل كل درهم عشرون قيراطا ونصف منها كل عشرة مثاقيل
 مثاقيل كل درهم ثمانية مثاقيل وثلثة اناس اشتغال ونصف منها كل عشرة مثاقيل مثاقيل كل درهم نصف مثقال وهو عشرة
 قرايط وكان للثقال نوعا واحدا وهو عشرون قيراطا وكان عمر رضي الله عنه لعلنا اناس في سبيها والخراج بالكر والبر
 وشيخ ذلك عليهم فاستمره ثمانية مثاقيل فتشاور عمر رضي الله عنه مع ابى ابي عبد الله عليه وسلم فاتفقوا على ان يانف
 عمر رضي الله عنه من كل نفع ثلثة فاعاد فصار الدرهم بوزن اربعة عشر قيراطا فاستقر الامر عليه في ديوان عمر رضي الله عنه
 وتعلق احكامهم بالكر والخراج والخراج والخراج وفي المنزلية في كان الدرهم مائة مثاقيل
 فصاره وراعي عمر رضي الله عنه فكتبوا عليه على الدنيا لما لا اله الا الله محمد رسول الله وراعيه الله ولله من جلاله صلى الله
 عليه وسلم فكانت تفتقه له وفي البقي جمع النوازل والعيون ليعتبر دراهم كل بلد وراعيه في احواله عن ابي عبد الله عليه وسلم
 يوجب في كل حاجي بحار به وروى الخطار ثلثة مثاقيل منها وبعده الامام السني اذ التمس كل زمان عاوة اهل البيت في الزمان
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم وزن ثلثة وفي زمان عمر رضي الله عنه وزن ستة وفي زماننا وزن ستة وثلاثون مثاقيل وهو قال النووي
 رحمه الله كان اهل المدينة يتناولون ما جازا بالدرهم وقت قدوم النبي صلى الله عليه وسلم فاشهدهم الى الوزن جميل المياريون
 اهل مكة وذكر ابن قتيبة في القيمة وجواب الفقهاء ان القيمة في الزكاة وزن اهل مكة وفي الكيل كيل اهل المدينة يدل على ان القيمة في
 عليه وسلم الكيل على كمال اهل المدينة والوزن على وزن اهل مكة ورواه ابو داود ورواه في وهو على غير ظاهر النمازي وسلم
 وقال الخطابي قال لم يصح لم تزل الدرهم على ما كان في الجاهلية والاسلام وانما خيرا والكيل والقياس وقامم الاسلام
 والواقع اربعون درهما وقال الماوردي في الاحكام السلطانية استقر في الاسلام وزن الدرهم ستة مثاقيل
 كل عشرة دراهم ستة مثاقيل وقال السجوي الدرهم المصري اربعة مثاقيل وروى الكبريت درهم الزكاة فاقطعت الزكاة
 كان الغصاب بن اخطاب من دراهم مصر ثمانية وثمانين وثمانين فقط ذكره الشيخ شهاب الدين في ذخيره وعلم ان الدرهم
 لا تخموز قليل مشرق وتغصون الكثير وقد يكون اشر منه غالبا كاردى من الغصنة ودرها ما لم يكتشف فان اخذ الغصنة
 انما لعمدة الظلم فغير بهادراهم ولم ينفذ اليها غير درهم اجر الغصاب والنفاس اذ لم يتفصظ بقطب البليار ولما اجعل في كل
 ما تدورهم سلطانة وزن درهمين من العدة يقوم ذلك باجرة الصباغهم والاشي في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما

ولا يشك
 في الزيادة
 حتى يكمل
 اربعين

فيكون فيما ذكره
 شفيقاً كما اريد
 دهم وهن على حذيفة
 وكما هما الى المائتين
 فزكوة جسا يهاوهو
 قول الشفيق في قوله
 عبيد السلام في قد
 على به وما زاد على
 المائتين تجسبه
 وكان الذكوة موجب
 مشكور النعم المال
 واشترط ان النصاب
 في الابتداء المحقق
 القادر وهو النصاب
 في السوا من غير ان
 الشفيق على حذيفة
 قوله عبيد السلام
 في حديث معاذ بن
 لا تأخذ من الكسرة
 شفاء

[illegible]

بدل لك جري القدر
في ديونك علمه
واستقر لا حول عليه
واذا كان الغالب
على الورق الفضة
فهو في حكم الفقهه
واذا كان الغالب
عليها الفش
فهو في حكم الدرهم
يعني ان لم يعلم فقهه
هنا بان الدرهم
لا تخلو عن قليل
غش لا ينفك الظن
الان به تخلو عن
لكه في جعلها الغلبة
فاصله وهو ان
على النصف
اعتبار الحقيقة
وسنذكر

بينة انما ليعتدل فوزن الدرهم الكلي سبع وخمسون حبة وهو ستة اشترجة وعشر شترجة وهو درهما الزكوة قال تعالى
عياض وزعم بعضهم ان الدرهم لم يكن مخلوطة الى زمن عبد الملك بن مروان وانما بها يلقي العلماء وجعل كل عشرة دراهم
سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة وواحد وهذا لا يخلو ولا يجوز ان يكون الدرهم مخلوطة والا فمخلوطة وهو متبطل ان يكون
في ما يمتنع وتوقع بها البياعات والا لكانت في الاما حداثت اعني قال النووي رحمه الله من هو السلب الذي يجب ان
هو انما كانت محبوبات من ضرب فارس والروم ومنار وكبار او قل خمسة غير مغربة ولا منقوشة ومنه غير متغير
اصغرنا واكبرنا فغيره ما على وزنه وتغير المتقال في الجا بلية ولا في الاسلام وانما اهل العصر الاول من بعد ادم
الي يونان اهل اعلى قيل اول من ضربها عبد الملك بن مروان بالعراق في سنة اربع وسبعين مائة سعيد بن اسبغ ثم
يعني بها في الفواحي سنة ست وسبعين وقيل اول من ضربها سعد بن الزبير باليمن سنة ثمان وسبعين مائة سعيد بن اسبغ
ضرب الكاسرة ثم غير بالحجاز وقيل اول من ضربها الدرهم والدينار ثم عبد الصلوة والسلام وقال اولاد ابي
توفيق ووالجهم الارباق ثم الكلام فيه ايضا في هذا الفصل هم بذلك جري التعديش اي بالذكور وهو قوله واعتبر
الى اخرهم في ديوان عمر بن عبد العزيز الديوان في الطريقة التي كانت فيها يتعلق بالسياسة وهي قطع من
التولين اليونانية من وزن الذهب او من وزن الفضة او من وزن النحاس او من وزن الحديد او من وزن النحاس
للدلالة والقيمة وهم واثمة لا حول عليه شئ اي على الذي قدره عمر بن عبد العزيز هم واذا كان الغالب على الورق الفضة
شئ الورق فيخرج العاود وكسره الراوي المصنوع من الفضة وقيل ان الراوي كذلك الدرة بكسر الراء ونج العاود فيجوز
الورق الدرهم خاصة ونقل صاحب البيان من الشافعية ان الرقعة هي الذهب والفضة قال النووي رحمه الله من غلط
في النية فلو ان الرقعة الدرهم المعكوكه ولا يقال لغيره بالورق المعكوك وغيره وقيل بها المعكوك وفي النسخ فقهنا
الغروب وغيره والرقعة تحقق بالمضروب هم فهو في الفقه شئ لان الفش اذا كان قليلا لا يتغير لان الفضة لا تطفئ
الما قبل الفش قبل القليل فعوا وان الكثير فاعمل فيها بالغلبة فاعلم ان الغلب جبرهم واذا كان الغالب الفش فهو في
حكم العوض شئ حتى عرض ففتح الدين وسكون الراوي والميسر بقدره وقيل هو الناعج من يتغير ان تلحق قيمتها بالناس
حتى تجعلها الزكوة هم لان الدرهم لا تطفئ قليل ففش لانما شئ اي لان الفضة لا تطفئ شئ اي لا تطفئ من غير
والدين لاجل تفاهما في العمل والصياغة هم الابه شئ اي بالنش اليسير هم وتكون الكثرة في الغلبة فاصول
بين القليل والكثير هم وبيش اي الكثير ان يريد على اخص اعتبار الحقيقة شئ اي بتقيقة الامرين القليل والكثير
لاخا لا يتقارن الما بالزيادة على اخص لان الكثير فاعمل قليل والقيل بالاعمال كثيرهم وسنذكره شئ اي وسنذكر

بأنه إذا لم يدر في الضمان سواء البصر في الأمان في غالب النش لا بد من نية التجارة في وجوب الزكوة ثم الأول أن كان
يخلص منها فتمت تلخيصها من قولها ليس نية التجارة لأن الفضة لا تبيع فيها نية التجارة قال الأثر في
والظاهر أن غلوس الفضة من الدرهم ليس بشايل المعتبر أن يكون في الدار فتمت تلخيصها ليس بشايل المعتبر أن يكون في الدار
كون الفضة فيها قدر الغلوس والباقي من الغلوس لا يباع قال صاحب الإنصاف قوله وإذا كان الغالب عليها من
ففي حكم العروض يربدها وإذا كانت الفضة الغالب عليها وإن كان شيء يخص منها لا يكون حكمها حكم العروض بل يجمع بينهما
من الفضة ويضمه إلى ما عنده من ذهب أو فضة أو مال تجارة أو مال وكل وإن كانت الفضة وليس سواها فيهما
ذكره أبو نصر في شرح القدر في قول صاحب الإنصاف وقيل تجب فيها درهمان ونصف وفي الحديث والدينار والدينار والدينار
في الذهب والفضة صنفه زائدة على كونها فضة أو ذهباً تجب في المصروفة والنقود والعملى والدينار والمصوغ والعملى
والكس والنفقة والقيام والسرور والأواني والسياسة المركبة في البصيف والدينار فيما أوصفت بالآذانية والحناء
الآذانية وغير ذلك مما يجمع بين ذلك فإذا ثبت أنها تجب فيها الزكوة ولو كان وزنها دون المائتين ونصفها ونحوها تساو
المائتين والتجب وفي الإنصاف وإذا كانت المائتان في الدرهم ونقصت في الوزن والتجب وإن قل نقصت في المائتين ونقصت
المائتان بدينارين وكانت تامة لتجب الزكوة لا شك لا شائعية وجهاً ويقتل الحامل ويشترى المادور وحى
وأخرون والتجب وعنه المائتين والدينار وعنه لنقصت والنقود والعملى ونقصت تجب الزكوة وفيه قال أصحابهم لأنه لا اعتبار في
ميزن الفضة القيمة ولا نية التجارة من شيء ولا نية القيمة التجارة بخلاف العروض وقال الأثر في فيه نظر لأنه لا حاجة
إلى ذكر القيمة وكان ينبغي أن يقول لا يميز في عين الفضة نية التجارة انتهى قلت في نظيره ونظره للمانع من ذكر القيمة
وهذا من حيثها كما يشهد بما يجوز خلافه وفي ذكره فلا محل للنظر منه فانهم

فصل في الذهب أي هذا الفصل في بيان أحكام الذهب ووجبه تأخيره عن الفضة قد مر في أول فصل الفضة
لم ليس فينا دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة شمس وقال الحسن البصري رحمه الله ليس أقل من اثنين
دينار صدقة وهو شاذ وذهب طائفة من الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم فضيلة الزكوة وإن لم تكن عشرين
مثقالاً وهو قول عطاء وطائوس والزهري والبولبي لجماعة في سليمان بن حرب ولهذا الزكوة في العشرين حتى
تبلغ قيمته مائتي درهم فإذا كان عشرين مثقالاً شمس وقال عطاء لم يحل ثم فيها نصف مثقال للمار وينا شمس
يعني المار وينا في فصل الفضة وهو حديث معاوية وأما ما يكون سبعة مثاقيل الضمير في قوله سبعة مارج إلى
قوله ما يكون في سبعة مثاقيل قال السفاني في دأه من ذلك الكافي فقال هذا ينقصهم وزن عشرة دراهم شمس

الله في الصورتان شاء
الكان في غالب
الغنى لا بد من
التي لا يمكن سائر
العروض إلا أن كان
تخلص منها فضة
تبلغ فيها كانه
لا يعتبر في عين
الفضة القيمة
ولا نية التجارة والله

فصل

في الذهب ليس فيها

دون عشرين مثقالاً

أي ذهب صدقة

فلا كانت عشرين

مثقالاً خفيها نصف

مثقال للمار وينا

والثقل ما يكون

كل سبعة

منها وزن

عشرة دراهم

معنی شرح ہدایہ جلد

1404

کتاب الزکوۃ

وهو المعروف

فَتَحَقَّقْ كُلَّ الرَّهْبَةِ

منازل قمر طالع

لأن الواجب

رَبِّهِمْ ذَاك

فہرست

فتنا

11/2/2021

1

۱۱۱

سینا

ولیس دیا

دون اربعه

مشافیل

صرفہ

4. 2

3)

إلى حبيبته

وعدنرها

وزن على الخبرتين قوله وبالشمال وزن عشرة دراهم وقال الشراح كلهم ان هذا وزن فاعرف في فصل النفقة ولبسته في الدرهم وزن سبعة وهو ان يكون اشترق منها وزن سبعة مثاقيل والدور باطل في تحقق كل منها على الآخر واجابا لما ذكرنا ما عرف الدرهم بالشمال في فصل النفقة وما قالوا المعبر من معناها ما يكون وزن سبعة مثاقيل فكان حروفا فيما بينهم قال حسنا والشمال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم ثم قال هم وهو المعروف في المواد بالشمال منها هو المعروف فيها بين الناس الذي عرف به وزن الدرهم ولادور في ذلك انتهى كلامه وقال اللاترازي وقوله وهو المعروف ليس بعذر من السج طلقوا قال والشمال هو المعروف كان بان الامر يوما ولكن البيان الدرهم والدنيا ثم قال قد لبعضهم في مشيهم في هذا الموضع ما يكون من التحقيق لميل الف مزخ انتهى فانه من هذا الموضع على انشا في فانه قال نعم فيه دور الالة وقع لك شبهة بعرفه وهو المعروف فان الشيلين اذا كان حرومين في نفسها ولكن الجملة اذا وهم من سبعة كل منها الى الآخر يجوز ان اينر لينة ذلك بهذا الولية ذلك هذا ذلك اليانة انما فاعرف زيد وعمد بعينها ولا تك لا تعرف لينة كل منهما الى الآخر ما هي في فتقول من ربي في حياك السؤل عنه يا بن عمر ثم غمضني زنا ثم غلقت عماد فظفر لي بعض فقسنا لنقول من عمر وبقوله كما ابو في تفصيل ذلك حرفة لينة كل واحدنا الى الآخر بالصرح ولا يستبعد احد وكذلك هنا وذكر تعريف الشقال وان كان الاستسما وقع بما ذكرنا لكن لم يكن ذلك بالحق الصريح مع العلم اعزده لبقوله وهو المعروف انتهى وكذلك الكلي يا بن عمدا ونية كناية ليعرف بها البعض التحقيق بينه وبين ما قاله اللاترازي اكثر من العرف ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان شئ اى ثم الواجب اربعة عشر مثقالا في كل اربعة مثاقيل قيراطان لان الاربعة مثاقيل ما تون قيراطان فان القيراطان اربع عشرة وهو عشرة مثقال لان الشقال كان ثمانية عشر دراهم وفي الصالحين اربعة عشر مثقالا وهو مقرر وبقوله لا اريد عليه جمعة على قيراطات خفيف الراجح بان من ان جري في التضييع يا وكذلك فيما اصدناه رتبة بالوزن وقول الجوهري القيراط نصف والناق غير صحيح لان الدائق سدس الدرهم والقيراط نصف سيج وكل والناق قيراطان فلو كانت في العرب الدائق قيراطان كما في الصحاح الا ان يدعى ان الدرهم كانت اثنى عشر قيراطا وقد كان من الدرهم ما هو كذلك على عمد عرضي اذ عدت اوجب للملك ثم صار الدرهم اربعة عشر قيراطا وكان كذلك في ايام الجوهري وطلوزي وفي الخواشي القيراطان نصف والناق وشعيرة وثلاثة اشماس صغيرة هم لان الواجب اربع العشر شئ اى الواجب في الزكاة ربع اشتمهم وذلك فيما قلنا شئ اى ربع العشرة فيما قلنا وهو ان في كل اربعة مثاقيل قيراطين والقيراطان من كل اربعة مثاقيل ربع العشرة هم اذ كل مثقال عشرون قيراطا شئ فمكون اربعة مثاقيل ثمانين قيراطا وعشرة الثمانين ثمانية وربع الثمانية اثنان فليكون القيراطان اربع عشرة اربعة مثاقيل هم وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عندنا في صدقة جند ما يجب بحساب وذلك من

اي عندنا في يوسف ومحمد رحما الذي كرم فيما دون اربعة مثاقيل بحساب ما زاد وقال انه الجان وهو رواية من ابني غنيته من
م وهي تسعة اوسونش اى ناه بسنة هي وجوب الزكاة فيما دون اربعة مثاقيل فندمها عدم وجوبها فيه غير
ابني غنيته خمس مائة تسعة اوسونش ان الكسوة الزكاة فيها عند ابني غنيته خمسة اوسونش بها تجب بحساب ذلك وقيل
ما الحكم فيه في فضل الفضة من البائنين والفقيرين واحكام كل دينار عشرة دراهم في اربعة عشر مثقال الا ان
فيه نظرا لاداءه بعد التقدير ان الدينار والاشغال سواء وقد قرئ في هذا ان عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل الا وزن ثانيا
واحد مائة دينار ثل عشرة دراهم انتهى قلت الذي قلته قبل هذا كان في ابتداء الامر ولقد رعبه ولكن في بيان ريبته ودرهم
الا ترى ان الذي قوررت من الذهب بالف دينار وسن العروق عشرة آلاف درهم وفي السرة لا تقطع في اقل من دينار
او عشرة دراهم تكون اربعة مثاقيل في هذا من اتي في الخلاف المذكورين ابني غنيته دين صا بغير رحما اسم
كالبين درهما ثلث في تسعة اوسونش عند زيادة الاربعين ودرهما عليها الا ان الزيادة في كل واحد منها خمس الفها
هم قال من اى الله ورسول في تبر الذب والفضة ثلث التبر كسيرة الباء والفتاة من فوق وسكون الباء الموحدة
لما كان غير ضروري من الذهب والفضة هم وعليها ثلث ليعلم النماء وكسيرة اللام اى جميع ما يفتح النماء وسكون اللام
وهو ما تحكى به المرأة من ذهب او فضة وقيل او جهر والحلية الزينة من الذهب والفضة هم واوانها ثلث اى
الاواني المصنوعة من الذهب والفضة هم الزكاة ثلث مرفوع بالابتداء وخبره وهو قوله مقدما وفي تبر الذب والفضة
هم وقال الشافعي لا تجب على النساء وما عدا الفضة للرجال ثلث وفيه قال مالك واحمد وفي رواية اثنان وقد كانا
الشافعي يقول هذا في العراق وتوقف في مصر وقال هذا مما استخبره فيه وقال لم يشأ ما كان من على يليس ويغار
فلما كثر فيه وان اتحد لثمن الزكاة فندم الزكاة وقال الشافعي المدة يركب علما واحدا لا غيره وقال الحسن البصري
وعبد الله بن ميمونة وقتادة واحمد مرة كانه عارية ويروي ذلك ابن عمر وجابر او زكاة من ذكره من السامى
هم لانه ثلث اى لان الحلى من تبدل في مباح ثلث وهو الحلى الذي يباح استعماله كلما كان كذلك فلما زكاة فيه
م وثلاثة ثلث اى الحلى يباح استعماله ثلث ثلث البزلة ثلث وهي ثياب المنة هم ولان البس ثلث اى
وجوب الزكاة هم بالنام ثلث اى احلها على ما قلنا من اهلها فاعل اعلاهم وويل النما هو جوش كانه
من سوال مقداره هو ان يقال لمن ابن النما فيه فاجاب بقوله وويل النما هو جوش كانه
ثلث اى من حيث الخلقة فلا تبطل بهذا الوصف باعداه للاستعمال هم واليدل هو المعبر ثلث اى الدليل الذي
يدل على انه من الخلقة من حيث الخلقة هو المعبر لافش النما هم بخلاف الثياب ثلث هذا جواب عن قوله ثلث ثيابا

وفي مسئلة كسوة
كل دينا مائة
درهم في الشرع
اربعة مثاقيل
كالبين درهما
قال في الزكاة
والفضة وعلما
واوانها ثلث
وقال الشافعي
لا تجب على النساء
رخاخة الفضة
للرجال كالمقتل
في مباح ثلثه
ثياب السدة
ولكن ان النسب
مال نام دليل
التمامه مجرد
وهو المملوك
النجار خلقة
ودليل هو الثياب
بخلاف الثياب

قلت روى الترمذي حديث عمر بن شبيب المذكور بن ثمانية عن ابن ابي عمير عن شبيب الحديث ثم قال ابن ابي عمير عن شبيب
 ولا يصح في باب الباب شي انقضى ما عدا ثمانين بابا والطريق الذي رواه ابو داود وصححه وقال ابن القطان في كتاب
 اسناد صحيح وقال المنذري اشارته لا تساق فيه وقال ابن الحوت امام حجة تاج به البخاري وسلم وكذلك تاج بحسين المعلم
 وقول الترمذي ولا يصح في باب الباب شي قال في المنذري لحدقه الطريقتين الذين ذكرهما ابو فان حديث الباقين الى داود
 رحمه الله لا تساق فيه وعمر بن شبيب وان كان يحكم فيه بعضهم فقد قال شيخنا زين الدين بن علي البخاري وتبعه غيرهما
 الترمذي عنه قال رايت احمد بن حنبل ومحاق بن راهويه وعلي بن الحنفية وابا بصير وعامة اصحابنا يتجون بكهيت عمر بن
 شبيب ما يدين به ما ذكره احمد بن الحسين بن الحسن بن علي بن ابي عمير عن شبيب ما يدين به ما ذكره احمد بن الحسين بن الحسن بن علي بن ابي عمير عن شبيب
 قال الدارقطني في صحيحه قال البيهقي في المعرفة هو صحيح عن عمر بن علي الكندي بالسبيل الى ج. فظن انه مجهول وليس كذلك
 وتبع الدارقطني في تحصيله عبد الحق وقال ابن القطان في حديثه ما تخفى على الدارقطني وهو من الثقات وتبعه بن ابي حنبل
 له سلم وعبد الله بن ابي جعفر بن رجال يسمين وكذلك عبد الله بن شداد والحديث على شرط مسلم واخرجه الحاكم
 في مستدركه عن محمد بن عمر بن علي بن شبيب في حديثه لم يخرجه فان قلت في حديثه سمع من حاتم بن
 زيد بن هارون بالكتب وعبد الله بن ميمون قال بن ميمون حديثه ليس بالقوية وشهر بن حوشب قال ابن عدي لا يروي
 بحديثه قلت سمي بن عاصم بن حبيب بن انسان الواسطي وثقة احمد وروى عنه وقال يحيى بن زكريا مروي
 وروى له ابو داود والترمذي وابن ماجه وعبد الله بن حاتم وعبد الله بن عثمان ابن ميمون القاري من القراء
 قال يحيى بن ميمون وثقة حجة وثقة اجمعي وابو عاصم والمنا في روى له سلم والاربعة وشهر بن حوشب الاشعري
 الشامي الحمصي وثقة قال وشي وثقة يحيى وثقة ثبت وعمر بن احمد بن الحسن حديثه وثقة وروى له سلم قرنا في روى له سلم
 الاربعة فان قلت في حديثه فاطمة بنت عيسى بن ميمون بن ميمون قال ابو ثوبة كان كذا وقال ابن ميمون حديثه ليس بشي
 وابو بكر المندواني قال الدارقطني مروي وقال ابن الجوزي قال كندر وهو كذاب وقال ابن ميمون وابن الجوزي في حديثه
 قلت اخرجه ابو نعامة الاسفهماني في تاريخه عثمان في حرفه لشيخه بن شيبان بن زكريا بن عباد بن شيبان بن شيبان
 الحجاب به سواء فان قلت حديثه عبد الله بن مسعود وقال الدارقطني هو مروي موقوف قلت فليكن حسن بن علي بن به ورواه
 عن قبصة بن عتبة احد شيوخ البخاري واكثره في الصحيح والمات في قال ابن القطان فان قلت حديثه امام مسلمة بن
 ثبات بن ميمون قال البيهقي في تاريخه ثبات قلت لا يخرجه فان البخاري اخرجه له واخرجه الحاكم في مستدركه عن محمد بن ميمون
 عن ثبات به وقال صحيح صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه ابو محمد بن ميمون وقال ابن حبان يصح الحديث عن الثقات وقال ابو حنبل

كلها مائة مثقال
 بعد العبد
 فاشبه العبد
 بغير الشرع وبقية
 نسبة التجرأ كنبش
 الاصل دخل في
 بملكوته للمساكين
 احتياطا لمحق الفقراء
 قال رضي عن ذرية
 عن أبي حنيفة في
 لان التيقن في تقدير
 فيكون الاشكيل مهيأ
 سولو وتفسير الاقلام
 ان يقوم بها علميل
 فضالو عن أبي بكر
 انه يقولها
 بما اشترى
 لان الثمن
 من النقود
 لانه ابلغ
 في معرفة
 المالية

عبد الزرق عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم قالوا في العوض تدار الزكوة بكل عام لا تؤخذ منها الزكوة
 حتى لا ياتي ذلك الشئ من عام قابل من الامناسش اي ولا من العوض هم مائة موش اي مائة هم للاستراش
 اي للطلب التماسهم باعدا العبد فاشبه العبد باعداوا الشرعش المعدلهم ففتح العين وتشد الدليل وبذلك
 والفتنة هم ويشترط فيه ثبوت التبادر في ثبوت الاصل اي حاله الشرع اما اذا كانت القيمة للملك فلا بد من اتيان
 عمل التجارة فثبوت لان تجرأ القيمة لا يعمل فلا يصير حتى يبيعها بالاجماع الا بعد الكرايم من صاحب الشئ فمضى لغيره فاصبح
 للتجارة وجرأ في جميع انواع الفتنة السالبة او انوى انه ان وجد بها ما يبيعها لا يبيع السوم ولو نوى ان يبيعها علمته او نيل
 عليها لا يبيع السوم بل يبيع بخلاف التجارة بخلاف عروض التجارة او انوا بالقيمة حيث يبيع التجارة ولكن العبد او
 نوه لغيره ولو اشترى الجلاب شهابا والعتاب لهم فمضى للتجارة وان رغباني الفارة لم يبيع كونها للتجارة لانها لم
 تقتض في المؤتة ثم قال رحمه الله في اي الفتورى او محمد رحمه الله مبيعها بما يوافق السالكين احتياطا
 حتى لا يفتورش اي يقوم العروض التي للتجارة بالذى هو الفاعل للفقراء وهو ان يتيقن بما يبيع الفقدين عن التوقيم
 ولا بد ان يتيقن بما يبيع نصبا حتى اذا قومت بالدرهم يبيع نصبا او اذا قومت بالذهب لا يبيع نصبا بالدرهم
 وبالعكس كذلك فان قامت في خلاف ذلك لمالك وحقه لقيمة الا ترى ان عليه الصلوة والسلام في عن اخذ الزكوة الا ان
 في الزكوة واشترط المحول فيما قلت المالك بمقط حقه باستئذنه المحول فيؤخذ الفقراء بالتقديم بالانفع حراعاة
 لليقين بقدر الامكان هم وبذاش اي بالذى ذكرنا بالتقديم بما هو الفاعل للمساكين هم واية من اني في فتنة حمله
 ش في التوقيم اربعة احوال احدها بالذكور وكذا ذكر في الاما يتيقن بما يبيع الفقدين للفقراء وفي التيقن وائمة يتيقن
 باو في التيقن وانظرهما واكثرهما زكوة هم وفي الاصل ش اي البسوط هم خير ش اي خير الوعيفة هم الله المالك
 في التوقيم بما شائ من الفقدين وبذا هو القول الثاني فيهم لان اثنين في تقدير قيم الاشياء بما سواش لان التيقن
 لمؤخر تقدير المالية والقدان في ذلك سواء هم وتفسير الانفع ان يتيقن بما يبيع نصبا ش هذا كان جواب سوال
 تقدير تقديره وان يقال بالمراد من قوله في القول الاول يتيقن بما هو الفاعل فان الانفع الذي هو الاصل محتمل
 ان يكون من جهة افعال النفع للفقراء مطلقا فاجاب بقوله وتفسير الانفع يعني المراد بالانفع من جهة التيقن يعني كون
 التيقن بما يبيع نصبا بما هو الفاعل لهم لا مطلق النفع هم وعن أبي يوسف رحمه الله يتيقن بما يبيع ش وبه قال
 الشافعي في وجه وبذا هو القول الثالث يعني يقوم العروض باليمن الذي اشتراهم ان كان ش من التيقن
 اي من الدراهم او الذبايرهم لانه يبيع في معرفة المالية ش لانه يتيقن بمائة مائة لانه يتيقن في وقية الشرع والظاهر

ان يستلها في نفسها وكان هذا بقدر الشتر فيها لثمنها من لقمه اخرهم وان شترها بالبيع النقص وان شترها بالبيع العوض
 يتوجه بالانقاص في شتر في نقد المبلغ فانه لو شترها بالبيع فانه لا يصح تعديها للاشياء او لكونه الورثة فوجب التقدير
 بالانقاص لبقاء المبلغ وان كان مسافرا فيقوم في البلد الذي يبيع فيه المهر ومن محمد رحمه الله تعالى بما يقوما بالانقاص على كل
 حال شتر هذا هو القول الرابع وبه قال الشافعي في وجه قوله على كل حال يعني سواء شترها بالبيع النقص او بالبيع العوض
 لان كل ما يحتاج فيه الى التقوم فيه لثمنه في نقد المبلغ كما في النقص استلها شتر اي كما يقوم بالانقاص
 وقت الحاجة الى التقوم بالنقص والذي استلهاه لثمنه فلا يقوم الا بالانقاص وقت الحاجة في البلد وفي الجبتي
 الوجوب بالعرض عندنا باعتبار قيمتها حتى نحيط بها او اربع عشر قيمتها او اربع عشر قيمتها وهو احد قول الشافعي و
 في قول عنه يودي ربيع عشر قيمتها حتى لو اوى ربيع عشر قيمتها لا يجوز وقال بعض اصحاب الشافعي ربي المذموم فيه
 ثلثه اقول في قول يخرج ربيع عشر القيمة وهو لقمه في الامم وعليه الفتوى وفي قول ربيع عشر العوض وهو قول
 ابي يوسف ومحمد وفي قوله يخرج بينهما وهو قول ابي مينة كذا في الحلية هم واذا كان النصاب كالملا في طرفي الحول
 فنقصنا قيمته من ذلك شتر اي فيما بين طرفي الحول م لا يقطع الزكاة شتر وانما قيمته بالنقصان اقره ان
 هلاك كل النصاب فانه يقطع الحول به بالاتفاق وذكر النصاب مطلقا لئلا يول كل مال يجب فيه الزكاة كما انقيس
 والسواء وقال زفر شتره كمال النصاب من اوله الى آخره والشافعي رحمه الله في رواية اقول انما لو
 بعض النصاب وانما يقطع الحول وقال مالك احمد رحمه الله ان نقصه لثمنه لغيره من الزكاة لا يقطع الحول
 ولا يقطع والثاني شتر منه سواء الشتر في آخر الحول والرابع انه يتبع بعض النقص من بعض الكسب وفي
 السوالم والنقدين شتره كمال النصاب في جميع الحول وفي الحيط شتره في عسير السجدة ثم يخرج ثم يقطع فموتجزة و
 كذا شتره التجارة اذا مات فذبح عليه فموتجزة وعبد التجارة اذا قتل خطأ فذبح عليه فموتجزة في التجارة فموتجزة
 لو ضاله المولى على عبد او غيره لم يكن تجارة فموتجزة بالكتابة وانما تجزئ لبيعها والتجارة ولو باع بال التجارة في الحول
 او بغيره منها لا يقطع الحول الذي في ظلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان وقال زفر منه لا يقطع منه
 يشتر اعتبار الكمال في ثلثه شتر اي شتر اعتبار كمال النصاب في الحول لانه قد يزيد وقد ينقص اعتبار
 الزيادة والنقصان في كل ساعة فيبقى الى المخرج وذلك مدفوع شرعاهما لا بد منه شتر اي من كمال النصاب
 شتر في ابتداء شتر اي في ابتداء الحول هم لان النقصان شتر اي لان النقصان شتر اي وليس الحكم كذا ذكرنا
 شتر اي انتهاء الحول هم للوجوب شتر اي لوجوب الزكاة هم ولا كذا ذلك شتر اي وليس الحكم كذا ذكرنا

وان اشترها
 بغير النقص
 فومها بالنقص
 اذا لم يبع
 على ثمنه
 يقوم بها بالنقص
 الغالب على
 كل حال كما
 المغصوب
 والمستهلك
 واذا كان النصاب
 كاملا في كل
 الحول فنقصه
 فيما بين
 ذلك لا يقطع
 الزكاة لانه شتر
 اعتبار الكمال
 في الثلثه
 لا بد منه
 نقض
 في ابتداءه للا
 وتحقق الثناء
 وفي انتهاه
 للوجوب كذا

فما بين ذلك من أي فيما بين الابطال والانتهاج لانه حاله البقاء بخلاف المالك حيث يطل على المحل ولا يجب
الزكوة الا بعد اتمام النصاب في المالك والاول لان بعض النصاب باق فيتم انتهاج المحل في بقا شئ من
النصاب فيتم انتهاج الباقي فانه فقهه وذلك لتكمل القول ببقاء الانتهاج ولو لم يكن جميع النصاب في انتهاج المحل لكان
النصاب والانتهاج جميعا لعدم المحل ثم قال فيتم قية العروض الى الذب والفضة حتى يتم النصاب شئ بالامام
الرجوع بشئ ابي وجوب الزكوة في الكل شئ ابي في قية العروض الذب والفضة هم باعتبار التجارة وان فترت به الاعا
شئ ابي لمسته للتجارة لان الاعا في العروض حجة العباد الاعا والتجارة وفي الذب والفضة من الاعا عز وجل حيث قطعها للتجارة
هم ويعني الذب الى الفضة شئ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ان اصحابنا اختلفوا في كيفية النظم على ما في الاثر قال الشافعي
واحد رضي الله عنه في رواية وابو ثور ورواه في التفسير لم يعم له من حيث التسمية شئ ابي علة انعم به والعروض فلان يكون
في الاثر اولى وهو من هذه الوجهة سببا شئ ابي من حيث التسمية كما قيل واحد من الذب والفضة سببا للزكوة
ودليل الشافعي رحمه الله انما جسدان مختلفان فالنظم احد ما الى الآخر لكيلا ينصب بل ليتبين كمال النصاب من كل واحد
كاسم لم يعم في هذا فيقتضيه بعض العروض الى العروض في الداهم والايروا السوء ثم ان الاعا في العروض في التسمية من الذب
والفضة الانتهاج فيهم بها الانتهاج في عروض التجارة والذبح والفضة لان لكل التجار في تجارة السوء لانهما لا يفتحه
بينما يفتحه في الجنس فلا يفتحه بعضها الى بعض ولذا لا يفتحه بينهما وبين الذب والفضة لانهما ليست للتجارة ولانها
ما يروى عن كبرين عبد الاشج ان قال ان سنة ان يعم الذب الى الفضة لاجاب الزكوة وسته اذا اطاعت ربه ما يفتحه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورواه صاحب الجسط والبدان وغيره على كبرين عبد الاشج القرشي روى له الجماعة هم ثم يفتحه فيقتضيه
عنه ابي حنيفة رحمه الله شئ ابي شافعي في العروض فيمضي الى الداهم والايروا السوء وان شافعي روى له الجماعة هم ثم يفتحه فيقتضيه
قيمة العروض ورواه قال الاوزاعي والثوري واحمد في روايته هم وعندنا لا يفتحه شئ ابي حنيفة يروى في بعض وجه النظم
بالاثر ابي قال مالك واحمد في رواية ولا يروى في الشافعي بالنظم هم وقال احمد في رواية وابو ثور ورواه في بعض وجه النظم
ان ان النظم انما يكون اذا اكمل النصاب من احد ما بين ذلك ولو كان احد ما بين النصاب فلا بد ان يكون الاثر في النظم
وكذلك النصف وغيره ولو كانت عشرة ذناب ورواه فيهم وقية الذناب في جميع النظم بالاتفاق على اختلاف التخرج
عنده باعتبار القيمة وعنده باعتبار الاجزاء ولو كانت مائة درهم وخمسة ذناب فيتم النظم بالاتفاق وكذا
القيمة ولو كانت مائة وخمسين درهم وخمسة ذناب فيتم النظم بالاتفاق فيتم النظم بالاتفاق وكذا
الشافعي على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا يجب عليه لان النظم منه باعتبار القيمة وليس عليه الاقل الى الكثرة

فما بين ذلك من أي فيما بين الابطال والانتهاج لانه حاله البقاء بخلاف المالك حيث يطل على المحل ولا يجب
الزكوة الا بعد اتمام النصاب في المالك والاول لان بعض النصاب باق فيتم انتهاج المحل في بقا شئ من
النصاب فيتم انتهاج الباقي فانه فقهه وذلك لتكمل القول ببقاء الانتهاج ولو لم يكن جميع النصاب في انتهاج المحل لكان
النصاب والانتهاج جميعا لعدم المحل ثم قال فيتم قية العروض الى الذب والفضة حتى يتم النصاب شئ بالامام
الرجوع بشئ ابي وجوب الزكوة في الكل شئ ابي في قية العروض الذب والفضة هم باعتبار التجارة وان فترت به الاعا
شئ ابي لمسته للتجارة لان الاعا في العروض حجة العباد الاعا والتجارة وفي الذب والفضة من الاعا عز وجل حيث قطعها للتجارة
هم ويعني الذب الى الفضة شئ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ان اصحابنا اختلفوا في كيفية النظم على ما في الاثر قال الشافعي
واحد رضي الله عنه في رواية وابو ثور ورواه في التفسير لم يعم له من حيث التسمية شئ ابي علة انعم به والعروض فلان يكون
في الاثر اولى وهو من هذه الوجهة سببا شئ ابي من حيث التسمية كما قيل واحد من الذب والفضة سببا للزكوة
ودليل الشافعي رحمه الله انما جسدان مختلفان فالنظم احد ما الى الآخر لكيلا ينصب بل ليتبين كمال النصاب من كل واحد
كاسم لم يعم في هذا فيقتضيه بعض العروض الى العروض في الداهم والايروا السوء ثم ان الاعا في العروض في التسمية من الذب
والفضة الانتهاج فيهم بها الانتهاج في عروض التجارة والذبح والفضة لان لكل التجار في تجارة السوء لانهما لا يفتحه
بينما يفتحه في الجنس فلا يفتحه بعضها الى بعض ولذا لا يفتحه بينهما وبين الذب والفضة لانهما ليست للتجارة ولانها
ما يروى عن كبرين عبد الاشج ان قال ان سنة ان يعم الذب الى الفضة لاجاب الزكوة وسته اذا اطاعت ربه ما يفتحه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورواه صاحب الجسط والبدان وغيره على كبرين عبد الاشج القرشي روى له الجماعة هم ثم يفتحه فيقتضيه
عنه ابي حنيفة رحمه الله شئ ابي شافعي في العروض فيمضي الى الداهم والايروا السوء وان شافعي روى له الجماعة هم ثم يفتحه فيقتضيه
قيمة العروض ورواه قال الاوزاعي والثوري واحمد في روايته هم وعندنا لا يفتحه شئ ابي حنيفة يروى في بعض وجه النظم
بالاثر ابي قال مالك واحمد في رواية ولا يروى في الشافعي بالنظم هم وقال احمد في رواية وابو ثور ورواه في بعض وجه النظم
ان ان النظم انما يكون اذا اكمل النصاب من احد ما بين ذلك ولو كان احد ما بين النصاب فلا بد ان يكون الاثر في النظم
وكذلك النصف وغيره ولو كانت عشرة ذناب ورواه فيهم وقية الذناب في جميع النظم بالاتفاق على اختلاف التخرج
عنده باعتبار القيمة وعنده باعتبار الاجزاء ولو كانت مائة درهم وخمسة ذناب فيتم النظم بالاتفاق وكذا
القيمة ولو كانت مائة وخمسين درهم وخمسة ذناب فيتم النظم بالاتفاق فيتم النظم بالاتفاق وكذا
الشافعي على قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم لا يجب عليه لان النظم منه باعتبار القيمة وليس عليه الاقل الى الكثرة

لان الاقل تابع لما لا يخرج من الغناب وقال الفقهاء ان الغناب لا يخرج من الاقل كذا
 في الفتاوى حذو ذكر الزكاة في الغناب وما لا يخرج منه وما لا يخرج منه في الاقل كذا
 ان يكون من كل واحد نصف الغناب من غير نظر الى قيمته او من احد النصف ورابع ومن الآخر ربع او من
 نصف ورابع ومن الآخر من في الحظوظ وعلى الغناب من اقل من اربعين درهما او اقل من اربعة مثاقيل
 من الذهب نعم احدى الرزاقين الى الاخرى لئلا يخرج من الغناب ربعين درهما او اربعة مثاقيل عند
 لان الزكاة تجب في الكسوة عنهما ونصف ليل كشوفيهما وهو رواية مشايخ ابي الغناب بالجزء انما هو من
 مذهب صاحبيه ورواية من ابي حنيفة رحمه الله رواها بنسبهم عنه وفي الصغير واما الحسن فنه عن ابي من
 له ما بهم ومنه مثاقيل ذهب تتبع قيمته مائة درهم فغاية الزكاة عنه خلافا لما قبله من ابي حنيفة بخلاف من
 الى حنيفة رحمه الله وصاحبه من ابي حنيفة نعم الذهب الى غيره والفضة وهو ظاهر من ابي حنيفة لان من ابي ابو
 ومحمد يقولان من المعبر فيها القدر دون القيمة من ابي القبار في الذهب والفضة القدر في قيمتها لا
 هم حتى لا تجب الزكاة في صوغ وزنه اقل من اثنين وقيمة فوتماش في مصوغ نحو ابريق او كاس ونحو هذا اذا كان
 وزنه اقل من اثني درهم وقيمة ما زادهم لا تجب الزكاة فيها بالاعتقاد لان القيمة ساقطة الاعتبار فيها كما في سائر
 حقوق المبادىء يقول من ابي ابو حنيفة يقول هم ان الغنم للجماعة من ابي حنيفة للجماعة
 بينها في التمنية م وهي من ابي الجاني هم يحقق باقتبال القيمة دون الصورة من ابي حنيفة لان في اعتبار الاجزاء
 اعتبار الصورة وحسب الصورة ليست فيما نحن فيه فليس فيها من ابي حنيفة في آخره حتى تعتبر القيمة فان القيمة في المفقود
 انما تظهر شرعا عند ما يلبس احد بها بالآخر بهما ليس كذلك هم فيقيم بها من ابي حنيفة للجماعة من ابي حنيفة للجماعة
 باب ثامن من العشرة في باب في بيان حكم من يرعى العشرة الحق في الباب كتاب الزكاة اتماما
 للبيان وشرح الجامع الصغير وجملة الناس في غنابها لان العشرة الماخو من المسلم المار على العشرة هو الزكاة عينها
 الا ان العشرة ما يذخر من المسلم ما يذخر من المسلم المار على العشرة هو الزكاة عينها لان العشرة الماخو من المسلم المار على العشرة هو الزكاة عينها
 لان الزكاة احدى اركان الدين واما تقديم الصدقة عليها فظاهر ولفظ العشرة اسم فاعل من عشرة القوم اعترفت
 عشرة بالعلم او اخذت منهم عشرة اموالهم فعلى هذه التسمية العشرة الذي يائده العشرة انما يتقدم على اخذها من الزكاة لان المسلم اذا
 لا يذخر من المسلم ربع العشرة من العشرة في كل حال المطلق عليه اسم العشرة وفي العشرة
 عشرة القوم اعترفت منهم العشرة في كل حال المطلق عليه اسم العشرة وفي العشرة عشرة القوم اعترفت منهم العشرة في كل حال المطلق عليه اسم العشرة

وهو رواية عنه
 حتى ان من
 كان له ما كان
 وخسة مثاقيل
 ذهب ثلثها
 مائة درهم عليه
 الزكاة على خلاف
 لهاها لغيره
 المعبر فيها القدر
 دون القيمة
 كالجبل في
 مصوغ وزنه
 اقل من اثنين
 وقيمة فوقها
 هو القدر
 الغنم للجماعة
 وهو يخفى
 باقتبال القيمة دون
 الصورة فيها
 والله اعلم
 باب في من
 يمر على العشرة

والأشعر
الأشعر
بما لفق ل
أصبته منذ
أشعر أو على
دين وحلف
صدق
والأشعر
من فضبه
للأمام
على
الطريق
ليأخذ
المقاتل
من التجار
فمن
أسكر
منهم

[illegible]

من التجارم تمام الحول من اى قال حال الحول او الفرج من الدين من اى قال على ودين من حيث على ما هم كان
 شيكوا لوجوب من اى لوجوب الزكوة هم والقول قول لشكرين لميين وكذا اذ قال ادبنا الى ما شتر خورش اى غير
 هذا لشكرهم ومروءة او كان فى ملك ايسنة شاة اخر لا زوى وش الا انهم من هذا بخلاف ما قد لم يكن ما شتر فى ملك ايسنة
 من فانه لا يصدق هم لانه فركه بنيتين وكذلك ش اى وكل القول قوله فنه قى من يسيهم اذ اتا الى اوتيا ما ايسنى
 الى العقول فى الممران الاولاد او كان منقوشا الى ش اى الى الماكهم نيش اى فى المدم وولاية لانه ش الساعى
 بالعام بالمروش اى برور الماك على الساعى هم لم دونه تحت ايجامية ش بالمرو وعديم وكذا الجواب فى مسئلة سواد
 ش اذ قال العاشق فى الابل والبرية انهم هم فى ملكه فعل ش اولما اعتيدا شة اخر والشاى قوله او على دين
 والثالث قوله ايت الى عاشر خرفو فى ملك ايسنة ما شتر خرفو فى هذه الفعل الثمانية او لطف صدق ليكون القول
 قوله وفى الفصل الرابع وهو ما اذ قال اوت بنيتى الى العقول فى المنه لا يصدق وان جلف وقال الشافعى حله
 يصدق ش نيكوا القول قوله وهذا قول الشافعى رحمه الله فى ايجامية وقال فى التيميم لا يصدق به قال
 مالك واخذ وقال النووي رحمه الله فى شرح المذهب اما الاصول الطاهرة على الزروع والاشجار والموش والمعادن
 ففى اصح التعيين وهو الجبريد جبريد فخرية بنه فى القدر من فانه دفعه بنه فخلية ومنها ثمان الى الامام اونا سية
 وسوا كان الامام ما ولا وجابهم لانه وصل الحق فى شة ش وهو الحق واسطة المونة ممن الساعى هم ولنا
 ان فى الاختلاف ان لا سلطان فليما ك ان لا سلطان ش اى البطل الحق لسلطان هم بخلاف الاموال الباطنية ش
 لانه منومة الريم ثم قبل ش اشار به الى ان فى الفصل الرابع لم يصدق فى قوله واخذ الساعى ثمانية اذ يكون هم
 وهو ان فيه الخلاف فقال اجنبهم الزكوة فى الاول ش ليعنى لغة الزكوة به فى دفعه بنه لانه وصل الحق الى
 مستهم هم والشاى ش وهو واخذ الساعى ثمانية من سياسة ش يكون سياسته جرد الحق لا الفعل ذلك مرة اخرى
 وزجر غيره على الاقام على ما ليس له وبسياسة القيام على الشىء بما يعلى وهو من الجاوف الواوى وفى الغريب
 يقال ليس الدواب اذ اقام عليها وبسياسة ومنه الى ليس الرعية سياسة على اى امر هم وقيل على ش
 اى الزكوة هم فى الشاى ش ليعنى فى اخذ الساعى لان الزكوة حق الملقاى واما لى من ثمانية ثمانية شة حقوة
 فلما برز الى البصر الريم والاول رقيب لغفل ش لانه جواب عن سؤال مقدرة قد به ان يقال الزكوة
 اذ كانت فى اخذ العاشر فانه يكون حكم الذى ومنه المالك الى الفقيه ما جاز منه بان الاول وهو دفع المالك الزكوة
 الى الفقيه فليما ك على فى منزله لم يترس الى الحقبة فليما ك فليما ك وهو يصح ش اى القول الشاى من يصح

تمام الحول الى الفرج من اى
 كان سنك الله هو ش
 قبل المكنوع المين كذا
 اذ اتا الى شة الى عاشر
 وصله اذ كان الى شة
 شة لانه شة الى شة
 الا سكة صفه شة
 ما اذ المكنوع عاشر
 فى تلك السنة لانه ظهر
 كسبه بيقين وكذا اذا
 قال ادبنا الى شة
 فى شة الا انهم شة
 اليه فيه وكذا لانه
 بالمروى ك حوله تحت
 المحلية وكذا الجواب
 فى صدقة السباع
 فى شة شة فى الفصل
 الرابع وهو ما اذ اذ اذ
 بنفسى الى العقول فى الفصل
 وان جلف وقال الشافعى
 يصدق بالريم ش الى
 المستحق شة على كذا
 فليما ك بطلان شة
 الباطنية شة الزكوة
 والثانية سياسة وقيل الشاى
 وكذا لى شة وهو شة

فمنه يصح القول الاول وجوب التوبة على كل من اذنب ذنبا عظيما
واموال العبد التي لا يملكها
خارج البر الفقه في العلم
الصغير وشيئ من كل
وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة في كتابه
ادعى الحسن في دعواه
علاوة يجب ابراءها
وجه الاول الخط في شبه
الخط فلا يفي بوجوب
قال جماعة من
فيه المسلمون
فيه الذي كان
ما يوجب منه
ضعف ما يوجب
من المسلم فيه اعتدال
الذم الخط تحقيقا
للتضعيف
يذهبون في كل
لا في العبد في كل
من ماله او كذا
او غاما يصح في كل
هم اكله

واخره من القول الاول وجوب التوبة على كل من اذنب ذنبا عظيما
لأنه لو ادعى الجناية الى القاتلة بنفسه ثم نفى ما يصدق من اى في الذي يصدق رب المال من في السواثم
واموال التجارة لم يشترط محرم حمله ثم خرج البرادة من اى خطا البرادة او بركة المنة وفي الجذب البرادة ثم
خطا البرادة من برى من الدين واجب براءة واجمع بركات والبركات لينة العامة ثم في الجذب الصغير وهو الذي
منعده الامام محمد رحمه الله ثم في اى شرط محرم حمله ثم خرج البرادة من في الاصل من اى السواثم وهو
رواية عن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لانه ادعى من اى لان رب المال ادعى من دفعه لم يصدق وعاد عاقبة
فيجب ابراءه من اى انما ربه بالمان العادة ان العاشر اذا اخذ كذب براءة فاداه لم يكن منه براءة فالظاهر
كذلك في كل قبل قوله من غير براءة كالمرة اذا جرت بالولادة فان شهدت القاتلة بتمت والظاهر في قول من
شرط اخراج البرادة من الشبهة بل يمين مسافة اختلفت فيه وفي المحيط واجمع التماسي اذ لم كيف لم يصدق عند ابي حنيفة
منه الله وقال لا يصدق الشهادة الظاهر له وجوب القول الاول وهو عدم اشتراط
اخراج البرادة من ان الخط في الخط من لان التزوير يداخله فلا يمكن جعله كما لم يعتبر علانية من وقال المازني
فيما وقال صاحب البداية في قوله فيما يصدق في السواثم واموال التجارة نظر لان ما يصدق في السواثم الفصول
الشبهة المذكورة لانه اذا قال على دين او اصابت فند انتم اوديتما الى الفقر في بعض من اين باقي فخطوط براءة
العاشر لا يصدق ذلك الا في صورة واحدة وهو ان يقول ادعية الى عاشر آخر وفي كتابه عاشر آخر فاجاب
الاکس من ذلك بانه ذكر العام واداه بالخاص اى بصورة المذكورة مجاز انتهى قلت كانه اخذ النجاس من كلام الامام
لاننا عرض بالمذكور اجاب هكذا ولا يخلو عن تامل فانهم قال من اى قال محمد رحمه الله ما يصدق فيه المسلم
من اى كما يصدق فيه المسلم من قوله على دين او لم يعل عليه النجس اوديتما الى عاشر آخر وهو ليس للتجارة
او بوليها قد عدى من صدق فيه الذي من اذا جلت له ما يوجب منه من اى الذي هم ضعف ما يوجب
من لان في حاشية نصف التمهيم في كتاب الشرط من وهي التناوب وحولان التحول والفرع من الدين
تتبعها التضعيف من اى لا يثبت في التضعيف وهو اخذ نصف التضعيف ما يوجب من المسلم وهو راجع اليه لان التضعيف
اشيئ ما يمكن ان كان التضعيف على اوصاف اربعة فليدعيه الا يلزم ان يكون تباين في اى فيه الشرط المذكور وهو التضعيف
الخطي الا في الجوارى يقول بن ابيات اولادى من اى لا يصدق الجوزي الذي فعل واداه بالمان وهو على العاشر
في الفصول المذكورة كلها الا في الجوارى او قال بن ابيات اولادى هم علان الله يقول هم اولادى

فيل جولان الحول لم يشتر حتى يحول عليه الحول من قبل فنية ناقض لانه قال حتى يحول عليه الحول ثم قال لانه لا يمكن
 من التمام الاحوال قال لا تارزني وقد تحرك بعضهم في تعجب هذا المفظ وقال المراد ان يحول الحول وهذا كون بعيد
 خارج عن الغيرة فعمل السهول من المكاتب لانه لا يجوز ان يكون كلام صاحب البداية لانه لا يمكن من التمام حولا بدون حرف
 الا تشنا وتقبل قوله حولا ويجوز لا يمكن من التمام الاحوال بدون حرف ابني قبل قوله يمكن انتهى قلت اراد بقوله وكففت
 بعينهم من كتب حاشيتي هذا الوجه على هذا الوجه وقال السفاني في قوله لا يمكن من التمام الاحوال اي الا قربان ان الحول
 وكذا اوله الكافي وابت في بعض النسخ كلمة الاكسوة وكما كنتم شطو باحتي لا يروى على نصف شئ وليس بالبعيد وان شئت
 ذكره وكلمة الا واجب من واجب وجواب هم لان الا في كل مرة يتبدل المال من اي مستند كمال هم وقيل الا في
 الخطب شئ اي لفظ المال اراد ان الا في الجوزي لفظه ما لم لا يتعداهم ولان كل الامان الاول بان شئ
 على الحول ولم يرجع الى دار الحرب هم ولعل الحول تجدد الامان لانه لا يمكن من التمام الاحوال شئ قد مر الكلام فيه
 انما هم والاخذ بعينه من اي الجواب هم لا يتاسل المال شئ لا يمكن ان السجهم وان عشرة شئ اي وان انما
 العاشرة عشر الحول هم فخرج الى دار الحرب ثم خرج من يومه فلك عشرة وانما شئ اي يافد عشرة وثانيا وثالثا ولو كان
 في يوم واحد لبيد والامان وبقوله قال فوق والبولو والوعيد عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما لا
 في السنة وقال ابو عبد الله اذا كان المال الذي مر به يومه في المرة الاولى وان كان غيره واخذ منهم لانه يرجع اليه
 جديش اذا عصى فينقطع بالرجوع الى دارهم والعود اليها ثبت معه بجدية فصار كالمال التجدد فوجده ثانيا
 كذا في الايعان هم وكذا الاخذ بعينه من اي الجواب هم لا يعني الى الابد عياله شئ الاحتمال حصول اثر
 في حقه فاقدم نفس السفر مقامهم فان مر في خبر او خبر شئ من مهابنة التجارة وما يبايعان باق ودهم هم عشر
 دون الخبر شئ اي لا يشتر الخنزير هم وقوله شئ اي وقوله يجمع عشر الخنزير قيمتها شئ اي من قيمتها اي من
 قيمته الخنزير لانه من هذا اقرار ان كل مسروق فانه يقول ياندين من الخمرهم وقال الشافعي لا يشتر لانه لا
 في قولهم شئ اي الخمر الخنزير هم وقال زفر بن شهاب السلمي لا يشتر شئ وكذا في التقويم في حق اهل الذمة ولهذا
 يجب الضمان على متلف خنزير الذمي كما يجب على متلف خنزير يهودهم وقال ابو يوسف لا يشتر به ان مر بها بجملة كان
 شئ اي كان ابا يوسف جعل الخنزير تباعا لغير شئ لان ما يات الخمر الخنزير بل ان المسلم يربط الخمر ولو اخرجت من
 دار الحرب تدخل في الخنزير ويملكها المسلم حتى توكلت عليه بجملة الا كتاب اذا جرد له خمر يصير له كالمولى بخلاف الخنزير
 فجملة بالخمر اولى هم فان مر على واحد من الانفراد عشر الخنزير دون الخنزير شئ لعدم التبعية كما ان ابا حنيفة لا يجمع

لخمس حتى يحول الحول
 لان الاخذ في كل مسروق
 استعمال المال بحق
 الاخذ لمفظة وكان
 حكم كمال الاول باق
 وبعد الحول يجزى الاكل
 لانه لا يمكن من التمام الا
 حولا الاخذ بجملة كمال
 المال وان شئت فجمع الى
 دار الحرب فخرجهم من يومه
 ذلك مشطرا ايضا لانه يرجع
 باسان جدين ولذلك لا
 بدعي الاخذ في
 لا استعمال وان مسروق
 ذي مخرج او خنزير عشر
 الخمر دون الخنزير وقوله
 عشر الخنزير من قيمتها
 وقال الشافعي لا يشتر
 لانه لا يملك لها وقتا فخر
 بعينه كما لا يستوفى
 للمال بعينه هم وقال
 ابو يوسف يربطهما
 اذا اورد به اجملة كان جعل
 الخنزير تباعا لغيره فان
 وبكى واحد على الاخر
 عشر الخمر دون الخنزير

عليها القول ثم يزك المال التي مر بها فانما يشي لان اوفى بالحق بما يشي به الغناب ومافي بيتك لم يزل
تحت مائة مثل فلا ينعهم بمره الى ماني ميتة فلا ينشهم فلو ماني درهم ميتة مثل قال لا تترى قوله بقية
بالرجوع الى انصافه لما قبل ان يكون مالا ونية لظن البعثة فالتفت من المال بين الربح تجربة لنفسه
لم يشرب مالا غير فزون له راودا وكو تهاش اي زكوة الما بين بعثة مثل بونا دون في الجارة فاذنا فخره
وليس له اخذ شي سوى الزكوة هم قال ش اي حرمه له ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره
اي ماله ما وكان ابو عنترة رحمه الله يقول اولادنا يشربون الفضة في الغناب مثل ماله ما بغرة المالك حتى لا يملك
رب المال نيش اي اني المضارب هم من الفضة في نيش ابدا ما مضارب ش اي ابد ما مال المضارب
اي استعده بالبيع والشراهم فنزل نيش المالك ش يصير في الحق هم ش اي ابو عنترة
الي باذنه في الكتاب ش وبوجاه الصغير هم وهو قواش اي الذي يربح الرب وقول الى يوسف ومحمد
لان ش اي لان المضارب هم ليس بملك مثل بون ظاهرهم ولا بون بون ش اي من المالك هم في اداد
الزكوة ش بل بون نائب في حق التجارة ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره
ان يكون في المال بون نائب في مضارب ش اي لان المضارب بون نائب في مضارب ش اي لان المضارب
فيعدهم لان ملك لم ش اي لان المضارب بون نائب في مضارب ش اي لان المضارب بون نائب في مضارب
له باقي درهم وليس عليه دين عشرة مثل اي عشرة العاشرة اب انما دون في التجارة هم قال ابو يوسف لا ادع
ان اباحية بيع عن اهرام ش قال الكافي وبيعهم بوجاه في المضارب بوجاه في العبد الما دون فانه وكذا ذكر
في الصغير وشرب الفضة لم يجرهم وقدس قوله الثاني في المضارب بون نائب في مضارب ش اي لان المضارب بون نائب في مضارب
وله العتق ش لان الاذن الطلاق ونكاح في الجرح مضارب مضارب ش اي مضارب مضارب ش اي لان المضارب بون نائب في مضارب
في انه ليس بملك ولا نائب عن مولا هم قتل في الفوق مينا ش اي بين العبد الما دون كالخضاب في اي ليس
بملك ولا نائب عن مولا هم ان الصغير فنفذ حتى لا يربح البعثة ش اي بون نائب في مضارب ش اي بون نائب في مضارب
يعاد فيها ما راودا فاعطى العبد لم ش كان هو المحتاج الى الحماية فاعطى مضارب بوجاه في مضارب بوجاه في مضارب
على رب المال وكان رب المال هو المحتاج الى الحماية فاعطى مضارب بوجاه في مضارب بوجاه في مضارب بوجاه في مضارب
كان مولا معه ش اي وان كان مولى العبد الما دون معه مولا فنفذ منه ش اي من المولى لان الملك
ش اي للمولى هم الا اذا كان على العبد بون نائب في مضارب بون نائب في مضارب بون نائب في مضارب بون نائب في مضارب

عليها القول لم يزل
لفقه وما في بيته لم يزل تحت
حمايته فلو ماني درهم ميتة
نصفه ولا فخره ولا فخره
قال لان المضارب يعني اذا
المضارب به على العاشرة وكان
ابو عنترة لا يقول او اضطرر
لفوق حق المضارب حتى لا يملك
رب المال ش اي عن الصغير مضارب
هو مضارب مثل المالك هم
اي ملاك في الكافي هو قولهم
لانه ليس بملك ولا نائب
في اداد الزكوة ان لا يكون لملك
بون نائب في مضارب ش اي لان المضارب بون نائب في مضارب
لان ماله لا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره ولا فخره
بما شريه وليس عليه دين عشرة
قال ابو يوسف لا ادع
ان اباحية بيع عن اهرام ش
ام لا وقياس قوله الثاني في المضارب
وهو قولهم لا يبيعون في المضارب
فيما في ذلك يقولون وله العتق
فصل في المضارب وقيل في الفرض
ان العبد يبيع نفسه حتى يرجع
بالعبد على المولى ذلك هو الحكم
الى الخليفة والمضارب يصير
عنه كالباحية حتى يرجع بالعرف
على رب المال فكل رب المال
هو لظنهم فلا يكون الرجوع لظنهم
رجوعا عن العبد وان كان
سواك لا يصدق منه كالمالك
الا اذا كان على العبد دين
بخط

الصحاحان الواجب فيه ربع المشربة قال احمد و مالك في رواية و ان في ان الواجب فيها الخمس مثل قولن و هو قول
الزوني و ان ثالثا لما لا يلحق و منونة فغني العشرة و ما لا يقبث ثمنه كالعائنة بالنار و نحوها فغني ربع العشرة قال مالك
في رواية و ان لا يجب في المعدن و في كل ما يخرج من الارض حتى القير و الكحل و حم فلا يشترط الحول في قولن و لا في غيره
هو الصحيح من مذهبه و قال مالك و في قول اخر يشترط الحول لما لا زكوة و في شدة علم ان الواجب فيه الخمس لا يشترط
الحول قولنا و ان قلنا ان الواجب فيه العشرة و جمان اعدتهما لا يشترطان في تعليق بالذهب و الفضة فغني ربع
كالزكوة و انما في هو الصحيح لا يشترط ان ينزل الارض فلا يعتبر فيه الحول كما في المحبوب العشرة و لم لا يشترط اي لا
كل واحد من الذهب و الفضة مما ذكره كاش يعني عيين النماء و الحول للقيمة ش يعني شيع الحول للقيمة فلانما عيين
النفذين فلا يجب اشتراط الحول فان قلت ذكر في جانب الشافعي عدم اشتراط الحول و لم يذكر في جانبنا مع ان عندنا
كذلك قلت لان الشافعي قائل بالزكوة و كان عليه ان يشترط الحول لشفاه بما ذكره من اليل و نحن انقول لا ينس
فلا يشترط في الحول و لما قولنا على الصلوة و السلام س اى قول النبي عليه الصلوة و السلام و في الزكاة خمس
رواه الائمة السنة في كتبهم من حديث ابي سلمة عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم اجعلوا
جبار و البعير جبار و المعدن جبار و في الزكاة خمس اجزى من طولك و من ثقله و الزكاة تطبق على المعدن و على المدفون كما ذكر
وجه التسليم بانه سئل على الصلوة و السلام عما يوجب في الطريق المار و الخراب العادي فقال فيه و في الزكاة خمس
و عطف الزكاة على المدفون فعلم ان المراد منه المعدن و في رواية عن ابي هريرة سئل ما لركاز يا رسول الله قال الذهب
الذي خافه المدنى في الارض فان قلت لو كان الموجود في المعدن ما دون النصاب و الواجب فيه شى ان لا يجب
لما ان مصرف الخمس الفقير و من غنيه كما في الفضة و كذلك لو كان الموجود و النصاب و الواجب يدون قلت الحديث عام و لا
الفقير و المدفون فان قلت لو كان الواجب و ما ينفى ان يؤخذ منه الكل كما لو كان حربا لا ينفى في الكفر و سواد
استحقاق لما في الغنيمة قلت لائل الذي سجد الغنيمة فان اهل الذمة لو قاتلوا اهل الحرب فانهير وضع لهم في الغنيمة فجاز ان
يكون لهم حظ فيما ذكروا من الغنيمة اما الحول فلا حظ فيها سوار قائل باذن الامام ابو بكرة في ما يعطى من الغنيمة شى فان
قلت الجوز لا يجب فيه الزكاة كالحمد و نحوه لا يجب حتى المعدن كالقير و نج لا يبيع فان قلت حج الشافعي ربع العشرة
على الصلوة و السلام اقول بل بلال بن الحارث السعدي القليل و هي مواضع مباحة المدينة فاعز منها الزكاة و ربع العشرة
فيؤخذ منها ربع العشرة الى يوم القيمة واه مالك ابوداؤد و القليل بفتح القاف و الباء الموحدة و قال الباقى بى من ثمة
الفرع بغير القاء و الراون اعمال المدينة و الصغرى و الواحها من الفرع و منها ما فيها الهات قال ابن عبد البر

ولا يشترط
القول
في قول
لانه عام
كله الحول
للتخمية
وكان
قوله
عليه
السلام
و في
الركاز
الخمسة

النجاة المدونة في الصدق هي للشيء الذي لا يسلك باكل احد منكم وكلما بالسبب فهو للشيء الذي ولو استمرى بعد فوجد
 في بلدين وبنار المكن له لانه لا يملك عادة هم بخلاف المدون لانه من اجزائها ينتقل الى الشيء الذي ليس له انتقال الا في
 اليد لا من عروق الارض هم وان لم يعرف لم يخطئ يعرف الى الشيء الذي يعرف له في الاسلام شي ليس له عرف فخطئ ولا
 رواية يعرف الى آخره وهو انقياد السخري وذكر ابو اليسر يوشع في بيت المال لكذا ذكره التبراشي هذا اذا لم يقل مالك
 الا من انا فخصته فان ادعاه فاعول قوله بالاتفاق وان تصادقوا في خلافه في يوشع وقال الشافعي المال
 اولى اذا ادعاه وبه قال مالك وان نازعه غير وكان المالك اولى لان الظاهر ان ما في ملكه له ولو لم يعرفه ولم يعرف
 حاله ما لم يذهب اليه فيلحقه يعرفه في نفسه وتلكما وعلى التقارنه مال فباع يدفعه الى الامام فيضعه في بيت
 المال ولو كانت الارض في يده بعاره او اجارة وادعى ان المال فيه فهو اولى ولو نازعه من اشترى فالقبول له في جميع
 بشرط الاسكان لانه صاحب اليد وقال المولى المالك اولى لان الدفين تابع للارض وفي اعتبارها بقدر قولان
 احد هالكا لغيره يقول بعدم الحديث وفي الحديث بغيره وذكره في الامام وكذا في الحديث على ما قالوا في امي التنازل
 هم ولو اشتبه الضرب شي لم يعرف بل هو ضرب الاسلام او بالجملة هم يجعل جاهليا في مقام الذنب لانه الاصل
 شي امي لان الجاهل هو الذي لا يعلم ايقامهم وقيل اسلاميا شي امي جعل اسلاميا هم في زماننا اتفاقهم اعمد
 مثل امي عمل الاسلام فالظاهر ان ليس مبدون الكفاية في العمل لانه في موضعين والباقى لقوا على شي كان يور
 لان عليا رضي الله عنه فعل كذلك الا ان يكون حربا وقال الشافعي ما يعرفه فاستههم ومن دخل دار الحرب فوجده
 في دارهم فمهم كانا شي في المحيط وضع محمد بنده لمسلمة في الجاهل في الركان قال شيخ الاسلام اراو باركانا محدثا
 لا الكنية والعقد ورجعي وضعها في الكفر فمذا ائمن لكان الكفر والمعدن في هذه الصورة سواء وقال الاثرابي زمنا
 اعلم ان الداخل في دار الحرب اذا وجد ركنا او حذوا او كثر فخان وجده في الصرا فمعه بل انش سواء دخل بان
 او لغيره ان امتق تملك المصنف فيقبله بالمان اذا وجد في داره ام يرم لانه اذا وجد في الصحرا في خيبر ما لم يدره
 ولا كيس ودخل بالمان او بلغ لمان وبه قال ابن الجاهلون من المالكية وفي القتيبة ان دخل ما بالمان واخرجه مكره ولا يطيع
 له وقال الشافعي ان وجد في دار الحرب في نوات لا يديون عنه فنيه خمس الباقى له ولو كانا فاديون عنه في العجم
 وقال مالك جوعين الحر وقال الاثرابي جوعين الجوعين اخرج الخمس هم رده عليهم شي امي على اهل الحرب هم تحت ر
 عن النذر شي امي لابل الاثرابي من النذر الذي هو حرام لقوله عليه الصلوة والسلام لكل غادر ولو ابلغ في يومهم
 هم لان ما في الدار في يد صاحبها هو ما في من حيث انقصوا شي فحقق ليس لغيرهم وان وجد في الصحرا

خلاف المدون لانه
 من اجزائها فيقتل
 المشتري وان لم يعرف
 المخطئ له يعرفه في
 مالك يعرف في الاسلام
 على ان لا يواشبه الضرب
 يجعل جاهليا في ظاهر
 المذهب لانه اصل
 وفي الجاهل لانه يملكه
 زمانا نقادهم
 وهو دخل دار الحرب بالمان
 فوجده دارهم فمهم كانا
 عليهم تحذر اعلن الذي
 لان ما في الدار في يد
 خصوصا وان وجد في الصحرا

في الميسور وفي خمسة فلان من زيادة القيد الذي يوجب الحسن فيه. وحول وسر السحر في حديث عمر بن الخطاب والمروعي
عن عمر بن الخطاب في سورة البحر الذي من دار الحرب فدخل جيش دار الحرب فوجدوه على ساحل بحر دار الحرب فاخذوه من
قنينة فيجرب الحسن اما بين ابن عباس فقيما وسره البحر الذي في دار الاسلام واخذوه من الناس وانما وسره البحر
الذي في دار الحرب ولكن القنينة واحدة من المسلمين فلا حسن فيه لانه لم يملكه من دار الحرب فلهذا لم يوجب له حسن
قلت هذا التطويل لا يفيد الا الاثر من عمر بن الخطاب في الحديث فلهذا لم يوجب له حسن لانه لم يملكه من دار الحرب
الا بعد روى عن ابن عمر بن عبد الرحمن العطار سمعت عمر بن دينار يحدث عن ابن عباس قال في الحديث روى
عنه خلافة روى عبد الرزاق ابن ثابت التوري عن ابن طاووس عن ابن عمر بن عباس عن ابن عمر بن سعد قال لما هلك
عباس بن علي في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل
اي كثر في عمر بن الخطاب في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل
السيب يابو ووقع في معركة واحدة لسيب يابو ووقع في معركة واحدة لسيب يابو ووقع في معركة واحدة لسيب يابو
المعوية وسكون اليا اخر الحروف وفي آخره باربعة وحده وقال الزمخشري في سبب يابو في المعوية
في الجمل يابو والمعوية وقال ابن الاثير السبب الزكاز وقيل السبب عروق من الذهب والفضة سبب في المعوية
اي مسكوب فيه ليطهره في قتالته وكره الاثر في الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل فقتل في معركة الجمل
في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية
على الحال التي وجب على حال كونه كذا الاحوال كونه فقط ولا حال كونه فقط وعاني البيت وخير عباس في المعوية في المعوية في المعوية
باب الحال تقول في الطلب منه طلبا وانهم الموكاز ولم يفسره كما فسر في ما قبل ففسره الاثر في المعوية في المعوية في المعوية
اي كثر المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية
انه لم يملكه روى عن ابن عباس في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية
في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية
محمدا بن غير فائدة في حق الذهب والفضة وان لفظ الكتاب وهو قوله لانه في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية
يكون المراد بالمعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية
الزكاة في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية في المعوية

متاع من كذا

وقال ابو زرعة ليس بثقة ورواه البیهقي ايضا عن ابی هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة ان الحسن قبل وبالكرا
 يا رسول الله قال النبي الذي غلبته في الارض يوم غلبت وذكر في الامام ايضا ولم يتكلم عليه اذ قال علي بن ابي طالب يوم نزلوا
 فبدا يشبه البكر ثم ذبح الحسن اي يجب فيه الحشم من سنا ووجد في ارض الاملاك لما ش قيد لبقوله لا مالك لما لا تذا
 كان لما مالك فالحكم فيه كما ذكر في الذهب والفضة ثم لما غلبته في الزكاة الذهب والفضة ش يدل عليه حديث ابی هريرة المذكور
باب زكوة الزروع والثمار اي هذا باب في بيان احكام الزروع والثمار لما فرغ من
 بيان العبادات المالية المطلقة شرع في بيان احكام العبادات المالية المقيدة وهذا المشيعة عبادات موقفة
 معني الموقفة على عروق فيكون مقيدة واطلاق اسم الزكاة عليه ان المشيعة تصرف مصارف الزكاة
 وقال الامام بدر الدين الكوردي رحمه الله في الزكاة هنا خرجت على قولها ان ثمانية عشر طان الغناب والبساتين مكان يخرج
 زكوة ولم يقدم صدقة الفطر على المشيعة لان نسبة المشيعة في الزكاة اقل من كل واحد منها جازبا على القدرة المسيرة ولا
 تكاد يسهلها وهو الملك بخلاف صدقة الفطر لان سبعا الاربعين والاصل في وجوب المشيعة قوله تعالى في الفقه اس طيبات ما تقسم
 وما اخبرناكم من الارض قال المفسرون الاتفاق من المكسب اخراج الزكاة والاتفاق من الخرج من الارض
 اخراج المشيعة وقوله تعالى وتواضع يوم حصاده وقول النبي صلى الله عليه وسلم في ارضه انما هي من حديتها الزهرى
 عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وكان الشجر البشر وفيما سقى بالرفع المشيعة
 واخرج مسلم عن حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وكان الشجر البشر
 وفيما سقى بالرفع نصف الشجر قال ابو عافية رضي الله عنه في قيل ان اخربت الارض وكثيره العشر ش الاصل عشرة وان كثرها ثلث
 في الحبوب ويقصد به شيئا اشغال الارض فيه العشر الحبوب والبقول والارباب والاربعين والوسمة والزعفران
 والورود والورس وجوز ذهب ابو ابيهم ويجابد ووزعوا قال احمد قال عمر بن عبد العزيز ذكره ابو عمر وغيره
 عن ابن عباس قال ابن المنذر لا تقدم احدنا في غير الثمن قال السري في نقد الكتب في ذلك فانه لا يفرع عليه في
 غيره وانما عصب ثمنه على احتساب ثمنه سواء سقى ما شئ من الثمن الماء او الجارى من سباح الماء سيما اذا جرى على الارض وقتها
 على ان يقول ثلث حتى كان في ثورته على وستوا جهم واستد الساموش الاول ان يقول العشر ونصف العشر لان ثلثا
 احد بن علي ما جاز في الحديث الذي مضى قلنا هذا من تسمية الشيء بالغلب الاسمين لان وجوب العشر في بلاد المسلمين
 اكثر من الارض التي سقى من الامطار اكثر مما سقى بالارد واليب لغيره العمران في اليك وغيره لان ثلثا
 عكرت جاسته ولا ياتي اليك فيكون عدل مكرثا لثلاث ايام الا الحطب والقصب والاشجار من ذلك كالتين في البق

فهو الذي وجب فيه

الحشم من كل وجب فيه

الا من كان لها

لا يسهلها بمنزلة

الذهب والفضة والله اعلم

باب زكوة الزروع

والثمار قال

ابو حنيفة في قليل

ما خرجت الا من كل

العشر سوا سقى

او سقى السهل القصب

والحطب والاشجار

والسبع في ذكره في المبسوط انظر ما عرض لمطلب والسبع ورق جريد النخل الذي يصنع منه الماروح وغيره بالاداء بالقلب الفاسي
 وهو الذي يدخل في الابنية وتبينه الاقسام قبل هذا اذا كان العصب ينبت في الارض والجمال الملوغز الارض لقصه فالكسب
 فيه الشكر وكذا الاستعجال في المرفعيان في اموالهم في كسب في كسب السكروا لدريرة وروى صاحب الاملا من ابني يوسف انه
 في كسب الدريرة وهي رواية في حذيفة وفي حذيفة خراجه وسحقه عطر لغيره في البياض العفوة يطلب من الهندوس
 ذرية لا ذرية ذرة ذرة في كسب في الكتاب م وقال ابن ابي يوسف ومحمد بنهما ادم لا يكسب الشتر الا في حذيفة
 باقية شتر كمنظرة الشتر والجوز والعوز وفي التفتق على قول ابني يوسف وعلى قول محمد لا يجوز وفي المرفعيان عن محمد انه
 لا عثر في التبن والعشق والجوز والعوز والقيق والتوب والموز والخزوب وعنه يجب في التبن والعشق قال الكرخي
 سوا يصح عنه ولا في الاصل وسائر الادوية والسر والاشنان ويجب فيما يجني منه ما يبقى منه كالعنب والبط وغيرهما من
 ان كان انب لا يجني منه الجنب الرقة لا يجنب فيه الشتر ولا يجنب في العفوة والصنوبر والحلوة ومن ابني يوسف انه وجب ما عثر في التبن
 وقال محمد لا شيء كالرياحين في المبسوط عن محمد في التبن والاشنان والعنب رواتان وفي التبن والبصل وزيان
 وكوفي العيون ان التبن الذي يسحب فيه الشتر ولا عثر في التفتق والنحوذج الذي سقى ويس ولا شيء في البرطنج
 والتفتق والنيار والبرطنج وكل بذرة لا يصلح الا لاداة ذكره القروى ويجب في التبن والعنب ومن عيانه لا يجب في المكسور
 والمكسور والنيار لان ذلك من عذبة الجوز ولا زكوة عنه الشافعي في التبن والتفتق والسفوف والرياح والنحوذج والجوز والموز
 وسائر الشتر سوى الرطب والنب ولا في الزيتون في الجريد وفي النورس في الجريد ووجهها في القديم غير شتر العنب في قليله
 وكثيره ولا يجب في الترس الجريد وقول مالك شتر قول الشافعي وزاد عليه وجوب العثر في البرس والبسم والزيتون والوجوب
 في الزيتون قول الزهري والاشجعي والثوري والليث ورواية عن احمد وهو ذهب ابن عباس وابن عمر عن وقال احمد يجب فيما
 اشغال والبس والكيل من الجوز واما سواها كان قداما كمنظرة الشتر والست وهو نوع من الشتر وفي المغرب نوع من الشتر
 لا شتر له يكون بالنور والنجار والعتس وهو نوع من المنظرة ثم اصله اذا خرج من قشرة لا يبقى له غيره من المنظرة ويكون
 من صلبان وثلاث في كمام واحد وهو طمام ابن صناع وفي المغرب هو قشور من صلب سودا اذا اجدب الناس فخطوبها واكلها
 ثم اذ بلغ خمسة اوسق شتر ذكرت ثلثة قيو في نهب الصابيين الاول الثمرة اقتران من غير الثمرة والثمرة السهم شتر
 يصلح للاكل المشا في البقا وعده ان يبقى سنة في الغالب من غير معاينة كثيرة كالحظ والشعر وغيره ما احتزم
 من النور والاس والوسمة الثلاث ان يبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بضاع النبي صلى الله عليه وسلم اوسق
 يبلغ النور وروى بكسر الباء ان الصا ذكره القاضي مياض وهو ستون صاعا قال الغنيل هو من البعير وهو فوق عمل البعير والجار

وقال لا يجب

العشر الا في

شتر قشور

بل خمسة اوسق

ما يقدر به العظمى أهل فائدة يقدر أولا بالابا هرثم بالاسنا ثم بأهل ثم ما يقدره تعصيف أهل والارمضان فانه يقدر
ألا بالادقية ثم وزن بالارسل ثم باليمن ثم ما يقدره تعصيف اليمن وعبدالملك والشافعي وأحمد بن يحيى السدي عينا
لاشفي في الرومضان والقطن وانما اخذ ابو يوسف في التقدير بالاولى لان الغالب عنده في العشر معنى العاد
واستدل عليه بغيره من مصارف الزكاة فكان الاحتياط في ذلك الاخذ بالاولى وانما اخذ محمد بالاطل
لان الغالب فيه عنده معنى المونة واستدل عليه بوضيعة في مال الهبي والميزون والمكاتب والمادون الدين
وارس الوصف فلا يشفي على الاحتياط فلا يقدر بالاولى في الشك والاصل برادة الزمته وفي انفس العشرة واخذ
من اربع العشر شراى كيب في اسفل العشر وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز والاذاعي والزهري وربيعة وكل
يحيى بن سعيد وابن وهب بن المالكية وسلمان بن موسى الفقيه الا حدب الدشقي واسحق والي عدي بن حماد بن العنبر
وانما قال اذا اخذ من اربع العشر لانه اذا كان في ارض الحراج فلا شفي فيه وارسل اللوب كلما عشرة وفي
من اول اللوب والغالب اني اخذ من اربع العشر لانه اذا كان في ارض الحراج فلا شفي فيه وارسل اللوب كلما عشرة وفي
واما من الحراج فمواذ الوراق كلما حاجية وهي ما بين العدن الى مقبة حلوان عرضا ومن العث الى عباد
لحولا وكل ارض فتمت عوجة وقمر وتركت على اوى البها ومن عليهم الامام فانه ليح الجزية في اعناقهم اذ لم
يسلموا والحراج على اراضيهم اسلموا ولم يسلموا ولم وقال لاشفي الا ليجب شفي في العشر وهو قول ابن ابي اسيل واذ
بن صالح وماكهم لانه استولى شراى لان اسفل استولى من اليمن فاشفي الا ليجب شفي اعلى لذي يكون ان
ودد العشر وهو كسرة المدة وكسرة الرا وفتح اسين قال ابو بصير يوسر حر لنا قوله عليه الصلوة والسلام شراى
قول النبي صلى الله عليه وسلم في اسفل العشر شفي هذا الحديث سنده الظفر واية التعليل في كتاب الضعافين من
عبد الرزاق اخبرنا عبد الله بن محمد عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي جبرية عن ابن النخعي صلى الله عليه وسلم
قال في اسفل العشر وليس في شفي عبد الرزاق هذا اللفظ وانما العظمى النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن
ان يؤخذ من اهل اسفل العشر وهذا اللفظ رواه الهيثمي من طريق عبد الرزاق والحديث محلول مجيد الله بن محمد
قال بن حبان كذا بالضعاف كان من خيار عباد الله لان كان كذاب ولا يعمر وتقلب لاحدا ولا يعمم عواصم
ويزنه يد الراء المقتدة وتكرار ما قال لعلاء الكناى مشرك وقال بن معين ليس بثقة وقال الماتريدي في ذلك
ودنا مروى الشيخ ابو الحسين انه مروى الشيخ ابو نصر البغدادي في حديث عمر بن شبيب عن ابي بن جده ان بني حنظلة
لا يؤيدون الى النبي صلى الله عليه وسلم العشر من اسفل العمل كان يعلم من كل عشر قرب قرية وكان كوفي واذني لم

وعنده خمسة الف
ومن محمد بن خمسة
الفرق كل فرق
ستة وثلاثين
١٤٥ الف في الف
وكن في نصب السكر
وصا يؤخذ في
من الصل والشار
ففيه العشر ومن
ابي يوسف
ان لا يجب كذا
السبب وهي
الارض النامية
وجبه الظاهر
ان المقصود
حاصل وهو ان
قال

يقول محمد بن في ثمانية لتعريف معنى بالعد وقال ابن مولانا شاذلي في ثمانية المبرية وبالمعدودة مكررة بدين من فهم وسياية
يسين مملوكة بالبا وبعده ثمانية من ثمانية بالالف باجمدة بواحدة فوسياية بن عامر بن النبي صلى الله عليه وسلم يقول انا
ابن الدوايك بن سلم فقال الجرحي في فضل السنين وبعده ثمانية بواحدة فوسياية بن عامر بن النبي صلى الله عليه وسلم يقول انا
فوق في فضل الراوي في فضل السنين السيادة العاقلة وتولم اصح من غير اني سياره وهو ابوسياره العدواني كان
يبلغ بالناس من جميع اربعين سنة على حارهم وعنده ثمانية اشياء اسي وعن ابي يوسف في رواية اخرى يكسب
خمس مائة ورواية الامالي م وعن محمد بن افرق كل فرق ستة وثلاثون رطلان وكان من حق الكلام
ان يقول وقال محمد بن في هذا النظم لانه انما قال وعن محمد بن في رواية الى ان لمعدنا انما لعدو كونه قولا واحدا
ولم يميز ان يذكر الجمع وفي السروجي وعن محمد بن ثمانية روايات اعداها من قرب والعقبة فعدون منا ذكره في النسخ
وفي النسخ القربة باية رطلي والثانية ثمانية اشياء والثالثة خمسة افرق قال السروجي وهي اربعون مائة وافرقت ستة وثلاثون
رطلا والفرق ثمانية قال الازهر بن النخعي على السكون وكلام العرب على التحريك وفي السكون وقرق بنما في النسخ
فقال الفرق بسكون الراء من الاواني والمقادير ستة عشر رطلا وافرقت ثمانية رطلا وافرقت ثمانية رطلا وافرقت ثمانية رطلا
ومشرون رطلا وقيل بالسكون اربعة افرق وذكر النسخ اربعة وثلاثون رطلا وشك من القامعي من النسخ باية
وفي الجميع الفرق من السكون وقدر تحريك والافراق هو الذي يجمع فرق بدل من تحريك الراوي في المفرد ان الفرق
بالسكون يجمع على افرق وفروق وعنده احمد وصار العد وعشر اوق وسوق الزهري ويروي من عمرهم لانه
اقصى ما يقدر به شئ اى لان الفرق اعلاما بالقدرة في هذا الموضع وكذا في نصب السكر قال الامام ابي
يعني في السكرية ثمانية اشياء محمد وعنده ابي يوسف خمسة اوسق كما في الزعفران كما ذكره الحاكم الشافعي
والامام الاسيحي وغيرهم من رطل ابي يوسف ومحمد في السكر قال وهو على هذا البيان عطف على قوله كما في الزعفران
والقطن اى حكم اختلف بين ابي يوسف ومحمد في نصب السكر كما في الزعفران والقطن انتهى قلت عطف على الاواب
هو الاصل والمعنى وكذا اقصى ما يقدر به في السكر الذي به ستة وثلاثون رطلا وهو باية في الجبال من العمل ثمانية
فيه العشر ش ذكر محمد في كتاب الزكوة وهي رواية اسد بن عمرو وعن ابي يوسف انه لا يجب شئ كذا ذكره في
الاطلا وقال الحسن بن زياد انه لا غلام بسبب شئ اى بسبب الوجوب وهو الاارض النامية شئ الاولى
ان يقال السبب ملك الارض ولم يوجد وجه الظاهر شئ اى وجه ظاهر الرواية وهو الوجوب ان المقصود
حاصل وهو انما خرج شئ مجرد انما راجع لا يفي للوجوب لانه باية كالعديد من شئ اى قال محمد

في الناحية البعير ثم كل شيء آخر قبل الأرض مما فيه الميراث لا تسب فيه اجرة العمال من بغير الميراث وتشيء البعير جميع ما
 هم ولنفقة البقر والشاة وغيره ما شئ كرى الامانة واصلاح الارض وفيه قال الشافعي قال في الميراث وغيره لا ينفذ في
 الارض باالفق على الفقيه من سبق ولا عمارة ولا اجرة حافظة ولا اجرة عامل ولا نفقة البقر وكبب الفضة ولا نفقة في
 جميع الخارج واجمعوا على ان ما تلفت او سرق او ذهب بغيره لا عزه عليه في ذلك وقال مالك لو تلفت الباجية
 بغير خارج فلا ضمان عليه وفي المحيط وجامع الفقه والمزني في الاياكل ثينان طعام المشرقة يودي عشرة ولو اكل
 ضمن عشرة وعن ابني يوسف رسمه الميراث لا يضمن لكن كيل بالصاب وعنه ترك له ما ينفقه وعياله وفي خزنة الاكل تسحب
 على صاحب الارض ما لم يعمد له وجيرانه وهداياه وما بقى فقيمة العشرة ان بلغ خمسة اوسق وفي شرح مختصر الكرخي
 وروى الفضل بن قاسم عن ابني يوسف رسمه الميراث الاكل والطعم بالمعروف اعبيه في كيل الاوسق لم يلازم عشرة
 وعن محمد بن عيسى ذلك من تسعة عشر وقال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز للمالك ان يتصرف في الثمار قبل الخريف باكل
 ولا يبيع فان اكل عظمه وعززع العلم والاعزم وقال احمد بن حنبل لو اكل من الثمار ثلث او الربع ولو خرصه الخارج ترك
 ذلك وفي ذخيرة المالكية ولا يوجب المالك من الثمرة في الخريف وفي شرح المطالع يوجب المالك وزرعة فقهه في
 الى نفقة رضي الله عنه ان ما ياكله من الثمرة والزرع محمود عليه وان ما يوجب الشافعي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 البيت وفي المزني في وجامع الفقه ان مونة من العشرة على السلطان دون رب الارض ولا يخرص الربط والعيب
 وغيره من الثمار والزرع عندنا وقال الشافعي والثمر من الخريف بوجه وقال الشافعي ثم مونة من الربط المني لا
 خرص في الزرع وهو قول مالك واحمد وقال ابو عمر بن عبد البر ذكر اصحاب الامام عن محمد بن الحسن ومحمد بن عيسى بن
 تروا العيب ريبا وقال السجستاني ثم يذكر اصحابنا في القول عن محمد بن عيسى عليه قلت يمكن ان يكونوا ذكره وفيما عزم
 والخوص عند بصره صلاح الثمار يقول الفارس خرب ما كذا وكذا ربها اي خربها ويحكي ميسكنا وكذا خربتم ذكره النووي وروى
 تعالى في كتابي بنجر من واحد منكم بغيره الحاكم وفي قول الشافعي لا يضمن عدلين كالحكام والقول لمن في المسامات هم لان
 صلى الله عليه وسلم يتفاوت الواجبية تفاوت المونة شئ لئلا ينفي على الميراث عليه ولم يضمن تفاوت الواجب وهو العشرة
 يتفاوت المونة في قول ما تنفع السداد والحد يثبت ولو اوجب الاجرة والنفقة لدخل التفاوت في غير ان ارتفاع وكان في ذلك
 تجوز انفق ما ثبت الشرح وانه متفق من فاشي انما يثبت اي لم يثبت الميراث لانه اذا ثبتت بغير الواجب متعاقبا لثما
 وهو خلاف الجرح قال شئ اي محمد بن عيسى قال فيهم فلهذا شئ اي فيهم فلهذا شئ اي فيهم فلهذا شئ اي فيهم فلهذا شئ
 ان في حال التبرع بغيره لهما وكسرا والا فلهذا كسرا وكسرا وكسرا وكسرا وكسرا وكسرا وكسرا وكسرا وكسرا وكسرا

وكذا شئ الخجعة

الارض وماله

العشرة

بهر العال والنفقة

بغيره كان النبي

عليه السلام

حكم بتفاوت

الواجب يتفاوت

المونة فلا صالح

رد فيها

قال قسبي

عن أبي حنيفة رحمه الله لا يشي أي لان الخراج هم البيع بحال الكافر من لان الكفر في أي اداء العبادات من خارج
 الخراج لان الاسلام لا ياتي في العقوبة هم وعند أبي يوسف من عليه العشرة من حال كونه من مضاعفات لان
 اهل التعصيف هم ويعرف من أي الشتر المضاعف هم مصارف الخراج من أي إلى اذراك الثالثة ورمدا لطريق
 وتكون ذلك على الجحيم في باب العشرة والخراج فاشاء الله تعالى وذلك لان اعمالي من ما كان له تعالى بطريق العبادات
 وقال الكافر لا يصلح لذلك في موضع الخراج هم اعتبارا بالتبديل لان التعصيف وظيفته خلاصتهم وطلب
 أي التعصيف هم اهلون من التبديل من لان في الوصف والخراج واجبا وعند الشافعي بالخراج عليه لان لا يكون
 من الارض ولا عشرة ايام ادم ابيه وعند مالك رحمه الله لا يصلح البيع هم وعند محمد بن عبد الله بن عثمان على حالها لانها
 مونة لما يشي أي لان العشرة مونة لان العشرة مونة منها شبه العبادات فلا تجب على الكافر بائنا ولا
 تجب عندنا في مونة قولهم فلا يتبدل كالخراج من على المسلم ثم في رواية ش على قول محمد وهو
 رواية السليمان بن عيسى من هذا العشرة هم مصارف الصدقات من على الفقراء كمن يتصدق في المقابلة
 بالارض الخراجية هم وفي رواية ش عن محمد بن جوي رواية ابن سنانة عن عيسى من مصارف الخراج من
 لان اعمالي من أي الفقراء ما كان له تعالى بطريق العبادات وقال الكافر لا يصلح لذلك في موضع الخراج
 كمال اخذه العشرة من اهل الذمة كذا في الايمان هم وان اخذ بانه مسلم من أي وان اخذ الارض العشرة
 مسلم من السنة في الذي اشترى بامن المسلم هم بالشفقة من أي بسبب الشفقة بان ياع هذا المنفعة في هذه الارض
 العشرة وان اخذ المسلم من حق الشفقة هم اودت من تلك الارض من على البائس من وهو المسلم هم ايضا
 البيع في عشرينه كما كانت من اولها وبطل الخراج اهل التعصيف هم اما الاول من وهو صورة الاخذ
 هم فتخو العشرة من أي المقدم من الشقة في المنفعة من أي الشفقة من وهو المسلم هم كذا في الشقة بانه من أي
 فان المسلم اشترى ما ابتلاه وما الثاني من وهو صورة الرد بالفساد هم فلا يردوش أي رد البيع من
 من أي ومنهم من حكم الفساد على البيع كان لو كان من في الاول من ولان حق المسلم من وهو البائع من منقطع
 بهذا الشتر الكونية تحت الرد من لوقوعه فاسدا فلما خرج ولا التعصيف اذا وثق انما في كذا لور على البائع خيار وكذا اذا
 كان الرد على البائع ابتعا فاعاد بانه كما كانت لروا المانع قبل تقدره ولو كان الرد ابتعا او بامان مسلم او بامان
 حرام لان الاسلام لا ياتي في الخراج هم قال ش أي قال محمد بن عبد الله من اذ كان المسلم في غلة من اضافة الدار
 الى الحقة للبيان كما في ذلك فانه نفعه قال الشافعي في كذا كان فاعاد بانه كذا في كذا لور ومنه نفعه بانه من

عن أبي حنيفة رحمه الله
 البيع بحال الكافر وعند
 ان يوسطك عليه الفخر
 مضاعفا ويصرف مضاعفا
 الخراج اعتبارا بالانفصال
 وهذا هو من التبديل
 وعند محمد بن جوي عشرينه
 على حالها كذا في صورة
 فلا يتبدل كالخراج ثم في
 رواية يرد مصارف
 الصدقات وفي رواية
 مصارف الخراج من
 اخذ بانه مسلم
 اوردت على البائس من
 البائس في عشرينه كما كانت
 اما الاول فلحق الشفقة
 الى الشفقة كذا في صورة
 من المسلم واما الثاني
 فلو انه بالرد والفساد
 الفساد جعل البيع كذا
 لم يكن رد حق المسلم
 لم ينقطع بهذا الشتر
 كذا في معنى الرد والفساد
 واذا كانت المسلم في غلة

اكياب العشرة على الكاف في الارض العشرة هي حب العشرة في الماء العشرة هي شئ يعني الماء الذي يسبق به الارض العشرة هي ثم الان فيكون
 رحمة العشرة واحدش اي حب عشرين وامن ومن الى يوسف عشرين ش اي حب عشرين هم وقد مر الوجه ش اي وجودها
 من الجانبين قد مر وهو الذي اذا اشتري من مسلم اربعة عشرية وجب عندنا لي يوسف عشرين وعنه محمد بن عثمان وعنه واحد قد
 مر في روثانك ايضا في العرف في رواية يعرف الى معارف الخراج وفي رواية يعرف في معارف العشرة ثم الماء العشرة
 ما الساء واما البار والامار والبيون والبنار التي لا تدخل تحت ولاية احش هذا بيان للياه انما هي فوطين مياضة
 وساءه خراجية فتعده ثم الماء العشرة الى قوله ولاية احديان للياه العشرة فالما تان الارض فان كانت الارض عشرة
 فالما تان خارج منها عشرة وان كانت خراجية فالما تان خارج منها خراجية فية لهما الساء وهو الطرفان كل ما يدرج
 على الارض العشرة من المياح العشرة وان كان نزل على الارض الخراجية يدرج المياح الخراجية قوله والباراي
 البار التي حدثت في الاراضي العشرة والبيون التي ظهرت في الاراضي العشرة وفي المحيط بغير حوت في الارض العشرة
 وعين لمر في ارض العشرة الماء فيما عشرين ابا لارض وفي الارض الخراجية كذلك يتبع الاراضي هم والامار الخراجي
 ما الامار التي تنسبها الى صاحب شئ من الامار العشرة التي في بلاد اليمن مثل هذه الامالك وغيره قد مر وهو الدوران
 مثل هذه الامار الخراجي فعلا ما بالخراجية وصارت الارض خراجية فعلا لكان في مسو ولا فخر الاسلام ثم علم
 ان الاراضي العشرة ستة الاولى ارض العوب كالحجاز واليمن ونحوها الثانية ارض اسلم انما هي على ذلك لعمومها
 ارض فتوت عنه وسميت بين الفاتحين الرابعة ارض احيت وسميت بما العشرة الخامسة ارض الخراجية انقطع عنها الخراج
 فسميت بما عشرين السابعة جعل دار ولتاما سقاها بما العشرة والارض الخراجية ثمان الاولى التي فتت عنه وبرت
 في اديم بالخراج المعروف عليها كما فعل عمر رضي الله عنه في ارض سواد العراق وهو الثانية ارض احياها كافر في يات
 الامام اوقال فرض له الامام في التمه الثانية جعل دورا لثمانا وان سقاها بما العشرة والرابعة للرب لمعن الكافر من الام
 ان يعرف على ارضهم خراجا من غير قهر والامسة ارض احيت ما بالخراج والسادسة ارض اشترها مسلم من كافر
 والسابعة ارض العشرة انقطع عنها العشرة فسميت بما بالخراج الثامنة لساها وخطه فجلها لثمانا وسقاها بما بالخراج
 وقد تقدم ذكر ذلك كله في النوادر وغيره وما يهيجون ش قال الا تراهي ما يهيجون اسم نهج وقال السفن
 تفرقة بكسر الهمزة والفتح المعجبة وتبعه الاكل في ذلك قلت قال صاحب المرأة هو نهج من نهج وتبعه البيون وبلاد
 ونهج وتردد واسوان ويصعب في بجيجان ومقدار جلاء على الارض مقدار ثمانية فرسخ وقال
 الاصطخر في كذا ان نهج يهيجون يخرج من حدود وديجان ثم يهيجون اليها كثر في حدود وديجان ووش فبغير نهج

يجب العشرة

في الماء العشرة

اكان مسند

شمن عشرين

وعندنا لي يوسف

عشرين وقد

مر الوجه ثم الماء

العشرة ما الساء

وايه بالبيون

والبحار التي لا دخل

تحت الولاية

احد والماء

الحج الخراج

التي تنسبها

حيث

الاصاحم وما

جود له صلة
 من له عشق
 من محمدا
 له كالحبها
 من كالهال
 خراجي عند
 يوسف
 فيما تحبها
 قنات طير من
 لسنن وهذا
 يد عليها وفي
 ارض الصبيحة
 التغلبين
 ماني ارض
 الوحل

ثم خرج من بلاد كيشة حتى بعث الى خوارزم ولائته شي من البلاد والاخر من ثم بسبب في بحيرة خوارزم التي بيننا وبين
 خوارزم ستة ايام ولقد تم البلدان جيون ليقال لما جمان ولقدما العامة جابان فاعلمنا بلاد الروم وليسير في بلدتين
 من الشمال الى الجنوب وهما قرب الفرات في القدر ثم يجمع هو ويجمع وعدا وفيه نيبان في بحر الروم هم ويجمع من
 قال الاثاري في سجون اسم نهر الترك قال السفنا في هو نهر خند وقال الجوهري يقال لريحان وسيا من سجون اسم نهر
 بالهند وسما نهر بالشام وسيا من نهر البصرة وقال غيره يخرج من جبال ماستان وفيه الى الممان وسيرة وروح الذهب
 ثم فتق الى البصرة ثم لعب في البحر الشقي مقدار جريانه على وجه الارض سماية فرخ والتماس في طمانه على ما ذكره الخياط
 وفي تقديم البلدان سجون اول من بلاد الروم يحوي من الشمال والغرب الى الجنوب والشرق ونهر جيون وروني في القدر
 وهو بلاد الارمن التي تعرف اليوم ببلاد الصين ثم يخرج سجون لبلاد وية فيفيرة ان نهر واد انهم لعبان في بحر الروم
 بين اباس وطرطوس وبرجنا حديث الهريرة في اخره احمد بن محمد بن عبد الرزاق من هام بن نية من اهل صلح من اهل هريرة
 سمي السجون قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان وبيجان والنبيل والفرات كل من انهار اخذته هم وبلية سس
 قال الاثاري وحدثنا سهر بن عبد الله وكان قال غيره قلت خرج من اصل جبل بقر اربعة مصنعي القنن وكلما اتدوا به
 اليمامة جبال وديار بكر وماه ناهل فيه بالمدن ثم قيل الى ما بين ثم قيل الى مشارقين ثم الى حصن كنان ثم الى جزيرة
 ابن عمر ثم الى الموصل فينصب فيه الزابان وها نهر نهر سبي كل منها الزاب ومنها لغيرهم ثم الى بغداد ثم الى واسط ثم الى البصرة
 ثم فيصب في بحر فارس ويكمل من وبلدة عدة انهار منها العاطول والجيل ونهر الدين وبيق سيرين ونهر الابل ونهر مقل
 هم والفرات ثم هو نهر شمو يخرج من قبل بلاد الروم يقال له افروش منه ودين بالقاسية في يوم وقل يخرج
 من اطراف ابيه ثم يخرج من ارض طليعة على مسيرة ميلين منها ثم على مساط وقلة الروم والبيرة وجزينج ولسن
 وقلة جبر وقال في والرجية وقرين وغاية والحدية وبيت والابار ثم يراطر فوتم كباب ثم بالكونة وفيه سبي
 الى البطايخ وينصب الى البحر الشرقي وقالوا مقدار جريانه على وجه الارض اربعة فرسخ وهذا النهر لم تفل
 فيها الايدي وقيل ان لا ياتي عليه السلام صرافات وولده مخرشي من فرخه لانه نهر المستل وهو قوله
 جيون هم منه محمد رحمه الله لا يجيبها احد كالبارش وسياه البيون والامطار هم وخارجي فندالي يوسف
 لانا نبتة ميلها القناطر من بعض وها يد ميلها ش اى اثبات به وولاية عليها وغلها غلها على انه بل يفتح عليها
 وبل تدل ولاية احد فندالي يوسف نعم وعند محمد لاه وفي ارض الصبي والمراة التغلبين في ارض الربل بل في الجند
 في ارض الصبي التغلب والمراة التغلبية ما يجب في ارض الربل ثم اوضح معنى قوله ما في ارض الربل بقوله هم يعني

هم يعني العشرة العاشر في العشرة من العشرة في الارض العشرية هم والخارج من العشرة هم الواحد في العشرة
 من العشرة في الارض العشرية هم لان الصبي من اى مبلغ عمره على ما سئل من قدر جري على تعدين العدة من
 اى على تعدين ما كتب على المسلمين من العداوة ورافية مغاباهم دون العدة العشرة من اى الخالية من عدى العداوة
 وادواتها الخراج لانها موزونة ليس فيها معنى العداوة وذلك ان على عمره من عدى العدة في العشرة العداوة دون
 الخراج فلما اخذ من جميعهم وانا يجر صدقة مغاباهم وخارج واحد فان قيل الصبي الصغير والمراة الصغيرة اذا مر
 على العشرة من المارة دون العشرة فكيف يجرها من الصبي الصغير من العشرة من العشرة من العشرة من العشرة
 لا لا لكن في العشرة يجب في الارض الموزونة من الصبيان والمجانين بخلاف الزكاة هم اذا كان من المسلمين من
 من العشرة من المارة العشرة من المارة العشرة من المارة العشرة من المارة العشرة من المارة العشرة من المارة
 هم من نصف ذلك من اى العشرة هم اذا كانهم من اى من في العشرة هم قول من اى محمد رحمه الله عليه وليس في العشرة
 من كبر القات وهو الزنوف وقيل لا القات ايهاهم والنفط من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة
 على وجه الماء في العين وفي البسط لاشي في القطار والنفط والماء لانها فورة كالماء هم في ارض العشرة من اى العشرة
 من ارض الارض من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة
 كالماء من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة من اى العشرة
 هم من فورة من من فارت القدة اذا غلت وهي صينة مبالغة وشبه فوارتها بقدرات الماء الذي يخرج من
 من العين وهو معنى قوله من كعين الماء من اى الذي يفوق حتى يخرج منها هم وعليه في ارض الخراج خراج
 من العشرة عليه يحتل مرجه ومعين احد هما ان يرجع الى الفضة التي عين النفط والقيمة من اى العشرة من اى العشرة
 والقيمة باعلا الارض وهو احتياطي بعض الشايع والاخر ان يرجع الى ارجل الذي تدل عليه القرينة اى وعلى ارجل
 في عين النفط والقيمة في ارض الخراج خراج هم وهذا من اى هذا الذي ذكرناه هم اذا كان من ارضهم اى
 حريم عين النفط والقيمة من اى العشرة لان الخراج يتعلق بالكل من ارضهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم
 لا يجر موضع العين لانه لا يصلح للزراعة وهو مختار بما يراى من ارضهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم
 كالارض البنية فالتعلق للزراعة

هم يجر من يجوز دفع العدة اليه ومن لا يجوز من اى هذا باب في بيان من يجوز دفع الزكاة اليه ومن لا يجوز
 وهذا اليه لانه من بيان الزكاة وبيان المعدن والكار شرع في بيان معدنهم من ارضهم من ارضهم من ارضهم

يعنى العشرة المضاعفة
 في العشرة والخارج احد
 في الخراج لان المعدن
 قد جرى على نصفه
 الصل فانه دون العدة
 لفحصه ثم على الصبي والمراة
 اذا كانا من المسلمين
 العشرة فصف ذلك
 اذا كانا من اهل البيت
 في عينه القير والنفط
 في ارض العشرة
 لانه ليس من ارض
 الارض وانما هو عين
 في ارضهم الماء وعليه
 في ارض الخراج خراج
 وهذا اذا كان حريمهما
 صالحا للزراعة لان
 الخراج يتعلق بالكل
 من الزراعة
 بأكبر ما يجوز
 دفع الصدقات
 اليه ومن لا يجوز

ليس منادى قال تاج الشريعة لما فرغ من بيان السبب وقد روي الوجب والخصاب المطلق والمقيد شرع في بيان معارفها ولم
يتقدم صدقة الفطر لتعلقها في نصر فمما كان صدقة الفطر يجوز دفعها الى الذي هم قال المائل فيش اي تبيين يجوز ان تصرف
اليهم قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية يش يجوز في الآية الركن والغيب اما الركن فعلى التبادر وخبره
محدود وتقريره الآية بما هو والغيب فعلى المفعولية والتقدير اقرء الآية قوله انما ملكه وقصره والقصر تخصيص
اعدا الايام بين آية وحصره فيه قال علماء الممانى والبيان انما يحصر الشئ في الحكم كقولك انما زيد نطق وانحصر الحكم في ان
كذلك انما المطلق زيد لان تبيين ان الثبوت والذوق في الحقيقة المذكور وفي ما عداه معنى الآية والماعلم الصدقات
لا تصنف المذكورة لانها غير محك كقولك انما الخلفاء تفرش اي اعم لان غيرهم ثم ذكر الاربعة الاولى باللام والاربعة الاخيرة
بفتح اللام بيان بانها راجع في استحقاق المصدق عليهم من حق ذكره لان في الدعاء على اعم حق بان توضع فيهم
الصدقات وذلك لما في كل الرقاب من الكفاية والرق او الالاسه في وقت الفارين من الغوم من التفتيش ولا يلائم
المنادى الفطر وانقطع في الحج بين الفقر والعبادة وكذلك بن اسيل فيه يفعل وترجع لمدن على التبادر والمنادى الصدقات
جميع فلهذا الفقر والمساكين تفرقة فكيف يناسب تسمية القليل على الكثيرين فجميع القلة اذ جعله لام التعريف كان الكثرة
والاستدراك وايضا جميع الغلبة ليشي الكثرة والامساك قال المنادى ولوان في الارض من شجرة اقلام وقوله ثمانية قروم
ثمة ثمانية اصناف يش اي المذكور وان في الآية الكريمة ثمانية اصناف وهو جمع صنف بكسر الهمزة والقاف الجوهري منه اعد
الصنف النوع والغرب والمصنف ما يقع لغيره وهم قد سقط منها ش اي من كيفية اصنافها المولفة قلوبهم ش وهو ثمانية
عشر صنف ذكرهم الى خط ابو موسى محمد بن ابي بكر المديني في المايعة وذكر عدى بن قيس فعم ابو سعيد بن حرب بن ابي امير بن
ابن هشام وعبد الرحمن بن مروب بن ابي مخزوم وعكيم بن هشام بن خويلد بن ابي اسيد بن عبد الغري وعنوان بن امية بن
بكر عدى بن قيس بن ابي سم واصل بن عمر وخويلد بن عبد الغري بن عامر بن لوي والعلبان عامر بن سميع
والعباس بن مرواس بن ابي سليم وعيينة بن حصين بن ابي الصير من فورة وماك بن عرف بن ابي خضلة والاقرب
بن حابس بن اعطاف الغمي صلي الله عليه وسلم باقية من الابل الاحوليب بن عبد الغري وعبد الرحمن بن يربوع اعطافا
فخصيص بن من الابل وذكره في الاسلام يدي النيل وعدية بن ملاك فعم وفي الطال المراني بن النين يدي ب سبب فعم رسول الله
صلي الله عليه وسلم ارباعا اعطافا ربا الاقرب بن حابس النجاشي واربعا يدي النيل الطامي واربعا عتبة بن عطاء الكلابي
وربعا مينة بن حصن الغزالي وكانوا من المولفة ومنهم ابو سفيان وهم مخزون بن حرب وعفوان بن امير اعطافا رسول الله
صلي الله عليه وسلم اربعة فزان بن بدر بن امرئ القيس كان افعال له قريسه وحامله اسلم سنة ثمان فولا رسول الله

قال رضي الله عنه

فبذلك نقول

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

في المذنبين

صدقة قوم واقوه عيلما ابو بكر وعمره ومنهم عدي بن حاتم ومنهم عباس بن مرداس السلمي واعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الباسنيان وصفوا والاقرب بن خاس ومنهم ماية من الابل وقال صفوان بن ابية لقد اعطاني ما اعطاه
 وهو البغض الناس الي فمنازل لطيفة حتى كان عليه الصدقة والسلام احب الناس لي رواه مسلم قال النووي رحمه الله
 هو الاكلهم صحابة وفي المحيط والمبسوط كان علي الصداقة والسلام يعطيهم سبعا من الصدقة يتنا نعم على الاسلام
 وقيل كانوا قد اسلموا وقيل كانوا اوعروا بالاسلام وقيل كانوا قوما يري خيرهم وينصرونهم على غيرهم من الكفار
 وضرب منهم بخلاف شره وفي المذاهب المولفة قال سبعم اذ كان ثمانية صنف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم يسلم
 او يسلم قوتهم الاسلام وصنف اسلموا وفي الاسلام صنف فيريد بذلك التبريم على الاسلام وصنف يعطيهم لم يرفع قوتهم
 فان قلت ما وجه اعطاه عليه الصدقة والسلام اباهم فخرنا من شرهم والثاني ما لا يتناولون احد اسوي العذر وقيل
 قيل ما كان ذلك من الخوف منهم بل كان يعطي المولفة من الزكوة والذي كان اعطى بني بن حاتم والذي كان
 من نفس النفس الذي اعطى من كان اعداهم من الجهاد والفتنة من نعم الغزاة وقيل من سبعم المولفة والذي اعطى
 من كان يوفيه من الزكوة وقيل اليه من الزكوة وقيل من سبعم الغنيمة ثم لان الذي اعطى اعز الاسلام وافق قوتهم
 ش اي عن المولفة بالقرى وقوة الاسلام وكان يعطي المولفة في غلاته بني بكره قال الامام الايبكا
 رحمه الله في شرح الطحاوي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم لم يرفع قوتهم على الاسلام فلما قبض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جاؤا الي ابي بكر فاستبدوا منه فظالمهم فبذل لهم الخط ثم جاؤا الي عمر فاجزوه بذلك فافادوا
 من يدهم وخرق وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم لم يرفع قوتهم على الاسلام فلما قبض رسول الله
 فليس نبيا وبنيك الا السياف والاسلام فالنصر في التي في بكرتي انهم قالوا انت اخذت اموالهم فاقول ما انا
 ولم يكر عليه بل قطع من ذلك اليوم ولحق سبعم ومن ابي عبيدة ان قال يا عبيدة بن جعفر والاقرب بن خاس
 التي ابي بكر فم وقال يا عبيدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عذنا ارضا ليس فيها كاد ولا فسقة فان رايت ان
 يعطينا بافاذا ايانا فاشترى من كتب لها عليها كتابا وليس عمر في القوم فانطلقا اليه فلما سمع ما في الكتاب ولذين
 ايديهم قتل غيرة فاقدموا وقالوا لعلنا نسته فقال عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطيهم
 والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اخذ الاسلام اذهبا واحدا واحدا وكما لا ادعي الله عليها وروي انها ذكرت
 ذلك لابي بكر فم وقالوا انت اخذت اموالهم فاقول ما انا فاشترى من كتب لها عليها كتابا وليس عمر في القوم فانطلقا اليه فلما سمع ما في الكتاب ولذين
 اتفاقا على قطع ذلك وتبني لم يجمعين الاقتباسا بجملة وتا بصما الصغاية في ذلك فكان اجماعا واثار الصنف

لان الله تعالى
 اعز الاسلام
 واغنى عنهم

مروى عن ابى حنيفة رحمه الله عن ابي اسحاق المزني عن اصحاب الشافعي رضي الله عنهم
قال من اصحاب المنة الاغنيى وتغلب والغراء وفي الكمال من ابى يوسف رحمه الله عن ابى حنيفة الفقير الذي لا يسأل
والمسكين الذي يسأل وقيل الفقير الرمن المحتاج والمسكين الصحيح المحتاج ولا يشاء ان ينفق فيها قولان من قول شيبه
في الفقراء الزناية وعدم السؤال وفي قول لا يشترط فيها بل من له حاجة قوية وفي مسكين قولان في التقديم المسكين
هو السائل او من له حرفة وفي الجواب الدوال ليس بشروط بل معتبر فيه وجوده من المال والقدرة على تحصيله كذا في
تيسيم وروى الحسن عن ابى حنيفة رضي الله عنه ان الفقير الذي يسأل ولا يظفر الفقارة وحاجة الى الناس والمسكين
هو الذي يسأل ولا يظفر وبه زناية قال تعالى او مسكين ذمته اى لاصق بالتراب من البحر والعري وفي النيايح
قال ابو حنيفة رضي الله عنه الفقير المذكور في الآية هو المحتاج الذي لا يسأل ولا يظفر على الابواب والمسكين الذي
يسأل وفي الزناية الفقير والمسكين الذي لا يسأل والمسكين يسأل والفقير لا يسأل وروى ابن جماعة
رحمه الله عن محمد بن محمد بن ابى حنيفة رضي الله عنه ان الفقراء سواء حالهم المسكين ذكره الزناية في وقيل تفسير الفقير الذي
في الآية فقراء المهاجرين والمسكين الذي لم يهاجر وقال الضحاك وقيل الفقير به زناية والمسكين الصحيح المحتاج
وهو قول قتادة وقيل الفقير من المال لا يقع منه موكل من ولا يمينه سأل كان او غير سأل وقال ابن القدر جزم
يؤتى هذا الى الشافعي رحمه الله وقيل المسكين الذي يتخشى ومسكين وان لم يسأل والفقير جزم ولا يتخشى وهذا قول مسجود الله
بن الحسن البصري بن عبد الله البصري في وقال محمد بن سلة رحمه الله الفقير الذي لا يسكن بيته والفقير الذي لا مال له
وفي طلبه الطالب المسكين الذي اسكنه العجز عن الطواف للسؤال والفقير المحتاج وقيل الفقير من المسكين والمسكين من
اهل الذمة يروى عن عكرمة رحمه الله وقيل الفقير الذي ليس له مال وهو بين الفم عشرة في والمسكين الذي ليس له مال
ولا عشرة هم وقيل على العكس شىء يبنى ان المسكين من له ادى شىء والفقير من لا شىء له وبه قال الشافعي والطحاوي
والاصمعي من اهل اللغة وابن الانباري واستدل الشافعي وابن الانباري بقول الشافعي بل لكن من اجر غير تروا
شبه سكيناً كاشه عشرة شيا ساعد وجهد وقال الله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين فاقبضت لهم سفينة وروى عاتية
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اعني مسكيناً واتني مسكيناً واشترني في ذمة المساكين واعوذوا به من الفقر
رواه البخاري وسلم واجني مسكيناً واتني مسكيناً واده الرزقي وابسقي واسناده ضعيف فدل على ان الفقراء
لان الفقير بمعنى الفقير وهو المكسور الفقار ولان الفقير قد سمع على المساكين والتقديم يدل على الانتهاء ثم دل
غيرهم والجهد قوله تعالى الفقير الذين احصوا في سبيل الله الآية ساهم فقراء وومعهم بالتعفف وترك الهللة

مرجع الحنفية

وقد قيل

على العكس

ولان الجاهل لا يحسب ثلثا الا اذا كان له ثلثه من ثلث على ان كل ثلث لثلث السبل بثلثه الفقر وان شئت من ابن الاعراب يبيع ثلثه
 بن مروان وليكره سائبا ما الفقيه الذي كانت مملوكة وفق العيال ولم يكن له ثلثه ما ففراغ وجوه مملوكة وهي الاثني
 ثلث ويقال انه حاله سبوا له ليداعي شي وقال الجوهري انه لا يقل ولا يكثر من الجواب عن الشعر الذي اتجج بان الثلث
 ان قاله يجهل ولا يلم به وان لم يشره بل لو حصل له ثلثه شياء كانت سعد ولغيره والجواب من الآية انها ساهم مسكين
 ترعا ويستفاد فاما يقال لمن اتعق ثلثه وليتبعه مسكين وفي الحديث مسكين اهل النار وقيل لا تسلم ان اضاف ثلثه لغيره
 بسبل الحقيقة بان كانت ملكا لم يملكه لم لا يجوز ان يعطى الهم بسبل الجواز لكونها في ايديهم عارية او اجارة والجواب عن الحديث
 انه لم يرد بمعنى الفقر وانما ارادوا لولا ان يبي مسكينا اي يمسكيا لانه لم يملكه فعلى غير ذلك ولا جارا ما قاله فلان الفقيه يفتي
 وهو كسور الفقار ممنوع فان الاغنى قال الفقير من قولهم فقرت له فقره يعني اعطيته وتكون الفقير من فقرته من المال
 لا الغنى وما اورد تقديم الفقار فلهذا لم يسألون او قد مضوا اكثرهم وتيسر وجوههم على صاحب الزكاة بخلاف المسكين
 الغني عن المسكين اسوة بالاسن الفقر عند الشافعي رحمه الله تعالى لا يملك الا ان يملك من ماله من ماله من ماله من ماله
 وكبرته والزهرى وحسن وما لك وشك من ابن زبد والى عبدة جيلوس وابن السكيت وابن تيمية والعلبي والافندي
 والغلب وقال الشافعي رحمه الله تعالى اهل الاغنى جميعا وكل وجه يشاي وكل واحد من الوجين وهو وفادة
 الخلف لا تكثر في الزكاة بل تظهر في الرصا والاقوات والذوهم ثم ما مضى ان اوصفت واحد من اهل الفقير والفقير
 مضى ان اوصفت واحد لم يبين ذلك واحال البيان الى كتاب الرصا يقولهم وسذكره في كتاب الرصا ان شاء الله
 ش قال في الرصا في شرح الجامع الصغير ومن ابى يوسف انها مضى قال ابن اوصى ثلث ما لفلان
 ولا فقر والمساكين ان لفلان نصف الثلث ولا فقرتين جميعا نصف الثلث لفلان نصف واحد وقال ابو حنيفة رضي الله
 عنهما ثلث الثلث بمثلها مضى قال الاثراني اقول هذا هو الصحيح لان العطف النارية وقد عطف احداهما على الآخر
 في الآية فثبت يحتاج ان لا يثبت الاثراني صحته فان هذا الذي ذكره في الرصا لفلان نصف واحد والاعمال ش من هذا المعنى
 ذكره ابن المسكين كما في الآية وهو مخرج على ابتداء وقوله يدفع الامام ابي حنيفة خبره وهو الذي يثبت الامام
 بجباية العديقات وهو الذي يسي الساعي هم ان عمل ش قال تاج الشريعة رحمه الله تعالى ان عمل نفق الجاهل من
 باعتبار ما كان هم لفلان نصف الثلث اي بقدر ما يكتفيهم واموانة ش بالثب اي وليقر بالبيع اعدا
 والامان مع حون وهو غير الساسد وقتا واي فاضل فان رحمه الله تعالى الامام كما في ثلثا كان او قل وفي الفيد
 فيعطيهم ما يكتفيهم وعيالهم واموانة ذبايهم وايهم لانه فرغ نفسه لهذا العمل وكل من فرغ نفسه لعمل من العمل

ولكل وجه

ثمها ضفان

او نصف واحد

ولسند كوفي

كتاب الرصا

ان شاء الله تعالى

والعامل يدفع

الامام اليه

ان عمل بقدر

عمله فيعطيه

ما يكتفيهم

ما يكتفيهم

يستحق على ذلك عند تالك القضاة وليس ذلك على وجه الاجارة لانها لا تكون الا على عمل معلوم وعدة معلومة واجرة معلومة وقال النووي رحمه الله وعليه الماشر وهو الذي يجمع ارباب الاسواق والعريف وهو الذي يعرف السجى اهل الصدقات كالتعقيب للقبيلة والهابط والقاسم والكاتب كاهم باخذون من سهم العال ولا يراهم مولد في اجرة عملة وتزاد في عدد هؤلاء الفقهاء واما الامام والقاضي فلا يعرف اليها من الزكوة وفي الزخيرة وروى مالك السلف والواهي وهو شاذ وفي الزخيرة لما اخذت من غير الزكوة فلا بأس به وان تعلق الى الامام فيسبى لا يتسبى العال من تلك الصدقة وفي جوامع الفقهاء لو كان كفاية العال تستوفى الزكوة كلها اخذ نصفها اذا اخذ النصف من النصف ولو ضاع المال من يده سقطت عماله واجرى المودى كالمضارب اذا ملك مال المضاربة به يده بعد التوفيق كذا في المبسوط والايضا حرم غير مقدرا بالشن خلافا للشافعي رحمه الله في غير مقدرا نص على التحال من قوله لا يسهى اى مال كون بالبيع غير مقدرا بالشن قال تاج الشريعة واما قال بالشن لظن الى الانفاق التفتية والمراءى السجى بسقوط المولقة قلوبهم وقال الكاكي فان قيل كيف يستقيم قوله غير مقدرا بالشن على قول الشافعي فان المولقة سقطت بالارحار فحينئذ ان يقول غير مقدرا بالبيع قامت المولقة صفان كغفار وسلمون فان عنده سقوط نصف كغفار فقط بقي مقدرا بالشن ثم لان استحقاقه شىء لاني استحقاق العال هم بطريق الكفاية شىء لان ما يافذه اجرة من وجه لاجل عمله وصدقة من وجه لانه عامل لعل تعالى فصار نصفه فالصدقة والصدقة لا تجوز التقدير والاجرة تجوز التقدير بالكفاية فوجب رزقه على حسب الكفاية ثم في الكفاية ليعتبر الوسط لا الشدة لا السخا حرام كونه اسرافا محضا وعلى الامام ان يبيع من يرزقه بالوسط من غير اسراف ولا تقيرهم ولذا يافذه وان كان غنيا فليأخذ من شىء اى ولا لاجل استحقاقه بطريق الكفاية لاجل عمله يافذه العال وان كان غنيا لان يافذه فهو عوض عن عمله والزكوة لا يجوز ان تقع عوضا عن شىء فان قامت العال منعت مصدوب عليه فصار كسائر الامتيازات فتمت ساير ما استبان يستحقون الدفع اليهم بكل حال والعال لا يتسبى الا بالعملهم الا ان فيه شبهة الصدقة فلا يافذه العال الماشى تنزيها لقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ شىء انما استثنى في الحقيقة من قوله لان الاستحقاق بطريق الكفاية ما ملكان باخذه بطريق الكفاية وان كان اجرة ولكن فيه شبهة الصدقة لكونه عالة لعل تعالى كما ذكرنا واذا بان فيه شبهة الصدقة فلا يافذه العال اذا كان باختياره لعل عليه الصدقة والسام ان يافذه الصدقات انما هى اوساخ الناس وانما لا يسلم للحمد ولا لال محمدا وسلم قوله عليه الصدقة والسام من اهل البيت لا تكل لنا الصدقة وادى البخارى والماتسمى بنسب الى بنى هاشم وهم اهل على واهل عباس والى جعفر

غير محقق
بالقول خلافا
للدشاذي كالون
استحقاقه
بجلب الكفاية
ولكن لا يكتفى
وان كان غنيا
الا ان فيه
شبهة الفصل
فلا ياخذها
العالم الهاشمي
تدريها لقراءة
الرسول عليه
عن شبهة
الدوس

والغنى لا يؤاد
في استحقاق
الكرامة فلم
تعتبر الشبهة
في حقه
الرقاب
المكاتبون
منها في فله
رقابهم

والأما ابن عبد المطلب فقولته من بابي لابل التزيرة لقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب مالك ثم ذكرنا وقيل
هو مذهب الشافعي أيضا في الصحيح ويكره على بن أبي المطلب أيضا وفي النهاية الإصحح جواز صرفها إلى العامل نعم فإن يغفل المكاتب
يجوز أن لا يجز بعض بني أشتهم على حواشها وسوقها قال ابن العربي ولا يجوز لأن حواشها وسوقها كجملها ومنه
وفي الخليفة أجاز محمد بن نصران يكون العامل بأشتمها أو عبدًا أو رهبانًا أو ذيًا باعًا على أصل بني قلنا وأصله النكاح
لا ينافي في الغنى وفيما في الماشي لشدة والعبد لعمرة والمكاتب لخدم ولأية على المسلم فإن قلت ما تقول في استئصال
الشافعي رضي الله عنه فإنه عليه الصلوة والسلام بوث عليها على ابن مصلح وقولنا فإن الظاهر أنه فوض
له فيما فذه قلت ليس فيه بان أنه عليه الصلوة والسلام فوض له في الصدقات وقد كان عليه الصلوة والسلام
فوض إليه أمر الحرب والظاهر أنه فوض له من الغنى لأن الصدقات هم والغنى لا يوانيه من استحقاق الكرامة فلم
تعتبر الشبهة في حقه شئ هذا جواب عن سؤال مقدم من جهة إخصم تقديره وإن يقال إذا كان المانع في جواز
استعمال عامل بأشتم وجود معنى الصدقة فيما فذه فالغنى كذلك ينبغي أن يمنع من العمل لأن فضاها يمنع أخذ الصدقة
فاجاب بقوله والغنى لا يوانيه أي لا يوانيه الماشي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر الشبهة الصادرة فيه لأن فيه شبهة
الاجرة أيضا والماشي لا يمنع لأن فيه حقيقة الصدقة فأنهم تخطفهم في الرقاب شئ هو الرابع من المصارف أي
من الزكاة في فك رقابهم وموضع الزكاة في الرقاب وهو جمع رقبته هم بيان المكاتبون منها شئ أي من الزكاة
هم في فك رقابهم شئ هذا التفسير لقوله وفي الرقاب المذكورة في الآية أي ليعا فون على أو ابدل الكتابة وبه
قال الشافعي ومالك وأحمد في رواية وهو قول أكثر العلماء رضي الله عنهم وقال مالك وأحمد في رواية المارده إن
يشترى بخير مال الصدقة عبدًا بعتقه وهو المروى عن ابن عباس والحسن البصري وقال ابن تيمية إن كان معه
وفاد الكتابة لم يطل لابل فقهه لأنه عبد وإن لم يكن معشئ أعطى الجميع وإن كان معه بعتقه ثم سواه كان قبل قتل المملوك
أو بعده وليس معشئ يفتسخ الكتابة ويأخذ مكنونه قويا كتب به يجوز دفعها إلى سيده لأنه لم يمل فقهه وعند الشافعية
إن لم يمل عليه تخيم ففي حقه المية وجمان وإن دفعه إليه فاعتقه المولى وأبراه من بدل الكتابة أو عجز فقهه والمال سعيه
الكتابة صحيح فقول النودى وهو المذهب وفي الغنى إن أنفخت الكتابة فماني بيده لبيده وهو قول عطاء وأبي
وأصحابه ورواية المروزي والكوشج عن أحمد كساير كساير فان ادعى أنه مكاتب كلف البينة ونقل فيها الاستفاضة وإن
صدقه سيده أنه تعين أن من تلك الأشياء ملك الأخبار ولقرف إلى المكاتب ما دون سيده ولا لقرف إلى سيده إلا
بأذنه ولا لقرف إلى مكاتبه وهو المذهب وجزه أبو يعلى بن حيران قال وهو ضعيف قلت اشتراط أن المكاتب

في المدعى الى سيده ليعيد بعد المنة بقضاء دين المكاتب بغير اذنه وقضاء الديون من الابانج لا يتوقف على اذن المديون وفي الحديث
 وقد قالوا لا يدفع الى مكاتب المشايخ بخلاف مكاتب النخعي وفي الجوامع شري بها الامام الرقاب فينقضان على المسلمين والولاء
 بمسحهم هو المنقول من اي عنوان المكاتبين من الزكوة هو المنقول كذا قاله الاثراني وقال السنائي هو المنقول من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قال الاكل ثم قال فانه روى ان رجلا قال يا رسول الله اني على يد غني ابنته قال
 فكل الرقبة او ائتمنك قال اوليس اسما يا رسول الله قال فكل الرقبة ان اثنين في حفرة فقلت بذا الحديث اخرجه ابن باب
 والحاكم عن البراء بن عازب قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله واني على عمل يغني عن ابنته
 ويباحدني من النار قال ائتمنك النسبة فكل الرقبة قال اوليس اسما قال لا ائتمنك النسبة ان تعرف لبعثتها وانك
 الرقبة ان لعين في ثمنها انتي هذا ليس فيه القصد فان مراد المصنف رحمه الله تفسير الآية لا تفسيرها فكيف لم يحدث
 لينفي في حرفة الفرق بين ائتمنك والفك فمن هذا عرفت ان الصواب مع الاثراني وروى الطبراني في تفسيره من
 طريق محمد بن ابي الحسن بن الحسن البصري ان مكاتباً قام الى النبي صلى الله عليه وسلم فبذلت له
 الناس يوم الجمعة فقال ايها الامير حجب الناس علي يجب عليه اني موسى الاشعري فالتقي الناس عليه بناطلي حاسه
 وبناطلي طايه وبناطلي خاتما حتى التقي الناس عليه سواوا كثير الفارابي الي موسى ما التقي عليه قال امجدو ثم امر به
 فبيع واعطى المكاتب كتاباً ثم اعطى الفضل منه الرقاب نحو ذلك ولم يرد على الناس وقال ان هذا الذي اعطوه
 في الرقاب هم والغارم من الزمهم وولايك الصبا بافاضل من دينه يشبهوا انهم من المصارف يعني ان
 الغارم ايضا تولد من الزمهم ودين الى آخره تفسير الغارم وهو من الغرم وهو من الغرمان وكان الغارم هو الذي
 شتره له وانخرن الفضل وقال ابو نصر البغدادي الغارم من الزمهم دين وان كان في يده مال لا يملكه فانه
 مضار كن لال له وفي الحديث الغارم ان يكون له قدر دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذه ففوت على نظام
 وتكل له الصدقة وقال محمد رحمه الله الغارم هو الذي له مال غائب ودون لا يخذل من الصدقة الا قدر حاجته
 بخلاف الفقير حيث لا ينفرد في حاجته وقال الشافعي رضي الله عنه من تحمل غرامة في اصلاح ذات البين شئ ابي
 من تحمل الغرامة اصل الغرامة الزمهم فلهذا كان غداً ما كان غراماً ويطبق الغريم على المديون وصاحب الدين ولما
 الانهري يعني اصلاح ذات البين اصلاح حال الرجل بعد المباناة واليمين يكون وصلما ويكون فرقته وقال لمج
 الشريفة قوله اصلاح ذات البين يعني الاحوال التي بينهم واصلاً ما بالاحسان والالفاق حتى تصير احوال ائتمنك
 ايلاً فافادوا فقام بعد ان كان احوال اختلفت وفتت ولما كانت الاحوال ملازمة بهم والملاءمة بين القسيتين

هو المنقول

والغارم من الزمهم

دين ولا يملك

فضلاً فافادوا

عن دينه وقلا

الشافعي امير

غرامة في اصلاح

ذات البين

واحد من الشافعية

بين القسيتين

شئ المنزلة العداوة كما نأخذ من النار والمطافاة عبارة من تسكين الفتنة وفي الحديث والقائم ضربان ضرب لاصلاح
 ذات البين بان يكمل الايمان في حرب تسكين فتنة وبيان احدهما انه يطبق من الغنائم التي تقبل الجبال وتضرب عزم لصلية
 نفسه من الدين في غير معينة فكل يطبق مع الغنائم قال في الام يطبق مع الغنائم لانه في الام يطبق لانا
 لوقعتنا ودينه بعد التوبة لا يبر من ان لغير التوبة حتى ياخذ المال ثم يعود الى النسيق وفي سبيل المديش هو الساب
 اى وموضع الزكاة ايضا في سبيل المديش وفي تفسيره خلاف على ما ذكره الا ان من قطع الغنائم شئ اى في سبيل المديش
 هو منقطع الغزاة من عند ابي يوسف رحمه الله لانه شئ اى لان قوله في سبيل المديش هو التسليم عند الاطلاق شئ لان
 سبيل المديش عبارة عن جميع القربان عند الاطلاق يعرف الى الجهاد وعنده محمد رحمه الله منقطع الحاج شش
 وفي المبسوط في سبيل المديش الغزاة عند ابي يوسف وعنده محمد رحمه الله القربان والحاج وقال السروجي بعد ان عد بركة من كتب
 اصحابنا لم يذكر احد منهم قول ابي حنيفة ثم قال فكشفت من ذلك من قولنا ثلثين مئة مئة ثمانين لا يتكلم الامام في معرفة سبيل
 مع وقوع الحاجة الى ذلك وفي الوجوه اى هم الحاج والغزاة المنقطعون عن اموالهم وفي الاستيعاب اى اريد الفقهاء
 اهل الجهاد ولم يكلف فيه طاعة ما يجوز ان يكون ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله وقال الكافي منقطع الغزاة وهو المديش وقوله
 شش وفي سبيل المديش اى حنيفة وابي يوسف والشافعي ومالك وعنده محمد رحمه الله منقطع الحاج قات لم يبر في اى كتاب
 رأى اى ابا حنيفة مع ابي يوسف ولكن اطلع عليه في موضع فذكره معه وقال ابن المديش رحمه الله قول ابي حنيفة
 رحمه الله وابي يوسف ومحمد في سبيل المديش الغزاة في غير النسيق وعلى القولين اى حنيفة انه الغزاة وون الحاج وذكر
 ابن البطال في شرح البزار اى سبيل المديش حنيفة ومالك والشافعي ونقله الشافعي في شرحه وقال السروجي قوله انما
 قول ابي حنيفة ثم وجدت في خزائنه الاكل ما يوافق نقل هؤلاء الجماعة فقال في سبيل المديش الغزاة عندنا وعنده محمد
 منقطع الحاج فمما يدل على ان ذلك رواية عن محمد وحي قول ابن عباس وابن عمر ورواه قال احمد في رواية ورواه
 واشاره البغاري وقال ابن عبد الحكم يدل فيه سير النسيق والجبال والمراكب وكذا النواحي بنية لغزو وتبذير الجوايس
 الفعاري وقال النووي في شرح المذهب هو الغزاة المنقطعون الذين لا تحم في الديون وفي المصنفين
 وقيل في سبيل المديش العلم وقال النجاشي صلى الله عليه وسلم مدينة العلم ارسل الناس اليه ليعلم ما نزل اليهم
 غالب من التبعية في اول الاسلام فمما منقطعون لان العلم منه كابي هريرة وغيره وكانه من جبرته بعبارة في هذا ان
 الا ان واما العلم وقال السروجي رحمه الله وهذا المديش ان الاية نزلت وليس هناك قوم ليعتال لطلب العلم لما روي
 ان رجلا جاء ليعلم في سبيل المديش صلى الله عليه وسلم ان يكمل عليه الحاج اشق هذا الحديث له الصل في

وفي سبيل الله منقطع

الغزاة عند ابي يوسف

لان هذا المقام منه

الاولى وعند محمد

منقطع الحاج لانه

ان رجلا جاء ليعلم

بعبارة الله في سبيل

فامه كرسول الله

صلى الله عليه وسلم

ان يكمل عليه العلم

الكاكن المروا بالتي تارة الصدقة على الكلب انما تكون بقدرة البدن لا بملك المال فان الغنازي اذا اشتغل
بالكسب يقدعه عن المهاد فانه لا يخذو الدليل عليه ما روى في حديث آخر ورواه بن قهرهم كذا في البيهقي ورواه
فيه نوع كامل لان القادر على كسب غير تلك الغناب كل له ان هذا الزكاة عندنا غلما لما كان له ان ان يعطى على يده
الانزام وقال الرازي في احكام القرآن فليكون الزيل غنيا في ابل بلبه بالدار والاشا والخدم والفرس
والفضل على تجيب عليه الزكاة فيه ولا تكل له الصدقة فاذا عزم على الخروج الى العز او احتاج الى آلات السفر
وبالحا الغنوا والعدة فيجوز له ان هذا الصدقة او قد انفق الفضل فيما يحتاج اليه من السلاح والعدة ولولا سفره
لغفر لكان غنيا او لا يحتاج في اقامته الى انفاق الفضل فاذا تعد القروا جاز له ان هذا الصدقة ويوفى في هذا الوجه فيدفع
منه قوله عليه الصلوة والسلام الصدقة تكل للغنازي الغني انتهى وقيل حديثه في هذا الوجه في الغنمة المذكور في الغني والكا
ويذكر الصدقة وقد جاز والدفع الى الغنا والموافقة وليسوا من الغنمة فوجب تأويل حديثه وقال السروي رحمه الله
واعلم ان من قال بقوله من حديثه ما ذكره بن جبل رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال لا اعلم ان الله تعالى فرض
عليهم صدقة تؤخذ من الغنم فزوني فقراهم تفتق عليه ولا يداخره حديثه لانه لم يصح ونوح لا يبلغ رتبة الحديث
الثابت في الغنم هم و ابن السيل شل هذا هو المصنف السالحي اي توفى الزكاة في ابن السيل من كان له مال
في ولده وهو في مكان اخر لاشي له فيه مثل ابي ابن السيل من كان له مال في ولده والحال انه في مكان لاشي له فيه يعني
المساكين ابن السيل لكثرة ملازمة السيل لانه ما حصل لكثرة الملازمة صار كانه ولد الطريق ومنه قوله لا يصح في ابن السيل
كذا قاله الا ترازي وفيه نظر لان من سافر في عمره مرة وجري له هذا يطلق عليه ان ابن السيل ويكل له ان هذا الزكاة
و لو كانت ملازمة السيل مشطها لما جاز له ان يات هذا الصدقة فانهم وقال السروي يجوز ان يعطى ابن السيل ما دفعه
من بلد الى بلد كما دفع الادمي الارحام سمي ابن السيل ولسيل يذكر ويوث وفي الينابيع ابن السيل هو المختار في مصر
قد قطع او احتاج اراد الانصراف الى ابله ولم يكمل تحيل به وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس فيه شيء
وان كان له مال في بلبه ومن له ديون على الناس ولا يقدر على اخذها فيبتهم او لعدم البنية او لا ماسرهم او
لا يملك له ان هذا وقال ابنه بن السيل هو من عزم على السفر وليس معه ما يكل به هذا خطأ لان السيل هو الطريق
فمن لم يحصل في الطريق لا يكون ابن السيل وكذا لا يعرف ابن السيل بالعرف على السفر وان السيل كمال السيل وقال ابن
عباس ثم في قوله تعالى لا اعابى السيل هم المسافرون لا يبدون الما ويطعموا فلهذا ابن السيل هو المسافر لان عزم
على السفر وفي الينابيع ابن السيل مشتق من الغزاة وفي كتاب على ابن صالح الجوازي ابن السيل هو الذي لا يقدر على مال

وابن السيل

من كان

له مال سنة

وطئه وهو

في مكان

آخر كما في له فيه

في سفره وهو غني ويقدر ان يستقر في حاله فخره من قبل الصدقة وان قبلها اهل من عطية ولا يلزم الاستمرار
 لاحاطة بجزءه من الاداء وفي فوائده الاكل لا يكسب على ابن السبيل اداء زكوة حتى يرجع على مال ولو لصدق غير وغير
 امره وشأنه فخرج به لم يجره وبامره يجوز قيل اذا كانت قائمة في يد الفقير ينبغي ان يجوز لان الامانة اللاحقة كما لو كانت
 السابقة على ما عرف من حاله في اى صاحب الكتاب ثم نفذ جهات الزكوة في اى مذهب الحق ذكرنا ما من الامانة
 اى جهات الزكوة اى معارفها لا تستعملها عندنا ثم ولما لك ان يدفع الى كل واحد منهم اى من الامانات
 البينة المذكورة ثم ولان القيمة على نصف واحد من اى من البينة وهو قول عمر بن الخطاب رضي عنى ان اى طالب
 وجه الصدقة بن عباس وعذيقه بن اليان ومعاذ بن جبل وقال سيد بن جبير وان عمر بن الخطاب رضي عنى وعمر
 بن عبد العزيز رضي عنى وابو العاتية وعطاء بن ابي رباح واليه ذهب الثوري ومالك واحمد في ظاهر الرواية وابو ثور
 وابو عبيد وعن النخعي اذا كان المال كثير اشغل فقير على الامانة فتمتع به وان كان قليلا صرف الى نصف واحد
 ثم وقال الشافعي لا يجوز لان يعرف الى ثلاثة من كل نصف شي فليكون واحدا وعشرين نفسا وكذا صدقة الفطر
 وخمس الزكوة وقال الشافعي نصف المال للملين عليه ما لا يجوز ان يكون العامل واحدا فان فرق زكوة بنفسه او
 بركابه سقط نصيب العامل فيبقى الباقي على سبعة اصناف اربعة وعشرون نفسا وجدا وحتى لو ترك واحدا
 منهم ضمن النخعي وهو قول عكرمة وداد والطاهري وقال الاصطخري يقرن صدقة الفطر الى ثمانية من الفقراء
 ثلثتها واثنائه الروياني في النهاية ثم لان الامانة بحرف اللام لا تستحق شي اى لان الامانة الصدقات
 اليه ويحرف اللام فتقتضي الملك اذا اضيف به الى من يصح منه الملك كقولك المال لزيد فان اوصى بثبات ماله
 بولا الامانة لم يجره وان لم يجره في امره لم يجره في امره لان الامانة شي اى اضافة الصدقات اليه
 ثم لبيان انهم مصارف شي وان تعديا لما قبلهم لان الثبات الاستحقاق شي لان البهول لا يستحق الاداء
 لاختصاصه بالملك كما يقال اهل الفرس والملك له وكان المراد اختصاصهم باليتم وسما في الامانة حتى
 الى انهم حشرة ولكن اصلها الاختصاص ولم يذكر الخشيش في الفصل غير الاختصاص لمهمة اهل الامانة
 كقولك المال لزيد والسرقة للداية والام في الاية للاختصاص لئلا يمتنعون بالزكوة ولا يكون لهم كقولهم
 انما نفقة الخشيش والستانية لئلا يمتنعوا في غيرهم ولا يلزم ان يكون مملوكا ثم فنكون اللام لبيان
 على من دفعها والفقراء والمساكين لا يصحون لاشترتهم فكانوا لمجولين والملك من المجهول محال قال النووي
 رحمه الله لو كان في الاثر من ثمانية من نصف الماشية ملكهم ولا يتصل الى وشرتهم بوجه نزل على عدم الملك وفيل

قال هذا جهاد
 الزكوة للمالك
 ان يدفع الى
 كل واحد منهم
 ولما يقتصر
 على نصف واحد
 وقال الشافعي لا
 يجوز الادان
 فيقال ثلثة
 من كل نصف
 لان الاختصاص
 بجهة
 بجهة اللام لا
 ولان الاختصاص
 لبيان انهم مملوك
 لا يثبت
 الاستحقاق

وهو اجماع ان الامام للملك بثمانية عشر سنة عند بيعه وايضا قوله تعالى وفي الرقاب وفي سبيل الله كما لا شك فيها فاذا عمل عليه على الاحتياط في تمام البيع ولا يتقيم الملك في الطرق وهذا كشف بين وايضا انهم قالوا يجوز للامام ان يدفع صدقة الرجل الواحد واكثر في غير واحد والامام يعظم مقام رب المال في التصدق فابطلوا الامام الملك والعدد وليس يتبعوا اما والصدقة الواحدة ايضا قال الشيخ شهاب الدين رحمه الله بن العراقي وهذه الصورة هي من ذهب في الملك وقال ابن عباس بن المرواني في الآية بيان المصارف قال انما رقت الى احد من الافراد كما ان الله تعالى امرنا بالتصدق في الصدقة فاعاد الاستيعاب جازا من كانت متشكلا للامام وهذا من اي ما ذكرنا ان الاضائة للبيان انهم مصارف للالتفات في الاحتياط في المصارف ان الزكاة حق الصدقة في كل ما لا يعباد ولا يستعملها الا الله تعالى هم وبلغة الفقهاء واما مصارف مثل اي بلغة الفقهاء والاحتياط صارت الاضائف المذكورة مصارف للزكاة لان الله تعالى ذكرها باوصاف تنبئ عن الحاجة فيهم فلا يبيح شي على منية المحمول اي فلا يملك ولا يملكهم باختيار جهات شي اي بسبب اختلاف جهات المصروف واما ذكر الضيق لانه يرجع الى المصروف الذي يدل عليه لفظ المصارف في والذي ذهبنا اليه من شي اي من الاحتياط على صنف واحد في دفع الصدقات هم مروي عن عمر بن عباس بن عمر بن الخطاب المرواني عن عمر بن الخطاب بن مخرجه البصري في تفسيره من حديث لم يثبت عن علي بن ابي طالب انما الصدقات للفقراء الآية قال ايما صنف اعطيت من هذا الجزاء اخرج من حصص عن اليتيم عن عطاء عن عمر بن عثمان كان يأخذ القرض في الصدقة ويحمله في صنف واحد اما المرواني عن ابن عباس فان خرب البصري ايضا عن عمر بن عيسى عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية قال في اي صنف ومنه اجزاك وقال الامام الاصبغ في شرحه لفتح الطحاوي جهات ما يحكي ويجمع في بيت المال من الاموال اربعة انواع فروع منها الصدقات وهي زكاة المساكين والعشور واخذها العاشر من المسلمين الذي يرون عليه من التجار ونوع آخر ما اخذ من خمس الزكاة والمعدن والركاز ويعرف في هذه النوعين في الاضائف التي ذكرها الله تعالى في كتابه وهو قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ في الآية الاولى في بيان مصرف الصدقة وفي الآية الثانية ما ذكره الله في فهم الله تعالى ورسوله واحد لان ذكر الله تعالى للبركة وحسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوى القربى ساقط عندنا وهم قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الثمانية اضعاف الدنيا والمساكين وابن السبيل وحملوا الشئ فيهم وهم ذوى القربى ثابت والنوع الثالث هو الخراج والجزية واما صومع عليه بن نبى بن حنبل من الحسن ومع نبى ثقات من الصدقة الضائعة واما الناحية من الثمان من اهل الحرب واما اخذ من تجار اهل الذمة تصرف هذه في عمارة الابواب

وهذا للمعاني
ان الزكاة حق الله
وجعل الفقير
صاروا مصارف
فلا يملك في اختلاف
جهات والذى
ذهبنا اليه هو
عن مولى بن عباس

والنشاط والجور وسد الثغور وكري الامتار العظام التي لا ملك لاحد فيها كجورن والشرات ووجبة ويعرف الى ارض
 القضاة وارضاق الولاة والتبصير والعلمين والمقاتلة وارضاق القاتلة ويعرف الى رصدا الطريق في دور الاسلام عن
 الاصعص وقطاع الطريق والنفق الرابع ما اخذ من تركه كبيت الذي مات ولم يترك وارثا او ترك زوجا او زينة فصرف
 هذه النفقة الرضى في اوتيمهم وعلاجهم وهم فقراء وكمن الموقى الذين لا مال لهم ولفقه المقيط وقتل جنابة ولفقه من هو غنا
 عن المكسب ليس له من يتقضى عليه في النفقة وما شذبه ذلك فيجب على الائمة والسلاطين والولاة ايعمال الحقوق الى
 اربابها فان لا يكسبوا بعمهم على ما يرون من تفصيل وتسوية من غير ميل بشئ الى هوى ولا ليل لهم منها الا مقدار
 ما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان قصروا في ذلك عليهم وصاروا فطنة مسندين هم ولا يجوز ان يذبح الزكوة الى
 ذي شئ وقال زفر رحمه الله الاسلام ليس بشرط في صرف الزكوة وغيره با وقال الزهري وابن شبر بن جبر ودفعا
 الى الذي هم لقوله عليه الصلوة والسلام شئ اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ فخذوا من اغنياهم وادوا
 في فقرهم شئ اى فخذ الزكوة والخطاب لمعاذ بن جبل واخرج الائمة الستة حديث معاذ ومن حديث ابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يذبح معاذا الى ائمة الحديث مشهور وفيه ان اخضع عليهم صدقة في اموالهم فخذوا من اغنياهم
 وترد على فقرهم قوله فذا من اغنياهم اى من اغنيا المسلمين هذا بالاجماع لان الزكوة لا تجب على الكافر وكذا الصغير
 في فقرهم يرجع الى المسلمين المكمل لهم اذهم وقال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه انه لا يجوز دفع الزكوة الى ذي
 وجبر صرف صدقة الفطر والذور والكفارات اليهم وجبر دفع صدقة الفطر الى الرهبان عمر بن شذيل وقره البها
 ومن ابى يوسف رحمه الله ثلاث روايات فيها لا يجوز دفع الصدقة اليهم الا بطوعه وبالمنع قال مالك والشافعي
 واما الحنفي فلا يجوز دفع صدقة ما اليه بالاجماع حتى الطلوع وفي خزانة الاكل يجوز صرف صدقة الفطر وصدقة النذر
 الى اهل الائمة ما الكفارات فلا هم قال ابو يوسف اى الى الذي هم ماسوي ذلك من الصدقة شئ اراد به صدقة
 الفطر والذور والكفارات كما ذكرنا فان قلت لم لا يجوز دفع الزكوة الى الذي كما ذهب اليه زفر نعمهم النفس ولا يجوز
 الزيادة عليه بخبر الواحد قلت هذا خبر شذوذ قلته الائمة بالقبول فجاز الزيادة به هم وقال الشافعي رحمه الله لا يدفع شئ
 اى ماسوي ذلك من الصدقة الى الذي هم وهوراوية عن ابى يوسف رحمه الله شئ اى قول الشافعي بالمنع رواية
 عن ابى يوسف هم اعتبارا بالزكوة شئ بان يقال هذه صدقة واجبة فلا يجوز دفعها الى الذي كالزكوة هم ولنا
 قوله عليه الصلوة والسلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم نقدتوا على اهل الدايان كلها شئ هذا حديث
 مرسل رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا جريون عبد الحميد عن اشعث عن جعفر بن سعيد بن جبل قال قال رسول الله

ولا يجوز ان يذبح

الزكوة الى ذي:

لقوله عليه الصلوة

لمعاذ فخذوا

من اغنياهم

ورجعت فقرائهم

قال زيد بن اسلم

ذلك من الصدقة

وقال الشافعي

لا يدفع وهو طاعة

عن ابى يوسف

اعتبارا بالزكوة

ولنا قوله عليه الصلوة

نقدتوا على اهل

الدايان كلها

والداري من رواية الحسن عن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة النبي سئل في وجه يوم القيمة وعن قربان
 اخرجه احمد والبر والطبراني في رواية عدان ابن ابي طلحة عن قربان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال من
 سال سلمة وجهه عن كذا شيئا في وجه يوم القيمة واسأله صحيح وعنه سمعوه عن اخرجه البر والطبراني في
 باسناد واحد عن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يهلك وجهه فلا يكون له عند الله وجه
 وعن رجل من بني بلال رواه احمد بن رواحة في رواية في نزيل قال حدثني رجل من بني بلال قال قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تكمل بسلمة لغني ولا الذي حره سوى ومن ربه من غير مسكين اخرجه ابو داود والسنائي من رواية
 عميد الدين بن عدي بن الجنا قال اخبرني عدان انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم في فجة الدوايع وهو يومئذ في الصدقة
 فساله منها فرفعه فينا البصر فخرنا له من فقال ان شئتما اعطيتكما ولا اخفيهما الغني ولا العبد في كسب النبي
 بكسر الهمزة والقوة والاشارة ومنه قوله تعالى في وقت جبرئيل عليه الصلوة والسلام ذمومة فاستوى والسوى الصبح
 الاضواء ومدن بغيرهم وسكان الدار الحية كسر الفاء ودين فاعلموا الشديدة وهو من الدنيا وما القرب ومعناه
 يتبعه بعباده الى الدنيا والندم راضيا لانه لم يرفع فيهم نعمهم ولسر الضاد والمعية وهو الشدي الشئ قوله في يوم باله
 المنة وتنفيت ومودع بكسر الحيم وهو ما روي في هذا الموضع كسب الهمزة وهو بالفتح جبر على الشئ في غنى الغدوة
 تش فانه يبرز في الزكوة في الغني والفقير وان كان غنيا فان كانت فقهه بغيره العاقل التي حيث كمل له فقه الصدقة وان يسأل
 الذي لا يكفيه في بنية فانه لا ينظر في الغني لان الذي ياتوه العاقل اجرة على لا باعتبار صدقة وان الذي ياتوه
 ابن ابيس باعتبار ما ياتوه في بنية فانه لا ينظر في الغني لان الذي ياتوه العاقل اجرة على لا باعتبار صدقة وان الذي ياتوه
 عليه وسلم لا تلحق الله بنية الغني الا في بنية الله او ابن ابيس او جارية فقهه في غنى كذا او يدعوك لما لا ياتوه
 بدل لما قاله فانه معناه النبي كسبه في استغنى عن كسبه السؤل فانه ان استغنى بالكسب لا تلحق الله بنية الله او كان
 ثانيا ياتوه لما لا ياتوه بالجماع عن الكسب وكذا حديث معاوية بن جبل رضي الله عنه على ما روي في ثانيا وكذا حديث
 معاوية بن جبل عليه السلام وقدم قال ثانيا في امره رضي الله عنه على ما روي في ثانيا وكذا حديث
 وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سئل ثانيا وكذا الحديث في عشرة وسائر واجابة بغيره العاقل فانه لا ياتوه
 له ان ياتوه في ثانيا من اهل الحاجة منهم ولو لم ياتوه في امره وولد له لم ياتوه وكذا قوله في ثانيا لان ثانيا
 الاملاك منهم متعلقة ثانيا حتى يتفق احد ما بال الاخر ولهذا لم يقبل ثانيا البصر لبعض ثانيا لانهم لم ياتوه في ثانيا
 الى انفسه من وجهه فاما تحقيق التليك على الكمال ثانيا فاشترط التليك الكمال م والى امر ثانيا ثانيا ولا

وهو باطلاق صحته

على الشافعي في غنى

الغنى او كذا الحديث

معاذ بن جبل ثانيا

على ما روي في ثانيا

قال ولا يدفع

الزكاة زكاة ماله

الى ابيه وجده

وان علا ولا الى

ولده وولد ولده

وان سئل لان

الاملاك بغير ثانيا

فلا يتحقق التليك

على الكمال ولا امر ثانيا

اماهو لادع فلام
ينسبون الى هاشم
بن عبد مناف
ونسبته القليلة
واما مواليتهم
فلما رآه ان مو
لرسول الله صلى
عليه وسلم سالا
اتصل الى الصد
فقال لا انت مو
لنا
لخبره ما اذا
القرشي عبد
نصره انما حديث
توخذ منه الخبر
وليتبر حال الحق
كان القياس
والالحاق بالمو
لالمض وقد
خصر الصدقة

عنهم وجعل بني ابي لب من اهل البيت فتنه بهذا ان تقوم الصدقة عليهم وهذا خلاف ما ذكره ابو نصير والاسي جاني
هم اما ابو العباس اشار به الى قوله وهم آل علي الى آخره هم غلام بنيون الى هاشم بن عبد مناف من انهم اثم
نعم وانما نسي هاشم لانه يشتم الزيد لقومه واسم عبد مناف الفيرة هم ونسبة التبعية اليه ش اى اى بة قبيلة بني هاشم
الى هاشم بن عبد مناف وذكر النضر بن بكار ان العرب ستة قبائل شيب وقبيلة وعارة ولين وقبيلة وقبيلة قالوا
لكننا من خزمية قبيلة وقريش موافقون لكانه مارة وقبيلة ولين وهاشم فخذوا العباس فبيلة وشيب فوق الكل
يجمع القبائل والتبعية تجمع العمار والمارة تجمع البطون والبطن تجمع الانفاذ والافني يجمع الفضائل وشيب شل
مغزوة بجمعة ومير ودرج هم واماموا اليهم شل جمع مولى اى وامامو و دخل مولى بني هاشم في مكرم بني هاشم في حرة
انخذ الصدقات من مديروى اى في رسول المدي المدي عليه وسلم سالا اكل في الصدقة فقال لا انت مولانا شل
هذا الحديث واه ابو داود والترمذي والنسائي عن شيب بن الحكم بن عيينة عن ابن ابي رافع مولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لبث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال لابي رافع اصنعني فاك نصيب
منها فقال لا حتى اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فاما هو فسأله فقال مولى القوم من انفسهم وانا لا اكل الا
وقال الترمذي هذا حديث صحيح واخرجه احمد بن حنبل في مسنده والحاكم في مستدركه واسم ابن ابي رافع عبد الله واسم ابي رافع
المولى وقيل ابراهيم وقيل ثابت وقيل هريرة وكان كاتب علي رضي الله عنه قوله رجلا من بني مخزوم مولا ابراهيم بن ابي
الازهر القرشي المخزومي بين ذلك النسائي وان الخطيب كان من مهاجرين الاولين وكيفية ابو عبد الله وهو الذي استغنى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في داره بكماله في اسفل الصفا حتى كملوا اربعين رجلا آخرهم عمر بن الخطاب ثم وهو الدار التي
تقرت بالخبر ان قوله اكل ان الصدقة انزلة فيه لا شفها م على وجه الاستبصار والمو بالصدقة الزكاة ولا شافني
في الدوالي وجمان احاديث ياشل مذهبا وفي وجه لانه هم بنات اذا اذحق القرشي عبد الله انما حديث توخذ منه
الجزية وليتبر حال الحق بل يفتح الله وهذا جواب عن سوال مقدم ربانية ان يقال كيف اتى مولى بني هاشم بجمع
حرة الصدقة ولم يلحق مولى القرشي في منعه اخذ الجزية او لا يجوز وضع الجزية على القرشي ويجوز وضعها على عبده
انصراني اذا اذحقه فقال في جوابه خلاف ما اذا اذحق أه واصلان القياس ان ليتبر حال الحق بفتح الله ولا
يلحق بالحق كسيرة الناس في حال لان كل واحد منهما اصل نفسه من حيث البلوغ والعقل والحرية وخطاب الشرع
هم لان القياس والالحاق شل اى الحاق الحق باماموا شل ان كان هم البعض وقد نص شل
اى انفسهم الصدقة شل معنى ورواها عن صاحب الصدقة فالتصريح على مورد النص لوروده على خلاف القياس

فلما سئله ولما يبره من موافق النسخة الإنجليزية دون الصدقة انما افقته ثم قال ابو عبيدة ومحمد بن يحيى العيصي اذا دفع الزكوة
الى رجل يظن تغيره اقل اى حال كون الدار فيه فليكن الرجل الذي دفع اليه الزكوة فيقترحه ثم بان من انهم منى اقل
او كما فرادى دفع زكوة في ظنة فبان انه يبره او اية فلما عاده عليه من اى لا يحب عليه عادة الزكوة وهو قول
الحسن البصري والى عبيد بن جابر قال مالك والشافعي واخذوا في قول هذا من النسخة عنه وما في الكفاة فافهم القولين لان
ويقال مالك واحمد وكذا الربان باسما او اى اية فانه يبره باعدهم ونى فليكن اخذ ان كان الدار من يبره
الامام فيه قولان وان كان من جهة رب المال فليدفع له عادة قولوا واحدا قوله او كما فرادى به الذى وقدره
ابو بكر الرازي رحمه الله فى شرح مختصر الطحاوى وقال صاحب التحفة واجمعوا انما اذا نظر من حربى او مستامن لا يجرى
وفى التحفة ايضا اذا دفع الى المذكورين فمذا من ثمة اوجه الاول وثمانية الزكوة ولم يخط بباله ان يفتى او غير
او علم او دوى فمولى الجواز الا اذ اذنت من منعه الثانى ونما على وجه الشك ولم يجرى او تحرى عليه ولم يفتى
وليل الفقر فلا يصل النساء والا اذ اذنت من غير تجوز الثالث اذا تحرى وطلب ونى المهنه طائفا فافهم انه
فقير او كان جالس الفقراء او كان عليه ذى الفقر ونى العبد وكان يعين فيعظم من ماله او كان غريبا او
معه عصى فليظفر لانه فلما عاده عليه عذرا في عنيته ومحمد رحمه الله وم قال ابو يوسف عليه عادة شىء به
قال الشافعي ثم وهو قول الثوري وابن حبان حجة وجوز رواية عن ابى عبيدة رحمه الله لم يخط خطا ليعيقن وانما
الوقوف على هذه الاشياء شىء فيكون قصرا فليدفع له عادة ثانيا ولا يقع الا على من الزكوة فليس معناه
ان يجب اشراد ما ادى لانه لا يبره بالافتاق ولعل الطبيب المتقصد للقبض ذكر العلوا فى رحمه الله
رواية فيه وانما عنيته معنى قول من لا يطيع ما اذ يعين بما قبل يقصد به وقيل به ولعل على وجه التملك
ليدفع الا اذ هو وصار كما لا وانى والنياب من اى صار الحكم فى هذه المسألة كما حكم فى الا وانى والنياب معنى اذا
توصل من انا يجس على اجتماعه انه ظاهر وصلى فى ثوب نجس على اجتماعه انه ظاهر ثم عين ان من ثوبه الزكوة
والا وانى الظاهرة اذا خلقت بالجمعة فان غلبت الظاهرة شئ ان يكون انما ان ظاهر ان او اذ نجس فانه
لا يجوز له ان يترك التحرى فاذا تحرى وتوصل ثم ظهر الخطا وليد الوضوء وانما اذا غلبت الظاهرة او تساوى ايهما ولا
يجزى الا ان ياب الظاهرة انما ان غلبت بالجمعة وليس ثم علامه يعرف بها فانه يحرق مطلقا فاذا صلى ثوبه بها التحرى
ثم ظهر خطا او اعادة الصلوة ثم واصل شىء اى ولا يبره عنيته ومحمد بن يحيى بن زيد فانه عليه السلام قال ليه
يا يزيدك بالثوبت ويا من لك ان اذنت من شىء الحديث اعزبه البخارى عن من بن يزيد قال البيت رسول الله صلى

قال ابو عبيدة

ومحمد اذا دفع الزكوة

الى رجل يظن تغيره

ثم بان انه يبره

او كما فرادى دفع

زكوة في ظنة فبان

انما يبره او اية

فلما عاده عليه

وقال ابو يوسف

عليه السلام اذا دفع

الى رجل يظن تغيره

ثم بان انه يبره

او كما فرادى دفع

زكوة في ظنة فبان

انما يبره او اية

فلما عاده عليه

وقال ابو يوسف

عليه السلام اذا دفع

الى رجل يظن تغيره

ثم بان انه يبره

او كما فرادى دفع

زكوة في ظنة فبان

انما يبره او اية

فلما عاده عليه

وقال ابو يوسف

عليه السلام اذا دفع

الى رجل يظن تغيره

ثم بان انه يبره

او كما فرادى دفع

زكوة في ظنة فبان

وقد دفع اليه وكيل ابيه
صدقة كل الوقوف
على هذه الاشياء باجبتها
دون القطع فحق الامر فيها
على ما يقع عند كذا القنات
عليه القابلة من ان حنفية
في غير الغنى لا يجوز به والظاهر
هو الاول وهذا لا يخفى ودفع
في كبره لانه مضمرا كذا اشك
ولم يخرجه من دفع في كبر
لانه ليس بمضمر لا يجوز
الا اذا علم انه فقير هذا الصحيح
ولو دفع الى شخص ثم علم انه
عبد او كاتبه لا يجوز به
لان عدم التملك لعدم علمه
الملك وهو الركن على ما مر
ولا يجوز دفع الزكاة الى علق
مصابين اي ماله كل ما كان الغنى
لغيره في مقدره بشرط ان يكون
فاصلا من الجماعة
اكملة

الاولى وبدي وخطب على فافهمي وعاصمت له وكان ابني يزيد اخرج ونايف تصديق بها فوضعا عند رجل في المسجد فافهمي
فقال والله ما اناك اروت في مصرت الى رسول الله عليه وسلم فقال لك ما فويت يا يزيد ولك ما نعت يا من وجوز ذلك لم
يستفسر الصدقة فكانت فرفيعة وتلقوا ما وذلك يدل على ان المال لا يكتف اولان مطلق الصدقة فغيرت الى الفريضة
م وقد دفع اليه شئ اى الى من م وكيل ابيه صدقة شئ هذا بيان صدقة الائمة ومنها في من الى شئ لكون
ليس في الحديث ان وكيل ابيه دفعه اليه وانما فيه هو الذي اعاده ولم يدفعه اليه وكيل ابيه م ولان الوقوف
على هذه الاشياء بالاجتماع ودون القطع شئ اى هذا جواب عن قول ابني يوسف رحمه الله وان كان الوقوف على
هذه الاشياء يبي سونا ان الوقوف على هذه الاشياء يمكن كذا بالاجتماع ودون القطع واذا كان كذلك فم فافهمي
فما على ايقع عند م شئ لان العلم بحقيقة الفقر والغنى غير ممكن فان الانسان قد لا يعرف احوال نفسه فيها كلف
يعرف احوال نفسه في غيرها والتكليف بحسب الوسع ووسعة الاجتماع ودون القطع كما اذا اشتبهت عليه القابلة
شئ فافهمي بحسب وسعة فاعلم على م م ومن الى غنيته رضى الصدقة في غير الغنى انه لا يجوز به شئ يعني
اذا بان انه شئ او كافا وانه اوجه او ابد فانه مبيده م والظاهر هو الاول شئ اى ظاهر الرواية من
الى غنيته رضى الصدقة هو الاجزاء في الكل م وبذا شئ اى عدم الاعادة م اذا تحرى ودفع في كبره
انه شئ اى والحال ان في كبره ايم مصرف شئ اى الزكاة م اما اذا اشك فم تحرى او تحرى ودفع
وفي كبره ايم ليس لمصرف لا يجوز الا اذا علم انه فقير تحرى هو صحيح شئ اخر ازيد من قول بعض مشايخنا
انه لا يجوز به من ايم حنفية ومحمد ربما ادم ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او كاتبه لا يجوز به شئ
وكذا اذا علم انه عبده او ادم ولده وبه صرح في شرح الطحاوى م لا لعدم التملك شئ لانه لم يوجد
الاخراج عن ملكه م لعدم ابدية الملك وهو الركن شئ اى والحال ان التملك هو الركن في الزكاة ولم
يوجد لان العبد وما في يده لولاه والكتاب عبد بالحق عليه وهرهم على ما مر شئ اشارة الى قوله لفقدان
التيك اذك المملوك لبيده ولحق في كسب الكتاب فم تيم التملك م ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك
لنصابين اى مال كان شئ يعني سواء كان من الفقير او من المروء او من السوا م لان الغنى اى
مقدرة شئ اى بالنصاب م والشرط ان يكون فاضلا من الحاجة الاصلية شئ اى بشرط عدم جواز دفع
الزكاة اليه ان يكون الفاضل فاضلا من الحاجة الاصلية لانه اذا كان غير فاضل من حاجته الاصلية بمنزلة
اليه الحاجة الاصلية في حق الراحم والدنايه ان يكون الدين شئ لولاه وفي غيرها احتياجا اليه في الاستعمال

واحوال المعاش ومن هذا ذكر في المبسوط لو كان له الف درهم وعليه الف درهم وله وار وقادم غير الحسنة
 قيمة عشرة آلاف درهم فلا زكوة عليه لان الدين معروف الى المال الذي في يده واما الدار والماز ومن شغل
 بجماعة الامامية فلا يعرف الدين اليه وعلى هذا قال مشايخنا ان الفقهاء اذا ملك من الكتب ايساوى ما لا يخطا ولكنه
 يحتاج اليها لكل له انما الصدقات الا ان يملك فاضلا من جماعة ايساوى ما ياتي درهم وذكر المرتضى ان من كان مائة
 كتب نقد او حديث او ادب يحتاج الى درهما يجوز دفع الزكوة اليه وكذا المصاحف وفي جوامع الفقهاء الزائد
 على مصنف والكتب التي لا يحتاج اليها اذا بلغت قيمتها مائة درهم يبيح جواز الدفن اليها كما عن الحسن البصري رحمه الله
 ما تعلق الزكوة لمن عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والاثاث والسيب والخيول والارواح والارواح في الاصل
 هم واما ما يشترط الوجوب من ثلثي النسيب في عدم جواز الدفع ملك الغداة الفاضل عن الحاجة الامامية
 ايسا كان او غير تام والما يشترط وجوب الزكوة لا كلام فيه فلا يشترط لو كان الصدقة لان الحرمان بالغا
 هو كعمل بالنامي وغير النامي ولهذا يجب عليه صدقة الفطر والاضحية هم ويجوز ومنه ثلث اي دفع الزكوة
 هم الى من يملك اقل من ذلك مثل اي من النصاب وقال احمد رحمه الله لا يجوز دفعها الى من يملك من
 درهم او ما يقدر عليه الصلوة والسلام من مال الناس وعنده ما يقدره باي يوم القيمة وسئلته في وجهه فوش
 قالوا وما يقدره يا رسول الله قال منهن واربها او قيمتها من الذهب وذكر الكافي هذا الحديث ولم يبين من اخبر
 ولا اجاب عنه قلت هذا الحديث اخرجه المصنف عن عبد الله بن مسعود عن قوله قد وش وفي رواية الترمذي
 عنوش واكد وح الموش اي الخدوش وهو جمع خدش وهو قشر الجلد والكدر جمع كدر وهو كل اثر
 من خدش او عض وبهذا الحديث استدلل الترمذي وابن المبارك واحمد واسحق ان من كان عنده منهن
 درهم لم تكل الصدقة وخالفه في ذلك ابو حنيفة ومالك والشافعي فلم يروا الحديث المذكور حجة لضعفه وهو
 ان حسنة الترمذي فقد ضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني وغيرهم لان في اسناده عيسى بن جبير قال اكثر
 وقد تلمذ شعبة في حكمه بن جبير بن اهل هذا الحديث وقال شيخنا زين الدين رحمه الله في شرحه وسئل شعبة عن حكم جبير
 فقال انا في النار وقد كان يروي عنه قديما وقد ضعفه جماعة هم وان كان صحيحا لمستلانية فيكون لهم بهن
 شمس هذا واصل ما قبله اي وان كان هذا الذي يملك اقل من النصاب صحيحا غير من ولا مسمى قاردا على
 الاكتمال واخره من قول الشافعي رضي الله عنه فان عنده لا يجوز الدفع الى فقير قادر على الكسب وان لم
 له مال هم ولان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها مثل اي لان حقيقة الفقر والغنى لا يعلمها الا الله عز وجل واوجب

واما النساء

شرط الوجوب

وعجزه دفعها

الى من يملك

اقل من ذلك

وان يكن صحيحا

مكتسبا له

فقير ولا غلامهم

المصارف

لان حقيقة

الحاجة لا يوقف

فأمر بالحكم على أهلها
وهو قتل النصاب
وإن كان يدفع إلى واحد
سأبى درهم فمألا
وان دفع جازو قال
زفره لا يجوز إلا الفاء
قارن لا إذا لم فصل
الأدوار إلى الغنى وقت
ابن المغيرة حكم الأديار
فيعقبه لأنه سكر
القرب الغنى منه سكر
وبقره من حسنة قال
وان يغنى بها ناسا
أحب إلى معناه
الأضواء عن السؤال
لأن الأضواء مطلقا
سكروا

شخص عليه آثار الفقر و هو انفق العقم و رب شخص عليه آثاره و هو انفق العقم في نفس الامر لا يكسب شيئا ثم فادركه على و ليلما
ش اى على دليل الحامدة و هو ش اى دليل الحامدة ثم فادركه على ش اى عدم الغصب و هو دليل ظاهر فقام مقام
حقيقته الحامدة كما في الاخبار من محبة فينا و قال ان كنت تعقبى فانك طالق فقلت احبك و قال الشافعي رضى الله عنه
لا يجوز و نعم اى انفق الكسب و قد ذكرناه و قال النووي رحمه الله في شرح المذهب القوي من اهل البيوعات
لم يجز عداة بالملك بالبدن لان اخذ الزكوة و لو شغل بالعلم و ترك الكسب و يرى له النفع فلا زكوة ثم ذكره ان
يدفع الى واحد ما يتجردهم فضلا عداة ش قاله البسولا لكرهه فينا و اذا لم يكن عليه دين و اوله لم يكن صاحب خيال
اذا كان له دين ما يجوز له ان يطبخ قدره و يذره و يذره دون المائتين و لكنه اذا كان صاحب خيال يحتاج
الى نفقته و كسوته ثم قوله فادركه ايضا بام و ان و ش باز ش اى وان دفع اكثر من مائة درهم جائز و قال في
لا يجوز لان النفي حار لان الاداء ش لا كما كسب الاداء كسب النفي اذا الحكم ببارك الله عليه ثم فصل الاداء الى النفي
ش و به قال الحسن بن زيادهم و انما النفي حكم الاداء ش يعني يجعل النفي بعد الاداء الحكم فلا يكون النفي الملاحق له
من جواز الاداء لان المانع يكون سابقا للملاحقة و هو معنى قوله ثم يتعقب ش اى يتعقب الاداء قبل فيه نظر لان
حكم العدة مقارن غلايا خرعه كما في العدة الحقيقية فان الاستطاعة مع اهل عدل ليست تكفي لبيع قوله يتعقبه
واجب بان اكل وان غارب الملك لكن النفي ثبت بقيمة الاداء لان النفي يقع ثم يقع لا اشتغابه و الاستثناء انا
ثبت بانك و بالاعتقاد على الصفات و ذلك بان الحقيقة و لا يتغير به و قال في الاسلام الاداء يطلق الفقر و انما ثبت
النفي بكمه و حكم الشيء لا يلعب لافعال المانع بالقيمة لا بالقيمة و يجوز ان لا يكتسب البطان لان البقاء بينه من الفقر
كأنه ش اى لكن دفع المائتين و درهم الى واحد ذكره كره قرب النفي منه ش اى من دفع المائتين ثم كسب على و يعرفه
ش فان مملوطة جائزه مع الكراهة ثم قال ش اى قال محمد رحمه الله في الجاهل الصغير و ان نيتي بان
احب الى ش قال لا اتراني قال محمد رحمه الله اختلفت و اختلفت الى الكثرة و قال السنائي و تبعه الكاكي و الاكل
بذا خطاب يا طلب الحقيقة و بابا يوسف رضى الله عنه ما قلت الذي قال لا اتراني اى قرب الى الصواب على ما لا ينبغي فيكون
اختلف بن محمد في دفع الزكوة و انما كان احب اليه لان المراد به المائتين السؤال باء و توت يرمه و اليه
اشار بقوله رضى الله عنه ش اى معنى قوله احبهم الاغنياء السؤال ش في يومه ذلك فقوله عليه الصلوة و السلام
انهم هم عن السنة في ش هذا اليوم هم لان الاغنياء و مطلقا و هو ش بان يكمل غنيا ما لا بالغصب للغصب و قال
فرا لاسلام من اراد ان يتصدق به درهم فاشترى به غلوا سافرا فمقدد نفي الصدقة لان البيع كان اولي

من التفرق وفي قاضيهم ان اذا اراد ان يصدق بدينهم فاعطاه على واحد او على اثنين من ان يشترى به فلو ساء ويصدق
بما على جماعة من الفقراء وفي النجاشي وقع زكوة الى فقير واحد افضل من تعديله على جماعة لتسول الفقراء اعدوا ذلك
الجماعة هم ويكره نقل الزكوة من بلد الى بلد وفي بعض النسخ ويكره الى انما الزكوة قال محمد بن داود لم يفرق
صدقة كل وفيه فقير واحد من حديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال توخذ من انفسهم وتروى في فقرهم
هم وفيه شئ اى في ترك النقل الى بلد اخرهم رعاية حق الجوارش لان رعاية حق الجوارش واجب ومنها كانت
المجاورة بقدر كانت رعايتها واجب ولو نقل الى غيرهم اجزاء وفيه شئ الثاني رضى الله عنه في قول بعض الفقهاء
لان الصدقات في عمدة على الصلوة وسلم كانت تنقل اليه من القرى والقبائل وفي اصح قولنا الشافعي لا يكره
النقل الا اذا نقض جميع المستحقين وقال السرخسي ومنه ذهب الشافعي ليعزب والاصح حرمة النقل وعدم الاجزاء
وفي قولنا لا يحرم ويجوز وفي قوله يحرم ويجوز وفي الاخر في الماحقين سائفة الصدقة وغيرها ومن النقل اوصاف
احمد ولم يفرق بين سائفة الصدقة وغيرها وبين الاخرى والعقوبة وغيرها وفي الشافعي فان خالف ونقلها جاز
اجزاء عندنا بل العلم واشاروا الى الخطاب وهو قولنا ليش والملك وجوز النقل في رواية الى الفقير وهو قولنا الحسن
عبد الرحمن بن ممدى وشان النقل بينه وبين غيره وعمر بن عبد العزيز نعم الما ان نقله الى انسان الى قريته شئ
في الاستئذان من قوله ويكره نقل الزكوة لان فيها اجر الزكوة واجرا الصلوة هم اولى وتتم شئ اى ونقله الى
قوم هم احوج من اهل بلده مثل لان المقصود سد حاجة الفقير فمن كان احوج كان اولى هم لما فيه من الصلوة
شئ في النقل الى قريته وغيرهم هم احوج من اهل بلده وجوز الجواز ان يطلق الفقراء هم اولى وادوية ونحوها
ولو نقل الى غيرهم اجزاء وان كان نزلوا شئ اصله بالتبعية والكرامة في حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه وقدم
هم لان العرف شئ اى معرف الزكوة هم مطلق الفقراء بالانفس شئ في قوله تعالى انا الصدقات للفقراء والمساكين
ولم يقيد الشافعي بشئ

باب صدقة الفطر شئ اى هذا باب في بيان احكام صدقة الفطر ونسبتها الى الزكوة فاعلم ان كل انسان من المؤمنين
المالية واوردها في البسوط والموسم بالنظر الى الترتيب الوجودي واوردها بالعنف منها رعاية لاجاب القصة
وكان حق هذا الباب ان يقدم على العشر لان العشرة فيها معنى في العبادة وبه عبادة فيها معنى المنة
لكن العشرة بالكتاب وهي ثبتت بغير احوال ووقع الطوارئ رحمة الله على الجباب في فطرته قبل باب مصارف
الصدقات هذا هو المناسب لان وجود الصدقة مقدم على العرف وقال النووي رحمة الله صدقة الفطر لفظ

ويكره نقل الزكوة من

بلد الى بلد اخر

صدقة كل فرد

قيامهم لما روي عن النبي

معاذ بن جبل رضى الله عنه

حق الجوارش ان

الانسان الى قريته

اولى قومهم احوج

من اهل بلده

من الصلوة او زيادة

دفع الحاجة ولو

نقل الى غيرهم اجزاء

وان كان مكره كان

المصطفى الفقراء

بالنعم والله اعلم

باب صدقة

الفطر

فريقه على اصحابه لا فرق بين الواجب والعرض لكن هذا من افعالي لان الفريضة عنده لو كان مقطوع حتى يكون ما
 وفريقه مقطوع حتى لا يكون جاعده ومن جملة هذه القطر لا يكون بالاجماع ولذا لا يكون من قال انها مستحبة وقد ذكرنا من
 قريب وذكرنا في بعض النسخ في هذا المصطلح ولاستثنائه في المصطلح وفي الخبر وانما سنده نشأه ثبت وجوبها بالنية
 قوله صغيرا وكبير بدون العاد ولكننا صفة للذي يجب لاجله ويجوز ان يكون هاهنا مستحب لغيره وهذا واضح فلا يجوز ان
 يكونا جميعين الى الحق والعبد لانه لا يجب عليه صفة القطر من ولده الكبير ويقتل ان يرتفع الصغير الى الحردا الكبير الى
 العبد ويجب الا اذا كان العبد الصغير بدالة النفس لانه لما وجب عليه بعبده الكبير فلا يجب عليه بعبده الصغير
 اولى قوله نصف صاع من بره انما يجب اصحابنا وعندنا الشافعي ثم صاع من بره ايضا ويهيى الكاف من
 ان شاء الله تعالى م روه ثمانية بن صغير العدو شى اى روى الحديث المذكور ثمانية باشاء الثمانية
 ابن صغير بنمى الصاد وفتح العين المفعلة يسكن اليا آخر الحروف وفى آفة راء والمذكور ثمانية باء واول ثمانية
 بن الى صغير بالنية وفى كتاب الفقه ذكره بالاكثية قال ابن من ثمانية بن عبد الله بن ابي صغير وفى الكمال ذكره فى ترجمة
 ابي عبد الله قال ابن عبد الله بن ثمانية بن صغير ويقال ابن ابي صغير بن عمرو بن زيد بن سنان بن الحارث بن
 سليمان بن عدي بن صغير بن حران بن كابل بن عدي الشاعر العذري طيف بن نهرة وعذرة هو بن سعد
 بن زيد بن لث بن سويد بن اسلم بن الحاف بن فضالة وقال المزني عبد الله بن صغير بن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجهه ورأسه زمن الفتح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل انه ولد قبل الهجرة باربع سنين وقيل
 ولد بعد الهجرة وان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وهو ابن اربع سنين وتوفي سنة سبع وثمانين وهو ابن
 ثلاث وستين وقيل توفي ابن ثمانية وثمانين وقال المازني قال حميد الدين القزوينى ان نسب الى
 بنى عذرة اسم قبيلة والعدوى بنسب الى عدي وجهه قتلت قال الراساوى العذوى بنى قبائل ثم عدوا والعدوى
 بنمى العين المحطة يسكن اليا المعجمة بالراء والكلام فى هذا الحديث كثير روى من وجوه كثيرة فان قلت كيف استدل
 المصنف رحمه الله بالحديث وقد تحموا فيه واشتبوا فيه عطلا وادعى البعض ارساله قلت ما استدلل بالاسمى اصل
 وجوبه بصدقة الفطر على مقدار الواجب واستدل على المقدار بحديث ابي سعيد رسيان فى فضل مقدار الواجب
 ان شاء الله تعالى ولذا قال م وشيخنا في الجواب لعدم القطع شى اى وشيخنا هذا الحديث الذى هو خبر الواحد
 ثبتت الوجوب لا الغرض لانه ليس بدليل قطعية وشروط اخرى تحقيق التملك شى فاعلم بشرط الامام القدورى
 رحمه الله صلى الله عليه وسلم فى قوله صدقة الفطر واجبة على المولى المسلم التملك لان العبد لا يملك المال فكيف يمكن

رواها ثمانية بن صغير العذري
 وبمثلها ثبت الوجوب
 لعدم القطع بشرط الحرية
 لتحقيق التملك

مما لا یستلزم ای شرط الاسلام لم یقع قربة ش لان الصدقة قربة وفي فی فی الکاف والایق قربة هم والیسار
ش ای وشرط الیسار لبقوله اذ کان مالک هذا الغصاب لم یقع علیه الصدقة والسلام من فی الفعل البنی
صلی الله علیه وسلم لصدقة الامن نظر فی شریک بنیث رواه احمد فی سننه وحاضرنا یحیی بن عبد الله بن خزيمة بن المک
عن عثمان بن الیمریة قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لصدقة الامن فخر فی شریک و ذکر الازاری فی بنی بکر
ثم الذی اخبره البخاری باسناده عن البنی صلی الله علیه وسلم قال فی الصدقة ما کان عن فخر فی هذا الحديث رواه احمد
فی سننه وفيه دابة ابن العیون وهذا غیر مناسب للفظ والسنن وهو غیر ظاهر قوله من فخر فی احد صدارة من
فخر فی لفظ الظاهر هم وهو جری علی الشافعی ش ای هذا الحديث جری علی الشافعی من فی قوله جری علی من ملک نیا
علی قوت یوم نفسه وعلی له ش لانه ذکر فی آخر حدیث ابن عمر عن فی و غیره ولانه وجب له وللعامة لفعل البنی
صلی الله علیه وسلم فخر فی نفسه الفخر والغنی آه قلنا حدیث ابن عمر محمول ما علی ما کان فی الابتداء ثم لم یقع قوله
لصدقة الامن نظر فی و ما علی الذی فانه قال سنة آخره انتم لم یقع علیه و ما فخر کینطیه لعل افضل ما علی هم
وقدر الیسار بالغصاب ش قدر علی صیقة الجمول والیسار موقوف به یقدر الغنائم الشریع ب ش ای بالغنائم
ما لک لکونهم فاعلموا کون الاشیاء ش التي تیسر مسکنة و تیسر و انما تیسر و فیسر و سلامه و عید لکونهم لان
ش ای لان هذه الاشیاء هم مستحقة بالحاجة الاسلامیة و هی کون قیامهم بالحق بالحاجة الاسلامیة کالمعوم
ش کالماء الذی تحتاج الیه فی الشریع تیسر هم کالمعوم ش فی حق جواز التیسر هم ولا تیسر فی المنوش ای لا
فی هذا الغصاب ای کون نامیا لوجوب صدقة الفطر لاما تجب بالقدرة المکنة لا المیسرة الا تری انما تجب علی
من ملک الغصاب من ثیاب البذلة ما یسوی حتی و هم فاعلموا من حاجة الاسلامیة فلا یحقق الثیاب البذلة ولذا
لا تقطع عنه الفطرة اذ المال لعل لوجوب بخلاف الفطرة فان وجوبها بالقدرة والمیسرة فیشترط فی الغصاب
الما یحقق الیسر ولذا اذا ملک المال لعل لوجوب سقط عنه الزکوة وتیقن بهذا الغصاب ش ای الغنیل
عن الحاجة الاسلامیة بدون شرط الثیاب هم حرمان الصدقة ش یعنی لوجود هذا الغصاب یجزم علیه فانه الصدقة
هم وجوب الانعیم ش یعنی یعلق بهذا الغصاب وجوب الانعیم هم والعطش ای یعلق به ایضا وجوب
صدقة الفطر وتیقن به ایضا وجوب نفقة الحرام علیه هم قال یخرج ذلك من نفسه ش ای یخرج المقدار
المشار الیه لکون نفسه ای لامل نفسه ویخرج من الاخراج و فاعله مضمون لعل لوجوب الذي وجب علیه
صدقة الفطر کم حدیث ابن عمر عن ش وهو رواه الائمة التی فی کتبهم من طریق مالک عن نافع عن ابن عمر

والاسلام یقع قربة الیسار
لعله علیه السلام لاصدقة
الامن فخر فی وهو جری علی
الشافعی ش ای قوله جری علی من
یملك زیادة علی قوت ید نفسه
وعید لکون الیسار بنصاب
لشخص الضاعف الشریع فاضلا
عما ذکر من الاشیاء لا یفها
منعقدة بالحاجة الاسلامیة
کالمعوم ولا یشرط فی الفخر
والمستحق بالحاجة الاسلامیة
وتعلق بهذا الغصاب حرمان
الصدقة وجوب الفطر
قل یخرج ذلك عن نفسه
نقل حدیث ابن عمر

قال من رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة الخطب بما عاين من سيرة اوصا من ثم على كل خرا
وعيد ذكر اواستثنى من المسلمين ثم قال شئ من القديري رحمه الله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة
الخطب على المذكور والاشيى كما يشئ من في الخطب الحديث الرنج عا تقديري كحيث تباين وجوز الغلب على تقدير
اقرار الحديث اذ ياتي وتمازوا المحر والملك صا على تراوصا ما كان شعير تدال ان من نصف صا من يوم وتبين من
اولاد الصغار لان السبب اى سبب وجوب مدة الخطب هم راس يوش اى قديري من ما تاذ
وعن ابي عبيدة قتلت الرجل بموته اى تمت بكافيت وادقت مونسه اى قطعه ويل عيش اى حتى
الولاية عليه غلبه كالولد الصغير البصر ولذا لا يذم على الجرح من ان يودي عن ابن ابيه لا تيسر الولاية
عليه فبطل من جهة الان فضا كالنوع دورى الحسن من ابي حنيفة رضى الله عنه ان عليا يودي عن
ابن جاسه اذا لم يكن من ان قال انه كليت ثم لا يخفى اى ان مدة الخطب هم تضاعف اليكش
اى الى الراس م فقال كما قال راس دوى المارة بالسبيش اى علامه كون الراس سببا بالامارة بلع العزمه وبذا
لان الاضافة الى الانقصا وادق وجوه الاختصاص اضافة السبب الى سبب كقولك سبب فلان وعل فلان
وقال فلان الى غير ذلك وفى الجوهرة كل من حبت نفقة بملك او قرة بملك تجب مدة العطرة وقال القوتى
فى الاذية و ابو حنيفة رحمه الله اعتبر الولاية التامة قال ووصف الولاية طردا وكس لان الجون وانما شئ
لا ولاية اجماع وجوبه ما فى ما لها واسمكم لا ولاية ولا وجوب عليه انتهى قال السروجى فخطا غلط على
عندنا الولاية التامة والموت التامة فاحكام لا موتة عليه فلم يوجب الموت فى حق الجون الموتة و
كذا ولاية الاب ولاية للغيرى من النظر لنفسه ونفس فاسد واعتبار النفقة وحدها باطل طردا وكسا الا ان
العبد الموصى به لسانه وحده لا تجب مدة خطره على صاحب الرتبة على المذهب عندنا
ونفقة على صاحب المنة وعبد الكافر وزوجت النصرانية واليهودية نفقة على الزوج عليه عندنا الخطر
عنه وكذا الابرة نفقة تجب عليه نفقة ولا تجب مدة طيبه تجب مدة عبده المأب ومكانه
عليه عنده ولا تجب نفقة عليه فبطل قولهم والاضافة الى الخطر باعتبار وقت شئ هذا الجواب
من سوال تقديره وان يقال لو كانت الامانة المارة بالسبيش لكان الخطر سببا لاضافته اليك فقال صدق
الخطر وليس كذلك عندكم فاجاب بقوله والاضافة اى اضافة الخطر لغيره بقدره وقتية اى وقت الوجوب
فكانت اضافة مجازية ثم وبها يتدبر والراس ان اتحاد اليوم شئ اى لعل ذلك عند الصدقة يتعد

قال فمن رضي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعة الخطب على الذكر
والاشيى الحديث ويجوز عن
اوكاه الصغار لان السبب
مبونه ويلي عليه كانهما
اليه يقل ركعة الرأس وعلى
السبيش والاضافة الى الخطر
باعتبار انهما يمتنعان
باعتبار الرأس مع اتحاد اليوم

الملك قبل صورته لاجلها عشران ونياد الاخر عرض لبيباويه في القيد و بعد ارجوعها على السوار فنفى انفسه
احول باغ صاحب البصر عرض من عرض من الاخرين طرا لغيره في فادو اوت قية العرض في مدة ايام
قبل تمام احوال فخرتم احوال فان تقرر الملك ليلين يجب عليه بحجة الرضا و شتى وان تقرر لثبتي يجب عليه
فذلك البصر عندنا

[illegible]

فصل في مقدار الواجب وقته

الفطرة لا تضاف صلح من راجع أدق

اوسویق اوز ییب اوصاع مر بخر

او شعير وقال الزبيدي بمنزلة الشعير

وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الأول

رواية الجامع الصغير وقل الشافي

من جميع ذلك صاع حملا

ابی سعید الخدریؓ فرما قال کنا

تخرج ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم

ولما حديث عثمان بن عفان قال في خطبته اذ اذكاوه الفطر بين من خطته قال البيهقي هو رسول
 عنه لما حدث علي بن ابي طالب عن عبد الرزاق عنه قال علي بن ابي طالب جري ما لفتك نصف صاع من بر او صاع من شعير او
 تمر م ودرهاتش اي ودره او شاهي رضى عنه من حديث ابي سعيد ثم حمل على الزيادة تطوعا
 ش اي على الزيادة على قدر الواجب من حيث التطوع بدليل انه قال كنا اذ كنت ولم يقبل الله منه على احد عليه
 سلم وكان الناس في ذلك الزمان حرصا على التطوع ما لم يداوا الشقق وليس اليك الا لتمر والشعير فان التمر او شعير شعير
 ليس باكل ولا لينة او التمر او طعمه ما هو مأكول واما البكره مأكول فان الفقير ياكل ودينه كحظته بخاله بخلاف
 الشعير فلا يمكن قياس البرعيام ولما ش اي لا يبي يوسف ومحمد في الزبيب انه والتبريقان في المقصود
 ش هو البكره والاشجار فالزبيب يشبه التمر من حيث انه مأكول وله بخره لتمر نواه ثم وليس اي ولا بل عليه
 رضى عنه من ان ش اي الزبيب هو التبريقان في الشعير هو الاكل من لاش اي لان الشان هم ياكل
 كل انهما يجمع اجزاء من الزبيب فانه لا يرضى منه شي ولا يرضى نواه الا من يتامع في المأكول واما البر
 فان الفقراء لا يرضون منه شي م ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النواة ش هذا جواب عن قولهم ان الزبيب
 بخره الشعير وان الزبيب والتبريقان فانجاب بان الزبيب ليس بتبريقان من التمر لان التبريق من النواة ولا
 هو بمنزلة الشعير والشعير يلقى من النواة ثم وبهذا ش اي ولكن البر مأكول مأكول التمر يلقى من نواه ثم
 طهر تفاوت بين التمر والبر ش فوجب الفطر من التمر صاعا من البر نصف صاع م ودرهاتش اي محمد
 الله وقال الكاكي وسيف ابو الحسن الله بن محمد من الدقيق والسويق يتخذ من البرش يعني دقيق كحظته وهو قديم
 الا حق الشعير والشعير يعني ش من الشعير ذكر في المذهب ودقيق كحظته ودقيق الشعير عنه زابو قال الله
 من اصحابنا شانه في قوله عن شانه في قوله الدقيق والسويق في الفطر ثم والاولى ان ياعى فيما ش اي في الدقيق والسويق م
 القدر والقيمة على ما شانه حتى اذا كان مخصصا على ما شانه على ما شانه القدر وان لم يكن باعيا القدر فليس عليه ان يودي
 نصف صاع من دقيق التمر نصف قيمة نصف صاع من بر او دوى نصف صاع من دقيق البر كسك التبريق قيمة نصف صاع
 من بر يكون عالما بالاعتباط في جامع البر في قال بعض شانه بنو بعتا البعير لا ينعصم عليه قال بعضهم كونه باعيا
 لان الدقيق جزاء على كحظته على ما شانه حتى لو تمض الجوز لم يرض على الدقيق في بعض الا برش او دوى باعيا ولا يرضى
 ما روى عن ابي هريرة عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ قبل جركم ركعتي فكل من كان منكم من برين ثم ودقيقه قال في
 التبريق كذا في البيهقي وقال الاثراني وذكر الشيخ ابو نصر حديث ابي هريرة انه قال في الحديث وذكر الاكل كذا

وماروا به محمود
 على الزيادة تطوعا
 ولعلي الزبيب
 انه والتبريقان
 في المقصود
 والتبريقان
 لا يذوق كل واحد
 بجميع اجزائه
 ويلقى من النواة
 وهو الشعير
 ولهذا ظهر
 بين الشعير
 من الدقيق
 ما يتخذ من
 اشد في الشعير
 كالشعير
 ان ياعى
 القدر والقيمة
 احتياطا
 وان
 على الدقيق
 في بعض الاخبار

و لم یبین ذلك
فی الكتاب اعتبارا
للغالب والخبیر
بغيره فی القیمة
هو الصحیح فیه
نصف صاع من
وزن یا یزید من
ابو جعفر قد عی
محمدا انه یحب
والد یقنی ادلی
من البر والدین
اولی من الدین
فیما یزید من
وهو الخیار الفقیه
ابی جعفر کانه
ادوم له و یحب
وعن ابی بکر الخضر
تفضیل الخطة
لا یابعد
من الخلف

وقال الکاتب کون ما روي عنه عليه الصلاة والسلام من ذكره ولم یبین واحد منهم من خبر هذا الحديث
وما عاله ولقد استغنت النظر عن كتب كثيرة من كتب الحديث فما وقعت عليه غیر ان النسائي رضي الله عنه
روى عن ابی سید رضي الله عنه انه قال لم تخزن فی عهد رسول الله علیه السلام الا ما عاينتموه او ساعدتموه او ساعد
من یزید او ساعد من و یقن الحديث ثم ولم یبین ذلك فی الكتاب **ش** ای لم یبین محمد حمزة لهذا
اشار به الى الرعاية من القدر والقيمة واراد بالكتاب الجامع الصغير اعتبارا للغالب **ش** فان الغالب
ان قيمة نصف الصاع من التمر يساوي نصف صاع من البرم والخبیر **ش** هذا او قوله لم یعتبر
فيه القيمة **ش** خبره یسے اذا اراد من خبره ان يخطه باعتبار القيمة لا يجوز ان يخطه لانه لم يرد
الخبیر **ش** وفي من النصوص وكان بمنزلة الذرة ولان الخبیر انما يخطه من سني الفوت لكن لم یسند في القدر
فان يخطه كبقية و لم یسند من فلا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الصحیح **ش** یسے کونه باعتبار القيمة واحترز
بعدم قول بعض المتأخرين حيث قالوا يجوز ما اعتد به القيمة فاذا اراد من خبره ان يخطه يجوز لانه لما جاز
من الدقيق والسويق باعتبار العين فمن الخبیر جواز لانه انما يخطه لضعف صاع من بر وزن ما يبر
عن ابی جعفر **ش** روى ابو يوسف رحمه الله عن ابی حنيفة رحمه الله ان العلماء اختلفوا في مقدار الصاع
انه ثمانية اطناف او عشرة اطناف ثلث رطل فقهه اتفقوا على التقدير بما سجد بالوزن وذلك دليل على اعتبار الوزن فيه
ثم وعن محمد حمزة انه يثبت كيلاس رواه ابن رستم عنه انه يثبت كيلاسته قال قلت له لو وزن الرجل منونين من
الخطة واعطاها الفقير هل يجوز عن صدقة قال لا فذلك ان الخطة ثقله الوزن وقد يكون حقيقة الوزن فانما يثبت
نصف الصاع كيلاسه والدقيق اولی من البر والدراهم اولی من الدقيق فيا روى عن ابی يوسف **ش** اما اولوية الدقة
من البر فلا بد ان العمل بالنقطة واما اولوية الدرهم من الدقيق فلان الدرهم یقتضي بها شيئا كثيرا وهذا غير من وفي
جامع المجموع قال محمد بن سليمان رحمه الله كان في زمن الشدة قال لا بد ان الخطة اوقية تفصل عن الدرهم في غير السنة الا ان
انفصل وهو اختيار الفقيه ابی جعفر **ش** ای کون الدقيق اولی من البر وكون الدرهم اولی من الدقيق كما روى
عن ابی يوسف هو اختيار الفقيه ابی جعفر وقال الا تراه في هذا الذي ذكره في الهادیه خلاف ما ذكره الفقيه ابو الوليد
رحمه الله فانه روي عنه انه قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول دفع الخطة انفصل في الاحوال كلها لان فيه موازنة
والله اعلم بکونها لا اذع الحاجة ومعمل به **ش** ای يدفع الحاجة ثم وعن ابی بکر الخضر تفصيل الخطة **ش**
ای وعن ابی بکر الخضر ان الخطة انفصل لا بد من حملات **ش** لان الخطة تجوز بالاتفاق ولا يجوز الدقيق

والأئمة هذا الشافعي رضي الله عنه وهو من قولهم أن في الدينق والقيمة خلاف الشافعي من كونه أو بين التسليم إلى الراجح
 خلاف الشافعي من جواز الدينق في الفطرة وجواز القيمة من والصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية أرطال بالبرص في
 شش أمان بالبرطل العراقي وهو عشرة أرطال استأوا الشارشة درهم وواققان أو أربعة مثاقيل والصاع
 بالعراق أربعة أمداد كذا ذكره غير الإسلام وقيل ثمانية أرطال بالبندا دي والبرطل البندادي مائة وثمانية عشر
 درهم وواحدة أسباع درهم وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما وقيل مائة وثلاثون درهما قال النووي رحمه الله
 أصح وقول أبي حنيفة رضي الله عنه قول جماعة من أهل العراق وقول أبي حنيفة رضي الله عنه وهو قول فرافينا في قوله أبو بكر
 م وقال أبو يوسف خمسة أرطال ثلث رطل شش أي الصاع خمسة أرطال وثلث رطل م وهو قول الشافعي
 رضي الله عنه م شش وقول مالك أحمد أيضا م وقول علي بن الصلوته والسلام صاعنا اصغر الصيعان شش أي رطل
 البندادي صاعنا اصغر الصيعان م وهذا غريب وروى ابن جبان في صحيحه عن ابن خزيمة عن العلاء بن
 أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل ليارسول الله صاعنا اصغر الصيعان ومدنا
 أكثر الادماء فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قايديننا وكثيرتنا واجعل لنا من البركة بركتين انتهى قال
 ابن جبان وفي نزل السقفة الأحبار عليهم حيث قالوا صاعنا اصغر الصيعان بيان واضح ان صاع المدينة
 اصغر الصيعان ولم يحسن أهل العلم أن يولمنا هذا خلافاً من هذا الصاع الا ما قالوا تجازين والعراقيون قدوم
 التجازيون ان الصاع خمسة أرطال وثلث درهم العراقيون ثمانية أرطال من غير دليل ثبت على صحة فان قلت
 روى الدارقطني في مسنده عن عمران بن موسى الطاطبي حدثنا السليم بن سفيان عن الحسن بن الحسن بن الحسن بن
 سليمان الرازي قال قلت لمالك بن أنس رضي الله عنه يا أبا عبد الله كم وزن صاع النبي صلى الله عليه
 وسلم قال خمسة أرطال وثلث بالبرص م ١٢ حرزته قلت يا أبا عبد الله خالف شيخ القوم فقال من من يقولت أبو
 حنيفة يقول ثمانية أرطال قال فضعف غضبا شديدا وقال فاعلم الله ما اجراه على الله ثم قال لبعض جلسائه
 يا فلان مات صاع جرك يا فلان مات صاع عك يا فلان مات صاع جدتك فاجتعت اصوع فقال
 مالك نعم يا فتخفون في هذا فقال بعضهم حدثني أبي عن أبيه انه كان يهودي هذا الصاع إلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال الآخر حدثني أبي عن أبيه انه كان يهودي بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك ثم انما
 حرزت هذا فوجدتها خمسة أرطال وثلث قلت يا أبا عبد الله حدثك بأعجب من هذا انه يوحى من ان صدقة بعض
 صاع والصاع ثمانية أرطال فقال فخذ اعجب من الاول بل صاع تمام من كل انسان هكذا ذكرنا علما بنا بلنا هذا

الخفي الدقيق

والقيمة

الشافعي

قال الصاع

عند أبي حنيفة

ومحمد ثمانية

أرطال

بالعراق

وقال أبو يوسف

خمس

أرطال

وثلث

رطل

وهو قول

الشافعي

لقوله

عليه السلام

صاعنا

اصغر

الصيعان

و تفت
 ماروی
 انه
 علیهم
 كان
 يتوکل
 بالمد
 رطیلین
 ویقل
 بالصلح ثانیة
 ارطال
 وهکذا
 كان
 صاع
 عمره
 و هو
 اصغر
 من الصاشی
 و کان
 یستعملون

فقال صاحب الجمع ان شاء الله عظم بعض رجاله غیر مشهورین والمشهور ما خرج البیہقی عن احمدين بن الوليد القرشي
 و بهذا قد حال قدم علينا البیہقی من ربح فقال لي اريد ان ارفع عليك باب من العلم لشي فخصت عنه فقدمت له المدنية
 فقلت عن الصلح فقالوا صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطمرت في سواد فقال فبشره فاذا جئته
 ارطال و ثلثه بقصان سيرة افرات اتروا ترك قول ابی حنيفة رضي الله عنه في الصلح واخذت بعقل ابی حنيفة
 بما هو المشهور من قول ابی حنيفة رضي الله عنه وقال لا تارزني و وجه قول ابی يوسف قوله عليه الصلوة والسلام
 اصغر الصبيان قلت قد علمت بما ذكرناه الا ان آت به اليس لفظا لابي مسلم عليه وسلم فكيف نسيب الا تارزني
 الى اليس عليه عليه وسلم مع وحواد ان له في احدية و كذا كك الكاكي والماكل و آخر من على به النواول م
 و لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يتوضا بالمد رطيلين و يتنسل بالصلح ثمانية ارطال شس بما ان قال
 دن ولم يقل و لما لا ن صرح به كذا انشأه ثمانية من ابی يوسف فذكر ك قال و لما هذا احدية اربعة الدار قلتي في
 سنة عن ابن ابي عمير من فمات طرق سنان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومه ثمانية رطيلين و يتنسل
 بصلح ثمانية ارطال و ضعف البیہقی هذه الطرق كلها و لا يري مع و ثبت عن ابن ابي عمير ان ابن ابي عمير
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا بالمد و يتنسل بالصلح و استل و اعطى ابی حنيفة و محمد بن وا و ابن
 عمر ان بائنا و الى الجا بد قال و لما على عا شة رضي الله عنه ما شة مبغنا بعضا فاقی بعد فقلت يا
 رضي الله عنه كان ابی حنيفة و سلم عليه و سلم يتنسل بصلح و ما شة ثمانية ارطال ثمانية ارطال عشرة ارطال
 فامنيك مجا بد في الثمانية و ما شة ثمانية فمات و ذكر الطحاوي ايضا بائنا و الى ابيهم عن علقمة بن عا شة ثمانية ارطال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنسل بالصلح و روي ايضا عن يربع المودون بائنا و الى جابر رضي الله عنه قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا بالمد و يتنسل بالصلح قال و في السنن ايضا عن ابن قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يتوضا ثمانية رطيلين و يتنسل بالصلح ثم قال و جلا لال هذا احدية ثمانية ارطال
 بالصلح ثمانية ارطال ان تقول قد ثبت ان ابی حنيفة و سلم كان يتنسل بالصلح ككن كان مقداره غير معلوم
 فسلم من ذلك من حديث مجا بد عن عا شة ثمانية ارطال و ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضا
 فسلم من حديث ابن ابي عمير ان المقدار المد رطال فاذا ثبت ان المد رطال يلزم ان يكون صاع رسول الله
 الية اربعة و ثمانية رطال لان المد رطال صاع بالاتفاق و كذا كان صاع عمر رضي الله عنه شس ثمانية ارطال
 و هو غير ان لما في شس اي صاع عمر اصغر من الصاع الثماني لان الصاع الثماني ثلثون و الصاع العظمي ثمانون

الذي سئل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل العراقي وهو واحد من النسبة الى العراق في موضع محرم في المدينة
 قال فخر الاسلام صاحب العراق صاحب عمر رضي الله عنه وذكرنا لعمري ما يستند الى موسى بن طلحة وابراهيم بن حنبل
 الصالح فوجدناه جميعا وابراهيم بن حنبل في ثمانية ارباع بالبصرة وروي وقال فخر الاسلام صاحب عمر بن فضل فخرنا جميعا وكان
 من على العراق في خطبة يا اهل العراق يا اهل الشقاق والفتاق ويا مساوي الاخلاق المخرن لكم صاحب
 عمر بن الخطاب ساسا جميعا قيل لان الخلاف لان ارباع كان في ثمان في حذيفة بن عشرين استاروا الاستار سنة واربعم وفسخا
 فانما ثلث ثمانية ارباع لان ارباع خمسة ارباع وثلثت بتجدي كل واحد منهما الفاد اربعين واربعم في ذلك كله
 صاحب السباج وقال في غير سديد الصحيح ان اختلاف بينهم في الحقيقة لان الكل اعتبر لربط العراق فانه ذكر في
 عن ابى يوسف رحمه الله في كتاب العشر واخران خمسة ارباع كل مثل ثلثون استاروا وثلث لربط العراق وفي الاصل
 خمسة ارباع كل مثل ثلثون استاروا ثمانية ارباع وكل مثل عشرين استاروا وفيه مستصنف وقيل لان اختلاف
 بينهم في الربط لاسم الصاع وفي شرح الارشاد الاختلاف بينهم في المد فان المد عند ارباعان وعند اربعم
 وثلث ولا خلاف ان الصاع اربعة اداء ثم التقدير بالارباع ورون الاستار لثبته اتمام عند اربعم
 قال وجوب الفطرة تتعلق بطول الفجر من يوم الفطر في وفي اكثر النسخ قال وجوب الفطرة اي قال الفطر
 يعني وقت وجوب صدقة الفطر ثلثت بطول الفجر الثاني من يوم الفطر وفي قال الشافعي رضي الله عنه في القيم
 يعني في القديم واحمد في رواية والكنة في رواية وهو المشهور عند المالكية وهو قول ابن القاسم وابن مطرف ابن
 الاشجود وابن وهب قال الليث ابو ثور واخرون هم وقال الشافعي رضي الله عنه بزوب ثلثين في اليوم الاخير
 من رمضان ثلث وبع قال سحر واحسن رواية وهو قول الشافعي ايضا ومن هم من قال تجب بطول ثلثين
 الصلوة المبرور وقال ابن العربي رحمه الله اوجله حتى ان من اسلم اولاد ليله الفطر تجب عليه فطرة عن ابي
 بزيان ثمة اختلاف في المسئلة المذكورة فوجب الفطرة عندنا في هذه الصورة هم وعنده لا تجب شي اي و
 عندنا في رضي الله عنه لا تجب الاصل في هذا ان وجوب الفطرة تتعلق بطول الفجر من يوم الفطر
 فوجب الاداء بشرط الاستحقاق وجوب الاداء بالسبب الفطرة شرط وجوب الاداء كما سببه ثمة ذلك في
 مسئلة بعد ما ان الرجل ذاق ليلته اذا صار يوم الفطر فاستحضر فجار يوم الفطر عتق العبد وجب عليه صدقة
 الفطر قبل العتق لا بعد واثباته ان العبد اذا كان للثبوت تجب على المولى زكوة التجرة اذا علم ان الرجل بالفجر
 يوم الفطر وقال السفنا في حذيفة ثمانين استاروا ثمان على الاصل المسود وهو ان العلوك ثمانين العتق في يوم

العلم

قال

وجوب

الفطرة يتعلق

بطلوع الفجر

من يوم

الفطر وقال

الشافعي

بغيره

في اليوم

الاخير

من رمضان

حق ان

من اسلم

اولاد ليله

الفطر تجب

فطرته

عندنا

وعنده

لا تجب

وحيث قيل وقت وجوبها لا ارى بعد تقرب السبب من وجوبها بل عليه م ما يشاء فيصير في الزكوة
 به تقرب سببا وهو كمال الحال قبل وقت الوجوب وجوبه لان اكله م والتفصيل بين مدة وقت الوجوب
 في جواز تقديم سبب مدة الفطر بين مدة بل يجوز التقديم مطلقا م هو الصحيح اختره عن قول طه
 البوب وروى بن يبراهيم حيث قال حلف بكبره فغيره ما بعد دخول شهر رمضان لا قبله وروى الشافعي رضي الله عنه وقال
 نوع بن يبراهيم يجوز قبله في الشهر الاخير للعرب وعن الكشي يوم ويومين وروى قال محمود بن ابراهيم بن رستم
 عن محمد قال لا يعطى صدقة الفطر قبل الوقت استين جاز به ورواية الحسن عن ابي حنيفة قال في انما ذكره ان السبب
 وقع اتفاقا بين جوزه مطلقا لواء عشر سنين او اكثر م وان اخذ ما عن يوم الفطر لا تسقط بقا الحسن بن يبراهيم
 اريد وملكنا وتسقط بتاخير ما عن يوم الفطر كالانجية فانما تسقط بعض ايام الفجر م وكان عليهم ابراهيم لان وجوب الفطرة
 فيها معقول ش وجوب الفطرة كونه صدقة مالية والتصدق بالمال سنة مشروعة في كل وقت وجوب الفطرة م
 معقول م مودع حاجة الفقير والمحتاج من المساكين فانه يتقرر وقت الاطراءش اي لا يتقرر وقت الاداء م فيها
 ش بل يجوز ان يتأخر الى غير ذلك تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكوة م بخلاف الانجية ش فانما تسقط
 بعضها م لانها في الزكاة الدائم وهي لم تسقط فبقيت ولذا لم تكن قريبة في غير هذه الايام فبقية م مودع
 ولا تسقط بتاخير الاداء وان اقتصر لانها مستحقة بالذمة دون المال كذا في فتاوى الولولاجي وانما م فان جبه

كتاب الصوم

اي كتاب في بيان احكام الصوم ذكر محمد رحمه الله في اجماع الكبار كتاب الصوم عقيب كتاب الصلوة
 كون كل منها بما ذكره من كونه كذا في الصلوة في الكتاب البنية فلذا ذكرت عقيب الصلوة في هذا العلم غير الصوم
 في الزكاة م في المساكين قال الله تعالى اني انزلت للرحمن حواما هي حمتا وسكوتا وكان مشروعا عند
 وقال الله اني انزلت للرحمن حواما هي حمتا وسكوتا وكان مشروعا عند
 وقال ابن القارئ مسكتة عن النبي وسماع النضر اذا قام غير قائم التطيرة وقال ابو عبد الله مسكتة عن علي م
 او كلام ابي بصير صام الصوم وكو الريح والصوم السنة والصوم ذوق الحماض وبلغ الغمام والصوم اثم جزي لثة
 بنيل والاصيام مسكتة عن النبي وسماع النضر اذا قام غير قائم التطيرة وقال ابو عبد الله مسكتة عن علي م
 اي صوم في الاسلام اول اقبل صوم عاشورا قبل ثلاثة ايام من كل شهر لانه عليه الصلوة والسلام وروى في انما
 جليل يصوم من كل شهر ثلاثة ايام روى ابو الليث في ما فرض رمضان جزيه وبين الاطعام وفرض صوم شهر رمضان

لا اله الا الله
 بعد تقري
 السبب عليه
 التفصيل
 ولا تفصيل بين
 مدة م
 هو الصحيح
 وان اخذها
 هو الصحيح
 الفطر لم تسقط
 وكان عليهم
 انما جبه
 لان وجوب الفطرة
 فيها معقول
 فلا يتقرر
 وقت الاداء
 فيها مستحقة
 الاضحية
 والله اعلم
 كتاب الصوم

قال
الصوم
صيام
واجب
والواجب
من باب
ما يتعلق
بمنه
كصوم رمضان
والفطر
المعبر
بغيره
من الليل
وان لم يدر
حقه
اجزأه
ما بينه
وباب الزوال

في السنة الثانية من الهجرة قبل وقته در وقت قبل شیان فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان وثماناً وثلاثين يوماً
حولت القبلة وامر بركوة الفطر وسبب شهر رمضان ان الصوم يضاف اليه يقال صوم شهر رمضان وكثره في الوقت
والسنة والطائفة ركعة الكف عن الفطرات وحكمة الثواب وسقوط الواجب عن الذمة ثم قال الصوم من
شئ اي نوعان وفي المبدئية جرت العادة بين اهل التحقيق الاتية بالمتيد ليسهل امر التقييم وقد
بالتقييم سبب من امر التقييد وصاحب كتاب مدار التقييم قال قلت للصوم واحد بالمتيد المقررة وقدر النفس كيف
يشتت نزل قلت توجد باعتبار ان هذا الصوم له اوطى ثم واجب وفلن من اي اسم جاء واجب والواجب
وانه لفظ الواجب كالمواجب بالمتيد اي او الواجب باليجاب البعد كذا في المستصف وقيل اراد بالواجب
الفرض وقيل سنا واثابت علينا ثم قالوا واجب ضربان من اي نوعان من من من اي من الواجب الذي
او ضربان من ما يتيقن بزمان بعينه من اي الذي يتيقن بزمان معين ثم كصوم رمضان من اي كصوم شهر رمضان
وهو غير متصرف للعبودية ووجود الهل والنون للمزيدتين المضارعتين لانه التائيد واشتاقه من رضى الشئ
بكره الجرم بغيره فبقيا اذا كثر جره وقيل من الرضا وحي البحارة لانه قد ياتي في وقت الحرة وقيل الفطر رمضان
يكن على راضين كسلاطين وسراطين وقيل الجبر على راض ورضانات وقال ابن الجبارى رحمه الله
يكن على راض من صوم المؤمنين من الليل من اي من بعد غروب الشمس كطوبى من لا يتدبر العائذ وهو الاصل
فيما تاتي بان باقية معانيها لا تخلف عنهما وان لم تنو حتى اجمع الجزئية يابنة من الزوال من اي من وان لم تنو في
بزين اليومين من اجمع اجزائ الجزئية يابنة من الصبح والافعال عبادة حافظ الدين رحمه الله من هذا حيث قال في صبح
صوم رمضان والنذر المعين والمقيد بنية من الليل الى اقبل نصف النهار لان الجزئية انما تقع اذا وقت من الليل او
في اكثر النهار لان الحكم حكم الكل لان على كل المصنف الذي هو قول الله ذكر حمة الله لا تقع الجزئية في اكثر النهار لان الاكثر
حكم الكل لان على قوله لان نصف اليوم من طلوع الفجر الصاد وقوله العنوة الكبرى لا وقت الزوال وهي كلام
المصنف رحمه الله في هذا قوله هو قول سعيد بن المسيب الا وراعى واسحاق وعبد الملك وابن العلاء عن ابي
وقال في خبر حماد بن عيسى صوم رمضان في حق المقيم الصحيح من غيرته وهو نهى بصلاته عما يدره قال ابن جرير في المعجم
في الحديث ان من نسي ان يؤتي من الليل نسي في وقت فداه من النهار في ذلك السبيل مع صوم سوا كل او شرب
على من نسي ان يؤتي من الليل نسي في وقت فداه من النهار في ذلك السبيل مع صوم سوا كل او شرب

وسبب الثاني
النذر والنية
من غير طه
وستبينه في غير
ان شاء الله تعالى
وجه قوله
في الخلاصة
قوله عليه السلام
لا صيام لمن
لم ينو الصيام
من الليل
ولا ناسد
الحزب كلاد
لفقد النية
خس الثاني
عن وقرانه
لا يتغير

كأول الأيام سبب في سببه وسبب الثاني في سببه اي سبب المنع من الصيام في سببه
ش اي شرط الصوم لان الاماكن التي تهم وسبب في سببه اي سبب من شرط الصوم لان
صوم يوم يوم في وقت الاساك في اوله على النية الثانية في تفسيره انما الله تعالى في
النية من قبل لان النية جادة عن قصد بعض التملات كما ان النية من وجه قوله في سببه
قال الشافعي رحمه الله في الصلاة في سببه من النية قبل الزوال في سببه من النية قبل الزوال في سببه
اي قول النبي صلى الله عليه وسلم لم لا صيام لمن لم ينو الصيام من اهل سببه هذا الحديث
ما تم قال سالت ابي عن حديث واذا اساقق بن حازم عن عبد الله بن ابي بكر عن ابي
يونس الليثي عن ابي يحيى بن ابي الربيع عن عبد الله بن ابي بكر عن الزهري عن سلم بن
الحال لا اوري لان عبد الله بن ابي بكر عن سلم بن ابي بكر عن سلم بن ابي بكر عن سلم
وقد روي هذا من الزهري عن عروة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قوله و هو حديث
عن حديث عبد الله بن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينو
الذلة لا الا في حاله او روى الترمذي في لفظه ما جاءه لا صيام لمن لم ينو الصيام من قبل
منه عا و موثقاً و روى الترمذي عن عيسى بن ابي الربيع عن عبد الله بن ابي بكر عن سلم
وقد روي عن ابن عمر قوله و روى الترمذي عن عيسى بن ابي الربيع عن عبد الله بن ابي بكر
ابن ابي الربيع عن عبد الله بن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله و روى الترمذي في لفظه ما جاءه لا صيام لمن لم ينو الصيام من قبل
يثبت الصيام قبل الفجر فلا صيام له ثم قال و روى الترمذي عن عيسى بن ابي الربيع
قلت في رجال عبد الله بن عمر عن عروة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قالت قال رسول الله
فان قلت اخرج الدارطني ايضا عن الواقي باسناده الى سمويه ثبت سعد بن عبد الله بن عمر
يقول من اتى الصوم من الليل فليصم ومن اتى من يومه فليصم قلت اخرج ابن عمر عن حفصة
ابن عمر قال ابن ابي شيبة عن الامام ج وسأه في النية والعزيمة وقال في روى الترمذي في لفظه ما
قوله لم ينو الصيام من قبل الفجر فلا صيام له ثم قال و روى الترمذي عن عيسى بن ابي الربيع
عليه السلام في قوله و روى الترمذي في لفظه ما جاءه لا صيام لمن لم ينو الصيام من قبل

ممن جعل الصلاة والعبادة وجميعها كان كذلك بحيث ان لا يثبت للصلاة والعبادة من ذلك وهو من قولهم والنية
 القلبية من اي قسيتين الصوم هم من بعد ان لا يشي فنتظر ان درجات النية من اول تلك الامور اولها ان لا يخرج
 بالشرع من اي وجود ما في اكثر اليوم هم من حيثية الوجود من اي جانب الوجود لان اكثر تقويم تمام الحكم في كثير
 المواضع وان كان كذلك يمكن اقتران النية بالشرع بشرط من خلاف الصلاة وان كان من حيثية شرطا اقتران
 النية بحال الشرع فيما لا يوجب اكثر كما يمكن ان هناك من حيثية كالكسوف والسجود والوقوف والوقوف
 هم في شرط غير انما من اي وان النية هم بالقدرة من اي حال الشرع هم على ادائهم انما تكملوا بفضل الحكم
 على النية هم بخلاف التقصير من الجواب عما يقال لو كان الصوم كذا واحدا ممتدا او انية متاخرة فيجب ان
 كذلك يمكن في التقصير اشتراط النية من ايل من اجاب عنه بقوله بخلاف التقصير لان من اي لان الاسباب
 هم يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو انفس الشيء في يوم من تلك اليوم بالشرع في اليوم بالشرع في نحو
 التقصير وانما لا يكون الصوم في وقت غير ذلك من انفس التقصير اليقين ان من يكون التقصير من ذلك انما يكون
 منية من ايل من بخلاف ما لا بد من اي بخلاف ما لا بد من اي كذا واحد امته انما من اي ان يكون من انما
 بالتصديق واكثر سوار ما اجاب عنه بقوله لان لم يجب اقتران من اي اقتران النية هم بالشرع من اي بآخر النية
 هم فخرج جبهة الفتوى من لان لم يوجد الاكثر اليه يقوم مقام الحكم بعد الزوال هم من قول في المحقق
 اي من قول القدر في محققه السبب اليه ما بين الزوال من اي وقوله في النية من اي في النية
 ما بين من الزوال هم وفي اجاب عن النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 انما من اي من طوع العجز الى الزوال من النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 هم الامام لا بد من وجود النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 قبل ان اي قبل النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 في واجل الباب هم ولا فرق بين المسافر والمقيم من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 يقول المسافر في اول النهار لم يكن مستحق الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المسافر المقيم في المسوط
 لو نسي المسافر وقت صومه ولم يكن كل حازه صوم الفرض من انما فارقا زوال عنده لا يجزى للمسافر النية من ايل
 لان المسافر في اول النهار لم يكن مستحق الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المسافر المقيم في المسوط
 النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية

والنية عليه الله تعالى من اي
 بالكلية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 وانما لا بد من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 بالقدرة من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 لانه يتوقف على صوم ذلك اليوم
 وهو انفس الشيء في يوم من تلك اليوم بالشرع في اليوم بالشرع في نحو
 التقصير وانما لا يكون الصوم في وقت غير ذلك من انفس التقصير اليقين ان من يكون التقصير من ذلك انما يكون
 منية من ايل من بخلاف ما لا بد من اي بخلاف ما لا بد من اي كذا واحد امته انما من اي ان يكون من انما
 بالتصديق واكثر سوار ما اجاب عنه بقوله لان لم يجب اقتران من اي اقتران النية هم بالشرع من اي بآخر النية
 هم فخرج جبهة الفتوى من لان لم يوجد الاكثر اليه يقوم مقام الحكم بعد الزوال هم من قول في المحقق
 اي من قول القدر في محققه السبب اليه ما بين الزوال من اي وقوله في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 ما بين من الزوال هم وفي اجاب عن النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 انما من اي من طوع العجز الى الزوال من النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 هم الامام لا بد من وجود النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 قبل ان اي قبل النية من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 في واجل الباب هم ولا فرق بين المسافر والمقيم من اي في اجاب عن النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية
 يقول المسافر في اول النهار لم يكن مستحق الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المسافر المقيم في المسوط
 لو نسي المسافر وقت صومه ولم يكن كل حازه صوم الفرض من انما فارقا زوال عنده لا يجزى للمسافر النية من ايل
 لان المسافر في اول النهار لم يكن مستحق الصوم الفرض فلا يتوقف على وجود النية بخلاف المسافر المقيم في المسوط
 النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية من اي في النية

الشك انما يقع من جهتين اما بان يحل لشعبان فوقع الشك انه اليوم الثلاثون منه او الحادي والثلاثون او غير ذلك
 رمضان فوقع الشك في يوم الثلاثين من شعبان ام من رمضان وفي القولين الظاهر يوم الشك هو اليوم الذي يتم به الثلاثون
 في المستعمل فليس للبلال ليلة الاستسار بالانعام وفي المعنى اذا لم ير علامته ليلة الثلاثين والسماء يتغير يقع الشك اما لو
 كانت السماء متغيرة فلم يزل للبلال فليعلم يوم الشك ولا يجوز الصوم ابتداء الا فرضا ولا فطرا وقال احمد يوم الشك بان تباعد الناس
 في طلب الهلال او شهد برؤية من يروى كما شهدوا فليقل هذا القول عن جماعة من الصحابة والتابعين وفي تمام الشبهة
 صورة الشك ان شهد برؤية الهلال من الغيل شهاده كما لعبد والمراة والصبي واهل الذمة او يقع في لسان القوم
 ان الهلال قد رعى حم القيد عليه الصلوة والسلام ثم اى يقول النبى صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه
 انه من رمضان الا تلو عاش بن عوب جواد الشري فكلهم تلووه على انه حديث ولم يبين احد منهم حالهم وهذه المسئلة
 على وجهه شى اى سئل الصوم يوم الشك على وجهه وهى سنة على ما ذكره ام احدا شى اى احد الوجوه الخمسة من
 ينوى صوم رمضان وهو مكره لما روينا شى وهو قوله عليه السلام وهو لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان
 الا تلووه ام ولا يشك باى الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم شى وذلك لاجل حجب صومهم في ايام الحرة وزاد وفيه
 انما هو النوى في صوم يوم الشك انه من رمضان مكره وفي خلاف البربرية وغيره معا وتيدوا عنه واسما رضى الله عنهم
 فان عندنا حجب صومهم باليوم مطلقا ذكره ابن المنذرى في الاشراق وقال احمد وطائفة فليحجب صومه في الشهر
 يومه فهو قال قوم ان الناس تبع الامام ان صام صاموا وان افطر افطروا وهو قول الحسن وابن سيرين وسواد العجمي
 والمنذرى في رواية احمد رحمه الله في رواية وذكر الطحاوى في مبنى الصبيج يوم الشك فمطر امسلا ما غير اكل ولا ما رعى على
 الصوم حتى اذا تبين انه من رمضان قبل الزوال نوى ولا فطر وكذلك ذكره النووي رحمه الله في نزاهة الامثل
 وعلى الصغرى ثم ان ذلك ان اليوم من رمضان يخرج شى اى ان ظهر يوم الشك الذي صام فيه انه من رمضان يخرج
 عن رمضان وبقال النووي والا وادعى حم لانه شهد الشريش اى شهر رمضان حم وصامه وان ظهر انه من شعبان فكان
 شى اى صامه فطر عاوان فطر شى اى في ذلك اليوم هم لم يقفوا لانه في معنى المظنون شى ولم يقل لانه مظنون ان
 حقيقة المظنون ان ثبت بالنظر بعد وجوب تعيين والحال انه قد اداه فشرع فيه على ان لم يرد ولم علم انه اداه
 واما جهنا فلم يثبت وجوب تعيين فلم يكن مظنونا حقيقة حم والثاني شى من الوجوه الخمسة من ان ينوى شى يعني في
 يوم الشك حم عن وجوب اخرو مكرهه ايضا لما روينا شى يعني من قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من
 رمضان الا تلووه ام الا ان يردون الاول في الكراهية شى الا ان يردوا الوجه ودون الاول في الكراهية

لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يصام اليوم
 الذي يشك فيه
 انه من رمضان
 الا تلووه وهذا
 المسئلة على وجوب
 احدها ان ينوى
 صوم رمضان
 وهو مكره كما روينا
 كانه تشبه باهل
 الكتاب او بهم
 زادوا في مدة صومهم
 ثم ظهر اليوم
 من رمضان يخرج
 لانه شهد الشريش
 وصامه وان ظهر
 انه من شعبان
 ان كان تلووه
 فطر فليحجب صومه
 المظنون وان ينوى
 عن وجوب وهو مكره
 ايضا لما روينا شى
 دون الاول في الكراهية

فإن علمنا من رمضان
غيره لو جازى أصل الذية كان
علمنا من شعبان فقد
قبل يكون تطوعا لأنه
منه عن غلاتنا حتى به
الواجب قبل غيره عن
الذي ذواته وهو الأهم
المنه عن وجوهنا على ما
يصوم رمضان لا يقدر
بكل يوم بخلاف يوم
العيد لأن المنه عنده
تفردا لا جازية بل من كل
صوم والكراهة هنا بمكة
العلمي والشافعي أن ينوي
الطوع وهو غير مكروه لما
رأينا وهو حجة على الشافعي
في قوله يكره على سبيل الاستحباب
والمراد بقوله صلى الله عليه
وسلم لا تشدوا رمضان
صوم يوم ولا يصوم يوم
المحدث حتى تقدم بصوم
رمضان لأنه يؤديه قبل
أولته

لأن الأول يستلزم التشديد بالكتاب دون غيره ثم إن طهرنا من رمضان يوم من رمضان بخبره لو جازى أصل الذية
وإن طهرنا من شعبان فقد قبل يكون تطوعا لأنه من غلاتنا حتى به الواجب قبل غيره عن
الواجب لكان غلاتنا حتى بان انقص تطوعا وهو لا يحرر عن الذي نواه من الواجب وهو الأصح ثم اى
هذا القول هو الأصح وكان المقضي ان يقول وهو الصحيح كما قال في الحديث وهو الأصح ثم اى
رمضان ش لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقصدوا على رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين رواه الإمام أحمد في مسنده
عن النبي صلى الله عليه وسلم يصوم رمضان لا يقول بكل يوم ش قوله لا يقول بكل يوم خبره لقوله ان مني عنه وقوله
وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان عليه سنة فتد قوله لا يقول بكل يوم لا يوجد بكل يوم بل يوجد بصوم رمضان
بما رواه الراوندى في القيام والوجود وتقديره ما ذكرناه في الجامع البرهان في غير الصوم ليس معنى عندنا الوقت وقت الصوم
والإنسان لا ينوي عن الصوم في وقتنا نفسى المحدثين اما اذا صوم رمضان او الزيادة على ما شرع وبهذا لا يوجد
بكل صوم وانما يوجد بصوم رمضان وكان ينبغي ان لا يكره واجب آخر لانا اثبتنا نزع الكراهية لا دخل رمضان
في الفريضة او لعدم قوله عليه الصلوة والسلام لا يصام اليوم الحديث فلا يؤثر في نفس الصوم بالنقصان فيصالح الاستطاعة
ما راجع عليه الصلوة في الارض المنصوبة فانه لا يؤثر كراهما في استعمال القضاء ثم بخلاف يوم العيد ش اى بخلاف
صوم يوم العيد فان الصوم فيه مكروه باى صوم كان وهو معنى قوله ه لان مني عنه مترك الاجابة ش الى مدحه فانه
تعالى ه بل من كل صوم ش اى يحصل بكل صوم من صوم التطوع او القضاء أو الكفارة ه والكراهية هنا بصورة المنه
ش هذا جواب عما يقال فعلى هذا كان الواجب ان يكون صوم واجب آخر كروا ما جاء بقوله والكراهية هنا الصورة
وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا يصام اليوم الذي يشك فيه الحديث ه وان ش اى الوجه الثالث من الوجوه
الخامسة ه ان ينوي التطوع ش اى الصوم في يوم الشك ه وبمخرج كروه لما روينا ش وهو قوله عليه الصلوة والسلام
لا تطوعوا به قال مالك ه وبمخرج على الشافعي رضى الله عنى قوله كروه على سبيل الاعتبار ش يعني بان لا يكون لهذا
صوم يوم الخميس مثلا ما اذا اتفق يوم الخميس كونه يوم الشك فكروه صومه فيصير ما اذا وافق عادة فلا يكره
واستدل على ذلك بقوله عليه الصلوة والسلام لا تقصدوا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الا ان يكون صوم يوم
رجل نعيم ذلك اليوم وبما نص على الجواز اوجاب المصنف عن هذا القول ه والمراد بقوله عليه السلام لا تقصدوا رمضان
بصوم يوم ولا يصوم يومين الحديث ش يعني انه الحديث تمامه ما ذكرناه لان وقوله والمراد مبتدأ وقوله التقدم
بصوم رمضان خبره مني التقدم بصوم رمضان لانه لو يد قبل اوانه ش اى قبل وقته لان فيه تقديم كسر

على السبب وهو ما نقله الدليل على ذلك ان ما قبل الشهر وقت الطلوع للصوم الشهر لا يتصور التقدم بالطلوع فان
قلت صوم رمضان هو ما يقع فيه فكيف يتصور التقدم فيه اجيب بان منعه ان ينوي الغرض قبل الشهر وانما كما يقال مثلا
تقدم صلوة الظهر على وقتها فان سفلنا قبل دخول وقتها وقال صحيح احاديث الهداية بعد ذكر الحديث المذكور
واخر الحديث به تاويل صاحب الكتاب يعني الهداية فانه السند للشافعي ثم ان وافق صوما كان يصومه من على
سبيل العادة بان كان احتيازا ليوم الخميس مثلا فوافق يوم الشك لم يكن من صوما صوم افضل بالاجماع وكذا اذا
صام ثلثة ايام من آخر الشهر شراشي شهر شعبان ثم صام عدا شراشي ايام اكثر من ثلثة ايام وانتصاب على الحال وقال الشافعي
رضي الله عنه تساءل بكرة النطع اذا انتصف شعبان لحديث ابى هريرة رضي الله عنان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا انتصف شعبان فلا تقصموا رواده ابوداود والترمذي والنسائي قلنا ليعلم بعد حديث عمران بن حصين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل بل صمت من شهر شعبان شأنا قال لا قال فاذا اضطررت ففهم رواده النجاري
وسلم ابوداود والنسائي قال التذري الصحيح ان سرار الشهر اخره سمي بذلك لاستنائه الغرض وقال احمد رضي الله
عنه حديث ابى هريرة الذي ذكره الشافعي ليس بحجفا فقال وسال عبد الرحمن بن محمد بن فضال بن ثابة قال وكان يقول
واكرهه من حديث العلاد في رواية حرب عن احمد بن احدث سكره وقال الحافظ ابو جعفر في المعجم ووجه الاشتقاق على
صوام رمضان لا الكراهية في صومه حتى لو لم تنته فيحصل له ضعف في صومه منناهة قلت وكيف وقد مره اخره عدا
عديدي محتاج اليه منناهة رواده النجاري عن ابى هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله
وسئل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الا قليلا رواده وسلم منناهة رواده ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه
عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم من السنة شهر الا الاثنيان ورمضان وقتها ما رواده
رحمة الله عن اسامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو شهر تغفل الناس عن صيامه فقل على ان الصوم فيه افضل
من الصوم في غيره وان افرد شراشي لم ينفذ في صوما صومه فقد قيل الفطر افضل شراشي وهو قول محمد بن سلمة
ثم احتراز عن ظاهره شراشي وهو قوله لا يصام اليوم الذي ليك فيه الحديث ثم قيل الصوم افضل شراشي وهو قوله
نصير بن يحيى ثم اقتضى العارضة وعلى رضي الله عنها فانما كان يصوم ما شراشي قال تاج الشريعة رحمه الله كان يصوم
ليوم الشك من شعبان وكان يصوم لان الصوم ليوام شعبان احب اليه من ان يفطر ليوام رمضان وكذا
ذكره الاكمل وغيره وقال صحيح الاحاديث هذا غريب يعني لم يثبت على هذا الوجه في التحقيق لابن الجوزي في قوله
منهيب على وعارضة رضي الله عنها ان يجب صوم يوم الثلاثاء من شعبان اذا حال ودون عظيم ونحوه قال

شهران وافق

صوما كان

يصومه فاصو

افضل كالا

ولكن اذا صام

ثلثة ايام من

آخر الشهر

فصام عدا

افرد فقد

قبيل الفطر

افضل احترازا

عن ظاهره

وقيل القوم

افضل اقتضا

جعل بينه وبين

الذي كان يصوم

وهو صحيح الرواية عن احمد رضي الله عنه قال وعلى هذه الرواية لا يصح يوم شك بل يوم من رمضان كما قال السرخسي
 وقد خرج عن اكثر الصحابة رضي الله عنهم واكثر ائمة الجاهل من بعدهم كراهة صوم يوم الشك انهم من رمضان منهم عمر بن
 علي وابن مسعود وحنيفة وابن عباس وابو هريرة والش رضي الله عنهم والموادل وابن المسيب واكرمة
 والنخعي والاوزاعي والثوري والائمة الاربعه والوعبيد والبوثوري وابو اسحاق وجابر بن عبد الله بن الجوزي جماعة
 من الصحابة وعنه ابى حريم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه يقول لان اتقبل في صوم رمضان الى من
 ان اتمخر لاني اذا لمحت لم يفتني واذا تأخرت فاتني وشك عن عمر بن العاص رضي الله عنه وعن معاوية
 لان الصوم يوم من شعبان احب الي من ان افطر يوم من رمضان ويروي شك عن عائشة رضي الله عنها
 واسما بنت ابى بكر الصديق رضي الله عنهم والمختار ان يصوم المني بغيره ش ليحيى خاصة دون ان يام غيره
 بالصوم وفي جامع الكندي والمختار ان يفتي الخواص بالصوم والعوام بالتقويم والفرق بين الخاصة والعامة
 هو كل من يعلم نية يوم الشك يوم من الخواص والاقوم من العوام هم اغدا بالاعتباط ش اى لابل الاضطرار
 عن وقوع الغفلة في رمضان وفيه العامة بالتقويم ش اى بالانظارهم الى وقت الزوال ش اى الى
 وقت زوال الشمس من كبد الساعات لم يفتت بالافطارهم ثم بالافطار نفيا للتمتع ش قال السفياني
 رحمه الله ثم الكاكي اى تمتع الروافض وفي الروافض لا خلاف بين اهل السنة انه لا يصام يوم الشك منية
 رمضان وقال الروافض يجب صومه وقال الكاكي او نفيا لقسم الزيادة في رمضان لانه لو افتي للعوام
 ربما يقع في صلاتهم يومهم جواز الزيادة على رمضان لانهم لا يميزون بين رمضان وغيره وذكر الامام الكاكي
 انه لو افتي العوام باظهار الغفلة عليه ليقع عندهم انه خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الشك او يقع عندهم لما جاز الغفلة يجوز الفرض اولا لانه اجموع ولا يفتي
 لهم ان يصوموا بذلك نفيا للاثمام وذكر في الاسلام رحمه الله في هذا حكايته ابو يوسف رحمه الله وسه
 ناروي اسد بن عمرو انه قال اتميت باب الرشيد فاجاب ابو يوسف رحمه الله القاضي وعليه امانة سودا بن
 اسود وهو راكب فرس اسود عليها سحج اسود ولد اسودا وعليه شئ من البياض الابجية البيضا وهو يوم الشك
 فافتي الناس بالغفلة فقلت لا وعظمت فقال اذن الى قال سألني اذن صامكم وانما الغفلة بالغفلة لعل الصوم
 زمانا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اصوم اليوم الشك منظر من تسلو من اتقى وفي بعض نسخها
 نفيا للتمتع بنية تمتع الصبيان الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد صامه بالاقاسم

والتمتع ان يصوم
 المني بنفسه
 اخذ بالاحتياط
 وينفي العكس
 بالتقويم الى وقت
 الزوال شعر
 بالافطار نفيا
 للتمتع

الاجازة

أنتج ولا وري تذا من السن الذي المضعف أو كان حاشيته فاسقطها بعض الساعات ولكن في كلام خرج
 الأحاديث ما يدل على أنه من أتم حيث ذكرنا الحديث من جملة الأحاديث التي ذكرنا في الباب ثم قال بذا
 غريب والمعروف بذا من قول عمار بن ياسر رضي الله عنه أخرجه أصحاب السنن الأربعة في كتبهم عن أبي
 خالد الأحمر عن عمرو بن مسعود عن أبي أسحاق عن جارية بن زفر قال كنا عند عمار في اليوم الذي شككت
 فاني أنشأه فليتيه فتحكي بعض القوم فقال عمار رضي الله عنه من عام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه
 وسلم والرابع شئ أسي الوجه الرابع م ابن أبي عمير شئ أسي ان يروى من التصحيح بالعضد وأحمد والعميد لهامة
 فقال الشيخ في الأمر إذا ومن وقصر أو صعد من التصحيح وهو الضعيف كذا ذكره المطهر في رحمه الله وابن أبي عمير
 وفي المغرب التصحيح في الأمر الترو وفيه شئ أصل الميتة بان يؤسسه ان يصوم هذا المكان من رمضان
 ولا يصوم المكان من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون سائما لأنه لم يعلق غزوة شئ أسي التبريم ببيتهم وصار شئ أسي صار
 حكمهم كما أن الواسي ان كان بعد عدا شئ يعني في عدم هذا ليعطروا ان لم يكن يصوم شئ وكذا ان قال ان وجدت سورا
 صحت ولا الا يصوم فانه لا يكون ناديا وم والخامس شئ أسي الوجه الخامس م ابن أبي عمير في وصف الميتة بان
 يذري المكان هذا من رمضان يصوم عنه وكان من شعبان فمن واجب أخيه وهذا كونه الترو وروى ابن ابي عمير
 كونه من شئ وها يصوم رمضان يصوم واجب آخرهم ثم ان نهر من رمضان اجزاء شئ أسي من رمضان م
 لعدم الترو وفي أصل الميتة شئ لان الترو كان في وصفها ومن الشك في نال أو ظهر انه من رمضان لا يكون
 سائما عن رمضان روي ذلك عن محمد رحمه الله ومن ان ظهر انه من شعبان لا يجوز من واجب آخر لان الميتة لم
 شئ أسي جبهته واجب آخر لم تثبت له الترو وفيها أصل الميتة لا كيفية شئ لعدم التبيين وروى لا بد منه لكنه شئ
 أسي لكن مرموم يكون قطوعا شئ مرموم فأكبره غير مضمون بالقنات شئ إذا أفنده لم يلزم التقطاع مرموم
 فيه شئ أسي في هذا الصوم حال كونه مستطافا أم لا يصوم مرموم لا ياتر شئ أسي لا يشرع حال كونه مقلنا
 لأنه لو سعه عن رمضان اذن واجب آخره فظن ان لا يقطع عن مرمومه والسادس شئ أسي الوجه السادس
 م ان الواسي رمضان كان هذا منه وعن التطيع شئ أسي ولو نوى عن التطيع م المكان من شعبان كونه لا ياتر
 من وجبه ثم ان نهر من رمضان اجزاء عنه شئ أسي من رمضان م لما شئ أسي من قوله لعدم الترو وفيه
 أصل الميتة م وان ظهر انه من شعبان جاز عن لقوله لا شئ أسي لان النقل م تبادي بأصل الميتة شئ لان أصل الميتة
 لمواضع ولو أفند يجب ان لا يفيضة لدخول الاستطاف في غزوة من وجبه شئ لان التقطاع واجب اذا جرم نفسه

والإيمان يصنع في أصل
 الله تعالى بان يصوم
 غدا ان كان رمضان
 ان كل من صعد في فصل
 الوجه المصعب جدا كما لا يعلم
 غزوة فصلا كما لا تعلم اذن
 وجبه غدا لا يفسد ان
 والمسلم في تصحيحه في رمضان
 بان يتصل بان غدا من رمضان
 يصوم عنه وان كان من شعبان
 فمن واجب تصحيحه كونه لا يذ
 ومن مرموم كونه من رمضان
 من رمضان لان رمضان
 وان ظهر انه من شعبان لا يجوز
 ان كان من رمضان لا ياتر
 وأصل الميتة لا يكون تقطعا
 غير مضمون بالعضد
 مستطافا من رمضان
 غدا شئ أسي في هذا
 من رمضان كونه لا ياتر من رمضان
 ثم ان ظهر انه من رمضان
 عندنا لا ياتر من رمضان
 عن قوله لا ياتر من رمضان
 ولو أفند يجب ان لا يفيضة
 لدخول الاستطاف في غزوة من

ومن لأى هلال مشا
 وحل صامك وإن لم يقبل
 الأصام بشهادة لقوله
 صلى الله عليه وسلم
 لرؤيته واظروا للرؤية
 وقد رأى ظاهره وإن لم
 فعليه القضاء ولو كان
 وقال الشافعي عليه السلام
 أنظر إلى الهلال
 ارمعن حقيقة لغيره
 وحكمنا كوجوب الصوم عليه
 ولأنه القاصي رد شهادته
 بديل شرعي وهو كونه
 الغلط فادرك شبهة
 وهذه الكفارة تنكر في
 بالشبهات ولو انظر
 قبل أن يراه بشهادة
 لاختلاف المتن في حجه
 ولو اكمل هذا
 الرجل فلتبين يوما
 لو بطل الصوم

وهناك ما يحرم به وذكر المصنف رحمه الله هناست وجوه ولحق وجوه أخرى وهو أن من لم يقبل الصوم قبل الزوال أنه
 من رمضان فنوى الصوم فإنه يجزئه وفي شرح المذهب النووي رحمه الله إذا قال الصوم فدا من رمضان إذا كان
 منه والآن ما فطر واستطاع لم يجزئه عن رمضان إذا بان أنه منه وقال المزني يجزئه عن رمضان من رأى هلال رمضان
 وحده شأى حال كونه وحده صام وإن لم يقبل إلا ما شهدا أنه لقوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته حتى تراه
 قطعة من حديث أخرجه البخاري رحمه الله وسلم عن أبي هريرة وقدمهم وقد رأى ظاهره لم يقبل الصوم عليه في حقه
 وقال الحسن البصري وابن سيرين وعطاء بن عثمان الميتة واستحقاق ابن راهوية والبوثر لا يصوم إلا مع الامام ولم يذكر
 بل الامام لم يقبل شهادته أم لا قال في التحقيق يجب على الامام رد شهادته لثبوتها لنفسه ان كان بالمعاطلة والاعتراض
 ان لم يكن بمعاطلة وكان عدلا وسفيا البطلان اذا رأى الهلال وحده ورد الامام شهادته قال المحققون من مشايخنا
 لا يراه في وجوب الصوم عليه وإنما الرواية انه يصوم وهو محمول على الذنب احتياطا في التحفة يجب عليه في
 المبسوط عليه صومه وعن أبي حنيفة رضي الله عنه قبل الامام شهادته لا تتبع في شهادته ما يوجب القبول وهو العدالة
 والاسلام وما يوجب الروي وهو مخالفة الظاهر فيخرج ما يوجب القبول احتياطا لا لأنه لازم لو ما من شعبان كان خيرا
 من ان يفطر من رمضان وفي المبسوط انما رد الامام شهادته اذا كانت السببية فيه ومن اهل المعصية وانما اذا كانت
 من غير اوجاز من خارج المصر من سكان مرقن تقبل شهادته ومن ان فطر فعليه القضاء وروى الكفاية شمس سوان
 كان انظاره بالاكل والشرب واجماعهم وقال الشافعي رضي الله عليه الكفارة ان فطر ما لم يقع شمس
 اجماع وانه قال مالك واحمد رضي عنهما هم لا ينفون رمضان حقيقة ليقينه في شمس اي رمضان اذا لم يقع اليقين
 اقول من الروية وشك غيره لا يعتبرهم وكلما شأى ما فطر الفياض حيث حكم ذلك لم يوجب الصوم عليه شمس
 لان وجوب الصوم عليه يثبت من ربه كذلك وجوب الكفارة لانه عا ودهم وان القاصي رد شهادته بديل شرعي
 وهو تيمم الغلط شمس فانما مطلق القضاء وما شاعرا كما في شهادته الفاسد وهي هنا كونه لما ينادى غير في النظر
 فاعبروا انظر وحده البصر وقته المرفي وبعد المساءة فانما ظهر عدم اختصاصه للمروية من بين سائر الناس فيكون
 ما الظاهر ما ورثت فبصد هذه الكفارة تتدرى بالمشبهات شمس ولا تترك لبقوله وبه الكفارة ليعتد الكفارة الفطر
 عن كفاية الميعين وكفاية انظاره وانما تدرى بالمشبهات بديل عدم وجوبه على المعز وروى الخطبة في المبسوط
 هم ولو انظر قبل ان يرد الامام شهادته اختلف المشايخ فيه شمس اي في وجوب الكفارة والصحيح انه لا يجب الكفارة
 كذا في فتاوى فاشيخان رحمه الله ولو اكل في الرحل شمس وهو الذي رد الامام شهادته لم يثبت يوما لم يفطر الا

مع الامام لان الوجوب على الاستطاعة اي لان وجوب الصوم عليه بعد رواه امام شمس كان لا يصلح الاحتياط كونه حراما
 هو الاحتياط بعد ذلك شي اي بعد وجوب الصوم عليه من تأخير الاحتياط اذ اصل الاحتياط في تركه روي في
 حديث غيره ان الذي قال رايته الحلال ان يمتنع حاجبه بالمال ثم قال اين المال فقال نقدته فقال شعرت فقالت
 من حاجبك فحبتك بالامام ولو اضطررنا لكانت عليه اعتبارا بالتحفة التي عنده فشي وهي موقوفون لولا بالرواية فلو
 قال البلدي والمالك واحد نعمي الشافعي وم قال اني سمعت رضي الله عنه يعطيه سره وكذا روي عن مالك ثم واذ كان
 بالسما على قبل الامام شهادة الواحد العدل في رواية الحلال رجلا كان او امرأة حراما كان او عبدا لانه امره في
 شئ يعني اذا اخبر عن امره في وجوب او اداء الصوم على الناس فيقبل خبره اذ الحكم كونه لا بد مما يستلزم
 من موضع الخبر فافتقت رواية دون غيره بخلاف ما اذا كانت السمار مصحبة لان الظاهر يكفي بهم فاستبد
 رواية الانبارش اي رواية الاجادة وقول الواحد العدل في الديانات هم ولهمنا شي اي وكونه فلو لم
 عن امره فيهم لا يتحقق بلفظ الشهادة في الشاكلة من غير خلاف الاخبارهم لان الزامه بمجانبة نفس الشافعي
 العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبول اذ لم يقبل مرود لان حكم التوقف قال العدائس
 ان جازكم فاسق متبايعين او لا يلزم منه الردم وتاويل قول الصحابي عدلا او غير عدل شي بذا كما جاز
 عن ابي داود على قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل فاجاب بقوله وقال الطحاوي عدلا او غير عدل هم ان يكون
 مستورا شي يعني غير معروف العدالة في الباطن وفي الجنبين فان بعض المشايخ قال الطحاوي رحمه الله عدلا او غير
 عدل الصريح وفي المحيط والذخيرة وغير الرواية والمسور لا يقبل في ظاهر الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة
 انه لا يقبل وهو الصحيح وفي التمهيد لفظ العدالة الظاهرة ومنه الذخيرة وان كان فاستقبل خبر العدلان الصوم من
 باب الديانات لان باب العلمات وفي جوامع الفتحة قال الطحاوي رحمه الله معناه العدل بحكم الاسلام وقيل
 معناه العدل بحكم الاسلام وقيل لو كان معناه ذلك لم يتج الى اشتراطهم والعلة غيرم وانما روي ما شرط
 في قبول خبر الواحد العدل ان يكون في السماع ففسره بقوله والعلة غيرم او عاين المطلق هم او نحو شي نحو
 الذخائر والاسباب وفي الذخيرة عن ابي جعفر الفقيه قبول خبر الواحد في رمضان سواء كان بالسما على او لا
 وعن الحسن انه قال يحتاج الى شهادة طينين او جل واحد من سواهم في السماع على او لا ذكر في القدر
 انه يقبل شهادة الواحد للصوم والسمامة مصحبة عن ابي جعفر ثم خلافا لما هو في الذخيرة من كيفية التفسير عن ابي بكر
 محمد بن الفضل قال اذا كانت السمار مصحبة فما يقبل شهادة الواحد فافسر وقال رايته الحلال فخرج العبارة

مع كراههم لان الوجوب
 عليه الاحتياط ولا يثبت
 بعد ذلك في تأخير الاحتياط
 ولو اضطررنا لكانت عليه
 الحقيقة التي عنده واذ كان
 بالسما على قبل الامام
 شهادة الواحد العدل في
 رواية السمار رجلا كان
 حراما كان او عبدا لانه امره
 فاستبد رواية الاخبار
 ولهمنا شي يعني غير
 وتقتصر على العدل
 قول الفاسق في الديانات
 غير مقبول وتاويل قول
 الطحاوي لا عدلا كان
 او غير عدل ان يكون
 مستورا او العلة غيرم
 او عاين المطلق

في اطراف
جواب الكتاب
ميدخل المحلة
في القذف بعد
ماتاب وهو ظاهر
الرواية لا نجد
وعن ابي حنيفة انها
لا تقبل لانها شاهدة
من وجهه وكان
الشافعي رافى احد
قوله يشترطه
المتنفي والحجة عليه
ما ذكرنا وقد
صح ان النسيء
صلى الله عليه
قبل شهادة الوا
في رواية هامة

في المحرم او يقول رايته في البلدة بين نخل السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يجلي اما بدون التفسير فلا يقبل
الكان التمهيد في الحديث وكيفية ان يفسر حجة الرواية وان احتمل روية ليقبل والا فلا هم وفي المطلق جواب الكتاب
ش اى التورى وهو قوله قبل الانام شهادة الواحد العدل هم بذيل الحمد وفي القذف بعد ماتاب ش
لان الصحابة قد قبلوا شهادته ابى بكرة بعد ما جرى القذف كذا في المسبوط وهو ظاهر الرواية لا يتصور في ش
اى عن امره بنى هم وعن حنيفة انها لا تقبل لانها شاهدة من وجه ش من حيث انه يجب العمل به بعد القضا
ومن حيث انه يخلص مجلس القاضي اى من حيث انه يسقط الة فلا يقبل قوله وان تاب كسائر الحقوق هم
كان الشافعي في احد روايه الشيشي ش اى شهادته الاثنين وبقوله مالك والاذاعى والشافعي رواية
واصح قول الشافعي وقول احمد من قولنا وفي السروجي الذنب عند الشافعية ثبوته لعدل واحد ولا فرق
بين الفهم وعنه عند لم يقبل قول العبد والمراة في الاصح والاصح في المستور في الاصح وشرط عطا وعمر بن
عبد العزيز الشافعي هم والشافعية عليه ش اى على الشافعي هم فاذا ذكرناه ش وهو قوله لا امرهم وهم يتبع ان انبي
عليه السلام قبل شهادته الواحد في روية بلال رمضان ش هذا الحديث اخرجه صاحب اسنن الارابعة
عن زاهد بن قدامه عن سماك عن مكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهم قال جازع الى ابى النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال انى رايت الحلال قال ان اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال نعم قال
يا بلال اوفى في الناس فليبعوا موارواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما او الحاكم في المستدرک وقال
على شرط مسلم انه اتبع لبهاك والبخاري اتبع لمكرمة ولفظ ابن خزيمة وابن حبان وابن ماجه قال لا يقول
انى رايت الحلال بللة الحلال يعني بلال رمضان وقال الترمذي حديث ابن عباس فيه اختلاف روى
سفيان الثوري وغيره عن سماك عن مكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله قال قيل لابي الدرد
رحم الله قال الترمذي ان سفيان وغيره روه عن سماك عن مكرمة مرسله في نظر من حيث انه اختلف فيه على
الثوري فرواه الفضل بن موسى الشيباني والبخاري عن الثوري فذكر فيه ابن عباس وكذلك قوله واكثر
اصحاب مالك يرويه عن مكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في نظر من حيث انه رواه عن سماك موصولا
زائدة والوليد بن ابى ثور وجابر بن ابراهيم الجبلي ومحمد بن مسلمة فحدث زائدة في اسنن الارابعة صحيح ابن حبان
والمستدرک حديث الوليد عند ابى داود والترمذي وحدث ما زعم عند ابى الطرقي في الحكاية والدارقطني في مسنده
وحدث حماد بن مسلم عند ابن عبد البر في الاسنن كما روى في هذا الباب حديث عن ابن عمر فاجابوا وروى في الناس

فأخبرت رسول الله عليه وسلم أني رأيت نعام واحد الناس يعصونه فان قلت انهم لا يفلحون من بعض بن
عمر الا على حد ثنا مسعود بن كرام والبرعوانة من عبد الملك عن ابن مسير عن طائوس قال شهاد المدنية وبها بن
عمر وابن عباس رضي الله عنهم ثمانية ربل واليهما شهد عند ربيعة بن رمان فيسبل ابن بنو ابن عباس بن شيبان
فأمر ان يخبره وقال ان رسول الله عليه وسلم لا يخبر بشهادة الا بفار الاشهاد وطعن قلت قال الدار قلني تفرد
مفص بن عمر الا على وهو ضعيف ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وحاسوا فلا يشن يوما لا يفطرون شيعي اذ لم
يرد المظالم وبه قال الشافعي رضي الله عنه في الامم هم فيما روى الحسن عن ابن جعفر لا يعطوا شئ لموازاة خيال
لا لاهل الم ولا ان الفطر لا يشهد بشهادة الواحد شئ خطا بهم وعن محمد بن سفيان ابن سماعة عنهم انهم
يفطرون شئ وبه قال بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه وفي السويحي وهو المذهب عند الشافعية وقال
الحواشي بن اذ كانت السماء مغيمة وان كانت مغيمة يفطرون ولا خلاف وبالا شين يفطرون
اذا كانت مغيمة بالاتفاق وكذلك اذا كانت مغيمة وفي الفوائد الاسلام على العدي لا يفطرون من الاول اص
وفي البدائع بلا خلاف ومثبت الفطر على ثبوت الرخصة في الشهادة الواحد وان كان لا مثبت بها ابتداء
شئ بذاجاب عن اعتراض ابن سماعة على محمد بن حنبل قال له هذا فطر القول الواحد وانت لا ترى بذلك وجوب
عنه بان الفطر مثبت بناء على ثبوت الرخصة في الشهادة الواحد مطلقا ولا يقضي له قصودا وان كان لا مثبت
بها اي هذه الشهادة ابتداء في ابتداء الامر لا يجوز ان لا يثبت الشئ في ضمن غيره وان كان لا يثبت اسلام نفسه ثم لا يثبت
الارث بناء على النسب فان ثبت الشهادة في الفطر ثبوت النسب وان الارث لا يثبت بشهادة القابلة ابتداء ومثبت النسب
بشهادتها وتعامل مثبت النسب بناء عليه وكوتف المقول يجوز في ضمن وتنف العقار وان كان لا يجوز ابتداء به ثم لا يثبت
والطريق فيصيح ان ضمن بيع الارض ولم يبيح ابتداء بغيره فبما يثبت الشهادة القابلة انما يقع على قولها ومن قول
ابن جعفر كذا ذكره في الاصلع هم واذ لم يكن بالساعة لم تقبل الشهادة حتى يراه جميع كثير يقع العلم بغيره ثم شيعي
في لال رمضان فكذا في لال الفطر عند العلما بالساعة واداروا بعلم الشرع وبوجوبه الظن ان العلم القطعي
قبيل هو نظيره قوله في الزبادات اذا كان مع رخصة ما يجرى في الصلوة وعلم لا يعطيه غلب على ثبوت وارادوا بعلم ما يثبت
او حقيقة العلم لا يقصرون فيه ان التعبد بالكيفية في مثل هذه الحالة شئ وهو حال كون العلما بالساعة يوم الناطق بيب
التوقف في شئ وفي المحيط انفراد الواحد لا شين يورث الروية فيه الفاظ الكذب والتبديل والمطالع لا تختلف الابالسة
الصبيحة الفاشية هم حتى يكون جمعا كثيرا شئ وكان القياس ان يقال ان يكون جمعا كثيرا وقد راجعت الى نسخ الكل

ثم اذا قبل الامام
شهادة الواحد من
ثلاثين يوما لا يفطرون
فيما روى الحسن بن
عن ابن جعفر لا يثبت
فكان الفطر لا يثبت
الواحد ومن محمد
انهم يفطرون ومثبت
الفطر بناء على ثبوت
الرخصة في الشهادة
واحد لا يثبت بها ابتداء
لا يستحق ان لا يثبت
على النسب لا يثبت
القابلة اذ لم يكن بالساعة
علما لا تقبل الشهادة
حتى يراه جميع كثير
يقع العلم بغيره
لان التعبد بالكيفية
في مثل هذه الحالة
يهو الغلط
فيجب التوقف
حتى يكون جمعا كثيرا

عقله فما اذ كان
بالسما علة لانه قد شق الغيم من موضع القومش من الناس انظرش وفي الشافعي علة اي صاحب
المدية السج باعتبار ما يول الية واللاسي في الالاعدي ليلتين وفي الصالح سمي لالا الى الشكاشم ثم قيل في هذا كثير
اهل الحلة ش اشار سبدا الى حد الكثرة قاله حتى يراه جميع كثير فقال حد الكثرة اهل الحلة ولا يكون اهل الحلة غالب الا
جميع كثيرهم وعن ابى يوسف رحمه الله تسون رجلاش اي حد الجميع الكثرة تسون رجلاهم اعتبارا بالقسمه شش
اي حوا اعتبارا بالقسمه ويروى اعتبارا بالقسمه بالصعب وهو الظاهر وقيل بما ذكره في خزانة الاكل من
ابى حفص الكبة لانه ليعبر الوفا وقيل اربعة آلاف بجاري قيل وقيل خمسة مائة فيقول روى ذلك عن خلف وكذا
في دلال شوال فوي الجبر كبرهان ذكره في الخزانة لمقتضين وقيل بغرض ذلك راى الامام او انماضي فان استقر
ذلك في قلبه قبل والا فلا وقيل بما قول محمد قلت ما تشبه هذا بقول تقيت في تفويضه الى ولى المسلمين هو ما البعد
قول من اشترط اربعة آلاف والوفاء من الصواب وعن محمد رحمه الله جواز التمسك من كل جانب بحصيل السلم به و
هذا روى عن ابى يوسف جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي الخلاصة مقدار القلة والكثرة مفوض الى
راى الامام وفي البدائع قيل ينبغي ان يكون من كل مسجد واحد او ثلثان وقيل من كل جماعة رجل او رجلان هم ولا
فرق شش اي في عدم القبول هم بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر شش اذ الحكم بالسما علة هم وذكر الطحاوي
رحمة الله ان يقبل الشهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلة الموانع شش وهي الضارة العنان ونحوهما لان
تختلف فيه بعضا العوا خارج المصر وكذا كون في مكان ترفع في المصر واليه الاشارة في كتاب الاستحسان شش
اي الى ما ذكر الطحاوي واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وقطعا اذا كان الذي يشهد بذلك في المصر ولا علة
في السما لم تقبل شهادته ووجه الاشارة في الرواية يدل على نفي ما عداه وكان تخصيصه بالمصر ونفي العلة في عدم
قبول الشهادة وليد على قبولها اذ كانت الشاهد خارج المصر او كان في السما علة هم وكذا شش اي ذكر القبول
هم اذ كان الراى على مكان مرتفع في المصر شش لعدم الموانع هم ومن رأى دلال الفطر فوجد له فبطر احتياطا شش
كون ذلك اليوم من رمضان وتقدمه بالنظر لا يجوز عن علة هم وفي الصوم الاحتياطي في الايجاب شش اي الاحتياطي في
ايجاب الصوم علة في خزانة الاكل وفي دلال شوال وحده لا فيطير المكان الاشتباه وقيل الكل سواء كما قال الشافعي
ولو انظر وان لا كفارة علة في المحيط ذكر شش الا انه انشئ من راى دلال لا فيطير وحده ولم يقبل القاضي شهادته باذله
يعضل قال محمد بن سلمه يسكن من لا يتوى بصومه وقال احمد رحمه الله لا يحل الاكل وقيل ان تبطل فطره ولا يحل سراً

عقله فما اذ كان
بالسما علة لانه قد شق الغيم من موضع القومش من الناس انظرش وفي الشافعي علة اي صاحب
المدية السج باعتبار ما يول الية واللاسي في الالاعدي ليلتين وفي الصالح سمي لالا الى الشكاشم ثم قيل في هذا كثير
اهل الحلة ش اشار سبدا الى حد الكثرة قاله حتى يراه جميع كثير فقال حد الكثرة اهل الحلة ولا يكون اهل الحلة غالب الا
جميع كثيرهم وعن ابى يوسف رحمه الله تسون رجلاش اي حد الجميع الكثرة تسون رجلاهم اعتبارا بالقسمه شش
اي حوا اعتبارا بالقسمه ويروى اعتبارا بالقسمه بالصعب وهو الظاهر وقيل بما ذكره في خزانة الاكل من
ابى حفص الكبة لانه ليعبر الوفا وقيل اربعة آلاف بجاري قيل وقيل خمسة مائة فيقول روى ذلك عن خلف وكذا
في دلال شوال فوي الجبر كبرهان ذكره في الخزانة لمقتضين وقيل بغرض ذلك راى الامام او انماضي فان استقر
ذلك في قلبه قبل والا فلا وقيل بما قول محمد قلت ما تشبه هذا بقول تقيت في تفويضه الى ولى المسلمين هو ما البعد
قول من اشترط اربعة آلاف والوفاء من الصواب وعن محمد رحمه الله جواز التمسك من كل جانب بحصيل السلم به و
هذا روى عن ابى يوسف جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب وفي الخلاصة مقدار القلة والكثرة مفوض الى
راى الامام وفي البدائع قيل ينبغي ان يكون من كل مسجد واحد او ثلثان وقيل من كل جماعة رجل او رجلان هم ولا
فرق شش اي في عدم القبول هم بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر شش اذ الحكم بالسما علة هم وذكر الطحاوي
رحمة الله ان يقبل الشهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقلة الموانع شش وهي الضارة العنان ونحوهما لان
تختلف فيه بعضا العوا خارج المصر وكذا كون في مكان ترفع في المصر واليه الاشارة في كتاب الاستحسان شش
اي الى ما ذكر الطحاوي واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وقطعا اذا كان الذي يشهد بذلك في المصر ولا علة
في السما لم تقبل شهادته ووجه الاشارة في الرواية يدل على نفي ما عداه وكان تخصيصه بالمصر ونفي العلة في عدم
قبول الشهادة وليد على قبولها اذ كانت الشاهد خارج المصر او كان في السما علة هم وكذا شش اي ذكر القبول
هم اذ كان الراى على مكان مرتفع في المصر شش لعدم الموانع هم ومن رأى دلال الفطر فوجد له فبطر احتياطا شش
كون ذلك اليوم من رمضان وتقدمه بالنظر لا يجوز عن علة هم وفي الصوم الاحتياطي في الايجاب شش اي الاحتياطي في
ايجاب الصوم علة في خزانة الاكل وفي دلال شوال وحده لا فيطير المكان الاشتباه وقيل الكل سواء كما قال الشافعي
ولو انظر وان لا كفارة علة في المحيط ذكر شش الا انه انشئ من راى دلال لا فيطير وحده ولم يقبل القاضي شهادته باذله
يعضل قال محمد بن سلمه يسكن من لا يتوى بصومه وقال احمد رحمه الله لا يحل الاكل وقيل ان تبطل فطره ولا يحل سراً

هـ واذا كان المسلم لم يقبل في بلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل واحد ائمن لا تعلق به لغير العبد وهو الفطر فاشبه
 سائر حقوقه في ذلك بلال في الرجلين الموقوفين لغير العبد كسائر حقوقه واما الذي يفتي بان لا يشترط كما
 في عتق الامته وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد عند ابي يوسف ومحمد واما على قياس قول جديفة فتبين ان ان يقتصر
 الذي عوى كما في عتق العبد عنده ولا يقبل شهادة المحدث في القذف وان تاب وكذا العبد والامته وهو قول الجديفة
 وحاشا في حق اعتبار لفظ الشهادة وجهاً وعندنا شئنا في ذلك واما ما قيل قول الاثني عشر سوا كانت الشهادة
 مائة مائة في الفطر لانه حجة شرعية مثبت بها الحقوق واما ما قيل في هذا من ان لا يقبل الا الشهادة بغير
 كما لا يقبل على بلال شئ من في ظاهر الرواية وهو الاصح في ظاهر الرواية وهو الاصح من خلافها لما روي عن ابي
 انه كلال رصفان شئ ان في قبول شهادة الواحد العدل كما في بلال رصفان هم لانه تعلق بغير العباد وهو
 التوسع بل هو الاصح في شئ هذا التعليل لظاهر الرواية الذي هو الصحيح وان لم يكن بالاسماء شئ بمعنى في بلال
 هم لم يقبل الشهادة بجماعة في العلم بخبرهم كما ذكرنا في الشارح الى قوله لان التقدير بالرواية في مثل هذه الرواية
 الى اخره ثم قال وقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقول تعالى وكلاوا واشربوا حتى ينقلب
 الاضراس من الخط الاسود الى ان قال في الفجر ثم انما يصح الى الليل والنهار واما الليل فليس ثم قول
 فقتلوا المصار وقد كان وقت الصوم في الابرار من حين يحيط العشاء واما في ذلك كان في شريعة من قبلنا فحفظ
 عن هذه الامته وجعل اول وقت من حين طلوع الفجر ليقدر تعالى وكلاوا واشربوا الآية وكان الاثنى عشر بقول اول وقت
 اذا طلع الشمس من شرج الاكل والشرب ليعطى الشمس وفي الداريت هذا فلفظ في الآية بخلاف ذلك لانه خلاف
 نفس القرآن وقال ابن قدامة رضي الله عنه لم يخرج احد على قوله وقال السرخسي رحمه الله نقل عن جماعة من السلف
 بموافقة جعفر بن وقت لم يفتي في ساعته فشرحت مع رسول الله عليه وسلم قال جى النصارى لان الله
 لم تطلع رواه النسائي وعن حذيفة انه لما طلع الفجر تسحر وعن ابن مسعود وشك وقال مسروق لم يكرهوا العود
 الفجر فحسبكم واما كانوا العود من الفجر الذي سلكوا البيوت والطريق قوله من حين طلوع الفجر قال صاحب الشافعي
 حين كسرت النون لانه معسب واضافته الى الفرد لا يجوز شهادة بخلاف قول ابن ابي الزراري في جى من غابت
 السب على الصبي فانما النحر فيه بناء على الفتح لاضافته الى الجملة انتهى والطرف للخصاف الى الجملة
 يجوز بناء على الفتح والخصاف الى الفعل المضارع لا يجوز بناء على البصر من وان كان محملاً لانه معسب بناء
 المضاعف الى الفعل الماضي وانما ذلك منه بيب الكوفيين والفتحة في قوله تعالى بنا يوم نفيض الصاومين مسلم

واذا كان المسلم بالاسماء على
 لا يقبل لفظ الفطر
 الا شهادة رجلين او رجل
 واحد ائمن لا تعلق
 بغير العبد وهو الفطر
 فاشبه سائر حقوقه
 وكما في كلال رصفان
 في ظاهر الرواية وهو الاصح
 حقلها لما روي عن
 ابن حنيفة انه كلال رصفان
 لا تعلق به بغير العباد
 وهو الاصح بل هو الاصح
 وان لم يكن بالاسماء على
 لم يقبل الا الشهادة بجماعة
 يقع العلم بخبرهم كما ذكرنا
 قال وقت الصوم من حين
 طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس
 لقول تعالى وكلاوا واشربوا حتى
 ينقلب الاضراس من الخط الاسود
 الى ان قال في الفجر ثم انما يصح
 الى الليل والنهار واما الليل فليس
 ثم قول

والصوم هو الامتناع
عن الاكل والشرب
والجماع بنهار
معم اليقظة في الشهر
لان الصوم حقيقة
اللغة هو الامتناع
لورود الاستغفار
الا انه في عليه
النية في الصوم
لتميز بها العبادة
من العادة لخص
بالنهار لانه لا ينافي
لما تعذر اتصال
كان تعيين النهار
اولي ليكون على
خلاف العادة
وعليه مبنى العبادة
والطهارة للمؤمن
والنفاس شرط
لتحقق الاهداء

معم اعراب عند جموع من نصب على الظن ولا يجوز ان يكون مبنى على الفتح ذكره المفسر في الكشف يوم الامتناع
نفس الامتناع في الحرف وقال ابن مالك فيه وجان فان ضعف الى الجملة لا محبة معرف وقال ابن جني في قوله ولا يحل
اشية فيط وجا فيض النهار وسوا الليل وقوله من الفجر هو الذي بين يافض النهار وسوا الليل لانه نزل بعد قوله حتى
يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود ومن الفجر هو الذي بين يافض النهار وسوا الليل لانه نزل بعد قوله حتى
اسود وكان ياكل حتى يتبين له الخط الابيض من الخط الاسود وفعل ذلك يومافاض الشمس طاعة فجا الى النبي
صل عليه وسلم وقال انك امر بغير الفضا في رواية ان وسادك امر بغيره اي منامك طول وقال انما ذلك
بيان النهار وسوا الليل وفي المجتبى في مسبوكة احتفاء المشايخ في ان العبادة لاول طلوع الفجر الثاني ام استطارة
قال الخطابي الاول احوط والثاني اوسع وفي شرح الارشاد والثاني اصح والاول احوط وهو الصوم هو الامتناع
عن الاكل والشرب الجماع نمازات النية في الشريعة قبل هذا فتشوطر وادعيا انك اسكنها قبل الناس فان صومهم بنات
والامتناع غايته واما طواف من اكل قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لانه ان النهار به اسم زمان هو جمع الشمس
وكذلك لفظ الحائض والنفاس فان هذا الجوع موجود والصوم غايته واجيب عن الاول منع فوت الامتناع
لان المراد بالامتناع الشرعي وهو موجود وعن الثاني فان المراد من النهار النهار الشرعي وهو اليوم من الغص
وعن الثالث بان ما يحجب خرجت عن الهيئة الادارية شرعا طاعت في السؤال والجواب للشيخ الامام العلي بن ابي طالب
رحمه الله لانه يشي اي لان الصوم هم في حقيقة اللغة هو الامتناع لورود الاستعمال في معنى الامتناع وقد
مضى الكلام في شرح اول كتابه لانه يشي اي لان الامتناع هم في حقيقة اللغة هو الامتناع لورود الاستعمال في معنى الامتناع وقد
لان النية هي الاصل في العبادة هم وانقص شي اي الصوم هم بالنهار لما تواتر من وجوبه تعالى ثم انما الصيام
الى الليل هم وتواتر دليل عقله هم لما تواتر الوصال من وجوبه واصل النهار بالليل في الصوم كان تعيين النهار
اولي ليكون على خلاف العادة شي لان العادة في النهار الاكل والشرب هم وعليه شي اي على خلاف العادة
هم مبنى العبادة شي لان العبادة في نفسها مسكنة وانعاب النفس ليعمل للعبادة كما على العبادة كما كان من
ذلك شي هم والطهارة عن الحيف والنفاس شرط لتحقيق الاداء في حق النساء شي اي لتحقيق اداء الصوم لان الحيف
والنفاس منافيان للصوم لقوله عليه الصلوة والسلام احدا كن تفقد شرطه في الصوم والاعتقيل لو كان الصوم مشروعا
سعد لما قدمت بخلاف الجنابة حيث لا تنقض الصوم وهو قول عامة اهل العلم منهم علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وغيرهم
ثابت والبول والرداء والبرذون وبن عبد بن عباس وعامه وام سلمة رضي الله عنهم وبه قال ابي حنيفة والثوري والشافعي

واذا ثبت هذا

نی حق کا ہر کل

والله ربنا سيثبت

في الوقائع للمستور

والركنة مخلاة

المصلحة

21. 11. 2019

کتاب

۱۰۸

• • •

في الصور

وہ فراف

بين الغرض

والنفيل

لأن النصر

المفصل

۱۔ کار و محنت

کتابخانه

الطعام وتقارب وزاد الدار قطعي فيه فإتقناه عليه ولا كفارة قوله ثم جازى موكب بكسر الكاء المشابهة من فوق وكشده الميم المقصود
أمر من ثم يتبعه ابتداءً وأرض عليه واستقره يقال ثم على امر أو مضاهة وضم على امر أو مضاهة فان قلت هذا الحديث يثبت
الكتاب وهو قوله تعالى ثم أمرو بالصيام إلى الليل فإن الصيام إمساك وقادرات فلا يترك على الجلاء لأن إتقناه ركن شئ
يستلزم إتقانه لا سيما في الحديث يدل على إتيانه كما كان فيجب تركه قلت هذا السؤال مع جوابه بالإمام حميد الدين الضرير وأجاب
بأن في الكتاب ولا دلالة على أن النسيان مفعول قوله تعالى إنما لا تؤمنون أن النسيان أو إخطاها كانت الحديث موافقا
لكتابنا فمحل وجعل قوله تعالى ثم أمرو بالصيام إلى الليل على ما ذكره إتماماً لتمام محمد بن النعمان فمحل إتيانه فيكون محققاً
أنواعاً لذلك أن النسيان ليس بامتناع من فعله وإنما هو تركه وقال تاج الشريعة هذا الحديث هو تركه بالسلف حتى قال محمد بن عبد القيس
بأنه المسألة كما عرفت أحسنه فيقول الناس قلت ليعتصم معنى لولا قال الإمامة ورواههم عن الحديث قلت بضمها
فإن قال السائل سئل ذلك لكن النص وروى الكافي والشرب على خلاف القياس فكيف تعدى إلى الجمع فأجاب بقوله
هم وإذا ثبت بظاهر إجماع الصوم من غير الأكل والشرب ناسياً ثبت في الواقع بالإسناد أن الأكل والشرب من غير
كل منهما ما ظهر فيكون فيكون الشبوت بالدلالة على القياس من غير الصلوة
لأنه الصلوة المذكورة من جنس الصلوة الصالحة والركعة والسجدة والاتصال من واحد إلى واحد وكل هذه الأفعال
تذكر المصلحة في الغالب النسيان عليه شئ ولا يتركه من جنس النسيان عدم فني هيات ما هو ولا ذكره شئ أي لا يفتي
بأنه من جنس النسيان عليه شئ لأن جنس الصلوة وغير الصلوة سواء لأن الصوم أمر مطلق فيجب عليه النسيان من ولا
فرق شئ أي ولا فرق في المسألة المذكورة من حيث ما نقله والفرق شئ أي من حيث انفصل وصوم الفرض من لا من
شئ وهو قول عليه الصلوة والسلام ثم جازى موكب ساطع من حيث لم انفصل شئ من نخل والفرق وقال مالك وابن
أبي ليلى ومحمد بن قيس الرضائي في الفرض يقضي وهو القياس كما ذكره الإمام الحنفي من ولو كان شئ أس
الأكل والشب من جنس ما شئ فوجب الإجماع عليه القصد من الفرق بين النسيان والخطا أن الناسي ما قصد
للفعل ناس للصوم والخطأ ذكر للصوم غير ما قصد للفعل صورة الخطأ إذا تفرغ من ضبط الماهية بصورة المأكلة والخطأ
في طلق الصائم كما هو في المحيط لوجاهة ناسياً فخرج مع المذكور فمؤيد تام وعذر في عدم القصد والكفارة ولو أكل ناسياً
فقبل استعانه وأكل بعده فلم يتذكره وأكل بعده أنظر في قول أحسنه وقال زفر وأحسن لا يفيده في المحيط وفي القواعد
فصل يومه عند أحسنه ولا كفارة عليه وفي الأثرين أن ما أكل ناسياً قبل اليقظة ثم نوى الصوم ذكره في العدة
أنه لا يجزئ صومه وفي الباقين النسيان قبل اليقظة أو بعده وذكر أبو الليث رحمه الله أن ناسياً في قوله تعالى إنما لا تؤمنون أن النسيان

غيره ولا يكمل ناسيا كرهه ان لا يذكره اذا كان قويا على صومه وان كان يفتن بالصوم لا يكرهه لان لا يفتن ليس بمعصية عليه السلام
 وفي فتاوى الامام النجاشي شاب يجود بالان شئنا فعوضنا الخيرة وفي الخبر انه لو قلنا ناسيا كل قية الصيام صومه ولو اتبع
 باقي المصنفه فخطا فيصوم صومه وذا يقول النجاشي العلماء وقال عطارد الحسن وقتاده وابن ابي ليلى والشافعي واحمد القزويني
 وقال ابي بصير النخعي لا يفيد في الفرض وفيه في النقل هم خالفوا في قانه يعجزه بالان سبب شتم ابي القيسه على ان
 وانما سبب عدم القصد في حال الكفاي للشافعي قوله لان احدا يفتن كقولنا وفيه قال مالك واخاره لم يفتن والشافعي انه
 لا يفتن وهو الصحيح عنه وفيه قال احمد وابو ثور واختلف اصحابه فمنهم من اطلق القولين من غير فصل وان لا يبالغ ومنهم
 من قال كذلك على الحالين ان بالغ ليل صومه وان لم يبالغ ليل فقولان احدهما لا يخلل ويصومهم وانا ان شتم
 ان ان كل واحد من الخطاه والنسيان والاكراهه لا يفتن وجوه وغدا النسيان غالب شتم يكون اعتبارا فاسدا
 لان على خلاف القياس هو من النسيان شتم اشتد في فرق آخر وهو ان النسيان هم من قبل من ان شتم شتم وانما
 الله تعالى هم الاكره من قبل غيره شتم ان من قبل غير شتم الحق واذا كان كذلك هم نسيه فان شتم ولا يصح ان
 يبعث على السوء ثم ذكره لا يفتن القبول هم كما لا يفتن والمرغفين في حق قضاء الصلوات فان التقيد الذي يقيد احدا اذا
 سئل قاعد التقيد التقيد يعني والمرغفين اذا سئل ان يفتن لان المقيد من قبل من ليس له ان يفتن بخلاف المرغفين فان مرغه
 من قبل من له الحق هم فان ما لم يتكلم شتم ابي انزل هم لم يفتن شتم باجماع الامم الا لم يفتن لم يفتن هم القول
 عليه السلام شتم ابي القول البني عليه السلام شتم ثلاث الا يفتن الصيام القوي والنجاشي عنه والاسلام شتم هذا الحديث
 اخرجه الترمذي محدثا صحيحا بن عبد الحماد بن زيد بن اسلم عن ابي عن علي بن ابي سعيد
 الحديث بن زيد بن اسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفتن الصائم النجاشي عنه والاسلام شتم
 ابو عيسى بن زيد بن اسلم عن ابي عن محمد بن زيد بن اسلم عن ابي عن علي بن ابي سعيد
 من اجل الحديث عن زيد بن اسلم ولم يذكره وفيه عن ابي سعيد وعبد الرحمن بن اسلم في الحديث وقال شتم
 وذكره ابن الحديث في معرض الاستدلال ولم يذكره الا الترمذي واستدل بهذا بقوله وهذا لما روي صاحب السنن
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفتن من قام ولا من اتكلم ولا من اتجمل ولم يذكر من هو صائم سبب شتم ولا
 اسم الصائم الذي روي عنه البني عليه السلام ثلاث هذا الحديث اخرجه الطبراني في الاوسط عن ثوبان بن
 سبب الله عليه وسلم ولا يرافقه متن حديث المصنف الا لفظ الترمذي هم ولا لم توجد بصورة اجماع شتم وهو
 اجماع القوي هم ولا يصح شتم ابي لان سبب اجماعهم وهذا الاثر ال من شتموه بالكسبه شتم يعني عن الرجل

خلافه فالتشافي
 فانه يفتن به بالان
 ولنا انه لا يفتن
 وجوده وعنه
 النسيان غالب
 وكان النسيان
 من قبل من
 انه الحق ولا كراه
 من قبل
 فيفتن فان
 كما لم يقيد والمرغفين
 في حق قضاء الصلوات
 فالتكلم لم يفتن
 صلى الله عليه
 وسلم لذلك يفتن
 الصيام القوي
 ولا خلاف
 لم توجد بصورة
 ولا معنى وهو
 عن شتمه بالان

وكذا اذا نظر
الى المرأة فامتنع
لما بينا وصار
لما تشكك في
وكالمستمنى
بالكسر على
ما قالوا ولو
اذ هن لعم
يفطر لعم
المنافى وكذا
اذا احتجب
لهذا ولما
روينا

والمرأة هم وكذا انشئ اي لا يفطرهم اذا نظر الى المرأة فامتنع انشئ اي انزل المتى لم يمتنع وهو قوله لان لم يوجد
صورة الجماع ولا منتهى ثم انه سوار اذا نظر الى وجهها او فرجها بخلاف حرمة المصاهرة فانما ثبت بالنظر الى
فرجها وقال مالك ان نظرت عورة وكذلك وان نظرت من غير قصد وفي السروى بالنظر لا يقصد الصوم وان ذكر وكذا
بالانزال معدن غير تكره وهو قول جابر وزيد والنوري والشافعي وابي ثور واعتبار ابن المنذر وقال مالك
يعتد وان صرف وجهه عنها وهو رواية جليل عن ابراهيم بن ابراهيم ولا كفارة فيه عند جمهورهم وصار كما تعلق اذا منى شمس
يعني اذا افكر في امرأة حسنا فانزل المتى لا يفطر ولا صحاب مالك في النظر روايتان وتوافق في بعض الخبايا
هم وكالمستمنى بالكسر يعني ان الصائم اذا عالج ذكره فامتنع او عالج امره لم يفطرهم على ما قالوا انشئ اي الشايع
وهو قول ابى بكر الاسكاف وابي القاسم لعدم الجماع صورة وعائنه قالوا لا يعتد صومه وعليه القضا وهو
قول محمد بن سلمة وهو اختيار الفقيه ابى الليث في المنوال وقال المصنف في تحجيب الصائم اذا عالج ذكره حتى
امتنع بسبب علة القضا وهو الشارح لا وجب الجماع معنى وقيل فيه فطر لان معنى الجماع اعتد المباشرة على القضا ولم يوجد وجب
بان منعه وجب وهو المقصود من الجماع وهو تقاض الشهوة وبل محل ان لا يغفل عن ذلك ان اراد الشهوة لاجل القول
عليه الصلوة والسلام نكاح اليد ملعون وان اراد بلسان ما بين الشهوة ارجوان لا يكون عليه وبال وقال الاثراني
رحمه الله قيل ابى بكر الاسكاف يحل للرجل ان يمس ما ذكره ثم قال في آخره وهو ما رجحه قال الفقيه ابو الليث
روى عن ابى حنيفة انه قال لا يكفلن نكاحه لاسبابه اس وقال الاثراني والاصح عندي قول ابى بكر لان الجماع لم يوجد
لا صوره ولا معنى لعدم الايلاج والانزال باليد الا انكره اعتبارا فلا وفية شيئا جلال الدين النعماني رحمه الله
جمله فطره في نكاحه من وجبه لاسبابه المسكين في انكاحه باليد للمسكين ما وعن احمد والشافعي في التكريم به خص فيه
وفي الجدي يجرم ولو علمت المرأة عمل الرجل ان انشئ عليه القضا والا لا تقضه ولا كفارة ولا غسل عليها
ولو ادين لم يفطر لعدم النافى شمس يعني اذا ادين شعره وشارب لميس من افساد الصوم فلا يفطر لان النافى للصوم القطع
الثلاث ولم يوجد واحد منهم وكذا انشئ اي لا يفطرهم اذا احتجب لمدان شمس اي لعدم النافى هم ولما روينا شمس
وهو قوله عليه الصلوة والسلام ثلاث لا يفطرن الصائم الجماع والنفى والاستلام ولكن تكرهوا الجماع ولا يعتد صومه وبه
قال مالك والشافعي وداود وقال احمد وبعض اصحاب الشافعي لا يفطر المجامع والمجموع وفي وجوب الكفارة بهما روايتان
عن احمد وصحت النظر الجماع والمجموع وروى عن جماعة من الصحابة منهم رافع بن خديج رواه الترمذي وقال حديث من
صحيح وعلى بن ابى طالب اخبرني حديثه النساوى واختلف في رفعه وتقه وسعد بن ابى وقاص رضي الله عنه

أخرج حديث ابن عدي في الكامل وفيه داود بن الزبير فانه مشرك وشدا بن اوس اخرج حديثه ابو داود والنسائي
 وقوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج حديثه ابو داود والنسائي بنوا بن ماجة واسباط بن زيد اخرج
 حديثه النسائي وفي مسنده اختلاف وعائشة أم المؤمنين اخرج حديثها النسائي واختلف في رفعه وقد وثقه وعقيل
 ابن يسار اخرج حديثه النسائي الفياض فرعا وموقوفه واخر موسى اخرج حديثه النسائي الفياض ورواه اخرج حديثه
 الفياض فرعا وموقوفه واخر عباس بن عمار اخرج حديثه النسائي بن عمار فرعا وموقوفه واخر موسى اخرج حديثه النسائي بن عمار فرعا
 وموقوفه واما اخرج حديثه النسائي الفياض في مسنده اختلاف والنسائي بن مالك اخرج حديثه النسائي الفياض ورواه
 الانصاري اخرج حديثه ابن عدي وفيه ضعف والبولد رواه اخرج حديثه الوليد بن مسلم وفيه ضعف وقال شيخنا ابن
 قتي شريح الترمذي وقد ذهب اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحجامة لا تخطو به
 قال من الصحابة سعد بن ابى وقاص وعبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد بن ارقم والحسن بن علي والبراء بن
 والنس وعائشة وام سلمة رضي الله عنهم ومن التابعين الشعبي وعروة والقاسم وعطاء بن يسار وزيد بن اسلم
 وعكرمة والبراء بن العلاء وابراهيم النخعي ومن الائمة سفيان الثوري ومالك والبخاري فيروا النسائي وقال ابن
 عبد البر الا حادوث متداخلة متنافسة في افساد صوم من اتهم فاقبل احواها اذ السيقط الاحتجاج بما رواه
 بان الصائم لا يقضي فانه قال وصح النسخ فيما قلت لان قوله عليه الصلوة والسلام اقبلوا الحجامة والمجيء كان ثلث
 عشرة من رمضان عام الفتيه فالفتي كان في السنة الثامنة واحتجامة عبد الصلوة والسلام كان في السنة العاشرة
 فذكره جماعة ثم ولو اتكمل لم يفسد شئ هذا على الإطلاق قول عطاء بن الحسن وابراهيم النخعي والاوزاعي والشافعية
 وابن ثور ومن ذهب النسائي بن مالك وعائشة وان لم يصل الى جوفه لم يفسد الا اختلاف فان وصل نفسه او طأها
 نفيس صومه عند مالك واحمد وموقوف ابن ابى ليلى وسليمان اليميني ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة واسحاق وسنة
 شريح بن جعفر الطحاوي لا باس بالكل سواء وجد ظله او لم يوجد واذا في الحيط كما لو اخذ خطه في فيه فوجد مرارة في
 حلقه واما فوجد عذوبة او دواء في حلقه ذلك الوجه اللبناني عينة او دواء قطر طعمه او مرارة في حلقه لا يفسد صومه ولو برزق
 بعد الاكتحال فوجد الكحل من حيث اللون قبل الفسدة وذكر في جامع الفقهاء لا يفسد من العين والدماغ فسقش فاصبح طعمه
 من طعمه انما هو اثره لا عينه وقال الترمذي رحمه الله ليس بين العين والجوف فسقش فاصبح طعمه من طعمه من العين الى الجوف
 وانما وصل الى الكحل وهو الطعم فقد وصل الى العين المسام على اليد كما فقتل بالاربار فوجد رودة في الباطن ثم كحل
 بالاكلام غير سديد الصواب ما قاله المصنف ليس بين العين والدماغ فسقش فذكر الجوف ليس له طعم على الاطلاق وقولنا

ولو اكحل لم يفسد

لانه ليس

بين العين

والدماغ فسقش

وانما وصل اليه اشراك كل ربه القطر عجم والطعم الذي هو اشراك كل يوحى في الحرف ولا يوجد الا في الحلق مفيد اليه
 من الدماغ والدماغ يترشح كالعرق في شرب جواس من سوال مقدروه وان يقال لو لم يكن بين العين والدماغ منفذ
 لما خرج الدمع فاجاب بقوله والدماغ يترشح اى ينزل من الدماغ شيئا فشيئا كما يترشح العرق من مسام الجلد والذبل
 في المسام لا ياتي في شرب هو من جملة المسام قال الكاكي المسام المتناخذا هو من سم الابرة وان لم يسبح الا من اللب
 قلت وذكره الارزهرى والمراد به مسام العرق لان المتناخذا الذى هي المتناخدا مع الماء يغسل بالماء البارد
 شرب وذكره انفيق الساسية فانه لا ياتي في الصوم مع انه يجب بودة الماء في البلعة فان قيل هذا التعليل في مقابلة
 وهو باطل وذلك لما روى معبد بن بودة الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليكم بالاشربة المبرجة وقت النوم
 ولتقوى الصائم اجيب بان النبي صلى الله عليه وسلم نزل الى الصوم يوم عاشوراء والاكتحال فيه وقد اجتمعت الامة
 على الاحتحال يوم عاشوراء فيوراج على الاول انتهى قلت هذا الحديث رواه ابو داود ومن رواه عبد الرحمن
 بن النعمان بن معبد بن بودة عن ابي عمن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اشربة المبرجة عند النوم وقال فيقوى الصائم و
 رواه البخاري في تاريخه وقال ابو النعمان حدثنا عبد الرحمن بن النعمان الانصاري عن ابي عمن جده وكان ابي
 به النبي صلى الله عليه وسلم نزل الى الصوم يوم عاشوراء والاكتحال فيه وانت صائم كتحل ليل الاشد يحلو البصر ونبت الشعر انتهى قلت
 بكسرة التمر في الفاسية ترمذ وذكره ابن الجوزي في باب شدة فعل على ان الالف فيه زائدة وقال الاشد جرحه كتحل المبرجة
 انعم اليه وفتح الداء وتشديد الواو المفتوحة وباشارة الملهمة اى المطيب باليسك لانه جعل الرائحة تنفع بعد اذ
 يكون له رائحة وقول الاكل قد تجعت الامة على الاكتحال يوم عاشوراء فيه فطر يحتاج الى الدليل على هذا واما قوله السل
 لحديث معبد بن بودة لان يحيى بن معين قال حديث معبد بن بودة لا يخرج به وعبد الرحمن ضعيف فاذا كان الامر كذلك
 فكيف يقول الاكل هذا التعليل في مقابلة النفس بهذا باطل ثم يجيب بقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل الى الصوم
 يوم عاشوراء والاكتحال فيه ومع ذلك لم يدين كيف نذب ومتى نذب فان قال نذب حديث معبد فقد سمعت حال بالبر
 وان قال روى البيهقي في شعب اليمان من روى حسين بن بشر بن المسيب عن جابر عن ابي بصير عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكحل بالاشربة يوم عاشوراء لم يرد ابد قال قال البيهقي لعبدان رواه اسناد
 ضعيف وجرحه ضعيف والاضحاك لم يكن ابن عباس وقال الاشرار في معرض الاستدلال بان الاكتحال لم يطره وكان ما روى
 ابو بكر الصياص المرادي في شربه لخطه الطحاوي عن عبد القاتي بن ملا عن عبد الرحمن بن ابي سعد عن محمد بن سليمان عن جابر
 بن علي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكحل بالاشربة وهو صائم وقال الشيخ

والدماغ يترشح
 كالعرق والدماغ
 من المسام
 لا ياتي في شرب
 اغتسل بالماء البارد

نحوه

ابو الحسين القدوري في شرح مختصر الكافي قال ابن مسعود كان ليخيل بالاشد فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان
وميناها مملوئان من الحبل كحلمة ام سلمة رضي الله عنهما انتهى قلت الذي يصح في شرح كتاب بيكر في احاديث في
سفر الاسد لابي شيخي ان لا يفتي بهذا المقدار لان الحكم لا يرعى به اما حديث ابى رافع فقد اخرج ابن عدي في الكافي
باسناده صحيح وهو حديث شريك قال البخاري محمد بن عبد الله بن مسعود في الحديث وقال ابن مسعود ليس حديث شريك واما حديث
ابن مسعود الذي ذكره فليس صحيح من وجهين احدهما ان الحديث ليس لابن مسعود واما هو لان ابن عمر رواه ابن مسعود
في الكافي قال اخبرنا ابو ليلى قال قال حدثنا سعيد بن زيد بن واخوه حماد بن زيد حديث عمر بن خالد القرشي عن جده بن ابي
ثابت عن ابن عمر عن محمد بن علي عن ابن عمر قال صح علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت حفصة وقد
اكتحل بالاشد في رمضان وقال ابن عدي هذه الاحاديث التي يروها عمر وابن خالد عن جده بن ابي ثابت ليست بحجج
الحافظة ولا يروها غيره واما هو المضمون فيها وقال شيخنا زين الدين محمد بن خالد الهمداني الواسطي وقال ابو طاهر وقوله
القرشي بديل كذا بعض لان كذا ابى شيخي من الوجهين انه حديث الشيخ به فان قلت ياروي عن علي بن ابي حمزة
الضمار واه الحارث بن حديث ابى اسامة قال حدثنا ابو بكر يارحدثنا سعيد بن زيد عن عمرو بن خالد عن محمد بن علي
عن ابي عن جده عن علي بن ابي طالب وعن جده بن ابي ثابت عن نافع عن ابن عمر قال انظرنا النبي صلى الله عليه وسلم
ان يخرج في رمضان فخرج من بيت ام سلمة في كحلته ولباسه عليه كحلته التي قلت قد وثقت على حال عمر بن خالد وقال
شيخنا زين الدين وبنان الحارث بن ابي شيخان ليسا بصحيعين للحبل لاصحهما انما ذكره فيها رمضان فقط ولعله كان في رمضان فان قلت
روي ابن الجوزي في كتابه فضائل الشهور من رواية شيخنا ابن يوسف عن ابى يوسف عن ابى الزناد عن ابي يعين الاعمش عن ابى هريرة
رضي الله عنه في حديث طويل فيه عيام عاشوراء الا ان الحبل فيه قلت رواه في الموضوعات لهذا الاسناد ثم قال يارحدثنا
الايشك فاعلم اني في نسخة فان قلت روى الطبراني في الاوسط عن جريرة قالت رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكتحل بالاشد
وهو صائم قلت قال شيخنا زين الدين وفي اسناده غيره واحده ياتي الى الكشاف عنهم ولو قيل انما روى عن جريرة
اذا لم يزل في شئ اى يريه القدوري او محمد بن الجاهل مع الضعيف لقوله ولو قيل انما روى عن جريرة انما لم يزل في شئ اى لم يزل
صومه ومعنى شئ اى لم يزل في الصوم من حيث العمرة وهو اتي في الفرج في الفرج من حيث المعنى وهو لانزال
بالسمن عن شهوة وقد روى البخاري مسلم عن عائشة رزاة عن علي بن الصلو والاسلام كان يكتحل بالاشد لبعض نساء وهو صائم
وكان ملكه لاربه قوله لاربه بكر الخمر وسكون الدار قال ابن الاثير اى الحاجة ليعني ان كان عالما بالمواد قال الكافي
روى عن علي بن الهيثم والواو ليعني الحاجة ليعني ان كان عالما بالمواد قال الكافي

ولو قيل انما

لا يفسد صومه

يريد به الاثم

ينزل لعدم المناس

صومته ومعنى

ففيما لا ريب ولا رتبة في إراوته به محض وعست به من الاعتذار المذكور فاستفان قلت روى ابن ماجه عن روى
 جابر بن جبير عن أبي يزيد بن العبيد بن مسعود مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل نكح
 امرأته وجماعا ثم كان قال فقد انظر جميعا ثم قال فينبغي ان لا تجوز القبلة لصاحك حصول الجماع المراد منه اذا انزل بالقبلة
 ثم نقابن الحديث انتهى قلت هذا الحديث ليس بشي لاننا لم نصلح هذا الجواب اذا كان الحديثان مستويين في الصحة
 حديث مسنده في هذا اليا صدى حديث ما شئت من لان في اسناده ابا يزيد الضعيف لا يعرف اسمه وهو مجهول وقال الترمذي
 في كتاب العلل المرفوعة محمد ابن هذا الحديث فقال هذا حديث منكرو لا يحدث به واختلف العلماء في القبلة
 للصالح على اربعة مذاهب احدها ابا حنيفة مطلقا وهو قول ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وسعد بن ابى وقاص
 والابن جبرية وعائشة زوجة قال عطاء الشيباني والحسن البصري وهو قول احمد والشافعي وداود واثقابه ابن عبد البر
 والشافعي في كراهيته مطلقا للصالح وهو قول ابن مسعود وابن عمر وقال ابو عمر عن ابن السيب بن شبيب ومحمد
 بن النعمان من قبل فضيلة فساد ذلك اليوم واثالث الفرق بين الشافعي والشافعي وغير بعضهم بقوله بالقبلة من
 من تحرك القبلة مشمودة وبين من لا تحرك وهو قول ابن عباس وقول ابى حنيفة وهو الصحيح وسفيان الثوري
 واثالث فتوى والاربع النفر من ميام الغرض وصيام الغفل تكدر في الغرض ولا تكدر في الغفل وهي رواية ابن جبر
 عن مالك فان قلت حديث عائشة زوجها كان يقبل في شهر الصوم الذي رواه الترمذي وسلكه كما هو لان لا يلزم
 منه ان يكون معار لان في الصوم شهر فقلت في الذي رواه البخاري وسلكه وهو صائم كما هو لان فان قلت لا يلزم
 منه ان يكون في رمضان قلت في رواية ابى بكر السيل عن مسلم كان يقبل في رمضان وهو صائم فان قلت الصائم
 سمي عن الجماع فينبغي ان يمنع من القبلة ايضا لانها من دواعي قلت هذا غير وار لان المحرم ممنوع عن الطيب
 وهو من دواعي والصائم ليس بمنع عنه وفي جواز الفتنة كبره من فرجها ولا باس بالقبلة والمعاقبة اذا امن
 على نفسه او كان شيخا كبير او مرض ابى حنيفة تكبره والمعاقبة والمعاقبة وعنه تكبره البشارة الفاضلة لا تجوز وذلك
 ان المعاقبة وجماعا وان لميس فرجها وجماعا والقبيل الفاضل كبره وهو ان يمنع شفتها من خفاف الرجبة
 والمعاقبة وشي يعني انها ثبات بالقبلة بالشهوة وكذا بالسر وان لم ينزل هم لان حكمه هناك شي اي في حصة
 الصائم وهو او ير على السبب شي اذ حرمة الصائم متبني على الاحتياط ما دامنا بالفساد وتعلق بالموتة
 ولم توجد صورتها ولا ممانا ولا لافقه الصوم لعقل النكاح على ما يأتي في موضعه انشاء الله تعالى
 شي يعني في باب الرجبة هم ولو انزل القبلة الحس فغلبه القضاء شي لانه يجب بحجوه الانصافهم دون الكفاية

مجلدات الرجبة

وللمصالحه

الحكمه

ادبر على السب

على ملكي

موضع

والانزل بقبلة

او ليس فعليه

الكفاية

القضاء دون

نقل لانا لا يجب الإكمال الجناية لانا سقط بالشبهات كونه من العبادات والعقوبات وعدم صورته الإجماع على
 شبهة علم يجب الكفارة فإن قيل لا نسلم أن كمال الجناية شرط لوجوب الكفارة الا ترى انما يجب نفس الإيلاج وأن لم
 سميلا الانزال والاكال الالب اجيب بان الإيلاج محقق بنفس الإيلاج ولهذا يجب النسل انزل اوله ولم ينزل اما
 الانزال فانه لم ينزل على الجماع ولهذا لا يشترط في تحصيل الزرع الثاني لا يشترط وبما نشبه فيه لم يوجب ويصحى الجماع شش
 وهو متفاد الشبهة بالمباشرة ووجود الثاني شش للصوم عدم صورته شش اى من حيث الصورة هو اى معنى شش
 اى او من حيث الغنى لم يكن لا يجب القضا احتياجا شش اى لاجل الاحتياط هو واما الكفارة فتتوقف على كمال
 الجناية لانا تدرى شش اى تنفذهم بالشبهات شش وبما نشبه عدم صورته الإجماع كما ذكرناه كما ذكرنا وشش
 يعنى شش الحمد وفانما تدرى بالشبهات هو ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه اى الجماع وانزال شش
 قال السفناى صححت الرواية بكلمة او وقال الكاكي الرواية في المشغلة وقوله على المشغلة كما قال الاثر انما
 الرواية عن مشغلتها او رار بكلمة او ووجه عدى ان يذكر الوالان الامان على ابدى ما ليس بكان اعدم كذا
 بل لاننا منها شرط لعدم الكراهية حتى اذا امن الجماع ولم يامن الانزال كونه القبلة لم يضر الصوم خط
 الفساو وقال تلج الشرعية رحمه الله قوله اى الجماع او الانزال انما ذكره كذا لان المشغلة اختلفوا على قول
 محرره الله اذا امن على نفسه قال بعضهم اراو بالاس من الوقوع في الوقاع وقال بعضهم اراو بالاس
 من خروج المني هم وكذا اذا لم يامن شش يعنى اذا لم يامن الانزال والجماع هم لان عينه شش اى عين القبلة وذكره
 باعتبار القبيل والمرد من عين القبلة نفسها لم يضر شش وبما يظهرهم وبما يصير فطر العاقبة شش يعنى
 باعتبار المال بوجوب الجماع او الانزال هم فان امن بعينه عينه شش اى نفس القبلة هم وارجح له شش اى القبلة
 لانا ليست بنفسها مبطورة وان لم يامن شش اى الجماع او الانزال هم بعينه عاقبة شش اى ما لم يذكره شش
 حينئذهم والشاغى اطلق فيه في المالين شش اى جوزه القبلة فيما اذا امن على نفسه اوله يامن وفيه نظر لانه ذكر
 في وجهه وكذا النبلة لشارب الذي لا يملك اربهم وانجده على ما ذكرناه شش اى المحجج على الشاغى رضى الله عنه
 ما ذكرناه وجوز لان عينه ليس بمبطورة هم والمباشرة الفاشية شش وبيانها انما جرد من وسر فخره فخره فخره
 مثل القبيل فظاهر الرواية شش كذا اذا لم يامن ولا كذا اذا امن هم وعن محمد كذا المباشرة الفاشية لانا نقل
 متعلقون الفاشية شش عن الوقوع في الجماع وهذه رواية الحسن عن ابى حنيفة رضى الله عنه هم ولو دخل محل ذباب وهو
 ذكره لصوم لم يضر شش لا مغلوب فيه كما في النبار والدعان هم وفي القياس ليس بصوم لو وصل المقطر الى راسه

لو وجب على الجاني ان يمسح في
 صومته ومعنى يمسح
 لا يجب القضا احتياجا
 واما الكفارة فتتوقف على
 كمال الجناية لا يفي
 من رضى بالشبهات
 كما ذكرناه بالقبلة
 اذا امن على نفسه
 اى الجماع او الانزال
 ويكره اذا لم يامن كان
 عنه ليس يضر ربه
 يصير فطر العاقبة
 فان امن بعينه
 وايضا له وان لم يامن
 تعتبر عاقبة وذكره
 واشفاقى كما اطلق فيه
 في المالين للوجهين
 ولما اشق الفاشية مثل القبيل
 في ظاهر الرواية ومنه
 انكره المباشرة الفاشية
 لا دخلها لغيره
 ولو دخلها فذاه وهو
 ذكره لصوم لم يضر

ذكره لصوم لم يضر

وان كان لا يتعدى به
كالتراب والمصاصة
الاستحسان انما يستطاع
اذا حتران منه فاشبهه
البحار والافان فاحتملوا
في المطر والشمس ولا حمة
يفصل كما كان لا يستطاع
اذا او احدثه او سفت
ولو اكل حيا بين اسنانه
فان كل قليل فيطير وان
كان كثيرا لم يضر وقال في
يفطره في الوجين ١٥٠
الصدر لله حكم
الطاهر حتى لا يفسد
صومه بالمضغطة
ولان القليل تابع
لاسنانه بمنزلة افعفه
عقله الكثرة كانه
لا يبقى فيما بين
الاسنان والافاضل
مغل في الحصة وما
دونها قليل

وان كان لا يتعدى به
كالتراب والمصاصة
الاستحسان انما يستطاع
اذا حتران منه فاشبهه
البحار والافان فاحتملوا
في المطر والشمس ولا حمة
يفصل كما كان لا يستطاع
اذا او احدثه او سفت
ولو اكل حيا بين اسنانه
فان كل قليل فيطير وان
كان كثيرا لم يضر وقال في
يفطره في الوجين ١٥٠
الصدر لله حكم
الطاهر حتى لا يفسد
صومه بالمضغطة
ولان القليل تابع
لاسنانه بمنزلة افعفه
عقله الكثرة كانه
لا يبقى فيما بين
الاسنان والافاضل
مغل في الحصة وما
دونها قليل

الريوسى اذا اراد ان يلبس بغير ريق فمكث فيه وان لم يكث فيه ذلك بغير استعماله بالريق فمكث فيه ثم ان اخبر بشئ
 اى فان اخبر الذى بين اسنانهم واخذ بيده ثم اكله فبني ان يقصد صومته بالامكان الاكثر ان يمتنع ثم كاردى
 عن محمد بن ابي القاسم على باروى ثم هم ان الصائم اذا ابتلع سمته شئ كانه من اسنانة ليس بصوم
 شئ لانه قيل فيه قال زفر والشافعى واحمد والى الخلافه يجب ان يقصد صومه على هذا لو اخذ لقمه من الخبز وموثر
 لصومه فلهام مغفوا وكذا صام فاسلمها وهو ذكر ان اسلمها قبل الاخير من فيه عليه الكفارة وان اخبر بها
 ثم اعادها بالكفارة عليه وبه اخذ الفقهاء هم فلو اكلها ابتداء شئ اى لو اكل سمته من الخارج هم يقصد صومه
 شئ لانها من جنس مايؤكل ومتدبى كذا فى تقاوى الرواى اسلمه هذا اذا لم يمتنعها هم ولو متنعها لا يقصد
 لانه يتلشى بالبلغ شئ وكذا لو منع فيه خطه لا يقصد صومه لانه لا يترك باسنانه فلو فعل الى جوفه لانه يصير تالفا
 لريقه ولو ابتلع ريقه لا يقصد باجماع الامه ولو استشم مخاطه فخرجه من فيه لا يقصد كريقه ولو تجب الكفارة لريقه
 فى الظاهر وفى رواية يجب ولو اكل على الابرسم فاذل الابرسم فى فمه فخرجه فخرجه الطيب او عذبة او حمرة
 فاختلط بالريق فصار الريق احمر او اخضر وابتلع الريق وهو ذكر لصومه يقصد كذا فى الخلافه هم وفى مقدار
 المحصنة عليه القضاء دون الكفارة عند ابى يوسف رحمه الله وعند زفر عنه الكفارة اليباش اى مع القضاء
 هم لان طعامه متغير شئ فبلغ ذلك وجوب الكفارة كما اذا اكل اللحم المقتن هم لابي يوسف انه لا يذوق الطيب شئ
 اى كبريه ايمان اعاف المار بها فذكر به وذلك لانه لما بقى بين الاسنان وفعل فى معنى الغار نقصان وانما
 اذا اختل يرميه ويربها يكون له رايه كبريه كبريه الطيب فعلا ذل فى معنى الغار نقصان قصرت الحمايه ومع تصورها
 لا تجب الكفارة هم فان ذرعا لقي شئ اى سبى الى فيه وغلبه فخرج منه ذكره فى المغرب وقيل غيبه من غير قصد
 من باب منع وهو بالذال المجرم هم لم يلفظ شئ وبه قال على بن ابي طالب وابن عمر وابن ابي ارقم والاوزاعي
 وما كثر والشافعى واحمد واستحب قال ابن المنذر وهو قول كل من يخطئه عنه العلم قال وبه اخذ قال وعنه
 الحسن البصرى رحمه الله روايتان فى الفطر وقال البصري نقل عن ابن مسعود واس عباس ان الاقطر
 فى القى مطلقا وعند المالكية خلاف فى فطر من ذرعا لقي وعنه احمد والى المدعى لفظ فى الغاشى هم اتوا على هذا
 والسلام شئ اى لقول البنى صلى الله عليه وسلم هم من فارقوا قضاء عليه ومن استقاروا فاعلىه القضاء شئ
 هذا الحديث رواه الامامه الاربعه عن عيسى بن يونس عن هشام بن حصان عن ابن سيرين عن ابى هريره رضى الله
 تعالى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فارقوا قضاء عليه ومن استقاروا فاعلىه القضاء شئ

وان اخبره واخذ
 بغيره ثم اكله يلغى
 صومه كاردى عن
 محمد بن ابي القاسم
 اذا ابتلع سمته
 بين اسنانة ليس بصوم
 ولو اكله التلشى يذوق
 صومه ولو مضغها
 لا يقصد انها شئ
 بلقمة ومقل الحصة
 عليه الفضل دون
 الكفارة عند ابى يوسف
 وعند زفر عليه الكفارة
 ايضا لانه طعامه
 متغير كبرى يوسف
 اذ يذوقه العلم فن
 ذرعه القى لم يلفظ
 صلى الله عليه وسلم
 من فارقوا قضاء
 عليه ومن استقاروا
 فعلىه القضاء

ويستوى فيه ملاه الغم
 نعادونه فلو عادوا كان
 فسد عند أبي يوسف كانه
 خارج حتى تستقض به الطهارة
 وقد دخل وعنه من لا
 لا يسم توجبه صورة الفطر
 الا ببلع ولكن امناه لانه
 لا يتعدى به عادة وان
 اعاد خسد بالاجماع لوجود
 الاذخا ليه المخرج فيحقق
 صورة الفطر وان كان اثنان
 ملاه الغم فصار لم يفسد صومه
 كانه غير خارج ولا صدقه
 في الاذخا فان اعاد فكل ذلك
 عند أبي يوسف لعدم الخروج
 وعنه من لا يفسد صومه
 لو حوّل الصائم منه في الاذخا
 فان استقام بعدا ملاه فسد عليه
 لما دوننا والقياس من ذلك به
 ولا كفارة لعدم الصورة وان
 كان من ملاه الغم فكل ذلك
 عندهم الا لا خلاف في الحديث
 وعنه أبي يوسف لا يفسد لعدم
 الخروج حكمة

في المستدرك وقال بهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الدارقطني رحمه الله رواه كلهم فثبت قوله استقام
 بالمدامستقل من قايي يعني طلب الحق وكذلك كفاية ولا تقفنا عليه في الحق لان كل ما يخرج من البدن لا يفسد الصوم
 كما بول والناظرة ونحوهما فكذلك الحق كما ان ناهيها القياس في الاستقامة الا اننا نتركاه بالحدوث فان قيل روى
 السلمي وروى عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطر ينبغي ان يكون الحق مفسطرا كما هو مذنب
 الشبيبي والبعض اجيب بان سناه فانه يفسد فاطر لو تقيما بين الحديثين ثم وليتوى فيه ش اى في الحق الذم
 ذرعه م ملاه الغم وما دونه ش يعني اذا ذرعه الحق لا يفسطرا ملاه الغم او اقل منهم فلو عاوش اى في الحق انزى
 ذرعه م وكان ملاه الغم ش اى والحال ان كان ملاه الغم فسد عند أبي يوسف رحمه الله لانه خارج ش
 حقيقة م متى انتقض به الطهارة وقد دخل ش اى الخارج فيفسد الصوم م وعند محمد رحمه الله لا يفسد لانه لا يوجد
 صورة الفطر وهو الاذخا وكذا سناه ش اى معنى صورة الفطر لانه لا يفتدي به عاوش لان الاعتبار
 بمصول التفتدي او التروى الى الجوف قيل لا سلم عدم حصول الفطر معنى التامرى ان بالعمى يذبح الصفراء
 او السليم وفيه صلاح البدن واجيب بان صلاح البدن ان كان الخارج لا يوشى في نقص الصوم ولابد لا يفسد الصوم
 بالقصد وفيه صلاح البدن ولهذا سيرة الاطباء الاستقراء الكلي م وان اعاد ش اى وان اعاد الذي قاربه
 فما اذا ذرعه فيه ملاه الغم فسد ش اى صومه م بالاجماع لوجود الاذخا بعد الخروج فيتحقق صورة الفطر ش
 بدلول الخارج في الجوف بنفسه م وان كان ش اى الحق الذي ذرعه م اقل من ملاه الغم فداوش يعني بقوله الى الجوف
 لم يفسد صومه لان غير خارج ولا يمنع له في الاذخا ش لان الدخول يوجب على الخارج ولم يوجد الخروج م فان
 اعاد ش اى فان اعاد الذي تقيما وكذلك ش اى لا تقسم عند أبي يوسف لعدم الخروج ش فلا يوجب
 الخروج م وعند محمد رحمه الله يفسد لم يوجد يعني منه في الاذخا ش وهو كونه والبعض اثر الفعل م فان استقام بعدا
 ملاه فيه فساد القصد ش وكذا لعدم تكيده لان الاستقامة استعمال من الحق وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف الا
 بالعمد كما قال الامام الرازي وقال الكافي قوله الامارة الى انه لو استقام ناسيا لصومه لا يفسد صومه قلت هذا هو من الاول م لما
 روي ناسيا وهو قوله عليه الصلوة والسلام م من استقام على اخيه القصد م والقياس متردك بش اى بالحدث المذكور لان
 القياس ان لا يفسطرا بالدخول التامرى انه لا يفسد بالبول وغيره ولكن ترك القياس بالحدث وكذلك ان عليه م ولا
 كفارة عليه لعدم الصورة ش وهو الدخول م وان كان اقل من ملاه الغم فكل ذلك عند محمد رحمه الله ش اى يفسد ملاه
 الحديث ش لا سلم الفصل من التليل والكثير م وعند أبي يوسف رحمه الله لا يفسد لعدم الخروج كحاش اى من

شتم قال والكافرة مثل
 كفارة الا كفارة ما روي
 ولله الحمد والمنة
 قال يا رسول الله هلكت
 واهلكت فقال ماذا صنعت
 فقال اذنت امرئ في زنا
 رمضان متعمدا فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعتق رقبة فقال لا املك
 الا رقبتي هذه فقال سم
 شتم من مشايخي
 فقال هل جاءني ما جاء
 الامم الصالح فقال اطعم
 ستين مسكينا فقال لا
 فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يكتفي بفقر مخرج ورسوله
 يعرف فيه ثم خضعتهم صاعا
 وقلنا قاتل المساكين فقال
 والله ليس بكبير لاتبني الهبة
 احد احوج مني ومن يباني
 فقال كل انت وعيالك
 يتركه ما يجز احد بعدك

المتوبة بل لا يجدوا باقي ما يجيب المتسقين ليعرفوا والتقدير يعرف ما يجيب الشارع الاعناق ان التوبة غير
 كافية وتكون كفارة الضيق على التسليم اي الاصل الكفارة فان قال الضم للجمع فترتيب استعداء الزجر العظم في التوبة
 والاشارة الى ان غير من نجره الاول ان الجماعة يوجب الفطر من الحكم فكان اشبه بخلاف الاكل والشرب والشارب
 ان الامم لم يفسد بسبب الجماعة ولا يفسد لسائر محظورات الاحرام والاشارة ان الشارع اوجب في الواقع عند
 عدم الملك ولم يشترط في الاكل عند عدم الملك فكان اشبه بالمرابع ان تمام الجموع يوجب الفطر طبق الضرورة
 كما ان الفطر يوجب شبهة الابانة والكفارة لا تجب بالاشبه بخلاف الواقع فانه لا يباح اطلاق الصائم وانما مثل التوبة
 بمرارة له واما من افطر بخلاف الاكل فكان اشبه ووجب من الدول بانه لا فرق بين جماع الصغير والكبير والمكثرة والمنه
 على صفة وليس فطره ان ومع ذلك وجبت الكفارة ومن الثاني خوف الجماعة في الحج التوقي حتى لا يرتفع بالحق
 ان الخوف طواف الزاوية بخلاف سائر الخوفات حتى ترتفع بالحق وهذا كسائر اركان الثالث التوبة بين الاكل
 والتوبة في الحج التوبة مبررة واما من الرابع ان تمام الجموع لا يوجب الفطر من الضرورة لان الضرورة عبارة
 عن سائر التوبة للصحة خوف الهلاك على نفسه بسبب من الجموع لان الجموع عبارة عن ثمانية ايام وتوقع الحاجة عن الاكل
 من الزاوية بحال والضرورة عبارة عن محظورات الفطر التي تعلقت بها بقدر الفطرة وذلك الخبز لا يتصور لضعف بعض الزاد
 الا في الزاوية ولا يوجب دخول الخوف عما فيه لا يتصور لضعف وعن الخامس فهو الجواب عن الاول ثم قد قيل والكفارة مثل
 كفارة الطعام اي الكفارة التي تجب بالواقع مثل كفارة الطعام وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم مائة مسكينة لكل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمرهم ما روي من الزاوية
 قوله عليه الصلاة والسلام من افطر في رمضان فدية على الفطر صاع واحد او عتق رقبة قال يا رسول الله هلكت
 واهلكت فقال ماذا صنعت فقال واظمت امرائي في ثمار رمضان تسعة افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اعتق رقبة فقال لا املك الا رقبتي فدية فقال ثم شتم من متسابعين فقال بل جاني وما جاني الا من الصوم ففطر
 اطعم ستين مسكينا فقال لا اجد فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يوفى بفقر من التمر ويروى بلوق من تمر
 فيه خمسة عشر صاعا فقال فرما على السالكين فقال والله ليس باليسير لاني اذنبته احد اجمع مني ومن عيالي فقال
 كل انت وعيالك يتركه ما يجز احد بعدك ثم الكلام في هذا الحديث على انواع الاول ان هذا الحديث
 اخبرنا الامم الستة من حديث ابن جبرية فقال البخاري حدثنا ابو اليان اخبرنا شعيب عن الزهري قال
 اخبرني حميد بن عبد الرحمن حدثنا ابو هريرة رضي الله عنه قال سمينا نحن مجلس عند النبي صلى الله عليه وسلم

سنتين مسكينين قال الرجل يا رسول الله اجد فاني لافرق من ثم قال خذ من اقصى يدك فقال يا احد اخرج يا رسول الله
 مني فضحك رسول الله عليه وسلم حتى بدت اينا به ثم قال كلد ورواه عن طريق اخرى وقال ابن ماجة حدثنا
 ابو بكر بن ابي شيبة قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة قال اتى النبي
 صلى الله عليه وسلم رجل فقال بلكت فقال وما بلكك قال وتحت على امرأتى في رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 انت حق رقية قال لا اجد يا قال صم شهرين متتابعين فقال لا اطيع قال اطعم ستين مسكينين قال لا اجد قال اطعم ثلثين
 فبينما هو كذلك اذا به يمشي في الفرق قال اذا صم فصدق به فقال يا رسول الله والذي بلكك بالحق ما بين
 الايتية ما ابل بيتي اقول الله ما قال فانطلق فاطعمه عيا لك الموعظة الثانية في هذا بقوله انما اصله من فاشعبت فعمته
 النون فصارت بينا ثم زيدت فيه الهم فصارت بينا وتضاف الى جملة اسمية ونعتية وتحتك الى جواب ثم جازعني
 وجوابه منها هو قوله اذا جاز رجل زعم ابى بلكوال ان هذا الرجل هو سلمة بن محرز البجلي فها ذكره ابن ابي شيبة
 في مسنده وعن ابن الجارود وسلمان بن سخروفي جامع الترمذي سلمة بن محرز قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 نسبة الى الاعراب والاعراب ساكنوا البادية من العرب الذين لا يقيمون سنة الامصار ولا يدخلونها الا للحاجة
 والعرب اسم لمة النجيلة من الناس سواء اقاموا بالبادية او بالمدن والنسبة اليه على قولها بلكت في رواية اخرى
 وكذا في رواية الباقية وفي متن حديث الباب بلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك
 رحمه الله هذه اللفظة غير محفوظة واصحاب سفيان لم يروها عنه اذ لم يروها عنه اذ لم يروها عنه اذ لم يروها عنه اذ لم يروها عنه
 حديثي ان المصنف بن منصور روى في الحديث عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة قال
 القوي في الخط والاعتقان انتهي قلت اخرجه الدراطيني في سنة عن ابى هريرة عن سفيان بن منصور عن حميد بن
 بن عيينة عن الزهري عن ابى هريرة بلكك وبلكك وفي رواية المصنف في سنة الفيا جاءه رجل في وقت صلاه فوجد في صدره
 ويقول بلكك الابد وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك وبلكك
 وفي مراسل حميد بن السيب عن الدراطيني وبكشي على راسه بالاسم قال قال ما كان في رواية سلمة وما بلكك وكذا
 في رواية الترمذي وابن ماجة وفي رواية ابى داود وما شاكك وفي رواية الترمذي ما واخضعت ثم لافرق ليعتق الغلام
 والراة لكيلا تشرب سبعة عشر رجلا والعقوب ليعتق العبد والراة لكيلا تشرب سبعة عشر رجلا والعقوب ليعتق الغلام
 واكثرهم يروونه بسكون الراء وفي رواية الاديب العزق الترمذي قال ابو داود في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من التقى والعقوبة فليس وفي الحديث واحدة ففرق قوله لا تشرب سبعة عشر رجلا قال لا يصح الاية

فأنتل فعليه
 أفصاه لوجوه
 الجاهل معني الكفا
 عليه لا غدا له
 الصوم وليس

افساد الصوم في غير
 رمضان كخسارة
 لان الاخطار
 في رمضان تبلغ
 في الحجابة فلا
 يلحق به غير

قال من حقت
 أو استعطاو

أفطر في أذنيه

أفطر لقوله

عليه وسلم

أفطر عما دخل

في تحذير المرأة في طهر يومه الواطء فانها يجب لكفارة ثم فانزل فعليه القضاء لوجود الجماع بمعنى شرب وبل اللزج
 عن المس مشهورهم ولا كفارة عليه شرب وقال الشافعي وقال مالك وأحمد والشافعي لا كفارة لوجوه ذلك
 الصوم ولما يجب عليه القضاء بالجماع هو الاندماص الصورة شرب أي صورة الجماع وهو اللزج الفرج في الفرج هم
 وليس شرب أفصاه الصوم في غير رمضان كفارة شرب أي ان قتادة ان الكفارة يجب باسناد تصانير رمضان اعتبارا
 بأدائه هم لان الانطمار في رمضان البل في الحناية شرب لان فيه ينكح حرمة الصوم ولا يلحق به غير شرب أي غير رمضان
 بغير رمضان وبذلك يخالف الكفارة في الجماع يستوي فيه الفرج والنفل لان وجوبها حرمة العبادة وفي رمضان
 لحرمة الامان لنفس العبادة فانقرض صوم رمضان وغيرهم قال ومن أحق شرب أي وضع الحنفية في الدبر
 بفتح الهمزة في المغرب وقال ابن الأثير الحنفية ان يعطى المريض الذي من أسفل وجهي معروضة عند الاطباء
 الحديث انكره الحنفية وقال اصحابنا لباس بالاشفاق حال الضرورة وهو قول النخعي وقال مجاهد والشافعي في كبره
 هم او استعط شرب بفتح الهمزة ايضا في صلب السعوط في الالف وهو بفتح السين اسم دواء يعطى الفم المريض
 اياه ولا يقال استعط على نهار الجمل والرجود وادامع في وسط الفم او اطفي في اذن شرب وقطره مثله
 وقطره وقطره بفتح طر اسألهم فطرش بالغا جواب من أي افط الصائم بالاشفاق والاستعاظ والافطار
 الا ان عنده عامة العلماء الا عند حسن بن صالح وهو انه فافط ما قاله الفطر وقال مالك والاوزاعي في السوط
 ان أنتل الى حلقه فطر والاولى مالك في الحنفية روايتان وفي الأجزاء الحنفية في الفطر لا يقع بها الرضاع
 فطر من نواذر مشاهيرهم لان الرضاع انما يثبت باللبن الذي يشربه الصغار بمعنى الشرب والنفوس الغدافية لا ترضع
 انه في حال الكبر لا يجب والحنفية كفارة لا شرب في هذا المعنى هم كفارة عليه العبادة والسلام الفطر مما دخل
 في الحديث رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا احمد بن محمد بن عيسى حدثنا هرون بن مسعود عن زريق البكري قال
 حدثنا حماد بن عمار قال قال الحسن بن علي بن فضال ان الحسن بن علي بن فضال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عائشة بل من كسرة فاقية قبرص فوضعه علي فية فقال يا عائشة بل من لبن شربة ثم قال كلك قبله الصائم
 انما الافطار حماد دخل وليس مما خرج وروى عبد الرزاق في مصنفه هذا مسوقا عن علي بن مسعود فقال انما افطار
 عن وائل بن داود عن ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال انما افطار مما خرج وليس مما دخل والفطر في الصوم
 مما دخل وليس مما خرج ومن طريق عبد الرزاق ان ابن عباس في مسجود رواه ابن ابي شيبة في مصنفه مسوقا عن ابن
 عباس قال فقال حدثنا وكيع عن الأعمش عن ابي ثعلبان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثنا وكيع عن الأعمش

عن ابن عباس قال قال الفطر مما هو ليس مما يجب من وجوبه معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن له
 الجوف شئ الى الجوف الراس والبطن هم ولا كفارة عليه اتمام الصورة شئ اى صورة الفطر وهو الوصول الى الجوف
 من الفطر المعهود وهو الفطر وهو الفطر في اذنه ما او دخل الفطر شئ اى او دخل الماء اذنه ففسدهم لا يصلح له الفطر
 والصورة شئ الى الجوف المعنى صلح البدن وهو معدوم لان الماء الذى يدخل فى الاذن يفسد لا يفيض واما بالصورة
 الوصول الى الجوف من الفطر المعهود وهو الفطر فلو اتم في اذنه ما او دخل الماء اذنه ففسدهم لا يصلح له الفطر
 فى احد الوجهين ويقال القاضى حسين والقوا فى واسمى الفطر هو الفطر العرقى ولو اتم في اذنه ففسدهم لا يصلح له الفطر
 وتوسمب فيها غلبة القضاء والتمسك بالاشئ عليه فيها وهو قول مالك والاوزاعى وداود وفى خزانة الاكل لم يصلح له
 فى اذنه لا يفيطه كذا عن بعض مشائخنا بخلاف الذين يفتعلون الفطر وفى السليمانية من يتخير بالدواء فوجبه
 لهم الدخان فى حادثة الفطير الصوم وفى الخزانة عن ابن حنيفة رضى الله عنه فمن شئت فقل يصلح له ما وادعاه فليفتل
 هم بخلاف ما اذا دخل البدن شئ لغير الفطر اذ دخل فى اذنه البدن لوجوبه وصلاح البدن هم ولو ادوى ما اتم شئ
 وبني الطنفه التى تبلغ الجوف هم اذ اتم شئ بعد الفطر والتسديدوى الشئ التى تبلغ ام الراس واما لو لم يكن
 اتمه اذ اتمه بالوصا اذ اتم شئ ام راسه وى الحجة التى تبلغ الدماغ وانما قيل الشئ اتمه على معنى ذات اتمه
 راضية به وادعاه ليعمل الى جوف شئ يرتجى الى الجوف اتمه او دماغه شئ يرتجى الى الامة هم اذ اتمه فى حادثة شئ
 ويقال الشافعى واهله والذى يعمل هو الرطب شئ اشار به الى ان المراد من قوله يصلح الى جوفه هو الدوا
 الرطب لان الخاف فيه واما اذا كان باسب الفطر صوم بالاجماع كذا فى البسط وتغفة الفقهاء وغيره من اهل العلم
 قاله شمس الامة السرخسى رحمه الله فى ظاهر الرواية بين الرطب والياس وكذا شمسنا على ان العبرة للوصول
 حتى اذا علم ان الياس يصل الى جوفه الصوم واذا علم ان الرطب لم يصل الى الفطر حتى الاحتباس لما فرق
 بين الرطب والياس اذ وصل الى الجوف خط فاذا لم يصل الى الجوف لم يفيطه فم قال كذا فى صومهم من شئ
 فليفتل المحرم وما ذكره فى الاصطلاح ان الرطب انه يفيطه فهو رطب على الغالب لانه يصل الى الجوف فالياس لم يفيط
 ابن ابى مالك عن ابى يوسف عن ابى حنيفة عن ابى بكر الرطب يصل الى جوفه ولم يفيط القدرى رحمه الله بين الرطب والياس
 فى كتابه لم يقرب بل يمتنع بخلاف فيما بيننا بين ابى حنيفة وصاحبه من وقال لا يفيط لعدم استيقين بالوصول شئ اسه
 الفطر والاصح والمنافى للصوم هو الراس الى الجوف من الحنافة المتأثرة التى تعلقها التمسك فى البدن هم الفطر اتمه
 وهو والتسعة اخرى شئ اذا اظفر من الفطر اذ الفطر وانما روى الاصل منه شئ الى الباطن واذا التمسك يصل فلا يتصل

ولو جرح معنى الفطر
 وهو وصله لما فيه
 صلاح البدن الى
 الجوف كذا فى الفطر
 لا اتم للصوم
 ولو اتم في اذنه
 الماء اذ دخله الفطر
 صومه لا يعدم الفطر
 وهو الفطر اذ اذله
 الدهن ولو جرحه

اوصاه الى جوفه
 الى جوفه او دماغه
 عند ابى حنيفة والذى
 يصل هو الرطب قاله
 لا يفيط لعدم التيقن
 بالوصول لانه
 المنفرد به والتسعة اخرى

اذا كان له ما يشرب من اي اذ كان للراحم من النسيء بما يعدم احتياجه بان وجبت عليه ونحو ذلك وقال ابن المنذر وروى
عن ابن عباس قال لما باس ان تغض العائمة لعصيبا الطعام كسبه الا وراعي وملك ذوق الطعام حتى لا يطعم ولا
يشترى ويضعه لاطفل وكذا اطلق النور الكرامة وفي الذخيرة لما ذكره ذوق الطعام ويغض الطعام في انهم
الموت وقال سيد الطائفة ان وجبة طعمه في حلقه ولم يثبت له الا بالبلع فطعمه المذهب افطاره فلا فله عند ذوق المغض
ان وجبة طعمه في حلقه افطره لما بينا شئنا اشار الى قوله لما فيه من تعرض الصوم على الفساد ولما باس اذا لم يجد به
يدون في النسيء لانه لم يلدش لانه يباح له الا افطاره عند الضرورة فالنسيء اولى والان حق النسيء يعرفه لا الاسير
يعرفه الى بدل وجوب القضاء لان حق العبد مقدم والندوة وجب استغنى عن الحاجة هم الا ترى ان لما ان افطار اذا كانت
وطولها شئ هذا موضع لقوله ولما باس آه اذا كان لما الا افطار عند فخره من الا افطار اذا كانت فان النسيء اولى من القضاء
هم ويغض العلك شئ كسبه العين الذي يغضه واما ما بالغ فيه فهو بعد من علك علكا اذا كان هم الا فطر العظام
لان العلك الى جوفه شئ ويطلب الشافي لانه لا يدور في الفم ولا يصل الى الجوف هم وقيل اذا لم يكن له شئ من
سعل على جوفه شئ انغصم اجزاه هم فعليه لانه يصل اليه شئ اي الى جوفه هم بعض اجزاه شئ لانه
اذا لم يكن ملتصقا فغسل في حلقه شئ من ذلك شئ فيغض صومه هم وقيل اذا كان شئ اي العلك هم السعيد
شئ لان الاسود يذوب ويصل الى جوفه منه شئ واذا كان امين ملتصقا لا يفطرهم وان كان ملتصقا وصل الى جوفه
اي الاسود ليفطرهم لانه ينفذ شئ فيدخل منه شئ الى الحلق هم الا انه كره للصائم شئ هذا استثناء
من قوله ومن يغض العلك لا يفطرهم لما فيه من التعرض للفساد شئ لانه يذوقه وصول شئ منه الى الما لم يكون
موضعا للصوم على الفم واهم ولا يذوقه الا افطارش وفي بعض النسخ ولا يذوقه الا افطارش من راه من بعد لطيف انه
يفطر وقال علي بن ابي طالب وماسبق الى القلوب انكاد وان كان عندك اعتذاره وقال الشافعي رضي الله عنه كرهه
لانه يخيف الفم ويحيط شئ فكرهه في التذويب عنه لكن يدور في المعدة ويضم الطعام ويشتهي الاكل فذكره في المطبوخ وشار
في الجاهل الصغير الى انه لا يكره العلك اغيرة الصائم ولكن يستحب للرجل تركه الا من عذر شئ ليكون في فخره هم ولا
يكروه لانه اذا لم تكن عائمة لقيامه شئ اي لقيامه العلك هم مقام السواك في حقن شئ نصف سنانين ويضعه
يتقي اللسان ولا يملك للثة كالسواك وقال الكاكي وانما قال ولا يكرهه وان لم يكن موضع للثة لانه لا يضر العلك يورث
نزال الجبين هم وكروه شئ اي العلك هم للرجل على ما قيل شئ ذكره في الاسلام هم اذا لم يكن شئ اي العلك هم من عينة
شئ اي من ارباب طاعة في فم لانه لا اشتغال به بعد عدم العناية شئ بالافطام وقيل لا يجنب شئ اي العلك لانه

اذا كان له ما يشرب
بينا ولا بأس
بدعيته للولول
ان لها ان تقطرا
على ولها ومضغ
لا يفطر الصائم
الى جوفه وقيل
ملتصقا فيصير
دجعي اجزائه وقيل
استوفيسد وان كان
ملتصقا لانه لا ينفذ
الا انه يكره للصائم
من التعرض الصوم
ولا نه يهجم بالافطار
ولا يكره للمرا اذا لم يكن
صائمة لقيامه مقام
السواك في حقن بكرة
للرجال على ما قيل اذا
لم يكن من علة وقيل

صلوات الله عليه وسلم في باب شجر الوفاة منع فقال البخاري فيه منكر الحديث وقال ابو جعفر الرازي في موجب الحديث
 وقال المنذرين ليس بغيره اسم ابني مالك طهر بن سلمان وقيل سلمان وقيل سلمان بن طارق وروى ابن مديني في الكافي
 والبيهقي عن طريقه والطبراني في الكبير عن روايته جابر بن علي عن محمد بن عبد الله بن ابي رافع عن ابي سعيد جده ابي النضر
 صلوات الله عليه وسلم كان يكتيل بالانثود وهو صائم بهذا قال البخاري فيه منكر الحديث وقال ابن ميمون ليس مديني في الحديث
 ابن ماجة بن روايته بغيره الزبير بن جراح عن هشام بن عروة عن ابي يعين عاتكة عن عائشة رضي الله عنها قالت اكلت رسول الله صلوات الله عليه وسلم وهو
 صائم والزبير بن جراح عن سعيد الزبير بن جراح قال الترمذي هو من مجاهيل شيوع بغيره في ذلك لا يتابع عليه
 وقال شيخنا زين الدين رحمه الله ليس بمجول بل مشهور بالضعف ضعفه ابن عدي والدراطيني والمخطوط هم واسطه
 الصوم في شئ ابي وندب ايضا الى العموم في يوم عاشوراء ما روى البخاري ومسلم عن سلمة بن الاكوع رضي الله عنه
 قال لعبد رسول الله صلوات الله عليه وسلم في يوم عاشوراء قال هو ان يؤذن في النسي من كان لم يصوم فاصح بغيره يومه
 وسن لم يكن اكل فاصح فان اليوم يوم عاشوراء وروى مسلم عن جابر بن سمرة عن ابي بكر قال كان رسول الله صلوات الله عليه وسلم
 يامر بالصيام يوم عاشوراء وشخصا عليه وتيامم بعده الحديث وروى فيه احمد بن حنبل كثيره وهم ولا باس بالاحتياط
 لا جبال اذا قصد به التداء في دون الزينة شئ لان الزينة للنساء وقال الا تراه في صحيح البخاري في الرجل ياكل في يوم
 سماح اذا قصد به التداء في ما لا الزينة فقلت لم ادر ما فائدة قيد الكحل بالاسود وليس الكحل الا الاسود وقال الشيخ
 ولا باس بالاحتياط في الجبال في الصوم وغيره التداء في دون الزينة فقلت اختلفوا فيه فذهب الشافعي والشافعي
 واحمد واستأثروا الى كراهة الكحل للصائم وحكي ان المنذر عن الشافعي في جوازها لا كراهة ولا لا فطره سواء وجب
 عليه في حقه انه قال شيخنا زين الدين وكذا روى عن عطاء بن رباح عن ابي بصير عن ابي النضر والاوزاعي والي من ينهيه في
 ابي ثور رضي الله عنه في ما لا باس وانما هو اذ وجب عليه في الحلق فطره وكذا ايضا عن سليمان التيمي وسليمان بن المغيرة
 وابن بشير عن ابي ابي النضر قالوا لا يخلل به صومه وقال قتادة بن جابر بالانذار بالصبغة وقال الثوري واسحق بن كيرة
 في سنن ابي داود عن ابي العباس قال ما رايته احدا من اصحابنا ياكل الكحل للصائم في المقتضى لو وجب عليه الكحل في حلقه
 او ما عداه لا باس به في حاله في المسك والعود والريح الفدات ووقان السار فانما هي معتبرة بالاجماع ولو بقر في
 اثر الكحل ولو نهى بالانذار بالفساد لا اكثر فان قلت قد ذكر الاحتياط في حقه في الباب فانما فائدة ذكره ثانيا بعد هذا
 قلت قال الكافي احدا من النهاية فقلت لكل موضع فائدة فانه يفيد من الاول عدم الخطر به ولا يلزم منه عدم
 الكراهة بل يجوز ان يكون الشئ مكرها للصائم وهو غير مفسد كما اذا اذاق شيئا لمسانة وبهذه المسئلة يعلم ان مكرهه ثم

والى الصوم فيه
 ولا باس بالاحتياط
 للرجال اذا اكل
 فصل به التداء
 دون الزينة

يقال انهم اشربوا واشتربوا حتى اخرجوا النجاس من راسهم وسئلوا عن رجل اشرب من الخمر في اليومين
كما قيل في الجوس والدليل عليه ما جاء في رواية مسلم من رواية ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خروا
الشوارب واعفوا عن الخمر فان الجوس كانوا يخلعون مخامهم ويتبركون شواربهم ولا يامدنون منها شيئا
اصلا وفي المحيط اختلاف في اغفار اللحية قال بعضهم تبركها حتى تكلف وتكبر والعنق منه فزارا وعلى قميصه قطعها ولا بأس
بتبش الشيب واذا طرأت الحيرة اذا طالت ولا بأس بالانخد من حاجبه وشعره ولا بالاشيب الغنيش هم ولا بأس بالبركوك
الربط ش اي لباس للصائم استعمال السواك بالانخد والعنق للصائم ش اي شئ من اول النهار واخره واذا كان بالربط
فلا بأس به قبل ان يلبس اولى وكذلك اذا كان مسلو بالانخد او غير مسلول ولقد اجمع الصعيديين في ان لا بأس بالسواك الربط
للصائم في الفريضة بالانخد والعنق وقال الكاكي اعلم ان محمدا ذكر في الاصول ان لا بأس ان يشرب بالسواك الربط
وطم يكره ان يربط به الماء او بالربط الصليبة التي تكون في الاشجار وان ذكر انه يمانية بالانخد او بالانخد او بالانخد
لكان فقل ان يقول اذا كان ربطا بالربط لا بأس به انا اذا كان بالانخد او بالانخد او بالانخد او بالانخد او بالانخد
بهما بالانخد لان ذلك اشكال ولا يعتبر في السواك بالانخد او بالانخد او بالانخد او بالانخد او بالانخد او بالانخد
لان ما يتقى من الربط ليدل المصنفه اكثر مما يتقى السواك وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يشرب بالسواك
عائشة رضي الله عنها يسبل السواك برقبها ثم تمشي به في الفؤاد اظن ان في السواك يوم الصوم فليطهر حتى يفي الكفاية
الفريضة قيل مراعاة اذا توشى المكسرة والافيكرو وقيل ان السواك يوم الصوم فليطهر حتى يفي الكفاية
وهو المروي عن مالك فانما قال بكروه السواك في الفرض بعد الزوال او بعد الفجر او بعد الغروب او بعد الاذان
وكثر في السواك لا يوزن ان تظهر راحة فليطهر لئلا ينالها من السواك وقيل ان السواك يوم الصوم فليطهر حتى يفي الكفاية
كلها وقال احمد انه لا يكره بعد الزوال في الغسل ويكره في الفرض وقال مالك بكروه السواك الربط بالانخد والعنق
لما فيه من ترفيع الصوم على الفساو بسبب دخول الربط ولكن ذكر في شرح الوحيين عن مالك بكروه في المشورة وعندنا
بكروه بعد الزوال وهو رواية عن احمد كما روي حبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما يشرب حتى تاتك راحة فليطهر حتى يفي الكفاية
تلك راحة العيش فانه ليس من صائم تيسر شفتاه الا كما تورا من عيني يوم القيامة وعن علي رضي الله عنه فورا مثل ذلك
الى هنا اعلم الكاكي وقول وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يشرب حتى تاتك راحة فليطهر حتى يفي الكفاية
والصبيحة من طريقتي حديث كيسان الى عمر العقباء عن عرو بن عبد الرحمن عن حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم
آه وكيسان ابو عصفه ابن معين والساجي وقال الدارقطني ليس بالقوي وقال شيخنا في مخرج السنن في كتابها

وكيف كان

بالله عز وجل

المسرح

وكيف كان

في راحة

في راحة

شرح في هذا الفصل المخرج في بيان وجوه الاعتذار اليسيرة للخطي في الصوم هم ومن كان مريضاً في رمضان شئ في شهر رمضان
والمرض مضمّن نزول به وعجزه في بدن الحي اعتذاراً للطباع الأربع لأن قلت ما يذهب الواو في قوله ومن كان مريضاً قلت تمت
من الاستانة الكباران منه الواو والقي قد كفي في اول الكلام الذي لم يذكر في قسدي داو الاستنفاع ولم يذكر النما في داهم
خوف ان صام ازداد مرضه فطش في الشبهة اني ان مجرد المرض لا يمنع اى لا يوجب الباطة الا فطش نفسه بل عليه المستغنى
عامة العلماء وقالوا لا يوجب الباطة بنفسه لظاهر الآية وعلى عن ابن سيرين كذا قلنا الآية محمولة على مرض يوجب المستغنى
بالصوم بل قول تعالى يريد التكليم العسر ولا يريد كمال العسر كما لا يوجب الباطة لانه لا يحل عن مستغنى فلو لم يوجب الباطة
لنوعان ما يوجب المستغنى وما لا يوجبها لوجب الباطة لانه لا يحل عن مستغنى فلو لم يوجب الباطة لوجب الباطة لانه لا يحل عن مستغنى
مرضاً للخطي خوف الهلاك كذا ذكر الامام الحجة في موضع طريق ذلك ما لا يستجده او يقول طيب بل وقول القاضي سلام
الطبيب طاع المرض على اقسام سبعة تخفيف الاشيق معه الصوم وتوقد تخفيف الاشيق منه ولا يتوقد وشاق لا يزيد
بالصوم وشاق لا يزيد به ولكن يحوش مع الصوم عنه اخرى وشاق شيشي لم يولد ويحوش في المرض من قال لا
والثاني كالصحيح الذي لا يفيد الصوم فلا يفيد واثالث تخير الرابع والخامس السادس فطش من صاموا اجرامهم
على الصحيح الذي يخشى المرض بكمال شيشي زيادته وهذا الصرح الانبياء المغني للثمانية وفي المرض ان لا يبرئ خوف كماله
وتسنة الذخيرة المرض الذي يمنع الفطش يخاف منه الموت او زيادته المرض وفي المحيط الباطة خوف ازداد كماله
كاف واليد وقعت الاشارة في الجامع الصغير ان لم يفطش من ازداد جميعاً وعينا او مسمى شديدة الفطش عن ابي حنيفة في
اذا كان يجوز الاداء فاعاد يجوز له الا فطشهم وتضي ش قولنا تعالى في كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر
هم وقال ان شئ مرضي الله عنه لا يفطش يعني خوف ازداد بالمرض هم وحوش اى الشانقي هم لم يبرئ خوف الهلاك كذا
نفسه اذ انوات العوضات اى بخاف فوات عضفون اعضاؤهم كالبينة استمرش يعني الجوزع في تركه شاق الباطة
للمريض اذا خاف على نفسه وعضفون في جوزه الباطة لم يبرئ من جوزه زيادة المرض هم ونحن نقول ان زيادة المرض او زيادته
قد يقضى الى الهلاك فيجب الباطة اذ عتد شئ اى عن الاعتذار الى الهلاك فلو بقي من المرض لكن الضعف باق بل فطش
سئل القاضي الامام فقال لا والبيع المرض لا ينعف فلو خاف ان يعود المرض لو صام قال الخوف ليس بشئ وكذا الامام
التمه شاشي الامارة اذا ضعف في الطبع والجزء النفس فمأخوذ افطش وتفتت وفي النصاب وكذا الذي في مذهب
سوى كل السلطان للمارة فاشته الحرح وضعف فاعلم كذا ولو خاف ان صام لضعف فيعيل فاعاد عن محمد رحمه الله
بصومهم ويصلي فاعاد عن محمد لا يمتنع البخاري من شئ مرضه كره صومه ولو خاف نقصان العقل او زيادته لم يوجب

ومن كان
مريضاً في
رمضان فحاشا
ان صام
ازداد مرضه
افطش وقضى
وقال الشافعي
لا يفطش وهو يخيبر
خوف الهلاك
او فوات العضو
كما يقبض التيمم
ونحن نقول ان
زيادة المرض
واستدل ادق
تقضى الى الهلاك
فيجب الاجتهاد راضيه

وان كان مساكنا
 يستصبر بالصوم
 بغير علة افضل
 وان افطر وقع جازا لا يفر
 كغيره عن المشقة
 تجعل نفسه عذرا
 بخلاف اللص فانه
 قد يخفف بالصوم
 فله طرفة مفضيلا
 الى الحج وقال الشافعي
 الفطر افضل لقوله
 صلى الله عليه وسلم
 ليس من البر الصيام
 في السفر ولنا كما معنا
 افضل الوقتين
 فكان له داء فيه
 الى ما رواه المحمدي
 الى حاله الجهد

يفطر ولو اقلب نفسه على متى اجمده افطر فافطر فلا يفسد له بعض ولا سافو فمسل بخلافه وبما قال الباقون
 وقال مالك في الصوم افطر وقضى والا فمكة عليه ولو لم يات في القنينة ان يقال المذموم والضعف
 افطر قبل الحرب ومكان سافو الاستيفاء بالصوم فمضاه افضل شئ وقال مالك والشافعي على ما ذكره كثير من قول
 النووي هو المذهب ولكن نقلت هذه المسئلة عن كتب اصحابنا على خلاف ما وقعت في كتبهم فان النزالى ذكر ان الصوم
 احب من الافطار في السفر لثبته كونه يومه مذهب الفرض عثمان بن العاص الثقفي وعذيقه وابن عباس وما شئت من
 وبما قال عروة بن الزبير وعمر بن ميمون والوكبر بن عبد الرحمن وطاوس والفضيل بن عياض وابن المبارك والوثوب
 والابو امل والاسود بن يزيد والثوري والنجي ومجاهد وعن ابن عرو ابن السيب والشافعي والاوزاعي وسحاق
 الفطر افضل في حقته وعند احمد رحمه الله عنه الصوم في السفر مكره وذكروا في المعنى عن عمر بن ابي هريرة رضي الله عنه
 في السفر وعن عبد الرحمن بن عوف الصوم في السفر لا يفطر فيه سوا ما ذكره المنذري في مشيخ مختصره عن ابي داود
 وقال ابو عمر بن عبد البر في قوله علي بن عتيبة والشافعي في قول وعنه قال الصوم احب الى الله من الافطر
 اى المسافر ومضاه جاز شئ للفطر لو اذنيه لان السفر لا يعرض عن الشقة شئ الا في نعمة الشقة ليعمل
 فادبر الحكم في حق الصوم فعمل نفسه شئ اى نفس السفر مكره بخلاف الفطر لانه في تنيف بالصوم شئ الا في
 ونحو ما مضى فيكون شئ اى كونه الفطر مفضل الى الحج شئ ولذا لا يجوز الافطار في السفر كذا ذكرناه
 فقال الشافعي الفطر افضل شئ اى من الصوم فمقوله عليه الصلاة والسلام شئ اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من البر الصيام في السفر شئ في الحديث رواه البخاري ومسلم بن حديث باس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في سفر فاذى غابا ورجل يظن عذيقا قال ما هذا قال لو اصابنا من قال ليس من البر الصوم في السفر رواه مسلم فلفظ علم
 برفعة الله التي نفس كذا في رواية ليس من البر الصوم في ام سفره في لغة بعض العرب رواه عبد الرزاق في مصنفه وقد
 ذكرنا ان هذا القول من الشافعي لم يصح ولا يفي عنه ولكن مذهب احمد كذا نقل عنه ابن الجوزي واستدل بهذا الحديث
 هم وان كان رمضان افضل للوقت شئ اراد بها خارج رمضان وفي مبسوطه فخر الاسلام الاشك ان رمضان افضل
 للوقت الا ترى ان عداه من ايام احكاما خلف من رمضان والخلف لا يساوي الاصل بحال واليه على الله عليه وسلم
 اختار نفسه الصوم ثم ذكر الرفعة عند شكواه الجهد كما رواه بن حبان حديث ابي هريرة فدل ان الصوم افضل وهو من قوله
 هم مكان الادانية شئ اى في رمضان اولى وفي المبسوط الصوم عزية والفطر رخصة والاخذ بالغيرية اولى وما رواه
 شئ هذا جاب عن الحديث المذكور وهو ما رواه الشافعي رضي الله عنه محمول على حاله الجهد شئ في الجهد المحمدي

و نحن نقول بذلك الصوم في السفر لم يجز به الاجماع و هو في احوال المريض او المسافر في اي اوقات المسافر
 و هو على ما لما شئ اى و احوال انما على ما علمنا من احوال المريض في مرضه و المسافر في سفره و لم يلزمهما القضاء لانها
 لم يلزمهما كما علمنا من ايامهم ان مرضا لان شرط وجوب الادراك مدة الايام الاخر بالمرض فلم يحصل الادراك فلم يلزم
 هو بوجوب المريض و اقام المسافر ثم ما يلزمهما القضاء بقدر الصحة شئ في المرض و هو و القادر شئ اى و بقدر القدرة
 في السفر و لم يوجد الادراك شئ الى ايام اخره من هذا المقدار و فائدة شئ اى و فائدة لزوم القضاء وجوباً و اجبة
 بالاطعام شئ يعني يجب عليه ان يوصى بان يلزمه شئ ثالث ما لكل يوم يسكنه القدر ما يجب صدقة الفطر و ان لم يوصى به
 جائز ان يتبرع به الا ان لم يسلم الادراك ليعطى في حكم الدنيا عند اخلافنا شئ على ما يجب و هو ذكره الطحاوى في شئ اى
 في المذكور في المسئلة اوفى و وجوب الوصية بالاطعام عن الشئ في غير خلافاً بين الى حنفية و هو الى يوسف و بين محمد شئ
 فقال عنه با و اجماعاً و ما يلزمه قضاءً و الجنب فيلزمه الوصية بالاطعام و بعد ذلك لزمه الوصية بالاطعام ما لم يصح ما تقرر على قضاء
 تجب الوصية بالاطعام عند الاطعام و الا فاقام و ليس يصح شئ اى هذا الخلاف ليس يصح و قال ابو بكر الجعفي الرزني في
 الخلاف الذي يوافق الطحاوى و لا نعرفه عنهم بل المشهور من قولهم جميعاً انه لا يلزم الا قضاء ما ذكره و قال صاحب
 ذكر الطحاوى رحمه الله هذه المسئلة على الخلاف ثم قال و هذا خطأ و قال صاحب الايضاح و اجماع ان الخلاف بيننا
 و قال المصنف و ليس يصح و انما الخلاف في النذر شئ فان المريض اذا قال لندعى ان الصوم شهراً فمات قبل
 ان يصوم لم يلزمه ان يصوم يوماً واحداً الزم ان يوصى بجميع الشهره قول الى حنفية و هو الى يوسف و قال محمد رحمه الله
 بقدر ما يصح لان ايجاب العبد و وصية بايجاب النذر تعالى قضاء كقضاء رمضان و هو الفرق لما شئ اى للابن حنيفة و
 الى يوسف رضى الله عنهما بين قضاء رمضان و النذر و ان النذر سبب شئ و قد وجد المانع و هو عدم صحة الذب
 في التزامه و انه قد زال بالبر و اذا وجد السبب المقضي و زال المانع لم يظفر الوجوب شئ لاجماله و صار جميع
 نذر فمات قبل الاداء و اذا تكلم الوجوب لم يتحقق كما لم يلجبها يتحقق في حق الخلف و في هذه المسئلة استنبط
 العدة فيقدر بقدر ما ذكره شئ لان وجوب القضاء شرط الادراك العدة فوجب بقدر الادراك و قيل
 تصح بان ارى الطحاوى بان لا يتم في غارة علمه و اجتنبه و ورعه و تقدمه ثم ذكر مولده و وفاته ثم منع كتب
 معاني الآثار و قال بنى على الظاهر في سائر المذاهب فخلو عن مندين و قال قد شأنا جماعة بعده كثير من الزمان
 باعتبار ان الخلاف لم يبلغهم فذلك ليس بحجة لهم عليه لان جعل الانسان لا يتبرع به على غيره و في آخر كلامنا
 من مخالفات بين الصلح لذي عشرين و هذا لا يفيده في التعمية لان كل من انشأ بعد الطحاوى قد عترف بغيره

و اذ مات المريض المسافر
 و هو على حاله كما يلزمها
 القضاء كما لم يعلم بيننا
 عدة من ايام آخر ولو
 صح المريض و اقام المسافر
 ثم ما لا يلزمهما القضاء
 بقدر الصحة و الا فاقامه
 لوجود الادراك بهذا
 المقدار و فائدة وجوب
 الوصية بكل اطعام و ذكره
 الطحاوى خلافاً بين
 ابو حنيفة و ابو يوسف
 و بين محمد و ليس يصح
 و انما الخلو في النذر الفرق
 لهما ان النذر سبب
 فيظهر الوجوب حتى الخلف
 و في هذه المسئلة السبب
 ادراك الدعاء فينقضاء
 بقدر ما ادرج

عن جده بنابر موصوع يوم وعن الشافعي رضي الله عليه عن كل مملوك مدوا في النوازل روى عن محمد بن الحسن انه قال تعدد
 لكل مملوك سنين من خطه وبقال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوصل في نفعه روى عن جده بنابر موصوع
 واما كرواد وروى عن جده بنابر موصوع وبقال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوصل في نفعه روى عن جده بنابر موصوع
 ويطلع عنه في يوم رمضان ورواه الاثر من اخبار ابن عتيق ان صوم النذر كرمضان لا يصيام عنه وقال احمد بن
 لا يتصل بالمولي بل كل من يصوم عنه يجزيه لقوله عليه الصلوة والسلام شمس ابي القول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم
 احد من اهل البيت الا ما عمن احدهن انما يصوم عنه روى عن جده بنابر موصوع وبقال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوصل في نفعه روى عن جده بنابر موصوع
 في سنة الكبر في الصوم من روى عن جده بنابر موصوع وبقال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوصل في نفعه روى عن جده بنابر موصوع
 وكفى لهم عت سكان كل يوم من خطه وبقال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوصل في نفعه روى عن جده بنابر موصوع
 لا يصلي من احد من اهل البيت الا ما عمن احدهن انما يصوم عنه روى عن جده بنابر موصوع وبقال الشافعي في القديم للصوم ويصل عنه الوصل في نفعه روى عن جده بنابر موصوع
 محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم من مات وعليه صيام لم يصوم عنه كل
 يوم لم يكن ثوابه وقال الترمذي ولا تعرفه فوالا من هذا الوجه والصحاح عن ابن عمر انه موقوف ومضطهد عبد الله بن
 احكامه من شبيب وابن ابي ليلى وقال البيهقي في هذا الحديث قال محمد بن ابي ليلى كثر الوهم وروى اصحاب نافع
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله وروى ابو بكر الرازي في مشرقه في نسخة الطحاوي قال جده بنابر موصوع
 جده بنابر موصوع بن محمد بن عبد الله بن سعيد المستمعي عن ابي القاسم عن ابي القاسم عن ابي القاسم عن ابي القاسم
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه رمضان لم يصوم عنه مكان كل يوم نصف صاع لم يكن ثوابه
 البخاري من حديث عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وروى
 ايضا باسناد ابي سلمة الطبعين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات
 يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افاتهني عنها قال نعم فدين الله ان يفتني قلت المراد من حديث عائشة
 الاطعام الذي يقوم مقام الصوم مجازا بدليل حديث ابن عمر واما حديث ابن عباس في نسخة اضطراب لان في رواية
 عطا ومجاذ عن ابن عباس قال قال امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت كذا في الصحيح وفي رواية الحكم عن سعيد بن
 ابن عباس قال قال امير المؤمنين صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت وعليها صوم شهر افاتهني عنها قال نعم فدين الله ان يفتني قلت المراد من حديث عائشة
 بطلانا نقول انما ذكر فيه القضاء وذكركم يحصل بالاطعام فلا يراو الصيام فان قلت يروى عليكم ثم يفتني
 عن الميت قلت لا يراو لان كلامنا في العباد والبهائم فما العادة واجبة تعين بالبدن والمال جميعا

لقوله صلى الله

عليه وسلم

لا يصوم احد

عن احد من اهل

احد عن احد

على جهة منبذ الصوم يوم وعن الشافعي رضي الله عليه عن كل ملوكة مدواقي النوازل روى عن محمد بن الحسن ان قال تعبدوا
 لكل ملوكة سنون من منبذة في قال الشافعي في القديم الصوم وليست عند الوصل لئلا يفرحوا به يقول الزهري وابن قسوط
 والكل مدواق وهو قول طائفة وقادة والحسن ايضا وعنه اشح الصوم الولي عن موم النذر موندب ابن عباس
 ويعلم عنه في يوم رمضان ورواه الاثرم واختار ابن عثيمين ان الصوم النذر رمضان لا يصام عنه وقال احمد بن
 النخعي بالولي بل كل من الصوم عنه يجزى يوم لقوله عليه الصلوة والسلام شمس ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم
 امرئ على ما عدا من احدش بها عيب مرفوعا روى موقوف عن ابن عباس وابن عمر فحدث ابن عباس روى اياه الحسن
 في سنة الكبرياء في الصوم من رواية عطاء بن رباح عن ابن عباس قال لا يصام احد من احد ولا يصوم احد من احد
 ولكن لم يمت مكان كل يوم مدين من منبذة وحدث ابن عمر روى اياه عبد الوهاب في منبذة في كتاب الوصايا عن ابن عمر قال
 لا يصلي احد من احد ولا يصوم احد من احد واستدل اصحابنا في هذا الباب بما روى الترمذي عن ثعلبة بن سوار عن
 محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه وسلم من مات وعليه صيام لم يصم عنه كل
 يوم لمسكين ثلث وقال الترمذي ولا توفد مرفوعا الا من هذا الوجه والصح عن ابن عمر ان موقوف ومنبذة عبد الله في
 احكامه مثلنا شبيب وابن ابي ليلى وقال البيهقي في الحديث قال محمد بن ابي ليلى كثيرا ما سمع روى اصحاب نافع
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله روى ابو بكر الرازي في مشرحة لشمس الطحاوي قال حدثنا ابن نافع قال
 حدثنا محمد بن ابي عن محمد بن عبد الله بن سعيد المستمعي عن ابي ابي الزرق عن شريك عن ابن ابي ليلى عن نافع عن ابن
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام فليصم عنه مكان كل يوم نصف صاع لمسكين فان مات روى
 ابن ابي ربي عن حديث عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام فليصم عنه ولله روى
 ايضا باسناد ابي مسلم الطالبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات
 يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم شهر افتقه عنها قال نعم فدين الله ان يفتقه ثلث الراد من حديث عائشة
 الاطعام الذي يقوم مقام الصوم مجازا بديل حديث ابن عمر واما حديث ابن عباس في منبذة فخطاب لانه في رواية
 عطاء ومجايع ابن عباس ثلث امرة النبي صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت كذا في الصحيح وفي رواية الحكم بن سعيد عن
 ابن عباس قال امرة النبي صلى الله عليه وسلم ان امي ماتت وعليها صوم فذكره في الصحيح ايضا ولا يصح الاحتجاج
 به على اننا نقول انما ذكر فيه القضا روى ذلك يحصل بالاطعام فلا يراد الصيام فان قلت يروى عليكم انما يفتقه
 عن الميت قلت لا يراد لان كلامنا في العبادات البدنية فالتعب والعبادة تعلق بالبدن والمال جميعا

لقوله صلى الله

عليه وسلم

له يصوم احد

عن احد ولا يصم

احد عن احد

[illegible]

لَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

افطروا قضا يومامكانه اذا

بلغ الصبي أو اسبيله

الكافر في مضان امسك

بقية يومها فضاء

الوقت بالتشبه ولو اخطأ فيه.

لا قضاء عليه

لأن الصوم غير واجب فيه

صاحب دينه لتحقيق السبب
ولا هيلة به يقضي يومهما
وذلك متى تعذر الصوم
وذلك خلاف الصلوة ولا
للسبب فيه الجزاء المتصل بالاول
فحينئذ الهلية عند في الصوم
اجزاء الاول والاهلية عند في
عند ومن لم يوسف الا انزال
نزل الصبي قبل الزوال فغلبه
نقصا لا يدرى وقت النية
وحده الظاهر ان الصوم
لا يتجزى وحبوا واهلية
الموجوب منعده في اوله
الا ان الصبي ان ينوي
تطوع في هذه الصورة دون
الكافر على ما قالوا
لان الكافر له
من اهل التطوع ايضا
والصبي اهل

ولو اطر فيها لا يجزى الكفار هم وحدها ما بعد التمتع السبب
ولو يقضي يومها من الذي بلغ فيه الصبي واسلم الكافر هم ولا يفسى من الايام لعدم الخطاب بشئ لان الخطاب بترك
عند الاية وكانت مستفيضة فان قلت استثناء الالبية في اول النهار لا ينافي وجوب التقضاء ما كان المجنون او افاق في يوم
رمضان قبل ان يزول والاصل هو نوى الصوم بغيره عن الغرض ولو اختلف على التقضاء ان الصوم لم يكن واجبا
عنده ذلك وقت طلوع الفجر قلت لا نسلم ان الوجوب لم يكن ثابتا عند ذلك الوقت بل الوجوب في وقت كان ثابتا
الا انه لم يغير اثره عند الاستعراق فاذا لم يستعرق ظهر اثر الوجوب هم وهذا بخلاف الصلوة شئ اى هذا الحكم الذي
يجب تقضاه او اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت حر لان السبب شئ اى السبب وجوب الصلوة هم فقياس اى في الصلوة
هم الجزاء متصل بالاولا او فوجبت الالبية عند وفي الصوم الجزاء الاول والالبية بعد ومنعده من شئ اى عند الجزاء
الاول هم وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا انزل الكافر من الكافر هم والصلوات اى واذا لم الصبا عن الصبي
هم قبل الزوال فعلى القضا لا انه او ك وقت النية شئ وهو كمن يبيع ناديا للخط ثم نوى قبل الزوال ان الصوم
اجزاء ولا شك ان نية الخطر شافية للصوم لكنها مفسدة حكم الحقيقة فلا تنية الصلوة قبل الزوال وكذا الكافر
شاف للصوم حكم الحقيقة فلا تنية الصلوة قبل الزوال هم ووجه الظاهر شئ اى ومنظاهر الرواية هم ان الصوم
لا يتجزى وجرى بانش اى من حيث الوجوب هم والالبية الوجوب منعده في اوله شئ اى في اول اليوم يانه انهم
لما لم يجب عليه اول اليوم لعدم اليقين الوجوب في البقية لان الصوم اليوم الواجب الوجوب لا يتجزى فلا يجب عليه
هم الا ان الصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة شئ اى انما ينافي الاستثناء الى الفرق بين حكم الصبي وكلم الكافر
في هذه الصورة ومن ما اذا بلغ الصبي قبل الزوال او اسلم الكافر قبل الزوال وبيان الفرق بينهما ان الصبي
او اتوى التطوع بغير لانه اهل التسليم بالفروع والكافر الذي اسلم ونوى التطوع لا يصح وهو معنى قوله هم دون الكافر
شئ لعدم الالبية هم على ما قالوا شئ اى انما ينافي الاستثناء الى الفرق بين الشان فمات الشان على ما ذكر
من الفرق ان الكافر اذا نوى التطوع لبعده اسلم قبل الزوال لا يصح وان الصبي اذا نوى ذلك
يصح وقد كره في الجاهل الصغير الصغير ينفى والكافر يسلم قال بهما وروى في التمتع عن ابي يوسف
رحم الله انه سوسه فيها وقال يكون تكلفا منها جميعا هم لان الكافر ليس باهل التطوع ايضا
والصبي اهل ليشن هذا التعليل لقول عامة المشايخ الذين قولوا بينهما ولا تروى سلمة المجنون لانه

وصحبت لموسى بن رومان
 كل ما هو ماوى فطر افعليه
 قضاؤه وقال زفر بن ادى
 صوم رمضان بدلت
 النية في حق الصحيح المقيم
 لان الامساك مستحق
 عليه فعلى انى وجه يؤيد
 يقع عنه كما اذا اوجبه كل
 الغتاس الفقير لئلا ان المستحق
 عيافة
 الامساك ومجبة للعبادة ولا
 الابالية وفي هبة النصارى
 وجد نية القرية على ما هو
 في الزكوة ومن اصبح غفرا
 فكل كفارة عليه مثل في حنفية
 وقال زفر عليه الكفارة لانه
 لم يتلوى بغير النية عنه
 وقال ابو يوسف ومحمد
 اذا اكل قبل الزوال اعتب
 الكفارة لانه فوت
 امكان التحصيل

الاصحى ولا روية عن ابى حنيفة رحمه الله واختلاف فيه التفرق على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه
 قضاء راسخه وقال ابن المثنون المالكى وفى العهد المخرج الجيرون العارضى اذا نفاق فى اوله او فى وسطه
 او فى اخره قطع بمبيد ومنه الاستسار ومنه عن ابى حنيفة رحمه الله انه سوى بينهما ومن لم يفرق رمضان كله
 الا صوما ولا فطر افعليه قضاؤه شش هذا السائد من خواص الجامع الصغير ثم لا بد من التاويل لهذا السائد
 لما ان ولائنا حال المسلم كانه لوجود البنية لا ترى ان من اعصى عليه لم يفرغ من الشهر من البنية الاولى
 من رمضان انه يصير صائما في يومها لم يعرف منه بنية الصوم ولا الفطر لما انا علمنا امره على النية على
 ظاهر حاله قال السفناني ثم قال مشائنا ما يدل فيه السائد ان يكون رمضان مساويا ومنشكا اعتادا
 في رمضان حتى لا يصلح حاله والى ذلك على الغزيرة وغيره الصوم كما ذكره فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر بن ادى
 صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم شش ابو شيعة بن موالدى روى هذا القول عن زفر روى كذا
 عطا ومحمد بن اسحق بن زفر رحمه الله وكان الكرخي يكره ان يكون هذا مذهب عنده ليقول في حديثه ان
 ومجرب قال مالك واسحاق ورواية عن احمد وانما يقيد بالصحيح والتميم لان الرقيق والمسافر لا يلزم من ائنت الظاهر
 من لان الامساك مستحق عليه فله اسد ومجرب يوجب قطع شش لائنتين باصلا وصفتين الصوم وهو جليل
 يلزم تعيين الوصف لم يلزم تعيين الاحل لتبينه من كذا وجب كل الذناب من الفقر شش فانه قد علمت الزكوة
 من وان لم يستحق الامساك بمجبة العبادة ولا عبادة الا لنية شش لقوله عليه الصلاة والسلام انما
 بالنيات ومن وفى سيرة النصاب ومجبة القرية على امرى الزكوة شش بانثيا العمل وجدته القرية لمجبة
 العمل لا ترى ان من وجب بفقر شيئا ليلك الرجوع لحصول الثواب له فان قلت اعطاه النصاب فقوله واحد
 لا زكوة باطل عند زفر كيف ذكر الجواز منها على مذهبه قلت قالوا جاز ان يكون المراد منى على مذهبكم فقلت لا بد
 ان يكون البقير مديونا عند ذلك يجوز اداء النصاب زكوة بالاتفاق من ومن اصبح في نذر شش اى حال كونه
 من الصوم مأكلا للكفارة عليه على حنفية رحمه الله شش سواد اكل قبل الزوال او بعده وكذا الجاسم والقبول في حنفية
 رحمه الله قال مالك والشافعي واحمد وقال زفر عليه الكفارة لانه يتاوى عنده بدون النية شش فله النية
 ليست بشروط وقال لا شش اى قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان اكل قبل الزوال تجب الكفارة لانه فوت امكان
 التحصيل شش اى تحصيل الصوم لان قبل الزوال يجب كمال الامساك كونه قوت على ان يصير صائما قبل نصف النية
 فصا بالكلية فلو كان تحصيل الصوم بعد الزوال فاما كونه قوت على كماله فله يصير صائما فالكفارة عليه وقال ابو بكر

عن الصوم
قال واذا تفرغ

وذهو بطنك ان

البحر لم يعلم

فاذا هو قد علم

او افطر وهو في

ان الشمس

قد غربت فاذا

هي لم تقرب

امسك فية

يومه قضاء

لحق الوقت بالحق

الحكم او فنيما

للتعبد وعليه القضاء

لا تخرج صفون

بالماء في الاوقات

ولا كفارة عليه

لان الجناية فاقتر

لعدم التعبد

فيه قال في المحقق

ما لا يفتنك الاثم

مقتضاه يوم علينا

بسير

عن الصوم ش اي مثل تحقق النافع عن الصوم اراوان النافع من التمتع تحقيق كمان النافع من الصوم متحقق وذلك لان
 حراما كان ما يشهد بالعبادة العظمى فاما ورام والصلاة بين يديه الفيا كروا لشيء به عبادة الصوم قال اذا انقضت في الشهر
 النسخ قال واذا تفرغ من اكل القدر من دم ومو يري ش بقية البار ففتح الابواب والحال بالبين وفي بعض النسخ ومو يري
 والمراد من الفتن غايته التي لو كان شاكا كتحمل الكافرة كذا ذكره الامام حبيب الدين القزويني رحمه الله تعالى في مستفتاه
 قال الارزاني وذلك لا يصح على الطائفة لان الرواية سنة كل المتأخرين انك بطلان ذلك لا تدرى اني ما ذكر في نسخ الحكم
 رحمه الله وشك في طالع الغوا لا ينقل لان لا تفرغ من تسريح الشك لم يفسد ومرة ولا قضاء عليه لانه في عين الليل
 وشك في النهار الاصل ان البقعة لا يزيل بالشك لا اذا تفرغ او كبر رايه ان النسخ اقل وقت السجود وجب له ان
 يتخير ثم قال كذا ذكر في كتاب الصوم ان النسخ لم يطلعه فاذا سبق طلع او انظر ومو يري ان الشمس قد غربت فاذا هي
 لم تقرب امسك بغيره يوم قضاء لمحق الوقت بقدر الممكن او فنيما ش اي الماهل النسخي لم تامة ش فاذا اوكرك ول
 عذره اتهم الناس بالفسق والتور عن مواضع التمتع واجب بالبرية ثم وغاية القضاء ش فاذا لان الى الماهل وعطاه
 والجمادى واسحق بن راجية وادود والمرني فان عذره لا يجب عليه القضاء لان يومه لا يفهمه م الا ش اي ان
 فوات الامام من صومهم بالش ش شرعا فاذا فوته قضاءه م كما في الرعيق والمساقر ش اي كما يتضح الرعيق
 والمساقر بقدر مضرو والمساقر بقدر مضرو ومرة ومرة ولا كفارة عليه لان الجناية فاقترعه عدم القضاء ش فاذا لم يفسد
 الكافرة م وفيه ش اي مثل اقلنا م قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما تاجنا لثنا ثم وقد اوكرك علينا لبيد ش قال
 الارزاني في شرحه بانارواه البونيب في كتاب عزيل حيث عين الى معاوية بن النخعي عن زيد بن اسلم عن ابي عبد الله
 رضي الله عنه ان افطر في رمضان ومو يري ان الشمس قد غربت ثم نظر فاذا الشمس طالعت فقال عمر رضي الله عنه ان
 ما تاجنا لثنا ثم الى ما لنا اليوم لا تعدنا وكن تعلمه وكل يابل فهو تجانف جنت قال تعالى فمن خاف من موطن فجاء
 ميلا انا قوله لا تقضيه فنيما ولا قال لا ياكل كالشمس لوقد اثننا فقال راعيل الى ابي الحسن لا تاكل لثنت الى القضي باليكن
 يوم لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه
 رحمه الله ومو يري ان رواية عن الثقات ما ورد في بعض نسخ السند فيكون له عيا لا راعيل فقال لبيد ش قد اوكرك في شرح الحديث
 ان عمر رضي الله عنه في يومه صام يومه المودون لما ذكره وقال الشمس اكله لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه ولا تاكل في يومه
 ولا راعيل فقال لثنا ثم الى ما لنا اليوم لا تعدنا وكن تعلمه وكل يابل فهو تجانف جنت قال تعالى فمن خاف من موطن فجاء
 ميلا انا قوله لا تقضيه فنيما ولا قال لا ياكل كالشمس لوقد اثننا فقال راعيل الى ابي الحسن لا تاكل لثنت الى القضي باليكن
 يوم لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه
 رحمه الله ومو يري ان رواية عن الثقات ما ورد في بعض نسخ السند فيكون له عيا لا راعيل فقال لبيد ش قد اوكرك في شرح الحديث
 ان عمر رضي الله عنه في يومه صام يومه المودون لما ذكره وقال الشمس اكله لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه ولا تاكل في يومه
 ولا راعيل فقال لثنا ثم الى ما لنا اليوم لا تعدنا وكن تعلمه وكل يابل فهو تجانف جنت قال تعالى فمن خاف من موطن فجاء
 ميلا انا قوله لا تقضيه فنيما ولا قال لا ياكل كالشمس لوقد اثننا فقال راعيل الى ابي الحسن لا تاكل لثنت الى القضي باليكن
 يوم لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه ولا تاكل في يومه فلو لم ياكل في يومه

الحق

من اطلاق الرسل على الاقطار واخبر السجود والسواك سبق هذا الحديث اخبرنا البطلاني في مجمعنا جعفر بن محمد بن
الحارثي عن ابي عبد الله سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن علي بن ابي طالب عن سمون بن جهمي عن ابي عبد الله قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث من اخلاق المسلمين تقبل الاقطار واخبر السجود والسواك ووضع اليدين على الشمال في الصلوة وذكره
ابن ابي شيبة في مصنفه متوفاه والدارقطني رواه في الاقطار من حديث حذيفة بن اليمان عن ابي عبد الله قال قال الله
روى عن الحسن البصري انه قال ثلاث من اخلاق المسلمين تقبل الاقطار واخبر السجود ووضع اليدين على الشمال في الصلوة
ولهم على كل واحد من الشرائع في حال هذا الحديث غير ان كلامهم قال لقوله صلى الله عليه وسلم هذا الاقطار في السنة الى البصري قال
السفاني في البلدان وذكر الحديث مجرودا في النافع وذكر وضع اليدين على الشمال في الصلوة مكان السواك ولكن ما ذكرنا هنا
لما ذكر في المبسوط وروى البيهقي من رواية ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما عشر الاماني
اعز ان تعمل الاقطار واخبر السجود وتضع يداك على شمالك في الصلوة رواه ايضا ابن ماجه من رواية ابن عمر رضي الله عنه
ومن رواية ابي هريرة رضي الله عنه قال كلما صليت فانه قلت على تقديري صحة يدل على ان تأخير السجود واجب اذا كان في آخر
واجبا يكون السجود ايضا واجبا قلت الحديث الذي في المتن يدل على انه مستحب ومنه دليل على هذا الحديث وفي الحديث
السجود مندوب لا يرد في البداية سنة فاذا كان في السجود مندوبا او سنة يكون تأخير ذلك فانه قلت ما ذكرنا في قوله
اخر الحديث عن النبي - جسد منه الاخر وقال ابن عباس عطاء الاقطار في كل حتى يبين الفجوة السجود وهو قول الجمهور
وقال النووي لو شك في طهور الفجوة لا الاكل الشراب الجماع حتى يتحقق الفجوة قال لم يقل حتى يجزئ الاكل فانه حرم وجوب
عليه الفجوة فان ابن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلاة وان لم يكن من ثياب الا
ان يزل يداه في يداه البخر في سجده عن يمينه ثابت رضي الله عنه عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم قرأ في الصلوة قلت كم كان قدرا بينهما قال خمسة في رواية البخاري وسلم فان قيل ما ذكرنا في السجود في اخلاق المسلمين
فقدوس باطل الاسلام فان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين صيامنا وصيام اهل الكتاب بكل السجود اجيب بما بين
ايضا احدهما ان يقال لا نسلم انه لم يكن من التمس لجواز ان يكون نكح لا نعلم والاخر انه عليه الصلوة والسلام قال ثلاث
من سنن المسلمين احدى ثلاث خصال اسمها يلزم منه ان يكون لكل واحد منهم ثلاث خصال لجواز ان يكون
كل واحد منهم مخصوصا بجملة كما يقال للعلماء خصال خمسة في السموات والارض والارض والارض والارض والارض
الكل مجتمعة في واحد ورايت حاجته لست الى شيئا عاردا الدين السيرة ارجى رحمه الله وحي انه قال الاقضية في الجواز
ان يقال الامام في المسلمين للنسب ولا عذر فيكون من اخلاق من عليه الصلوة والسلام لان النبي صلى الله عليه وسلم

من اخلاق

المسلمين

تجيب الاقطار

وتأخير السجود

والسواك

او يكون ذلك من خواصهم والعدا لهم الا ان اذا اشك في الفجر شج فحينئذ ترك الصبر بالسيب لا تزدع الفجر
 في الحرام ومع هذا لا يجب عليه ذلك كما ينبغي الا ان هم ومعناه شج اي معنى الشك هم تساوى الغنيين فالافضل ان
 يبع كل واحد منهما الفجر شج قبل هذه العبارة فيها ساقط لان الظن رحمان الاعتقاد فليكن بقا الليل عندكم
 على طاعة الفجر وطاعة الفجر اجماعا على بقا الليل والظن مبراج والمرجح وهم واذا السابيان ورواه ذلك تساوى
 الامتين فالافضل ان يبع الاكل والشرب هم ولا يجب عليه ذلك شج اي ترك الصبر وروى الحسن بن احمد بن حنبل
 عليه ذلك صياحا في امر الدين هم ولو اكل فصدومه تام لان الاصل هو الليل من شج اي رويته عن مالك بطل صور
 في الفجر لو اشبان الفجر فطلع هم ومن ابى فصدومه ان اذا كان في موضع لا يتيسر الفجر وكانت الليلة مقفلة او متغيرة كان
 يضره على وجهه لا ياكل ولو اكل فقد اساء شج رويها الحسن بن عمار بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
 ابي القبل البغبي صلى الله عليه وسلم رويها مالك بن ابي ربيك قال السفناني وحينئذ الكافي فان الكذب ربيته و
 الصلوات طمانينة ولم يذكر من رويها من الصغيرة ولا من خرج من الامة واما الاثراني والاكمل فاما لم يذكرها واما
 وليس هذا من واب الشرح وليس ذلك لاسن المجتهد فذا الحديث رويها الرزدي في كتاب الطب النساء في
 الاثر عن ابي الجون السعدي قال قلت للحسن بن علي رضي الله عنهما حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال حفظت منذ خرجت من بيتي الى ما لا يريك رزاه الرزدي فان الصدوق طمانينة والكذب ربيته وقال الرزدي حديث
 حسن رويها ابن جبران في معجمه والما في مسنده رويها وقال شيخ الاسناد ولم يذكرها ورواه الطبراني في الصغير باسناد
 الى عبد الله بن عمر بن عمار بن ابي بصير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخصال بين الحرام بين
 قول ما يريك من رايه ما سلكه الربة الشك التبعة اي ومع الشك فيسئل فيك لبيته وحي في الاصل قول الحسن
 سكت والطمانينة هم وان كان اكبر اربابنا اكل والفجر شج اي المال ان انصرف هم طالع فليته فذا هو شج اي
 ذلك ليدوم عملنا ليل الاري وفيه الاحتيا لا شج لان فقها را ليس عليه اي من فقها را عليه هم وعلى غيرنا
 لا فقها را عليه هم وفي الانصاف هو الصحيح هم لان الغنيين لا يزال الا بنبلة شج لان الليل هو الاصل فلا يغفل عنه
 الا بغيرهم وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وقبله في كتاب غنائه الرواية هم ولو ظن ان الفجر طالع لا كفارة
 عليه شج اي لو غفل طالع الفجر فذا اكل وفي الكبر ارباب ان انصرف طالع لا تجب عليه الكفارة هم لا شيء
 الا على الاصل شج لان الليل هو الاصل هم فلا يتحقق التبعة بغيره الا بنبلة شج اي تحقيق التبعة على الاصل
 في رمضان الظهور عليه الفجر فلا تجب الكفارة ومنه بغير الشك التبعة بغيره الفجر ومنه بغير الشك التبعة بغيره الفجر

الا ان اذا اشك في الفجر
 ومعدنا وتسواي الظنين
 الا فضل ان يبع الاكل
 فخر زاعن الحرم ولا يجب
 عليه ذلك ولو اكل فصدومه
 تام لان الاصل هو الليل
 وعن ابن حنبل في اذا كان
 في موضع لا يتيسر الفجر
 او كانت الليلة مقفلة او
 اربابا يصح على وهو يشك
 لا ياكل ولو اكل فقد اساء
 لقوله عليه السلام في
 الى ما يريك وان كان اكبر
 ان اكل والفجر طالع فعليه
 قضاء او على فقهاء الرواية
 الاحتياط على الظن في الاصل
 ان الفجر طالع لا كفارة
 لانه متى الاصل الاصل
 فلا يتحقق التبعة

ولو لم يكن في غزوبه
لا يحل له الفطر لان
الاصل هو النهار ولو
اكل فعليه القضاء مثلا
بالاصل وان كان الكبرياء
انما كل في الزجر فعليه
القضاء رواية واحدة
لان النهار هو الاصل
ولو كان شاك في ذمتين
انها لو تغرب يبيح ان
الكفارة نظر الى حاله
الاصل وهو النهار ومن
اكل في رمضان ناسيا
وظل بان ذلك يفطر
فاكل بعد ذلك متعمدا
عليه القضاء دون
الكفارة لان الاشتباه
استند الى القياس
فصحت الشبهة

وتشترط الباري والاصح العمل بقبح الدال وبالحار والبوروم ولو شك في غزوب الشمس لا يحل الفطر الا الاصل هو النهار
ولو اكل فعليه القضاء على الاصل من ش وهو النهار وان كان الكبرياء اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة وانما
يقول رواية واحدة استرخا اذا كان اكل وفي الكبرياء ان الغزوب لان في وجوب القضاء ما بين ولم يحرم من الحنفية
برحمته بعد وجوب الكفارة في هذا فقال صاحب التمهيد ليس عليه الكفارة لاحتمال قيام الغروب فيكون فيه غنا قال اما بعض الفقهاء
انه يجب عليه الكفارة لا يمتنعين بالناسم لان النهار هو الاصل من ش فوجب عليه القضاء وهو لو كان شاك في ذمتين اى في غزوب
الشمس من ذمتين انما تغرب ش اى تكدر ان الشمس لم تغرب فمستحب ان تجزى الكفارة من ش انما قال ينبغي لان في
وجوب الكفارة اختلاف الشافعي وفي الخلاصة لم يفرق بين الكفارة والاتفاق وفي وجوب الكفارة اختلاف في جامع شافعي
لم يفرق الكفارة وعن حمزة انه لا يفرق من نظر الى ما هو الاصل وهو النهار من ش يعني بالنظر الى ما هو الاصل وبالاختصاص
وفي النهاية اشكال على هذا اذا شهد اثنتان ان الشمس قد غابت وشهد آخران انهما لم تغربا فافطر ثم انما قيل
عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق مع ان قاض الشكائين يورث الشك لاحالة فلا تجب الكفارة هناك
بالاتفاق مع ان الشك فيه وجوبه فليكن وجبت هنا بالشك الجواب انه لم يثبت القاض لان الشهادة بعد
ليست بشهادة كونهما على النفي فثبتت الشهادة بالغروب فالتزم عن المعارض فقبل علم تغرب الكفارة وفي المحيط طر
انما الباطن الفاجر بالطلع فان كان عدلا لا يجب عليه الجزاء الاكل لان اكله اكله لو كان اوافي وان كان
تدبيرا عاقلان غلب على طمعه لا اكل ولو افرجه عدل بالطلع وعدل بعد برهين كاف او عيبين او اوجها تجري وبأخذ
يقول علمين اذا عارضه الحوان العدلان والعبد ان يخذل بقولي العلمين وان كان اكل فاجر عدل واحد
بالطلع فاقم الاكل وكذا في الجماع الكفارة عليه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولو كان ممسكا فاكل بعده استبرأ
الجماع كفرا لجماع وقال شمس لا يبرأ الا بفس بالتمسك كذا في الاذى اذ لم يخف عليه شدة الاضيق الاكل والشمس
بغرب طول السحابة كان من جوانب البلد او احد وجهتيه تدبيرة جزوان عرفت فثبت لا يبرأ عليه ان لم يعرف
حاله في ذلك واختفت في صباح الديك من ومن اكل في رمضان من حال كونه ناسيا فظن ان ذلك
يفطره من اى والعمال انه قد ظن ان الاكل ناسيا فيفطره بغير الياء وتشديده الطاهر فاكل بعد ذلك متعمدا
من اى حال كونه قاصدا الاكل ثم فعليه القضاء دون الكفارة لان الاشتباه استند الى القياس من
والقياس يصح يفتقنه ان لا يبقى الصوم بانتفاء ركنه بالاكل ناسيا فاذا اكل بعده لم يلاق فطره الصوم فلا
تجب عليه الكفارة لتحقق الشبهة وهو سني قوله ثم تحقق الشبهة من الاستناد الى القياس من

لمن الخبر شمس وهو راجع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس اجمعوا على ما كان
 أو شرب فليتم صومهم فانما الطهور الصدوقا هم علمه شمس أي وعلم معنى الحديث وهو أنه لا يقصد هم كذلك
 شمس فليس كذلك بل لا تجب عليه الكفارة في رواية عن أبي حنيفة وفي رواية الحسن بن سعيد في ظاهر الرواية
 عن أبيه حنيفة زعموا أنها شمس أي الكفارة هم تجب كذلك انما شمس أي وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله
 ومحمد بن الكفارة تجب هم لأنه اشتباه شمس أي في معنى الحديث لأنه لما علم معنى الحديث علم ان القياس
 متروك فلم يفتيه عليه الحال هم فلا شبهة شمس أي حتى يشبهه وبين الشبهة والموتة في اسقاط الكفارة لأن خلافه يتم
 بالحديث هم وجه الاول شمس أي وجه المذكور الاول وهو عدم وجوب الكفارة هم قيام الشبهة الحكمية بالنظر إلى
 شمس أي الشبهة وهي شبهة الحمل وهو العلم لان الشيء لا يتجلى مع قوالب ركز يادى في هذا الأصل السابق
 العلم فلا تجب الكفارة خصوصا إذا ثبتت تلك الشبهة باختلاف العلماء فان عند مالك بن أنس الرافعي وابن أبي
 أي عدمه بالكل ناسيا وموافقا لغيره من مقلد الرافعي من الصحابة واختلاف العلماء يورث شبهة وقال
 الجوابي بأنهم الكفارة وإن كان عالما بأن شبهة تكلف في الحمل باعتبار عدم ركن الصدوق حقيقة وفي مثل
 الشبهة علمه ليدعى الجوابي كالأب إذا جازية أنه لا يلزم من عدم العلم حتميا أو ظن انما فعل له وهو شبهة
 قولهم فلا ينبغي بالعلم كوطي الأب جارية ابنه شمس يجوز فيها لا يقتضي التذكير باعتبار عدمه الشبهة الذي فيه القياس
 التامك باعتبار عدمه إلى شبهة وتحقيق في سقوط عدمه عن الأب في الصورة المذكورة ان قوله عليه السلام
 انت وما لك لا يبكي يقتضيه ان يكون ابنا لابن لك لا يبكي لكن يقتضيه ذلك بديل آخر فثبت الاضامة
 مؤثرة الشبهة وهي شبهة الحمل فاستوى فيها العلم وعدمه فلم تجب البر لا استناد الشبهة إلى أصل هم ولو اتمهم فلان
 ذلك شمس أي الاجتهاد هم بغيرهم اكل متمشيا شمس أي قصد اتمام فعله القضاء وكان الكفارة لان الفاعل لا يستند
 ولعل شمس أي لان لكن لا يستند إلى دليل شرعي حتى تسقط عنه الكفارة فان الجملة كالفعل
 في خروج الدم من العروق والصدقة لا يفيد وكذا الجملة وقد صرح في الزماني ان النبي صلى الله عليه وسلم اجمع
 معوم واتهم ومما هم فدل على ان الجملة لا تقطر النعائم هم الا اذا افتاد فتيه بالفساد شمس استثناء من قوله
 والكفارة يعني لا تجب الكفارة على المتمم اذ اكل بعد افتاد فتيه بفساد صورته بالجملة وقال الحكمي فتيه من الباطنة
 لان عدمه لا يطرأ الجملة والجموع بغيره على الصدقة والسلام انظر الحامض والجموع وقال الجمهور في بشرط ان يكون
 ممن يوفى عنه الفتوى وليست في البلدة ولا يترتب له كذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله عنه وابن

بلفظه الحديث سلم

فذلك لا في ظاهر الرواية

وعن أبي حنيفة أنه تجب

وكن لا يفيد كذا لا يشك

فلا يشبهها راجعة

فبما انما اشبهت

الحكمة بالنظر إلى

القياس فلا يشبه

بالعلم كوطي كالأب

جارية فتيه ذلك

وظن ان ذلك يفيد

انهم اكل تعدد

عليه القضاء الكفارة

لان الظن ما يستند

إلى دليل شرعي

اذا افتاد فتيه

من كانه اذ كان التزم من كانه اذا نذر ان يصلي عند طلوع الشمس ان يصلي في وقت آخر فاذا صلى في ذلك الوقت خرج
 عن عمدته لاداءه كالتزم وان نوى يميناً شئ يعني ان نوى يميناً في قول الله صلى الله عليه وسلم فليكن كفارة يمين
 اذا افطر من الفرق بين النذر واليمين ان في النذر يلزم القضاء ودون الكفارة وفي اليمين تجب الكفارة ودون القضاء
 من وهذه المسئلة على وجوده سنة من الاول هو قوله ان لم يوشى بشئ يعني قال الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر
 الجوز لندرا ولا يميناً او نوى النذر لغيره شئ يعني لم يوشى بشئ في نذر اليمين في سن الجوه الستة من او نوى النذر
 ان لا يكون يميناً شئ هذا هو الثالث من كون نذر شئ يعني في نذر الجوه الستة من لانه نذر يمينه شئ فغيره
 النذر في الجوه الاول بلا نية كونه حقيقة كلامه وفي الجوه الثاني تعين بطريق الاول لانه قد ادا النذر لغيره وفي الثالث
 اولى واسر اخرى كانه مراد لانه قد ادا النذر لغيره وفي غير ذلك ان يكون مراداً كيف وقد قرر بوجوبه شئ اي كيف
 لا يكون نذراً والتمس ان نذر كونه بغيره شئ يعني لم يوشى بشئ في نذر اليمين في سن الجوه الستة من او نوى النذر
 هو الجوه الرابع لان اليمين محتمل كلامه من لان الامم كجاء في الباكي قوله تعالى انعم الله على من اراد ان يصلي
 ابن عباس رضي الله عنهما دخل ادم الجنة فلما غابت الشمس خرجت اية من اية الله صلى الله عليه وسلم وقدمت
 منية وفي غير هذا التمس من المراد وفي غيره شئ فلم يلزم حيث نذرهم وان نواها في الجوه الخامس
 وان نوى النذر واليمين من كون نذر او يميناً في حقيقة وهي تعما الله صلى الله عليه وسلم حتى اول يوم حجب القضاء والافادة
 القضاء باعتبار النذر والافادة باعتبار اليمين من عند ابي يوسف يكون نذر ادش كما يجزى دليله فيهم ولو نوى اليمين
 من الجوه السادس اي ولو نوى اليمين فتنافى المسألة المذكورة من فذلك من شئ اي فذلك كذا يكون نذراً
 يميناً كما في الجوه الثالث من عند جاس شئ اي عند ابي حنيفة ومحمد تصح المدم وعنده شئ اي عند ابي يوسف
 رحمه الله من كون يميناً لابي يوسف رحمه الله ان النذر فيه شئ اي قوله الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر اذ لم يوشى بشئ
 بعد توقفه على النية من اليمين شئ اي واد اليمين من مجاز حتى لا يتوقف الاول من شئ اي التزم على النية
 يتوقف الثاني من شئ اليمين من على النية فلا يمتنعها شئ اي فلا يمتنع كلام النذر واليمين حالاً يلزم ابي حنيفة
 والجواز بلفظه امد وهو لا يجوز ذلك كما في قوله لا ركة انت على حرام ان نوى بالطلاق كان طلاقاً وان نوى
 باليمين كان يميناً فلا يمتنع من ثم المجاز متعين بنية شئ اراد ان نذر او الجواز متعين بنية وتقبل حقيقة حينئذ لا يمتنع الجواز
 يميناً من عند جاس شئ اي وعند زية النذر واليمين سواء تخرج الحقيقة من وفيه النذر لا يكون الجواز ملزماً فان
 نوى اليمين تعين الجواز بنية فلا يكون الحقيقة مراداً من وليا شئ اي لابي حنيفة ومحمد المدم ان لا تنافي بين

كانه اذ كان التزم من كانه اذا نذر ان يصلي عند طلوع الشمس ان يصلي في وقت آخر فاذا صلى في ذلك الوقت خرج
 عمن عمدته لاداءه كالتزم وان نوى يميناً شئ يعني ان نوى يميناً في قول الله صلى الله عليه وسلم فليكن كفارة يمين
 اذا افطر من الفرق بين النذر واليمين ان في النذر يلزم القضاء ودون الكفارة وفي اليمين تجب الكفارة ودون القضاء
 من وهذه المسئلة على وجوده سنة من الاول هو قوله ان لم يوشى بشئ يعني قال الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر
 الجوز لندرا ولا يميناً او نوى النذر لغيره شئ يعني لم يوشى بشئ في نذر اليمين في سن الجوه الستة من او نوى النذر
 ان لا يكون يميناً شئ هذا هو الثالث من كون نذر شئ يعني في نذر الجوه الستة من لانه نذر يمينه شئ فغيره
 النذر في الجوه الاول بلا نية كونه حقيقة كلامه وفي الجوه الثاني تعين بطريق الاول لانه قد ادا النذر لغيره وفي الثالث
 اولى واسر اخرى كانه مراد لانه قد ادا النذر لغيره وفي غير ذلك ان يكون مراداً كيف وقد قرر بوجوبه شئ اي كيف
 لا يكون نذراً والتمس ان نذر كونه بغيره شئ يعني لم يوشى بشئ في نذر اليمين في سن الجوه الستة من او نوى النذر
 هو الجوه الرابع لان اليمين محتمل كلامه من لان الامم كجاء في الباكي قوله تعالى انعم الله على من اراد ان يصلي
 ابن عباس رضي الله عنهما دخل ادم الجنة فلما غابت الشمس خرجت اية من اية الله صلى الله عليه وسلم وقدمت
 منية وفي غير هذا التمس من المراد وفي غيره شئ فلم يلزم حيث نذرهم وان نواها في الجوه الخامس
 وان نوى النذر واليمين من كون نذر او يميناً في حقيقة وهي تعما الله صلى الله عليه وسلم حتى اول يوم حجب القضاء والافادة
 القضاء باعتبار النذر والافادة باعتبار اليمين من عند ابي يوسف يكون نذر ادش كما يجزى دليله فيهم ولو نوى اليمين
 من الجوه السادس اي ولو نوى اليمين فتنافى المسألة المذكورة من فذلك من شئ اي فذلك كذا يكون نذراً
 يميناً كما في الجوه الثالث من عند جاس شئ اي عند ابي حنيفة ومحمد تصح المدم وعنده شئ اي عند ابي يوسف
 رحمه الله من كون يميناً لابي يوسف رحمه الله ان النذر فيه شئ اي قوله الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر اذ لم يوشى بشئ
 بعد توقفه على النية من اليمين شئ اي واد اليمين من مجاز حتى لا يتوقف الاول من شئ اي التزم على النية
 يتوقف الثاني من شئ اليمين من على النية فلا يمتنعها شئ اي فلا يمتنع كلام النذر واليمين حالاً يلزم ابي حنيفة
 والجواز بلفظه امد وهو لا يجوز ذلك كما في قوله لا ركة انت على حرام ان نوى بالطلاق كان طلاقاً وان نوى
 باليمين كان يميناً فلا يمتنع من ثم المجاز متعين بنية شئ اراد ان نذر او الجواز متعين بنية وتقبل حقيقة حينئذ لا يمتنع الجواز
 يميناً من عند جاس شئ اي وعند زية النذر واليمين سواء تخرج الحقيقة من وفيه النذر لا يكون الجواز ملزماً فان
 نوى اليمين تعين الجواز بنية فلا يكون الحقيقة مراداً من وليا شئ اي لابي حنيفة ومحمد المدم ان لا تنافي بين

لأنها يقتضيان الوجوب
الوان الذن يقتضيه لعينه
والعين لعنه فجبها بيها
علمه بالليلين كما يجب
بهن حتى التبرج والعاورة
في العبة نظير العوفين
قال الله على صوم هذه السنة

افطر يوم الفطر ويوم النحر
التبرج وضحاها لان الذن
بالسنة المعينة نذر يذنب
وكن اذ لم يعين لكنه بغير
التابع لان المتابعة لا تفر
عنها لكن يفرضها في هذا
تفصل موصولة تحقيقا
للتابع بعد الامكان فيأتي
في هذا خلوت زفر والشارف
للمعنى عن الصوم فمها هو
قوله عليه السلام لا اثم
في هذا الايام فانها ايام اكل
وشرب وبعال

سبح اي بين حجة النذر وجبة العين م لانها مش اي لان الحسنة م يقتضيان الوجوب مش اراد ان كلامه
الوجوب في ذاته لكن يختلف من حيث البهت اش را ليقولهم لان الذن يقتضيه مش اي يقتضيه الوجوب لعينه
مش ولما يجب لغيره كرم والعين في ش اي يقتضي العين الوجوب فيه وهو صيانة نعم الله من التناك
ولما لا يجب ان تصاب في حب الكفارة ويكره ان يكون اش اي اجبا عليه وواجبا لغيره كما اذا حلف الصائم فلهذا اليوم
في الوقت فيجب دار فطره وعينه فيجب ان تصاب باعتبار وجوب عينه الكفارة باعتبار وجوب غيره ولا يسمى هذا ما را
وكل واحد من هذا ليس شرعي فيجب العمل به اذا امكن ولعل هنا يمكن لعدم التناهي بينهما فوجب فيها مش اي التناهي
والعين م علمه بالليلين مش اللذين انشا الله ما من النذر والا من العين لعنه فوجبها ما كرمها من جنسها
الشرع والما وضعت في اليد بشرط العوفين مش جعل يتي في الامة ان لا يظن الية وبعيا في الامة لانه لا يظن الية
يعين الوجوب قبل القبض اعتبارا بالتبرج ثبتت الشبهة بعد التفتيش اعتبارا بالبيع فلم يلزم الجمع بين الحقيقة والباطل
النية فاذ ما نحن فيه م ولو قال الله على صوم هذه السنة افطر يوم النحر ويوم الفطر واما التفسير في مش وهي ثمانية ايام
بعد عيد النحر ومقتضى ما مش اي ايام الخمسة م لان النذر بالسنة المعينة نذر يذنبه الايام مش اي لان السنة لا تفر
عن هذه الايام وما نذر السنة المعينة نذر الله الايام والنذر بالايام المنبهة يجمع عندنا لان النبي لا يذنب المشروعية
ولم يجب قضاء رمضان لان صوم لم يجب بهذا النذر وكذا مش اي في نظر الايام الخمسة وقضاها م اذا لم ينش
السنة لعني التفتيش في هذه السنة بل قال الله على صوم سنة م كذا شرط مش اي لكن النذر شرط مش اي
قال صوم سنة تتابع م لان التتابع لا يري غنا مش اي عن الايام الخمسة المذكورة م لكن يقتضي ما مش اي كرم
يقتضيه هذه السنة الذن كونه م في هذا الفصل موصولا مش اي قضاء موصولا باعتبار على السنة لمصدر موصوف
م تحقيقا للتتابع تقدير الامكان مش اي لا بل تحقيق التتابع وان كان متتابع لم يفر صوم هذه الايام وفيه خمسة ايام
يو الخمسة الايام الخمسة وثلاثين رمضان ونبي جواز هذه الايام وعدم جوازها واجب كمالا لا ياتي دى اخصا واجب
انما بان ان يراى انصافا وينتفى مش ويتبادر م في هذا مش اي في قضاء صوم هذه الايام م خلاف زفر
والاشافني رضي الله عما مش النبي لا تقتضي عندنا ما مش اي عن الصوم فيها موصولا مش اي النبي موصولا عليه السلام
والسلام مش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله مواني هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال مش اي هذا
الحديث روى عن جماعة من الصحابة يعني النبي صلى الله عليه وسلم ان الله مواني هذه الايام فانها ايام اكل وشرب م ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم ارسل الامم من سائر الامم لا يفرقوا هذه الايام فانها ايام اكل وشرب م ان رسول

والصحيح عليه العشرة الاخرى من رمضان شمس هذا خيرة الامم الهتة في التمسيم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتيكف العشرة الاخرى من رمضان حتى يقصده المدم ثم اعتكف ازواجه من بعده الا ابن ماجة فانه اخرجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيكف العشرة الاخرى من رمضان فساوفا فلما كان العام القابل اعتكف عشرة ايام واخرجه ابو داود والنسائي ايضا ولفظهما ولم يتيكف عامهم واموا لثبته وليل الهتة شمس قبل المواقبة وليل الوجوب واجيب بان المواظبة ليل الهتة الموكدة وهي في قوة الوجوب والاسن ان يقال بانه عليه الصلوة والسلام لم يتيكف على من تركه ولو كان واجبا للكون كان المواظبة لما ترك معارضته بترك النكاح وذكر في المبسوط والبدائع ان الزبير قال جبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كانه يفعل الشيء ويترك الاعتكاف حتى يترك عليه الصلوة والسلام قيل في جوابه ان اكثر اصحابنا عليهم الصلوة والسلام لم يتيكفوا قال مالك رحمه الله لم يبلغني ان ابابكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه وعثمان رضي الله عنه وابن السبيث لا احدا من سلف هذه الامة اعتكف الا ابابكر ابن عبد الرحمن رضي الله عنه وادراسهم تركوه لشدة ليل وليلة ونهاره وسواء قال في الجملة تركوه لانه كوفي في حقهم اذ هو كالو الشني عنه هم قال شمس ابي القدر روى م وهو الليث في المبسوط مع الصوم وفيه الاعتكاف اما الليث فذكره ابي عبيد شمس ابي لان الاعتكاف يجزئ الليث من فكان وجوده بشمس اى فكان وجود الاعتكاف بالليث م والصوم موش موش الاعتكاف يجزئ الليث من فكان اى الصوم الواجب من شرطه وهو مذيب على اجمعين واليوس من عائشة وعامر الشعبي وابراهيم الخثمي ومجاهد والقاسم بن محمد ونايف وابن السبيث الا ذراعي والزيدي وسقال مالك التنويري والحسن بن يحيى والشافعي في القويمة قال الشافعي واحمد ليس بشرط اذ قال داود وابو ثور لاني الواجب لاني الغفر وهو قول عبد الصمد بن مسعود وطاسم وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم وفيه شبهة كما في سائر العبادات شمس يعني في كل العبادات لقول الله عليه الصلوة والسلام الاعمال بالنيات م موش اى الشافعي رضي الله عنه م يقول ان الصوم عبارة عن حمل بنفسه فلا يكون شرطا في موش وبه قال احمد في رواية وهو مذيب بن مسعود كما قلنا فانما يترك مع الشافعي رضي الله عنه لان كونه شرطا ليقينه ان يكون تهاوينا والاصل التمسيم مائة وكان تركها القياس مستحسنا بالمدينة الذي اشار اليه قبله موطنا تواليا عليه الصلوة والسلام شمس اى قول النبي صلى الله عليه وسلم م الاعتكاف اذ بالصوم بركة الحريصة واداء القسطنطيني ثم السبيث من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بصوم فانه سويدين عبد الغزي قال لا يترضى فانه قد ورد في الحديث في الصوم ضيف الاعتكاف فورد في روى عن عفا عن عائشة موقفا قلت دوى ابو داود في سند عرج بن ابراهيم بن مسعود في لزم من عن عروة عن عائشة قالت الهتة على

اطلب عليه العشرة

الاخرى من رمضان

يلواظبه ليل الهتة

وهو الليث المجيد

م الصوم وموش

لاعتكاف ما لليث

فكونه لانه يتي عنه

فكان وجوده به

والصوم موش موش

عن نخله موش

والنية شرط لم يسلو

العبادة موش

عبادة وهو اصل فيه

فلا يكون شرط في العباد

قوله عليه السلام

لو اعتكافوا بالصوم

كانه وضع اعتكاف
 لا يلا يلا يلا يلا يلا
 الزم اداءه في مسجد
 واحد ولا يقيها في مسجد
 من غير ضرورة ولا خروج
 من المسجد ساعة يتيقن
 فسد اعتكافه عند
 الى حنيضة له وجود الكفا
 وهو القياس وقالا
 لا يفسد حتى يكون الكوي
 نصفه ثم وهو الاستحسان
 لان في القليل ضرورة
قال دام الله على الشرف
 والنوم يكون في معتله
 لان النبي عليه السلام
 لم يكن له مادي الا للصين
 وكلاهما يبيح فضاء هذه
 الحاجة في المسجد فلا
 ضرورة الى الخروج

لا يوضع اعتكاف من غير ضرورة ذلك مالا لا يستحب من اشتد من قولنا لا يفسد اعتكافه بانما
 المتكف في الجامع اكثر من صلوة وسنناته الا ان يشبه فيه بعد الفراغ لا يستحب بل يكره لذلك من ان التزام الاداء
 في مسجد واحد فلتايم في مسجد من غير ضرورة من رعاية للمبجل الذي اعتكف فيه بقدر الامكان ثم ولو خرج من المسجد
 ساعة لم يفسد اعتكافه عندنا في حنيضة من المسجد العذر المزوج لنا انما اول او حنيضة لا بد منه وكذا اذا افسد
 المسجد وفي السقف يجوز ان يتحول الى مسجد آخر في خمسة اشياء اعدا ان يفسد من مسجد الكافي ان يتفرق البطلان
 فيه الثالث ان يخرج منه سلطان الرابع ان يأخذ طاهر الخامس ان ينام على نفسه والامن السادس ان ينام
 ان خرج لمرض يبطل اعتكافه لان وقت المرض غير معلوم فلو لم يكن قد اكل في الكافي وكذا يبطل لو اخذه غيره
 ففسد ساعة قولنا النفس ساعة ليلة وان كان نائما وسواء كان عادلا او ناسيا وفي البسوة والتخفة قولنا في حنيضة
 اتميس لم وجوده في المسجد وهو من ابي قولنا في حنيضة من المسجد ثم القياس من ابي اخذنا ذلك
 والشافعي واما لان عندنا كسر الحنيضة لبيادة البيرة ولا يخرج لمنازعة تمام قالوا لا في البول يستريحه الله
 ومحمد لا يفسد حتى يكون من ابي المزوج ثم اكثر من نصف يوم من ان اكثر من نصف يوم من اكل الاصل من عفو وان كان غير
 عذر وهو اخرج لمنازعة الانسان فثاني في ابي لا يفسد اعتكافه فان كان يتصلج الى الثاني في ابي في حكمه لم يفسد
 وفي الحنيضة الاختلاف في الاعتكاف الواجب ما في المغفل فلا بأس بان يخرج لمنازعة في الطبخ غير مقدر في غلظ
 الرواية وهو من ابي قولنا ما يوم الاستحسان لان في التغليل ضرورة من الضرورة مستثناة ثم واما الاكل
 والنوم يكون في مستكف من ابي في موضع الاعتكاف من لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له مادي الا للصين
 من يعني في حال كونه مكثا وهذا معلوم من الاما ديث والغفوس المتطابقة ويقال في غالب احوالهم تخدعوا
 الى المسجد فكانوا اكثر متحفظا فيه فلا ضرورة في المزوج ويقال ما لك ابن شريح من اصحاب الشافعي يعني الله
 وهو الا فسر عندنا حسب التفسير وقال الرافعي واكثر اصحابه لم يخرج الاكل والشرب لان في تحاشه الاكل في المسجد
 مشقة فلو عاين ترك الرودة ايضا فانه يتقارن لا يعرف من طاعة فقروا وادعوا فلو كفناه الاكل فيقرب عن ضرره
 ايضا قد يكون في المسجد فيفريق عليه الاكل ويؤذوا كل صوم لم يكن الطعام فلعنا ذلك عذرا في ابيته الاصل
 في النزول كذا في شتم وفي شرج الوجز وطش لم يكن في المسجد بالمخرج وان حنيضة فوجان اصحاب المخرج هم وانه
 يمكن تفاديه بالحاجة من ابي حاجه الاكل اشرب ثم في المسجد فلا ضرورة في المزوج من قيد بقوله لا يفسد
 ان لم يكن يخرج وفي البداية لا يخرج الاكل وشرب ونوم ولا عيادة لمريض ولا صلوة جنازة فان شجع فسد اعتكافه

وحالة العاكفين مذكرة خاد
يعين بالنيان دونهم ايضا
دون الفرج فاقول اقبل على
فانزل سبط اعكافه لانه في معنى
المحل احصى بعينه الصوم
طوله بنزل لا يقصد ان كان
لحومها لا ليس في معنى الجماع
وهو المقصد ولهذا لا يقصد
الصوم ومن اوجب على نفسه
اعكافات ايام لزمه اعكافها
ليسا ليلا ولا ايام على سبيل
لجمع يتناولها فافهمك الليالي
يقال ما ريتك منذ ايام والاد
لياليها وكان متتابعين له
ليشدنظ التتابع لان معنى
الاعكافات على التتابع لان
الاوقات كلها قابلة له عجلة
الصوم لان مبناه على التفرق
لان الليالي غير قابلة للصوم
على التفرق حتى يصير على التتابع
وان نوى الايام خاصصحت
بنته لانه نوى الحقيقة

لا يفرد ذكر الجماع في النمارسيا لا يقصد من انفسد الاعكافات ولو اكل في النمار عاده انفسد الاعكافات ليعلم ان
هم عاده العاكفين مذكرة فلا يميز بالنيان من اشار به الكلام الى التفرق بين الصوم والاعكافات وهو ان
اقرن به ما يذكر وهو عاده العاكف فلا يميز بالنيان عاده ولا يميز بالنيان الصائم لم يفرق بين عاده مذكرة فيميز
بالنيان وهو ايضا جواب عن سوال فيقدر يقال الاعكافات فرج على الصوم والفرج الاصل في حكمه فلو جامع ناسيا
في يومه لم يفسد الصوم فكيف ليس الاعكافات فاجاب بقوله عاده العاكفين مذكرة وهو جامع من اى اعكاف هو فيها
دون الفرج من مثل الطبخ والخبز ثم فانزل او قبل لم يفرق بين مثل اعكافه في معنى الجماع حتى لا يفسد الصوم
لان انزل لم يفرق فصار كالانزال بالولي من حيث فضا الشبهة والتشافي في ثلثة احوال احوال انفسد اعكافه
وان نزل كما لا يفسد الا حله بها وان انزل فانها متعاربان في المعنى لان كل واحد منهما يدمر الليل والنهار فافهم
ان انفسد بها الاعكافات وان لم ينزل وبه قال مالك وهو والثالث مثل قولنا وبه قال الزنى واصحابه ادموا ولو نزل
لا يفسد ان كان محرما لا ليس في معنى الجماع وهو المقصد من اى الجماع هو المنفسد ولهذا لا يفسد الصوم من اى
ولا يبل ان التقبل او اللبس من غير انزال لا يفسد الصوم لانه ليس في معنى الجماع ومن اوجب على نفسه اعكافات ايام
من نحو ان يقول مدني ان اعكاف ثلثة ايام من اى اعكافها ما يلبسها لان ذلك ايام على سبيل الجمع يتناول
بما رايها من الليالي يقال ليك سنة ايام والراي ليليا ما من لان وذكره العديد من على طريق الجمع فيتم بها ما رايها
من العدد الا ترى الى قصته ذكرها عليه السلام حيث قال لا تعلم الناس مثل سنة الا فرقة قال لا تعلم غدا في ليل
هم وكان من اى ايام من متابعته وان لم يشترط التتابع لان معنى الاعكافات على التتابع من اى ايام من ايام
والليلة هم لان الاوقات كلها قابلة له ومن اى الاعكافات قوله كما انفسد لانه فوكيد الاوقات وخبرنا قوله فاقول
وقوله قال مالك احمد والاصح في هذا الصوم المطلق مدنيان في وجوب التتابع وقال زفر الشافعي وهو الجواب لما
تابع في اربع ايام كان الصوم من اى ايام من متابعته لان التفرق لان الليالي غير قابلة للصوم فوجب على التفرق
فخص على التتابع من نحو ان يقول مدني ان الصوم من اى ايام من متابعته لانه فوكيد الاوقات وخبرنا قوله فاقول
شهر يكون له الخيار ان شاء تابع وان شاء فرق لان التفرق فيه اصل لوجوده في النمار خاصة هم وان نوى ايام
خاصة صحت منه لانه نوى الحقيقة من اى حقيقة كما مر في ايامهم ليليا من النمار فان قيل الحقيقة منفسدة
بدون قرينة دينة فما وجه قوله لانه نوى الحقيقة اجيب كانه انشأ ما ذهب اليه بعض ان اليوم مشترك بين
النهار ومطلق الوقت واحده من المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لا لتفصيل الدلالة وعلمت بطلان

مختاره عليه الاكثر وان جاز في مطلق الوقت فجوابة ان ذكر الالام على سبيل الجمع صارت عن الحقيقة فصحناج
الى التنية وفعل العاصف عن الحقيقة لا للذلة ثم ولى جنب على نفسه ثم احكامت يومين بلية ليليا سبب هذا ظاهر
الاول لان البليتين متناولان يومهما عرفا يقال لم ارك هذا البليتين فبذل الغروب في اليوم الثاني ولو نزلت عنك
ليلة لا يصح لانه لا يتناول يومها واليلية ليست بحمل للعلم واذنا اعتكاف يوم صح وقال ابو يوسف رحمه الله لا
اليلية الا الاولى لان التنية غير الجمع ش كون التنية غير الجمع ظاهر ولما كان كذلك كان لفظ التنية ولفظ المفردة
ولو قال على ان التنية يوم لم تزل بليته بالاتفاق فكذا في التنية وفي المتوسطه ش اي في البلية المتوسطة وفي
اليلية الوسطى ثم ضرورة الاتصال ش لحي اتصال البعض الآخر ببعض هذه الغزوة لم توجد في البلية الا
قبيل ان ابو يوسف ترك اتصال التنية مع الجمع عند كفي السنة الطريق ومخاذاة النساء وجوابه قيل ان يكون
روايتان في ان التنية مع الجمع لا تقول الاكل فان قيل لما كان التنية غير الجمع وجب ان لا يكتفي في التنية
بالثنتين سوى الامم وقد كفي بالثنتين كما تقدم في باب الجمعة اجيب بان الاصل ما ذكرت بهنا بان العمل فيها
الوجودان والجمع الا الى وجدت في الجمعة معنى لم يوجد في غير ما هو انما سميت جمعة لمتى الاجتماع وفي الجملة قد
ذلك فان كانت التنية في تحقق معنى الجمع كالمعنى بالثنية بما انتهي قلت كلامه بعده العبارة يومهم انه هو القائل
مما احتج استه على نفسه وليس كذلك فان التنازل لهذا ابو يوسف رحمه الله حيث قال في التنية والاولى
فيقول كان من حق حكم التنية ان يغايركم الجمع في كل موضع لان فيه عملا بالادعاء وهو وحدان وثنية وجمع الا
قد وجدت في الجمعة فذكره الى آخر ما ذكره الاكل وقال صاحب النهاية قوله لقال ابو يوسف رحمه الله لا دخل البلية
الاولى كان من حق ان يقال عن ابو يوسف رحمه الله هو المذكور لفظه عن في فتح مرقع المبطل والجامع الكبير وجه
الظاهر ش اشار به الى ان ما ذكره ابو يوسف خلاف الظاهر من ان في التنية معنى الجمع فليكن به ش اي الجمع ثم احتج
ش اي لاجل الاحتياط لم العبادة ش اي لاجل امر العبادة وفيه اشارة الى ان الاحتياط رحمه الله
لم يلحق التنية بالجمع في الجمعة لعدم الاحتياط في ذلك لان الاحتياط في الخروج عن جمعة عليه تبعية وكانت
في الحاق غير معين لان الجماعة شرط على عدة بالاتفاق وفي كون التنية بمنع الجمع ترد وتجاوز المفرد
والجمع اذ هي منها فاشراط الجمع لا ترد وفي الخروج وكان شرطه وانما الاعتكاف في الحاق بالجمع
خروج عنهما بمعين لان ايجاب البليتين مع يومين احوط من ايجاب يومين بليته فانهم + + +
م كتاب الحج

ومن اوجب

اعتكاف يومين

يلزمه بليتها

وقال ابو يوسف

لا يدخل البلية

الاولى لان التنية

غير الجمع والتنازل

ضروري كما يقال

وجه الظاهر ان

في التنية معنى

الجمع فيلحق به

احتياطاً كما في

والله اعلم

كتاب الحج

شئى بهذا كتاب في بيان الحكم بالحج وانما ذكره وجاؤه للترتيب بين العبادات الارضية لما للصلوة فاما عموما والدين فاما
عبادة وشكره فذكرت اوله واما الزكاة فذكرتها للصلوة واما الصوم فلما عبادته بدنية فاما ما للصلوة واما الحج فذكره عبادا
مركبة من البدن والمال واخر من الصوم لان المفرد قبل المركب ولان الصوم تكرر دون الحج فلما احتياجه اليه اكثر
الامر لى بهاذل والناس ثم قال هذا الملاء خاطره في وجوبه للناس في هذه المقام وسببه اشخص شيئا لنفسه كونه يسهو
بالحج ويوالج في اللغة التفتيح الهاد وكسر ياء في الشرعية عبارة عن قصد مخصوص الى مكان مخصوص على وجه
في اوان مخصوص وذكر بعض العلماء كتاب الناسك عوض الحج منهم الطحاوى والكثير وصاحب الايضاح والشيخ
جمع الناسك الفتح يمين بمكة فالتكسك هو ما يتقرب به الى الله تعالى لكنه يختص في العرف بافعال الحج والعمرة
والحج من الشرائع القديمة وروى ان آدم عليه الصلوة والسلام الحاج ثمانية الملائكة وقالت ربك فاحسنها حجنا هذا
البيت فحلب بالفي عام وقال تعالى لا يراهم عليه السلام واذا ان في الناس الحج الاية فمن ابن عباس رضي الله عنهما كانت الاشياء
عليه الصلوة والسلام يحون من شاة فهاهنا الحج يابهم ويكمل عليها الصلوة والسلام بها المشي عنده الله عليه السلام
كان يحيى بن النابغة اذا ملك قوم من كثر بعد المداخلة حتى يموت وكذا من مده فئات في الفرح وهو روح
يشرب عليه الصلوة والسلام ويقيم بين زفره والحج فزع عليه السلام تسبيل الطوق ان حج ايضا
كل شئ بعد ابراهيم عليه السلام قد حج ثم قال الحج واجب على الاحرار البالغين العقل والاصح اذا قدر وعلى الزاد
والاربع فاعلان من السكك مالا يمتد وعن النفقة عيال الى معين عموما واذا كان الطاهر اياها من هذه العبارة
يفسدا ذكرها المصنف ثم ذكرها كذا وكذا في الشرح كلف ان المصنف ذكرها في الجملة الجمع فقال على الارار البالغين العقل
الاصح وذكر في الزكاة في الجملة الواحد فقال الزكاة ما يعطى الخواص من المسلمين ثم اجابوا عن ذلك بتأويله عادات الناس
انهم لم يروا الحج في الخالص بل في غير ذلك فاجاب فقال كل من ايدى يركب ما لا ياجتمع فقلت هذا الجواب السليم
في عبارة القدرى رحمه الله لان المصنف رحمه الله نقل عبارة تارة هذا الوجه ولم يقل من عبده وجواب آخر
القدرى ان الامان والامان اذا خلا على الجمع يميل معنى الجملة ويراد به انفسهم مصنفه بالوجوب من شاة
ومن القدرى في الجملة بالوجوب والتميز للرفع في مصنفه يرجع الى القدرى والمقدم من كلامه الشرح ان يرجع الى
المصنف ليس كذلك قال مصنفه بالوجوب وسكت الكفاية بما ذكره في اول كتاب الزكاة بقوله والاراد بالوجوب
انفسه لا يراهم عليه السلام في هذا ايضا بقوله وهو في الفقه محكمة ثبتت فرضية بالكتاب سق
لان قول ثبتت فيه تلخيص المسلمين معنى الوجوب الثبوت لكن لا يكون الثبوت بالكتاب الا للغير

الحج واجب على الاحرار البالغين

العقل والاصح

اذا قدر وعلى الزاد

والارسله واصلا

عن المسكن

وما لا بد منه

وعن نفقة عيال

الى جانيه عموما

وكل الطريق امن

وصنفه بالوجوب

وهو فرضية محكمة

ثبتت فرضية

بالكتاب

هو يوسف اى الكتاب ثم قوله ذبل وولد على الناس حج البيت الاثر من فيه وجود من التاكيد منها قوله على الناس
 وكله على الملازم اى عزه واجب في رقاب الناس ومنها ذكروا الناس ثم ابدل من استخاض الرئيس بيايدى
 تكبيره الى حال وفى هذا الاصل من التاكيد انما كان الابدال تنبيه على الزيادة التى اذ النعت بعد الاسم ثم على
 ومنها قوله من كوفان الشئ من العالمين فكان قوله من لم يحج فليحج على ما كان وكذا قال صلى الله عليه وسلم
 ولم يحج البيت كذا قال الحاكى فان قلت روى الترمذى من حديث على بن ابي طالب رضى الله عنه من قوله ما من مك
 زاد او راحته بلغوا الى بيت الله لم يحج فلا عليه ان يموت يهودى او نصرانيا وقال الترمذى غريب وفى السند عمار
 وقد روى عن علي بن علقمة قوله وما ذكر الاستخارة وذلك ما يدل على الخط والسخط والخذلان ومنها قوله فان الله شئ
 عن العالمين ولم يقل عنه لانه اذا استخفى عن العالمين تناوله الاستغناء لا ايمان ذبل انما قال على الناس ولم يقل
 على المؤمنين فان هذا الخبر واجب على المكاتب مع شمول اسم المؤمنين لهم لئلا يعلل على عدم اخذ ما هو
 الاثر بحسب الظاهر ولا يجب في الخبر لانه روى واحدة لانه عليه الصلوة والسلام شئ اى لان النبى صلى الله عليه
 وسلم قبل الحج في كل عام ثم مرة واحدة فقال لامل مرة واحدة فما زاد فهو قطع شئ هذا الحديث رواه
 ابو داود وابن ماجة في مستنصر عقين بن جسيم عن الزهرى عن ابي سفيان بن زياد بن امية عن ابن عباس رضى الله
 عنهما ان الاثر بن عباس صلى الله عليه وسلم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى في كل سنة امرة
 واحدة فقال لامل مرة واحدة فما زاد فهو قطع ورواه الحاكم فى مسنده وقال حديث صحيح الاسناد الا انه لم يوافق
 بن جسيم وهو من الثقات ثم ولان سبيل الحج البيت مشق اى الكعبة ثم وحى لا يتعد فأكبر
 الوجوب شئ وقد علم ان السبيل والم تكبير المكي المكي انما كان سبيل البيت لا صفة اليه يقال حج البيت
 والاضافة دليل سببية وقال الكلباني فى مسائله ان بعض الناس عن بعض الناس يجب في كل سنة مرة واحدة
 وقال بن العربي فى الفاضلة يجب فى العمرة واحدة باجماع الامة الا من شذ فقال يجب فى كل خمسة اعوام
 ما روى عن علي بن الصلوة والسلام انه قال على كل مسلم فى خمسة اعوام ان ياتي بيت الله الحرام عن ابن العربي
 قائما رواه فى الحديث حرام ما يفعله العمل به وقال السجوى رحمه الله وزاد ما يدل على استحباب ذلك وان جازع
 الى بريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل ان من صحت وصحت عليه لم يزد في
 كل خمسة اعوام عام لمحمد واخيه ابو ذر العزرى وابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن منصور وروى اربعة احوال ايضا وسئل
 حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ونظروا ان الله تعالى التمس ان عبد الله لم يزد في كل سنة مرة واحدة فأكبر

وهو لا يقال الله

على الناس حج البيت

الآية ولا يجب العمرة

يا أحمد انه عليه

قبل له في كل عام

ام مرة واحدة فقال كل

مرة فاذا فهو قطع واحدة

كأن سبيل البيت

وانه لا يتعد فلا

سبيل الوجوب

لا يمنع الوجوب ولا يمنع العتقة عليه وفي الحامية في الامم ان العتقة ليس الوجوب من قبل من يشاء ان يترك
 من شرط الوجوب من عند البعض وهو رواية ابن شاذان عن ابي حنيفة في العتقة من قبل البعض من اهل
 وقال الشافعي والكوفي والبخاري والجميع من اصحابنا هم سنة لا يجب عليه العتقة او وجوبها من
 ابي حنيفة رحمه الله عنه من هذا القول في العتقة من قبل البعض من اهل البيت عليه السلام
 عليه الوصية بالحل لانه لم يجب عليه الحج لعدم شرط وهو الامن من وجوبه من قبل من
 امن الطريق من شرط الاداء دون شرط الوجوب من شرط الاداء وهو ما يصحح من لانه عليه العتقة من قبل من
 بالزاد والراية لا غير من شرط من يترك من الطريق فلو كان شرط العتقة لان تأخير البيان عن الحاجة لا يجوز في
 الايضاح ثم الفرق بين الزاد والراية تحقيق فاذا عدم التثبت الاستطاعة وما خوف الطريق فيجوز عن الاداء ما يقع
 وسائر من فلا يتقدم الاستطاعة به واعتبر بما لم يمسح فان التقيد بالمنع عن الشيء لا يكون نظير المرفق لا يقر
 على هذا القول يجب عليه الايضاح في الغنية والجمعة قال ابو جري القادر على الحج ان يتبع المكتبة الذي يؤخذ من القناعة
 وبه قال الشافعي ومالك ان كان ليس له زاد وكذلك لو كان في الطريق خفاة وقال خير البري يجب الحج وان
 علم انما هذا من المكس قال صاحب الغنية والجمعة وعليه الاعتماد في غنية النسخة لو قتل بعض الحاج فوجده في تركه
 وقال نجم الاثره الجلي والروايت ان كان الغالب في الطريق السلامة تجب وان كان خائف وكان يجب عليه الاعتماد
 وذكره في الغنية وفي سنن مسلك لكان في صحة الدان كان الغالب الانهزام والخوف وقطع الطريق لا تجب وفي البدل ان
 كان متدينين كذا جرحه لاسفينة او عدمه حائل لا يجب في شرح المذهب للنووي شرط الامن في ثمانية اشياء اثنان
 والمال والصنيع في حق الفداء ولا يشترط ان يكون كامن المخترع ليشترط من يبيع بالباية ويكره بدل المال المرفوع
 في المداومة لا يجب الحج مع ذلك وان استاجر وامر بغيره في الطريق وجمان في وجوب الحج يخرج في الحج فخر اذن
 والدية اذا كان الطريق وفي ركوب الحج يخرج الابا ونها وباذن احد ما لا يخرج وانما كان في امانه مما سلم وكما لا يخرج
 او الكا ومنه ان لم تخف الضياع عليه فان خاف لا يخرج وعند عدم الايون الاذن الى البر من قبل لدية والدية
 من قبل امه وتسل الكوفي عن جيب عليه الحج لانه لا يخرج الا ان القناعة تملك على الناس البادية فقال
 البادية عن احد ايضا ان ذلك ليس بغيره والبادية لا تخو عن الكافة كغاية الماء وشدة البرد في الحج البعيد
 بعض اصحابنا وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله لا شك في سقوط الحج عن النساء في زماننا وانما يشك في سقوطه
 عن الرجال والبادية عندي دار الحرب وعندنا بطل صنفه واسم عبد الله بن الخطاب ليس على اهل خراسان حج

ثم قبل هو شرط
 الوجوب حتى
 لا يجب عليه
 الا بصداء هو
 روى عن
 ابي حنيفة
 وقيل هو شرط
 كما دام دون
 الوجوب كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فسر الاستطاعة
 بالزاد
 والراية
 لا غير

قال ويخبر
في المرأة التي

لها محرم
الحج به او زوج

ولا يجوز لها
ان يحج

غيرهما
اذا كان بينهما

وبين مكة
ثلاثة ابال

وقال الشافعي
يجوز لها ان يحج

اذا خرجت في
رفقة ومعهما

نسلة ثقات
تحصول الاصل

بالمرافقة

وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله القول بالحج فرفقة في زماننا قال سنة ست وعشرين وثلاث مائة وافني ابو بكر الاسكاف
يخبر اذ قيل سقط الحج عن الرجال الصافي في هذا الزمان وبه قال ابو بصير والبرهان الصغير بخوارزم وابو الفضل الكاظم
بخارسان وعن شيخنا ابى بكر الدورق انه خرج ما جازها سافر فرفقة قال لا يصح ما يروى في تركب سبع مائة كبيرة في رفقة
واحدة وفرد هم قال ويخبر في المرأة ان يكون لها محرم حج بها او زوج من شئ وفي اكثر النسخ قال ويخبر في قول القائل
رحمه الله ويخبر في المرأة آه وسواها كانت المرأة شابة او عجوزة قال في القاضي خاتم التلويحي ومعه المحرم كل من
لا يجوز منكم حتى على الداء بديهي وبه كانت الحجة بقرينة او رضاع او وصية لان الحجة بتحويل التهمة والعهد والحد والحد
فيه سواء الا ان يكون موصيا لغيره كما خلا لها فربما معه ولا يجب عليها ان تخرج مع محرمها الا ان يجب على الغير
الكتاب المال لابل الحج وقال مسيل الدين الطبري وافني ابو حنيفة في اشتراط المحرم او الزوج اصحاب الحديث
قول النخعي والحسن البصري وسفيان الثوري والي ثور وابن حنبل واسحاق بن راهويه واحد قول الشافعي قال
ابن المنذر والمحرم لها من اصيل وقال البخاري من الشافعية القول باشتراط المحرم او ولي واقفقا على انما كان
غير محرم في غير الفرض وقال ابن سيرين تخشع مع رجل من المسلمين وقال احمد رحمه الله لا بأس ان تسافرت
توم صالحين غير محرم ولا يجوز لها ان تخرج بغير محرم ابي غير المحرم والزوج يعني بغير واحد منهما ولا يشرع لكونها
هم اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة ابال من قيل قل من ذلك يحرم على ما يجي عن قريب قيل لا يسئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن اصيل فسر الزاود والراسله ولم يذكر المحرم فلو كان شرط لذكره واجيب بان السائل كان
ربا وقيل جاء في الحديث لا تمنعوا المرأة مساجد الله واجيب بان الراود جعفر الجاهل ولم ير الحج بابل سائر
الجزيرة ومن يزل من قيل جاءت لها الحجة الى دار الاسلام لا يحرم في الحج واجيب بان قولنا في
من دار الحرب اكثر من خوف الطريق هم وقال الشافعي يجوز للحج اذا خرجت في رفقة ومعهما نسلة ثقات
لحصول الاصل بالرافقة من شئ وقال مالك رحمه الله وفي شرح الوجيز بل يشترط ان يكون مع واحدة من محرم
فيه وجها نعم وبه قال الفقهاء واصحاب الاوان لم يجدوا نسلة ثقات لم يكن للحج بها طاهر بل مذموم رواه الجماعة
احد ما ان تخشع مع المرأة الواحدة ذكره في الاما واشار جماعة من الامم ان عليها ان تخشع وحدها
اذا كان امنها صكها من الكلابية وهو قول الاوزاعي والما في حج التل فالاصح ان لا تخشع مع نسلة
وحدها وفي السروية وقال الشافعي رضي الله عنه في قول تخشع مع نسلة ثقات ولا تخشع مع واحدة
وان منعت في قول تخشع مع واحدة وفي قول تخشع وحدها وقال مالك رضي الله عنه في المرأة

يخرج لاجلهم مع رجال مؤمنين وفي المرأة الواحدة الماسونة لا يشترط الصوم ولا الزمجم ولما قال عليه الصلاة والسلام
 تس ائمتي البني صلوا عليه وسلموا تسليما امرت الا وصحاحهم من هذا الحديث رواه الزبير بن مسعود فخرنا
 عرقين على حديثنا ابو عامر عن ابن جريح الخبر عن عروين وديار الله سمع محبة اسولي ابن عباس رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلوا على امرأتكم فقال رجل يا بني الصدا في اكتسبت في غزوة كذا واولى حادثة قال ارحم
 نفع مصها ورواه الدارقطني في سننه عن حماد بن عمار عن ابن جريح به لفظه قال لا تحزن امرأة الا وصحاحهم وروى الطبراني من
 حديث ابى امامة الباقى قال سمعت رسول الله صلوا عليه وسلموا تسليما لا يكلل المرأة ان تحم الا مع زوجها او محرم
 واخرج البخاري وسلم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة الا مع رجل او رجلين او مع
 واخرجنا عن ابى هريرة مرفوعا لا يكلل المرأة ثوبان بعد اليوم الا حزان فسا فلو لم يكن الا وصحاحهم ورواه حماد بن عمار
 منها وفي لفظ المسلم ثلثا وفي لفظ لافوق ثلثا وفي لفظ لثلاثة ايام فمعا عدا واخرجنا عن ابن عباس رضي الله
 مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم ولم يوقت فيه شيئا وقال المذنبى ليس في هذا الروايات تباين ولا اختلاف
 فانه قيل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ما في مواطن مختلفة يجب الاسو لا يحتمل ان يكون ذلك كقولنا
 لا قبل الاعداء واليوم الواحد والعدد وواقعه والثلاثان اول الكثير والثلاث اول الجمع وكان اشار ان يشل
 بذى في كل الزمان لا يكلل لها السفر فيه مع غير محرم فكيف كانا وقد اورد الاثر في حديث ابى هريرة المذكور في الاول
 يدل على ان خروجهما الى دون السفر بغير محرم لا يجوز ثم اجاب بما مضى بان الاحاديث ان كانت موزعة في زمن
 ما دون الثلاث وان كانت مقدمة في زمن الايض الى آخر ما ذكرنا فقلت دعوى الشيخ لا يصح لزم العلم بالناجح
 ما ذكرناه من اننا بدون الحرم ينافى عليها الفتنة وتزاد بانضمام غيرها اليها من فان المبتوتة اذا اعتدت في
 بيت الزوج كيمالها بغير محرم انضمامها اليها فتنة اجيب بان انضمامها اليها فتنة اجيب بان انضمامها اليها
 اليها يجمعها وشا ورتما وتعليمها ما عسى اجبر عنه فكيف كانا لم يكن في المتحدة كذلك لان الامة موضع اعين
 وقدرة على دفع الفتنة وقال اكمل وندبر فلان مثلها لا بد لفظه والكلام فيها ولان جواب المسند ينافى
 جواب المنع والاولى ان يقال من ناقصات دين وقيل لا يوسن ان يجمع فيكون عليها الافساد وتوسط
 في التكلين التكمين فتخرج عن مفاهاى السفر وبها المعنى هو موم في الجهر لا يمكن الاستماع ما يورد الكاكره اشكال في
 ينافى عليها في الفتنة وموانه لشكل على هذا سفر لها جرة لان لها الهجرة من دار الحرب الى دار السلام
 بغير محرم مع ان الهجرة ليست من اركان الدين والحج منها فينبى ان يجوز لها الحج بغير محرم بالظن

ولما قال عليه الصلاة والسلام
 تس ائمتي البني صلوا عليه وسلموا تسليما
 امرت الا وصحاحهم من هذا الحديث
 رواه الزبير بن مسعود فخرنا
 عرقين على حديثنا ابو عامر
 عن ابن جريح الخبر عن عروين
 وديار الله سمع محبة اسولي
 ابن عباس رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلوا على امرأتكم
 فقال رجل يا بني الصدا في اكتسبت
 في غزوة كذا واولى حادثة قال ارحم
 نفع مصها ورواه الدارقطني في
 سننه عن حماد بن عمار عن ابن
 جريح به لفظه قال لا تحزن امرأة
 الا مع زوجها او محرم
 واخرج البخاري وسلم عن نافع
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تسافر امرأة
 الا مع رجل او رجلين او مع
 واخرجنا عن ابى هريرة مرفوعا
 لا يكلل المرأة ثوبان بعد
 اليوم الا حزان فسا فلو لم يكن
 الا وصحاحهم ورواه حماد بن
 عمار منها وفي لفظ المسلم
 ثلثا وفي لفظ لافوق ثلثا وفي
 لفظ لثلاثة ايام فمعا عدا
 واخرجنا عن ابن عباس رضي الله
 مرفوعا لا تسافر المرأة الا
 مع ذي محرم ولم يوقت فيه
 شيئا وقال المذنبى ليس في
 هذا الروايات تباين ولا
 اختلاف فانه قيل ان يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ما في مواطن مختلفة
 يجب الاسو لا يحتمل ان
 يكون ذلك كقولنا لا قبل
 الاعداء واليوم الواحد
 والعدد وواقعه والثلاثان
 اول الكثير والثلاث اول
 الجمع وكان اشار ان يشل
 بذى في كل الزمان لا يكلل
 لها السفر فيه مع غير
 محرم فكيف كانا وقد اورد
 الاثر في حديث ابى هريرة
 المذكور في الاول يدل على
 ان خروجهما الى دون
 السفر بغير محرم لا يجوز
 ثم اجاب بما مضى بان
 الاحاديث ان كانت موزعة
 في زمن ما دون الثلاث
 وان كانت مقدمة في
 زمن الايض الى آخر ما
 ذكرنا فقلت دعوى الشيخ
 لا يصح لزم العلم بالناجح

يجزى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تكمل الا حرة ان تسافر فكلما ايام الا وسمي محرم فالتفت طائفة عاتية
 مرضى العمد وقاتلت ما كمن له محرم ومن ابن عمر انه سافر مع مولاة ليس به محرم لها ولا له محرم وورد في الخبر
 سني الراه عن المسافر يحمل على الاستعداد بالباطنة لا يجوز السفر للمباح لها عندنا بالمحرم سنة ووجه سفر الحج
 والاول مع عند الروايان من اصحابنا قلت قال الكاكي وغيره واجب من الشافعي انه لم يكمل بالامانة الصغار
 المشهورة بميل بالترعاشية وابن عمر رضي الله عنهما حمل على عدم اشتراط المحرم مع ان الاثر خرج عنه
 واثرا عائشة يدل على تعيها واثرا ابن عمر رضي الله عنهما حمل ان يكون قبل الميخ الجزالية وحلم الحديث على الاستعداد
 لبعيد لما روي من قول علي بن الصلوحة السلام النطق حج مع ادراكهم واذا وجبت حرمانهم كمن لزومها منعت
 وفيه قال احمد بن حنبل وابو ثور واسحاق وبقول ابي اسيم الغضضي وقال مالك رضي الله عنه لا يمين على القول
 بالغور في القول بالترخي قولان وقال ابن السيرة في الاشراف لا نعلم انهم يفتنون الذين لم ينسواهم وقال ابن
 رضي الله عنه ان يميننا مش في المحرم القولين هم لان في الزوج مش اي في زوج المرأة الى سفرهم فثبت
 حقه مش اي حق الزوج هم ولان حق الزوج لا يكره في حق الفرائض مش الا ترى انه لا يميننا من صياحهم
 والصلوات هم والجمع مناسك اي من الفرائض هم حتى لو كان الحج فقلنا ان يميننا مش ولذا كان لان كملها
 من ساعته ولكن لا يجوز تحليلها الى ذبح الهدي وكملها من ساعته وعليها من تجميل الاطبال وجمرة وحيدة لعمري
 اشروع بخلاف نجد الاسلام فان هناك تقيل الا الهدي وتحليلها ان ساء او يصح بها محرم عليها في الايام من قصر فخره ولا
 التحمل بالنبي ولا بقوله طاعتكم هم ولو كان المحرم فافقا فافقوا مش اي علمنا ساهم لا يجب عليها مش اي لا يجب الحج
 على المرأة هم لان المقصود مش حفظها عن الوقوع في سوء ووجه ما يحصل به مش اي بالفاسق لاحتمال التفتيش
 هم ولما مش اي المرأة هم ان يخرج مع كل محرم مش اي سواها كان حرا وعبد اسلم او ذميا لان الذي يخطأه مردوا
 كمن مسلمات هم الا ان يكون مش اي المحرم هم محسبا لانه يتقدم راحة من كفتهاش ولا يوسر عليها هم ولا يوجب
 ولا يجوز لانه لا ياتي منها الصيانة مش لانها لا يصح ان نفسها تكلف ليعونها غير ما هم والصبيبة التي بلغت حدا
 مش اتراب عن الصبيبة التي لا يشبه نسلا لانه لا يوسر من غير محرم من ينزل اليه لانه لا يوسر من غير محرم مش لانه
 يطعن فيها ولا يوسر من قربة القصد عليها هم ونفق المحرم عليها مش اي على المرأة هم لانها توسل به مش اي المحرم
 هم الى اداء الحج مش وفيه قال احمد وقال صاحب النسخة اذا خرج المحرم الا نفقة منها بل يجب عليها نفقة ذكره في شرح الله
 هم انها يجب عليها نفقة لانها تكون من الحج المحرم كما لا يمكن الا بالزاد والرامة وذكر في شرح الطحاوي ان ما يجب عليها

واذا وجدت مهر ما يكون
 للزوج منها بقا للشافعي
 له ان يمينه كمال في المحرم
 تقويت حقه ولذا ان حق
 الزوج لا يظهر في حق الفرائض
 وانما مناحي لو كان الحج
 نقلا له ان يمينها ولو كان
 المحرم سقاها لو لا يجب
 عليها لان المقصود لتعيل
 ولها ان يخرج مع كل محرم
 الا ان يكون محسبا
 لانه يتقدم بالاحتكام
 ولا يوجب بالصبيبة لانه
 لا ياتي منها الصيانة
 والصبيبة التي بلغت
 حد المشقة بمنزلة البالغة
 حتى لا يسافر بها من
 غير محرم ونفقة المحرم عليها
 لانها توسل به الى اداء الحج

واعتبنا في بيان اول ما يمد به من فعال الحج وحي المواقيت التي لا يجوز ان تجاوزها الانسان الامور التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الامور خمسة عشر الواو في اول المواقيت واد الاستقيا وقد ذكرنا مرة والمواقيت مرفوع بالابتداء وخبر خمسة اى خمسة مواضع وسبع ميقات اصلها موقات قلبت الواو اليكسونا وانكسار قلبها كاللينة لمع ميزان اصلها ميزان فضل به ما ذكرنا والميقات على وزن مفعال وهو الوقت الحمد وفاضل للمكان قال الجوسري رحمه الله الميقات موضع الا حرام لابل المدينة مش ويجوز ان يكون التقدير لابل المدينة البونية طرف مستقر قال الكلبي هم ذو الحليفة مش تصغير حليفة وهي باين بن جشم من موزان وبين فضاة القميين بنيد وبين المدينة اعمرو وكان نزل تحت شجرة في موضع المسجد الذي بنى الحليفة اليوم قال ابن حزم على اميال من المدينة وقال غيرنا في الاميال على ستة وقال النوزي نحو ستة اميال وقال ابن الصليح سبل وقال محل الدين الطبري رحمه الله في خطابه ظاهر قلت وذكر النوزي عنهما بين المدينة ميل هو الصياح لان الحس يدور ذلك وقال شنيها في الحزم بنيد وبين مكة عشرة اصل قيل عشرة ايام بنيد وبين المدينة فترخان ستة اميال بنيد هو الصواب الميل ثلث فرسخ والفرسخ ثلث عشرة خطوة وقال السدي الميل لينة آلاف وطلع بنديع محمد بن فرج الشاسي قلت النواهم ليسون يسبحون ذا الحليفة ابا على رضي الله عنه هم ولا لابل العراق ذات عرق مش كبر العيون الكلام في ذلك كما كان في ذي الحليفة لابل المدينة وبها الثاني من المواقيت وهو ما بين المشرق والمغرب من كذا قال الكوفي انهم من ميقات جميع اهل المشرق عنها وبين مكة اثنا عشر ميلا قال غيره عنها ثلثون قال الشافعي ستة اصل في حزم بن جابر المشرق الاحرام من التحقيق اسم لذات عرق وهو مسودة وبنياد حلة ومن ابن جابر عن ابيه افتح هذا المصراع التوازي رضي الله عنه فقالوا يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل بنديع قرفا فانه جوز عن طريقنا وان اردنا ان ناتي قرفا شق علينا قال فانظر واخذوا بأسن طرئكم قال فهد لهم ذات عرق رواه البخاري وقال الشيخ الفتي الذين في الامام المصراع البقرة والكوفة وغيرها ما يقرب منها قال وهذا الحديث يدل على ان ذات عرق فيها لا منصوبة قلت انك ذلك عليه وقد اخرج مسلم في صحيحه من حديث ابى الزبير عن جابر قال سمعت ابي عبد الله رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانما اهل المدينة والطريق الاخرى الجحفة ومحل اهل العراق ذات عرق ومحل اهل نجد من قرن ومحل اهل اليمن من الجبل فان قلت شهد الراوي في رفعه قلت اخبرنا ابن ماجة من حديث ابى الزبير قال قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال محل اهل المشرق من ذات عرق ثم انقل ابو جبه اسأل الافق فقال اللهم قبل قبولهم وبه الرواية ليس فيها شك من الراوي فان قلت في مسنده ابراهيم بن زياد

والمواقيت
التي لا يجوز
ان يجاوزها
الانسان
الاحرام
خمسة
المدينة
الحليفة
العراق ذات عرق

الجوزي يروي عن قتادة بن دحي ابو داود في سنة عن طلح بن عبيد عن النعمان عن عائشة بنت النعمان رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقت لابل العراق ذات عرق رداه الشافي ايضا فان قلت كان امره من يكره لابل العرب في
الفتح بن حميد قال ابن عدي قلت روى عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
وقت لابل العراق ذات عرق فان قلت كان الدارقطني يقول عبد الرزاق لم يتابع على ذلك رداه اصحاب مالك عنه
لم يروا فيه ميثقات اهل العراق قلت روى الزبيري في مسنده عن مسلم عن خالد الليثي ابن جريح عن عطاء بن عباس
قال قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل الشرق ذات عرق ورواه الشافعي اخبرنا سعيد بن سالم اخبرني جريح اخبرني
عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل الشرق ذات عرق رداه الشافعي ذكره مرسلاتنا فلم يوجب ذلك انكاره
الشيخ تقي الدين فيما قال ان العراب مرود قال الاثراني فان قلت كيف وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذات عرق لابل العراق ولم يفتح العراق الا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اجاب بايشل ما وقت لابل الشام
ولم يفتح الشام الا بعدة حملة الصلوة والسلام وقد كان يعلم بطريق الوحى ان العراق سيكون دلا سلام كما كان يعلم ان الشام
كذلك لم ولابل الشام حمزة بن شاذان في مثل الكلام على ما قبله وهذا هو الثالث من المواقيت وهي ميثقات اهل
والغرب والشام من طريق تبرك وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة بينا بين مكة اشان وثمانون ميلا وقال
رضي الله عنه فيها ثلاث مراحل او اكثر او اقل وقيل اربعة مراحل وقال الغزالي في بسطة مسنونه في الشام
بينها وبين البحر ستة اسيال وبينها وبين المدينة ثلاث مراحل ويقال لها ميثقة كبر النمار على وزن معيشة ونسبت
الي وراسكان الساموخ اليا على وزن مغلطة والاول بصيغ وانما ميثقة الميثقة لان العمايق اخبروا اذوة عادن نيرة
فروا سيرة قباد السيل في الكلام استسلم من قولهم حجت بهم الذنوب اذا استسلموا وقد ذكرت في شرح الكافي هو ان
الميثقة موضع بالقرب من مكة وهو رسم نال لا يسكن به واما قولهم يقولون في ميثقة الرأسم وليس كذلك بل هي مثل
ما ذكرناه ولابل نجد ان شاذان هذا هو الالف من الميثقة وهو ميثقة القاف وسكون الراء بلا خلاف ويقال لابل
المنزل وقرن الثعالب وقال الجوهري القرن بنحى الله بن ميثقة اهل نجد ومنه لويس القرني قال
السرابع هو اخو خديعة من مكائين فيسنة تتركب الراء ونسبة اويس الى قرن لبلن مراد غلظة القاسم
وغيره وبسنة الاكل قيل هو بالسكون اسم الجبل الشرقي على الموضع والفتح مقرن الطرق ومنه ميثقة
قال صاحب الطالع فلما من عمل اليمامة وسنة مناسك البصرة قرن ميثقات بهذا المعنى بحسب المعاني
وبهذا الطائف وقرن شاذان مكة بينا اشان واربعون ميلا وكانت فيه فقرة الطعان على سنة غنم يقال

ولا هل الشام

محفلة ولا هل

نجد قرن

يوم قرن وفي الايام النبيلة على يوم وليلة هم ولا بل البين طيل من وبما هو الحسن من المواقيت وقيل
 السلم بالمرقة موضع النبيلة قال ابن السكيت ارم بالار ايضا وهو جنوب مكة بينه وبين مكة ثلاثون ميلا وفي الامام هو
 جبل ابي جبال تامة على البين من مكة وهو ميقات المتوجين من بعض امين لان البين بعد وناشره
 النودي رحمه الله يجوز عرفة وترك قلت على تأويل المكان والبقعة والشدة بعنهم حرق العراق طيل البين بين مكة
 الحليفة بحرم المدني + والشام حنيفة ان مررت بها + وابل نجد لقرن فاستين + ولا ذكره لوج اشد به
 قرن طيل ذو الحليفة حنيفة + بل ذات عرق كلما ميقات + نجد تامة والمدنية مغرب + شرق + وى الى الذي
 مرقات + وقال الاترازي في شرحه + وما تامة في المواقيت + بل ذات عرق خاني + بل لم ياتي + وذو الحليفة
 على + وحنيفة واني ثم نظر قرن لابل نجد + منه الاحرام باني + فلهذا للموت واوجب جزاء او شان هم لكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه المواقيت لم يولد في اي المواقيت الخمسة المذكورة فلهذا لا راي
 للمذكورين من اهل ذى الحليفة وابل العراق وابل الشام وابل نجد والحنيفة الاصل فيه فاعاد الهجاء وسلم
 من حديث طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لابل المدينة ذى
 لابل الشام الحنيفة وابل نجد قرن المنازل وابل البين لم يولد في اي من اهل ذى الحليفة من اهل الجاهلية
 ومن كان دون ذلك فمن حيث الناحية اهل مكة من مكة ليس فيه ذكوات عرق وانما ذكره في حديث طائفة
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لابل العراق ذات عرق في الكلام فيه انما يتفقهم وقاية
 التوقيت مش لم يكون الغرة لغزة في التوقيت هم المنع عن باخير الاحرام عن اهل ذى الحليفة
 بالتأخير لان التقديم ليس يمنع عندنا لكن اذا قدم الاحرام قبل اشرار الحج كواجب عذرا وعذرا عند الشافعي رضي الله
 عنه لا يجوز كذا صح في شيخ الطحاوي رحمه الله قلت التقديم الاحرام بطلان والقوت ما لا يباح به وقال
 داود الطحاوي اذا قدم قبل هذه المواقيت فلا حج ولا عمرة ولا اقل من عذرا بتقديم الاحرام بطلان والقوت
 والذخيرة رخصة من الله تعالى ورفع بالناس وكره التقديم لكان + الله وامن قتل الشافعي رضي الله
 لان النودي ذكره في المنهاج الا فضل ان يحرم من ويرة الله وفي قول من الميقات وهو انظر وقال
 ابراهيم النخعي كانوا يستحبون لمن لم يحج ان يحرم من بينة ونقل القرطبي عن علي رضي الله عنه ان قال
 تمام الحج والعمرة ان يحرم بها من ويرة الله وعن عمر رضي الله عنه شله احرم جالبيته وقال القرطبي
 في شرحه لو طاف باساده ان ابن عمر ابل من بيت المقدس وقال ابو عمر عن عبد البر الاحرام ابن عمر

ولا اهل البقعة

يلتمس هكذا

وقت رستو

عليه السلام

هذه للمواقيت

ليكون كما هو قال

التأخيرة

المقدم من تقديم

الاحرام عنها

ببيت المقدس عام الفين وذكراة ملكهم ودمه البندل فلما التقى عمرو بن العاص وابو موسى من غير انذار
 انفض اليه بيت المقدس فاحرم منزهة الملك وسيد وميل على صوته ذلك ان علي بن ابي طالب عليه
 بن مسعود وعمار بن الحصين وابن عمرو بن عباس وعبد الله بن عامر رضي الله عنهم اجمعين من المواسعة
 قبل المواقيت وهم فقهاء الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم علموا
 ان احرامه عليه الصلوة والسلام من ميقاته كان تيسره على اصحابه ورفقه لهم وابن عمر كان اشد الناس
 اتبا عا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القرطبي كان احرام ابن عمر وابن عباس من الشام وكان
 احرام عمار بن حصين من البصرة وابن مسعود من الفارسية وكان احرام علقمة والاسود وعبد الرحمن بن
 يزيد اشبه رحمة الله من سويهم واحرام حيد بن جبر من الكوفة طائفة رواد سيد بن منصور رضي الله عنه وقول
 الثوري والحسن بن جني وقال اسمعيل القاضي والذين ابروا قبل الميقات من الصحابة والتابعين كثير
 لانه يجوز التقديم عليها بالاتفاق شئ اى لان الشان انه يجوز التقديم الاحرام على المواقيت لما خلافت وقدر
 لان الكلام فيه ثم ثم الاتفاق شئ من هو من كان خارج المواقيت قبل الصواب بقى نسبة الى المفرد بلواقي قالوا
 واحده فان السوا الارض وسى فوايهاهم اذا انتهى اليها شئ اى الى هذه المواقيت هم على تصدور دخول مكة عليه
 ان يحرم تصدرا ثم او عمره او لم يعقد عندنا شئ وعندنا شافعي لم يجوز له ما وزه الاحرام اذا لم يرد النكس
 في النهاية قال الشافعي رضي الله عنه انما يجب الاحرام عند الميقات على من اراد دخول مكة للحج والعمرة فاسان او
 دخولا ليعال فليس عليه الاحرام عنده سواء واحد الا ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح بغير احرام فان اراد دخولا
 للقباء او اطلب غزير فله ان يوقى المنابج للندى من قصد مكة غير محرم الا نكس له ليهتبه لسان يحرم الحج او عمره وفي
 قول يجب لان يتكرر دخوله لخطاب بعدا وقال مالك من حل مكة غير محرم ثم ادواجا بلانفسا واداشي عليه وفي
 النزهة يحرم على غير المتردين دخولا وان لم يرد فسا وفي المنهني قال احمد رحمه الله لا يدخل احد بغير احرام وعنه ما يدل
 على ان الاحرام مستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لا يها وزا احد الميقات الا حواش اى لقل النبي
 صلى الله عليه وسلم وبما الحديث رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا عبد السلام بن حرب عن حصين
 عن سيد من ابن عباس انه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يها وزا الوقت بالاحرام رواه
 الطبراني في معجمه لان وجوب الاضمار لتعليم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه التاجرة والتقسيم
 وغيرهما شئ اى غير التاجرة التقيم مثل طلب غزير لاني الحرم او باب من احد او طالب حاجته ونحو

لا ينجز النذر

عليها بالانفا

ثم لا فاق

اذا انتهى اليها

على قصد

دخول مكة

عليه ان يحرم

فصد الحج والعمرة

المراد بقصد

عندنا لقوله

عليه السلام

لا يها وزا

الميقات الا حراما

وكان وجوب الاحرام

لتنظيف هذه البقعة

الشريفة فيستوي

فيه الحاج والعمرة

وعندهما

ذلك لان المقصود من الاحرام عند الميقات تعليمكم شرفها عند تعلمه والكل بالاسطوان لما ولما حولها
جعل نفسه تباعا لما فاعلم مقصود من القدوم عليها فلا بد من الجلب حتى القدوم على الافاقي فانهم كل امراس حول
الحصن وقال ابو بكر رحمه الله في العارضة الدخول بغير احرام لاجل القتال حلال بديل واجب حتى لو قيل فيها
كما يجب مما لم فيها بالاجماع هم ومن كان في داخل الميقات من ابي ومن كان وضمن الميقات ومكة
هم لان يدخل بغير احرام لاجبة شمس لاجل حاجته هم لانه كثر دخوله مكة وفي ايجاب الاحرام في كل مرة خرج بين
شمس ابي ظاهر والخرج مرفوع شرعهم فصاروا كابل مكة حيث يبلغ لهم المخرج منها فم دخلوا بغير احرام لاجبة شمس
روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام رخص الخطامين ان يدخلوا بغير احرام وانظروا بغير
لايحابزون الميقات فدل انه من كان داخل الميقات هم بخلاف ما اذا قصدوا اداء النسك شمس ابي الحج
او العرة حيث لا يجوز دخوله للاحرام ولا بما وزرة الميقات بالاحرام ان خرج عن الميقات هم لانه تحقق لميقات
شمس ابي لان قصد من كان داخل الميقات ان النسك يتحقق في بعض الاحيان هم فلا يخرج شمس حيث دخلت
تعدد غيره وذلك ليس بخطب وبهتيش ونحوها فانه كثير في ايجاب الاحرام حج هم وان قدم الاحرام
على هذه المواقيت شمس ابي المواقيت المذكورة هم جازش وهذا اجماع خلاف الدواود وانظروا هري فانه يجوز لاج
لهم بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ان احرمكم بها شمس ابي الحج والعمرة هم من ديرة بله كذا
قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما حديث علي رضي الله عنه رواه الحاكم في المستدرک في المعبر من حديث
اوم بن ابي اياس حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن ابي سلة المرادي قال سئل عن ابي رضي الله عنه
عن قول الله عز وجل واتموا الحج والعمرة لله قال ان احرم من ديرة اهلك وقال حديث صحيح على شرط الشيخين
ولم يخرجاه ورواه البيهقي في مسنده وقال وروى من حديث ابي هريرة روى من فروعها وفيه نظر وحديث ابن مسعود
رضي الله عنه غريب وقال الا تراه في روى ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ولم يبين حال تخيرهم قال في
النهاية كان شيعي رحمه الله كشيء ما يقول ان ذكر الدار بها بلفظ التضييق بآية تعليمهم بيت المقدس يعني ان بيت المقدس
تعليمهم وغيره من البيوت يصرفهم والافضل التعديع عليها شمس ابي الافضل تقديم الاحرام على المواقيت هم لان
اقام الحج مفصلا والشفقة فيه اكثر والتعليم له او فخرش وقال الشافعي رحمه الاحرام من الميقات هو الافضل لان
الاحرام عند من الاداء وبه قال مالك واخره وعنه اختيار المزني والبيهقي وعن الشافعي رحمه الله قال وفي شيخ
الوزير ومير الاظهر وعن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه الصلوة والسلام قال من احرم من البيت

ومن كان

دخل الميقات له

ان ينحلي مكة بغير

احرام لاجبة مكة

يكفي دخوله مكة وفي

الحج بالاحرام في كل مرة

يخرج بين فصاروا كابل

مكة حديث يبيح لهم المخرج

منها ثم دخلوها بغير احرام

لحاجتهم بخلافه فاذاد

فصل اذا ادى النسك كاد

يتحقق احيانا فلا حرج

فان قدم الاحرام على المواقيت

جاز لقوله تعالى واتموا الحج

والعمرة لله ان احرمكم بها شمس ابي

بها من ديرة اهلك كذا

قال علي ابن مسعود روى

وكلا افضل التقدي بوظيفها

لان اتمام الحج مفصلا

والشفقة فيه اكثر

والقطيع اذ وفسر

وعنه في حقيقة ما
انما يكون افضل
اذا كان يملك نفسه
ان لا يقع في محظور
ومن كان داخل
الميعات فوقتته
الحل مع الحل الذي
بين المواقيت
دين الحرم لا يبيح
احرام من غيره
اهله وماوراء الميقات
الحرم مكان واحد
ومن كان بمكة فقد
في الحج الحرم وفي الحرم
الحل كان البني
عليه السلام امر
اصحابه ان يحرموا
بالحج من جوف
سكة وامرنا بما
ان يدها من

الاقصى الى المسبب الحرام يحج او عمرة خضر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحيث راحته وفي رواية وان كانت
اكثر من زبد البحر رواه ابو داود واحمد وابن ماجه والدارقطني فان قلت ما حاله قلت ابو داود واذا اخرج حديثا ولم
يتكبر في رجاله كان حجة لان فيه مسرعة الى الطاعة حم وعلي بن عبيدة رحمه الله انما يكون شئ اى التقديم حم فمثل
اذا كان شئ اى الذى يحرم قبل المواقيت حم عليك نفسك ان لا يقع في محظور رش من محظورات الاحرام وفي الحديث
قال اصحابنا وكلما قدم الاحرام علينا فهو افضل اذا ملك نفسه ومن بعض اصحابنا شئ يستحب التقديم عند قوله
واحد فان قلت كيف يكون التقديم افضل والبني صلى الله عليه وسلم احرم من الميقات قلت كان ذلك باسباب كثيرة
لرب لا يس على نفسه اتركاب محظور الاحرام او الاحرام شفقة على الضعفاء ومن كان داخل الميقات فوقتته الحل
شئ اى موضع احرامه الحل وقد فسره بقوله حم معناه حل الذى بين المواقيت وبين الحرم لا يجوز احرامه
من غيره قد علمت هذا ليل لما دعه من معنى الحل معنى المراد به الحل الذى بين المواقيت وبين الحرم لا يطلق بكل
ان لو كان مراده المطلق فحينئذ يصير هو كالاتفاق ولما جاز له ان يحرم من غيره قاله وحديث جاز له ذلك عازله
ان يحرم من غيره ابل جاز من اى الموضع شئ من اصل وشئ له اذا كان من اهل بستان بنى عامر او نخلة او عسلان
او نخيلص فلا فضل ان يكون احرامه من منزله ويجوز عندنا تأخير والى الحرم ولا معنى لذكر الحل الذى هو قبل
منزله الى المواقيت وشئ في المواقيت الى آخر الارض وفي الحديث والبدان من كان داخل الميقات كاهل بستان
بنى عامر فميقاته في الحج والعمرة من داره الى الحرم ومن داره افضل وكذا الاتفاقى اذا حل في البستان والمكى اذا
اخرج اليه من الحرم يكون حله حكم اهل البستان حم وماوراء الميقات الى الحرم مكان واحد شئ في مقدمه يدل
على الاصطلاح والاختلاف في هذه الاماكن حم ومن كان بمكة شئ اى ومن كان وطن بمكة حم فوقتته شئ
اى فوقت احرامه من اى الحج شئ في وقته في الحج حم الحرم شئ معنى يحرم منه حم وفي العمرة شئ اى في قصد
العمرة حم الحل شئ اى خارج الحرم حم لانه عليه السلام امر صلى الله عليه وسلم ان يحرم من جوف مكة شئ هذا
اخرجه مسلم عن ابى الزبير عن جابر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نحرم اذا توجهنا الى منى قال فما باله
فما بالنا من الاصل وذكره البخارى تعليقا فقال وقال ابو الزبير عن جابر اننا من البطحاء وحرم امرنا فحاشته
ان يحررنا من التقيم شئ اى واد البني صلى الله عليه وسلم فحاشته بهو عبد الرحمن بن ابى بكر بن عبد الله بن
الريث اخرجه البخارى وسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوافيقن منى الحج فكلما
كان يرمى الميمنة الى ان قال فلما كان ليلة الصدر ارمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن فذهب بها

ينقض اذا ذكره والجهر على ان هذا المنسل سبب للاحرام حتى تورمه الى البعض من والاخر احرس حتى يرمي وان لم يقع تركه من اثناس اى من الحاض لان انفسا لما قبل الطهر لا يجزعا من الحدث وانما بهو قطع الرحمة وتنظيف البدن وحرمة اليقات وكذا النفساء هي مقبوم للوضوء وما شئ اى فى حق اقامته ليست لا فى حق الانقضائية كما المجتعة والميدى
 لكن المنسل افضل لكن معنى النظافة فيه تمشى لانه قيل البدن فيمن النظافة ولا يبرأ منه حتى يجره العجز من الماء كما المجتعة والميدى
 قال مالك ولعمرو قال الشافعى ضعى المدعة ليس التيمم عند العجز من الماء وفى جوارح الفقهاء استة ان انفسيت قبل احرمانا
 احده بعد ثم روى الحسن بن فضل المنسل للاحرام كما المجتعة ثم انه عليه السلام فاشارة شئ اى لان النبى صلى الله عليه وسلم
 اخذ بالمنسل كما فى حديث الترمذى وروى الطبرانى فى مسنده الاوسط من حديث عائشة ضعى مدعنا ان النبى صلى الله عليه وسلم
 كان اذا خرج الى مكة انفسل من يردان يرحمهم قال وليس ثوبين جديدين او عشرين شئ اى وليس ثوبين عشرين
 وقال شيخ ابو البركات فى شرحه للحاوى انما ذكره يدين وعشرين لانه روى ان بعض العلماء كتب يس البديعة للاحرام فقامهم به ان اذا
 به يوجب جديدين يكون عتيق عشرين هم اذا روى ان شئ كلما يسهو بان على التيمم ان قوله ليس ثوبين نعم ان يكون غسلا غير غسلة وتوارة
 اورا و بان المارون اليس ان يكون غير غسلة لان الحرم منعه من لبسه ويرجع لمنى الى التقدير ليس ثوبا كالانزال فى وسطه وثوبا آخر
 يتردى به والارز من السرة والردا وكاليتة واشتهر ولكن ولما ليس لبس الخيط لان لبس الخيط من الزينة زينة الارزاة
 يرفع تحت يمينه ويغنيه على كتفه الا اليسر على كتفه الايمن كمشوفا ولا يزره ولا يخلو كلالا ولا يسك ولا يشد اذا راد وجعل فى نفسه
 ولا يقدد الراعى عاقفة ولو فعل ذلك يكون سيا ولا شئ عليه وقال الدولة على وهو ريب الشافعى زينة ايضا وعذرا كما
 عليه الفتية ولا يباس بالاطيسان الدخلة زره وهو يقول ابن عمر روى قال ابن جى ليلي لباس به وان زره وفى البدل وهو يقول
 ابن عباس لانه ليس بخيط وعن الحكم بن عتيبة انه كان لا يرى لباسا يتوخ المحرم ثوبا ويقدد على فتاه ذكره ابن خزيمة
 وهو يقول ابن المسيب باه امام الحرمين والغزالي والمتولى كالانزارا وغيره وعن ابن نصر العراقى انكوا نذكره ولا شئ عليه به
 قال ابو ثور وابن المنذر وقال النعمى فهو شاذ ومردود ولا مستبره لان الامتعة على خلافه وروى عليه الصلوة والسلام
 فواقعة عقده ثوبه فقال انزع الجلب ويملك لكن لم يحرر بالفتية روى قال ابن تيمم روى رواية ازاره وقال فى لم يسهو والجلج
 لالاس ان يترجم بهما شئ قبل ببالا يقدد باه لانه عليه الصلوة والسلام تروا تروا عند احراسه شئ اى لان النبى
 صلى الله عليه وسلم اتز بالعبقة انفسل من الاتز لان اصله اتز بزمق من وقال فى الغزاة تزي من شئ بعد على اس
 يس لالاز والفتى على كتفه الروا والديث انخرجه البخارى فى صحيحه عن كريب عن ابن عباس رضى الله عنهم قال النطق لنبى
 صلى الله عليه وسلم من الحديث بعد ما ترحل وادى من لبس اناراه ورواه وهو وصاحى بالحدث الطهر له ولانه شئ

حتى تؤمنوا بالعاقبة

وان لم يقم فرصنا

عنهما فيقوم الو

مقامه کاخ الحجة والامد

كذلك

...

اسماء

112

سورة الفاتحة

بہنیں کو بے

پدیدین

عسکریں اور

بسم الله الرحمن الرحيم

تذوق و تارشی

أي وإن الحرم منسحق من ليس الخيط ولا بد من شئح العورة ووقع الحواشي وكونك شئح أي ستر العورة
 ووقع الحرم والبردم في عينه شئح رداءه بالاداء والرداء هم واليد افضل لانه اقرب الى العانة شئح في الكفن
 اليد والماض سواه وليست بمان يكون الازار والرداء فيعين كدث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابعسوا من ثيابكم البياض فانها من شئحكم وكفنها فيها متاكم واخرجه الترمذي من حديث سمعته من زيد بن عتيق قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا البياض فانه اطهر واطيب وكفنها فيها متاكم وقال حديث صحيح وفي الحديث ليس
 الحرم والرداء لم يكن مع بوعا بالاعفران والحدود والورس ولا خيطا وفي خزائنه الاكل ليس الحرم والرداء سوى ذلك
 وفي البدائع والاصول والرداء اللون الكاوي وان اقتصر على ثوب واحد جاز ليعمل تلهوة به ثم قال ليس بالاكافان له
 شئح أي ان وجوده وعبارة تشعرا بالانطباع من غيره ان لم يكن عنده شئح من ذلك وتنبأ الطيب عند الاحرام
 مذبح جهول العلم من الساف والنف العقار والاعلم والاعلم والاعلم والاعلم والاعلم والاعلم والاعلم والاعلم والاعلم
 الترمذي وابن الزبير والرداء عازب وعبد الدين جعفر ومعاوية وعائشة وام حبيبة ومحمد بن الحنفية وعروة و
 القاسم وابراهيم وابن جريح والشمسي وابو صيفية وجوابه يوسف رحمه الله والشافعي واحد وسامح وابن المنذر وداود
 واصحابه والظاهر وكبره عطاء والزهرى والاك ومحمد بن الحسن وزفر بن عبيد الله الاحرام كانه لايته والملك بكرب
 بالدم عنه محمد رحمه الله وزفر بن عبيد الله اذ فعل ذلك في قوله جميعا وفي ظاهر الخبر لا يفرق بين ما يتبع فيه
 وما لا يتبع ويستوي فيه الرجل والمرأة وكذا يتفرق بالمو والفرق بين طيب اصنافا طيب من البان والزيه والكاو
 والفضل والاعفران والورس وذكرها النووي والريكان والشمس من الرداء شئح وكذا بد من بالادان الطيبة
 كد من البان والورد والبنفسج هم وعن محمد بن شئح أي من طيب هم كره اذ الطيب با شئح عيبه بالادام
 شئح أي با تقي عيبه على بدنه بعد ان احرم هم وهو قول مالك والشافعي شئح وقول زفر ايضا لانه منقطع
 بالطيب بعد الاحرام شئح وهو ممنوع عن ذلك لان البقاء حكم الابتداء وعن مالك من الطيب مطلقا هم ووجه اشتراك
 شئح أي عن اصنافا هم حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اراه قبل
 ان يحرم من حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اراه قبل ان يحرم
 وسنه لفظا كما في النظر وبس الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرمهم ولان الشئح شئح أي من
 الطيب هم على طيب من الاحرام شئح يعني بستره والاداء هم والاداء شئح من ثوبه كما قاله لا اتصال بين شئح ولا حكم للثياب فيكون بشرط
 المسدود هم بخلاف الثوب شئح يعني بخلاف ما اذا لبس ثوبا قبل الاحرام وبق على ذلك الاحرام حيث يتبعه

مصنف عن بعض الخط
 ولا بد من ستر العورة
 ووقع الحرم والبردم ذلك
 فيجاء بستره والجديا
 افضل كانه اقرب الى
 الطهارة قال الطيب
 ان كان له وعن محمد
 انه يكون اذا طيب بها
 عليه بعد الاحرام
 قول مالك والشافعي
 لانه منقطع بالطيب
 بعد الاحرام ووجه اشتراك
 شئح ما تشعرا بالانطباع
 كنت الطيب رسول الله
 عليه السلام احرامه
 قبل ان يحرم بطلان
 المنع عند الطيب
 بعد احرامه والباقي
 كانه بعد الاحرام
 بطلان الشوب

لانه ساهل عن حال

وصلى ركعتين لما كان

جاءه زمان الصلوة عليه

صلى بلى للتيقفة

ركعتين عند حرامه

قل وقال اللهم ان

اريد ان اخرج فتيقظ على مقابلة

لان اذ اذ من اذ من

متفرقة واما ان مقابلة

فلا يعزى عن المشقة

عادة فيسأل التيسر

وفي الصلوة لو يذكر مثل

هذا لعله لا يجد بها

يسيرة واداءه عادة

متيسر قال ثم بلى

عقيب صلوة لما كان

ان النبي عليه السلام

بلى في دبر صلواته

لم يكمل تباهم لانه ما بين عنده شئ اى من بدنه ومن هذا اذا حلف الا يطيب فلام على طيب كان يجسده لا يحث
واذا حلف لا يطيب فلام على لبسه حث فان حثا استدلى محرمه الله بارواه اطلق اى ما سنده الى صفوان
بن اسبة يعلى بن امية عن ابيه عن جده ان رجلا الى النبي صلى الله عليه وسلم ليجعل له ثوبا عليه خبز وهو يعرفه فحمله ورا
فقال يا رسول الله انى امرت وانما ترى فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة ورواه احمد ايضا استدلى
احمد ايضا بارواه مالك فى الموطا عن ثاب عن اسلم ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجد رجلا طيب فقال من كان
هذا الطيب فقال معاوية بنى يا امير المؤمنين فقال مثل لعمرى فقال معاوية ان ام حبيبة طيبت يا امير المؤمنين
فقال عمر عمره من موت عليك فخرت فقلت قلت الجواب عن حديث يعلى ان الطيب كان حقا وقا وهو مكره
للمرجل الا لا حرام ومن حديث معاوية انه امره بالنسئل قطعوا بهم الى اصل انه فعله بعد الاحرام وفى الذخيرة
يكبره للمخرج ثم ارجح ان الطيب والشار الطيب ولا شئ عليه وسلم مالك ولا يكبره عند الشافى عنى الله عنه
قال شئ اى القدرى روى عنه ادمه ومولى ركعتين شئ اى فى غير الاوقات المكرهته وفى بعض النسخ ومولى ركعتين
بغض المضارع وكذا فى من القدرى وليس فى بعض النسخ فقط قال وفى الرواية يستحب ان يصلى وفى الشريعة
بذمة سنة وتجزئة المكتوبة كالتيميم لما روى جابر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة ركعتين عند ابراهيم
نسبة هذا الحديث الى جابر لم يصح والذي فى حديث جابر بنه تميمين مدر على ما روى جابر بنى حديث طويل انه صلى فى
نوى الحليفة ولم يذكر عدوا انهم روى البودا وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم الى نوى الحليفة ركعتين واجب فى مجلسه الحديث ثم قال شئ اى قال القدرى هم واما
شئ الذى يريد الحج وقال الاكل وقال الذى يريد الحج وفى النهاية فى بعض النسخ لم يذكر قال الاول والمحدث جابر بن
صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة وقال اى النبي صلى الله عليه وسلم والصحاح الاول لانه هو الشئ الذى
المقروء على الاساندة هم اللهم انى اريد الحج فيسره لى وتصبيه لى لان ادا بأش اى لان ذمة العبادة وبه تقليل
مسائل التيسر لانه عبادة عظيمة تحصل بانفعال هم فى ازمته متفرقة واما ان تباهت فلا يعزى عن المشقة عادة
فيسأل التيسر لانه عبادة عظيمة تحصل بانفعال شاة فاستحب طلب التيسر والتيسر من الله تعالى هم وفى
الصلوة لم يذكر شئ هذا لانه ما بينه وبينه واداءه عادة متيسر وفى النسخ والفتية وغيره قال محمد
فى الصلوة يجب ان يقول اللهم انى اريد صلوة كذا فيسره لى وقبلها معنى كفى الحج فلا فرق هم قال شئ بلى عقيب صلوة
لما روى ابن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم لى فى دبر صلواته شئ وبه قال مالك واحمد والشافى فى التيميم وهو قول القدرى

بنار الکعبۃ امر بان یدعو الناس الی الحج فعددا بالمیسس وقال ان الله تعالى امر بنار البیت لہ وقبح فی الامم
فیلج الله تعالى صوته الناس فی اصحاب البیسم وارحامہا تم فتم من اجاب مرة ومنہم اجاب مرة ومنہم
علی حسب جواہم یجوز ویان ہانی قولہ تعالی واذن فی الناس بالاجابة قال البیت اجابہ الداعی بلا خلاف کون
الذات فی الداعی اشار المصنف الی ان الداعی ہوا الخلیل علیہ الصلوۃ والسلام وقیل الداعی ہوا الله تعالی كما قال
تعالی یدعوکم لیغفر لکم من ذنوبکم وقیل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم كما قال ان سید بنی واراوا تمذنبہا ما ویت
ولیت وایا واراوا بالداعی نفسه علیہ الصلوۃ والسلام ہم ولا ینبئ ان یعمل شیئ من ہذہ الکلمات شیئ لیکما اللہم
لیک آہ قولہ یعمل البادر من الاغلال وقاعہ ہوا الحرم یمیز ان یمیز علی صیغۃ المجرول الصام لہ ہوا المنقول
شیئ ای ذکر التبیہ علی البیت الذکورہ ہوا المنقول ہوا اتفاق الاء ہن فی نظیر اذا الیس ذکرہ فقوال باتفاق الروایات قد روى
حدیث التبیہ عن عائشہ وعبد اللہ بن مسعود وولیس فیہ والمالک لا یریک کحدیث عائشہ رضی عنہما فخرج البخاری صحیح
عن ابی حلیم عن عائشہ رضی عنہما قالت انی لما حکم کتبت کان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یسب لیک اللهم لیک
لا یریک لک لیک ان الی والنوع لک لیک وحدیث ابن مسعود واخرجه النسائی فی مسندہ عن حماد بن زید عن ابن
بن ثعلب عن ابی اسحاق عن عبد الرحمن بن زید عن عبد اللہ قال کانت تلبیہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لیک
اللہم لیک لا یریک لک لیک ان الی والنوع لک ولہم فی الشرح لہما واسکتوا عنہم عن الاء الداعی شیئ
المصنف علی ہذا حدیث قال فی تفسیر قولہ ولا ینبئ ان یعمل شیئ من ہذہ الکلمات ای لا یقتض من التبیہ الذکورہ
المشہورۃ باتفاق الروایۃ علیہا واضح مسلم عن ابن عمر قال وكان عمر بن الخطاب رضی اللہ عنہما یسب لیک بالاجاب
صلی اللہ علیہ وسلم من یولاء الکلمات ویقول لیک اللهم لیک لیک وسعدیک والخیر فیہ لیک لیک ورسبت
الیک وامل وروی اسحاق بن راہویہ فی مسندہ اخرجنا وبتہ من جرح من عازم قال سمعت ابی ہریرۃ عن اسیق
الہم انی عن عبد الرحمن بن زید قال جینا فی امارۃ عثمان بن عفان رضی اللہ عنہ عن عبد اللہ بن مسعود فذكرہا
فیہ طول فنی آخرہ وزاوا بن مسعود فی تلبیہ فقال لیک وعدوا التراب وامتتہ قبل ذلک ولا بدہ ورواہ
وابن ماجہ عن الاء عن ابی ہریرۃ قال کان من تلبیہ الی صلی اللہ علیہ وسلم لیک الی لیک ہم ولا یقتض عن شیئ
ای عن ذکر التبیہ الذکورہ وفی الایسجانی ان ترا علیہا ونقص جزاء ولا یصوتی ہم ونور اذینہما شیئ التبیہ
الذکورہ ہم جاز خلافا للشافعی رضی فی روایۃ الربیع عنہ شیئ ای عن اشیاف فی روایۃ الربیع والربیع بن یزید بن یزید
بن الیاز البصری مولا لہم المعری المروزی راوی کتاب الامات عن الشافعی ثم ویدوا حدیث شافعی ابی مسعود الطحطاوی

ولا ینبئ ان
یعمل شیئ من
ہذہ الکلمات
لأنہ ہوا المنقول
باتفاق الروایۃ
فلا یقتض عنہ
ولوزا فیہا جاز
خلوہ فالشافعی
فی روایۃ الربیع

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

الحج والاداء في

يقول البيهقي ان عبدك لبيك ببيك وتلبية عيسى عليه الصلاة والسلام لبيك انما عبدك وابنك انك قال
 شي ابي القاسم وروى رحمه الله واداء لبي فقد احرمت شي يعني دخل في الاحرام من معنى اذا نوى شي لا يصير محرما
 بمجرد التلبية فلا بد من النية هم لان العباداة لا تكون الا بالنية شي لحيث المشهور وقال الا انما ازمى واجوب من صاحب
 الحديث من جلالته قدرة الحكيم في هذا الموضع بانظر حديث فسر قول القدوري بقوله يعني اذا نوى طول كلامه فيه ثم قال
 ولقد صدقوا في قولهم لكل جوار كربة حاصل كلامه ان القدوري اشار الى النية فيما تقدم بقوله يعني اذا نوى
 فان كان الفرج بالحق نوى تلبية الحج وصوم النية ومن التحيز كيف يجوز ان يقال لم يذكر النية وكيف يحتاج من له
 تمييز الى تفسير ذلك بقوله يعني اذا نوى قلت سبحان الله هذا كلام الطه له فانه ما تركب شيئا يجب انكاره غاية
 ما في هذا الباب من الزيادة ايضا وتنبه الى لزوم النية من كل بدور بما لا يطلع احد على قوله فيما مضى واطلع على
 هذا الموضع وليس فيه الاشارة الى ان يتوجه ان النية ليست بشرط فانها وذاك المقصود بقوله يعني اذا نوى
 ولقد اختره المصنف في ذكره بقوله يعني اذا نوى بقوله لان العباداة لا تأتي وهي الا بالنية هم الا ان شي ابي القاسم
 رتب احرامهم لم يذكره باش يعني النية بنهاهم تقدم الاشارة اليها في قوله اللهم اني اريد الحج شي حاصل هذا ان الله
 قصد القدوري من باب الاكتفاء والذي فعله المصنف من باب الايضاح والتأكيد ولا سيما في ملقطة الترتيب
 ولا يصير شارحا في الاحرام بمجرد النية فاما يأت بالتلبية شي بدون النية وفي المحيط لو الاداء الاحرام نوى شي بالحق
 والعمدة في معنى وفي الايضاح لا يصير واداء في الاحرام بمجرد النية حتى يضم اليها سوق الهدى او التلبية هم خلافا
 لما في رمي الدعف شي فان عند بعضهم بمجرد النية لبي اولم يلب و قال مالك واحمد وابو يوسف في بقوله
 وروى ابو عوانة البصري عنه ان قوله كذبنا وهو اغتصاب ابن جبر ان ابن جبرية يعني احرامه والزمير من
 اصحابه هم لان شي ابي لان الحج هم عقد على الاداء وشي ابي على عبادة تشمل على اركان مختلفة وكلها كان
 كذلك هم فلا بد من ذكر شي بقصد التعليم هم كما في تحريم الصلوة شي حيث اشترط ذلك في الابتداء وعلو التكبير
 ويصير شارحا بقصد به التعليم سوى التلبية فان شي كانت ادوية شي ويحتمل ان يكون النية في كانت ايضا
 الى التلبية حاصل الكلام ان كل ذكر فيه تعليم يعجب به الشرع سواء كانت تلبية او غيرها او فارسية وكذا ان ذكرها
 بالفارسية هم فها هو المشهور عن اصحابنا شي انما يصير شارحا بقصد به التعليم قال القدوري رحمه الله
 في شرحه المشهور عن ابي يوسف رحمه الله واداء ابن ابي مالك وبشرع على وروى الحسن بن زياد عنه انه لبيك
 محررا بالقبلية وقال في التوبة لذكر التليل او التلج او التميم ونوى الاحرام يصير محرما سواء كان بين التلبية

وقال في وصية الائمة الخامسة بلا يعني ما فرسته وبالمعنى التي وطول الجور في تيم الكلام حادما لان بومه
فما ليس وفلا ثيبس وفلاست زاعلا فله سوفرف من الواو لانه ليس في الاسماء اخره حرف علة وتقبلها
ثمته يقال فله في نفس فليس اى ليست اعلمته فيها هم ولا قبارش اى ولا ليس قبار الما ولا ليس المتناو
حتى قال ابو حنيفة انى الدعة لا يرم ليل القبا على الحرم الا اذا دخل يديه في كفه وبه قال النودى والبقور
والمرى من الثابته وعند الشافعية والمالكية والحناطية لا يتوقف تحريم لبسه على ادخال اليدين في كفه ولا في
ش اى ولا ليس خفين هم الا ان لا يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين ش وقال عطاء اجوبن جابل لانه
لا لانه لا يبرئ ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعرفات من لم يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين
ومن لم يجد ازا ليلبس السراويل ولم يذكر القطع ولما حديث الكتاب موقوف له لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
سمى ان ليس الحرم هذه الاشياء وقال في اخره ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فليقطعها اسفل من الكعبين ش الا وهذه
الاشياء القميص والسراويل والعمامة والقنطرة والخفين والحديث اخره الائمة التي في بنهم ابن عمر بن الخطاب
قال رجل يا رسول الله ما قرأت ان ليس من الشباب في الاحرام قال لا لبس القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا
الانثى ولا الاضاف الا ان يكون احد ليس لعلان فليقطعها اسفل من الكعبين الحديث والعلم بحديث
ابن عمر بن الخطاب انى العلى بحديث ابن عباس بنى الدعة لانه لم ينقل عنه صفة لبس الخفين ونقلنا ابن عمر بن الخطاب ان
زاد حفظا لم يحفظه الذى اختصر والعجب من الاختصار انهم يحلون المطلق على المقيّد ولا يسيان في حادثة واحدة وهذا
ابو اسنم ذلك فان قلت زعمت لثابتان حديث ابن عمر بن الخطاب مسنوع بحديث ابن عباس لانه امر فوات وحديث ابن عمر
كان بالمدينة وكذا ذكره الدارقطني اوجب بان هذا جمل باحوال الفقه لان المطلق لا يقيد بالثابتان فوات وحديث ابن عمر
ابن عباس فمروا ابو يوسف والشورى وابن خزيمة ومحمد بن زيد وابن جريج وشبهه كلهم من حديث عمر بن زيد بن
جابر بن زيد ولم يقل احد منهم بغير فوات غير شعبة وانفردوا بالادعاء عن الثقات ليوجب الضرر فما انفرد به عندهم فان قلت
ذكر الشيخ ثقة الذين في شرح العمدة ان ذلك من رواية جعفر بن برقان وقد وجهتم في موضعين احدهما انه
تمال ناقص وليقطع الخفن اسفل من الكعبين والثاني انه قال فيه فمن لم يجد ازا فليقطع السراويل وليس هذا في حديث
ابن عمر بن زيد بن جابر بن زيد عن ابن عباس فمروا جمل وانكره مالك في الموطا وقال ابو يوسف لا سبيل للضرر
بحديث السراويل على ابن زيد عن ابن عباس فمروا جمل وانكره مالك في الموطا وقال ابو يوسف لا سبيل للضرر
في رواية الحفاظ الذين رفعوا الاقطع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلت قال عطاء في قطعها فساد والله

ولا عاتمة

ولا خفين الا

ان لا يجد

نعلين فليقطعها

اسفل من

الكعبين

لما روى ان النبي

عليه السلام

ان ليس الحرم

الاشياء وقال في

ولا ان خفين الا

ان يجد نعلين

فليقطعها اسفل

الكعبين

ولان عقله كان مضطربا
 فسطاط في احواله كانه
 لا يمس بدن نه فاشبهه
 البيت ولو دخل تحت ستر
 الكعبة حتى غطاه لكان
 له صيب رأسه كالحجر
 فلا يمس كانه استظل
 ولا يمس كانه شيد ووسط
 الهيمان وقال مالك
 يكره اذا كان فيه نفقة
 غيره لا يفرز و
 ولا ان يلبس في معنى ليس
 الخيط فاستوت في المعاني
 ولا يفسل رأسه الحقة
 بالخطمي لانه نوع طيب
 كانه يقتل هوام الرأس
 قال ويكره التلبسة
 عقب الصلوة وكل اعلى
 ذواته يخط وادبا وعلق
 وادبا كانه يمس رسول الله
 عليه السلام كانه يمس
 عذبة الاحوال

فمكرهم ولان عثمان رما كان يضرب له قسطا في احواله من روى ابن ابي شيبة في معناه حدثنا كعب بن جابر عن
 عن قتادة بن مهران قال ابيت عثمان رضي الله عنه بالاطراف فسطاط فخر وبه وسيفه ملحق بالشجرة وكره في باب الحرم
 دخل سلاطهم ولا تمشي الى ولا ان يسطاطهم لا يمس بدن نه فاشبهه البيت فذكره لان الاستظلال في البيت بالصف
 هم ولو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه لكان كان لا يصيب رأسه ولو دخل فلبس بالان لا استظلال فاشبهه البيت فذكره لان الاستظلال
 بالشجرة في المعنى كره ذلك هم ولا يلبس بالان شيد ووسط بالهيمان شيد وهو ما يوضع في الدرع والذئبة هم وقال مالك
 يكره اذا كان فيه نفقة غيره لا يفرز و
 في ذلك شئ وان كان من نفقة فلبس بهم وان اشئ من شئ الله بالان ووسط
 هم شئ معنى السب فاستوت بالان لاشئ من معنى نفقة وغيره وقال ابن المنذر في الهيمان المنطقة للحج
 ابن لباس وسعيد بن المسيب عطا وطاوس ومجاهد والقاسم ونجاشي واحد وسمي وابو ثور ربه اجمعين غير ان
 قال ليس ان يقبل يذل بسوء بعضه في بعض وقالت عائشة رضي الله عنها في المنطقة للحج وهو يذبح عليك فذكره
 عليه السلام ان الطبري هم ولا يفسل رأسه الحقة بالخطمي لانه نوع طيب كانه يقتل هوام الرأس
 لا يكره بالخطمي قال والسود في القديم كرهه ولان الحقة عليه وتجال لغيره لانه شئ لان النفس الطمحي هم من طيب شئ
 بذات في خطي السراق لان لانه لانه تلبس به هم ولا يفسل موام الرأس شئ تشبه به هم باهتوا به اريد بالتمهل بهتم اذ غسل
 رأسه ولبس بالخطمي يجب عليه عدم غش في حقيقته قد قال يجب عليه الصدقة وعن ابى يوسف روى ان اخوانا احدا
 انه لاشئ عليه جنة بمنزلة لانه لاشئ ان القاسم سب عليه ومان وم لا يلبس دم لانه يفسل موام الرأس وهو ما يوضع في الدرع والذئبة هم وقال مالك
 ابو الصوابون او بالما والقر لاشئ عليه هم قال شئ من القاسم وروى عنه ادم ويكره التلبسة عقب الصلوة شئ من شئ
 المنع الصلوات وفي الحديث عقب المكتوبات وولن الغفوات والافاض في ظاهر الرواية وعليه الاجماع الا عن مالك احمد
 قال لا يلبس عند الصلوة الزناق هم وكلما حلا شراش ابي سعد دكا ما تمفعاهم ووسط وادبا وعلق ركان شئ ففتح الرا
 وسكون الكاف وهو صاحب اللال في السفرهم والاسحار شئ خلف على قوله عقب الصلوة ابي بكر التلبسة ابي الصوابون
 مع حرهم لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبسون في هذه الاحوال شئ من شئ من روى ابن ابي شيبة في معناه
 ذواته بوزن الهمزة عن ابن جريح عن سباط قال كان السلف يستحبون التلبسة في ربة توضع في دبر الصلوة واذا بطلوا
 وادبا وعلقوه وعندهم التقاء الرقاق وعن ابى معاوية عن الانش عن خزيمة قال كانوا يستحبون التلبسة عند ربة الصلوة
 واذا اتقبلت بالرجل راحة واذا سعدت رها ووسط وادبا وعلقوا بعضهم بعضا في الامام كان عليه الصلوة وادبا
 بالي في القمى كانه اوسع وادبا وعلقوا في انزال الليل وقال النعماني كان السلف يستحبون التلبسة

تتم

وان لم يطمع شيئا من ذلك
استقبله وكبر وهما رجل
صالح الدين عليه السلام
قال ثم اخذ عرو بيمينه
مما يلي الباب وقد انصدم
رؤسهم فخطوا بالبيت
سبعة اشرف طائرا وروا
عليه السلام استسلم الحجر
ثم اخذ من يمينه مما يلي
الباب فطاف سبعين فوطا
والانصدام ان يجعل الزم
محت ابطه الامم بانيه
على كفنه الايسر هوسنة
وقد نقل ذلك عن
رسول الله عليه السلام
قال ويجعل طوافه
من وراء الحطيم وهو
اسم موضع فيه الميزاب
يسمى به لانه حطم من
البيت

دو سحر کلا نسیب مندی
منم وهو من البيت لظوله
عليه السلام في حديث
عائشة تدعى فان الخطي
من البيت فليمن يجعل
للطواف من ورانه حتى
ليرجل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز الا انه
اذا استقبل الخطم وحده
لا يجوز به صدق لان فرجة
الوجه شئت بنى الكا
فلا ينادى جابته بخير
الواحد اقل من اقل الطول
ان يكون وراءه قال
ويرسل في الثلث الاول
من الاضواء والرمل
ان يجر في مشية للكتفين
كالمبارز يفتخر به الصفي
وذلك مع الاضطباع

هو موطر باوقيل قيل يعني فاعلى حائل لان العرب كانت تطرح فيه احوال من الباب يفتق حتى يتبدل اوان
قال المصنف الخطم يمشى فيه الميزاب اى يمشى بالركبة وقال صاحب النهاية الخطم اسم لموضع فيه وبين البيت اربعون
وسمى مجراش اى وسمى الخطم مجرا وسكون الميزاب بالاراضه لانه جوش من اى من البيت وقال تاج المشقة
هو قيل معنى مفعول من جرد اذا سفل لانه موضع مجرى وسمى بالخطم على العكس توسع قال ابن زبير في البرقة
وفيه خبر با وسهيل عليها السلام وهو من البيت شى الخطم من جلة البيت هم لقوله عليه الصلوة والسلام شى اى
قوله البنى على الصلوة وسلم فى حديث عائشة تدعى فان الخطم من البيت شى الميزاب فليمن اى وسلم الخطم المسفل قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت هو قال نعم قال فما بالهم لا يدخلوه فى البيت قال ان قومك قصر
بهم الفرجة قلت فاشان باجر تقعا قال قل قومك ليدخلوا من شأؤهم فيكونون مثلكم لان قومك حديث عبد الله
واخاف ان يتركوا بجم نظر فلكم ادخل المدا فى البيت والزق باجر بالارض وروى ابو داود والترمذى عن طلحة
عن امه عن عائشة تدعى انها قالت كنت احب ان ادخل البيت واسلم فيه فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم يروى
فادخلنى فى الحجر فقال صلى فى الحجر اذا اردت دخول البيت فانما هو قطعة من البيت فان قومك اتقروا حين تروا
الكعبة فانزجروا من البيت انتهى والجرح هو طرد على صورة نصف دائرة خارج عن جدار البيت من جهة الشام ليس
كل من البيت بل مقدار ستة اذرع حتى البيت بعد ريش عائشة رضى الله عنها فى صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ستة اذرع من الحجر للبيت وما زاد ليس من البيت هم فليمن يجعل اطراف من وراء ريش اى فليكون الخطم من البيت
يجعل اطراف من وراء اى من خارج هم حتى لو دخل شى اطراف من اى اطراف هم الفرجة التى بينه وبين البيت لا يجوز ان
اى بين خطم وبين البيت لا يجوز ان الاضطباع فى اطراف ان يكون ما رواه اى يكون الخطم من البيت هم لانه
اذا استقبل الخطم ووجهه لا تجزى الصلوة شى هذا الاستثناء من قوله وهو من البيت جواب سؤل مقدار من يقال
لو كان الخطم من البيت لكان الصلوة اذا توجه المصلى اليه حاب بان الصلوة لا تجزى اذا توجه اليه دون
البيت صلا فى البيت الى البيت فعل الكتاب من وهو قوله تعالى قولوا اوجوهكم لله تعالى با شى شى فى النصف الاضطباع
يادى با شى هم بالجزء الاضطباع شى لان فيه شبههم والاضطباع فى اطراف ان يكون وراء شى اى وراء
الخطم يستغرق اطراف البيت هم قال شى اى اقد وروى زرهم ويرسل فى الثالث الاول من الاضطباع والرمل شى
منع الميزاب والرمل لانه وراء اشار اليها بقوله ان هم شى اى ان يحول هم فى شى الكتفين كالمبارز يتجوز
الصفين مع الاضطباع شى اى من كونه مضطباعا فى هذه الحالة وقوله فى ريشه كالمبارز على وزن فعله بكسر الهمزة

وروی مسلم ابو داود والنسائی وابن ماجه عن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله عن علي بن عمر عن رجل البني صلى الله عليه وسلم من الحج
وفي لفظ مسلم ابن عمر بن الخطاب الجولي الجودي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلمهم فانهم رتبته ان من في الزمان
من بني تميم وقيل الى ان يجر فرقة للرحل واما قال قاتل ولم يقل وقيل لبيته الى ان لا يتقبل بل يقف قائما في المجمع حاشا
فاذا وجد جرحه قبل فان رمل في كل احدى عليه هم فاذا وجد بسكاش يعني فرقة هم رمل الى ان لا بد له بل يقف قائما حتى
يعتبر على وجه اسنة من مش وهو ان الطواف به وانزل رمل في تلك الاثلاث هم بخلاف الاسلام شاي الاسلام الحج اذ اعتد لانه
الا يقف اذا رجعهم لان الاستقبال بل في المش اي الاسلام واذ اقتضى الاسلام كيتفي بالاستقبال هم قال رمل في كل حج
الكهانة به الاستطاع لان الاستطاع الطواف لركعتي الصلوة من المش لانه في كل شوط يفتتح الطواف هم فكما يفتتح المعنى كل ركعة
بالركعة وذلك يفتتح الطواف في شوط واحد استقام الحج وان لم يتقبل من المش وبسبب هذا لا يقتضيان فانهم ان الاستطاع لان الاسلام الحج
والغيره مستقبل الحجهم وكبر وجل على ما ذكرنا من المش عند قوله واستطاع ان استطاع من غير ان يودي بسكاشهم يستلم الركعتين
اليان من مش وهو بخلاف الاسلام لانها بلا وادعى عين الكعبة والنسبة اليه اي اني بالتحقيق على تعويض الا ان من عدى ياد
النسبة والنسبة اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه
في شوط واحد استقام الحج وان لم يتقبل من المش وبسبب هذا لا يقتضيان فانهم ان الاستطاع لان الاسلام الحج
انتهى من المش لما روي ابو داود وفي نسخة عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركع الركعتين اليه
والجرح في كل مواضعهم ولا يفتتحهم من المش اي غير الركعتين الذي فيه الحج الاسود والركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه
ليسا من الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه
يعمل الطواف من رمل او اعظم وقال الشافعي في رمل استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه
وبعضنا من فيه وعن احمد قبل الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه
والركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه اي اني استلم الركعتين اليه
نعم الطواف بالاستطاع يعني استقام الحج لان البني صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في حجة الوداع هم قال شاي اي
القدر يري رمله انهم شق في المقام من المش يعني بعد رزاعه من سبعة الاشواط في مقاهل برزاعه عليه الصلوة والسلام
هم فحينئذ يركعتين وحديث تيسر من المش استقام الحج برزاعه عليه الصلوة والسلام الحج اليه اي اني استلم الركعتين اليه
كان في الحج من رزاعه من المش شاي الركعتين المذكورتين هم وابتدع عندنا من مش وبقا الشافعي في قوله
قال مالك الا ان عن مالك انهما بالاطواف شرطا وجيب بتركهما ادمهم وقال الشافعي رزاعته من لغيرهم

فان رزاعته الناسخ الوصل قام
فاذا وجد سلكا رمل كانه
لا بل الله فيقف قائما حتى
يقع عليه وجه السنة فلو
الاستطاع لان الاستقبال
بدله قال يستلم الحج

كل امرئ استطاع ان
اشعوا الطواف ركعتي الصلوة
فكافيتهم كل ركعة بكتبتهم
كل شوط باستقام الحج

يستلم الاستطاع استقبال
وكذا هذا على ما ذكرنا ويستلم
الركعتين اليه وهو حسن
في ظاهر الرواية صرح
انه سنة ولا يستلم عليه

فان البني رزاعه السلام
كان يستلم هذين الركعتين
ولا يستلم رزاعه ويحتمل الطواف
بالاستطاع يعني استقام الحج
ثماني المقام في حجة الوداع

عن ابن عمر

لا ندخل في دليل الوجوه
وانما قوله عليه السلام
وليصل الطائف لكل
اسبوع ركعتين في الامور
للوجوب ثم يدعو الى الحج
فيستلمه لما رواه ابن
عليه السلام لما صلى
ركعتين عاد الى الحج
ولا يصل ان كل طواف
بعد سعي يدعو الى الحج
لان الطواف لما كان
يفتتحه بالاستلام فكذا
السعي فيفتحه به مثل ذلك
ما اذا لم يكن بعد سعي

الدليل على وجوبها وفي بعض النسخ هم لا تقدم دليل الوجوب ولنا قوله عليه الصلوة والسلام وليصل الطائف لكل
اسبوع ركعتين في كل الاصل لو استدللنا بضم هذا ما رواه ابن عباس في مسند ابن عمر
قال تقدم النبي صلى الله عليه وسلم طواف بالبيت سبعمائة على خلف المقام ركعتين الحديث وهذا لا يدل على الوجوب على ان
التي في الرواية انما تقدمها على محمد الراسي روي في فوائده ما يسنده الى ابن عباس في مسند ابن عمر قال سئل رسول الله صلى
عليه وسلم لكل اسبوع ركعتين استدللنا بالاراضي على الوجوب بقوله ولنا قوله تعالى واتخذوا من مقام بابهم مصلى قرايم
والوجه هو دوفا صمد والاساس في كبر المار على بعينة الامر وساطعة الوجوب التي قلت في انهي من كلام المصنف لان
الاستدلال على وجوب ركعتين بهذا الحديث يقتضي ان يكون الكلام فيه فان قلت ذكر صاحب الايضاح لما فرغ النبي صلى الله
عليه وسلم من الطواف صلى ركعتين عند المقام ثم قال في قوله تعالى واتخذوا من مقام بابهم مصلى رواه الترمذي وغيره وعن
عمر بن الخطاب عليه الصلوة والسلام شئ رتبتي الطواف فتصافيا بندي شئ في ذلك الامر واتخذوا من مقام بابهم مصلى قال في بعض الامور
في الآية انما هو في الآية بقية يصطلي وليس فيها الامر بالصلاة ورويه بان حمل الآية على ذلك لا يصلح لان كان لا يصلي قبله ولا ان
اتخذوا بقية ليس لانها انما هي فصل الصلاة فلا يجوز ما عليه وقال صاحبنا في حديثنا في الصحيح انه عليه الصلوة والسلام
صلى ركعتين بعد طوافه وتلى هذه الآية فبقي عليه الصلوة والسلام من صلواته كانت تحتها الامور لم تعد تعالي وادركه للوجوب وقال
المدعي وقوله امر وان يصليوا عند المقام وقال ابو طاهر الاظهر وجوبها في الطواف لم يلزم بالتحول في الطواف قال
ولا خلاف بين ارباب الازهر انما السار كانوا المذهب انما واجبتا تحريكه بالمد قال وقال ابو حنيفة ثم قلت للشيخ
من جمعة مني بعد سعيه واما بالمد لم يصليها في اي مكان شاء ولو بعد وجوبه على امره وقول الشافعي واخر سعيه
وعنه في سعيه ما رواه في الموم وليست شرطه طاعة الطواف عند الاقامة الثالثة مع صاحبها ولا مدني تركها عنه بعد ولا شافعي
قوله ان في وجوبها ومهما انها مستمرة موكدة وعندها حرة موكدة وهو سعي الوجوب عند ما تدرعها التيا فيفيا
عندها شافعي رحمه الله فان الاخير يصليها عن التيا عنده وعندنا لا مدخل للسياة في الصلوة وهو قول مالك
رضي الله عنه ولو طواف وصلى ركعتين في وقوفهما عن العصى وجمان هم والامر للوجوب في كل الاصل لان المدعي في الجرد
عن اقران يدل على الوجوب ثم ثم يدعو الى الحج شئ اي بعد فرائض من الصلوة يدعو الى الحج الاسود ومنه يستدل لما رواه
ابن عباس عليه السلام لما صلى ركعتين حاله الى الحج والاصل ان كل طواف بعده سعي يدعو الى الحج لان الطواف لما كان
يفتتح بالاستلام فكذا السعي فيفتتح به شئ اي باستلام الحج وبه قال الشافعي لان سعي الطواف لا يفتتح به استلام الحج
بل استلام الحج لان سعي الطواف لا يفتتح به استلام الحج لان سعي الطواف لا يفتتح به استلام الحج لان سعي الطواف لا يفتتح به استلام الحج

الكلام فيه وقد رواه الترمذي رضي الله عنه بإسناد الطواف حول البيت مثل الصلوة ثم قال وقد روي بغيره فواستطاع
 رجل من بني نهم الصلوة بغير موضع فذكر ذلك الطواف مش بغير موضع وفي شرح الطواف رضي الله عنه الطواف بالمراد بالفضل
 والصلوة بالليل كما في فضل بغير موضع حسب غايته من العلم لان العرف بالصلوة بغير موضع والليل مكانه لا يفتقر الى الامران وعندها لا يهتم
 الصلوة بالفضل بغير موضع والليل بالشارع بقوله تعالى ان يلهيكم الشيطان فليقلعوا عن الطواف فيقولون لا يصيب هذه الاطراف في هذه
 الحلة مش بغير اشتباه من قوله ويلطوف بالبيت كلما به الركنين باليسار نصف والمراد عقيب هذه الاطراف التي ياتي بها
 في هذه الاطراف بكتة الى وان التخلل هم لان السلي لا يجب فيه مش اي في المفرد بالرجل الموصوف من عند قوله وان كان مفردا
 بالجميع الى منها هم الامرة واحدة والتخلل بالسلي غير مشروع في عدم ورودهم به فان قلت اي تتبع الطواف ولهذا
 لا يجوز بقية والتخلل بمعية غيره مشروع فيكون التخلل بالسلي ايضا مشروعا وعندها لا يطوف فقلت السلي انما يتبع كونه عبادا
 بالفضل بخلاف القياس فيقتصر على توردهم والضرر بالارتياح من غير ما يبايع القياس لانه الاحمال لهم ويصلي
 لكل سبع مش اي لكل سبعة اشواط ويطوف واحد منهم ركنين مش وفيه خلاف اي يوسف رحمه الله وان عرفت يجوز
 ان يجمع بين السبعين فصاعدا قبل ان يصلي ركنين الطواف وفيه قال احمد ولكن عندنا اي يوسف رحمه الله غير من
 وفيه ثمانية او خمسة او ستة وعندنا في حقيقة ومجرب رضي الله عنه كذا وجميع بين الاسبوعين وبه قال مالك رضي الله عنه
 وعند الشافعي رضي الله عنه الفضل بالفضل بين كل اسبوعين ركنين هم ويصلي ركنين الطواف على ما بينا مش وهو
 قوله عليه الصلوة والسلام يصلي الطائف لكل اسبوع ركنين ذكره عند قوله ثم ياتي المقام فيصلي ركنين ثم قال
 فاذا كان قبل يوم الترتيب يوم مش وهو اليوم السابع من ذي الحجة لان يوم الترتيب الثامن منه كذا في المفرد
 وانما يسمى يوم الترتيب بذلك لان ابراهيم عليه السلام لم يصلي له الاثنا من كان قاعا لا يقول لان الله تعالى يذكر
 فيجب انك فعلا الصبح يروي اي افكرك في ذلك من الصلوة الى الروا من الله انهم من الشيطان فمن ذلك سمي يوم
 الترتيب فلما اسمى راسي مش ذلك معروف انه من الله تعالى فمن سمي يوم عرفة ثم راسي شانه في الليلة الثالثة فصرخ في
 اليوم العاشر يومه وقال ابو بكر الانباري في كتابنا ابا جيمس الترتيب لان الناس يرون من الماد المظن
 في هذا اليوم ويحكون المبالا واما الى عرفة وسمى وانما سمي يوم عرفة لان جبريل عليه السلام طم ابراهيم عليه السلام
 انما سلكا كما يوم عرفة فقال اعرفت في اي موضع اطوف وفي اي موضع تقسم وفي اي موضع تقف وفي اي موضع
 تخدري فقال عرفت في اي موضع عرفة وسمى يوم الاخيثة لان الناس يعفون فيه بقرتهم فيل ان يوم عليه الصلوة
 والسلام لما سيط بالارض وقبض بالند واما حوا عليها السلام وقعت بالند فليقتيا الاغشية عن فمهم في يوم عرفة

والصلوة بغير موضع
 فذلك العلو او كونه
 لا يصح اعقب
 هذه الاطراف في
 هذه الاطراف في
 لا يصح فيه كونه
 والتخلل بالسلي
 غير مشروح ويصلي
 لكل اسبوع ركنين
 وهي ركنتا الطواف
 على ما بينا قال
 فاذا كان قبل يوم الترتيب
 يوم

ش لازم قدیمون فیہ من لا ترد دعوتہم تیل مراده ش ای مراد محمد رحمہ اللہ تعالیٰ من قوله ویزل علی انکس
هم ای لا یزل علی الطریق کیلا یضیق علی المارة ش تشدید الارادی الناس الدین برون فی الطریق و فی قیاد
انظر تیز ویزل لغزات فی ای سوخت شادالانہ لا یزل علی الطریق و یہ قال ان ش فی رضی اللہ عنہ فی قوله ویزل
یقرب سبل الرحمة افضل و قال مالک و احمد فی المدعیہ انزل بطریق ثمرہ و الزول فی افضل یہ قال ان ش فی رضی اللہ عنہ
قولنا و انزل علیہ الصلوٰۃ و السلام نہیہ علانہ فہم تیز و قد قال علیہ الصلوٰۃ و السلام ان قد علم من یطعن غیرہ و من یزول علیہ
و السلام فیہ لم یکن من تصدقہم فاذا انزلت ش ای ش یوم غیرہ و فی الاصل و اذا انزلت الشمس اغسل لی ابی ہریرہ
و یس ابی ہریرہ ابی ہریرہ و ابی ہریرہ ہم یصلی الامام الناس انظر و المدعیہ ش ای تیل الصلوٰۃ فہم یخطب خطبہ یصلیہا
الناس الوقوف بمرئہ و المرفقہ ش ای الشرح لمرام و قال فی الاصل من لا یراق و لا یحذر من انزل من المدعو و یزول
قال العودی رحمہ اللہ سمیت بالاجل ان من فی ریحہ دلیل و تیل و لا یزال یخاف و ادم نہیہ ای لا یجاء ہما یسمی ای شریک
لا یجاء الناس فیما و مرفقہ فہم من الجانب الشرقی و غزات فوق مرفقہ من الجانب الشرقی فی الغزات ای ان یجوز
مرفقہ ای مسجد غزات کاشہ ای بال و الی شیء کانت امیال ہم درمی انکار و انحر و احکاف و طواف الزیارتہ و یخطب خطبتین
یکسب فیما جاستہ کما فی ابجہتہ کما انزل رسول اللہ صلی علیہ و سلم ش یعنی فی حدیث جابر رضی اللہ عنہ ان علیہ الصلوٰۃ
و السلام یخطب بمرئہ قبل صلوٰۃ الظہر و صنفہ بخطبہ ما ذکرہ لکن فی رحمہ اللہ و ہی ان الامام یجوز ان تعالیٰ و یشتی علیہ و یصل
و یکبر یصل الناس و باہر رحمہ علیہم نہیہ ہما ہما ش ہما اللہ تعالیٰ عنہ و یخبر الناس حالہم تیز و یصلیہم تیز و یصلی اللہ تعالیٰ
ثم یزول و فی الفرع تیز و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ
خطبہ المدعو و انوارہ ش اشارہ ای قولہ کما انزل رسول اللہ صلی علیہ و سلم و ان القنود و سناش ای الخطبہ
ہم یصلی الناس ش کہ الوقوف بمرئہ و المرفقہ و درمی انکار و انحر و احکاف و طواف الزیارتہ و یخطب خطبتین
و فی خطبہ المرفقہ ای ان یجوز ان یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ
ثم یقف الاذان بعد الاذان ش ای ان یقف الاذان بعد الاذان و ان یقف الاذان بعد الاذان و ان یقف الاذان بعد الاذان
تیل خروج الامام ش لان یقولان لا و انظر کما فی سائر الامام ہم و عند ش ای عن ابی یوسف ہم ان یزول بعد کعبۃ
ش و یہ قال مالک رضی اللہ عنہ و فی البدایہ عن ابی یوسف ثمرات روایات و ظاہر الروایۃ کعبۃ لہم و اما ش فی غیرہ
من خطبۃ الاولی بکلیس علیہ خفیۃ ثم یقف ثم یقف ثم یقف ثم یقف ثم یقف ثم یقف ثم یقف ثم یقف ثم یقف
انظر من فروع المودون من الاذان ہم و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ

و قبل مراده ان لا یزل علی الطریق
کیلا یضیق علی المارة قل و اذا
انزلت الشمس یصلی الامام الناس
الظہر العصر فیکبر خطبۃ خطبۃ
خطبہ یعلم فیہا الناس الوقوف تیز
و المرفقہ و تیز ای الجاہل و الخلف
وطواف الزیارتہ و یخطب خطبتین
یصلی بہنما مجلسۃ فی الجمعۃ
ہکذا فی رسول اللہ صلی علیہ و سلم
و قال مالک لا یخطب بعد الصلوٰۃ الا بجا
خطبۃ و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ
و ان یزول و ان یزول و ان یزول
الناس و یصلی اللہ تعالیٰ عنہ
اذا صعد الامام بعد الاذان و ان یزول
کلی الجمعہ و عن ابی یوسف ان یزول
فی جمعہ کلہم و عن ابی یوسف
ان یخطب و ان یخطب ما ذکرنا

وكذا بحقيقة ان النحر على خلاف القياس فخر
شريعة فيما اذا كانت العسر
مردية على ظهر مؤدى بالجملة
مع الامام في حاله احرار
بالج ففقه عليه لم يرد
الاحرام بالج قبل الزوال
رواية تفيد ان الاحرام على
وقت الحجة وفي اخرى يكتفي
بالتقديم على الصلوة كان
المقصود هو الصلوة قال
ثم يتوجه الى الموقف فقف
فجر الجبل والقوم معقه
انصر افسهم من الصلوة
كان النبي عليه السلام
الى الموقف عقيد الصلوة
والجبل يسي جبل الرحمة
والوقوف موقف كالحظ
قال وعرفات كالحظ
الابطين عزته لقوله عليه
عرفات كالحظ موقف ارتقوا
عن بطن عرفة والمردة
كلها موقف وارتقوا
عن وادي محسر

عمله سلمه واني حقيقه ان التقديم على الصلوة في وقتهم ورد على خلاف القياس عرفت فخره
مشهور بين بعض النحويين فخره فيما اذا كان العسر مرتبة على طهره في حاله الامام بالجملة
عليه ش على مورد الفسخ واما في حاله الامام بالجملة فخره فيما اذا كان العسر مرتبة على طهره في حاله الامام بالجملة
بالجملة فخره فيما اذا كان العسر مرتبة على طهره في حاله الامام بالجملة فخره فيما اذا كان العسر مرتبة على طهره في حاله الامام بالجملة
قبيل الزوال ش على لادن في جواز الجمع بين الصلاتين بان يكون عواما قبل الزوال لان الاحرام شرط جازم ليلين وشرط
الشيء بسبقه ولهذا لا يجوز الجمع قبل الزوال في رواية تقدمت ش على لادن التقديم على الاحرام على وقت الجمع ش تحقيق
به الرواية بان الزوال قبل وقت الجمع وتكفي بهذا الجمع المحرم بالجملة فخره فيما اذا كان العسر مرتبة على طهره في حاله الامام بالجملة
اخرى ش على في رواية اخرى في التقديم على التقديم ش على التقديم على الاحرام على الصلوة لان المقصود هو الصلوة
ش لان المصنف اشترط الاحرام بوجوب الصلوة لاجل الوقت حتى ان الحلال لو صلى الظهر مع الامام ثم احرم ففعل
الصلوة المحرم بالجملة صلى مع الامام ثم احرم بالجملة فصل العسر لم تجز العسر الا في وقتها ثم قال ش على التقديم على
ثم ثم يتوجه ش على الامام الى الموقف ش بكسر القاف ثم نيف بقرب الجبل ش على الجبل الذي يسي جبل
الرحمة وهو الجبل الذي بوسط عرفات يقال له الال على وزن بال والجوهرى نفع جزمة وقال النووى المعروف كسر
وذهب ابن جرير والمادوى الى انه يستحب الوقوف على جبل الرحمة الذي بوسط عرفات ويقال لجبل الرحمة
قبل يوموقوف الانبياء عليهم السلام وقال النووى رحمه الله لا اصل له اذ لم يرد به حديث صحيح ولا ضعف الصلوة
الا اعتبار بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم والقوم معه ش على يتوجه القوم مع الامام ثم عقبت انصرف
من الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم الى الموقف عقبت الصلوة ش كفاي حديث جابر الذي رواه مسلم
ثم والجبل يسي جبل الرحمة والموقف ش على ويسمى الموقف من موقف الاعظم عرفات كالحظ موقف ش على
سناد وقف جازم الابطين عزته ش بضم العين المملية وقع الراد والنون قال في ديوان الادب عزته واد في
عرفات وعامة اهل العلم على هذا الاستثناء وشد ما كبح جواز الوقوف بطن عزته ووجب معه ما قال
عياض روى ابن المنذر عنه انه لم يثبت في حديث جابر الطويل كما لا يثبت الاستثناء في حديث ابن عباس رحمه الله
وهو الذي ذكره المصنف بقوله الابطين عزته ثم لقوله عليه الصلوة والسلام ش على يقول النبي صلى الله عليه وسلم
ثم عرفات كالحظ موقف ارتقوا عن بطن عزته والزلزلة كالحظ موقف وارتقوا عن وادي محسر ش على حديث جابر
من الصحابة رضي الله عنهم عن ابن عباس جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحدثني ابن عباس جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

ما روى ان النبي عليه السلام
 كان يرد عود يوم عرفته ما
 بين مكة والمستطعم المسكين
 ويل عوجا يشاءون ذلك
 الا ان بعض الدعوات
 قد وردت فانفصلها
 في كتاب المترحم بعد
 الناسك في عرف من
 الناسك بتدوين الله
 قال وبنيت للناس ان
 يقفوا قرب الامام له
 يدعوا ويعلمون ويقفوا
 وينبغي ان يقفوا في الامام
 ليكون مستقبل القبلة هذا
 بيان الافضل لان عرفات
 موقف على اذكارنا قال
 وبصيرت يقف على الاثر
 بعرفة ويجهت في الدعاء
 اما الوضوء فموسنة
 وليس بواجب والحق بالوضوء
 جازا في الحق والعباد
 انه حرام والما اجتهاد
 فلا نه عليه السلام

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع في هذا الموقف اثنتان فاستقبل الانبياء ائمة المظالم ثم في اخره
 ابن ابي عمير في سنة من عهد القاجارين السيد ميرزا محمد بن عبد الله بن كنانة عن ابن عباس بن مروان عن ابيه كنانة عن ابيه
 عباس بن مروان عن النبي صلى الله عليه وسلم في سنة عشرين وعشرين بالمظفر قاجار في سنة عشرين وعشرين بالمظفر قاجار في
 آخذ المظالم قال ابن شنت اعطيت المظالم الجدية وعرفت المظالم فلم يجبه بعشيرة فلما اصبح بالزادفة اعادة المظالم قاجار
 باسأل فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في نفسه فقال ابو بكر عمر بن الخطاب في انشائي ان نذره ساعدت
 تفهيم فينا فالذي في الضحك كماله كماله قال ان عدوا السيد ليس لما علم ان السيد قد استجاب دعائي و غفر لاسمي فذا
 فمجلسه على سبيله و بعد بالويل والنبوة فاضحك في ايام من ذرية مروان الطبراني في سبعة اجتهاد احمد بن حنبل في سنة ابيه
 والي يولي الموصلي في سنة مروان ابن عدى في الكمال واعاير كنانة واستعن الجار في نذره قال كنانة روى عنه ابيه
 وقال ابن جبان في كتاب الفقه كان ابن عباس بن مروان السلمي يروي عن ابيه مروان بن حنبل في سنة كنانة روى عنه
 ولا روى في التقياط في سنة سنة ومن ابيه ومن ابيه كان فهو ساقط لا يحتاج بما روى و ذلك لعلم اني من المساكين
 المشايخ و روى ابن الجوزي في الموضع من طريق الطبراني حديثنا اسحاق بن ابراهيم الندي في حديثنا عبد الله بن
 حديثنا عن سماع عن قتادة يقول حديثنا اسحاق بن عمار عن عباد بن الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 عليه وسلم يوم عرفته انا انسان من اهل البيت فنفذت كل الامور التي فيها ينكم و هو بينكم لم يحكمكم و اعلى حكمكم
 ما سأل فهو السليم و اليس جنة مواقف على جبال عرفات ينظرون ما يصنع الله بهم فاذا نزلت المظفر و هم يرضون و بالويل و الشبه
 ثم قال هذا حديث لا يصح و الراوي عن قتادة حمول و جلاس ليس بشي قال ابو بلاء روى عنه خذ ضعيف قوله الان في الدماء
 جمع و هو المظالم جمع و هو المظالم المتعلق بحق العباد و ما في حق الدم الذي يجب تصا مصافا في صاحب من الاستغفار و ما
 في حق المظالم التي وجبت لبعضهم على بعض فلهذا صاحب من الانتصاب قبل الوقوف و عاين النبي صلى الله عليه وسلم في
 الدماء و المظالم التي المروافقة فاستقبله في الدماء و المظالم ايضا في الروي عن انس بن مالك عن ابي سفيان قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان الله يقول على اهل الجنة فباي بايبل عرفة يوم عرفه فيقول انظروا يا ملائكة اني اظن في نفسي و الى
 جلوس شفا غير اقلوا العيون الناس كل في عيش فاشهد و اني قد عرفت لهم الاموال البعثات التي فيهم قال ثم ان القوم فانهم
 من عرفت اني جميع قال ملائكة انظروا الى عبادي فتقوا و عاودوا في الطلب الرعية و المسألة اشهد و اني قد رويت نسيتهم
 لمحمد و قلت منهم البعثات التي بينهم و ابا و روى عن ابن احمد و روى في مسكنهم و روى في موقفه ساعدت بعد ما قد شس
 قال الكليل يعني سيدكم ذلك اني ان روى في دل حصاة من العقبة قلت ليس المزدان في سنة على النابذة و بايبل لمجي و كبر

اجتمع في الدماء
 في هذا الموقف
 لا منه
 كما في الدماء
 و المظالم و يولي
 في موقفه سلمة
 بعد سلمة

وقال مالك لا يقطع
التوبة كيف
يعرف لأن العجوبة
باللسان قبل الافتقار
إلى
بالروح ولنا ما روي
ابن النبي صلى الله عليه وسلم
ما زال يلبى حتى
أتته جبرئيل العقبة
ولأن التلبية فيه
الكلمات في الصلوة
فيأتي بها في آخره
من إلهام قال
وأما ما روي عن
فانظر الإمام مالك

ويصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم تكون التسمية في شمار ذلك من غير القطع وذلك لأن التسمية في الاحكام والكيفية الصلوة ولمذنبوني في الاستقالات واختلاف الاحوال كما في التسمية الصلوة كما يتخلل بين التسمية في الصلوة باشا كما كان يتفق ان يتخلل بين التسمية بالتكبير والتسليم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التسمية بالصلوة في الاحكام وروى
الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فوقف عليه وقال لا يكف قطع التسمية
كما يقف بمرقة لان الاجابة بالسان قبل الاشتغال بالالكان ثم سبني هذا الكلام ان التسمية اجابة بالسان والاجابة
بالسان قبل اشتغال بالالكان التكبير والافتتاح في الصلوة وهم والناموسي ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فوقف عليه وقال لا يكف قطع التسمية
روى جريدة العقبة في هذا الحديث في حجة الوداع التسمية في التكبير عن الفضل بن عباس وقد ذكرنا ذلك في حجة الوداع
ابن سعد وابن عباس وعطاء بن راسم والنفخي وابن ابي ليلى والنوري والشافعي واحمد واسحاق قالوا النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فوقف عليه وقال لا يكف قطع التسمية
ابن ابي طالب صلى الله عليه وسلم كان يقطعها اذا راغبت الشمس من يوم عرفته ثم كان التسمية فيه شيئا في يوم الكعبة
في الصلوة فينا في سبام اي بالتسمية شيئا في حجة الوداع من الاحكام ثم وهو يكون عند روى حجة الوداع وكان ايضا
ان يكون التسمية الى الخراج الا ان القياس ترك فيما بعد الى بعد الاجماع فبقي ما رواه على اصل القياس من القارن
مثل المفرد بالجمع في قطع التسمية وقال الكوفي يقطع التسمية في اول حصة في حجة الوداع والما لم يقطعها في حصة
التسمية حتى يتكلم المولى السواد وعذنا وعذنا مالك حملا سدا وراى البيت وعذنا حملا سدا الذي يفوته في حجة الوداع
ويقطع التسمية حين يافت في الطواف الذي يتخلل بر ويقطع الحصة التسمية اذا اتمج به لانه لا يقطع التسمية وقال القهوري
في شرحه فان خلق الخلق قبل ان يرمى حجة الوداع قطع التسمية لانه يتخلل من الاحكام والتسمية لا تثبت بعد التحال قال
خان زائد الشمس قبل ان يرمى او يذبح ويحلق قطع التسمية في قول ابي حنيفة ومحمد حملا سدا وراى حجة الوداع
محمد حملا سدا بن ابي يوسف حملا سدا قال يرمى بالمكث وتزول الشمس من يوم النحر وروى ابن ساعد عن محمد
حملا سدا من لم يرم قطع التسمية فاغربت الشمس يوم النحر اذا اتمج قبل ان يرمى فقد ذكر الكوفي حملا سدا
ان هشام وروى عن ابي حنيفة ومحمد حملا سدا يقطع التسمية لانه يتخلل من الاحكام والتسمية لا تثبت بعد التحال قال
لانه لا يقطعها المرم او يحلق وقال الحسن عن ابي حنيفة ومحمد حملا سدا يقطع التسمية لانه يتخلل من الاحكام والتسمية لا تثبت بعد التحال قال
التسمية بالنحر اطاره والتمتخ واما ما رواه المفرد لم يقطعها لان حمله لم يقطعها على وجهه قال غريب الشمس شيئا
يوم عرفه فافضل الامم شيئا يرمج واما قال فافضل الامم شيئا يرمج واما قال فافضل الامم شيئا يرمج واما قال فافضل الامم شيئا يرمج

عن شيخنا اي حمزة بن عيسى بن علي السكيتي قال قال علي بن ابي طالب عليه السلام ليس البر في ان يحلف الرجل ولا في ان يرضع الا لاهل
 فحليفكم بالسكيتية والوقال الايمان بالجموع من غير الخيل الا لا يرضع الشتر في الخيل في السيرة في البسوة ثم لعين الناس
 ان لا يرضع سنة واما قول علي بن ابي طالب ان راحته عليه السلام كانت في ذلك الموضع فخطبها فاجبت كما قد اشتهر
 الا انه قصد لا يرضع هم حتى ياتوا لفرقة الا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد غلب الشمس شرقا الى حيث واد ابو داود
 والترمذي وابن ماجه من حديث علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة فقال
 هذه عرفة وعرفتها فهاض حين غربت الشمس الحديث وقال الترمذي حديث حسن صحيح وفي حديث جابر
 الطويل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة سلمة بن قيس
 القصبوني الحديث وفي حديث سلمة بن ابي داود عن احمد بن حنبل كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فلما رقت الشمس دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة سلمة بن ابي داود عن احمد بن حنبل كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من اربعة اشكين ش فاتهم كانوا يذنون من عرفته قبل طلوع الشمس فقال الترمذي من ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عرفة قال ما بعد فان ابا بكر بن ابي القوام كانوا يذنون في هذا اليوم قبل غروب
 الشمس حين يقربون الجبال كانا عام الرمال في يومهم فلما غرقت الشمس انتفى فالت
 بها الحديث رواه الحاكم في المستدرک من حديث السورين مخبرته قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فوات الحديث
 ثم قال هذا حديث صحيح علي بن ابي طالب قال فقد سمع هذا السورين مخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم الكاكية بهر عاصم بن ابي داود الشافعي في الحديث سمعته من ابي داود الجعفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الترمذي
 مع رواه الفريضة كيف يذكر الحديث بصيغة التثنية هم وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيخا على راحته في الطريق
 على منتهى في الطريق اي في طريق الزواجر وفي حديث جابر الطويل قال دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد
 غش القصبوني الزم حتى ان راسه انصب مثل طلاءه فيقول بيده النبي ايا الناس بالسكيتية الحديث هم وان خافوا فقام
 اي ان قال في الجبال التي هي مكة الناس من دفع قبل الامام ولما جاوزوه وعرفه لجاهل من كذا فان كان يعرفه قبل الامام
 لانه لم يقض من عرفة شمس بقدر ايام وكسب الفار من الا فاجته وهو الدفع من عرفته والافضل ان
 يقف في مقامه كما يكون في الا وقرين وقماش اي قبل وقت الا فاجته وفيه شارة الى ان كان جاوز عرفته قبل الامام
 وقبل غروب الشمس حسب عليه ولم يكن ان عاد الى عرفته قبل الغروب ثم دفع مع الامام من الجاهل والغروب بطلت الامم وقال في
 رحله لا يلقاه عن الى حيفته من لا يلقاه في الرحلى وقال المالك الشافعي في امره ان عاد جاوز عرفته الشمس لم يقف

على هذهم
 الحزق لفتان
 النبي عليه السلام
 دفع بعد غروب
 الشمس
 اظهار الخلفاء
 وكان النبي عليه السلام
 جشي على الحلة
 في الطريق على
 هذهم فاحاف
 الاحكام من قبل
 الامام ولم يجلو بعد
 نفع
 من عرفته والافضل
 ان يقف مقامه
 يكون في الوداء
 قبل وقتها

أو اطلع الخفاف وقت الخلع كذلك ان صلى صلاة الاخرة في الطريق بعد دخول وقتها لم يجز له الا على التقديرين فلو لم يركع
 الاخر فان قلت قوله عليه الصلوة والسلام قام عن صلوة الحديث خبر واحد يوجب الترتيب لمجيب عليه لا عادة وان ذهب
 مذهبنا لم يجز له ان يركع في سجدة واحدة هناك لوجوب الترتيب فهو قائم لم يفعل الاكثر ومهنا وجوب الاعادة فاما
 الجنب فيصلي سجدة واحدة في كل ركعة في كل وقت الا ان كان في وقت الصلاة والسلام لصلوة الاثنا عشر الكتاب لا يجزى
 الا عادة لوجوب دين فاتحة الكتاب ليس او عادته مهنا وجبت ما دام الوقت باقيا فالتخير لوجوب العمل على وجه
 الايدى الى ابطال الكتاب ثم مهنا الاثنا عشر من باب العلم دام الوقت باقيا لما انه صلى قبل الوقت الثابت بخبر الواحد قبل
 الوقت لا يجوز فوجب الاعادة كما في سلة الترتيب اما في الركعة فقد علمنا بسكنا لم يجز له ان يركع في ركعة واحدة الا اذا كان
 سائرا بالاشارة او كان في ركعة واحدة بالاعادة بان خبر الواحد مبطلا لا طلاق قوله تعالى فاعرفوا ما تيسر الآية وذلك لا يجوز فان قلت
 نفى حديث سائرا ايضا القول بوجوب الاعادة في وقت فوجب الابطال قوله تعالى ان الصلوة كانت على المنبر
 كما يا موقوتها قلت قالوا لا عادة فيه ليسوع فسادا اقتضاها خبر الواحد للفساد وتوحي فلو قلنا بالاعادة بعد الوقت لكاننا
 قائلين بالفساد لتوذي تخفيته لكانا مبطلين بوجوب قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كما يا موقوتها لا تقوله
 فان قلت خبر سائرا خبر واحد فلا يجوز تأخير المغرب عن وقتة لان محاذلة الوقت واجبة بالدلائل القطعية ولو كان
 من التشاير لم يجز الاجادة على الإطلاق لانه في المغرب قبل الوقت الثابت بالحديث المشهور قلت قال الشيخ الكاظم عليه السلام
 وجوب التاخير ثبت بالجمع بين رواية وهو من التشاير بخبر واحد لا زيادة به على الكتاب فصار للمصنف وقت والمغرب بمزاحة
 وقتان صبرها ثابت بالدليل القطع والاشارة في ثابت بالسننة المشهورة الا انه ما مورا لا دار في الوقت الثابت بان
 فاذا اداها في الوقت الثابت بالكتاب ثبت لما اصل الجواز وكان منبثا على لغة المشهورة فيومرا لا عادة تحقيقا
 لا في فافا فافا وقت الخلع فافا في الامر لا عادة بعد ما ثبت جواز الاداء على ما علم من قول علي بن يوسف رحمه الله
 بان صلوة المغرب اتمى صلاها في الطريق اما ان وقعت صحفة او لا فان كان الاول فلا تجب الاعادة لا في الوقت
 ولا بعده وان كان الثاني وجبت فيه بعده لانها وقت فاسدة فلا تنقلب صحفة بمضيق الوقت واجب بان الفساد
 منوقوف على شرطه في الثاني لئلا يكسر في سلة الترتيب ثم قال فاذا اطلع القوس أي من ثم التزم يصلي الامام بالناس المغير
 ش أي صلوة المغرب بغلس شس فيختلج في ركعة واحدة لا يركع الا في الركعة الاولى وقال الكلبي ان الناس ثلثة
 اركعة الليل وفي بعض الاشهر قطع الركعة الاولى في ركعة واحدة لا يركع الا في الركعة الاولى وقال الكلبي ان الناس ثلثة
 شخراة لا تزدى هم رواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها يومئذ بغلس شخراة او انما هي مسلم

قال واذا

طلع الفجر

الامام بالناس

فجلسوا راية

ابن مسعود

ابن النبي

عليه السلام

صلها يومئذ

فجلس

عن محمد بن يونس بن يزيد عن ابن سنان قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الايتيم اجتمعا الاسلامين صلوة النذر
والشباب جميع صلوة الفجر بعد صلاة الفجر قبل ان يتعاشوا قبل ان يتعاشوا بعد الصلوة والمداينة كان يصوم الله صلاة قبل الفجر لكنه عسى بها
كثيرا بعد الغلة البخاري وصلى الفجر حين طلع الفجر في الغلة سلم الله صلاة الفجر في صلاة جمع الصلوات من جملة صلوات الفجر حين طلع الفجر
يقول لم يطلع الفجر بعد ان يضيء قول من يقول ان الدليل غير مطابق للدليل لان الدليل يدل على انه عليه الصلوة والسلام
صلواته بالناس الدول حوله واذا طلع الفجر فعلى الامام بالناس الفجر فليس هم ولان في التعليل وفي حاجة الوقوف في فجر
اي التعليل ثم تقديم العبر عنه في شئ ابي كمال يجوز تقديم العبر عنه في وقتها الموضع في حاجة الوقوف بها واعترض عليه ان
هذا الدليل يقتضي الايمان بالدليل لا سيما ان تفسيره في التعليل وفي حاجة الوقوف وفي الحاجة يجوز تقديم العبر عنه
وتقديم العبر عنه كان على وقتها فيكون هنا التحية الثانية وهو خلاف المطلوب واجب بان مناهو لما جاز قيل المصدر على
الحاجة الى الوقوف بن باخا يجوز التعليل بالفريضة وفيها اول هم ثم وقف شئ ابي ثم وقف الامام بعد ان علس
بصلوة الفجر هم ابي ووقف من الناس فداش ما اشار من الاذنية ويرفع يديه ويستقبل بها ويدبه بطاوي في التوازل
ويعدو بالاذنية نحو ما جرى في وقتها ثم لم يشر في وقتها ثم لم يشر في وقتها ثم لم يشر في وقتها ثم لم يشر في وقتها
صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع ويحدث في حديث بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع واشتد له
حتى الدمار والمظالم فنهض فحدثنا ان ما قاله لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع واشتد له الى الشجر
الذي هو الجبل الذي يقال له القزح ويعدو القول له تعالى فاذا ذكر الله عن الشجر الحرام وبدا في حديث جابر الطويل في السنة
حيث قال ثم ركب ابي النبي صلى الله عليه وسلم القصة حتى في الشجر الحرام فاستقبل القبلة فعاذ وكبر وبهلا ومعه
فانزل واقفا حتى اسفر صبا فذبح قبل ان تطلع الشمس الحديث الثاني هو حديث عباس بن مرداس عن النبي
صلى الله عليه وسلم هو حديث ابن عباس الذي هو جده الله وقول المصنف في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يسم على هذا احد من الشرح واعترض بعضهم بان المصنف انما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان من عباس
بن مرداس وهذا خطأ من جميع ائمه ان ابن عباس اذا اطلق لا يرويه الا بعد الله بن عباس فاذا رواه
لقيد واما الثاني ان المصنف ليس ممن عاودته ان يذكر ان في بعض النسخ في دون الصحابي عند ذكر الحديث فاما يلقى
ذلك والماضي ابن عباس بن مرداس فقد ذكرناه عند قوله الامام اجتمعا فلا نعليه الصلوة والسلام فاستبد
في الدار في هذا الموقف لانه فاستجب له في الدار والمظالم وهذا التحية له وعاودته في الدار والمظالم
بالرفع فيها والمظالم مع مظلة وهو المظالم ادا سمعوا قوله النبي حتى استجب له وعاودته في الدار والمظالم والاصل

ولان في التعليل

دفعه سائر الوقوف

فيكون مقتضى العصر

بغيره ثم وقف في وقتها

معه الناس فداش

لان النبي صلى الله عليه وسلم

وقف في هذا الموضع

بن عباس حتى روي

في حديث ابن عباس

فانستجب له دعاء

والمظالم

ولا يسمه حتى الدمار

مما كذا وقع في بعض النسخ المحفوظة بوطيعة الصبح اذا استقر فاض الامام فانما من شئ من قال الاثر الذي
في الذي قال صاحب البداية رحمه الله مع كنه الناطق وقع من الكتاب لاسن القدوري رحمه الله نفسه والاعتراف ان
الشيخ ابا الفتح البغدادي رحمه الله وهو من تلامذة الشيخ ابي الحسن القدوري رحمه الله في هذا الموضع في الشرح
المعتمد قال نعم بغض الامام من مزلقة قبل طلوع الشمس والناس معه حتى ياتني واشتبه الامام
ابو الحسن القدوري رحمه الله في تحقير الكفر في مثل هذا فقال ويغضب الامام قبل طلوع الشمس فياتي فاعلم
ان ذكر صاحب البداية منقول في تحقير القدوري رحمه الله ذلك سهو من الكتاب لاسن القدوري والشيخ
ابو الحسن القدوري رحمه الله انما نزل في هذا القدور وهو مخبر عال في الفقه وغفت مدرا في
الحديث وما به من دليل على غيرة علمه شره لثقة القدوري رحمه الله فاذا اطالته عرفت انه محله في الفقه كان
عنه العيوب والناظر في كل احد يري طرف النافذ في منزلة من كمال درواسته فقلت هذا كله لا ياتي في وقوع السهو منه
لان الترخص له كبوة والعلم لزمته وقدره من اكابر العلماء ممن تقدموا من السهو والخطا مع هذا وقوع السهو
لا ياتي في جلال قدره وغيرة علمه ولكن سمعت من ابي تاذة الكبار يقول ان القدوري رحمه الله لما فرغ من تصنيف
مختصر المنسوب اليه وافتد المختصر معه ولما فرغ من طوافه سئل ان يوقعه على خطا فيه وسوومه
عن قائم نفع المختصر وقصوه وزيادته الى اخره فوجبه خمسة مواضع اوسنة وواضع فدية وهاهنا ذكرته وبها ما يري
ان وقوع هذا الناطق من الكتاب لاسن العلم ومختصر القدوري رحمه الله الذي عنده بفرادى وجدى وقصر على
شيخ الشافعي بهذا او لا فانه كلها سوف لا يظن محسنا فاض الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى ياتوا
منه لرد الصبح اذا استقر ذكره في المحيط محمد رحمه الله لاسن افيقال اذا المتيقن من طلوع الامتداد ليصلي فيه
ركعتان ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وقع قبل طلوع الشمس شئ من الحديث رواه الجماعة الاسلام
عن عمر بن سميون قال شهدت عمر رضي الله عنه صلى على جمع الصبح ثم وقف فقال ان المسلمين كانوا لا يفيضون حتى
تطلع الشمس يقولون اشرك به وان النبي صلى الله عليه وسلم قال فمهم ثم فاض قبل ان تطلع الشمس ثم يستره انما
المنامة ذكره الباء الموحدة اسم جليل وكانوا يقولون اشرف نبيكم بالخير من الافاق باليمن الموجهة لاسن افيقال فبقي
الحققة شئ من بعض النسخ مما قال سنن ابي القدوري رحمه الله فينبغي بحجة العقبة لمرجة الحجة والصحة وجمها الجار وبها سمى
المواضع التي يرسم بها اوجار اجوات لما فيها من الملازمة وقيل لجمع ما نالك من الصبي من خبر
المقوم اذا جمعتا وصحت بحجة العقبة انما جيل في طريق منى كذا في موطا الكباري رحمه الله وذكر في موطا شيخ الاسلام

هكذا وقع في
نسخ المحفوظة
غلط والصحيح
اذا استقر فاض
الامام والناس
لان الترخص له
وقد قبل طلوع
الشمس
قال فيستد
بحجة العقبة

ومقدار الوعى ان يكون
بين الوعى وبين موضع
السقوط خمسة
اخر عن كل احدى الحصى
عن الجيفة ذلك لان
مادون ذلك يكون طوحا
ووطوحا طوحا لا لانه
على المقدامه لانه
مسفي لخالفه السنه
ولودونها وضعها لغيره
لا يلى ليس يرمى ولودونها
فوقعت فيها من الجرة
كيفية لان هذا القدر
لا يلى الاخر زنده ولوجت
بعيد منها لا يجوز لانه
لم يعرف قربة الا في مكان
محدود ورمى بسبع حصى
جمله فخره طوحا لان
المقصود عليه تعرف
الاصل اذ اخذ الحصى الى
موضع شاء الا من الجرة
كان ذلك كونه لان ما عدا
من الحصى ووجهه كالمعلم
في الاثر فينشأ منه

عند وسط السباية ويرى بطبعه الاصل في البدن عند عليه الصلوة والسلام وضع احد حسبياتيه على الاخرى كان ينفذ
وكيف ماري جازم ومقدار الرمي ان يكون من الرمي مدين موضع السقوط خمسة اربع كذا روى الحسن بن علي بن فضال
رحم الله ابا داود وان ذلك يكون طوحا شش يكون سببا لخالفه السنه موطوحا طوحا لانه على الاخرى قدسية
الا انه سمي لخالفه السنه ولودونها وضعها لغيره لانه ليس في شش على القاضى عياض رحمه الله من المالك
ان الطرح والوضع لا يجوزى قال وقال اصحاب الراى سيجزى الطرح ولا يجوزى الوضع قال ودعا اعتبارا لغيره
لانه قال ان كان يسمى الطرح رعبا لجزا وكل امام الحرمين عن بعض اصحاب الشافعي رحمه الله ان يكتفى
الوضع موطوحا لانه فوقعته من الجرة كيفية فان هذا القدر مما لا يلى الاخر زنده ولودونها بعيد منها لا يجوز
لا شش اى لان الرمي لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص شش موطوحا لان نفس الرمي ليس
بقربة فليقع قربة الا في المكان المخصوص الذي عينه الشارع موطوحا لانه ليس بسبع حصى جملته فخره طوحا لانه
شش اى رمية واحدة فعليه ان ياتى بالقيمة م لان المقصود من الجرة تعرف الافعال شش اى لان المقصود
بفعل الرمي بسبع حصى شفرات لانه الحصى وقال الحاكم الشيبه رحمه الله في الكافي وان رماها بالشر
من سبع لم تقرب تلك الزيادة م واذن الحصى من اى موضع شش الا في الجرة فان ذلك مذكور شش موطوحا لان الشافعي رحمه
قال احمد رحمه الله وابن شعبان المالكي لا يجوز وقال الحاكم الشيبه في الكافي فان رماها بحصاة اخذها من عند
الجرة اخذها ومقدارها او قال القدرى رحمه الله في شش حصى فان رمى بجر من الجرة جاز وقال مالك رحمه الله
لا يجوز لان الرمي لا يلى حصة الجرة فان الرمي كما جاز في الاثر بخلاف المار المستعمل عندنا حيث لا يجوز
استعماله لانه لا تعلقت النجاسة اليه بالاستعمال وقال القدرى والعجب من مالك رحمه الله حيث جاز الوضوء
بالمار المستعمل وان كان الاستعمال بغير اسم المار ومنع الرمي بالجر وان كان الرمي لا يلى حصة انتهى قلت ذلك لكان
مالك والشافعي جميعا يعتد في هذه المسئلة م لان ما عدا من الحصى موطوحا شش اى لان ما عدا الجرة من الحصى
موطوحا لم يقبل احد من رايه م كذا جاء في الاثر شش اى يكون موطوحا جازا الحديث م فينشأ منه شش اى فيه يشهد
لما لا يرد الاخر غير الوعى في دلائل النبوة عن عبد الله بن خراش عن العوام عن تافع عن ابي بصير عن سعد بن عوف قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل رجلا يرمى المار في حصة ودعا اسحاق بن رباح في منعه عن ابن عباس فملى عندهما
فلما شح المار اقبل منه ربح والمالك يقبل منه تركه وروى ابن ابي شيبة ايضا نحوه موقوفه وروى الحاكم في مستدركه والرافضة
في سننه عن يزيد بن سنان عن زيد بن ابي شيبة عن عروة عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن عمر بن ابي سعيد

الحديثي قال خلفا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الحمار التي يرمى بها كل عام فمقبب انما تنفق فقال
 انما قبل منافع فعلوا ذلك لرايتما اشبال الجبال قال لما كرمي الله عز وجل حديث صحيح الاسناد ثم جاءه يزيد بن سال
 ليس بالقويك واعلم ان الشيخ في العام من يرمى بن سنان فينه فقال قال صاحب التتبع هذا حديث لا يثبت فان ابخرة
 يزيد بن سنان صفه الامام احمد الوارثي رحمه الله وغيره ما ذكره في غيره ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه
 موقوف على ابن سجد قال القليل من حصي الحمار في الكاكي روي عنه قوله كذا ما رواه قال عليه الصلوة
 والسلام من من قبله حجة رفته حجرة وعن سديد بن جبيرة حمله بعد قال قلت لابن عباس فما بال الحمار ترمى من وقت
 الخيل على السلام ثم يرمى بها على اي حال لا لائق فقال الماطية ان من تعيل حجة رفته حصة ومن لم تعيل
 حجة ترك حصة قال جاهد لما سمعت نيامته جعلت على حصة باسنة عنامة ثم تفرست الحجة لما قبلها
 لما قيل انما يصح من لم يقبل حجة فان من قبلت حجة رفته حجة وقال وقار يرمى من سديد بن جبيرة
 رضى الله عنه قال لابن عباس فذكر شئ ما ذكره الكاكي الى قوله جاهد بالقطيع فذكر قال ابن عباس اما
 علمت ان من قبل حجة رفته حصة انما قلت كل هذا من عدم الظاهر على كتب الحديث وانما ذكره ان
 التقليد من موت هذا من ابي وعلي فذكر ان ابن ابي فذكر الحصى من هذا الحجة كره ما لو فعل شئ اى لو فعل من مرفوع
 الحجة ثم اجزاء او يرد فعل الرمي شئ ان المقصود التشبيه بالرمي عليه السلام في امانة الشيطان وانما حاصل مراد يكون
 الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا شئ سواء كان دارا او طينا او باسا او قفصة تراب في الرمي وكل ما لا يورث
 والنورة والزرنيخ والاحجار النقية كالياقوت الزهر والبخس وخوناء والمخيط والكل طائر جرد البليور والعقير
 والفيروز والكافور والبخس والعنبر واللؤلؤ والذهب الصفه والجواهر ربي كيار اللؤلؤ فانه لم يثبت من اجزاء الارض
 ويقولنا قال الثوري من خلفا للشافعي رحمه الله شئ فانه هذه لا يجوز الا بالجموع وفي الرمي وعنه الشافعي رحمه الله
 والامام والكران وجر النورة قبل ان يطبخ ويحجر الجدي على المذهب الصحيح وما يتجر منه المقصود كالغريز والياقوت
 والعقيق والبليور والزرنيخ في صح الرايتين والوجهين هو قول احمد بن حنبل ومنه الاسد مع نفع من الجرد يقول الشافعي
 قال كذا قال انما في من الحماية لا يجوز بالام والام والكران وعن احمد رحمه الله لا يجوز الا بالكرية وفيه ليداد الى انه
 يجوز بكل شئ حتى البقرة والعصفور الميت وقال ابن المنذر رحمه الله لا يجوز الا بالجموع وذكره القسري رحمه الله المقصود
 فعل الرمي شئ في فعلها ولم يذكر قبل الشافعي رحمه الله يقول ان الما فخره بالجموع وذلك شئ اى المقصود من الرمي
 من يحصل بالطين كما يحصل بالجوهر والمقصود به انما الشيطان به يحصل بكل ما كان من اجزاء الارض

دم هذا الوصل اجزاء

لوجود فعل الرمي في

الوحي بكل ما كان من

اجزاء الارض عندنا

خلو قال الشافعي

كان المقصود

دولة يحصل بالطين

كما يحصل بالجم

غلب ما دام بالذهب
 والفضة فانه لا يكون
 يسمى بغيره **قال**
 ابن عباس احب ثلجاق
 او يقر للاروى عين
 رسول الله عليه السلام
 الله قال ان اولئك
 في يومنا هذا فمضى
 ثم نذر بخرته خلف
 وكان الحق من اسباب
 العقل وكذا الذبح
 حتى يتخلل به
 لمقصود مقدم الرمي
 عليها فانه الحق من
 مخطورات الاحرام
 فيقدم عليه الذبح
 وانما علق الذبح بالحجة
 لان الدم الذي ياتي
 به المفرد يطهر الكلام
 في المفرد والمعلق فضل
 لقوله عليه السلام
 جهالة الحلقين قاله
 قلنا الحمد يثبت

ميني شيخ بلية
 كذا ذكره الارزاعي رحمه وقال الكاكي المقصود للتنبيه بابرارهم عليه السلام في امانة الشيطان التي تفت في كلام كل من سماع
 نظر الكلام الارزاعي رحمه انه فاذ قال كل كان مما ياتي نفسه فاليات قولهم والمزور والمكشور والارزاعي والبلور والعقيق والافير
 غزية في الفساحية معناه فعله تعليله ميني ان لا يجوز الرمي بهذه الاشياء والكلام الكاكي رحمه انه فاذ قال
 المقصود للتنبيه بابرارهم عليه السلام فعلى الرمي بهذه الاشياء لا يوجد التشديد مما يحلف اذا رمى بالذهب
 والغضفة فانه لا يجوز لان السمي فلهذا لا ريب ان فيه نظر لان فيه الرمي حقيقة بل قوله لا يبيس
 بخار صحيح وقال الارزاعي رحمه انه لا يشرع للارمي فلم يرد على الائمة بل على الاعزاز وفيه ايضا نظر لان الاغزاز
 في الياقوت وخمسة مما ذكرنا القوي وادناه فلهذا فعله كلامه ينبغي ان لا يجوز منه يجرهم قال من اى القدر
 رحمه الله من ثم يبرح **ش** اى بعد رمي جرة العقبة ثم ان احب **ش** اى الذبح يعني ان ارشاد
 وا على الميتة باعتبار الدم على المفرد مستحب لا واجب الكلام في المفرد في العاقول والمتبع فان الدم واجب علينا
 ثم ثم كحل او يقتصر **ش** اى يبرح وبين الملق وهو التقيد لان بعد ما وجب سوا كان مفردا او فانه لا يمتنع
 لكن الملق افضل وفي البسوطا الملبسوطا فانه خير من الملق والتقيد اذ لم يكن مشروعا بل اذ هو موصفا
 او موصفا فالحق ان التوجيه بل يذنبه الملق في قوله الشافعي في القديم وهو قال في الذي يجوز المقصود لما روى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اولئك في يومنا هذا ان يرمى ثم كحل ثم يذبح **ش** اى وجوب الذبح لاجل امانة الابن
 باقر بن محمد بن سيبويه عن الحسن بن مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى منى واتي الجوق
 وراما ثم اتى منزله منى فمر ثم قال للعلاف فذوقوا شارابي جانية الاين ثم الاين ثم كحل ثم غلبه الناس من دم لان
 الملق من اسباب العقل كذلك الذبح حتى يحلل به المحرش اى الذبح ايضا من اسباب العقل كالحلق وكذا تحلل الجهر
 وليس عليه حلق او تقصير في قول ابى حنيفة ومحمد جملهما الصد على ما يوجب بانه في ابال احصاءه فقدم الرمي
 عليها **ش** اى على الذبح ثم ثم كحل من مخطورات الاحرام **ش** اى من ممنوعات بل يجرهم فقدم عليه الذبح **ش**
 اى على الملق فاذ ذلك ثم وانما علق الذبح بالحجة **ش** اى انما علق القدرى الذبح بقوله ان احب ثم لان الدم
 الذي ياتي بالمفرد يطهر الكلام **ش** اى مسافرهم والكلام من ميني في هذا الباب هم في المفرد **ش** ميني في الملق والمفرد
 ذكره ذاعن قريبهم والمعلق فضل من اى من التقيد لقوله صلى الله عليه وسلم ثم الرمي للحلقين قالنا الحديث **ش** هذا
 الحديث اخرجه البخاري في مسلكه من تابعه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رجم احد الحلقين قالوا والمقصود
 ليرسل الله مني رداءه انما كان الالبنة قال الحلقين قوله الحديث بالصلب اى انظر الحديث انه يجوز رفعه على سبيل

بما يجنبه وقال النكاح وقد أخذ أبو بصير عنه من قول الجاهل من قال فإن الشق لا يمين من لم يفرج بكية معروفة
قلت الحكيم ليس ياروسى عن كعب قال قال أبو بصير عنه من قال لو بصيرت رجلا من ذوات في ستة ابواب من المناكح عليها حمام وذكوات
من دونك لكانت عاقبى راسى وقت على حمام فقلت له كم يخلق راسى فقال لي اربع ابواب فقلت ثم قال راسى لاني لا يتطير
عليه مجلس فجلست منخرعا من القبله فقال لي حول وجعل لي القبلة فقلت وادرت ان يخلق راسى من لاني
الاسير فقال لي ادر الشق لا يمين من راسك فادريه فجلت يخلق وانما ساكت فقال لي كبر فجلت كبر حتى قتت
لا فجلت فقال لي رايك عفا بن ابي رباح يخلق هذا خروبا لوالده فخرج في مسبه القوم الساكنين الى الشرف والماكن اقتدا
برسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الجماعة الا الذين ياجتمعون من سبيهم عن انس بن مالك الى الطريق رسول الله صلى الله
عليه وسلم الجيرة وتوكل عليه وخلق ناول الحلق شقة لا يمين فخلق ثم وعى اباطلته الا انصارى رضى الله عنه
فاعطاه ثم ناوله الاخر فقال اخلق خلقه الوطية فقال اتسمه من الناس والتقصير ان ياخذ من رؤس شعوه
مقدار الاثنته و قد رآنا هم وقد قل له شى اسى لهذا الحاج المفرد من كل شى شمس من مخطورات الاحرام
هم الا انسا شى قال اننا نرى الرواية بسبب النساء لانه مستثنى من الموجب هم وقال باكله جملته الى الاطبيب
التي شمس به تاكل الشافعي جملته من قوايه وقال الليث الا النساء والصيد كذا في شرح مختصر الكرخي هم لانه شى اسى
الطيب من من دواعي الجماع شى كالمس من القباية لهذا حرم الطيب على المعتدة وروى عن عروى بن اسد عنه انه قال
لا يحل الطيب هم ولما نزلت عليه الصلوة والسما شى اسى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه شى اسى فيمن لم يمتح
وفى هم حل له كل شى الا انسا شى هذا خروبا للطاوى روى عنه في شرح الآثار باسناده الى عاتقة بن رضى الله عنها
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادر يتهم معلقة فقل كل الطيب الشيايب وكل شى الا النساء وروى ابو داود
عن حجاج بن ابراهيم عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرى احدكم حكمة
المعقبة فقل كل شى الا النساء قال ابو داود وهذا الحديث منيف فالحجج بن اسطة لم يزل يرمى ولم يلبس منه هم وهو
مقدم على القياس شى اسى الحديث مقدم على القياس الذى تاسه باكله جملته لم يزل يرمى الطيب بالقياس قال الحجاج
لا يكره لعبد الحلق قبل الطهارة فكذا الطيب لانه شى اسى واعلم الحجاج وجوابه هو قوله مقدم على القياس فاصلا للنفوس
ان الطيب من ذوات الجماع ولين سلك لنقول لعل كبر الوالد الى من العلم بالقياس لان التفتت في القياس شى اسى
ففى خبره انه روى في حقه لاني اسلمهم ولا يكره الحجاج فنادى لعنه عن شى اسى لم يزل يرمى الطيب بالقياس شى اسى
ففى خبره يكره الحجاج فنادى لعنه واما شى اسى لاني الحجاج فنادى لعنه ولم يزل يرمى الطيب بالقياس فنادى لعنه

وقد حل النكاح
الا النساء وقال
بابه ولا الطيب
ايضا لانه من
دواعي الجماع
قل عليه السلام
فيه حل لكل
الا النساء
مقدم على القياس
ولا يحل له الجماع
فيكون الفرج
عند اختلاف
للشافعي لانه
قتله الشهوة
بالنكاح فخرج

فكان فيهما أحدا
وأول وقتها خلوع
الفرج من يوم الحركة
مأخذه من الليل
وقت الخروج بعزاة
والطواف من عليه
وأفضل هذه الأيام
أولها كان التخيخ مخفي
لمحدث أفضلها
أولها كان كان سعيين
أهم فالأول وأخيراً
طواف القدم لم يزل
وهذا الطواف والأسمى
عليه وإن كل ما يقدر
السعي يزل وهذا الطواف
وسعي يبدل أن السعي
أولها كان لا يزل
ما كثره الأثر في طواف
بعد سعي

الفتوح لم يقفوا أنفسهم ولم يوفوا نذرهم ولم يطوفوا بالبيت العتيق والارواح الكرام والاعداء على التسمية على الخمر لقوله تعالى عابوا نذرهم
من غير ان يعلموا قوله فكلوا منها ليس لهم الا ان يشاءوا كل من شاء لم يكمل هذا الامر كما في قوله تعالى وان اعداءكم فاعصوا ما
كان مشاقا لاداء الامارة بسعة لنا وان اذلقنا بما اوجب يدو علينا قولنا باس من جود الذي لم يوسم بشهوة الفقير فقال بكسر الهمزة
ووسن الفصاحة يا بوسر وقتلتم نعم الله الاخرين اشربتم تغليظ الاطوار وقتلنا اباؤهم وعلقنا ايماننا والافرن من الشجر كما
الفر من الاحرام الى الاحلال البيت العتيق القديم يسمى بلاذرا عتيق من الفرقان ايام الطوفان قيل ان عتيق من الجارية التي
عاجها بر وقيل لانته يوم امد من الناس قوله تعالى فكلوا من ثمره من حيث شئتم قالوا فكلوا من ثمره من حيث شئتم قالوا فكلوا من ثمره من حيث شئتم
وقتها واحد فاش اي وقت الطوفان لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لان الاخير لم يتصرف بمبدأ من انتم والاول
مشرع بعد ذلك فان قلت هذا الطوفان يجوز اداؤه بمبدأ منكم ولو كان وقتنا لما جاز القضاء بعد الوقت كسر الجوارح والوف
بعد وقتها انما لا يجوز فمناخا بعد الوقت لان الانساب اوقنا بل لان القضاء بشرع النسخ والطرح بها غير مشروع بخلاف
النسخ البطوان فانه مشروع كذا في مبدؤا الكبير هم واول وقت ش اي اول وقت طوفان الزادة هو مبدؤا العجوة هم
الزمر لان اقدم من الليل تب الوقوف بعرفة والطواف مرتب على ش اي على الوقوف بقدرنا قال مالك قال الشافعي لم يرد
اول وقتها وانما نصف الليل من ليلة النحر قال احمد واخر وقتها اليوم الثاني من ايام التثنية فان اخر عندنا طواف غايه
وم عندنا نصفه وقال ابو يوسف محمد رحمهما الله شاي عليه في شرح القدر في اخره واخر ايام التثنية عندنا نصفه
عندنا وعندها اخره غير مشروط به قال الشافعي واحد وقال مالك معهم السابعة بغض في الجوهرة عن الشافعي واحد وعندهما السدس
وقته من نصف الليل لفضله فمضى ناره واخره غير مشروط ومن افضل هذه الايام ش اي ايام النحر اولها كما في الاخير
ش فان التثنية في اول ايام النحر افضل هم في الحديث افضلها اولها ش اي رجاء في حديث النبي صلى الله
عليه وسلم افضل التثنية لاول ايامها وهذا الحديث غريب جدا يعني لم يثبت ولا ادلى ان يقال هذا ما لم يجمع فها كان
سبحان الطغافا المودة تعقيب طواف القدوم لم يزل في هذا الطواف ش اي طواف الزيادة هم وحلاسي عليه
اي من الصفا والرد هم وان كان لم يقدم الصبي ش يعني عقب طواف القدوم هم بل في هذا الطواف وسه بعدوان
السنه لم يشع الامارة والزل ما شرع الامارة في طواف بعده ش من الاصل منها ان السنه الواجب في الحج وسه طواف
الزيادة لانه ذكره في الحج فيقصد بهما الواجب بكمال طواف القدوم فانه سنة فلهذا يسهوا الواجب لانه اعلى من السنة
فلما بع ان يكون تساهلا الا انما جاز تقديم السنه وفعله عقب طواف القدوم من رخصة طلب التخصيص لان يوم النحر يوم
في الاصل فاذا لم يتيسر تقديم السنه عقب طواف الزيادة لانه لم يجز في الاصل في الزل ان كل طواف مبدؤا عليه

علم يرى جهه العقبة
 ان ملك ولا يقف
 عند ما كذا لا
 جابر في ما نقل
 من سنة رسول الله
 عليه السلام
 ويقف عند
 الجرح في المقام
 الذي يقف فيه
 الناس في محل الله
 ويقف و يعالج بكبر
 ويصلي على النبي
 عليه السلام ويصلي الله
 حاجته في رقبته
 لقوله عليه السلام
 لا ترفع الايدي
 الا في سبع مواطن

سرق اي عند البركة الثانية وهي التي في البركة التي في مسجد النيف هم ثم يرمى جمرة العقبة كذلك من اي حصيات هم
 ولا يقف عن يمين اي عند البركة الثالثة هم كذا روى جابر عن ابي عبد الله قال من سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سرق نصب على حال من قوله كذا من لم يفعل روى جابر ان يكون من حال من الموصول في قوله ان يرمى في ما نقل
 وجابر عن الرازي عن الموصول عند ذلك العلم ثم الحديث الذي نسب للمصنف الى جابر غريب عن جابر الذي روى عن
 جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصلوة والسلام روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في سنة
 ابن حلق عن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه عن عائشة روى قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خروجه
 من منى صلى الفجر ثم خرج على شئ تكلم بها ليل الى ايام التشريق يرمى البركة اذ زالت الشمس كل جمرة سبع حصيات يكبر مع
 كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة والاربع عشرة قال ان الذي يرمى في
 صديقه حسن وراه ابن حبان في صحيحه الحاكم في مستدركه قال صحيح على شرط مسلم ويقف عند الجمرتين
 البركة الاولى والوسطى في القيام الذي يقف فيه الناس شئ وهو على الواوي كذا في الحديث وكذا في الحديث
 روى عليه وسلم كذا روى عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في مكان بن عثمان بن عباس من مسجد
 ابن جبر الا وهو ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في القيام عند الجمرتين وقال ابن المنذر والاشعري عليه في ترك
 القيام لانه سنة لا عند التوسر روى عنه ابيه فانه قال يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد
 المني في رقبته عند منكب سبطا في اليسار يرفع يديه عقيب كل حصاة وكذا روى مسلم في صحيحه وسقط في شئ
 عليه وسلم حاجته في القيام وقيل انه يقول عند كل حصاة يرمي بها يمينه يساره او يساره يمينه يرمى في رقبته
 الله عليه وسلم روى عنه ابيه فانه قال يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد
 ومن الرمي خمسة افرع وفي خزائنه الاكل ان راها من بعد فوقت الحصة في رقبته يد يرمى في رقبته يد
 وعند الشافعي روى عنه ابيه فانه قال يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد
 ويجزى الطرح وان روى حصة فوقت خطا في رقبته يد يرمى في رقبته يد يرمى في رقبته يد
 طار قبل وصولها لا يجزى وان وقت الحصة على جوارض صلبة فترجعت ارضي فوقت انسان فطارت
 ووقت في الرمي اربعة قال احمد الشافعي حهما اسفل للرجل ولوقت في حق الدبر على الحمل فترجعت في الرمي
 وعند الشافعية لا يجزى في الرمي الا في سبع مواطن في الحديث تقدم في باب صفة الصلوة ولفظ الحديث في شرح الآثار باتبات
 الا في سبع مواطن

الصل

ان يروى في الرواية الاولى عن محمد بن شبيب عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار روى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء
 البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 كبر البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 انما روى عن ابن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 الذي صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 لا يروى عن عطاء بن رباح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 الشمس فان قلت ما وجه الدليل من الحديثين قلت الاصل في وجوبه في الخبرين قول قلت في وقت راية الطحاوي في راية
 ووقت الافضل في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فان كان الماطع في هذا الموضع في كتب الحديث فالحديثان كل واحد منهما
 الشافعي يحل على الثانية والثالثة فان قلت اخرجت لفهم الضابطا رواه ابو داود ورواه محمد بن عيسى بن عروة
 عن ابي عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ام سلمة اليه في الغزاة قبل الفجر فوضعت
 ففماضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاه وروى ابو داود ورواه محمد بن عيسى بن عروة
 ابن حزم قال اخبرنا عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 لا يؤكل من رطل الا وهو سبعة اشياء من النار
 فيمنقطع رواية عن عطاء بن رباح عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 وسئل عن ذلك فذكره ثم في حديثه اصل الوقت بالاول في اي وقت روى الخبر بالحديث الاول
 وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تروا جرة العقبة الا صبحين ثم والافضلية بالثاني في اي وقت روى الخبر بالحديث الثاني
 بالحديث الثاني وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تروا جرة العقبة الا صبحين ثم والافضلية بالثاني في اي وقت روى الخبر بالحديث الثاني
 اي ما روى الشافعي رحمه الله من الحديث الثاني والثالث في اي وقت روى الخبر بالحديث الثاني والثالث في اي وقت روى الخبر بالحديث الثاني والثالث
 رحمه الله وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تروا جرة العقبة الا صبحين ثم والافضلية بالثاني في اي وقت روى الخبر بالحديث الثاني والثالث

ولما قوله عليه السلام
 لا تروا جرة العقبة
 الا صبحين يروى
 حتى تطلع الشمس
 فيثبت اصل الوقت
 بالاول والافضلية
 بالثاني وتاويل ما
 الدلالة الثانية
 والاشارة

توقفاً بين العتيقين ولكن سلمنا ان المروءة من ليلته المبدئية فقول الله تعالى انما جئت من رخصته لراعاة الضعفاء لا يؤيد
 ان لا يسهل ثابت بخلاف القياس هم ولان ليلة الفريضة الوقت من فني وقوف المرافقة هم فالرمي يرت عليه
 ش اي على الوقوف هم فيكون وقته بعد وفروش اي يمكن وقت الرمي بعد الوقوف وكون الرمي وقتاً على
 الوقوف بالابل والبقول بان وقته بعد النصف من الليل يودي الى خرق الابواب هم ثم غدا في ضيقه رجمه اسيرته ثم الوقت
 الى غروب الشمس ش اي عنده وقت رمي جرة العقبة من وقت طلوع الشمس الى غروب الشمس ورمي كل المسن
 عنه كذا ذكره القدر رمي رجمه اسيرته بقوله عليه الصلوة والسلام ش اي القول النبي صلى الله عليه وسلم ان اول
 انكساف في اليوم الرمش ش في الحديث قد قدم عند قوله ثم يحل او يفسر بمعنى الكلام فيه هناك هم جبل اليوم وقتله
 ش اي جبل النبي صلى الله عليه وسلم اليوم وقتله للرسم يعني تحليفاً فخره كل خير من اجزائه الى غروب الشمس
 هم وذا يشرش اي ذهاب اليوم هم فغروب الشمس لان اليوم من طلوع الفجر الصادق الى غروب
 الشمس هم وعن ابى يوسف انه شش اي رمي عن ابى يوسف رجمه الله ان وقت الرسم
 بعد اقل وقت الزوال ش والمعدة فصار لان الوقت يعرف بتوقيت الشام والشمع ورد بالرمي قبل الزوال
 فلا يكون ما بعده وقتله في الايقاع واسل محمد رجمه اسيرته وقت الرسم كاسل اي حنيفة رجمه الله هم والمعدة عليه
 شش اي على ابى يوسف رجمه الله رمي يوش وهو قول عليه الصلوة والسلام ان اول انكساف في اليوم
 الرمي وفي مبسوط شيخ الاسلام الحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة
 وما بعده الى الزوال وقت سنون وما بعده الى الغروب وقت الجواز من غير اساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة
 هم وان اخذه الى الليل شش اي وان اخذ من جرة العقبة الى الليل هم راء شش اي في الليل هم ولا شش عليه
 لعين الراعي ش لانه عليه الصلوة والسلام رخص لراعي الابل ان يرمي بالهم وان اخذه الى الغد شش اي وان اخذ
 الرمي الى غنوم النحر هم راء لانه شش اي لان غنوم النحر وقت جنب الرمي عليهم غدا في حنيفة رجمه اسيرته وقش
 اي ان اخذه الرمي هم من نكسافهم يوش هو ان تاخذ الشك عن وقتهم يوجب النكساف من وقته
 يوجب له عندهم قال ان رماشش اي فان رمي المارح كونه هم ركباً اجزاه لمصول فضل الرمي شش في المبسوط
 والمبطل في حنيفة رجمه اسيرته يوش الرمي كذا واشياهم لمصول الرمي شش في حال الزوال هم رمي يوسف ورامدوا
 يوم النحر افضل فيلعبه من اللام ابل لانه كذا رمي عن فاعله عليه الصلوة والسلام وقال الشافعي حنيفة التوبن يرمي يوم
 النحر اول ايام النحر شش ركباً عليه الصلوة والسلام رمي فيها كركباً كذا في الاملاذ الصريح ان الاري رمي غير الاول ركباً

ولا نلبية الحجر وقت
 الوقوف والرمي يترتب عليه
 فيكون وقته بعد فمرد
 ثم عند ابى حنيفة يمتد
 هذا الوقت الى غروب
 الشمس لقوله عليه السلام
 ان اول انكساف في هذا
 اليوم الرمي جعل اليوم
 وقتله وذهاب بغير
 الشمس وعن ابى يوسف
 انه يمتد الى وقت الزوال
 والمعدة عليه ما روي
 وان امتد الى الليل رماه
 ولا شش عليه كذا
 لعله وان اخذه الى الغد
 رماه فانه وقت جنب
 الرمي وحمله دم عند
 ابى حنيفة في التفسير
 عن حنيفة كذا في حنيفة
 فان رماها ركباً
 اجزاه لمصول فعل الرمي

الحج

[illegible]

1881.

ولانها اذا عرفت ولم يثبت وقوع الفجاءة النوم واجبا زباني طلب غير محله راب من يدعي بغيره مع وقوعه
 بخلاف السكران والمجنون والمنع عليه ذكره النووي رحمه الله وهو قول مالك وابن جنبل والمسن البصري
 وهو في قول عطاء المنع عليه بخبره وقال المسن البصري رحمه الله بطل حجبه وعن التوقف فيه وقال
 ابو ثور لا يصح من النائم فقال في الذب عنه عن مالك رحمه الله عن ثقف في عليه حتى وقع اجزاه ولادام عليهم
 لان ما هو الكركن وهو الوقوف ولا يثبت ذلك بالانغلاق النوم ثم لان المقصود من الوقوف حصوله في ذلك
 المكان وقدره وحده كركن الصوم ثم اسي فعل الصوم افعال الحج كلها اعتبارا ولو فوضي تخم كامل يوم
 يجعل صاما ولو لم يثبت ذلك الفعل بالاعتباري لوجود الذب عنه فها اذا اجتاز بوفات وفوضي بل اولى لان هذا لا يؤثر
 لوجوب كالمعصوم بغيره التوقف الى العام القائل وفيه ضرر عظيم بخلاف الصلوة فلانها لا تتقي مع الاعمار
 ثم لان شرط الصلوة اعني الطهارة تتقي بالاعمار فينتفي المشروطهم والجل ينحل بالنية ثم هذا جواب
 عن سؤال مقدور وهو ان يقال ينبغي ان لا يجوز الوقوف بوفات اذا اجتاز بها وهو لا يعلم لعدم النية فاجاب
 وقال سلمان الجبل ينحل بالنية مع هي ليست بشرط لكل ركن ش غلاظي بها اجاز الوقوف وان كان جازيا
 بالموضع فان قلت فيشكل على هذا ما اذا اختلف حول البيت خلف غزيرة او عاتق من سبع ولا يثبت الطواف
 لا يجزئه وان وجدت النية في اصل الاحرام مع انه ركن قلت الوقوف ركن عبادة وليس بعبادة معصوفة
 ولما لا يتنفل به بخلاف الطواف فلانة عبادة معصوفة ولما لا يتنفل به فلا بد من وجوب اصل النية فيه ثم من
 اعني عليه فاهل عنه ثم اسي احرامهم فقاؤه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله مع ش يعني احراموا عن انفسهم
 بطريق الاصالة وعن الرقيق بطريق الكفاية حتى لو قتل صيدا عليه دم واحد كما في المبسوط وصورة السباية
 ان الرقعة اذا لم يهوا الدار او تحبوا المخطورات صار هو محرم بنية داخل الاحرامان وصار احرام عنه كما حرام لان
 عن ابنه الصنيرة والماقية بالال الرقعة لانه اذا احرام عنه واحد من عرض الناس اختلف الشايع فيه على
 قول ابي حنيفة رحمه الله فقال الشيخ ابو عبد الله الجوابي كان الحصا في قول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز
 ثم قال لا يجوز ثم ذهب وقول عامة الفقهاء وبهذا الخلاف فيما اذا لم يوجد الاذن بالا حرام من المنع
 عليه صريحا ما اذا اذن صريحا جاز بالاتفاق وانشار اليه بقوله هم علوا من انشاء ش اسي علوا من اجل جلا
 هم بان يحرم عنه اذا اعني عليه انما فاعدم الماسوح بالاجماع حتى اذا افاق واستيقظ ساق الامر بذلك ثم اتى بانفعال
 الحج ما من ش اراد بالاجماع عند الحسنان لان عندك ما انشا في احده لا يجوز ومن ذلك قال النووي لا يجوز عند ابي حنيفة

لان ما هو الكركن قد
 وجد وهو الوقوف
 ولا يمنع ذلك بطلان
 والنوم كركن الصوم
 بخلاف الصلوة لانها
 لا تنبع مع الاعمار الجبل
 ينحل بالنية وهو ليست
 بشرط لكل ركوع
 اعني عليه فاهل
 عنه دفعا وهو جاز
 عند ابي حنيفة
 وقال لا لا يصح ز
 ولو امر انسانا
 بان يحرم عنه
 اذا اعني عليه
 او نام فاحرم المأمور
 صم بالاجماع حتى
 اذا افاق واستيقظ
 واتى بافعال الحج جاز

وكانه عندئذ لا تسفل
بالجمل ولا ترم صوصا
بالتلبية لما فيه من العفة
والاحترام لا سيما في البيت
لانه محفل بستر العورة ولا
تحلق ولكن تفصل ما روى
ان النبي عليه السلام فحى
الناس من التحلق وامرهم
بالتقصير وكان حلق الشعر
في حقها مثله لحلق الخيطة
في حق الرجل وتلبس من
الخط ما كان له ان في
لبس غير الخط كصف
العورة فلو ان الاستلام

سوى الله صلى الله عليه وسلم حرمت فاذا با وادنا سادت احدنا جلجا بحاسن راسها على وجهها فاذا رويها
مشتها هم ولا تشمش اي سدل الشئ على الوجه بمنزلة الاستفلال بالجل شامة يجوز تكديك بالجل
بفتح الجيم الاولى وكسر الثانية وبالعكس الوجه الكبير نحو حاجي هم ولا ترفع به يديها بالتبسية شامة يجوز ان
من خمسة عشر لما فيه شامة في رافع يديها من خمسة شامة في رافع يديها من خمسة شامة في رافع يديها
بالتبسية بل تسع نفسها وادعها سعيد بن منصور رحمه الله وقال ابو عمر بن عبد البر جميع العلماء على ان الشئ في رافع
ان لا ترفع يديها بالتبسية لان يديها عورة وعند البعض ان لم يكن عورة فهي شئ وقال الظاهرية ترفع
يديها كابريل والتفاد اليهم هم ولا ترفع شامة في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها
لانه خمسة عشر العورة لانه لا يلطاب منها الظاهر بالجل لان يديها غير مباحة للتحرك في القفال هم ولا تسمى من البيت
شامة بين الصفاء والمروة هم ولا تحل شاة العورة شامة في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها
هم ولا تحلق شامة في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها
وسلم في النسا عن ابي حنيفة قال سمعت عثمان بن عفان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحجة ما رواه
عليه وسلم ما رواه ابي حنيفة قال سمعت عثمان بن عفان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحجة ما رواه
عن سليمان بن ابي حنيفة قال سمعت عثمان بن عفان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحجة ما رواه
حديث مشاهير من عروة عن ابيه عن عائشة بن عثمان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحجة ما رواه
من حديث وهب بن عبد الله قال سمعت عثمان بن عفان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحجة ما رواه
ابو داود في سننه من حديث حفصة بنت شيبة قالت اخبرني عثمان بن عفان ان ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس على النساء حلق انما على القفار التقصير وفي فتاوى الوولو ان يجزى تقصير من شعر راسها
قد راها في قوله لا تأخذ من اطراف شعر راسها كالاخنة من غير تقدير الربع هم ولا ان حلق الشعر في حلقها مثله كقوله
العمية في حق الرجال شامة في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها
وقال المظهر في رحمه الله المشقة قطع بعض الاعضاء وتسوية الوجه وتغيير الهيئة هم تلبس من الخيط ما كان له ان في
شامة في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها
لان هذا يزيد وهو من وادعي الجماع وسه منوعة عن ذلك في الاحرام كالرمل هم لان في لبس غير الخيط
كشعة العورة شامة في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها من خمسة عشر اي لا ترفع في رافع يديها

اذ اكل هذا وجب له
عن بعض عن عباس
الرجل كان يحب
للمومن خاليا قال
ومن قلبه بنية طهارة
او نكح الزوجة احمدا
او شيئا من الاشياء
وتوجه معها يريد الحج
فقد اسرم لقوله عليه السلام
من قلبه بنية فقد
اسرم وكان سوقا لغيره
في معنى التلبية في ذلكا
الاجابة لانه لا يفعل
الامن بريد الحرة

ثم اذا كان هناك جمع من الناس لانها عندهم من جملة الرجال لان الرجل المومن غايه ان يترك الكرامة لم يترك
المصنف انما يشي بان تلك السنة عشرة الناس الا يطعن بخلاف الرجل العاشر ليس طهارة في تأخير الطهارة
الا فافقه عن ايام النحر بعد ما يغسل في الناس اياما في عشرة ما ترك طهارة او ادع بعد ما يغسل في الناس
الثاني عشرة اشترط المحرم لها او الزوج في مسافة السفر اثلاث عشرة لها ليس ان يغسل في الرابع عشرة لها ليس الغافل
والغافل في ثلثه ليس في ايامه في ثلثه الكف والاصابع لان سعد بن لبه وقاص كان ليس بنية الطهارة
ومن محرمات وضعت فاشته فيه وبه قال عطاء والشورى وعلي بن ابي حمزة ذكره القرطبي وقال البغوي
وهذا منعه من الشافعي وهو قال النووي وصح قول الشافعي النسخ عند غفلة بالغسل يغسل في ايامه عشرة لها
ليس الحكمي السادس عشرة لها كفت وجهها وان كانت مشركا لم يترك فيه لكن لا يجوز لها ذلك الا في الاحرام
فان قلت كيف حكم ان يغسل في هذه الاشياء قلت في هذه الاشياء شرط في المرأة ان يغسل في الاحرام قال ابن
قلدة بنية سن وفي بعض النسخ قال ابي محمد في اجماع الصغير لان هذا من مسأله ثم قلوا عاش ابي لائل
الطهور م او اذا راى ابي او لائل النذر الذي عليه م او جزا ر م يدش ابي او لائل جزا ر الصبي او لائل
منه وجبت عليه قيمته فاشترطت تلك القيمة بذنه في سنة اخرى وقلدها وقتل الحلال صبي المحرم فاشترط
بقية بذنه م او شيئا من الاشياء مثل دم النقرة والقران والدمار الواجب كالحلق وغيره وقال صاحب النسخ
احمد الله فربمذو الاشياء قيمته عليه وقال الا تراهي كان ينبغي ان يقول او يشترط من الاشياء كما في اجماع الصغير
لان الاشياء مغفول له بالعطف على ما قبله واحده شرطا ان يكون مصدرا فان تعدد لمصنف فلا بد من الامم فلو كان
عاشي انتهى قلت الذي قاله الخاقاني لا بد من الامم انما طاهرة او مقدرة وهذا مقدرة تقديره والاشياء
م وتوجه معها من ايام البذنه قال كونه م يري ان ينجفقد احرم سن ابي صار محرم لقوله عليه الصلاة والسلام
سن ابي يقول النبي صلى الله عليه وسلم من قلده بذنه فقد احرم سن هذا حديث غريب مرفوعا ووافقه
ابن حبان في مصنفه ابي جابر واربعه قال حدثنا ابن نمير حدثنا عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال
من قلده بذنه فقد احرم من الدنيا وكيع عن عفيان عن جبيب بن ابي ثابت عن ابن عباس قال من قلده بطل او شعر فقد
م حلال سوق المدي في احدى التلبية في الطهارة ما به سن ابي في اجابة عار ابراهيم عليه السلام لا يشترط
اي لان التقدير لا يفعله الا من يري ان ينجفقد احرم سن وفيه شرح الطحاوي احمد الله ولو قلده بذنه لغنيته
الاحرام عليه محروما ولو تعلق عليه ما قامها الى ما صار محرم بالسوق مؤدى او لم يرد وقال صاحب الهذلية مرفوعا

اشترى من دم البعثة والذرة فانما شرعنا به لا ابتداء هم لشكاش اي حال كونها شكاشا اقرب من ما هو واجب ابتداء
 هم من مناسك الحج وضماش يعني من حيث الوضع الشرعي هم لا بد من شج حيث صار لشكاش مناسك الحج هم
 يربح شج اي الهدي هم لشكاش الجمع بين اداء النسك بين اداء النسك لان الجمع بين النسكين لا يكون
 الا بكتابة فكان بدى المتعة متعيا بكم هم وغيره شج اي غير دم المتعة هم قديري بكتابة شج بان صادرا قبل موت
 الى كته هم وان لم يصل الى كته شج واصل باقبله هم لهذا التخي في شج اي شج بدى المتعة هم التوجه وفي غير شج
 اي وفي غير بدى المتعة هم توقف شج اصله توقف بالثاني فاذنت احدها التمتع اي توقف الهدي هم على
 حقيقة الفعل شج وهو السوت والحقاق حاصل ان الهدي في المتعة والقران نسك من مناسك الحج القتي بالتوجه
 وان لم يسبق لنا كته في النسكية وغيره لما ناكه نسك كته في التوجه بل توقف على الادراك والسوت او على
 الادراك كته كته حقيقة بالفعل هم وان ملل بدى شج اي القتي عليها اكل هم واشترى من مناسك الاشعار وهو اداء
 الجرح وقال الاكل اشعار البدية اعلما ما شج اشعار بر من اشعار روي البدية هم او قد شاة لم يكن محوا
 لان التمثل لدف الحرد والبرود والذبان فلم يكن من خصائص الحاج شج الذبان كسه الذبان الهيمه وتقدم بالها
 الموصوفة جمع ذبابة وهو معروف قال الجوهري الواحدة ذبابة وجمع القلذ اذبة والكثير ذباب شج غراب غراب
 او غراب وسنه جات العنابي وقد يكون الاشعار للذبة وعن الشافعي رضي الله عنه واحد وكذا يصير محوا
 شج ذبه الموصوفة بمجرذ البنية والاشعار وهو قول ابراهيم الحنفية ورخصت عائشة رضي الله عنها في ترك ذكركه
 جرح الله روي الاثر نص في ترك السنن هم والاشعار كرهه عند ابي حنيفة رحمه الله فلا يكون من النسك في شج
 شج يعني لانه من النسك ولا يبره هم وعندنا ان كان شج اي الاشعار هم حنيفة فينبغي للمالكية شج يعني ان
 فعل الاشعار بر من وان ترك فلا بأس به لانه لا يفعل لما عليه البدية الاجل بهما وقال السروي رحمه الله
 وعن ابي يوسف في سننه ومحمد بن ثابت في سننه عندنا ولا يصير محوا في التوجه ذكره في البدائع وقال الاسجاني
 عندنا هو منته وفي المحيط والتفتة لا يصير محوا عندنا وان كان سنة لانه من خصائص الاحرام والناس قد يكون
 وعندنا حسن ولا يصير محوا لانه لا يفعل لغير الاحرام كالتيمم ذكره في المبسوط وقيل هو مباح ولا يصير محوا بالاتفاق
 ذكره في البدائع وغيره وقال الشافعي في مالاب روى هو منته وهو حنيفة رغم يقول انه شاة والبيهي صلي الله عليه وسلم
 نصي عن السنة ايضا لم يوجب عليه ان قال الشيخ ابو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى ان باصنعة نكره الاشعار المحرم
 لما الذي جازت به نية فلا قال الطي ونبي ما كرهه ابو حنيفة الاشعار وانما كرهه على وجه يخاف منه طاعا امره الجرح

نسك من اسد الحج
 وصنع الان يختص بمكة ويجب
 شكر الجمع بداء النسك
 وهو قد يجب بالتحية وان لم
 يصل الى مكة فلهذا التخي بالذبة
 وفي غير توقف على حقيقة الفعل
 فان شج بدى او اشعرها
 او قد شاة لم يكن محوا
 لان التخييل له فم الحرد
 ولان الذبان فلم يكن من خصائص الحج
 والاشعار مكره عند ابي حنيفة
 فلا يكون من النسك في شج
 وعندنا ان كان شج
 بقعة للعاجلة

حق المقرن يقرم على المفرد في الحج في البيان والذكر الا ان المفروق م لان معرفة القران مرتبة على معرفة الاقوال
ومعرفة الذات متقدمة على معرفة الصفات هم القران افضل من التبت والافراد منسوبة اليها اختيار الزلفى وادنى مراتبها
المردوى رضى الله عنه وابن النذر بن اصبالح الشافعى ثم وى قاتل الشافعى وساقى بن راجه وى محمد بن جرير
الطبري وكثير من اهل الحديث واختيار الناطقة وردى ذلك غير على وعائشة وابن طلحة ومروان بن الحكم بن قنبر
بن مالك وابن عمرو بن عباس والرازي بن عازب والهراس بن زياد والبايع وسيرة وحفصة ام المؤمنين رضي الله عنهم
هم وقال الشافعى روى الافراد افضل من غيره وى قاتل مالك التمتيع افضل من القران من غيره وقال الشافعى
في قوله هم لان له من اشي الامان لثمة هم ذكر اني القران والاذا للقران فيه من اشي في المقران قال المدعي وى
فمن ثبت بالعمرة الى الحج فاذا كان مذكورا في القران يكون اتم ولو لم يكن اتم لم يذكر في القران هم ولا شافعى في قوله
انه اتم وى السلام المقران خمسة من غير غريب حدود الكافي وى قوله الشافعى في قوله السلام قال العائشة
اجرك على قدر ابتكركم والقران رخصة والافراد عزيمة فالتسك بالعمرة اولى استحقاقا للشافعى رضى الله عنه لم يزل
بهذا وانما السبيل باخرجه النجاشي رضى الله عنه عن ابي عبد الله رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد الحج وى اخرجه البخاري
وسلم ايضا عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج وى اخرجه الترمذي عن
عبد الله بن نافع الصائغ عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج وى اخرجه ابو داود
وعثمان بن ابو داود عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد الحج وى اخرجه في الافراد
في اية التبتية والسفر والحق من لان القائل يودى الشك في سفره وى وليا لما تكتبه وى اخرجه مرة واحدة
والفرد يودى كالتبتية بصفة الكمال فكان افضل هم وى قوله عليه الصلوة والسلام من اشي وى قوله النبي صلى الله عليه وسلم
هم ابي محمد الهادي وى اخرجه العلي وى عن اسم الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال
ابو بكر وى اخرجه معاوية وى اخرجه النجاشي وى سلم عن عبد العزيز بن حبيب عن ابي عبد الله رضى الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلى الحج والعمرة يقول لبيك حجة وعمرتان قلت قال ابن الجوزي رحمه الله في التتبع جميعا عند
الشافعية كان حجة واحدة لم يميز احوال قلت روى صاحب التتبع فقال لى كان بالغا بالاجماع لى كان له ثمن عشرين
سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم باجر الى المدينة ولاش عشرين ثبات وى قوله من شئ يدان على ذلك ماخرجه في
مسلم عن يمينه عن ابي عبد الله رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يلى الحج والعمرة جميعا قال كبير فخرت بذلك ما بن عمر بن عبد الله بن الجهم
فقلت انما فخرت بفعول ابن عمر فقال لى لى لى فخرنا لا صبا ناسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك

القران افضل

من التمتيع

والافراد قال

الشافعى وى

الافراد افضل

وقال مالك

التمتع افضل

من القران

لان له ذكر

في القران

ولاذا للقران

والشافعى وى

قوله عليه السلام

القران خمسة

ولاذا للافراد

زيادة التبتية

والسفر

والحلق

ولنا قوله

عليه السلام

يا آل محمد اكلوا

منه

وعمره معا

الافضل على الصحيح غير ان كان فيه سبيل بعينه من سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لان يقول المصنف في ايراد الحج والعمرة فذكر
 سلة وبقية ما سئل فقلت هم وكذلك يقول شيخنا اي بتقرير العمرة على الحج في التلبية يقول هم ليس بعمرة وحده بل انما
 يبيد بانما فعل العمرة من في التلبية لا في شرا ولا في افعال العمرة هم كذلك يبيدوا بذكر ما يشاء اي بذكر العمرة يقول
 المصنف في ايراد العمرة كما ذكرنا لانهم من اخذوا بالحج اي وان اخذوا بالعمرة او لا هم في الدعاء بين بان قال المصنف في ايراد
 الحج والعمرة الى اخره هم التلبية ليس بان قال ليس بعمرة وحده بل بان الواو المحببش دون الترتيب قال المصنف في
 تقديم الحج على زكاة العمرة اقتبس من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لئن لم يكن في التلبية على الحج وحده لكانت من التلبية
 الحج على العمرة الاول من حيث الرواية لمنه لان افعالها مقدمة على افعال الحج وفي التلبية تقديم عمرة على الحج في التلبية انما فعل
 فلو ادعى بغيره ولم يذكر ما عند التلبية ايراد اعتبارها بالصلاة من غير وجوبه لان في كمال اللسان ان احوط ان يكون فيها باللسان
 واما بغيره فيكون بغيره التلبية غير واجب ولكن باللسان احوط كما في الصلوة هم هذا وضح شيخنا اي القارن هم من استأثروا
 احوط بالبيت سابق استأثروا من اجل في التلوات الاول وهو يسمى بعد الطواف في الصلوة والعمرة بهما فعل العمرة ثم بعد افعال الحج
 فيطوف طواف القدوم استأثروا بعد هذه الاية في المفروض اي في المفروض الحج هم يقدمون افعال العمرة بقوله تعالى ان
 نتبع بالعمرة الى الحج من اجل ان الله تعالى جعل الحج غاية ومنتى الى التمتع فيكون المنبر من العمرة لا محالة فلما ثبت تقديم
 العمرة على الحج في التمتع ثبت ايضا في القرآن ان القرآن في مناه ووجه من قوله واما القرآن في معنى التمتع شيخنا لان
 كل منهما جماعين التمتع في نفسه وفي التمتع اذا افروا الحج ثم قبل التمتع في افعال الحج احرهم بالعمرة بعبارة فانما ايدينا لانه
 اسألهم ان التمتع هو لا يخلو من سبيل العمرة والحج لان ذلك بناء على احوال الحج وانما يخلو في يوم النحر كما يخلو المفروض
 باساق عنه انما بالذبح كما يخلو المفروض قال المصنف في احوال الحج اي احواله وعنه وقال الشافعي رحمه الله لا يرضى ان يخلو
 والسلام قال لا اخل منها حتى انحرولنا عليه الصلوة وسأله قال في رواية لا اخل منها حتى اطلق وقال التاميل جيب
 باعق لما في المفروض ما ويل ما رواه حتى انحرولنا عليه الصلوة وقال لا اخل منها حتى اطلق وقال التاميل جيب
 يتصل بالنسب بالبرس بنحوه من الشافعي ثم يكتفي بان يكون ذلك من رواية المشهور عنه ان الحمل هو الذي انشأت فقلت
 يجوز في ذمب الشافعي كما بان في ذمب حتى قال بالاعتقال هم ثم ذكرنا في بيان شيخنا اي ايمان القارن بانما فعل الحج والعمرة بهما
 في ذمبهم قال ما عندنا من افعالهم في التلبية وقدرنا بغيرهم من قريب هم وقال الشافعي في يطوف شيخنا اي القرآن هم
 طواف واحد وسبيل واحد وبعده قال المصنف في احوال الحج اي احواله وعنه وقال الشافعي رحمه الله لا يرضى ان يخلو
 وسأله من سبيلهم هم يقول عليه الصلوة والسلام شيخنا اي يقول النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الموقوف في الحج الى التلبية

وكذلك يقول عليك
 وجميع ما لا يبعد بانما
 الذي فقلت ذلك سيد
 بذكر ما لا يبعد بانما
 فقلت في التلبية
 لان الواو المحببش
 عليه ولم يذكر ما عند
 اجزاء اعتبارا بالصلاة
 فعله كذا في التلبية
 سمعة لسواط وعلقت
 الاول من التلبية
 بن الصلوة والعمرة
 افعال الحج ثم بعد افعال
 الحج فيطوف طواف القدوم
 سمعة لسواط وعلقت
 بعده كما في المفروض
 افعال الحج ثم بعد افعال
 فتح بالعمرة الى الحج والقرآن
 فقلت المصنف في احوال
 من العمرة والحج لان
 ذلك بناء على احوال
 الحج وانما يخلو في يوم
 النحر كما يخلو المفروض
 وقلت المصنف في احوال
 لان الحج كما يخلو
 المفروض من سبيلهم
 مذهبنا وقال
 الشافعي في يطوف
 طواف واحد وسبيل
 عليه السلام فقلت
 المصنف في احوال
 من مذهبنا

من نحو الطواف والسعي والطواف ركركن والسعي واجب فلا يتبدل بخلافه وادفع ذلك بقوله لم يأت في شيء من
القطع لا يتبدل بخلافه في التيمية واحدة يؤيدان شلمان التيمية فيمرة قودة فيخرج من الدار فيمضي ثم يمشي في
شربها جواب من الحديث الذي أجمع به الشافعي بن أبي إسحق الحديث الذي رواه الشافعي رضي الله عنه ثم قيل
وقته فيمضي وقت الحج بشرط حذف الغنم واقامة المضاف اليه بقاؤه في ذلك عند عدم انعكاس الماء
قوله تعالى واما سال القرية اى اسال أهلها واما قدر ذلك لان حقيقة العمرة لا يكون في حرم مكة حقيقة الحج لان الغرض
لا يكون ان يكون طرف الشئ اخر فمقيمين المهاجرين براء واداء الوقت مما زاد فيكون المسمى بجزءه واداء العمرة في أشهر الحج وذلك
لأنه قول أهل الجاهلية ان العمرة لا يجوز ادائها في أشهر الحج للبيان ان العدة التي في بطواف واحد وسعي واحد فالت
روى الدارقطني عن ابن أبي ليلى عن عبيدة عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة طواف للمكة
طوافا واحدا وبالصفا والكره طوافا واحدا فقلت قال ابن الجوزي رحمه الله ان أبي ليلى يروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى يروى
ضعيف وقال في التبع عبيدة عن من من وقيل ولكن سئلنا صحته فمعنا طواف لها على صفة واحدة بأبيل روى
عن يحيى بن عبد وغيره وخرج الدارقطني في نسخة الكوفي في نسخة علي رضي الله عنه عن جابر بن عبد الرحمن الانصاري عن
أبي بكر بن محمد قال قلت لابي قديم بن أبي ليلى والعمرة طواف الماطوفين وسعي للمساكين وحديث ابن عباس رضي الله عنه
فصل ذلك وحديثي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ذلك ثم فان طواف طوافين ش وفي بعض النسخ قال فان طواف طواف
اى قال محمد رحمه الله في النجاة الصغر عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في القارن فان طواف طوافين ثم يمشي
ومعته وسعي سبعين بخرجة ش قال الترمذي في صحيحه قال صاحب المداينة في قوله وسعي بغنم او بحمل الغنم كان او
لان صورة المسئلة السعيان بعد الطوافين والاعية ذلك من حرف الواو ولهذا ذكر محمد رضي الله عنه في النجاة الصغر
باعتظ ثم حيث قال محمد رحمه الله عن يعقوب عن أبي حنيفة في القارن يطوف طوافين ثم يمشي سبعين
قال بخبره وقد راسا انتهى قلت تقديم غنم طواف طوافين في أشهر ان الطواف كان قبل السعي وان كانت الواو والميم
على ان بعضهم ذكر انها تجزئ للترتيب ايضا ان لا يفرق بينهما وانما في بابها المستحق عليه واداء الطوافان وسعيان
وقد راسا بانه في سعي العمرة وتقديم طواف التيمية عليه ش بانه انما كانت الاولى مع لصنف حيث قال طواف التيمية في أشهر الحج
لان الطاهر من كلام محمد رحمه الله ان المراد احدا بطوافين طواف العمرة والاخر طواف الزيادة لاطواف التقديم
ولهذا قال في جواب المسئلة تجزئة والحج من عبادة مما يكون كافيا في الخروج من عهدة الغرض ولا يحصل الاجابة بان
أنه وترك الغرض بالناقصة الثانية من مرضى الله عنه في هذه المسئلة كان ينبغي ان يجزئة لانه ترك الترتيب المشترط

الاشرف ان

شفق الطلوع

لا يتبدل بخلافه

وتجزيه واحد

يؤيدان

ومع ملاحظة

دخلى وقت

العمرة في وقت

الحج قال

وان طواف

طوافين

لعمركم فحجته

وسعي سبعين

يؤيده لانه

الى بما

هو المستحق

وقل ساء

يتأخر سعي

وقته سعي

طواف التيمية

عليه

وعقد عمر بن وبنار وقال شمس لا تفتد به قول عمر رضي الله عنه وكروا به يوم عرفه على المشايخ مني رقة وقال الاوتار
والثوري يوم يوم من اول العشر الى يوم فدية يجوز ان يصومها قبل ان يرام الحج وهو يوم بالعمرة او صلا وب
قال طحاوي وذكره ابن المنذر عن ابي ثور انه سئل عن ابن عتيبة رضي الله عنه انه يجوز قبل ان يحرم بالعمرة قلت هذا
غير صحيح وانقل عنه هذا لا يجوز الا بعد الايام بالعمرة وكذا ذكره في الحديث وطه والحيوط والبرهان قال جل جلاله خلاف
هم وسببها انهم اصابوا يوم من اول العشر الى يوم فدية لا يمكن له ان يصومها في يوم من الايام من الحج وسببها اذا
رجعتكم تلك عشرة كاملة فانص وان وروى في التمسك فانهم ان مشوا لا يشي اى لان القرآن هم مترفعين باداء التكبير
ش اى العمرة والحج وقد مر بانهم والمراد بالحج ش اى في قوله تعالى فصيامهم ثلاثة ايام من الحج هم اى بعد طه وقته
ش اى وقت الحج هم اى ففصل ش اى فصل الحج هم اى فصل فافش لا من عبادته من الايام المعلومه لفصل
لا يصلح ان يكون طه فافصل آخر هو الصوم ففصل الوقت وبدا عندنا في رواية جده بعد ايام من يوم فدية
وعنه ايشافى ربه الله وملك فافصل آخر هو الشايرة الايام من الحج لان الصوم عبادته فدية فافصل قبل وقتها كما
فانما ايشافى وقت الله تعالى لا ولا التكبير ففصله واحدة واثرة يظهر في العمرة فانها تعالى من طه وشرع العمرة في
اشراج روالقول الكافر في قوله في العمرة كانت في الايام من الحج باب التمسك والقرآن فاذا وجد سبب وجوب الهدى جاز
ان يدا اى فافصل من طه الى الايام من الصوم من باب التمسك من قوله والمراد بالحج وقته اى المراد بالكونين
قوله تعالى فصيامهم ثلاثة ايام من الحج هو الوقت كذا في الفصل ان يصومهم قبل يوم الترتيب يوم يوم الترتيب ويوم عرفه
لان الصوم يدل على انهم في الحج فافصل اى لاجل انهم ان يقدروا على الاصل من يوم الهدى هم اى انما
ش اى ان صام ستة ايام هم بعد فدية من الحج فافصل اى في اى كان هم وسببها ش اى منى هذا الكلام هم بعد
منى ايام التمسك لان الصوم بها ش اى منى ايام التمسك من منى عند ش اى قوله عليه الصلوة والسلام لا تقصروا
في نوافل الايام وقد مر في كتاب الصوم وانما يقيد هذا الكلام بقوله به منى لان لم يذكره التقيد وكل المراد في قوله ذلك ذكره
لان شرع كلام القدرى رهم وقال الشافعي انما يجوز ش اى صوم السبعة بكه لانهم يتبعوا بها من ش اى صوم ستة
هم خلق بالرجوع الى البلد ش فيكون الرجوع شرط فاذا انتفى الشرط انتفى الشرط وطه ولان سنه اذا لم يتحقق ما
فرغمه اذا الفراق سبب الرجوع الى البلد فكان الاداء بعد سبب ش اى بعد وجود السبب وذا من باب ذكر
السبب وهو الرجوع واما دة السبب وهو الفراغ وكان الاداء بعد سبب من فمجرد ش اى وانما صير الى المجاز لان الرجوع
ليس شرط بالاتفاق الا ترى انما اذا انتفى الفاسدة بكه جاز لصوم السبعة بكه وان لم يوجد الرجوع الى البلد قبل معناه

وسبعة ايام اذا
رجع الى البلد قبل ان
يتم الحج فصام
ثلث ايام من الحج وسبعة
اذا رجعت تلك عشرة
كاملة فانص وان و
في الفتحة فافصل
لانهم وقتوا طه والتكبير
والمراد بالحج طه
فقد كان انفسه
بصلح طه فان
الفصل ان يصوم قبل
يوم الترتيب يوم
يوم الترتيب يوم
لان الصوم يدل على
التكبير فيسبب تأخره
الى آخر وقته رداء
ان يقدر على العمل
واصلها انما بعد
فدية من الحج جاز
معناه بعد فدية ايام
التسبب وان الصوم
فيه لمنى على طه
الشافعي في قوله
معلقون بالرجوع الى
القام ففصله من
تعلق بالرجوع ولما
ان معناه رجوعهم
عن الحج الى فرغته
اذا الفراق سبب
فارجع الى البلد كان
لا بد من الرجوع

وان فاته الصوم
 حتى اتى يوم الغفر
 لم يجزه الا الدم
 وقال الشافعي
 يصوم بعينه الايام
 لانه صوم موقت
 فيفقد كصوم موقت
 وقال مالك ولفظ
 فيما يقول تعالى
 فمن لم يجد فصيام
 ثلاثة ايام في الحج وهذا
 وقت ذن الشئ
 المشهور بالصوم
 في هذه الايام
 تعقيب النحر ويحذف
 النقص فلا بد
 ما وجب كماله ولا يحد
 بعد هذا الصوم
 بل ولا بد الا بعد هذا
 والنقص حصه
 بوقت الحج وجود الله
 على كل مصل

اذا رجعت الى مكة وتقبل اذ رجعت الى مكة الى مكة على سعي اذ فرغتم من افعال الحج وماذا فاته الصوم من ايام
 بذه الايام انما اشهر حتى اتى يوم الغفر الا الدم من رضى ذلك من على رضى الدية ابن عباس او سيد بن جبير
 وطائوس ومجاهد وابن الحسن وعطاء بن رباح وصومها بانه يوم التشرع في حاد والشورى وابن المنذر ومواحد وقال الشافعي على
 الايام وقال الشافعي لم يوجب بعد هذه الايام من ايام التشرع ولا من التشرع في نية اية ايام لا يصوم من قبل الى الهدي
 الثاني عليه صوم عشرة ايام مطلقا والثالث عليه صوم عشرة ايام بغير يوم ايام بغير ما يربطه بانه يوم التشرع في حاد والشورى
 والسادس ما يربطه ايام ومدة ايام السكون السيرة وهو صومها من بعد ذكر ذلك كونه النوى في شرع المذهب وقال النووي في شئ
 وخرج ابن شريج واسحاق المروزي قولنا لا يسقط الصوم ويسقط في ذمة الاسلام لقمان في التثنية ولا في السبعة قال
 ابن قدامة ولا في التثنية خلافا فاما ان الصوم وقت موقت في شئ فاذنات ادا ويوجب تصادفهم وقال مالك رحمه الله ومعه فيها
 شئ ايام التشرع من بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وذا وقتها ولما التثنية المشدود من الصوم في بذه
 الايام من وهو قوله صلى الله عليه وسلم الا لا يصوموا في بذه الايام وقد مر في الصوم ويكفي عليه بيت اخبره النخعي من
 عائشة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم في الايام التشرع في رمضان في الايام من قبل الهدي وقال البيهقي في المعرفة
 في التثنية المشدود وقال الشافعي رضي الله عنه ان ابن شهاب برواية عن النبي صلى الله عليه وسلم سلا وقال الا لك في النحر بلفظ
 التشرع ورأيت الى الجواب عما يقال من النقص يدل على شرعية الصوم في بذه الايام بقوله في الحج فليكون تعقيد بغير ايام التشرع
 بالجر لا في نسخ الكتاب بتقدير الجواب ان الجهر مشهور بنحو التثنية من غير التثنية من ايام تعقيد بالجر المشهور وقوله تعالى
 فصيام ثلاثة ايام في الحج وقد مر في الاصول ان تعقيد الايام من كتاب الله عز وجل بالجر المشهور بان يكون العبد بالتثنية
 فسنن الطائفة من ايام بعد النحر من ايام الصوم لورود النبي عن الصوم في بذه الايام من غير ايام في ما وجب كماله
 اى فاقا يابى بسبب النقص ما وجب كماله او ما وجب كماله صوم ثلاثة ايام وهو ولا يوجب بعد ايام اى بذه الايام من
 الصوم يدل شئ اى عن الله فلا بد جازر تصادف ولا يبرهن ان يكون دليل يدل ان التثنية في الشئ وذلك لان ادا والصوم يدل ثم
 قضاؤه يدل على ايام والابدال لا تعقب الا ثمة عايش يعني المثل في خلاف القياس لانه لا ثمة بين ايامه الدم والصوم
 فانيث الا بانيث ايام الصوم والنقص منه بوقت الحج انفس بوقوله من لم يجد فصيام ثلاثة ايام ثم قوله صلى الله عليه وسلم
 الحج حيث قال في الحج فاذنات وقتها هو ايضا في حكمه لاصل وهو الدم على ما كان من بذه الايام من على الاصل من
 في اجواب سوال وموانع افعال ايام التشرع في ايام التشرع وبعد ما بين ان يجوز الصوم لانه بدل قتال وجواز الدم بغير
 الا صايرة لا بطريق البطل ولم يبقه الشافعي بوقت حيث قال فلما استبر من الهدي فبقى مطلقا في وقت الذي

الحج

بجوز بخلاف الصوم لانه سوفت بوقت الكيم وعمر عرشى البعده انما في شكله فيج الاشاة شس يعني شق قارن ليركبه
 البدي ولم يصح شس انت عليه ايام العز وبذا عن عمره غريب وكذا ذكره في المبسوط فنقل عن عمر كذا تاه واصل يوم
 الخوف فقال اني تفتحت بالعز الى الكيم فقال اني شتاة ناكال ماسني شق قال سل امارك قال مايتا احد منكم فقال
 يا فتى اعلم بيه شاة صم فلم يقدر شس ابي القارن حم سى البدي تحمل وعيه ومان دم التبت ودم التخلل قبل المد
 شس قال تاج الشريعة انما يلزم ذلك لو قورم التخلل قبل او انشاة ان تلت التخلل جنابة على احد من بنيان ان يلزمه ومان
 تلت البخر فبالحق عن ادرام العز فيكون باجنابة على ادرام شح فقط ولا يلزمه بتاثير النجس عن التخلل شس في المريط
 واليدخل لو قورم على البدي بعد المال صوم ثلاثة ايام قبل يوم العز لزمه البدي وبطل صوم وان وجد بعد باطل
 او قصر قبل صوم بغيره البدي عليه وكذا لو لم يحل حتى مضت ايام العز فلو ابدى عليه وبصحة تام وفي المبسوط واصل
 بعد صوم يومين بطل صومه ويجب البدي وبعد التخلل لا يجزى كالميتة اذا وجد الما بعد واغترس صلوة وفي الجرد صام
 ثلثاته ايام ثم وجد البدي بعد صومه بطل صومه وفي قول ابني صيفه روى قال محمد بن في بوا در ابن سامة لا يجزى عليه
 وعجز صومه سواء وجد البدي في ايام النجس او بعد ما وقال الحسن وقتادة اذا دخل في الصوم ثم ابرص في صومه
 ما شرا و ابن المنذر روى قال الشافعي رضي الله عنه وما لك واخبره وقال الا تراه في هذا الموضع كما انك احاله
 انه اورر الاشكال بانه ان قوله فلم يقدر الى قوله قبل البدي فخطا القدرى بيقينه في شحه لمحق القدرى
 ولكن القدرى روى سابقا كلابه في المتبع ومما صاحب الهادي نقل ذلك الى القارن والاشكال انه هو كيف جعل حكمها واحدا
 في الكفارة والتعتس مكية في الكفارة حكم المفرد سواء انه صوم لمرة فاذا في منيا جزية بجهت بوجه صرح في شرح الطحاوى نقل كان
 كذلك يجب عليه ومما صاحب الفاروق نقله في النجس او اجنبى بسبب عليه ومان لاجل الجنابة الا انه لو طلق المفرد قبل
 الذبح لا يلزمه صوم من البدي حقيقة ايضا لانه لا يجزى على المنة فلا يتحقق تاثير الشك فيجنبي ان بسبب هوان اخرا سواء
 ودم الشك بسبب جنابة على احد من بنيان في النجس جميعا انتهى قلت صاحب الهادي لم نقل لفظ التعتس الى القارن قصد البدي
 الذي ذكره حتى يروى الاشكال بسببه ان ذلك ان مراد القدرى من لفظ المتبع هو القرآن لا اذ يجمع اطلاقه عليه من حيث
 ان كلاهما انسان في الصورة وان كان بينهما فارق في الحكم وانما وقع عند بعض الشراح جنابة قوله دم التعتس والقارن
 صم فان لم يدخل القارن كونه توجبه لسه عواف فتقد صار رافضا لغيره بالوقوف شس هذا لفظ القدرى روى في
 مختصره وذكر صاحب الهادي تعليق بقوله لانه شس ابي القارن حم تندر عليه واذا ما شس اى اوار العز هم لانه يصير
 بانها افعال بعز على افعال الكيم وذلك خلاف المشرع شس لان المشرع ان يكون الوقوف مرتبا على افعال العز

وعز عمره
 انما في صفة
 بذكر الشاة
 فلو لم يقدر
 على الصم
 تخلص وعليه
 دمان
 دم التعتس
 دم التخلل
 قبل المد
 فان
 يدخل القارن
 مكة وتوجه
 الى عمرات
 فقد صار
 رافضا لعز
 بالوقوف
 لانه قد عليه
 اذامه لانه
 يصير بانها
 افعال العز
 على افعال الكيم
 وذلك خلاف المشرع

فراظا بر الرماية عن اصحابنا لان فيه جمابين السباوتين فكان افضل كالعراق من وعن ابني حنيفه رضي الله عنه
 ان لا افراد افضل من وجه قال الشافعي رضي الله عنه في صحيح قوايه والماثل ثم لان التمتع سفره واقع بعمره والمفرد
 سفره واقع بجوده من التمتع محرم من الديات ثم يدخل مكة ويبدا باخذ الحائض ثم يحج فيكون سفره قدام
 للعمرة فان بعد الفراغ من افعالها يتبرع بها طحا كالملي ولهذا لا يطوف للتمتع كالملي ثم وجها بر الرواية ان في اتت
 جمابين العباوتين وسفره وقع لجوده وان تكللت العمرة بينهما لا يحتاج للحج لتخلل السنة بين الحج والعمرة
 ثم يعني ان السنة تكللت بين صلوة الجمعة وبين السعي الى صلوة الجمعة وتبذل المكين السعي الى السنة بل الى فرض التمتع
 ثم والتمتع على وجهين شتى شى اى احدهما يتبعه ثم يسبق الهدى شى وهو ما يهدى السلى احرم من الابل ثم
 والعنق ثم وبتت شى اى والاخر يتبعه ثم لا يسبق الهدى شى وربما يكون بغير سوق الهدى وذلك ان التمتع هو
 الترفق باوار السكين وربما يكون ذلك بسوق الهدى وربما يكون بغير سوق الهدى ثم ومعنى التمتع الترفق شى من
 الترفق تواروا به الا المتاع ثم باوار السكين شى وجاه العمرة واجه ثم في سفر واحد من غير ان يلزم شى بنهم الياء مصدره
 الامام يقال لهم ما لم شى اذا نزل من السابيا صيحما شى انتزيعا عن الامام الفاسد فانه لا يمنع صيته التمتع
 عن ابني حنيفه ثم واني يوسف والامام الصحيح النزول في وطنه من غير لقاء صفة الاحرام وعند مالك زمان البلد المسافر
 لبلده مثل بلده في ذلك وعند الشافعي واحرم من عدمه ان الاعتبار بمسائه العصر وقال الامام احمد ان قال بعض
 اشرار من عرف المصنف التمتع بقوله ومعنى التمتع الترفق الى اخره واعترض عليه بانه غير ان له دخول من تفرق بها اذا كان
 احدهما في غير اشهر الحج والاخر في اشهر الحج وكذا اذا وجد السكان في كل اشهر الحج لكل احدهما فصل اشهر
 الحج من بده السنة في السنة الاخرى فانها ليسا بتفتيح وكان الواجب ان يقول التملك التمتع بوجع بين السكين
 اشهر الحج في سنة واحدة من غير ما لم بالامام الصحيح انتهى قلت اراد بقوله بعض اشرار من الترانجى فاذمعترض بانه
 في شهر ثم جاب الامام بقوله والجواب ان ما ذكره المصنف فهو قديمه وانما كون الترفق في اشهر الحج في عام واحد هو
 شى ثم فيه غلط شى اى يدخل الامام صحيح ثم اختلاف بيننا ان شارة تعالى شى معنى في هذا الباب ثم وصفت شى اى
 صفة التمتع ثم ان يهدى من الديات نجوم بالعمرة ويدخل مكة فيطوف وليأخذ شى اى بين العدا والعمرة بعدة شى اى
 ويحيط اى يقصر وقد حل من عمرته شى كذا ذكره القدرى رحمه الله في صفة عمرة التمتع اشارة الى المصنف بقوله ثم وبذا
 هو تسمية العمرة شى اى الاحرام والطواف والسعي وملكى والله يصير ثم يحرم باليمن ثم ويحيط شى اى يفعل الحرم ثم يحج
 فاذا حل يوم النحر فقد حل من ادراك العمرة والحج جمعا لهما كقولك او يقصر ذاك التمتع من الحرم مشعرة حل او يقصر صا

وعن ابني حنيفه
 ان لا افراد افضل
 للمتمتع سفره واقع
 تفردت والمفرد سفره
 وان يحج بعد السفر
 الزوايا الى الحج
 جعل بين العباوتين
 فاشبه القرى بغيره
 زيادة سنه
 وهو رافق الدم
 وسفره واقع
 وان تكلت العمرة
 لا يحتاج للحج
 السنة بين الحج
 بالسعي الى التمتع
 على وجهين شتى
 يسوق الهدى
 ومتبع كسوق
 الهدى ومع التمتع
 الترفق باوار السكين
 في سفر واحد من
 غير اشهر الحج
 للامام صحيح
 اختوان بنديسا
 ارشاد الله وصفت
 ان يتكلم باليات
 في الشهر الحرام
 وبداخل مكة
 فطوف بها
 ويسعى الى التمتع
 وقيل ان شى اى
 هو تفسير العمرة

يوم النحر لانه منسك واحاصل ان تطلق البلية انما يكون عند منسك من المناسك وانفتاح الطواف باستلام الحجر
 منسك فيقطعها عنده وكذلك يقطع المفرد بالحج عذرا اول حصاة من جمرة العقبة فان قلت ينبغي ان يقطع المفرد بالحج
 التيمية اذ ابتداء الطواف والقعود من لانه منسك ايضا قلت التعديل في تعارض النص لا يجوز وقد ثبت في صحيح البخاري
 من ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يفيض من مزدلفة الى منى فلم يزل يابى حتى رمى حجره
 ثم قال شئ اى القعودى رضي الله عنه ثم يفيض بكاء حلالا لانه حل من العرة وشي وقال في شيخ الاقطب هذا الذي
 ذكره القعودى رحمه الله ليس على وجه الشط وانما معناه ان اراد ان يفيض لم يجز من عامه فاقدم على الالى وقت احرام الحج
 وان لم يرد ان يجز من عامه فلا يقيمهم واذ كان يوم التروية احرم بالحج من السبب اى السبب الجرام والاحرام يوم
 التروية ليس بشرط لازم بل تقيد به يوم التروية افضل وفي المتوسط والميط ولوقوم الاحرام على يوم التروية
 جائز لم يوجب الا افضل لما اشد وفيه المسارعة الى العبادة وبهذ الافضية ليست بمقتضى لسان الحق بل بتقديم
 الاحرام للحج للتمتع افضل مطلقا وقد قال مالك وقال اصحاب الشافعي مع كونه واحدا لمدى تنجيب احرام يوم تبتل اليوم
 السادس هو ما اشترط ان يوم يوم الاحرام السبيلين بلازم هو من بدش اى عدم لزوم الاحرام من السبب لانه في منى
 وميقات المني احرام لما يباش في اى اخذ فصل المواقيت وهو قوله ومن كان بكة فوته في الحج احرام وفي كل وقال
 الكاكي رحمه الله ان يوم السبب باحرام لما ان المراد منه السبب الجرام والمسبب الاحرام عبارة عن جميع احرام لقوله تعالى
 فلا يقربوا المسجى حرام الماتية وقيل المراد احرام كذا المسبب لما ان الاحرام منه فتنسل ثم دخل شئ اى هذا الذي نريد
 من العرة وصل ثم احرام بالحج يفعل هم بايعض الحاج المفرد لانه مودع في شئ اى لانه في صد واداء الحج وتعلق بانفصال
 المفرد لانه شئ تشتهر من قوله وفصل بايعض الحاج المفرد يعني لان هذا المودع هم يرسل في طواف الزيادة
 ويسعى بعده شئ اى يسعى بين الصفا والمروة بعد طواف الزيادة هم لان هذا اول طواف لاني الحج بخلاف المفرد لانه
 قد سعى موقش لان السعي لا يتكرر ولا يرسل في طواف الزيادة لعدم السعي بعده ولو كان هذا المنته بعد احرام الحج
 وسعى قبل ان يرجع الى منى لم يرسل في طواف الزيادة ولا يسعى بعده لانه قد تداق بذلك شئ فلا ياتي مرة اخرى ولو
 لم يذكر في الاستسقاء الا صورة واحدة وشي ان آخر ان يشته احد جان لا يطفو طواف القعود لانه في منى المني ولان
 من حق المني طواف القعود بخلاف المفرد بالحج والقارن فان طواف القعود ومن في حقها والاخر اية يجب عليه الكس
 فيكون لا يجمع بين الشككين بخلاف المفرد لانه لا يجب من حقها المدي بل يستحبهم وعليه وم التمسك الذي طوافه
 وهو قوله تعالى فمن تشبعت بالعبادة الى الحج فاستسمن من لمدى اى عليه ما استسمن من لمدى الذي هو من الابل والبقر والغنم

قال يعني بمكة

حلالا لا يرسل

من الحج فاذ كان

يوم التروية

بالجرام

والشط

من الحج

فليس

لانه في معنى الكس

وميقات

في الحج

وكل ما يملك

الحج المفرد

من الحج

يرسل في طواف

ومسعى

هذا اول طواف

في الحج

فليس

وكل من هذا

من الحج

وسعى قبل

الى منى

الزيادة

لانه قد تداق

موقعا

للمسكن

نحو

[illegible]

واشتهار النبي
عليه السلام
لصيانة الهدى
لان المشركين
لا يمتنعون
عن نكرهه لانه
وقيل ان ابا جعفر
كره اشعار اهل
زنان به لانه
على وجهه كانت
منه السرقة وقيل
انما كره اشعاره على
التعبد قال
فاذا دخل مكة
وسود هذه العمرة
على كفايتها فمتمم
كاسوق الهدى
الاله لا يحل حتى
يخرج بالجر يوم النحر
لقوله عليه السلام
واستقبلت من
امرئ السبعين برئت
فاسفكت الهدى
ولم يعلتها
عمرة وحملت
منها

بان قطع الجمل فقطا وكون اللحم فلا باس بذلك واسماصل ان الذي قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يدخل في
باب الشاة ائتمته حتى يرو عليه شيء والذي ذهب اليه كالشاة لقطع ارجع فعلها كاللذان وثق اذن اعيان العلماء
والاشك ان ائتمان هو قطع عن موضع انه فرض عند الشافعي وهو واحد وسته سوكة عندنا فارتفع بين الاسلام فلم
يكنه كواجب قوم على تركه فوطوا عليه ولا لاذلك الاشعار فان الناس تركوه عن اخرهم ولم يكره على ذلك احد ومن
ابن عباس فهو عاكسة فيني انهم انما رخصا في تركه ولا يظن بهما الرخصة تركها سنة النبي صلى الله عليه وسلم استأ
عليه الصلوة والسلام فعلم مرة وفي جامع الاستيعاب معنى قول الراوي ان النبي صلى الله عليه وسلم اشعر بنية ظمها
بعمارة ويمكن ان يكون ذلك سوى الحج لان الاشعار هو الاعلام كذا ذكره الامام ابو جهم واشعار النبي صلى الله عليه وسلم
بعمارة النبي صلى الله عليه وسلم في رواية قال الشافعي رضي الله عنه مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقهره انما بان يقال سلمنا انه
عليه الصلوة والسلام ثم ذكر ان الاجابة ان ذلك وهو صيانة النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين لا يمتنعون عن
تعرضه لا يبرش اي لان المشركين لا كانوا يمتنعون عن تعرض النبي صلى الله عليه وسلم واما الاشعار ثم وقيل ان ابا حنيفة في شاة
كره اشعاره لانه لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع النساء من السيرة في اي من الاشعار والمراد ان ذلك التماذير لانه لان
هم وقيل انما رواه على التقليد في اي اختياره وتخصيصه على التقاية لانه يحصل من التقليد ما هو لغرض من الاشعار
هم قال شاة اي القدر وري رحمه الله هم واذا دخل شاة اي التمتع ثم كذا في شاة بالبيت سبعة اشواطهم وري
شاة بين الصفا والذرة سبعة اشواطهم وهذا شاة اي ذوالفعل وهو اطول وهي ثم ليرة شاة في الحج على ما بينا
نه تمتع باليسوق الكثر شاة ايا به ما ذكر في اول الباب عند قوله وصفتها اي يتدبر من الميقات فيبتدئ بالعمرة
ثم الايش اي غيرهم لا تحلل شاة بعد فرائض من العمرة لانه ساق الهدى بين تمتع يسوق الهدى وبتتمتع باليسوق
لانها ميتا وان في نفس اطول والسعي ولكن الذي يسوق الهدى لا تحلل بعد فرائض من العمرة حتى يخرج من الميقات
يخرج من الميقات لان حتى ينال البيت لنهاية لغضا ومن لان سمناه لا تحلل الا بعد الاذرام باج وليس كذلك لانه لا
تحلل الا اذا حلق يوم النحر فحينئذ يكون سعة بينا للمحال كما في قوله من فرض شاة لا يجوز يوم يوم الترمية شاة
ونهى الجارية فلا يسع ما زاد من شاة لو اذرم يوم عرفه وا وقبل يوم الترمية يجوز ذل ان اذرام بل كذا يوم الترمية فقلنا
حصص بهذا المنع لم يقل عليه الصلوة والسلام شاة اي لعقل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لو استقبلت
من امرئ ما استبرئت لما سقت الهدى ولعلتها عمرة وتحملت منها شاة في سبعة اشواطهم وجه النجاسه ولم
من شاة ثم قال خريفا بصرح بالجمع فلما قدما مكة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نحلها بعمرة وقال

لو استقبلت للحدوث ومعه ولو علمت او لا علمت اخرا من ان يسوق الهدى بالغ من التحلل لما سقطت عنه كل شيء
 اجمعه عمره بان الكفيت بالقرعة في الحج فبما كان في وقت الهدى فلا قبل هذا لا قدر رجلا عمره فاعلم هذا من ان الكف
 بالغ من التحلل وقال الكافي قوله صلى الله عليه وسلم على ان لا يرد من سوق الهدى التحلل شيئا آخر وكلما في ان استبرأ من
 الذي قوله جعلته اى الفخرة او اجمعه او الحج باعتبار ما عجز قوله وحملت منها اى من العمرة وانما الهدى على الهدى عليه
 وسلم اصحابه ان يشعروا حرام الحج ويحلبوه عمرة لما بلغوا كتحقيق الحنفية المشركين وكانوا لا يسيرون ولا يمسكون
 ويذيقون رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يحلقون الا فاعتمدوا الهدى على الهدى عليه وسلم وقالوا لو استقبلت اخرا
 وادخلوا قال احمد وقال فانك الشافعي رحمه الله المتبع الذي ساق الهدى اذ فرغ من فعل العمرة فيحل لمن
 لم يسبق الهدى الا ان عنه ذلك بعمدة الله لا يجرى به الا يوم الفخرة وعند الشافعي رحمه الله يجرى به المودة ثم وهذا
 شى اى قول النبي صلى الله عليه وسلم في اى تحلل عند سوق الهدى شى اى عند سوق المتبع الهدى ثم
 ويجزم بالحج يوم التروية كما يجرى من كل سنة لان احرامه على ما عليه ما يشى اشارة الى ما قبل وعليه يوم المتبع
 النفس الذي قوله ياتى قوله تعالى فمن متبع الفخرة الى الحج ثم وان قدم الاحرام قبله شى اى قبل يوم التروية
 ثم جاز شى بل هو افضل فيه قال الشافعي يضى الله عنه افضل للمتبع الذي ساق الهدى ان يحرم بالحج
 يوم التروية قبل الزوال متوجها الى منى وعمن ذلك رحمه الله يستحب ان يحرم بين اهل ذى الحجة عند روية
 العلل ثم وما عجل المتبع من الاحرام لم بالحج فوافضل لما فيه شى اى فى التقديم اذنى التعجيل ثم
 من السارقه شى الى اخيرهم وزيادته الشفقة شى بزيادة مدة احرامه وما كان اشق على البدن كان افضل
 ثم وهذه الافضلية فى حق من ساق الهدى فى حق من لم يسبق شى لى كما هو ساقى فيه اذ الافضلية ثم وعليه يوم
 وهو يوم التمتع على ما بينا شى الارباب ما ذكره فى اولى هذا الباب بقوله زيادة ذلك هو اذ ان الله فان قلت طين قوله
 وهو يوم التمتع بعد قوله وعليه يوم قلت قوله وعليه يوم قول القدورى رحمه الله وفره بقوله وهو يوم التمتع لانه فى
 صدره شره وقال الارزاقى انما فرضا لوم بعض الفقهاء الا ترى ان صاحبنا والفقهاء هم قد قال وعليه يوم لا ركا
 ما هو مخدور احرامه فظن ان تقديم الاحرام من المتبع على يوم التروية مخدور وهو سونهم وادخلوا يوم التمتع
 من الاحرام من شى اى من احرام الحج والعمرة جميعا فان الحلق محلل للحج كالحرام فى الصلوة فيتمثل شى
 اى بالحلق ثم عفا شى اى على الواجبين يخرج عكسك الى الصلوة يخرج الصلوة بالسلام كالمناجى محلل الاحرام وقوله الهدى لما ذكر
 نزال الى نفل من الاحرام من جبال الى نفل النساء الى اذ لم يردوا لا يجرى لهم عوفى من النساء كاحرام الحج وهذا لو جالس هذا

وهذا فى الفصل بعد
 سوق الهدى وحرم
 بالحج يوم التروية
 كما يجرى من كل سنة
 ما بينا ان قد يكون
 قبله اذ لم يحل التمتع
 من احرام بالحج وهو
 افضل لما فيه من
 وزيادته المشقة
 وهو الافضلية
 فى حق من ساق
 الهدى وفى حق
 من لم يسبق عليه
 دم وهو يوم التمتع
 على ما بينا واذ الحلق
 يوم الفخرة
 حل من احرام
 لان الحلق
 محلل فى الحج كالحرام
 فى الصلوة فيتمثل
 به عنهما

وليس لأهل مكة
تتم ولا قرآن وإنما
القرآن خاصة
لشأنه في كونه للعبادة
قوله تعالى ذلك
لمن لو يكن أهل
حاضر المسجد
أمرهم كان شمسها
للتربة بأسقاطها
السفرتين وهن في
حق مكة ومن كان
داخلها فثبت
فهو بمنزلة للملكي
حتى لا يكون له امتعة
ولا قرآن بخلاف الملكي
أذخره إلى الكوفة
وقرآن حيث يصح
لأن عمرته وحجته
مقتان فصار
جنته له فانه

من بعد الحق قبل الطواف بحج عليه ومان كما يجي أنشا الله تعالى لم وليه لبل كونه منع ولا قرآن إنما هو لأهل مكة
ش وادخله واحد منهم وقرآن كان عليه دم وهو يوم خيبر لا ياكل من خبثات المتع والقرآن من أجل الآفاق فالعلم
الواجب عليها ومنك في كان منهم خلفا للشافعي ش فان عنده لا يكره للملكي ومن كان من حاضر المسجد الحرام
القرآن والتمتع ولكن لا يصح عليه دم وقرآن ملك أحمد في القرآن ومما حجة عليه ش أي على الشافعي رضي الله
هم قوال تعالى ذلك لم يكن إليه حاضري المسجد الحرام ش اختلف في حاضري المسجد الحرام فان عند الشافعي
رضي الله عنه وأمره حرمة الملكي ومن كان جارا من مسافة القصر من مكة وعنده الملك حرمة المسجد مكان مكة
وقرى طوى وعنده ما من كان داخل الميقات داخل الحرم دليل أنهم يدخلون مكة بغير إحرام قوله ذلك إشارة إلى
التمتع ودلت الآية أن التمتع مشروع لمن كان من أهل الآفاق وإنما قلنا أن ذلك إشارة إلى التمتع لأن
في كلام العرب للبعيد بالقرآن نزل على سائرهم والذي ذكره المحقق إشارة إلى الذي متى يصح التمتع للمكي بمنزلة
نعم يوجب لأنه خالف استعمال العرب الذي ذكره قريبا للصالح حقيقة له والتمتع المقدم من قوله منع يصلح ذلك نصا
لأن العمل إذا كان بالتحقيق لا يصار إلى الجواز بالآفاق فتكون الآية حجة عليه فثبت ثلثا ما قلناه وكل ما يدل على أن
التمتع لا يصح من المكي ومن بمنزلة لأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه فثبت ثلثا ذلك لكن لا نسلم أن من
ثبت الحكم في الغير لأن الأصل عدم الحكم في الذي لا يدل الدليل على خلافه ولا شاعرتنا للتمتع بأقطار المدن
ش هذا العمل يقول ما إذا اشترطها في حاضري المسجد الحرام التمتع التزويلا سترية ثم إن الجواز من شجرة وأخره ذلك في حق الآفاق لا يخرج
الشافعي عليه السلام لغيره حتى يترفع أن لا يشرع القرآن التمتع فخرج ما كان عليه الجاهلية في تخصيص القرآني شهر الحج ثبت في حق الناس وجوز
الناس أن يذكروا في ذلك فثبت التمتع ثابت عندنا في حق المكي الفيضا حتى لو اعترض في شهر الحج جازا لكرهه ولكن لا يكره
فخصية التمتع لأن لا مانع منه كقطع متعة الآفاق انما خرج بين النكس إلى البلد وقال النكس حرمة التمتع فلا بد من
على إعلان التمتع لأعلى وأدرك عدم الغفلة والصواب أن يقال أن منة تمنع عن تمتع الآفاق في بصيرته دم جرم وهذا
في حق الآفاق ش أي التربة بأسقاطها لحد السفر كائن في حق الآفاق هم ومن كان داخل الميقات ش أي ومن كان
مسكنه داخل الميقات هم فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له امتعة ولا قرآن ش منع هذا التمتع وأما ما وجب عليهم
دمه بحكمه لأنهم من خبثات الملك ش متصل بقوله وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن هم انما خرج إلى الكوفة وقرآن حيث يصح لأن
عمرته وحجته مقتان فصار بمنزلة الآفاق ش أي نصدا للملكي الحاج إلى الكوفة بمنزلة الآفاق في من حيث صحة القرآن فقال
المحبوبي حرمة التمتع فخرج إلى الكوفة قبل شهر الحج وأما ما خرج بعد ما تمنع من القرآن فلا يغيره فثبت الميقات

وإذا حصل الإقراض حيث قال وترن الازدواج المكي إلى الكوفة وترون المكيون متحاشين وإذا عادوا لم يبق في مكة ولا في المدينة
من العمرة ولم يكن ساق البدن يطل تمتعه لانه لم يبق فيه من النكسكين إلا ما صححوا بذلك يطل القميص شى اى
بالامام يصحح يطل القميص بالفاق واصحابنا قالوا الاكل وقول التارزى خلاف الشافعى رضى الله عنه وقال الكاكي يطل
تمتعه بالاجماع اما عند الشافعى فذلك مما عساهما لا يجوز العود الى الميقات لاحرام الحج ساق البدن اولا يطل تمتعه لانه
دقة قبل ان فى احد على الشافعى رضى الله عنه كيان تمتعه ويقول لا يعرف الامام م كذا روى عن عمر بن الخطاب
ش وكذا روى الطحاوى فى كتابه انكسار القرآن بن سعيد بن المسيب وعطاب بن ابي صالح ومجاهد بن اسير النخعي ان
التمتع اذ خرج الى البر بعد فراغ من العمرة يطل تمتعه انتهى وقال الحسن بن مثنى وان ساق البدن اختار اذ بين المنذر
م واذا ساق البدن فاما لا يكون صحيحا يطل تمتعه عند ابي حنيفة والى يوسف رضى الله عنه وقال مجاهد رضى الله
عنه يطل تمتعه عليه لانه اذا جاء من غير شى فانما يكون له ان يفتتح كان له ان يكسبهم واما شى الى ابنه زبى بن
جهم القدرم ان النوى مستحق عليه شى اى واجبهم ادا م على نية التمتع لان سوق البدن شى اى سوق الغنم
م غير نية العقل فلم يصح المار شى ولا يثبت تمتعه من غنم المكي اذا خرج الى الكوفة وازيم بالعمرة وساق البدن
حيث لم يكن تمتعا لان العود بذلك غير صحيح عيش اى لان عود المكي من اهل مكة غير صحيح عليه لانه في مكة يحصل
الحاصل محال فصح المار مابش فلما يصح تمتعه من ازم بعد قبل شهر الحج وطاف لما اقل من اربعة اشواط
ثم دخلت اشهر الحج فتمتها وازيم الحج كان تمتعا شى وبقى قال الشافعى رحمه الله فى التكملة وقال فى الجعدي فى الام
لازم عليه وبقا لاجل احواله في تمتعه من طار الى من سب الاوق من اهل ان يكون مجزوء على ميقات قبل اشهر الحج او بعد فوفا
قال ابنه كيان من على الميقات قبله لا يكون تمتعا ولو عجز عن شى يكون تمتعا وقال الكاكي تمتعه لانه اذا دخل الى العمرة
حتى دخلت اشهر الحج صار تمتعا اى تمام العمرة بانى سائر الاشواط وقال الشافعى رحمه الله لا يكون تمتعا لانه اذا خرج
سوا طان الاقل والاكثرم لان الاحرام من اشرط طبع تقديري على اشهر الحج شى وبقا لان حرمانه وذلك لما
لما كانت شرط الصلوة جاز تقديري على وقت الصلوة وم واما غير اذ ارا الفاعل فباش اى فى اشهر الحج م وقد عجز
الاكثر ولا اكثر من كل شى اذا لم يعارضه نص لهذا لا يقام ثلاث ركعات من الطم مقام اربع ركعات اقامته لا اكثر من كل
لان الفضل من اربع ركعات م واما على العمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط واما عدا شى اكثر من اربعة
اشواط وانتصاه على حال م ثم عجز عن عبادته لم يكن متمتعا لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج واما من ادى كبر الاكثر
فى حكم الكل م لانه صار الى الفيد نسك شى اى حرمه بالجامع شى لان من العمرة هو الطواف فبذلك احرامه واداء الاثر

واذا عادوا الممتع الى بلد بعد
فراغه من العمرة ولم يكن ساق
البدن يطل تمتعه لانه لم يبق فيه
من النكسكين إلا ما صححوا
وبذلك ساق البدن يطل القميص
عن عمر بن الخطاب وعن
الامام لا يكون صحيحا
ولا يطل تمتعه عند ابي حنيفة
والى يوسف رضى الله عنه
اذا لم يكسبهم من اهل مكة
مستحق عليه ما دام على نية
التمتع لان سوق جهم من الظل
فلا يصح المار بخلاف المكي اذا خرج
الى الكوفة وازيم لعوده وساق البدن
حيث لم يكن تمتعا لان العود
غير صحيح عليه لانه اذا عاد
بعد قبل اشهر الحج فتمتها
اشهر الحج صار تمتعا اى تمام
كان متمتعا لان الاحرام عند الشافعى
فصل على اشهر الحج واما غير اذ ارا
فيكون من اشرط طبع تقديري على
وان طاف لعمرة قبل اشهر الحج
فما فعل اشهر حج من بعد ذلك لم يكن
متمتعا لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج
وهذا والله صريح المفسد
منه كما بالجماع

حضانة إذا احتل
منها قبل الشهر
وذلك في كل عام
في الشهر الحج
عليه ما ذكره
الترغيب في الآخرة
والمقصد للترغيب
بإداء النسك
سنة واحدة في شهر
قال واشهر الحج
شوال وذو القعدة
وعشر في الحجة
كذا روى عن
العبادة الثلاثة
وعبد الله بن
الزبير رضي الله عنهما
عليهم السلام

لما تيسر له أداء الحج بالوقت ولم يكن عليه دم عندنا كما في المبسوط ولكن بهما ركعتين على التمام لأن عدم الفاء وبالجماع
بعد طواف الكعبة وعند الشافعي ما ذكرهما المذهبين بالجماع قبل التخييل فصار كما إذا احتل منها شيء من العروة ثم قبل
الحج شيء من الأركان فتعاقب ذلك حتى استقرت الأركان ثم انتهى إلى التمام ثم في الشهر الحج شيء من الأركان ثم انتهى إلى التمام
اشروط قبل الشهر الحج وطواف شوط واحد في الأشهر يكون متمتعا حج من عبادة ذلك وقال في شرح مختصر الكفاية
مالك حرمة إذا أتى بالانصاف قبل الأشهر في أداء العروة حتى وصلت الأشهر ثم أحرم الحج فمتمتع ثم واجبة عايشه
أي على مالك حرمة إذا كان في شوط واحد في الأشهر ثم واجبة عايشه ولأن الترفيق بأداء الأفعال شيء يعني أن الترفيق
بالنسك يكون بأداء الأفعال العروة والحج ثم التمتع الترفيق بأداء النسك في سفرة واحدة في الشهر الحج شيء
من الأركان فوجد الأفعال كلها إذا كان في الشهر الحج شيء من الأركان فوجد الأفعال كلها إذا كان في الشهر الحج شيء من الأركان
وعشرين ذي الحجة شيء من الأركان فوجد الأفعال كلها إذا كان في الشهر الحج شيء من الأركان فوجد الأفعال كلها إذا كان في الشهر الحج شيء من الأركان
إلى بيانها فقال قال الأشهر الحج وروى عنه في مختصره إلا أنه قال والأشهر الأولى منى في الحج وهذا
هو اليعاقبة الزماني وألفق أهل العلم على أن أول مستهل شوال واختلوا في آخره المذهب أن آخره غروب الشمس يوم
العاشرين ذي الحجة وقال أحمد رحمه الله كذا روى عن العباد وروى عنه في الأشهر الحج شيء من الأركان فوجد الأفعال كلها إذا كان في الشهر الحج شيء من الأركان
القبائل الثلاثة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وفي اصطلاح الحديث أن رتبة فخرها
عبد الله بن مسعود وأدخلوا عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وفي اصطلاح الحديث أن رتبة فخرها
إذا دخل ابن مسعود وأخرج ابن عباس رضي الله عنهما وقال البيهقي لأن ابن مسعود تقدمت وفاته وبه لا رعايا حتى انتهى
إلى علمه ويتبعه ابن مسعود وكل من سمي بعبد الله بن مسعود من بني عشرين رجلا قاله النووي رحمه الله
حديث ابن مسعود وفروا الدارقطني عن شريك عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال الشهر الحج
شوال وذو القعدة والعشرين من ذي الحجة وأما حديث عبد الله بن عمر وفروا الحكم في مستدركه في تفسيره سورة البقرة
عن عبيد الله بن عمر بن مرفع عن ابن عمر في قوله عز وجل الحج الأشهر معلوات قال شوال وذو القعدة وعشرين من ذي الحجة
وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأما حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الدارقطني عن شريك عن أبي اسحاق
عن الضحاك عن ابن عباس قال الأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرين من ذي الحجة وأما حديث عبد الله بن الزبير وفروا
الدارقطني عن محمد بن عبيد الله بن النضر عن عبد الله بن الزبير وفروا وكذا روى عن عطاء بن رباح عن الشعبي عن الثوري في قوله
وسعيد بن أبي عروبة وأبو جندب المالكي عن مالك قال في الأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرين من ذي الحجة

ومني رواية عن أبي يوسف رحمه الله سمعت أبا من ذى الحجة وعشر ليل فكرهني في حرامس الى يوسف رحمه الله وروى عنه في حرامس
رحله ليه وحكي انوا سائون وجها انه لا يصح الاحرام ليلة العيد بل آخر ما يوم عرفة وعنه في الاما والقديم خرا آخر ذى الحجة
فذكر ذلك المنوي رحمه الله ولم يرد في الحجة بمضي عشر ذى الحجة ومع بقار الوقت لا يتحقق الفوات شس هذا دليل على
تقديمه ان الحج ليعتد بفوات العشر الاول من ذى الحجة فلو كان الوقت باقيا الى آخر ذى الحجة لم كانت لان
العبادة لا تتعذر تام وقتها باقيا الى آخر ذى الحجة نعم ان المراسم للاشهر الثلاثة ومنها اسوة الاول ان تولى لها
الحج اشهر معلولات والاشهر يقع على الكامل حقيقة لا على النقص كما في العدة واجب ان الاشهر اسام عام ويجوز ان يرأ
من العام خاص اذا دل الدليل وقد دل فعلا وهذا اريد التبيين من الحج في قوله تعالى فقد صغت فلو كان له لانه
الدليل عليه لان الكل واحد وينزل بعض الشهر لانه كما في قوله تعالى انك سنة كذا وانما الزيادة حصلت في بعض والاشهر
لا كما السوال الثاني ان الحج الاصح في شمال ولا في ذى القعدة فكيف سميت اشهر الحج قلت يجوز في بعض النحال الحج
اللازمي ان الالف في اذا قدم مكة في شمال خلاف القدر وسعي بعده يوجب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج
فانه يوجب مرة واحدة في طواف الحج كما نافذ الحق بطواف القدر والاسباب في طواف الزيادة ولا في طواف الصد
ولو قدم في رمضان فعل ذلك لم يوجب عن السعي فطواف محل البعض النحال الحج الا انه لا يجوز الوقت ولا طواف الزيادة
وغيره من الافعال في شمال لا باعتبار انه ليس بوقت بل باعتبار انه مختص بالزمنه مخصوصه فوجب الايمان بها على الوجه
المشروع كالركوع والسجود ولا يجوز تقديم السجود عليه لا باعتبار انه التي بنى في غير وقت بل باعتبار انه قد مضى على الوجه المشروع
السوال الثالث اذا كان حج قريبا بالاشهر كيف جاز تقديم الاحرام عليها قلنا لا احرام شرط وليس من افعال الحج
يجوز تقديم الشرط على وقت الشرط كقضية الوضوء على الصلوة واما الزيادة القديمة ففعلها يقع في الحمل بطول الزمان
لان قدم على وقت الحج السوال الرابع فافادة الفوات الذي بينا وبين ذلك قلت قال في المحيط وفادة هذا الفوات
مظهر في حق الفاعل الحج فانها لا تصلح الا فيما في حق المتبع حتى لو طواف اربعة اشواط الحج والباقي فيها لا يكون متعلا
وفادة خلاف ذلك حملة لله مظهر ايضا في تأخر طواف الحج الزيادة الى آخر ذى الحجة السوال الخامس هل المتبع يل المتبع انقضاء
بقوله اشهر الحج سवाल وروى القعدة وعشر من ذى الحجة والقار ايضا ان الحج يحجج بين النسكين في اشهر الحج
قلت قال صاحب النهاية وجدت رواية في المحيط انه لا يشترط لصحة الفرائض ذلك قال في المحيط في كل
حين بين حج وعمره امي احرم ثم قدم مكة وطواف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا ولكن لا يراه عليه السوال
السادس ان قوله الحج اشهر معلولات مبتدأ وخبر فكيف يصح حمل الحج على المبتدأ الا لان الحج عبادة

ولان الحج يعفوت

عفي عشر

ذ الحجة وصح

بقام الوقت

لا يتحقق الفوات

وهذا يدل على ان المراد
 من قوله دعالي الحج اشهر
 معلومات شهران وبعض
 الثالث او كلة فان قدم ال
 الحج عليها جاز احرامها عند
 جازا خلافا لما في فان عند
 يصير حراما للحج لا يترك
 عندها شرط عند ش
 الطهارة في جاز التقديم على الو
 ولان الاحرام محرم اشد الحجاب
 اشد لانه في ذلك بعض كل زمان
 وصاروا لتقديم على المكان
قال واذا قدم الكوفى بعبدة
 في الشهر الحج وفرغ منها واصلق
 او قصر او حلق فلهذا مكة البعرة
 دارها فخرج من حلقه ذلك
 فهو متعبد اما الاول فانه
 يرفق بنكيتين في سفر
 واخذ في الشهر الحج
 واما الثاني فبقل هو بالاول

عن الاعمال المعلقة من الوقوف والطواف وغير ذلك والاشهر زمان فاجوز الوقوف والطواف اسبغ ثوبا
 اشهر قلت قال الفراء مشاء الحج في اشهر معلومات يعني ان احرام الحج فيها وقيل ابو علي الفارسي مشاء الحج
 حج اشهر معلومات يعني ان الاعمال الحج ما وقع في اشهر الحج وقيل الرمثي اى وقت الحج اشهر كترك البر
 شهران ثم وذاش اى في هذا الشهر قلنا من فوات الحج بعض عشرين الحج ميل على الى الزمنى قلنا على الحج شهر
 معلومات شهران وبعض الثالث لا كذا ش لان لو كان وقت الحج باقيا لبعضى الشهر لم يغتبع الحج الا بالعبادة
 لا تقريست مع بقا وقتهم فان قدم الاحرام الحج عليها مش اى على اشهر الحج هم جاز احرامه وانعقد حنظلا فانا
 للتافى حرمه الله فان عنده يصير حراما بالعموم ش هذا قوله الجيد وهو قول عطاء وطرس ومجاهد وقوله
 قال في القديم وهو قول ابراهيم النخعي واحسن البصري وابن شبرمة والحكم بن قبال مالك واحمد رحمهم الله
 وقال داود الظاهري لا ينقذ وهو قول جابر وعكرمة ثم لان الاحرام مكن عنده ش فاجوز تقديمه على الا
 كسائر الاركان هم وهو شرط عند ش فخير تقديمه على الوقت هم فاشبه الطهارة في جاز التقديم على الوقت
 ش فان الوضوء للصلاة يجوز تقديمه عليها ولان الاحرام تحريم اشيا ش اى يتلزمه تحريم اشيا فقتل الصيد
 ولبس الخيط وحلق الراس وغير ذلك هم واجبا اشيا ش كالرمي والسعي ودخولهم وذلك يصح في كل زمان
 ش ذلك اشارة الى المذكورين تحريم اشيا واجبا وشيا هم وذلك التقديم على المكان ش اى المقات فقلت
 هذا لتعليل في مقابلة النص وهو ياردى ان عليه الصلوة والسلام قال المصل بالحج في غير شهر الحج حمل البقرة وفي ذلك
 ولان على انه ليس بشرط بحيث لم يصح تقديمه فقلت هذا الحديث شاذ جدا فلا يعتمد عليهم قالوا قدم الكوفى بعبدة في شهر
 الحج ش وفي اكثر النسخ قال واذا قدم اى قال مجاهد رحمه الله في الجامع بصفي واذا قدم لاجل محرم في اشهر الحج هم
 وفرغ منها مش اى من العبوة هم او قصر او حلق ش وكلها واحد لكن انصرف التفسير لانه يعلم منه حكم الحلق بالطنخ الاول
 ودون العكس هم ثم اتخذ مكة او البقرة مس اى اذا اتخذ البقرة مس اى منى اى ما بعد ما فرغ من العبوة وحقن
 فأتخذ الدارين خواص الجامع ههنا لهذا سوى من اتخذا الدار والحدودنى شرح الطهارة هم وقدج من عامر ذلك هو متعبد
 ش في الوجين المذكورين لم يذكر في الجامع الصغير فاما خلافا فاشارة الى الوجه الاول بعبدة هم والاول ش اى الوجه الاول
 وهو اذا حج بعد اتخذه مكة دارا هم فلا ترفق بنكيتين ش اى بالعبدة والحج هم في سفرة واحدة في اشهر الحج من
 غير المام ش باهله لما اجمعهم دارا الثاني ش اى الوجه الثاني وهو اذا حج بعد اتخذ البقرة دارا هم فبقل
 هو بالاتفاق ش لم يعلم منه انه بالاتفاق في كونه متعبد او في كونه غير متعبد وذكره بمصاحص انه لا يكون

والسفر الاول انتهى الى مكة المقدسة
 ولا تنضم لاجل ملكة ومن يظفر
 في شهر الحج من عامه فاليها
 انشد معنى فيه لا اله الا الله
 الحزج عن عبادة الاحرام الا بالاد
 وسقط دم المتعة لانه لا ينفق
 باد ان يسكن صحبي في سفره
 واذا اقتضت المرأة فطقت
 بشاة لم تجزها من دم المتعة لانهما
 انت ذنبا الواجب ولكن الحزج
 في الرجل واذا احاضت المرأة
 عن كل امر فغسلت وحرمت
 وضمت كما يصنع المحاربون
 لا يفلطون بالبيت حتى تطهرت
 عائشة رضي الله عنهما
 وكان الطواف في البيت
 في مفارقة هذا الاحتفال للرجال
 كالمصلين كما هي عادات
 حاضنت بعد الوقوف طواف
 الزيادة انصرف من مكة
 ولا شئ عليه بطوافه انما
 لانه عليه السلام

تش لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اليه حاضري المسجد الحرام فهذا السفر والسفر الاول انتهى الى مكة المقدسة
 والاحتفال بالركعة شش للآية المذكورة ومن اعتمر في الشهر الحج من عامه فاليها انشد معنى فيه لا اله الا الله
 بالجمع من مضى فيه لا يملكه يخرج عن عمدة الاحرام الا بالاحتفال شش ولا بعدا انفسد صهي لاطريق الخروج
 عنه الا بالاد احد النكس كما في الاحرام المبرم ويقتط دم المتعة لانه لم ينفق في سفره وحده
 شش لان دم المتعة واجب شكرا فاذا حصل النكاح صار حايضا فيلزم وجوب شكرهم واذا انقضت المرأة فطقت
 بشاة لم تجزها عن المتعة لانها انت غير الواجب شش لان دم المتعة واجب الاضحية غير واجبة عليها لانها مسافرة
 والاضحية على المسافر وانما خصت المرأة وان كان حكم الرجل كذلك لانها واقعة امرأة سالمة ابا حنيفة رحمه الله
 فاجابها فخطبها ابو يوسف فاورد ابو يوسف كذلك كذا في الكافي وقال الامام ابو جعفر القاسم انما هو كذا في المرأة
 لان شش بانها تنسب على النساء لان الحمل فحينئذ غالب ومن لم يجزها عن دم المتعة فان عليها ان سوي ما يوجب دم المتعة
 الذي كان واجبا عليها ودم آية لانها قد حلت قبل النكاح ومن لم يجزها عن دم المتعة فان عليها ان سوي ما يوجب دم المتعة
 فطقت شاة لم تجزها عن دم المتعة ومن اذا احاضت المرأة عند الاحرام فغسلت وحرمت وضمت كما يصنع المحاربون
 غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهرت عائشة رضي الله عنها حين حاضت بسرف شش هذا الحديث اخبر به البخاري
 ومسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابي جعفر رضي الله عنه قالت خرجت من البيت الى الحج فمكثت في البيت
 حاضت فخرجت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اكي فقال لي انك الفقت قلت نعم قال ان هذا ركعتك الله
 على نبات آية اقصى ما يقضي الحاج غير انك لا تطوفين بالبيت حتى تطهرتي في العظم لم ينفق في الحج والاحتفال لانها
 هو بقوله فاقضي ما يقضي الحاج وليس فيه ما يدل على الاعتقال ولكن روى ابو داود وروجه الله عن عائشة رضي الله عنها
 قالت شئت اسألت عيسى بن مريم ان يكون الشجرة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالركعة ما ينزل قبل من سرف الحج والاحتفال
 المعة والركعة الفاقول لا لا في سرف سرف مضع بالبيت فليكن كذا في الخبر من سرف سرف انية قال في الخبر
 بكسر الراء موضع من مكة على عشرة اميال قبل اقل واكثرهم ولان الطواف في المسجد والحزج والركعة الحاضنة منية في الحج
 هم والوقوف في مفارقة شش يعني الوقوف بعرفة في الصحاري غير منية عنهم وهذا الاعتقال لا حرام شش هذا جواب
 عن سوال معتز بن يقال لا فائدة في هذا الاعتقال لانها لا تطهر بجمع ما يحق فاجاب بقوله وهذا الاعتقال
 لا حرام بل لاجل الاحرام المصلحة تنسب الى كل المصلحة من فكون فيه اللطافة فان حاضت بعد الوقوف بعرفة وطواف
 الزيادة شش اي وبعد طواف الزيادة هم انصرفت من مكة لان شئ عليها ان تطوف الصدور لانها لا تطوف الصدور

نفس اى لان النبى صلى الله عليه وسلم خص النفس بالحيض في ترك طواف الصدرة من اذادوا الجوارى وسلم
طائوس عن ابن عباس رحمة الله قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون اتوجه بها البيت الا انه نفض عن
المركبة انفس وروى الترمذى والنسائى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عاصم بن عثيمين عن ج البيت فليكن آخر
عمده الا ان بعض من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذى حديث حسن صحيح وهذا اجماع والنسائي كما نفض
ومن اتخذ ركعة دارا فليس عليه طواف الصدرة لان شى اى لان طواف الصدرة على من يصدرش على من يرجع الى طواف
هم الا اذا اتخذ دارا بعد اهل النظر الاول شى بمعنى القديم الثالث من ايام الخلافة وجب دفن فليسقط عنه
بنيته الا قامة بعد ذلك كمن اصبح وهو قديم في رمضان ثم سافر لاجل الفطر ما اذا اتخذ دارا قبل ان يحل النظر الاول فلا
يجب عليه طواف الصدرة لانه كقيم سافر قبل ان يصبح فانه يباح له الاطعام فيمضى عن ابى حنيفة رضي الله عنه وروى
عن مجاهد انه لا بد له من طواف الصدرة وجب عليه دفن فليسقط عنه بنية الا قامة بعد ذلك شى اى بعد دخول الوقت وانما قال
فيما روى عن ابى حنيفة رضي الله عنه وروى البعض عن مجاهد انه لا بد له من طواف الصدرة لان الاشتباه بالانكشاف
في الرواية فان الكرخى والقدورى وصاحب الاضياع قالوا لا يسقط عن طواف الصدرة في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف
رحمهما الله يسقط الا اذا شرع في الطواف ولم يذكر المحرم قوله وقال الامام ابو حنيفة في صاحب المنظر في وصاحب المنظر في
بين ابى يوسف ومجاهد رحمهما الله تعالى يسقط عن طواف الصدرة عند ابى يوسف وعن مجاهد ما لا بد له من طواف الصدرة ولم يذكر
لابى حنيفة قوله ولا وقال في هذا السلام البزورى في شرح اجماع الصغير معناه اذا اتخذ دارا قبل النظر الاول ما اذا وجد له فطر
لزمه الطواف فلا يبطل باختياره السكنى ولم يذكر فطران واحد من اصحابنا بل ذكر المسئلة على الاتفاق وذكر الصدرة الشبهة في
في شرح اجماع الصغير لما اذا دخل النظر الاول فقد زانه طواف الصدرة فلا يبطل باختياره السكنى وهذا قول ابى حنيفة ومجاهد
وقال ابو يوسف رحمهم الله يبطل عنه وذكر اختلاف بين ابى يوسف صاحب مية كما ترى وذكر الامام الغنى في المسئلة وقال لا يسقط
باختياره هذا قول ابى حنيفة رحمه الله وعندنا يسقط ولا يلزمه في شرح فيه

باب الجنائيات شى اى هذا باب الحكم الجنائيات التي تقتضى المحرم من جميع جنائيات الجنائيات اسطر محرم شرعا واصل
بال او نفس ولكن المقصود بخصه بالفضل في النفس والاطراف اما الفعل في المال فهو خصا والمراد بها فعل ليس للمحرم الفعل
والاجماع يلبان بانها النوع وفي المغرب الجنائيات ما يحرم من شى اى تحريم التسمية بالمصدر من جنى عليه شى اى هو عام لا يخص
ما يحرم من الفعل واصله من جنى الثمر وهو اخذه من الشجرة هم واذا قطيب المحرم فعليه الكفارة شى اى اجل فذكر الطيب
وذكر الكفارة ثم شرع في تفصيل ذلك بقوله هم فان طيب يخذوا كما قلنا ما شى اى على العضو من نفسه هم

رخصت للنساء الحيض
في ترك طواف الصدرة

من الجنائيات
على طواف الصدرة

على من يصدر
التنهاد ارا بعد ما

حل النظر الاول فيها
بروشن الى حنيفة

ويرويه البعض
عن مجاهد

عليه بوجوب
فله يسقط عنه

الا قامة
بالصواب الجنائيات

واذا قطيب المحرم
الكفارة فان طيب

عضوا كما
زاد فعليه

نفس الما نفس الطيب فانه يمنع منه اجماع اهل العلم والعهود عليه الصلوة والسلام في المحرم الذي هو حصة راحته لا يخلطه
متفق عليه واما مقداره فهو ما ذكره من انه اذا طيب بخصو او اكثر منه فانه يجب عليه دم وبوشاة ودوجب الشاة في
جميع الوقتون على ما يأتي ان شاء الله تعالى ثم وذلك شئ اى العضو الكامل مثل الرأس والاساق والخصو وما تشبه ذلك
شئ مثل اليد والخصو في المحيط يحتاج الى مخرقة الطيب والى مخرقة ما يميزه بالطيب بان كل واحد من اربعة عليه مستقلة
كالرغفة والبنفج والياسمين كسرة السنين في البدن كالبنفج والورد والزعتر واللبان والبخري وسائر الادران في
الرغفة في كاسك الغالية والعبر والورد والورس والبندل الكاوى واما مخرقة ما يميزه بالطين والطيب على خصو
كامل وذكر الفقيه ابو جعفر ان الكثرة تعتبر في نفس الطيب لاني اخبر فان كان كثيرا فذكر كغيره من بار الورد وكفى من
الغالية والمكثرة بالمشقة الناس ان كان في نفسه كثيرا وكفى من بار الورد ويكون قليلا فالجزة للعضو بالطيب
حتى لو طيب القليل بخصو كالماء يجب بدم وفيها دونه صدقة وان كان الطيب كثيرا فالجزة للطيب بالعضو حتى لو طيب
بربع بخصو بدم في الذخيرة كالماء في الطيب كثيرا وقال الامام محمد بن ابراهيم ان الطيب في نفسه قليلا الا ان طيب
عضو كالماء وكثير وان كان كثيرا لا يعتبر فيه العضو ناخذ بالاحتياط وان سده ولم يفرق بيده شئ فلا شئ عليه ان يترك
نفس الكثرة ودم في القليل صدقة وفي مناسك الكرواني رحمه الله لو طيب جميع اعضا بغير دم واحدة لا تساقط ويحكم بان
الطيب في اعضا المتصرفة بجميع ذلك كذا فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا صدقة وفي المنها دران من صديا به جسمه
فما صابها كاملا فعليه دم ولا يعتبر قصده ذكره في الذخيرة فجعل الاصبع الواحدة عضو الكبري مختلفا وذكره في المصنف
وفي المنها دران الى يوسف رحمه الله طيب شارب كذا وقدره من لميته وادامه فعليه دم فعمل الشارب عضو وان
طيب بعض الشارب او بقدره من الكمية قصده ذكره في المحيط وان دخل بيتا فداجر فعلق ثوبه راحته فلا شئ عليه
لعدم عينه مختلفا الواجب ثوبه فانه يجب في الكثرة ودم في القليل صدقة ثم لان اجنابة تكامل في كل اى الاتفاق شئ
اى الاتفاق ثم وذلك شئ اى تكامل الاتفاق كائنه في من في البضو الكامل فيترتب عليه كمال الوجوب شئ
بفتح الجهم وهو الدم ثم وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة مقصورة بجنابة وقال محمد رحمه الله يجب بقدر
من الدم شئ يعني ينظر كم قدره من قدر ما يجب الدم فيكون عليه جنابة فك وان كان انقصت العضو ويجب عليه
نصف الدم وان كان ربع العضو يجب عليه ربع الدم ثم اعتبار الجزاء لكل شئ كما في اصحاب اذا اشترى
شيئا بدينار يجب ان يكون انقصه نصفه دينار بغير دونه وفي المصنف اذا طيب بربع العضو فعليه دم بغير اقل من
اى قياسا على ربع الراس فان فيه ما هكذا في الطيب بربع العضو لان ربع كل مكانة الكل وعندنا ان شئ منه

وذلك مثل العا

والساق والخصو

وما اغلبه ذلك لان

تكامل تكامل الاتفا

وذلك في العضو الكا

فترتب عليه كمال

لكن دون طيب اقل من

عضو فعليه الصدقة

لفعل الجناية وقال

محمد لا يجب بدم

من الدم اعتبار الجزاء

بالكل وفي المتن انة

اذا طيب بدم العضو

فعليه دم اعتبارا بالخط

فعليه داء من غليظ
 للتعطيل ولخضب
 رأسه بالوسمة لا شئ
 عليه لا بها ليت يلبس
 وعن أبي يوسف انه
 اذا خضب رأسه
 بالوسمة لا لجل العا
 من الصنيع فعليه
 الجزاء باعتبار ان يخلق
 رأسه وهن هو العقيم
 ثم ذكر في ما حصل رأسه
 وصحيفة واقصر على ذكر
 الرأس الجاهل الصغير
 دل على واحد منها معفو
 فان لا من نزلت فعليه
 عند أبي حنيفة والاصح
 وقال الشافعي اذا استغلة
 في شعره فعليه ولا لا الفتش
 وان استغلة في غيره عليه
 لا يغسل رأسه الا من
 الوضوء وان كان في الغسل
 من الوضوء

لبس المحرم رأسه اذا جعل في رأسه من الصنيع او نحوه ليكا يشهد في الاحرام فعليه بان لا يلبس من التعطيل
 اى كتفيلة الرأس لانه جنانان فيجب وان علم من مكان في الساتة السابقة لم يكن رأسه لبساً فلهذا يجب دم واحد
 وقال الحاكم في كفايته وان خضبت المرأة به منها بمحنا فعليه دم اذا كان كشياً فاشا وان كان قليلاً فعليه صدقة وقال
 محمد رحمه الله تعظيم ما يجب فيه الدم فغير هذا القدر منه فموجب عليه الصدقة بحسب ذلك ثم ولو خضب رأسه بالوسمة فلا شئ
 عليه شئ قال الامام الزمى الوسومة بكسر السين سكونها اسم شجرة ورقه خضاب الكسر انضج كذا قال الكل اخذوا الخبز
 ولكن قال فيه ورتما خضاب خضب بخذ وخطواهم لانهما ليس لهما رتبة مسلوثة انما فيه الشعر
 وذلك ليس باستيماع وانما هو رتبة واذا خاف ان يقتل الدواب فعليه صدقة لانه يزيل النفس ثم وعن أبي يوسف
 رحمه الله انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصنيع فعليه الجزاء باعتبار ان يخلق رأسه اى يخلق
 من التعطيل ثم وبها يصح شئ اى تاويل ابي يوسف رحمه الله بالعليق لان تعطيل الرأس توجب الجزاء في العلق
 ان خضب رأسه بالوسمة فعليه دم في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قياس قول ابي يوسف رحمه الله صدقة فيه
 عن الحسن بن عمار ابي حنيفة رضي الله عنه اذا خضب رأسه بالوسمة يطعم مسكناً نصف صاع وفي الدنيا بن عمار ابي يوسف
 رحمه الله صدقة في الوسمة ثم ثم ذكر في الاكل شئ اى المبسوط ثم رأسه ولو خضب شئ اى في المبسوط من سائر اعضا
 رأسه ولو خضبها بواو اعطف ثم واقصر على ذكر الرأس شئ بدون ذكر العلية ثم في الجاهل الصغير شئ اى ما ذكره
 في جامع الصغير على ان كل واحد منهما شئ اى من الرأس واللية ثم مضى شئ بالدم يعني يلزم لكل واحد منهما
 دم ولا يشترط الجمع لانه رتبة الجزاء في الجاهل الصغير على الرأس لا يشترط دم خضاب الية ثم فان اذن نزلت فعليه دم
 عند ابي حنيفة رحمه الله شئ انما خض الذكرا بالزيت لانه لو اذن بشحم ومثل شئ في كذا في التجريد الايضاح واليه اشير
 في المبسوط وقال عليه صدقة شئ ولا فرق بين الرأس سائر البدن ثم وقال الشافعي رحمه الله ان استغلة في
 فعليه دم لا لا الزة الشعث شئ اى الوسخ ثم وان استغلة في غيره شئ اى في غير الشعر ثم فلا شئ عليه لانه
 شئ وبه قال مالك وابو ثور وفي اصح الرد المحتج بحسن احمد رحمه الله لا يجب العذية استعمال الدينج وان كان
 في شعر الرأس واللية لانه ليس لطيف وفي المحلى كره ابن عمر رضي الله عنه ان يدين المحرم رأسه بالسمن يصنع
 احصاه ولم يوجب فيه شيئاً وعن مجاهد اذا تدادى المحرم بالزيت او السمن لم ينجس فعليه الكفارة ثم وكما
 شئ اى وابل يوسن ومحمد رحمه الله دم ان شئ اى ان الزيت من من الاطعمة الا ان فيه ارتفاقا
 بمعنى قتل الهوام شئ اى جميع ما يمتد في الاكل في الدواب ما يقتل من ذوات السوم كالعقارب

كتاب

والجائت ولكن المراد بها هنا العقل على سبيل الاستشارة وانما الشك فكانت خباية قاهرة من وجوب الصلابة
 لا الدم ولما في غفينة انه شئ اى ان الزيت هم اصل الطيب ش على معنى ان الروح ففى فية نصير خالية
 والحكم تليق بالمعنى لا لا الرأحة ولما لا يوشم الحرم الطيب او الرمان لاشئ عليه وان كان كرههم ولا يخجلون نوع طيب
 ش لان فية قليل رائحة هم ويقبل انهم طيبين الشجر ويزيل التفت شوت فتشاكل الجاية بهذه الجملة فيوجب الدم
 ش وبقال احمر حمره التند في روايتهم وكونه طعوما لا يافيش اى كون الزيت مما ياكل لا يافى الى الطيب واما
 جواب عن قولهم ان الزيت من الاطعمة فياخذ على الورد الشحم غير مستقيم لما ذكرناه مثل الطيب فيكون طيبا من وجه شوت
 الشحم والورد هم كالزعفران ش ووجه الشبهة انما ياكل وهو الطيب لا ضلالتهم و هذا الخلاف ش اى الخلف
 المذكور بين العلماء في الزيت البحت ش فجمع الباء الموحدة وسكون الحاء المعلقة بالاء والثناة من فوق
 اى الزيت الطيب وهو الذى التقى فيه الطيب من اصل البحت اما الطيب منه كالبنفسج والزنبق ش فجمع الزاى
 وسكون الخاء في جمع الباء الموحدة فقال الشرح كلهم هو من اليا سمين قلت في بلاد الشام وحلب والاقاقيا زنبق الا انفسا
 طلال عليها شايخ صفر واما راحة طيبة ولما شتم من كل تضيق قد زرع او اكثرهم واما شبة ماش كمن الربا والورد
 هم يجب استعماله بالام بالافاق لا زيت ش وعن ابن نمى والبنفسج ليس طيب وقال مفر اجساد طيب تولا
 واحدا وبعضهم ليس طيب تولا واحدا وقال بعضهم فيه قولان هم وهذا ش اى الذى ذكره من اختلاف في اوان الزيت
 من وجوب الدم او الصلابة هذا ما اختلف فيه اى المخرج على غير الطيب ش على البتة والناس فيه هم ولوداوى جرحه
 او شقوق جرحه فلا كفارة عليه ش اى لاشئ عليه ويخرج في البسوط واما ذكر نفي الكفارة ودر الدم ليدل الدم
 والصلابة لا ليس طيب في نفسه انما هو اصل الطيب هو طيب من وجه ش وطعمهم من وجه ش فغير ش ما كان
 وجهه طيب ش بمعنى شيط تصد الطيب هم في اختلاف ما اذا تروى المسك ش لا زيت بل شة شية شية
 قصد الطيب هم واما شبة ش كالبنفسج او الزعفران هم لانها ش نفسها فوجب الدم وان شتمت على
 وجهه التادى هم وان لم يربوا فخطا ش اصله يربو كسبع صلب يربو شتمت الضمة على الياء فخذت فاجتمع
 ساكنان فمضت الواو وكسرت الحاء والاولى الياء هم واسطى راسه يربو كما عليه دم ش وفي الاسرار مرسومة في الام
 اولية كانه وليس للباس كدهم القيعم السردى والعبا وغنمين يربو كما طاحية هم واحد وكذا لودوم اما ان
 نزع من الليل الم فربو على تركه لالبس قد اتحد كذا ذكره التمشي والوداوى هم وان كان ياقول من ذلك ش
 اى من يومهم كمالهم فليجده ش نقصان الاستعمال هم وعن ابى يوسف قوله انه اذا ليد اكثر فليجده يوم فليعلم

وازالة السمعت فكانت خباية قاهرة
 قاهرة ولا في خيفة رة الله اصل
 الطيب ولا يخلون نوع طيب
 ويقفل العوام وبلين الشجر يوبل
 التفت والشمع فيشاكل البتة
 بهن الجملة فيوجب الدم وكذا
 مطعوما ما فيه كالزعفران
 وهذا الخلف في الزيت البحت
 والعمل البحت اما المطيب منه
 كالبنفسج والزنبق وما يشبهها
 يجب استعماله بالام بالافاق
 كانه طيب وهذا اذا استعمله
 على وجهه الطيب ولوداوى به
 جرحه او شقوق جرحه فلا كفارة
 عليه كانه ليس طيب نفسه اما هو
 اصل الطيب وهو طيب من وجه
 فيشترط استعماله على وجهه
 الطيب يربو ما اذا تروى المسك
 هم شيط تصد الطيب هم في اختلاف
 راسه وما كماله فليعلم من ذلك
 ان ذلك عليه من وجهه شية
 انه اذا لم يربو من نصف يوم فليعلم

وهو قول الجعفر ^{عليه السلام} او لا
 وقال الشافعي رحمه الله
 اللبس لان المراتب في كمال
 بالاشغال عليه بنه وكتا معنى
 الترفع مقصود من اللبس
 فلا يحصل لللبس مقدر فلا
 من لغيره لا يحصل على
 الكمال لغيره فقدر باللبس
 لانه ليس به فخرج ما قد
 فيما دونه المجنلة فخرج
 الصفة فغير ان ابا يوسف
 اقام الاكثروا مقام الكل ولما
 بالقيص واقسم به او اترو
 بالسر اول خلافه بالسر
 يلبس ليس الخيط وكن الادل
 متبكيه في القبا وظهره جل
 يديه في الكمين خلافا لغيره
 لان القبا لا يلبس بالسر
 ولما لا يلبس حفظه والقدر
 نظمية الرأس من حيث الوقت
 ما يلبس ولا خلاف انه اذا غطي
 جبهه رأسه يوما كما لا يجز عليه
 ان لا يلبس منه وظهره معنى
 رأسه فالمراد من ان جبهته
 انه اعتمر بالربيع

شس وبنه اراه حسن بن زياد عن ابي خنيفة ثم يقول ابي يوسف رحمه الله او لا شس اي وان كان يقول كمرح وعمل
 لا يلبس باللبس حتى يكون يوما كالماء وقال الشافعي رحمه الله يجب اللمس شس ويقال لكك واخره قوله
 ثم لان الاتفاق شس اي الاتفاق مع تكامل بالاشغال على بربش اي بالاشغال اللبس على بربش اللبس
 ولما ان معنى الترفع مقصود من اللبس شس وهو ربح او ربحه لان اللبس اعم لما قال تعالى سرابيل تعكف
 فلا يحصل شس اي اللبس بهذا المعنى هم اللبس بربش اللبس بربش اللبس بربش اللبس بربش اللبس بربش
 اي اللبس هم على الكمال ويجب اللمس شس بالنصب لانه معطوف على قوله لا يحصل شس اي بالاشغال
 هم باللبس لانه ليس فيه شس اي في الليم هم ثم يربش شس في الليم هم عاده شس فان لبس ثوبا يلبس
 باللبس يربش في الليم اذا لبس ثوبا يلبس باللبس يربش باللبس يربش باللبس يربش باللبس يربش باللبس
 وفيما يربش باللبس يربش اي دون الليم هم فربش الصفة شس لان الجمالية مبرقة في هذا الباب فربش
 كذا في المبدأ فان قلت لم لا يقاس على الليم قلت ليس الفرق مقصودا في الليم لان الخلف من شس
 الليم مطلقا بجزء اللبس وان قيل من غير ان ابا يوسف اقام الاكثر شس اي اكثر الليم هم مقام الكل شس لان
 يرجع الى يديه قبل اللبس فخرج ثيابه التي تلبسها الناس مكان اللبس اكثر الليم ارتفاع مقصود لكن لا لا يضبط فان
 احوال بربش الناس قبل اللبس الى يديهم فخرج ثيابه التي تلبسها الناس مكان اللبس اكثر الليم ارتفاع مقصود لكن لا لا يضبط فان
 هو الاول واولا يربش باللبس اي بربش الليم هم او اربش الليم هم او اربش الليم هم او اربش الليم هم
 تحت يديه واليمين يلبس على يمينه الليم هم او اربش الليم هم او اربش الليم هم او اربش الليم هم
 لانه لم يلبس باللبس شس اي كلبس الخيط فيكون غير مقاد فلا يتحقق الاتفاق هم وكذا لو ادخل من كلبس في
 ولم يربش يديه في الكمين شس اي اللباس هم خلافا لغيره شس والشافعي رحمه الله هم لان لبس القبا شس
 كذا اعمدا وبنه حادهم ان كان من ثيابه خراسان فربش الخيط في الكمين فربش ثيابه وان كان من ثيابه العرب
 طيل الخيط في الكمين فربش ثيابه عليه من يربش يديه كلبه واربش الليم هم لان الليم ليس القبا فربش
 في حفظ شس حتى تبرز عليه بلا احوال يربش كان الليم يجب الفدية وقال الامام في حكايا ما اذا زره يوما كما كانت
 يجب عليه الليم وهو بالاتفاق الكمال هم والتقدير في نظمية الرأس من حيث الوقت ما يلبس ولا خلاف انه اذا غطي
 الكفا لغيره عليه الفدية قوله يربش اي غطي رأسه يوما كالماء ولا خلاف انه اذا غطي جميع رأسه يوما كالماء
 يجب عليه الليم المنوع منه ولو غطي بعضه لانه لم يربش في حقيقه رحمه الله انه اعتمر بالربيع شس اي بربش الليم

الحا وقال لا يتصلح للرأس من الجنبات فالوجه في حكم الكل من اعتبار الجنبات من أي جانب يقع الرأس جميعه من كذا في حق يقع
 والليه وان كان اقل من ربع الرأس تجب صدقة في البسوطان اشد ثلث راسه او ثلث الوجه في غير ذلك
 سيب الدم من حلق عشرين راسه احتياطي في البسوطان حلق العضو قصود قبل وان يوجب الدم كالمع الرأس الا في حلقه
 يوجب الدم حلق واحد او صنفه بالفرقة في حلق البدن يوجب في حلق الساعد والساق والعضد صدقة في حلق المعلى ان حلق
 بعض راسه من غير ضرورة عامه اعلمنا بوجوب حلق الرجل من العنقه راسه من العنقه ش اي واعتبارها كاشف العنقه فان حلق
 فيه مقدم مقام الكل من هذا ش تنبيه اني لجهدم لان ستر البعض استتبع مقصود لينا وفي بعض الناس من قال لا تراكم
 والا تراكم والعوامين يلقون برؤسهم بالقلنسوا الصغار ويقعدون ذلكا ارفعا تاكاد يوجب في الدم من وعن الى روضه
 ان يقدر اكثر الرأس اعتبارا للقيقه ش اي بقيقه الكثرة اذ حقيقه انما ثبت اذا قلنا اقل من راسه والربع والثلث كثير حكما
 لاحقيقه هم واذا حلق ربع راسه او ربعه نصا على غلبه الدم وان كان اقل من الربع حلقه صدقة ش هذا ما حلق لما
 ذكره الشرحي وقاضى خان وشرح الطحاوي حيث ذكر فيما على قول ابي يوسف ويجوز جعله اشد ان يترك جميع الرأس
 والليه غلبه دم وان حلق اقل من ذلك حلقه الطعام وذكر في جميع المعين الصحيح ما ذكره عامه في الشرح وبما المذكور في الجنبات
 هم وقال لك رحمه الله لا تجب الا بجلج الكل ش علما انظاره قوله تعالى ولا تلحقوا في الدين حتى الآية وان الرأس للكل من الرأس
 تجب حلق القليل ش وبو ثلاث شعرات في شرج الوجه في شعرة واحدة من طعام في قول درهم وفي قول ثلث
 درهم وفي قول درهم كامل من اعتبار ارباب الحوم ش يستوي فيه قليله وكثيره كذا في جامع البزوصي هم ولما ان
 حلق بعض الرأس لثقله كامل لا يشترط ش فان الاثراك يلقون اوساط رؤسهم وبعض العوامين يحلقون رؤسهم
 لا تقا والراية والزيث وعامة العرب يكتفون رؤسهم شعرا يكتفون النواحي الا في حلقه من الجنبات ش
 اشار الى معنى منسب اليه كذا في حلقه من شعرة واحدة ش اشار الى نفق قوله الشافعي حلقه لثقله تقاطع كفاية فما دون
 الربع هم بخلاف طيب ربع الحوش هذا اشار الى بيان الفرق بين حلق الربع وبين طيب ربع يعني اذا حلق ربع الرأس
 اربع الحية يجب الدم واذا طيب ربع الرأس اربع الحية لا يجب الدم بل تجب الصدقة على طيب الرأية وانما قلنا على
 ظاهر الرأية لانه ذكر في المتعنى ان يجب فيه الدم لانه ش اي لان طيب ربع العضو غير مقصود ش لان العادة في
 الطيب لسبب الاقتصاد على الربع فصا العضو الكامل في الطيب كالربع في حلق الكفاية هم وكذا حلق بعض اللحية
 بالعراق ش اي تعارف فان الاكاسرة كانوا يحلقون بعض لحياتهم منهم من كان يحلقها كلها ومن ارض العرب
 ش اي وكذا امسها بغير الحرب الى عامة العرب يحلقون من النواحي والا في حلقه مقدار الربع وكذا الاثراك يحلقون

اعتبارها بالحق والضرورة

وهذا لان ستر البعض

استغناء مقصودا بعض

الناس عن ابي يوسف وه

انه يعتبر اكثر الرأس اعتبارا

للقيقه واذا حلق ربع

راسه او ربع حقه فصاعد

فعلية هم فان اقل من الربع

فعلية حقة وقال مالك

لا يجب الا بجلج الكل ش

يجب حلق القليل اعتبارا

بنيات الحرم ولما اختلف

بعض الراس ارتفاع

كامل لانه معتاد فحلقا

به الجنبات وتنقاصها

دونه فحلقا لطييب

ربع العضو لانه في مقصود

وكذا حلق بعض اللحية

معتاد بالعراق

وارض العرب

سائر الاجزاء دونها قابل مثلاً لا يجوز ان يكون ثلث النجاسات التي اوصفت بالنجاسة في الاول ثلث النجاسة وفي الثاني ثلث النجاسة
 النجاسة هي ولطفة الاغذية الشارب شمس يعني ذكره رحمه الله في اجماع الصنف لفظ الاغذية الشارب م يدل
 على ان شمس اي ان الاغذية هو البسته في شمس اي في الشارب م دون الحلق شمس في شرح الآيات ان الحلق
 وهو احسن من العنق والعنق من جانز وقبول الطحاوي رحمه الله في كتاب الكراهية باب حلق الشارب ثم ذكر الاحتياط
 فيها بلفظ قصر الشارب منها عن جماعة من ياتر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ عشرة فذكر قصر الشارب
 واخرجه ابو داود و باقم منه ومنها عن عائشة رضي الله عنها مثله واخرجه جماعة ما خلا البخاري فلفظ ستر قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عشرة من لفظ قصر الشارب بالحديث ومنها عن ابي هريرة رحمه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لفظ خمسة ثم ذكر مثله واخرجه سلم ومنها عن الميزية بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى جلاطيل الشارب
 خذها اليه صلى الله عليه وسلم فمضى بسواك وشققة تقصص شارب الرجل على عود السواك واخرجه ابو داود واحمد وقال في شارب
 قوم من اهل المدينة الى هذه الآيات واختاره لفظ الشارب على انها لا تنقي قلت في شرحي الذي شرعته كتابنا الباطني في
 رحمه الله المسمى شرح معاني الآيات ايراد ما تقدم هو لا رسالاً وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وجعفر بن الزبير وغيرهم
 بن عبد الله بن عتبة و ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فانهم قالوا لا يتحببوا القصر الا لاحتياط ولا لغيره
 حميد بن هلال وحميد بن الجصري وحميد بن سريج عطاب بن ابي صالح و بكر بن عبد الله ونافع بن جبير وحماد بن عمار وحماد بن عمار
 وقال عياض في شارب كثير من السلف الى من الحلق والاستبصال في الشارب كان كالحق يري حلقه مثله ويا حمار فاعلم
 ثم قال الطحاوي وخاله في ذلك اخرون فيقال اولى تحبب هذا الشارب وبراءة افضل من قصد ما نقي قلت ارادوا بهم قوله
 منهم اهل الكوفة وكقول محمد بن عثمان ونافع ولى بن عمر والوصيفة رحمه الله والابو يوسف ومحمد رحمه الله فانهم قالوا لا يتحبب
 احتفاء الشارب هو افضل من قصد وروى ذلك عن عبد الله بن عمر والي سعيد الخدري ونافع بن جبير وحماد بن عمار وحماد بن عمار
 وجابر بن عبد الله والي اسيد وعبد الله بن عمر والي جابر بن عبد الله والي اسيد وعبد الله بن عمر والي جابر بن عبد الله والي اسيد وعبد الله بن عمر
 عليه وسلم قال احتفاء الشارب واحمد عن ابي داود واخرجه سلم والترمذي وبارداه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
 وزاد ولا يتحببوا له وهو واخرجه الزبيري في مسنده لفظ خالفوا الحمير في الشارب وادوا الحمير وبارداه عن ابي هريرة في قوله
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا الشارب اذا اكلتم الا حلقوا ولا حلقوا ولا حلقوا ولا حلقوا ولا حلقوا ولا حلقوا ولا حلقوا
 وراسه وقال ابن زبير رضي الله عنه اذا اسهل اخذ شعره ومنه قوله احتفاء الشارب وقال الحميري الاحتفاء
 من قوله احتفاء شارب اذا استقصى في اخذه قلت اراد الطحاوي رحمه الله متبديب باب املق الاحتفاء لفظ

ولفظه الاحتفاء
 من الشارب
 يدل على انه
 هو السنة فيه
 دون الحلق

والسبب ان يفيض
سبحي وزي لاطار
قال ان حلق
موضع الحرام فلهذا
من حنيفة
وقال في حنيفة
انه لما كان كحل
لشجرة هي ليست
من المشهورات
فكذلك ما يكون وسيلة
الى الان فيه
انزاله شئ من الفس
فصل الصدقة
وكذا في حنيفة
ان الصدقة تصح
لا يوسل الى المقصود
اذا ثبت في حنيفة
الفتن عن حصول
غير العلم وان
منها ما يكون

الحلق لم يردوا حلقه لان الاضمار لا يستلزم حلقه وكان ابن عمر رضي الله عنه حتى يرى جلدوه ويعلم من ان
كل من الاضمار افضل من القصد وهو خلاف ما ذهب اليه المصنف من ان لفظ الاضمار هو الاستلزام لان الاضمار وانما
من الاضمار فقال الكافي رحمه الله وذكر الطحاوي في شرح الامان حلقه سنة ونسب ذلك الى العلماء الثمانية التي قلنا
لم يذكر الطحاوي كذلك وانما قال بعبارة ما ياتيه الاحاديث المذكورة والتي نفي بينها ان الاضمار افضل من القصد ثم قال
نعم باب حلق الشارب وانما رد ذلك الاضمار حتى يصير كالحلق وفي الحنيفة حلقه سنة وقصد حلقه في المحيط ايجل حلق
من القصد وهو قول ابن حنيفة وصاحبيه رحمه الله وسنة ابن القين شارح حتى لو اراد طارئ من هذا القصد القصد
وهو ان ياخذ من الشارب حتى يوزي بالزاد المعجم من الموازنة في المقابلة والموازاة والاصل فيه العمدة يقال فيه
وارتبه اذا جازيته وقال المحمدي رضي الله عنه والليل وارتيه وغيره اجازته على تخفيف العمدة وظلما والاطار بالعمدة
الطرف الاعلى من الشفة العليا وفي المغرب طار الشفة منقبي حلقه ما لم يستقبل من طار المنجل والدن وان حلق
موضع المحجم وفي اكثر النسخ م قال شئ اي قال القصد وفي رحمه الله م قال حلق المحرم موضع المحجم شئ وفي بعض النسخ
مواضع المحجم م في بعضها موضع المحجم م في بعضها موضع المحجم م في بعضها موضع المحجم م في بعضها موضع المحجم
بفتح الميم وبجر الميم كان المحجم ويصح على محجم ايضا والمراد بالاول انما ذكرنا بالجميع لاختلاف عادة الناس في موضع
الحجامة فان العرب تجعل على الراس الفرس من الكتيبة من الراس على البطن من كتيفهم عند ابن حنيفة رحمه الله شئ
وبه قال الشافعي احمد وقال ابن خزم وبه قول ابراهيم النخعي ومطا وقال الحسن البصري من اجتمع وهو محرم فلهذا م قال
مالك رحمه الله من فعل شئ من ذلك فاما من عن فعله في فعله فلهذا م وقال علي صدقة لانه شئ اي لان فعل الحجة
م انما يحلق لاجل الحجامة فري ليست من المخطورات شئ اي من مخطورات الامم ممنوعة م فلهذا شئ لا يكون
من المخطورات م ما يكون وسيلة اليها شئ اي الى الحجامة لانه وسيلة الى الاعمال بها م الا ان يسهل
اي غير ان في حلقه م ازالة شئ من الفس فتجب الصدقة شئ لان ليس في كل منها فرق ولا نيل راحة
م والابى حنيفة رحمه الله ان حلقه شئ اي حلق موضع المحجم م مقصود لانه لا يتيسر شئ لياسر م
الى المقصود شئ وهو الحجامة م الابه شئ اي باحلقه م وقد وجد ان ازالة الفس عن عضو كان يجب اليوم
شئ قبل الاشك ان حلق موضع المحجم م وسيلة الى الحجامة وما كان وسيلة الى الشئ كبيت يصح ان يكون
مقصودا واجب بالانبا في كونه وسيلة ان يكون مقصودا الا ترى الايمان وسيلة لصحة جميع العبادات
وهو مع هذا من اعظم المقاصد م وان حلق راس محرم شئ اي وان حلق المحرم راس محرم احسن

هم باهره او غير امره وعلی الخالق الصدقة علی الخالق هم من ذی البالد خلق راس محرم وحلال وقدم الخافیه و
محرم فعلیه صدقة سواء كان نائما وفي شرج الوجیه اذا خلق حلال او حرام المحرم بغير امره و غیر ان كان المحرم نائما
او مكره لا تؤمن علی نفيه قولان اجمعان العبدية علی الخالق وبه قال المك رحمة الله واحدا له هو المقصود لا تقصير
من جهة المحلوق والثاني انهما علی المحلوق وبه قال ابو حنيفة رحمة الله واتقاه الذي لانه هو المرتقن في قوله الذي
ان الشافعي رحمة الله قد طعن على هذا القول لكن الاصحاب نقلوه عن البيهقي ووجدوه غير مخطوط عليه ولو قلنا به
فالعبدية علی الخالق ولا شيء علی الخالق قول واحد به قال المك واحدا معها الله لان فعل الخالق يضاف اليه
سواء كان الخالق محراما او حلالا هم وقال الشافعي رحمة الله لا يجب ان كان بغير امره بان كان نائما لان من اصله شيء
اي من اصل الشافعي من ان الاكراه يخرج المكاه من ان يكون مواخذا بحكم الفعل والنوم مانع منه شيء اي من الاكراه
لان الاكراه لا بعد من تصدده والاخذ بالفعل بالنوم بعد ما دام هم وغدا ناسب النوم والاكراه ينفي الشاكر والنوم
شيء يعني ينفي الاثم الذي هو حكم الاثرة وان الحكم الذي يتعلق بالدارم وقد تقرر سبب شيء اي سبب جرب الفدية
والاوافيه للحال هم وهو شيء اي السبب ثم قال من الرقاة والزنية شيء اي نال المحلوق من الزنية والرقاة
بزوال الشئ ومن الزنية بوال اقتدار الشئ فان قلت ذكر في الديات ان في شعر الراس وفيه لا يوق الكحل
لان وجوب الشعر حال وزنية وجعل هنا فوات الزنية قامت شعر الراس زنية من حيث حمل الخلقة كذلك كانت
بزواله والمرد منها من الزنية بزوال الشئ وهو ما عارض زيد صفة الوجه فكان بها غير زوال فاطلق بها جازما
وهناك زنية للفرق بينهما فتكثير الدم حاش اي وجوب لان الزنية من قبل من ليس له الحق فيخطا الحكم هم
سجلات المصطر حيث يتخير شيء اي سجلات المحرم المصطر الى الحق راسه فانه اذا خلق يتخير بين الاشياء الثلاثة ان شاء
نزع شاء وان شاء قصد بها على ستة مسالك وان شاء صام ثلاثة ايام وفيه نفي القول الشافعي رحمة الله فانه
يقول اذا خلق المحرم غير مخطو فهو خير بين الاشياء الثلاثة كما في حال الضرورة هم لان الاقاة هناك شيء اي في الاضطرار
هم سبابة شيء اي من قبل القدر وجعل هم منها شيء اي في الاكراه من العباد شيء اي من قبلهم هم ثم لا يوجب
المحلوق راسه شيء مما وجب عليه من الدم هم علی الخالق لان الدم اما لزنية بما نال من الرقاة شيء وهو
الاتضاع هم نصارت شيء اي المحلوق هم كالغفوق في حق القدر شيء حيث لا يرجع بالعقر على ما كانه صورة شترى
جارية فاستولد بها ثم استحق غيرهم قيمة الولد والعقر ويرجع بقيمة الولد علی البائع ولا يرجع بالعقر لان القدر سبب
اكان من الرقاة بالولي ولهذا قال المصنف علی من نفع الساق وكذا اذا تزوج امرأة فاستحق من الرزق علی الذي

بأمره او بغير امره وعلی الخالق الصدقة
وعلى المحلوق هم وقال
الشافعي لا يجب ان كان
بغير امره بان كان نائما
لان من اصله ان كان
يخرج من المكوس ان يكون
مواخذا بحكم الفعل والنوم
المنه وصنع ناسب
النوم والاكراه ينفي المكاه
دون الحكم وقد
تقرر سببه وهو ما ناله
من الرقاة والزنية فتقيد
الدم حتما لتجوز المصطر
حيث يتخير لاداة
هناك سماوية وهنات
ثم لا يرجع المحلوق لاسه
على الخالق لان الدماء
لونه مما نال من الرقاة
فصار كالغفوق وشق العقر

وكذا اذا كان الحائق حلولا
لا يختلف المحقق للحقوق
راسه واما الحائق فيكازيه
المصدق في مسئلته في
الوجهين وقال الشافعي
كاشق عليه وعلى هذا
الحقوق اذا خلق المحرم
رأس الحلول لان معنى
الافتراق لا يتحقق بحق
شعر غيره وهو موجب
وكان ازالة ما يفوت
بدن الانسان من
مخضرات الاحرام
لا يستحقه الايمان
مبذلة بنات المحرم فلا
يفترق الحال بين شعرة
وشعر غيره لان كمال
الحجابية في شعرة فان
اخذ من شارب حلولا
او قلها ظاهريه

تزوجوا لانها حق لان النور وهو الذي استوفى منافع البضع وقال في شرح مختصر الكشي رحمه الله ان الواجب ان يحل
يرجع عليه الكفارة لان الحائق الجاه الى التلصص فصار كانه لا يزوم من الحجاب القدر فافهم وكذا اذا كان الحائق حلولا
يختلف الحجاب بين الحق المحقق ماسه شى معنى اذا خلق فقال ماس محرم يجب على المحقق عدمه عند ما يحصل
الاتفاق الكامل وعند الشافعي رحمه الله اذا لم يكن باهر فلا شى عليه وفي السكون جمان ثم داما الحائق
قلزمه الصدقة في مسئلته شى معنى فاما اذا كان المحرم حلق المحرم في الوجهين شى اى فاما اذا كان الحائق باهر
المحقوق او بغيره ثم وقال الشافعي رحمه الله لاشى عليه شى اى الحائق وبقال مالك واهمدهما الله على
الاعتاق شى اى ميتة ومن الشافعي رحمه الله اذا خلق المحرم بالصل شى فمذنباتجب الصدقة على المحقق
وعند الشافعي لاشى عليه ثم لاشى اى للشافعي رحمه الله معنى الاتفاق لا يتحقق بحق شعر غيره بل
شى لا يحرم اى المحرم عدمه من الاتفاق ولا يحصل الاتفاق للشخص بحلق شعر غيره من ازاله ما يمتص
بين الانسان من مخضرات الاحرام لا يستحقه الايمان شى اى لا يتحقق بان يؤمن الايمان مبذلة بنات المحرم قال
الشافعي رحمه الله لا يتقاضى ان الحلال اذا خلق ماس محرم الحاق الحجب على الحائق الجاه كمانى قطع
بنات المحرم ولكن باوجبت واية بل وجبت رداية انه لا يجب شى قبل لا يقتضى لان شعرا كمال فى المحرم المصير
م مبذلة بنات المحرم من انما يصير بالاحرام فلا يزوم فراه فلا يفرق الحال بين شعرة وشعر غيره شى اى من جلى شعر
نفسه وبين حلق شعر غيره لان الايمان يزول فى الصورتين ثم الايمان كمال الجاهية فى شعرة شى اى اجواب عمال
متدرا بان يقال لم يفرق الحال بين الصورتين بمعنى ان يجب عليه عدم فى حلق شعره فاحاسبان كمال الجاهية فى حلق شعر
نفسه لوجود العين ازالة الايمان والاتفاق الكمال ولهذا يجب عدم حلق شعره فقلت فان حلقه الاتفاق الكمال
من الراحة والزيعة الحائق بل لفرق الاتفاق بان بدع الدارى ينفقه لهذا وصيت الصدقة لتعقور راجعنا ثم
وان لا يزوم شارب حلولا شى فى بعض النسخ فان حلق موش ربال كذا فى نسخة التراتر شى فان هذه مسائل الجاه
بقرص فى شرحه فى الاسلام البزجى عن محمد بن عتيق بن محمد بن ابي حنيفة فى المحرم فاخذ من شارب الحلال واقص من شارب
قال الشافعي الى آخره فان قال المصنف لفظا متعبا لفظ محمد رحمه الله ثم اقول شى بالمشى فاما التراتر شى رحمه الله لان
التفصيل لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة
تفصيل الى ان انتهى قلت ليس للتفصيل هنا معنى فاذا ذكره لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة
فرجة والفرج الى الجاهية لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة لاشى فى الفصل كمانى حلق شعرة

ثم العلم شارش في حفظ محمد رحمه الله في الجامع الحسن لم يشأ أن يخطب في الكوفة في أخذ شارب لئلا يظلم
الظلماء طعام قال الشاجج أي صدق بطعام الكوفة وقال الأثراني بحارته شككت به خاتم الفضة انذارا بأدوارهم
العلماء وشارح العلم يعني قليلا أو كثيرا كعب شارحنا فاعجز لانه خرج في شرح الكشي بحجاب الصدقة تصاعن إلى حفيظة وحكمة
في نقل العلم الظافر لئلا يمان ارادوا يخصوا بإداة التقديس فخصت صاع من خلة فاعجز ايضا لان انما نقشت
غيره اذ في من انما نقشت نفسه اتقى قلت لا اعترض على محمد ايضا لان معنى قوله بطعم ثم من الصدقة وكذا قول المصنف
العلماء وشارح وجهي معنى ما ذكره محمد ولا اعراض على محمد ايضا ولا معنى لقوله الصدقة ثم من الصدقة لان الكشي رحمه الله
نص في ايجاب الصدقة كما ذكرنا وبين شاجج الكثرة الصدقة بقوله أي صدقة بطعام الكوفة كما ذكرنا هم والوجه فيه
ما ينشأ يعني قولنا ان انما يتقون وزن الانسان من محظورات الادام إلى ان قال فلا يفرق من شعر وغيره
غيرهم ولا يرى عن نوع الاتفاق ش بنوا جاب عن قول الشافعي رحمه الله في قوله لا يجب شيء على العلم اذ هو
راس الحلال لانه فاسد على ما ذكرنا ليس غير بخطا في عدم الاتفاق كما لا يجب في الباس غير شيء فكذا لك بسنا
ور عليه الضعفت بقوله ولا يرى أي المحرم عن نوع الاتفاق وبين ذلك بقوله لانه ينادي ش أي لان المحرم
الذي خلق للحلال او اخذ من شارب او اظافر ينادي هم يفت غير فان كان قل من التاذي فيلزم الطعام
أي بان الصدقة بطعام الكوفة كما ذكرنا وان قص ش أي المحرم اظافر يبريد وعليه ش أي اظافر جليده
اراد بقبض اظافره وكلها من اليدين والرجلين فلعلة دم لانه ش أي لان قصه يها من المخطورات ش أي
من منوعة المحرم لما فيه ش أي لما في القص المذكور من قضاء النقش ش أي من انما الفسح ومن ازالته
ما يمين بدن الانسان اذا قطع كلها ش أي كل الاظافر من اليدين والرجلين هم هو اتفاق فيلزم الدم ش أي
قص الاظافر لا يجوز وقال علي بن حمزة واللافق في عينة اللاية والرافية هم ولا ينادي على هم ش أي على دم احد
من هم يحصل في مجلس واحد لان اجباية من نوع واحد ش أي قص الاظافر والاتفاق من حيث القص شيء واحد
وبه قال حماد وملك الشافعي اجمروا ان كان ش أي قص الاظافر كلها هم في مجالس فكذا لك ش أي بحسب
دم واحد محمد رحمه الله لان بنا ما ش أي من يذره الكثرة هم على التداخل ش اذا اتحد بعضهم فاشبه الكثرة
ش اذا فطر في ايام مضان في كفة كفة واحدة وكما تداخل الكثرة ايضا اذا ترك الجميع في ايام كلها فخرج من هذا
سجدة المداوة لانه ليس ككثرة عند الشافعي رحمه الله اذ وجدت افعال مفرقة من مجلس واحد في مجالس ارجاء
سجدة ككفة في داخل الكفة قولان في مثل قول محمد رحمه الله وعلى ذلك ككافة في قوائم مثل قوائم الامم اذا

اطعموا مشاكرو الوجه فيه
 ما بينكم لا خير ان انما
 لانه يذكي يفتن غيره فان كان
 اقل من التكاثر فبغيره فلهما
 وان فعلوا غير ذلك ورجله
 فذلكم لمن الخس الحظوظ انما
 من قضاة التفت واثراته ما
 يتسرع من دن الانسان
 فاذا قلتم اكلها فهو انما
 كامل فيلزمه الدم كما لا يراد
 على دم ان حصل في المجلس
 واحد من الوجبة من
 نوع واحد فان كان في مجلس
 نكح الكس عند من ساء
 لان مبناها على التدرج
 فاشبه ككارة الفطرا اذا

[illegible]

میشود شرح مباح
۱۵۵۱
سحلت الكفارة من معنى ان كفرا ولا يوجب كفارة اخرى كذا في مرام لا ارتفاع الاولى من اى اجابات الاول م بالانكافير
ش نصير الثانية خاتية مبتداه م وعلى قول ابى حنيفة والى يوسف تجب اربعة دنان لمعنى ان مجلس واحد رجلان
لان الغالب فيه شش اى فى هذا التكفير م معنى العبادة ش بديل ان كلفات الاحرام تجب على المعذورات كالكمرة
والجامل والناسى تجب عليه لا تجب العقوبات سحلت كفارات العفو فانما لا تجب على المعذور فمعقيد النذال
بمجاد لمجلس شش بمعنى لا يكون النذال الا اذا اجتمع المجلس لان اتحاد المجلس بشرائى ان عدم المتفرقات واذا اختلفت
المجلس تخرج جازية لاجتماع المجلس م كما فى اى السجدة ش اذا تكررت فى مجلس واحد تجب سجدة واحدة فان كانت
فى مجلس مختلف فكل واحد سجدة م وان قصص ميا اور جلساش اى ان قصص المحرم اذا دخل اثم فليزعم
اقامة للرب مقام لكل كفى اى محقق ش اى كما ذكره حتى يبع راسه فانما يجب عليهم لان اى على حكم كفاية لكل
م وان كان قصص اقبل من خمسة اظا فيه فليزعم صدقة منه ش اى حتى اقول القدرى فى نص الاصل من خمسة بقوله
فليزعم صدقة مائة م يجب لكل طرف صدقة وقال فرجه لانه يجب عدم نقص ثلثه فانهما وجوب ش اى قول فرجه
م قول ابى حنيفة حرمة لشد الاول استحسانا لان فى اظا فيه الواحدة دنان والثلاثة ش اى الا اظا فيه الثلاثة م
اكثرنا ش اى اكثر الا اظا فيه من اليد والرجل لان حكم الاكثر حكم الكل م ويد المذكور فى الكتاب ش اى القدرى اى اراد
بالذكر وجوب الصدقة لكل طرف من اظا فيه كلف امدان لكل يجب عدم بقله ش اتفاق م وقد اتفقا مقام لكل
ش الواو فيه الحال اى افعال الالة قد اتفقا اقل ما يجب عدم بقله م الحكم م فلا قيام اكثرنا ش اى اكثر اليد الواحدة
م وقام لكلها لانه تورى الى الاتيانى ش اى الى الاتيانى اعتبارا فى الكافى المراد من عدم التناوب الحصر المذكور
فى اصول الدين فى وجوده لا يخرج لانه لو كان وجب الدم باعتبار اكثرنا لم يجب الدم الواحدة فى عشرة الاصل لان
اكثر الغلبة الى نصف العشر وفى العشر لا يجب بالاجماع وقال الترازى رحمه الله بيان ان بيان المودى مالاتيانى الى اجنبنا
الدم فى خمسة اصابع اليد الواحدة او ارجل الواحدة بمحصل الارتفاع فى كل مقعر للربح ان مجموع الاصابع عشرة
واخمس ربع وكل ش اذا وجدنا الدم فى ثمانية اصابع اقامه لانه ش تمام لكل فليزعم اعتبارا ذلك فمادون الثلاثة لان
الاصبعين اكثر الثلاثة فليزعم ان سبب قيامه ايضا لا نصفه الاصبعين م باليقا فليس اكثر ويكون اكثر فليزعم جيبه
بالاكثر فى كل اصبع ماله ثمانية فلا يجوز فليزعم مرق الاجماع منى لك فانهم م وان قصص اظا فيه مرفقة من يد ويد وجب عليه
فليزعم صدقة مائة ابى حنيفة والى يوسف حرما الله وقال رحمه الله عليهم شش هذا من مسائل القدرى قوله متفرقة
بالوصفة المعدود كما فى قوله تعالى سبع بقدرت ساكن م اعتبارا بالاولى انهما مرفقة واحدة ش لان خمسة ربع الا ربع

فصلاهما متفرقة كقصدنا من يد واحدة او من اجل واحدة منهما اذا حلق ريع الراس من مواضع متفرقة من
 اى واحد بار ايضا با اذا حلق ريع راس من جوانب مختلفة فانه يصير عضلا لبعض كما في النجاسة في مواضع متفرقة
 من ولعاش اى والى حذيفة والى يوسف من ان لكل الحية نيل الرأية والزينة وبالعقل من هذا الوجه ثم
 على وجه التفرق من تافى به ش الاختلاف ما ينفع به وم يشينه ش اى يريدنى المنظر كرويا وهو من الثنو
 وهو المعين لقال شانه شينه شيئا والشين ههنا من حيث ان اليجل لا يكون نقص البعض في البسوطه لا كين
 في المنظر فخره واوله اقله لم ذلك بخلاف كل ش كانه جانب عما يقال من جهة محمد رحمه الله فيجب ان يكون كذلك
 في الحلق من جوانب الراس فاجاب بقوله لم لانه ش اى لان الحلق على هذا الوجه معناه على ما مر ش
 في ان الاتراك والعرب يفعلون ذلك لانه معناه عندهم نقص البعض دون البعض ليس بمباد فافترقا
 فاذا تقاصرت اجنابتها تصب فيها الصلوة ثم بمقدار ما يجب بقلم كل طرف طعام مسكين ش وقال لا تسلم
 على عشرين ذية وقال ابن القاسم في الوضوء في الموازية لاشئ في الواحد الا ان يربط به اذنى وقال شيطهر
 مسكينا وقال الشافعي رحمه الله اوجب الفدية في التماسه وفي ما دونها لكل طرف ثم ذلك لانه لو لم اكثر من تسعة
 متفرقا ش معنى وكذا الحكم لكل طرف طعام مسكين شندنا وعند محمد رحمه الله وهو اذ نفس اكثر من خمسة اصابع
 متفرقا وانتصبا على اربعة اصدرة فخره ش اى قلما متفرقا معنى من الاطراف وليس من بعضها واحدا
 الا ان يبلغ ذلك ش الى الطعام وما ش اى تبلغ قيمة الطعام الذى وجب لاجل نقص الاصابع المتفرقة وما
 تخفى نقص عند ش من عن الدم اربعين الصاع ما ش ش حتى لو نقص تسعة عشر طرفا من كل عضو اربعة فليطه
 لكل طرف طعام مسكين الا ان يبلغ ذلك طعاما فينقص منه ما ش وفي شرح الجمع وتعلقوا في كيفية النقص ان
 كذا ما بلغ الواجب وبقيل نقص من جماع ولو نقص ش حتى ينقص منه الواجب من الدم والايج ان يخرى على اصدرة
 من الشعر او العرقان لم يبلغ ذلك اخرج فليكون الواجب البعض من الدم وتكون الصدقة بمقدار بقدر شعره وكذا في نقص
 صاع من دم طامع ان كسر طرف الحود فتعلق فاخذ فاشئ عليه لا يجى بعد الاكسار فاشب اليا بس من شجر او من خشب
 يجب عليه اذا قلعه وكذلك الشعر المقطوع وقال ابن المنذر في الاشرق ارجع الى ان يزيل عن فكه ان كسر منه
 كما من عابس سيدن السبب سعيدين بغيره ما جاز ابراهيم الغنم فيماني الثوري وما لك الحمدى والشافعي واحدا ساق
 والى ثورهم والى طيب ش اى الحودم وليس اولى من غير ش اى من اجل عذره فهو نحو ثور شاة وناشر
 تعاق على تسعة مسكين ثلثة اصدرة من الطعام ش اى يصيم ثلثة ايام بقوله تعالى فدية من صيام او صدقة او نكاح

وبما اذا حلق ريع الراس
 من مواضع متفرقة ولعلها
 ان كل الحية نيل الرأية
 والزينة وبالعقل من هذا
 الوجه يتأكد ويشينه
 ذلك بخلاف الحلق
 لانه معناه على ما مر ش
 تقاصرت اجنابتها تصب
 فيها الصدقة فيعقب
 كل ظم طعام مسكين
 ولكن لك قولنا اكثر من
 تسعة اكان يبلغ ذلك واخفاها
 بنقص هذا من الطعام ما
قال وان اكسر طرف الحود
 فتعلق فاخذ فلو شى عليه
 الا ان يبلغه من كساره
 فاشبه اليا بس من شجر
 وان تطيبه والى ساق
 من عن ر فهو نحو ثور
 ذبح شاة وان شاة تصدقة
 على تسعة مسكين ثلثة اصدرة
 من طعام وان شاة صام
 ثلثة ايام بقوله تعالى فدية من
 او صفر قد اوفى لك

والطعام في الحديث حيث قال الطبرسي في معجمه رحمه الله لا يؤمر به إلا الصدقة بمعنى عن التملك من أي الصدقة المذكورة في قوله تعالى أو صدقة تبني على التملك من وهو المذكور في الآية المذكورة ولما ذكرنا في الصغير بالنظر إلى الخبر كما في قوله تعالى أو الطعام الصدقة قال عز وجل أو الطعام عشرة مساكين قبل أن تمل الصدقة على التملك وقال عليه الصلاة والسلام نفقة الرجل على ابنته صدقة ولا تملك منها فاما هو الباتة + + +
 من فصل شش أي هذا فصل من فصل نون ومهما حصل نون لأن الأعراب لا يكونون إلا بالكره وان نظر إلى فتح امرأته بشهوة فأنسى الشيء عليه شش يعني سوى الفحل واما قال امرأته وان كان الحكم في غير امرأته كما قاله
 إلا ان نظره في الأجنبية حرام ولا يلزم بالسراية كتاب الأحكام فاعلم في الأدب وقال امرأته واداروا الفرج موضع الحكاية
 ولا يكون النظر إليها إلا إذا كان سكتة أي النظر إلى ظاهر الفرج فليس بشئ كذا في الكافي ثم لأن الحرم عليه هو الجماع
 ولم يوجد شش لأن الجماع هو قضاء الشهوة على سبيل الاجتماع صورة ومعنى ما الصورة فهو الإجماع واما معنى في المنزل
 ولم يوجد ذلك ثم فساد كما لا يفكر فأنسى شش فأنه لا يجب عليه شيء وكذا لو اطال النظر وذكر منه وعن علي
 لو اطال النظر فأنسى فبفسد حججه ولو وقع فعله بدنه عند حسن البصري والحج من قبل وهو قول مالك رحمه الله
 في المنع في النظر ففقد بصره فعله شاة عن أحمد رحمه الله وان كره فعله بدنه وحجة تامة عند الأئمة الثلاثة وقال
 إلا إذا رمى حجره لئلا ينزل فبادون الفرج فيفسد الحج وقال عبد الله بن الحسن إذا لمس فأنزل بطل حجهم وان قبل
 أو لمس بشهوة فأنسى ثم شش سواء أنزل أو لم ينزل على رواية الأصل كما يذكرهم في الجماع لا يغير قبل إذا
 من شهوة فأنسى شش انما ذكر لفظ الجماع الصغير لا شرط الانزال حيث قال فأنسى أي انزل ولم يشترط
 الصدوى ذلك كما اشترط في الأصل حيث قال والمس القبول من شهوة وجماع فبادون الفرج أنزل أو
 لم ينزل لم يفسد الاحرام ولكنه يوجب الدم ثم ولا فرق بينهما إذا أنزل أو لم ينزل وكذا في الأصل شش أي كره
 محمد رحمه الله الفرق بين الانزال وعدم الانزال في المس والتقبيل من شهوة في الأصل ومنه المبسوط وذكرني
 شرح الطحاوي ولكني كما في الأصل وفي شرح المذهب للصدوى رحمه الله يحرم المس بشهوة بالقبلة إلى الشهوة
 فبادون الفرج بشهوة ولا يفسد بذلك حجها أنزل أو لم ينزل والاجتب بونه فدية أحلق ولما لمس القبلة
 بغير شهوة فلا يحرم عليه ولا خلاف فغلطوا الامم بحرمين في حيث اعتبروا قبض الوضوء في أحدهما
 ثم وكذا لا يحرم في الجماع فبادون الفرج شش أي تجب الشاة ولا يفسد به الاحرام أنزل أو لم ينزل في الجماع فبادون
 الفرج هو الإدخال بين الفخذ والسرّة فان الفرج ياد به القبض والدم به وعن الشافعي رحمه الله ان يفسد أحدهما

وعند محمد لا يفسد أحدهما

الصدقة بتبني من التملك

وهو المذكور فصل

فإن نظره في فرج امرأته

بشهوة فأنسى كذا في

عليه كان المحرم هو الجماع

ولم يوجد فساد كما لا يفكر

فأنسى أن قبل أو لمس

بشهوة فأنسى دم وفي

الجلع الصغير يقول

إذا لمس بشهوة فأنسى

فلا فرق بينهما إذا أنزل

أو لم ينزل ذكره في الأصل

وكذا الجواب في الجماع

فيما دون الفرج يفسد

الشافعي لأنه يفسد أحدهما

في جميع ذلك اذا انزل في
 بالصوم ولما ان فساد الحج
 يتعلق بالجمع ولين لا يفيد
 بسائر المخطوطة وهذا ليس
 بجواب مقصود فلا يتعلق به
 ما يتعلق بالجمع لان فيه
 معنى الاستتمام والا فلتقل
 بالمراد ذلك من غير الاحترام
 فيلزمه الدم بخلاف الصوم
 لان الحرم فيه قصاص الشهوة
 ولا يحصل بدن الاخرال
 فمادون الفرج وانما من احد
 السبلين قبل الوقوف بعرفة
 منه حج وعليه شاة ومجني
 في الحج كما معنى من يفسد
 والاصل فيه ما ذكره رسول الله
 عليه السلام سئل عن
 وقدم اوله على طعن بالجمع
 قل ويقل دما ومغضيل
 في حجهما عليهما الحج قبل

في جميع ذلك ان اشارت الى السنن المشبهة والتقيل المشبهة والجمع فيادون الفرج يعني فساد الحج
 حرم التقيل فمذهب الصوري الثقات اذا وجدوا النزال وتبينوا قوله اذا انزل واعتبره بالصوم من فان الصوم انما
 يفيد بهذه الاشارة اذا انزل لانه موافقة معنى وقال السروجي ولا همل له يعني نسبة هذه الرواية الى الشافعي
 غير صحيحة لان احرامه لا يفيد في شيء من ذلك من الذي تقدم ان قال ذلك عقيب لقوله انما هو الآن من
 شرح المذهب في متن المتن لا يصح بانفسه امره بالمشبهة قبل الوقوف فانه في فساد حج وكذا اذا لم ين في رواية
 وهو شاذ ضعيف وفي النافع يعني الفساد والنقصان الغفاس لا البطالة قال ابن المنذر اجمع اهل العلم ان الحج
 لا يفيد الا بالجمع ومن ولما ان فساد الحج متعلق بالجمع شرا على كل حال فسادا فمذهبهم ولهذا لا يفيد بسائر المخطوطات
 من اى متعلق فسادا بالجمع لا يفيد الحج بسائر المخطوطات الاحرام من قبيل التقيل ليس المخطوطة متعلق
 الطيب ونحو ما هم بهذا من اى السنن والتقيل لا انزال لم ليس بالجمع مقصود بل لان الجمع المقصود هو
 الا بالجمع من فلا يتعلق به ما يتعلق بالجمع من المقصود من الفاسم الا ان فيه شيء من اى السنن والتقيل من معنى
 الاستتماع والارتفاع بالمرأة من اى الاتفاقة بهام ذلك فخطور الاحرام فيلزمه الدم من شاة من المقصود ان
 الجمع ملحقه فيلزمه الدم في زوج الشاة من شاة الصوم من شاة فسادا فمذهبهم ولهذا لا يفيد في رواية
 هو قوله من لان الحوم فيه شيء من اى في الصوم من قضاء الشهوة ولا يحصل بدون الا انزال فيادون الفرج من
 الاستعمال بين الغنمين لا البدين لانه يحصل فيه قضاء الشهوة بدون الا انزال فيادون الفرج من في شرح مختصر الاخرى والحق
 في الموضوع المذكور لا يفيد الحج في احدى الروتين عن ابى حفصه رحمه الله لا بد في موضع لا يتعلق وجوب المهر كمال
 فلا يتعلق فسادا بالجمع كالوطي فيادون الفرج ولا يفيد الحج في الرواية الاخرى لانه بدلي لوجوب الغسل من غير انزال
 فسادا كالوطي في الفرج وهي قولها من فان جامع في احدى السبلين قبل الوقوف بعرفة في فساد الحج من فساد المرأة
 ايضا سواء كانت مطاوعة او كرهتهم وعليه شاة ويضحي في الحج كما معنى من لم يفيد حرجش وكذا عليهما ويجزى
 شرك بقرة جزوز وقال الشافعي ما كنت احمد عليه بذمة على الحج الا ان في جميع الصغير بعينه غير مباحة كذا قال
 لواته فقلت فذكر ما لا ذكره مخطوطة فسادا بالجمع والوطي ذكره بقرته ثم ادخله ووجد جراحة الفرج والمغضيل
 والا فلو قال الشافعي رحمه الله في قول في اصح قول يفيد فسادا بالجمع ووجد جراحة الفرج والمغضيل او لا فسادا
 ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن راعه امراته وبها حنجران بالجمع قال بريقان وما ومغضيلان في حرجها وعليها
 الحج من قبل شاة فمذهبهم هذا ما روى في المراسل حذنا يحيى ابو جهمه حذنا معاوية بن سلام يحيى بن كثرنا فاني

بن فیم اورید بن فیم سیل ابو شعیبہ ابن جلاس عندهما جامع امراته ودها محمد بن انس الرجل البصري عن أبي النضر بن عثمان
 أفضيا لهما فاهلها ما يرواه الباقين وقال ابن منقطع وهو يزيد بن فیم ما شك قال صاحب المجهر في النسب بن
 ابن البقي انه يزيد لما شك وروی احمد بن حنبل رحمه الله ثنا اسمعيل بن ابوبکر عن عثمان بن حمره انه سمع عليا
 الا زمني قال سالت ابن عمر بن الخطاب عن رجل امره من عثمان قبل ما حابيه بن قضيئنا المناسك حتى لم يقب ايها
 الا الا فافضت وقع عليه فاسالت ابن عمر فقال ليها ما قال قوله ودها محمد بن انس الرجل البصري عن أبي النضر بن عثمان
 اي برين كل ما منعه فادام وكذا نقل عن جده الصحابه رضي الله عنه عن النبي كذا نقل الحكم المذكور قبله من جامع
 قبل الوفوف عن جده من الصحابه روى مالك في الموطأ انه بلغه ان عمر بن الخطاب على بن ابي طالب اباه بن جده فخرج
 سكره من رجل صاب الهم وهو موم بالجم فقالوا اني قد ان وجها حتى يقتضيا جمعا ثم عايدما ج في قابل الهمي وقال
 علي رضي الله عنه فانما ابلابا من علي بن ابي طالب وراحمي يقتضيا جمعا وقال الشافعي يجب بذرة اعتبارا بالجامع بعد الوفوف
 ش وبقال مالك واحد من الصحابه عايش اي علي الشافعي رحمه الله اطلاق ما روي في ش وهو ابو علي الصادق
 والسلام يريان ما ذكر الدم طلقا ولم يقيد بشي فتنا ولا الشاة لانه يتغير قال قلت اطلق نصرت الى الكمال
 وهو البذرة قلت نصرت الى الكمال في الماهية مع حصول اليقين به والشاة كمال فتجزيه وهو عايد فدها محمد بن عثمان
 وعن حماد بن جابر روى ابان شاة والشاة ثقبه والشاة ثقبه روى الرابطة الشافعي عليه نصرة فتنا
 م ولان الفضل لما وجب عليه ش اي على هذا الجامع وهذه الجملة متفرقة بين ابان وجوابه وهو قوله وجها ولا يجب
 الا لانه لا يملكه حتى يجازي ش الفاضلة بقتضا م في الجواب لان قبل الوفوف القضاء م فيكتفي بالشاة بالجماعات
 ما بعد الوفوف ش اي بجماعات الجامع بعد الوفوف برفات م لانه لا قضاء عليه ش فتجب البذرة فتناظرا الجناية
 وعدم قضاء الدم القضاء ثم سوى من السيليين ش اي سوى القدوري رحمه الله من السيليين القبل والدر
 في فساد ما بالجامع م وعن ابني حنيفة اني غير القبل منها ش اي من السيليين م وقيل ش اي من الرجل المرفق
 م لا يفيد ش اي الجمع ثم صرحي الوطى ش حتى لا يجب احد عنده وقدم الكلام فنعن فترتب م مكانه
 ش اي عن ابني حنيفة رحمه الله روى ابان ش الا اولي انه لا يفيد جده قال في شرح الطحاوي لو جاسمنا في الدر
 فلي قياس قول ابني حنيفة لا يفيد جده نعمه كما قال في الفقرة الثانية لا يفيد روى الكوفي عنه انه يجب
 الكفارة في رضائي حلهما كما جامع في الفرج م وليس عليه ش اي على هذا الرجل الذي جامع م ان يفارق امراته
 في قضاء افسده ش اي الزوجين افسداه بالجامع م عندنا خلافا لملك رحمه الله انما من جاسم فبها

وهكذا نقل عن جماعة من

الصحابة روى قال الشافعي

تجب بذرة اعتبارا بالجامع

بعد الوفوف والجمعة عليه اطلاق

ما روي لانه القضاء لما لا

ولا يجب كذا استدل

المصلحة خذ مع الجناية

فيكتفي بالشاة بخلاف بعد

الوفوف لانه لا قضاء لم يسمع

بغير السيليين وعن ابن حنيفة

ان في نقلها وقيل لا يفيد

لشاعة معنى الوطى فكل

مراتين وليس عليهما بفرد

امرته في قتله ما افسده

عندنا خلافا لما لاك

اذا جاسم يفتيها

ولزفر اذا اراد ان يجمع بينه وبين غيره من المشركين
 اذا انتمى اليه الى المكان الذي
 جعله ما فيه له ان يفعل ما يشاء
 ذلك فيقعان في الواقعة
 فيفترقان ولئلا يجمع
 وهو النكاح بينهما فاعلم
 فلا معنى للافتراق قبل
 الاكراه لا بسلطة الواقع
 ولا بعد الاكراه ما ينزل لكان
 مالم يجمعهما من المشقة
 الشديدة بسبب لذة
 يسبق فيردادان من ماله
 فلا معنى للافتراق ومن
 جامع بعد الوقوف بعرفة
 لو فسد نحره وعليه بنية
 خلافا للشافعي لا ينما
 اذا جامع قبل الرمي لقوله
 عليه السلام من وقف
 بعرفة فقد نسى محبه

شئ يعني اذا اراد ان يجمع بينه وبين غيره من المشركين
 ان يشرع الوضوء فيجمعهم ان قولك انك حرمة لغيره فان
 وقال السروجي حرمة لغيره وانك لا اهل لقلت فيه لانه لم يطع على كتب المالكية كلها وذكر في المبسوط
 وغيره ان الكفا في هذا موضع زفره ولزفر انما احرأش اي وخلافه لغيره فان عنده لغيره فان اذا احرأه ولا شافعي
 ش اي وخلافه للشافعي حرمة لغيره اذا انتمى الى المكان الذي جامعها فيه ش فغيره لغيره فان اذا انتمى الى المكان
 الذي جامعها فيه وبه قال احمد وذكر ابن المنذر قول احمد و زفر وقول الشافعي قال السمي وفي المحيط والمبسوط
 والاسيوطي يجب الاقتراف عند الوقوف بالمعاودة وقال مسند الاقتراف مستحب لقول الشافعي وخلافه لما قبله قال
 ولو كان في اجابا لوجب به دم كسائر واجبات الحج وقال النووي يستحب وفي القدر يجب فان قلت وفي معنى
 وعلى وابن عباس رضي الله عنهم انهم قالوا لغيره فان في حرمه قلت انها يكون حجة اذا انتمى الى المكان الذي جامعها فيه
 وقد روي عن الحسن وعطاء مثل قولنا وبها قد ادرنا كغيرنا صحابة فيكون خلافا لما قبله ليعلم انهم لم يجمعوا
 للشافعي حرمة لغيره وقيل لما كان الاول اولى لانه اقرب الى بعض النسخ لعمري ولزفر ما كان الشافعي وبه الاجماع
 لانه ذكره دليلا لما وقع لاوله من انما شئ اي ان الزوجين من تذكرا كان ذلك شئ اي الجماع الذي وقع
 في المكان الذي اتيانه فجمع فيقعان في الواقعة شئ اي في الجماع فجمع فيقعان شئ اي لا يقعان فيما وقع اولاهما
 من ولئلا يجمع به وهو النكاح بينهما فاعلم معنى للاقتراف قبل الاكراه شئ اي اقيام النكاح والافتراق ليس ينكح
 في الادراك فاما يكون النكاح في الواقعة لانه لا يجمع بينه وبين غيره من المشركين ولا يجمع بينه وبين غيره من المشركين
 ش اي لا يجمع بينه وبين غيره من المشركين ولا يجمع بينه وبين غيره من المشركين ولا يجمع بينه وبين غيره من المشركين
 بسبب لذة يسبق فيردادان من ماله في ساقه فغيره وانما في حرمه فانما في حرمه فانما في حرمه فانما في حرمه
 الا به من ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفيد حجة عليه بنية خلافا للشافعي حرمة لغيره فان اذا احرأه ولا شافعي
 ش فان عنده اذا جامع قبل الرمي فسد نحره والمرد بالرمي حجة العقوبة وبه الرمي الا في لانه عنده محل
 قال لك واحمد رحما لغيره عليه الصلوة والسلام ش اي القول القبيح صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة
 فقد حرمه ش بذا ليل لنا وليس للشافعي اخرج احمد وصاحب السنن وابن جرير الحارثي من حديث عبد الرحمن
 بن عمر شئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه واقفت اجفان واما ما من ابن عبد الله قال لا يبول مكة فيحج
 قال عنده من جاب قبل الفجر من مكة فجمع فقد حرمه لفظ احمد وفي رواية لابن داود ومن ادرك فسد قبل ان يطعم الفجر فقد

الحج

ولا تعمل ان يعيد الطواف
 ما دام سبكه ولا ذبح عليه في
 يعين النظم وعليه ان يعيد
 ولا يصح ان يؤمن بالاعادة
 في الحدث فمصلحا وفي الحيضة
 ايما الغرض النقص بسبب
 الجنابة وقصور الجنب للحدث
 ثم اذا عاده وقد طاف محذرا
 لا يلزم عليه وان عاده بعد
 ايام الغرض لا يعدل عاده او يتقضى
 الا شبهة النقص وان اعاده وقد
 طاف جنبا في ايام الغرض فلا يشي به
 له اعادة في وقته وان اعاده
 بعد ايام الغرض لم يرد الدم عن
 الجنبية كرايات خديجى ما روت
 سويلا هبة لوجيل اهل دار طاعة
 جنبا عليه ان يعيد لان النقص
 في وجوبه بالعدم استلزاما كالمعذور
 ايام جنة ولا يبعد ما ثبت بشروطه
 جنة لان الانقص هو الموت والوجوب الى
 طوافه من ان عاده وطاف جازلا
 بان يغتسل بالمشاة فهو افضل لا يغتسل

هم والافضل ان يعيد الطواف ما دام سبكه
 على ان الطواف الاول وان كان غير طهارة يعتد به الا ان الدم على قولنا في صفة طهارة بان لا يكون طهارة
 بنقصان اعادة ما لم يتحقق الا شبهة النقصان في نقصان الطواف بالحدث هي لا يجب شيئا من وفي بعض النسخ
 اي وفي بعض نسخ القدر في قول الكافي اي نزع السبب ولو اكرهناه ولا يصح هم وعليه ان يعيده شيئا من الطواف وهو يدل
 على وجوب الاعادة وليس في هذا الا فضل ان يعيد الطواف بكتيد على الاستسباب لا الوجوب بخلافه على اذ كان الطواف
 مع الحدث تلك تحل على اذ كان مع الجنابة لان النقص في الحدث يشترط في الجنابة هم والاصح انه لو لم يلا عاده في الحدث
 استحبابا في الجنابة ايما الغرض النقصان بسبب الجنابة وقصور بسبب الحدث ثم اذا عاده وقد طاف ثم ارجى الى
 انه طواف هم محذرا لا يوجب عليه شيئا من ايام الغرض في حله ان يعيد الطواف في حله ان يعيد الطواف في حله ان يعيد الطواف
 وقت وجوب الدم من ان يعيد طهارة كلف لا يكون عليه الدم اذا عاده وطاف الزيادة بعد ايام الغرض هو في الزيادة
 عن وقته على ان الرواية في كتب من فقهه منه بخلاف ذلك بطلان في شرح الطحاوي رحمه الله اذ اعاده وطاف الزيادة
 بعد ايام الغرض يجب عليه الدم ان عاده بسبب الجنابة او بسبب الجنابة في وقتي طواف في ايام الغرض
 اصحابه في وجوبه لئلا يتعد صاحب الدابة الى السجود وان عاده بعد ايام الغرض هم محذرا لا يوجب عليه شيئا من ايام الغرض
 بعد الاعادة لا يوجب الا شبهة النقصان في نقصان الطواف بسبب الجنابة او بسبب الجنابة في وقتي طواف في ايام الغرض
 بطريق التمسك لان النقصان في وقتي طواف بسبب الجنابة او بسبب الجنابة في وقتي طواف في ايام الغرض
 انه قد طاف على كونه جنبا في ايام الغرض فلا يشي به لئلا يعيده في وقته فان اعاده بعد ايام الغرض لم يرد الدم عن
 الجنابة على عود من غير طهارة اي بغير طهارة من ايام الغرض في وقتي طواف في ايام الغرض في وقتي طواف في ايام الغرض
 امر الثاني قال الكوفي رحمه الله في الاول الثاني حمله وقال ابو بكر الرازي رحمه الله في الاول الثاني حمله وقال ابو بكر الرازي رحمه الله في الاول الثاني حمله
 قول الكوفي وهو اقرب الى القدر هو وجوبه الى اعادة طواف جنبا في ايام الغرض في وقتي طواف في ايام الغرض في وقتي طواف في ايام الغرض
 النقص كثير في اعادة استدراك النقص اي تداركا لما نسيه من الصلوة وهو وجوبه بغير طهارة من ايام الغرض في وقتي طواف في ايام الغرض في وقتي طواف في ايام الغرض
 جازا للمقات اما اذا لم يرد طهارة جازا للمقات اما اذا لم يرد طهارة جازا للمقات اما اذا لم يرد طهارة جازا للمقات اما اذا لم يرد طهارة جازا للمقات
 في حق معنى النقصان وفيه نقصان الفطر ايضا هم لان الا فضل هو المحذور في شئنا من قوله وان لم يرد طهارة
 بذمة اجزاء يعني لكن الا فضل ان يعيد لان استدراك النقص هو الطواف الاول من استدراكه في غير
 وهو الغرض هم ووجوبه الى اعادة طواف محذرا من عاده وطاف جازا وان لم يرد طهارة جازا للمقات اما اذا لم يرد طهارة جازا للمقات

هم من النقصان في دفعه الفقار ولو لم يطف طواف الزيارة لاحتاجت إلى الراجح لعلها ان يعود بذلك الا اذا لم يعلم
 انقل منه ويخرج من المناسك اياها حتى يطف من طواف الصدر حتى تان عليه صفة لانه دون طواف الزيارة
 وان كان في حياش كذا من وجهته باقله الى وان كان طواف الصدر واجبا لم يرد من انهما والتفت من
 بين العرض والواجب يعني ان طواف طواف الزيارة او اكثره عند حجب الشاة فينبغي ان يلزم الصدقة او طواف
 طواف الصدر او اكثره عند انهما والتفت ان يلزم التقوية بين العرض والواجب فلا يجوز من ومن ان عليه حجب
 انه حجب الشاة من ايضا اذا طاف طواف الصدر حتى تان وجهه والكره الى ان الاول اصح من الثاني
 اصح ويجوز ان التقدير من اي طواف الصدر من حجب عليه شاة لانه نقص كثير من من اي
 طواف الصدر من دون طواف الزيارة فينبغي بالشاة من اي اذا لم يطف طواف الزيارة فيجب في طواف الزيارة
 حجباً بغيره او بغيره في طواف الصدر حجباً لان لا يلزم التقوية بين العرض والواجب من ومن ان
 من طواف الزيارة فانه اشوا او طوافه دونها من اي شوط او شوط من حجب عليه شاة من ومن
 فعل ما ترك في التاكيد حتى يفصل كذا في الشاة او قطع من غير الشاة من اي انما كان بعد ما من شوط حتى لو ترك طوفه
 واحدة او خطوة لم تجز والاحتياط من اجراءه لان تقدير الطواف بالمدى سبع ثابته بالنسبة الى المتواترة وكان
 كما للنقص في القرآن ما يقدر شاة بقدر لا يكون لما دون تلك التقدير بل كذا التقدير كما في المحمودة اعدادا والكرهات
 فانه لا يقيم الاكثر فيها مقام الكل وكذا في الطواف انما لا يكون ما يملكنا بقوله من لان النقصان ترك الاقل يسير فاشبه
 النقصان بسبب الحدث فكل شاة من انما كان كذلك بجانب الوجود والراجح وافعال الجمع متباعدة تقبل بعضها
 الفصل عن بعض ولهذا اذا اتى بعض الاشواط ثم استعمل بعض آخر ثم اتى بالباقي جاز فكل ان اصله فانه انما لم يست
 بغيره وليس بعضها تقبل الفصل عن بعض الاشواط اذا افسد جزءا فيها لم يفسد الجميع فكل ما جازاته الاكثر مقامه وكل ما ثبت
 التماس في قبول الفصل في الطواف بحيث لم يتعلق صحة المودى بصحة الباقي اقيم الاكثر مقامه فكل من خرج الى الله
 اجزاء لان لا يعود يبعث شاة كما يبين في الشاة في قوله لان النقصان ترك الاقل يسير فكل من خرج الى قوله لانه من
 معنى النقصان في دفعه الفقار ومن ترك اربعة اشواط من اي من طواف الزيارة من بقي حواجا ما حتى
 يطوفها من اي في حق النساء لانه كل الحاشي سوى النساء باخلق وانما بقي في حق النساء لان المشرك الاكثر فصا
 كان لم يطف احداهن فاجزى الدم ومن ترك طواف الصدر او اربعة اشواط من شاة او ترك اربعة
 اشواط من طواف الصدر من حجب عليه شاة لانه ترك الواجب او الاكثر من شاة من اى او ترك

معنى النقصان دفعه نفع
 للنقصان ولو لم يطف طواف
 الزيارة اصله حتى يرجع الى
 الله تعالى يعني ان كان
 اكراه لا يخلو من النقصان منه
 نحر من النقصان لا يخلو
 ومن طواف طواف الصدر
 عند ان عليه حجب لانه دون
 طواف الزيارة وان كان حواجا
 فلا بد من الطواف والتفت
 ومن الى حقيقته لانه حجب الشاة
 الا ان لا ينفصل طوافه
 حجباً على من شك في ان ينفصل
 اكثر من حجب دون طواف الزيارة
 فينبغي بالشاة ومن ترك
 من طواف الزيارة فانه اشوا
 فمادون عليه شاة كما في
 بتركه الا ان يسير فاشبه
 النقصان بسبب الحدث
 فيلزمه شاة فكل من خرج الى الله
 اجزاء ان لا يعود يبعث
 شاة لانه لا يعود يبعث
 اشواط في حق ما لم يطف
 لان المنزلة الاكثر فصا
 لم يطف احداهن ومن ترك
 طواف الصدر او اربعة
 اشواط من حجب عليه
 شاة لانه ترك الواجب
 او الاكثر منه

معرفة الطواف الزيادة من أيام الغيرة
 فليعلم من طواف الصدق بالانكشاف
 انكشاف الخلوفاً لانه يوم واحد طواف
 الصدق واما يوم الجمعة فليعلم من طواف
 علي ما بين طواف العروة وسوا
 علي غير طواف واحد فاما يوم الجمعة
 فلا شيء عليه اعادة الطواف فليعلم
 النقص فيه حسب الحديث وما السعي
 فلو لم ينع الطواف واذنا السعي لا ينع عليه
 لا ارتفاع النقص وان حرم احواله
 قبل ان ينع عليه لم يترك الطواف فيه
 ولا يوم الجمعة ولا السعي فليعلم من
 اذا نقصان يستلزم السعي في السعي
 لانه اني به على ان طواف معتد ولا اذا
 اعادة الطواف بعد السعي في السعي من
 ترك السعي بين الصفا والوكلا فليعلم
 وحجة تام كان السعي من الواجبات
 عن ما ينع لم يتركه الدم دون الفداء
 ومن افاض قبل اكمام من مرفاة
 فعليه ٤٥ م ٤٤

معرفة الطواف الزيادة من أيام الغيرة
 فليعلم من طواف الصدق بالانكشاف
 انكشاف الخلوفاً لانه يوم واحد طواف
 الصدق واما يوم الجمعة فليعلم من طواف
 علي ما بين طواف العروة وسوا
 علي غير طواف واحد فاما يوم الجمعة
 فلا شيء عليه اعادة الطواف فليعلم
 النقص فيه حسب الحديث وما السعي
 فلو لم ينع الطواف واذنا السعي لا ينع عليه
 لا ارتفاع النقص وان حرم احواله
 قبل ان ينع عليه لم يترك الطواف فيه
 ولا يوم الجمعة ولا السعي فليعلم من
 اذا نقصان يستلزم السعي في السعي
 لانه اني به على ان طواف معتد ولا اذا
 اعادة الطواف بعد السعي في السعي من
 ترك السعي بين الصفا والوكلا فليعلم
 وحجة تام كان السعي من الواجبات
 عن ما ينع لم يتركه الدم دون الفداء
 ومن افاض قبل اكمام من مرفاة
 فعليه ٤٥ م ٤٤

٤٥ م ٤٤

وقال الشافعي لا شيء عليه لان الركرك اصل
عليه لان الركرك اصل
الوقوف فلا يلزم له الوقوف
ولنا ان الاستدلال
الى غروب الشمس
فقد عليه السلام ما انما
بعد غروب الشمس
بتركه الدم بخلاف ما اذا
وقف ليل لان استدلاله
الوقوف على من وقف
نهارا لا ليل فان عدل الى
عرفه بعد غروب الشمس
لا يقطع عنه الدم في وقت
الرواية لان المتن ولو
لا يصح مستدركا

وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لان الركرك اصل الوقوف فلو لم يترك الاطلائ في شيء من اوقات الاطلائ الى غروب الشمس
وهذا المذكور جوازه قول الشافعي رحمه الله تعالى في قوله الاخر يجب الدم لقوله تعالى اوجعوا ليل الليل
والنهار في الوقوف لا يكون ذلك كما اذا اورك النهار كما ذكره الكافي عنه والجميع من الليل في النهار ليس بشروط وعنده
بل كيفية جزئية من الليل لا النهار وقال السروجي لم يبق لك ركعة بعد انما في الوقوف في شيء من النهار وانما
ركن الوقوف وعنده وقوف ليل من الليل دون النهار وعنده غير من الغفلة والركن منه في جزئ من ليل والنهار
ولنا ان الاستدلال في غروب الشمس واجب فلو لم يترك الركعة والصلوة والسلام في شيء من اوقات الاطلائ الى غروب الشمس
فانها بعد غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس
بالدفع في الاقامة من عرفات وكان ينبغي ان يستدل في هذا ما في حديث جابر الطويل رحمه الله فلو لم يترك الركعة والصلوة
والسلام واما حتى غروب الشمس وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي بن ابي طالب رحمه الله عليه الصلوة
والسلام افاض منها حين غرت الشمس في رواه لك رسول الله صلى الله عليه وسلم جوازه على انما افاض من
عرفات بعد غروب الشمس فلو لم يترك الركعة والصلوة والسلام في شيء من اوقات الاطلائ الى غروب الشمس
فيجب ترك الدم في شيء من اوقات الاطلائ الى غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس
نهارا ولم يبق ليل لان الوقوف في النهار اصل والليل تبع واجيب بان الوقوف العتمة تركها بان الوقوف
بالنهار او بالليل لان الواجب هو الوقوف بجزء من الليل لا محالة ثم اذا وقعت بالنهار وعلق خبر من الليل في الركرك
دون الواجب فلو لم يترك الركعة والصلوة والسلام في شيء من اوقات الاطلائ الى غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس
واجزا الثاني اعتبر واجبا فلما اتى بالركرك والواجب لم يترك شيئا من ركعاته ما اذا وقعت ليل لان الاستدلال استدلاله الوقوف
على من وقف نهارا لا ليل في اي الاجماع وهذا متصل بقوله وان الاستدلال الى غروب الشمس واجبه قبل
قوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعزلة ليل او نهارا فقد اورك الحج فيقفى ان لا تكون الاستدلاله شرط لان في الليل
والنهار ركعتين بجملة شرط في النهار دون الليل واجيب بتركها بحدوث في حق النهار بقوله عليه الصلوة والسلام
فانها بعد غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس في غروب الشمس
الصحيح كمن تركها بحدوث في النهار ولا بد اصله عند المؤمنين من علم عاد الى عزلة بعد غروب الشمس لا يقطع عنه الدم
في ظاهر الرواية لان المتن لا يصح مستدركا في اقتراحه بحدوث في النهار ولا بد اصله عند المؤمنين من علم عاد الى عزلة بعد غروب الشمس لا يقطع عنه الدم
ما ذكره الحسن بن زياد رحمه الله في مسأله انه يقطع لانه اشرك ما فاته فلان الواجب عليه الاقامة بعد غروب الشمس قد اتى

فيحيط عند الدم ويقل الشافعي واحدهما عند وفي شرح القنطري وهو الصحيح واختلافنا في اي العلم التامة
 زفرهم فيها اذا عاد قبل غروب الشمس من غير زفر حرمة الله لا يقطع وعند الثلاثة ليقط ويقل الشافعي واحده
 م ومن ترك الوقوف بالمرزقة فعليه دم لانه من اي الان الوقوف بمرزقة من من الواجبات ش عمن هذا
 وعند الشافعي حرمة لنفس الوقوف سنة والمبيت بمرزقة واجب وتشتني من بها من جازوا بالعلم عن علته
 اصبحت اذواف الاطام فلا شيء عليه قد مرت المسئلة م ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها من وجب الا بالمرزقة
 آخرها ايام التشريق م فعليه دم وتحقق ترك الواجب يكف به واحد ش النبي في ترك السبعين حصة كلهم
 لان الجف من ش اي غير المترك واحد في قول الشافعي حرمة التكبير عليه وان لم يرمي يوم النحر منقو
 بنفسه رمي ايام التشريق شيء واحد والاصح ان يجب اربعة وذكره في شرح الوجيز م كما في المحقق ش اي في
 حلق الرأس فان حلق ربه في غير اوانه واجب الدم ثم حلق جميعه لا يجب الا اذا واحد بالذات المبسوط م
 والترك ش اي ترك الرمي م انما يتحقق بغروب الشمس من ايام التشريق م من غير ايام الرمي ش
 وهو اليوم الرابع م لانه من اي الان الرمي م لم يترك قرية الا فيباش اي في هذه الايام لم يمتنع في القرية
 غير معقول فيه وانما عرفناه قرية لا الفعل عليه الصلاة والسلام في هذه الايام فلا يكون قرية في ربه كما لا يكون
 قرية في الرقة الدم في غير ايام النحر وادمت الايام باقية فالاعادة مكنة فيها على التالف ش يعني
 على الترتيب وبما قال الشافعي حرمة الله في قول في قول ليقط رمي كل يوم بعض الاوقات عن وقته ثم بتاخيرها
 ش اي تاخير الجملات م عنه ش اي عن اياما يجب الدم عند النبي حاشية حرمة الله فلا فالها ش اي لا يوجب
 ومحمود حرمة الله فان جند بها لا دم عليه وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم لا ترك تام ش قبل ان يخبر في اليوم
 الثالث بين النفرتين الاقامة يعني اي كونه مطوقا فانك يجب تركه الدم واجب بان التخيير قبل طلوع الفجر من
 يوم الرابع فاما بعد طلوعه وجب عليه الاقامة ويجب تركه الدم كالنطق اذا تركه الشروع م ومن ترك رمي احدى
 الجمار الثلاثة من يوم واحد فعليه العتدة ش يعني اذا ترك من يوم واحد لان الجمار الثلاثة من يوم واحد حصة
 ومبعض قوله م لان الكل في ذوالا يوم نسك اذا كان المترك اقل ش وهو من حصيات تعجب صدقة لكل حصة
 نصف صاع من مرم الا ان يكون المترك اكثر من النصف ش هذا استثناء من قوله قوله عليه الصلاة والسلام فعليه
 الصدقة يعني اذا ترك اكثر من الجمار الثلاثة فان رمي ثلث حصيات وترك ثلث عشرة حصة م فحينئذ لم يرد الدم لوجوب
 ترك اكثر ش منهم وان ترك رمي حصة العتبة في يوم النحر فعليه دم لكل حصة ش من النحر حيث الرمي انما فيه

واختلفوا فيها اذ اقل قبل
 الذنوب ومن ترك الوقوف بالمرزقة
 فعليه دم لانه من الواجبات
 ومن ترك رمي الجمار في الايام
 كلها فعليه دم لتحقق ترك الواجب
 ويكفيه دم واحد من الجف
 مطلق كافي للحلق والترك
 انما يتحقق بغروب الشمس
 من ايام الرمي لانه من اي الان
 قرية الا في اياما وادمت الايام
 باقية فالاعادة مكنة فيها
 على التالف ثم بتاخيرها على
 عند حاشية حرمة الله وان
 ترك رمي يوم واحد فعليه دم
 نسك تام ومن ترك رمي
 احد الجمار الثلاثة فعليه
 الصدقة لان كل هذه الايام نسك
 واحد وان كان المترك اقل من
 المتردد اكثر من النصف فعليه
 يلزمه الدم لوجوبه بانك
 وان ترك رمي حصة العتبة
 في يوم النحر فعليه دم
 ترك مطلق

بقوله رسا اتراعن الوار وعليه ذالم يقل انك ان يقل كيف قلت ان رمي جمره فتمت كل طائفه منهم ذالم يقل من الحج
واصله وطولها ان يمشي في طائفه ذالم يقل ان يمشي في طائفه الاشارة المذكوره وكذا اذا ركب الاكثر منها من
بني يوحنا عليه السلام ايضا انكر الاكثر من جمره العقبه هم وان ترك منها حصه او حصتين او ثلاثا من اي ثلاث حصصا
هم تصدق بكل حصه نصف صاع الا ان يبلغ ما شئت سبقتا من قول تصدق بكل حصه نصف صاع يعني
انواع قيمته تصدق بكل حصه قيمه الدم من غير نقص ما شئت يعني يقض من الدم ما شئت لا تأخذ منه القسيه
بين الاقل والاكثر من ان المترك به الاقل فكل حصه لاصقه ومن لم يتركها حتى مضت ايام الغفران يوم عذرا في ضيقه
رحم الله وكذا اذا طواف الزياره وقال لا شئ عليه في الوجع من اي في تأخير حلق وتاخير طواف الزياره
والاصل في هذا ان تأخير النكاح بل يوجب الدم لا يفيد في ضيقه يوجب عنه ما لا هو وكذا ان الحلق شئ اي
بين في ضيقه يوجب فيه في تأخير الحج من اي في تأخير جمره العقبه من الدم الا ان يمشي في طائفه وكذا اذا ركب الجمار
من اليوم الثاني او الثالث الى الرابع هم في تقديم نكاح على نكاح من اي وكذا ان الحلق بينهم في تقديم
على نكاح هم كما يحلق قبل الحج ويحرق القارن قبل الحج والحلق قبل الحج شئ بيانه حلق المفروق الحج او القارن
او الممتع قبل الحج وفتح القارن او الممتع قبل الحج والذبح بخلاف ما اذا ركب المفروق الحج او حلق قبل الحج
حيث لا يجب عليه شئ لان النكاح لا يتحقق في حلقان المفروق الحج ان لا يجب عليه ما علمه ففعل في يوم الغفران
اشيا راجع في تأخير الحلق ما طواف في الرمي واجب اما لا تختلف العلماء في تعاقب الذبيحه والشا في رجمه القسيه
وبالكذا احرم رجمه القسيه واجب على من لا يترك الشا في رجمه القسيه استحبابا لا يوجب حلق على الجواز ولا يجب شئ عنده قولنا
واحد وكذا عندنا ولو قدمه على الحج لانه من عند الشا في رجمه القسيه وبالكذا قال احمد لو قدم كل احد على الاثر سائيا او جالما
لا شئ عليه ان كان عاديا من وجوب الدم رواه ابن عذرا في ضيقه التقديم والتاخير يوجب الدم سائيا او جالما وبه
قال خروما كذا عندنا في يوسف ومحمد رحمهم الله لا شئ في التقديم والتاخير وانما يجب في حق قول القارن قبل الحج
ومما يعتبر الحلق في اداءه خاتمة على جوارحه باعتبار التقديم والتاخير وتولوا الصبح قبل الشا في رجمه القسيه على ان يوفى
ومحمد رحمه الله هم ان افات يستدرك بالقضاء شئ اي بالاتفاق هم ولا يجب من القضاء شئ آخر ولو شئ اقل في ضيقه
رحم الله حديث ابن مسعود رحمه الله قال من تقدم نكاحا على نكاح فانه من شئ كذا رواه الغالب في الحج ابن مسعود في بعضها
ابن عباس رحمه الله وهو الاصح رواه ابن مسعود في ضيقه جذا سلام من طبعه الا ان لا يحرم من ما جاز
عن ابن عباس من ان نكاحا في جوارحه واخره فليدرك ذلك ما قال الشيخ في الايام واربعين من ما جاز

هذا اليوم رميا وكذا
اذا تركه لكثرة مهام
تروى منها حصه او حصتين
او تلك النصف لكل حصه
نصف صاع الا ان يبلغ
وما ينقص ما شئت ان
المتردد هو الاقل فكل حصه
العقبه ومن اخر الحلق
حقى صحت ايام الحج
فعلية من عند جدي فحقيقه
وكذا اذا طواف الزياره
وقال لا شئ عليه في الوجع
وكذا الحلق في تأخير الحج
في تقديم نكاح على نكاح
كالحلق قبل الحج فخر القارن
قبل الحج الحلق قبل الذبح
لهذه اوقات مستدركه
ولا يجب من القضاء شئ
اخر وله حديث ابن مسعود
ان قال من تقدم نكاحا
على نكاح فانه

فما خرج عن حيدر بن جبير ودار الجرح العظمى وجابر بن زيد إلى الشعا نحو ذلك ثم دلان الناجح من المكان من كالتجارب
عن الميقات بغير إجماعهم بوجوب الدم بالاجتماع فيما هو موت بالمكان لا بالشر من غير موت بيقات هم وكذا التامير
عن الزيان فيما هو موت بالزمان من قول دلان الناجح جواب عن قولهما يعني القياس كما قالوا لان الجرح شئ
مع التوضيح الا انما تركه استدلالا بتاخير الاحرام من الميقات والقياس تركه بدلالة النص كما في المبسوط فان قلت
معها ايضا قياسا على سائر ما يستدرك من العبادات بالنص فكان قياسا في جرح التعارض قلت ان قياسا يجرى
بالاعتقاد فان فيه تخرج عن العمدة بيقين فان قلت ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن ابن عباس رضي
الله عنهما ان الله عليه وسلم وقف للناس في بيعة بدر في رجل قتل نوبة قبل الرمي فقال عليه الصلوة والسلام فقل
ولا تخرج فيما سئل عليه السلام ان من قديم اداة قال فعل الاجح وبها دليل واضح على ان الشئ في التقدير التامير
قلت انه تركه الظاهر لانه لا يدل على القضاء ايضا يجوز ان يكون المسائل مفردة وتقديم النجى على الرمي لا يوجب
عليه شيئا في المستصحب كان في ابتداء الاسلام حين لم تستقر افعال الناس كل عليه انه عليه الصلوة والسلام سئل في ذلك
الوقت سمعت قبل ان يطعن فقال فعل الاجح وذلك لا يوجب الاجماع والدم لا يفتي بمثل ذلك لان النجى المحرم يقتضي
اتقوا الكفارة كما لو تعجب او حال من مدرهم وان جلت في ايام النجى غير المحرم عليه دم شئ يعني ان على الحاج
الا للخل في ايام التخرج المحرم يجب عليه دم لم يذله في هذه المسئلة خلافا الى يوسف في الجراح الصغيرة لاجل ما قال
بعض الشيوخ يجب عليه الدم في هذه المسئلة اتفاقا وقال الصدوق في شرح الجراح الصغيرة الاصح ان على الاحكام
يعني الشئ عليه عند ابى يوسف كما لا شئ عليه عنده اذا حلق المعتز خارج المحرم خلافا لما ثبتت المخلافات في المنطوقه
والمتكلف في الحج والعمره جميعا وبها المخلافات يعني اى اصل من هو ان الحلق عند ابي حنيفة رحمه الله وقت بالزمان
دون المكان حتى اذا حلق بعد ايام النجى المحرم يجب عليه الدم عند ابي حنيفة ومحمد بن زفر خلافا لابي يوسف ومحمد اذا
حلق خارج المحرم في ايام النجى المحرم يجب عليه الدم عند ابي حنيفة ومحمد بن زفر خلافا لابي يوسف ولكن يخل في هذه الصور بالانفاق
هم ومن اعتمر فخرج من المحرم وقصر فخلد دم عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما شئ التامير عن مكان كما لا يدرى لدمه تاخير
عن وقتهم وقال ابو يوسف رحمه الله لا شئ عليه قال ذكر في الجراح الصغيرة شئ اى قال المصنف رحمه الله ذكر ابي محمد
رحم الله تعالى لابي يوسف رحمه الله في الجراح الصغيرة من اتمم له الشئ عليه في الجراح شئ اذا حلق خارج المحرم قيل
هو بالاتفاق شئ اى قبل وجوب الدم في الحج بالاتفاق اذا حلق خارج المحرم والاصلاح ليدل لابي يوسف من ان السنة
جرت في الحج يعني وهو من المحرم شئ فيتركه ليدل للمجهر والاصلاح على المخلافات شئ عن جابر بن عبد الله بن يوسف

ولان التامير من المكان
بوجوب الدم فيما هو
موت بالمكان كما هو المحرم
فذكر التامير على الزيان
فيما هو موت بالزمان
قال حلقه في ايام النجى
في غير الحرم فعليه
دم ومن التامير من
الحرم وقصر فعليه مهند
ابن حنيفة لا وعمره وقال
ابو يوسف لا شئ عليه
قال رحمه الله في الجراح الصغيرة
قول ابى يوسف في النجى
ولم يدرى كروى في الجرح قبل
هو بالاتفاق لا السنة
جرت في الحج بالخلق
يعني وهو من المحرم
والاصلاح انه على المخلافات

هو يقول الحق غير مختص
بالحرم كان النبي عليه السلام
واصحابه احرما بالحرمية
وحلقوا في غير الحرم ولها ان
الحق لما جعل محلا لصا كان لا
في غير الصلوة فانه من واجباتها
وان كل محلا فاذا صار سكا
اختص بالحرم كل ثم وبعض
الحرمية من الحرم فلها حق
فلما حصل ان الحق يتوقف
بالزمان والمكان **والحق**
في الوقت والزمان **والحق**
اصل الوجود في وقت **والحق**
قال فان لم يفسد وجهه وضم فلا
عليه فلهم جميعا معناه اذا اخرجهم للمعمر
ضم علوه لا ياتي في مكانه فلا يلزمه
فما كان في حق القتل فكل ان ياتي
فغلبه لمسئله في حقيقته **اردم**
بالحق في غير الزمان كان وانما لا بد
من اقدم من اختياره **الذي**

لا يجب من قبله شي اى البريوس يقول م الحلق غير محقق بالجرم لان النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه
بالحد يدينه بملقه في غير اكرم ثم اذا حدثت اذرة البني اى توسل عن السبوسر من مخوفة ومردان بن اكرم قال
خرج النبي صلى الله عليه وسلم من احدى بيته في نصف عشرين من الصحابة احييت وفيه فاهم بالحق فلهذا في الحديث
وجي خارج اكرم واحدى بيته تصغيره باسم موضع قريب من مكة ولما شئ اى الالبى خيفة وتحرر جرح الدم لان الحلق
المجل محلا شمس كسب الامر مما كان السلام في اتوا الصلوة وانه شمس محلل مع ذبا وجوب ولهذا ذكره كسابيا يجب
سجد فلهذا من اجابتهما شئ في السلام من اجبات صلوة وان كان محلا شمس من اجل ما قبله من انهما اذا كانتا
ابوي عبادة انتص بالجرم لا غير مقول المني فيخص بالجرم بقال انك احدث رجما الذي رواه كاشغ مش حيث
يخص بالجرم ببول من احدى بيته من اكرم شس بجاوب عن تسك لبي يوسف وانه لا يدينه المذكور بوقال
الشافعي رحمه الله في الظاهر فاعلمه معلقه ان فيه شئ اى في الجرم الذي يرمي من الحديث م قال اصل الحلق موقت
بالزمان المكان شس عند البى خيفة وعند البى يوسف لاتيوقت بها وعند محمد رحمه الله بوقت المكان دون الزمان وعند
فخر رحمه الله بوقت الزمان دون المكان منه الكلام في الظاهر وهذا اختلاف المذكور في التوقيت في حق التمييز
بالدم الا لاتيوقت في حق التحلل شس بالزمان المكان ان الكلام في ببول الدم عند م يقول بالتوقيت ببول الدم
بتركه الامتاق شس كونه متايب بالاتفاق م والتقصير الحلق في العروة غير موقت بالزمان بالاجماع شس نفس العروة
حيث لاتيوقت بالزمان فان قلت في ايام التكرار وانه كانت موقتة قلت كما علمتها فيها ليست من حيث انها موقتة به
بل باعتبار يشترط انفال انج فيها لا يخرجها من اهل شس من انفال انج فليترك ذلك لان اصل العروة لاتيوقت
شس اى بالزمان اصل العروة الطول وليس فلاتيوقت بالزمان بالاجماع من سجات المكان لانه موقت به شس
اى سجات مكان العروة فان اصلها موقت به بواجره مكذا يتوقت ما يرب عليه وهو الحلق بالتقصير حتى لو حلق
خارج اكرم لمرة فليدم عند البى خيفة ومحمد رحمه الله كما في النج وعند البى يوسف رحمه الله لاشى عليه كذا في البسوة
م فان لم يقصر حتى وصل لاشى عليه في تولد مع شس في اكثر النسخ قال ان لم يقصر لاشى قال محمد بن الحارث الصغير
ان كان لم يلمح المتعزى عاد الى الجرم فاشى عليه في قول البى خيفة وصاحبها سبب الانزال المتروك في مكان من سناه شس
اى قال محمد رحمه الله في اجماع احدى معنى كل مسلمة اذا خرج المتعزى عاوش نكره الى الجرم من غير اجماع اصنفه
لانه شس الى الجرم المتعزى التي بشس اى يقصر لاشى م في مكانه فلا يلزمه انه وان حلق الصائم قبل ان يخرج
فعلما بان عند البى خيفة تدر الحلق شس اى بسبب الحلق م في غير اوانه لان وانه جاز للنج ودم تاخير النج شس

قال امر النبي صلى الله عليه وسلم بفعل الزنج وسماه فوسعا وعن ام شريك يحيى الله عنه انه عليه الصلوة والسلام
امر بفعل الزنازع دواء الجفاري وسلم وروى ابو سعيد اخمدى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ففعل الجرح السبع العادي والكلب العقور والفاخرة والعقرب والحدادة والغرب دواء الزنجى وقال هذا
حديث حسن مرواه ابو داود وايضا هذا فيه شدة والمذكر في الصحيح فحتمه والذي ذكره لمحض شدة الاول
والكلب العقور ذكر ابو عمران ابن عبيدة قال الكلب العقور كل سبع يعقر ولم يخص به وعن ابى هريرة بحدوث الكلب
العقور الاسود وعن مالك رحمه الله ومالك اعظم الناس رجلا عليهم مثل الاسد والتمرد والعهد وما كان من السباع الا بعد
وبمثل الضبع والشعب وشبعا فلم يقبضه الحوم وان قتله داه وزعم النوى رحمه الله ان العلماء اتفقوا على جواز قتل
الكلب العقور للحوم والحلال في العمل به والحرم واختلاف في المراءى فقتل به الكلب المعروف ككاه عياض عن ابى خزيمة
والاذنازع ابى الحسن بن جري والنحو ابى الذئب وحمل نزل الكلب على الذئب وحده وفي المبيوط الماردون الكلب العقور
الذئب وقيل الكلب والذئب واحد لان الكلب الموروث ابى وليس يصيد ولا يجل الاسه وان صح انه عليه الصلوة
والسلام ساه عليها القعدة البطال المعزقات بنا قول ابن زبى المصدر الصحيح وذكرنا ان التخصيص على عدولنا في
نا اذ اولى وقد ذكرت في شرح الكفر عن ابى عبيدة رحمه الله الكلب العقور ونحوه والتمس والموتش منه سواء
وقال ابو داود على بيع الكلب الكلب وكلاب وكلبي وجميع غزى لا يكد فويعدا الا قليلا نحو عبده وعبيده وجميع الكلاب
اكله وفي الحكم ويقال في جميع كلاب كلابات واكلاب كالحمل جمادى الكلاب والكلبة الاثني وجميع كلابات حرم كسر
وفي المحيط والبراهيل الكلب العقور شاة الوثوب على الناس ونعيمهم بتدارك هذا المعنى موجود في الاسد والتمرد والعهد
بل انه كان وروى النص في الكلب العقور قد وردنا وذكرنا ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام السبع العادي في
حديث الترمذى الذى ذكرناه الثاني من الشدة الذئب وقد ذكرنا ما فيه من الكلام ولكن الظاهر انه هو الذئب
في الكلب وهو الذئب المصدر الثالث اى اى كسر الحاء وابدال الال الف مبدوءة بعد فحة مفتوحة ومجما مثل
عنه بعد اى كذا في الاستدراك المحبى رحمه الله صداه وفي المطلق اى اى بالفعال فيها الا كسر الحاء وقد جاء الحمد
بمعنى يافع وجميع صداه وبارئها على ذلك الشرع فيقتل الحدة سواء كان للحوم والحلال لا تسبقته بالاذن
وتختلف للحوم اى الناس وروى عن مالك رحمه الله في اصداء والغراب انما يقتلها الحوم الا ان ميتة
بالاذن وبالمشهور من مذهبه خلافة الرابع الغراب وقد ذكره لمحض على بابي وقال غيره الغراب الابق الذى في
طهره وابنه البياض والغراب المزعج والدمعى الاسود والاصم البياض الجليلين وروى الشيخ عن ذلك في الجملة

فانها كبتت يات
بالاذى والمرد
الغراب الذي بكل
الجيف هو المرد
عن ابى يوسف
قال واذا قتل الحرم
صيد اوله عليه
من قتله فعليه
الجزاء اما القتل
فلقوله تعالى
لا تقتلوا الصيد
وانتم حرم ومن
قتله منكم فمعه
جزاء الاكية نص
على استحباب الجزاء
واما الدلالة

يرى كسر الشرب ولا يقتله وقال به قوم واحمدوا بحديث ابى سعيد الخدري رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحرم
قال ائتمت والعقرب والفوميتة ويرى الغراب ولا يقتله بحيث رواه ابن جابر وقال ابو عمر بنى الله عنه ليس يؤخذ
ما يتجرب على حديث ابن عمر الذي مر ذكره انما هو الساس العقرب وذكر ابو عمر بن جابر بن ابى سليمان ان الحكم
ان الحرم لا يقتل ائتمت والعقرب رواه عنه شعبة قال وجبها لهما من هدام الاض وقال القاضي لم يقتل في
قتل ائتمت والعقرب وقال ابو عمر لاختلاف عن مالك رحمه الله وجوزوا العلماء في قتل ائتمت والعقرب في الحرم
وكذلك الاضاعى ولا شئ في قتل الرملة دام ولا رتبة ولا ريعين من فانها مبيت بالاذى شئ اى فان السنة
التي اشتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانها مبيت بالاذى يعني ان يؤخذ من ابتداء من غير تعرض احد اليعين
والنوى يقتل من والمرد والغراب الذي بكل ائتمت هو المردى عن ابى يوسف رحمه الله شئ معنى دون الغراب
غراب النزع والفتق وفى السروجى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل ائتمت في الحرم ائتمت جبره بالفتق
حيث كانت آدم عليه السلام فاخذت ائتمت بين ايديها وكلمات يروه لم يتركها رضوان خازن الجنة ان يترك
والفارة ائتمت جبره بان عذرت ابى جبال بفتق نوح عليه السلام فقطعته والمرد الغراب ائتمت جبره حيث بعثه نوح بنى الله
عليه السلام ليا تبخر الاض فترك امره واقتل على خفيه والوزن ففتق على نار باربع عليه السلام من بين ساكنه الرد
خافت من قاتل ائتمت المرد شئ وفى غالب النسخ قال واذا قتل ائتمت القدرى رحمه الله ائتمت القدرى الحرم صيد
واذلى عليه شئ اى على يصيد من قتل شئ بان قال فى كان كذا صيد يقتله المدلول عليه فغدا الجزاء شئ
اى فعلى الدال الحرم الجزاء سواء كان المدلول محمدا او حملا او سحيا تفسير الجزاء ان شار الله تعالى من ائتمت القتل
فغداه تعالى لا يقتله الصيد وانتم حرم شئ اى الماحك القتل وهو وجوب الجزاء ومن قتل منكم متدا جزاء شئ قتل
من النعم الآية شئ ائتمت على حرمة قتل الحرم الصيد بهاتين الآيتين الكريمتين احداهما قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقد نهي الله تعالى عن قتل الصيد فى حالة الاضرام والعواوفى قوله فانتم لعل اى
وانتم محرمون والحرم حرم لعمري نعم وقال النوى والعراقي جميع محرم ليس يصح من حمة الصناعة ووقع الاضراع
على تحريم قتل صيد البر على الحرم وتحريم اصطاده وكذا فعل النوى رحمه الله الاجماع عليه دليل عليه الآية
المذكورة والآية الثانية قوله عز وجل ومن قتل منكم متدا جزاء شئ قتل من النعم اى عليه جزاء يماثل المقتول
من النعم الوشى وشئ المبيد ان تميز لان الشئ المطلق هو الشئ صورة ومعنى فانما يقتل ذلك على على الشئ
المعنى وهو القيمة من نص على استحباب الجزاء شئ اى نص عز وجل على القاتل من داما الدلالة شئ اى انما

حكم والدلالة المحرم غير على قتل الصيد فغير خلاف الشافعي رحمه الله تعالى وما كلف منى الله عنه بالقسمة القلبية
 فيها أربعة أقسام إما أن يكون الدلال والدلول حلالين أو محرمين أو الدلال حلالا والدلول محراما بالعكس من
 ذلك والدلول ليس ما نحن فيه والثاني على كل واحد منهما جزاء عندنا والثالث على الدلول الجزاء ودلول الدلال
 وفي الرابع حكمه وقال الشافعي رحمه الله لا شيء على الدلال اصطلاحا بل يقول شئ اى الشافعي لم يقولوا الجزاء
 تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فثبت بالدلالة طلاق الشئ على صيد المحرم حيث لا يجب على الدلال
 شئ لانه لا يصلح للدلالة بالمثل وفيما يتعلق بالمودع اذ دل سارقا على الوردية التي تحت يده يجب عليه
 ضمانها لان التزم بخلها باثبات يده عليها ولنا ما رويناه من حديث ابى قتادة رضي الله عنه شئ حديثا في قتادة
 في التقدم في اول باب الاحرام عند قوله ولا يقتل صيدا لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولا يثبت الدلالة
 عليه الحديث ابى قتادة ومالك فيهما من ذلك وقال بعض اصحابنا على ان على الدلال الجزاء شئ قال الكاظمي
 رحمه الله هو عطاء ابن ابي رباح فليدلين بحباس رضي الله عنهما وقال يخرج الاحاديث بما غريب وكان ابن ابي رباح
 صرح في المبسوط وغيره وذكره ابن قدامة في المغني عن علي وابن عباس رضي الله عنهما وقال الطحاوي رحمه الله
 هو مروي عن عدة من الصحابة ولم يرد عنهم خلافه فكان اجماعهم ولان الدلالة من مخطورات الاحرام لانه نفوت
 الامن عن الصيد اذ هو شئ كناية اذ التعليل والضمير يرجع الى الصيد من امن شئ من التعرض اليه ثم تجوز
 شئ اى بسبب توشه وهو الوشاة خلاف الامن وقال ابن الاثير والوشاة المخلوعة ومنه يقال مكان شئ اذا كان
 خاليا لا ساكن فيه ثم توارى شئ عن ابي الناس وبالدلالة ينزل ذلك ثم نصا كالانكشاف شئ اى صارا ناله انكشافا
 ثم ولان المحرم باجرامه التزم الاتصاف عن التعرض فيضرب تركه التزمه شئ اى بسبب ترك ما التزمه بعدم
 التعرض اليه ثم كالمودع شئ اذ دل سارقا على الوردية ثم يتعلق بالحلال لانه لا التزام من جهة شئ فذا لم يرد
 شئ فان قلت كان ينبغي الجزاء على الحلال ايضا اذ دل لانه لم يترك التعرض لصيد المحرم بالاسلام قلت
 الاسلام ليس بالكف في ايجاب الضمان بل التزم الامان بمقتضى خاص هو التمسك بهذا اذ دل الاجنبى بستر الوردية
 انما لا يجب على الاجنبى ضمان ان كان الاسلام موجودا على ان فيه الجزاء شئ اى فيما اذ دل الحلال على صيد
 المحرم الجزاء ثم على ما روي عن ابى يوسف ونزول شئ ذكره في منتهى الكفرى ثم والدلالة الموجهة للجزاء ان
 لا يكون الدلول عالما بان كان الصيد بلان بعدته في الدلالة شئ اى وان يصيد الدلول الدلال لم يكن في معنى
 الاطاف ثم حتى لو كذب شئ اى حتى لو كذب الدلول الدلال ثم وصديق غير شئ اى غير الدلال ثم الاضمان على المكذب

ففيها خلاف الشافعي وهو يبين
 الجزاء تعلق بالقتل والدلالة
 ليست بقتل فثبت بالدلالة
 الحلال حلالا والدلول حلالا
 من حديث ابى قتادة
 وقال عطائره اجمع الناس
 على ان على الدلال الجزاء وكان
 من مخطورات الاحرام كما نفوت
 الامن على الصيد اذ هو امر
 بنحو حبه وتوارى فصا كالهو
 وكان المحرم باجرامه التزم الاتصاف
 عن التعرض فيضرب تركه التزمه
 كالمودع بخلاف الحلال كناية
 من جهة على ان فيه الجزاء
 ما روي عن ابى يوسف لا يرد
 والدلالة الموجهة للجزاء
 لا يكون الدلول عالما بان
 يمكن الصيد وان يصيد
 في الدلالة حتى لو كذب
 غيره لا ضمان على المكذب

شئ يفتقر الدال فويل شارة الى ان الضمان على ذلك لا يبرهن ان محمدا ومناشيره وطاخر لم يذكر بان حصل القتل
 سنده الدلالة لان محمدا والدلالة لا يوجب شيئا وانما في ان يبقى الدال محمدا عند اخذه الدليل لان فعله لا يفتقر جنائيه
 اذا بقي محمدا في وقت الفعل وانما في ان يفتقر الدال قبل ان يفتقره فلو صدقته ولم يفتقره حتى انقلب ثمر
 اخذه بعد ذلك فتملكه لم يكن على الدال شيء لان ذلك من غير ترجيح الاول ثم ولو كان الدال علانا في الحرم لم يكن عليه
 شيء لما قلنا شئ اشارة الى قوله لانه لا التزام من جهة ثم وسوار في ذلك شئ اى سوار في الضمان ثم العلان
 والناسي شئ سوار كانا قاتلين او دالين ولا خلاف لامة الاربعة الاماري عن بعض اصحاب الشافعي
 رضى الله عنه ان في وجوب الضمان على الناسي قولين وكذلك في الخطي وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا شيء على
 الخطي وبه اخذوا وادوا الاصحاب في وسائر القاسم نظيره قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا وروى عن حميد بن حمير
 واحمد كذلك وفي مختار داتان ثم لانه شئ اى لان محمدا من ضامن تعدد وجوبه بالاثبات فاشبه غلات الاسرار
 شئ فان في غلات الاسرار يستوى العائد والناسي كال كفارة بقتل المسلم الذي تعالى حرم قتل الصيد بعد قوله
 لا تقتلوا الصيد فانتم حرم وتقليده في الآية بالعديد الاخذ بجزاير للوحيه المذكورة في آخر الآية بقوله ليدق
 وبان امره وليس قتل الصيد بل على نفق الحكم عا دة في زمان ثبت حكم النسيان بدليل اخر وهو قوله عليه الصلوة
 والسلام الضيق بصيد رنية شاة من غير فصل بين محمد ونسيان وعن الربيعي رحمه الله نزل الكتاب بالعدو ووردت
 السنة بالخطا وهو ذهب محمد وعبد الرحمن ابن عون رضي الله عنهم وسيد بن ابي دقاص رضي الله عنه من لم يمتد ي شئ
 هو الجاني اولى ثم والعائد شئ هو الجاني ثانيا الا ان يكون المراد بالعدو بالقتل ثم سوار شئ اى مستويان
 في وجوب الضمان وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا جزاء على العائد به قال داود وشرح ولكن يقال اذهب
 فنيقتم الدم منك نظيره قوله تعالى ومن عاد فنيقتم الدم منه قلنا ان ضمان ايجابه لا يتحقق بالاعتذار
 والعدو بل جنائيه العائد اشد والمراد من الآية ومن عاد بعد العلم بالجرمة كما في آية الزاني ومن عاد فادرك
 اصحاب النازي ومن عاد الى البشارة بعد العلم بالجرمة كذا في مبوط الاسمي جاني وادراكهم لان الوجوب لا يتحقق
 شئ اى لان الوجوب للضمان هو الاطلاق لا يتحقق بالاعتذار والعدو فيجب الجزاء في الاحمالين كالصيد للملك ثم
 واخر رعدا الى ضيقه والى يوسف رضي الله عنهما شئ فاشترى في نصيبه الجزاء وهو عدو الى ضيقه والى يوسف
 ثم ان يقوم احد شئ اى يقوم من حيث نفس الصيد لانه من حيث الضيقة حتى لو قتل البانبي السلم عليه نية
 غير مطلق لان كونه مطلقا عارض لا يخل لاني اصيدته ثم في المكان الذي قتل فيه شئ اى قتل فيه ان كانت للصيد

ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن
 عليه شئ لما قلنا وسوار في ذلك
 العائد والناسي لانه ضامن
 يعتمد وجوبه لا لادان
 فاشبهه من المثل كاسوال المبتدئ
 والعائد سوار لان الوجوب
 لا يختلف ولو لم يمتد ي حقيقه
 والى يوسف لان يقوم الصيد
 في المكان الذي قتل فيه

تقريب في ذلك المكان والافيق في قرب الاكل الذي لزم فيه ويؤتى قوامه اذ في اقرب المواضع منه من
 من المواضع الذي قتل فيه اذ كان في برش اى اذ كان القتل في برية ثم قتل الصيد على خزن من حموم
 سباح فالحموم تسمى بالغير سبب يمينية بخبر بالنسب والمباح انواع احدها في حال الاضطراب فيباع لما كان في موضع
 قتيمة وجذع او لم يجده كما اذا كان اكل للغير في المحضة وقال الاذاعي لانها في حالة الضرورة والثاني اذا
 صا عليه ولم يكن دفعه فلا شيء عليه وقال في حرمه عليه بخبر الكمل الصالح فعمل ابو بكر بن عبد الله بن جبر
 عن ابي حنيفة حرمه الله وانما في نقل الثالث اذا خلع صيد من سبع او شبكة فقتل بذلك فلا شيء عليه وقال
 عطاء ومروان بن محمد بن احمد بن حنبل في موضع قول قتادة الرابع لو صفر به المار وتورط الطبع فتوقع في ذلك صيد ولا جزاء
 عليه ولو كان احطيا او اذا صفر الذئب او الاصلط او الذي شرع بآبائه فقتل في غير فوات فلا جزاء عليه
 لعدم التقدي وكذا لو ادرس كلب على مؤذقة خذ غيرة لا يضمن فكذا كلب الاسبيجاي هم فبقية به ذوا عدل ش
 اى تقيم الصيد بجلان عدلان ممن لم يمتنع في تقيمة الصيد ثم يؤخر ش اى ثم القاتل بخير في الغداش
 وفي بعض النسخ في الضديهم ان شاراتبع بها يد او يوجب ش اى اشترى بها اى بالقيمة يد او يوجب
 ان يلبث بها ش اى تقيمة تقيمة ما يهدى بم وان شاراتشرى بها طعاما وتصدق به على كل
 مسكين نصف صاع من براد صاع من تمر او شيعر ش فان فعل فاعاد بها صاع من براد صاع من ش مكانه
 او ما كالا وان شاراتصدق به لان صدم نصف النمار لا يجوز هم على نكاح ش فيما ياتي ارباب الله تعالى هم وقال محمد
 والاشعري رضي الله عنهما تجب في الصيد النظر فيما لا يضر ش اى يجب في قتل الصيد مثله فيما لا يضر ش اى يجب في القتيمة
 وبه قال مالك واحمد واكثر اهل العلم ثم في النظر لقولهم ففي الظلي شاة وفي الضبع شاة وفي الاراب عناق ثم هو
 الا ش من اذ او المرفوف في خزنة الاكل عناق او جدي وبعول الذكر من اولاد والمرفوف وجودون او جدي هم ففي البربرج
 بنحرف ش وقال الرضي حرمه الله يجب ان يكون في المرفوفها ما يحفره فادون العناق لان الاراب خير من البربرج
 فكيف يستوي في وجوبها قلت ذكرتم في موجب الطير والحمام بكباب الشاة فيها وقال الاثرابي حرم الله البربرج ثم
 جيران من اشترت فوق الجرد والذكر والاشي فيه سوار وقال المحمدي حرم الله البيا فيه رامة لا يضمن في كاهن
 بعول وارض رمية ذات بربرج وبنحرفه بفتح الجيم وسكون الفاء الا ش من اولاد المرفوف في العناق رامة وفي
 حمار الرش بقرع ش وكذا في بقر الرش بقرع وفي الثعلب بخبر روي ذلك عن عطاء بن قسرة واما الشافعي
 واحمد رضي الله عنهما في رواية بخبر هو الشاة ولا شيء فيه عند الزهري وعمر بن دينار وابن ابي نعيم وابن المنذر

او في اقرب المواضع منه الاكلان
 في يفتقومه واذاع لم هو
 بخبر في القداء ان شاء ابتاع
 بها كذا يادفعه ان بلغت
 هدا وان شاء اشترى بها
 طعاما وتصدق على كل مسكين
 نصف صاع من براد صاع
 من تمر او شيعر وان شاة
 على ما ذكره وقال المحمدي الشافعي
 تجب في الصيد النظر فيما لا يضر
 ففي الظلي شاة وفي الضبع شاة
 وفي الاراب عناق وفي البربرج
 حبرة وفي البعامة
 بدنة وفي الحمار والوحش

لقوله تعالى فراء مثل ما كل
من النعم ومثل من النعم
ساقبته المقول صورة لان القيمة
لا تكون دفعا والصحة انما لا يجوب
الظهير من حيث الخلق والظهور
في النعلة والظهير سائر الوضو
ولا ريب على ما كتبنا وقال
عليه السلام الضمير صيد
وفيه الشاة فكيس له نظير
عند من لا يحب القيمة
مثل العصفور والحمام
واشياء هكذا واوجب القيمة
كان قوله كقولهم الشافعي
يوجب في المحملة

وردى ابن القاسم عن مالك في الضب قيمة طعاما او صياحا في رواية ابن وهب شاة والواجب ابن حبيب
في الدب الجوز والواجب الراسي الجوز في امير المؤمنين في الحيا والملك في الحيا والملكة وردى الشافعي والبيهقي باسنا في ثمان
سجلا من المنعم في الحيا والمطلقة في اللام وهو اصل اي المحرم في اسناد مطر بن مارق وهو ضعيف جدا قال
يحيى بن معين في كتابه واختلف الشافعي في كل اكل ام حنين قال النودي الاصح حل اكلها ودوجب الجوز فيها
وام حنين وادب على صورة الحمرا وعن عطاف في القنفذ شاة رواه عنه سيدي بن منصور وهو شاذ لان القنفذ لا يشاة
لاني الصورة ولاني المعنى ولاني القيمة لمقره لعل في غير اكل من قتل من النعم وشاة من النعم فاشبه القنفذ صورة شاة لان
من النعم ما كان الشاة لان القيمة لا تكون نعم والصحة انما لا يجوب الظهير من حيث الخلق والظهور في النعلة
وافطير دجاجة الوضو والارباب على ما بيناه من اراد به ما ذكره من قوله نفخي النفي شاة الى آخره والمراد من الصياح جاعة
منهم على رواه الشافعي ومن جهة ما رواه البيهقي في سننه عن سيدي بن سالم عن ابن جريج عن عطاف الخراساني ان عمر بن
وعلي بن زيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم قالوا في النعلة يقتلها الحرم بذية من الابل انتفى وقال
الشافعي انها تقول في النعلة بذية بالقياس لا بهذا الاثر فان لا الاثر في ثبات عند اهل العلم ما حديث قال البيهقي بسبب
عدم ثبوته ان فيه ضعفا وانقطاعا وذلك لان عطاف الخراساني ولدته تسميه قال ابن جريج وغيره فذكر عمر ولا عظماء
ولا علماء ولا زعمين ثابت وكان في زمن معاوية صيدا ولم تثبت له اسم عن ابن عباس رضي الله عنهما احتال ان
ابن عباس توفي سنة ثمان تسمين وعطاف الخراساني مع انقطاع حديثه هذا متكلم فيه وردى مالك في الموطأ اخبرنا
ابو الزبير عن جابر بن عمر رضي الله عنه قضى في الضب كلبش في الغزال بخزفي الا انب بشار وفي البرج بخزفي
هم وقال صلى الله عليه وسلم الضب صيد وفيه الشاة شاة هذا الحديث اخبرنا الامم الاربعة اصحاب السنن من حديث
جابر بن عبد الله قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضب اصيد هو قال نعم ويجعل فيه كلبش قال اتروني
حديث حسن صحيح ومالك ليس له نظير في اي من حيث الخلق والظهير عند محمد رحمه الله تعالى في القيمة مثل العصفور والحمام
واشياء ما شاة مثل الحمام والقري والفاخنة وما اذا وجبت القيمة كان قوله شاة اي قول محمد رحمه الله تعالى كقولها
شاة اي كقولها في يوسف ابني حنيفة في تغريم الصيد والشراب القيمة الذي وان بلغت ذرية او غشيت بها طعاما
للمصدق كما ترون في سبب وحاصل الخرافة في موضعين احدهما ان اخبارا الى القائل عند ما وعده محمد رحمه الله
معها في ما رواه انه اعلم من الشافعي في امر الله لوجب في الحيا تمش ليس للكل الامم القيمة عند محمد رحمه الله تعالى
للمكلمين والثاني تجب القيمة في الاظهير اذ لم يكن له نظير عند ما وعده محمد رحمه الله تعالى في ما رواه انه اعلم

بمكان ولنا قولنا في جها بالغ الكعبة ومنه يكون بالغ الكعبة والمو من الكعبة الحرم المكي الكعبة فيه مراد
 بالجماع ولنا لقائنا من اقامة الدير خارجا بها ما حولها وهو الحرم الذي له حيز بها حرمه ويحيز بالاطعام فيه
 شش اسي في غير مكانهم خلا لاشا في شش فان عنده لا يجوز الاطعام على غير فقره كونه قال ابو ثور في
 قول عطاء بن يونس بالمدى شش اسي الشا في لغير الاطعام بالمدى قياسا عليه هم واما بان شش اسي
 والمدى هم التوسعة على سكان الحرم شش يعني على فقره كونه هم ونحن نقول ان المدى قربة غير متعولة
 فيخص بكان اوزمان اما الصدقة فتعبر بمعتولة شش كل زمان ومكان شش فلا يتحقق بواجبها منها
 وقياس الشا في شش لان ثابت بخلاف القياس لا يقيس عليه هم والصدوم يحيز في غير مكانه
 قربة في كل مكان شش فيحيز في مكانه كونه هم فان خرج بالكونه شش وبشش البعض الشش فان خرج اسي
 فان خرج بالمدى بغير كونه وقوله بالكونه متمثل بالقياس لا يقيس عليه هم ولكنهم اخرجوا من شش
 يعني يارب الاطعام ومن ذلك بقوله هم سناوه شش اسي معنى جوازه عن اطعامهم اذ التصديق بالهم
 وفيه وفارقية لاطعام شش اسي في خارج عن اهدوه بالتصدق في بده اذ اصحاب كل سكن من معهم ما بالغ
 قيمته نصف صاع من البر على قياس كفاية التامين اذ كسي عشرة مساكين ثوبا واحد او اربعة اطعام اذ اهاب
 كل مسكين من ثمانية قيمة نصف صاع من البر هم فان الاراة شش اسي الاراة اعمالة بالمكان غير المحرم
 هم لانتوب عنه شش اسي لا تجزي عن المدى حتى لو سرت المذبح او ضاع قبل التصديق لا يجزى عن
 لان الاراة قربة مخصوصة بكان وزمان هم واذا وقع الانتثار شش اسي اختيارا لاقول هم على المدى
 يمدى ما يجزى به شش اسي في الاضحية شش وهو الجذع الكبير من الهان والشي من غيره هم لان المطلق
 اسم المدى يفرق اليه شش اسي في ما يجزى من الاضحية وذلك في هدي القربان لان التمسك
 الصدقة فان هدي الصدقة قد يقع على الشوب كما في قوله ان فقلت كذا فثوبني بهي ولكن لا يقع في
 الصدقة على الشوب الا اذا كان الشاربان قال ثوبني او هذا الشوب فلو قال ان فقلت كذا فثوبني بهي فثوبني
 يقع على شاة لان المدى يقع على الابل والبقر والغنم والشاة او ناقة كذا في السبوط والاسرار هم وقال
 محمد بن وا الشا في رضي الله عنه يجزي صغارهم فيها شش اسي في الاضحية المدى هم لان المعجزة او اجنوا
 عناقا وحفرة شش يعني كذا في الارنب يبقا وفي البربوع بحفرة وكلام صاحب الهداية هذا يدل على
 ان الخلاف في بده المسئلة بين ابني حنيفة وبين محمد وان ابا يوسف منع ابني حنيفة بذكر كونه الميسر والاسرار

وعيد الاطعام فيه
 خلا لاشا في شش
 صوبت بالمدى
 والجماع التوسعة
 على سكان الحرم
 ونحن نقول ان
 الهدى قربة
 غير معتولة
 فيخص بكان
 اوزمان التوسعة
 قربة معقولة
 في كل زمان ومكان
 والصدوم يحيز
 في غير مكانه كونه
 في كل مكان
 ذبح بالكونه
 اسرار اطعام
 معناه اذ تصدق
 بالصدق فيه وجاه
 بقيمة الطعام كان
 كذا في كذا شوب
 واذا وقع الاختيار
 على الهدى بهي
 ما يجزى به في الاضحية
 لان مطلق اسرارهم
 مقصر اليه وفلا يحكم
 والشا في البحري
 صغار النعم فيها
 لان الصحابة
 اوجبوا عنها قاحرة

عینے مسیح ہوا۔ قبل

[illegible]

ومن كسر بيض
نغامة تغليه
وقمه وهذا
مروي عن علي
وابن عباس رضي
ولكن اصل الصيد
اوله رضي عن بيض
صيد فخر من
الصيد احتياطا
مالم يقصد
فان خبز من البيض
نفر من تغليه
وقمه وهذا
والقاس ان لا يفرم
سوى البيضة لكن
حرة الفز غير معلوم
منه لا استحسان
ان البيض معدي خبز
من الفز الحكي الكسر
قبل وان سيب بونه
في حاله عليه علما
على هذا اذا ضرب
بطن طيرة بالغت
حينما امتلأ وملك
تغليه وقمه
والذي في مثل الغراب
والدودة والذئب
والحمار والغراب
والغراب

في الحديث الذي ياكل الجيف شرج جيفة هم ويخططش اي يخطط الحب بالنفس يعني ياكل الحبة تارة
وياكل النفس اخرى وقد ذكره المصنف في اول هذا الفصل والمراد بالغراب هو الذي ياكل الجيف هو المردى
عن الى يوسف ثم وعاود هتاد فيه لفظ ويخطط وقوله هم لانه يتبدى بالاذى ش ويرد بهذا قال الامام
بان ذوقه وقع تكرار وكان هذا مستغنى عن ذكره والمودى يقتل هم اما العتق غير مستغنى لانه لا يسمى غرا ولا يتبدى
بالاذى ش اما عدم شمية غرا بالنفس لم اعمد ابتداء بالاذى ففیه نظر لانه اذا لم يقع على دبر الدابة فينبغي ان لا ياكل
فيه اجزاء استغنى قلت هذا عجيب منه لانه قال اولاد ولا يتبدى بالاذى نكرو وقال الجوهري العتق طائر معروف
وصوته العتق وقال المالكى قيل في صوت العتق سرورهم وعن ابن حنبل رحمه ان الكلب العقور وغير العقور
والمستأنس والمستوحش منماش اي من الكلب العقور وغير العقورهم سواء لا يلتصق ذلك الجحش شش
بني الحية التي تتسبي كلها الافراد ولان فرد وجنسه ليس بصيد ولذا يجوز قتل جنسه فيستوى فيه الابل والذئبي
والعقور وغيره قيل في نظر لانه نقص البطل الوصف المخصوص عليه وهو كونه عقور او اجاب بان ليس القيد بل
نوع اذ انهم كان ذلك طبع فيه هم وكذا الفارة الابلية والوحشية سوارش لاطلاق اسمهم شش
والضرب واليربوع ليسا من الجحش المستثناة لانها لا يتبدى بالاذى ش يعني يجب في قتل كل
منها اجزاء لانها من العبيد لانها يتشمان وحشيان باصل الخلقة ولا يتبدى بالاذى ش بخلان الفارة
فانما مستثناة ولانه ينقب الفراخ ويسرق اموال الناس ويعرم عليهم يؤتمم ويدخل المضائق
ويفسد فسادا كبيرا ولا ييوسف رحمه الله في السمور والدلف اجزاء لانها من الجحش المستثناة
الذي لا يتبدى بالاذى هم وليس في قتل البعوض والقمل والبراغيث والقراد شئ لانه ليست بصيود
ش لانها ليست بموت حشنة عن الاذى بل هي طالبة للاذى وليست هذه الاشياء من تفنار القنص هم ليست
بموت لمة من البدن شش واحقرز به من الهلة على ما يجتى وذكر عليتين وان كانا عليتين لانه ذكر في موضع السلب
وفي موضع السلب يكون لعل كثيرة بمعنى علة واحدة في ان الحكم يقتضي باجماع كما ينفي في تنفاره الواحدة وفي الخط
ليس في قتل القنادر والخنافس والسماعات والنوع والذباب والزنبور والدابة وصياح الليل والصرور
جنين وابن عرس شئ لانها من حيوان الارض وحشرتها ليست بصيود ولا موت لمة من البدن بخلاف القمل
ولم يوجب عمر وعطاء ابو ثور والشافي واحمد رحمهم الله فيها شيئا وعن ابى يوسف رحمه الله
يجب اجزاء بقتل القنادر ثم شئ اي البعوض وما ذكره هم موتة بل باصا شش فلا يجب اجزاء بقتلها

الذي ياكل الجيف
ويخطط لانه
بالاذى اما المستغنى
عنه مستغنى لانه
لا يسمى غرا ولا يتبدى
بالاذى ش اما عدم شمية
غرا بالنفس لم اعمد
ابتداء بالاذى ففیه
نظر لانه اذا لم يقع
على دبر الدابة فينبغي
ان لا ياكل فيه اجزاء
استغنى قلت هذا
عجيب منه لانه قال
اولاد ولا يتبدى
بالاذى نكرو وقال
الجوهري العتق طائر
معروف وصوته العتق
وقال المالكى قيل
في صوت العتق سرورهم
وعن ابن حنبل رحمه
ان الكلب العقور وغير
العقورهم سواء لا
يلتصق ذلك الجحش
شش بني الحية التي
تتسبي كلها الافراد
ولان فرد وجنسه ليس
بصيد ولذا يجوز قتل
جنسه فيستوى فيه
الابل والذئبي والعقور
وغيره قيل في نظر
لانه نقص البطل
الوصف المخصوص عليه
وهو كونه عقور او
اجاب بان ليس القيد
بل نوع اذ انهم كان
ذلك طبع فيه هم
وكذا الفارة الابلية
والوحشية سوارش
لاطلاق اسمهم شش
والضرب واليربوع
ليسا من الجحش
المستثناة لانها
لا يتبدى بالاذى
ش يعني يجب في قتل
كل منها اجزاء لانها
من العبيد لانها
يتشمان وحشيان
باصال الخلقة ولا
يتبدى بالاذى ش
بخلان الفارة
فانما مستثناة
ولانه ينقب
الفراخ ويسرق
اموال الناس
يعرم عليهم
يؤتمم ويدخل
المضائق
ويفسد فسادا
كبيرا ولا ييوسف
رحمه الله في
السمور والدلف
اجزاء لانها
من الجحش
المستثناة الذي
لا يتبدى بالاذى
هم وليس في قتل
البعوض والقمل
والبراغيث
والقنادر شئ
لانه ليست
بصيود ش لانها
ليست بموت حشنة
عن الاذى بل هي
طالبة للاذى
وليست هذه
الاشياء من
تفنار القنص
هم ليست
بموت لمة من
البدن شش
واحقرز به من
الهلة على ما
يجتى وذكر
عليتين وان
كانا عليتين
لانه ذكر في
موضع السلب
وفي موضع
السلب يكون
لعل كثيرة
بمعنى علة
واحدة في ان
الحكم يقتضي
باجماع كما
ينفي في
تنفاره
الواحدة وفي
الخط ليس
في قتل
القنادر
والخنافس
والسماعات
والنوع
والذباب
والزنبور
والدابة
وصياح
الليل
والصرور
جنين
وابن عرس
شئ لانها
من حيوان
الارض
وحشرتها
ليست
بصيود
ولا موت
لمة من
البدن
بخلاف
القمل
ولم يوجب
عمر وعطاء
ابو ثور
والشافعي
واحمد
رحمهم
الله
فيها
شيئا
وعن
ابى
يوسف
رحمه
الله
يجب
اجزاء
بقتل
القنادر
ثم شئ
اي
البعوض
وما
ذكره
هم
موتة
بل
باصا
شش
فلا
يجب
اجزاء
بقتلها

هم والمراو بالليل السوا والواله فدا التي تودي شئ اى مراد محمد من قوله ليس في قتل البغوث والليل اى آخره واكد
 في ايجامح العقيدة والفظاحم قتل برغوثه او بقية او نكته فلا شئ عليه ولم يذكر في الاصل لبرغوث والبعين هم ومالا
 يودي لا ياكل قتلها شئ اى ليل التي لا تودي لا ياكل قتلها بيض النملة ولكن لا ياكل قتلها ومع هذا اذا قتلتها
 هم ولكن لا يجيب عليها بجزا للعلة الا ان شئ من سببها ليست بموتلة من البعير والعلية الثانية كونها
 موقوفة على اعمامهم ومن قتل قتل تصديق باشاوش ذكر في ايجامح العقيدة وان قتل قتل الطعم شئ وقال في
 الاصل تصديق بيشة والفظاحم شئ من العايش والكلية وادعوه المصنف بقوله هم مثل كف من الطعام شئ وكذا
 ذكره الله وحكي في شئ حيث قال تصديق باشاوش بكف من طعام وقال الامام الاستيعابي في شرح
 الطحاوى رحمه الله ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة ثم قال وذكر الحسن بن زياد رحمه الله من
 ابى طيفة رضى الله عنه انه قال ذاق قتل الطعم قتلها او القاء الطعم كسوف وان كانت ثنتين او ثلثة الطعم
 قبضة من الطعام وان كانت اكثر الطعم نصف الصاع ولو القاه على الارض تصديق باشاوش ولو كانت
 ساقطة على الارض قتلها فلا شئ عليه كما في البرغوث وفي القناوى مرموم وضع ثيابا في الشجر ليقبض
 حراس القمل فعليه ابراء ولو وضع في الشجر لم يقبض القمل لاشئ عليه كما لو قتل الثوب فوات القمل فهو
 وقال الشافعي لو قتل القمل على بدن او ثيابا لم يكره تخييمه ولو قتلها لم يكره شئ ويكره ان يظفر راسه ويحمية
 فان فعل واخرج منها قملة وقيل تصديق ولو لم يكره لما فيه ازالة الاذى عن الراس كذا في شرح الوجيز
 وروى عن ابن عباس عن الطعم شئ كثير في قتلها وفي ثنتين وثلاث كف من طعام ومن ابى يوسف
 في القملة كف من دقيق كذا في المحيط وقاضيهان وفي عيون المسائل في قتلها من اسلم طعم كسوف
 ومن ابن عمر تصديق كسوف او قملة او قبضة من طعام ومن مالك لا يقتله ولا يطره من راسه فان قتلها فطعمه
 حقيق من طعام وقال ابو طيمم شئ كما قال محمد بن ابي اسحاق بن عمار فموتها وقال السنوسي يكره اذ كان في
 وقتها وقبضة من طعام وقال سميد بن اسيد بن جعفر وعطاء بن ابي نوح رزاشي فموتها وقال ابن المنذر ليس
 اوجب فيما شئ حية والحرم ان يعود لغيره وهو قول عمر بن الخطاب وابن عباس وعطاء بن رزين وعطاء الشافعي
 عاب بن جعفر واكثر اهل العلم وكره ابن عمر وملك كسوف في المنتقى قال اهل الفرع هذا اقل معنى فعليه الكفارة وفي
 العبدان ولو اشار الحرم الى قتلها فقتله الميثاق لا يجيب على الشيعه بجزا قال السرخسي في هذا بعد لان القمل ليس
 بمصدق في سبيل بالاشارة من لان السرخسي اى لان القملة هم متولدة من النصف الذي على البدن

والمراد بالليل

السوا والواله

اللقى في ذى

وملا في ذى

لا ياكل قتلها

ولكن لا يجيب

للعلة الاولى

ومن ثلث قملة

تصدق بجلده

مثل كف

من الطعام

لا يهاشول في

من النصف الذي

على البدن

سش ای من الوبح والدین ای علی بن ابی طالب بن قلیله الارزاقه و عدم التذکین هم و فی الحاکم العنیه اطعمه شیا مش
ای قال فی کتاب النعمیه ان ذکرا ثقیلا اطعمه شیا من غیر تعین و قال المحدث هر و دانش ای الذی ذکره فی
فی الحاکم العنیه هر بدل علی بن ابی طالب و سلیمان بنیان علی بن ابی طالب و سلیمان بنیان علی بن ابی طالب و سلیمان بنیان علی بن ابی طالب
و نحو با هم و قریب جرادة تصدیق بها شاش قولیه باشد الشیل لقیل و اکثره در وی من این عمره و فی جراد
تمرة و ایضا انه افر جرادات بقرینه من تلوا هم و عنه التمره غیر من جرادة و عنه البستان اصبه الی من جرادون
اخریه معین بن شعور هم لان ابی اؤن بن حلیه بن ابی سعید مالک بن انزه الی عبیده و یقید الاخذ شش انتقلت لعل
فی الجراد فروی من سعید بن یحیی که اذکره التمره من سعید بن سعید بن ابی الهریره قال فی حلیه من سؤل الله
عن الله علیه و سلم فیه اوعده فاستقبلنا رطل من جراد فعملنا نضرب لیسافنا و اوعده فقال النبی صلی الله علیه و سلم
کاه فی ذلک لیل یوم و قال الترمذی بذای بیت غریب الجراد هم اسمہ غیر یزید بن و قد کلفم فیه شیء و اذکره جراد
من و یزید بن سعید بن ابی الهرم و قال ابو یزید و ای بیت و جردت و یزید بن سلمه رواه عن یزید
بن یزید من ابی یزید بن سعید بن ابی هریره و قال ابو یزید و ای بیت و جردت و یزید بن سلمه رواه عن یزید
الجراد و فامته و فی زیاده الترمذی وقع اسما طایع سوط و المشهور و اذکره الترمذی و ای بیت و جردت و یزید بن سلمه رواه عن یزید
فیصل بن ابی ایمن قال شیعنا من الی و یقول عمر بن عباس بن عطاء بن ابی ریحان و یقال ابو حنیفه و مالک الشافعی
فی قولهم المشهور کما کاه ابن العربی عن اکثر اهل العلم و قال شیعنا و فیه قول ثالث و یرویه من سعید بن ابی هریره و
سعید بن شعور من سعید بن شعور عن سعید بن سعید بن ابی هریره و یقول عمر بن سعید بن ابی هریره و یقول عمر بن سعید بن ابی هریره
و قعته ان الی ملخص صا جراد و اکثره فی احرامهم و جلا و تصدقون مکان کل جرادة مدرهم فقال عمر بن سعید بن ابی هریره
یا الی ملخص تمره خیر من جرادة و روی مالک فی الموطا عن یزید بن سعید بن ابی هریره و یقول عمر بن سعید بن ابی هریره
عمر بن سعید بن ابی هریره قال عمر بن سعید بن ابی هریره قال عمر بن سعید بن ابی هریره قال عمر بن سعید بن ابی هریره
و لا شئ علیه شش ای علی بن ابی طالب و سلیمان بنیان علی بن ابی طالب و سلیمان بنیان علی بن ابی طالب
حیوان الما و معروف و قد یکون فی لیه و معهما سحاف و سحاف قال ابو اذکره من سحاف العلم و الاثنی سنی
لغة بنی اسد السحاف و حکله ابو عتیبه عن بعضهم سحافه مثل البیت لکن ای مع حرقه قال صاحب الدیوان هی
صغار و اب الارض هر لانه من الهوام و کثرات فاشبه اخنافس شش و هو جمع غفنا بغفم الفاد و نه
نساب کمد و معهما بالفکر و المستوحیا و هو و و یزید سواد و منشته الیج و جازنه منابا اغفص و اغفصه

و فی الحاکم الصغير
اطعمه شیا هذا
یاد علی بن یزید
و یزید بن سعید
شیا یزید بن ابی هریره
الاباحه و ان لهر
یکن مستحار من
قنل جرادة تصدق
بها لکن الجراد من
للرعیه و کما کاه
اخذ الجرادة یفقد
الافقه و غره خیر
من جرادة لعلهم
تمره خیر من جرادة
و اکثره من الجراد
لا من الهوام و معهما
فاشبه اخنافس

يلتصق الغارهم والوزنات من شئ بين وزغته وهي المسألة ادم ابراهيم ويكن انذباش اي انذ الساقية ومن غير حيلة
وكذا لا يقصد الاخر فلم يكن صيدا شئ فلا يجب لبعثها بالجزاؤه به قال الشافعي واخرجهم ومن صاحب صيد الحرم فليقتسمه
لان الطبعين اجزاء الصيد يشق لمتوليهما في الشفيع كما في بطونهما وكما بين البعدين في ثمال الشافعي ومالك واحمد
وقال الرباعي من شئ شافعية والقاضي ان استأبنا لا يفتن به وتقول مالك قال الذوي وقال ابو حنيفة ان نقص صيد
ختمه والافا وقال الشافعي ونقصه غلط وقال الكرماني شئ من الصيد لو حارب الصيد فعليه ان يقتضيه بغيره يوم يقوم نقص الصيد
عن ضمان الباعين جميعا فليبدل كل لانه يتولد من ثمة وتقول ابو حنيفة ولو اصاب الصيد حرام على الحرم فله ان كان منه اعتبارا
لبعض بالكل هم ومن تقل بالايوكل لحم من الصيد بالسباع شئ هذا لفظ القدر في بيعه وقال الامام حميد الدين
اراد بالسباع التبريد الاسد والغدرهم ونحوها شئ اراد بالقرو والعيل كذا قال حميد الدين وقال الاثراني فيه لان بيعهم
لكل من خطفت فتيته تملك عاري عاودة ان شئ ثقت في فطره نظر لان الوصف الذي وصف به السبع وقال عاودة لا يوجب القدر
والعيل عاودة شئ قال الاثراني يجوز ان يربطه بقوله ونحوها شئ ونحو السباع ما لا يوكل لحم من السباع كما يلبان والسمور
والدلف والعيل والشاقي تقي ثقت فيه شئ لا يفتن وقال الكاشغري وبياع الطير وكذا قاله الكاشغري وجوب الوجة
وقال السرموني ولا فرق منه ذلك بين سباع البهائم وسباع الطيرهم فليجزاؤه الا ما استأبناه والشرع وهو عاودة
شئ امرني فيه ما مضى من انفس الفواسق هم وقال الشافعي لا يجب الجزاؤه شئ امرني في السباع اصلا او بقتل احد او قاتل
لانك السباع المكتبة بالضر من الطير ولو شئ كان هذا والذئب والغراب الجزاؤه وفي غير ما يجب وفي السرموني وقال
الشافعي فيما لا يوكل لحمه والافا المتولد مما يوكل لحمه وما لا يوكل لحمه كالسبع كالبسر السمين وسكون الحيم وهو المتولد من الذئب
والغضب هم لانها شئ اي لان السباع هم جبلت شئ امرني ثقت على الايداف فثقت في الفواسق المستأبنا شئ لانها جبلت
موفية بطيرها فكل ما كان في طبيعها الايدافا صار كالنفس الفواسق هم ولذا اسلم الكتاب تذاول السبع باسمه شئ
بجميعها هم فثقت شئ امرني من حيث اللغة الاثراني انه عاودة الصلوة والسلام معين وهي سبب حبيته من الالباب فقال الامام
عليه السلام كما كان فاقترس الاسد به ما جعل في السرموني وسوطهم ولما ان السبع صيد لتو شئ شئ وبعده عن اصير الناس
هم كونه شئ امرني به كونه هم مقتضوا بالافان بالبلد شئ كما في الاسد والنمرهم ولو عطا به شئ امرني ولا لعل الاصطبار
بكالههم هم ولو دفع اذوا شئ الاماني الممنوعين بقتلهم اجزاء وهم والقياس على الفواسق فثقت شئ وارجو ان يفتن شئ
سط الفواسق كقدره ان يعاقب هذا القياس مثنى ضيف لوجوه الفارق هم لما فيه شئ امرني في قياهم من ابطال امر
شئ الذي نص عليه الشارع ولا يجوز فان قيل انتم ابطالتم عدوا كنفس حيث اقطعتم بها غير اقل من شئ اقطعتم بها ما هو

والوزنات فيمكن
احدكم بغير حيلة
وكذا لا يقصد
بالاخذ فليكن
صيда وموجب
صيدها لهم فعليه
فيقتسمه لان السبع
من جزاء الصيد
فاشبه كل من
قتل سائر ايدافهم
من الصيد كالسبع
ونحوها فعليه
الجزاء الاما استأبناه
الشرع وهو ملغى
وقال الشافعي في
لا يجب الجزاؤه
جبلت على الايداف
من حلت الفواسق
المستأبنا ولكن
اسم الكلب
يتناول السباع
باسرها فقتلها
ان السبع صيد
لمن حمله كونه
مقتضوا لا اخذ
اما لجلد لا يعطى
اوله فلهذا والقياس
على الفواسق فثقت
من ابطال العدد

فما يصح الاستدلال به وجوب بان ذلك في خطابات الشرع واما في الروايات فيل فيه نظر لان قول عمر في هذا المثل غير له في خطابات الشرع
 الا في خبر الاستدلال في تلك القضية واما جواب ان الاستدلال انما هو ليعمل وقوله رواية مسندهم ولان المزمع من قول عمر
 شرب هذا الاستدلال بديل عن حديث الفاسق ووجوب المزمع من جهة الشرع عن العرض الى الصيد هم لامن وقع الاذى
 شرب اي ليس منوما عن العرض لاجل دفع اذاهم ولهذا شرب اي دلائل كون استناده عن العرض لا يبراهن اذاهم كان
 باذاهم شرب من الشرع هم في دفع المتوهم شرب اي الاذي المتوهم هم من الاذي كما في الفلوسق شرب الخمس لانه لما كان
 متضمن لتوهم الاذي من هم فلان يكون ما ذواته في دفع المتوهم شرب اي الاذي المتوهم وهو الصيال هم اولى شرب
 وابلغ منه ولهذا لو امكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ذكره الطحاوي كما نظف مع المارف فلما صار مقتلا ما ذواته
 النفس لا يكون مقتله موجبا للضمان هم ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء متعاده شرب اي الشارع هم في خطابات
 الجبل الضامن لانه لا اذن في شرب موجود هم من صاحب الحق وهو العبد شرب على انه روي عن ابى حنيفة انه لا يجب الضمان
 الضمان وبقول الشافعي ولا يلزم العبد اذ اصاب بالسيف فقتله المصداق عليه حيث لا يضمن مع انه لو لم يوجد الاذن من مالك
 كان العبد مقصر وان في الاصل لانه اذ اذبح مكلفا كما هو مقتضى الدلالة على كونه مكلفا كوله فاذا جاز البيع من مقتضى
 الممازجة سقط حقه كذا اذا ارتد وسقط البتة التي هي ملك المولى انما كان في ضمن سقوطه الاصل وهو مقتضى فلا يميز
 كما اذا ارتد هم وان اضطر المزمع الى قتل مبيد شرب اي ان اضطر الى اكل لحم الصيد وبصر في بعض نسخ مختصة القدر
 هم فقتله فعليه الجزاء لان الاذن شرب من الشارع هم مقيد بالكفارة بالنفس كذا في الخطا وهو قوله تعالى انكم مضافا
 اذ اذبح من راسه وجه الاستدلال بان الحق مخلوق مخطور الاحرام وقد اذن له الشارع في جعل الضرورة مقيدا
 بالكفارة وكذا قتل الصيد مخطور الاحرام فيحتاج لاجل الضرورة مقيدا بالكفارة ولا يسلط عنه ما يتعلق به من الكفارة
 هم طه ما تلوها من قبل شرب وهو قوله تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك ولو وجد المحرم صيد
 وميتة باكل الميتة وبه قال مالك واحمد والثوري رحمهم الله وقال ابو يوسف والشيباني اكل الصيد ولو وجد
 الجزاء وفي الزينة جعل الاقوى رواية الحسن عن ابى حنيفة ربه وفي الزينة عن ابن سنان ان سحابة انفس ادم لم ينس
 واختاره الطحاوي وعدا لذكره في تخييرهم ولا بأس لهم ان يذبح الشاة والمبقرة والبيد والجمادى والبط الا ان شرب
 وفي بعض نسخ القدر في البط الكسبي وهو المنسوب الى كسبية من نواحي الجند والمال والابل هي لانه ما ذواته
 ليست بصيد لعدم التوشش لانها متخاطبة بالناس يبرأ عينيهم هم والمراد بالبط الذي يكون في المساكن
 والحيض لانه لو شرب من مساكنهم ما حصل الخلقة شرب واما البط الذي يطير فانه جنب آخر لا يجوز لغيره
 والحيض لانه لو شرب من مساكنهم ما حصل الخلقة شرب واما البط الذي يطير فانه جنب آخر لا يجوز لغيره

ولان المزمع من قول عمر
 عن التوهم من كونه
 الاذاهم كان ما ذواته
 في دفع المتوهم
 من الاذاهم كان ما ذواته
 في الفلوسق فلو ان
 يكون ما ذواته
 في دفع المتوهم
 مع وجود الاذن من الشارع
 لا يجب الجزاء حقا
 عند الجبل الضامن
 لانه لا اذن من صاحب
 الحق وهو العبد
 وان اضطر المزمع
 الى قتل مبيد
 فعليه الجزاء لان
 الاذن مقيد بالكفارة
 بالنفس كما هو مقتضى
 من قبل ولا بأس
 لهم ان يذبح الشاة
 والنسك والبيد
 والذبح حجة والبط
 الاكله لان هذه
 الاشياء ليست
 بصيد لعدم
 التوشش وانما
 بالبط الذي يكون
 في المساكن
 والحيض لانه لو شرب

لا من جلا يصوم ودم ولا من جلا من سلاش لثمة الواو ومواني رطل يس من سرولة اذ البسة سلاو بل قسروا
 هم فعليا انجر ابرش وبه قال الشافعي واما هو خلافا لالك لاش اى مالكت هم اذ الوف سلاش لا سني سني حبه
 بطوره موفه ش فخرج من هذا الصبر نحن نقول ان الحما موش باصل اختلافه متع بطوره اذ كان على النور
 والاسنياس عارض فلم يمش كالنبي ومارا لوش فان تملت البراء لا كل بركوة بالاضطرار حتى لو رمى منها
 الى سرج حمام لا يحل ولو كان صيدا احل بركوة الاضطرار قلت من الاحصاء من قال كل بركوة الاضطرار ذكره في
 المحيط بركوة الاضطرار استغف بالبحر لا يكون صيدا الا ترى ان الثوري لو ناله فلم يقدر عليه ذكي بركوة الا وهو ليس بصيد
 هم وكذا اذا قتل غلبا مستانسا اى وكذا يجب الجزاء اذا قتل الحرم غلبا مستانسا في البيوت هم لانه صيد في كل
 فاما سبله الاستنياس ش لانه عارض هم كالبغير اذا نذش اى اذا الفرية تدودا من فيض بغير هم لا يانجكم الصيد
 في البحر حتى على الحرم ش لان بالنود ولا يخرج عن حكمه المياهم واذ افزع الحرم صيدا فاجبة ميتة لا يحل اكلها وقال
 الشافعي يحل ما ذبحه الحرم لغيره لانه عامل له ش اى لان الحرم عامل لغيره هم فقتل غدا البش وهذا التفسير
 يشير الى ان الاثم في النية متعلق بقوله ذبح وكذا ذكره ايضا في الايضاح لا القول يحل ولكن ما ذكره في المبسوط
 يدل على ان عامل لغيره وسواء ذبحه لاجل غيره او لاجل نفسه في مقتوم ما يدل على هذا قال ما ذبحه الحرم ميتة فأكثروا
 عليه وهل هو ميتة في حق غيره فعنه قولان في الجدي يكون ميتة وبه قال مالك وبه خيفة لقولان ذبحه لا يقتل
 كذبح المرتد وفي القديم يحل لغيره وفي السروجي في شنع الذئب للودعي ذبحه الحرم عليه لا خلاف وفي تحريره
 على غيره قولان الجدي يتحرير وهو الاصح عند اكثرهم وفي القديم حكمه صحيح كغيره هم ولنا ان الذكوة فصل
 مشروع وبما فصل حرام فلا يكون ذكوة كذبحه الجوحى ش فان قلت اشكل على هذا فاجبه لغيره فانه
 حرام ومع ذلك يحل تناولها قلت النسي في معنى عين الذئب ولم يصير الذئب حراما لعينه بل لبعائها حتى
 انيب ولما يحل ذبحه باذن المالك فكان الذئب مشروعا في نفسه اما هنا النفس الفصل حرام لعينه
 لقولنا لا تقتلوا الصيد الا بحد فقد وصف الصيد بالحد فدل على خروج المحل عن قبول الفصل للحلال
 هم وهذا ش اى كون ذبح الحرم حراما لان الشروع ش اى الذبح المشروع هم وهو الذي قام مقام الميتة
 بين الحرم والدم ميسر اشر لان الذئب لا يتبين بحد ورج كل الدم انجس لغيره اخبر من الطيب لان الميتة حرام
 باعتبار الدم المسفوح بالدم لان الشروع اقام الذئب مقامه ميسر ولما لو ذبح ولم يسبل الدم على اكله ولو ذبح الجوى
 وسال الدم لم يحل اكله فيسفي بالدم كمن مشروعا على اصل القياس هم فنقدم ش اى الميتة وكل

ولو ذبح محلهما حراما
 فقله في الجواز
 مالكا ولو كانت الوف
 سنانا لا يحتمل
 بجناحه لم يطوع
 فهو من ذبح
 فقول العام موش
 باصل اختلافه
 معتمد بطوره
 وان كان على النور
 والاستنياس عارض
 فلم يعتبر وكذا
 اذا قتل غلبا
 مستانسا
 صيدا في الاصل
 فلا يسل الاستنياس
 كالبغير اذا نذش
 لا يقتلهم الصيد
 في الحرم على الحرم
 واذ افزع الحرم صيدا
 فاجبة ميتة لا يحل
 اكلها وقال الشافعي
 يحل ما ذبحه الحرم
 لغيره لانه عامل له
 فاشكل على هذا
 ولنا ان الذكوة فصل
 مشروع وهذا فعل حرام
 فلا يكون ذكوة
 كذبحه الجوحى
 وهذا لا يانجكم
 فام مقام الميتة
 والدم والعلم بغير
 فنبه

جزء بالقرآن من شئ ما يباح بعد ما لم يفسد المشروع وهو الذكوة لان الذكوة لم يفسد بالبلية كما لا يفسد بالبلية كمنى في الجوسى من
 فان اكل الحرم الذاب من ذلك شئ من الذي يوجب شيا فله فيه ما اكل عند بلية صنفه رضى الله تعالى عنه شئ
 هذا الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه فيما اذا اكل من الصيد لم يداوى جزاء فله فيه ما اكل وعند لا يجب عليه الا الاستغفار
 اذا اكل قبل اداء الزكاة فله ما اذا اكل من ضمان الجزاء بالامعاء ويخرج في الحنابلة وقول الشافعى مثل قولنا كذا
 في المايضاج وقال الصدوق روى محمد بن احمد اذا اكل من الصيد بوجع قبل اداء الجزاء فلا رواتى
 في هذا الخبر بخلافه ان يقال يجب فيه الجنبه رضاء فانه القتل ويجوز ان انها مستانها من وقال
 ليس عليه جزاء ما اكل شئ من ذلك او اكل من الصيد عند ما اكل احد واكثر احل المسلم
 وان اكل من الحرم آخر فلا شئ عليه في قوله جيبا شئ اى لا شئ عليه من قربة ما اكل ولا خلاف كالحلال اذا قتل صيد
 الحرم فاكل من لحمه شئ اى اللبى يوسف ومحمد من ان قد شئ اى ذبيحة الحرم ميتة فلا يزره باكله الا الاستغفار
 شئ والى قولنا ميتة ميتة من صيد كذا اذا اكله الحرم غير شئ اى غير الذاب ولا اكله حلال من والى حنيفة ان حرمة
 اى حرمة التناول للحلال الحرم الذاب من اعتبار كونه شئ اى باعتبار كون الصيد من ميتة كذا كذا شئ من ان
 الذاب ميتة من باعتبار انظر احرامه شئ اى ان الذاب من الحرم لان لحمه لم يذبح فله فيه ما اكل من الصيد عن المحمية
 اى كونه ميتة على ما عليه من الذاب شئ اى وان شئ الذاب من من ابلية في حق الذكوة فصارت حرمة التناول
 بهذه الوسائط شئ وهى كونه ميتة والاصل والاكل من منظر اى احرامه وخرج الصيد من المحمية والذاب من ابلية
 لم يضاف الى احرامه شئ اى الى احرام الذاب فوجب تناول الجزاء من بخلات الحرم آخر ان تناول ليس منظر
 احرامه شئ لان لم ينفذ الى احرامه ولا باس باكل الحرم لحم صيد اصلا ولا حلال وذبحا اذ لم يدل الحرم عليه شئ
 اى على اصلياه من ولا امره بصيده فلا فاما لما لم يفسد فله الا اصطاده لابل الحرم شئ فان حذره لا يجوز له اكل
 ما اصطاده الحلال لابل الحرم وان لم يكن باذن الحرم وقال في الموطا اذا اكل الحرم من ذلك الصيد الذى
 صيد لا يوجب عليه جزاء الصيد كذا وقال الشافعى واحمد وابو ثور لم يرش اى لما اكل من قربة عليه الصلاة والسلام
 شئ اى قول النبى صلى الله عليه وسلم لا باس بان ياكل الحرم لحم الصيد لم يصده او يصاد له شئ فله فيه ما
 رواه ابو داود والترمذى والنسائى ولكن لفظه عند محمد بن عبد البر لحمه وان لم يصده و ايضا لحمه فخرج من
 يعقوب بن عبد الرحمن رحمه الله عن عمرو بن ابي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن خطيب عن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صيد البر لله ميت قال الترمذى رحمه الله

باعتباره وان اكل الحرم الذاب
 من ذلك شيا فله فيه ما اكل
 صيد حنيفة وقال ليس عليه جزاء
 وان اكل منه حرم آخر فلا شئ عليه
 في قوله جميعا ان هذا ميتة فلا يزره
 باكله الا الاستغفار وصار كذا
 اكله من غير ذكوة حنيفة احرامه
 باعتبار كونه ميتة كذا كذا لا يلبس
 الا حرامه كذا كذا احرامه هو
 الذى احرامه الصب عن المحمية
 والى ابلية عن اهلية في حق
 الذكوة فصارت حرمة التناول
 بهذه الوسائط مضافة
 الى احرامه فله فيه ما اكل
 ليس من منظر اى احرامه لا
 باس بان ياكل الحرم لحم صيد
 اصطاده حلالا فله فيه ما اكل
 الحرم عليه ولا امره بصيده كذا
 لما اكل من قربة اذ اصطاده الحلال
 الحرم له قوله عليه السلام لا باس
 باكل الحرم لحم صيد ما لم يصده
 او يصاد له

بولاله الحرم وادبائهم في رواية الحرم قلت رواية الحرم رواية الطحاوي ومروية عن عبد الحميد بن محمد
 بن عبيد الله الجعفي م ووجه الحرم حديث ابن قتادة وقد ذكرناه من ابي نابل لاحرام قبل ان نذكر من ابي نابل
 وقد روى الحكم بن زيد بن عوف قتادة اسمه الحارث بن وسيم بن انصاري م وفي صيد الحرم اذا ذبح الحلال فخرجت جيفة
 بها على الفقداء من في بعض النسخ عليه قيمة وقد يقبله الحلال لان الحرم لو قتلته لمزكفارة واحدة لا بل لا واما
 وفي المبسوط فخرج الحلال صيد الحرم فقيمة عند العلماء الاعلى قول اصحاب الفخار فانه الشئ عليه عزمهم لان
 الصبي حتى الامن بسبب الحرم فان قلت الصيد كما اتفق الامن بسبب الحرم فكذلك بسبب الحرم لا حرام واما
 قتل الحرم صيد الحرم في ان يجب عليه كفارة ان لم يسكنه فقلت وجوب الكفارة وجوب القياس مرجع ذلك
 في الايضاح وجوب الاستحسان ما ذكر في شيخ الطحاوي ان حرمة الاحرام اقوى لان الحرم حرم عليه الصيد في
 الحرم والحرم جميعا فاشيع الاقوى الاضعف م وقال عليه الصلاة والسلام في حديث طويل لا تأخذوا بغير صيدنا
 وفي بعض النسخ في حديث فيقول والد حديث اخرجه الاثم استه في كتيبه عن ابي هريرة فقال لما فتح المدائن
 كمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فحمد الله واشى عليه ثم قال ان الذين عن مكة النبل وسلكا عليه
 واليمن وانما اعلنت لي ساعة النمار ثم لي حرام لي يوم القيمة لا يصفى شجرة ولا ينقص صيد ولا يذبح نمل ولا يذبح
 ساقطها الا نذرت فقال العباس الا لا تخافوا بقبولنا وميوتنا فقال عليه الصلاة والسلام الا لا تخافوا وخرت
 وسلم عن طاووس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة الحديث وفيه لا ينقص
 وذكر العصف بذلنا به والاصل وفي حرمة صيد الحرم على الحلال اذا حرم بغير صيد الحرم فقلت اوله وانما
 وانني والها اتفق النمار المجهز بالقرع الرب من المرحى والمذبح الكان الهالي وشيش من اليا لس من الكناز
 والصفه الفطيم من باب غرب وعصفه ضرب عصفه من باب فعل م ولا يجزى الصيد من ابي ولا يجزى ذبح
 صيد الحرم الصيد من الناس اى لان قيمة الصيد عزامة م وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال في ليس
 فيه الا الفارة فان قلت لو كان عزامة فينبغي ان نجيب على الصبي والجنون والكاذب كما في اموال الناس وقد يقع
 في الايضاح انه لا يجب عليه قتل وان كان ضمان الحمل لكن فيه منة العمل اليقانة لو اذنت لعل صيد الحرم
 فقلت في يد حلال آخر فقلت كل واحد منها جزاء كامل لان كل واحد منهن فاعدا بما لا غفده الا حسد بالقتل
 المقتول لامن كالا تسلكا ثم يرجع الا نذرت على القاتل عما ضمنه بالاتفاق فان قلت فطعنا بغيره
 لان لا يؤخذ من ضمن جزاء الا حرام فيما اذا قتل الحرم صيد الحرم كما لا يؤخذ ضمان من الصيد

ووجه الحرم صيد

الى قتادة وقد ذكرناه

وفي صيد الحرم اذا ذبح الحلال

فخرجت جيفة

في القيمة بعد ذلك

في الفقداء ان الصيد

الامن بسبب الحرم قال عليه

الصلوات في حديث طويل

لا تأخذوا بغير صيدنا

والصوم كانه عزامة وليست

بكفارة فاشبه ضمان الاموال

في ضمن الجزاء من قتل سيد المملوك في الحرم قلت حرمة الحرم حصلت في حوزة دارهم فيما نحن فيه لان حرمة
الحرم لا يثبت الا من العبد وكذا حرمة الارحام فكان الضمان صدق تعالى في الحرم من قتل العبد بما يتاح له
بمخالفات العبد المملوك بان ما يجب بان يقتل من صدق تعالى فلا يمكن ان يقتل من العبد نصرا في حق العبد
كان الضمان لم يتحقق كذا في الارحام ومما يشترط في قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة
العدوم في الاول ودون الثاني بقوله لا يشترط في حوزة الحرم من قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة
اراد بالوصف الا من والمحل العبد ومنه الا من من اى الوصف هو الا من من والواجب على الحرم بطريق كذا
يزاد على قوله لان الحرمة باعتبار معنى فيه وهو احرار من قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة
بمخالفات الحرم من قتل العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة
من الاحكامية العدوم يزار الانفال فقولوا تعالى او عدل ذلك نصا او اعدم صلاحية الضمان المحل فلا بد انما
بين العدوم وهو العرض وبين المحل وهو العين من وقال زفر بن جزيه العدوم اعتبارا بما وجب على الحرم من
به قال الشافعي وما لك واحمد لان الواجب هنا لغة كالأول واجب على الحرم فبادى بالعدوم وهو والفرق من
اي الفرق بين قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة
ذكرناه من قولنا في قوله والعدوم يصلح بزار الانفال الضمان المحل من قولنا في قوله والعدوم يصلح بزار الانفال
من قولنا في قوله والعدوم يصلح بزار الانفال الضمان المحل من قولنا في قوله والعدوم يصلح بزار الانفال
عنه ما مثل قيمة العبد لان العبد مال محمل صدق تعالى والارادة طريق صالح محمل المال صدق تعالى ما عساه من العبد
وفي رواية لا يجوز من سرق المذبح لا يباي وي الواجب ويشترط ان يكون قبة الحرم بعد الفجر مثل قيمة العبد
ومن فعل الحرم بصدقه فليد ان يرسله في ش اى في الحرم اذا كان في يده من قال في العبد لا يباي وي
حلال حتى لا يكرهه الشافعي رضي الله عنه فان الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على اولى العبد ما يوجب
الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بالاتفاق من خلافه الشافعي فانه يقول من الشريعة لا يغير في ملك العبد
لما يشترط لان الصدقة من العبد فليد ان يرسله في ش اى في الحرم اذا كان في يده من قال في العبد لا يباي وي
اي ترك التعرض للصيد لا يل حرمة الحرم او احرار من قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة الحرم
بخطا او من قتل الحرم كذا في التعليل قال قهرا او احرار من قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة الحرم
العبد قال الاصل ايضا بقوله كذا في التعليل قال قهرا او احرار من قتل الحرم العبد قتل المملوك صدق الحرم في حوزة الحرم

وهذا لا يجب بتقويت
وصف في المحل وهو الاثر العبد
على الحرم بطريق الكفاية بجزاء
على فعله لان الحرمة باعتبار
معنى فيه وهو احرار من قتل الحرم
ليصلح بزار الانفال لا صفات
الحكم وقال زفر بن جزيه العدوم
اعتبارا بما وجب على الحرم والفرق
قد ذكرناه في قوله والعدوم يصلح
بزار الانفال الضمان المحل من قولنا في قوله والعدوم يصلح بزار الانفال
ان يرسله في ش اى في الحرم اذا كان في يده من قال في العبد لا يباي وي
الشافعي في قوله يقول حق الشريعة
لا يغير في ملك العبد ما يوجب
العبد ولذا انه لما حصل في الحرم
وجب تركه انتم من حرمة الحرم
او احرار من قتل الحرم كذا في التعليل

وذلك الواجب تركه فمن وهو
 ليس بمنع من من حيث لا يحق
 بالبيت والقصص لا غير في ملكه
 ولما رسله مفادته فهو على ملكه ولا يقدر
 ببقائه الملك قيل اذا كان انقص
 في يد الزم ادسالة لكن خارج
 لا يصح قتل فان اصاب جرح
 صيد لم يجرم فارسل من يد لا يجر
 قصص عند في حقيقته وقل لا يصح
 كان يرسل ما بالقرعة من الملك وما
 على الحسين بن سبيح الله ملك
 الصيد لا يحزن ملكه حراما فوايدل
 احترامه بحرارة وقل لا يصح
 تجوز ما اذا اخذ في حاله الاحرام
 لانه لو ملكه الواجب عليه ترك
 التعرض في ملكه ذلك بل يلحقه بقتله
 فاذا قطع يد عن مكانه بعد ان اطلقه
 في كسر المعزاة او الصالحين ما من امر
 من يد يجره الى الموت عليه الا انهم
 يملكه لا يحزن فان الصيد لم يجره
 للملك في حق الحرم لقوله تعالى
 وصم عليكم صيد البر ما لم يمتدح وتكسار
 لما اذا شئ الى الحرم فان لم يمتدح

والسلام باراد المسلمين سنا فتوى المدس قال الكمال السادة الفاضلة مثل الجماع القوي لم ولان الواجب
 على الحرم ذوابل اخر فيجب الجواب عن ايل الشافعي رشف الله من كمن شق لاصيدم وجو شق اى الحرم الذى
 في يده فقصص صيد لم يجره من شق الصيد من جبهه لانه شق اى ان الصيد من جبهه لا يثبت وانقص لاي شق اى
 بالحرم من غير شق في ملكه شق لم يجره من جبهه ولا رسله من جبهه على ملكه لا مستقره بقار الملك شق لانه ليس بمنع
 الصيد فان وجب لوزار لو كان باقتدار الملك شق اى ان الجواب ارسل ولم يرسل ولا يقول به احد فان ارسله
 ملكه وقيل ان كان انقص في يد الزم ارسله لکن على وجه الفصح شق اى ان الفصح الملك لان اصنعة المال جواز
 في بيت ولو يدعه عن انسان من فان اصاب حلال صيد اخر جرم فارسل من يد غير الفصح من جبهه على حقيقته من شق
 الملك احمد وقال الفصح لان المرسل آخر المعروف شق لان ارسله واجب عليهم ما عمن الملك شق لان ارسل
 حرام عليه لکن ان يقبله للمعزاة فلا يكون سنا فقال تقدم وعلى الحسين بن سبيح شق لا يفسد على ارضى الصدوق
 والاصيد لى منع الحسن بن انسانم ولا شق اى لى حقيقته من شق اى الحرم ملك الصيد لا يجره لکن
 شق اى صيد ما فلا يجره لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن
 ما اذا اخذ في حاله الاحرام شق لان جرم الحسين على الحرم فلا يصح المرسل من شق اى لان الاقدم لم يجره
 اى لم يجره لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن
 انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن
 من وكذا ذلك بان يخاف من يده فاذا قطع يده عن مكانه متعديا فيضيقه ونظيره الاختلاف في كسر المعازن شق لانه
 المعروف ما عمن الملك وعند اى يوسف من جبهه لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن
 قيمة ما غير عينه والمعاذ الملاهي قال ابن ورد قال قوم من اهل اللغة هم من جميع العود والطبوع وشبابها وكل
 تعودون بل المعازن التى استخرها اهل اليمن في ديوان الادب المعروف ضرب من الظاير بخرية اهل اليمن
 فان اصاب جرم صيد فارسل من يد غير الاضمان عليه بالانفاق شق بين اى حقيقته من جبهه صيد لانه شق اى
 الحرم لم يجره لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن
 من في حق الحرم لقوله تعالى وصم عليكم صيد البر ما لم يمتدح وتكسار لما اذا شئ الى الحرم فان لم يمتدح
 اذا شئ الى الحرم فان لم يمتدح وتكسار لما اذا شئ الى الحرم فان لم يمتدح وتكسار لما اذا شئ الى الحرم فان لم يمتدح
 اذا ارسل صيد الحرم لان الصيد حرام عليه لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن انما ارسله لکن

محل کل واحد متماثل ای من آخذ والقائل جزاءه لان الاخذ متعرض للصید فتفوت الاسن القائل
 مقره ذلك من اي الاخذ من العوجب فتفوت الاسن من والقوة كالاستدراك في حق التفتيش كشود الطلاق قبل التفتيش
 اذ ارجعوا ش لانهم لم يفتنوا باقرار الشهادتهم كان على شرف السقوط بكونه لا يرجع على ما عرفت من بوجه الاخذ على
 ش فان قلت ليس الاخذ في الصيد لا يدعرك فليكن يرجع على القائل فالصانع يجب بما بعد من الامرين
 قلت يدعرك على الصيد بمقربة من الاخذ لانه يمكن من ارساله واستماد الجناية عن نفسه فالقائل صار مغتاضا بالتفتيش
 ان لم يكن له الاخذ كما حسب المدر اذا تملك الانسان في يد فادى الغاصب منه فانه يرجع على القائل لانه لو كان
 كان المدر لا يقبل التفتيش على ملكه من ملكه وقال زفر بن لا يرجع لان الاخذ هو انما يصيد ش وبوجه قوله للصيد لا يرجع
 فلا يرجع على غيره لانه لا يملك الاخذ من الاخذ بوجه قوله لا يرجع على الاخذ من الاخذ بوجه قوله لا يرجع على الاخذ من الاخذ
 يرجع على غيره من كسب غصب خيري مني فانه من يد اخر فانه الذي من الغاصب لم يرجع الغاصب على المتعدي
 يشككنا من ذلك لان الاخذ انما يصيد بالصفحة عند الصانع الملك بوجه اي بلا عدم فموش اي القائل
 من بالقائل جعل فعل الاخذ علة فيكون ش اي قتلهم فنه مباشرة علة العلة فيقال بالصفحة ش اي الصفحات
 من عليه ش اي الى القائل من كما غاصب ش اي اذا اذنت المتعدي فنه الغاصب فان حصل الصفحان بغير
 عليه والجواب عما تشبه به زفر ان غاصب التفتيش ثبت له بقرينة لان خروجه عن ملك التملك بانه تملك
 الصيد لان ذلك فيه زيادة اخر لهم في حق الحرم باحرار لونه الاذي فثبت له بقرينة وان لم يثبت له ملكه من
 قطع تفتيش الحرم واخره ليست ملكه وهو لا يثبت له الناس فلهذا جئنا به في الروايات في الجبال اعلم ان ما ذكره الانسان في التفتيش
 انواع البرية لان يكون من غير ما يثبت له الناس كالجزر والوزن والنفق والكثير ونحو ما ذكر من البرية لا يثبت له كشيء
 اعطيان الاشمل وكل واحد منها لان يثبت بنفسه او يثبت له الناس فليست له يجب الجواز الا في نوع واحد وهو البرية
 يثبت بنفسه مما لا يثبت له الناس ولا شئ في الانواع الثلاثة لانها كانت للموم بل الى المبتدع لانه لا يملك لانه لا يملك
 البرية ولكن حرمة وفي المسبوطه من شجر الحرم كونه صيده فان صيده بكل منها وادى اليها ولا يملكه بل يملكه ولا يملكه
 على افعاله وانما وليكن اليها في الجوار المطر والمطر كالمطر وابتدئ الناس عاوة فوله من الناس يزرعون
 في الحرم ويحصدون من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير ترك وقال مالك لا لباس جانية
 الناس في الحرم من النخل والشجر كما نسيه البقول والزرع وهو يقول الى الخطاب وابن جعيل من الجانية
 وقال القاضي منهم يجب الجزاء وهو قول الثاني في الجواز في الشجر كل حال وهو الذي ذهب عنه فاجيب

فعل كل واحد من جارية لان
 الاخذ منة من النقص بان
 الامن والقائل مقره لان
 والقوة كالاستدراك في حق
 كشيء الطلاق قبل التفتيش
 اذ ارجعوا او يرجع بوجه على
 القائل وقال زفر ولا يرجع
 لان الاخذ هو انما يصيد
 فلا يرجع على غيره لان
 انما يصيد سببا للصفحة عند
 الفصل الهلاك به فجهل
 جعل فعل الاخذ علة فيكون
 مباشرة علة العلة فيقال
 بالصفحة ش اي الصفحات
 حبش الحرم او شجرة
 ليست بملك
 وهو مما لا يثبت له
 الناس فلهذا جئنا به

القفص فيها وبها ليس كذلك كذا ابل امرته بعد ابا وز ثم ابل بنة فاعلم واحد بانحراف الحرم
واذا اشترك موان في قتل صيد فكل واحد منها جزاء كامل مش وهو قول الحسن وشيبي وسعيد بن جبير والفتي النوري و
بر قال مالك والشافعي ومن الشافعية وهو رواية عن احمد واخشا ابو بكر بن النخعي وعنه ابن عمر بن الخطاب سفي وطاهر
والزهري ومجاهد بن سليمان والاداري ابي عليهما جزاء واحد اكل كل واحد منهما بالشر ليس جازيا جازيا فلو
الدلالة فيقتله الجزاء بعد النجاسة مش الشافعي من يقول بوجوه الحمل والمحل واحد ونحن نقول بوجوه الفعل
والفعل متعدد وماذا اشترك حالان في قتل صيد الحرم فاعلموا جزاء واحد لان الصنان يدل عن العمل لا بالامر
النجاسة فيقتله مش ابي الجوزاء حمل مش والحمل واحد والجزاء واحد على كل واحد منهما نصف قيمة الصيدان
كالواحد من قتل صيد الصنان على عدم حمل كل منهما بخلاف ما ذهبوا فيه لان الصنان لم يحل على كل واحد منهما فلو
انما صان الفعل وماذا منع الحرم الصلابة والنجاسة على كل واحد لان بيعها مش ابي الجوزاء حمل مش
كوز حيا لم تعرض للصيدة بتقويت الاسن به بعد ان خرج بئنه مش وكلاهما باطل فيكون الصبي باطلا وقال الناطق
لو اشترى ارباع مال امرأته او ابنته لم يملك البيع وان قبضه اشترى فاستملكه والبائع محرم والمشتري مطلق
فقط البائع قيمة الصيد للكفارة والامان عليه للبائع ان كان صاده مال حر او مدان صاده وهو جالس ثم امر
ثم باعه مال امرأته فله المشتري قيمة البائع ثم ومن اخذ طليعة من الحرم فولدت اولاد فماتت حي واولادها فطليعة
جزاء من مش ابي جزاء الام واولادهم لان الصيد له الاصل من الحرم بقي مستحقا لاسن شرعا مش
بعد اخراجه من الحرم متعفن بوجوه شرعية وهو لاسن واذا كان كذلك لبقى مستحقا ان يكون امسا من حيث اشترى
وقوله لم ومن ذلك ان امسا ففني منه هذا الوصف لمذا مش ابي ولا اصل استحقاقه لاسن شدة عام يجب و
الى مائة وبه حصة شرعية مش ابي كون الصيد واجب الراد الى الماسن ابي الى موضع الماز وهو مائة حصة
ثم تسمى الى الاولاد مش لبقى ثبت وجوب الراد الى الحرم في الاولاد ايضا لان الاوصاف الفارقة في الامسا
تسمى الى الاولاد كالزوجة والكتابة والذرية فان قلت يتعفن هذا الولد المخصوص فانما واجب الراد لم يمس الى
قلت صفة المخصوصية ليست بعنفة شرعية فلا تسمى الى الولد فان قلت المصنونة صفة شرعية فينبغي ان تستحق
قلت هي صفة غير لازمة فلا تسمى بجملة التبرير غير لازمة وفي جامع قاضي خان ان سبب جوب الصن
في المصنوب تقويت اليد ولم يوجد ذلك في الاولاد لا حقيقة ولا كمالا لان المالك لم يطالب الاولاد بستره اذا
طالبه واستحق كان ضامنا الحق الراد لعدا لست على كل ساعته فاذا لم يرد ومنع كان ضامنا

واذا اشترك محرمان في قتل
صيد فكل واحد واحد منهما
جزاء كامل لان كل واحد منهما
بالشركة بصريح اجابنا به
تفوق الدلالة فيقتل الجزاء
بعدم النجاسة واذا اشترك
حلالان في قتل صيد الحرم
فعليهما جزاء واحد لان الصنان
يدل عن العمل لا بالامر
النجاسة فيقتل بفعل العمل
كجلبين قتله رجلا خطأ
يجب عليه صادية واحدة
وعلى كل واحد منهما كذا
واذا باع الحرم الصيد والذلة
فالباع باطل لان بيعه حيا
تعرض الصيد بتقويت
الاسن وسببه بعد ما قتله
بيع مدينة ومن اخبره
من الحرم فولدت اولاد
فماتت حي واولادها فطليعة
لان الصيد لعن الاخر من الحرم
بقى مستحقا للصن شرعا ولا يجب
رده الى مائة وهذا صفة شرعية
فتسمى الى الولد

ممن ان اوى جزاءه بالحق اى جزاءه الفدية ثم لم يولد ثم مات الاولاد وليس عليه جزاء الولدان بعد اوان
 الجزاء لم يمتق امته من اى مستحق الا من فيمنع لم يمتق اولاد مستحقه الا من ايضا لم يمتق على ملكه خارج الحرم
 من قولهم لان وصول الخلف من وجوب القيمة الى الفجر اكرم كوصول الاصل من وجوب العيد الى الحرم
 ان لو غصب جارية غداي قبيها ثم ولدت اولادا فاستملكها واولادها لا يجب عليه شيئا فكذا هنا كذا في الخارج النجس
 وكذا فسر الامام حميد الدين الفخر رحمه الله قوله لان وصول الخلف كوصول الاصل وقيد بقوله لان وصول القيمة
 العيد الى فقهاء اكرم بمنزلة وصول العيد الى الحرم وقال الارزلى فيه نظرا لا يجوز ان يعرض القيمة الى
 فقهاء اكرم وغيرهم عند ما اذا اوى الجزاء الى غيرهم بسقط الضمان اكرم للصلى الخلف الى فقهاء فلا يستقيم التحليل
 بان وصول الخلف الى فقهاء كوصول الاصل الى الحرم انتهى قلت فليظهر في وجوبه فلا يرشني عن المصنف ولا
 الشيخ حميد الدين الفخر بما المصنف فاذا المطلق هو ويشمل الوصول الى فقهاء كذا والى غير فقهاء وقال الشيخ
 حميد الدين الفخر رحمه الله فاذا قیده باعتبار الغالب والعدا علم بالصواب
م باب مجاوزة الوقت لغير احرام من اى بناب في بيان حكم من جاوز الميعات لغير احرام وما فرغ
 عن بيان حكم النجاسة الواحدة بعد الاحرام شرع في بيان النجاسة الواحدة قبل الاحرام فاشترى كما في معنى النجاسة
 لكن لما كانت النجاسة بعد الاحرام على الكمال قدما بنا على هذا الباب والنجاسة من باب المعاقلة
 تكون بين الاثنين ولكننا من الجواز كما نرى قوله تبارك وتعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم
 اسرعوا الوقت قال في الجملة الوقت معروف اسم وقع على الساعة في الزمان والحين فلهذا يكون حال
 الوقت في معنى المكان مجازا كما استعمل المكان في معنى الزمان مجازا في قوله تعالى ان الله يحب
 الوقت معروف والميعات الوقت المعروف للتعلم والموضع يقال هذا ميعات اهل الشام للموضع الذي يخرجون
 منه فلهذا يكون المطلق الميعات على مكان الاحرام حقيقة لا استعمال اهل اللغة الميعات في معنى المكان قال
 الارزلى رحمه الله ولا يغفلون ما مل وقال الاكليل فاعلم ان غير فان قيل كان الواجب على من
 جاوز الميعات لغير احرام شيئا لان الحرم للاشياء الموجبة للكفارة هو الاحرام والاحرام غير موجود في ذلك الوقت
 فاجاب ان من جاوز الميعات لغير احرام اتركب المنى عنه ولكن به في غير نقصان نقصان يرد لان اداء ذلك
 في اوله يرجع الى الميعات لم يقبل ان يطوف انتهى قلت ذهب الحسن البصري رحمه الله الى ان الاحرام من الميعات غير
 واجب فلا يجب عليه شيئا اذا جاوز الميعات لغير احرام وفي المبسوط ولو جاوزه واحرم انعقد احرامه الاعمال

ادى جزاءه

انما لم يمتق

ليس عليه جزاء

تجوز ادعائه لم يمتق

كوصول الاصل

بما يجب

في سير

الکفری غیره یا و قال زفر بن الحوزة وجوب القياس اعتبارا بما لا ريب لئلا يفاد ان كان حجة وجبت بالضرورة وجوب
 حجة الاسلام فانه لا يثبت بها المذوثة كذلك ربما والجامع ان كل واحدة منها واجبة بسبب غير سبب الاشتراك
 م وصار ذلك كما اذا تحولت السنة من التي دخل فيها كذا شهر ثم خرج فانه لا يقوم مقام الزم بدخول كذا اختلاف
 من ولنا انه مما سفس في اي يدرك المترك في وقت مشق وهو السنة التي دخل فيها كذا م لان الواجب
 عليه تنظيم هذه البقعة من اي الكعبة ثم بالاحرام من اي الماشي الى البيقات كان حقدان بجوازها بحر كذا
 اختلف في تلك السنة لاني سنة اخرى كما اذا اتاه من اي البقعة التي هي كذا حال كونه محرابا في الاسلام في التبدل
 يعني من اول الامر انه يخرج عن حجة الاسلام التي هو دعا الزم بدخول كذا م بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صارت
 في زمرة من بعض وقت الحزم فلما تبادى الاجرام مقصود من اي مقصد هي كذا في الاعتكاف المندرج
 اي كما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان بذا م فانه لا يصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني من السنة
 اذا لم يعتكف شهر رمضان الذي نذر فيه الاعتكاف حتى جاز رمضان العام الثاني فصار ما عتكف فيه قضاء عما عليه
 العتكاف لانه لما عتكف في رمضان الاول صار الصوم مقصودا فلم يبادى الاجرام مقصودا كما ان باقيا من قبل سلمنا
 ان العتمة يتحول السنة تغييرا ولكن لا سلم ان العتمة تغييرا لانها سنة فينبغي ان تستند العتمة الواجبة بدخول
 كذا بغير احرام بالعتمة المندرجة في السنة التي كذا سقط في سباني السنة الاولى اوجب بانه لا شك ان العتمة كذا
 تأخير الى ايام العتمة انما يثبت بذا م فانه اذا اخرج الى وقت كذا صار كذا مستقلا لما فصارت دنياهم ومن جاز الوقت
 اي البيقات من خارج العتمة فافسد باس اى العتمة فافسد باجماع من نفع فيها ونفعا باس اى العتمة ثم نفعا
 من لان الاحرام لم يقع لانها من اى لانه عقد لازم لا يخرج الرغيب منه كذا وقع فيها الا بالاول والافعال واما القضاء فلان
 الزم الاداء على وجه الصلة ولم يقع من فصار من اى حكم بذا م كما اذا افسد الحج من فانه لا يفيد كذا بذا م
 وليس عليه ترك الوقت من لانه اذا فصلها باحرام البيقات بخبره بالنقص من حق الوقت بالما وزه بغير احرام
 عنه كذا لم يسي في الصلاة ثم افسد باس اى المقصود عن سجود السهو وعلى قياس قول زفر لا يسلط عنه الدم
 او لم يلب لان جنابه لا يرتفع بالحوادث كما اذا جاوز البيقات ثم حرم لمرة ثم وجب عليه القضاء بالاول ولا يسلط عنه
 بالقضاء لعدم ارتفاع الجنابة بالقضاء على تلك المسألة ومنه نظير الاختلاف من اى هذا الاختلاف بنيان
 زفر بعد العدد ان الدم الواجب بالمجاورة على البيقات يسلط القضاء عنه ولا يسلط عنه نظير الاختلاف الواقع من في فائت الحج اذا
 جاوز البيقات بغير احرام من ثم حرم الحج بالما فانه لا يلزم لفوات الوقت لفوات البيقات بكذا في حال العتمة ووجب عليه القضاء

وقال زفر لا يجوز به هو القياس

اعتبارا بما لا ريب بسبب ان في

كذا التحولت السنة لانه لا يثبت

في وقت كذا الواجب عليه تنظيم هذه

البقعة بالاحرام كما اذا اتمرها كذا

الاسلام في كذا السنة لا يثبت

تحول السنة لا يثبت في كذا

فلا يتأكد بالاحرام مقصودا

في كذا اشتكاف المندرجة في كذا

لصوم رمضان من هذه السنة

دون العام الثاني ومن جاز الوقت

فاحرم بغير احرام مقصودا بها

وقضاها كان الاحرام بقدر كذا

فصار كذا اذ افسد الحج

وليس عليه ترك الوقت

وعلى قياس قول زفر لا يسلط

هو نظير الاختلاف في فائت

الحج اذا جاوز الوقت بغير احرام

بصورة ثمانية عشر الاولى فلا يكون حيا من الاحرامين فيلزمه الاحرام الثاني لكن لو لم يكن الاحرام
 هذا مع قوله لا يجمع بين الاحرامين بعده ومن فرغ من عمرته الا انقصه فاحرم باخرى فيش اي بغيره اخرسه
 ثم فعليه دم الاحرام قبل الوقت فيش اي قبل وقت الاحرام يعني ان وقت الاحرام لعمرته ان يذبح بعد الحلق
 او التقصير الاول فلما احرم لثانيه قبل ذلك يكون محابا قبل الوقت فعليه معا بين احرامى العمرتين وتمامي
 قوله لا يجمع بين احرامى العمرة وباش اي يجمع بين احرامى العمرة ودمه فيلزمه الدم وجود دم جبر كفاية
 فيش فان قلت يجب الدم بهايه واحده في يجمع بين احرامى العمرة والجمع بين احرامى الحج والايان فما الفرق
 على احدا ما قلت يجمع في هذا الاحرام انما كرهه لا يجمع في الافعال وفي التبعين لا يتحقق الجمع فخللان افعال
 الحج الثاني لا يردى في هذه السنة فانما يردى في السنة الثانية والجمع بين احرامى العمرة بسبب الجمع فخللان
 العمرة في كل سنة ومن اهل بل ثم احرم بغيره لزمه اش بها القسم الثاني من الاقسام الاربع المذكورة
 وهو افعال احرام الحج على احرام العمرة فاذا يجمع بينهما لزمه لان الجمع بينهما مشروط في حق الاقاني فيش قوله
 اهل اي من عمرته بالتبعية وانما اختار الغناء لفظ اهل على التبعية في كثير من العرف اشاروا الى السنة في التبعية
 رفع الصوت هم والسكينة فيش اي في الاقاني ومعنى المسئلة ان الاقاني اذا احرم بحجة ثم لم يقبل اوارسته
 من افعال الحج لزمه الصدوره من اهل لانه امكن ايتان افعال العمرة قبل افعال الحج وانما الترتيب فيها هو سبيل
 والعمرة لقصودهم فعليه بذلك فيش اي يجمع بين الحج والعمرة فانما يش لا يجمع بين السكين هم لكنه اخطأ
 فيش لان القادر من يحرم بالحج والعمرة معا ولا يقدم احرام العمرة لانكس من قصير ميتا فيش لان الله تعالى
 جعل الحج احدا لثانيتين في قوله تعالى فمن تشب بالعمرة الى الحج فكان ثبتي ان يدخل الحج على العمرة لانكس لكنه
 لما لم يرد بالحج لان الترتيب وجب في الاداء وان فات في الاحرام هم فلو وقف لعزات ولم يات بافعال
 العمرة فمما رخص لعمرة لانه قد زعم عليه اذ او باش اي اداء العمرة هو اذ فيش اي العمرة ما فوله هي سبيل
 هم ميتة فيش نصب على الحال من ي والفاعل فيها معنى الاشارة في هي لانه قال في النهاية كذا كانت عقيدة
 بخط شي وفيه نظرم على الحج ش متعلق بقوله ميتة هم غير مشروعه فيش من المتبدا في جانب فاضحان لما
 بعزته يذرع عليه اذ اعمال بالعمرة بعد الوقوع لانه لو فعل كان بايا افعال العمرة على افعال الحج وذلك غير
 مستصح هم فان توجه اليها فيش اي الى عرفاته لم يكن رانفناش لعمرة حتى يقف فيش لعزات حتى يوليها
 لفرغ من الاطراف الى مكة فطاف لعمرة حتى تم وقف بعزات كان قار نام وقد ذكرناه من قبل فيش

ومن فرغ من عمرته لا تقصير
 فاحرم باخرى فعليه دم كل
 قبل الوقت لا يجمع بين
 احرامى العمرة وهذا حكم ولا
 فيلزمه الدم وهو دم جبر
 وكفاية ومن اهل بل ثم احرم
 بغيره لزمه لان الجمع بينهما
 مشروط في حق الاقاني والسئلة
 فيه فقصير بين لك قارنا
 لكنه اخطأ السنة فيقصير
 سببها فلو وقف بعزات
 واما يات بافعال العمرة فمما
 رخص لعمرة لانه قد زعم
 عليه اذ اوها اذ هي معنية
 على التبعية غير مشروعة فان تواج
 اليها لم يكن رانفناش يقف
 وذلك ذكرناه من قبل

ای تو خراب القرآن فقال ولا یغیر انضاج التوجیه هو العجم من مذہب الی حنفیة الی آخره هم فان طاف بالجمیع ای
فان طاف طواف القدوم لا یجزم ان حرمة لوقع علیها الزمان شئ یاتی بانفعال العمرة ثم بانفعال الحج ثم
وعلیه دم شئ یعنی دم الکفارة شئ لا یدخل منه لان خلاف التیة فی هذا المجمع جمیع منیاش ای من یزید ویکون
هم لان المجمع منیاش شروع علی ما مرش اراد بقوله لان المجمع منیاش فی الاقانی شروع و هم فیض الاسم
منیاش من ای منیاش الحج و العمرة و المراد بهذا الطواف ش اشار به الی الطواف الذی فی قولان طاف
لحج ثم احرم لعمرة ثم التیة ش و هو طواف القدوم و ما نش ای وان طواف القدوم سنة وليس یزید
سنة لا یزید به تبرک شئ لان اذا ترک السنة اصلا لا یزید شئ هم و اذا لم یأت بما هو مکرر ان
یاتی بانفعال العمرة ثم بانفعال الحج فلهذا الوصف علیها جاز و علیهم جمیع منیاش و هو کفار و وجوب و هو الصبح
ش استخرجنا باختار و خمس الائمة و قاضیان و الحویجیة انه و هم شکر لا و هم القرآن تعقیق القرآن لوجوب
الترتیب المشروع فی الارکان و انما فوات الترتیب فی طواف التیة و هو من المتوالع فصار کما لکلیا
فی الاحرام کذا فی البسوط و لکن اعتبار المصنف انه و هم جبر لاختاره فخر الاسلام لان خلاف السنة
فکان کفران لکن فلا یاکل هو منه و لا یغنیه لان بانفعال العمرة علی افعال الحج من ویه ش و
ذاک لان طواف التیة و ان کان سنة لکن من جملة افعال الحج من هذا الوجه و ذلک مکرره و هو مستحب
ان یرفیض عمره لان احرام الحج قد تکلیف من اعمال بخلاف ما اذا لم یطیف بالحج لان لا یرفیض العمرة
لان لا یزید بانیا افعال العمرة علی افعال الحج و اذا رفیض عمره یغنیها الصیة الشروع فیها و علیهم
لنقضها ش ای لنقض العمرة لان بالرفض یصیر بانیا فیلزمه الدم و من اهل العمرة فی ایام النحر ش قال
السفاح رضی الله عنہم بالحج اذا وقف لبعرات یوم عرفه ثم احرم بالعمرة یوم النحر قبل الحلق و قبل
طواف الزیارة لان کم من اهل بامنا بعدنا اهل من تومن الحج بالحلق یاتی ذکره و قال الاکل و الغسل و الاطراف
علی ما ذکره و من ایام التشریق لم تمش ای العمرة لم تمش ش یرید به قوله لان المجمع منیاش شروع
فی حق الاقانی هم و یرفضها ش ای و یرفض العمرة هم ای یزید الرفض ش قال محمد فی الجماع الصیة فیها
و قالوا فی شرح الجامع العسفی منه ان یزید الرفض و المصنف ایضا قال کذا کم هم لان قد ادرکی من الحج
فیصیر بانیا افعال العمرة علی افعال الحج من کل وجه و قد کسر هت العمرة فی هذه الایام ایضا علی ما ذکره
ش فی باب القرآن هم و لهذا ش ای و لا یجوز کونها مکروهة فی هذه الایام هم یزید رفضها فلیزم رفضها

فان طاف بالحج ثم حرّم فطاف بالعمرة
و علیهم جمیع منیاش ای من یزید و یرفضها
علی ما ذکره و من ایام التشریق لم تمش
طواف التیة لانه سنة فی الحج و من حق
لا یزید به تبرک شئ و اذا لم یأت بما
دکن یحکم ان یاتی بانفعال العمرة
ثم بانفعال الحج فلهذا الوصف علیها
جواز و علیهم جمیع منیاش
و هو دم کفارة و وجوب الصیة
لانه بانفعال العمرة
الحج من وجه و یستحب ان یرفیض
عمره لان احرام الحج قد تکلیف
من ایام بخلاف ما اذا لم یطیف
بالحج و اذا رفیض عمره یغنیها الصیة
الشروع فیها و علیهم جمیع منیاش
یعنی فی ایام النحر فی ایام التشریق
لما قلنا و یرفضها ای یزید الرفض
لان قد ادرکی من الحج فیصیر
بانیا افعال العمرة علی افعال الحج
من کل وجه و قد کسر هت
العمره فی هذه الایام ایضا
علی ما ذکره فلهذا یلزم رفضها
فان رفضها فلیزم رفضها

وعرف مكانه من المكان الموقوفة من المباش اشار الى قول لان الحج مبني على ما شرع في حرم
الا فاقم في حرم من معنى ملبس اش اى على العروة التي احرم بها يوم النحر من اجزاء وش وفي بعض النسخ نيلها على
الحج والعروة لما قيل كيف اجزاء اجاب بقوله لان الكراهة لعنى شغيا وهو كراهة شغل لاني في هذه الايام با و ابر
بينة فقال الحج فوجب تخليص الوقت لش اى للحج فنعطيه من اش اى للجل لتعظيم الحج ولا نفعل له لان يكون له وقت
خالص لا يمزج بغيره وعلمه يومه بمكة منهاش اى لم يجز من الاحرام من اش اى ما في الاحرام من اش اى باقتبارة
احرم بالمرء قبل الحلق هم اوفى الانفال الباقية من اش اى او ايجي في الانفال الباقية من رمى الجمار وغيره على
تقدير الاحرام بعد الحلق قبل الطواف للزيادة او لبعده فان قيل لم يرد الطواف الزيادة كيف يكون جاسما لا يدخل
من الاحرام مصل الطواف الزيادة قلنا كفى لكن لم يرد لم يرد وجبات الحج وهو رمى الجمار في ايام التشريق هم يعلقون
ش اى التشريق هم ويذوق كفارة الضحاة لا دم شكر وقيل اذا احرم الحج ثم حلق لا يرضعناش اى الموقوفة من ش
على ما ذكره في الاصل من اش اى السبوط قال لا يرضع مطلقا وقيل يرضعناش اى انما من النسيش وهو العروة
في ايام النحر والتشريق هم قال الفقهاء ابو جعفر رحمه الله ش هو محمد بن عبد الله السدوسي من كبار العلماء مات نحو
ومل الى بلخ ودفن يوم الجمعة بخمس المئين من ذي الحجة سنة ثنتين وثلاث مائة ورواه ابن ابي عمير
سنة هم وشناش على هذاش اى على هذا القول وهو نفس العروة فان فاته الحج ثم احرم العروة او حجه فاذ يرضعنا
ش اى يرضعنا ثانيا حتى لا يلزم الحج بين الحجتين او العزمين يانه ان فاته الحج بازا حراما لان احرام الحج
باق واستمر لان فاته الحج تحليل بافعال العروة من غير ان يغلب احرام احرام العروة وش هذا عندنا في منتهى
ومحمد وقال ابو يوسف يغلب احرام احرام العروة وفائدة الخلاف تكلفه من لزوم الرضخ اذا احرم بحججه بخلاف
وعندنا يرضعنا الى العروة جاسما بين احرام الحج وعنده لا يرضعنا بل يعنى فانه ذكره فخر الاسلام في الميزان
مرضا في وكذا في السبوط هم على ما ياتي في باب الفوات ابن شار الله تعالى في تفسير ش اى فاته الحج الذي
احرم العروة هم جاسما بين العزمين ش احراما العروة المعتبرة والاخرى لكونه فاته الحج من حيث الاضطرار
ان يرضعناش العروة التي احرم بها هم كذا لو احرم بغيره فان احرم بحججه جاسما بين الحجتين احراما ش
اى من حيث احرام احرامهم فعليه ان يرضعناش اى الحج بهم كذا لو احرم بحججهن وعلمه قضاء ش اى قضاء
ملك الحج به لعنه الشرع علينا ودم من اى وعلمه هم يرضعنا التحلل قبل اداءه ش لا يدخل قبل اداه كذا
باب الاحصار اى هذا باب في بيان حكم الاحصار اعقب بابا لبيان باب الاحصار لان في ما هو مشهور

وعرف مكانه من المكان الموقوفة من المباش اشار الى قول لان الحج مبني على ما شرع في حرم
لان الكراهة لعنى شغيا وهو كراهة شغل لاني في هذه الايام با و ابر
مشغولا في هذه الايام با و ابر
الحج فوجب تخليص الوقت لش اى للحج فنعطيه من اش اى للجل لتعظيم الحج ولا نفعل له لان يكون له وقت
لجميعها لما في الاحرام من اش اى ما في الاحرام من اش اى باقتبارة
قالوا هذا دم كذا الضحاة وقيل
لحجهم لم يرد ولا يرضعنا على ثمانية مائة
في الاصل وقيل يرضعنا باخرين
عن النبي قال الفقهاء ابو جعفر وشناش
على هذا فان فاته الحج بازا حراما
او حجة فانه يرضعنا لان فاته الحج
يجعل بافعال العروة من غير ان يغلب
احرام احرام العروة على ما ياتي في باب
الفوات ان شاء الله تعالى
بدر العزمين من وجوب التحلل
فعليه ان يرضعنا كذا لو احرم بغيره
وان لم يحججه يصير جاسما بين
الحجتين احراما فعليه ان يرضعنا
كذا لو احرم بغيره وعلمه قضاء ش اى قضاء
لصحة الشرع فيها ودم يرضعنا
بالتحلل قبل اداه
باب الاحصار

في الاحرام

في الحرم الاحصار في الليلة التي من حصره اذا منعه من المبيت في المشعر يقول العرب احصر فلان اذا منعه خوف
 او مرض من الوصول الى ايام حجة او عترة واذا حبسه سلطان قاهم يقول حصره في الحيا الاحصار من عترة
 او مرض او كسر او قلة طريق او ذباب ففقهه او رواد وعذنا جهونا في الحج والاحصار لكل عاقل وقال ابن القتيبي
 في الاشتراف وهو مذهب ابن مسعود وعطاء الخفي والثوري والي ثور وقال الرازي هو قول ابن مسعود
 وابن عباس وعروة ومجاهد وعليه الحسن وسالم والقاسم وابن سيرين والزهري والي عبيد والي حميدة وادود
 واصحابه وهو قول عباد والكلبي ايضا وقال الفضل بن سلية وقال بعض الفقهاء لا يكون الايام معدود من المبيت
 وهو قول مخالف لقول مجتهد الفقهاء ومذاهب العرب فقلت هذا قول مالك والشافعي والحنلي والحنلي رواية
 على ما ذكره الشارح القائل في وفي الاستيعاب والي ثوري ومناسك الكرام في اقباب العلماء في الاحصار في اشهر
 وتبين موضعها يكون القائل في ونحن نذكره مختص الاول ان الاحصار يتحقق لكل ما يمنع الحج من الوصول
 الى البيت الاتمام حجة او عترة من خوف او مرض ومنع سلطان او قاهم في حبس او منعه حديث الثاني ان الحصر
 لا يتحقق الا بالمرض عترة او قال الشافعي واحمد ومجهر اهل العلم وقال مالك لا يدرى مطلقا ان يكون مذهب يسيئ
 انما لا يتحقق الاحصار في العترة عندما مائة اهل العلم وهو مذهبنا ذكره في المبسوط وغيره وذكر صاحب الدين المكي
 عن ابن عمر بن عبد الله ان لا يتحقق لعدم التوقيت وخوف الغزاة وذكر ابن قدامة الحنفية ان قول مالك
 الرابع لا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم عندنا في الحج والعترة وقال ابو بكر الرازي في احكام القرآن
 هو قول ابن مسعود وابن عباس ان قدر عليه وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن البصري وابراهيم الخفي وسفيان
 الثوري وقال الشافعي رحمه الله ومالك واثمثة العروة يذبح به حيث هصر ومن احمد رحمه الله في الحج روايات
 احدها انه يختص بيوم النحر الثاني مس ان يجوز ذبحه قبل يوم النحر في العترة اتفاقا وكذا سفيان في غنية
 رضي الله عنه وفيه قال الشافعي رحمه الله ومالك واثمثة العروة وكذا سفيان في رواية وقال ابو يوسف وجعله
 ومجهر والثوري واثمثة رواية انه لا يجوز قبل يوم النحر فاذا لم يجز قبل يوم النحر
 لم يجز له التحلل قبله لانه لا يحتاج الى التحلل بل يتحلل بالذبح وقال ابو يوسف يحل في ان لم يلحق بغيره عليه وسفيان
 لا كما قال في مطلق الحصر واثمثة عن ابى يوسف في رواية يجب في رواية لا يجب وفي رواية النواذر عترة يحل يوم
 يتركه وعندنا مالك واجب وعند الشافعي والحنلي كذلك اذا جعله لسكا السابغ او لم يجز بغيره يتركه مما لا يدل له
 عندنا في حال الشافعي ومالك في حديثه وفي قول آخر يصوم عشرة ايام وهو قول احمد واشهر في الحديث

والشفعة يقول ابى يوسف اشركا وكان عطاره المذنب يقول اذا عجز عن الهدى نظر الى حبيته فليطعمه ذلك كل مسكين
 نصف صاع من بر او صوم و قال ابو يوسف في الامالي و هذا حسب الى الشا من المحصر بالحج الفلح يليب عليه فمناججه
 وعمرة والكان محصر العيرتو جب عليه فمناججه وعمرة لا غير و هو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة بن قنول ابو بكر
 و هو قول ابن مسعود وابن عباس ومجاهد بن علقمة والحسن وانعمي وسالم والقاسم وابن سيرين ومكرمه والشيخ وروى
 عن احمد بن محمد مالک واحمد والشافعي في رواية لا تقفوا عند الان يكون تحية الاسلام التاسع في الاشتراك والاعتناء
 عندنا ولا ليل الا بالهدى و به قال مالک والشافعي في المعبد و عن محمد بن زكريا في رواية غير شرط و هو قول احمد وروى
 من اهل الحديث والشافعي في القديم العاشرة حيث القاد من بدين عندنا و به قال ابراهيم وسعيد بن جبيرة وعند الامام
 الشافعي يحيى بن سعيد واحمد ادى عشر متعل عبد الملك بن الما ينون عن مالک قال ان احصر بعد احرار سقطت
 حجة الاسلام وخالف الجماعة فنيته الثاني عشر اذ اعاط به العدو من كل جانب تحيل عند الجمهور في احد قول الشافعي
 او الوجهين لا تحيل الثالث عشر المحصر اذا غارت الحج وقد ران تحيل بافعال العمرة تحيل بها ولو لم تحيل الا يحج مع العاطف
 بذلك الاحرام عندنا و هو قول الجمهور و قال مالک يجر به اذا لم تحيل منه الرابع عشر قال الزهري وعروة بن الزبير
 لا يصار على اهل مكة وفي المبسوط لو احصر مكة بعد تدمر فليس يحصر وقال الشافعي الا ان من من الوقوف
 والطواف فومحصر الحاشي عشر لا يتحقق الا حصار بعد الوقوف لبرقة عندنا و به قال مالک لكن يكون حوله ما
 يصل الى البيت فيطوف طواف الزيارة والعدد ثم يحلق وقد فاته الوقوف بزد لغة ورمى الجمار فعليه دم للوقوف ورم
 لرمى الجمار بالاجماع و دمان بانه طواف الزيارة والحق عند ابى حنيفة وعند الشافعي و احمد تحقيق التساوي عشر
 ان امتنع عليه الطواف والوقوف لبرقة فهو محصر وان قدر على احدهما فليس يحصر التساوي عشر ذهب بعض الناس الى
 ان لا احصار للعدم لروال الشراك من جزيرة العرب وجوشند و فان العرب وقطاع الطريق لا يلزم الا من منهم
 وقد كانت البر اعطى بعد روال الشراك اشهد على الحرس المستعبرين وكذا انوا خفاجته وبلى و بنو اسلم وغرة لا انهم
 انما من عشر الحرم بالحج اذا احصر وفاته الحج فانه تحيل بافعال العمرة اذا قدر عليها ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة
 عند ابى حنيفة رحمه الله ومحمد بن يود بها باحرام الحج الذي هو فيه وعند ابى يوسف رحمه الله يحتاج الى احرام
 جديد للعمرة التاسع عشر اذا حبسه السلطان اذا حبسه في مدينة تحيل عند الجماعة خلافا لما لاكت قال لا سلكه
 الا الحديث العشرة من المحصر بالحج اذا تحلل بافعال العمرة ليس عليه الوقوف بالمزادة ولا روى الجمار و قال الامام
 ياتي بكل ما قدر عليه من مناسك الحج مع احوال العمرة التهادى والعشرة عندنا فيحصر بالحرم سواء لكن

ذبحوا الحرم او لم يكن وقال الشافعي في احد الوجهين يجوز ذبحه باكل من القدر على ذبحه في الحرم وجمعا على ان لو
 احصر الحرم لا يجوز ذبحه فيه في الحمل وكذا لو احصر في الحمل لا يجوز ذبحه في الحمل في غير مكان الا احصره عند الشافعي
 والعشرون لو احاط العدو به لا يتحمل في الزمين او القولون للشافعي وعند الجماعة يتحمل الثالث والعشرون لو احاط
 كيف ما كان العدو في المنع عاما او خاصا وعند الشافعي لا يتحمل لشيء من قول الرأب والعشرون قال في الذبحة
 المالكية للحرم خمس حالات يجوز له التحمل في ثلاثة منها ويتبين في وجهه ويصح في وجهه وان شرط الاحلال فاعلم ان
 ان يكون العدو طاريا بعد احرامه او متقدما او لم يعلم به او لم يكن يروى انه لا يقيد فيقيد وان حرمه لا يقيد
 او شك الاكل انه يشترط في صورته الشك وعندنا لا التفصيل في ذلك وتحقيق في الكل تحليل منه التحريم من العشرون
 الثامن اذا احصر تحليل منها وتزمره ثمان وخمسة عندنا سواء كان في الفرض او الغل وعندنا لا يفرق بين النسل
 الباسم والعشرون في الاصل ان المحرم اذا قضى حريمه من ماله فلا عورة روى الحسن بن ابي خزيمة روى عن علي بن حمزة
 كما لو اخرنا الى العام القابل الساب والعشرون التحريم من الغير اذا احصر حرمه او الاجزاء على امره بها وعند
 ابني يوسف حرمه الحد الحايج الثامن والعشرون اذا حرمت المرأة الحج التطوع فخلد روج ان تحليلها بالقبيل والمساكنة
 والمس والطيب ونقص ظفر ونحوها في الحال من غير ذبح وعليها ان تبحث بديها في ذبح في الحرم وكذا العبد والامة
 وعليها المدي بعد تقديما وقضاء الحج والعرة وكذا العبدان الموسر لهما في ذلك لم يكره له تحليلها وروى عن ابي ثوبان
 وزفر وما لك والشافعي انه ليس له تحليلها لاستقاط حقه بالاذن كالزوجة ويصح ظاهر الرواية ان لا يتحمل بالنهي لا
 يقول حلفك التاسع والعشرون لا يلزم المولى بالمدي وان كان باذنه وذكر القدر روى رحمه الله في شرحه لم يفرق في
 ان المولى اذا اعتقه بحسب على المولى ان يعيث المدي عنه وقبل اعتاقه لا يجب عليه التكاليف في اليسار والآخر
 المرأة باذن زوجها لا التحمل الابالذبح وروى زفر عن ابني خزيمة رضي الله عنه انهم احصوا ما في يوم الغريم
 احلا لها فان زال في سنة فقد ران تدرك الحج بعده لا تحمل شيئا ذلك المدي يوجب عليها المصطفى الحج فان لم تقدر
 حتى قامت الحج تحمل بالمرءة الحدادى والتكاليف اذا زال الاحصار وقد روى الحج بعد الذبح جاز له التحمل استسما
 وفي رواية زفر عن ابني خزيمة رضي الله عنه لا التحمل الثاني والتكاليف المدي لسبع بدنة او بقرة او شاة بكذا
 ومعه قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وبه قال
 الجمهور وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم لا تجزئ الشاة الثالث والتكاليف في السن يكره ما يجزئ في الصحبة
 عند الجمهور وقال مالك رضي الله عنه لا يجوز من الكل الا الشئ فصاعدا وقال الا واعي يجزي الجذع

من الكل من سبب الاشارة الرابع والثلاثون الخطيئة رواية الحلل و عدد الشهر ليس بمحصر بل هو ما يتبع الحج وقام
 وادود اصحابه بمحصر وان وجده وكنية ان يتدرب معه ويأتي بافعال العمرة فلا احصاها بكثرة افعالها وان كان لا يكتنه
 الروح معه نصف راحلة او غيره ذلك فهو محصر في التمتع ان خاف ان لا يكتنه المشي مع القافلة اذ كانت راحلة فهو
 محصر القام من الثلثون قال عبد الله بن وهب ان ابن الزبير رضي الله عنه كان في مرض سوار لا يحل المحصر فيها ومال ابو
 بكر الرازي لا يكتنه انما هو ان يقام من ثقبها الا صغار السدس والثلاثون يتحقق الا صغار عندنا بالجملة الاحرام و
 قال مالك رضي الله عنه انما هو ان يقام من ثقبها الا صغار السدس والثلاثون يتحقق الا صغار عندنا بالجملة الاحرام و
 ان جاز ان يقال انما هو عند القدرة وقال مالك لا يجوز سوار كان الحاضر سوارا كافرا او من والثلاثون
 اذ لم يمسوا الدروع والمغفر للقتال فليكنه الفدية وقال قوم لا شيء عليهم القاسية والثلاثون المحصر في ثياب الحج
 فلا ان قيل عند الامنة والمعصية وقالوا وادود اصحابه لا يكتنه احرامه بالاختيار وقال مالك والحسين
 يتقلب عمرة الاربعون قالت الثلثة المدي واجب وهو شرط التحلل وقال اشيب هو ليس بشرط التحلل
 الحادي والاربعون قال في الحديث قد روي عن علي و ابراهيم والحسن ان كل المحصر دون البيت فليكن
 بهي آخره ون سوي الذي لم يمسره وعندنا لا يقتضي عليه القافي والاربعون قال الحكون عينه على القادر اذا
 حل عليه حجة وثلاثة عورات وعندنا حجة وعمرة ان الثلث والاربعون لو احرم حجة بين او عمرتين ثم احصر
 يتحل بهيمن عند ابي حنيفة وعنده ابي يوسف ومحمد والشافعي واحمد يدي وادد الرابع والاربعون لو احصر
 المرأة بغير محرم بغير اذن الزوج تجوز الاسلام فهي محصرة وله ان يحلها بغيره هي ذكره في الاصل وذكر الكوفي
 انه لا يحلها الا بالمدى ولو جاز معها قيل يكره وقيل لا يكره لمصالح التحلل قبل الجماع بالمس لم يمتو ذكره
 في المحيط الخا مس والاربعون في البداية المفردة بالحج اذا تحلل ثم زال الا حصر عنه فاحرم وج مس عام
 فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان عليه قضاء حجة وعمرة ولا بد
 من نية القضاء وهو قول زفر رحمه الله كما لو تحولت امته السدس والاربعون في الحرام من الشبهة ان دخل
 المحصر قبل هديه فليكنه الفدية بخير في الطعام ستة سالكين او صيام ثلثة ايام او شاة وعند الامنة الثلثة
 غير ما كانت عليه شاة السالب والاربعون المحصر ان رجع الى اهل حال عروة ابن الزبير رضي الله عنه
 لا يحل فيه الا راسه وخالفه الجماعة اثنان من والاربعون قال ابو بصير والوكبر البقالي ان الحج
 يسقط عن الحاج اذا اراد الحاج وصعدته وان لم يسخره وم والوكبر البقالي تليد ابن شعبان ونقيب

مصرني وقد هون من سب ابن ميثبان التاسع والاربعون لوباع العبد والامة المحرمين جاز البيع وقال الحسن لا يجوز
 بيعهما ويكفيهما المشرعي عندنا وقال مالك والشافعي وزفر وابو ثور ليس له تحليلهما المحرمون روي محمد بن سنان
 عن محمد بن حماد عن الله ان الامة المزبلة اذا ذن لها مولانا في الحج فاحرمت فليس لزومها ان يحلها ذكره في العلم
 انما دوس والمحرمون يبعد احرام العبد والامة بغير ان المولى عند الفقهاء كافيه وشيئ في احكام الاحصاء روي
 قال اهل الظاهر لا ينفذ الثاني والخمسون في البدائع لو احرم بشئ ولم يوجب له ولا عتقه ثم احتج بحديثه في
 بدعي واحد عليه عتقه في الاستحسان وفي القياس لا يضمن حجة ولا عتقه الا بالشرع في مثل احدهما وهو
 قياس قاصدة زفر الثالث والخمسون المذهب عندنا ان النذري ليس له بدل والاصح عندنا في ذلك ان
 له بدلا وفيه ثلثة اقوال الاول الا ان يذبحه الا ذبحه وفي الصياح ثمانية اقوال احدها صوم المئنة وان سفي
 صوم الحاشي والثالث صوم التذليل ذكره محب الدين الطبري رحمه الله في مسكه الرابع والخمسون في
 تافهين ان اذا احصر عبد الوثوق فوجئته لا يحل بالبدعي وهو محرم من النساء حتى يفيض الى البيت فيطوف
 طواف الزيارة في يوم النحر وطواف العود ويحلق كذا ذكره في الاصل الخامس والخمسون رجل احرم حرمه او
 حرمه ثم احصر حيث بدعي الاحصاء فزال الاحصاء ثم حدث احصاء آخر فان علم انه يدرك بدعي ولو لم يكن
 لاحصاء الثاني ما ذبحه وان لم يذبح حتى يفرج لم يجزه السادس والخمسون في البدائع وغيره تحليل الزوجة
 بتكسيبها ولها طلاق الزوج والمولى ولا يفتقر تحليلها الى البدعي السابع والخمسون الفضل في الجوزة
 فيه والقضاء لرافعه فلو احصرته فقتله وتحلل لا يلزمه القضاء والاح ان يلزمه القاتل من والمحرمون ذكر السفك
 والطبري عن ابن عباس انه قال ليس على المحصر بدل وانما البدل على من نقص حريمه بالتكليف ما من حريمه عدوا
 غير ذلك فانه يحل لغير بدعي ولا يرجع ان كان موهدي وهو محصره وان كان لا يستطيع ان يميث به وان
 قدر ان يميث به لم يحل حتى يبلغ البدعي حمله رواه عند البخاري وسلم قال فمن احصاه الله تعالى بمرض او كسر
 او حبس فليس عليه شيء رواه سعيد بن منصور ورواه بالتكليف النساء في الطبري رحمه الله التاسع والخمسون
 في المحصر ان كان العدو يرمي زواله وعلم انه قد بلغ من الوقت لا يكاد ان يذبحه فانه يحل عند الجماعه وبه قال
 ابن القاسم وعبد الملك وقال اشهب لا يحل حتى يوم النحر ولا يقطع التلبية حتى يفرج ان من الى عرفة
 السكون الكلي اذا تلبس بالجمع ثم احصر كذا فانه يطفو ويسبي ويحل وكذا في سب كذا اذا احرم بالجمع وبه قال الشافعي
 وقال مالك اذا بلغ محصورا حتى فرغ الناس من الحج خرج الى الحل ويحرم بعبوة ويقتل بالعبوة المعترة ويحل

وعلمنا ان من قابل والمدى مع الحج وكذا القريب اذا احصر بها كما عهدنا ابن المنذر في الاستيفاء وقال الزهري
 لا بد للمحصر الملك ان ينفذ وان نفس نفسه الحادى والسون قال القريب في شئ الموطا من احصر مرض او كسر او
 عين فقدر على نفسه ولا بدى وعليه القضاء فانه في جماعة آتاني واستوفى على المحصر حتى واحد وقال مالك
 لا شئ عليه وقال مالك والزهري روى عليه يدين الاول تميل بين علق الشفرة زالة التفت في الحال يتي
 محرمانى حق النساء حتى يصل الى البيت ويلطف ويسير ويكيل وعليه الحج قابلا وهدى فنان هم واذا احصر المحرم
 بعدوا واصحابه مرض فند من المضى جاز لا التحمل شئ قوله المحرم يتناول المحرم بالحج والمحرم بالعمرة قوله هم المضى
 شئ اى الوصول الى البيت والتحمل الخروج من الاحرام ثم العد ويشل المسلمين والكافرين فان كانوا المسلمين
 واحتاج المحرمون الى القتال فلا يلزم منهم القتال بلهم التحمل وان كانوا كفارا يجب القتال اذ لم يزد وعد
 الكفار على الضعف بشرط بعد ان المسلمين اهتم القتال وقال الاخرين لا يجب القتال وان كان العدو كفارا
 وكان في مقاتلة كل مسلم اقل من مشركهم وقال الشافعى لا يكون الاحصار الا بالعدو وشئ منه ليس للمحرم
 التحمل لعذر المرض وبه قال مالك واحمد بن حنبل بل يعذر حتى يصح فان كان بعلة انما وان كان محروما بحج فانه
 التحمل لعلة بهذا اذ لم يشترط اذ اشترط التحمل عند المرض وقت الاحرام بان قال ان امرضا يعفى
 التحمل فقد نص في القديم على صحة هذا به قال احمد ومحمد بن رواحة ورواية جماعة من الحديث حديث بنت الزبير
 نفاة عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طبع السلام قال لما تريدى الحج فقلت ان شاء الله تعالى فقال عليه
 والسلام حج واشترطى ان تجل حيث حبست وقال النووى للصحيح بنت الزبير بن عبد المطلب بان شئت وصماة ابنة
 كذا وكذا انى فطقتا الاستطاعة ان يجب بدونه كما شئت اطاعتنا ما التحمل الى حين لموع المدى بموت قال
 الزهري وهو المروى الحديث لم يقل اعدا بشرط اذ التحمل بشرط من غير مدى لما شرع العدى لان كل من احرم
 كان بشرط وقال امام الحرمين تامل الحديث اى جسمى الموت اى حين او كنى الموت فقلع احرامى قال النووى
 هذا القاديل باطل هم لان التحمل بالمدى مشروح في حق المحصر التحمل النجاة شئ من العيديم وبالحلال ينجو
 من العدو ولا من المرض شئ يدل على قوله تعالى فان احصرتم الاية والاية في الاحصار بالعدو ويدل قوله تعالى
 فاذا استقرتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج والايمان من العدو ولا المرض وانما يكون من المرض الشفاء ولا علاج الصلوة
 والسلام كان محصر بالعدو وفيها لم يرد به النص تيسك بالاصل وهو لزم الاحرام الى مراد الاصل
 الا ان يشترط ذلك عند الاحرام لما مر من الحديث وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا

واذا احصر المحرم بعتا او اصابه
 مرض فستعه من المضى جاز التحمل
 وقال الشافعى ان كان يكون كالحصار
 الا بالعدو لان التحمل بالمدى
 بشرط حق المحصر التحصيل النجاة
 وبالحلال ينجو امر الدين كالحج

الاسن العدو وولن المرض واستدل عليه بهذه الآية وذكر ذلك عنه ابن زريق في القواعد وولن ان آية الاحصاء وردت
في الاحصاء في المرض باجماع اهل السنة مثل ستم بن السكيت وهو من كبار اهل اللغة قال في كتاب الاصطلاح يقال قد
احصوه المرض اذا ستمت من السفر او من عبادته يريد ما قد حصره العدو ويحصره اذا امنوا عليه نعم ان الاحصاء بالمرض يحصر
بالسكون بالعدو ونعم ابو بكر محمد بن الحسن بن درويش في كتاب الجبر في احصاء الجبل اذا امت من القفرة لمرض او ما نزل في
السنه بل فان احصر ثم الاحصاء وهو ان يمرض الرجل ما يحول بينه وبين ان يتم من مرضه او كسر او عدو ما يقال احصر الرجل
احصاء ما فهو محصره ان يمس في حين اودار فهو محصور وقال ابو جعفر الخامس مع اهل اللغة على ان الاحصاء انما هو
من المرض ومن العدو ولا يقال الاحصر يقال الافرغش والكساحي والفرار والوعيدة صهرت الرجل فهو محصور اي
حسبه واحصر في بولي وقالوا وما كان من ذهب نفقة او مرض مدته احصر وما كان من عدو واخر اقبل منه محصر
وقال ثعلب في الصحاح احصر بالمرض وحصر بالعدو وقال النوذمي قال ابن اللغة احصره وحصر بالعدو وقيل احصر وحصر
نسيب واحد قاله ابو عمر والنسائي وكل ابن فارس ان ناسا يقولون حصره المرض حصره العدو وهو في نعم شمس
فان اهل اللغة هم قالوا الاحصاء شمس بن باب الافعال هم بالمرض والاحصر شمس يسكون الصاهد بالعدو وشمس كما
ذكرناه مستقصى قبله في كلام المصنف بحث من ومنين الاول كان من حق الكلام ان يقال باجماع اهل التفسير لان
اهل اللغة لا تتعلق لهم بورد الآية وسبب نزولها الثاني انما نزلت في رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابة و
كان الاحصاء بالعدو واجب من الاول ان معناه بدلالة اجماع اهل اللغة اجمعوا على معناه ذلك المعنى ان
يكون الآية واردة في الاحصاء بالمرض وعن الثاني ما قبل النصوص الواردة مطلقة لا يميل بها على إطلاقها من
غير حمل على السابق الواردة وهي الاجتهاد لقول الضياء ان العلة المبينة للتحمل من الاحرام من الاحصاء
قد رتبته شرك وهذا المنع وهو موجود في العدو والمرض فيعم العلة ولو صرح ما رواه الترمذي حدثنا اسحق
بن منصور حدثنا راجع بن عباد حدثنا السواقي حدثنا يحيى ابن كيث من مكرمة قال حدثني الحجاج بن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسنا اخرج فقد حبل وعليه حجة اخرى فذكرت ذلك لابي هريرة
وابن عباس فقالوا لا صدق وقال الترمذي هذا حديث حسن ورواه ابو داود وابن ماجه من طريق عبد الله بن
مفلح الحجاج بن عمرو بن خزيمة الانصاري المازني الذي له صحته ورواية وكان اخر من قال مع علي رضي الله عنه
وليس له عند الترمذي ولا في بقيه السنن الا هذا الحديث الواحد فان قلت قال القرطبي في الذخيرة وهو حديث
ضعيف قلت هذا خطأ منه وقال النووي رحمه الله في شيخ المعذب روى باسناد صحيح ولو كان فيه ضعف

ولن ان آية الاحصاء وردت
في الاحصاء بالمرض باجماع
فانصرفوا للاحصاء بالمرض
واحصر ما لم

حتى يبلغ المدي محلش بالكسرة جارة من المكان كالمسجد والمجلس حتى من المدي حتى يبلغ المدي محلش وحل
 فسر المحل بغيره ثم علمنا ان البيت العتيق وليس المراد من البيت لانه لا يراق فيه الماء فكان المراد بالمر
 هم فان المدي اسم لما يبدى الى الحرم شئ اى منقاد الى الحرم فاخذه من الابداء والمدي ولد المدي فلو به
 بديا لم يمتنع عليه ان الحرم كذا في الاسرار وقال مالك رحمه الله لا يمتنع على المدي لان يكون معه بدي
 ساقه وهو خلاف القرآن والحديث ثم وقال الشافعي رحمه الله لا يتوقف بالحرم شئ ويجوز ان يكون
 في المنوش الذي احضر فيه ثم لانه شئ اسهل ان المدي هم شئ رخصة شئ اى لا جعل الرخصة في التوقيت
 شئ بالحرم مما يبلل التحقيق ثم وقال احمد رحمه الله في رواية وقال الشافعي رحمه الله ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لما احضر مع اصحابه في المحمية بنحو السجاء وبني غابة الحرم ونا قوله تعالى ولا تأكلوا مما رزقكم
 يبلغ المدي محلش المراد بالمراد بالحرم كما ذكرنا واما ما يستدل به نقدها من الروايات في نحو عليه الصلاة
 والسلام حين احضره في انه ارسلها على يد ثمانية الاسلام لغيره فان الحرم حتى قال ثمانية ما انما يصنع ما يشاء
 فقال انحرأ واصنع لعلها بدما واضرب صفرة ست ما دخل منها ومن الناس ولا تأكل انت ولا تأكل
 منها شيئا وهذه الرواية تسد باب الرواية الامة وبوقوله تعالى هم الذين كفروا وعدوا عن السجاء الحرم والمدي
 نعموا فان يبلغ محلش واما الرواية الثانية فان صحت فنقول المحمية من الحرم لان نصفها من المحل ونصفها
 من الحرم وكان لعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحرم واما ثبوت المدي الى جانب
 الحرم ونحوه في ذلك لانه لا يكون الخضم حجة وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مقصودا بذلك لانه عليه السلام كان
 سيده ذلك الوقت من بيت المدي مع يده الى الحرم كذا في المسوط وقال الواقدي المحمية هي طرف الحرم
 على سبعة اسيال وقال ابو القاسم بن عبد الله بن جروبه في كتابه حدود الحرم من طريق الحديث على سبعة اسيال
 ومن طريق اليمن على سبعة اسيال ومن طريق الطائف على احدى عشرة ميلا ومن طريق مكة على احدى عشرة اسيال
 ومن طريق العراق على تسعة اسيال ثم قلنا ان المدي هو اصل التحقيق لانها هي شئ اى الذي يرمى منها محل
 التحقيق لانه ثمانية التحقيق ولذا لا يستعمل الخفيف من لم يكيد المدي على شيعة محرما حتى يطوفه ولا يرمى كما يفعل قريظة
 هم ونحوه في الشاة شئ يعني في المدي وقد كثر في الحديث ان كان معسلا لا يكيد فيه الشاة اقامه محرما حتى يطوفه و
 يسير كما يفعل قريظة الحج لان المقصود عليه المدي شئ اى في قوله تعالى فينا استيه من المدي هم والشاة
 اداة شئ اى اداة المدي لان المدي من الابل والبقر والخم ونحوه في المدي المدي المدي المدي المدي المدي المدي

حَقَّ لِلَّهِ الْمَدَى حَيْثُ

فَلِلَّهِ الْمَدَى اسْمُ الْيَتِيمِ
 وَكَانَ الشَّافِعِيُّ لَا يَتَوَقَّعُ لَانَهُ

رَحْمَةً وَالتَّوَقُّعُ حَيْثُ الْخَفِيفُ

فَلِلَّهِ الْمَدَى اسْمُ الْيَتِيمِ

وَيَعْنِي الشَّاةُ لَانِ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ

الْمَدَى وَالشَّاةُ اِدَاةُ حَيْثُ يَهْ

الْبَقَرَةُ الْمَدَى كَأَنَّ الْفَضْلَا

ولیس المراد بما ذكرنا حيث لاشاة
بعضهم لا ذلك في حد ربه
او يثبت بالقيمة حتى يقتضی
الاشاة هناك و من غير منه وقوله
ثم جعل اشارة الى ان يخطى الحلق
او التقصير هو قول اخيه في قوله
وقال ابو يوسف لا عليه ذلك
ولم يفعل الا على عليه السلام
حلق عام المحبسية وكان
محبسها و امر اصحابه بان يلبسوا
ولهم ان الحلق انما هو في قرينة
موتها انما انما فلا يكون
نسكا قبلها فعل البع على لاشاة
واصحابه لا يعرفون الحلق كما فيهم
على انهم لا قلل وان كان قارنا
بين من احتج على الحلق من الجاهلین
فلا يثبت بين واحد انما هو الحج
ويبقى في احرام العرة انما يحلق
من واحد منهم كما ان الحلق
مفسا شر في حالة واحدة

ای خبری بین البقرة او بین البقرة کما فی الاصحیة ومن ابن یوسف رحمه الله ان طاقا لم یحرم فی الذمی ثم اکتس
طعاما تصدق به علی المساکین فان لم یکن منه طعام صام لكل نصف صاع یروا قول ابو یوسف قول طاقا الی
هم و لیس المراد بما ذكرنا لاشاة لعینا لان ذلك شایع ای لعین الشاة بعینهم قد تیزر بل ای یبشش
شاة هر البقرة حتى تقتیری بها الشاة بناک شایع ای فی الحرم هم ای ذبیح عند قوله شایع ای قول الصدوق علیه السلام
هم ثم جعل اشارة الی ان یلبس عبیه الحلق او التقصیر شایع و ذلك لانه لم یشرط الحلق للمحکم و یبشش ای عدم شرط
الحلق للمحکم قول ابن خنیفة و محمد و قال ابو یوسف علیه السلام شایع ای علی المحکم الحلق و به قال الشافعی ثم قال
و مالک و اعتمد فی روایة و فی الکافی المراد من قوله علیه الصلوة و السلام ذلك ای المحکم احتجابا بالادب و جلیس
توهم و لو لم یفعل شایع ای الحلق هم لاشی علیه شایع فان قلت لا ساقطة بین الدلیل و المدلول لان قوله علیه السلام
مع امره فیا قرب دلیل الوجوب کیف یصح و لیس علی قول و لو لم یفعل لاشی علیه قلت من ای ابو یوسف و روایان
فی المسند فی روایة یجب الحلق و فی روایة لا یجب ذکره المحبوس و العصف ذکره دلیل روایة الوجوب فقط و دلیل
لان ترک الحلق یوجب لهم و ترک البسنة یوجب الاسلامة و لم یذكر و احد من الامم من فی سبوط شیخ الاسلام
رحمه الله علی هذه الروایة لا ینفک الحلق و انما ینفک علی ما روی فی التذکران علیه الحلق و ان لم یکن علیهم
هم لانه علیه السلام شایع ای لان البیضا علیه السلام حلق عام المحبسية و کان محبسا و اهر اصحابه یذکر
شایع ای بالحق و المحبستة یصح روایة ابنه روی و مسلم و غیرهما علی غیره ان محبسا و لان بالاخصایین من
الطواف و النسی و لم یمنع من الحلق فی منسقط الضرورة و ما لم یمنع من السقط لعدم الضرورة هم و لما شایع ای ملائمة
و محمد هم ان الحلق عرف قریب من ساقط افعال یجوز فلا یكون نسكا قبلها شایع ای قبل افعال یجوز لوجوب افعال یجوز فلا یكون
قریب و لان الحلق من قوافل الاحرام قد یومر به المحکم لای هم فعل البیضا علیه السلام و اصحابه شایع ای جواب عما
نسک به ابو یوسف فیا ان البیضا علیه السلام لا یصح بالحکمیه ساقط من کفار قریب من البیضا علیه السلام فیا انما
و کان رای اصحابه ان یاربهم و غیره و من ماسم ذلك فحق رسول الله علیه السلام و اصحابه بذلك هم
لیعرف احکامهم غیرهم علی الانصراف شایع ای علی الرجوع لان حکم الذکران فی الرجوع لا لاجل ان الحلق واجب هم فاکتفا
شایع ای المحکم فیا زانث بیزن لامتیاده الی تکمل من احرارین شایع و عند الشافعی و مالک و اعتمد یومر هم
فان یثبت بحدی و صده و یمنع یجوز و یجوز فی احرام الوقوف تمیل غدا و من هذا لان تکمل منما شایع ای من احرارین هم
شایع فی دفعه واحدة شایع یجوز تقدیر الحلق من احد بها کما نسک فکان قلت و جب ان یکتفی بحدی

كان الحج يتجوز بصلواته
 لئلا يترك الحج والعمره
 اعني من فاته الحج
 حتى انما يصح العرفه
 والحج والعمرة
 عند نطقه
 لا يتحقق الا بالعمرة
 ولان النبي صلى الله عليه
 وآله وصحبه
 احسن ما يثبت
 كل الشرائع
 المزمع وهذا موجود
 في احكام العمرة
 يتحقق الاحكام عليه
 للفضل او التحلل كما
 في الحج وعلى القارن
 حج وعمرتان اما الحج
 واحدا معا كمالنا
 والثانية كالحج
 منها بعد الحج

واما العمرة فانما يجب بقصد العمرة المشروعة فيها انما قلت لمختلف لم يبين الذي من اخرج الذي ذكره ولو كان اصل العمرة
 مخرج الاحاديث وانما قال بعد قوله روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبرأ من الحج من لم يمسسه ولا يبرأ من العمرة
 فيما مضى فانما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروة بن الزبير كانوا يمشون في مكة فاشفقوا
 وادعواهم الله في رواية لا تقصروا عليه الا ان يكون حجة الاسلام ثم لان العمرة حجة الاسلام فوجب تقصيرها عليه المشروعة
 ايضا من الحج والعمرة والصحيح لزومهما للعمرة من الحج وقيل لا يبرأ من الحج الا بالعمرة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبرأ من الحج الا بالعمرة
 في كل واحد منهما ثم روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبرأ من الحج الا بالعمرة وقيل لا يبرأ من الحج الا بالعمرة وقيل لا يبرأ من الحج الا بالعمرة
 فان قيل العمرة في فاته الحج التحلل ومما يملك بالعمرة فلهما حجة الى ايجاب العمرة قلنا والعمرة لا يسلط العمرة
 الواجبة بعد تحقق الاحكام لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبرأ من الحج الا بالعمرة وقيل لا يبرأ من الحج الا بالعمرة وقيل لا يبرأ من الحج الا بالعمرة
 وفي المستصفى المسمى بتحليل على الاحرام التحلل من الاحرام انما هو شرط في فاته الحج بالعمرة فوجب تحلله بالعمرة يوجب التحلل في الحج
 الفصح به العمرة فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 لا يتحقق من الحج الا بالعمرة من الاحكام لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 واصحابه اعمروا بالعمرة فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 واسما به اعمروا بالعمرة فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 صلى الله عليه وآله وسلم لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 من استدار الاحرام من الحج والعمرة فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 فعليه القفار او التحلل كما في الحج من الحج والعمرة فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 القارن هم حجة وعمرتان اما الحج واحدا معا كمالنا والثانية كالحج منها بعد الحج
 هم واما الثانية من الحج والعمرة الثانية هم حجة وعمرتان اما الحج واحدا معا كمالنا والثانية كالحج منها بعد الحج
 القارن هو الذي قال المصنف في رد ذكر القارن هنا وقيل خطأ فها هو من المصنف فانما يقال فان ثبت المحصر بان
 من وجب من احدهما انما ذكره وان ثبت القارن فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 قبل هذا في الباب فان كان فانما ثبت به بين من الثاني ان المصنف جمع بين رد اتي القارن في رد القارن فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 وورد المسئلة المذكورة في غير الكتابين من الحج والعمرة فلهما بطلان الاحكام وعلى المحصر بالعمرة القفار لان الاحكام عليها يتحقق عند ذلك قال مالك
 وورد المزمع من قوله بدرج اتم كل واحد من الحج والعمرة او يكون اراد بالعمرة المسمى بالعمرة كما في قول الرازي

اراد المزمع

رسالة المحقق عليه السلام في شرح كتاب المنطق في اثبات وجود الله تعالى والافعال في قوله تعالى فان لم يكن الله تعالى
كلما لم يثبت قبله في ان القادر لم يرد ذلك انظر وقال هم وان ثبت القادر بديش والعمدي الى اعظم سواركان
فذلك مدين او ما هو احد او ثوبه وكان ذلك هو واجب عليه وان وجهه في القادر ان كان فان ثبت القادر مدين
فاما مساقاة مدين بذا وجب تقدم ولا هو غايه في الكمال مدين في نسخة بل ربما لو قال فان ثبت المحقق مينا في حق القادر
ولو قال بدين كان غير صحيح لانه اسم نفس مادية في ذاته الا اذا قصد الانواع وليس يقصد ان يقتل كلامه
الان لو لم يكن القادر لان قوله لانه اسم نفس وذا غير صحيح وكذلك في كلام الكمال في انظر من هذا الوجه ووجه آخر ان الاصل
عدم التقدير في قوله الاتزان في قيد القادر في الهداية وليس فيه كثر فائدة لان الحكم في المفرد كالج كذا كذا ولذا وضع
القدر في سائر هذه المسئلة في مطلق المحقق لم يقيد بالقادر فقال في هذا في هذا المحقق بديش لم يقيد في جميع الصفات
بالقادر بل بغير الصفات المحقق بديش في ان يقيد صاحب الهداية بدين لان القادر المحقق في اليمين
انتمى قلت الاصح فقيه على الاطلاق والاعمال الاكل المادية لانه قال لم يرد به مينا في حق الا انظر من ان يكون المراد العدد
لان ذلك القادر قبله وان عليه مدين قورني على صفة الارادة من قوله بديش في قوله لا تسلك ولو كان في نسخة
لا يقبل مينا لان بديش في كلامه انظر وكلام القادر في مدين كالمكتب مدين في التسامح والتسامح بل في سائر الكلام هم من وان
ان لا يجوز في يوم بعينه ثم قال الاحصاء في مينا اربعة اوجه القسمة العقلية لانه انما لا يدرك العدد في قوله انما
او يدرك العدد دون الحج او بالعكس فذكر لم يثبت في جميع ذلك فالاول قوله هم فان كان لا يدرك الحج والعدد
لا يلزمه ان يتوجه في عدم الفادة فان قلت في حق ان يلزمه التوجه في فعل بالمرءة وانما واجب في القادر
على ذلك قلت لانه قد فاته المقدم الاغمر وهو الحج وقد رخص في التحمل بعوض الذي فاته في التحمل هم بل في نسخة
تمسح في حق العدد في مينا المبدوء هم فعوات المقصود من قوله مدين وهو الاذراك الحج والعدد معا ويؤيد
قوله هم وهو اور الانفعال في مينا الحج هم ولان توجه مدين في الثاني هم في فعل بالمرءة لانه
لانه فاته الحج فان كان يدرك الحج والعدد في لانه التوجه لانه في الفخرش وهو عدم الاذراك هم قبل حصول
المقصد في مينا الحج بل في نسخة قبل ان يصرح في تمام الكفاية به هم فاذا اذرك بديش صنع به مينا لانه ملكه
وقد كان مدين المقصود في نسخة مدين في اذراك الاصل هم وان كان يدرك العدد دون الحج مدين هو انما
الثالث هم في فعل بالمرءة عن الاصل في في بعض النسخ في نسخة من الاصل في اذراك مينا لانه مدين في نسخة من الاصل في
في الكمال هم في الاصل وهو عدم وان كان يدرك الحج دون العدد في جازله التحمل استحسانا في انما في نسخة

فان بحث القادر هنا

واعلم ان في نسخة

في يوم بعينه مدين

الاحصاء فان كان

لا يدرك الحج والعدد

لا يلزمه ان يتوجه

بل يصح في نسخة

العدد فعوات المقصود

من التوجه فهو علم

الافعال وان توجه

في فعل بالمرءة

له ذلك كانه فاته الحج

وان كان لا يدرك الحج

والعدد لانه التوجه

لانه في نسخة

المقصود بالتحلف

واذا ذكر في نسخة

شكاً لا يملكه ذلك

عنه المقصود في نسخة

وان كان لا يدرك الحج

يقول في نسخة

كان يدرك الحج والعدد

جاء في نسخة

المشركين فحقوق بالهجرة فان الهدي طريق له فخره عند وجوبه بالهجرة على ما هو الواقع وسئل عن الامعاء
 في العود ارض ثبت بالنسبة قال القناني في ابواب ابراهيم الكبار على ما هو الاصل فلا ترد العود ارض لنفسه
 كما في الاحرام المبرور من ابي وكما لا يخرج في الاحرام المبرور الا باحد السكينة والاحرام المبرور بان يقول مكيا
 ابراهيم مكيا ولا يقول الحج وعمره هو وهما شايخ في مسئلة الذوات من الوقوف هم عمره من الحج فتعبد على العمرة
 شايخ لان الحكم اذا اورد بين الشك من واقفي احد ما تعين الاثر وقد اتفق في هذا فانه تعين العمرة هو ولا ريب
 في وقال الشافعي ومالك والحنبل بن زيات عليه دم لما روي عن عمر بن الخطاب انه قال ما في ابواب الاعداء
 حسين فانه الحج فاذا اوردت الحج من قابل فنجي ما بهي استبرأ من الهدي وكذا روي عن ابن عمر ولا ريب انما هو
 عليه دم فاسا عليه ولا ريب انما روي عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
 سؤقع اعاجبه الى البيان ولا ريب انما هو عليه دم فاسا عليه ولا ريب انما هو عليه دم فاسا عليه ولا ريب
 انه قال في وقت عمره من فاته الحج يحل العمرة ولا دم عليه وعليه الحج من قابل فخره من فاته الحج
 ثلثين سنة فقال مثل ذلك ومن ثمان فثمانه هم لان التحلل وقع بفعل العمرة فكانت في حق فاته الحج فخره
 في حق المحصر فلا يخرج منها شايخ ولا ريب انما هو عليه دم فاسا عليه ولا ريب انما هو عليه دم فاسا عليه
 عليه هم والعمرة لا تقوت من لا ريب انما هو عليه دم فاسا عليه ولا ريب انما هو عليه دم فاسا عليه
 كلمة يوم الخليفة عمرته ولا دم عليه وحاصل ان جميع السنة وقتها هم الا خمسة ايام كبره فعلمنا فيما شايخ
 في نبرة اختمه الا ايام وقال الشافعي رحمه الله عنه لا يكره في وقت من السنة وقال مالك يكره في شهر ربيع
 الا ربيع وقد اختلفت الساعات في العمرة في شهر ربيع وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يبيت عندهما يقول الحج في الاثني عشر
 والعمرة في غير الاكل بحكي ومعه تلو والعين ان العمرة جائزة فيما يكرهه وليس ما روي عن البخاري في الصحيح
 باسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عشرة سنة فبقيت له يومه من الحج والعمرة
 لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها كرهت العمرة في نبرة الايام الخمسة من الحج والعمرة في شهر ربيع
 من عائشة رضي الله عنها قالت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم غرة ويوم اخر ويومان بعد ذلك وقال
 الشيخ الامام في الامام وروى الطيالسي عن عباس بن مافع عن طاووس فان قال الحج عمره بن عباس
 غرة ايام غرة ويوم اخر وثلاثة ايام تشرنق ايامه قبلها ومعه ما شئت وقال خرجت الاحاديث ولم يغيره
 قلت روي سعيد بن منصور رضي الله عنه ورواية عائشة بالوافي كلامه لم ينفذ ولا يوافي

كأن لا يلزم له
 وهذا يعبر
 فخير
 عليه الحق كلام
 عليكن العقل
 وقد اوردنا الفرض
 فكانت في حق
 الحج فخره لا يلزم
 في حق المحصر
 بينهما والجمع
 لا تقوت وهي
 جائزة في جميع
 السنة الا خمسة
 ايام يكره فيها
 فعلها وهي يوم
 غرة ويوم اخر
 وايام التشرنق
 لما روي عن عائشة
 انها كانت تكره
 العمرة في هذه
 الايام الخمسة

وکتا اقوله
عليه السلام
الحج فرضه
والعمرة تطوع
ولا تعاد غير مرة
بوقت ومكان
بذمة غيره
كافي فالحج
وهذه مائة
التقليد تلويح
صاروا منها
مقدرة الحال
الحج اكثرت
الفرعية
مع التمام
في الاثار قال
وهي الطوائف
والسوق
وذكرناه
في بالتصريح
بالله اعلم
بالصواب

قال في الاسلام على خمس وذكر منها الحج البيت ولم يذكر العمرة فلو كانت فرضية لكان الحج كما ذكرنا في غيرنا من
ادعي انما فرضية ثم قلنا قوله عليه الصلوة والسلام الحج فرضية والعمرة تطوع في شمس هذا الحديث غريب مرفوعا
ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه وسوقه في مسند ابن سعد ورواه في الثقات ابن ابي شيبة وابن ابي عمير وابن ابي عمير
عن ابن معشر عن ابراهيم قال قال عبد الله بن مسعود روى الحج فرضية والعمرة تطوع وروى ابن ماجة في سننه
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عمار عن الحسن بن الحسن بن يحيى الحسن بن يحيى عن عمر بن قيس عن طلحة بن يحيى عن عبد الله بن
بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع وعمر بن قيس في كل فقه
واخرج الترمذي عن ابن ابي عمير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن العمرة واجبة قال لا وان تعمر وهو افضل وقال حديث حسن صحيح وهو يقول بعض اهل العلم
قالوا العمرة ليست بواجبة وكان يقال بها حجاج الحج الا كبر يوم النحر والحج الا صغرى العمرة هم ولا هنا غير بوقت
ش اى لان العمرة غير موقوفة بوقت ش اذ لو كانت فرضا لتعلق بوقت كالصلوة والعمرة هم ولا هنا غير بوقت
بنية غير ش اى شىء منى قد روى باخرام غير بايان فاما بنية الحج هم كما في فائت الحج شىء فائت اى
بنية الحج الذى فائت هم وبه اماراة النافية من شىء كونا غير موقوفة وكونا موقوفة بنية غير باعدالة النافية
اى علامة كونا موقوفة والفرض وبيان الفصل فان الفصل بى اى بنية الفرض والفرض الذى هو غير معين
لا ينادى بنية الفصل فان قلت هذا يشك بالامان وصلوة اجنازة فانما فرضان وليسا بوقتين وبالصوم فائت
ينادى بنية غيره وهو فرض قلت عدم التوقيت في الامان فائت من فرضية مبتدأة من غير القطع وكان جميع الامر
من غير القطع وقت ولا كذا كذا العمرة فانما غير انفسهم يتاوى بالبركة في سائر الفرض ما صلوة احب اذ
فوقها ففرضها كانت موقوفة ويتاوى بنية غير باعدالة الصوم فائت من فرض بنية الفصل كونا غير
معينا في وقت له مقدار ولم يشرع في غيره فكذا كذا لم يصح بنية الفصل هم وتاويل ما رواه شىء وهو ما رواه شىء
هم انما شىء اى العمرة هم مقدرة بما عمل كالحج الا لا تثبت الفرضية مع الفرض في الاثار قال في الطوائف
هو السعى وقد ذكرناه في باب التمتع شىء في التعليل كانه جواب عما يقال ما وجب هذا التاويل الذى اولتم فيتم
ان الفرض هنا معنى التقدير فاجاب بما حاصله ان الاثار اى الاحاديث والاجازة اذ التعارض لا تثبت الفرض
لان الفرض لا تثبت الا بدليل مقطوع به فان قيل ثبت هو ثابت بقوله تعالى فاتوا الحج والعمرة لله فطعن في
على الحج والحج فرضية والا امر بلا متام والا امر لا وجوب قلت قد مر اجواب عن هذا من قريب

موسى قول ايضا القرآن في العلم باب القرآن في العلم والامر انما هو بالانعام والامام انما يكون بالشرع وحينئذ لمكان
وان كانت في الاجتهاد بنسبة والله اعلم بالتوفيق

باب الحج عن الغير في دفع من بيان افعال الحج بنفسه مع موافقة شرع في بيان الحج من غيره بالطريق النية والمكان
الاصل في التفصيات ان تقع من تعدد ركنه كان الحج عن الغير نيل ان يؤخر عنه باب على ما قدم الاصل في باب الباب
ش اى ثياب الحج عن الغير من الانسان لانه يحل ثوب غيره وليس غدا للمعصية فانما قالوا ليس لانسان
ذلك لان الثوب هو اجنبية وقد تعالى ولا يجوز عليك ملك الغير وحيى الرى عليهم هم مسلوقة شى ينسب سوار كان
جعل ثوب على غيره مسلوقة هم او صوما او صفة غير ما شى كحج وقرارة القرآن والاذكار وزيارة قبور الانبياء والاشيا
والاولياء والعلماء وغيرهم من المؤمنين الموقى وجميع انواع البر والعبادة ماله كالاذكار والعبادة والصدقة والاشور والكلارات
وبخلاف اذ اجنبية كما الصوم والصلوة والاذكار وقرارة القرآن والذكر والى بار او مكره منما كحج وادعيا و
وفى البدان جعل العباد من البنيات وفيه مسوط جعل المال شى شرط الوجوب فلم يكن الحج مكرها من السبل بل
هو اقرب الى الصواب والعدل لا يشترط المال فى حق المكي اذ قد جعل الله فى مسافات فاذا دخل شخص ثوب
ما علمه من ذلك الى آخره لعل الله ويتبع به نيا كان المصداق اليد او عينا ومنه الشافعى وما لك وصول ثوب
الى المدة وقواب الصلوة والصوم فجميع الطاعات والعبادات غير المانية وجوزا فيها ويرى عليها
بما رواه الدارقطني ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان لى ابوان ابى جاحال جوتما
فكفينا بهما بعد موتهما فقال الله عليه الصلوة والسلام ان موب البر بعد البر ان تصلى لهما مع صلواتك وان تصوم
لهما مع صياك ومن طلى بن ابى طالب ان النبي عليه الصلوة والسلام قال من صلى القابرة فقرأ قل هو الله احد
او عشر مرة ثم وهب اجر بالاموات اعطى من الاجر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن انس بن مالك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما تصدق عن موتانا وتزوج عنهم ومذعولهم فعل يعص
ذلك اليوم فقال نعم ان يعص الله غير من به كما يفتح صدك بالطريق اذا جهرى اليه واه ابو نفص الكبير
وعن يعقوب ابن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا سورة ليس رواه ابو داود
ورواه احمد والاكافى في شى شى من السنة من لى به هريرة بن زاذ قال سمعت الربيع وبيع ولدا فرفع يده ورجا
فيقول ما هذا يا رب فيقول سبحانه وانه استغفار ولدك وقال تعالى واستغفر لذنوبكم المؤمنين المؤمنين
قال وليستغفرون لمن فى الارض وكذا استغفار فوج وبرايم عليها اسلام ذكره عبد الحق صاحب الاحكام فى النونية

باب الحج
عن الغير
الاصل
فى هذا الباب
ان الانسان
ان يحل
ثواب
عمله
لغيره
صلوة
او صوما
او صلوة
او غيرها

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العن بيق يظن دعوة موقعة من ابنه و اخيه او مدين لرفاه الحقته كان احب
 من الدنيا وما فيها والها اشرف الدعا لانيته في صلوة العجا زو رسته العاقبة ان يصادق بن غالب قال رايت رابطة العدد
 العاجدة في الما م و كنت كثير لجا بلما فقات بالشر بديك تاتينا في ابلانق من نور عليا سنا و بن عرس و كذا
 يا تينا و عا ليا ليا اذ اوعا الاخوانهم الموبقة فاستجب لهم بقال فهد به دية فدان اليك و عا يلك على هذا ان المسلمان
 يتبعون في كل عصر وزمان و يقراون القرآن و يدعون ثواب لوتاهم و على هذا اهل الصلاح و الدين ان يتبعوا
 من المالكية و الشافعية و غيرهم و لا ينكروا ذلك منكون ان يهاجم عند اهل السنة و الجماعة شخ خلافا للعقيدة و
 عند سبيل العدل و التوحيد ان ليس للانسان ان يعين ثواب عند خيرة لان الثواب فتمت و انما خالصة من تغنيهم
 بركته تغنيهم و به فاروق اغرض الصبيان و الجاهلين و البهايم و تغنيهم استحق لغيره استحق قبيح في النقل و لو جاز ان يحل العالم
 او اتقى ان العادل تغنيهم على اوجاهل او سبب او حار فانه صحيح تغنيهم عقدا و كجدة و لو جاز هذا فلا سبب
 استحق ان من جبهة ثواب انما علم لا باهم و اما تم و قد علم خلافه بالتوازي من قال النبي صلى الله عليه وسلم طاعة الله
 و سائر اولاد و وزوجاته اني لا املك يوم القيمة من الله شيئا ولا فيعلم الا اعماكم و قال الله تعالى و ان ليس
 للانسان الا ما سعى فلما اتوا قومه قبيح عقدا غير مسلم بل يحجب في النقل تغنيهم غير المستحق بواحدة محبة له و باعتبار ذلك
 استحقاق تغنيهم و اما قومه قبيح عقدا غير مسلم و لكن ذلك فقد شرطه و بالوسع عن الله تعالى و اما الجواب عن الثانية
 فببينة اوجه الاول انها منسوخة بقوله تعالى و الذين امنوا و اتبعواهم فربما يتم او دخل الانبار اخية الصالح اباهم
 قال ابن عباس الثاني فامعة تقوم ابراهيم و قوم موسى يعني في صحف ابراهيم و موسى ان لا تزور اوزرة و زوجه
 و ان ليس للانسان الا ما سعى للعطف فمذا ان في معيقتها تختص بها فاما به الامه قطع ماسيت و ماسي لما غير با
 على كبريته و انما لث ان المراد بالانسان الكافر منها و اما المؤمن فله ماسي و ماسي له قاله الربيع بن انس بن الفضل
 اخرج من ان معنى ماسي مانوي قاله ابو بكر الرازي السادس ان ليس للانسان الكافر من الخير الا ما سعى في الدنيا فيجاب
 عليه في الدنيا حتى لا يبقى له في الآخرة خيرة البتة و ذكره الاستاذ ابو اسحق الشعلبي السابع اللام بمعنى على ابي ليس
 على الانسان الا ما سعى لقوله تعالى و ان اسأتم فلما اسي فليها و كقوله تعالى و لهم العترة اسي و عليهم الثامن
 ليس الا سبعة غير ان الاسباب مختلفة فثارة يكون سبعة في تحصيل اشية بنفسه و ثارة تحصيل سبعة لسبعة في تحصيل
 اولاد و مدين يتغنيهم و ثارة يسعة في خادمة الدين و العباد و في كتب معتاد اهل الدين و الصالح فيكون
 ذلك سببا حصل لسبعة على هذا ابو الفرج بن ابو حزمي هم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سعى

عند اهل
 السنة
 و الجماعة
 لما روى
 عن النبي عليه
 السلام انه سعى

الان وموضع نفل من الارض على خلاف القياس وهو حديث اختاره وجوده في الغرض لانها قالت ان نفلية
 ارج او كرت نفل على اصل القياس وقال الغزالي في الذخيرة المذهب كراهة النية في النفل وذكره النووي في شرح
 ان في النية في الحج النفل قولين والصحيح هو اذ هاهن ثم ظاهر المذهب شس كراهة النية في نفل وذكره النووي في
 من ان الحج يقع عن الصحيح عنه شس هو الامر في الغرض بالنفس على وجه وانما في نفل يقع عن المأمور بالاتفاق
 عليه الاثر في الحديث قال قال بعضهم في هذا الموضع الحج النفل يقع عن المأمور بالاتفاق ولا امر في انما نفلية وذكره
 خلاف الرواية الا ترى الى ما قاله اكمال السبب في مختصر الكافي في الحج الطلوع على الصحيح جائز ثم قال وانما
 حج الصحيح عن نفسه فهو طلوع قال وفي الاصل يكون الحجة عن الحج ضم وبذلك شس اسي وبوقوع الحج عن الحج
 عنه هم فتشاهد الاخبار الواردة في هذا الباب شس اسي في الباب الوارد في الحج عن الغير فمن حجة الاخبار
 ما خرجه ابن ماجة عن محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس قال حدثني جميل بن منة قال قلت يا رسول الله
 ان ابني او كرت الحج والتمتع ان يجزى الا منفرنا فمكنت سائمة ثم قال حجني عن ابيك قال العتيبي قال احمد بن محمد
 بن كريب بنكر الحديث واخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن ابن عباس ان رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكره قال البيهقي رواه ابن سيرين عن ابن عباس في رسالة قال صاحب التلخيص قال احمد بن محمد بن سيرين عن ابن
 لم يصح ابن سيرين عن ابن عباس قال وقد روي البخاري في صحيحه حديثا من رواه ابن سيرين عن
 ابن عباس ومنه ما اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن شعبه عن النعمان بن سالم عن عمرو بن اوس عن ابيه عن
 بن العتيبي عن رجل عن نبي عامر قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والاعمره ولا الطعن قال حج
 عن ابيك واعمر قال الترمذي حديث حسن صحيح واسم ابن ابي ذر بن لقيط بن عامر رواه احمد بن محمد بن حنبل
 في صحيحه واما كراهة مستدركه وقال على شرطه اثنان ومنه ما رواه الطبراني في حديث ابن سورة ام المؤمنين
 ان رجلا قال يا رسول الله ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج والاعمره ولا الطعن قال حج عن ابيك فقال رسول الله صلى الله
 صلى الله عليه وسلم ابيت لو كان على ابيك دين فنفقته اكان يجزي عنك فقال نعم قال حج عنه ومنه ما
 ما اخرجه البيهقي من حديث عامر بن اوس في عن ابيه العون بن الحصن الكوفي قال قالت يا رسول الله
 ان ابني او كرت فنفقته اقلت في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع الحج والاعمره ولا الطعن قال نعم قال نعم
 قال وذكره كاس من تاب من المأثم ولم ير حجى انفع عنه قال نعم وتقدم دون قال وتقدم في قوله واهبهم ثم
 قال في نسخة الصدوق في النفل قال البيهقي نسخة مضعفهم كحديث الثمينة فانه عليه الصلوة والسلام قال في نسخة

هم ظاهر

للذهب

ان الحج

عن الصحيح

دليل لك

فتشاهل خلو

العلامة

في الجواب

كحديث

المتقدمة

فانه

عليه السلام

قال

فيه

حج

عن ابيك واعلم في حق
 محمد كان الحق يقم من العلم
 ولا امر شراب النفقة
 لان عبادة بدنية
 وعند العجز ان لم
 الاتفاق مقامه كالفدية
 في باب الصوم قال ومن
 امره راجح ان يحرم
 كل واحد منهما
 حجة فاهل حجة عنهما
 هي عن الحجاج وفيمن
 النفقة لان الحق يقم من العلم
 حتى لا يخرج من الحجاج بحجة
 الاسلام بكل واحد منهما
 امره ان يخلص الحجاج من
 اشتراك ولا يمكن اقله
 عن احدهما لعدم
 الادوية فيقع عن المأمور
 ولا يمكن ان يحجب عن
 احدهما بعد ذلك

عن ابيك واعلم في حق
 محمد كان الحق يقم من العلم
 ولا امر شراب النفقة
 لان عبادة بدنية
 وعند العجز ان لم
 الاتفاق مقامه كالفدية
 في باب الصوم قال ومن
 امره راجح ان يحرم
 كل واحد منهما
 حجة فاهل حجة عنهما
 هي عن الحجاج وفيمن
 النفقة لان الحق يقم من العلم
 حتى لا يخرج من الحجاج بحجة
 الاسلام بكل واحد منهما
 امره ان يخلص الحجاج من
 اشتراك ولا يمكن اقله
 عن احدهما لعدم
 الادوية فيقع عن المأمور
 ولا يمكن ان يحجب عن
 احدهما بعد ذلك

عجله ما اذا دى الافعال
على الالهام لان اللوذي لا يفتل
بغير هذا وصحافا قال فلهذا
فكران بغير عنه فالهم على
حزم لانه وجب شكر الماد فقله
لقد قتل من الجوع بين النكين
لما داهى الشخص بغيره النكين
حققة الفعل منه وهذا المسئلة
تتمد بصحة المردى على من كان
قصد من الماد وكذا ان انكره
ان يخرج عن الجاهل بان يعترعه
لنما بالقران فلهذا عليه لما قلنا
بعدم الاحتصار على الامور عندنا
وهي كقوله وقال ابو يوسف على الجاهل
يجب لقتل دفعا الصراحتا والامر
بهذا الصراحتا الجاهل فيكون الذم
ولما كان الامور والذوا وحله
في هذا الصراحتا فعليه خلاصه

عندنا ولما وجدنا ان يكون قبل سترهم كمال ما اذا دى الافعال على الالهام من غير فصل بغيره فانما
يشه على البني اذ اهل من احد باشرهم من احد باشرهم مع تعيينه كمال ما اذا عين احد باشرهم وهو قوله
كمال ما اذا دى الافعال على الالهام لانه اذا دى شر من فانه يقع ابتداءه لتبيين بره على ما مضى ويحل فلا يفيد
شيئا وهو حتى قوله لان اللوذي لا يفتل بغيره وصارنا فاش لان ما مضى فانه لا يتبعه لتبيين كما ذكرنا فانهم انما
غيره ش وفي بعض النسخ قال فان امره غير دى قال محمد بن فان امره غيرهم بان يقرن ش بغيره من باب
نعمه غيرهم فلهذا عدم فالد م ش اى الدم القران هم على امره ش وهو القارن لانه وجب شكر الماد فقله
من يجمع بين من ينسب ش اى الحج والعمرة هم والماسور وهو مقتضى بغيره لانه لا يتبعه بغيره من ش ولكن
يقع القران على الامر وهو قال الشافعى فى قول وسنه مع قوله يجب دم القران من الامر لان مقتضى امره
امره به وكانه القارن بنفسه من ذنبه المصلحة تشبه بصحة المردى من محمد بن ان الحج يقع على الماسور ش لكونه
عليه وفيه نظر لان جميع الدارنه مال الحاج الا دم الاصهار فانه مال المخرج عنه دليل الامر على انه لا يتبعه
لان سائر الافعال من البس وغيره يوجد منه حقيقة ويقع شرعا من الامر وجوب هذا الدم من باب قامة الشك
واقامة الشك عليه حقيقة وان تنقل الى الامر حكمه وكذلك كان امره واحد ش الحكي لانه يكون دم الماسور
على الماسور ان امره واحد من الحج عنه والامر ش اى وامره يخص آخرهم ان يتفرع عنه واذا نال ش
اى اذن الاثنان كما بهام بالقران فالدم عليه ش اى على الماسور وانما يتبعه بالاذن لانه اذا لم يجد
الاذن منهما بالقران ومع هذا اقران يكون مضافا عنه اى حقيقة فان قيل وجوب الدم عليه لا يتبعه
على اذنها لما على تقدير عدم الماذن فيزمر الدم ايضا ولان القران افضل فليكن يكون مضافا قلنا فائدة
التعيين بالاذن ليدفع وهم وجوب الدم على الامر كما قال الشافعى فى حنى الاصم هم لما قلنا ش وهو
ان الماسور مقتضى بغيره لانه هم ودم الامر على الامر ش لانه هو الذى امره فليس هو وذا ش
اى وجوب الدم على الامر هذا اصهار الماسورهم عندا بغيره ومحمد بن وقال ابو يوسف على الحاج
لانه ش اى لان الدم هم وجب التحمل دفعا للقران استدرا الامر وذا الضرر راجع اليه ش اى
الى الحاج هم فيكون الدم عليه ش اى على الحاج هم ولما ش اى ولا بى فينفعهم وهم ان الامر
هو الذى ادخله في هذه العبارة فعليه فانه ش اى امره من على قوله ان الامر هو الذى ادخله في هذه
بان الامر اذا امر بالقران فمولى الامر من عمدة الدم ولا يجب وعليه واجب بان دم القران

وسرقت نفقة سوق ابني نفقة
 بغير اللين من منزله بثلث
 ما بقي وذهبت عن ابني حنفية
 وقال في حنفية ما
 الاول فالكلام ههنا في اعتبار
 الثلث وفي مكان الحجاء الاول
 فالكلام في قول ابني حنفية اما
 عندهم في حنفية بما بقي المال
 المدفوع اليه بقى في ذلك بطلت
 الوصية لاعتبار ان الوصية لا تصح
 الوصية كعقوبة وعند ابني يوسف
 يحتمل ما بقي من المال الاول كان
 هو الحاصل لاعتبار الوصية ولا في حنفية
 ان نسفة الوصية في غير المال لا يصح بالتسليم
 الى التجهيل الذي ساء الوصية في حنفية
 ليقع له بوجده وما اذا اهلك
 قبل ذلك اذ لا يراد له في حنفية ما بقي
 التوجه بقول ابني حنفية وهو القياس
 ان القدر الموجود من السفر
 قد سفل في الحكم الدنيا
 قال عليه السلام اذ مات
 ابن ادم انقطع عمله الا ثلث الثلث

المال من حروف المسكنة استخرجنا ما من
 اتفاق في سنة توافق الثلث او السبع فالكلام في ذلك
 بلحمة من هذا ما في هذا المذكور من عند ابني حنفية وهو
 صورة السنة رجل له ربيعة الا ان درهم اوسه بان
 الى من يحج حنفية فتوفي في الطريق قال ابو حنفية
 ثلثة مائة اخرى كما قال ابو يوسف في حنفية ثلث ما بقي
 فان سرق ثمانية اياها او بغيره اخرى وقال محمد اذا
 الاخير لان التسليم للموتى يكون فاما بغيره فليس
 ان الوصية فعل ليعا بها ثلث الثلث ولا في حنفية ان تسمة
 لان مجموع ما في حنفية في التسليم الى ذلك الوجه فصار كما
 ما بقي فكذا ان في حنفية ما في حنفية من اعتبار الثلث
 سن فحفي كل منها ثلث ما من المال الاول ووجه الذي فيه
 سن وفيما قبل من ثلث ما في حنفية من المال الاول
 والاطلاق الوصية اعتبارا بتعيين الوصية اذ ان تعيين
 وعند ابني يوسف حنفية ما بقي من الثلث الاول سن
 من هو الحاصل لاعتبار الوصية ولا في حنفية ان تسمة
 ساء الوصية سن وهو الحج من لانه لا خصم له ليقض
 قبل الافراز والعزل في حنفية ما بقي من الثلث ما بقي
 اسي واما الكلام في الثاني وهو مكان الحج من فوجبه
 قد قبل من حق الحكم الدنيا سن استدلال ابو حنفية
 سن اسي قال الله عليه وسلم اذ مات ابن ادم انقطع
 هذا الحديث رواه مسلم واهودا ورواه النسائي والترمذي
 عن ابني حنفية عن ابن ادم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذ مات ابن ادم انقطع عمله الا ثلث الثلث

عنہ
الکعبۃ
على الموضع
من قبل
والله اعلم
بالصواب
بکتاب
المهدي
الهدى
او تاشاة
لما دوس
انتم
سئل عن
الصحة
فقال انه
يثاق قال
وهو من ثلثة
انواع
والله اعلم
لا اله الا هو
دليل الله
اذ كان
ان يكون

الحی لاجد الامور من اسی بعد الاور وکذا مع اذ جعل لهما جسام کلک المامور من اسی باج اکل الی
من ایویر حیث لا یجوز ان یصل احد بالانه کلک المامور من اسی باج اکل الی
ان کلک من کل واحد منها فیه فروع اجماع عن النیر اذا نوس بالاقانیه کلک لاجل نفسه لاجل المیت ان اقام اقل
من خمسة عشر یوما فو مسافر فحاله رفقته فی مال المیت و فی اکثر من کلک من مال نفسه فو وصل الی مکة قبل الحج
بیوم او یومین لم یشکر ما له و دفعه النور و من الی یوسف و محمد فو اقام فی ايام عشره رفقته فی مال المیت قبل کلک
یفیق من مال نفسه الی ان ترخص الیام العشره لو ارسه بال معین یصل کلک حجا فلو لم یحج بال غیره ان شار و دفع کلک
بجرحه وان رفع الی عالی فی شتة و هذا افضل لوج المامور ما شاکان کما فو لوج طحا کره و کلک و البصر افضل
و لو مرض المامور فی الطريق لم یجز ان یرفع الرقعة الی غیره الا بان الامر و لکن مناع المال قبل احرامه یجز
لوج المیت او ورثته ان یرثه و المال منه لم یحرم و لو احرم حین اراد الا انه منه فله ان یرثه و یرثه و یرثه
من المیت فان شتره و رفقته الی بلده من مال المیت و ان شتره و رفقته الی بلده من مال نفسه
لما لته بامر الماسک او لضعف رای فیه فانه رفقته فی مال المیت استاجر المامور من محرم و هو محرم من لا یحکم
نفسه فاجره من مال المیت و الا فمن ماله و لا یأس سخط المامور فرفع الرقعة مع الرقعة امر بکل المیت لم یلو
اکثر المومنه و الوریثه حجه قال القول قوله مع عینیه الا اذا کان المیت دین علی الانسان و قال حج شتة
هذا المال فحج عند بعد موت لا یصدق الایبیه و لو رجع عن الطريق و قال شتة لم یصدق و لیس
جميع الرقعة الا اذا کان امراف بها

باب المیت من اسی هذا باب فی بیان الهدی و انواعه و لما ذکر الهدی فی کتاب الحج فی مواضع كثيرة
من وجوده و کثیرة من شک و جزار و مکنه شرع فی بیان مع انواعه و فی ان الادب الهدی ما یک
لمیت الهدی و الهدی ما یرید الی الحرم من النحر من شاة او بقرة او بقر و فی الشار و الی الکبار
یفقونه و یحرم بعض فیرسلونه هم الهدی و انما شاة لکما و یسکن النبی طه الله علیه و سلم کل من لک
فقال و انما شاة شاة قال فخرج الاحادیث به غریب و لم یرد الا من کلام عطاء واه البیضة فی بلخ
من طریق الشافعی انما یسکن من خالطه لک من ابن جریر عن ابي عطاء قال اذ نسی ما یرید سحران
من الله ما نسی الحج و غیره شاة و قد ذکر الازرار فی الحدیث المذکور و سکت عنه و هو یسکن من الله
من ثلثة انواع الابل و البقر و النعم لانه علیه الصلوة و السلام لما جعل النشاء اذ نسی الابل و یسکن

اعلی و بعد البقر و الجوز و سبب و فیه ما یصل منه منوعین الاول قول رسول الله ﷺ انی قد بعثت الذی یجوز
 لم یثبت عن علی علیه الصلوٰۃ والسلام قطعا ان یجوز اداء شاة و الثانی فی قوله لا بد ان یموت له اسل فیہ
 ما فیہ لان کون الا علی من غیرہن العقیقین من این یوفد و الاحسن ان یوفد بیده الثانیة من حدیث البخاری
 عن ابن جهمہ و نصر بن عمار بن العصبی قال سالت ابن عباس عن ثبوت ما فیہ من سابعه عن الحسن
 فقال فیہ جواز و البقرة او شاة و الحدیث هم و لان الہدی ما یدعی الی الحرم تقرب بہ فیه سبب الی ما یلزم
 فی الحرم و الامانات الثانیة سواہن ہذا المعنی عیش الی من معنی التقرب و قیل من معنی الابدی
 من الحرم و لا یجوز من الہدایا لا یجوز من النہایس یعنی یجوز النہی فسادا من الانواع الثانیة و لا یجوز
 الجذع الا من الغن و یشترط ان یموت سالما من العیب کما فی الاضحية و الجذع من البہائم قبل الذبح و یجوز
 من یفسد ماتت لم یستوفی من الثانیة و من البقر ما یمنع فی الثانیة و من الابل ما یمنع فی السادیة و الجذع
 من الذناب ما یمنع فی الشہ السابع و قال الزہری لا یجوز الجذع من الغن و من الذناب لا یجوز الجذع
 من البہائم و من النہایس من یجوز من الجذع من الابل من ثانیة و من علیا من سببہ ما لا یجوز من سبب الی
 لان الہدی ہم قرۃ تعلقت با راتۃ الدم کا لا یغنیہ فیقتل من سبب الی الہدی و الاضحية ہم من واحد
 سبب و فی بعض النسخ یجوز واحد یعنی یقتل واحد او یشترک لانی من ذلک واحد اسی حکما واحد لا یجوز ہما
 ما یجوز ہما لانی لا یجوز ہما الا یجوز ہما لان کلما منہما لزمہ راتۃ الدم ہم و الشاة جائزہ من کل شاة الا فی
 منوعین من طواف الزیارة و نبأ و من جامع بعد الوقوف بقرۃ فانی لا یجوز فیہا الابانہ و قد بینا المعنی
 فیما قد سبق سبب الی فی الفصل الاول و الثانی فی باب النہایات ہم و یجوز الذاک من ہدی الطیوع و المستقر و القراء
 لانہ دم الذاک فیجوز الذاک منہا بمنزلة الاضحية سبب و ہر قال علیا و احمد و سبب لہما و قال مالک
 لا یلزم من فدیۃ الا ذمی و جزاء العید و ما نذرہ للساکنین و یلزم مما سواہ و قال الحسن البصری یلزم من الذبح
 رؤسہ سعید ابن مسعود و قال الشافعی یلزم من ہدی الطیوع لا غیرہم و قد جمع ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 اکل من لحم ہدیہ وحشی من المرقۃ سبب مع ہذا فی حدیث جابر الطویل الذمی ردہ المسلم و فیہ ما یلزم
 علیہ وسلم امر من تلذذ بیدۃ فیفسدہ ففعلت فی قدر فطعمت فاکلا من لحمہا و شرابا من مرقا معنی علیا و لہی
 صلی اللہ علیہ وسلم قوله سی باحار و لیسین لعلتین من جسوت المرقۃ حسوا اذا شر بہم و یستحب ان ینزل
 منہما شاة تغیر لایؤخذ الہدایا الی من ہدی الطیوع و ہدی التقرۃ و الذاک من جعلہما واحدہما لمار و یلزم

اعلی و بعد البقر و الجوز
 و لان الہدی ما یدعی
 الی الحرم تقرب بہ فیه
 ما فیہ لان کون الا علی
 من غیرہن العقیقین من این
 یوفد و الاحسن ان یوفد
 بیده الثانیة من حدیث
 البخاری عن ابن جهمہ
 و نصر بن عمار بن
 العصبی قال سالت ابن
 عباس عن ثبوت ما فیہ
 من سابعه عن الحسن
 فقال فیہ جواز و
 البقرة او شاة و الحدیث
 هم و لان الہدی ما
 یدعی الی الحرم
 تقرب بہ فیه سبب
 الی ما یلزم فی الحرم
 و الامانات الثانیة
 سواہن ہذا المعنی
 عیش الی من معنی
 التقرب و قیل من
 معنی الابدی من الحرم
 و لا یجوز من الہدایا
 لا یجوز من النہایس
 یعنی یجوز النہی
 فسادا من الانواع
 الثانیة و لا یجوز
 الجذع الا من الغن
 و یشترط ان یموت
 سالما من العیب
 کما فی الاضحية
 و الجذع من البہائم
 قبل الذبح و یجوز
 من یفسد ماتت
 لم یستوفی من
 الثانیة و من البقر
 ما یمنع فی
 الثانیة و من الابل
 ما یمنع فی
 السادیة و الجذع
 من الذناب ما
 یمنع فی الشہ
 السابع و قال
 الزہری لا یجوز
 الجذع من الغن
 و من الذناب لا
 یجوز الجذع
 من البہائم
 و من النہایس
 من یجوز من
 الجذع من الابل
 من ثانیة و
 من علیا من
 سببہ ما لا
 یجوز من سبب
 الی لان الہدی
 ہم قرۃ
 تعلقت با
 راتۃ الدم
 کا لا یغنیہ
 فیقتل من
 سبب الی
 الہدی و
 الاضحية
 ہم من واحد
 سبب و فی
 بعض النسخ
 یجوز واحد
 یعنی یقتل
 واحد او
 یشترک لانی
 من ذلک
 واحد اسی
 حکما واحد
 لا یجوز
 ہما لانی
 لا یجوز
 ہما الا
 یجوز ہما
 لان کلما
 منہما لزمہ
 راتۃ الدم
 ہم و
 الشاة
 جائزہ
 من کل
 شاة الا
 فی منوعین
 من طواف
 الزیارة
 و نبأ و
 من جامع
 بعد الوقوف
 بقرۃ
 فانی لا
 یجوز فیہا
 الابانہ
 و قد
 بینا
 المعنی
 فیما
 قد سبق
 سبب الی
 فی
 الفصل
 الاول
 و
 الثانی
 فی
 باب
 النہایات
 ہم و
 یجوز
 الذاک
 من
 ہدی
 الطیوع
 و
 المستقر
 و
 القراء
 لانہ
 دم
 الذاک
 فیجوز
 الذاک
 منہا
 بمنزلة
 الاضحية
 سبب
 و
 ہر
 قال
 علیا
 و
 احمد
 و
 سبب
 لہما
 و
 قال
 مالک
 لا
 یلزم
 من
 فدیۃ
 الا
 ذمی
 و
 جزاء
 العید
 و
 ما
 نذرہ
 للساکنین
 و
 یلزم
 مما
 سواہ
 و
 قال
 الحسن
 البصری
 یلزم
 من
 الذبح
 رؤسہ
 سعید
 ابن
 مسعود
 و
 قال
 الشافعی
 یلزم
 من
 ہدی
 الطیوع
 لا
 غیرہم
 و
 قد
 جمع
 ان
 النبی
 صلی
 اللہ
 علیہ
 و
 سلم
 اکل
 من
 لحم
 ہدیہ
 وحشی
 من
 المرقۃ
 سبب
 مع
 ہذا
 فی
 حدیث
 جابر
 الطویل
 الذمی
 ردہ
 المسلم
 و
 فیہ
 ما
 یلزم
 علیہ
 و
 سلم
 امر
 من
 تلذذ
 بیدۃ
 فیفسدہ
 ففعلت
 فی
 قدر
 فطعمت
 فاکلا
 من
 لحمہا
 و
 شرابا
 من
 مرقا
 معنی
 علیا
 و
 لہی
 صلی
 اللہ
 علیہ
 و
 سلم
 قوله
 سی
 باحار
 و
 لیسین
 لعلتین
 من
 جسوت
 المرقۃ
 حسوا
 اذا
 شر
 بہم
 و
 یستحب
 ان
 ینزل
 منہما
 شاة
 تغیر
 لایؤخذ
 الہدایا
 الی
 من
 ہدی
 الطیوع
 و
 ہدی
 التقرۃ
 و
 الذاک
 من
 جعلہما
 واحدہما
 لمار
 و
 یلزم
 منہما
 شاة
 تغیر
 لایؤخذ
 الہدایا
 الی
 من
 ہدی
 الطیوع
 و
 ہدی
 التقرۃ
 و
 الذاک
 من
 جعلہما
 واحدہما
 لمار
 و
 یلزم

والتاريخ طيبة ثبات المدينة في طوافه من يوم ولا يجوز زواج وحي الطلوع والسنة والقرآن الماني يوم اخر
 ش ذكر في شرح الاصل قال الشافعي ان اذ احرمت بالزواج وان في هدي لم تقم والقرآن قوله تعالى فكلوا مما
 واغسلوا الباس والغير ثم يغتسلوا فتنه من كل ولا تقصروا الفتح على الاكل من بهيمة الانعام لم تقم ولا تقصروا الفتح
 بيوم الخ فليكون الخ كذا الك ما فرض بان ثم لا تراخي فربما يكون الذبح قبل يوم النحر وقصا الفتح فيه واجب
 واجب بان موجب ثم في التراخي تحقيق بان خير ساقه فلو جاز الذبح قبل يوم النحر جاز قصا الفتح بعده بانه
 ليس كذلك والباس الذي يناله باس ابي شدة في الفتح والفتح الاغني عن الشارب فيقيم الاطفا وتضع الاطفا
 وطلق العائنة والاند من اشركا في النحر من الاحرام في الاعطال هم قال شافعي اهل البيت هم وفي الاصل
 ش اى في الملبوط هم يجوز ذبح ودم الطلوع قبل يوم النحر ش لان القرية في هدي الطلوع يوم النحر
 طوافه الزمان هم وذبح ش اى ذبح ودم الطلوع هم يوم النحر افضل وذا هو الصحيح لان القرية بالطلوعات
 باعتبارها بذا وذا ذلك تحقيق بجليهنا اني الحرم فاذا ذبح ذلك ش اى تبلغ العدايا في الحرم هم جاز ذبحها
 في غير يوم النحر و في ايام النحر افضل لان القرية في راقية الدم فيها ش اى في ايام النحر هم الذبح
 لما نصحت بالعدايا ولما جازيا وانص بينا العدايا في زمان وذا هو شرف هم انا دم السنة والقرآن فاقوله فاقوله
 فكلوا مما واغسلوا الباس والغير ثم يغتسلوا فتنه من كل ولا تقصروا الفتح على الاكل من بهيمة الانعام لم تقم ولا تقصروا
 بيده الآية قد ذكره الفاديا فيما من المنه و لا نه ش اى ولان دم السنة والقرآن هم دم منكم ش
 اى قرية هم فيتحقق هم النحر ش حتى حال الاول منه هم كالانصية ويجوز ذبح بقية العدايا في اى وقت شاقول
 الشافعي لا يجوز الا في ايام النحر اعتبارا بدم السنة والقرآن فان كل واحد منهما ش اى هم دم السنة
 ودم القران هم دم جبر عنه ش بذا فان لما ذكره في كتبهم فاذا ذكر في الوجيز وشرحه وبهتة وحيث
 ان الدم الواجب الاحرام الا لا يسكب بظهوره وجزا ترك ما مورا ولا يفيض بمنزلة فيجوز في يوم النحر وغيره
 وانما الصما ياسبه لست متحقق بالحرم و ايام القتر ش وفيه شرح الجمع من سهل الشافعي ان لا يتحقق النحر والضحى
 والعدايا والدماء و في وقت ذبح الهدى وبعان الصبيح انه يفيض بيوم النحر كالانصية وان في لا يفيض بزمان
 كذا الجبر وقد ذكر المصنف المحقق في بقية العدايا والصبيح من يذبحه ما ذكرناه ان دما الجبران لا يفيض
 بيوم النحر ولان ان يذبح ش اى بقية العدايا هم وما ركعتان فلا يفيض بيوم النحر لاننا لما جوبت
 بجه القصاص كان تبجيل سادى لا ارتقاء القصاص بومن غير تأخير خلاف ودم السنة والقرآن لانه دم منكم ش

والتاريخ طيبة ثبات المدينة في طوافه من يوم ولا يجوز زواج وحي الطلوع والسنة والقرآن الماني يوم اخر
 ش ذكر في شرح الاصل قال الشافعي ان اذ احرمت بالزواج وان في هدي لم تقم والقرآن قوله تعالى فكلوا مما
 واغسلوا الباس والغير ثم يغتسلوا فتنه من كل ولا تقصروا الفتح على الاكل من بهيمة الانعام لم تقم ولا تقصروا الفتح
 بيوم الخ فليكون الخ كذا الك ما فرض بان ثم لا تراخي فربما يكون الذبح قبل يوم النحر وقصا الفتح فيه واجب
 واجب بان موجب ثم في التراخي تحقيق بان خير ساقه فلو جاز الذبح قبل يوم النحر جاز قصا الفتح بعده بانه
 ليس كذلك والباس الذي يناله باس ابي شدة في الفتح والفتح الاغني عن الشارب فيقيم الاطفا وتضع الاطفا
 وطلق العائنة والاند من اشركا في النحر من الاحرام في الاعطال هم قال شافعي اهل البيت هم وفي الاصل
 ش اى في الملبوط هم يجوز ذبح ودم الطلوع قبل يوم النحر ش لان القرية في هدي الطلوع يوم النحر
 طوافه الزمان هم وذبح ش اى ذبح ودم الطلوع هم يوم النحر افضل وذا هو الصحيح لان القرية بالطلوعات
 باعتبارها بذا وذا ذلك تحقيق بجليهنا اني الحرم فاذا ذبح ذلك ش اى تبلغ العدايا في الحرم هم جاز ذبحها
 في غير يوم النحر و في ايام النحر افضل لان القرية في راقية الدم فيها ش اى في ايام النحر هم الذبح
 لما نصحت بالعدايا ولما جازيا وانص بينا العدايا في زمان وذا هو شرف هم انا دم السنة والقرآن فاقوله فاقوله
 فكلوا مما واغسلوا الباس والغير ثم يغتسلوا فتنه من كل ولا تقصروا الفتح على الاكل من بهيمة الانعام لم تقم ولا تقصروا
 بيده الآية قد ذكره الفاديا فيما من المنه و لا نه ش اى ولان دم السنة والقرآن هم دم منكم ش
 اى قرية هم فيتحقق هم النحر ش حتى حال الاول منه هم كالانصية ويجوز ذبح بقية العدايا في اى وقت شاقول
 الشافعي لا يجوز الا في ايام النحر اعتبارا بدم السنة والقرآن فان كل واحد منهما ش اى هم دم السنة
 ودم القران هم دم جبر عنه ش بذا فان لما ذكره في كتبهم فاذا ذكر في الوجيز وشرحه وبهتة وحيث
 ان الدم الواجب الاحرام الا لا يسكب بظهوره وجزا ترك ما مورا ولا يفيض بمنزلة فيجوز في يوم النحر وغيره
 وانما الصما ياسبه لست متحقق بالحرم و ايام القتر ش وفيه شرح الجمع من سهل الشافعي ان لا يتحقق النحر والضحى
 والعدايا والدماء و في وقت ذبح الهدى وبعان الصبيح انه يفيض بيوم النحر كالانصية وان في لا يفيض بزمان
 كذا الجبر وقد ذكر المصنف المحقق في بقية العدايا والصبيح من يذبحه ما ذكرناه ان دما الجبران لا يفيض
 بيوم النحر ولان ان يذبح ش اى بقية العدايا هم وما ركعتان فلا يفيض بيوم النحر لاننا لما جوبت
 بجه القصاص كان تبجيل سادى لا ارتقاء القصاص بومن غير تأخير خلاف ودم السنة والقرآن لانه دم منكم ش

مستمار دون السنة في الواجبات الاشار ولما ليس رافع الصوت بالمليية هم لانه من اى لان برسى استه
 هم يترق بيوم الخرشنج لايحل من مكة اسه بديه من نفسى ان لايجبر من يسكه يحتاج الى ان يعين به
 سن اى الى ان يخذ وسعه الى عرفات هم ولاذ لك سن اى ولان برسى المتعة قربة هم فيكون
 على التفسير لما ذكرنا ان السنة في الواجبات الاشار هم سحان ومار الكفارات لانه يجوز ذبحها قبل
 يوم النحر على ما ذكرنا من اشترار به الى قوله لانها وجبت بحجر النقصان كان التعجيل بها او في الارتفاع
 النقصان بهم وسبهاش اى وسب ومار الكفارة هم الجناية فيلحق به الستر سن لان الجناية تنوع
 معصية فاستقر فيها احسن هم قال والا فضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح سن الذي
 هو قطع الاوداج وعن اليت الذبح قطع الحاقوم من باطن عن الفصيل وهو النحر واسلم قاشه لغربه
 والنحر في الية مثل الذبح في الحاقى والية النحر هو الصدر والنحر هو الوضغ الذي يخرج فيه الدم
 هم لقوله تعالى فصل للركب واخرش هذا دليل لقوله والا فضل في البدن النحر هم قبل
 في تاويله سن اى في تاويل قوله والنحر هم الجوز وشرش اى نحر الجوز وراو البعير ذكره كان اوا
 الا ان اللفظة يراد بقوله سبه الجوز وان اردت ذكره والجحس به وراو جزاره وانما قال قبل في
 تاويله بعينه المحمول لانه ورد فيه معان كثيرة وعن طه معنى اخر فضع يدك على حنك في العلوقة
 وعن بعض الصحابة وجه تحرك الى القبلة وعن عفا امران سوسى بن السبيتين جالسا حتى سبه وغيره
 وقيل اخر هو اكل فلسك وشيطانك في العلوقة هم وقال الله تعالى ان تاذجوا بقرة سن هذا
 دليل لقوله تعالى وفي البقر والغنم الذبح وذكر هذا دليل الذبح البقر وذكر البيل للذبح الغنم لقوله
 هم وقال تعالى واذنيه بذبح عظيم سن وجه الاستدلال به ان الله لما امر ابراهيم بذبح
 ولده اسماعيل وراى منهما الصدق الامثال لامرهم عليها لقوله واذنيه بذبح عظيم وكان كبريا
 من الجذبة هم والذبح سن كبره اذلال هم ما عد للذبح سن فعلم منه ان الغنم تذبح هم وقد ربح
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نحر الابل وذبح البقر والغنم سن ذكره هنا اذ اصح من النبي صلى الله
 وسلم انه نحر الابل وذبح البقر والغنم اما نحر الابل فقد ربح في حديث جابر الطويل ثم النحر الى النحر
 فنحر ثلثه وستين بدنة ثم اعطى عليا نحر ما فيه واما ذبح البقر فقد ذكره في حديث النجارى
 وسلم من عائشة قالت فدخل عليا بيوم النحر ثم بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله وسلم

لانه يقول
 يوم النحر نفسه
 لايجبر من يسكه
 فيحتاج الى ان يعين به
 ولاذ لك سن اى
 ولاذ لك دم بسكه
 فيكون بمنه
 على التفسير
 بخلاف ومار
 الكفارات لانه
 يجوز ذبحها قبل
 يوم النحر على ما ذكرنا
 وسببه الجناية
 فليق به الستر
قال والا فضل
 في البدن النحر
 البقر والغنم الذي
 لقوله فلا فضل لركبه
 والنحر هو ما يخرج منه
 وقال الله تعالى
 ان تاذجوا بقرة
 وقال الله تعالى
 واذنيه بذبح عظيم
 والذبح ما عد للذبح
 وقد مر ان النبي
 عليه السلام
 نحر الابل وذبح البقر
 والغنم

ان تاذجوا بقرة
 وقال الله تعالى
 واذنيه بذبح عظيم
 والذبح ما عد للذبح
 وقد مر ان النبي
 عليه السلام
 نحر الابل وذبح البقر
 والغنم

ای میخسرم من الله الهبات او بسند لما فيه من زيادة المشهور من لان انفسه او الهوى حادثة بغيره
 يدل على انه قد سكنه من لان الانسان من استغنا من قوله وتعالى هم قد لا ياتيه من ذلك من
 اى المذبح بغيره هم ولا ياتيه من اى المذبح مع يجوزنا قوله في من لان اول المذبحين رجا من لا يجوز
 ويجعل ياتيه وقد قال الشافعي واكثر وقال مالك كره ان يتولى ذلك غيره الا عند العجز والتحب المجهول
 استقبال البقية بها وكان ابن عمر وابن سيرين يكره ان ياتيه من قبل به القبلة ولو استجاب له كره او ان ياتيه
 به يجوز ولكنه كرهه وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع قربته هم ويتصدق بجملها من دفعه لغرض
 قال ويتصدق اى قال القدر والرجح ويتصدق بجملها وهو جمع بل وبه ما يليق على الذب عنهم وخفا مصا
 من كبر اخاف المعجزة وهو الزمام وهو ما يفيض في عرق المبعيرهم ولا يعطى اوجه الجوز ان شئنا من السحر والى
 هذا الحديث رواه البخاري في التاريخ من حديث عبد الرحمن بن لبيد عن علي بن ابي طالب قال امرت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان اتومم على دنة واتمم عليها ما ملو بها و امرت ان لا اذبح الجوز من شئها ويجوز
 ان يتصدق على الجوز من شئها سوى اجزائه عند الاكثر وان اعطى شيئا منها لامل حراسته ملته لانه اتوا
 او صا فمضة هم ومن ساق دنة فاضطرر ركوبا ركبا وان استخفى عن ذلك لم يركبها من و به قال الشافعي
 وابن المنذر وقال عروة ومالك واحمد واسحاق و داود وميمون بن كرهها من غير ضرورة وقال
 الماورى من الشافعية يركبها من غير حاجة الا ان يزلها الركوب وعن هذا حمل مسند عليا عند الحاجة
 واوجب بعضهم ركوبا ذلك في الشافعية والشافعية رواه البخاري ومسلم و ابو داود والنسائي هم
 لانه جعلها لغرضه فمضى فمضى ان يعرف شيئا من عينا او منافعها الى نفسه الى ان يبلغ محله
 الا ان يحتاج الى ركوبه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم راحى رجلا يسوق دنة فقال اركبها
 ولك من هو حديث ابى هريرة كما ذكرناه الا ان قوله ولك هنا كونه ترحم ولهذا جاز في روايته
 وحكم ومعناه اركبها لئلا يفسد عليك الى الملاك ثم وما يليه من اى ما قبل الحديث المذكور
 انه كان عاجزا متعيا جاسا الى الركوب وليس منه ما كرهه هم ولو ركبها فاني نقص ركوبه فعليه
 ضمان ناقص من ذلك من اى من ركوبه ويتصدق على الفقراء به قال الشافعي لان اتساع
 الاضطرار باقتناء بله فاما المصل فاذا لم يبلغ وجب التصديق على الفقراء هم وان كان له ابل لم يجلبها
 لان اللبس متولد منها فلا يغير فرائي حادثة نفسه من و به قال الشافعي فمنعهم الا ان يفتسل

في القربان الى
 طائفة من ذواته
 الخشع لان
 الانسان قد لا
 يتعدى ذلك
 ولا يصح في ذلك
 ذلقة غيره
قال ويتصدق
 بجملها او
 ولا يصح اوجه
 الجوز منها القبلة
 عليه السلام في
 تصديق جملها
 وتخطيها على
 اسرة الجوز منها
 ومنه في دنة
 فانه من الركوب
 ركبها واستغنا
 عنه ولا يلزم ركبها
 لانه جعلها لغرضها
 من شئها في
 او يفتل شئها
 او منافعها لنفسه
 الى ان يبلغ محله
 الا ان يحتاج الى
 ركوبها لما رواه
 عن النبي صلى الله
 عليه وسلم راحى
 رجلا يسوق دنة
 فقال اركبها
 ولك من هو حديث
 ابى هريرة كما
 ذكرناه الا ان قوله
 ولك هنا كونه
 ترحم ولهذا جاز
 في روايته وحكم
 ومعناه اركبها
 لئلا يفسد عليك
 الى الملاك ثم وما
 يليه من اى ما قبل
 الحديث المذكور
 انه كان عاجزا
 متعيا جاسا الى
 الركوب وليس منه
 ما كرهه هم ولو
 ركبها فاني نقص
 ركوبه فعليه
 ضمان ناقص من
 ذلك من اى من
 ركوبه ويتصدق
 على الفقراء به
 قال الشافعي لان
 اتساع الاضطرار
 باقتناء بله
 فاما المصل فاذا
 لم يبلغ وجب
 التصديق على
 الفقراء هم وان
 كان له ابل لم
 يجلبها لان
 اللبس متولد
 منها فلا يغير
 فرائي حادثة
 نفسه من و به
 قال الشافعي
 فمنعهم الا ان
 يفتسل

وقال في الفاعل فان العيب الكبر ان يذهب اكثر من ثلث الاذن على قول ابى حنيفة وروى علي بن ابي طالب
 اكثر من نصف الاذن يعني هم يقيم غيره من ابي حنيفة العيب هم مقامه لان العيب بمثل ما يادوسى به الواجب
 فلا بد من غيره وصنع بالعبث ما شارلانه التحق بسائر املاكه سب وروى قال الشافعي في رومن احمد بن حنبل
 وضع العيب مع بدله وروى قال بعض اصحاب الشافعي روم واذ عطلت البهنة في الطريق سب ارادوا ان
 من العيب هم تقدر سب ابي الملك بدليل قوله نحو ما ذكرنا ان قالوا نحو ما وصنع فلما يدوس
 وضرب بها صغرة سبها ولم ياكل منها هو ولا غيره من الاعتبار بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تاجية الاسلامي سب قد تقدم مديته في هذا الباب قال في المجازية هذه المسئلة كرهة في الظاهر وروى
 بان الاول في البهنة في البهنة وضربها بالذكر بعد ما دخلت في ذلك الموضع كما هو روى في سب الاول
 على الامام ثم الشرف في بيان تفصيلها ونقل ذلك وذكر في الاول في انه في العلية غيره ام لا وفصل بين
 والقطوع في حق هذا الحكم هو بين انه ما في الفعل بالذي عطف فاعا بالعبث بالفضل به في هذا الحكم فصل
 العيبا بين القطوع والواجب غير انه اعد قوله وان كانت واجبة اقام غير تنكح ادم والماد بالفضل فانه
 وفائدة ذلك سب ابي وفائدة منغ النسل بالدم هم ان يعلم الناس انه يسي فكل منغ الفقر وروى في الغنية
 وروى لان الاذن يتناول معلق بشرط بلوغه محله فيجب ان لا يكل قبل ذلك اصلا لان التصديق على الفقراء
 افضل من ان يتركه بزر السباع سب يفتح الحجج والزما وهو العلم الذي ياكله السباع كذا نقل من حديث
 هم وفيه نوع تقرب سب ابي وفي التصديق على الفقراء نوع تقرب في الله تعالى هم والتقرب اليهم
 سب وبكل الفقراء يحيل التقرب الذي هو المقصود ولا يجوز للمهدي ولا للاحقة ولا للفقير ان ياكل
 من هذا الذي ويجوز لفقراء من غير الرفقة فان كانت واجبة ومنه الفقراء الرفقة وبيان عند الشافعي
 اصحاب لا يجوز وتيك جزو السباع ويمنع الفقراء المحضون المتجاوزين من الرفقة هم فان كانت واجبة
 سب عطف على قوله فان كانت تقو عا هم اقام غير باقما ومنع ما سب ابي البهنة التي عطلت
 هم ما شارلانه لم يبق صاحب المامينة وهو ملكه سائر املاكه سب وتذكر الفقير في بده الاغاطة باقية البهنة
 هم او يتركه يسي يسي البهنة والقطوع والقران لانه ومنه تنكح وفي النقيب الفاروق والتشبيه فليكن سب
 الصغار في هذه الاغاطة الثمانية يرجع الى دم تنكح ومنه المحيط ويقلد ومنه النذر لانه ومنه تنكح وعجوبة
 ومنه ظمار هذه الدمار اظمار الشاخر من موصفة البهنة هم ولا يقدر دم الامصار والدم ابي لان سبها

لهم على مقامه
 لا العيب عطف
 بالواجب فلا بد
 من غيره وصنع
 ما شارلانه التحق
 بسائر املاكه سب
 وروى قال الشافعي
 في رومن احمد بن
 حنبل وضع العيب
 مع بدله وروى قال
 بعض اصحاب الشافعي
 روم واذ عطلت
 البهنة في الطريق
 سب ارادوا ان
 من العيب هم
 تقدر سب ابي
 الملك بدليل
 قوله نحو ما
 ذكرنا ان قالوا
 نحو ما وصنع
 فلما يدوس
 وضرب بها
 صغرة سبها
 ولم ياكل منها
 هو ولا غيره
 من الاعتبار
 بذلك امر
 رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم تاجية
 الاسلامي سب
 قد تقدم
 مديته في
 هذا الباب
 قال في
 المجازية
 هذه
 المسئلة
 كرهة في
 الظاهر
 وروى بان
 الاول في
 البهنة في
 البهنة
 وضربها
 بالذكر
 بعد ما
 دخلت في
 ذلك
 الموضع
 كما هو
 روى في
 سب الاول
 على الامام
 ثم الشرف
 في بيان
 تفصيلها
 ونقل ذلك
 وذكر في
 الاول في
 انه في
 العلية
 غيره ام
 لا وفصل
 بين
 والقطوع
 في حق
 هذا
 الحكم
 هو بين
 انه ما في
 الفعل
 بالذي
 عطف
 فاعا
 بالعبث
 بالفضل
 به في
 هذا
 الحكم
 فصل
 العيبا
 بين
 القطوع
 والواجب
 غير انه
 اعد قوله
 وان كانت
 واجبة
 اقام
 غير
 تنكح
 ادم
 والماد
 بالفضل
 فانه
 وفائدة
 ذلك
 سب
 ابي
 وفائدة
 منغ
 النسل
 بالدم
 هم ان
 يعلم
 الناس
 انه
 يسي
 فكل
 منغ
 الفقر
 وروى في
 الغنية
 وروى لان
 الاذن
 يتناول
 معلق
 بشرط
 بلوغه
 محله
 فيجب
 ان لا
 يكل
 قبل
 ذلك
 اصلا
 لان
 التصديق
 على
 الفقراء
 افضل
 من ان
 يتركه
 بزر
 السباع
 سب
 يفتح
 الحجج
 والزما
 وهو
 العلم
 الذي
 ياكله
 السباع
 كذا
 نقل
 من
 حديث
 هم
 وفيه
 نوع
 تقرب
 سب
 ابي
 وفي
 التصديق
 على
 الفقراء
 نوع
 تقرب
 في
 الله
 تعالى
 هم
 والتقرب
 اليهم
 سب
 وبكل
 الفقراء
 يحيل
 التقرب
 الذي
 هو
 المقصود
 ولا
 يجوز
 للمهدي
 ولا
 للاحقة
 ولا
 للفقير
 ان
 ياكل
 من
 هذا
 الذي
 ويجوز
 لفقراء
 من
 غير
 الرفقة
 فان
 كانت
 واجبة
 ومنه
 الفقراء
 الرفقة
 وبيان
 عند
 الشافعي
 اصحاب
 لا
 يجوز
 وتيك
 جزو
 السباع
 ويمنع
 الفقراء
 المحضون
 المتجاوزين
 من
 الرفقة
 هم
 فان
 كانت
 واجبة
 سب
 عطف
 على
 قوله
 فان
 كانت
 تقو
 عا
 هم
 اقام
 غير
 باقما
 ومنع
 ما
 سب
 ابي
 البهنة
 التي
 عطلت
 هم
 ما
 شارلانه
 لم
 يبق
 صاحب
 المامينة
 وهو
 ملكه
 سائر
 املاكه
 سب
 وتذكر
 الفقير
 في
 بده
 الاغاطة
 باقية
 البهنة
 هم
 او
 يتركه
 يسي
 يسي
 البهنة
 والقطوع
 والقران
 لانه
 ومنه
 تنكح
 وفي
 النقيب
 الفاروق
 والتشبيه
 فليكن
 سب
 الصغار
 في
 هذه
 الاغاطة
 الثمانية
 يرجع
 الى
 دم
 تنكح
 ومنه
 المحيط
 ويقلد
 ومنه
 النذر
 لانه
 ومنه
 تنكح
 وعجوبة
 ومنه
 ظمار
 هذه
 الدمار
 اظمار
 الشاخر
 من
 موصفة
 البهنة
 هم
 ولا
 يقدر
 دم
 الامصار
 والدم
 ابي
 لان
 سبها

فان قيل هذا ايضا قامت على امر سائر وهو جلال ذي الحجة فانما لا كذا لك لان رواية الملال لا يدل على
تحت الحكم هم وعلى امر لا يدل على تحت الحكم شئ اى وقامت ايضا هذه الشهادة على امر لا يدل على تحت الحكم
لان البر من باب المنازعات فصار كأنهم عمدوا بانه لم يصح على انقاضه شئ من لان المقصود منها انفي
جوابه لا يدل على تحت الحكم فلا يقبل شئ اى الشهادة و ذلك لما ذكره من لان فيه شئ من كذا وتبين ان
اى اني انما انفي عنه اوني الوتوق يوم غفوة اوني عدم جواز ايج هم بوسى عما تقدر الاشارة عنه شئ لان
فانما انفي عنه وهم والتايد غير ممكن لان الامر بلا مادة صحى بنى فحيث انفي به عند الاشتباه شئ من اجل غفوة
لما يكون مكلفا باليسر الوتوق هم بخلاف ما ذكره اوقفوا اليوم الترتيب لان التايد ممكن في الجملة بان
الاشتباه في يوم غفوة شئ يعنى بالوتوق فيعاهم لان جواز الموتر لغير شئ كقصد العلو وقصد
العيال من غير يوم الوتوق يوم انصرهم ولا ذلك جواز المقدم شئ فانه لا نظير له في الشرع فلا يجوز يوم
يوم الترتيب فان قلت نظير اثر ايضا الا ترى ان صلوة الغفر تقدم من وقتها يوم فقلت هذا امر ثابت
بملائك القياس فلا قياس عليه هم قالوا شئ اى احلار ومجا باني مفيدة هم بنى لما حكم ان لا يسع
نحو الشهادة فيقول قد تم حج الناس على نصره لانه ليس بيساس اى في هذه الشهادة وهم الايقاع الغفوة
شئ قال عليه الصلوة والسلام الغفوة ثمانية لعن الله من افكها وعن محمد بن جازل شئ ان يفتوا مع الامام بن
هم هم وكذا اذا شهد شئ من بعض نسخ وكذا لك اى وكذا حكمه عدم قبول شهادته واما شاهد هم
شئ من قوله بروية الملال شئ صورته ان يشهد شئ في الطريق قبل ان يفتوا عرفات فقلت وقالوا
انما كان راي الملال يعنى لما ذي الحجة وهذا اليوم هو التاسع هم ولا يمكنه شئ اى والحال ان الامام لا يمكنه
هم الوتوق في بقية الليل من سائر الناس والكل هم لا يقبل بذلك الشهادة شئ ويقفون من الغد
بعد الزوال لانهم لما شهدوا وقد تقدر الوتوق صار كأنهم شهدوا بعد الوتوق فلا تمتع وان كان لم يمتع
الوتوق مع اكثر الناس لكن لا تقدر الصفة فان وقتها جاز والافات الحج لا ترك الوتوق من العلم والقدرة
لواثمة بقدر القدرة لاكثر الاقارن هم ومن يمتع في اليوم الثاني شئ من اكثر نسخ قال وبنى ما مر قال
محمد بن ابي جعفر الصغير الحجة الوسطة والثانية شئ اى الحجة الثانية هم ولم يرم الاولى شئ من الحجة
الاولى هم فان روى الاولى ثم الباقيتين شئ اى الحجة من الباقيتين هم فحسن شئ من الامانة الترتيب
فحسن هو شئ قوله لانه روى الترتيب المستنون ولو روى الاولى وعدا الحجة لانه تدارك الترتيب

وعلى امر لا يدل على
تحت الحكم لان
المقصود منها انفي
جوابه لا يدل على
تحت الحكم فلا يقبل
لان فيه شئ من
التايد غير ممكن
لان الامر بلا مادة
صحى بنى فحيث انفي
به عند الاشتباه
شئ من اجل غفوة
لما يكون مكلفا
باليسر الوتوق
هم بخلاف ما ذكره
اوقفوا اليوم
الترتيب لان التايد
ممكن في الجملة
بان الاشتباه
في يوم غفوة
شئ يعنى بالوتوق
فيعاهم لان جواز
الموتر لغير شئ
كقصد العلو وقصد
العيال من غير
يوم الوتوق يوم
انصرهم ولا ذلك
جواز المقدم شئ
فانه لا نظير له
في الشرع فلا يجوز
يوم الترتيب فان
قلت نظير اثر
ايضا الا ترى ان
صلوة الغفر تقدم
من وقتها يوم
فقلت هذا امر
ثابت بالملائك
القياس فلا قياس
عليه هم قالوا
شئ اى احلار
ومجا باني
مفيدة هم بنى
لما حكم ان لا
يسع نحو
الشهادة فيقول
قد تم حج
الناس على نصره
لانه ليس بيساس
اى في هذه
الشهادة وهم
الايقاع
الغفوة شئ
قال عليه
الصلوة والسلام
الغفوة ثمانية
لعن الله من
افكها وعن
محمد بن جازل
شئ ان يفتوا
مع الامام بن
هم هم وكذا
اذا شهد شئ
من بعض نسخ
وكذا لك اى
وكذا حكمه
عدم قبول
شهادته واما
شاهد هم
شئ من قوله
بروية الملال
شئ صورته ان
يشهد شئ في
الطريق قبل
ان يفتوا
عرفات فقلت
وقالوا انما
كان راي
الملال يعنى
لما ذي الحجة
وهذا اليوم
هو التاسع هم
ولا يمكنه
شئ اى والحال
ان الامام لا
يمكنه هم
الوتوق في
بقية الليل
من سائر
الناس والكل
هم لا يقبل
بذلك
الشهادة
شئ ويقفون
من الغد
بعد الزوال
لانهم لما
شهدوا وقد
تقدر
الوتوق صار
كأنهم شهدوا
بعد الوتوق
فلا تمتع
وان كان لم
يتمتع
الوتوق مع
اكثر الناس
لكن لا تقدر
الصفة فان
وقتها جاز
والافات
الحج لا ترك
الوتوق من
العلم
والقدرة
لواثمة
بقدر
القدرة
لاكثر
الاقارن هم
ومن يمتع
في اليوم
الثاني شئ
من اكثر
نسخ قال
وبنى ما مر
قال محمد بن
ابي جعفر
الصغير
الحجة
الوسطة
والثانية
شئ اى
الحجة
الثانية هم
ولم يرم
الاولى
شئ من
الحجة
الاولى هم
فان روى
الاولى ثم
الباقيتين
شئ اى
الحجة من
الباقيتين
هم فحسن
شئ من
الامانة
الترتيب
فحسن هو
شئ قوله
لانه روى
الترتيب
المستنون
ولو روى
الاولى
وعدا
الحجة لانه
تدارك
الترتيب

و اصل محرر الاسلام ابو یزید و می نویسد شرح اجماع بغیر عن القیصر فی العقیده المنه وانی هم اجماع بر کسب العبد و العتق المسانده
و شق اشقی و اذ اقرب شق اسی همانند و اکل ان هم الرمل من بیتا و اشی و الا شق علی اشی سینج
ان لایکرب شق و بعد از تکمیل التوفیق بر حق الی اصل و اجماع بعینه هم و من باع عاتیه محرمه قد اذن
شق البائع هم لعانی ذلک شق اسی نه به و اجماع هم فله شق اسی ان علیها و یکا معاش شق لوقال الاله از می
و فی بعض نسخ اجماع بعینه او یکا معاش بطلان انقال محرر الاسلام رحمه الله نه شرح اجماع بعینه تخیل ان یکا معاش
عربی ابی یوسف در فی روایه الاوئی من الر و تبدل علی ان التحلیل با و فی خطرات الاحرام مثل نقل اشعور و قال
و طیب و نحو ذلک و الا نشیه تبدل علی التحلیل بالو ائعه و قال شق کتابا لسانک لاشتری اجماع
و لم یر و علی ذلک و نه از بدینا هم و قال نه جریس له ذلک شق اسی لیس شق ان علیها و بقیان شق
حوالک و اجماع بر الله هم لان نه از مقدس ملک شق اسی این اذن البائع لها بالارام عقد سبق ملک
الاشتری هم فلیکن کن فسخه شق لان لشری نزل منزله البائع هم که اذ و اشتری شق اسی شق علی
هم با تیه سکو شق یعنی مزبونه فبیح فسخ الکفاح لان عقد سبق ملک هم و لمان ان الشتره قاعده
البائع و قد کان البائع ان یکملها سن لان منافعا کانت مملوکه و غدره لانی الا ان هم فله و اشتری
شق ان یکملها هم الا نه کیره ذلک شق اسی التحال البائع هم لمانیه من غفل الوعد شق نیست
و جریه الا ان هم و نه از المعنی شق اسی خلف الوعد هم لم یوجب نه حق اشتری بخلاف الکفاح
شق جواب عما قاله فی زعمی الله عزم لانه ما کان البائع ان لفسخه شق اسی ان لفسخ الکفاح هم
اذا باشرت باذن شق اسی باذن لولی و اعلم لکن له ان لفسخ اذ اکان باذن لمان الکفاح نه از
فقد تعلق عقد باذن المالك فلا یحکم المالك من فسخه و ان یقی ملک لتعلق حق العبد به کالراهی لیس
ولا تیه الاستماع بالمرهون لتعلق حق بترهن به و الشتره می تمام مقامه بی الشر هم فله ذلک لایکون
ذلک شق اسی حق لفسخ هم لم یشری شق اما بهنا فقد اجمع فی بایه حق ان الله نه از الاحرام
حق اشتری فی الاستماع فیکدم نه العبد کاتبه علی حق الله لانه هم و اذ اکان له شق اسی لاشتری
هم ان یکملها لایکن من رد با لعیب عنه شق لان عیب الاحرام لایرفع بالتحلیل هم و غدره زفر
لیکن لانه ممنوع عن غشیا شق اسی من و طبعها و نه از عیب عنه فی زوجه هم و ذکر نه بعض الفسخ
شق اسی ذکر محدثه بعض نسخ اجماع بعینه هم او یکا معاش بینه بکله او و ذلک نه قوله

اگر بگوید که خداوند مسانده
و شق الله
و اذ اقرب شق اسی
بیتا و اشی و الا شق
علی اشی سینج
و من باع عاتیه محرمه
قد اذن شق
فله شق اسی
و یکا معاش شق
لیکن نه از بدینا هم
عقد سبق ملک
تخیل ان یکا معاش
عربی ابی یوسف
در فی روایه الاوئی
من الر و تبدل
علی ان التحلیل
با و فی خطرات
الاحرام مثل نقل
اشعور و قال
و طیب و نحو ذلک
و الا نشیه تبدل
علی التحلیل
بالو ائعه و قال
شق کتابا
لسانک لاشتری
اجماع
و لم یر و علی
ذلک و نه از بدینا
هم و قال نه جریس
له ذلک شق اسی
لیس شق ان
علیها و بقیان
شق
حوالک و اجماع
بر الله هم لان
نه از مقدس ملک
شق اسی این
اذن البائع لها
بالارام عقد سبق
ملک
الاشتری هم
فلیکن کن فسخه
شق لان لشری
نزل منزله البائع
هم که اذ و اشتری
شق اسی شق
علی
هم با تیه
سکو شق یعنی
مزبونه فبیح
فسخ الکفاح لان
عقد سبق ملک
هم و لمان ان
الشتره قاعده
البائع و قد کان
البائع ان یکملها
سن لان منافعا
کانت مملوکه و
غدره لانی الا ان
هم فله و اشتری
شق ان یکملها
هم الا نه کیره
ذلک شق اسی
التحال البائع
هم لمانیه من
غفل الوعد شق
نیست
و جریه الا ان
هم و نه از المعنی
شق اسی خلف
الوعد هم لم
یوجب نه حق
اشتری بخلاف
الکفاح
شق جواب
عما قاله فی
زعمی الله عزم
لانه ما کان
البائع ان
لفسخه شق
اسی ان لفسخ
الکفاح هم
اذا باشرت
باذن شق اسی
باذن لولی و
اعلم لکن له
ان لفسخ اذ
اکان باذن
لمان الکفاح
نه از
فقد تعلق
عقد باذن
المالك فلا
یحکم المالك
من فسخه و
ان یقی ملک
لتعلق حق
العبد به
کالراهی لیس
ولا تیه
الاستماع
بالمرهون
لتعلق حق
بترهن به و
الشتره می
تمام مقامه
بی الشر هم
فله ذلک
لایکون
ذلک شق
اسی حق
لفسخ هم
لم یشری
شق اما بهنا
فقد اجمع
فی بایه
حق ان الله
نه از الاحرام
حق اشتری
فی الاستماع
فیکدم نه
العبد کاتبه
علی حق الله
لانه هم و
اذ اکان له
شق اسی
لشتری
هم ان
یکملها
لایکن من
رد با لعیب
عنه شق لان
عیب الاحرام
لایرفع
بالتحلیل
هم و غدره
زفر
لیکن لانه
ممنوع عن
غشیا شق
اسی من و
طبعها و نه
از عیب عنه
فی زوجه هم
و ذکر نه
بعض الفسخ
شق اسی
ذکر محدثه
بعض نسخ
اجماع بعینه
هم او یکا
معاش بینه
بکله او و
ذلک نه
قوله

و من باج جاریه محرمه اذن لعافی و کاک فلان شری ان یخلیها بجا معما و نوک رفیه او لعلف و قدر بیا بر استاکی
مفصلا هم و الا ول شش اسی قوله ان یخلیها و اما معما بود و لطف هم یدل علی ان یخلیها بغیر اجماع بقص شعر
و یعلم غرض شش بجامع و الشافی شش به قوله او یجا بها بکلمه او هم یدل علی انه یخلیها بالجامع و لا
لا یخیر و اعن تقدیم مس یقع به التمثل و الا و لم ان یخلیها بغیر الجامعه تنظیما لا راجح

نقد

و انشد اعلم بالصواب شش و مالیه صاحب المبدایه

بقوله و الا ول و لم یزید بعضهم اجماعا بجماعه الزوجه

عن تقدیم شش بجامع

فیهما التمثل

و الا ول یدل
علی انه یخلیها
بغیر الجامع
بقص شعر و یقف
هم بجامع
و الشافی یدل
علی انه یخلیها
بجامع مع کلامه
لا یخلیها عن نقد
متن یقع بالتخلیل
و الا ول ان یخلیها
بغیر الجامعه
فعلیه لای راجح
و الله اعلم
محمد



To, www.al-mostafa.com